

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون

تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدكتور أحمد محمد الخراط

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المعهد العالي للدعوة الإسلامية - المدينة المنورة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء الثامن

دار القلم

دمشق

[٦١١/أ]

سورة طه /

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قد تقدَّم الكلامُ في الحروفِ المُقَطَّعةِ أولَ هذا الموضوعِ[(١)]، و «طه» مِنْ ذاك، هذا هو الصحيح. وقيل: إنَّ معنى «طه» يا رجلُ في لغةِ عَك[(٢)]، وقيل: عُكْل، وقيل: هي لغة يمانية. وحكى الكلبي أنك لو قلتَ في عَكّ: يا رجلُ، لم يُجِبْ حتى تقولَ: طه.

وقال الطبري[(٣)]: «طه في عَكّ بمعنى: يا رجلُ»، وأنشدَ قولَ شاعرهم[(٤)]:

٣٢٦٩ـ دَعَوْتُ بِطهَ في القتالِ فلم يُجِبْ
فخِفْتُ عليهِ أَنْ يكونَ مُوائِلا

---

(١) انظر: الدر المصون ١/٧٩.

(٢) قال في اللسان: «عَكٌّ بن عدنان: أخو مَعَدّ وهو اليوم في اليمن، هذا قول الليث. وقال بعض النسابين: إنما هو معد بن عدنان. فأما عك فهو ابن عُدْثان مِنْ ولد قحطان، وعدنان من ولد إسماعيل». اللسان: (عكك). وانظر: البحر ٦/٢٢٤، والقرطبي ١١/١٦٥.

(٣) تفسير الطبري ١٦/١٣٧.

(٤) البيت لمتمم بن نويرة، وهو في القرطبي ١١/١٦٥، والبحر ٦/٢٢٤، والمحرر ١١/٦٢، والموائل: طالب النجاة.

وقـول آخـر[1] :

٣٢٧٠ـ إنَّ السَّـفـاهــةَ طــه فـي خــلائِـقِــكـمْ
لا قَــدَّسَ الــلَّـهُ أرواحَ الــمَـلاعــيــنِ

قال الزمخشري[2]: «وأثرُ الصَّنْعَةِ ظاهرٌ في البيت المستشهدِ به» فذكـره، وقال السدي: «معناه: يا فلانُ». وقال الزمخشري أيضـاً: «ولعل عَكّـاً تَصَرَّفـوا في «يا هذا»، كأنهم في لغتهم قالبون الياءَ طاءً، فقالـوا في يا: طـا، واختصروا «هذا» فاقتصروا على «ها». يعني فكأنه قيـل في الآية الكـريمة: يـا هذا. وفيـه بُعدٌ كبيرٌ.

قال الشيخ[3]: «ثم تَخَرَّص وحَزَرَ على عَك ما لم يَقُلْه نحويٌّ: وهو أنهم يقلبون يـا التي للنـداء طاءً، ويحـذفون اسم الإشـارة ويقتصرون منـه على «ها» التي للتنبيه». قلت: وهذا وإن كـان قريبـاً مما قـاله عنـه إلاَّ أنه أنحىٰ عليـه في عبارته بقوله «تَخَرَّص».

وقيل: «طه» أصلُه طَأْها بهمـزة «طَأْ» أمـراً مِنْ وَطِىء يَطَأُ، و«هـا» ضميرُ مفعولٍ يعودُ على الأرض، ثم أبدل الهمزةَ لسكونها ألفاً، ولـم يَحْذِفْهـا في الأمرِ نظراً إلى أصلها أي: طَأ الأرضَ بقدمَيْكَ. وقد جـاء في التفسير: «أنـه قام حتى تَوَرَّمَتْ قدماه»[4].

---

(١) البيت ليزيد بن المهلهـل، وهو في القـرطبـي ١١/١٦٦، والبحر ٦/٢٢٤، وتفسيـر الماوردي ٣/٧، والكشاف ٢/٥٢٨. وأنشد البيتَ قطرب، وقال: إنه لغة طَيِّىء.

(٢) الكشاف ٢/٥٢٨.

(٣) البحر ٦/٢٢٤.

(٤) تمامه: «فقيل له: غفر الله لك ما تقدم من ذنبـك وما تـأخر، قـال: أفلا أكـون عبداً شكوراً»، رواه البخاري في كتاب التفسير ٤٨ ـ سورة الفتح، ٢ باب: ليغفر لك الله ما تقدم. الفتح ٨/٤٤٨.

وقرأ[1] الحسنُ وعكرمةُ وأبو حنيفةَ وورشٌ في اختياره / بإسقاطِ الألفِ [٦١١/ب] بعد الطاء، وهاءٍ ساكنة. وفيها وجهان، أحدهما: أنَّ الأصلَ «طَأْ» بالهمز أمراً أيضاً مِنْ وَطِيء يَطَأُ، ثم أبدلَ الهمزةَ هاءً كإبدالهم[2] لها في «هَرَقْتُ» و «هَرَحْتُ» و «هَبَرْتُ». والأصلُ: أَرَقْتُ وأَرَحْتُ وأَبَرْت. والثاني: أنه أبدل الهمزةَ ألفاً، كأنه أخذه مِنْ وَطِي[3] يَطا بالبدل كقوله[4]:

٣٢٧١ـ . . . .

. . . . لا هَنَاكِ المَرْتَعُ

ثم حَذَفَ الألفَ حَمْلاً للأمرِ على المجزومِ وتناسِياً لأصلِ الهمز ثم ألحق هاءَ السكتِ، وأجرى الوصلَ مُجْرى الوقفِ. وقد تقدَّم في أولِ يونس[5] الكلامُ على إمالةِ طا و ها فأغنى عن إعادتِه هنا.

آ. (٢) قوله: ﴿أَنْزَلْنا﴾: هذه قراءةُ العامَّةِ. وقرأ[6] طلحةُ «ما نُزِّلَ» مبنياً للمفعول، «القرآنُ» رُفِعَ لقيامه مَقامَ فاعلِه.

وهذه الجملةُ يجوزُ أَنْ تكونَ مستأنفةً إنْ جُعِلت «طه» تعديداً لأسماءِ الحروفِ، ويجوز أن تكونَ خبراً لـ طه إنْ جَعَلْتَها اسماً للسورة، ويكون القرآنُ ظاهراً واقعاً موقعَ المضمرِ؛ لأنَّ طه قرآنٌ أيضاً، ويجوز أن تكونَ جوابَ قسمٍ، إنْ جَعَلْتَ طه مُقْسَماً به، وقد تقدَّم تفصيلُ القول في هذا.

---

(١) انظر: الإتحاف ٢/٢٤٣، والقرطبي ١١/١٦٧، والبحر ٦/٢٢٤.
(٢) انظر: الممتع ١٧١، ٣٩٩.
(٣) قال في اللسان وطي: «وَطِيْتُه لغة في وَطِئْتُه».
(٤) تقدم برقم ٥٠١.
(٥) انظر: الدر المصون ٦/١٤٣.
(٦) البحر ٦/٢٢٤، والقرطبي ١١/١٦٨.

آ. (٣) قوله: ﴿إلَّا تَذْكِرَةً﴾: في نصبه أوجهٌ، أحدها: أن تكونَ مفعولاً من أجله. والعاملُ فيه فِعْلُ الإنزال، وكذلك «تَشْقَى» علةٌ له أيضاً، ووجبَ مجيءُ الأولِ مع اللام لأنه ليس لفاعلِ الفعلِ المُعَلَّل، ففاتَتْه شريطةُ الانتصابِ على المفعولية، والثاني جاز قطع اللام عنه ونصبه لاستجماعه الشرائط. هذا كلام الزمخشري[١]، ثم قال: «فإن قلتَ: «هل يجوزُ أن تقولَ: ما أَنْزَلْنا، أن تَشقى كقوله «أَنْ تَحْبَطَ أعمالُكم»[٢]؟ قلت: بلى ولكنها نصبةٌ طارئة كالنصبةِ في «واختار موسىٰ قومَه»[٣] وأما النصبةُ في «تَذْكرةً» فهي كالتي في «ضَرَبْت زيداً» لأنه أحدُ المفاعيلِ الخمسةِ التي هي أصولٌ وقوانينُ لغيرِها».

قلت: قد منع أبو البقاء[٤] أن تكونَ «تَذْكرةً» مفعولاً له لأَنْزَلْنا المذكورةِ، لأنها قد تعدَّتْ إلى مفعولٍ له وهو «لِتَشْقَىٰ» فلا تتعدَّىٰ إلى آخرَ مِنْ جنسِه. وهذا المنعُ ليس بشيءٍ؛ لأنه يجوزُ أَنْ يُعَلَّلَ الفعلُ بعلتين فأكثرَ، وإنما هذا بناءً منه على أنه لا يُفضِي العاملُ من هذه الفَضَلاتِ إلَّا شيئاً واحداً، إلَّا بالبدلية أو العطف.

الثاني: أن تكونَ «تذكرة» بدلاً مِنْ محلِّ «لتَشْقَى» وهو رأيُ الزجاج[٥]، وتبعه ابنُ عطية[٦]، واستبعده أبو جعفر[٧]، وردَّه الفارسيُّ بأنَّ التذكرةَ ليسَتْ

---

(١) الكشاف ٢/٥٢٩.

(٢) «ولا تَجْهروا له بالقولِ كجَهْرِ بعضِكم لبعض، أَنْ تَحْبَطَ أعمالُكم»، الآية ٢ من الحجرات.

(٣) الآية ١٥٥ من الأعراف.

(٤) الإملاء ٢/١١٨.

(٥) لم يرد في مطبوعة «معاني القرآن».

(٦) المحرر ١١/٦٣.

(٧) وهو النحاس في إعراب القرآن ٢/٣٣١.

بشقاءٍ. وهو ردٌّ واضحٌ. وقد أوضح الزمخشريُّ[1] هذا فقال: «فإنْ قلتَ: هل يجوزُ أن تكونَ «تذكرةً» بدلاً مِنْ محلِّ «لِتشْقى»؟ قلت: لا؛ لاختلافِ الجنسينِ ولكنها نُصِبَتْ علىٰ الاستثناءِ المنقطع الذي «إلَّا» فيه بمعنىٰ «لكن».

قال الشيخُ[2]: «يعني باختلافِ الجنسَيْنِ أن نَصْبَةَ «تذكرةً» نصبةُ صحيحةٌ ليست بعارضةٍ، والنصبةُ التي تكون في «لِتشقى» بعد نَزْعِ الخافضِ نصبةٌ عارضةٌ. والذي نقول: إنه ليس له محلٌّ البتَةَ فيتوهمُ البدلُ منه». قلت: ليس مُرادُ الزمخشري باختلافِ الجنسين إلَّا ما ذكرتُه عن الفارسيِّ ردّاً على الزجاج، وأيُّ أثرٍ لاختلاف النصبين في ذلك؟

الثالث: أن يكونَ منصوباً على الاستثناء المنقطع أي: لكنْ أنْزَلْناه تذكرةً. الرابع: أنه مصدرٌ مؤكدٌ لفعلٍ مقدرٍ، أي: لكنْ ذَكَّرْنا، أو تذكَّرْ به أنت تَذْكِرة. الخامس: أنه مصدرٌ في موضع الحال أي: إلَّا مُذَكِّراً. السادس: أنه بدلٌ من «القرآن»، ويكون القرآنُ هو التذكرةَ، قاله الحوفي. السابع: أنه مفعولٌ له أيضاً، ولكن العاملَ فيه «لِتَشْقَى» ويكون المعنى كما قال الزمخشريُّ[3]: «إنا أَنْزَلْنا عليك القرآنَ لتحتمل متاعبَ التبليغِ ومقاولةَ العُتاةِ مِنْ أعداءِ الإسلام ومقاتلتَهم، وغيرَ ذلك من أنواعِ المشاقِّ وتكاليفِ النبوة، وما أنزلنا عليك هذا المَتْعَبَ الشاقَّ إلَّا ليكونَ تذكرةً. وعلى هذا الوجهِ يجوزُ أن يكونَ «تذكرةً» حالاً ومفعولاً له» انتهىٰ.

فإنْ قلتَ: مِنْ أين أَخَذْتَ أنه لمَّا جعله حالاً ومفعولاً له أنَّ العاملَ فيه

---

(١) الكشاف ٢/٥٢٩.

(٢) البحر ٦/٢٢٥.

(٣) الكشاف ٢/٥٢٩.

«لِتَشْقَى»؟ وما المانعُ أن يريدَ بالعاملِ فيه فعلَ الإنزال؟ فالجوابُ أنَّ هذا الوجهَ قد تقدَّم له في قولِه[1]: «وكلُّ واحدٍ مِنْ «لِتَشْقَىٰ» و «تذكرةً» علةً للفعل». وأيضاً فإنَّ تفسيرَه للمعنىٰ المذكور منصبٌّ على تسلُّطِ «لِتَشْقَى» على «تذكرةً». إلاَّ أنَّ أبا البقاء لمَّا لم يظهرْ له هذا المعنى الذي ظهر للزمخشري مَنَعَ مِنْ عملِ «لِتَشْقَى» في «تذكرةً» فقال[2]: «ولا يَصِحُّ أن يعملَ فيها «لِتَشْقَى» لفسادِ المعنى» وجوابُه ما تقدَّم. ولا غَرْوَ في تسميةِ التعبِ شقاءً. قال الزمخشري[3]: «والشقاءُ يجيء في معنى التعب. ومنه المثل: «أتعبُ مِنْ رائضِ مُهْر»[4] و «أشقى مِنْ رائض مُهْر».

و «لِمَنْ يَخْشى» متصلٌ بـ «تذكرةً». وزيدت اللام في المفعولِ تقويةً للعاملِ لكونِه فَرْعاً، ويجوز أن يكونَ متعلقاً بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «تذكرةً».

آ. (٤) **قوله: ﴿تَنْزِيلاً﴾**: في نصبِه أوجهٌ[5]، أحدها: أن يكونَ بدلاً مِنْ «تذكرةً» إذا جُعِل حالاً لا إذا كان مفعولاً [له][6] لأنَّ الشيءَ لا يُعَلَّلُ بنفسِه. قلت: لأنه يصيرُ التقديرُ: ما أنزَلْنا القرآنَ إلاَّ للتنزيل. الثاني: أن ينتصبَ بـ نزَّل مضمراً. الثالث: أن ينتصبَ بـ «أَنْزَلْنا» لأنَّ معنى ما أنزلناه إلاَّ تذكرةً: أنزَلْناه تذكرةً. الرابع: أن ينتصبَ على المدحِ والاختصاصِ.

---

(١) الكشاف ٢/٥٢٩.

(٢) الإملاء ٢/١١٨.

(٣) الكشاف ٢/٥٢٩.

(٤) انظر: مجمع الأمثال ١/١٤٨، وقد ورد المثل الثاني فحسب في الكشاف.

(٥) نقل السمين هذه الأوجه عن الزمخشري ٢/٥٢٩.

(٦) من الكشاف.

الخامس: أن ينتصبَ بـ «يَخْشَىٰ» مفعولاً به أي: أنزلـه للتذكـرةِ[1] لمَنْ يخشىٰ تنزيلَ الله، وهو معنى حسنٌ وإعرابٌ بيِّن[2].

قال الشيخُ[3]: ـ ولم يُنْصِفْه ـ «والأحسنُ ما قدَّمناه أولاً من أنـه منصوبٌ بـ «نَزَّل» مضمرةً. وما ذكره الزمخشري مِنْ نصبه على غيره فمتكلَّفٌ: أمَّا الأولُ ففيـه جَعْلُ تـذكرةً وتنـزيلاً حـالين، وهمـا مصـدران. وجَعْـلُ المصـدرِ/ حـالاً [٦١٢/أ] لا ينقاسُ.

وأيضاً فمدلولُ «تذكرةً» ليس مدلولَ «تنزيلَ»، ولا «تنزيلاً» بعضُ تذكـرة. فإن كان بدلاً فيكونُ بدلَ اشتمالٍ على مـذهبِ مَنْ يرى أن الثـاني مشتملٌ على الأولِ؛ لأنَّ التنـزيلَ مشتمـلٌ على التذكـرة وغيـرِهـا. وأمَّـا قـولُـه: «لأنَّ معنى ما أنزلناه إلاَّ تذكرة: أَنْزَلْناه تذكرةً» فليس كذلك لأنَّ معنى الحصرِ يَفُوت في قوله أنزلناه تذكرةً. وأمَّا نصبُه على المـدحِ فبعيدٌ. وأمَّـا نصبُه بـ «يَخْشَىٰ» ففي غـاية البُعْـدِ لأنَّ «يخشى» رأسُ آيةٍ وفـاصلٌ، فـلا يناسبُ أن يكـونَ «تنزيـلاً» منصوبـاً بـ «يَخْشَىٰ»، وقوله فيه «وهو معنى حسنٌ وإعـرابٌ بيِّنٌ» عُجمةٌ وبُعْـدٌ عن إدراك الفصاحة».

قلت: ويَكْفيه ردُّه الشيءَ الواضحَ مِنْ غير دليل، ونسبةُ هـذا الرجـلِ إلى عدمِ الفصاحةِ ووجودِ العُجْمة.

قـولـه: «مِمَّنْ خَلَق» يجـوز في «مِنْ» أن تتعلق بـ «تنـزيـلاً»، وأن تتعلقَ بمحـذوفٍ على أنه صفـةٌ لـ «تنزيـلاً». وفي «خَلَق» التفاتٌ مِنْ تَكَلُّمٍ في قـولـه

---

(١) الكشاف: تذكرة.

(٢) انتهت عبارة الزمخشري.

(٣) البحر ٦/٢٢٥.

«أَنْزَلْنا» إلى الغَيْبة. وجوَّز الزمخشري[1] أن يكونَ «ما أنزَلْنا» حكايةً لكلامِ جبريل وبعضِ الملائكة[2] فلا التفاتَ على هذا.

وقوله «العُلاَ» جمع عُلْيا نحو: دنيا ودُنا. ونظيرُه في الصحيح كُبْرىٰ وكُبَر، وفُضْلى وفُضَل.

آ. (٥) قوله: ﴿الرحمنُ﴾: العامَّةُ على رفعهِ. وفيه أوجهٌ، أحدُها: أنه بدلٌ من الضميرِ المستكنِّ في «خَلَق». ذكره ابنُ عطية[3]. وردَّه الشيخُ[4] بأن البدلَ يَحُلُّ مَحَلَّ المبدلِ منه، ولو حَلَّ هنا مَحَلَّه لم يَجُزْ لخلوِّ الجملةِ الموصولِ بها مِنْ رابطٍ يربطُها به. الثاني: أن يرتفعَ على خبرِ مبتدأ مضمرٍ، تقديرُه: هو الرحمن. الثالث: أن يرتفعَ على الابتداءِ مشاراً بلامِه إلى مَنْ خَلَق[5]، والجملةُ بعده خبرُه.

وقرأ[6] جناح بن حبيش «الرحمنِ» مجروراً. وفيه وجهان، أحدهما: أنه بدلٌ من الموصولِ. لا يقال إنه يؤدي إلى البدلِ بالمشتق وهو قليلٌ؛ لأنَّ الرحمنَ جرىٰ مَجْرى الجوامدِ لكثرة إيلائِه العواملَ. والثاني: أن يكونَ صفةً للموصول أيضاً.

قال الشيخ[7]: «ومذهبُ الكوفيين أنَّ الأسماءَ النواقصَ[8] كـ «مَنْ»

---

(١) الكشاف ٢/٥٢٩.

(٢) قال أبو حيان: «وهذا تجويز بعيد، بل الظاهر أنه إخبار من الله تعالى عن نفسه» البحر ٦/٢٢٦.

(٣) المحرر ١١/٦٣.

(٤) البحر ٦/٢٢٦.

(٥) وهو مذهب الزمخشري في الكشاف ٢/٥٣٠.

(٦) الشواذ ٨٧، والبحر ٦/٢٢٦.

(٧) البحر ٦/٢٢٦.

(٨) قال: «التي لا تتم إلاَّ بصلاتها».

و «مـا» لا يُوصَف منهـا إلاَّ «الـذي» وحـدَه، فعلى مـذهبهِم لا يجـوز أن يكـونَ صفةً». قال ذلك كالرادِّ على الزمخشري[1].

والجملةُ مِنْ قولِه «على العرش استوىٰ» خبرٌ لقولِه «الرحمنُ» على القـول بأنه مبتدأٌ، أو خبرُ مبتدأ مضمرٍ إنْ قيل: إنه مـرفوعٌ على خبـر مبتدأ مضمـر[2]، وكذلك في قراءةِ مَنْ جَرَّه[3].

وفـاعلُ «استـوىٰ» ضميـرٌ يعـودُ على الـرحمنِ، وقيـل: بـل فـاعلُه «مـا» الموصولةُ» بعده أي: استوى الذي لـه في السموات، قـال أبو البقـاء[4]: «وقال بعضُ الغـلاةِ: «ما» فـاعلُ «استـوىٰ». وهـذا بعيـدٌ، ثم هـو غيـرُ نـافعٍ لـه في التأويل، إذ يبقى قولُه «الرحمنُ على العرش» كلاماً تاماً ومنه هرب». قلت: هـذا يُروى عن ابنِ عباس، وأنه كان يقف على لفظ «العرش»، ثم يبتدِئُ «استوىٰ له ما في السموات» وهذا لا يَصِحُّ عنه.

آ. (٦) قوله: ﴿الثَّرَىٰ﴾: هو الترابُ النديُّ[5]، ولامُـه ياءٌ بـدليل تثنيتِه على ثَرَيَيْن، وقولهم ثَرِيَتْ الأرضُ تَثْرَى ثَرًى. والثَّرىٰ يستعمل في انقطاعِ المودة. قال جرير[6]:

٣٢٧٢ـ فـلا تَـنْبُـشُـوا بيـنـي وبـيـنَـكُـمُ الـثـرىٰ
فـإنَّ الـذي بـيـنـي وبـيـنَـكُـمُ مُـثْـرِي

---

(١) الكشاف ٢/٥٢٩.

(٢) لماذا لا تكون الجملة خبراً ثانياً لهذا المبتدأ المضمر؟

(٣) والتقدير: الرحمنِ، هو على العرش استوىٰ.

(٤) الإملاء ٢/١١٩.

(٥) انظر: عمدة الحفاظ ٧٩.

(٦) ديوانه ٢٧٧، واللسان (ثرىٰ)، والبحر ٦/٢٢٢.

والثَّراءُ بالمدِّ: كثرةُ المالِ قال[1]:

٣٢٧٣ـ أَمــاوِيَّ مــا يُغْنـي الـثـراءُ عـن الـفـتـى
إذا حَشْرَجَتْ يـومــاً وضـاقَ بهــا الصـدرُ

وما أحسنَ قولَ ابنِ دريد[2]:

٣٢٧٤ـ يـومــاً تــصـيــرُ إلــى الـثَّــرىٰ
ويـفــوزُ غـيــرُكَ بــالــثَّــراءِ

فجمع في هذه القصيدةِ بين الممدودِ والمقصورِ باختلاف معنىً.

آ. (٧) قـولـه: ﴿وأَخْفَىٰ﴾: جَـوَّزوا فيه وجهين، أحـدهما: أنـه أفعلُ تفضيل، أي: وأَخْفَىٰ من السِّر. والثاني: أنه فعلٌ ماضٍ أي: وأَخْفى اللَّهُ عن عبادِهِ غيبَه كقولِه: «ولا يُحِيطون به عِلْماً»[3].

آ. (٨) والجلالةُ: إمَّا مبتدأٌ، والجملةُ المنفيةُ خبرُها، وإمَّا خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ أي: هو الله. و «الحُسْنى» تأنيثُ الأحسن. وقد تقدَّم غيرَ مرة أنَّ جمعَ التكسيرِ في غير العقلاءِ يُعامَلُ معاملةَ المؤنثة الواحدة.

آ. (١٠) قوله: ﴿إذ رأىٰ﴾: يجـوز أَنْ يكونَ منصـوباً بـالحديث وهـو الظاهـرُ. ويجوز أن ينتصِبَ بـ «اذكـر» مقـدَّراً، كمـا قـالـه أبـو البقـاء[4]، أو بمحذوفٍ بعدَه أي: إذ رأىٰ ناراً كان كيتَ وكيتَ، كما قاله الزمخشريُّ[5].

---

(١) تقدم برقم ٢٨١٤.
(٢) شرح مقصورة ابن دريد للتبريزي ٢٢٦.
(٣) الآية ١١٠ من طه.
(٤) الإملاء ٢/١١٩.
(٥) الكشاف ٢/٥٣١.

و «هل»[1] على بابها مِنْ كونِها استفهامَ تقريرٍ، وقيل: بمعنى قد، وقيل: بمعنى النفي. وقرأ «لأهلِهُ امكثُوا»، بضم الهاء حمزة[2] وقد تقدم أنه الأصلُ وهو لغةُ الحجاز، وقال أبو البقاء[3]: «إن الضمَّ للإتباع».

قوله: «آنَسْتُ» أي: أبصرْتُ. والإيناسُ: الإبصارُ البيِّنُ، ومنه إنسانُ العينِ؛ لأنه يُبْصَر به الأشياءُ، وقيل: هو الوِجْدان، وقيل: الإحساسُ فهو أعمُّ من الإبصار، وأنشدوا للحارث بن حِلِّزة[4]:

٣٢٧٥ـ آنَسَتْ نَبْأَةً وأَفْزَعَها القُنْـ
ـنَاصُ عَصْراً وقد دنا الإمْساءُ

والقَبَسُ: الجَذْوَةُ من النار، وهي الشُّعْلَةُ في رأسِ عُوْدٍ أو قَصَبةٍ ونحوِهما. وهو فَعَلٌ بمعنى مَفْعول كالقَبَض والنَّقَضِ بمعنى المَقْبوض والمَنْقوض. ويقال: أَقْبَسْتُ الرجلَ علماً وقَبَسْتُه ناراً، ففرقوا بينهما، هذا قولُ المبردِ. وقال الكسائيُّ: إن فَعَلَ وأَفْعَلَ يُقالان في المعنيين، فيقال: قَبَسْتُه ناراً وعلماً، وأَقْبَسْته أيضاً عِلْماً وناراً.

وقوله «مِنْها» يجوز أَنْ يتعلق/ بـ «آتِيكم» أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ قَبَس[5]. وأمال بعضُهم[6] ألفَ «هدىً» وقفاً. والجيدُ أَنْ لا تُمالَ لأنَّ الأشهر أنها بدلٌ من التنوين. [٦١٢/ب]

---

(١) عاد إلى الآية ٩.

(٢) السبعة ٤١٧، والبحر ٦/ ٢٣٠، والتيسير ١٥٠، والنشر ١/ ٣١٢، والحجة ٤٥٠.

(٣) الإملاء ٢/ ١١٩ أي: لما بعده.

(٤) تقدم برقم ١٥٤٨ وورد في الأصل بوزن عروضي مضطرب.

(٥) لأن الصفة إذا تقدمت على الموصوف أعربت حالاً.

(٦) أمال جميع فواصل هذه السورة حمزة والكسائي وخلف. انظر: الإتحاف ٢/ ٢٤٣، والنشر ٢/ ٣٥، والتيسير ١٥٣.

آ. (١١) **قوله**: ﴿نُوْدِي﴾: القائمُ مَقامَ الفاعلِ ضميرُ موسى، وقيل: ضميرُ المصدرِ أي: نُودي النداء. وهو ضعيفٌ، ومنعوا أن يكونَ القائمُ مَقامَه الجملةَ مِنْ «يا موسى»؛ لأنَّ الجملةَ لا تكونُ فاعلاً.

آ. (١٢) **قوله**: ﴿إني﴾: قرأ[١] ابن كثير وأبو عمرو بالفتح، على تقديرِ الباءِ أي بأني؛ لأنَّ النداءَ يُوْصَلُ بها تقول: نادَيْتُه بكذا. قال الشاعر[٢]: ـ أنشده الفارسيُّ ـ

٣٢٧٦ـ نادَيْتُ باسمِ ربيعةَ بنِ مُكَدَّمٍ
إنَّ المُنَوَّهَ باسمِه المَوْثُوْقُ

وجَوَّز ابنُ عطية[٣] أن يكون بمعنى لِأَجْلِ. وليس بظاهرٍ. والباقون بالكسرِ: إمَّا على إضمارِ القولِ كما هو رأيُ البصريين، وإمَّا لأنَّ النداءَ في معنى القولِ عند الكوفيين.

وقوله: «أنا» يجوزُ أن يكونَ مبتدأً، وما بعده خبرُه، والجملةُ خبرُ «إنَّ». ويجوزُ أن يكونَ توكيداً للضميرِ المنصوب، ويجوزُ أَنْ يكونَ فَصْلاً.

قوله «طُوىٰ» قرأ[٤] الكوفيون وابنُ عامر «طُوىً» بضمِّ الطاءِ والتنوين. والباقون بضمِّها من غيرِ تنوين. وقرأ الحسنُ والأعمش وأبو حيوةَ وابن محيصن

---

(١) التيسير ١٥٠، والنشر ٢/٣١٩، والبحر ٦/٢٣٠، والحجة ٤٥١.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وهو في شرح الأبيات المشكلة للفارسي ٤٢٩، والخزانة ٢/٥٢١، والمحرر ١١/٦٦.

(٣) المحرر ١١/٦٦، قال: «على معنى: لأجل أني أنا ربك فاخلع نعليك».

(٤) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٣١٩، والحجة ٤٥١، والتيسير ١٥٠، والإتحاف ٢/٢٤٥، والبحر ٦/٢٣١، والشواذ ٨٧.

بكسرِ الطاءِ منوَّناً. وأبو زيدٍ[1] عن أبي عمروٍ بكسرِها غيرَ منونٍ.

فَمَنْ ضَمَّ ونَوَّنَ فإنه صَرَفَه لأنَّه أَوَّله بالمكان. ومَنْ مَنَعه فيحتمل أوجهاً، أحدها: أنه مَنَعه للتأنيث باعتبار البُقْعَةِ والعَلَمِيَّة. الثاني: أنه مَنَعه للعَـدْل إلى فُعَل، وإن لم يُعْرَفِ اللفظُ المعـدولُ عنه، وجعله كعُمَـر وزُفَر. والثـالث: أنه اسمٌ أعجمي فَمَنْعُه للعَلَمِيَّة والعُجْمة.

ومَنْ كَسَر ولم يُنَوِّن فباعتبارِ البُقْعة أيضاً. فإن كان اسماً فهو نظيرُ عِنَب، وإنْ كان صفةً فهو نظير عِدَى وسِوَى. ومَنْ نَوَّنَه فباعتبار المكان. وعن الحسنِ البَصْـريِّ أنه بمعنىٰ الثِّنَىٰ بـالكسرِ والقَصْـر، والثُّنىٰ: المكررُ مـرتين، فيكـون معنى هذه القراءة أنه ظهر مرتين، فيكون مصدراً منصوباً بلفظ «المقدَّس» لأنه بمعناه كأنه قيل: المقدَّس مرتين، من التقديس.

وقرأ[2] عيسى بن عمر والضحَّاك «طاوِيْ اذهَبْ».

و «طُـوَىٰ»: إمَّا بـدلٌ من الوادي، أو عـطفُ بيانٍ لـه، أو مـرفـوعٌ على إضمارِ مبتدأ، أو منصوبٌ على إضمار أعني.

آ. (١٣) **قوله: ﴿وأنا اخْتَرْتُك﴾**: قرأ حمزةُ[3] في آخرين «وأنَّا اخترناك» بفتحِ الهمزة بضمير المتكلمِ المعظمِ نفسَـه. وقرأ السلميُّ والأعمش وابن هـرمز كـذلك، إلَّا أنهم كسـروا الهمزةَ. والبـاقون «وأنـا اخْتَرْتُـك» بضميرِ المتكلم وحدَه. وقرأ أُبَـيٌّ «وأني اخترتك» بفتح الهمزة.

---

(١) وهـو سعيـد بن أوس الأنصـاري النحـوي روى عن أبـي عمـرو. تـوفي سنـة ٢١٥. انظر: طبقات القراء ١/٣٠٥.

(٢) ذكر هذه القراءة الشاذة ابن خالويه في شواذه ٨٧.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١٧، والنشر ٢/٣٢٠، والتيسير ١٥٠، والبحر ٦/٢٣١، والإتحاف ٢/٢٤٥، والحجة ٤٥١.

فـأمَّا قـراءةُ حمزة[1] فعـطفٌ على قولـه «أني أنا ربـك»، وذلك أنـه بفتح الهمزة هناك، ففعل ذلك لَمَّا عطف غيرَها عليهـا. ومَنْ كسرهـا فلأنـه يقرأ «إنِّي أنا ربك» بالكسر. وقراءة أُبَـيّ كقراءةِ حمزة بالنسبة للعطف. وجَوَّز أبو البقـاء[2] أن يكـونَ الفتحُ على تقـديرِ: ولأنَّـا اخترنـاك فاستمـع، فعلَّقه بـاستمع. والأولُ أَوْلَىٰ. ومفعولُ «اخترتك» الثاني محذوف أي: اخترتك مِنْ قومك.

قوله «لِما يُوْحىٰ» الظاهرُ تعلُّقه بـ «استمِـعْ». ويجوزُ أن تكونَ اللامُ مزيدةً في المفعول على حَدِّ قولِه تعالى: «رَدِف لكم»[3]. وجَوَّز الزمخشريُّ[4] وغيـرُه أن تكـونَ المسألـة من باب التنـازع بين «اخْتَرْتُـك» وبين «استمع» كـأنـه قيـل: اختـرتُك لِمـا يوحى فـاستمع لِمـا يـوحىٰ. قـال الـزمخشـري[5]: «فَعَلَّق الـلامَ بـ «استمعْ» أو بـ «اخترتُك»».

وقد رَدَّ الشيخُ[6] هذا بأنْ قـال: «ولا يجوزُ التعليقُ بـ «اختـرتك» لأنَّـه مِنْ بـابِ الإعمال، يجب ـ أو يُختـار ـ إعـادةُ الضميرِ مـع الثـاني فكـان يكـونُ: فاستمعْ له لِما يوحى، فَدَلَّ على أنه من باب إعمال الثاني». قلت: الزمخشريُّ عنى التعليقَ المعنويَّ من حيث الصلاحيةُ، وأما تقديرُ الصناعةِ فلم يَعْنِه.

و «مـا» يجوزُ أَنْ تكـونَ مصدريـةً، وبمعنى الذي أي: فـاستمـعْ للوحيِ أو للذي يُوْحىٰ.

---

(١) ولكن حمزة هناك قـرأ بكسر «إني». قـال ابن زنجلة في الحجة ٤٥١: «على معنى: نودي أنَّا اخترناك».

(٢) الإملاء ٢/١١٩.

(٣) الآية ٧٢ من النمل.

(٤) الكشاف ٢/٥٣٢.

(٥) الكشاف ٢/٥٣٢.

(٦) البحر ٦/٢٣١.

آ. (١٤) قوله: ﴿لِذِكْرِي﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ المصدرُ مضافاً لفاعلِه أي: لأنِّي ذكرتُها في الكتب، أو لأنِّي أذكرُك. ويجوز أن يكونَ مضافاً لمفعولِه أي: لِأَنْ تذكرَني. وقيل: معناه ذِكْرُ الصلاةِ بعد نِسْيانِها كقولِه عليه السلام[١]: «مَنْ نام عن صلاةٍ أو نَسِيها فَلْيُصَلِّها إذا ذكرها». قال الزمخشري[٢]: «وكان حقُّ العبارة: «لذكرها». ثم قال: «ومَنْ يَتَمَحَّلْ له[٣] أن يقول: إذا ذَكَر الصلاة فقد ذكر [اللَّهَ]، أو على حذفِ مضاف أي: لذكر صلاتي، أو لأنَّ الذِّكْرَ والنسيانَ من الله تعالى في الحقيقة».

وقرأ[٤] أبو رجاء والسُّلمي «للذكرىٰ» بلام التعريف وألفِ التأنيث. وبعضهم[٥] «لذكرىٰ» منكرةً، وبعضهم «للذكر» بالتعريف والتذكير.

قوله: «أكاد أُخْفيها» العامةُ على ضمِّ الهمزةِ مِنْ «أُخْفيها». وفيها تأويلاتٌ، أحدُها: أن الهمزةَ في «أُخْفيها» للسَّلْبِ والإزالةِ أي: أُزيل خفاءَها نحو: أعجمتُ الكتابَ أي: أزلْتُ عُجْمَتَه. ثم في ذلك معنيان، أحدهما: أنَّ الخفاءَ بمعنى السَّتْر، ومتى أزال سَتْرَها فقد أظهرَها. والمعنى: أنها لتحقُّقِ وقوعِها وقُرْبِها أكادُ أُظْهِرُها لولا ما تَقْتضيه الحكمةُ من التأخير. والثاني: أنَّ الخفاءَ هو الظهورُ كما سيأتي. والمعنىٰ: أزيلُ ظهورَها، وإذا أزالَ ظهورَها فقد استترَتْ. والمعنىٰ: أني لِشدَّةِ إبهامها أكاد أُخْفيها فلا أُظْهِرُها/ البتةَ، وإن كان [٦١٣/أ]

---

(١) رواه ابن ماجه في كتاب الصلاة (١٠) باب من نام عن الصلاة أو نسيها ١/٢٢٧، وأحمد ٣/١٠٠.

(٢) الكشاف ٢/٥٣٢.

(٣) الصواب «فله».

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٢٣٢، الشواذ ٨٧.

(٥) نسبها النحاس في إعراب القرآن ٢/٣٣٤ إلى أبي عبد الرحمن وأبي رجاء والشعبي.

لا بد من إظهارِها؛ ولذلك يوجدُ في بعض المصاحف كمصحف أُبَـيّ[1]: أكاد أُخْفيها مِنْ نفسي فكيف أُظْهِرُكُمْ عليها؟ وهو على عـادةِ العرب في المبـالغة في الإخفاء قال[2]:

٣٢٧٧ـ أيـامَ تَـصْـحَـبُـنـي هـنـدٌ وأُخْـبِـرُهـا
مـا كِـدْت أكـتُـمُـه عـنـي مـن الـخـبـرِ

وكيف يُتَصَوَّرُ كِتْمانُه مِنْ نفسه؟

والتأويلُ الثاني: أنَّ «كاد» زائدةٌ. قاله ابنُ جُبَيْر. وأنشدَ غيرُه شـاهداً عليـه قولَ زيدِ الخيل[3]:

٣٢٧٨ـ سـريـعٌ إلى الهَيْجـاء شـاكٍ سـلاحُـه
فـمـا إنْ يـكـادُ قِـرْنُـه يـتـنـفَّسُ

وقال آخر[4]:

٣٢٧٩ـ وألاَّ ألـومَ الـنـفسَ فـيـمـا أصـابـنـي
وألاَّ أكـادَ بـالـذي نِـلْـتُ أَبْـجَـحُ

ولا حُجَّةَ في شيءٍ منه.

---

(١) البحر ٦/٢٣٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٧٦.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ١١/١٨٥، والبحر ٦/٢٣٣.

(٣) الأضداد للأنباري ٩٧، واللسان (كيد)، والبحر ٦/٢٣٣، والقرطبي ١١/١٨٤. والقِرْن: المثيل في الشجاعة.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في الأضداد ٩٧، والارتشاف ٣/٢٩٢، وأمالي المرتضى ١/٣٣٢، والقرطبي ١١/١٨٤، والبحر ٦/٢٣٣. والبجح: الفرح.

والتـأويـل الثـالث: أنَّ الكَيْـدُوْدَةَ بمعنى الإرادة، ونُسِبت لـلأخفش[1] وجماعةٍ، ولا ينفعُ فيما قصدوه.

والتأويل الرابع: أنَّ خبرَها محذوفٌ تقديره: أكاد آتي به لقُرْبها. وأنشدوا قول ضابىء البرجمي[2]:

٣٢٨٠ـ هَـمَمْـتُ ولـم أَفْـعَـلْ وكِـدْتُ وليـتـني
تَـرَكْـتُ على عـثمـانَ تَبْـكـي حـلائِـلُهْ

أي: وكِـدْتُ أفعـلُ، فـالـوقفُ على «أكـادُ»، والابتـداء بـ «أُخْفيهـا»، واستحسنه أبو جعفر[3].

وقرأ[4] أبو الـدرداء وابنُ جبير والحسنُ ومجـاهدٌ وحميـدٌ «أَخْفيها» بفتـح الهمزة. والمعنىٰ: أُظْهرها، بالتـأويل المتقـدم يقال: خَفَيْتُ الشيءَ: أظهَـرْتُه، وأَخْفَيْتُـه: سترتـه، هذا هـو المشهور. وقـد نُقِـل عن أبـي الخـطاب أنَّ خَفَيْتُ وأَخْفَيْتُ بمعنىً. وحُكي عن أبـي عبيد[5] أنَّ «أَخْفى» من الأضدادِ يكون بمعنى أظهـر وبمعنى سَتَـر، وعلى هـذا تَتَّحـد القـراءتـان. ومِنْ مجيءِ خَفَيْتُ بمعنى أظهَرْت قولُ امرىء القيس[6]:

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٧١ قال: «وزعموا أن تفسير أكاد: أريد، وأنها لغة؛ لأن أريد قـد تُجْعـل مكان «أكـاد» مثل «جـداراً يريـد أن يَنْقَضَّ» أي: يكـاد أن ينقضَّ، فكـذلـك «أكاد» إنما هي أريد».

(٢) شرح الأبيات المشكلة للفارسي ٢٢٩، واللسان (قير)، والخزانة ٤/٨٠.

(٣) إعراب القرآن ٢/٣٣٥ وهو النحاس.

(٤) القرطبـي ١١/١٨٢، والمحتسب ٢/٤٧، والبحر ٦/٢٣٢.

(٥) ذكره الأنباري في الأضداد ٩٥.

(٦) ديـوانه ٥١. الأنفـاق: أسراب تحت الأرض والـودق: المطر. والمجلِّب: الـذي له صوت لشدة وَقْعه.

٣٢٨١ـ خَـفَـاهُـنَّ مِـنْ أَنْـفـاقِـهِـنَّ كـأنـمـا
خـفـاهُـنَّ وَدْقٌ مِـنْ عَـشِـيٍّ مُـجَـلِّبِ

وقول الآخر(١):

٣٢٨٢ـ فـإنْ تَـدْفِـنـوا الـداءَ لا نَـخْـفِـهِ
وإنْ تُـوْقِـدُوْا الـحـربَ لا نَـقْـعُـدِ

قوله: «لِتُجْزَىٰ» هذه لامُ كي، وليسَتْ بمعنى القسمِ أي: لَتُجْزَيَنَّ كما نقله أبو البقاء(٢) عَنْ بعضهم. وتتعلَّق هـذه اللامُ بـ «أُخْفيها». وجعلها بعضُهم متعلقةً بـ «آتيةٌ» وهذا لا يَتِمُّ إلَّا إذا قَدَّرْتَ أنَّ «أكاد أُخْفيها» معترضةٌ بين المتعلِّقِ والمتعلَّقِ به، أمَّا إذا جعلتَهـا صفةً لآتِيَـةٌ فلا يتجـه على مذهب البصـريين؛ لأن اسمَ الفاعلِ متى وُصِفَ لم يعملْ، فإنْ عَمِل ثم وُصِف جاز.

وقال أبو البقاء(٣): «وقيل بـ «آتِيَةٌ»، ولذلك وَقَفَ بعضُهم عليه وَقْفَةً يسيرةً إيذاناً بانفصالِها عن أخفيها».

قوله «بما تَسْعَىٰ» متعلقٌ بـ «تُجْزَىٰ». و «مـا» يجـوز أَنْ تكـونَ مصـدريـةً أو مـوصولـةً اسميةً، ولا بـدَّ من مضاف أي: تُجْـزىٰ بعقـابِ سَعْيهـا أو بعقـابِ ما سَعَتْه.

آ. (١٦) قوله: ﴿فـلا يَصُدَّنَّـكَ عنها مَنْ لا يُـؤْمِنُ بها﴾:

«مَنْ لا يُـؤْمِنُ» هو المَنْهِيُّ صـورةً، والمـرادُ غيـرُه، فهـو من بـابِ «لا أُرَيَنَّـك هَهنا»(٤). وقيل: إنَّ صَدَّ الكافر عن التصديقِ بها سببٌ للتكذيب، فذكر السببَ

---

(١) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ١٨٦، والأضداد ٩٦.
(٢) الإملاء ٢/١٢٠.
(٣) الإملاء ٢/١٢٠.
(٤) انظر: الكتاب ١/٤٥٣.

ليدُلَّ على المسبَّب. والضميران في «عنها» و«بها» للساعة. وقيـل: للصلاة. وقيل في «عنها» للصلاة، وفي «بها» للساعة.

قوله: «فَتَـرْدَىٰ» يجوزُ فيـه أَنْ ينتصبَ في جوابِ النهيِ بـإضمارِ «أنْ»، وأن يرتفعَ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ تقديرُه: فأنت تَرْدَىٰ. وقرأ[1] يحيـىٰ «تِرْدَىٰ» بكسر التاء. وقد تقدم أنها لغةٌ[2]. والرَّدَىٰ: الهلاك يقال: رَدِيَ يَرْدىٰ رَدى.

قال دُرَيْدُ بن الصِّمَّة[3]:

٣٢٨٣ـ تنــادَوْا فقــالــوا أَرْدَتِ الخيــلُ فــارســاً
فــقــلــتُ أَعَــبْــدُ الــلَّهِ ذلــكُــمُ الــرَّدِي

آ. (١٧) قوله: ﴿وما تلك بيمينك﴾: «ما» مبتدأةٌ استفهـامية. و«تلك» خبـره. و«بيمينك» متعلقٌ بمحـذوفٍ لأنه حـال كقـولـه: «وهـذا بَعْلي شيخاً»[4]. والعاملُ في الحال المقدرة معنى الإشارة. وجَوَّز الزمخشـريُّ[5] أَنْ تكونَ «تلك» موصولةً بمعنى التي، و«بيمينك» صلتُها. ولم يـذكر ابنُ عـطية[6] غيره، وهذا ليس مذهبَ البصريين، لأنهم لم يجعلوا من أسماءِ الإشارة موصولاً إلَّا «ذا» بشروطٍ ذكرْتُها أولَ هذا الكتـابِ. وأمَّا الكـوفيون[7] فيُجيـزون ذلك في جميعها، ومنه هذه الآيةُ عندهم أي: «وما التي بيمينك» وأنشدوا أيضاً[8]:

(١) البحر ٦/٢٣٣، والشواذ ٨٧.
(٢) انظر في هذه اللغة وشروطها: الدر المصون ١/٦٠.
(٣) الحماسة ١/٣٩٧، وجمهرة أشعار العرب ٢/٦٠١، والمحرر ١١/٦٩.
(٤) الآية ٧٢ من هود.
(٥) الكشاف ٢/٥٣٣.
(٦) المحرر ١١/٦٩.
(٧) انظر: الإنصاف ٧١٧.
(٨) تقدم برقم ٥٨٦.

٣٢٨٤ـ ....

نَـجَـوْتِ وهــذا تـحــمــلـيــنَ طَـلـيــقُ

أي: والذي تحملين.

آ. (١٨) قوله: ﴿هي عَصاي﴾: «هي» تعود على المُسْتَفْهَمِ عنه. وقرأ العامَّةُ «عصايَ» بفتح الياء، والجحدري[١] وابن أبي إسحاق «عَصَيَّ» بالقلب والإدغام. وقد تقدم في أول البقرة[٢] توجيهُ ذلك، ولِمَنْ تُنْسَبُ هذه اللغةُ، والشعرُ المَرْوِيُّ في ذلك. ورُوي عن أبي عمرو وابن أبي إسحاق أيضاً «عَصَايْ» بسكونها وصلاً. وقد فَعَلَ نافعٌ مثلَ ذلك في «مَحْيَايْ»[٣] فجمع بين ساكنين وصلاً، وتقدَّم الكلام هناك.

قوله: «أَتَوَكَّأُ» يجوز أن يكونَ خبراً ثانياً لـ «هي»، ويجوز أن يكونَ حالاً: [٦١٣/ب] إمَّا مِنْ «عصايَ»، وإمَّا من الياء. وفيه بُعْدٌ؛ لأنَّ مجيءَ الحالِ من المضاف/ إليه قليلٌ، وله مع ذلك شروطٌ[٤] ليس فيه شيءٌ منها هنا. ويجوز أن تكون جملةً مستأنفةً. وجَوَّز أبو البقاء[٥] نقلاً عن غيره أن تكون «عصايَ» منصوبةً بفعل مقدَّر، و «أتوكَّأُ» هو الخبر، ولا ينبغي أَنْ يقال ذلك.

والتَوَكُّؤ: التحامُلُ على الشيء، وهو بمعنى الاتكاء. وقد تقدَّم تفسيرُه في يوسف[٦] فهما من مادةٍ واحدة، وذكَرْتُه هنا لاختلاف وَزْنَيْهما.

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٤٩، والشواذ ٨٧، والقرطبي ١١/١٨٦، والبحر ٦/٢٣٤.

(٢) انظر: الدر المصون ١/٣٠٣.

(٣) الآية ١٦٢ من الأنعام وانظر: الدر المصون ٥/٢٣٨.

(٤) انظر هذه المسألة في شرح الكافية الشافية ٧٥٠.

(٥) الإملاء ٢/١٢٠.

(٦) الآية ٣١ «وأعتدت لهنَّ متكأ». وانظر: الدر المصون ٦/٤٧٧.

والهَشُّ ـ بالمعجمةِ ـ الخَبْطُ. يقال: هَشَشْتُ الوَرَقَ أَهُشُّه أي: خَبَطْتُه ليسقطَ، وأمَّا هَشَّ يَهِش بكسر العين في المضارع فبمعنى البَشاشة، وقد قرأ النخعي[1] بذلك فقيل: هو بمعنىٰ أَهُشُّ بالضمِّ، والمفعولُ محذوفٌ في القراءتين أي: أهشُّ الورقَ أو الشجرَ. وقيل: هو في هذه القراءةِ مِنْ هَشَّ هَشاشةً إذا مال. وقرأ الحسن وعكرمة «وأَهُسُّ» بضم الهاءِ والسينِ المهملة وهو السَّوْقُ، ومنه الهَسُّ[2] والهَساس، وعلى هذا فكان ينبغي أن يتعدَّىٰ بنفسه، ولكنه ضُمِّنَ معنىٰ ما يتعدَّى بـ «على» وهو أَقوم[3]. ونقل ابن خالويه[4] عن النخعي أنه قرأ «وأُهِشُّ»[5] بضم الهمزة وكسر الهاء مِنْ «أَهَشَّ» رباعياً وبالمهملة، ونقلها عنه الزمخشري[6] بالمعجمة فيكون عنه قراءات.

ونقل صاحب «اللوامح» عن مجاهد وعكرمة «وأَهُشُ» بضم الهاء وتخفيف الشين قال: «ولا أعرف لها وجهاً» إلَّا أَنْ يكونَ قد استثقل التضعيف مع تفشِّي الشين فخفف، وهي بمعنىٰ قراءة العامة.

وقرأ[7] بعضهم «غَنْمي» بسكون النون ولا ينقاس. والمآرب: جمع مَأْرَبَة وهي الحاجة وكذلك الإِرْبة أيضاً. وفي راء «المأربة» الحركاتُ الثلاثُ.

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٥٠، والقرطبي ١١/١٨٦، والبحر ٦/٢٣٤، والشواذ ٨٧.

(٢) الهَسُّ في الأصل: زجر الغنم. ولعل صواب الهساس: الهَساهِسُ الذي هو المشي. انظر: اللسان (هس).

(٣) قوله «أقوم» مخروم في الأصل، وأثبتناه من (ش).

(٤) الشواذ ٨٧.

(٥) في مطبوعة «الشواذ» بالشين، والسياق يُفهم السين.

(٦) الكشاف ٢/٥٣٣.

(٧) البحر ٦/٢٣٥.

و «أخرىٰ» كقوله[1] : «الأسماء الحُسْنى» وقد تقدم قريباً[2]. قال أبو البقاء[3] : «ولو قيل «أُخَر» لكانَ على اللفظ» يعني : «أُخَر» بضمِّ الهمزة وفتح الخاء، وباللفظ لفظ الجمع. ونقل الأهوازي[4] عن شيبة والزهري «مارب» قال : «بغيرِ همزٍ» كذا أَطْلق. والمرادُ بغير همز محقق بل مُسَهَّلٌ بين بين، وإلاَّ فالحذفُ بالكليَّةِ شاذٌّ.

آ. (٢٠) قوله : ﴿تَسْعىٰ﴾ : يجوز أن يكون خبراً ثانياً عند مَنْ يُجَوِّز ذلك. ويجوز أن يكونَ صفةً لـ «حيَّة».

آ. (٢١) قوله : ﴿سِيرَتَها﴾ : في نصبها أوجه، أحدها: أن تكونَ منصوبةً على الظرف أي: في سيرتها أي: طريقتها. الثاني: أنها منصوبةٌ على أنها بدلٌ من ها «سنعيدها» بدلُ اشتمال؛ لأن السيرةَ الصفة أي: سنعيدها صفتها وشكلها. الثالث: أنها منصوبة على إسقاط الخافض أي: إلى سيرتها. قال الزمخشري[5] : «ويجوز أن يكون مفعولاً[6]، مِنْ عاده أي: عاد إليه، فيتعدَّىٰ لمفعولَيْنِ، ومنه بيتُ زهير[7] :

٣٢٨٥ــ ....
وعادَكَ أَنْ تُلاَقِيَها العَداءُ

---

(١) الآية ١١٠ من الإسراء.
(٢) انظر إعرابه للآية ٨ من طه.
(٣) الإملاء ٢/١٢٠.
(٤) انظر: البحر ٦/٢٣٥.
(٥) الكشاف ٢/٥٣٤.
(٦) في المطبوعة «منقولاً» ولعله تحريف، ونص «البحر» يوافق نص «الدر».
(٧) ديوانه ٦٢، وصدره:
فَصَرِّمْ حَبْلَها إذْ صَرَّمَتْه
وصرِّم: اقطع. و «العداء» فاعل «عادك» وهو الشغل أو البعد.

وهـذا هو معنى قـولِ مَنْ قال: إنـه على إسقاط إلى، وكـان قد جَـوَّز أن يكونَ ظرفاً كما تقـدَّم. إلاَّ أن الشيخ[1] ردَّه بـأنه ظـرفٌ مختص، ولا يَصِلُ إليـه الفعلُ إلاَّ بوساطة «في» إلاَّ فيما شَذَّ.

والسِّيرة: فِعْلَة تدل على الهيئة من السَّيْر كـالرِّكْبَـة من الركـوب، ثـم اتُّسِع فعُبِّر بها عن المذهب والطريقة. قال خالد الهُذَلي[2]:

٣٢٨٦ـ فـلا تَـغْضَـبَنْ مِـنْ سِيـرَةٍ أنـت سِـرْتَها
فـأولُ راضٍ سـيـرةً مَـنْ يَـسِـيـرُهـا

وجَـوَّز أيضاً أن ينتصبَ بفعـلٍ مضمرٍ أي: يسيـر سيرتَهـا الأولى، وتكون هذه الجملةُ المقدرةُ في محلِّ نصبٍ على الحال أي: سنعيدها سائرةً سيرتَها.

آ. (٢٢) **قوله: ﴿واضْمُمْ﴾**: لا بـدَّ هنا مِنْ حَـذْف، والتقديـر: واضمُمْ يَـدك تنضمَّ، وأَخْـرِجْهـا تَخْـرُجْ، فحـذف من الأول والثـاني، وأبقىٰ مقـابلَيْهما ليـدلا[3] على ذلك إيجـازاً واختصـاراً، وإنمـا احتيـج إلى هـذا لأنـه لا يترتَّبُ على مجردِ الضمِّ الخروجُ.

قوله: «بَيْضاءَ» حالٌ مِنْ فاعل «تَخْرُجْ».

قـوله: «مِنْ غيـرِ سُوْءٍ» يجـوز أن يكـونَ متعلِّقـاً بـ «تخـرجْ»، وأن تكـونَ متعلقةً بـ «بيضاءَ» لِما فيها من معنىٰ الفعل نحو: ابيضَّتْ من غيـرِ سوءٍ. ويجـوز أن تكونَ متعلقةً بمحذوفٍ على أنها حال من الضمير في «بيضاء». وقولـه: «من غيرِ سُوء» يُسَمَّى عند أهل البيـان «الاحتراس» وهـو: أن يؤتىٰ بشيءٍ يرفـعُ تَوَهُّمَ

---

(١) البحر ٦/٢٣٦.

(٢) تقدم برقم ١٤٣٣.

(٣) الأصل «ليدلان» وهو سهو.

مَنْ يتـوهَّمُ غيرَ المـرادِ؛ وذلك أن البيـاضَ قد يُـرادُ به البَـرَصُ والبَهَقُ[1]، فأتىٰ بقوله: «مِنْ غير سوءٍ» نفياً لذلك.

قـوله: «آيـةً» فيها أوجـهٌ، أحدهـا: أن تكـونَ حـالاً أعني أنهـا بـدلٌ مِنْ «بيضاءَ» الواقعةِ حالاً. الثاني: أنها حالٌ من الضمير في «بيضاءَ». الثالث: أنهـا حالٌ من الضمير في الجارِّ والمجرور. الرابع: أنهـا منصوبـةٌ بفعلٍ محـذوفٍ. فقدَّره أبو البقاء[2]: جَعَلْناها آيةً، أو آتَيْناك آيةً. وقَدَّره الزمخشري[3]: خُذْ آيةً، وقـدَّر أيضاً: دونـك آية. وردَّ الشيـخُ[4] هذا: بـأن ذلك من بـاب الإِغراء. ولا يجوز إضمارُ الظروفِ في الإِغراء. قال: لأنَّ العاملَ حُذِفَ، وناب هذا مَنابَه فلا يجوز أن يُحْذَفَ النائبُ أيضاً. وأيضاً فإنَّ أحكـامَها تخـالفُ العامـلَ الصريـحَ، فلا يجوز إضمارُها، وإنْ جاز إضمارُ الأفعال.

آ. (٢٣) **قـوله: ﴿لِنُـرِيَكَ﴾**: متعلقٌ بمـا دَلَّتْ عليه «آيـة» أي: دَلَلْنا بها لِنُرِيَكَ، أو بجعلناها، أو بآتيناك المقدَّرِ. وقدَّره الزمخشريُّ[5] «لِنـريك فَعَلْنـا ذلـك». وَجـوَّز الحـوفيُّ أن يتعلقَ بـ «اضْمُمْ». وجَـوَّزَ غيـرُه أَنْ يتعلَّقَ بـ «تَخْـرُجْ». ولا يجـوزُ أَنْ يتعلَّقَ بلفظ «آيــة» لأنهــا قــد وُصِفَـتْ. وقــدَّره الزمخشريُّ[6] أيضاً: «لِنُرِيَكَ خُذْ هذه الآيةَ أيضاً». / [٦١٤/أ]

قوله: «مِنْ آياتنا الكُبْرىٰ» يجوزُ أَنْ يتعلقَ «مِنْ آيـاتنا» بمحـذوفٍ علىٰ أنه

---

(١) البهق: داء يذهب بلون الجلد.
(٢) الإملاء ٢/١٢٠.
(٣) الكشاف ٢/٥٣٤.
(٤) البحـر ٦/٢٣٦، وهذا الـردُّ يتعلق بتقديـر اسم الفعل فقط. وكـلام أبـي حيان أورده بالمعنى.
(٥) الكشاف ٢/٥٣٤.
(٦) الكشاف ٢/٥٣٤.

حـالٌ مِن «الكبـرىٰ» ويكـون «الكبـرىٰ» على هـذا مفعـولاً ثـانيـاً لـ «نُـرِيَـكَ». والتقديرُ: لِنُرِيَك الكبرىٰ حالَ كـونِها مِنْ آيـاتنا، أي: بعض آيـاتِنا. ويجـوز أَنْ يكـونَ المفعـولُ الثـاني نفسَ «مِنْ آيـاتنـا»، فتتعلقَ بمحـذوفٍ أيضـاً، وتكـون «الكبـرىٰ» على هذا صفـةً لـ «آياتنـا» وصفاً لجمـع المؤنثِ غيرِ العـاقـل وصفَ الواحدةِ على حَدِّ «مآرب أخرىٰ»[1] و «الأسماء الحسنىٰ»[2].

وهـذان الـوجهـان قـد نقلهمـا الـزمخشـري[3] والحـوفي وأبـو البقـاء[4] وابنُ عطية[5]. واختار الشيخُ[6] الثاني قال: «لأنه يلزمُ من ذلك أَنْ تكـونَ آياتُـه كلُّها هي الكُبَرَ؛ لأنَّ ما كان بعضَ [الآيـات][7] الكبر صَـدَقَ عليه أنـه الكبرىٰ، وإذا جَعَلْتَ «الكبرى» مفعولاً ثانياً لم تتصِفْ الآياتُ بالكُبَرِ؛ لأنها هي المتصفـةُ بأفعل التفضيـل. وأيضاً إذا جَعَلْتَ «الكُبْـرىٰ» مفعولاً فـلا يمكنُ أَنْ تكونَ صفـةً للعصا واليد معـاً، إذ كان يلزم التثنيـة. ولا جائـزٌ أَنْ يَخُصَّ إحداهمـا بالـوصف دونَ الأخرىٰ؛ لأنَّ التفضيلَ في كلٍ منهما. ويَبْعُدُ ما قـاله الحسنُ: من أنَّ اليـدَ أعظمُ في الإعجاز من العصا؛ فإنه جعل «الكبرىٰ» مفعولاً ثانياً لِنُـرِيَك، وجعـل ذلك راجعاً لـلآية القـريبة، وقـد ضَعُفَ قولُـه بأنَّ منـافعَ العصـا أكبرُ. وهـو غيرُ خفيّ»[8]. انتهى ملخصاً.

---

(١) الآية ١٨ من طه.

(٢) الآية ١١٠ من الإسراء. وانظر إعرابه للآية ٨ من طه.

(٣) الكشاف ٢/٥٣٤.

(٤) الإملاء ٢/١٢١.

(٥) المحرر ١١/٧١.

(٦) البحر ٦/٢٣٧.

(٧) زيادة من البحر.

(٨) قال: «لأنه ليس في اليد إلَّا تغييرُ اللون. وأمَّا العصا ففيهـا تغييرُ اللون وخلق الـزيادة في الجسم وخلق الحياة والقدرة والأعضاء المختلفة وابتلاع الشجر والحجر...».

آ. (٢٥) **قوله: ﴿لِي صَدْرِي﴾**: «لي» متعلق بـ «اشرح». قال الزمخشريُّ[١]: «فإنْ قلت: «لي» في قوله: «اشرحْ لي صدري، ويَسِّر لي أَمْري» ما جدواه والأمرُ[٢] مستتبٌّ بدونه؟ قلت: قد أبهم الكلامَ أولاً فقال: اشرح لي ويَسِّر لي، فَعُلِمَ أنَّ ثَمَّ مشروحاً ومُيَسَّراً، ثم بَيَّن ورفع الإبهامَ بذكرِهما فكان آكدَ لطلبِ الشرحِ لصدرِه والتيسير لأمره».

آ. (٢٦) ويقال: يَسَّرْتُه لكذا، ومنه «فسنيسِّرُه لليُسْرىٰ»[٣] ويَسَّرْتُ له كذا، ومنه هذه الآيةُ.

آ. (٢٧) **قوله: ﴿مِنْ لساني﴾**: يجوز أَنْ تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «عُقْدَةً» أي: مِنْ عُقَدِ لساني. ولم يذكر الزمخشريُّ[٤] غيرَه. ويجوز أن يتعلَّقَ بنفسِ «احلُلْ» والأولُ أحسنُ.

آ. (٢٩ ـ ٣٠) **قوله: ﴿واجْعَلْ لي وزيراً﴾**: يجوز أَنْ يكونَ «لي» مفعولاً ثانياً مقدماً، و«وزيراً» هو المفعولُ الأول. و«مِنْ أهلي» علي هذا يجوز أَنْ يكونَ صفةً لـ «وزيراً». ويجوز أَنْ يكونَ متعلِّقاً بالجَعْلِ.

و«هارونَ» بدلٌ مِنْ «وزيراً». وجَوَّز أبو البقاء[٥] أن يكونَ «هارونَ» عطفَ بيانٍ لـ «وزيراً». ولم يذكر الزمخشريُّ[٦] غيرَه. ولَمَّا حكى الشيخُ[٧] هذا

---

(١) الكشاف ٢/٥٣٥.
(٢) الكشاف: والكلام.
(٣) الآية ٧ من الليل.
(٤) الكشاف ٢/٥٣٥.
(٥) الإملاء ٢/١٢١.
(٦) الكشاف ٢/٥٣٥.
(٧) البحر ٦/٢٤٠.

لم يُعْقِبْه بنَكير، وهـو عجيبٌ منه؛ فـإنَّ عطفَ البيـان يُشترط فيـه التوافقُ تعـريفاً وتنكيراً، وقد عَرَفْتَ أنَّ «وزيراً» نكرةٌ و «هارونَ» معرفة، والزمخشري قد تقدَّم له مثلُ ذلك في قوله تعالىٰ: «فيه آياتٌ بيناتٌ مَقامُ إبراهيم»[1] وقد تقدم الكلام[2] معه هناك وهو عائد هنا.

ويجوز أَنْ يكونَ «هارونَ» منصوبـاً بفعلٍ محـذوف كأنـه قال: أخصُّ من بينهِم هـارون أي: مِنْ بينِ أهلي. ويجـوز أَنْ يكـونَ «وزيـراً» مفعـولاً ثـانيـاً، و «هارونَ» هو الأول، وقَدَّم الثاني عليـه اعتناءً بـأَمْرِ الـوِزارة. وعلى هذا فقـولُه «لي» يجـوز أن يتعلَّق بنفسِ الجَعْـل، وأَنْ يتعلقَ بمحـذوفٍ على أنـه حـالٌ مِنْ «وزيـراً»؛ إذ هو في الأصـل صفةٌ لـه. و «مِنْ أهلي» على ما تقـدَّم من وَجْهَيْه. ويجوز أن يكون «وزيـراً» مفعولاً أولَ، و«مِنْ أهلي» هو الثاني. وقـوله «لي» مثـلُ قـولِـه: «ولم يكنْ لـه كُفُـواً أحـدٌ»[3] يَعْنُـون أنـه بـه يتمُّ المعنىٰ، ذكـر ذلـك أبـو البقاء[4]. ولَمَّـا حكاه الشيـخ[5] لم يتعقبه بنكيـر، وهو عجيب؛ لأنَّ شـرطَ المفعـولَيْن في باب النـواسخ صحـةُ انعقادِ الجملة الاسميـة، وأنت لو ابتَـدَأْتَ بـ «وزير» وأخبرْتَ عنه بـ «من أهلي» لم يَجُزْ إذ لا مُسَوِّغ للابتداءِ به.

و «أخي» بـدلٌ أو عطفُ بيـانٍ لـ «هارونَ». وقـال الـزمخشـري[6]: «وإنْ جُعِل عطفَ بيانٍ آخرَ جاز وحَسُنَ. قال الشيخ[7]: «ويَبْعُدُ فيه عطفُ البيان؛ لأنَّ

---

(١) الآية ٩٧ من آل عمران.
(٢) انظر: الدر المصون ٣/٣١٩.
(٣) الآية ٤ من الإخلاص.
(٤) الإملاء ٢/١٢١.
(٥) البحر ٦/٢٤٠.
(٦) الكشاف ٢/٥٣٥.
(٧) البحر ٦/٢٤٠.

عطفَ البيان الأكثرُ فيه أن يكـونَ الأولُ دونَه في الشُّهـرة وهذا بالعكس». قلت: لم يُرِدْ الزمخشري أنَّ «أخي» عطفُ بيانٍ لـ «هارون» حتى يقول الشيخ إن الأولَ ــ وهو «هارون» ــ أشهرُ من الثاني وهو «أخي»، إنما عَنَى الزمخشريُّ أنه عطفُ بيان أيضاً لـ «وزيراً» ولذلك قال: «آخَـر». ولا بُدَّ من الإِتيـان بلفظِه لِيُعْـرَفَ أنه لم يُرِدْ إلَّا ما ذكـرتُه قـال[1]: «وزيراً وهـارونَ مفعولا قـوله «اجعَـلْ»[2]، أو «لي وزيراً» مفعولاه، و «هارونَ» عطفُ بيان للوزير، و «أخي» في الـوجهين بدلٌ من «هارون»، وإن جُعل عطفَ بيانٍ آخرَ جاز وحَسُن». فقوله «آخـر» تعيَّنَ أن يكونَ عطفَ بيانٍ لما جعله عنه عطف بيان قبل ذلك.

وجَوَّز الزمخشري[3] في «أخي» أن يرتفعَ بالابتداء، ويكونَ خبـرُه الجملةَ مِنْ قوله: «اشْدُدْ به»، وذلك على قراءةِ الجمهور له بصيغـة الدعـاء، وعلى هذا فالوقفُ على «هارونَ».

وقرأ ابن عامـر[4] «أَشْدُدْ» بفتـح الهمزة للمضـارعة وجـزمِ الفعلِ جـواباً للأمر، «وأُشْرِكْهُ» بضم الهمزة للمضارعة وجزمِ الفعلِ نَسَقاً على مـا قبلَه. وقرأ الباقون بحذف[5] همزة الوصل من الأول، وفتحِ همزة القـطع في الثاني، على أنهما دعاءٌ من موسىٰ لربِّه بذلك. وعلى هذه القراءة تكون هذه الجملةُ قد تُـرِكَ فيها العطفُ خاصةً دونَ ما تقدَّمَها مِنْ جمل الدعاء.

وقرأ الحسنُ «أُشَدِّدُ» مضارعَ شَدَّد بالتشديد.

---

(١) الكشاف ٢/٥٣٥.

(٢) قال الزمخشري «قُدِّم ثانيهما على أولهما عنايةً بأمر الوِزارة».

(٣) الكشاف ٢/٥٣٦.

(٤) انـظر في قـراءاتهـا: التيسيـر ١٥١، والبحـر ٦/٢٤٠، والسبعـة ٤١٨، والنشـر ٢/٣٢٠، والحجة ٤٥٢، والإِتحاف ٢/٢٤٦.

(٥) عند وصل الفعل بما قبله، وعند الابتداء بضم همزة الوصل.

والوَزير: قيل[1]: مشتقٌّ من الوِزْر وهو الثِّقَل. وسُمِّي بـذلك لأنـه يَحْمل أعباءَ المُلْكِ ومُؤَنَهُ[2] فهو مُعِيْنٌ على أمر/ الملك ويأتَمُّ بأمره. وقيل: بل هو من [٦١٤/ب] الوَزَرِ وهو الملجأُ، كقولِه تعالىٰ: «لا وَزَرَ»[3] وقال[4]:

٣٢٨٧ـ مـن الـسِّبـاع الـضَّـواري دونَـه وَزَرٌ
والـنـاسُ شَـرُّهُـمُ مـا دونَـه وَزَرُ
كـم مَعْشـرٍ سَلِمـوا لـم يُـؤْذِهِمْ سَبُـعٌ
ومـا نَـرَىٰ بَـشَـراً لـم يُـؤْذِهِـمْ بَشَـرُ

وقيل: من المُؤَازَرَة وهي المعاونةُ. نقله الزمخشري[5] عن الأصمعي قال: «وكان القياسُ أَزِيراً» يعني بالهمزةِ؛ لأنَّ المادةَ كذلك. قال الزمخشريُّ: «فَقُلِبَت الهمزةُ إلى الواو. ووجهُ قَلْبِها إليها أنَّ فعيلاً جاء بمعنىٰ مُفاعِل مجيئاً صالحاً كقولهم: عَشِير وجَلِيس وخليط وصديق وخليل ونديم، فلمَّا قُلِبت في أخيه قُلِبَتْ فيه، وحَمْلُ الشيءِ على نظيره ليس بعزيزٍ، ونظراً إلى يُوازِرُ وأخواتِه وإلى المُوازَرة».

قلت: يعني أنَّ وزيراً بمعنى مُوازِر، ومُوازر تقلب فيه الهمزةُ واواً قلباً قياسياً[6]؛ لأنها همزةٌ مفتوحةٌ بعد ضمة فهو نظيرُ «مُوَجَّل»[7] و «يُوَاخذكم»[8]

---

(١) وهو قول ثعلب انظر: الزاهر ٣٠٨/١.
(٢) المُؤَن: جمع «مُؤْنَة» وهي الثقل.
(٣) الآية ١١ من القيامة.
(٤) لم أهتد إلى قائلهما. وهما في البحر ٢٣٩/٦.
(٥) الكشاف ٥٣٥/٢.
(٦) انظر: الممتع ٣٦٢.
(٧) «كتاباً مؤجلاً» وهي قراءة ورش في الآية ١٤٥ من آل عمران. انظر: الدر المصون ٤١٩/٣.
(٨) من الآية ٢٢٥ من البقرة.

وشبهِه، فحُمِل «أزير» عليه في القلب، وإن لم يكنْ فيه سببُ القلبِ.

آ. (٣٣) قـوله: ﴿كثيـراً﴾: نعتٌ لمصدر محـذوف أو حـالٌ من ضمير المصدر، كما هو رأيُ سيبويه[١]. وجَوَّز أبو البقاء[٢] أن يكون نعتاً لزمـانٍ محذوفٍ أي: زماناً كثيراً.

آ. (٣٦) قوله: ﴿سُؤْلَكَ﴾: فُعْل هنا بمعنىٰ مَفْعـول نحو: أُكْـل بمعنى مَأْكول، وخُبْز بمعنى مَخْبور. ولا ينقاس.

آ. (٣٧) و «مرة» مصدرٌ. و «أخرىٰ» تأنيث آخَـر بمعنى غير. وزعم[٣] بعضُهم أنهـا بمعنى آخِرَة، فتكـونُ مقابِلةً لـلأولى، وتحيَّـل لـذلـك بـأن قـال: «سَمَّاها أخرىٰ وهي أُولىٰ لأنها أخرىٰ في الذِّكْرِ».

آ. (٣٨) قوله: ﴿إذ أَوْحَيْنا﴾: العامـلُ في «إذ» «مَنَنَّا» أي: مَنَنَّـا عليـك في وقتِ إلجائنـا إلى أمِّك، وأُبْهِم في قـوله «مـا يُوحىٰ» للتعـظيم كقولـه تعالىٰ: «فغشِيَهم من اليَمِّ ما غَشِيَهُمْ»[٤].

آ. (٣٩) قوله: ﴿أَنِ اقْـذِفِيْه﴾: يجـوز أن تكون «أنْ» مفسـرةً؛ لأنَّ الوَحْيَ بمعنى القول، ولـم يذكر الزمخشريُّ[٥] غيـرَه، وجوَّز غيـرُه أن تكونَ مصدريةً. ومحلُّهـا حينئذٍ النصبُ بـدلاً مِنْ «ما يُـوحَىٰ» والضمائـرُ في قولـه «أَنِ اقْذِفيه» إلى آخرها عائدةٌ[٦] على موسى عليه السلام لأنه المُحَـدَّثُ عنه. وجَـوَّز

(١) الكتاب ١/١١٦.
(٢) الإملاء ٢/١٢١.
(٣) انظر: البحر ٦/٢٤٠.
(٤) الآية ٧٨ من طه.
(٥) الكشاف ٢/٥٣٦.
(٦) الأصل «عائد» وهو سهو.

بعضُهم أن يعودَ الضمير في قوله[1] «فـاقْذِفيـه في اليَمِّ» للتابـوت، وما بعـده وما قبله لموسى عليه السلام. وعابَه الزمخشـريّ[2] وجعله تنافـراً أو مُخْرِجـاً للقرآن عن إعجازه فإنه قال: «والضمائر كلُّهـا راجعة إلىٰ مـوسى، ورجوعُ بعضهـا إليه وبعضِهـا إلى التابـوت فيه هُجْنَـةٌ لِما يُـؤَدِّي إليـه من تنـافُـرِ النَّـظْم. فـإنْ قلت: المقذوفُ في البحر هو التابوتُ وكذلـك المُلْقى إلى الساحـل. قلت: ما ضـرَّك لو جَعَلْتَ المقذوفَ والمُلْقى به إلى الساحل هو مـوسى في جوفِ التـابوت حتى لا تُفَرَّقَ الضمائرُ فيتنافرَ عليك النظمُ الذي هـو أمُّ إعجاز القـرآن والقانـونُ الذي وقع عليه التحدِّي، ومراعاتُه أهمُّ ما يجب على المفسِّر».

قال الشيخ[3]: «ولقائلٍ أن يقـولَ: إن الضمير إذا كـان صالحـاً لأَنْ يعودَ على الأقربِ وعلى الأبعدِ كان عودُه على الأقـربِ راجحاً. وقـد نَصَّ النحويـون على هذا فَعَوْدُه على التـابوتِ في قـولِه «فـاقْذِفيـه في اليَمِّ فَلْيُلْقِه اليَمُّ» راجـحٌ. والجـواب: أنَّ أحدَهمـا إذا كان مُحَـدَّثـاً عنـه والآخـرُ فضلةً، كـان عـودُه على المحـدَّثِ عنه أرجـحَ. ولا يُلْتَفَتُ إلى القُـرْبِ؛ ولهـذا رَدَدْنـا على أبـي محمـد ابن حـزم في دَعْواه: أنَّ الضميـرَ في قولـه تعالىٰ: «فـإنه رِجْسٌ»[4] عـائـدٌ على «خنزير» لا على «لحم» لكونه أقـربَ مذكـورٍ، فَيَحْرُمُ بـذلك شحمُـه وغُضْرُوْفُـه وعـظمُه وجِلْدُه، فـإن المحدَّث عنـه هو «لحمَ خنـزيرٍ» لا خنـزيـر». قلت: قـد تقدَّمَتْ هذه المسألةُ في الأنعام[5] وما تكلَّم الناسُ فيها.

قوله: «فَلْيُلْقِه اليَمُّ» هذا أمرٌ معناه الخبرُ، ولكونه أمراً لفظاً جُزِم جوابُه في

---

(١) أقحم في الأصل بعد قوله: «قوله» «في» ولا معنى هنا.

(٢) الكشاف ٢/٥٣٦.

(٣) البحر ٦/٢٤١.

(٤) «إلاَّ أَنْ يكونَ مَيْتَةً أو دماً مَسْفوحاً أو لحمَ خنزيرٍ فإنه رِجْس» الآية ١٤٥ من الأنعام.

(٥) انظر: الدر المصون ٥/٢٠٠.

قـوله: «يَـأْخُذْه». وإنمـا خَرَج بصيغـة الأمر مبـالغـةً؛ إذ الأمـرُ أقـطعُ الأفعـالِ وآكدُها. وقال الزمخشري[1]: «لَمَّا كانَتْ مشيئةُ اللَّهِ وإرادتُه أَنْ لا تُخْطِىءَ جَرْيَةُ ماءِ اليَمِّ الوصولَ به إلى السـاحل، وألقـاه إليه، سلك في ذلـك سبيلَ المجـاز، وجعل اليَمَّ كأنه ذو تمييزٍ، أمر بذلك ليطيع الأمرَ ويَمْتَثِلَ رسمَه».

و «بـالسـاحـل» يحتمـل أن يتعلَّقَ بمحـذوفٍ على أن البـاءَ للحـالِ أي: ملتبساً بالساحل، وأَنْ يتعلَّقَ بنفسِ الفعل علىٰ أنَّ الباءَ ظرفيةٌ بمعنىٰ «في».

قوله: «مِنِّي» فيـه وجهان. قـال الزمخشـري[2]: «لا يَخْلُو: إمَّا أَنْ يتعلقَ بـ «أَلْقَيْتُ» فيكـون المعنىٰ: على أني أَحْبَبْتُك، ومَنْ أحبَّـه اللَّهُ أحبَّتْـه القلوبُ، وإمَّا أن يتعلقَ بمحذوفٍ هو صفةٌ لـ «محبةً» أي: محبةً حـاصلةً، أو واقعةً مني، قد رَكَزْتُها أنا في القلوبِ وزَرَعْتُها فيها».

قوله: «ولِتُصْنَعَ» قرأ العامَّةُ بكسر اللام وضم التاء وفتحِ النـون على البناءِ للمفعول، ونصبِ الفعلِ بإضمار أَنْ بعد لام كي. وفيه وجهـان، أحدهمـا: أن هـذه العلةَ معطوفـةٌ على علةٍ مقدرة قبلهـا. والتقـديـرُ: ليتلطَّفَ بـك ولتُصْنَـعَ، أو ليعطفَ عليك وتُـرامَ ولتصنعَ. وتلك العلةُ المقـدرةُ متعلقةٌ بقـوله: «وألقيتُ» أي: ألقيتُ عليك المحبة ليَعْـطفَ عليك ولتُصْنَـعَ. ففي الحقيقة هـو متعلقٌ بما قبله من إلقاءِ المحبة.

[٦١٥/أ] والثاني: أن هذه اللامَ تتعلقُ بمضمرٍ/ بعدها تقديرُه: ولتُصْنَعَ على عيني فعلتُ ذلـك، أو كان كيت وكيت. ومعنى لتُصْنَـعَ أي: لِتُـرَبَّـىٰ ويُحْسَنَ إليـك، وأنـا مراعِيْـكَ ومراقِبُـكَ كما يـراعي الإنسانُ الشيءَ بعينِـه إذا اعتنىٰ بـه. قـالـه الزمخشري[3].

(١) الكشاف ٢/٥٣٦.
(٢) الكشاف ٢/٥٣٦.
(٣) الكشاف ٢/٥٣٦ ـ ٥٣٧.

وقرأ[1] الحسن وأبو نهيك «ولِتَصْنَعَ» بفتح التاء. قال ثعلب[2]: «معناه لتكون حركتُك وتصرُّفُك على عينٍ مني. وقال قريباً منه الزمخشري[3]. وقال أبو البقاء[4]: «أي لتفعلَ ما آمُرك بمرأىً مني».

وقرأ أبو جعفر وشَيْبَةُ «ولْتُصْنَعْ» بسكون اللام والعين وضم التاء وهو أمرٌ معناه: ليُرَبَّ وليُحْسَنْ إليك. وروي عن أبي جعفر في هذه القراءةِ كسرُ لامِ الأمر. قلت: ويحتمل مع كسرِ اللام أو سكونِها حالةَ تسكينِ العين أن تكونَ لامَ كي، وإنما سُكِّنَتْ تشبيهاً بكَتْف وكَبْد، والفعل منصوب. والتسكينُ في العين لأجل الإدغامِ لأنه لا يُقْرأ في الوصل إلَّا بالإدغام فقط.

آ. (٤٠) **قوله: ﴿إذ تَمْشي﴾**: في عاملِ هذا الظرفِ أوجهٌ، أحدها: أن العامل فيه «ألقيتُ» أي: ألقيتُ عليك محبةً مني في وقتِ مَشْيِ أختِك.

الثاني: أنه منصوبٌ بقولِه «ولتُصْنَعَ» أي: لتُرَبَّىٰ ويُحْسَنَ إليك في هذا الوقتِ. قال الزمخشري[5]: «والعاملُ في «إذ تمشي» «ألقيتُ» أو «لتُصْنع». وقال أبو البقاء[6]: «إذ تمشي» يجوز أَنْ يتعلَّقَ بأحد الفعلين». قلت: يعني بالفعلينِ ما تقدَّم مِنْ ألقيتُ أو لتُصْنَعَ. وعلى هذا فيجوز أن تكونَ المسألةُ من بابِ التنازع؛ لأنَّ كلاً من هذين العاملين يطلب هذا الظرفَ من حيث المعنىٰ،

(١) انظر في قراءاتها: القرطبي ١١/١٩٧، والمحتسب ٢/٥١، والبحر ٦/٢٤٢، والإتحاف ٢/٢٤٦.
(٢) انظر: المحتسب ٢/٥٢.
(٣) الكشاف ٢/٥٣٧.
(٤) الإملاء ٢/١٢١.
(٥) الكشاف ٢/٥٣٧.
(٦) الإملاء ٢/١٢١.

ويكـونُ من إعمال الثـاني للحذف من الأول. وهـذا إنما يتجـه كلَّ الاتجـاه إذا جعلْتَ «ولِتُصْنَعَ» معطوفـاً على علةٍ محذوفـةٍ متعلقةٍ بـ «أَلْقَيْتُ»، أمَّـا إذا جعلته متعلقـاً بفعلٍ مضمرٍ بعده فيبعـدُ ذلك أو يمتنـع، لكونِ الثـاني صـار من جملةٍ أخرىٰ.

الثالث: أن تكونَ «إذ تمشي» بدلاً من «إذ أَوْحَيْنا». قال الزمخشـري[1]: «فـإن قلت: كيف يَصِحُّ البـدل والوقتـان مختلفان متبـاعدان؟ قلت: كمـا يصحُّ ــ وإن اتسع الوقت وتباعد طرفاه ــ أن يقول لك الـرجل: لَقِيْت فـلاناً سنـةَ كذا فتقـول: وأنا لقيتـه إذ ذاك، وربما لقيـه هـو في أولهـا وأنت في آخـرهـا». قـال الشيخ[2]: «وليس كما ذكر لأن السنةَ تقبـل الاتساع، فـإذاً وقع لُقِيُّهمـا[3] فيها، بخلاف هذين الظَّرفين فإنَّ كل واحدٍ منهمـا ضيقٌ ليس بمتسِع لتخصصهمـا بما أضيفا إليه، فلا يمكن أن يقعَ الثاني في الظرف الـذي وقع فيـه الأول؛ إذ الأول ليس متسعاً لوقوع الوحيِ فيه ووقوعِ مَشْيِ الأخت، فليس وقتُ وقوعِ الفعل[4] مشتملاً على أجزاءٍ وقع في بعضها المشي بخلاف السنة». قلت: وهـذا تحمُّلٌ منـه عليه فـإنَّ زمنَ اللُّقِيِّ أيضاً ضيقٌ لا يَسَـعُ فِعْلَيْهمـا، وإنمـا ذلـك مبنيٌّ على التساهل؛ إذ المراد أن الزمانَ مشتملٌ على فعليهما.

وقـال أبو البقـاء[5]: «ويجـوز أن يكـونَ بـدلاً من «إذ» الأولىٰ؛ لأنَّ مَشْيَ أختِه كان مِنَّةً عليه» يعني أن قولَه «إذ أَوْحَيْنا» منصوبٌ بقوله: «مَنَنَّا» فإذا جُعِل «إذ تمشي» بدلاً منه كان أيضاً مُمْتَنّاً به عليه.

---

(١) الكشاف ٢/٥٣٧.

(٢) البحر ٦/٢٤٢.

(٣) من مصادر لقي.

(٤) البحر: «الوحي».

(٥) الإملاء ٢/١٢١.

الرابع: أن يكونَ العاملُ فيه مضمراً تقديره: اذكر إذ تمشي. وهو على هذا مفعولٌ به لفساد المعنى على الظرفية.

وقرأ[1] العامَّةُ «كي تَقَرَّ» بفتح التاء والقاف. وقرأَتْ فرقة[2] «تَقِرَّ» بكسر القاف، وقد تقدم[3] أنهما لغتان في سورة مريم. وقرأ جناح بن حبيش «تُقَرَّ» بضمِّ التاءِ وفتحِ القاف على البناء للمفعول. «عينُها» رفعاً لِما لَم يُسَمَّ فاعلُه.

قوله: «فُتُوناً» فيه وجهان، أحدُهما: أنه مصدرٌ على فُعُوْل كالقُعود والجُلُوس، إلاَّ أنَّ فُعُوْلاً قليلٌ في المتعدِّي. ومنه الشُّكُوْر والكُفور والثُّبور واللُّزوم. قال تعالىٰ: «لِمَنْ أراد أن يَذَّكَّرَ أو أراد شُكُوراً»[4]. والثاني: أنه جمعُ فَتْنٍ[5] أو فِتْنَة على تَرْك الاعتداد بتاء التأنيث كـ «حُجُور» و «بُدُوْر» في حَجْرة[6] وبَدْرة[7] أي: فَتَنَّاك ضُروباً من الفتن. عن ابن عباس[8]: أنه وُلِد في عامٍ يُقتل فيه الوِلْدَان، وألقَتْه أمُّه في البحر، وقتل القبطيَّ وأَجَر نفسَه عشرَ سنين، وضَلَّ عن الطريق، وتفرَّقَتْ غنمُه في ليلةٍ مظلمة. ولمَّا سأل سعيدُ بن جبير عن ذلك أجابه بما ذكرْتُه، وصار يقول عند كل واحدة: فهذه فتنةٌ يا ابن جبير. قال معناه الزمخشري[9]. وقال غيره[10]: بفُتُوْنٍ من الفِتَنِ ـ أي المِحَنِ ـ تُخْتبر بها.

---

(١) انظر في قراءاتها: الشواذ ٧٨، والقرطبي ١١/١٩٧، والبحر ٦/٢٤٢.

(٢) وهي رواية عبد الحميد عن ابن عامر كما في القرطبي ١١/١٩٧.

(٣) انظر: الورقة ٦٠٤ أ.

(٤) الآية ٦٢ من الفرقان.

(٥) الفَتْنُ: الفنُّ والحال، ومنه «العيش فَتْنان» أي لونان: حلو ومُرّ. انظر: القاموس: (فتن).

(٦) الحَجْرَة: الناحية، وإذا كانت «حُجُوز» فمفردها حِجْزٌ وحُجْزَة من الشدّ والحجز.

(٧) البَدْرة: جِلْد السَّخْلَة.

(٨) انظر: البحر ٦/٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(٩) الكشاف ٢/٥٣٧.

(١٠) وهو قول أبي البقاء في الإملاء ٢/١٢١.

قوله: «على قَدَرٍ» متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من فاعل «جئت» أي: جئتَ موافقاً لِما قُدِّر لك. كذا قدَّره أبو البقاء[1]، وهو تفسيرُ معنىً. والتفسير الصناعي: ثم جئت مستقراً أو كائناً على مقدار معين. كقول الآخر[2]:

٣٢٨٨ـ نال الخلافةَ أو جاءَتْ على قَدَرٍ
كما أتى رَبَّه موسى على قَدَرِ

آ. (٤١) ومعنى «اصْطَنَعْتُكَ» أي: أَخْلَصْتُك. واصْطَفَيْتُكَ افتعال من الصُّنْع، فأُبْدِلَتْ التاءُ طاءً لأجل حرف الاستعلاء، وهذا مجازٌ عن قُرْبِ منزلتِه ودُنُوِّه مِنْ ربه؛ لأنَّ أحداً لا يَصْطَنِع إلاَّ مَنْ يختاره.

[٦١٥/ب] آ. (٤٢) قوله: ﴿ولا تَنِيا﴾: يقال: وَنَى يَني وَنْياً كوَعَدَ/ يَعِد وَعْداً إذا فَتَر و . . .[3] والوَنْيُ الفُتور. ومنه امرأةٌ أَناة، وصفوها بفُتور القيام كناية عن ضَخامتها قال[4]:

٣٢٨٩ـ مِنَّا الأَناةُ وبعضُ القومِ يَحْسَبُنا
أَنَّا بِطاءٌ وفي إبطائِنا سَرَعُ

والأصل وَناة. فأبدلوا الهمزة من الواو كأَحَد في وَحَد[5]. وليس بالقياس، وفي الحديث: «إن فيك لخَصْلتين يحبهما الله: الحِلْمُ والأَناة»[6].

---

(١) الإملاء ٢/١٢١.
(٢) تقدم برقم ٢٢٥ برواية قريبة.
(٣) كلمة لم أتبينها.
(٤) تقدم برقم ١٤٩٦.
(٥) انظر: الممتع ٣٣٥.
(٦) رواه ابن ماجه في كتاب الحلم، ١٨ باب الزهد، ٢/١٤٠١، وأحمد ٣/٢٢.

والواني: المقصِّرُ في أمره. قال الشاعر[1]:

٣٢٩٠ـ ....
فمـا أنـا بـالـواني ولا الضَّـرَعِ الغُمْـرِ

وونىٰ فعـلٌ لازمٌ لا يتعدى، وزعم بعضهم[2] أنـه يكـون مِنْ أخـواتِ زَال وانفك فيعمل بشرط النفيِ أو شبهِه عَمَلَ كان فيقال: «ما وَنى زيـدٌ قائمـاً» أي: مـا زال قائمـاً. وأنشد الشيـخُ جمالُ الـدين بنُ مالـكٍ شـاهـداً على ذلـك قـول الشاعر[3]:

٣٢٩١ـ لا يَنِيْ الـحُـبُّ شِـيْـمـةَ الـحِبِّ مـا دا
مَ فـلا تَـحْـسَـبَـنَّـه ذا ارْعِـواءِ

أي لا يزال الحُبُّ ـ أي بضم الحاء ـ شيمةَ الحِبِّ ـ أي بكسرِها ـ وهو المُحِبُّ. ومَنْ منع ذلك يتأوَّلُ البيتَ على حَذْفِ حـرفِ الجرِّ؛ فـإنَّ هذا الفعـلَ يتعـدَّىٰ تارةً بـ عَنْ وتـارة بـ في. يُقال: مـا وَنَيْتُ عن حاجتـك أو في حاجتـك. فالتقدير: لا يَفْتُرُ الحُبُّ في شِيمة المُحِبِّ وفيه مجازٌ بليغ. وقـد عُدِّيَ في الآيـةِ الكريمة بـ في.

وقرأ[4] يحيـىٰ بنُ وثَّاب «ولا تِنِيا» بكسر التاء إتباعاً لحركـةِ النون. وسَكَّن

---

(١) لم أهتد إلى قائله. وهو في اللسان (ضرع) والبحر ٦/٢٤٤. وصدره:
أنـاةً وحِلْـماً وانتظـاراً بهـمْ غـداً
والضَّرَعُ والغُمْرُ: الضعيف من الرجال.

(٢) قال الجوهري: «وفلان لا يني يفعل كذا أي: لا يزال يفعل كـذا». انظر: الصحـاح (ونى) والمساعد ١/٢٤٩.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في المساعد ١/٢٤٩، والهمع ١/١١٢، والدرر ١/٨٢. وثمة رواية ثانية: «لا يني الخِبُّ شيمة الخَبِّ» وارعواء: زجر وارتداع.

(٤) البحر ٦/٢٤٥، والكشاف ٢/٥٣٨، والشواذ ٨٨.

الياءَ مِنْ «ذِكْرِيْ» . . . . . .[1].

آ. (٤٣) وذَكَر المذهوبَ إليه في قوله: «اذهبا إلى فرعون» وحَذَفه في الأولِ في قوله: «اذهبْ أنت وأخوك» اختصاراً في الكلام. وقيل: أُمِرا أولاً بالذهابِ لعمومِ الناسِ ثم ثانياً لفرعونَ بخصوصه، وفيه بُعد؛ بل الذهابان متوجِّهان لشيءٍ واحدٍ وهو فرعونُ، وقد حَذَفَ من كلٍ من الذهابين ما أثبته في الآخر: وذلك أنه حذف المذهوبَ إليه من الأول وأثبته في الثاني، وحَذَفَ المذهوبَ به وهو «بآياتي» من الثاني وأثبته في الأول.

آ. (٤٤) وقرأ أبو معاذٍ[2] «قولاً لَيْناً» وهو تخفيف مِنْ لَيِّن كمَيْت في مَيِّت.

وقوله: «لَعَلَّه» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّ «لعلَّ» على بابها من التَّرَجِّي: وذلك بالنسبة إلى المُرْسَل، وهو موسى وهارون أي: اذهبا على رجائِكما وطَمَعِكما في إيمانه، اذهبا مُتَرَجِّيَيْنِ طامِعَيْن، وهذا معنى قولِ الزمخشري[3]، ولا يَسْتقيمُ أن يَرِدَ ذلك في حق الله تعالىٰ إذ هو عالمٌ بعواقب الأمور، وعن سيبويه[4]: «كلُّ ما وَرَدَ في القرآن مِنْ لعلَّ وعسىٰ فهو من الله واجبٌ»، يعني أنه مستحيلٌ بقاءُ معناه في حق الله تعالىٰ. والثاني: أنَّ لعلَّ بمعنى كي فتفيد العلةَ.

---

(١) بياض في الأصل. وقال في الإتحاف ٢/٢٤٧: «وفتح ياء الإضافة مِنْ «ذكريَ» نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر».

(٢) الشواذ ٨٨.

(٣) الكشاف ٢/٥٣٨.

(٤) قال سيبويه ١/١٦٧: «فالعلمُ قد أتى من وراء ما يكون، ولكن اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما ومَبْلَغِكما من العلم، وليس لهما أكثرُ من ذا ما لم يعلما».

وهـذا قول الفـراء[1]، قال: «كمـا تقول: اعمـل لعلك تـأخـذُ أَجْـرَك أي: كي تـأخـذ». والثـالث: أنهـا استفهـاميـةٌ أي: هـل يتـذكَّـر أو يَخْشَىٰ؟ وهـذا قـولُ سـاقط[2]؛ وذلـك أنـه يَسْتحيـل الاستفهـامُ في حق الله تعـالى كمـا يستحيـل التـرجِّي. فإذا كـان لا بُدَّ من التـأويل فَجَعْـلُ اللفظِ على مدلـولِه بـاقياً أَوْلَىٰ مِنْ إخراجِه عنه.

آ. (٤٥) قـوله: ﴿أَنْ يَفْـرُطَ﴾: «أَنْ يَفْرُطَ» مفعـولُ «نخـاف». ويقال[3]: فَرَطَ يَفْرُط: سَبَقَ وَتَقدَّم، ومنه الفارِطُ. وهو الذي يتقدَّم الـورادةَ إلى الماء وفَرَسٌ فَرَطٌ: يسبقُ الخيلَ، أي: نخافُ أَنْ يُعَجِّلَ علينـا بالعقـوبةِ ويبـادِرَنا بها، قالـه الزمخشـري[4]، ومِنْ وُرودِ الفارط بمعنى المتقـدِّم على الواردة قـولُ الشاعر[5]:

٣٢٩٢ـ واسْتعـجلونـا وكـانـوا مِـنْ صحـابَـتنـا ... كـمـا تَـقَـدَّم فُـرَّاطٌ لِـوُرَّادِ

وفي الحديث: «أنا فَرَطُكم على الحَوْضِ»[6] أي: سابقُكم ومتقدِّمُكم.

---

(١) ليس في معاني القرآن إشارة إلى ذلك. وهـو قول الأخفش في معـاني القرآن ٤٠٧، والمثال مثاله. وانظر: المغني ٣٧٩.

(٢) قـال ابن هشام في المغني ٣٧٩: «أثبتـه الكوفيـون ولهذا عُلِّق بهـا الفعلُ في نحـو: «لا تدري لعل الله يُحْدِثُ بعد ذلك أمراً».

(٣) انظر: الدر المصون ٤/٥٩٦.

(٤) الكشاف ٢/٥٣٨.

(٥) تقدم برقم ٢٩٨٩.

(٦) رواه البخاري في كتاب الرقاق، ٥٣ بـاب في الحوض. الفتـح ١١/٤٧١، والمسند ٢/٣٠٠.

وقرأ[1] يحيى بن وثاب وابنُ محيصن وأبو نَوْفلٍ «يُفْرَط» بضمِّ حرف المضارعة وفتح الراء على البناء للمفعول، والمعنىٰ: خافا أن يُسْبَقَ في العقوبةِ. أي: يحملُه حامِلٌ عليها وعلى المعاجلة بها: إمَّا قومُه وإمَّا حُبُّ الرئاسةِ، وإمَّا ادِّعاؤه الإلٰهيةَ.

وقرأ ابن محيصن في روايةٍ والزعفراني[2] «أن يُفَرِّطَ» بضمِّ حرفِ المضارَعَةِ وكسر الراء مِنْ أفرط. قال الزمخشري[3]: «مِنْ أَفْرَطَه غيرُه إذا حمله على العَجَلة، خافا أَنْ يَحْمِلَه حاملٌ على المُعاجلة بالعقاب». قال كعب ابن زهير[4]:

٣٢٩٣ـ تَنْفِي الرياحُ القَذَىٰ عنه وأَفْرَطَه
مِنْ صَوْبِ ساريةٍ بِيْضٌ يَعالِيْلُ

أي: سَبَقَتْ إليه هذه البِيْضُ لتملأه. وفاعلُ «يَفْرُطَ» ضميرُ فرعون. وهذا هو الظاهر الذي ينبغي أن لا يُعْدَلَ عنه. وجعله أبو البقاء[5] مضمراً لدلالة الكلامِ عليه فقال «فيجوز أن يكون التقدير: أن يَفْرُط علينا منه قولٌ، فأضمر

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٤٧، والبحر ٦/٢٤٦، والمحتسب ٢/٥٢، والقرطبي ١١/٢٠١.

(٢) ثمة قارئان بهذا اللقب، الأول الحسين بن مالك أبو عبد الله المقرىء، له اختيار في القراءة، قرأ على ابن واقد وقرأ عليه أبو نصر ابن حاشد، والثاني: عبد الله ابن محمد، روى عن خلف والدوري، وروى عنه الغضائري. انظر: طبقات القراء ١/٢٤٩، ٤٥٥.

(٣) الكشاف ٢/٥٣٨.

(٤) ديوانه ٧، وجمهرة الأشعار ٢/٧٩٠.
«عنه» أي: عن الماء الذي مزجت به الراح. الصوب: المطر.
السارية: السحابة تسري فتمطر بالليل. واليعاليل: الحباب الذي يعلو وجه الماء.

(٥) الإملاء ٢/١٢٢.

القولَ لدلالة الحالِ عليه كما تقول: فَرَطَ مني قـول، وأن يكونَ الفـاعلُ ضميـرَ فرعون كما كان في «يَطْغىٰ».

آ. (٤٦) ومفعـولُ «أسمـع وأرىٰ» محـذوفٌ فقيـل: تقـديـره: أسمـع أقوالكما وأرى أفعالَكما، وعن ابن عبـاس: أسمعُ جـوابَه لكمـا وأرىٰ ما يَفْعـل بكما، أو يكون مِنْ حَذْفِ الاقتصار نحو: «يُحْيـي ويُميت»[١].

آ. (٤٧) **قـولـه: ﴿قـد جِئْنـاك بـآيـةٍ مِنْ ربـك﴾:** قـال الزمخشري[٢]: «هذه الجملةُ جاريةٌ من الجملة الأولى وهي: «إنَّا رسولا ربِّك» مَجْرى البيانِ والتفسيـر؛ لأنَّ دعوىٰ الـرسالـةِ لا تَثْبُتُ إلَّا بِبَيِّنَتِها التي هي مجيءُ الآيـةِ. وإنما وَحَّـدَ بـ «آية» ولم تُثَنَّ ومعـه آيتان؛ لأنَّ المـرادَ في هذا المـوضـعِ تثبيتُ الدعوىٰ ببرهانهـا، فكأنـه قيل: قـد جِئْناك بمعجـزةٍ وبرهـانٍ وحجة على ما ادَّعَيْناه/ من الرسالة، وكذلك قال: «قد جِئْتُكم ببيِّنة مِنْ ربكم»[٣] «فَأْتِ بآيـة إنْ كنت من الصادقين»[٤] «أولو جئتُك بشيءٍ مُبين»[٥]. [٦١٦/أ]

و «على مَنِ اتَّبَعَ الهُدىٰ» يحتمل أَنْ يكونَ مأموراً بقـوله، فيكـونَ منصوبَ المَحَلِّ كأنه قيل: فَقُولا أيضاً: والسلامُ على مَن اتَّبع الهدىٰ، ويحتمل أَنْ يكونَ تسليما منهما لم يُؤْمَرا بقوله، فتكون الجملةُ مستأنفةً لا محلَ لهـا من الإعراب. وزعم بعضُهم أن «على» بمعنى الـلام أي: والسـلام لمَنْ اتَّبـع الهـدى. وهـذا لا حاجةَ إليه.

---

(١) الآية ١٥٦ من آل عمران.

(٢) الكشاف ٢/٥٣٩.

(٣) الآية ١٠٥ من الأعراف.

(٤) الآية ١٥٤ من الشعراء.

(٥) الآية ٣٠ من الشعراء.

آ. (٤٨) قوله: ﴿أنَّ العذابَ على مَنْ كَذَّب﴾: «أنَّ» وما في حَيِّزها في محل الرفع لقيامِها مَقامَ الفاعل الذي حُذِف في «أُوْحي إلينا». وسببُ بنائِه للمفعول خوفاً أن يَبْدُرَ مِنْ فرعونَ بـادرةٌ لمَنْ أَوْحَىٰ لو سَمَّيـاه، فَطَوَيـا ذِكْرَه تعظيماً له واستهانَةً بالمخاطب.

آ. (٤٩) قوله: ﴿يا موسىٰ﴾: نـادىٰ موسى وحـدَه بعد مخـاطبته لهما معاً: إمَّا[١] لأنَّ موسىٰ هو الأصلُ في الرسالـة، وهارونُ تَبَـعٌ ورِدْءٌ ووزيرٌ، وإمَّا لأنَّ فرعونَ كان لخُبْثِه يعلمُ الرُّتَّـة[٢] التي في لسانِ مـوسى، ويعلم فصاحـةَ أخيـه بدليـلِ قولـه «وأخي هارونُ هـو أفصحُ مني لِسـاناً»[٣] وقـوله: «ولا يَكـاد يُبين»[٤] فأراد استنطاقَـه دونَ أخيه، وإمَّـا لأنه حَـذَفَ المعطوفَ للعلمِ بـه أي: يا موسىٰ وهارون. قاله أبو البقاء[٥]، وبدأ به، ولا حاجةَ إليه، وقد يُقال: حَسَّنَ الحذفَ كونُ موسىٰ فاصلةً، لا يُقال: كان يُغني في ذلك أَنْ تُقَدِّمَ هارون وتؤخِّرَ موسىٰ فيقال: يا هارونُ وموسىٰ فتحصُلُ مجانسةُ الفـواصلِ مِنْ غيـرِ حَذْفٍ لأنَّ البَدْءَ[٦] بموسىٰ أهمُّ فهو المبدوءُ به.

آ. (٥٠) قـوله: ﴿أعـطى كلَّ شيءٍ خَلْقَـه﴾: في هذه الآيـة وجهـان، أحدهمـا: أن يكونَ «كـلَّ شيءٍ» مفعولاً أولَ، و«خَلْقَـه» مفعولاً ثـانياً على معنى[٧]: أعطى كلَّ شيءٍ شكلَه وصورتَه، الـذي يطابقُ المنفعـةَ المنوطـةَ

---

(١) انظر: الكشاف ٢/٥٣٩.

(٢) الرُّتَّة: العجمة.

(٣) الآية ٣٤ من القصص.

(٤) الآية ٥٢ من الزخرف.

(٥) الإملاء ٢/١٢٢.

(٦) الأصل «بدأ» ولم أجد له وجهاً.

(٧) انظر: الكشاف ٢/٥٣٩.

به، كما أعـطىٰ العينَ الهيئةَ التي تـطابق الإبصارَ، والأذنَ الشكـلَ الذي يـطابقُ الاستماعَ ويوافقه، وكذلك اليدُ والرِّجْلُ واللسانُ، أو أعطى كلَّ حيوانٍ نظيرَه في الخَلْق والصـورةِ حيث جعـل الحصـانَ والحِجْـر[1] زوجين، والنـاقـةَ والبعيـرَ، والرجلَ والمرأةَ، ولم يزاوِجْ شيءٌ منها غيرَ جنسِـه، ولا ما هـو مخالفٌ لخَلْقِـه. وقيـل: المعنى أعطى كـلَّ شيءٍ مخلوقٍ خَلْقَه أي: هـو الذي ابتـدعه. وقيـل: المعنىٰ: أعطى كلَّ شيءٍ ممَّا خَلَق خِلْقَتَه وصورتَه على مـا يناسبـه من الإتقانِ. لم يجعـل خَلْقَ الإنسـانِ في خَلْقِ البهـائم، ولا بـالعكس، بـل خَلَق كـلَّ شيءٍ فَقدَّره تقديراً.

والثـاني: أن يكونَ «كـلَّ شيءٍ» مفعولاً ثـانياً، و «خَلْقَـه» هو الأول، فَقَدَّم الثاني عليه، والمعنىٰ: أعطى خليقتَه كلَّ شيءٍ يحتاجون إليه ويَرْتفقون به.

وقـرأ[2] عبدُ الله والحسنُ والأعمشُ وأبـو نهيكٍ وابنُ أبـي إسحـاق ونصير عن الكسائي وناسٌ من أصحـاب رسول الله صلَّى الله عليـه وسلَّم «خَلَقَه» بفتـح الـلام فِعْلاً مـاضياً. وهـذه الجملةُ في هذه القـراءةِ تحتمـل أَنْ تكـونَ منصـوبـةَ المحـلِّ صفـةً لـ «كـل» أو في محـلِّ جَـرٍّ صفـةً لـ «شيء»، وهــذا معنى قـولِ الـزمخشري[3]: «صفـةٌ للمضاف ـ يعني «كـل» ـ أو للمضافِ إليـه» ـ يعني «شيءٍ» ـ. والمفعـولُ الثاني على هـذه القراءةِ محـذوفٌ، فيُحتمـلُ أَنْ يكـونَ حَـذْفُه حَـذْفَ اختصارٍ للدلالـةِ عليه أي: أعـطى كلَّ شيءٍ خَلَقَـه ما يحتـاج إليه ويُصْلحه أو كمالَه، ويحتمل أن يكـونَ حذفُـه حَذْفَ اقتصـارٍ، والمعنىٰ: أن كلَّ شيءٍ خَلَقَه الله لم يُخْلِه من إنعامِه وعطائِه.

---

(١) الحجر: ما يتخذ من إناث الخيل للنسل.

(٢) الإتحاف ٢/٢٤٧، والبحر ٦/٢٤٧، والقرطبي ١١/٢٠٥.

(٣) الكشاف ٢/٥٣٩.

آ . (٥١) والبالُ: الفِكْرُ. يقال: خَطَر ببـالِه كـذا، ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، وشَذَّ جمعُه على «بالات». ويقال للحال المُكْتَرَثِ بها، ولذلك يُقال: مـا بالَيْتُ بالَةً، والأصل . . . . . . فحذف لامه تخفيفاً.

آ . (٥٢) قوله: ﴿قـال: عِلْمُها عنـد ربـي﴾: في خبر هـذا المبتدأ أوجهٌ، أحدها: أنه «عند ربـي» وعلى هذا فقولُـه «في كتاب» متعلقٌ بمـا تعلق بـه الظرفُ من الاستقـرار، أو متعلقٌ بمحذوفٍ على أنـه حالٌ من الضميـر المستتر في الظرف، أو خبرٌ ثان.

الثاني: أنَّ الخبرَ قـولُه «في كتـاب» فعلى هذا قـولُه «عنـد ربـي» معمولٌ للاستقرار الـذي تعلَّق به «في كتـاب» كما تقـدَّم في عكسه، أو يكـون حالاً من الضمير المستتر في الجارِّ الواقـعِ خبراً. وفيـه خلاف أعني تقـديمَ الحالِ على عـاملهـا المعنـوي. والأخفش يجيـزه ويستـدلُّ بقـراءة «والسمـوات مَـطْويَّـاتٍ بيمينه»[(١)] وقوله[(٢)]:

٣٢٩٤ـ رَهْطُ ابــنِ كــوزٍ مُـحــقِـبـيْ أَدْراعِــهِــمْ
فــيــهــم ورَهْطُ رَبــيــعــةَ بــنِ حُــذارِ

وقـال بعضُ النحـويين: إنـه إذا كـان العـامـلُ معنـويـاً، والحـالُ ظـرفٌ أو عديلُه، حَسُن التقديمُ عند الأخفشِ وغيرِه، وهذا منه. أو يكـونُ ظرفـاً للعلم نفسه، أو يكونُ حالاً من المضاف إليـه وهو الضميـر في «عليها». ولا يجـوزُ أن يكونَ «في كتاب» متعلِّقاً بـ «عِلْمها» على قـولِنا إنَّ «عنـد ربـي» الخبر كمـا جاز

---

(١) الآية ٦٧ من الزمر وهي قراءة عيسى والجحـدري. انظر: البحـر ٧/٤٤٠. وانظر: مسـألة تقـديم الحـال على العـامـل الـظرفي واستـدلال الأخفش في شـرح الكـافيـة الشافية ٧٥٣.

(٢) تقدَّم برقم ٢٧٣٢. وانظر: الدر المصون ٦/٤٢٨.

تعلُّقُ «عند»[1] به لئـلا يلزمَ الفصلُ بين المصـدر[2] ومعمولـه[3] بأجنبـي، وقـد تقدم أنه لا يُخْبَرُ عن الموصول إلاَّ بعد تمامِ صلته.

الثـالث: أن يكونَ الـظرفُ وحرفُ الجـرِّ معـاً خبـراً واحـداً في المعنى، فيكونَ بمنزلةِ «هذا حُلْوٌ حامِض» قاله أبو البقاء[4]، وفيه نظرٌ؛ إذ كلٌّ منها يستقلُّ بفائدةِ الخبريةِ، بخلاف «هذا حلو حامِضٌ».

والضميـر في «عِلْمُهـا» فيـه وجهـان، أظهـرُهمـا: عَـوْدُه على القـرون. والثاني: عَوْدُه على القيامةِ لدلالةِ ذِكْرِ القرون على ذلـك؛ لأنه سـأله عن بَعْثِ/ [٦١٦/ب] الأممِ، والبعثُ يدلُّ على القيامة.

قوله: «لا يَضِلُّ ربـي» في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنها في محـلِّ جرٍّ صفةً لـ «كتاب»، والعائـدُ محذوفُ، تقـديرُه: في كتـاب لا يَضِلُّه ربـي[5]، أو لا يَضِـلُّ حِفْظَه ربـي، فـ «ربـي» فـاعل «يَضِـلُّ» على هذا التقـدير، وقيـل: تقـديرُه: الكتـابَ ربـي. فيكون في «يَضِـلُّ» ضميرٌ يعـود على «كتاب»، وربـي منصـوبٌ على التعظيمِ. وكـان الأصلُ: عن ربـي، فحُـذِفَ الحرفُ اتِّسـاعـاً، يُقـال: ضَلَلْتُ كذا وضَلَلْتُـه بفتح الـلام وكسرهـا، لغتان مشهـورتان وشُهـراهما الفتحُ. الثاني: أنها مستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعراب ساقها تبارك وتعالىٰ لمجرد الإخبارِ بذلك حكايةً عن موسىٰ.

وقـرأ[6] الحسنُ وقتـادة والجحـدريُّ وعيسى الثـقفـي وابن مـحيـصن

(١) الأصل «عندي» وهو سهو.
(٢) المصدر «علمها».
(٣) معموله «في كتاب» لأنه متعلقٌ به.
(٤) الإملاء ٢/١٢٢.
(٥) وهو مذهب الفراء في معاني القرآن ٢/١٨١.
(٦) الإتحاف ٢/٢٤٧، والبحر ٦/٢٤٨، والقرطبي ١١/٢٠٨.

وحَمَّاد بن سلمة «لا يُضِلُّ» بضم الياء أي: لا يُضِلُّ ربـي الكتابَ أي: لا يُضَيِّعه يقال: أَضْلَلْتُ الشيءَ أي: أضعتُه. فـ «ربـي» فاعلٌ على هـذا التقديـر. وقيل: تقـديرُه: لا يُضِـلُّ أحدٌ ربـي عن علمـه أي: عن علم الكتـاب، فيكـون الـربُّ منصوباً على التعظيم.

وفـرَّق بعضُهم بين ضَلَلْتُ وأَضْلَلْت فقال: «ضَلَلْتُ منـزلي»، بغيرِ ألفٍ، و «أَضْلَلْت بعيري» ونحوَه من الحيوان بالألفِ. نقل ذلك الـرمانيُّ عن العـرب، وقـال الفراء[1]: «يقـال: ضَلَلتُ الشيءَ إذا أخطأْتَ في مكـانه وضَلِلْتُ لغتـان، فلم تهتدِ له، كقولك: ضَلَلْتُ الـطريقَ والمنزلَ ولا يُقـال: أَضْلَلْتُه إلَّا إذا ضـاع منك كالدَّابة انفلَتَتْ، وشبهِها.

قـوله: «ولا يَنْسَىٰ» في فـاعل «يَنْسَىٰ» قـولان، أحدهمـا: أنه عـائدٌ على «ربـي» أي: ولا يَنْسىٰ ربـي مـا أَثْبَتَه في الكتـاب. والثاني: أنَّ الفـاعلَ ضميـرٌ عائدٌ على الكتاب على سبيل المجاز، كما أُسنـد إليه الإحصـاءُ مجازاً في قـوله «إلَّا أَحْصاها»[2] لمَّا كان مَحَلًّا للإحصاء.

آ. **(٥٣) قـوله: ﴿الـذي جَعَلَ لكم﴾**: في هـذا المـوصـولِ وجهان، أحدُهما: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ، أو منصوبٌ بإضمار «أمدح»، وهو على هذين التقديرين مِنْ كلامِ الله تعالىٰ لا مِنْ كلامِ موسىٰ، وإنما احْتجنا إلى ذلك لأنَّ قولَه «فَأَخْرَجْنا به»، وقولَه «كُلوا وارْعَوْا أنعامَكم» وقولَه «منهـا خَلَقْناكم» إلى قوله «ولقد أَرَيْناه» لا يَتَأَتَّى أن يكونَ مِنْ كلام موسىٰ؛ فلذلـك جَعَلْناه من كـلامِ الباري تعالىٰ. ويكون فيه التفاتٌ من ضمير الغَيْبةِ إلى ضمير المتكلِّم المعـظمِ نفسَه، فإن قلتَ: أجعلُه مِنْ كلامِ موسىٰ، يعني أنه وَصَفَ ربَّه تعالىٰ بذلـك ثم

---

(١) معاني القرآن ٢/١٨١.

(٢) ﴿لا يغادِرُ صغيرةً ولا كبيرةً إلَّا أحصاها﴾ الآية ٤٩ من الكهف.

التفتَ إلى الإخبار عن الله بلفظِ المتكلِّم. قيل: إنما جَعَلْناه التفاتاً في الوجهِ الأول؛ لأنَّ المتكلمَ واحدٌ بخلاف هذا، فإنه لا يتأتَّىٰ فيه الالتفاتُ المذكورُ وأخواتُه من كلام الله.

والثاني: أنَّ «الذي» صفةٌ لـ «ربي» فيكونُ في محلِّ رفعٍ أو نصبٍ على حَسَبِ ما تقدَّم من إعراب «ربي». وفيه ما تقدَّم من الإشكال في نظمِ الكلام مِنْ قوله «فَأَخْرَجْنا» وأخواتِه من عدم جوازِ الالتفاتِ، وإن كان قد قال بذلك الزمخشري[1] والحوفي. وقال ابن عطية[2]: «إن كلامَ موسى تَمَّ عند قوله «وأنزلَ مِن السماءِ ماءً» وإنَّ قولَه «فأخرَجْنا» إلى آخره مِنْ كلام الله تعالىٰ» وفيه بُعْدٌ.

وقرأ[3] الكوفيون «مَهْداً» بفتح الميم وسكونِ الهاء من غير ألفٍ. والباقون «مِهاداً» بكسرِ الميم وفتح الهاء وألفٍ بعدها. وفيه وجهان، أحدهما: أنهما مصدران بمعنى واحد يقال: مَهَدْتُه مَهْداً ومِهاداً، والثاني: أنهما مختلفان، فالمِهادُ هو الاسمُ والمَهْد هو الفعل[4]، أو أنَّ مِهاداً جمعُ مَهْد نحو: فَرْخ وفِراخ وكَعْب وكِعاب. ووَصْفُ الأرضِ بالمَهْدِ: إمَّا مبالغةً، وإمَّا على حذف مضاف أي: ذات مَهْدٍ.

قوله «شَتَّى»: «شَتَّى» فَعْلَى. وألفُه للتأنيث، وهو جمعُ لشَتِيْت نحو: مَرْضى في جمع مريض، وجرحى في جمع جريح، وقتلى في جمع قتيل. يقال: شَتَّ

---

(١) الكشاف ٢/٥٤٠.

(٢) المحرر ١١/٨١.

(٣) السبعة ٤١٨، والنشر ٢/٣٢٠، والتيسير ١٥١، والقرطبي ١١/٢٠٩، والحجة ٤٥٣، والبحر ٦/٢٥١.

(٤) أي المصدر.

الأمـر يَشِتُّ شَتًّا وشَتـاتاً فهـو شَتٌّ أي تفرَّق. وشَتَّـان اسمُ فعـلٍ مـاضٍ بمعنى افترق، ولذلك لا يُكتفى بواحد.

وفي «شَتَّى» أوجهٌ، أحدُهـا: أنَّها منصـوبةٌ نعتـاً لـ «أَزْواجاً» أي: أزواجـاً متفرقةٌ بمعنى: مختلفةِ الألوانِ والطُّعومِ. والثاني: أنها منصـوبةٌ على الحـال مِنْ «أزواجاً» وجاز مجيءُ الحـالِ من النكرة لتخصُّصِهـا بالصفـةِ وهي «مِنْ نبات». الثالث: أَنْ تنتصِبَ على الحال أيضاً مِنْ فاعل الجارِّ؛ لأنـه لَمَّا وقـع وصفاً رفـع ضميراً فاعِلاً. الرابع: أنَّه في محـلِّ جر نعتـاً لـ «نبات»، قـال الزمخشـري[1]: «يجوز أن يكونَ صفةً لنبات، ونبات مصدرٌ سُمِّيَ بـه النابت كمـا سُمِّي بالنَّبْت، فـاستوىٰ فيـه الواحـدُ والجمع، يعني أنهـا شَتَّى مختلفةُ النفـعِ والطعمِ واللونِ والرائحةِ والشكلِ، بعضُها يَصْلُح للناس، وبعضُها للبهائم» ووافقه أبـو البقاء[2] أيضاً. ولكنَ الظاهرَ الأولُ.

آ. (٥٤) **قوله: ﴿كُلوا﴾**: منصوبٌ بقولٍ محذوف، وذلك القولُ منصوبٌ على الحال مِنْ فاعل «أَخْرَجْنا» تقـديره: فـأخرَجْنـا كذا قـائلين: كُلوا. وتَرَكَ مفعولَ الأكل على حَدِّ تَرْكِه في قولِه تعالَىٰ «وكُلوا واشربوا»[3].

[٦١٧/أ] «وارْعَوْا» رَعَىٰ يكون لازماً ومتعدِّياً يقال: رَعَىٰ دابَّته / رَعْيـاً فهـو راعِيها. ورَعَتِ الدابَّةُ تَرْعَىٰ رَعْياً فهي راعيةٌ، وجاء في الآيةِ متعدِّياً.

والنُّهىٰ فيه قولان، أحدهما: أنه جَمْعُ نُهْيَة كغُرَف جمع غُرْفَـة. والثاني: أنها اسمٌ مفردٌ وهو مصدرٌ كالهُدَىٰ والسُّرَىٰ. قاله أبو عليّ. وكنت قد قدَّمْتُ أولَ

---

(١) الكشاف ٢/٥٤٠.

(٢) الإملاء ٢/١٢٢.

(٣) الآية ٦٠ من البقرة.

هذا الموضوع[1] أنهم قالوا: لم يأتِ مصدرٌ على فُعَل من المعتل اللام إلاَّ سُرَىٰ وهُدَىٰ وبُكَىٰ، وأنَّ بعضهم زادَ «لُقَىٰ» وأنشدْتُ عليه بيتاً ثَمَّة[2]، وهذا لفظٌ آخرُ فيكون خامساً. والنُّهىٰ: العَقْلُ. قالوا: سُمِّي بذلك لأنه يَنْهى صاحبَه عن ارتكابِ القبائح.

آ. (٥٦) قوله: ﴿أَرَيْنَاهُ آيَاتِنَا﴾: هي مِنْ «رأىٰ» البصَريةِ فَلَمَّا دخلَتْ همزةُ النقل تَعَدَّتْ بها إلى اثنين أولُهما الهاء، والثاني «آياتِنا»، والمعنىٰ: أَبْصَرْناه. والإضافةُ هنا قائمةٌ مقامَ التعريفِ العَهْدي أي: الآياتِ المعروفةَ كالعصا واليد ونحوهما، وإلاَّ فلم يُرِ اللَّهُ تعالىٰ فرعونَ جميعَ آياتِه. وجَوَّز الزمخشري[3] أن يُرادَ بها الآياتُ على العموم بمعنى: أنَّ موسى عليه السلام أراه الآياتِ التي بُعِث بها وعَدَّد عليه الآياتِ التي جاءَتْ بها الرسلُ قبله عليهم السلام، وهو نبيٌّ صادقٌ، لا فرقَ بين ما يُخْبِرُ عنه وبين ما يُشاهَدُ به».

قال الشيخ[4]: «وفيه بُعْدٌ؛ لأنَّ الإخبارَ بالشيءِ لا يُسَمَّى رؤيةً له إلاَّ بمجازٍ بعيد. وقيل: بل الرؤيةُ هنا رؤيةٌ قلبيةٌ، فالمعنىٰ: أَعْلَمْناه» وأيَّد ذلك: بأنه لم يكن أراه إلاَّ اليدَ والعصا فقط. ومَنْ جَوَّز استعمالَ اللفظِ في حقيقتِه ومجازِه أو إعمالَ المشتركِ في معنَيَيْه يجيزُ أَنْ يُرادَ المعنيان جميعاً. وتأكيدُه[5]

---

(١) الدر المصون ١/٨٧.

(٢) البيت الذي أنشده:

وقد زَعَمُوا حِلْماً لُقاك ولم أَزِدْ
بحمدِ الذي أعطاك حِلْماً ولا عَقْلا

(٣) الكشاف ٢/٥٤١.

(٤) البحر ٦/٢٥٢.

(٥) الأصل «وتأكيد» وسقطت الهاء سهواً.

للآيات بـ «كلَّها» يدلُّ على إرادةِ العموم لأنَّهم قالوا: فائدةُ التوكيدِ بـ «كل» وأخواتِها رَفْعُ تَوَهُّمِ وَضْعِ الأخصِّ مَوْضعَ الأعمِّ، فلا يُدَّعَى أنه أراد بالآياتِ آياتٍ مخصوصةً، وهذا يَتَمَشَّىٰ على أن الرؤيةَ قلبيةٌ، ويُراد بالآيات ما يَدُلُّ على وَحْدانيةِ الله وصِدْقِ المبلِّغ. ولم يذكر مفعولَ التكذيب والإِباءِ تعظيماً له، وهو معلومٌ.

آ. (٥٨) قوله: ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ﴾: جوابُ قسمٍ محذوفٍ تقديرُه: واللَّهِ لَنَأْتِيَنَّك. وقوله: «بسِحْرٍ» يجوز أن يتعلَّقَ بالإِتيان، وهذا هو الظاهرُ، ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ فاعلِ الإِتيان أي: ملتبسين بسِحْرٍ.

قوله: «مَوْعِداً» يجوز أن يكونَ زماناً. ويُرَجِّحه قولُه: «مَوْعِدُكم يومُ الزينة» والمعنىٰ: عَيِّنْ لنا وقتَ اجتماع؛ ولذلك أجابهم بقوله: «مَوْعِدُكم يومُ الزِّينة». وضَعَّفوا هذا: بأنه يَنْبُو عنه قوله: «مَوْعِدُكم يومُ»[١]، وبقوله: «لا نُخْلِفُه»[٢]. وأجاب عن قوله: «لا نُخْلِفُه» بأنَّ المعنىٰ: لا نُخْلِفُ الوقتَ في الاجتماع. ويجوز أن يكون مكاناً. والمعنىٰ: بَيِّنْ لنا مكاناً معلوماً نعرفه نحن وأنت. . .[٣] ويُؤَيِّدُ بقوله: «مكاناً سُوىٰ» قال: فهذا يَدُلُّ على أنه مكانٌ، وهذا يَنْبُو عنه قوله: «مَوْعِدُكم يومُ الزِّينة».

ويجوز أَنْ يكونَ مصدراً[٤]، ويؤيِّد هذا قولُه: «لا نُخْلِفُه نحن ولا أنت»

---

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب «مكاناً سُوى» لأن ظاهرها المكانية والافتراض أن الموعد زماني.

(٢) لأن الوعد لا يوصف بالإِخلاف وإنما المواعدة.

(٣) كلمة لم أتبيَّنها.

(٤) نسب أبو حيان هذا القول للقشيري. انظر: البحر ٦/٢٥٢.

لأنَّ المواعدَة تُوْصَفُ بالخُلْفِ وعدمِه. وإلى هذا نحا جماعةٌ مختارين له. ورُدَّ عليهم بقولِه: «موعدُكم يومُ الزينة» فإنه لا يطابقه.

وقال الزمخشري[1]: «إنْ جَعَلْتَه زماناً نظراً في أن قولَه: «مَوْعِدُكم يومُ الزينة» مطابقٌ له لَزِمك شيئان: أن تجعلَ الزمان مُخْلَفاً، وأن يَعْضُلَ[2] عليك ناصبُ «مكاناً»، وإن جَعَلْتَه مكاناً لقوله: «مكاناً سُوى» لَزِمك أيضاً أَنْ تُوْقِعَ الإِخلاف على المكان، وأن لا يطابِقَ قولَه موعدُكم يومُ الزينة، وقراءةُ الحسن[3] غيرُ مطابقةٍ له زماناً ومكاناً جميعاً لأنَّه قرأ «يومَ الزينة» بالنصب، فبقي أن يُجْعل مصدراً بمعنى الوَعْدِ، ويقدَّرَ مضافٌ محذوفٌ أي: مكان الوعد[4]، ويُجْعلَ الضميرُ في «نُخلِفُه» للموعد، و«مكاناً»، بدل من المكان المحذوف. فإن قلت: فكيف طابقه قولُه: «موعدُكم يومُ الزينة»، ولا بُدَّ من أن تجعلَه زماناً، والسؤالُ واقعٌ عن المكان لا عن الزمان؟ قلت: هو مطابقٌ معنىً، وإن لم يطابقْه لفظاً؛ لأنهم لا بُدَّ لهم أن يجتمعوا يومَ الزينة في مكانٍ بعينه مُشْتَهِرٍ باجتماعِهم فيه في ذلك الزمان. فبذِكْر الزمانِ عُلِمَ المكانُ. وأما قراءةُ الحسنِ فالموعدُ فيها مصدرٌ لا غيرَ. والمعنى: إنجازُ وعدِكم يومَ الزينة، وطابقَ هذا أيضاً من طريق المعنىٰ. ويجوز أن لا يُقَدَّرَ مضافٌ محذوف، ويكون المعنى: اجعل بيننا وبينك وعداً لا نُخْلفه».

وقال أبو البقاء[5]: «هو هنا مصدر لقوله: «لا نُخْلِفه نحن ولا أنت».

---

(١) الكشاف ٢/٥٤١.

(٢) يعضل: يضيق ويَعْسر.

(٣) وهي رواية عن عاصم وقراءة خلق كثير. انظر: الإتحاف ٢/٢٤٨، والبحر ٦/٢٥٢، والمحتسب ٢/٥٣، والقرطبي ١١/٢١٣.

(٤) الكشاف: موعد.

(٥) الإملاء ٢/١٢٢.

والجَعْـل هنا بمعنى التصيير. ومَوْعِـداً مفعولٌ أولُ والـظرفُ هو الثـاني. والجملةُ مِنْ قوله: «لا نُخْلِفُه» صفةٌ لمـوعداً. و «نحن» تـوكيدٌ مُصَحِّـحٌ للعطفِ على الضميـرِ المرفـوعِ المستتـرِ في «نُخْلفـه»[1] و «مكـانـاً» بـدلٌ من المكـان المحذوف[2] كما قرره الزمخشـري. وجَوَّز أبـو علي الفارسي وأبـو البقاء[3] أن ينتصِبَ «مكاناً» على المفعول الثاني لـ «اجعَلْ» قال: «ومَـوْعداً على هـذا مكانٌ أيضاً، ولا ينتصِبُ بـ مَوْعد لأنه/ مصدرٌ قد وُصِـف» يعني أنه يَصِحُّ نصبُـه مفعولاً ثانياً، ولكنْ بشرطِ أن يكونَ المَـوْعِدُ بمعنى المكـان؛ ليتطابقَ المبتـدأُ أو الخبرُ في الأصل. وقوله: «ولا ينتصِبُ بالمصدر» يعني أنه لا يجوزُ أن يُدَّعَى انتصـابُ «مكاناً» بـ مَوْعد. والمرادُ بالموعد المصدرُ وإنْ كان جائزاً مِنْ جهة المعنى؛ لأنَّ الصنـاعةَ تَـأْباه وهـو وصفُ المصدرِ، والمصـدرُ شرطُ إعمـالِه عَـدَمُ وصفِه قبـل العملِ عند الجمهور.

[٦١٧/ب]

وهذا الذي منعه الفارسيُّ وأبو البقاء، جَوَّزه الزمخشريُّ وبدأ به فقال[4]: «فإن قلتَ: فبمَ ينتَصِبُ مكاناً؟ قلت: بالمصدرِ، أو بما يَدُلُّ عليه المصدر. فإنْ قلت: كيف يطابقُه الجوابُ؟ قلت: أمَّا على قراءةِ الحسن[5] فظاهـرٌ، وأمَّا على قراءةِ العامَّةِ فعلى تقدير: وَعْدُكم وَعْدُ يومِ الزينة».

قال الشيخ[6]: «وقوله: إنَّ مكاناً ينتصب بـالمصدر ليس بجـائزٍ؛ لأنـه قد وُصِـف قبل العملِ بقوله: «لا نُخْلِفُـه» وهو مـوصولٌ، والمصـدر إذا وُصِفَ قبل

(١) هذا مذهب البصريين. انظر: الإنصاف ٢/ ٤٧٤.
(٢) أي مكانَ الموعد مكاناً.
(٣) الإملاء ٢/ ١٢٣.
(٤) الكشاف ٢/ ٥٤٢.
(٥) «موعدكم يومَ الزينة».
(٦) البحر ٦/ ٢٥٣. وثمة سقط في مطبوعة البحر.

العمـلِ لم يَجُزْ أَنْ يعمـلَ عندهم». قلت: الـظروفُ والمجروراتُ يُتَّسـعُ فيهـا ما لم يُتَّسَعْ في غيرِها[1]. وفي المسألة خلافٌ مشهورٌ وأبو القاسم نحا إلى جواز ذلك.

وجعـل الحوفيُّ انتصـابَ «مكانـاً» على الظرف، وانتصـابَه بـ «اجعـل». فتحصَّـل في نصبِ «مكـانـاً» خمسـةُ أوجـهٍ، أحـدهـا: أنـه بـدلٌ مِنْ «مكـانـاً» المحذوفِ. الثاني: أنه مفعولٌ ثانٍ للجَعْل. الثالث: أنه نُصِب بـإضمار فعـل. الرابع: أنه منصوبٌ بنفس المصدر. الخامس: أنه منصوبٌ على الـظرف بنفس «اجْعَلْ».

وقرأ[2] أبو جعفرٍ وشيبةُ «لا نُخْلِفْـه» بالجـزم على جوابِ الأمـر، والعامَّـةُ بالرفع على الصفةِ لِمَوْعِد، كما تقدَّم.

وقـرأ[3] ابن عامـر وحمزة وعـاصم والحسن[4] «سُوَىً» بضم السينِ منـونـاً وصلاً. والباقون بكسرِها. فالكسرُ والضمُّ على أنها صفـةٌ بمعنى مكانٍ عَـدْلٍ، إلا أنَّ الصفـةَ على فُعَلٍ كثيـرةٌ نحـو: لُبَـد وحُـطَم، وقليلةٌ على فِعَـل. وحكى سيبويه[5] «لحم زِيَم» ولم يُنَوِّن الحسنُ «سُوَىٰ» أَجْرىٰ الوصـلَ مُجْرىٰ الـوقف. ولا جائزٌ أَنْ يكونَ مَنَعَ صَرْفَه للعَدْل على فُعَلٍ كعُمَر لأن ذلك في الأعـلام. وأمَّا فُعَل في الصفاتِ فمصروفَةٌ نحو: حُطَم ولُبَد.

---

(١) ولكن الوصف هنا بقوله «لا نُخْلفه» وليس بالظروفِ والمجرورات وهذا لا يتسع فيه.

(٢) الإتحاف ٢/٢٤٧، والبحر ٦/٢٥٣، والنشر ٢/٣٢٠، والقرطبـي ١١/٢١٢.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١٨، والنشر ٢/٣٢٠، والحجة ٤٥٣، والبحر ٦/٢٥٣، والتيسير ١٥١، والقرطبي ١١/٢١٢، والإتحاف ٢/٢٤٨.

(٤) قراءة الحسن من غير تنوين كما سيأتي.

(٥) لحم زيم: متفـرق. وليس في الكتاب. وإنمـا فيـه «قـوم عِـدَىً». وانـظر: الممتـع ١/٦٣ حيث عَدَّها اسماً في الأصل وُصِف به.

وقرأ عيسى بن عمر «سِوى» بالكسر من غيرِ تنوين. وهي كقراءة الحسنِ في التأويل.

وسوى معناه «عَدْلاً ونَصَفَة». قال الفارسي[1]: «كأنه قال: قُرْبُه منكم قُرْبُه مِنَّا». قال الأخفش[2]: «سوى» مقصورٌ إنْ كَسَرْتَ سينَه أو ضَمَمْتَ، وممدودٌ إنْ فَتَحْتَها، ثلاثُ لغات، ويكون فيها جميعِها بمعنى غير، وبمعنى عَدْل ووسط بين الفريقين. قال الشاعر[3]:

٣٢٩٥ـ وإنَّ أبانا كان حَلَّ ببلدةٍ
سِوَىً بين قَيْسٍ قيسِ عَيْلانَ والفِزْرِ

قال: «وتقول: مررتُ برجلٍ سِواك وسُواك وسَوائِك أي: غيرِك ويكون للجميع» وأعلى هذه اللغاتِ الكسرُ، قاله النحاس[4]. وزعم[5] بعضُ أهلِ اللغة والتفسير أنَّ معنى مكاناً سوى: مستوٍ من الأرض، لا وَعْرَ فيه ولا حُزُوْنَة[6].

آ. (٥٩) قوله: ﴿مَوْعِدُكم يومُ الزينة﴾: العامَّةُ على رفع «يومُ الزينة» خبراً لـ «موعدُكم». فإنْ جَعَلْتَ «موعدكم» زماناً[7] لم تحتجْ إلى

---

(١) الحجة (خ) ٣/٤٧٢.

(٢) لم يرد هذا النص في «معاني القرآن»، وورد في اللسان (سوى) منسوباً له.

(٣) البيت لموسى بن جابر، وهو في المجاز ٢/٢٠ واللسان (سوىٰ)، والبحر ٦/٢٥٣، والقرطبي ١١/٢١٢، والخزانة ١/١٤٦. وقال أبو عبيدة في مجاز القرآن: «والفِزْر: سعد بن زيد مَناة».

(٤) إعراب القرآن ٢/٣٤١.

(٥) انظر: البحر ٦/٢٥٤.

(٦) حَزُن المكان حُزُونة: خَشُن وَغلُظ.

(٧) وهو مذهب الزجاج في معاني القرآن ٣/٣٦٠.

حَذْفِ مضاف؛ إذ التقديرُ: زمانُ الوعدِ يومُ الزينة، وإن جعلتَه مصدراً احتجْتَ إلى حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: وَعْدُكم وَعْدُ يومِ الزينة.

وقرأ[1] الحسن والأعمش وعيسى وعاصم في بعض طُرُقِه وأبو حيوة وابن أبي عبلة وقتادة والجحدري وهبيرة «يومَ» بالنصب. وفيه أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ خبراً لـ «موعدكم» على أنَّ المرادَ بالموعد المصدرُ أي: وَعْدُكم كائن في يوم الزينة كقولِك: القتالُ يومَ كذا والسفر غداً.

الثاني: أن يكونَ «موعدُكم» مبتدأً، والمرادُ به الزمان، و«ضُحَى» خبرُه على نيةِ التعريفِ فيه؛ لأنه ضحى ذلك اليوم بعينه، قاله الزمخشري[2]، ولم يُبَيِّنْ ما الناصبُ لـ «يومَ الزينة»؟ ولا يجوز أن يكونَ منصوباً بـ «موعدُكم» على هذا التقديرِ؛ لأنَّ مَفْعِلاً مراداً به الزمانُ أو المكانُ لا يعملُ وإنْ كان مشتقاً، فيكونُ الناصبُ له فعلاً مقدَّراً. وواخذه الشيخ[3] في قوله «على نيةِ التعريف» قال: «لأنَّه وإن كان ضُحى ذلك اليومِ بعينه فليس على نية التعريفِ، بل هو نكرةٌ، وإن كان من يومٍ بعينه؛ لأنه ليس معدولاً عن الألفِ واللام كسَحَر ولا هو معرَّفٌ بالإِضافةِ. ولو قلت: «جئت يوم الجمعة بَكَراً»[4] لم نَدَّعِ أن بَكَراً معرفةٌ وإن كنتَ تعلمُ أنه من يومٍ بعينه».

الثالث: أن يكونَ «موعدُكم» مبتدأً، والمرادُ به المصدرُ و«يومَ الزينةِ» ظرفٌ له. و«ضُحَىٰ» منصوبٌ على الظرفِ خبراً للموعد، كما أخبر عنه في الوجهِ الأول بيوم الزينة نحو: «القتالُ يومَ كذا».

---

(١) سبق تخريج هذه القراءة.

(٢) الكشاف ٢/٥٤٢.

(٣) البحر ٦/٢٥٣.

(٤) الأصل «بكر» ولا وجه لمنعه من الصرف، واللفظة في البحر مصروفة.

قوله: «وأَنْ يُحْشَرَ» في محلِّه وجهان، أحدُهما: الجرُّ نَسَقاً على الزينة أي: موعدُكم يومُ الزينة ويومُ أَنْ يُحشر. أي: ويومُ حَشْرِ الناس. والثاني: الرفعُ[1] نَسَقاً على «يومُ» التقديرُ: موعدُكم يومُ كذا، وموعدكم أَنْ يُحْشَرَ الناسُ أي: حَشْرُهم.

وقرأ[2] ابن مسعود والجحدري وأبو نهيك وعمرو بن فائد «وأن تَحْشُرَ الناسَ» بتاء الخطاب في «تَحْشُرَ»، ورُوي/ عنهم «يَحْشُرَ» بياء الغَيْبة. [٦١٨/أ] و «الناسَ» نصبٌ في كلتا القراءتين على المفعوليَّة. والضميرُ في القراءتين لفرعونَ أي: وأَنْ تَحْشُرَ أنت يا فرعونُ، أو وأن يَحْشُرَ فرعونُ. وجوَّز بعضُهم أَنْ يكونَ الفاعلُ ضميرَ اليوم في قراءة الغَيْبة؛ وذلك مجازٌ لمَّا كان الحشرُ واقعاً فيه نُسِبَ إليه نحو: نهارُه صائمٌ وليلُه قائمٌ.

و «ضُحَىً» نصبٌ على الظرف، العاملُ فيه «يُحْشَر» وتُذَكَّر وتؤنَّث. والضَّحاء بالمد وفتح الضاد فوق الضحى؛ لأن الضُّحى ارتفاعُ النهارِ، والضَّحاء بعد ذلك، وهو مذكَّرٌ لا غير.

آ. (٦٠) **قوله: ﴿كيدَه﴾**: فيه حَذْفُ مضافٍ أي: ذوي كيدِه.

آ. (٦١) **قوله: ﴿فَيُسْحِتَكم﴾**: قرأ[3] الأخَوان وحفص عن عاصم «فيُسْحِتَكم» بضم الياء وكسر الحاء. والباقون بفتحهما. فقراءة الأخوين مِنْ أَسْحَتَ رباعياً وهي لغةُ نجدٍ وتميم. قال الفرزدق التميمي[4]:

---

(١) وهو مذهب الزجاج في معاني القرآن ٣/٣٦٠.

(٢) القرطبي ١١/٢١٤، والبحر ٦/٢٥٤.

(٣) السبعة ٤١٩، والتيسير ١٥١، والقرطبي ١١/٢١٥، والحجة ٤٥٤، والبحر ٦/٢٥٤.

(٤) تقدم برقم ١٠٢٥.

٣٢٩٦ــ وعَضُّ زمــانٍ يــا بــنَ مــروانَ لـم يَــدَعْ
مـن الـمــالِ إلاَّ مُـسْـحَــتــاً أو مُـجَــلَّفُ

وقـراءةُ الباقين مِنْ سَحَتَـه ثلاثيـاً وهي لغةُ الحجـاز. وأصـلُ هـذه المـادةِ الدلالةُ على الاستقصاءِ والنَّفاد. ومنـه سَحَتَ الحالقُ الشَّعْـرَ أي: استقصاه فلم يتـركْ منه شيئـاً، ويستعملُ في الإهـلاك والإذهـاب. ونصبُـه بـإضمـار «أَنْ» في جـواب النهي. ولَمَّا أنشـد الزمخشـريُّ[١] قولَ الفـرزدق «إلاَّ مُسْحَتاً أو مُجْلَّفُ» قال بعد ذلك: «في بيتٍ لم تَزَلِ الرُّكَبُ تَصْطَكُّ في تسويةِ إعرابه».

قلت: يعني أن هـذا البيتَ صعبُ الإعرابِ، وإذ قـد ذَكَر ذلـك فَـلأَذْكُـرْ ما ورد في هذا البيتِ من الروايات، وما قال الناس في ذلك على حسبِ ما يليق بهذا الموضـوعِ، فأقـولُ وبالله الحَـوْلُ: رُوِي هذا البيتُ بثـلاثِ روايات، كـل واحــدة لا تَخْلو من ضـرورةٍ: الأُولى «لم يَــدَعْ» بفتـح اليــاءِ والــدال ونصب «مُسْحَت». وفي هذه خمسةُ أوجه:

الأول: أنَّ معنى لم يَدَعْ من المال إلاَّ مُسْحتـاً: لم يَبْقَ إلاَّ مُسْحَت، فلما كان هذا في قوة الفاعـل عَطَفَ عليـه قولَـه: «أو مُجَلَّفُ» بالـرفع. وبهـذا البيتِ استشهد الزمخشريُّ[٢] على قراءة أُبَـيّ والأعمش «فَشربوا منه إلاَّ قليلٌ»[٣] برفع «قليل» وقد تقـدَّم ذلك[٤]. الثـاني: أنه مـرفوعٌ بفعـلٍ مقدرٍ دَلَّ عليـه لم يَدَعْ، والتقدير: أو بقي مُجَلَّفٌ. الثـالث: أن «مُجَلَّفُ» مبتدأ، وخبـرُه مضمرٌ تقـديره: أو مُجَلَّف كذلك وهو تخريج الفراء. الرابع: أنه معطوفٌ على الضميـرِ المستتر

---

(١) الكشاف ٢/٥٤٣.
(٢) الكشاف ١/٣٨١.
(٣) الآية ٢٤٩ من البقرة.
(٤) انظر: الدر المصون ٢/٥٢٨.

في «مُسْحتاً»[1]، وكان مِنْ حقِّ هذا أن يَفْصِل بينهما بتأكيدٍ أو فاصلٍ ما. إلاّ أنَّ القائلَ بذلك لا يَشْترط وهو الكسائيُّ. وأيضاً فهو جائزٌ في الضرورة عند الكل.
الخامس: أن يكونَ «مُجَلَّف» مصدراً بزنة اسم المفعول كقوله تعالى: «كلَّ ممزَّق»[2] أي: تَجْليف وتمزيق، وعلى هذا فهو نَسَقٌ على «عَضُّ زمانٍ» إذ التقدير: رَمَتْ بنا همومُ المُنَى وعَضُّ زمانٍ أو تجليف، فهو فاعلٌ لعطفِه على الفاعل، وهو قولُ الفارسيِّ[3]. وهو عندي أحسنُها.

الروايةُ الثانية: فتحُ الياءِ وكسرُ الدال ورفعُ مُسْحت[4]. وتخريجُها واضحٌ: وهو أن تكون مِنْ وَدَع في بيته يَدِع فهو وادع، بمعنى: بقي يبقى فهو باقٍ، فيرتفعُ مُسْحَتٌ بالفاعلية، ويُرْفَعُ «مُجَلَّفُ» بالعطفِ عليه. ولا بُدَّ حينئذٍ من ضميرٍ محذوفٍ تقديرُه: مِنْ أجله أو بسببه. . .[5] الكلام.

الرواية الثالثة: «يُدَعْ» بضمِّ الياء وفتح الدال على ما لم يُسَمَّ فاعلُه، و «مُسْحَت» بالرفع لقيامِه مَقام الفاعلِ، و «مُجَلَّف» عطفٌ عليه. وكان مِنْ حَقِّ الواو أن لا تُحْذف، بل تَثْبُتُ لأنها لم تقع بين ياءٍ وكسرة، وإنما حُذِفَتْ حملاً للمبني للمفعول على المبني للفاعل. وفي البيت كلامٌ أطولُ من هذا تركتُه

---

(١) الأصل «محستاً» وهو سهو.
(٢) الآية ١٩ من سبأ.
(٣) مذهبه في شرح الأبيات المشكلة ٥٧٧ أنه محمول على معنىً: لم يَبْقَ من المال إلاّ مُسْحَتٌ ومُجَلَّفٌ. وكذا في المسائل العضديات ٧٦، وذكر البغدادي في الخزانة هذا القولَ منسوباً للفارسي في كتاب التذكرة. الخزانة ٢/٣٤٨.
(٤) قال في الخزانة: «وقد نسبها صاحب التنبيهات إلى أبي عبيدة، وابن الأنباري في شرح المفضليات إلى عيسى بن عمر». الخزانة ٢/٣٤٩.
(٥) كلمة لم أتبينها.

اختصاراً وهذا لُبُّه. وقد ذكرته في البقرة[1] وفَسَّرْت معناه ولغَته، ووَصَلْتُه بما قبله فعليك بالالتفاتِ إليه.

آ. (٦٣) قوله: ﴿إنْ هـذان﴾: اختلف القُرَّاءُ في هذه الآيةِ الكريمة[2]: فقرأ ابن كثيرٍ وحدَه «إنْ هذانِّ» بتخفيف إنْ، والألفِ، وتشديدِ النون. وحفصٌ كذلك إلاَّ أنه خَفَّف نونَ «هذانِ». وقرأ أبو عمرو «إنَّ» بالتشديد «هـذين» بالياء وتخفيفِ النون. والباقون كذلك[3] إلاَّ أنهم قَرَؤوا/ «هـذان» [٦١٨/ب] بالألف.

فأمَّا القراءةُ الأولىٰ[4] ـ وهي قراءةُ ابنِ كثير وحفص ـ فأوضحُ القراءاتِ معنىً ولفظاً وخَطَّاً؛ وذلك أنهما جعلا «إنْ» المخففةَ من الثقيلة فَأُهْمِلَتْ، ولَمَّا أُهْمِلَتْ ـ كما هو الأفصحُ مِنْ وجهيها ـ خِيْفَ التباسُها بالنافية فجيء باللامِ فارقةً في الخبر[5]. فـ «هذان» مبتدأٌ، و «لَساحران» خبرُه، ووافَقَتْ خَطَّ المصحفِ؛ فإن الرسم «هـذن» بدونِ ألفٍ ولا ياءٍ وسيأتي بيانُ ذلك.

وأمَّا تشديدُ نونِ «هـذان» فعلىٰ ما تقدَّم في سورةِ النساءِ، وقد أَتْقَنْتُ ذلك هناك[6].

---

(١) الدر المصون ٢/٥٢٨.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٤١٩، والنشر ٢/٣٢١، والحجة ٤٥٤، والبحر ٦/٢٥٥، والإتحاف ٢/٢٤٨.

(٣) «إنَّ هذانِ» وقرأ بذلك نافع وابن عامر وأبو بكر والأخوان وأبو جعفر ويعقوب وخلف.

(٤) «إنْ هذانِ» على قراءة حفص، و «إنْ هذانِّ» على قراءة ابن كثير.

(٥) انظر: رصف المباني ١٠٨.

(٦) انظر: الدر المصون ٣/٦٢١ حيث خرَّج التشديد على تقدير أن إحدى النونين عوض من ياء «الذي».

وأمَّا الكوفيون[1] فيزعمون أنَّ «إنْ» نافيةٌ بمعنى ما، واللامُ بمعنى إلاَّ، وهو خلافٌ مشهورٌ وقد وافقَ تخريجُهم هنا قراءةَ بعضِهم[2] «ما هذانِ إلاَّ ساحران».

وأمَّا قراءةُ أبي عمروٍ[3] فواضحةٌ من حيث الإعرابُ والمعنىٰ. أمَّا الإعرابُ فـ «هذَيْن» اسمُ «إنَّ» وعلامةُ نصبِه الياءُ، و«لَساحِران» خبرُها، ودخَلَتِ اللام توكيداً. وأمَّا مِنْ حيث المعنىٰ: فإنَّهم أَثْبتوا لهما السحرَ بطريقٍ تأكيديٍّ من طرفيه، ولكنهم استشكلُوها من حيث خَطُّ المصحفِ؛ وذلك أنَّ رَسْمَه «هذن» بدونِ ألفٍ ولا ياءٍ، فإثباتُه بالياءِ زيادةٌ على خطِّ المصحفِ. قال أبو إسحاق[4]: «لا أُجيز قراءةَ أبي عمرو لأنَّها خلافُ المصحفِ». وقال أبو عبيد[5]: «رأيتُهما في الإمام مصحفِ عثمان «هذن» ليس فيها ألفٌ، وهكذا رأيتُ رفعَ الاثنين[6] في ذلك المصحفِ بإسقاط الألفِ، وإذا كتبوا النصبَ والخفضَ كتبُوه بالياء، ولا يُسْقِطونها».

قلت: وهذا لا ينبغي أَنْ يُرَدَّ به على أبي عمرو، وكم جاء في الرسم أشياءُ خارجةٌ عن القياسِ، وقد نَصُّوا هم أنه لا يجوزُ القراءةُ بها فليكنْ هذا منها، أعني ممَّا خَرَجَ عن القياس. فإن قلتَ: ما نَقَلْتَه عن أبي عبيد مشتركُ الإلزامِ بين أبي عمروٍ وغيرِه، فإنهم كما اعترضوا عليه بزيادةِ الياء يُعْترض عليهم بزيادةِ الألفِ: فإنَّ الألفَ ثابتةٌ في قراءتِهم، ساقطةٌ من خَطِّ

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/٦٤٠، والصبان ١/٢٦٧، والتصريح ١/٢٧٩.

(٢) وهي قراءة أُبَيّ كما في تفسير الفخر الرازي ٢٢/٧٥.

(٣) «إنَّ هذَيْن».

(٤) معاني القرآن ٣/٣٦٤.

(٥) انظر: البحر ٦/٢٥٥.

(٦) أي المثنى المرفوع.

المصحفِ. فالجواب ما تقدَّم مِنْ قـولِ أبـي عبيدٍ أنهم رآهم يُسْقِطون الألفَ مِنْ رفع الاثنين، فإذا كتبُوا النصبَ والخفضَ كتبُوه بالياء.

وذهب[١] جماعةٌ ـ منهم عائشةُ رضي الله عنها وأبو عمرٍو ـ إلى أن هذا ممَّا لَحَنَ فيه الكاتبُ وأُقيم بالصواب. يَعْنُون أنه كان مِنْ حقه أن يكتبَه بالياءِ فلم يفعلْ، فلم يقرَأْه الناسُ إلَّا بالياءِ على الصوابِ.

وأمَّا قراءةُ الباقين[٢] ففيها أوجه، أحدُها: أن «إنَّ» بمعنى نَعَمْ، و«هذان» مبتدأٌ، و«لَساحران» خبرُه، وكَثُرَ ورودُ «إنَّ» بمعنىٰ نعم وأنشدوا[٣]:

٣٢٩٧ـ بَكَرَ العَواذِلُ في المَشِيْـ ـبِ يَلُمْنَني وأَلُومُهُنَّهْ
ويَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلا كَ وقد كَبِرْتَ فقلتُ إنَّهْ

أي: فقلت: نَعَمْ. والهاءُ للسَّكْتِ. وقال[٤] رجلٌ لابن الزبير: لَعَن اللَّهُ ناقةً حَمَلَتْني إليكَ. فقال: «إنَّ وصاحبَها» أي: نعم. ولَعَنَ صاحبَها. وهذا رأيُ المبردِ[٥] وعلي بن سليمان في آخرين. وهو مردودٌ من وجهين، أحدهما: عدمُ ثبوتِ «إنَّ» بمعنى نعم، وما أوردُوه مُؤَوَّلٌ: أمَّا البيتُ فإن الهاءَ اسمُها، والخبرَ محذوفٌ لفهمِ المعنىٰ تقديرُه[٦]: إنه كذلك. وأمَّا قولُ ابنِ الزبير فذلك مِنْ حَذْفِ المعطوفِ عليه وإبقاءِ المعطوف وحَذْفِ خبر «إنَّ»

---

(١) انظر: معاني القرآن للزجاج ٣/٣٦٢، والبحر ٦/٢٥٥.

(٢) «إنَّ هذان».

(٣) تقدم برقم ١٧٧٢.

(٤) انظر: المغني ٥٧.

(٥) نقل هذا عن المبردِ الزجاجُ في معاني القرآن ٣/٣٦٣.

(٦) الأصل: تقدير وهو سهو.

للدلالـةِ عليـه، تقـديـره: إنَّهـا وصـاحبَهـا ملعـونـان. وفيـه تكلُّفٌ لا يَخْفَى.

والثاني[1]: دخولُ اللامِ على خبرِ المبتدأ غيرِ المؤكَّد بـ «إنَّ» المكسورةِ، لأنَّ مثلَه لا يقعُ إلَّا ضرورةً كقولِه[2]:

٣٢٩٨ـ أمُّ الـحُـلَيْسِ لَـعَـجُـوْزٌ شَـهْـرَبَـهْ
تَـرْضَـى من الـلحمِ بـعـظمِ الـرَّقَبَـهْ

وقد يُجاب عنـه: بأنَّ «لَسـاحِران» يجـوزُ أَنْ يكونَ خبـرَ مبتدأ محـذوفٍ دَخَلَتْ عليه هذه اللامُ تقديرُه: لهما ساحران. وقد فعل ذلـك الزجـاج[3] كما ستأتي حكايتُه عنه.

الثـاني[4]: أنَّ اسمَها ضميـرُ القصةِ وهـو «ها» التي قبـل «ذان» وليست بـ «هـا» التي للتنبيهِ الـداخلةِ على أسماءِ الإشـارةِ، والتقديـر: إنَّ القصـةَ ذانِ لسـاحران. وقـد رَدُّوا هذا من وجهين، أحـدهما: من جهـةِ الخَطِّ، وهـو أنـه لو كان كذلك لكان ينبغي أن تُكتبَ «إنها» فيصِلوا الضميرَ بالحرفِ قبلَه كقولـه تعـالىٰ: «فإنَّهـا لا تَعْمَى الأبصارُ[5]» فكَتْبُهم إيـاهـا مفصـولـةً من «إنَّ» متصلةً باسمِ الإشارة يمنع كونَها ضميراً، وهو واضح. الثاني: أنَّه يؤدِّي إلى دخـولِ لامِ الابتداءِ في الخبرِ غيرِ المنسوخِ. وقد يُجاب عنه بما تقدَّم.

الثالث: أنَّ اسمَها ضميرُ الشأنِ محـذوفٌ، والجملةُ من المبتدأ والخبـرِ

---

(١) وهو الوجه الثاني الذي يَرِد على تخريج المبرد السابق.

(٢) البيت لـرؤبـة وهـو في ملحقـات ديـوانـه ١٧٠، وابن يعيش ٣/ ١٣٠، واللسـان (شهرب)، والهمع ١/ ١٤٠، والدرر ١/ ١١٧. والشهربة: الكبيرة.

(٣) معـاني القرآن ٣/ ٣٦٣ قـال: «وقوع الـلام في الخبر جـائز، والمعنى: لأم الحليس عجوز».

(٤) من أوجه تخريج قراءة «إنَّ هذان».

(٥) الآية ٤٦ من الحج.

بعدَه في محلِّ رفعٍ خبراً لـ «إنَّ»، التقديرُ: إنَّه، أي: الأمرُ والشأنُ. وقد ضُعِّفَ هذا بوجهين، أحدهما: حَذْفُ اسمِ «إن»، وهو غيرُ جائزٍ، إلاَّ في شعرٍ، بشرطِ أَنْ لا تباشرَ «إنَّ» فعلاً كقوله[1]:

٣٢٩٩ـ إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنيسةَ يوماً
يَلْقَ فيها جَآذراً وظِباءَ

/ والثاني: دخولُ اللام في الخبرِ. [٦١٩/أ]

وقد أجابَ الزجَّاج[2] بأنها داخلةٌ على مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: لهما ساحران. وهذا قد استحسنه شيخُه المبردُ، أعني جوابَه بذلك.

الرابع: أنَّ «هذان» اسمُها، و«لَساحران» خبرُها. وقد رُدَّ هذا بأنه كان ينبغي أَنْ يكونَ «هذين» بالياءِ كقراءةِ أبي عمرو.

وقد أُجيب عن ذلك: بأنه على لغةِ بني الحارثِ وبني الهُجَيْم وبني العَنْبر وزُبَيْد وعُذْرَة ومُراد وخَثْعَم. وحكى هذه اللغةَ الأئمةُ الكبارُ كأبي الخَطَّاب وأبي زيد الأنصاري والكسائي. قال أبو زيد[3]: «سمعتُ من العربِ مَنْ يَقْلِبُ كلَّ ياءٍ ينفتح ما قبلها ألفاً»، يجعلون المثنى كالمقصورِ فيُثْبِتون ألفاً في جميع أحواله، ويُقَدِّرون إعرابَه بالحركاتِ، وأنشدوا قولَه[4]:

٣٣٠٠ـ فأَطْرَقَ إطْراقَ الشُّجاعِ ولو يَرَى
مَسَاغاً لِنابَاه الشُّجاعُ لصَمَّما

---

(١) تقدم برقم ١٣٩٥.

(٢) معاني القرآن ٣/٣٦٣.

(٣) النوادر ٥٨.

(٤) البيت للمتلمس، وهو في ديوانه ٢، وابن يعيش ٣/١٢٨، والأشموني ١/٧٩، وتفسير الماوردي ٣/١٩.

أي: لنابَيْه. وقولَه[1]:

٣٣٠١ـ إنَّ أبـاهـا وأبـا أبـاهـا
قـد بَـلَغـا فـي الـمـجـدِ غـايـتـاهـا

أي: غايتيهما، إلى غير ذلك من الشواهد[2].

وقرأ ابن مسعود: «أنْ هذان ساحِران» بفتح «أَنْ» وإسقـاط اللامِ: على أنها وما في حَيِّزها بدلٌ من «النجوىٰ» كذا قاله الزمخشري[3]، وتبعه الشيخ[4] ولم ينكره. وفيه نظرٌ: لأنَّ الاعتراضَ بالجملة القولية بين البدلِ والمبـدلِ منه لا يَصِحُّ[5]. وأيضاً فإنَّ الجملةَ القوليةَ مفسرةٌ للنجوىٰ في قراءةِ العامَّة، وكـذا قـاله الـزمخشريُّ أولاً فكيف يَصِـحُّ أَنْ يُجْعَلَ «أنْ هـذان ساحـران» بـدلاً من «النجوىٰ»؟

قـوله: «بـطريقتكم» الباءُ في «بـطريقتكم» مُعَدِّيَـةٌ كالهمـزة. والمعنى: بأهلِ طريقتِكم. وقيل: الطريقةُ عبارةٌ عن السَّادة[6] فلا حَذْفَ.

آ. (٦٤) **قوله: ﴿فَأَجْمِعُوا﴾**: قرأ[7] أبو عمرو «فاجْمَعُوا» بوصـل

---

(١) البيت لأبـي النجم، وهـو في ابن يعيش ١/ ٥١، والخـزانـة ٣/ ٣٣٧، والتصـريـح ١/ ٦٥، والهمع ١/ ٣٩، والدرر ١/ ١٢.

(٢) انظر: ابن يعيش ٣/ ١٢٨.

(٣) الكشاف ٢/ ٥٤٣.

(٤) البحر ٦/ ٢٥٥.

(٥) نصَّ الفـراء في معاني القـرآن ٢/ ١٨٤ على أن قراءة عبـد الله هـذه بـإسقـاط جملة القول «وأسروا النجوى أنْ هذان ساحران» وعلى هذا يسقط اعتراض السمين.

(٦) انظر: الماوردي ٣/ ٢٠، ونسبه لمجاهد.

(٧) انـظر: السبعة ٤١٩، والتيسير ١٥٢، والنشـر ٢/ ٣٢١، الحجـة ٤٥٦، والقـرطبـي ١١/ ٢٢٠، والبحر ٦/ ٢٥٦.

الألِف وفتحِ الميمِ. والباقون بقطعِها مفتوحةً وكسرِ الميمِ. وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في سورة يونس[1]، وما قاله الناسُ في الفرقِ بين الثلاثي والرباعي.

و «كيدَكم» مفعولٌ به. وقيل: هو على إسقاطِ الخافض أي: على كَيْدكم. وليس بشيءٍ.

قوله: «صَفًّا» يجوز أَنْ يكونَ حالاً مِنْ فاعل «ائتُوا» أي: ائتُوا مُصْطَفِّين أي: ذوي صفٍّ فهو مصدرٌ في الأصل. وقيل: هو مفعولٌ به أي: ائتوا قوماً صَفاً، وفيه التسميةُ بالمصدر، أو هو على حذفِ المضاف أي: ذوي صف.

قوله: «وقد أَفْلح» قال الزمخشري[2]: «اعتراضٌ يعني: وقد فاز مَنْ غلب». قلت: يعني بالاعتراض أنه جِيء بهذه الجملة أجنبيةً بين كلامِهم ومقولهم[3]، لأنَّ من جملة قولهم «قالوا يا موسى: إمَّا أَنْ تُلْقي» وهذه الجملةُ ــ أعني قولَه وقد أفلَح ــ مِنْ كلامِ اللَّهِ تعالىٰ فهي اعتراضٌ. بهذا الاعتبارِ. وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الظاهرَ أنها مِنْ مقولاتِهم، قالوا ذلك تحريضاً لقومِهم على القتالِ، وحينئذٍ فلا اعتراضَ.

آ. (٦٥) **قوله: ﴿إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ تقديرُه: اخْتَرْ أحدَ الأمرين، كذا قدَّره الزمخشري[4] قال الشيخ[5]: «وهذا تفسيرُ معنىً لا تفسيرُ إعرابٍ، وتفسيرُ الإعرابِ: «إمَّا تختارُ الإلقاءَ». والثاني: أنَّه مرفوعٌ على خبرِ مبتدأ محذوفٍ تقديرُه: الأمرُ إمَّا إلقاؤُك

---

(١) انظر: الدر المصون ٢٤٢/٦

(٢) الكشاف ٥٤٣/٢.

(٣) كلامهم «فأجمعوا كيدكم...» ومقولهم «قالوا يا موسىٰ...».

(٤) الكشاف ٥٤٣/٢.

(٥) البحر ٢٥٨/٦.

أو إلقاؤنا، كذا قدَّره الزمخشريُّ[1]. الثالث: أن يكونَ مبتدأً، وخبرُه محذوفٌ تقديرُه: إلقاؤُك أولٌ. ويَدُلُّ عليه قولُه: وإمَّا أَنْ نكونَ أولَ مَنْ أَلْقى». واختار هذا الشيخُ، وقال[2]: «فتَحْسُنُ المقابلةُ من حيث المعنى، وإنْ لم تَحْصُلْ مقابلةٌ من حيث التركيبُ اللفظيُّ». ثم قال: «وفي تقديرِ الزمخشريِّ «الأمرُ إلقاؤُك» لا مقابلةَ فيه» وهذا تَقَدَّم نظيرُه في الأعراف[3].

آ. (٦٦) **قوله: ﴿فإذا حبالُهم﴾**: هذه الفاءُ عاطفةٌ على جملةٍ محذوفةٍ دَلَّ عليها السياقُ. والتقدير: فَأَلْقَوْا فإذا. و«إذا» هذه التي للمفاجَأة. وفيها ثلاثة أقوال تقدَّمت[4]. أحدُها: أنها باقيةٌ على ظرفيةِ الزمان. الثاني: أنها ظرفُ مكانٍ. الثالث: أنها حرفٌ.

قال الزمخشري[5]: «والتحقيقُ فيها أنها الكائنةُ بمعنى الوقتِ الطالبةُ ناصباً لها، وجملةً تُضاف إليها خُصَّتْ في بعضِ المواضع بأن يكونَ الناصبُ لها فعلاً مخصوصاً، وهو فِعْلُ المفاجأةِ، والجملةُ ابتدائيةٌ لا غير. فتقديرُ قولِهِ تعالى «فإذا حِبالُهم وعِصيُّهم»: ففاجأ موسى وقتَ تخييلِ سَعْيِ حبالِهم وعِصِيِّهم، [وهذا تمثيل. والمعنى: على مفاجأته حبالُهم وعصيُهم مُخَيِّلةً إليه السَّعْيَ» انتهى][6].

قال الشيخ[7]: «قوله «إنَّها زمانية» مرجوحٌ، وهو مذهب الرِّياشي. وقوله

---

(١) الكشاف ٢/٥٤٣.
(٢) البحر ٦/٢٥٨.
(٣) الآية ١١٥.
(٤) انظر: الدر المصون ٤/٤٠.
(٥) الكشاف ٢/٥٤٣.
(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٧) البحر ٦/٢٥٩.

«الطالبةُ ناصباً» صحيحٌ. وقوله: «وجملةً تضاف إليها» ليس صحيحاً عند بعض أصحابنا لأنها: إمَّا أَنْ تكونَ هي خبراً لمبتدأ، وإمَّا أَنْ تكونَ معمولةً لخبر المبتدأ. وإذا كان كذلك استحال أَنْ تُضافَ إلى الجملةِ؛ لأنها: إمَّا أَنْ تكونَ بعضَ الجملةِ، أو معمولةً[1] لبعضِها فلا يمكن الإضافةُ. وقوله: «خُصَّتْ في بعض المواضع إلى آخره» قد بَيَّنَّا الناصبَ لها. وقولُه: «والجملةُ بعدها ابتدائيةً لا غير» هذا الحَصْرُ ليس بصحيحٍ بل قد جَوَّز الأخفشُ، ونصَّ على أن الجملةَ الفعليةَ المقترنةَ بـ «قد» تقع بعدَها نحو «خرجْتُ فإذا زيدٌ قد ضربه عمروٌ» برفعِ «زيد» ونصبِهِ على الاشتغال. وقوله: «والمعنىٰ: على مفاجأته حبالُهم وعِصِيُّهم مخيِّلةً إليه السَّعْيَ» فهذا عكسُ ما قُدِّر بل المعنى: على مفاجأةِ حبالِهم وعصيِّهم إياه. فإذا قلت: «خَرَجْتُ فإذا السَّبُعُ» فالمعنى: أنه فاجأني السَّبُعُ وهجم ظهورُه» انتهى ما رَدَّ به.

قوله وما رَدَّ به عليه غيرُ لازمٍ له، لأنه يَرُدُّ عليه بقولِ بعض النحاةِ، وهو لا يلتزم ذلك القولَ حتى يَرُدَّ به عليه لا سيما إذا كان المشهورُ غيرَه، ومقصودُه تفسيرُ المعنىٰ.

وقال أبو البقاء[2]: الفاءُ جوابُ ما حُذِف، تقديرُه «فَأَلْقَوْا فإذا»، فـ «إذا» في هذا ظرفُ مكانٍ، العاملُ فيه «أَلْقَوْا». وفي هذا نظر؛ لأنَّ «أَلْقَوْا» هذا المقدَّرَ لا يَطْلُبُ جواباً حتى يقول: الفاءُ جوابُه، بل كان ينبغي أَنْ يقولَ: الفاءُ عاطفةٌ هذه الجملةَ الفجائيةَ على جملةٍ أخرىٰ مقدرةٍ. وقولُه «ظرف مكانٍ»، هذا مذهبُ المبردِ[3]، وظاهرُ قولِ سيبويه[4] أيضاً، وإن كان المشهورَ بقاؤها على

(١) كذا في الأصل والبحر. وفي (ش) «مضافة».

(٢) لم يرد هذا النص في إملائه.

(٣) المقتضب ٢/٥٧ ـ ٥٨.

(٤) الكتاب ٢/٣١١ قال: «وتكونُ للشيء تُوافقه في حالٍ أنت فيها». والحق أن نصَّ سيبويه محتمل للزمانية أيضاً لأنه قال قبل ذلك: «لِما يُستقبل من الدهر».

الزمان. وقوله: «إن العامل فيها «فألْقَوا» لا يجوز لأنَّ الفاءَ تمنع من ذلك.

هذا كلامُ الشيخ[1] ثم قال بعده: «ولأنَّ «إذا» هذه إنما هي معمولةٌ لخبرِ المبتدأ الذي هو «حبالُهم وعِصِيُّهم» إن لم يجعَلْها هي في موضع الخبر؛ لأنه يجوزُ أن/ يكونَ الخبرُ «يُخَيَّل»، ويجوز أَنْ تكونَ «إذا» و «يُخَيَّل» في موضعِ الحال. وهذا نظير: «خرجْتُ فإذا الأسدُ رابضٌ ورابضاً» فإذا رَفَعْتَ «رابضاً» كانت «إذا» معمولةً له، والتقدير: فبالحضرة الأسدُ رابضٌ، أو في المكان. وإذا نَصَبْتَ كانت «إذا» خبراً، ولذلك يُكْتفى بها وبالمرفوع بعدها كلاماً، نحو: «خَرَجْتُ فإذا الأسدُ». [٦١٩/ب]

قوله: «يُخَيَّل إليه» قرأ العامَّة «يُخَيَّل» بضمِّ الياء الأولى وفتحِ الثانية مبيناً للمفعول. و «أنَّها تَسْعى» مرفوعٌ بالفعلِ قبلَه لقيامِه مقامَ الفاعلِ تقديرُه: يُخَيَّل إليه سَعْيُها. وجوَّز أبو البقاء[2] فيه وجهين آخرين: أحدهما: أَنْ يكونَ القائمُ مَقامَ الفاعلِ ضميرَ الحبالِ والعِصِيِّ، وإنما ذُكِّرَ ولم يَقُلْ «تُخَيَّل» بالتاء مِنْ فوقُ؛ لأنَّ تأنيثَ الحبالِ غيرُ حقيقي. الثاني: أنَّ القائمَ مقامَ الفاعلِ ضميرٌ يعودُ على المُلْقى، ولذلك ذُكِّرَ. وعلى الوجهين ففي قوله «أنها تَسْعَى» وجهان، أحدُهما: أنَّه بدلُ اشتمالٍ من ذلك الضميرِ المستترِ في «يُخَيَّل». والثاني: أنه مصدرٌ في موضع نصبٍ على الحالِ من الضميرِ المستتر أيضاً. والمعنىٰ: يُخَيَّل إليه هي أنها ذاتُ سَعْيٍ. ولا حاجةَ إلىٰ هذا، وأيضاً فقد نَصُّوا على أنَّ المصدرَ المؤول لا يقع موقعَ الحالِ. لو قلت: «جاء زيدٌ أَنْ يركضَ» تريد ركضاً، بمعنىٰ ذا ركض، لم يَجُزْ.

وقرأ[3] ابن ذكوان «تُخَيَّلُ» بالتاء من فوق. وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّ

---

(١) البحر ٢٥٨/٦ ـ ٢٥٩.

(٢) الإملاء ١٢٤/٢.

(٣) انظر في قراءاتها: النشر ٣٢١/٢، والمحتسب ٥٥/٢، والقرطبي ٢٢٢/١١، والتيسير ١٥٢، والإتحاف ٢٥٠/٢، والبحر ٢٥٩/٦.

الفعلَ مُسْنَدٌ لضميرِ الحبالِ والعِصِيِّ أي: تُخَيَّلُ الحبالُ والعِصِيُّ، و «أنَّها تَسْعَى» بدلُ اشتمال من ذلك الضميرِ. الثاني: كذلك إلَّا أنَّ «أنَّها تَسْعى» حالٌ أي: ذات سعي كما تقدَّم تقريرُه قبل ذلك. الثالث: أن الفعلَ مسندٌ لقولِه «أنَّها تَسْعى» كقراءةِ العامَّةِ في أحدِ الأوجهِ، وإنما أَنَّثَ الفعلَ لاكتسابِ المرفوعِ التأنيثَ بالإِضافة؛ إذ التقديرُ: تَخَيَّلُ إليه سعيُها فهو كقوله[1]:

٣٣٠٢ـ . . . .
. . . . شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدمِ

[وقوله تعالى:] «فله عَشْرُ أمثالِها»[2].

وقرأ أبو السَّمَّال «تَخَيَّلُ» بفتح التاءِ والياء مبنياً للفاعلِ، والأصلُ: تَتَخَيَّلُ فَحَذَفَ إحدى التاءَيْن نحو: «تَنَزَّلُ الملائكة[3]»، و «أنَّها تَسْعَىٰ» بدلُ اشتمالٍ أيضاً من ذلك الضمير. وجَوَّز ابنُ عطيةَ أيضاً أنه مفعولٌ مِنْ أجله. ونقل ابنُ جُبارة الهُذَليُّ[4] قراءة أبي السمَّال «تُخَيِّل» بضمِّ التاء مِنْ فوقُ وكسر الياء، فالفعلُ مسندٌ لضميرِ الحِبال، و «أنها تَسْعىٰ» مفعولٌ أي: تُخَيِّلُ الحبالُ سَعْيَها. ونَسَبَ ابنُ عطيةَ هذه القراءةَ للحسنِ وعيسى الثقفيِّ.

وقرأ أبو حيوةَ «نُخَيِّل» بنونِ العظمة، و «أنها تَسْعَىٰ» مفعولٌ به أيضاً على هذه القراءةِ.

---

(١) تقدم برقم ٥٤٢.

(٢) الآية ١٦٠ من الأنعام.

(٣) الآية ٤ من القدر.

(٤) الورقة (٢١٨أ) من كتابه «الكامل». وهو يوسف بن علي جبارة أبو القاسم الهذلي. قال ابن الجزري: «فلا أعلم أحداً في هذه الأمة رحل في القراءات رحلته، ولا لقي مَنْ لقي من الشيوخ» توفي سنة ٤٦٥. انظر: طبقات القراء ٢/٤٠١.

وقرأ[1] الحسنُ والثقفيُّ «عُصِيُّهم» بضم العين حيث وقع، وهو الأصلُ. وإنما كُسِرَتْ[2] العينُ إتباعاً للصادِ وكُسِرت الصادُ إتباعاً للياء. والأصلُ عُصُوْوٌ بواوين فُعُولٌ ـ كما ترىٰ ـ بقَلْب الواوين ياءَيْن استثقالاً لهما، فكُسِرَتِ الصادُ لتصِحَّ، وكُسِرَتِ العينُ إتباعاً. ونقل صاحبُ «اللوامح» أنَّ قراءةَ الحسنِ «عُصْيُهم» بضم العين وسكون الصاد وتخفيف الياء مع الرفع، وهو أيضاً جمع كالعامَّة، إلَّا أنه على فُعْلٍ كحُمْرٍ، والأولُ على فُعُوْل كفُلُوس.

والجملةُ من «يُخَيَّل» يُحتمل أَنْ تكونَ في محلِّ رفع خبراً لـ «هي»[3] على أن «إذا الفجائية» فَضْلَةٌ، وأن تكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ، على أنَّ «إذا» الفجائيةَ هي الخبر. والضميرُ في «إليه» الظاهرُ عَوْدُه على موسىٰ. وقيل: يعود على فرعون، ويَدُلُّ للأولِ قولُه تعالىٰ: «فَأَوْجَسَ في نفسهِ خِيْفَةً موسىٰ».

آ. (٦٩) **قوله: ﴿تَلْقَفْ﴾**: قرأ العامَّةُ بفتح اللام وتشديد القافِ وجزمِ الفاءِ على جواب الأمر. وقد تقدم[4] أنَّ حَفْصاً[5] يقرأ «تَلْقَفْ» بسكون اللامِ وتخفيفِ القاف. وقرأ ابن ذكوان هنا «تَلْقَفُ» بالرفع: إمَّا على الحالِ،

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٥٠، والبحر ٦/٢٥٩، والقرطبي ١١/٢٢٢.

(٢) انظر: ابن يعيش ١٠/١١٠، والممتع ٢/٥٥١، والتصريح ٢/٣٨٣. فالأصل عُصُوْوٌ جمعٌ على فُعُوْل قلبت الواو الثانية ياء فأصبح عُصُوْي. اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء فأصبح عُصُيٌّ، كسروا العين لمناسبة الياء ثم كسروا الفاء للإتباع.

(٣) كذا في الأصل وهو سهو والصواب: لـ «حبالُهم».

(٤) انظر: الدر المصون ٥/٤١٦.

(٥) انظر: السبعة ٤٢٠، والبحر ٦/٢٦٠، والتيسير ١٥٢، والحجة ٤٥٧، والنشر ٢/٣٢١.

وإمَّا على الاستئناف. وأنَّثَ الفعلَ في «تَلْقَفْ» حَمْلاً على معنىٰ «ما» لأنَّ معناها العصا، ولو ذُكِّر ذهاباً إلى لفظِها لجاز، ولم يُقْرأ به.

[وقال أبو البقاء[1]: «يجوز أَنْ يكونَ فاعلُ «تَلْقَفْ» ضميرَ موسىٰ»[2] فعلى هذا يجوز أَنْ يكونَ «تلقفُ» في قراءة الرفع حالاً من «موسى». وفيه بُعْدٌ][3].

قوله: «كَيْدُ ساحرٍ» العامَّةُ على رَفْع «كَيْدُ» على أنه خبرُ «إنَّ» و «ما» موصولةٌ. و «صَنَعُوا» صلَتُها، والعائدُ محذوفٌ، والموصولُ هو الاسمُ، والتقدير: إنَّ الذي صنعوه كيدُ ساحرٍ. ويجوز أَنْ تكونَ «ما» مصدريةً فلا حاجةَ إلى العائد، والإِعرابُ بحالِه. والتقدير: إنَّ صُنْعَهم كيدُ ساحرٍ.

وقرأ[4] مجاهد وحميد وزيد بن علي «كَيْدَ» بالنصب على أنه مفعولٌ به، و «ما» مزيدة[5] مُهَيِّئَةٌ.

وقرأ[6] الأخَوان «كيدُ سِحْرٍ» على أنَّ المعنى: كيدُ ذوي سِحْرٍ، أو جُعِلوا نفسَ السحر مبالغةً، أو تبيينٌ للكيد؛ لأنه يكون سِحْراً وغيرَ سحرٍ، كما تُمَيَّزُ سائرُ الأعدادِ بما يُفَسِّرها[7] نحو «مئة درهمٍ، وألف دينار». ومثلُه: علمُ فقه،

---

(١) الإملاء ٢/١٢٤.

(٢) وقال: «ونُسِب ذلك إليه؛ لأنه يكون بتسببه».

(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل أثبتناه من (ش).

(٤) البحر ٦/٢٦٠، والكشاف ٢/٥٤٥.

(٥) فتكون «إنما» كافة ومكفوفة لا عمل لها.

(٦) الإتحاف ٢/٢٥١، والتيسير ١٥٢، والحجة ٤٥٨، والسبعة ٤٢١، والنشر ٢/٣٢١، والبحر ٦/٢٦٠.

(٧) الأصل: يفسِّره.

وعلمُ نحو. وقال أبو البقاء[1]: «كيدُ ساحر» إضافةُ المصدر إلى الفاعلِ و «كيدُ سِحْر» إضافةُ الجنسِ إلى النوع».

[٦٢٠/أ] والباقون «ساحر». وأفرد/ ساحراً، وإنْ كان المرادُ به جماعةً. قال الزمخشري[2]: «لأنَّ القَصْدَ في هذا الكلامِ إلى معنى الجنسيةِ، لا إلى معنى العددِ، فلو جُمِع لخُيِّلَ أنَّ المقصودَ هو العددُ».

آ. (٧١) **قوله: ﴿فَلَأُقَطِّعَنَّ﴾**: قد تقدَّم نحوُ ذلك[3]. و «مِنْ خِلافٍ» حالٌ أي: مختلفة. و «مِنْ» لابتداءِ الغاية، وقد تقدَّم أيضاً تحريرُ هذا وما قُرِئ به هناك.

قوله: «في جُذُوعِ النَّخْل» يُحتمل أن يكونَ حقيقةً، وفي التفسير: أنه نَقَرَ جذوعَ النخلِ حتى جَوَّفَها، ووضعهم فيها، فماتوا جوعاً وعَطَشاً، وأن يكونَ مجازاً، وله وجهان، أحدهما: أنه وضعَ حرفاً مكانَ آخرَ. والأصلُ: على جُذوعِ النخل كقول الآخر[4]:

٣٣٠٣ـ بَطَلٌ كأنَّ ثيابَه في سَرْحَةٍ
يُحْذَىٰ نِعالَ السِّبْتِ ليس بتوءَمِ

والثاني: أنه شَبَّه تمكُّنَهم بتمكُّنِ مَنْ حواه الجِذْعُ واشتمل عليه. ومِنْ تَعَدِّي «صَلَب» بـ «في» قولُه[5]:

---

(١) الإملاء ٢/١٢٤.
(٢) الكشاف ٢/٥٤٥.
(٣) انظر: الدر المصون ٥/٤٢١.
(٤) تقدم برقم ١٨٣٢.
(٥) البيت لسويد بن أبي كاهل، وهو في المقتضب ٢/٣١٩، والخصائص ٢/٣١٣، وأمالي الشجري ٢/٢٦٧، وابن يعيش ٨/٢١. والأجدع: الأنف المقطوع، وهو دعاء عليهم بجدع أنوفهم.

٣٣٠٤ـ وقـد صَلَبُـوا العَبْـدِيَّ في جِـذْعِ نَـخْلَةٍ
فـلا عَـطَسَـتْ شَيْبـانُ إلاَّ بـأَجْـدَعـا

قـوله: «أيُّنـا أَشَدُّ» مبتـدأً وخبرٌ. وهـذه الجملةُ سادَّةٌ مَسَـدَّ المفعـولَيْنِ إنْ كانت «عَلِمَ» على بابها، ومَسَدَّ واحـدٍ إنْ كانَتْ عِـرْفانيـةً. ويجوز على جَعْلِها عِرفانيةً أن تكونَ «أيُّنا» موصولةً بمعنى الـذي، وبُنِيَتْ لأنه قـد أُضِيفَتْ، وحُذِفَ صـدرُ صلتِها، و«أَشَـدُّ» خبرُ مبتـدأ محذوفٍ. والجملةُ من ذلـك المبتدأ وهـذا الخبرِ صلةٌ لـ «أيّ» و«أيّ» وما في حَيِّـزها في محـلِّ نصبٍ مفعولاً بهـا، كقولـه تعـالىٰ: «ثم لَنَنْزِعَنَّ من كـل شيعة أيُّهم أشـدُّ على الرحمن»[1] في أحـدِ أوجهِهِ كما تقدم[2].

آ. (٧٢) **قوله: ﴿والذي فَطَرَنا﴾**: فيه وجهـان، أحدهمـا: أن الواوَ عاطفةٌ، عَطَفَتْ هذا الموصولَ على «ما جـاءنا» أي: لن نؤثـرَك على الذي جاءنا، ولا على الذي فطرنا. وإنما أخَّروا ذِكْرَ البارِيْ تعالىٰ لأنه من باب الترقِّي من الأدنىٰ إلىٰ الأعلىٰ. والثاني: أنها واوُ قسمٍ، والموصولُ مقسمٌ بـه. وجوابُ القسمِ محذوفٌ أي: وحَقِّ الذي فطرنا لا نؤثِرُك على الحق. ولا يجوز أن يكونَ الجـوابُ «لن نُؤْثـرك» عنـد مَنْ يُجَـوِّزُ تقـديمَ الجـوابِ؛ لأنـه لا يُجاب القسمُ بـ «لن»[3] إلاَّ في شذوذٍ من الكلام.

---

(١) الآية ٦٩ من مريم.
(٢) انظر: الدر المصون الورقة ٦٠٧ ب.
(٣) حروف النفي التي يتلقى بها القسم «ما» و«لا» و«إنْ» النافية، وأجاز ابن مالك «لن» و«لم» نحو:

والـلَّهِ لـن يَـصِـلُوا إلـيـك بـجـمـعِـهِـمْ
حـتـى أُوارَىٰ فـي الـتـراب دَفـيـنـا

وانظر المسألة في: الارتشاف ٢/٤٨٦.

قوله: «ما أنت قاضٍ» يجوز في «ما» وجهان، أظهرُهما: أنها موصولةٌ بمعنى الذي، و«أنت قاضٍ» صلتُها والعائدُ محذوفٌ، أي: قاضِيه. وجاز حَذْفُه، وإنْ كان مخفوضاً، لأنه منصوب المحل. أي: فاقضِ الذي أنت قاضِيْه. والثاني: أنها مصدريةٌ ظرفيةٌ، والتقدير: فاقضِ أمرك مدةَ ما أنتَ قاضٍ. ذكر ذلك أبو البقاء[1]. وقد منع[2] بعضُهم ذلك أعني جَعْلَها مصدريةً قال: لأنَّ «ما» المصدريةَ لا تُوْصَلُ بالجملة الاسمية. وهذا المَنْعُ ليس مجمعاً عليه، بل جَوَّز ذلك جماعةٌ كثيرة. ونقل ابنُ مالك[3] أنَّ ذلك يَكْثُر إذا دَلَّتْ «ما» على الظرفية. وأنشد[4]:

٣٣٠٥ـ واصِلْ خليلَك ما التواصُلُ مُمْكِنٌ
فَلأَنْتَ أَوْ هُوَ عن قليلٍ ذاهِبُ

وَيقِلُّ إنْ كانت[5] غيرَ ظرفية. وأنشد[6]:

٣٣٠٦ـ أَحْلامُكُمْ لِسَقَامِ الجَهْلِ شافيةٌ
كما دِماؤُكُمُ تَشْفي مِن الكَلَبِ

قوله: «إنما تَقْضي هذه الحياةَ» يجوز في «ما» هذه وجهان، أحدهما: أن تكونَ المهيئةَ لدخول «إنَّ» على الفعل و«الحياةَ الدنيا» ظرفٌ لـ «تَقْضي»، ومفعولُه محذوفٌ أي: تقضي غرضَك وأمرَك. ويجوز أن تكونَ «الحياةَ» مفعولاً

---

(١) الإملاء ٢/١٢٤.
(٢) انظر: البحر ٦/٢٦٢.
(٣) شرح الكافية الشافية ١/٣٠٦.
(٤) تقدم برقم ١٩٢.
(٥) الأصل «كان» وهو سهو.
(٦) تقدم برقم ١٩٣.

بـه على الاتساع، ويـدلُّ لذلـك قراءةُ أبـي حيـوة[1] «تُقْضَىٰ هذه الحيـاةُ» ببنـاء الفعلِ للمفعول ورَفْعِ «الحياة» لقيامها مقام الفاعلِ؛ وذلك أنـه اتُّسِع فيـه فقام مقامَ الفاعلِ فرُفِعَ.

والثـاني: أن تكـونَ «مـا» مصـدريـةً هي اسمُ «إنَّ»، والخبـرُ الـظرفُ. والتقـدير: إنَّ قضـاءَكَ في هذه الحيـاةِ الدنيـا، يعني: إن لك الـدنيا فقط، ولنـا الآخرةَ.

وقال أبو البقاء[2]: «فإنْ كان قد قُرِىء بالرفع فهو خبرُ إنَّ». يعني لو قرىء برفعِ «الحياة» لكان خبراً لـ «إنَّ» ويكون اسمُها حينئذٍ «ما»،وهي موصولةٌ بمعنىٰ الذي، وعائدُها محذوفٌ تقديره: إنَّ الذي تَقْضِيه هذه الحياةُ لا غيرُها.

آ. **(٧٣) قوله: ﴿وما أَكْرَهْتَنا﴾**: يجوز في «مـا» هذه وجهـان، أحدهما: أنهـا موصـولةٌ بمعنىٰ الـذي. وفي محلها احتمـالان، أحدهمـا: أنها منصوبةُ المحلِّ نَسَقاً على «خطايانا» أي: ليغفر لنا أيضاً الذي أكرهتنـا. والثاني من الاحتمـالين: أنها مـرفوعـةُ المحلِّ على الابتـداء والخبرُ محـذوفٌ تقديـرُه: والذي أكرَهْتَنا عليه مِنَ السحر محطوطٌ عنا، أو لا نؤاخَذُ به ونحوُه.

والـوجه الثـاني: أنها نـافيةٌ. قـال أبو البقـاء[3]: «وفي الكـلامِ تقـديمٌ، تقـديرُه: ليغفـر لنا خـطايانـا من/ السِّحرِ، ولم تُكْـرِهْنـا عليـه» وهـذا بعيـدٌ عن المعنىٰ. والظاهرُ هو الأولُ. [٦٢٠/ب]

و «من السحـرِ» يجـوزُ أَنْ يكـونَ حـالاً من الهـاءِ في «عليـه» أو من الموصولِ. ويجوزُ أن تكونَ لبيانِ الجنسِ.

---

(١) الإتحاف ٢/٢٥١، والبحر ٦/٢٦٢.
(٢) الإملاء ٢/١٢٤.
(٣) الإملاء ٢/١٢٤.

آ. (٧٤) **قوله: ﴿إنَّه مَنْ يَأْتِ﴾**: الهاءُ ضميرُ الشأنِ. والجملةُ الشرطيةُ خبرُها. و «مُجْرِماً» حالٌ مِنْ فاعلِ «يأْتِ». وقولُه: «لا يموتُ» يجوز أن يكونَ حالاً مِنَ الهاءِ في «له»، وأَنْ يكونَ حالاً من «جهنَّم»؛ لأنَّ في الجملة ضميرَ كلٍ منهما.

آ. (٧٦) **[قوله: ﴿جنَّاتُ﴾**: بدلٌ من «الدرجات» أو بيانٌ][١].
قال أبو البقاء[٢]: «ولا يجوزُ أن يكونَ التقديرُ: هي جناتُ؛ لأن «خالدين» حالٌ. وعلى هذا التقديرِ لا يكونُ في الكلام ما يعملُ في الثاني[٣]، وعلى الأولِ يكونُ العاملُ في الحال الاستقرارَ أو معنى الإشارة».

آ. (٧٧) **قوله: ﴿طريقاً﴾**: فيه وجهان، أحدُهما: أنه مفعولٌ به؛ وذلك على سبيلِ المجاز: وهو أنَّ الطريقَ مُتَسَبِّبٌ عن ضَرْب البحرِ، إذ المعنى: اضربْ البحرَ لينغلقَ لهم فيصيرَ طريقاً، فبهذا صَحَّ نسبةُ الضربِ إلى الطريق. وقيل: «ضرب» هنا بمعنى جَعَلَ أي: اجعل لهم طريقاً وأَشْرِعْه فيه[٤]. والثاني: أنه منصوبٌ على الظرفِ. قال أبو البقاء[٥]: «التقدير: موضعَ طريقٍ، فهو مفعولٌ به[٦] على الظاهر. ونظيرُه قولُه «أن اضْرِبْ بعصاك البحر[٧]» وهو مثلُ «ضربْتُ زيداً». وقيل: «ضرب» هنا بمعنى «جعل» و «شرع»

---

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل.
(٢) الإملاء ٢/١٢٤ ـ ١٢٥.
(٣) الإملاء: «الحال» وهي أوضح.
(٤) أشرِعْ هنا بمعنى أَدْخِلْ وهو متعدّ أي: أَدْخِلْ الطريق في البحر.
(٥) الإملاء ٢/١٢٥.
(٦) الأصل «فيه» وهو سهو والتصحيح من الإملاء والسياق.
(٧) الآية ٦٣ من الشعراء.

مثلَ قولهم: ضربْتُ له بسَهْم» انتهىٰ. فقولُه على الظاهر يعني أنه لولا التأويلُ لكان ظرفاً.

قوله: «يَبَساً» صفةٌ لـ «طريقاً» وصَفَه به لِما يَؤُول إليه؛ لأنه لم يكنْ يَبَساً بعدُ، إنما مرَّت عليه الصَّبا[1] فجفَّفَتْه، كما يُرْوىٰ في التفسيرِ. وهل في الأصل مصدرٌ وُصِفَ به مبالغةً، أو على حذفِ مضافٍ أو جمع يابس كخادم وخَدَم، وُصِف به الواحدُ مبالغةً كقولِه[2]:

٣٣٠٧ـ . . . .
. . . . ومِعَىً جِياعا

أي: كجماعةٍ جِياع، وَصَفَ به لفَرْط جوعه؟

وقرأ[3] الحسنُ «يَبْساً» بالسكونِ. وهو مصدرٌ أيضاً. وقيل: المفتوحُ اسمٌ، والساكنُ مصدرٌ. وقرأ أبو حيوة «يابساً» اسمُ فاعل.

قوله: «لا تخافُ» العامَّةُ على «لا تَخاف» مرفوعاً، وفيه أوجهٌ، أحدها: أنه مستأنفٌ فلا محلَّ له من الإعراب. الثاني: أنه في محلِّ نصبٍ على الحالِ من فاعل «اضرِبْ» أي: اضرب غيرَ خائفٍ. والثالث: أنه صفةٌ لـ «طريقاً»، والعائدُ محذوفٌ أي لا تخافُ فيه.

---

(١) الصَّبا: ضرب من الريح.

(٢) البيت للقطامي وهو في ديوانه ٣٨. وتمامه:

كأنَّ قتود رَحْلِي حين ضمَّت
حوالِبَ غُرَّزاً ومِعَىً جياعا

والبيت في اللسان (معي) وشواهد الكشاف ٤/٤٤٥، وخبر «كأنَّ» في البيت التالي.
والقتود: عيدان الرحل. والحالبان: العرقان المكتنفان بالسرَّة. والغُرَّز: قليلة اللبن.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٥٣، والبحر ٦/٢٦٤، والشواذ ٨٨.

[وقـرأ] حمزةُ وحـدَه من السبعة[1] «لا تَخَفْ» بـالجزم على النهي. وفيـه أوجهٌ، أحدُها: أن يكونَ نَهْياً مستأنِفـاً. الثاني: أنـه نهيٌ أيضاً في محـلِّ نصب على الحال من فاعل «اضرِبْ» أو صفةٌ لطريقاً، كما تقـدَّم في قراءةِ العـامَّةِ، إلَّا أنَّ ذلك يحتاج إلى إضمار قول أي: مقولاً لك، أو طريقاً مقولاً فيها: لا تخف. كقوله[2]:

٣٣٠٨ـ جـاؤوا بـمَـذْقٍ هـل رَأَيْتَ الـذئـبَ قَطّ

الثالث: مجزومٌ على جوابِ الأمر أي: إن تضربْ طريقاً يَبَساً لا تَخَفْ.

قـولـه: «ولا تَخْشَىٰ» لم يُقْـرأ إلَّا ثـابتَ الألفِ. وكـان مِنْ حَقِّ مَنْ قـرأ «لا تَخَفْ» جـزماً أن يَقْـرأ «لا تَخْشَ» بحذفِهـا، كذا قـال بعضُهم. وليس بشيءٍ لأنَّ القـراءةَ سُنَّةٌ. وفيهـا أوجه أحـدها: أن تكـونَ حالاً. وفيـه إشكالٌ: وهـو أنَّ المضارعَ المنفيَّ بـ «لا» كالمُثْبَتِ في عدمِ مباشرةِ الواو له. وتأويلُه على حذف مبتدأ أي: وأنت لا تَخْشَىٰ كقولِه[3]:

٣٣٠٩ـ ....
نَـجَـوْتُ وأَرْهَـنُـهُـم مـالِـكـا

والثاني: أنه مستأنفٌ. أخبره تعالىٰ أنه لا يَحْصُل له خوفٌ. والثالث: أنه مجزومٌ بحذفِ الحركةِ تقديراً كقولِه[4]:

٣٣١٠ـ إذا الـعَـجُـوْزُ غَـضِـبَـتْ فَـطَلِّقِ
ولا تَـرَضَّـاهـا ولا تَـمَـلَّقِ

---

(١) السبعـة ٤٢١، والنشر ٢/٣٢١، والحجـة ٤٥٨، والبحر ٦/٢٦٤، والتيسير ١٥٢، والقرطبي ١١/٢٢٨.
(٢) تقدم برقم ٢٤٠١.
(٣) تقدم برقم ٤١٩.
(٤) تقدم برقم ٢٨٢٨.

وقولِ الآخر[1]:

ـ٣٣١١ ....

كَـأَنْ لـم تَـرَىٰ قبـلي أسيـراً يـمـانـيـا

ومنه «فلا تَنْسَىٰ»[2] في أحد القولين، إجراءً لحرفِ العلة مُجْرى الحرفِ الصحيح. وقد تقـدَّم لك من هـذا جملةٌ صالحـة في سـورةِ يـوسف عنـد «مَنْ يَتَّقي»[3]. والرابع: أنـه مجزومٌ أيضـاً بحذفِ حـرفِ العلةِ. وهذه الألفُ ليسَتْ تلك، أعني لامَ الكلمة، إنما هي ألفُ إشباع أُتِيَ بها موافقةً للفواصلِ ورؤوسِ الآي، فهي كالألفِ في قولِه: «الرَّسولا»[4] و «السبيلا»[5] و «الـظنونـا»[6] وهذه الأوجهُ إنما يحتاجُ إليها في قراءةِ جزمِ «لا تَخَفْ». وأمَّـا من قرأه مـرفوعـاً فهذا معطوفٌ عليه.

وقـرأ أبو حيـوة «دَرْكاً» بسكـون الـراء. والـدَّرَك والـدَّرْك [اسمـان][7] من الإدراك أي: لا يُـدْركك فـرعونُ وجنـوده. وقد تقـدَّم الكلامُ عليهمـا في سـورة النسـاء[8]، وأنَّ الكوفيين قرؤوه بالسكونِ كأبـي حيوةَ هنا.

آ. (٧٨) **قوله: ﴿بجنودِه﴾**: فيه أوجهٌ، أحدهـا: أن تكونَ البـاءُ للحالِ: وذلك على أنَّ «أَتْبَعَ» متعدٍّ لاثنين حُـذف ثانيهمـا. والتقديـر: فَأَتْبَعهم

---

(١) تقدم برقم ٦ ولم يظهر الشطر في الأصل، وأثبتناه من (ش).
(٢) الآية ٦ من الأعلىٰ.
(٣) الآية ٩٠. وانظر: الدر المصون ٥٥٢/٦.
(٤) من الآية ٦٦ من الأحزاب.
(٥) من الآية ٦٧ من الأحزاب.
(٦) من الآية ١٠ من الأحزاب.
(٧) قوله: «اسمان» مخروم في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٨) انظر: الدر المصون ١٣١/٤.

فرعونُ عقابَه. وقدَّره الشيخ[1]: «رُؤَساءه وحَشَمه» والأول أحسن. والثاني: أنَّ الباءَ زائدةٌ في المفعولِ الثاني. والتقدير: فَأَتْبَعهم فرعونُ جنودَه فهو كقوله تعالىٰ: «ولا تُلْقُوا بأيديكم»[2] [وقولِ الشاعر][3]:

٣٣١٢ـ ....
.... لا يَقْرَأْن بالسُّوَرِ

وأتبع قد جاء متعدِّياً لاثنين مُصَرَّحٍ بهما قال: «وأَتْبَعْناهم...»[4]. والثالث: أنها مُعَدِّيَةٌ على أنَّ «أَتْبَعَ» قد يتعدَّى لواحدٍ بمعنى مع، ويجوزُ على هذا الوجه أن تكونَ الباءُ للحالِ أيضاً، بل هو الأظهرُ.

وقرأ[5] أبو عمروٍ في روايةٍ والحسنُ «فاتَّبَعَهُمْ» بالتشديد، وكذلك قراءة الحسن في جميع القرآن/ إلَّا في قولِه: «فَأَتْبَعَه شِهابٌ ثاقِبٌ»[6]. [٦٢١/أ]

قوله: «ما غَشِيَهُمْ» فاعلُ «غَشِيَهم»، وهذا من باب الاختصار وجوامعِ الكَلِمِ التي يَقِلُّ لفظُها ويكثُر معناها أي: فغشِيَهم ما لا يَعْلم كُنْهَه إلَّا اللَّهُ تعَالىٰ. وقرأ[7] الأعمش: «فَغَشَّاهم» مضعَّفاً. وفي الفاعل حينئذٍ ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه «ما غَشَّاهم» كالقراءةِ قبله. أي: غَطَّاهم من اليَمِّ ما غَطَّاهم.

---

(١) البحر ٦/٢٦٤.
(٢) الآية ١٩٥ من البقرة.
(٣) تقدم برقم ٧٤٧.
(٤) الأصل «وأَتْبَعْناهم ذُرِّيَّاتِهم» وليس ثمةَ آيةٌ بهذا اللفظِ، لعله يقصد «وأتبعناهم في هذه الدنيا لَعْنَةً»، الآية ٤٢ من القصص.
(٥) البحر ٦/٢٦٤. وقال في السبعة ٤٢٢: «رواية عبيد عن أبي عمرو».
(٦) الآية ١٠ من الصافات.
(٧) الإتحاف ٢/٢٥٣، والبحر ٦/٢٦٤.

والثـاني: هو ضميـرُ الباري تعـالىٰ أي: فَغَشَّاهم اللَّهُ. والثـالث: هـو ضميـرُ فـرعونَ لأنـه السببُ في إهْلاكهم. وعلى هـذين الوجهين فـ «مـا غَشَّاهم» في محلِّ نصبٍ مفعولاً ثانياً.

آ. (٨٠) قـولـه: ﴿قَـدْ أَنْجَـيْنـاكم﴾: قـرأ[١] الأخَـوان «قـد أَنْجَيْتُكم» و «واعَـدْتُكم» و «رَزَقْتُكم»[٢] بتـاءِ المتكلم. والبـاقـون «أَنْجَيْنـاكم» و «رَزَقْناكم» و «واعَدْناكم» بنونِ العظمة. واتفقوا على «ونَزَّلْنـا». وتقدَّم خـلافُ أبـي عمرو في «وَعَدْنا» في البقرة[٣]. وقرأ[٤] حميد «نَجَّيْناكم» بالتشديد.

وقُرِىء[٥] «الأَيْمَنِ» بالجـرِّ. قال الـزمخشري[٦]: «خَفْضٌ على الجِـوارِ، كقولِهم: «جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» وجعله الشيخ[٧] شـاذاً ضعيفاً. وخَـرَّجه على أنـه نعتٌ للطُّور قـال: «وُصِفَ بذلـك لمـا فيـه من اليُمْن، أو لكـونـه على يمين مَنْ يستقبلُ الجَبَلَ».

و «جانبَ» مفعولٌ ثانٍ على حَذْفِ مضاف أي: إتيانَ جانبِ. ولا يجوزُ أن يكـونَ المفعـولُ الثـاني محـذوفـاً. و «جـانب» ظـرف للوعـد. والتقـديـر: وواعَدْناكم[٨] التوراةَ في هذا المكـانِ؛ لأنه ظـرفُ مكانٍ مختصّ، لا يَصِـلُ إليه الفعلُ بنفسِه ولو قيل: إنـه تُوُسِّـعَ في هذا الـظرفِ فجُعِل مفعـولاً به أي: جُعـل نفسَ الموعود نحو: «سِيْر عليه فرسخان وبريدان» لجاز.

---

(١) التيسير ١٥٢، والحجة ٤٦٠، والنشر ٢/٣٢١، والبحر ٦/٢٦٥.
(٢) في الآية ٨١.
(٣) انظر: الدر المصون ١/٣٥٢.
(٤) البحر ٦/٢٦٤.
(٥) نسبها ابن خالويه إلى أحمد عن أبـي عمرو. الشواذ ٨٩. وانظر: البحر ٦/٢٦٥.
(٦) الكشاف ٢/٥٤٧.
(٧) البحر ٦/٢٦٥.
(٨) الأصل: ووعدناكم.

آ. (٨١) قـولـه: ﴿فيحِـلَّ﴾: قرأ العـامة «فيحِـلَّ» بكسر الحـاء، والـلام من «يَحْلِلْ». والكسـائيُّ[١] في آخـرين بضمِّهمـا، وابن عتيبـة[٢] وافق العامَّةَ في الحـاء، والكسائيَّ في الـلام. فقراءةُ العـامَّةِ مِنْ حَـلَّ عليه كـذا أي: وَجَبَ، مِنْ حَلَّ الدَّيْنُ يَحِلُّ أي: وَجَـبَ قضاؤُه. ومنـه قولُـه: «حتى يَبْلُغَ الهَدْيُ مَحِلَّه»[٣] ومنـه أيضاً «وَيحِـلُّ عليه عـذابٌ مقيم»[٤]. وقراءةُ الكسـائي مِنْ حَـلَّ يَحُلُّ أي: نَزَل، ومنه «أو تَحُلُّ قريباً مِنْ دارِهم»[٥].

والمشهـورُ أنَّ فاعـلَ «يَحلَّ» في القـراءتين هو «غضبـي». وقـال صاحب «اللوامح»: «إنه مفعولٌ به، وإنَّ الفاعلَ تُـرِك لشُهْرَتـه، والتقديـر: فيحِلَّ عليكم طُغيـانُكم غضبـي، ودَلَّ عليه «ولا تَـطْغَوا». ولا يجـوز أن يُسْنـد إلى «غضبـي» فيصيرَ في موضعِ رفعٍ بفعله». ثم قال: «وقد يُحْـذَفُ المفعولُ للدليـلِ عليه، وهو «العذابَ» ونحوه». قلت: فعنده أنَّ حَلَّ متعدٍّ بنفسِـه لأنه من الإحـلال كما صَرَّح هو بـه، وإذا كان من الإحْـلال تعدَّى لـواحدٍ، وذلـك المتعدَّى إليـه: إمَّا «غضبـي»، على أنَّ الفـاعـلَ ضميـرٌ عـائـدٌ على الـطغيـانِ، كمـا قَـدَّره، وإمَّـا محذوفٌ، والفاعل «غضبـي». وفي عبارته قَلَقٌ.

وقرأ[٦] طلحة «لا يَحِلَّنَّ عليكم» بـ «لا» الناهيةِ وكسرِ الحاء، وفتحِ اللامِ

---

(١) السبعـة ٤٢٢، والتيسير ١٥٢، والبحـر ٦/٢٦٥، والنشر ٢/٣٢١، والحجـة ٤٦٠، والقرطبـي ١١/٢٣٠.

(٢) لم أقف على قارىء بهذه الكنية، وفي طبقات ابن الجـزري ١/٤٩٩ «عتبة بن عتبة روى القـراءة عن الحسن، وروى عنـه هـاشم البـربـري». وفي سيـر أعـلام النبـلاء ١٦/١١٣ ابن عتبة، أبو العباس الرازي.

(٣) الآية ١٩٦ من البقرة.

(٤) الآية ٤٠ من الزمر.

(٥) الآية ٣١ من الرعد.

(٦) البحر ٦/٢٦٥.

مِنْ يَحِلَّنَّ، ونـونِ التـوكيـد المشـددة أي: لا تتعـرَّضـوا للطُّغْيـان فيحقَّ عليكم غضبـي، وهو من باب «لا أُرَيَنَّك ههنا».

وقرأ[1] زيدُ بن علي «ولا تَطْغُوا» بضم الغين مِنْ طغا يَطْغُو، كغَدا يَغْدو.

وقوله: «فَيَحِلَّ» يجوز أن يكونَ مجزومـاً عطفـاً على «لا تَطْغَـوا» كذا قـال أبـو البقـاء[2]، وفيـه نـظر؛ إذ المعنىٰ ليس على نَهْيِ الغضبِ أن يَحِـلَّ بهم. والثاني: أنَّه منصوبٌ بإضمارِ «أنْ» في الجواب[3]. وهو واضحٌ.

آ. (٨٣) قوله: ﴿وما أَعْجَلَكَ﴾: مبتدأٌ وخبرٌ و«ما» استفهـاميةٌ عن سببِ التقـدُّم على قومِـه. قال الـزمخشري[4]: «فـإن قلت: «مـا أَعْجلك» سؤالٌ عن سببِ العَجَلة، فكـان الذي ينـطبقُ عليه من الجـواب أَنْ يُقَالَ: طَلَبُ زيادةِ رضاك والشوقِ إلى كلامِك وتَنَجُّزِ مَوْعدِك. وقوله: «هم أُولاء على أَثَـري» ــ كما ترى ــ غيرُ منطبقٍ عليه. قلت: قد تَضَمَّنَ ما واجَهَه به رَبُّ العزةِ شيئين، أحـدهمـا: إنكـارُ العَجَلة في نفسهـا. والثـاني: السؤالُ عن سببِ المُسْتَنْكَـر والحاملِ عليه، فكان أهمُّ الأمرَيْن إلى موسىٰ بَسْطَ العُذْرِ وتمهيدَ العلةِ في نفس ما أَنْكر عليه، فاعتَلَّ بأنه لم يوجَدْ مني إلاَّ تقدُّمٌ يسيرٌ، مثلُه لا يُعْتَدُّ بـه في العادةِ ولا يُحتفل به، وليس بيني وبين مَنْ سبقتُه إلاَّ مسافةٌ قريبةٌ، يتقدَّمُ بمثلِهـا الوفـدَ رأسُهم ومقدمتُهم. ثم عَقَّبه بجـوابِ السؤالِ عن السبب فقال: «وعَجِلْتُ إليـك رَبِّ لتَرْضَىٰ».

---

(١) البحر ٦/٢٦٥.

(٢) الإملاء ٢/١٢٥.

(٣) الأصل «جواب» والتصحيح من (ش).

(٤) الكشاف ٢/٥٤٨.

آ. (٨٤) قوله: ﴿هم أُولاء على أَثَرِي﴾: كقوله: «ثم أنتم هؤلاءِ تَقْتُلون»[1] و «على أَثَري» يجوز أن يكونَ خبراً ثانياً، وأن يكون حالاً.

وقرأ الجمهور «أُوْلاء»[2] بهمزةٍ مكسورة[3]. والحسن[4] وابن معاذ[5] بياء مكسورة[6]، أبدال الهمزةَ ياءً تخفيفاً. وابن وثاب «أُوْلَا» بالقصرِ دونَ همزةٍ. وقرأَتْ طائفةٌ[7] «أولايَ» بياءٍ مفتوحةٍ، وهي قريبةٌ من الغَلَط.

والجمهورُ على «أَثَري» بفتح الهمزة، والياء. وأبو عمروٍ[8] في روايةِ عبد الوارث وزيدُ بن علي «إِثْري» بكسر الهمزةِ وسكونِ الياء. وعيسى بضمِّها وسكون الياء، وحكاها الكسائيُّ لغةً.

آ. (٨٥) قوله: ﴿وأَضَلَّهم﴾: العامَّةُ على أنَّه فعلٌ ماضٍ مسندٌ إلى السامريّ. وقرأ أبو معاذ[9] في آخرين «وأَضَلُّهم» مرفوعاً بالابتداءِ، وهو أفعلُ تفضيلٍ. و «السامريُّ» خبره.

---

(١) الآية ٨٥ من البقرة.

(٢) الأصل «هؤلاء» وهو سهو.

(٣) وهي الأخيرة.

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٥٤، والبحر ٦/٢٦٧، والقرطبي ١١/٢٣٣، والشواذ ٨٨.

(٥) نُسبت في الشواذ ٨٨ إلى أبي معاذ. وفي البحر ٦/٢٦٧ إلى ابن معاذ عن أبيه. وفي التقريب ٣٧٤: «عبد الله بن معاذ العنبري أبو عمرو البصري ثقة حافظ مات سنة ٢٣٧ هـ».

(٦) في الإتحاف ٢/٢٥٤ «قال ابن القاصح: بكسرة ملينة من غير همز ولا مد ولا ياء».

(٧) نسبها في الشواذ ٨٨ إلى يحيى بن وثاب وعبارته «أُوْلايَ بالقصر» ولعل الياءَ مقحمة فتكون هي نفسها السابقة.

(٨) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٥٤، والنشر ٢/٣٢١، والبحر ٦/٢٦٧.

(٩) البحر ٦/٢٦٧.

آ . (٨٦) قوله : ﴿غضبـانَ أسِفاً﴾ : حـالان. وقد تقـدَّم تحقيقُ ذلك في سورة الأعراف(١).

قوله : «وَعْـداً حسناً»/ يجـوز أَنْ يكونَ مصـدراً مؤكداً، والمفعـولُ الثاني [٦٢١/ب] محذوفٌ تقديـرُه : يَعِدُكم بـالكتاب وبـالهدايـة، أو يُترك المفعـولُ الثاني ليَعُمَّ. ويجوز أن يكونَ الوعدُ بمعنى الموعود فيكونَ هو المفعولَ الثاني.

قـولـه : «مَـوْعـدي» مصـدرٌ. ويجـوز أَنْ يكـونَ مضـافـاً لفـاعلِه بمعنى : أَوَجَـدْتُموني أخلَفْتُكم مـا وعدْتُكم. وأن يكـونَ مضافـاً لمفعولـه، بمعنى : أنهم وَعَدُوْه أن يتمسَّكوا بدينه وشيعته.

آ . (٨٧) قوله : ﴿بمَلْكِنـا﴾ : قرأ(٢) الأخَـوان بضم الميم. ونافـع وعـاصم بفتحهـا، والبـاقـون بكسـرهـا : فقيـل : لغـاتٌ بمعنى واحـدٍ كـالنُّقْض والنِّقْض(٣). ومعناها : القُـدْرَةُ والتسلُّطُ. وفرَّق الفـارسيُّ(٤) وغيرُه بينهـا فقال : «المضمومُ معناه : لم يكنْ [لنا](٥) مُلْكٌ فَنُخْلِفَ موعدَك بسُلْطَانِه، وإنما فَعَلْناه بنظرٍ واجتهادٍ، فالمعنىٰ على : أَنْ ليس لهم مُلْكٌ.

كقول ذي الرمة(٦) :

---

(١) انظر : الدر المصون ٥/٤٦٥.

(٢) السبعـة ٤٢٢، والبحـر ٦/٢٦٨، والحجـة ٤٦١، والنشـر ٢/٣٢٢، والقـرطبي ١١/٢٣٤، والتيسير ١٥٣.

(٣) كتبها المؤلف ثلاث مرات، ولعل الثالثة سهو؛ لأنه ليس في اللغة «النُّقْض» وأسقطها في (ش).

(٤) الحجة (خ) ٣/٤٩٠.

(٥) من الحجة.

(٦) ديوانه ١/٤٤، والحجة ٣/٤٩٠. وحدب : أي من الهزال.

٣٣١٣ـ لا تُشْتكى سَقْطَةٌ منها وقد رَقَصَتْ
بها المفاوِزُ حتى ظهرُها حَدِبُ

أي: لا يقع منها سَقْطَةٌ فتشتكى». وفتحُ الميمِ مصدرٌ مِنْ مَلَكَ أمرَه. والمعنىٰ: ما فعلناه بأنَّا مَلَكْنا الصوابَ، بل غَلَبَتْنا أنفسُنا. وكسرُ الميمِ كَثُر فيما تَحُوْزه اليدُ وتحويه، ولكنه يُسْتعمل في الأمورِ التي يُبْرِمُها الإنسانُ ومعناها كمعنى التي قبلها. والمصدرُ في هذين الوجهين مضافٌ لفاعلِه، والمفعولُ محذوفٌ أي: بملكِنا الصوابَ.

قوله: «حُمِّلْنا» قرأ[1] نافعٌ وابنُ كثير وابنُ عامر وحفصٌ بضم الحاء وكسر الميم مشددة. وأبو جعفرٍ كذلك إلاَّ أنه خَفَّف الميم[2]، والباقون بفتحِهما خفيفةَ الميمِ. فالقراءةُ الأولى والثانية نَسَبوا فيهما الفعلَ إلى غيرِهم، وفي الثالثةِ نَسَبُوه إلى أنفسهم.

و «أَوْزاراً» مفعولٌ ثانٍ على غيرِ القراءة الثالثة. و «مِنْ زِيْنَةِ» يجوز أَنْ يكونَ متعلقاً بـ «حُمِّلْنا»، وأن يكونَ متعلِّقاً بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «أَوْزار».

وقوله: «فكذلك» نعتٌ لمصدرٍ، أو حالٌ من ضميره عند سيبويه[3] أي: إلقاءً مثلَ إلقائِنا ألقىٰ السامريُّ.

آ. (٨٩) **قوله: ﴿أَنْ لا يَرْجِعُ﴾**: العامَّةُ على «يرجعُ» لأنها المخففةُ من الثقيلة. ويدلُّ على ذلك وقوعُ أصلِها وهو المشدَّدةُ في قوله: «ألم يَرَوْا أنه لا يُكَلِّمهم»[4].

---

(١) السبعة ٤٢٣، والنشر ٢/٣٢٢، والبحر ٦/٢٦٩، والتيسير ١٥٣، والحجة ٤٦٢، والقرطبي ١١/٢٣٤.
(٢) الرواية المشهورة عن أبي جعفر بتشديد الميم فهي كقراءة حفص ومَنْ معه.
(٣) الكتاب ١/١١٦.
(٤) الآية ١٤٨ من الأعراف.

وقرأ[1] أبو حيـوةَ والشافعيُّ[2] وأبـانُ بنصبه. جعلوهـا الناصبـةَ. والرؤيـةُ على الأولى يقينيةٌ، وعلى الثانيـة بَصَريـةٌ. وقد تقـدَّم تحقيقُ هذين القـولين في سورة المائدة[3].

والسامريُّ: منسوبٌ لقبيلةٍ يُقال لها: سامرة.

وقـرأ[4] الأعمشُ «فنسْي» بسكون السين[5] وهي لغـةٌ فصيحةٌ. والضميـرُ في «نسي» يجوز أن يعود على السامِرِيِّ، وعلى هذا فهو مِنْ كـلامِ اللَّهِ تعالىٰ، ويجـوز أن يعودَ على مـوسىٰ صلَّى الله عليه وسلَّم. وعلى هـذا فهـو من كـلامِ السامريِّ أي: نَسِي إلهَه. والقولان منقولان لأهل التفسير.

آ. (٩٠) وقـرأ العـامَّـةُ: «إنمـا فُتِنْتُم» و«إنَّ ربَّكم الـرحمنُ» بـالكسـر فيهمـا؛ لأنهما بعـد القول لا بمعنى الـظن. وقرأت[6] فـرقة بفتحِهمـا وخُرِّجت على لغة سُلَيْمٍ[7]: وهو أنهم يفتحون «أنَّ» بعد القول مطلقاً. وقرأ[8] أبـو عمروٍ في روايــةٍ، والحسن وعيسى بن عمـر بفتــح «أنَّ ربَّكم» فقط. وخُـرِّجَتْ على

---

(١) البحر ٦/٢٦٩، والكشاف ٢/٥٥٠.

(٢) محمد بن إدريس القرشي أبو عبد الله، أحد الأئمة الأربعـة وعالم بـاللغة والقـراءات والحديث له الأم والرسالة توفي سنة ٢٠٤. انظر: تذكرة الحفـاظ ١/٣٢٩، وتاريـخ بغداد ٢/٥٦، وطبقات الشافعية ١/١٨٥.

(٣) انظر: الدر المصون ٤/٢٩٩.

(٤) عاد إلى الآية ٨٨.

(٥) في البحر «بسكون الياء» ٦/٢٦٩.

(٦) البحر ٦/٢٧٢.

(٧) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٢ قال: «القول يجريه بنو سليم مجرى الظن من غير شرط وأما غير بني سليم فلا يجرونه مجرى الظن إلاَّ بشروط».

(٨) الإتحاف ٢/٢٥٥، والبحر ٦/٢٧٢.

وجهين، أحـدهما: أنهـا وما بعـدها بتـأويل مصـدرٍ في محل رفـع خبراً لمبتـدأ محذوف تقديرُه: والأمرُ أَنَّ ربَّكم الرحمنُ فهو مِنْ عـطفِ الجملِ لا مِنْ عـطفِ المفـرداتِ. والثـاني: أنهـا مجـرورةٌ بحـرفٍ مقـدَّرٍ أي: لأَنَّ ربَّكم الـرحمنُ فاتَّبعوني. وقد تقدَّم القولُ في نظيرِ ذلك بالنسبة إلى هذه الفاء.

آ. **(٩٢)** و«إذْ» منصـوبٌ بـ «مَنَعَـك» أي: أيُّ شـيءٍ مَنَـعَـك وقتَ ضلالِهم؟

آ. **(٩٣)** و«لا» فيها قولان. أحدُهما: أنها مزيدةٌ. أي: ما منعـك مِنْ أَنْ تَتَّبِعَني. والثـاني: أنهـا دَخَلَتْ حَمْـلاً على المعنىٰ، إذ المعنىٰ: مـا حملك على أن لا تتبعَني، وما دعاك إلى أَنْ لا تَتَّبِعَني؟ ذكره علي بن عيسى. وقد تقدَّم تحقيقُ هذين القولين بحمدِ الله في أول الأعراف[١].

آ. **(٩٤)** وتَقَدَّم الكلامُ والقراءةُ في «يا بنَ أُمَّ»[٢].

والجمهورُ على كسرِ اللامِ من اللِّحْيةِ وهي الفصحىٰ. وفيها الفتح. وبـه قرأ[٣] عيسى بن سليمان الحجـازي. والفتحُ لغـة الحجاز. ويجمـع على لِحَى كقِرَب. ونُقل فيها الضمُّ، كما قالوا[٤]: صِوَر بالكسر، وحقُّها الضمُّ. والباء في «بلِحْيَتي» ليست زائدةً: إمَّا لأنَّ المعنى: لا يكنْ منـك أَخْذٌ، وإمَّـا لأنَّ المفعولَ

---

(١) انظر: الدر المصون ٥/٢٦١ في إعراب قوله تعالى: «أن لا تسجد».

(٢) انظر: الدر المصون ٥/٤٦٧.

(٣) البحر ٦/٢٧٣، والكشاف ٢/٥٥٠ والقارىء أبو موسى عيسى بن سليمان الحجازي المعروف بالشيزري. أخذ عن الكسائي. كان عالماً بـالقراءات والحـديث ولم تذكـر وفاته. انظر: طبقات القراء ١/٦٠٨.

(٤) قال في الصحاح (صور): «والصِوَر بكسر الصاد لغة في الصُوَر جمع صُورة».

محـذوفٌ أي: لا تَأْخُـذْني. ومَنْ زعم زيادتَهـا كهي في «ولا تُلْقُوا بـأَيْدِيكم»[1] فقد تَعَسَّف.

قوله: «ولم تَرْقُبْ قَوْلي» هذه الجملةُ محلُّها النصبُ نَسَقـاً [على] «فَرَّقْتَ بين بني إسرائيل» أي: أن تقولَ: فَرَّقْتَ بينهم، وأَنْ تقولَ: لم تَرْقُبْ قولي أي: لم...[2].

وقرأ أبو جعفر[3] «تُرْقِبْ» بضمِّ حرفِ المضارعةِ مِنْ أَرْقَبَ.

آ. (٩٥) قوله: ﴿فـما خَطْبُـكَ﴾: مبتدأٌ وخبـر. والخَطْبُ تقـدَّم الكلامُ عليه في يوسف[4]. وقال ابن عـطية[5] هنـا: / «إنه يقتضي انتهـاراً كأنـه [٦٢٢/أ] قال: ما نَحْسُك وما شؤمك»؟ وردَّ عليه الشيخ[6] بقوله تعالىٰ: «فما خَطْبُكُمْ أَيُّها المُرْسَلون»[7].

آ. (٩٦) قـوله: ﴿بَصُـرْتُ﴾: يقال: بَصُـرَ بالشيءِ أي عَلِمـه، وأبصرَه. أي: نظر إليـه. كذا قـاله الـزجاج[8]. وقـال غيره: «بَصُـرَ به وأبصـره بمعنى علم».

(١) الآية ١٩٥ من البقرة.
(٢) لفظة غير واضحة في الأصل.
(٣) البحر ٦/٢٧٣.
(٤) انظر: الدر المصون ٦/٥١٢.
(٥) المحرر ١١/١٠١.
(٦) البحر ٦/٢٧٣.
(٧) تمام العبارة «وهو قول إبـراهيم لملائكـة الله فليس هذا يقتضي انتهـاراً ولا شيئاً ممـا ذكره» والآية ٥٧ من الحجر.
(٨) معاني القرآن ٣/٣٧٤.

والعـامَّـةُ على ضم الصـاد في المـاضي ومضـارعِـه. وقـرأ[1] الأعمش وأبو السَّمَّال «بَصِرْتُ» بالكسر، يَبْصَروا بالفتح وهي لغة. وعمرُو بـن عبيد بالبناء للمفعول في الفعلين أي: أُعْلِمْتُ بما لم يُعْلَموا به.

وقرأ[2] الأخَوان «تَبْصُروا» خطاباً لموسىٰ وقومه أو تعظيماً لـه كقولـه: «إذا طَلَّقْتُمُ النِّساء»[3] و[قوله][4]:

٣٣١٤ـ . . . . . . حَرَّمْتُ النساءَ سواكُمُ

. . . .

والباقون بالغَيْبة عن قومه.

والعـامَّـةُ على فتـحِ القـافِ من «قَبْضَـة» وهي المـرَّةُ من قَبَضَ. قـال الزمخشري[5]: «وأمَّا القَبْضَةُ فالمَرَّةُ من القَبْض، وإطلاقُها على المقبـوض ِ مِنْ تسمية المفعول ِ بالمصدر» قلت: والنحـاة يقولـون: إن المصدرَ الـواقعَ كـذلك لا يُؤَنَّثُ بالتاء تقول: هذه حُلَّةٌ نَسْجُ اليمن» ولا تقول: نَسْجَةُ اليمن. ويعترضون بهذه الآية، ثم يُجيبون بأنَّ الممنوعَ إنما هـو التاءُ الـدالةُ على التحـديدِ لا على مجرد التأنيث. وهذه التاءُ دالَّـةٌ على مجردِ التـأنيث، وكذلـك قولـه: «والأرضُ جميعاً قَبْضَتُه»[6].

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٥٥، والبحر ٦/٢٧٣.
(٢) السبعة ٤٢٤، والنشر ٢/٣٢٢، والتيسير ١٥٣، والحجة ٤٦٢، والبحر ٦/٢٧٣.
(٣) الآية ١ من سورة الطلاق: «يا أيُّها النبـيُّ...».
(٤) تقدم برقم ١٠٢٤.
(٥) الكشاف ٢/٥٥١.
(٦) الآية ٦٧ من الزمر.

وقرأ[1] الحسن «قُبْضَة» بضم القاف وهي كالغُرْفَة والمُضْغة في معنى المَغْروف والمقبوض[2]. ورُوي عنه «قُبْصَة» بالصاد المهملة. والقَبْضُ بالمعجمة بجميع الكفِّ، وبالمهملة بأطرافِ الأصابع[3]. وله نظائر كالخَضْمِ وهو الأكلُ بجميع الفمِ، والقَضْمِ بمقدَّمِه. والقَصْمُ: قطعٌ بانفصالٍ، والفَصْمُ بالفاء باتصالٍ. وقد تقدم شيءٌ من ذلك في البقرة.

وأدغم[4] ابن محيصن الضادَ المعجمة في تاءِ المتكلم مع إبقائه الإطباقَ، كما تقدَّم [في] «بَسَطْتَ»[5]. وأدغم[6] الأخَوان وأبو عمروٍ الذال في التاء مِنْ «فَنَبَذْتُها».

آ. (٩٧) **قوله: ﴿لا مِسَاسَ﴾**: قرأ العامَّةُ بكسرِ الميمِ وفتحِ السين. وهو مصدرٌ لـ فاعَل كالقِتال مِنْ قاتَل، فهو يقتضي المشاركةَ. وفي التفسير: لا تَمَسُّني ولا أَمَسُّك، وإنَّ مَنْ مَسَّه أصابَتْه الحُمَّى.

وقرأ[7] الحسن وأبو حيوة وابن أبي عبلة وقعنب بفتح الميم وكسر السين. قلت: هكذا عَبَّر الشيخُ[8] وتَبعَ فيه أبا البقاء[9]. ومتى أَخَذْنا بظاهِر

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٥٦، والمحتسب ٢/٥٦، والبحر ٦/٢٧٣، والشواذ ٨٩.

(٢) كذا في الأصل. ولعل السياق: والممضوغ.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٩٠.

(٤) الإتحاف ٢/٢٥٦، والبحر ٦/٢٧٣.

(٥) الآية ٢٨ من المائدة ولم يُشر إليها من قبل.

(٦) الإتحاف ٢/٢٥٦، والنشر ٢/١٦.

(٧) المحتسب ٢/٥٦، والبحر ٦/٢٧٥، ومعاني القرآن للفراء ٢/١٩٠.

(٨) البحر ٦/٢٧٥.

(٩) الإملاء ٢/١٢٦.

هذه العبارةِ لَزِم أن يُقرأ «مَسِيس» بقلب الألفِ ياءً لانكسارِ ما قبلها ولكن لم يُـرْوَ ذلـك، فينبغي أَنْ يكونـوا أرادوا بالكسـرِ الإمالـةَ. ويَدُلُّ على مـا قُلْتُـه مـا قـالـه الزمخشريُّ[1]: «وقُـرِىء لا مَساسِ بـوزن فَجار. ونحـوُه قولهم في الـظباء[2]: «إن وَرَدَتِ الماءَ فلا عَباب وإن فَقَدَتْه فلا أَباب» وهي أعلامٌ للمَسَّة والعَبَّة والأَبَّـة وهي المرَّة من الأَبِّ وهو الطلَبُ». فهذا تصريحٌ منه ببقاء الألفِ على حالِها.

ويدلُّ أيضاً قولُ صاحبِ «اللوامح»[3]: «هو على صـورة نَزَالِ ونَـظارِ من أسماء الأفعال بمعنى انْزِلْ وانْظُرْ» فهذا أيضاً تصريحٌ بـإقرار الألِف على حـالها. ثم قال صاحب «اللوامح»: «فهذه الأسماء التي بهذه الصيغةِ معارفُ، ولا تدخُلُ عليها «لا» النافيةُ التي تَنْصِبُ النكراتِ، نحو «لا مالَ لك» لكنه فيـه نَفْيُ الفعلِ فتقديرُه: لا يكون منك مساسٌ، ومعناه النهيُ أي: لا تَمَسَّني».

وقال ابنُ عطية[4]: «لا مَساسِ هـو معدولٌ عن المصـدرِ كفَجارِ ونحـوِه. وشبَّهـه أبو عبيـدة[5] وغيرُه بنَـزالِ ودَراكِ ونحوه، والشَّبَـهُ صحيـحٌ من حيث هُنَّ معدولاتٌ. وفارقه في أنَّ هذه[6] عُـدِلَتْ عن الأمر، ومَسـاس وفَجار عُـدلت عن المصدر. ومِن هذا قولُ الشاعر[7]:

---

(1) الكشاف ٢/٥٥١.
(2) انظر: اللسان (أبب).
(3) انظر: البحر ٦/٢٧٤.
(4) المحرر ١١/١٠٢.
(5) مجـاز القـرآن ٢/٢٧ وقـال: «ومن فتـح الميم جعله اسمـاً منـه فلم يـدخلهـا نصب ولا رفع، وكسر آخرها بغير تنوين».
(6) أي نزال ودراك.
(7) لم أهتد إلى قائله. وهـو في مجاز القـرآن ٢/٢٧، والمحرر ١١/١٠٢، والقـرطبي ١١/٢٤٠، برواية مِساسا، والبحر ٦/٢٧٤.

٣٣١٥ـ تـمـيـمٌ كـرَهْطِ الـسَّـامِـرِيِّ وقَـوْلِـه
ألا لا يـريـدُ الـسَّـامِـرِيُّ مَـسـاسِ

فكلامُ الزمخشريِّ وابنِ عطيةَ يعطي أنَّ «مَساس» على هذه القراءةِ معدولٌ عن المصدرِ كفجَار عن الفَجْـرة، وكلامُ صـاحبِ اللوامحِ يقتضي أنهـا معدولـةٌ عن فعلِ أمرٍ، إلا أنْ يكونَ مرادُه أنها مَعْدُوْلَةٌ، كما أنَّ اسمَ الفعلِ معدولٌ، كما تَقَدَّم توجيهُ ابنِ عطية لكلام أبـي عبيدة.

قـوله: «لن تُخْلَفَـه» قرأ[1] ابنُ كثيـرٍ وأبو عمـروٍ بكسرِ الـلامِ على البنـاء للفاعل. والباقون بفتحِها على البناءِ للمفعولِ. وقرأ أبو نهيك ــ فيما حكاه عنـه ابن خـالـويـه[2] ــ بفتـح التـاء من فـوقُ، وضمِّ الـلام، وحكى عنـه صـاحب «اللوامـح» كذلـك، إلاَّ أن بـاليـاء مِنْ تحتُ. وابنُ مسعـودٍ والحسن بضمِّ نـونِ العظمة وكسرِ اللام.

فأمَّا القراءةُ الأولى فمعناها: لن تجدَه مُخلَّفاً كقولـك: أَحْمَدْتُـه وأَجْبَنْتُه/ [٦٢٢/ب] أي: وَجَـدْتُه مَحْمُـوداً وجَبانـاً. وقيل: المعنىٰ: سيصـلُ إليـك، ولن تستـطيـعَ الـرَّوَغانَ ولا الحَيْـدَة عنه. قـال الزمخشـري[3]: «وهذا مِنْ أَخْلَفْتُ الـوعـدَ إذا وجدتَه مُخْلَفاً[4]. قال الأعشىٰ[5]:

(١) انـظر في قراءاتهـا: السبعة ٤٢٤، والتسيير ١٥٣، والقرطبي ١١/٢٤٢، والحجة ٤٦٢، والمحتسب ٢/٥٧، والبحر ٦/٢٧٥.
(٢) الشواذ ٨٩.
(٣) الكشاف ٢/٥٥١.
(٤) الكشاف: خلفاً.
(٥) ديـوانه ٢٢٧. أثـوىٰ: أقام. أي: عـدل عن سفره فـأقام ليتـزوَّد من محبوبتـه ولكنها أخلفته الموعد.

٣٣١٦ـ أَثْـوَىٰ وقَـصَّـر لَـيْـلَةً لِـيُـزَوَّدا
فَـمَـضَـىٰ وأَخْـلَفَ مِـنْ قُـتَـيْـلَةَ مَـوْعِـدا

ومعنى الثانيـةِ: لن يُخْلِفَ اللَّهُ مـوعـدَه الـذي وَعَـدك. وأمَّـا قـراءتـا أبـي نهيك[1] فهما مِنْ خَلَفَه يَخْلُفُه إذا جاء بعدَه أي: الموعدَ الذي لك لا يَدْفع قـولَك الـذي تقـولُـه. وهي قـراءةٌ مُشْكِلَةٌ. قـال أبـو حـاتم: «لا نعـرف لقـراءةِ أبـي نهيك مذهباً» وأمَّا قـراءةُ ابنِ مسعود[2] فـأسند الفعـلَ فيها إلى الله تعـالىٰ. والمفعولُ الأولُ محذوفٌ أي: لن يُخْلِفَكه.

قوله: «ظَلْتَ» العامَّةُ على فتح الظاء، وبعدها لامٌ ساكنة. وابنُ مسعودٍ[3] وقتادةُ والأعمشُ بخلافٍ عنه وأبو حيـوة وابن أبـي عبلة ويحيـى بن يعمر [على] كسـرِ الظاء. ورُوي عن ابن يعمـر ضمُّهـا أيضـاً. وأُبَـيٌّ والأعمش في الـروايـة الأخرىٰ «ظَلِلْتَ» بلامَيْنِ أولاهما مكسورةٌ».

فأمَّا قراءةُ العامَّة ففيها: حَذْفُ أحدِ المِثْلين، وإبقاءُ الظاءِ على حـالِها مِنْ حركتها، وإنما حُذف تخفيفاً. وعدَّه سيبـويه[4] في الشـاذ. يعني شذوذَ قيـاسٍ لا شذوذَ استعمالٍ، وعَدَّ معه ألفاظاً أُخَرَ نحو: مَسْتُ وأَحَسْتُ[5] كقولِه[6]:

٣٣١٧ـ . . . .
أَحَـسْـنَ بـه فـهـنَّ إلـيـه شُـوْسُ

---

(١) أي: تَخْلُفه، يَخْلُفه.

(٢) أي: لن نُخْلِفَه.

(٣) انـظر في قراءاتهـا: البحر ٦/٢٧٦، والقـرطبي ١١/٢٤٢، ومعاني القـرآن للفـراء ١/١٩٠.

(٤) الكتاب ٢/٤٠٠.

(٥) لم يذكر سيبويه هذا الفعل.

(٦) تقدم برقم ١٣٠٧.

وعَـدَّ ابنُ الأنباري «هَمْتُ» في «هَمَمْتُ» ولا يكـونُ هـذا الحـذفُ إلاَّ إذا سُكِّنَتْ لامُ الفعـلِ. وذكر بعضُ المتـأخرين أن هـذا الحـذفَ منقـاسٌ في كـلِّ مضاعفِ العينِ واللامِ سَكَنَتْ لامُه، وذلك في لغة سُلَيْم.

والـذي أقولُـه: إنه متى التقى التضعيفُ المـذكورُ والكسـرُ نحـو: ظَلِلْتُ ومَسِسْتُ انقاس الحذف. وهل يَجْري الضمُّ مَجْـرىٰ الكسرِ في ذلـك؟ فالـظاهرُ أنه يجري. بل بطريق الأَوْلى؛ لأن الضمَّ أثقلُ من الكسر نحـو: غُضْنَ يا نسـوةُ أي: اغْضُضْنَ أبصارَكُنَّ، ذكره جمال الدين ابن مالك[1]. وأمَّا الفتحُ فـالحذفُ فيه ضعيفٌ نحو: «قَرْن يا نسوةُ في المنزل» ومنه في أحدِ تـوجيهَيْ قراءةِ «وقَـرْنَ في بيوتِكُنَّ»[2] كما سيأتي إنْ شاء الله تعالى.

وأمَّا الكسرُ فوجهُه أنه نَقَل كسرةَ اللامِ إلى الفاءِ بعد سَلْبِهـا حركتَهـا لتدُلَّ عليها. وأمَّا الضمُّ فيحتمل أن يكون جاء فيه لغةٌ على فَعَل يفعُل بفتحِ العينِ في المـاضي وضمِّها في المضـارعِ، ثم نُقِلَتْ، كما تقدّم ذلـك في الكسـر. وأمَّـا ظَلِلْت بلامين فهذه هي الأصلُ، وهي مَنْبَهَةٌ على غيرِها. و «عاكفاً» خبرُ «ظلَّ».

قوله: «لَنُحَرِّقَنَّهُ» جوابُ قسمٍ محذوفٍ أي: واللّهِ لَنُحَرِّقَنَّهُ. والعـامَّة على ضمِّ النـونِ وكسرِ الـراءِ مشددةً مِنْ حَـرَّقَه يُحـرِّقُه بـالتشديـد. وفيهـا تـأويـلان. أظهرُهما: أنها مِنْ حَرَّقَه بالنار. والثاني: أنـه مِنْ حَرَق نـابُ البعير[3]، إذا وقـع عَضٌّ ببعضٍ أنيـابِه على بعضٍ. والصـوتُ المسموعُ منـه يُقال لـه الصَّـريفُ.

---

(١) شـرح الكافيـة الشافيـة ٤/٢١٧١ قال: «ومثـال ذي الضم من المضـاعف: اغْضُضْ لو قيل فيه غُضْنَ قياساً على قِرْن لجاز، وإن لم أرَه منقولاً؛ لأن فَـكَّ المضموم أثقـلُ مِنْ فكِّ المكسور، وإذا كان فكُّ المفتـوح قد فـرَّ منه إلى الحـذف في «قَرْن» فِفِعْـلُ ذلك بالمضموم أحقُّ بالجواز».

(٢) الآية ٣٣ من الأحزاب وهي قراءة نافع وعاصم كما في السبعة ٥٢١.

(٣) ومضارعه يحرُق ويحرِق كما في اللسان (حرق).

والمعنىٰ: لَنَبْرُدَنَّه بـالمِبْرد بَـرْداً نمحقُه بـه كما يفعـل البعيرُ بـأنيابِـه بعضِها على بعض.

وقـرأ[1] الحسن وقتادة وأبـو جعفر «لَنُحْـرِقَنَّه» بضم النـون وسكونِ الحـاءِ وكسـرِ الراء، مِنْ أحـرق رباعيـاً. وقـرأ ابن عبـاس وحميـد وعيسى وأبـو جعفـر «لَنَحْرُقَنَّه» كذلك إلَّا أنه ضمُّ الراء[2]. فيجـوز[3] أن يكونَ أَحْـرق وحرَّق بمعنى كأَنْزَل ونَزَّل. وأمَّا القراءةُ الأخيرةُ[4] فبمعنى لَنَبْرُدَنَّه بالمبرد.

قوله: «لَنَنْسِفَنَّه» العامَّةُ على فتح النون الأولىٰ وسكونِ الثانية وكسرِ السين خفيفـةً. وقرأ[5] عيسىٰ بضم السين. وقـرأ ابن مقسم بضمِّ النـون الأولىٰ وفتـح الثانية وكسر السينِ مشددةً[6]. والنَّسْفُ: التفرقةُ والتَّذْرِيَةُ وقيل: قَلْعُ الشيء مِنْ أصله يقـال: نَسَفَـه يَنْسِفُـه بكسـر السين وضمهـا في المـضـارع، وعليـه القراءتان[7]. والتشديد للتكثير.

آ. (٩٨) قوله: ﴿وَسِـعَ كلَّ شيءٍ عِلْماً﴾: العـامَّةُ على كسـر السين خفيفةً. و«عِلْماً» على هذه القراءةِ تمييزٌ منقولٌ من الفاعلِ؛ إذِ الأصـلُ: وَسِع كلَّ شيءٍ عِلْمُه. وقرأ[8] مجاهد وقتادة بفتح السين مشـددةً. وفي انتصاب

---

(١) انـظر في قـراءاتهـا: الإتحـاف ٢/٢٥٦، والبحـر ٦/٢٧٦، والقـرطبـي ١١/٢٤٢، والنشر ٢/٣٢٢.

(٢) وفتح النون مِنْ حرق.

(٣) هذا تخريج قراءة الحسن ومَنْ معه.

(٤) قراءة ابن عباس ومَنْ معه.

(٥) البحر ٦/٢٧٦.

(٦) لَنُنَسِّفَنَّه.

(٧) في هذا نظر؛ لأن قراءة ابن مقسم من المضعف نَسَّف وليس من نَسَف يَنْسُف.

(٨) المحتسب ٢/٥٨، والبحر ٦/٢٧٧.

«علمـاً» حينئذ [وجهـان][1]، أحدهمـا: أنه مفعـولٌ به. قـال الـزمخشـري[2]: «وَجْهُه أنَّ وَسِع متعدٍّ إلى مفعولٍ واحد[3]. وأمَّا «عِلْمـاً» فانتصـابُه على التمييـز فاعلاً في المعنى. فلما ثُقِّل[4] نُقِل إلى التعديةِ إلى مفعولَيْنِ فنصبُهمـا معاً على المفعـولية؛ لأن المُميِّـز فاعـلٌ في المعنى، كما تقـول في «خاف زيـد عمـراً»: «خـوَّفْت زيداً عمـراً» فتردُّ بـالنقل مـا كان فـاعلاً مفعـولاً». وقال أبـو البقاء[5]: «والمعنى: أعطى كل شيء عِلْمـاً» فضمَّنه معنىٰ أعـطى. وما قـاله الـزمخشريُّ أَوْلىٰ.

والـوجـه الثـاني: أنـه تمييـزٌ أيضـاً كمـا هـو في قـراءةِ التخفيفِ. قـال أبو البقاء[6]: «وفيه وجهٌ آخرُ: / وهو أن يكـونَ بمعنى: عَظَّم خَلْقَ كـلِ شيءٍ[7] [٦٢٣/أ] كالأرض والسماء، وهو بمعنى بَسَط، فيكون عِلْماً تمييزاً». وقال ابن عطيـة[8]: «وسَّع خَلْقَ الأشياءِ وكَثَّرها بالاختراع».

آ. **(٩٩) قوله: ﴿كـذلك نَقُصُّ﴾**: الكـافُ: إمَّا نعتٌ لمصـدرٍ محذوفٍ، أو حالٌ[9] من ضميـر ذلك المصـدرِ المقدَّرِ. والتقـديرُ: كقَصِّنـا هذا النبأ الغريبَ نَقُصُّ. و«من أنباءِ» صفةٌ لمحذوفٍ هو مفعولُ نَقُصُّ أي: نَقُصُّ نبأً من أنباءِ.

---

(١) سقط من الأصل وأثبتناه من (ش).

(٢) الكشاف ٢/٥٥٢.

(٣) وهو «كل شيء».

(٤) في قراءة مجاهد.

(٥) الإملاء ٢/١٢٧.

(٦) الإملاء ٢/١٢٧.

(٧) عبارة الإملاء «كلِّ شيءٍ عظيم».

(٨) المحرر ١١/١٠٤.

(٩) الأصل «حالاً» وهو سهو.

آ. (١٠٠) قوله: ﴿مَنْ أَعْرَضَ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ «مَنْ» شرطيةً أو موصولة. والجملةُ الشرطيةُ أو الخبريةُ الشبيهةُ بها في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «ذِكْراً».

آ. (١٠١) قوله: ﴿خالدين﴾: حالٌ مِنْ فاعل «يَحْمِلُ». فإنْ قيل: كيفَ [وقع] الجمعُ حالاً من مفردٍ؟ فالجوابُ أنه حُمِل على لفظ «مَنْ» فَأُفْرِدَ الضميرُ في قولِه «أَعْرَضَ» و «فإنَّه» و «يَحْمِلُ»، وعلى معناها فَجُمِعَ في «خالدين» و «لهم». والضميرُ في «فيه» يعود لـ «وِزْراً». والمرادُ في العقاب المتَسَبِّبِ عن الوِزْرِ وهو الذنبُ فَأُقيم السببُ مُقامَ المُسَبَّبِ.

وقرأ داود بن رفيع[1] «يُحَمَّلُ» مُضَعَّفاً مبنياً للمفعول والقائمُ مقامَ فاعلِه ضميرُ «مَنْ». و «وِزْراً» مفعولٌ ثانٍ.

قوله: «وساءَ» هذه «ساء» التي بمعنى بِئْس. وفاعلُها مستترٌ فيها يعودُ على «حِمْلاً» المنصوبِ على التمييز، لأنَّ هذا البابَ يُفَسِّر الضمير فيه بما بعدَه. والتقديرُ: وساء الحِمْل حِمْلاً. والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ تقديرُه: وساء الحِمْل حِمْلاً وِزْرُهم. ولا يجوز أن يكون الفاعلُ لـ «بِئْس»[2] ضميرَ الوِزْرِ، لأنَّ شَرْطَ الضميرِ في هذا الباب أن يعودَ على نفس التمييز. فإن قلت[3]: ما أنكرْتَ أن يكونَ في «ساء» ضميرُ الوِزْر؟ قلت: لا يَصِحُّ أن يكونَ في «ساء» ـ وحكمُه حكمُ «بئس» ـ ضميرُ شيءٍ بعينه غيرِ مبهمٍ. ولا جائزٌ أن تكونَ «ساء» هنا بمعنى أهَمَّ وأحزَنَ، فتكونَ متصرفةً كسائر الأفعال. قال الزمخشري[4]: «كفاكَ صادّاً عنه أَنْ يَؤُول كلامُ الله تعالى إلى [قولِك]: وأحزن

---

(١) انظر: البحر ٦/٢٧٨. وداود بن رفيع لم أقف على ترجمته.

(٢) في الآية «ساء» وأورد بئس على أنها أمُّ الباب.

(٣) هذا السؤال أورده الزمخشري في الكشاف ٢/٥٥٢.

(٤) الكشاف ٢/٥٥٢.

الوِزرُ لهم يومَ القيامة حِمْلاً. وذلك بعد أن تَخْرَجَ عن عُهْـدةِ هذه الـلامِ وعُهْدَةِ هذا المنصوب» انتهىٰ.

والـلامُ في «لهم» متعلقةٌ بمحـذوفٍ على سبيـلِ البيـان، كهي في «هَيْتَ لك»[1].

آ. (١٠٢) قوله: ﴿يـومَ يُنْفَخُ﴾: «يـومَ» بدل من «يـومَ القيامـة» أو بيانٌ له، أو منصـوبٌ بإضمـار فعل، أو خبـرُ مبتدأ مضمـرٍ. وبُني على الفتحِ على رأي الكوفيين[2] كقراءةِ «هذا يومَ ينفع»[3] وقد تقدم[4].

وقرأ أبو عمروٍ[5] «نَنْفُخُ» مبنياً للفاعل بنونِ العظمة، أُسْنِدَ الفعلُ إلى الآمِرِ به تعظيماً للمأمورِ، وهو المَلَكُ إسرافيل. والباقون بـالياءِ مضمـومةً مفتـوحَ الفاءِ على البناءِ للمفعول. والقائمُ مقامَ الفاعل الجارُّ والمجرورُ بعـدَه. والعامَّـةُ على إسكانِ الواو[6]. وقرأ[7] الحسنُ وابنُ عامرٍ ــ في روايةٍ ــ بفتحها جمعَ «صُوْرَة» كغُرَف جمع غُرْفَة. وقد تقدَّم القولُ في «الصور» في الأنعام[8].

وقرىء[9] «يَنْفُخُ» و «يَحْشُر» بالياءِ مفتوحـةً مبنياً للفـاعل، وهـو الله تعالىٰ

(١) الآية ٢٣ من يوسف.
(٢) انظر: الارتشاف ٢/٥٥٢.
(٣) الآية ١١٩ من المائدة. وهي قراءة نافع. انظر: الدر المصون ٤/٥٢٠.
(٤) الدر المصون ٤/٥٢٠.
(٥) التيسيـر ١٥٣، والقـرطبي ١١/٢٤٤، والحجـة ٤٦٣، والسبعـة ٤٢٤، والبحـر ٦/٢٧٨.
(٦) من «الصور».
(٧) المحتسب ٢/٥٩، والبحر ٦/٢٧٨، والقرطبي ١١/٢٤٤.
(٨) انظر: الدر المصون ٤/٦٩٣.
(٩) نسب القـرطبيُّ قراءةَ «يَنْفُخُ» إلى ابن هُرْمـز. انظر: القـرطبي ١١/٢٤٤، والبحـر ٦/٢٧٨.

أو المَلَكُ. وقـرأ الحسَنُ وطلحةُ وحميـدٌ «يُنْفَخ» كـالجمهـور و «يَحْشـر» بـاليـاءِ مفتوحةً مبنياً للفاعل. والفاعلُ كما تقدَّم ضمير البـاري أو ضميرُ المَلَك. ورُوي عن الحسن أيضاً و «يُحْشَر» مبنياً للمفعول «المجرمون» رفـعٌ به. و «زُرْقـاً» حال من المجرمين. والمراد زُرْقَةُ العيونِ. وجاءَتِ الحالُ هنـا بصفةٍ تشبه اللازمـةَ؛ لأنَّ أصلَها على عَدَمِ اللزومِ، ولو قلتَ في الكلامِ: «جاءني زيدٌ أزرقَ العينِ» لم يَجُزْ إلاَّ بتأويلٍ.

آ. (١٠٣) **قوله: ﴿يَتخافَتُون﴾**: يجـوز أَنْ يكونَ مستـأنفاً، وأن يكـونَ حالاً ثـانية من «المجـرمين»، وأن يكـونَ حـالاً من الضميـرِ المستتـر في «زرقـاً» فتكونَ حـالاً متداخلةً إذ هي حـالٌ من حـال. ومعنى «يَتَخـافَتُـون» أي: يتسارُّوْن فيما بينهم.

وقوله: «إنْ لَبِثْتُمْ إلاَّ» هو مفعولُ المَسـارَّة. وقولـه: «إلاَّ عَشْراً» يجـوز أن يُرادَ الليالي، فَحَذْفُ التاءِ من العددِ قياسٌ، وأن يـرادَ الأيامُ فيُسـأَلَ: لم حُذِفت التاء؟ فقيل: إنْ لم يُذْكَرِ المميِّز في عددِ المذكرِ جازت التاءُ وعدمُها. سُمِـع من كلامهم «صُمْنا من الشهر خمساً»[١] والمَصُوْمُ إنما هـو الأيامُ دون الليـالي. وفي الحـديث: «مَنْ صامَ رمضـانَ وأتبعـه بِستٍّ من شـوال»[٢] وحَسُن الحـذف هنـا لكونِه رأسَ آيةٍ وفاصلة.

آ. (١٠٤) **قوله: ﴿إذ يقـول﴾**: منصوبٌ بـ «أعلمُ» و «طـريقةً» نصبٌ على التمييز.

---

(١) وهي حكاية الكسائي عن أبي الجراح انظر: البحر ٦/٢٧٩.

(٢) باب الصوم في: مسلم ٢/٨٢٢، وأبو داود ٢/٨١٢.

آ. (١٠٦) قوله: ﴿فَيَذَرُهَا﴾: في هذا الضميرِ قولان، أحدهما: أنه ضميرُ الأرضِ أُضْمِرَتْ للدلالةِ عليها. والثاني: ضمير الجبال، وذلك على حَذْفِ مضاف أي: فَيَذَرُ مراكزَها ومَقارَّها. و «نَذَرُ» يجوز أن يكونَ بمعنى يُخَلِّيها، فيكونَ «قاعاً» حالاً، وأن يكونَ بمعنى يترك التصييريةِ فيتعدَّى لاثنين فـ «قاعاً» ثانيهما.

وفي «القاع» أقوالٌ. فقيل[1]: هو مستنقعُ الماء/ ولا يليقُ معناه هنا. [٦٢٣/ب] والثاني: أنه المنكشِفُ من الأرض. قاله مكي. الثالث: أنَّه المكانُ المستوي ومنه قول ضرار بن الخطاب[2]:

٣٣١٨ـ لَتَكُوْنَنَّ بالبِطاحِ قُرَيْشٌ
فَقْعَةَ القاع في أَكُفِّ الإماءِ

الرابع: أنه الأرضُ التي لا نباتَ فيها ولا بناءَ.

والصَّفْصَفُ: الأرض المَلْساء. وقيل: المستوية، فهما قريبان من المترادِفِ. وجمعُ القاعِ: أَقْوُع وأَقْواع وقِيْعان.

آ. (١٠٧) قوله: ﴿لا تَرَىٰ فيها عِوَجاً﴾: يجوز في هذه الجملةِ أن تكونَ مستأنفةً، وأن تكونَ حالاً من الجبال، ويجوزُ أن تكونَ صفةً للحال المتقدمةِ وهي «قاعاً» على أحدِ التأويلين، أو صفةً للمفعولِ الثاني على التأويل الآخر.

والعِوَج: تقدم الكلامُ عليه[3]. قال الزمخشري[4] هنا: «فإنْ قلتَ: قد

---

(١) هو قول الفراء في معاني القرآن ٢/١٩١.
(٢) البحر ٦/٢٧٠.
(٣) انظر: الدر المصون ٣/٣٢٦.
(٤) الكشاف ٢/٥٥٣.

فَـرَّقوا بين العَـوَج والعِوَج. قـالوا: العِـوَج بالكسـر في المعـاني، وبـالفتـح في الأعْيان، والأرضُ عينٌ، فكيف صَحَّ فيها كَسْرُ العينِ؟ قلت: اختيـارُ هذا اللفظِ له موقـعٌ حَسَنٌ بديـعٌ في وصفِ الأرضِ بالاستـواءِ والمَلاسـة ونفيِ الاعوجـاج عنها، على أبلغِ ما يكونُ: وذلك أنـك لو عَمَـدْتَ إلى قطعـةِ أرضٍ فَسَوَّيْتَهـا، وبـالَغْتَ في التسويـة على عينِك وعيـونِ البُصَراء، واتَّفَقْتُمْ على أنَّـه لم يَبْقَ فيها اعوجاجٌ قطُّ، ثم استَطْلَعْتَ رأيَ المهندس فيها وأمرته أن يَعْرِضَ استـواءَها على المقاييسِ الهندسيةِ لَعَثَر فيها على عِوَجٍ في غير موضعٍ، لا يُدْرَكُ ذلك بحاسَّـةِ البصرِ، ولكن بالقياسِ الهندسِيِّ، فنفى اللَّهُ تعالى ذلك العِوَجَ الذي دَقَّ ولَطُفَ عن الإدراك، اللهم إلَّا بالقياس الذي يَعْرِفُـه صاحبُ التقـديرِ الهنـدسيِّ. وذلك الاعوجاجُ كمَّا لم يُدْرَكْ إلَّا بـالقياسِ دون الإحسـاسِ لَحِقَ بالمعـاني فقيل فيـه «عِوَج» بالكسر».

والأَمْتُ[1]: النُّبُـوُّ اليسيـرُ. يقـال: مَـدَّ حبلَه حتى مـا فيـه أَمْتٌ. وقيـل: الأَمْتُ: التَـلُّ، وهـو قـريبٌ من الأولِ. وقيـل: الشُّقـوقُ في الأرضِ. وقيـل: الآكامُ.

آ. (١٠٨) **قوله: ﴿يومئذٍ﴾**: منصوبٌ بـ «يَتَّبِعُون». وقيـل: بدلٌ من «يوم القيامة»[2]. قاله الزمخشري[3]. وفيه نظرٌ للفصل الكثيـر. وأيضاً فـإنه يبقى «يَتَّبِعُون» غيرَ مرتبطٍ بما قبلَه، وبه يفوتُ المعنى. والتقدير: يـومَ إذ نُسِفت الجبال.

قوله: «لا عِوَج له» يجوز أَنْ تكونَ الجملةُ مُستـأنفةً، وأن تكـونَ حالاً من

---

(١) انظر: عمدة الحفاظ ٢٣.
(٢) في الآية ١٠١.
(٣) الكشاف ٢/٥٥٣.

«الداعي». ويجوز أن تكونَ الجملةُ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ تقديرُه: يَتَّبِعُونه اتِّباعاً لا عِوَجَ له. والضميرُ في «له» فيه أوجهٌ، أظهـرُها: أنـه يعودُ على الـداعي أي: لا عِوَجَ لدعائِه بل يَسْمع جميعَهم، فـلا يميلُ إلى نـاسٍ دونَ ناسٍ. وقيـل[1]: هو عائدٌ على ذلك المصدرِ المحذوفِ أي لا عِوَج لذلـك الاتِّباع. الثـالث: أنَّ في الكلام قلباً. تقديرُه لا عِوَجَ لهم عنه.

قـوله: «إلاَّ هَمْسـاً» مفعولٌ بـه وهـو استثنـاءٌ مفـرغٌ. والهَمْسُ: الصـوتُ الخفيُّ. قيل: هو تحريكُ الشفتين دون نطقٍ. قال الـزمخشري[2]: «هـو الرِّكْـزُ الخفيُّ. ومنه الحروفُ المهموسةُ». وقيل: هو ما يُسْمع مِنْ وَقْـعِ الأقدامِ على الأرض. ومنـه هَمَسَتِ الإبلُ: إذا سُمـع ذلـك مِنْ وَقْـعِ أخفـافِهـا على الأرض قال[3]:

٣٣١٩ـ وهُـنَّ يَـمْـشِـيْـنَ بـنـا هَـمِـيْـسـا

آ. (١٠٩) **قوله: ﴿يومئذٍ﴾**: بدلٌ ممَّا تقـدم أو منصوب بمـا بعد «لا» عند مَنْ يُجيز ذلك. والتقديرُ: يومَ إذ يَتَّبِعُون لا تنفعُ الشفاعةُ.

قوله: «إلاَّ مَنْ أَذِن» فيه أوجه. أحـدُها: أنـه منصوبٌ على المفعـولِ به. والناصبُ له «تَنْفَـعُ». و«مَنْ» حينئذٍ واقعـةٌ على المشفوعِ لـه. الثاني: أنـه في محلِّ رفعٍ بدلاً من الشفاعةِ، ولا بدَّ مِنْ حـذفِ مضافٍ تقـديرُه: إلاَّ شفـاعةَ مَنْ أَذِن لـه. الثالث: أنـه منصوبٌ على الاستثنـاءِ من الشفـاعـةِ بتقـديـر المضـاف المحذوف، وهو استثناءٌ متصلٌ على هـذا. ويجوزُ أَنْ يكـونَ استثناءً منقـطعاً إذا لم تقدِّرْ شيئاً، وحينئذٍ يجوزُ أن يكونَ منصوباً وهي لغةُ الحجازِ، أو مرفوعاً وهـو

---

(١) وهو الوجه الثاني.

(٢) الكشاف ٢/٥٥٤.

(٣) تقدم برقم ٨٥٩.

لغة تميم. وكلُّ هذه الأوجهِ واضحـةٌ ممَّا تقـدم فلا أُطيـل بتقريـرها. و «لـه» في الموضعين للتعليل كقـولـه: «وقـال الـذين كفـروا للذين آمنـوا»[1] أي: لأجله ولأجلهم.

آ. (١١١) **قوله: ﴿وعَنَتِ الـوجوهُ﴾**: يُقـال: عَنا يَعْنُـو إذا ذَلَّ وخَضَـع[2]. وأَعْنَاه غيـرُه أي: أذلَّه. ومنـه العُنَـاة[3] جمـع عـانٍ. وهـو الأسيرُ قال[4]:

٣٣٢٠ـ فـيـا رُبَّ مَـكْـروبٍ كـرَرْتُ وراءَه
وعـانٍ فَـكَكْـتُ الـغُـلَّ عـنـه فـفَـدَّانـي

وقال أمية بن أبـي الصلت[5]:

٣٣٢١ـ مَـلِيـكٌ على عَـرْشِ الـسمـاء مُـهَيْـمِنٌ
لِـعِـزَّتِـه تَـعْـنُـو الـوجـوهُ وتَـسْـجُـد

وفي الحديث: «فإنَّهنَّ عَوانٍ»[6].

قوله: «وقد خابَ» يجوز أَنْ تكونَ هذه الجملةُ مستأنفةً، وأن تكونَ حالاً، ويجوز أن تكونَ اعتراضاً. قال الزمخشـري[7]: «وقد خـابَ وما بعـده اعتراضٌ

---

(١) الآية ١١ من سورة الأحقاف والظاهر هنا أن تكون للتبليغ.

(٢) وثمة لغةٌ ثانيةٌ «عَنِيَ يَعْنَى». اللسان (عنا).

(٣) قال في الصحاح «عنا»: «وقوم عُناةٌ ونسوة عَوانٍ».

(٤) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ٩٠.
وقوله: «فَدَّاني» أي قال لي: فَدَتْك نفسي.

(٥) تقدم برقم ١٧٣٤.

(٦) رواه ابن ماجه في كتاب النكاح، (٣) باب حق المرأة على الزوج ١/٥٩٤.

(٧) الكشاف ٢/٥٥٤.

كقولك: خابوا وخَسِروا، وكلُّ مَنْ ظَلَم فهو خائبٌ خاسِرٌ»، ومرادُه بالاعتراضِ هنا أنَّه خَصَّ الوجوهَ بوجوهِ العصاةِ حتى تكونَ الجملةُ قد دَخَلَتْ بين العُصاةِ وبين «ومَنْ يَعْمَلْ مِن الصالحاتِ» فهذا/ عنده قسيمُ «وعَنَتِ الوجوهُ» فلهذا كان اعتراضاً. وأمَّا ابنُ عطية[1] فجعل الوجوهَ عامة، فلذلك جعل «وقد خابَ مَنْ حَمَل ظلماً» معادَلاً بقولِه: «ومَنْ يعملْ مِن الصالحاتِ» إلى آخره. [٦٢٤/أ]

آ. (١١٢) قوله: ﴿وهو مؤمِنٌ﴾: جملةٌ حاليةٌ. وقوله: «فلا يخافُ». قرأ[2] ابنُ كثيرٍ بجزمِه على النهي. والباقون برفعِه على النفي والاستئنافِ أي: فهو لا يَخافُ.

والهَضْمُ: النَّقْصُ. تقول العرب: «هَضَمْتُ لزيدٍ مِنْ حقي» أي: نَقَصْتُ منه، ومنه «هَضِيم الكَشْحَيْن»[3] أي ضامِرُهما. ومِنْ ذلك أيضاً «طَلْعُها هَضِيْم»[4] أي: دقيقٌ متراكِبٌ، كأنَّ بعضَه يظلم بعضاً فيُنْقِصُه حقَّه. ورجل هضيم ومُهْتَضَم أي: مظلومٌ. وهَضَمْتُه واهْتَضَمْتُه وتَهَضَّمْتُه، كلٌّ بمعنىً. قال المتوكل الليثي[5]:

٣٣٢٢ـ إنَّ الأذِلَّةَ واللِّئامَ لَمَعْشَرٌ
مَوْلاهُمُ المُتَهَضَّمُ المظلومُ

قيل: والظلمُ والهَضْمُ متقاربان. وفَرَّق القاضي الماوردي[6] بينهما

---

(١) المحرر ١١/١٠٨.

(٢) السبعة ٤٢٤، والنشر ٢/٣٢٢، والتيسير ١٥٣، والقرطبي ١١/٢٤٩، والبحر ٦/٢٨١.

(٣) الكشح: ما بين الخاصرة والضلوع.

(٤) الآية ١٤٨ من الشعراء.

(٥) تفسير الماوردي ٣/٣١، والقرطبي ١١/٢٤٩.

(٦) تفسير الماوردي ٣/٣١.

فقال: «الظلمُ مَنْعُ جميعِ الحقِّ، والهضمُ مَنْعُ بعضِه».

آ. (١١٣) قـوله: ﴿وكـذلك أنْـزَلْناه﴾: نسقٌ على «كـذلـك نَقُصُّ»[١]. قال الزمخشري[٢]: «ومِثْلُ ذلك الإنزالِ، وكمـا أنزَلْنـا عليك هؤلاء الآيات أَنْزَلْنا القرآنَ كلَّه على هذه الوتيـرةِ». وقال غيـرُه: «والمعنى: كما قَـدَّرْنا هذه الأمورَ وجَعَلْناها حقيقةً بالمرصادِ للعبادِ، كذلك حَذَّرْنا هؤلاءِ أمرَها وأنزَلْنـاه قرآناً».

قوله: «من الوعيدِ» صفةٌ لمفعولٍ محذوفٍ أي: صَرَّفْنا في القرآنِ وعيـداً مِن الـوعيـد، والمرادُ بـه الجنسُ. ويجـوزُ أَنْ تكـونَ «مِنْ» مـزيـدةً على رأيِ الأخفشِ[٣] في المفعولِ به. والتقديرُ: وصَرَّفْنا فيه الوعيدَ.

وقـرأ[٤] الحسن «أو يُحْـدِثْ» كـالجمـاعــة، إلاَّ أنـه سَكَّن لامَ الفعــل. وعبدُ الله والحسنُ أيضاً في روايةٍ ومجاهدٌ وأبو حيوة: «نُحْدِثْ» بـالنون وتسكينِ اللام أيضاً. وخُـرِّجَ على إجراء الـوصل مُجْـرى الوقفِ، أو على تسكينِ الفعـل استثقالاً للحركة، كقول امرىء القيس[٥]:

٣٣٢٣ـ فـاليـومَ أشْـرَبْ غيـرَ مُسْتَـحْقِـبٍ

. . . .

وقول جرير[٦]:

---

(١) الآية ٩٩.

(٢) الكشاف ٢/٥٥٤.

(٣) حيث لا يشترط أن تسبق بنفي وأن يكون مجرورها نكرة، والأخفش هنا لم يقدر شيئاً في الآية.

(٤) المحتسب ٢/٥٩، والبحر ٦/٢٨١

(٥) تقدم برقم ٤٧٠.

(٦) تقدم برقم ٤٧١ برواية «العربُ».

٣٣٢٤ـ ....

أو نـهــرُ تِيْــرَىٰ فــلا تَـعْــرِفْكُـمُ الـنَّـفَــرُ

وقد فعلَه كما تقدَّم أبو عمروٍ في الراءِ خاصةً نحو «يَنْصُرْكم»[1].

وقُرِيء «تُحْدِثُ» بتاء الخطاب أي: تُحْدِثُ أنت.

آ. (١١٤) قـوله: ﴿يُقْضَىٰ إليـك وحيُه﴾: العـامَّـةُ على بنـاء «يُقْضَىٰ» للمفعولِ ورفعِ «وَحْيُه» لقيامه مقامَ الفاعلِ. والجحدري[2] وأبو حيوةَ والحسنُ ــ وهي قراءةُ عبد الله ــ «نَقْضي» بنون العظمة مبنياً للفـاعلِ، «وَحْيَـه» مفعول به. وقرأ الأعمشُ كذلك، إلَّا أنه سَكَّن لامَ الفعـلِ[3]. استثقلَ الحـركةَ وإن كانَتْ خفيفةً على حرفِ العلةِ. وقد تقـدَّم لك منـه شواهـدُ عند قـراءةِ «مِنْ أوسطِ ما تُطْعِمُون أهالِيْكم»[4].

آ. (١١٥) وقـرأ اليمـاني[5] «فَنُسِّي» بضم النـون وتشـديــد[6] السين بمعنى: نَسَّاه الشيطانُ.

قوله: «ولم نَجِدْ له عَزْما» يجوزُ أن تكونَ «وجـد» علميةً فتتعـدَّىٰ لاثنين، وهما «له عَزْما»، وأنْ تكونَ بمعنى الإصابة فتتعدى لواحدٍ، وهو «عَزْما». و «له»

---

(٤) من الآية ١٦٠ من آل عمران. لم يُشر إليها السمين في «الـدر المصون» وإنما أشار إليها صاحب «الإتحاف» بقوله: «وأسكن راء «يَنْصُركم من بعده» أبو عمرو، واختلس حركتها. وللدوري عنه الإتمام أيضاً كالباقين».

(٢) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٣٢٢، والإتحاف ٢/٢٥٧، والبحر ٦/٢٨٢، والقرطبي ١١/٢٥٠.

(٣) وقراءة العامة بإظهار حركة النصب عليها.

(٤) الآية ٨٩ من المائدة، وهي قراءة جعفر الصادق. انظر: الدر المصون ٤/٤٠٧.

(٥) البحر ٦/٢٨٤، والكشاف ٢/٥٥٥.

(٦) الأصل «وتشد» والتصويب من (ش).

متعلقٌ بالوجدانِ، أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «عَزْما» إذ هـو في الأصل صفـةٌ له قُدِّمَتْ عليه.

آ. (١١٦) قـوله: ﴿أبـىٰ﴾: جملةٌ مستـأنفةٌ لأنهـا جوابُ سؤالٍ مقـدرٍ. أي: ما منعـه مِن السجود؟ فـأُجيب بأنـه أبـىٰ واستكبر. ومفعـولُ الإباءِ يجوز أن يكونَ مُراداً. وقد صَرَّح به في الآيـةِ الأخرى في قـولِه «أبـىٰ أن يكـونَ مـع الساجـدين»[1]. وحَسَّنَ حَذْفَـه هنا كـونُ العامـلِ رأسَ فاصلةٍ، ويجـوز أَنْ لا يُـرادَ البتةَ، وأنَّ المعنىٰ: إنـه مِنْ أهلِ الإبـاءِ والعصيـانِ، من غيـرِ نـظرٍ إلى متعلِّقِ الإباء ما هو؟

آ. (١١٧) قوله: ﴿فَتَشْقَى﴾: منصوبٌ بإضمـار «أَنْ» في جواب النهي. والنهيُ في الصـورةِ لإبليس، والمرادُ بـه همـا أي: لا تتعـاطيـا أسبـابَ الخروجِ فيحصُلَ لكما الشقاءُ، وهو الكَدُّ والتعبُ الدنيوي خـاصة. ويجـوزُ أَنْ يكونَ مرفوعاً على الاستئنافِ أي: فأنت تَشْقَى. كذا قَدَّره الشيخ[2]. وهو بعيـدٌ أو ممتنع؛ إذ ليس المقصودُ الإخبـارَ بأنـه يشْقَى، بل إنْ وَقَـع الإخراجُ لهمـا من إبليسَ حَصَلَ ما ذكر. وأسند الشقـاوةَ إليه دونَهـا؛ لأنَّ الأمورَ معصـوبةٌ بـرؤوس الرجال. وحسَّن ذلك كونُه رأسَ فاصلةٍ.

آ. (١١٨) قـولـه: ﴿أَنْ لا تجـوعَ﴾: في محـلِّ نصب اسمـاً لـ «إنَّ». والخبرُ «لك». والتقـديرُ: إنَّ لـك عَدَمَ الجـوعِ والعريِ. فـ «تَعْـرىٰ» منصوبٌ تقديراً نَسَقاً على «تجوعَ». والعُرْيُ: تجرُّدُ الجِلْدِ عن شيءٍ يَقيه. يُقال منه: عَرِي يَعْرَىٰ عُرِيَّاً. قال الشاعر[3]:

---

(١) الآية ٣١ من الحجر.

(٢) البحر ٦/٢٨٤.

(٣) البيت لمِرْداس بن أُذَيَة، وهو في اللسان «عجف».

٣٣٢٥ـ وإنْ يَـعْـرَيْـنَ إن كُـسِـيَ الـجَـواري
فَـتَـنْـبُـو الـعـيـنُ عـن كَـرَمٍ عِـجـافِ

آ. (١١٩) قـولـه: ﴿وأنَّـك لا تَظْمَـأُ﴾: قرأ(١) نـافع وأبـو بكر «وإنـك» بكسرِ الهمـزةِ. والباقـون بفتحهـا. فَمَنْ كَسَـرَ فيجـوز أن يكـونَ ذلـك استئنافاً، وأن يكونَ نَسَقاً على «إنَّ» الأولىٰ. ومَنْ فتح فلأنَّه عَطَفَ مصدراً مؤولاً على اسمِ «إنَّ» الأولى. والخبرُ «لك» المتقدمُ. والتقديرُ: إنَّ لك عَـدَمَ الجوعِ وعدمَ العُرِيِّ وعَدَمَ الظمأ والضُّحا. وجاز أن تكون «أنَّ» بالفتح(٢) اسمـاً لـ «إنَّ» بـالكسر للفصـل بينهما، ولـولا ذلـك لم يَجُـزْ. لـو قلت: «إن أنَّ زيـداً قـائم/ [٦٢٤/ب] حَقٌّ»(٣) لم يَجُـزْ فلمَّا فُصِـل بينهما جـاز. وتقـول: «إنَّ عنـدي أن زيـداً قـائم» فـ «عندي» هو الخبرُ قُدِّم على الاسمِ وهـو «أنَّ» وما في تـأويلِها لكـونِه ظـرفاً، والآيةُ من هذا القبيل؛ إذ التقديرُ: وإنَّ لك أنَّك لا تظمأ. وقال الـزمخشري(٤): «فـإنْ قلت: «إنَّ» لا تدخـل علىٰ «أنَّ» فلا يُقـال: «إنَّ أنَّ زيداً منـطلق»، والواوُ نائبةٌ عن «أنَّ» وقائمةٌ مقامَها فلِمَ دَخَلَتْ عليها؟ قلت: الواوُ لم تُوْضَعْ لتكون أبداً نـائبةً عن «أنَّ»، إنمـا هي نائبـةٌ عن كلِّ عـاملٍ، فلمَّـا لم تكنْ حرفـاً موضـوعـاً للتحقيق خاصة كـ «إنَّ» لم يمتنعْ اجتماعُهما كما [امتنع اجتماع](٥) إنَّ وأنَّ».

وضَحَىٰ يَضْحَى أي: برز للشمسِ. قال عمر بن أبـي ربيعة(٦):

---

(١) السبعة ٤٢٤، والنشر ٢/٣٢٢، والتيسير ١٥٣، والبحر ٦/٢٨٤، الحجة ٤٦٤.
(٢) في قوله: «وأنك لا تظمأ» وكونه اسماً لـ إنَّ بتقدير عـطفه على المصـدر المؤول «أن لا تجوع».
(٣) على تقدير: إنَّ قيامَ زيدٍ حق.
(٤) الكشاف ٢/٥٥٦.
(٥) الأصل: «كما اجتمع» والتصحيح من الكشاف.
(٦) ديـوانه ٩٤، واللسـان (ضحا) والمغني ٧٩، والخـزانـة ٢/٤٢١. ويخصـر: يبـرد. والبيت كناية عن مواصلة السفر في الليل والنهار.

٣٣٢٦ـ رَأَتْ رجـلاً أَيْمـا إذا الشـمسُ عـارَضَتْ
فَـيَضْـحىٰ وأَيْـمـا بـالعَشِيِّ فَـيَـخْـصَـرُ

وذكر الزمخشريُّ[1] هنا معنىً حسناً في كونِه تعالىٰ ذكر هذه الأشياءَ بلفظ النفي، دونَ أَنْ يذكرَ أضدادَها بلفظِ الإِثبـاتِ. فيقول: إنَّ لـكَ الشِّبَعَ والكِسْـوةَ والرِّيَّ والاكتنانَ في الظلِّ فقال: «وَذَكَرَها بلفظِ النفيِ لنقائضِها التي هي الجوعُ والعُرِيُّ والظمأُ والضَّحْوُ ليطرُقَ سمعَه بـأسامي أصنـافِ الشِّقْوَةِ التي حَـذَّرَه منها حتى يَتحامى السببَ الموقعَ فيها كراهةً لها.

آ. (١٢٠) **قوله: ﴿فـوَسْوَسَ إليـه﴾**: وَسْوَسَ إليـه أي: أنهى إليه الوسوسةَ. وأمَّا وَسْوس له فمعناه لأجلِه. قـال الزمخشـري[2]: «فإنْ قلتَ: كيف عَدَّىٰ «وَسْوس» تارة باللامِ في قوله: «فوَسْوَسَ لهما الشيطانُ»[3] وأخرىٰ بـ إلى؟ قلت: وَسْوَسَةُ الشيطانِ كوَلْوَلَةِ الثَّكْلى ووَقْوَقَةِ الدجاجة في أنها حكاياتٌ للأصواتِ، فحكمُها حكمُ صوتٍ أو جَرْسٍ[4]. ومنه وَسْوَسة المُبَرْسَم[5]، وهو مُوَسْوِس بالكسر. والفتحُ لحنٌ. وأنشد ابن الأعرابـي[6]:

٣٣٢٧ـ وَسْـوَسَ يَـدْعـو مُـخْلِصـاً رَبَّ الـفَـلَقْ

فإذا قلت: وَسْوَسَ له فمعناه لأجلِه كقوله[7]:

(١) الكشاف ٢/٥٥٦.
(٢) الكشاف ٢/٥٥٦.
(٣) الآية ٢٠ من الأعراف.
(٤) في الأصل «واجرس» والتصويب من الكشاف.
(٥) المبرسم: صاحب علة.
(٦) تقدم برقم ٢١٦٣.
(٧) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في اللسان (جرس) وبعدها:
فـمـا لـهـا الـلـيـلةَ مـن إنْـفـاشِ
غـيـرَ الـسُّـرَىٰ وسـائـقٍ نَـجَّـاشِ
=

٣٣٢٨ـ أجْـرِسْ لـهـا يـا ابـنَ أبـي كِـبـاشِ

ومعنى وَسْوس إليه: أنهى إليه الوَسْوَسة لكونه بمعنى ذكر له. ويكـون بمعنى لأجله.

آ. (١٢١) **قوله: ﴿فَغَـوَىٰ﴾**: الجمهورُ على فتـح الواوِ وبعـدها ألفٌ. وتفسيرُها واضـحٌ. وقيل: معنـاه بَشِمَ. من قولهم: «غَـوِي البعير» بكسـر الواو، والياء، إذا أصابه ذلك. وقد حكى أبو البقاء[1] هذه قراءةً وفسَّـروها بهـذا المعنى. قـال الزمخشـريُّ[2]: «وعن بعضِهم: فَغَـوى فبشِم من كثـرةِ الأكـل. وهذا ــ وإن صَحَّ على لغةِ مَنْ يَقْلِبُ الياءَ المكسورَ ما قبلَهـا ألفاً فيقـولُ في فَنِي وبَقِي: فَنا وبَقا وهم بنو طيِّـىء ــ تفسيرٌ[3] خبيثٌ». قلت: كأنه لم يَطَّلِعْ على أنه قُرِيء بكسر الواو، ولو اطَّلع عليها لَرَدَّها. وقد فَرَّ القائـلُ بهذه المقـالةِ مِنْ نسبـةِ آدمَ عليه السلام إلى الغَيِّ.

آ. (١٢٤) **قوله: ﴿ضَنْكاً﴾**: صفةٌ لـ «معيشـة»، وأصلُه المصدرُ فلذلك لم يُؤَنَّثْ. ويقع للمفردِ والمثنى والمجموعِ بلفظٍ واحدٍ.

وقرأ الجمهورُ «ضَنْكاً» بالتنوين وَصْلاً وإبدالِه ألفاً وقفاً كسائِرِ المعـربات. وقـرأتْ[4] فرقـةٌ قولـه: «ضَنْكىٰ» بألفٍ كسَكْـرىٰ. وفي هذه الألف احتمـالان،

= وأجْرَسَ الحادي: إذا حَـدا للإبـل. وانتهى اقتباس المؤلف من الكشـاف عند نهـاية البيت.

(١) الإملاء ٢/١٢٨.

(٢) الكشاف ٢/٥٥٧.

(٣) قوله: «تفسير» خبر اسم الإشارة «وهذا».

(٤) بالإمالـة المحضة وهي قـراءة الحسن كما في الإتحـاف ٢/٢٥٨، والبحر ٦/٢٨٧، والقرطبـي ١١/٢٥٨.

أحدهما: أنها بدلٌ من التنوين، وإنما أجرىٰ الوصلَ مُجْرىٰ الوقف كنظائرَ له مَرَّتْ. وسيأتي منها بقيةٌ إن شاء الله تعالىٰ. والثاني: أن تكونَ ألفَ التأنيث، بُني المصدرُ على فَعْلىٰ نحو دَعْوَىٰ.

والضَّنْكُ: الضِّيقُ والشِّدة. يُقال منه: ضَنُكَ عيشُه يَضْنُك ضَنَاكة وضَنْكاً. وامرأة ضِناكٌ كثيرةُ لحمِ البدنِ، كأنهم تخيَّلوا ضِيْقَ جِلْدِها به.

وقرأ العامَّةُ «ونَحْشُرُه» بالنونِ ورَفْعِ الفعلِ على الاستئناف. وقرأ[1] أبانُ ابن تغلب في آخرين بتسكينِ الراءِ. وهي محتملةٌ لوجهين، أحدُهما: أن يكونَ الفعلُ مجزوماً نَسَقاً على مَحَلِّ جزاء الشرط، وهو الجملةُ مِنْ قولِه «فإنَّ له معيشةً» فإنَّ محلَّها الجزمُ، فهي كقراءةِ «مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فلا هاديَ له ويَذَرْهم»[2] بتسكين الراء. والثاني: أَنْ يكونَ السكونُ سكونَ تخفيفٍ نحو «يأمُرْكم»[3] وبابِه.

وقرأ[4] فرقةٌ بياءِ الغَيْبة وهو اللَّهُ تعالى أو المَلَك. وأبان بن تغلب[5] في رواية «ونَحْشُرْهْ» بسكونِ الهاء وصلاً. وتخريجُها: إمَّا على لغةِ بني عقيل وبني كلاب[6]، وإمَّا على إجراء الوصل مُجْرىٰ الوقف. و «أعمى» نصب على الحال.

---

(١) المحتسب ٢/٦٠، والبحر ٦/٢٨٧.

(٢) الآية ١٨٦ من الأعراف وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر: الدر المصون ٥/٥٢٧.

(٣) الآية ٦٧ من البقرة، وهي رواية عن أبي عمرو. انظر: الدر المصون ١/٤١٦.

(٤) البحر ٦/٢٨٧.

(٥) الكشاف ٢/٥٥٨.

(٦) فإنهم يسكنون هذه الهاء كما في البحر ٦/٢٨٧.

آ. (١٢٥) قوله: ﴿وقد كنتُ بَصيراً﴾: جملةٌ حاليةٌ من مفعولِ «حَشَرْتني». وفَتَحَ[1] الياءَ مِنْ «حَشَرْتني» قبل الهمزةِ نافعٌ وابن كثير.

آ. (١٢٦) قوله: ﴿كذلك أَتَتْكَ﴾: قال أبو البقاء[2]: / [٦٢٥/أ] «كذلك» في موضعِ نصبٍ أي: حَشْراً مثلَ ذلك، أو فَعَلْنا مثلَ ذلك، أو إتياناً مثلَ ذلك، أو جزاءً مثلَ إعراضِك أو نِسْياناً». وهذه الأوجهُ التي قالها تكون الكافُ في بعضها نصباً على المصدر، وفي بعضها نَصْباً على المفعول به. ولم يذكر الزمخشريُّ[3] فيه غيرَ المفعولِ به فقال: «أي: مثلَ ذلك فَعَلْتَ أنت، ثم فُسِّر بأنَّ آياتِنا أَتَتْك واضحةً مستنيرةً فلم تنظر إليها بعينِ المُعْتَبِرِ».

آ. (١٢٧) قوله: ﴿وكذلك نَجْزي مَنْ أَسْرَفَ﴾: أي: ومثلَ ذلك الجزاءِ نَجْزي مَنْ أسرف.

آ. (١٢٨) قوله: ﴿أفلم يَهْدِ لهم﴾: في فاعل «يَهْدِ» أوجهٌ، أحدها: أنه ضميرُ الباري تعالىٰ. ومعنى يَهْدي: يُبَيِّن. ومفعولُ يهدي محذوفٌ تقديرُه: أفلم يُبَيِّنِ اللَّهُ لهم العبرَ وفِعْلَه بالأمم المكذبة. قال أبو البقاء[4]: «وفي فاعِلِه وجهان، أحدهما: ضميرُ اسم الله تعالىٰ، وعَلَّق «بيَّن»[5] هنا إذ كانَتْ بمعنى اعلمْ، كما عَلَّقه في قولِه تعالى: «وَتَبَيَّنَ لكم كيف فَعَلْنا بهم»[6]. قال

(١) النشر ٢/٣٢٣، والتيسير ١٥٤، والإتحاف ٢/٢٥٨، والسبعة ٤٢٦.

(٢) الإملاء ٢/١٢٨.

(٣) الكشاف ٢/٥٥٨.

(٤) الإملاء ٢/١٢٨.

(٥) لأنه قَدَّر «يَهْدِ» بمعنى يبيّن كما مرَّ.

(٦) الآية ٤٥ من إبراهيم.

الشيـخ[1]: و «كم» هنا خبـريةٌ لا تُعَلِّق العـاملَ عنهـا». وقال الـزمخشـري[2]: «ويجوز أَنْ يكونَ فيه ضميرُ اللّهِ أو الرسولِ. ويدلُّ عليه القراءةُ بالنونِ»[3].

الوجه الثاني[4]: أنَّ الفاعلَ مضمرٌ يُفَسِّره ما دَلَّ عليـه من الكلامِ بعـدَه. قال الحوفي: «كم أَهْلكنا» قد دَلَّ على هـلاكَ القرونِ. التقـدير: أفلم يَتَبَيَّن لهم هلاكُ مَنْ أَهْلكنا من القرون ومَحْوُ آثارِهم فيتَّعِظوا بـذلك. وقـال أبو البقـاء[5]: «الفاعلُ ما دَلَّ عليه قوله: «أَهْلكنا» أي إهلاكنا والجملةُ مفسِّرةٌ له».

الوجه الثالث: أنَّ الفاعلَ نفسُ الجملة بعده. قال الزمخشري[6]: «فاعلُ «لم يَهْدِ» الجملةُ بعده. يريدُ: ألم يَهْدِ لهم هذا بمعناه ومضمونِه. ونظيـرُه قولُـه تعالىٰ: «وتَرَكْنا عليه في الآخِـرين: سلامٌ على نـوحٍ في العالمين»[7] أي تَـرَكْنا عليـه هذا الكـلامَ». قال الشيـخ[8]: «وكَوْنُ الجملةِ فـاعلَ «يَهْـدِ» هـو مـذهبٌ كوفي. وأمَّا تشبيهُه وتنظيرُه بقولِه: «وتَرَكْنا عليه في الآخِـرين: سلامٌ على نـوحٍ في العالمين» فإنَّ «تركْنا» معناه معنى القول، فحُكِيَتْ به الجملةُ كأنه قيل: وقُلْنا عليــه وأَطْلقنـا عليــه هـذا اللفظ، والجملةُ تُحْكَىٰ بمعنى القـولِ كمـا تُحْكَى بالقولِ»[9].

---

(١) البحر ٦/٢٨٩.
(٢) الكشاف ٢/٥٥٨.
(٣) سيأتي تخريج هذه القراءة.
(٤) الثاني عند السمين، أما الثاني عند أبـي البقاء فسوف يَرِد بعد قليل.
(٥) الإملاء ٢/١٢٨.
(٦) الكشاف ٢/٥٥٨.
(٧) الآية ٧٩ من الصافات.
(٨) البحر ٦/٢٨٩.
(٩) انظر المسألة في المغني: ٥٥٩.

الوجهُ الرابعُ: أنه ضميرُ الرسولِ صلَّى الله عليه وسلَّم؛ لأنه هو المُبَيِّن لهم بما يُوْحَىٰ إليه من أخبار الأممِ السالفةِ والقرونِ الماضية. وهذا الوجهُ تقدَّم نَقْلُه عن أبي القاسم الزمخشري[١].

الوجهُ الخامسُ: أنَّ الفاعلَ محذوفٌ، قال ابنُ عطية[٢] نقلاً عن غيره: «إن الفاعلَ مقدرٌ تقديرُه: الهُدىٰ أو الأمرُ أو النظرُ والاعتبار» قال ابن عطية: «وهذا عندي أحسنُ التقادير».

قال الشيخ[٣]: «وهو قولُ المبردِ، وليس بجيدٍ؛ إذ فيه حَذْفُ الفاعلِ وهو لا يجوز عند البصريين، وتحسينُه أَنْ يقالَ: الفاعل مضمر تقديره: يهد هو أي الهدىٰ»، قلت: ليس في هذا القولِ أنَّ الفاعلَ محذوفٌ، بل فيه أنه مقدرٌ، ولفظُ «مقدرٌ» كثيراً ما يُستعمل في المضمر. وأما مفعولُ «يَهْدِ» ففيه وجهان أحدهما: أنه محذوف. والثاني: أن يكونَ الجملةَ من «كم» وما في حَيِّزها؛ لأنها معلِّقَةٌ له فهي سادَّة مَسَدَّ مفعولِه.

الوجه السادس: أنَّ الفاعلَ «كم»، قاله الحوفي وأنكره على قائله؛ لأنَّ «كم» استفهامٌ لا يَعْمل فيها ما قبلها. قال الشيخ[٤]: «وليست هنا استفهاماً بل هي خبرية»[٥]. واختار الشيخ أن يكون الفاعلُ ضميرَ الله تعالىٰ فقال: «وأحسنُ التخاريجِ أن يكونَ الفاعلُ ضميراً عائداً على الله تعالىٰ فكأنه قال: أفلم يبيِّنِ الله. ومفعول «يُبَيِّن» محذوفٌ أي: العبر بإهلاك القرونِ السابقة. ثم قال: «كم أَهْلَكْنا» أي: كثيراً أَهْلَكْنا فـ «كم» مفعولةٌ بأهلكنا، والجملةُ كأنها مفسِّرةٌ للمفعولِ المحذوف لـ «يَهْدِ».

---

(١) الكشاف ٢/٥٥٨.

(٢) المحرر ١١/١١٤.

(٣) البحر ٦/٢٨٩

(٤) البحر ٦/٢٨٩.

(٥) ويبقى حكم الصدارة لها ولو كانت خبرية.

قوله «من القـرونِ» في محلِّ نصبٍ نعتـاً لـ «كم» لأنها نكـرة. ويَضْعُفُ جَعْلُه حالاً من النكرة. ولا يجـوزُ أن يكونَ تمييـزاً على قواعـد البصريين[1]، و «مِنْ» داخلةٌ عليه على حَدِّ دخولِها على غيرِه من التمييزات لتعريفِه.

وقـرأ العامَّـةُ «يَهْدِ» بيـاءِ الغَيْبة. وتقـدَّم الكلامُ في فـاعلِه. وقرأ[2] ابن عباس وأبو عبد الرحمن بالنونِ المُؤْذِنَةِ بالتعظيم، وهي[3] مؤيدةٌ لكونِ الفاعلِ في قراءةِ العامَّةِ ضميرَ الله تعالىٰ.

قـوله: «يَمْشُـون» حالٌ من القـرون أو مِنْ مفعولِ «أهلَكْنـا». والضميـرُ على هذين عائدٌ على القرونِ المُهْلَكَة. ومعناه: إنَّـا أهلكناكم وهم في حـالِ أَمْنٍ ومَشْيٍ وتَقَلُّبٍ في حاجاتهم كقوله: «أَخَذْناهم بَغْتَـة»[4] ويجوز أَنْ يكـونَ حالاً من الضمير في «لهم». والضميرُ في «يَمْشُون» على هـذا عائـدٌ على مَنْ عاد عليه الضمير في «لهم»، وهـم المشركون المعاصرون لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم. والعاملُ فيها «يَهْدِ». / و [المعنى][5]: أنكم تَمْشُون في مسـاكن الأمم السـالفةِ، وتتصـرَّفـون في بـلادهم، فينبغي أَنْ تعتبـروا لئـلاَّ يَحُـلَّ بكم ما حلَّ بهم. [٦٢٥/ب]

وقرأ[6] ابن السميفع «يُمَشَّـوْن» مبنياً للمفعـول مضعَّفاً؛ لأنـه لَمَّا تَعـدَّىٰ بالتضعيف جاز بناؤه للمفعول.

آ. (١٢٩) قـولـه: ﴿وأَجَـلٌ مُسَمًّىٰ﴾: في رفعِه وجهـان، أظهرُهما: عطفُه على «كلمةٌ» أي: ولولا أجلٌ مُسَمًّى لكان العذابُ لازماً لهم.

---

(١) لأن التمييز عندهم نكرة، و «من» هنا أصلية.

(٢) القرطبي ١١/٢٦٠، والبحر ٦/٢٨٨.

(٣) الأصل «وهو» وهو سهو.

(٤) الآية ٤٤ من الأنعام.

(٥) ما بين معقوفتين سقط من الأصل وأثبتناه من (ش).

(٦) البحر ٦/٢٨٩.

الثـاني: ـ جَوَّزه الـزمخشريُّ[1] ـ وهـو أَنْ يكونَ مـرفـوعـاً عـطفـاً على الضمير المستتر[2]. والضميرُ عائدٌ على الأخذِ العاجلِ المدلولِ عليه بالسياقِ. وقام الفصلُ بالجرِّ مَقـامَ التأكيـدِ. والتقديـر: ولولا كلمـةُ سَبَقَتْ مِنْ ربك لكـان الأخذُ العاجل وأجلٌ مُسَمًّى لازِمَيْن لهم، كما كانا لازِمَيْنِ لعادٍ وثمودَ، ولم ينفردِ الأجلُ المُسَمىٰ دون الأخذِ العاجل.

قلت: فقد جعل اسمَ «كـان» عائـداً على ما دَلَّ عليـه السياقُ، إلَّا أنـه قد تُشْكِلُ عليه مسألةٌ: وهو أنه قد جَوَّز[3] في «لـزام» وجهين، أحدهمـا: أَنْ يكونَ مصدرَ لازَمَ كالخِصام، ولا إشكال على هذا.

والثـاني: أن يكون وصفـاً على فِعال بمعنى مُفْعِـل أي: مُلْزِم، كأنـه آلـةُ اللُّزوم لفَرْطِ لُزومـه كما قـالوا: لِـزازُ خَصْمٍ، وعلى هذا فيُقـال: كان ينبغي أَنْ يطابق في التثنية فيقال: لِزَامَيْنِ بخلاف كونه مصدراً فإنه يُفْرَدُ على كل حال.

وجَوَّز أبو البقاء[4] أن يكونَ «لزاماً» جمعَ لازم كقِيام جمعَ قائِم.

آ. (١٣٠) **قوله: ﴿بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾**: حالٌ أي: وأنت حامدٌ له.

قوله: «ومِنْ آناءِ الليلِ» متعلِّقٌ بـ «سَبِّحْ» الثانيـةِ، وقد تقـدَّم ما في هـذه الفاء[5].

قوله: «وأَطْـرافَ» العامَّـةُ على نصبِه. وفيـه وجهان أحـدُهما: أنـه عطفٌ

---

(١) الكشاف ٢/٥٥٨.

(٢) في «لكان».

(٣) الكشاف ٢/٥٥٨.

(٤) الإملاء ٢/١٢٩.

(٥) انظر: الدر المصون ١/٣١٤.

على محلِّ «ومِنْ آناءِ الليلِ». والثاني: أنه عطفٌ على «قبلَ». وقرأ[1] الحسنُ وعيسى بنُ عمر «وأطرافِ» بالجرِّ عَطْفاً على «آناءِ الليل». وقوله هنا «أطرافَ» وفي هود «طرفَيْ النهارِ»[2] فقيل: هو مِنْ وَضْعِ الجمعِ موضعَ التثنيةِ كقوله[3]:

٣٣٢٩ـ ظَهْراهما مثلُ ظُهورِ التُّرْسَيْنْ

وقيل: هو على حقيقتِه. والمرادُ بالأَطْراف: الساعات.

قوله: «تَرْضَىٰ» قرأ[4] الكسائي وأبو بكر عن عاصم «تُرْضَى» مبنياً للمفعول. والباقون مبنياً للفاعلِ، وعليه «ولَسَوف يُعطيك ربُّك فَتَرْضَىٰ»[5].

آ. (١٣١) **قوله: ﴿أَزْواجاً﴾**: في نصبِه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على المفعولِ به وهو واضح. والثاني: أنه منصوبٌ على الحالِ من الهاء في «به». راعى لفظَ «ما» مرةً، ومعناها أخرىٰ، فلذلك جَمَع. قال الزمخشري[6]: «ويكون الفعلُ واقعاً على «منهم». قال الزمخشري[7]: «كأنه قيل: إلى الذي مَتَّعْنا به وهو أصنافُ بعضِهم وناساً منهم».

قوله «زهرةَ» في نصبه تسعة أوجه[8]، أحدُها: أنه مفعولٌ ثانٍ لأنه ضَمَّن مَتَّعْنا معنى أَعْطَيْنا. فـ «أزواجاً» مفعولٌ أولُ، و «زهرةَ» هو الثاني. الثاني: أن يكونَ بدلاً من «أَزْواجاً»، وذلك: إمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذوي زهرة، وإمَّا

---

(١) الإتحاف ٢/٢٥٩، والبحر ٦/٢٩٠.
(٢) الآية ١١٤ «وأَقِمِ الصلاةَ طَرَفَي النهار».
(٣) تقدم برقم ١٧٢٦.
(٤) السبعة ٤٢٥، والنشر ٢/٣٢٢، والحجة ٢٦٤، والتيسير ١٥٣، والبحر ٦/٢٩٠.
(٥) الآية ٥ من الضحىٰ.
(٦) الكشاف ٢/٥٥٩.
(٧) الكشاف ٢/٥٥٩.
(٨) بل هي عشرة أوجه.

على المبالغةِ جُعِلوا نفسَ الزهرة[1] . الثالث: أن يكونَ منصوباً بفعلٍ مضمرٍ دَلَّ عليـه «مَتَّعْنا» تقـديرُه: جَعَلْنـا لهم زهـرةَ. الثـالث[2] : نَصْبُـه على الـذَّمِّ، قـال الـزمخشري[3] : «وهـو النصبُ على الاختصاص». الـرابع: أن يكـونَ بدلاً من مـوضعِ المـوصـولِ. قـال أبـو البقـاء[4] : «واختـاره بعضُهم. وقـال آخـرون: لا يجوزُ لأنَّ قولَه «لِنَفْتِنَهم» مِنْ صلة «مَتَّعْنا» فيلزمُ الفصلُ بين الصلةِ والموصولِ بالأجنبـي». وهو اعتراضٌ حسنٌ.

الخامس: أن ينتصبَ على البدلِ من محـلِّ «به». السـادس: أن ينتصِبَ على الحال مِنْ «ما» الموصولةِ. السابع: أنه حالٌ من الهاء في «بـه» وهو ضميـرُ المـوصولِ فهـو كالـذي قبله في المعنىٰ، فإنْ قيـل: كيف تقع الحـالُ معرفـةً؟ فالجوابُ أن تجعلَ «زهرةَ» منـونةً نكـرة، وإنما حُـذِفَ التنوينُ لالتقـاءِ الساكنين نحو[5] :

٣٣٣٠ــ . . . .
ولا ذاكـرَ الـلَّـهَ إلاَّ قـليـلا

وعلى هذا: فيم جُرَّتِ الحيـاة؟ فقيل: على البـدل مِنْ «ما» المـوصولـة. الثامن: أنه تمييـزٌ لـ «ما» أو للهـاءِ في «به» قـاله الفـراء[6] . وقد رَدُّوه عليـه بأنـه

---

(١) الأصل «الزهر».

(٢) من حق هذا أن يكونَ الرابع. أو تكون العبارة «ومن قبيل الوجه الثالث».

(٣) الكشاف ٢/٥٥٩.

(٤) الإملاء ٢/١٢٩.

(٥) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٦) عبارته في معاني القرآن ٢/١٩٦: «نُصِبت الـزهرة على الفعـل مَتَّعناهم بـه زهرةً في الحيـاة وزينةً فيهـا. وزهرة وإن كـان معرفـة فإن العـرب تقول: مـررت بـه الشـريفَ الكريم».

معرفةٌ، والمميِّزُ لا يكون معرفة. وهذا غيرُ لازمٍ له؛ لأنه يجـوزُ تعريفُ التمييـزِ على أصول الكوفيين[1].

التاسع: أنه صفةٌ لـ «أَزْواجاً» بالتأويلين المذكورَيْن في نصبِه حـالاً. وقد منع أبو البقاء[2] من هذا الوجهِ بكونِ الموصوفِ نكرةً، والـوصفِ معرفـةً، وهذا يُجـابُ عنه بمـا أُجيب في تسويـغِ نصبـهِ حـالاً، أعني حـذفَ التنـوينِ لالتقـاءِ الساكنين.

والعـامَّةُ على تسكينِ الهـاء[3]. وقرأ[4] الحسن وأبـو البرهسم وأبـو حيوةَ بفتحِهـا، فقيل: بمعنىً، كـ جَهْـرَة وجَهَرَة[5]. وأجـاز الزمخشـري[6] أَن يكونَ جمعَ زاهر كفـاجِر وفَجَـرة وبارّ وبَـرَرَة، وروى[7] الأصمعي عن نافـع «لنُفْتِنَهم» بضمِّ النون مِنْ أَفْتَنَه إذا أوقعه في الفتنةِ.

والزَّهْرَةُ: بفتحِ الهاء وسكـونِها كنَهْـر ونَهَر، مـا يَرُوْقُ من النَّـوْر. وسِراجٌ زاهِرٌ لبريقِه، ورجلٌ أزهرُ وامرأةٌ زهراءُ من ذلك. والأنجمُ الزهرُ هي المضيئةُ.

آ. **(١٣٢) قوله: ﴿للتَّقْوَىٰ﴾**: أي: لأهلِ التقوىٰ. ويؤيد هـذا قولُه في موضعٍ آخرَ «والعاقبةُ للمتقين»[8]، وقرأ[9] ابن وثاب «نَرْزُقْـك» بإدغـام

---

(١) انظر: الارتشاف ٢/٣٨٤.
(٢) الإملاء ٢/١٢٩.
(٣) من «زهرة».
(٤) النشر ٢/٣٢٢، والإتحاف ٢/٢٥٩، والبحر ٦/٢٩١، والقرطبي ١١/٢٦٢.
(٥) قرأ ابن عباس في البقرة بفتح الهاء. انظر: الدر المصون ١/٣٦٨.
(٦) الكشاف ٢/٥٥٩.
(٧) البحر ٦/٢٩١.
(٨) الآية ١٢٨ من الأعراف.
(٩) البحر ٦/٢٩١ ـ ٢٩٢.

القـاف في الكاف. / والمشهـورُ عنه أنـه لا يُـدْغِمُ إلاَّ إذا كـانَتِ الكـافُ متصلةً [٦٢٦/أ]
بميمِ جمعٍ نحو «خَلَقَكُم» وقد تقدم[١].

آ. (١٣٣) قوله: ﴿أو لم تَأْتِهم بيِّنَةُ﴾: قـرأ[٢] نافـع وأبو عمـرو وحفص «تأتهم» بالتأنيثِ. والباقون بالياء مِنْ تحت؛ لأنَّ التأنيثَ مجـازي. وقرأ العامَّةُ «بَيِّنَةُ ما» بإضافة «بَيِّنَة» إلَى «ما» مرفوعةً وهي واضحـةٌ. وقرأ[٣] أبـو عمروٍ فيمـا رواه أبو زيـدٍ بتنوينِ «بَيِّنَـةٌ» مرفـوعةً. وعلى هـذه القراءةِ ففي «مـا» أوجهٌ، أحـدُها: أنهـا بدلٌ من «بَيِّنَـةٌ» بدل كـل من كل. والثـاني: أن تكونَ خبـرَ مبتدأ مضمـرٍ أي: هي ما في الصحف الأولىٰ. والثـالث: أَنْ تكونَ «مـا» نافيـةً. قـال صاحب «اللوامح»: «وأُريدَ بذلك ما في القرآن من الناسخ والفصلِ ممَّا لم يكنْ في غيرِه من الكتب».

وقرأَتْ جماعةٌ «بَيِّنَةً» بـالتنوين والنصب. ووجهُهـا أَنْ تكونَ «مـا» فاعلةً، و «بَيِّنَةً» نصب على الحال، وأنَّث على معنىٰ «ما». ومَنْ قرأ بتاء التأنيث فحمـلاً على معنى «ما»، ومَنْ قرأ بياءِ الغَيْبة فعلىٰ لفظِها.

وقرأ ابنُ عباس بسكونِ الحاء[٤].

آ. (١٣٤) والهاءُ في «قَبْلِهِ» يجوزُ أَنْ تعودَ للرسول بدليلِ قولِهِ: «لـولا أَرْسَلْتَ إلينا رسولاً». وجَوَّز الزمخشري[٥] وغيرُه أَنْ تعودَ على «بَيِّنَةٍ» باعتبارِ أنها في معنىٰ البرهان والدليل.

---

(١) الآية ٢١ من البقرة. وانظر: الإتحاف ١/٣٨٢.
(٢) السبعـة ٤٢٥، والنشر ٢/٣٢٢، والبحـر ٦/٢٩٢، والتيسير ١٥٣، والحجـة ٤٦٥، والقرطبـي ١١/٢٦٤.
(٣) انظر في قراءاتها: القرطبـي ١١/٢٦٤، والبحر ٦/٢٩٢.
(٤) من «الصحف». وانظر: القرطبـي ١١/٢٦٤، والبحر ٦/٢٩٢.
(٥) الكشاف ٢/٥٦٠.

قوله: «فَنَتَّبِـعَ» نصبٌ بإضمـار «أَنْ» في جوابِ التخصيص. وفي إعـراب أبـي البقاء[1]: «في جوابِ الاستفهام» وهو سهوٌ.

وقـرأ[2] ابنُ عباس وابنُ الحنفيـة والحسن وجماعـةٌ كثيرة «نُـذَلَّ ونُخْزَىٰ» مبنيين للمفعول.

آ. **(١٣٥)** و «مُتَرَبِّصٌ» خبرُ «كل»، أَفْرَدَ حملاً على لفظ «كل».

قوله: «مَنْ أصحابُ» يجوز في «مَنْ» هذه وجهان، أظهـرهما: أَنْ تكـونَ استفهـاميةً مبتـدأةً، و «أصحابُ» خبـره. والجملةُ في محـلِّ نصبٍ سـادَّة مَسَـدَّ المفعـولَيْن. والثاني ـ ويُعـزىٰ للفراء[3] ـ أن تكـونَ موصـولـةً بمعنى الـذين. و «أصحابُ» خبر مبتدأ مضمر أي: هـم أصحاب، وهذا على مقتضَىٰ مذهبِهم، يحذفون مثلَ هذا العائدِ وإن لم تَطُلِ الصلةُ. ثم «عَلِمَ» يجوز أَنْ تكونَ عرفـانيةً فتكتفيَ بهذا المفعولِ، وأن تكون على بابها فلا بُدَّ مِنْ تقديرِ ثانيهما.

وقرأ[4] العامَّةُ: «السَّوِيِّ» على وزن فَعيل بمعنى المُسْتَوي. وقرأ أبو مجلز وعمران بن حدير[5] «السَّواء» بفتحِ السينِ والمدِّ، بمعنى الـوسط الجيِّد. وقـرأ يحيـى بن يعمـر والجحدري «السُّـوْءَىٰ» على فُعْلَىٰ باعتبـار أن الصـراط يُـذَكَّـرُ ويؤنث. وقرأ ابن عباس «السَّوْء» بفتح السين بمعنىٰ الشرِّ.

---

(١) الإملاء ٢/١٢٩.

(٢) البحر ٦/٢٩٢، والكشاف ٢/٥٦٠.

(٣) قال في معاني القرآن ٢/١٩٧: «مَنْ» في موضع رفع ولو نصب كان صـواباً، يكـون بمنزلة قول الله «الله يعلم المفسد من المصلح».

(٤) انظر في قراءاته: القرطبـي ١١/٢٦٦، والبحر ٦/٢٩٢، والشواذ ٩١.

(٥) عمران بن حديـر، أبو عبيـدة السدوسي البصـري ثقة، روى الحـروف عن لاحق ابن حميد وعكرمـة. وروى عنه عبـاس بن الفضل الأنصـاري، توفي سنـة ١٤٩. انظر: طبقات القراء ١/٦٠٤.

ورُوِي عنهما[1] «السُّوَّىٰ» بضم السين وتشديد الواو. ويحتمل ذلك وجهين، أحدُهما: أَنْ يكونَ قَلَبَ الهمزةَ واواً، وأدغم الواوَ في الواو، وأَنْ يكونَ فُعْلَى من السَّواء. وأصلُه السُّوْيا فقُلِبَتِ الياءُ واواً وأُدْغم أيضاً. وكان قياسُ هذه السُّيَّا؛ لأنه متى اجتمع ياءٌ وواوٌ وسَبَقت إحداهما بالسكون قُلبت الواوُ ياءً[2] وهنا فُعِل بالعكس.

وقُرِىء «السُّوَيِّ» بضم السين وفتح الواو وتشديد الياءِ تصغيرَ «سُوْء» قاله الزمخشري[3]. قال الشيخ[4]: «وليس بجيدٍ إذ لو كانَ كذلك لثَبَتَتْ همزةُ[5] «سوء». والأجودُ أَنْ يكونَ تصغيرَ «سواء»، كقولهم عُطَيّ في عَطاء». قلت: وقد جعله أبو البقاء[6] أيضاً تصغيرَ السُّوْء يعني بفتح السين[7]. ويَرِدُ عليه ما تقدَّم إيرادُه على الزمخشريِّ، وإبدالُ مثلِ هذه الهمزةِ جائزٌ فلا إيرادَ.

قوله: «ومَنِ اهْتدىٰ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ تكونَ استفهاميةً، وحكمُها كالتي قبلها إلاَّ في حَذْفِ العائدِ. الثاني: أنها في محلِّ رفعٍ على ما تقدَّم في الاستفهاميةِ. الثالث: أنها في محلِّ جرٍّ نَسَقاً على «الصراطِ» أي: وأصحابُ مَنِ اهتدىٰ. وعلى هذين الوجهين تكونُ موصولةً، قال أبو البقاء[8] في الوجه الثاني: «وفيه عَطْفُ الخبرِ على الاستفهام، وفيه تقويةُ قولِ الفرَّاءِ» يعني أنه إذا جَعَلَها موصولةً كانت خبريةً.

[تمَّت بعونه تعالى سورة طه]

---

(١) أي عن ابن يعمر والجحدري.
(٢) انظر: الممتع ٤٩٨.
(٣) الكشاف ٢/٥٦١.
(٤) البحر ٦/٢٩٣.
(٥) فقلت: «سُوَيْء».
(٦) الإملاء ٢/١٣٠.
(٧) الأصل «الهمزة» وهو سهو.
(٨) الإملاء ٢/١٣٠.

سورة الأنبياء عليهم السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿اقتربَ للنَّاسِ﴾**: اللامُ متعلقٌ بـ «اقترب».
قال الزمخشري[١]: «هذه اللامُ لا تخلُو: إمَّا أَنْ تكونَ صلةً لاقترب، أو تأكيداً لإضافةِ الحسابِ إليهم كقولك: أَزِفَ للحَيِّ رحيلُهم الأصل: أَزِفَ رحيلُ الحيِّ، ثم أَزِفَ للحيِّ الرحيلُ، ثم أزف للحيِّ رحيلُهم، ونحوه ما أوردَه سيبويه[٢] في باب «ما يُثَنَّىٰ فيه المستقِرُّ توكيداً» نحو: «عليك زيدٌ حريصٌ عليك»، و «فيك زيد راغب فيك»، ومنه قولهم: «لا أبا لك» لأنَّ اللامَ مؤكدةٌ لمعنى الإضافة. وهذا الوجهُ أغربُ من الأول. قال الشيخ[٣]: / «يعني بقوله [٦٢٦/ب] صلةً لاقتربَ أي: متعلقةً به. وأمَّا جَعْلُه اللامَ تأكيداً لإضافة الحسابِ إليهم مع تقدُّمِ اللامِ ودخولِها على الاسمِ الظاهرِ، فلا نعلم أحداً يقول ذلك، وأيضاً فتحتاج إلى ما تتعلَّقُ به. ولا يمكن تعلُّقها بـ «حسابُهم»؛ لأنه مصدرٌ موصولٌ، لأنه قُدِّم معمولُه[٤] عليه. وأيضاً فإنَّ التوكيدَ يكونُ متأخراً عن المُؤَكَّد، وأيضاً فلو أُخِّر في هذا التركيبِ لم يَصِحَّ. وأمَّا تشبيهُه بما أورد سيبويهِ فالفرقُ واضحٌ

---

(١) الكشاف ٢/٥٦١.
(٢) الكتاب ١/٢٧٧.
(٣) البحر ٦/٢٩٦.
(٤) معموله «للناس».

فإنَّ «عليك» معمولٌ لـ «حريصٌ»، و «عليك» المتأخرةُ تأكيدٌ، وكذلك «فيك زيدٌ راغبٌ فيك» يتعلَّقُ «فيك» بـ «راغبٌ»، و «فيك» الثانيةُ توكيدٌ. وإنما غرَّه في ذلك صحةُ تركيبِ حسابِ الناس، وكذلك «أَزِفَ رحيلُ الحيِّ» فاعتقدَ إذا تقدَّم الظاهرُ مجروراً باللام وأُضيف المصدرُ لضميرِه أنَّه من بابِ «فيك زيد راغب فيك»، فليس مثلَه. وأمَّا «لا أبا لك» فهي مسألةٌ مشكلةٌ، وفيها خلاف، ويمكن أن يقال فيها ذلك؛ لأنَّ اللامَ فيها جاوَرَتِ الإضافةَ، ولا يُقاس عليها لشذوذِها وخروجها عن الأقيسةِ».

قلت: مسألةُ الزمخشري أشبهُ شيءٍ بمسألةِ «لا أبا لَك»، والمعنى الذي أَوْرده صحيحٌ. وأمَّا كونُها مشكلةً فهو إنما بناها على قولِ الجمهورِ، والمُشْكِلُ مقررٌ في بابِه، فلا يَضُرُّنا القياسُ عليه لتقريرِه في مكانِه.

قوله: «وهم في غَفْلةٍ مُعْرِضُوْن» يجوز أَنْ يكونَ الجارُّ متعلقاً بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ من الضميرِ في «مُعْرِضُون»، وأن يكون خبراً للضمير، و «مُعْرِضون» خبر ثانٍ. وقولُ أبي البقاء[1] في هذا الجارِّ «إنه خبرٌ ثانٍ» يعني في العددِ، وإلاَّ فهو أولٌ في الحقيقة. وقد يقال: لَمَّا كان في تأويلِ المفرد جُعِل المفردُ الصريحُ مقدَّماً في الرتبةِ فهو ثانٍ بهذا الاعتبارِ. وهذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحال من «للناس».

آ. (٢) **قوله: ﴿مُّحْدَثٍ﴾**: العامَّةُ على جَرِّ «مُحْدَثٍ» نعتاً لـ «ذِكْرٍ» على اللفظِ[2]. وقوله: «مِنْ ربهم» فيه أوجهٌ، أجودُها: أن يتعلَّقَ بـ «يَأْتيهم» وتكونُ «مِنْ» لابتداءِ الغاية مجازاً. والثاني: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الضمير المستترِ في «مُحْدَثٍ». الثالث: أن يكونَ حالاً مِنْ نفسِ «ذِكْرٍ» وإنْ

(١) الإملاء ٢/١٣٠.

(٢) لأن لفظ «ذكر» مجرور، ومحله مرفوع لأن «مِنْ» زائدة.

كان نكرةً لأنَّه قد تَخَصَّصَ بالوصفِ بـ «مُحْدَثٍ»، وهو نظيرُ «ما جاءني رجلٌ قائماً منطلقٌ» فَفَصَل بالحالِ بين الصفةِ والموصوفِ. وأيضاً فإنَّ الكلامَ نفيٌ وهو مُسَوِّغٌ لمجيءِ الحالِ من النكرةِ. الرابع: أَنْ يكونَ نعتاً لـ «ذِكْر» فيجوزُ في محلِّه الوجهان: الجرُّ باعتبارِ اللفظِ، والرفعُ باعتبارِ المحلِّ لأنَّه مرفوعُ المحل إذ «مِنْ» مزيدةٌ فيه، وسيأتي. وفي جَعْلِه نعتاً لـ «ذِكْرٍ» إشكالٌ من حيث إنه قد تقدَّم غيرُ الصريحِ على الصريحِ. وتقدَّم تحريرُه في المائدة. الخامس: أَنْ يتعلَّقَ بمَحذوفٍ على سبيلِ البيان.

وقرأ[1] ابنُ أبي [عَبْلة] «مُحْدَثٌ» رفعاً نعتاً لـ «ذِكْرٍ» على المحلِّ لأنَّ «مِنْ» مزيدةٌ فيه لاستكمالِ الشرطين[2]. وقال أبو البقاء[3]: «ولو رُفِع على موضع «مِنْ ذكْر» جاز». كأنه لم يَطَّلِعْ عليه قراءةً. وزيدُ بنُ علي «مُحْدَثاً» نصباً على الحال مِنْ «ذِكْر»، وسَوَّغ ذلك وصفُه بـ «مِنْ ربِّهم» إنْ جَعَلْناه صفةً، أو اعتمادُه على النفي. ويجوز أن يكونَ من الضمير المستتر في «مِنْ ربهم» إذا جَعَلْناه صفةً.

قوله: «إلَّا اسْتَمَعُوْه» هذه الجملةُ حالٌ من مفعول «يأتيهم»، وهو استثناءٌ مفرغٌ، و «قد» معه مضمرةٌ عند قوم.

قوله: «وهم يَلْعبون» حالٌ مِنْ فاعل «استمعوه».

آ. **(٣) قوله: ﴿لاهِيَةً﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً مِنْ فاعل «اسْتَمعوه» ــ عند مَنْ يُجيز تعدُّدَ الحالِ ــ فتكونَ الحالان مترادِفَتَيْنِ، وأن تكون

---

(١) البحر ٦/٢٩٦، والكشاف ٢/٥٦٢.

(٢) أن تدخل على نكرة، وأن تُسبق بنفي أو استفهام.

(٣) الإملاء ٢/١٣٠.

حالاً من فاعل «يَلْعبون» فتكونَ الحالان متداخلتين. وعَبَّر الزمخشري[1] عن ذلك فقال: «وهم يَلْعَبُوْن لاهيةً قلوبُهم» حالان مترادفتان أو متداخلتان» وإذا جعلناهما حالَيْنِ مترادفتين ففيه تقديمُ الحالِ غيرِ الصريحة على الصريحة، وفيه من البحثِ كما في باب النعت. و «قلوبُهم» مرفوعٌ بـ «لاهِيَةً».

والعامَّةُ على نصب «لاهِيَةً». وابنُ أبي عبلة[2] بالرفع على أنها خبرٌ ثانٍ بقولِه «وهم» عند مَنْ يُجَوِّز ذلك، أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ عند مَنْ لا يُجَوِّزه.

قوله: «وأَسَرُّوا النَّجْوىٰ الذين ظلموا» يجوزُ في محلِّ «الذين» ثلاثةُ أوجهٍ: الرفعُ والنصبُ والجرُّ. فالرفعُ مِنْ أوجهٍ، أحدها: أنه بدلٌ من واو «أَسَرُّوا» تنبيهاً على اتِّسامهم بالظلمِ الفاحش، وعزاه ابن عطية[3] لسيبويه[4]، وغيره للمبرد.

الثاني: أنه فاعلٌ. والواوُ علامةُ جمعٍ دَلَّتْ على جمعِ الفاعل، كما تَدُلُّ التاءُ على تأنيثِه، وكذلك يفعلون في التثنية فيقولون: قاما أخواك.

[٦٢٧/أ] وأنشدوا[5]: /

٣٣٣١ـ يَلُوْمونني في اشتراء النَّخيـ
ـلِ أهلي فكلُّهُمُ أَلْوَمُ

وقد تقدَّمت هذه المسألة في المائدة عند قوله تعالى: «ثم عَمُوا وصَمُّوا

---

(١) الكشاف ٢/٥٦٢.
(٢) البحر ٦/٢٩٦، والكشاف ٢/٥٦٢.
(٣) المحرر ١١/١٢٢.
(٤) الكتاب ١/٢٣٦، قال: «فإنما يجيء على البدل وكأنه قال: انطلقوا. فقيل له: مَنْ؟ فقال: بنو فلان».
(٥) تقدم برقم ١٣٨٩.

كثيـرٌ منهم»[1] وإليـه ذهب الأخفش[2] وأبـو عبيـدة[3]. وضعَّف بعضُهم هـذه اللغةَ، وبعضُهم حَسَّنها ونسبها لأزد شنوءة، وقد تقدمت هذه المسألة في المائدة عند قوله تعالىٰ: «ثم عَمُوا وصَمُّوا كثير منهم».

الثـالـث: أن يكونَ «الـذين» مبتدأً، و «أَسَـرُّوا» جملةً خبريـة قُـدِّمَتْ على المبتدأ، ويُعْزَىٰ للكسائي.

الرابع: أن يكون «الذين» مرفوعاً بفعلٍ مقدرٍ فقيل تقديره: يقـولُ الذين. واختاره النحاس[4] قال: «والقول كثيراً ما يُضْمَرُ. ويَدُلُّ عليـه قولُـه بعد ذلـك: «هل هذا إلَّا بشرٌ مثلُكم». وقيل: تقديرُه: أَسَرَّها الذين ظلموا.

الخامس: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه: هم الذين ظلموا.

السادس: أنه مبتدأٌ. وخبرُه الجملةُ من قـوله: «هـل هذا إلَّا بَشَـرٌ» ولا بُدَّ من إضمار القولِ على هذا القول تقـديرُه: الـذين ظلموا يقـولون: هـل هذا إلَّا بَشَرٌ، والقولُ يُضمر كثيراً.

والنصبُ مِنْ وجهين، أحدُهما: الذمُّ. الثاني: إضمـار أعني. والجرُّ من وجهين أيضاً: أحدهمـا: النعت، والثاني: البـدلُ، من «للناس»، ويُعْـزَىٰ هذا للفراءِ[5]. وفيه بُعْدٌ.

---

(١) انظر: الدر المصون ٣/٣٥٤، ٤/٣٧٠، والآية ٧١ من المائدة.

(٢) قال في «معاني القرآن» ٤١٠: «كأنه قال: وأسَـرُّوا، ثم فسَّره بعـدُ فقال: هم الـذين ظلموا، أو جاء هذا على لغة الذين يقولون: ضربوني قومك».

(٣) انـظر: مذهب أبـي عبيـدة في مجـاز القـرآن ١/١٠١، ٢/٣٥ حيث أجـاز البـدليـة والفاعلية.

(٤) إعراب القرآن ٢/٣٦٦.

(٥) معاني القرآن ٢/١٩٨.

قوله: «هل هذا» إلى قوله: «تُبْصِرُون» يجوز في هاتَيْن الجملتين الاستفهاميتين أَنْ يكونا في محلٍّ نصب بدلاً من «النجوى»، وأَنْ يكونا في محلِّ نصبٍ بإضمار القول. قالهما الزمخشريُّ[1]، وأَنْ يكونا في محلِّ نصبٍ على أنهما محكيَّتان بالنجوى، لأنها في معنى القولِ. «وأنتم تُبْصِرون» جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعل «تَأْتُون».

آ. (٤) قوله: ﴿قُلْ ربي﴾: قرأ[2] الأَخَوان وحفصٌ «قال» على لفظِ الخبرِ. والضميرُ للرسولِ عليه السلام. والباقون «قُلْ» على الأمرِ له.

قوله: «في السماءِ» فيه أوجهٌ، أحدها: أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من القول. والثاني: أنه حالٌ من فاعل «يعلمُ». وضَعَّفَه أبو البقاء[3]، وينبغي أَنْ يمتنعَ. والثالث: أنه متعلقٌ بـ «يَعْلَمُ»، وهو قريبٌ مِمَّا قبله. وحَذْفُ متعلَّق السميع العليم للعلمِ به.

آ. (٥) قوله: ﴿أَضْغَاثُ أحلامٍ﴾: خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: هو أضغاثٌ. والجملةُ نصبٌ بالقول.

قوله: «كما أُرْسِلَ» يجوزُ في هذه الكاف وجهان، أحدهما: أن تكونَ في محلِّ جرٍّ نعتاً لـ «آيةٍ» أي: بآية مثلِ آيةِ إرسالِ الأوَّلين. فـ «ما» مصدريةٌ. والثاني: أن تكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ أي: إتياناً مثلَ إرسال الأولين.

آ. (٦) قوله: ﴿أَهْلكناها﴾ و ﴿أفهم يؤمنون﴾: قد تقدَّم نظيرُه[4].

---

(١) الكشاف ٢/٥٦٢.
(٢) السبعة ٤٢٨، والتيسير ١٥٤، والحجة ٤٦٥، والنشر ٢/٣٢٣، والبحر ٦/٢٩٧، والقرطبي ١١/٢٧٠.
(٣) الإملاء ٢/١٣٠.
(٤) انظر: الدر المصون ١/٣٢٨.

آ. (٧) **قوله: ﴿نُوْحي إليهم﴾**: قرأ[١] حفصٌ «نُوْحي» بنون العظمة مبنياً للفاعل أي: نوحي نحن. والباقون بالياء وفتح الحاء مبنياً للمفعول، وقد تقدَّم ذلك في يوسف[٢]. وهذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ نعتاً لـ «رِجالاً» و «إليهم» في القراءةِ الأُوْلى منصوبُ المحلِّ. والمفعولُ محذوفٌ أي: نُوحي إليهم القرآنَ أو الذِّكْرَ، ومرفوعُ المحلِّ في القراءةِ الثانيةِ لقيامِه مَقامَ الفاعلِ.

قوله: «إنْ كُنْتم لا تعلمون» جوابُ الشرطِ محذوفٌ لدلالةِ ما تقدَّم عليه أي: فاسْأَلوهم، حُذِفَ لدلالةِ ما تقدَّم عليه. ومفعولا العِلْمِ يجوز أَنْ يُرادا أي: لا تَعْلمون أنَّ ذلك كذلك، ويجوزُ أن لا يُرادا أي: إنْ كنتم مِنْ غيرِ ذوي العلمِ.

آ. (٨) **قوله: ﴿لا يَأْكُلون الطَّعامَ﴾**: في هذه الجملةِ وجهان، أظهرُهما: أنَّها في محلِّ نصب نعتاً لـ «جَسَداً»، و «جَسَداً» مفردٌ يُراد به الجمعُ، وهو على حذفِ مضافٍ أي: ذوي أجسادٍ غيرِ آكلينَ الطعامَ. وهذا رَدٌّ لقولِهم: «ما لهذا الرسولِ يأكلُ الطَّعام»[٣]. و «جعل» يجوز أن يكونَ بمعنى صَيَّر فيتعدَّىٰ لاثنين، ثانيهما «جسداً»، ويجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى خلق وأنشأ فيتعدَّىٰ لواحدٍ، فيكون «جسداً» حالاً بتأويلِه بمشتقٍ أي: مُتَغَذِّيْنَ؛ لأنَّ الجسدَ لا بُدَّ له من الغذاءِ.

وقال أبو البقاء[٤]: «إنَّ «لا يأكلون» حالٌ[٥] أخرى بعد «جَسَداً» إذا قلنا

---

(١) السبعة ٤٢٨، والنشر ٢/٢٩٦، والتيسير ١٣٠، والحجة ٤٦٦، والنشر ٢/٢٩٦.
(٢) الآية ١٠٩ «وما أرسلنا مِنْ قبلك إلاَّ رجالاً نوحي إليهم مِنْ أهلِ القرىٰ». وانظر: الدر المصون ٦/٥٦١.
(٣) الآية ٧ من الفرقان.
(٤) الإملاء ٢/١٣١.
(٥) الأصل «حالاً» وهو سهو.

إنَّ «جعل» يتعدَّىٰ لواحدٍ». وفيه نَظَرٌ، بل هي صفةٌ لـ «جَسَداً» بالاعتبارين، لا يليق المعنى إلاَّ به.

آ. (٩) قوله: ﴿صَدَقْناهُمُ الوعدَ﴾: «صَدَق» يتعدَّى لاثنين إلى ثانيهما بحرفِ الجرِّ، وقد يُحْذف. تقولُ: صَدَقْتُك الحديثَ، وفي الحديث. نحو: أمر واستغفر وقد تقدَّم في آل عمران[1].

آ. (١٠) قوله: ﴿فيه ذِكْرُكُمْ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ جملةً في محلِّ نصبٍ صفةً لـ «كتاباً» ويجوزُ أَنْ يكونَ «فيه» هو الوصفَ وحدَه و «ذِكْرُكم» فاعلٌ. وقال بعضهم: «في الكلامِ حَذْفُ مضافٍ تقديرُه: فيه ذِكْرُ شَرَفِكم. و «ذَكَر» هنا مصدرٌ يجوز أن يكونَ مضافاً لمفعوله أي: ذِكْرُنا إياكم. ويجوز أَنْ يكونَ مضافاً لفاعلِه أي: ما ذَكَرْتُمْ من الشِّرْك وتكذيبِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم.

[٦٢٧/ب] آ. (١١) قوله: / ﴿وكم قَصَمْنا﴾: في محلِّ نصبِ مفعولاً مقدماً بـ «قَصَمْنا». و «من قرية» تمييزٌ. والظاهرُ أنَّ «كم» هنا خبريةٌ لأنها تفيدُ التكثيرَ.

قوله: «كانَتْ ظالمةً» في محلِّ جرٍّ صفةً لـ «قريةٍ». ولا بُدَّ من مضافٍ محذوفٍ قبل[2] «قرية» أي: وكم قَصَمْنا من أهلِ قرية بدليلِ عَوْدِ الضميرِ في قوله: «فلمَّا أَحَسُّوا» ولا يجوز أَنْ يعودَ على قولِه «قوماً»؛ لأنه لم يَذْكُرْ لهم ما يَقْتَضي ذلك.

---

(١) فصَّل فيه وعَدَّد أفعالَه في الأعراف. انظر: الدر المصون ٥/٤٧٤.

(٢) تكرر قوله «قبل» في الأصل سهواً.

آ. (١٢) قوله: ﴿إذا﴾: هذه فجائيةٌ. وقد تقدَّمَ الخلافُ فيها مُشْبَعاً[1]. و «هم» مبتدأ، و «يَرْكُضون» خبرُه، وتقدَّم[2] في أولِ هذا الموضوعِ أنَّ هذه الآيةَ وأمثالَها دالَّةٌ على أن «لَمَّا» ليست ظرفيةً، بل حرفُ وجوبٍ لوجوب[3] لأنَّ الظرفَ لا بُدَّ له مِنْ عاملٍ ولا عاملَ هنا لأنَّ ما بعدَ إذا لا يعملُ فيما قبلَها. والجواب: أنه عَمِل فيها معنى المفاجأةِ المدلولِ عليه بـ «إذا».

والضميرُ في «مِنْها» يعودُ على «قرية». ويجوز أَنْ يعودَ على «بَأْسَنا» لأنه في معنى النِّقْمة والبأساء، فَأَنَّثَ الضميرَ حملاً على المعنىٰ. و «مِنْ» على الأولِ لابتداءِ الغايةِ، وللتعليل على الثاني. والرَّكْضُ: ضَرْبُ الدابَّة بالرِّجْلِ. يُقال: رَكَضَ الدابَّةَ يَرْكُضها رَكْضاً.

آ. (١٥) قوله: ﴿فما زالَتْ تلك دعواهم﴾: اسم «زالَتْ» «تلك» و «دعواهم» الخبرُ، هذا هو الصواب. وقد قال الحوفي والزمخشري[4] وأبو البقاء[5] بجواز العكس. وهو مردودٌ بأنه إذا خَفِي الإعرابُ مع استوائِهما في المُسَوِّغ لكونِ كلٍ منهما اسماً أو خبراً وَجَبَ جَعْلُ المتقدِّم اسماً والمتأخرِ خبراً، وهو من باب «ضرب موسى عيسى» وقد تقدَّم إيضاحُ هذا في أول سورة الأعراف[6]. وهناك شيءٌ لا يتأتَّىٰ ههنا فَلْيُلْتَفَتْ إليه. و «تلك» إشارةٌ إلى الجملةِ المقولة.

---

(١) انظر: الدر المصون ٤/٦٣٤.

(٢) انظر: الدر المصون ٤/٤٠.

(٣) وهو مذهب سيبويه. انظر: الكتاب ٢/٣١٢. وذهب الفارسي إلى أنها ظرفية. انظر: الإيضاح العضدي ١/٣١٩.

(٤) الكشاف ٢/٥٦٥.

(٥) الإملاء ٢/١٣١.

(٦) انظر: الدر المصون ٥/٢٥٣. وقول المؤلف فيه نظرٌ؛ لأنه قياسٌ مع الفارق، =

قوله: «حَصِيداً» مفعولٌ ثانٍ؛ لأنَّ الجعلَ هنا تصييرٌ. و «حصيداً خامدين»: يجوزُ أَنْ يكونَ من باب «هذا حلوٌ حامِضٌ». كأنه قيل: جَعَلْناهم جامعين بين الوصفين جميعاً. ويجوز أن يكونَ «خامِدِيْن» حالاً من الضمير في «جَعَلْناهم»، أو من الضميرِ المستكنِّ في «حَصِيداً» فإنَّه في معنى مَحْصُوْد. ويجوزُ أن يكونَ مِنْ باب ما تعدَّد فيه الخبرُ نحو: «زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ». وجَوَّز أبو البقاء[1] فيه أيضاً أن يكونَ صفةً لـ «حَصيداً» وحَصِيد بمعنى مَحْصود كما تقدَّم؛ فلذلك لم يُجْمع. وقال أبو البقاء[2]: «والتقدير: مثل حصيدٍ، فلذلك لم يُجْمع كما لم يُجْمَعْ «مثل» المقدر» انتهى. وإذا كان بمعنى مَحْصُودين فلا حاجة.

آ. (١٦) قوله: ﴿لاعِبين﴾: حالٌ من فاعل «خَلَقْنا».

آ. (١٧) قوله: ﴿إنْ كنَّا فاعِلين﴾: في «إنْ» هذه وجهان، أحدهما: أنها نافيةٌ أي: ما كُنَّا فاعلين. والثاني: أنها شرطيةٌ. وجوابُ الشرطِ محذوفٌ لدلالةِ جوابِ «لو» عليه. والتقدير: إنْ كُنَّا فاعلينَ اتَّخَذْناه.

آ. (١٨) قوله: ﴿فَيَدْمَغُه﴾: العامَّةُ على رفع الغين نَسَقاً على ما قبله. وقرأ[3] عيسى بن عمر بنصبِها. قال الزمخشري[4]: «وهو في ضَعْفِ

= فمسألة «ضرب موسى عيسى» غيرُ مسألة «تلك دعواهم» مع خفاء الإعراب في المسألتين والعلة في منع الأولى الالتباس الذي يؤثر في الحكم، وهذا مفقودٌ في الثانية. فبطل القياس.

(١) الإملاء ٢/١٣١.

(٢) الإملاء ٢/١٣١.

(٣) البحر ٦/٣٠٢، والشواذ ٩١.

(٤) الكشاف ٢/٥٦٦.

قولِه(١) :

٣٣٣٢ـ سأَتركُ منزلي لبني تميمٍ
وألحقُ بالحجازِ فأَسْتَريحا

وقُرىء(٢) شاذاً «فَيَدْمُغُه» بضمِّ الميم، وهي محتملةٌ لأن يكونَ في المضارع لغتان(٣) : يَفْعَلُ ويَفْعُل، وأن يكونَ الأصلُ الفتحَ، والضمة للإِتباع في حرف الحلق. ويدمغه: أي يصيب دماغه، من قولِهم دَمَغْتُ الرجلَ أي: ضَرَبْتُه في دماغِه كقولهم رَأَسَه وكَبَده ورَجَله، إذا أصاب منه هذه الأعضاءَ.

قوله: «مما تَصِفُون» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه متعلقٌ بالاستقرار الذي تَعَلَّق به الخبرُ أي: استقرَّ لكم الويلُ من أجلِ ما تَصِفُون. و «مِنْ» تعليليَّةٌ. وهذا وجهُ وجيهٌ. الثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ. والثالث: أنه حالٌ من الويلِ أي: الويلُ واقعاً مِمَّا تَصِفُون، كذا قَدَّره أبو البقاء(٤). و «ما» في «مِمَّا تَصِفُون» يجوز أَنْ تكونَ مصدريةً فلا عائدَ عند الجمهورِ، وأن تكونَ بمعنى الذي، أو نكرةً موصوفةً ولا بُدَّ من العائد، عند الجميع، حُذِف لاستكمالِ الشروطِ.

آ. (١٩) **قوله: ﴿ومَنْ عنده﴾** : يجوز فيه وجهان، أحدُهما: أنه معطوفٌ على «مَنْ» الأولى. أخبرَ تعالى عن مَنْ في السموات والأرض، وعن مَنْ عنده بأنَّ الكلَّ له في مِلْكِه، وعلى هذا فيكون من باب ذِكْرِ الخاصِّ بعد العام مَنْبَهَةً على شرفه. لأنَّ قولَه: «مَنْ في السموات» شَمَل مَنْ عنده، وقد مَرَّ

---

(١) تقدم برقم ٦٩٨.
(٢) البحر ٦/٣٠٢.
(٣) قال في القاموس: (دمغ) «ودَمَغه كمنعه ونصره».
(٤) الإملاء ٢/١٣١.

نظيرُه في قولِه: «وجبريلَ ومِيْكالَ»[1]. وقولُه: «لا يَسْتَكْبِرون» على هذا فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه حال/ مِنْ «مَنْ» الأولى أو الثانية أو منهما معاً. وقال [٦٢٨/أ] أبو البقاء[2]: «حالٌ: إمَّا مِن الأولى أو الثانيةِ على قولِ مَنْ رَفَع بالظرف» يعني أنَّه إذا جَعَلْنا «مَنْ» في قولِه «وله مَنْ في السموات» مرفوعاً بالفاعليةِ، والرافعُ الظرفُ؛ وذلك على رأي الأخفش، جاز أَنْ يكونَ «لا يَسْتكبرون» حالاً: إمَّا مِنْ «مَنْ» الأولى، وإمَّا مِن الثانية؛ لأن الفاعلَ يجيءُ منه الحالُ. ومفهومُه أنَّا إذا جَعَلْناها مبتدأً لا يجيءُ «يستكبرون» حالاً، وكأنه يرى أنَّ الحالَ لا تجيءُ من المبتدأ، وهو رأيٌ لبعضِهم. وفي المسألةِ كلامٌ مقررٌ في غيرِ هذا الموضوعِ، ويجوزُ أَنْ يكونَ «لا يستكبرون» حالاً من الضميرِ المستكنِّ في «عندَه» الواقعِ صلةً، وأن يكونَ حالاً من الضميرِ المستكنِّ في «له» الواقع خبراً.

والوجهُ الثاني من وجهَيْ «مَنْ»: أن تكونَ مبتدأً، و «لا يستكبرون» خبرُه، وهذه جملةٌ معطوفةٌ على جملةٍ قبلَها. وهل الجملةُ مِنْ قولِه «وله مَنْ في السموات» استئنافيةٌ أو معادِلَةٌ لجملة قولِه: «ولكُم الوَيْلُ» أي: لكم الوَيْلُ، ولِلَّهِ تعالى جميعُ العالَمِ عُلْويِّه وسُفْلِيِّه؟ والأولُ أظهرُ.

ولا يَسْتَحْسِرون أي: لا يَكِلُّون ولا يَتْعبون. يقال: اسْتَحْسر البعيرُ أي كَلَّ وتَعِب. قال: علقمة بن عبدة[3]:

٣٣٣٣ـ بها جِيَفُ الحَسْرى فأمَّا عِظامُها ... فبِيْضٌ وأمَّا جِلْدُها فصَلِيْبُ

---

(١) الآية ٩٨ من البقرة «مَنْ كان عَدُوّاً لله وملائكتِه ورسلِه وجبريلَ وميكالَ فإنَّ الله عدوٌّ للكافرين». وانظر: الدر المصون ٢/٢٢.

(٢) الإملاء ٢/١٣١.

(٣) تقدم برقم ١٥٤.

ويقال: حَسَر البعيرُ، وحَسَرْته أنا، فيكون لازماً ومتعدياً. وأَحْسَرْتُه أيضاً. فيكون فَعَل وأفْعَلَ بمعنىً في أحدِ وجهَيْ فَعَل. قال الزمخشري[1]: «الاستحسارُ مبالغةٌ في الحُسورِ. فكان الأبلغُ في وصفِهم أنْ ينفيَ عنهم أَدْنى الحُسورِ. قلت: في الاستحسارِ بيانُ أنَّ ما هُمْ فيه يوجب غايةَ الحُسور وأقصاه، وأنَّهم أَحِقَّاءُ لتلك العباداتِ الباهظة بأَنْ يَسْتَحْسِروا فيما يَفْعلون» وهو سؤالٌ حسنٌ وجوابٌ مطابق.

آ. (٢٠) قوله: ﴿يُسَبِّحون﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ حالاً من الفاعلِ في الجملةِ قبلَه. و «لا يَفْتُرون» يجوز فيه الاستئنافُ والحالُ من فاعلِ «يُسَبِّحون».

آ. (٢١) قوله: ﴿أم اتَّخذوا﴾: هذه «أم» المنقطعةُ، فتتقدَّرُ بـ بل التي لإضرابِ الانتقال، وبالهمزةِ التي معناها الإنكار. و «اتَّخذ» يجوزُ أَنْ يكونَ بمعنىٰ صَنَع، فتتعلَّقَ «مِن» به. وجَوَّز الشيخُ[2] أن يكونَ بمعنى صَيَّر التي في قوله: «واتَّخذ اللَّهُ إبراهيمَ خَليلاً»[3] قال: «وفيه معنىٰ الاصطفاءِ والاختيارِ». و «من الأرض» يجوز أَنْ يتعلَّقَ بالاتخاذ كما تقدَّم، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها نعتٌ لـ «آلهة» أي: مِنْ جنسِ الأرض.

قوله: «هم يُنْشِرُون» جملةٌ في محلِّ نصبٍ صفةً لآلهة. وقرأ العامَّةُ «يُنْشِرون» بضمِّ حرفِ المضارعة مِنْ أَنْشَر. وقرأ[4] الحسن بفتحها وضم الشين يُقال: أَنْشَر اللَّهُ الموتىٰ فَنَشَروا، ونَشَر يكون لازماً ومتعدياً.

---

(١) الكشاف ٢/٥٦٦.
(٢) البحر ٦/٣٠٤.
(٣) الآية ١٢٥ من النساء.
(٤) الإتحاف ٢/٢٦٢، والقرطبي ١١/٢٧٨، والبحر ٦/٣٠٤.

آ. (٢٢) قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾: «إلَّا» هنا صفةٌ للنكرة قبلها بمعنى «غَيْر». والإعرابُ فيها متعذِّر، فَجُعِل على ما بعدها. وللوصفِ بها شروطٌ منها: تنكيرُ الموصوفِ، أو قُرْبُه من النكرة بأَنْ يكونَ معرفاً بأل الجنسية. ومنها أَنْ يكونَ جمعاً صريحاً كالآية، أو ما في قوةِ الجمعِ كقوله[1]:

٣٣٣٤ـ لو كان غيري سُلَيْمى اليومَ غيَّره
وَقْعُ الحوادِثِ إلَّا الصارمُ الذَّكَرُ

فـ «إلَّا الصارِمُ» صفةٌ لغيري لأنه في معنى الجمع[2]. ومنها أَنْ لا يُحْذَفَ موصوفُها عكسَ «غير». وقد أَتْقَنَّا هذا كلَّه في «إيضاحِ السبيل إلى شرح التسهيل» فعليك به. وأنشد سيبويهِ على ذلك قولَ الشاعر[3]:

٣٣٣٥ـ وكلُّ أخٍ مُفارِقُه أخُوه
لَعَمْرُ أبيكَ إلَّا الفرقدانِ

أي: وكلُّ أخٍ غيرُ الفرقدين مفارِقُه أخوه. وقد وقع الوصفُ بـ إلَّا كما وقع الاستثناء بـ «غير»، والأصلُ في «إلَّا» الاستثناءُ وفي «غير» الصفةُ. ومن مُلَحِ كلامِ أبي القاسم الزمخشري[4]: «واعلم أنَّ «إلَّا» وغير يَتَقارضان».

ولا يجوزُ أَنْ ترتفعَ الجلالةُ على البدل مِنْ «آلهة» لفسادِ المعنى. قال

---

(١) البيت للبيد وهو في ديوانه ٦٢، والكتاب ١/ ٣٧٠.

(٢) قال ابن هشام في المغني ١٠٠ «ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يُشترط كون الموصوف جمعاً أو شبهه لتمثيله بـ «لو كان معنا رجلٌ إلَّا زيدٌ لغُلِبْنا» ».

(٣) تقدم برقم ٥٧٩.

(٤) ورد هذا القولُ للزمخشري في كتابه «المفصَّل». انظر: شرح ابن يعيش على المفصل ٢/ ٨٨. ومعنى التقارض أن كل واحد منهما يأخذ من الآخر حكماً يختص به.

الزمخشري[1]: «فإن قلت: ما مَنَعك من الرفع على البدل؟ قلت: لأنَّ «لو» بمنزلةِ «إنْ» في أنَّ الكلامَ معها موجَبٌ، والبدلُ لا يَسُوغ إلاَّ في الكلامِ غيرِ الموجبِ كقوله تعالىٰ: «ولا يَلْتَفِت منكم أحدٌ إلاَّ امرأتُك»[2] وذلك لأنَّ أعمَّ العامِّ يَصِحُّ نفيُه ولا يَصِحُّ إيجابُه». فجعل المانعَ صناعياً مستنداً إلى ما ذُكِر مِنْ عدم صحةِ إيجاب أعمِّ العام.

وأحسنُ مِنْ هذا ما ذكره أبو البقاء[3] مِنْ جهة المعنىٰ فقال[4]: «ولا يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً، لأنَّ المعنىٰ يصيرُ إلى قولك: لو كان فيهما اللَّهُ لَفَسَدَتا، ألا ترىٰ أنَّك لو قلت: «ما / جاءني قومُك إلاَّ زيدٌ» على البدلِ لكان المعنىٰ: جاءني زيدٌ وحدَه. ثم ذكر الوجه الذي رَدَّ به الزمخشريُّ فقال: «وقيل: يمتنعُ البدلُ لأنَّ قبلها إيجاباً». ومنع أبو البقاء[5] النصبَ على الاستثناء لوجهين، أحدُهما: أنه فاسدٌ في المعنىٰ، وذلك أنك إذا قلتَ: «لو جاءني القومُ إلاَّ زيداً لقتلتُهم» كان معناه: أنَّ القَتْلَ امتنع لكونِ زيدٍ مع القوم. فلو نُصِبَتْ في الآية لكان المعنىٰ: إنَّ فسادَ السمواتِ والأرض امتنع لوجود الله تعالى مع الآلهة. وفي ذلك إثباتُ إلهٍ مع الله. وإذا رُفِعَتْ على الوصفِ لا يلزمُ مثلُ ذلك؛ لأنَّ المعنىٰ: لو كان فيهما غيرُ اللَّهِ لفسدتا. والوجهُ الثاني: أنَّ آلهة هنا نكرةٌ، والجمعُ إذا كان نكرةً لم يُسْتثنَ منه عند جماعةٍ من المحققين؛ إذ لا عمومَ له بحيث يدخلُ فيه المستثنىٰ لولا الاستثناءُ». [٦٢٨/ب]

وهذا الوجهُ الذي منعاه ـ أعني الزمخشري وأبا البقاء ـ قد أجازه

(١) الكشاف ٢/٥٦٧.
(٢) الآية ٨١ من هود.
(٣) الإملاء ٢/١٣١.
(٤) الإملاء ٢/١٣١.
(٥) المصدر نفسه.

أبو العباس المبرد[1] وغيره: أمَّا المبردُ فإنه قال: «جاز البدلُ لأنَّ ما بعد «لو» غيرُ موجَبٍ في المعنىٰ. والبدلُ في غير الواجبِ أحسنُ من الوصفِ. وفي هذا نظرٌ من جهة ما ذكره أبو البقاء من فسادِ المعنىٰ.

وقال ابنُ الضائعِ[2] تابعاً للمبرد: لا يَصِحُّ المعنى عندي إلَّا أن تكون «إلَّا» في معنى «غير» التي يُراد بها البدلُ أي: لو كان فيهما آلهةٌ عِوَضَ واحدٍ أي بدل الواحد الذي هو الله لفسدتا. وهذا المعنى أرادَ سيبويه[3] في المسألةِ التي جاء بها توطئةً.

وقال الشَّلَوْبين في مسألةِ سيبويه «لو كان معنا رجلٌ إلَّا زيدٌ لَغُلِبْنا»: إنَّ المعنى: لو كانَ معنا رجلٌ مكانَ زيد لَغُلبنا، فـ «إلَّا» بمعنىٰ «غير» التي بمعنى مكان. وهذا أيضاً جنوحٌ من أبي عليّ[4] إلى البدلِ. وما ذكره ابنُ الضائع من المعنى المتقدمِ مُسَوِّغٌ للبدل. وهو جوابٌ عمَّا أَفْسَد به أبو البقاء وجهَ البدل، إذ معناه واضحٌ، ولكنه قريبٌ من تفسير المعنى لا من تفسيرِ الإعراب.

آ. (٢٤) **قوله: ﴿هـذا ذِكْرُ مَنْ معي﴾**: العامَّةُ على إضافة «ذِكْر» إلى «مَنْ» إضافةَ المصدرِ إلى مفعوله، كقوله تعالى: «بسؤالِ نَعْجَتك»[5]. وقُرِيء[6] «ذِكْرٌ» بالتنوين فيهما، و «مَنْ» مفتوحة الميم، نُوِّنَ

---

(١) مذهبه في المقتضب ٤/٤٠٨ أن إلَّا وما بعدها نعت بمنزلة غير وما أضيفت إليه، ونقل ابن هشام في المغني ٩٩ ما نقله السمين عنه.

(٢) انظر قول ابن الضائع في المغني ٩٩.

(٣) قال سيبويه ١/٣٧٠: «هذا باب ما يكون فيه إلَّا وما بعده وصفاً بمنزلة مثل، وغير، وذلك قولك: لو كان معنا رجلٌ إلَّا زيدٌ لَغُلِبْنا».

(٤) وهو الشلوبين.

(٥) الآية ٢٤ من سورة ص، «قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك».

(٦) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٣٠٦، والكشاف ٢/٥٦٩، والمحتسب ٢/٦١، والقرطبي ١١/٢٨٠، والشواذ ٩١.

المصدرُ ونُصِبَ به المفعولُ كقوله تعالىٰ: «أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبَة يتيماً»[1].

وقرأ يحيى بن يعمر «ذِكْرٌ» بتنوينه و «مِنْ» بكسرِ الميم، وفيه تأويلان، أحدُهما: أنَّ ثَمَّ موصوفاً محذوفاً قامَتْ صفتُه وهي الظرف مَقامَه. والتقدير: هذا ذِكْرٌ مِنْ كتاب معي، ومِنْ كتابٍ قبلي. والثاني: أنَّ «معي» بمعنى عندي. ودخولُ «مِنْ» على «مع» في الجملة نادرٌ؛ لأنها ظرفٌ لا يَتَصَرَّف. وقد ضَعَّفَ أبو حاتم هذه القراءةَ، ولم يَرَ لدخول «مِنْ» على «مع» وجهاً.

وقرأ طلحةُ «ذِكْرٌ معي وذكرٌ قبلي» بتنوينهما دونَ «مِنْ» فيهما. وقرأَتْ طائفةٌ «ذكرُ مَنْ» بالإضافة لـ «مَنْ» كالعامَّة، «وذكرٌ مِنْ قبلُ»[2] بتنوينه وكسرِ ميم «مِنْ». ووجهها واضحٌ ممَّا تقدم.

قوله: «لا يَعْلَمون الحقَّ» العامَّةُ على نصب «الحق». وفيه وجهان، أظهرُهما: أنَّه مفعولٌ به بالفعلِ قبلَه. والثاني: أنه مصدرٌ مؤكِّد. قال الزمخشريُّ[3]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ المنصوبُ أيضاً على التوكيدِ لمضمونِ الجملةِ السابقة، كما تقول: «هذا عبدُ الله الحقَّ لا الباطل» فأكَّدَ انتفاءَ العِلْم».

وقرأ[4] الحسن وابن محيصن وحميد برفع «الحق». وفيه وجهان، أحدُهما: أنَّه مبتدأٌ والخبرُ مضمرٌ. والثاني: أنه خبرٌ لمبتدأ مضمرٍ. قال الزمخشري[5]: «وقُرِىء «الحقُّ» بالرفعِ على توسيطِ التوكيد بين السببِ والمُسَبَّب. والمعنىٰ: أن إعراضَهم بسببِ الجهلِ هو الحقُّ لا الباطلُ».

(١) الآية ١٤ من البلد.
(٢) لم أجد مَنْ نص على هذه القراءة غير السمين.
(٣) الكشاف ٢/٥٦٩.
(٤) الإتحاف ٢/٢٦٢، والبحر ٦/٣٠٦، والقرطبي ١١/٢٨٠، والمحتسب ٢/٦١.
(٥) الكشاف ٢/٥٦٩.

آ. (٢٦) قوله: ﴿بل عبادٌ﴾: «عبادٌ» خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هم عبادٌ. و «مُكْرَمون» في العامَّة[1] مخففٌ، وقراءة[2] عكرمة مشدداً.

آ. (٢٧) قوله: ﴿لا يَسْبِقُونه﴾: جملةٌ في محلِّ رفعٍ صفةً لـ «عبادٌ». والعامَّةُ على كسرِ الباء في «يَسْبِقونه» وقُرِىء[3] بضمِّها. وخُرِّجَتْ على أنه مضارعُ سَبَقه أي غلبه في السبق يُقال: سابقه فَسَبقه يَسْبُقه أي: غلبه في السَّبْق. ومضارع فَعَلَ في المغالبة مضمومُ العينِ مطلقاً[4] إلَّا في ياءَيْ العينِ[5] أو اللام[6]، والمرادُ: لا يَسْبقونه بقوله، فَعَوَّض الألفَ واللامَ عن الضمة عند الكوفيين، والضميرُ محذوفٌ عند البصريين أي بالقول منه.

آ. (٢٩) قوله: ﴿فذلك نَجْزِيْهِ﴾: يجوزُ في ذلك وجهان أحدُهما: أنَّه مرفوعٌ بالابتداءِ. وهذا وجهٌ حسنٌ. والثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّره هذا الظاهرُ. والمسألةُ من بابِ الاشتغال. وفي هذا الوجهِ إضمارُ عاملٍ مع الاستغناءِ عنه، فهو مرجوحٌ. والفاءُ وما في حَيِّزها في موضعِ جزمٍ جواباً للشرط و «كذلك» نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أو حالٌ من ضميرِ المصدر أي: جزاءً مثلَ ذلك الجزاءِ، أو نجزي الجزاءَ حالَ كونِه مثلَ ذلك.

وقرأ العامَّةُ «نجزي» بفتحِ النونِ. وأبو عبد الرحمن المقرىء[7] بضمِها.

---

(١) أي في قراءة العامة.

(٢) البحر ٦/٣٠٧، والكشاف ٢/٥٦٩.

(٣) البحر ٦/٣٠٧، والكشاف ٢/٥٦٩.

(٤) نحو: صارَعْتُه فَصَرعْته فانا أَصْرُعُه.

(٥) فيكون على يَفْعِل نحو: سايَرْتُه فَسِرْتُه أَسِيْرُه.

(٦) نحو: ناهَيْتُه فَنَهَيْتُه أَنْهِيْه. وانظر الهمع ٢/١٦٣.

(٧) المحتسب ٢/٦١، والبحر ٦/٣٠٧ والمقرىء هو عبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمن القرشي، إمام في القراءات، روى عن نافع وله اختيار في القراءة. مات سنة ٢١٣. انظر: طبقات القراء ١/٤٦٤.

وجهُها أنه مِنْ أجزأ بالهمز، مِنْ أجزأني كذا أي: كفاني، ثم خَفَّفَ الهمزةَ فانقلبت إلى الياء.

آ. (٣٠) قوله: ﴿أَوَ لَمْ يَرَ﴾: قرأ[١] ابن كثير «ألم يرَ» من غير واو. والباقون/ بالواوِ بين همزةِ الاستفهام و «لم». ونظيرُ حذفِ الواوِ وإثباتِها [٦٢٩/أ] هنا ما تقدَّم في البقرة وآل عمران في قولِه «قالوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَداً»[٢] «سارِعُوا إلى مَغْفرة»[٣] وقد تقدَّم حكمُ ذلك. والرؤيةُ هنا يجوز أن تكونَ قلبيةً، وأن تكونَ بَصَريةً. فـ «أنَّ» وما في حَيِّزها سادَّةٌ مَسَدَّ مفعولَيْنِ عند الجمهور على الأول[٤]، ومَسَدَّ واحدٍ والثاني محذوف، عند الأخفش، وسادَّةٌ مسدَّ واحدٍ فقط على الثاني[٥].

قوله: «كانتا» الضميرُ يعودُ على السموات والأرض بلفظِ التثنيةِ، والمتقدِّم جمعٌ. وفي ذلك أوجه أحدُها: ما ذكره الزمخشري[٦] فقال: «وإنما قيل «كانتا» دونَ «كُنَّ» لأنَّ المرادَ جماعةُ السمواتِ وجماعةُ الأَرَضين[٧]. ومنه قولُهم: «لِقاحان سَوْداوان» أي: جماعتان. فَعَلَ في المضمر نحوَ ما فَعَل في المظهر. الثاني: قال أبو البقاء[٨]: «الضميرُ يعودُ على الجنسين». الثالث: قال الحوفي[٩]: «قال: كانتا رَتْقاً والسموات جمعٌ لأنه أراد الصِّنْفَيْنِ. قال الأسودُ ابنُ

---

(١) السبعة ٤٢٨، والنشر ٢/٣٢٣، والبحر ٦/٣٠٨، والتيسير ١٥٥، الحجة ٤٦٧.
(٢) الآية ١١٦ من البقرة. وانظر: الدر المصون ٢/٨٣.
(٣) الآية ١٣٣ من آل عمران. وانظر: الدر المصون ٣/٣٩٤.
(٤) أي على كونها قلبية.
(٥) أي على كونها بصرية.
(٦) الكشاف ٢/٥٧٠.
(٧) في المطبوعة «الأرض».
(٨) انظر: البحر ٦/٣٠٨.
(٩) المصدر نفسه.

يَعْفَر[1]:

٣٣٣٦ـ إن المنيَّةَ والحُتُوفَ كِلاهما
يُوفي المخارم يَرْقُبان سوادي

لأنه أراد النوعين، وتبعه ابن عطية في هذا فقال[2]: «وقال: «وكانتا» من حيث هما نوعان. ونحوُه قولُ عمرِو بن شييم[3]:

٣٣٣٧ـ ألم يُحْزِنْكَ أنَّ حبالَ قيسٍ
وتَغْلِبَ قد تباينتا انقطاعا

ورَتْقاً: خبرٌ. ولم يُثَنَّ لأنَّه في الأصلِ مصدرٌ. ثم لك أن تجعلَه قائماً مقامَ المفعولِ كالخَلْقِ بمعنى المَخْلوق، أو تجعلَه على حَذْفِ مضافٍ أي: ذواتَيْ رَتْقٍ. وهذه قراءةُ الجمهور.

وقرأ[4] الحسنُ وزيد بن علي وأبو حيوة وعيسى «رَتَقاً» بفتحِ التاءِ وفيه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ أيضاً، ففيه الوجهان المتقدِّمان في الساكنِ التاءِ. والثاني: أنه فَعَل بمعنى مَفْعول كالقَبَض والنَّقَض بمعنى المَقْبوض والمَنْقوض، وعلى هذا فكان ينبغي أَنْ يطابقَ بخبرِه[5] في التثنية. وأجاب الزمخشري[6] عن ذلك فقال: «هو على تقديرِ موصوفٍ أي: كانتا شيئاً رَتَقاً». ورَجَّح بعضُهم

---

(١) البحر ٦/٣٠٨، المفضليات ٢١٦. والحُتُوف: جمع حَتْف وهو الموت. يوفي: يعلو. والمخارم: جمع مخرم وهو منقطع أنف الجبل. وسوادي: شخصي.

(٢) المحرر ١١/١٣٣.

(٣) المحرر ١١/١٣٣، والبحر ٦/٣٠٨. ولعل اسمه المشهور عُمَيْر لأنه المعروف بالقطامي.

(٤) المحتسب ٢/٦١، والقرطبي ١١/٢٨٣، والبحر ٦/٣٠٩.

(٥) كذا في الأصل، ولعلها «خبره» لأنه يتعدى بنفسه.

(٦) الكشاف ٢/٥٧٠.

المصدريةَ بعدمِ المطابقَةِ في التثنية، وقد عرفت جوابه. ولـه أن يقولَ: الأصـلُ عدمُ حذفِ الموصوف فلا يُصارُ إليه دونَ ضرورةٍ.

والرَّتْقُ: الانضمامُ. ارْتَتَقَ حَلْقُـه: أي: انضمَّ. وامرأةٌ رَتْقـاءُ أي: مُنْسَدَّة الفَـرْجِ، فلم يُمْكِنْ جماعُهـا من ذلك. والفَتْقُ: فَصْـل ذلك المُـرْتَتِقِ، وهو من أحسنِ البديع هنا؛ حيث قابل الرَّتْقَ بـالفَتْق. قال الـزمخشري[1]: «فـإن قلت: متى رَأَوْهما رَتْقاً حتى جاء تقريـرُهم بذلـك؟ قلت: فيه وجهـان، أحدهمـا: أنه وارِدٌ في القرآن الذي هو معجزٌ في نفسِه، فقام مقامَ المَرْئيِّ المشاهَدِ. والثاني: أنَّ تَلاصُقَ السماءِ والأرضِ وتباينَهما كلاهما جائزٌ في العقلِ فلا بُدَّ للتباين دون التلاصُقِ من مخصِّصٍ وهو القديمُ سبحانه».

قوله: «وجَعَلْنا من الماءِ كلَّ شيءٍ حيٍّ» يجوز في «جَعَـل» هذه أَنْ تكـونَ بمعنى «خلق» فتتعدَّىٰ لواحدٍ وهو كلُّ شيءٍ، و«من الماء» متعلقٌ بـالفعلِ قبلَه. ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «كـل شيء» لأنه في الأصـلِ يجوز أن يكونَ وَصْفاً لـه، فلما قُـدِّم عليه نُصِبَ على الحـال. ومعنى خَلْقِه من المـاء أحـدُ شيئين: إمَّا شـدةُ احتياجِ كـلِّ حيوانٍ للمـاء فلا يعيشُ بـدونِه، وإمَّـا لأنـه مخلوقٌ من النُّـطْفَـة التي تُسَمَّىٰ مـاءً. ويجـوز أن تكـونَ «جَعَـلَ» بمعنى صَيَّـر فتتعدَّى لاثنين، ثانيهما الجارُّ بمعنى: أنَّا صَيَّرْنـا كلَّ شيء حيّ بسبب من المـاء لا بُدَّ له منه.

والعـامَّةُ على خفض «حيّ» صفـةً لشَيْء. وقرأ[2] حميـد بنصبه على أنـه مفعولٌ ثانٍ لـ جَعَلْنـا. والظرفُ لغـوٌ. ويَبْعُد على هـذه القراءةِ أَنْ يكـونَ «جعل» بمعنى خَلَقَ، وأنْ ينتصبَ «حَيًّا» على الحال.

---

(١) الكشاف ٢/٥٧٠.

(٢) الإتحاف ٢/٢٦٣، والبحر ٦/٣٠٩.

آ. (٣١) قوله: ﴿أَنْ تَمِيْدَ﴾: مفعولٌ من أجله أي: أن لا تميدَ فَحُذِفَتْ «لا» لفَهْمِ المعنى، أو كراهةَ أَنْ تميد. وقَدَّره أبو البقاء[1] فقال: «مخافَةَ أن تميدَ». وفيه نظرٌ لأنَّا إنْ جَعَلْنا المخافةَ مسندةً إلى المخاطبين اخْتَلَّ شرطٌ من شروطِ النصبِ في المفعولِ له وهو الفاعل[2]. وإنْ جَعَلْناها مسندةً لفاعل الجَعْل استحال ذلك، لأنَّه تبارك وتعالى لا يُسْنَدُ إليه الخوف. وقد يقال: يُختارُ أن تُسْنَدَ المخافةُ إلى المخاطبين. قولكم: يختلُّ شرطٌ من شروطِ النصب. جوابُه: أنه ليس بمنصوبٍ، بل مجرورٌ بحرف العلةِ المقدرِ. / وحَذْفُ [٦٢٩/ب] حرفِ الجر مُطَّرِدٌ مع أنْ وأنَّ بشرطه[3].

قوله: «فِجاجاً سُبُلاً» في «فجاجاً» وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به و «سُبُلاً» بدلٌ منه. والثاني: أنه منصوب على الحال مِنْ «سبلاً» لأنه في الأصل صفةٌ له فلمَّا قُدِّم انتصبَ حالاً كقولِه[4]:

٣٣٣٨ـ لِمَيَّةَ مُوحِشاً طَلَلُ ... يلوحُ كأنَّه خِلَلُ

ويدلُّ على ذلك مجيْئُه صفةً في الآيةِ الأخرى، وهي قولُه تعالى: «لِتَسْلُكُوا منها سُبُلاً فِجاجاً»[5]. قال الزمخشري[6]: «فإن قلت: في الفجاجِ معنى الوصفِ، فما لها قُدِّمَتْ على السُّبُل ولم تُؤَخَّرْ، كقولِه تعالى: «لِتَسْلُكُوا

---

(١) الإملاء ٢/١٣٢.
(٢) أي اتحاد الفاعل.
(٣) بشرط عدم الالتباس مع الحذف.
(٤) تقدم برقم ٦٠٨.
(٥) الآية ٢٠ من نوح.
(٦) الكشاف ٢/٥٧٠.

منها سُبُلاً فِجاجاً»؟ قلت: لم تُقَدَّمْ وهي صفةٌ ولكنْ جُعِلَتْ حالاً كقولِه[1]:

٣٣٣٩ـ لِعَزَّةَ مُوْحِشاً طَلَلٌ قديمُ

. . . .

فإنْ قلتَ: ما الفرقُ بينهما من جهةِ المعنىٰ؟ قلتُ: أحدُهما إعلامٌ بأنه جَعَلَ فيها طرقاً واسعة. والثاني: أنه حينَ خَلَقها خَلَقها على تلك الصفةِ، فهو بيانٌ لما أُبْهِم ثمةَ».

قال الشيخ[2]: «يعني بالإبهامِ أنَّ الوصفَ لا يلزمُ أَنْ يكونَ الموصوفُ متصفاً به حالةَ الإخبارِ عنه، وإن كان الأكثرُ قيامَه به حالةَ الإخبارِ عنه. ألا ترىٰ أنه يُقال: مررتُ بوَحْشيٍّ القاتلِ حمزةَ، وحالةَ المرورِ لم يكن قائماً به قَتْلُ حمزة»[3].

والفَجُّ: الطريقُ الواسعُ. والجمعُ: الفِجاجُ.

والضميرُ في «فيها» يجوزُ أن يعودَ على الأرض، وهو الظاهرُ كقولِه: «واللَّهُ جَعَلَ لكم الأرضَ بِساطاً لِتَسْلُكوا مِنْها سُبُلاً فِجاجاً»[4] وأَنْ يعودَ على الرَّواسي، يعني أنه جعل في الجبال طُرُقاً واسعة.

---

(١) البيت لكثير عزة، وليس في قصائد ديوانه، وإنما هو في الأبيات المنسوبة له ص ٥٣٦ وعجزه:

عفاه كلُّ أَسْحَمَ مستديمُ

وهو في ابن يعيش ٢/٦٢، ٦٤، والخزانة ١/٥٣١، وشرح التصريح ١/٣٧٥.
والأسحم: السحاب الأسود الذي امتلأ ماءً. والمستديم: السحاب الممطر.

(٢) البحر ٦/٣٠٩.

(٣) وقال بعد ذلك: «وأما الحال فهي هيئة ما تخبر عنه حالة الإخبار».

(٤) الآية ١٩ من نوح.

آ. (٣٢) قوله: ﴿وهم عن آياتِها﴾: جملةٌ استئنافيةٌ، ويَضْعُفُ جَعْلُها حالاً مقدرةً. وقرأ[١] مجاهد وحميد «عن آيتِها» بلفظِ الإفراد. جَعَلَ الخلقَ آيةً، وهي مشتملةٌ على آياتٍ، أو أطلق الواحدَ وأراد به الجنسَ.

آ. (٣٣) قوله: ﴿كلٌّ﴾: أي: كلٌّ منهما أي: من الشمس والقمر، أو مِنها أي: من الليل والنهار والشمس والقمر. و«يَسْبَحون» يجوز أن يكونَ خبرَ «كلٌّ» على المعنى. و«في فلك» متعلقٌ به، ويجوزُ أن يكونَ حالاً. والخبرُ الجارُّ وهو «في فَلك». وهذا الذي: ذَكَرْتُه من كونِ المضافِ إليه يجوزُ أَنْ يُقَدَّرَ بالأربعةِ الأشياءِ[٢] المذكورةِ. ذكره أبو البقاء[٣]. وأمَّا غيرُه فلم يذكرْ إلَّا أنَّ المضافَ إليه الشمسُ والقمرُ. وهو الظاهر؛ لأنَّ السباحةَ من صفتِهما دونَ الليلِ والنهار، وعلى هذا فيُعْتَذَر عن الإتيانِ بضميرِ الجمعِ، وعن كونِه جَمْعَ مَنْ يَعْقِلُ.

أمَّا الأولُ فقيل: إنما جُمِع لأنَّ ثَمَّ معطوفاً محذوفاً تقديرُه: والنجومُ، كما دَلَّتْ عليه آياتٌ أُخَرُ. وقال الزمخشري[٤]: «الضميرُ للشمسِ والقمرِ، والمرادُ بهما جنسُ الطوالِع كلَّ يومٍ وليلةٍ، جعلوها متكاثرةً لتكاثُرِ مَطالِعِها، وهو السببُ في جمعهما بالشموسِ والأقمارِ». انتهى. والذي حَسَّن ذلك كونُه رأسَ آيةً.

وقال أبو البقاء[٥]: «يَسْبَحُون» خبر «كلٌّ» على المعنى؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ إذا سَبَح فكلُّها تَسْبَحُ. وقيل: يَسْبَحُون على هذا الوجهِ حالٌ. والخبر «في فَلَكٍ».

---

(١) البحر ٦/٣١٠.
(٢) كذا على اللغة المرجوحة، والراجحة هي دخول أل على المضاف إليه فحسب.
(٣) الإملاء ٢/١٣٢ ـ ١٣٣.
(٤) الكشاف ٢/٥٧١.
(٥) الإملاء ٢/١٣٣.

وقيل: التقدير: كلُّها، والخبر «يَسْبَحُون»، وأتىٰ بضميرِ الجمعِ على معنى «كل». وفي هذا الكلامِ نظرٌ: من حيث إنه لمَّا جَوَّز أن يكونَ المضافُ إليه شيئين جَعَلَ الخبرَ الجارَّ، و «يَسْبَحون» حالاً، فِراراً من عدم مطابقةِ الخبرِ للمبتدأ، فوَقَعَ في تخالُفِ الحالِ وصاحبِها.

وأمَّا الثاني[1] فلأنَّه لَمَّا أَسْنَدَ إليها السباحةَ التي هي مِنْ أفعالِ العقلاء جَمَعَها جَمْعَ العقلاءِ كقولِهِ: «رأيتُهم لي ساجِدِين»[2] و «أَتَيْنا طائِعين»[3].

وهذه الجملةُ[4] يجوز أن تكونَ لا محلَّ لها من الإعرابِ لاستئنافِها. ويجوزُ أَنْ يكونَ محلُّها النصبَ على الحال. فإنْ قُلْنا: إن السباحةَ تُنْسَبُ إلى الليل والنهار، كما تقدَّم نَقْلُه عن أبي البقاء في أحدِ الوجهين فتكونُ حالاً من الجميع. وإن كان لا يَصِحُّ نِسْبَتُها إليهما كانت حالاً من الشمسِ والقمرِ. وتأويلُ الجمعِ قد تقدَّم. قال الشيخ[5]: «أو مَحَلُّها النصبُ على الحالِ من الشمس والقمر؛ لأنَّ الليلَ والنهارَ لا يَتَّصِفان بأنهما يَجْريان في فَلَكٍ، فهو كقولك: رأيتُ زيداً وهنداً متبرِّجةً» انتهىٰ. وهذا قد سبقه إليه الزمخشري[6] فنَقَله عنه، يعني أنه قد دَلَّ دليلٌ علىٰ أنَّ الحالَ من بعضِ ما تقدَّم كما في المثالِ المذكور.

والسِّباحةُ: العَوْمُ في الماءِ. وقد يُعَبَّر به عن مطلقِ الذهابِ، وقد تقدَّم اشتقاقُه في «سُبْحانك»[7].

---

(١) وهو الاعتذار عن جمع مَنْ يعقل.

(٢) الآية ٤ من يوسف.

(٣) الآية ١١ من فصلت.

(٤) أي: «يسبحون».

(٥) البحر ٦/٣١٠.

(٦) الكشاف ٢/٥٧١.

(٧) لم يسبق له ذلك.

آ. (٣٤) قوله: ﴿أفإنْ مِتَّ﴾: قد تقدَّم نظيرُ ذلك في آل عمران عند قوله: «أفإنْ مات أو قُتِلَ انْقَلَبْتُم»[1]. وفي هذه الآيةِ دليلٌ لمذهب سيبويه[2]: وهو أنه إذا اجتمع شرطٌ واستفهام[3] أُجيب الشرطُ. فتكونُ الآيةُ قد دَخَلَتْ فيها همزةُ الاستفهامِ على جملةِ الشرطِ. والجملةُ المقترنةُ بالفاءِ جوابُ [٦٣٠/أ] الشرطِ، وليسَتْ مَصَبَّ الاستفهامِ، وزَعَمَ يونس[4] أنَّ الاستفهامَ/ مُنْصَبٌّ على الجملةِ المقترنةِ بالفاء، وأنَّ الشرطَ معترضٌ بين الاستفهامِ وبينَها، وجوابه محذوف. وليس بشيءٍ إذ لو كان كما قال لكان التركيبُ: أفإن مِتَّ هم الخالدون، بغير فاء. وكأنَّ ابنَ عطية[5] نحا مَنْحَىٰ يونسَ فإنه قال: «وألفُ الاستفهامِ داخلةٌ في المعنىٰ على جوابِ الشرط».

آ. (٣٥) قوله: ﴿فتنةً﴾: في نصبِه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّه مفعولٌ من أجله. الثاني: أنه مصدرٌ في موضعِ الحالِ أي: فاتِنين. الثالث: أنَّه مصدرٌ مِنْ معنىٰ العاملِ لا من لفظِه؛ لأن الابتلاءَ فتنةٌ فكأنَّه قيل: نَفْتِنُكم فتنةً.

وقرأ العامَّة «تُرْجَعُوْن» بتاءِ الخطابِ مبنياً للمفعول. وغيرُهم بياءِ الغَيْبة على الالتفات[6].

---

(١) الآية ١٤٤ من آل عمران، وانظر: الدر المصون ٣/٤١٦.

(٢) الكتاب ١/٤٤٤.

(٣) في الأصل «وقسم» وهو سهو.

(٤) الكتاب ١/٤٤٤، والارتشاف ٢/٥٥٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٠٠، وشرح الرضي على الكافية ٢/٣٩٤.

(٥) المحرر ١١/١٣٤.

(٦) قال في السبعة ٤٢٩: روى عباس عن أبي عمرو «يُرْجَعُون».

آ. (٣٦) قوله: ﴿إِنْ يَتَّخِذُونك﴾: «إنْ» هنا نافيةٌ، وهي وما في حَيِّزها جوابُ الشرط بـ إذا، و «إذا» مخالفةٌ لأدواتِ الشرطِ في ذلك، فإنَّ أدواتِ الشرطِ متى أُجِيبت بـ «إنْ» النافيةِ أو بـ «ما» النافيةِ وَجَبَ الإِتيانُ بالفاءِ تقول: إن أَتَيْتَني فإنْ أَهَنْتُك وفما أَهَنْتُك. وتقول: إذا أَتَيْتَني ما أَهَنْتُك بغير فاءٍ يَدُلُّ له قولُه تعالىٰ: «وإذا تُتْلَىٰ عليهم آياتنا بَيِّناتٍ ما كان حُجَّتَهم إلَّا أَنْ قالوا»[1].

و «اتَّخَذَ» هنا متعديةٌ لاثنين. و «هُزُوا» هو الثاني: إمَّا على حَذْفِ مضافٍ، وإمَّا على الوصفِ بالمصدرِ مبالغةً، وإمَّا على وقوعِه مَوْقِعَ اسمِ المفعول.

وفي جواب «إذا» قولان، أحدهما: أنه «إنْ» النافيةُ، وقد تقدَّم ذلك. والثاني: أنه محذوفٌ، وهو القولُ الذي قد حكىٰ به الجملةَ الاستفهاميةَ في قوله: «أهذا الذي يَذْكُرُ آلهتَكم» إذ التقديرُ: وإذا رآك الذين كفروا يقولونَ: أهذا الذي. وتكونُ الجملةُ المنفيةُ معترضةً بين الشرطِ وبين جوابِهِ المقدَّرِ.

قوله: «وهم بِذِكْرِ الرحمنِ هم كافرون» «هم» الأولىٰ مبتدأٌ مخبرٌ عنه بـ «كافرون»، و «بذِكْر» متعلقٌ بالخبرِ. والتقديرُ: وهم كافرون بِذِكْر. و «هم» الثاني تأكيدٌ للأولِ تأكيداً لفظياً، فوقع الفصلُ بين العاملِ[2] ومعمولِه[3] بالمؤكِّد، وبين المؤكَّدِ[4] والمؤكِّدِ[5] بالمعمولِ.

وفي هذه الجملةِ قولان، أحدُهما: أنَّه في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنْ

---

(١) الآية ٢٥ من الجاثية.

(٢) العامل «كافرون».

(٣) المعمول «بذكر».

(٤) المؤكَّد «هم» الأولى.

(٥) المؤكِّد «هم» الثانية.

فاعلِ القولِ المقدَّرِ أي: يقولون ذلك وهم على هذه الحالةِ. والثاني: أنها حالٌ مِنْ فاعلِ «يَتَّخِذونك»، وإليه نحا الزمخشريُّ، فإنه قال[1]: «والجملةُ في موضعِ الحالِ أي: يَتَّخِذُونك هُزُواً وهم على حالٍ هي أصلُ الهزْءِ والسخريةِ، وهي الكفرُ باللَّهِ».

آ. (٣٧) قوله: ﴿مِنْ عَجَلٍ﴾: فيه قولان، أحدهما: أنه من بابِ القلبِ. والأصلُ: خُلِقَ العَجَلُ من الإنسانِ لشدةِ صدورِه منه وملازَمتِه له. وإلى هذا ذهب أبو عمروٍ. وقد يتأيَّد هذا بقراءةِ عبدِ الله[2] «خُلِقَ العَجَلُ من الإنسانِ» والقلبُ موجودٌ. قال الشاعر[3]:

٣٣٤٠ـ حَسَرْتُ كَفِّيْ عن السِّربالِ آخُذُه

....

يريد: حسرت السِّرْبالَ عن كفي. ومثلُه في الكلامِ: «إذا طَلَعَتِ الشِّعْرى استَوَىٰ العُوْدُ على الحِرْباء»[4] وقالوا: عَرَضْتُ الناقةَ على الحَوْضِ. وقد قَدَّمْتُ منه أمثلةً[5] غيرَ هذه. إلَّا أن بعضَهم يَخُصُّه بالضرورةِ، وقد قَدَّمْتُ فيه مذاهبَ ثلاثةً.

---

(١) الكشاف ٥٧٢/٢.

(٢) البحر ٣١٢/٦.

(٣) البيت لتميم بن أُبَيّ بن مقبل وتمام روايته في الجمهرة ٨٦٢/٢.

حَسَرْتُ عن كفِّيَ السِّرْبالَ آخذُهُ
فَرْداً يُجَرُّ على أيْدي المُفَدِّيْنا

وهو في البحر ٣١٣/٦، والمحرر ١٣٧/١١. وانظر في شواهد القلب: أمالي الشجري ٣٦٦/١، والمغني ٩١١، وشرح جمل الزجاجي ١٨١/٢، ٦٠٢.

(٤) الشعرىٰ: كوكب نَيِّر يطلع عند شدة الحر. والحرباء: دُوَيْبَّة تعانق عوداً وتدور مع عين الشمس حيث دارت إلى أن تغيب. انظر: أمالي الشجري ٣٦٧/١.

(٥) انظر: الدر المصون ٥٢١/٣.

والثاني[1]: أنه لا قلبَ فيه وفيه تأويلاتٌ، أحسنُها: أن ذلك على المبالغةِ، جَعَلَ ذاتَ الإنسانِ كأنها خُلِقَتْ من نفسِ العَجَلة، دلالةً على شدةِ اتصاف الإنسانِ بها، وأنها مادتُه التي أُخِذ منها. ومثلُه في المبالغة من جانب النفي قولُه عليه السلام: «لستُ من الدَّدِ، ولا الدَّدُ مني»[2] والدَّدُ: اللَّعِبُ. وفيه لغاتٌ: «دَدُ» محذوفُ اللامِ و «ددا» مَقْصوراً كـ «عصا» و «دَدَن» بالنون. وألفه في إحدى لغاتِه مجهولةُ الأصل لا ندري: أهي عن ياءٍ أو[3] واوٍ؟.

وقيل: العَجَلُ: الطين بلغة حمير، أنشد أبو عبيدة[4] على ذلك لشاعرٍ منهم[5]:

٣٣٤١ـ النَّبْعُ في الصَّخْرةِ الصَّمَّاء مَنْبِتُه
والنَّخْلُ مَنْبِتُه في الماءِ والعَجَلِ

قال الزمخشري[6] بعد إنشادِه عَجُزَ هذا البيتِ: «واللَّهُ أعلمُ بصحتِه» وهو معذورٌ.

وهذا الجارُّ يحتملُ تَعَلُّقَه بـ «خُلِقَ» على المجاز أو الحقيقةِ المتقدِّمَيْن، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ كأنه قيل: خُلِق الإنسانُ عَجِلاً. كذا قال أبو البقاء[7]. والأولُ أَوْلىٰ.

---

(١) في قوله تعالىٰ: «مِنْ عَجَل».
(٢) رمز له السيوطي في الجامع الصغير ٣٤٧/٢ بالصحة، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد ٢٦٦.
(٣) الصواب «أم».
(٤) ليس في كتابه المجاز.
(٥) لم أهتد إلى قائله. وهو في تفسير الماوردي ٤٥/٣، والقرطبي ٢٨٩/١١، واللسان (عجل).
(٦) الكشاف ٥٧٣/٢.
(٧) الإملاء ١٣٣/٢.

وقرأ العامَّة «خُلِقَ» مبنياً للمفعول. «الإنسانُ» مرفوعاً لقيامِه مقامَ الفاعلِ. وقرأ[1] مجاهد وحميد وابن مقسم «خَلَقَ» مبنياً للفاعل. «الإنسانَ» نصباً مفعولاً به.

آ. (٣٨) قوله: ﴿متى هذا﴾: «متى» خبرٌ مقدمٌ، فهي في محلِّ رفعٍ. وزعم بعضُ أهلِ الكوفة[2] أنها في محلِّ نصبٍ على الظرفِ. والعاملُ فيها فعلٌ مقدرٌ رافعٌ لهذا. والتقديرُ: متى يجيءُ هذا الوعدُ، أو متى يأتي؟ ونحوُه. والأولُ هو المشهورُ[3].

آ. (٣٩) قوله: ﴿لو يَعْلَمُ﴾: جوابُها مقدَّرٌ لأنه أبلغُ في الوعيدِ. فقدَّره الزمخشريُّ[4]: «لَما كانوا بتلك الصفةِ/ من الكفرِ والاستهزاءِ والاستعجالِ، ولكنَّ جَهْلَهم به هو الذي هَوَّنه عندهم». وقَدَّره ابنُ عطية[5]: «لَما استعجلوا». وقدَّره الحوفي «لَسارعوا». وقَدَّره غيرُهم «لَعَلِموا صحةَ البعث». [٦٣٠/ب]

و «حينَ» مفعولٌ به لـ «عَلِموا» وليس منصوباً على الظرفِ. أي: لو يَعْلمون وقتَ عدمِ كفِّ النار. وقال الزمخشري[6]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ «يعلمُ» متروكاً بلا تَعْدِيةٍ بمعنى: لو كان معهم علمٌ ولم يكونوا جاهلين لَما كانوا

---

(١) البحر ٣١٣/٦، والكشاف ٥٧٣/٢.
(٢) انظر: البحر ٣١٣/٦.
(٣) هي ظرف زمان عند الجميع، ولكن اختلفوا في متعلقه: فهل يتعلق بفعل محذوف تقديره: متى يجيء، أو متعلق بخبر محذوف تقديره: هذا الوعد كائن متى؟
(٤) الكشاف ٥٧٣/٢.
(٥) المحرر ١٣٨/١١.
(٦) الكشاف ٥٧٣/٢.

مستَعْجِلين. و «حينَ» منصوبٌ بمضمرٍ أي: حين لا يَكُفُّون عن وجوهِهم النارَ يعلمونَ أنهم كانوا على الباطلِ»، وعلى هذا فـ «حين» منصوبٌ على الظرفِ لأنه جَعَلَ مفعولَ العلمِ «أنَّهم كانوا».

وقال الشيخ[1]: «والظاهرُ أنَّ مفعولَ «يعلم» محذوفٌ لدلالة ما قبلَه أي: لو يعلم الذين كفروا مجيْءَ الموعودِ الذي سَألوا عنه واسْتَنْبطوه. و «حين» منصوبٌ بالمفعولِ الذي هو «مجيء». ويجوزُ أَنْ يكونَ من بابِ الإعمالِ على حَذْفِ مضافٍ، وأعملَ الثاني. والمعنىٰ: لو يعلمون مباشرةَ النارِ حين لا يَكُفُّونها عن وجوهِهم».

آ. (٤٠) قوله: ﴿بَغْتَةً﴾: في موضعِ نصبٍ على الحالِ أي مباغتةً. والضميرُ في «تَأْتيهم» يعودُ على النار. وقيل: يعودُ على الحين لأنه في معنى الساعة. وقيل: على الساعةِ التي يُصَيِّرهم فيها إلى العذابِ. وقيل: على الوعد؛ لأنَّه في معنىٰ النار التي وُعِدُوها، قاله الزمخشري[2] وفيه تكلُّفٌ.

وقرأ[3] الأعمش: «بل يَأْتيهم» بياء الغَيْبة. «بَغَتة» بفتح الغين. «فيَبْهَتُهُمْ» بالياء أيضاً. فأمَّا الياءُ فَأعاد الضميرَ على الحين أو على الوعد. وقال بعضُهم: «هو عائدٌ على النار، وإنما ذكَّر ضميرها لأنها في معنىٰ العذاب، ثم راعىٰ لفظ النار فأنَّثَ في قوله «رَدَّها».

وقوله: «بل تَأْتيهم» إضرابُ انتقالٍ. وقال ابن عطية[4]: «بل» استدراكٌ مقدرٌ قبلَه نفيٌ، تقديرُه: «إنَّ الآياتِ لا تأتي على حَسَب اقتراحهم». وفيه نظرٌ؛

---

(١) البحر ٦/٣١٣.
(٢) الكشاف ٢/٥٧٣.
(٣) البحر ٦/٣١٤.
(٤) المحرر ١١/١٣٨.

لأنه يَصيرُ التقديرُ: لا تَأْتيهم الآياتُ على حسبِ اقتراحِهم، بل تأتيهم بغتةً، فيكون الظاهرُ أن الآياتِ تأتي بغتةً، وليس ذلك مُراداً قطعاً. وإنْ أراد أن يكونَ التقديرُ: بل تَأْتيهم الساعةُ أو النارُ فليس مطابقاً لقاعدةِ الإِضراب.

آ. (٤٢) قوله: ﴿مِن الرحمنِ﴾: متعلقٌ بـ «يَكْلَؤُكم» على حذفِ مضافٍ أي من أمرِ الرحمنِ أو بَأْسِه كقولِه: «يحفظونه من أمر الله»[١]. و «بالليل» بمعنى في الليل. والكِلاءَةُ: الحِفْظُ يقال: كَلأه يَكْلَؤُه اللَّهُ كِلاءة بالكسر. كذا ضبطه الجوهري[٢] فهو كالِىءٌ ومَكْلُوْءٌ. قال ابنُ هَرْمة[٣]:

٣٣٤٢ـ إنَّ سُلَيْمَى واللَّهُ يَكْلَؤُها
ضَنَّتْ بشَيْءٍ ما كان يَرْزَؤُها

واكْتَلأْتُ منه: احتَرَسْتُ، ومنه سُمِّي النباتُ كَلأً؛ لأنَّ به تقومُ بُنْيَةُ البهائمِ وتُحْرس. ويقال[٤]: «بَلَّغَ الله بك أَكْلأَ العُمُرِ» والمُكَلأُ: موضعٌ تُحفظ فيه السفن. وفي الحديث[٥]: «نهى عن بيع الكالِىء بالكالِىءِ» أي: بَيْعِ الدَّيْن بالدَّيْن؛ كأنَّ كلاً من رَبِّ الدَّيْنَيْنِ يكلأُ الآخَرَ أي: يراقبه[٦].

---

(١) الآية ١١ من الرعد.
(٢) الصحاح (كلأ) ١/٦٩.
(٣) اللسان (كلأ)، والماوردي ٣/٤٥، ومجاز القرآن ٢/٣٩، والقرطبي ١١/٢٩١.
(٤) انظر: اللسان (كلأ) وشرحه بقوله: «أي أقصاه وآخره وأَبْعَدَه».
(٥) انظر: النهاية ٤/١٩٤ وقال: «أي النسيئة بالنسيئة، وذلك أن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل فإذا حلَّ الأجل لم يجد ما يقضي به فيقول بِعْنِيْهِ إلى أجل آخر بزيادة شيء فيبيعه منه ولا يجري بينهما تقابض.
(٦) قال أبو عبيد في غريب الحديث ١/٢٠: «في وجوه كثيرة من البيع منها: أن يُسْلِم الرجل إلى الرجل مئة درهم إلى سنة في كُرٍّ طعام لكُرّ. فإذا انقضت السنة وحلَّ الطعام عليه قال الذي عليه الطعام للدافع: ليس عندي طعام لكن بِعْني هذا الكُرَّ =

وقوله: «بل هم» إضرابٌ عن ما تَضَمَّنه الكلامُ الأول من النفي، إذ التقدير: ليس لهم كالىءٌ ولا مانعٌ غيرُ الرحمنِ.

وقرأ[1] الزهري وابن القعقاع[2] «يَكْلُوكم» بضمةٍ خفيفةٍ دونَ همزٍ. وحكى الكسائي والفراء[3] «يَكْلَوْكم» بفتحِ اللامِ وسكونِ الواو ولم أعرفْها قراءةً، وهو قريبٌ من لغةِ مَنْ يخفِّف «أكلَتْ الكلا على الكلَوْ» وقفاً إلا أنه أجرى الوصل مُجْرَىٰ الوقف.

آ. (٤٣) قوله: ﴿أم لهم آلهةٌ﴾: «أم» منقطعةٌ أي: بل ألهم آلهةٌ. وقد تقدم ما فيها. وقوله: «مِنْ دونِنا» فيه وجهان أحدهما: أنه متعلقٌ بـ «تَمْنَعُهم» قيل: والمعنى: ألهم آلهةٌ تجعلُهم في مَنْعَةٍ وعزٍّ. وإلى هذا ذهب الحوفي. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه صفةٌ لـ «آلهة» أي: آلهةٌ من دونِنا تمنعُهم؛ ولذلك قال ابن عباس: «إنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً». وقوله: «لا يستطيعون» مستأنفٌ فلا محلَّ له، ويجوز أن يكونَ صفةً لـ «آلهة» وفيه بُعْدٌ من حيث المعنىٰ.

آ. (٤٥) قوله: ﴿ولا يَسْمَعُ﴾: قرأ ابنُ عامر[4] هنا «ولا تُسْمِعُ» بضمِّ التاءِ للخطابِ وكسر الميم، «الصُّمَّ الدعاءَ» منصوبين. وقرأ ابنُ كثير

= بمئتي درهم إلى شهر. فهذه نسيئة انتقلت إلى نسيئة وكل ما أشبه ذلك. ولو كان قَبَض الطعام ثم باعه منه أو من غيره بنسيئة لم يكن كالئاً بكالىء».

(١) البحر ٦/٣١٤.

(٢) وهو يزيد بن القعقاع أبو جعفر وتقدمت ترجمته.

(٣) معاني القرآن له ٢/٢٠٤.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٢٩، والحجة ٤٦٧، والبحر ٦/٣١٠، والتيسير ١٥٥، والقرطبي ١١/٢٩٢، والنشر ٢/٣٢٣، والشواذ ٩١.

كذلك في النمل[1] والروم[2]. وقرأ باقي السبعةِ بفتح ياء الغَيْبة والميمِ[3]، «الصُّمُّ» بالرفع، «الدعاءَ» بالنصب في جميع القرآن.

وقرأ الحسن كقراءة ابن عامر إلَّا أنه بياءِ الغَيْبة وروى عنه ابنُ خالويه[4] «ولا يُسْمَعُ» بياءِ الغيبة مبنياً للمفعول، «الصُّمُّ» رفعاً، «الدعاءَ» نصباً. ورُوي عن أبي عمرو بن العلاء «ولا يُسْمِعُ» بضمِّ الياءِ مِنْ تحتُ وكسرِ الميمِ «الصُّمَّ»، نصباً «الدعاءُ» رفعاً.

فأمَّا قراءةُ ابنِ عامر[5] وابن كثير فالفاعل فيها ضميرُ المُخاطبِ وهو الرسولُ عليه السلام، فانتصب «الصُّمَّ» و«الدعاءَ» على المفعولين، وأوَّلُهما هو الفاعلُ المعنوي. وأمَّا قراءةُ الجماعةِ فالفعلُ مسندٌ لـ «الصُّمّ» فانتصب الدعاء مفعولاً به/ وأمَّا قراءةُ الحسنِ[6] الأولى فَأُسْند الفعلُ فيها إلى ضميرِ الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم. وهي كقراءةِ ابنِ عامر في المعنى. وأمَّا قراءتُه الثانيةُ[7] فإنه أُسْنِدَ الفعلُ فيها إلى «الصُّمُّ» قائماً مقامَ الفاعلِ، فانتصب الثاني وهو «الدعاء». [٦٣١/أ]

وأمَّا قراءةُ أبي عمرو[8] فإنه أُسْند الفعلُ فيها إلى الدعاء على سبيل الاتساع، وحُذِف المفعولُ الثاني للعلمِ به. والتقديرُ: ولا يُسْمِعُ الدعاءُ الصمَّ

---

(١) الآية ٨٠ (السبعة ٤٨٦) «ولا يَسْمع الصُّمُّ».

(٢) الآية ٥٢ (السبعة ٥٠٨) «ولا يَسْمَعُ الصُّمُّ».

(٣) أي وفتح ميم يَسْمَعُ.

(٤) الشواذ ٩١.

(٥) «ولا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدعاءَ».

(٦) «ولا يَسْمَعُ الصمَّ الدعاءَ».

(٧) «ولا يُسْمَعُ الصُّمَّ الدعاءَ».

(٨) «ولا يُسْمِعُ الصُّمَّ الدعاءُ».

شيئاً البتة. ولمَّا وصل أبو البقاء إلى هنا قال[1]: «ولا يَسْمَعُ» فيه قراءاتٌ وجوهها ظاهرة» ولم يَذْكُرْها.

و[قوله]: «إذا» في ناصِبه وجهان، أحدُهما: أنَّه «يَسْمَعُ». الثاني: أنه «الدعاءُ» فأَعمل المصدرَ المعرَّفَ بـ أل، وإذا أعملوه في المفعولِ الصريحِ[2] ففي الظرفِ أَحْرىٰ.

آ. (٤٦) **قوله: ﴿نَفْحَةٌ﴾**: قال الزمخشري[3]: «في هذا ثلاثُ مبالغاتٍ: لفظُ المَسِّ وما في النفحِ مِنْ معنى القلَّةِ والنَّزارةِ. يقال: نَفَحَتْه الدابَّةُ: رَمَحَتْه رَمْحاً يسيراً. ونَفَحه بعَطيَّةٍ أي: بنائلٍ قليلٍ، ولبناء المَرَّةِ منه أي: بأدنىٰ إصابة يخضعون. والنَّفْحُ: الخَطْرة. ونَفَحَ له من عطائِه: أي رَضَخَ له بشيءٍ. قال الشاعر[4]:

٣٣٤٣ـ إذا رَيْدَةٌ من حيث ما نَفَحَتْ له
أتاه بِرَيَّاها خليلٌ يواصِلُهْ

و«من عذاب» صفةٌ لـ «نَفْحَة».

آ. (٤٧) **قوله: ﴿القِسْطَ﴾**: في نصب «القِسْطَ» وجهان أحدهما: أنه نعتٌ للموازين، وعلى هذا: فلِمَ أُفْرِد؟ وعنه جوابان، أحدهما:

---

(١) الإملاء ٢/١٣٣.

(٢) نحو قول الشاعر:

....
فلم أَنْكُلْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعا

(٣) الكشاف ٢/٥٧٤.

(٤) البيت لأبي حية النميري، وهو في اللسان (ريد)، والخزانة ٣/١٥٢، والعيني ٣/٣٨٦، والدرر ١/١٨٠. والهمع ١/١٢، والبحر ٦/٢٩٤. وريح رَيْدة ورأدة وريدانة أي لينة الهبوب. ورَيَّاها: رائحتها.

أنَّه في الأصلِ مصدرٌ، والمصدر يوحَّد مطلقاً. والثاني: أنَّه على حَذْفِ مضاف. الوجه الثاني: أنه مفعولٌ من أجله[1] أي: لأجلِ القسطِ. إلَّا أنَّ في هذا نظراً من حيث إنَّ المفعولَ له إذا كان معرَّفاً بأل يَقِلُّ تجرُّده من حرف العلة تقول: جئتُ للإكرام، ويَقِلُّ: جئت الإكرامَ، كقول الآخر[2]:

٣٣٤٤ـ لا أَقْعُدُ الجبنَ عن الهَيْجاءِ
ولو توالَتْ زُمَرُ الأعداءِ

وقرىء[3] «القِصْطَ» بالصاد لأجل الطاء، وقد تقدم[4].

قوله: «ليومِ القيامةِ» في هذه اللام أوجه، أحدها: قال الزمخشري[5]: «مثلُها في قولك: جِئْتُ لخمسٍ خَلَوْنَ من الشهر، ومنه بيتُ النابغة[6].

٣٣٤٥ـ تَوَهَّمْتُ آياتٍ لها فَعَرَفْتُها
لستةِ أعوام وذا العامُ سابعُ

والثاني: أنها بمعنى في. وإليه ذهب ابن قتيبة[7] وابن مالك[8]. وهو رأيُ الكوفيين[9] ومنه عندهم: «لا يُجَلِّيها لوقتها [إلَّا هو][10]» وكقول مسكين

---

(١) وهو رأي ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ٣٩٨.
(٢) تقدم برقم ٢٣٦.
(٣) البحر ٦/٣١٦.
(٤) انظر: الدر المصون ١/٦٤.
(٥) الكشاف ٢/٣٩٨.
(٦) تقدم برقم ٣٩٨ أي معنى بَعْدَ. وانظر في وقوع اللام بمعنى بعد: المغني ٢٨١.
(٧) لم يَرِدْ هذا التفسير في كتابيه الغريب والمشكل.
(٨) لم أقفْ على هذا الرأيِ له في كتبه التي عدت إليها.
(٩) معاني القرآن للفراء ٢/٢٠٥.
(١٠) الآية ١٨٧ من الأعراف.

الدارمي[1]:

٣٣٤٦ـ أولئك قومي قد مضَوْا لسبيلِهم
كما قد مضى مِنْ قبلُ عادٌ وتُبَّعُ

وكقول الآخر[2]:

٣٣٤٧ـ وكلُّ أبٍ وابنٍ وإنْ عُمِّرا معاً
مُقِيْمَيْنِ مفقودٌ لوقتٍ وفاقدُ

والثالث: أنَّها على بابِها مِنَ التعليل، ولكنْ على حَذْفِ مضاف.

أي: لحسابِ يومِ القيامة.

قوله: «شيئاً» يجوز أن يكون مفعولاً ثانياً[3]، وأن يكون مصدراً، أي: شيئاً من الظلم.

قوله: «مِثْقال» قرأ[4] نافعٌ هنا وفي لقمان[5] برفع «مِثْقال» على أنَّ «كان» تامة، أي: وإنْ وُجِد مثقال. والباقون بالنصب على أنَّها ناقصةٌ، واسمها مضمر أي: وإنْ [كان] العملُ. و«مِنْ خَرْدَل» صفةٌ لحَبَّة.

وقرأ العامَّة «أَتَيْنَا» من الإتيان بقَصْرِ الهمزة أي: جِئْنا بها، وكذا قرأ[6] ابن مسعود وهو تفسيرُ معنى لا تلاوة. وقرأ ابنُ عباس ومجاهدٌ وسعيد وابن أبي

---

(١) الخزانة ٢/١١٧، والبحر ٦/٣١٦.

(٢) لم أهتدِ إلى قائله. وهو في البحر ٦/٣١٦.

(٣) المفعول الأول هو نائب الفاعل «نفسٌ».

(٤) السبعة ٤٢٩، والنشر ٢/٣٢٤، والتيسير ١٥٥، والبحر ٦/٣١٦، والحجة ٢٤٩.

(٥) الآية ١٦ «إنْ تَكُ مثقال حبةٍ».

(٦) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٣١٦، والقرطبي ١١/٢٩٤، والمحتسب ٢/٦٣.

إسحاق والعلاء بن سيابة[1] وجعفرُ بن محمدٍ «آتَيْنا» بمدِّ الهمزة وفيها أوجهٌ، أحدُها: ـ وهو الصحيحُ ـ أنه فاعَلْنا من المؤاتاة وهي المجازاةُ والمكافَأة. والمعنى: جازَيْنا بها، ولذلك تَعَدَّى بالباء. الثاني: أنها مُفاعَلَةٌ من الإتيان بمعنى المجازاة والمكافأةِ لأنهم أَتَوْه بالأعمال وأتاهم بالجزاءِ، قاله الزمخشري[2]. الثالث: أنه أَفْعَل من الإيتاء. كذا توهَّمَ بعضُهم وهو غلطٌ. قال ابن عطية[3]: «ولو كان آتَيْنا أعطينا لَما تعدَّى بحرفِ جرّ. ويُوْهِنُ هذه القراءةَ أنَّ بدلَ الواوِ المفتوحةِ همزةً ليس بمعروفٍ، وإنما يُعْرَفُ ذلك في المضمومةِ والمكسورة» يعني أنَّه كان مِنْ حَقِّ هذا القارىءِ أَنْ يَقْرَأَ «واتَيْنا» مثل واظَبْنا؛ لأنها من المُواتاةِ على الصحيح، فأبدل هذا القارِىءُ الواوَ المفتوحةَ همزةً. وهو قليلٌ ومنه أَخَذَ «واتاه».

وقال أبو البقاء[4]: «ويُقرأ بالمدِّ بمعنى جازَيْنا بها، فهو يَقْرُبُ مِنْ معنى أَعْطَيْنا؛ لأنَّ الجزاءَ إعطاءٌ، وليس منقولاً مِنْ أَتَيْنا؛ لأن ذلك لم يُنْقَلْ عنهم.

وقرأ حميد «أَثَبْنا» من الثواب. والضمير في «بها» عائد على المِثْقال، وأنَّث ضميرَه لإِضافتِه لمؤنث فهو كقوله[5]:

٣٣٤٨ـ .... كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدَّمِ

---

(١) العلاء بن سيابة شيخ الفراء ورد اسمه في الارتشاف ٢/٤٠٨. ولم أقف على ترجمته.
(٢) الكشاف ٢/٥٧٥.
(٣) المحرر الوجيز ١١/١٤١ وكان قد قدَّر آتينا في القراءة على معنى واتَيْناه من المواتاة.
(٤) الإملاء ٢/١٣٣.
(٥) تقدم برقم ٥٤٢.

في اكتسابِه بالإضافةِ التأنيثَ.

آ. (٤٨) قوله: ﴿وضياءً وذِكْراً﴾: يجوزُ أن يكونَ من باب عطفِ الصفاتِ، فالمرادُ به شيءٌ واحدٌ أي: آتَيْناه الجامعَ بين هذه الأشياءَ. وقيل: الواوُ زائدةٌ. قال أبو البقاء[١]: «فـ «ضياءً» حالٌ على هذا»/. [٦٣١/ب]

آ. (٤٩) قوله: ﴿الذين يَخْشَوْن﴾: في محلِّه ثلاثةُ الأوجهِ: وهي الجرُّ على النعتِ أو البدلُ أو البيانُ. والرفعُ والنصبُ على القطع[٢].

آ. (٥١) قوله: ﴿رُشْدَه﴾: مفعول ثان. وقرأ العامَّة «رُشْدَه» بضم الراء وسكونِ الشين. وعيسى الثقفي[٣] بفتحِهما. وقد تقدَّم الكلامُ عليهما[٤].

قوله: «مِنْ قبلُ» أي: من قبلِ موسى وهارون. وهذا أحسنُ ما قُدِّر به المضافُ إليه. وقيل: من قبلِ بلوغِه أو نبوَّتِه. والضميرُ في «به» يعودُ على إبراهيم. وقيل: على «رُشْدَه».

آ. (٥٢) قوله: ﴿إذ قال﴾: يجوزُ أن يكونَ منصوباً بـ «آتَيْنا» أو بـ «رُشْدَه» أو بعالِمين أو بمضمر أي: اذكر وقت قوله. وجَوَّز أبو البقاء[٥] فيه أن يكونَ بدلاً من موضع قبلُ أي: إنه يَحُلُّ مَحَلَّه فيَصِحُّ المعنى، إذ يصير التقديرُ: ولقد آتَيْناه رُشْدَه إذ قال. وهو بعيدٌ من المعنى بهذا التقديرِ.

قوله: «لها» قيل: اللامُ للعلةِ أي: عاكفون لأجلها. وقيل: بمعنى على

---

(١) الإملاء ٢/١٣٣.
(٢) أي خبر لمبتدأ محذوف، أو مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني.
(٣) البحر ٦/٣٢٠.
(٤) انظر: الدر المصون ٢/٥٤٧.
(٥) الإملاء ٢/١٣٤.

أي: عاكفون عليها. وقيل: ضَمَّنَ «عاكفون»[1] معنى عابِدين فلذلك أتى باللام. وقال أبو البقاء[2]: وقيل: أفادت معنى الاختصاص. وقال الزمخشري[3]: «لم يَنْوِ للعاكفين محذوفاً[4]، وأَجْراه مُجْرى ما لا يَتَعدَّى كقوله[5]: فاعِلون العكوفَ». قلت: الأولى أن تكونَ اللامُ للتعليل، وصلةُ «عاكفون» محذوفة أي: عاكفون عليها لأجلها لا لشيءٍ آخرَ[6].

والتماثيل: جمع تِمْثال، وهو الصورةُ المصنوعةُ من رُخامٍ أو نحاسٍ أو خَشَبٍ، يُشَبَّه بخَلْقِ الآدميِّ وغيرِه من الحيوانات. قال امرؤ القيس[7]:

٣٣٤٩ـ فيا رُبَّ يومٍ قد لَهَوْتُ وليلةٍ
بآنِسَةٍ كأنَّها خَطُّ تِمْثالِ

آ. (٥٣) قوله: ﴿لها عابدين﴾: «عابدين» مفعولٌ ثانٍ لـ «وَجَدْنا» و «لها» لا تَعَلُّقَ له؛ لأنَّ اللامَ زائدةٌ في المفعول به لتقدُّمه[8].

آ. (٥٤) قوله: ﴿أنتم﴾: تأكيدٌ للضميرِ المتصلِ. قال الزمخشري[9]: «وأنتم من التأكيدِ الذي لا يَصِحُّ الكلامُ مع الإخلالِ به؛ لأنَّ

---

(١) بالرفع على حكاية لفظ الآية.
(٢) الإملاء ٢/١٣٤.
(٣) الكشاف ٢/٥٧٥.
(٤) المطبوعة: مفعولاً.
(٥) المطبوعة: «كقولك» وهي أَوْلى.
(٦) وهو رأي الزمخشري نفسه. وقد قال بعدما نقله عنه «لو قصد التعديةَ لعدَّاه بصلته التي هي على».
(٧) تقدم برقم ٢٩٢٢.
(٨) وهي لام التقوية، عرَّفها ابن هشام بقوله: «وهي المزيدة لتقوية عامل ضَعُف». انظر: المغني ٢٨٦.
(٩) الكشاف ٢/٥٧٥.

العطفَ على ضميرٍ هو في حكمِ بعضِ الفعلِ ممتنعٌ. ونحوه «اسْكُنْ أنت وزَوْجُك الجنة»[1]. قال الشيخ[2]: «وليس هذا حكماً مُجْمعاً عليه؛ فلا يَصِحُّ الكلامُ مع الإخلالِ به؛ لأنَّ الكوفيين[3] يُجيزون العطفَ على الضمير المتصلِ المرفوعِ من غير تأكيدٍ بالضمير المنفصل ولا فصلٍ. وتنظيرُ ذلكَ بـ «اسكُنْ أنتَ وزوجُك الجنةَ» مخالِفٌ لمذهبِه في «اسْكُنْ أنت وزوجُك» لأنَّ مذهبَه[4] يزعم أنَّ «وزوجُك» ليس معطوفاً على الضمير المستكنِّ في «اسكُنْ»، بل مرفوعٌ بفعلٍ مضمر أي: وَلْتَسْكُنْ، فهو عنده من قبيل عطفِ الجمل، وقوله هذا مخالفٌ لمذهبِ سيبويه[5]».

قلت: لا يَلْزَمُ من ذلك أنه خالفَ مذهبَه، إذ يجوزُ أن يُنَظِّر بذلك عند مَنْ يعتقدُ ذلك، وإنْ لم يعتقدْه هو.

و «في ضَلالٍ» يجوز أَنْ يكونَ خبراً إنْ كانَتْ «كان» ناقصةً، أو متعلقاً بـ «كنتم» إن كانَتْ تامةً[6].

آ. (٥٥) قوله: ﴿بالحق﴾: متعلقٌ بـ «جِئْتَ». وليس المرادُ به حقيقةَ المجيء؛ إذ لم يكنْ غائباً. و «أم أنت» «أم» متصلةٌ وإنْ كان بعدها جملةٌ لأنها في حكم المفردِ، إذ التقديرُ: أيُّ الأمرَيْن واقعٌ: مجيئُك بالحقِّ أم لَعِبُك؟

(١) الآية ٣٥ من البقرة.
(٢) البحر ٦/٣٢٠.
(٣) انظر: الإنصاف ٢/٤٧٤.
(٤) بل مذهبه أنَّ «أنت» تأكيد للمستكنِّ في «اسكُنْ» ليصحَّ العطف عليه. الكشاف ١/٢٧٣.
(٥) قال سيبويه: «وأمَّا ما يقبح أن يَشْرَكَه المُظْهر: فعلتَ وعبدُ الله. فإن نَعَتَّه حَسُن أن يَشْرَكَه المظهرُ. وذلك قولك: ذهبت أنت وزيدٌ». الكتاب ١/٣٩٠.
(٦) لا أرى جواز تمامها لأن التامة تكتفي بمرفوعها، وهذه في الآية ليست كذلك.

كقوله[1] :

٣٣٥٠ـ ما أبالي أَنَبَّ بالحَزْنِ تَيْسٌ
أم جفاني بظهرِ غَيْبٍ لئيمُ

وقوله[2] :

٣٣٥١ـ لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي وإن كنتُ دارياً
شُعَيْثُ بنُ سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بنُ مِنْقَرِ

يريد: أيُّ الأمرَيْنِ واقع؟ ولو كانَتْ منقطعةً لقُدِّرَتْ بـ بل والهمزةِ، وليس ذلك مُراداً[3] .

آ. (٥٦) قوله: ﴿الذي فَطَرَهُنَّ﴾ : يجوز أَنْ يكونَ مرفوعَ الموضعِ، أو منصوبَه على القطع. والضميرُ المنصوبُ في «فَطَرَهُنَّ» للسمواتِ والأرض. قال الشيخ[4] : «ولَمَّا لم تكنْ السمواتُ والأرضُ تبلُغُ في العددِ الكثيرِ منه جاء الضميرُ ضميرَ القلة». قلت: إنْ عَنَى لم يَبْلُغْ كلُّ واحدٍ من السمواتِ والأرض فمُسَلَّم، ولكنه غيرُ مرادٍ بل المرادُ المجموعُ. وإنْ عَنَى لم يبلُغْ المجموعُ منهما فغيرُ مُسَلَّمٍ؛ لأنه يبلغ أربعَ عشرةَ، وهو في حَدّ جمعِ الكثرةِ،

(١) البيت لحسَّان بن ثابت رضي الله عنه، وهو في ديوانه ٤٠، والكتاب ١/٤٨٨، والمقتضب ٣/٢٩٨، وأمالي الشجري ٢/٣٣٤، والخزانة ٤/٤٦١. والنبيب: صوت التيس عند النزو.

(٢) البيت للأسود بن يعفر، وهو في الكتاب ١/٤٨٥، والمقتضب ٣/٢٩٤، والخزانة ٤/٤٥٠، والهمع ٢/١٣٢، والدرر ٢/١٧٥، والشاهد هو حذف الهمزة. والتقدير: أشعيث. وليس كما قال السمين.

(٣) الأصل «مراد» وهو سهو.

(٤) البحر ٦/٣٢١.

اللهم إلَّا أَنْ نقولَ: إنَّ الأرضَ شخصٌ واحدٌ، وليسَتْ بسبعٍ كالسماءِ على ما رآه بعضُهم فَيَصِحُّ له ذلك ولكنه غيرُ مُعَوَّلٍ عليه.

وقيل[1]: على التماثيل. قال الزمخشري[2]: «وكونُه للتماثيل أثبتُ لتَضْليلِهم، وأدخلُ في الاحتجاجِ عليهم». وقال ابن عطية[3]: «فَطَرَهُنَّ عبارةٌ عنها كأنها تَعْقِلُ، وهذه من حيث لها طاعةٌ وانقيادٌ، وقد وُصِفَتْ في مواضعَ بوَصْفِ مَنْ يَعْقِلُ». وقال غيرُه: «فَطَرَهُنَّ: أعادَ ضميرَ مَنْ يَعْقِلُ لَمَّا صَدَرَ منهنَّ من الأحوالِ التي تَدُلُّ على أنَّها من قبيلِ مَنْ يَعْقِلُ؛ فإنَّ اللَّهَ تعالى أخبر بقولِه: «أَتَيْنا طائِعين»[4]. وقوله عليه السلام: «أطَّتِ السماءُ وحُقَّ لها أَنْ تَئِطَّ»[5].

قلت[6]: كأنَّ ابنَ عطيةَ وهذا القائلَ تَوَهَّما أن «هُنَّ»، من الضمائرِ المختصةِ بالمؤنثات العاقلاتِ، وليس كذلك بل هو لفظٌ/ مشتركٌ بين العاقلاتِ [٦٣٢/أ] وغيرها. قال تعالى: «منها أربعةٌ حُرُمٌ»[7]. ثم قال تعالىٰ: «فلا تَظْلِمُوا فيهِنَّ».

قوله: «على ذلكم» متعلقٌ بمحذوفٍ، أو بـ «الشاهدين» اتساعاً، أو على البيان. وقد تقدَّم نظيرُه نحو: «لكما لَمِنَ الناصحين»[8].

---

(١) أي الضمير في «فطرهُنَّ».
(٢) الكشاف ٢/٥٧٦.
(٣) المحرر ١١/١٤٢.
(٤) الآية ١١ من فصلت.
(٥) رواه ابن ماجه في كتاب الزهد (١٩) باب الحزن والبكاء ٢/١٤٠٢، وأحمد ٥/١٧٣.
(٦) انظر: البحر ٦/٣٢١.
(٧) الآية ٣٦ من التوبة.
(٨) الآية ٢١ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٥/٢٧٩.

آ. (٥٧) قـوله: ﴿وتـاللهِ﴾: قرأ العـامَّة بـالتاءِ مثنَّـاةً من فـوقُ. وقرأ[١] معاذ بن جبل[٢] وأحمد بن حنبل[٣] بالباء موحدة. قال الـزمخشري[٤]: «فإن قلتَ: ما الفرقُ بين الباءِ والتـاءِ؟ قلت: الباءُ هي الأصـلُ، والتاءُ بـدلٌ من الواوِ المُبْدَلِ منها، وإنَّ التاءَ فيها زيادةُ معنىً، وهـو التعجبُ، كأنـه تَعَجَّبَ من تسهيلِ الكيدِ على يدِه وتَأَتِّيه». أمَّا قولُه: «إن الباءَ هي الأصلُ» فيدلُّ على ذلك تَصَرُّفُها في الباب، بخلافِ الواوِ والتاءِ، وإن كان السهيليُّ قد رَدَّ كونَ الواوِ بدلاً منها.

وقال الشيخ[٥]: «النظرُ يقتضي أنَّ كلاًّ منهـا أصلٌ. وأمَّـا قولُـه «التعجبُ» فنصوصُ النَّحْويين أنه يجوزُ فيها التعجبُ[٦] وعدمُه، وإنما يلزمُ ذلك مع الـلامِ كقوله[٧]:

٣٣٥٢ـ لـلَّهِ يَـبْـقـى عـلى الأيَّـامِ ذوحِـيَـدٍ
بـمُـشْـمَـخِـرٍّ بـه الـظَّيَّـانُ والآسُ

و «بعـدَ» منصوبٌ بـ «لأَكِيْـدَنَّ». و «مُدْبـرين» حالٌ مؤكَّـدةٌ، لأنَّ «تُـوَلُّـوا»

---

(١) البحر ٦/٣٢١.
(٢) معاذ بن جبل صحابي، من كبار علماء الصحابة، بعثه النبـي صلَّى الله عليـه وسلَّم قاضياً لأهل اليمن. وكان أحد الستة الذين جمعوا القـرآن، وشهد المشـاهد. تـوفي سنة ١٨. انظر: سير الأعلام ١/٤٤٣.
(٣) هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل، أحد الفقهاء الأربعة شمائله كثيرة. لـه المسند، والمناسك، والزهد، امتنع عن القول بخلق القرآن فامتحن. توفي سنة ٢٤١. انظر: سير الأعلام ١١/١٧٧.
(٤) الكشاف ٢/٥٧٦.
(٥) البحر ٦/٣٢٢.
(٦) أي مع التاء.
(٧) لم يرد البيت في البحر. وتقدم برقم ٤٠.

تُفْهِمُ معناها. وقرأ العامَّة «تُوَلُّوا» بضم التاءِ واللامِ مضارعَ «ولَّىٰ» مشدداً. وقرأ[1] عيسى بن عمر «تَوَلَّوا» بفتحِهما مضارعَ «تولَّىٰ» والأصل «تَتَوَلَّوا» فحذف إحدى التاءين: إمَّا الأولى على رأي هشام، وإمَّا الثانية على رأي البصريين. ويَنْصُرُها قراءةُ الجميع «فَتَوَلَّوْا عنه مُدْبرين»[2] ولم يقرأ أحدٌ «فَوَلَّوْا» وهي قياسُ قراءةِ الناس هنا. وعلى كلتا القراءتين فلامُ الكلمةِ محذوفٌ وهو الياءُ لأنه مِنْ وَلِي.

ومتعلَّقُ هذا الفعلِ محذوفٌ تقديرُه: تُوَلُّوا إلى عيدكم، ونحوُه.

آ. (٥٨) **قوله: ﴿جُذَاذاً﴾**: قرأ العامَّة «جُذاذاً» بضمِّ الجيم. والكسائيُّ[3] بكسرِها، وابن عباس وأبو نهيك وأبو السَّمَّال بفتحِها. قال قطرب: هي في لغاتها كلِّها مصدرٌ فلا يثنَّى ولا يُجمع ولا يؤنَّثُ. والظاهرُ أن المضمومَ اسمٌ للشيءِ المكسَّرِ كالحُطام والرُّفات والفُتاتِ بمعنى الشيء المحطَّمِ والمفتَّتِ. وقال اليزيديُّ: «المضمومُ جمعُ جُذاذة بالضم نحو: زُجاج في زُجاجة، والمكسورُ جمع جَذيذ نحو: كِرام في كريم». وقال بعضُهم: المفتوحُ مصدرٌ بمعنىٰ المفعولِ أي: مَجْذُوذين. ويجوز على هذا أن يكونَ على حَذْفِ مضافٍ أي: ذوات جُذاذ. وقيل: المضمومُ جمع جُذاذَة بالضمِّ، والمكسورُ جمع جِذاذَة بالكسر، والمفتوحُ مصدرٌ.

وقرأ ابن وثاب «جُذُذاً» بضمَّتين دونَ ألفٍ بين الذَّالَيْن، وهو جمع جَذِيذ كقَليب وقُلُب[4]. وقُرِىء بضمِّ الجيمِ وفتحِ الذال. وفيها وجهان، أحدهما:

---

(١) البحر ٦/٣٢٢، والشواذ ٩٢.

(٢) الآية ٩٠ من الصفات.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٢٩، والنشر ٢/٣٢٤، والحجة ٤٦٨، والتيسير ١٥٥، والبحر ٦/٣٢٢، والقرطبي ١١/٢٩٧، والشواذ ٩٢.

(٤) القليب: البئر قبل أن تُطْوىٰ.

أن يكونَ أصلُها ضمتين، وإنما خُفِّف بإبدال الضمةِ فتحةً نحو: سُرَر وذُلَل في جمع سَرير وذَليل، وهي لغةٌ لبني كَلْب. والثاني: أنه جمع جُذَّة نحو: فُتَت في فُتَّة، ودُرَر في دُرَّة.

والجَذُّ: القطعُ والتكسير، وعليه قوله[1]:

٣٣٥٣ـ بنو المهلبِ جَذَّ اللَّهُ دابِرَهُمْ
أَمْسَوْا رَماداً فلا أَصْلٌ ولا طَرَفُ

وقد تقدَّم هذا مستوفىً في هود[2].

وأتى بـ «هم» وهو ضميرُ العقلاءِ معاملةً للأصنام معاملةَ العقلاءِ، حيث اعتقدوا فيها ذلك.

قوله: «إلَّا كبيراً» استثناءٌ من المنصوب في «فَجَعَلهم»، أي: لم يكسِرْه بل تركه. و «لهم» صفةٌ له، والضمير يجوز أن يعود على الأصنام. وتأويلُ عودِ ضميرِ العقلاءِ عليها تقدَّم. ويجوز أن يكون عائداً على عابديها. والضميرُ في «إليه» يجوز أن يعود إلى إبراهيم أي: يَرْجِعون إلى مقالتِه حين يظهر لهم الحقُّ، ويجوز أَنْ يكونَ عائداً على الكبير، وبكلٍ قيل.

آ. (٥٩) قوله: ﴿مَنْ فَعَلَ﴾: يجوز في «مَنْ» أن تكونَ استفهاميةً. وهو الظاهر. فعلى هذا تكونُ الجملةُ مِنْ قولِه «إنَّه لمِن الظالمين» استئنافاً لا محلَّ لها من الإعراب، ويجوزُ أَنْ تكونَ موصولةً بمعنى الذي، وعلى هذا فالجملةُ من «إنَّه» في محلِّ رفع خبراً للموصولِ. والتقديرُ: الذي فَعَلَ هذا بآلهتنا إنه.

---

(١) البيت لجرير وهو في ديوانه ٣٩٠، ومجاز القرآن ٢/ ٤٠.

(٢) انظر: الدر المصون ٦/٣٩٥.

آ. (٦٠) **قوله**: ﴿**يَذْكُرُهُمْ**﴾: في هذه الجملةِ [وجوهٌ] أحدُها: أنَّ «سمع» هنا تتعدَّى لاثنين لأنها متعلقةٌ بعين، فيكونُ «فتىً» مفعولاً أول، و «يَذْكُرُهم» هذه الجملةُ في محلِّ نصبٍ/ مفعولاً ثانياً، ألا ترىٰ أنَّك لو قلتَ: «سمعتُ زيداً» وسكتَّ لم يكن كلاماً بخلافِ سمعت قراءتَه وحديثَه. والثاني: أنَّها في محلِّ نصب أيضاً صفةً لإبراهيم، قال الزمخشري[1]: «فإن قلتَ: ما حكمُ الفعلَيْن بعد «سمعنا» وما الفرقُ بينهما؟ قلت: هما صفتان لـ «فَتَىً»؛ إلَّا أنَّ الأولَ وهو «يَذْكُرهم» لا بُدَّ منه لـ «سَمِعَ»؛ لأنك لا تقول: سمعت زيداً، وتسكتُ، حتى تذكرَ شيئاً ممَّا يُسْمع، وأمَّا الثاني فليس كذلك». [٦٣٢/ب]

قلت: هذا الذي قاله لا يتعيَّنُ؛ لِما عَرَفْتَ أنَّ «سَمِعَ» إنْ تعلَّقَتْ بما يُسْمع نحو «سمعت مقالةَ بكرٍ» فلا خلاف أنها تتعدَّى لواحدٍ، وإن تَعَلَّقَتْ بما لا يُسْمَع فلا يُكتفى به أيضاً بلا خلافٍ؛ بل لا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ شيءٍ يُسْمَعُ فلو قلت: «سمعتُ زيداً» وسَكَتَّ، أو «سمعتُ زيداً يركبُ» لم يَجُزْ. فإنْ قلتَ: سمعتُه يَقْرأ صَحَّ. وجرى في ذلك خلافٌ بين النحاةِ، فأبو علي يجعلُها متعديةً لاثنين ولا يَتَمَشَّىٰ عليه قولُ الزمخشري، وغيرُه يَجْعلها متعديةً لواحد، ويجعلُ الجملةَ بعد المعرفةِ حالاً، وبعد النكرةِ صفةً، وهذا أراد الزمخشري.

قوله: «إبراهيمُ» في رفع «إبراهيمُ» أوجهٌ أحدُها: أنه مرفوعٌ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه أي: قال له هذا اللفظَ، ولذلك قال أبو البقاء[2]: «فالمرادُ الاسمُ لا المُسَمَّى» وفي هذه المسألةِ خلافٌ بين النحويين: أعني تَسَلُّطَ القولِ على المفردِ الذي لا يؤدي معنى جملة، ولا هو مقتطعٌ من جملة، ولا هو مصدرٌ لـ «قال»، ولا هو صفةٌ لمصدرِه نحو: قلتُ زيداً، أي: قلت هذا اللفظ،

(١) الكشاف ٢/٥٧٦.

(٢) الإملاء ٢/١٣٤.

فاختاره جماعة كالزجاجيِّ والزمخشريِّ وابنِ خروف وابنِ مالك، ومنعه آخرون. وممَّن اختارَ رفعَ «إبراهيمُ» على ما ذكرْتُ الزمخشري[1] وابنُ عطية[2]. أمَّا إذا كان المفردُ مؤدياً معنى جملةٍ كقولهم: قلتُ خطبةً وشعراً وقصيدةً، أو اقْتُطِع من جملةٍ كقوله[3]:

٣٣٥٤ـ إذا ذُقْتُ فاها قلت طعمُ مُدامَةٍ
مُعَتَّقَةٍ ممَّا يجيءُ به التُّجُرْ

أو كان مصدراً نحو: قلتُ قولاً، أو صفةً له نحو: قلتُ حقاً أو باطلاً، فإنَّه يَتَسَلَّطُ عليه. كذا قالوا، وفي قولهم «المفردُ المقتطعُ من الجملة» نظرٌ لأن هذا لم يَتَسَلَّطْ عليه القولُ، إنما يتسلَّطُ على الجملةِ المشتملةِ عليه.

الثاني: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: يقال له: هذا إبراهيمُ، أو هو إبراهيمُ. الثالث: أنه مبتدأٌ محذوفُ الخبر أي: يقال له: إبراهيمُ فاعلُ ذلك. الرابع: أنّه منادىً وحرف النداءِ محذوفٌ أي: يا إبراهيمُ، وعلى الأوجه الثلاثةِ فهو مقتطعٌ من جملةٍ، وتلك الجملةُ مَحْكِيَّةٌ بيُقال. وقد تقدَّم تقريرُ هذا في البقرة عندَ «وقولوا حِطَّةٌ»[4] رفعاً ونصباً. وفي الأعرافِ عند قولِه «قالوا مَعْذِرَةً»[5] رفعاً ونصباً.

والجملةُ من «يُقال له» يُحتمل أَنْ تكونَ مفعولاً آخرَ نحو قولك: «ظننتُ

---

(١) الكشاف ٢/٥٧٦ ـ ٥٧٧.

(٢) المحرر ١١/١٤٤.

(٣) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ١١٠، والهمع ١/١٥٧، والدرر ١/١٣٨، واللسان (تجر)، والمدامة: الخمر القديمة. والتجر: التجار.

(٤) الآية ٥٨ من البقرة، وانظر: الدر المصون ١/٣٧٣.

(٥) الآية ١٦٤ من الأعراف، وانظر: الدر المصون ٥/٤٩٤.

زيداً كاتباً شاعراً» وأن تكونَ صفةً على رأيِ الزمخشريِّ ومَنْ تابعـه، وأَنْ تكونَ حالاً مِنْ «فتى». وجاز ذلك لتخصُّصِها بالوصف.

آ. (٦١) قوله: ﴿على أَعْيُنِ﴾: في محـلِّ نصبٍ على الحال من الهـاء في «بـه» أي: ائتُـوا بـه ظـاهـراً مكشـوفـاً بمَـرْأَىً منهم ومَنْظَرٍ. قـال الزمخشري(١): «فإنْ قلتَ: ما معنى الاستعلاء في «على»؟ قلت: هو وارِدٌ على طريقِ المثلِ أي: يَثْبُتُ إتيانُه في الأعين ويتمكَّنُ ثبـاتَ الراكبِ على المـركوبِ وتمكُّنَه منه».

آ. (٦٢) قوله: ﴿أأنْتَ فَعَلْتَ﴾: في «أنت» وجهان، أحدهما: أنه فاعلٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّرُه الظاهرُ بعدَه. والتقديـر: أفعلتَ هذا بـآلهتِنا، فلمَّـا حُذِفَ الفعلُ انفصَلَ الضميرُ. والثاني: أنه مبتدأٌ، والخبرُ بعده الجملةُ. والفرقُ بين الوجهين من حيثُ اللفظُ واضحٌ: فإنَّ الجملةَ مِنْ قولِه «فَعَلْتَ» الملفوظِ بها على الأولِ لا محـلَّ لها لأنهـا مُفَسِّرةٌ، ومحلُّهـا الرفـعُ على الثاني، ومن حيث المعنى: إن الاستفهامَ إذا دَخَلَ على الفعلِ أَشْعَرَ بأن الشَّكَّ إنما تعلَّق به: هـل وقع أم لا؟ من غيرِ شكٍ في فاعلِه. وإذا دخل على الاسم وقع الشـكُّ فيه: هـل هو الفاعلُ أم غيرُه، والفعـلُ غيرُ مشكـوكٍ في وقوعـه، بل هـو واقعٌ فقط. فـإذا قلت: «أقام زيدٌ»؟ كان شكُّك في قيـامِه. وإذا قلتَ: «أزيـدٌ قام» وجعلتَـه مبتدأً كان شكُّكَ في صـدورِالفعل منـه أم من عمروٍ. والـوجه الأولُ هـو المختارُ عنـد النحاةِ لأنَّ الفعلَ تقدَّم ما يطلبُه وهو أداةُ الاستفهام.

آ. (٦٣) قوله: ﴿بل فَعَلَه﴾: هذا الإضرابُ عن جملةٍ محذوفـةٍ تقديرُه: لم أفعَلْه، إنما الفاعلُ حقيقةً اللَّهُ تعالىٰ، بل فعله. وإسنـادُ الفعلِ إلى «كبيرهم» مِنْ أبلغِ / المعاريض. [٦٣٣/أ]

---

(١) الكشاف ٢/٥٧٧.

قوله: «هذا» فيه ستةُ أوجه، أحدُها: أن يكونَ نعتاً لـ «كبيرُهم»[1]، الثاني: أن يكونَ بدلاً من «كبيرُهم». الثالث: أن يكونَ خبراً لـ «كبيرهم» على أنَّ الكلامَ يَتِمُّ عند قوله «بل فعله»، وفاعل الفعل[2] محذوفٌ، كذا نقله أبو البقاء[3]، وقال: «وهذا بعيدٌ لأنَّ حَذْفَ الفاعلِ لا يَسُوغ»، قلت: وهذا القولُ يُعْزَى للكسائي، وحينئذٍ لا يَحْسُن الردُّ عليه بحذفِ الفاعلِ فإنه يُجيز ذلك ويلتزمُه، ويجعلُ التقديرَ: بل فعله مَنْ فعله. ويجوزُ أَنْ يكونَ أراد بالحذفِ الإضمارَ لأنه لَمَّا لم[4] يُذكر الفاعلُ لفظاً سُمِّي ذلك حَذْفاً.

الرابع: أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ «فتى». الخامس: أن يكون الفاعلُ ضميرَ «إبراهيمُ». وهذان الوجهان يؤيِّدان ما ذكَرْتُ من أنه قد يكون مرادُ القائلِ بحذفِ الفاعل إنما هو الإضمارُ. السادس: أنَّ «فَعَلَه» ليس فعلاً، بل الفاء حرف عطف دخلَتْ على «عَلَّ» التي أصلها «لعلَّ» حرفَ تَرَجّ. وحَذْفُ اللامِ الأولى ثابتٌ، فصار اللفظُ فَعَلَّه أي فَلَعَلَّه، ثم حُذفت اللامُ الأولى وخُفِّفت الثانيةُ. وهذا يُعْزَى للفراء[5]. وهو قولٌ مرغوبٌ عنه وقد اسْتَدَلَّ على مذهبِه بقراءةِ ابنِ السَّمَيْفَع[6] «فَعَلَّه» بتشديدِ اللام وهذه شاذَّةٌ، لا يُرْجَعُ بالقراءة المشهورة إليها، وكأن الذي حَمَلَهم على هذا خفاءُ وجهِ صدورِ هذا الكلامِ من النبيِّ عليه السلام.

---

(١) على تأويل الجامد بمشتق أي: كبيرهم المشار إليه.

(٢) الأصل «الفاعل» وهو سهو والتصحيح من (ش).

(٣) قدَّره بقوله: فعله مَنْ فعله. انظر: الإملاء ٢/١٣٥.

(٤) سقطت «لم» سهواً من الأصل.

(٥) نقله الفراء عن بعض الناس، معاني القرآن ٢/٢٠٦.

(٦) القرطبي ١١/٣٠٠، والبحر ٦/٣٢٥.

قـوله: «إنْ كـانوا يَنْـطِقُون» جـوابُه محـذوفٌ لدلالـة ما قبلَه. ومَنْ يجـوِّزْ التقديمَ يجعلْ «فاسألوهم» هو الجوابَ.

آ. (٦٥) قـوله: ﴿ثم نُكِسُـوا على رؤوسِهم﴾: قـرأ العامَّـةُ «نُكِسُـوا» مبنياً للمفعـول مخففـةَ الكـاف أي: نَكَسَهم اللَّهُ أو خَجَّلهم. و «على رؤوسهم» حالٌ أي: كائنين على رؤوسهم. ويجوز أن يتعلَّقَ بنفسِ الفعل.

والنَّكْسُ والتَّنْكيسُ: القَلْبُ يقال: نَكَس رأسَه ونَكَّسه مخففاً ومشدداً أي: طَـأطـأه حتى صـار أعـلاه أسفـلـه. وقـرأ[1] أبـو حيـوة وابن أبـي عبلة وابن الجـارود[2] وابن مقسم «نُكِّسوا» بـالتشديـد. وقد تقـدَّم أنه لغـةٌ في المخفف، فليس التشديدُ لتعديةٍ ولا تكثيرٍ. وقرأ رضوان بـن عبد المعبـود «نَكَسُوا» مخففـاً مبنيـاً للفاعـل، وعلى هذا فـالمفعـولُ محـذوفٌ تقـديـرُه: نَكَسـوا أنفسَهم على رؤوسهم.

قوله: «لقد عَلِمْتَ» هذه الجملةُ جـوابُ قسمٍ محذوفٍ، والقسمُ وجـوابُه معمـولان لقولٍ مضمـرٍ، وذلك القـولُ المضمرُ حـالٌ من مرفـوع «نُكِسُوا» أي: نُكِسُوا قائلين واللَّهِ لقد علمتَ.

قـوله: «مـا هؤلاءِ يَنْطِقُـون» يجوز أَنْ تكـونَ «ما» هـذه حجـازيـةً فيكـونَ «هولاء»[3] اسمَها و «يَنْطِقُون» في محلِّ نصب خبرَها، أو تميميةً فلا عملَ لهـا. والجملةُ المنفيةُ بأَسْرِها سـادَّةٌ مَسَدَّ المفعـولَيْنِ، إن كانت «عَلِمْتَ» على بـابِها، ومَسَدَّ واحدٍ إن كانَتْ عِرْفانية.

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٣٢٥، الشواذ ٩٢.

(٢) عبد الحميد بن المنذر.

(٣) الأصل «هو».

آ. (٦٧) وقد تقدَّم الكلامُ على «أف» في سبحان[١] ولغاتها. واللام في «لكم» وفي «لِما» لامُ التبيينِ أي: التأفيفُ لكم لا لغيرِكم وهي نظيرةُ «هَيْت لك»[٢].

آ. (٦٩) قوله: ﴿بَرْداً﴾: أي: ذاتَ بَرْد. والظاهر في «سلاماً» أنه نَسَقٌ على «بَرْدا» فيكونُ خبراً عن «كُوني». وجَوَّز بعضُهم أن ينتصِبَ على المصدرِ المقصودِ به التحيةُ في العُرْفِ. وقد رُدَّ هذا بأنَّه لو قُصِد ذلك لكان الرفعُ فيه أَوْلَىٰ نحو قولِ إبراهيم: «سلامٌ»[٣]. وهذا غيرُ لازمٍ؛ لأنه يجوزُ أَنْ يأتيَ القرآنُ على الفصيحِ والأفصحِ. ويَدُلُّ على ذلك أنه جاء منصوباً، والمقصودُ به التحيةُ نحو قول الملائكة: «قالوا سلاماً»[٤].

وقوله «على إبراهيمَ» متعلق بنفس «سلام» إنْ قُصِد به التحيةُ. ويجوزُ أن يكونَ صفةً فيتعلَّقَ بمحذوفٍ. وعلىٰ هذا فيُحْتمل أَنْ يكونَ قد حَذَف صفةَ الأول لدلالةِ صفةِ الثاني عليه تقديرُه: كوني بَرْداً عليه وسلاماً عليه.

آ. (٧١) قوله: ﴿ولُوْطاً﴾: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يكونَ معطوفاً على المفعولِ قبلَه، والثاني: أن يكونَ مفعولاً معه. والأولُ أَوْلى. وقوله: «إلى الأرض» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أَنْ يتعلَّق بِنَجَّيْناه على أن يُضَمَّنَ معنى أخرَجْناه بالنجاة. فلمَّا ضُمِّنَ معنى أخرج تعدَّى تعديتَه. والثاني: أنه لا تضمينَ فيه، وأنَّ حرفَ الجرِّ يتعلَّقُ بمحذوفٍ على أنه/ حالٌ من الضمير في «نَجَّيْناه» أي: نَجَّيْناه مُنْتَهياً إلى الأرض. كذا قدَّره الشيخ[٥]. وفيه [٦٣٣/ب]

(١) انظر: إعرابه للآية ٢٣ من الإسراء. (الدر المصون ٣٤١/٧).

(٢) الآية ٢٣ من سورة يوسف.

(٣) الآية ٦٩ من سورة هود.

(٤) الآية ٦٩ من سورة هود.

(٥) البحر ٣٢٩/٦.

نظرٌ: من حيث إنه قَدَّر كوناً مقيَّداً، وهو كثيراً ما يَرُدُّ على الزمخشري وغيرِه ذلك.

آ. (٧٢) **قوله: ﴿نافلةً﴾**: قيل في تفسير النافِلة: إنها العَطِيَّةُ. وقيل: الزيادةُ. وقيل: وَلَدُ الولد. فعلى الأول تنتصِبُ انتصابَ المصادر من معنى العامل وهو «وهبنا»، لا من لفظِه؛ لأنَّ الهِبَةَ والإعطاءَ متقاربان فهي كالعاقبةِ والعافية. وعلى الأخيرين تنتصِبُ على الحالِ، والمرادُ بها يعقوب. والنافِلَةُ مختصةٌ بـ يعقوب على كلِّ تقديرٍ؛ لأن إسحاقَ ولدُه لصُلْبه.

قوله: «وكُلَّاً» مفعولٌ أولُ لـ «جَعَلْنا» و «صالحين» هو الثاني، توسَّط العاملُ بينهما. والأصل: وجَعَلْنا أي: صيَّرْنا كُلَّاً من إبراهيم ومَنْ ذُكر معه صالِحِين.

آ. (٧٣) **وقوله: ﴿وجَعَلْناهم أئمةً﴾**: كما تقدَّم إلَّا أنه لم يُوَسِّطِ العاملُ. و «يَهْدون» صفةٌ لـ «أئمة». و «بأَمْرِنا» متعلق بـ «يَهْدُون». وقد تقدَّم التصريفُ المتعلِّق بلفظ أئمة[1] وقراءةُ القراءِ فيها.

قوله: «فِعْلَ الخيراتِ» قال الزمخشري[2]: «أصلُه: أن تُفْعَلَ الخيراتُ، ثم فِعْلاً الخيراتِ، ثم فِعْلَ الخيراتِ، وكذلك «وإقامَ الصلاة وإيتاءَ الزكاةِ». قال الشيخ[3]: «كأنَّ الزمخشريَّ لمَّا رأى أنَّ فِعْلَ الخيراتِ وإقامَ الصلاةِ وإيتاءَ الزكاةِ ليس من الأحكامِ المختصةِ بالمُوْحى إليهم، بل هم وغيرُهم في ذلك مشتركون بُني الفعلُ للمفعولِ، حتى لا يكونَ المصدرُ مضافاً من حيث المعنىٰ

(١) انظر: الدر المصون ٦/٢٥.
(٢) الكشاف ٢/٥٧٩.
(٣) البحر ٦/٣٢٩.

إلى ضميرِ المُوْحَى إليهم، فلا يكونُ التقدير: فِعْلَهم الخيراتِ، وإقامتَهم الصلاةَ، وإيتاءَهم الزكاةَ. ولا يلزَمُ ذلك؛ إذ الفاعلُ مع المصدرِ محذوفٌ. ويجوزُ أَنْ يكونَ من حيث المعنىٰ مضافاً إلى ظاهرٍ محذوفٍ، ويشملُ المُوْحَىٰ إليهم وغيرَهم. والتقديرُ: فِعْلَ المكلَّفين الخيراتِ. ويجوز أن يكونَ مضافاً إلى ضميرِ الموحىٰ إليهم أي: [أن][1] يفعلوا الخيراتِ، ويُقيموا الصلاةَ، ويُؤْتُوا الزكاةَ، وإذا كانوا هم قد أُوْحي إليهم ذلك فأتباعُهم جارُوْن مَجْراهم في ذلك، ولا يَلْزَمُ اختصاصُهم به. ثم اعتقادُ بناءِ المصدرِ للمفعولِ مختَلَفٌ فيه. أجاز ذلك الأخفشُ. والصحيحُ مَنْعُه فليس ما اختاره الزمخشريُّ بمختارٍ».

قلت: الذي يَظْهر أنَّ الزمخشريَّ لم يُقَدِّرْ هذا التقديرَ، لِما ذكره الشيخ، حتى يُلْزِمَه ما قاله، بل إنما قَدَّر ذلك لأنَّ نفسَ الفعلِ الذي هو معنىً صادرٌ مِنْ فاعلِه لا بوَحْيٍ، إنما بوحيِ ألفاظٍ تَدُلُّ عليه، وكأنه قيل: وأَوْحَيْنا هذا اللفظ، وهو أن تُفْعَلَ الخيراتُ، ثم صاغ ذلك الحرفَ المصدريَّ مع ما بعده مصدراً منوَّناً ناصباً لِما بعده، ثم جَعَلَه مصدراً مضافاً لمفعولِه.

وقال ابن عطية[2]: «والإقام مصدرٌ. وفي هذا نظر». انتهى. يعني ابن عطية بالنظر أنَّ مصدرَ أَفْعَل على الإِفْعال. فإن كان صحيحَ العينِ جاء تامَّاً كالإِكرام، وإنْ كان معتلَّها حُذِف منه إحدىٰ الألفين، وعُوِّض منه تاءُ التأنيث فيقال إقامة[3]. فلمَّا لم يُقَلْ كذلك جاء فيه النظر المذكور. قال الشيخ[4]:

---

(١) زيادة من البحر.

(٢) المحرر الوجيز ١١/١٤٨.

(٣) الأصل إقْوَام. حرف العلة متحرك وقبله ساكن صحيح، نُقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح فصار إقَوْام. قلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها في اللفظ فصار إقَاْام، حُذفت إحدى الألفين وعُوِّض منها بالتاء. انظر في تفصيل خلاف النحاة: معجم مفردات الإعلال ٢٢٣.

(٤) البحر ٦/٣٢٩.

«وأيُّ نظرٍ في هذا؟ وقد نَصَّ سيبويه[1] على أنَّه مصدرٌ بمعنى الإقامة وإنْ كان الأكثرُ الإقامةَ بالتاء، وهو المقيسُ في مصدر أَفْعَل إذا اعتلَّتْ عينُه. وحَسَّن ذلك أنه قابَلَ «وإيتاء الزكاة» وهو بغير تاءٍ، فتقع الموازنةُ بين قولِه «وإقامَ الصلاة وإيتاء الزكاة».

وقال الزجَّاج[2]: «حُذِفَتِ التاءُ مِنْ إقامة لأنَّ الإضافةَ عوضٌ عنها» وهذا قولُ الفراءِ[3]: زعم أنَّ التاءَ تُحْذَفُ للإضافةِ كالتنوين. وقد تقدم بَسْطُ القولِ في ذلك عند قراءةِ مَنْ قرأ في براءة «عُدَّةً، ولكنْ كَرِه»[4].

آ. (٧٤) قوله: ﴿ولُوْطاً آتَيْناه﴾: «لُوْطاً» منصوبٌ بفعلٍ مقدَّرٍ يُفَسِّره الظاهرُ بعدَه، تقديره: وآتَيْنا لوطاً آتَيْناه، فهي من الاشتغالِ. والنصبُ في مثلِه هو الراجحُ؛ ولذلك لم يُقرَأْ إلَّا به لعَطْفِ جملتِه على جملةٍ فعليةٍ، وهو أحدُ المُرَجِّحات.

قوله: «من القريةِ» أي: من أهلِ. يدلُّ على ذلك قولُه بعد ذلك: «إنَّهم كانوا»، وكذلك إسنادُ عملِ الخبائثِ إليها، والمرادُ أهلُها. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا[5]. والخبائثُ: / صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: تعملُ الأعمالَ الخبائثَ. [٦٣٤/أ]

آ. (٧٦) قوله: ﴿ونُوْحاً﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه منصوبٌ عَطْفاً على «لُوْطاً» فيكونُ مشترِكاً معه في عامِلِه الذي هو «آتَيْنا» المفسِّرِ

---

(١) الكتاب ٢/٢٤٤ ـ ٢٤٥.
(٢) معاني القرآن له ٣/٣٩٨.
(٣) معاني القرآن له ٢/٢٥٤.
(٤) انظر الدرر المصون ٦/٥٧، والآية ٤٦ من التوبة.
(٥) انظر: الدر المصون ٦/٥٤٤.

بـ «آتيناه» الظاهرِ. وكذلك «داودَ وسليمانَ»[1] والتقدير: ونوحاً آتيناه حُكْماً، وداودَ وسليمان آتيناهما حكماً. وعلى هذا فـ «إذ» بدلٌ مِنْ «نوحاً» ومِنْ «داود وسليمان» بدلُ اشتمالٍ. وقد تقدَّم تحقيقُ مثلِ هذا في طه[2].

الثاني: أنَّه منصوبٌ بإضمارِ «اذكُرْ» أي: اذكر نوحاً وداودَ وسليمانَ أي: اذْكُرْ خبرَهم وقصتَهم، وعلى هذا فتكونُ «إذ» منصوبةً بنفسِ المضافِ المقدَّرِ أي: خبرَهم الواقعَ في وقتٍ كان كيتَ وكيتَ.

وقوله: «مِنْ قبلُ» أي: مِنْ قبلِ هؤلاءِ المذكورين.

آ. (٧٧) **قوله: ﴿مِنَ القومِ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أن يُضَمَّن «نَصَرْناه» معنى منَعْناه وعَصَمْناه. ومثلُه «فَمَنْ يَنْصُرُنا مِنْ بأسِ اللهِ»[3] فلمَّا ضُمِّنَ معناه تَعَدَّىٰ تعديتَه. الثاني: أنَّ نَصَر مطاوِعُهُ انتصر، فتعدَّىٰ تعديةَ ما طاوعه. قال الزمخشري[4]: «هو نَصَر الذي مطاوِعُه انتصر. وسمعتُ هُذَلِيّاً يدعو على سارِقٍ: «اللَّهم انْصُرْهم منه» أي: اجْعَلْهم منتصِرين منه». ولم يظهر فرقٌ بالنسبةِ إلى التضمين المذكور؛ فإنَّ معنى قوله «منتصرين منه» أي: ممتنعين أو مَعْصُوْمين منه.

الثالث: أن «مِنْ» بمعنىٰ على أي: على القوم.

آ. (٧٨) **قوله: ﴿لِحُكْمِهم﴾**: في الضميرِ المضافِ إليه «حكمَ» أوجهٌ. أحدُها أنه ضميرٌ يُراد به المثنى، وإنَّما وقع الجمعُ موقعَ التثنيةِ مجازاً، أو لأنَّ التثنيةَ جمعٌ، وأقلُّ الجمعِ اثنان. ويدل على أنَّ المرادَ التثنيةُ قراءةُ

---

(١) في الآية ٧٨.
(٢) انظر: الورقة ٦١٥أ.
(٣) الآية ٢٩ من غافر.
(٤) الكشاف ٢/ ٥٧٩.

ابنِ عباس[١] «لحُكْمِهما» بصيغةِ التثنيةِ. الثاني: أنَّ المصدرَ مضافٌ للحاكِمِيْن وهما داودُ وسليمانُ والمحكوم له والمحكوم، وعليه فهؤلاء جماعةٌ. وهذا يلزَمُ منه إضافةُ المصدرِ لفاعلِه ومفعولِه دُفْعَةً واحدةً، وهو إنما يُضافُ لأحدِهما فقط. وفيه الجمعُ بين الحقيقةِ والمجازِ، فإنَّ الحقيقةَ إضافةُ المصدرِ لفاعلِه، والمجازَ إضافتُه لمفعولِه. والثالث: أن هذا مصدرٌ لا يُرادُ به الدلالةُ على عِلاجٍ، بل جِيْءَ به للدلالةِ على أنَّ هذا الحدثَ وقع وصدَر كقولِهم: له ذكاءٌ ذكاءَ الحكماءِ وفَهْمٌ فهمَ الأذكياء، فلا يَنْحَلُّ لحرفٍ مصدريٍّ وفعلٍ، وإذا كان كذلك فهو مضافٌ في المعنى للحاكمِ والمحكومِ له والمحكومِ عليه. ويَنْدَفع المحذوران المذكوران.

آ. (٧٩) وقرأ العامَّةُ «فَفَهَّمْناها» بالتضعيفِ الذي للتعديةِ، والضميرُ للمسألةِ أو للفُتْيا. وقرأ عكرمةُ[٢] «فَأَفْهَمْناها» بالهمزةِ عَدَّاه بالهمزةِ، كما عَدَّاه العامَّةُ بالتضعيف.

قوله: «يُسَبِّحْنَ» في موضعِ نصبٍ على الحال. و«الطيرَ» يجوز أن ينتصبَ نَسَقاً على الجبالِ، وأن ينتصِبَ على المفعولِ معه. وقيل: «يُسَبِّحْن» مستأنفٌ فلا محلَّ له. وهو بعيدٌ، وقُرِىء[٣] «والطيرُ» رفعاً، وفيه وجهان. أحدهما: أنه مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ أي: والطيرُ مُسَخَّراتٌ أيضاً. والثاني: أنه نَسَقٌ على الضمير في «يُسَبِّحْنَ» ولم يؤكَّدْ ولم يُفْصَلْ، وهو موافق لمذهب الكوفيين[٤].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/٢٠٨، والبحر ٦/٣٣١.
(٢) البحر ٦/٣٣٠، الشواذ ٩٢.
(٣) البحر ٦/٣٣١.
(٤) انظر: الإنصاف ٢/٢٤٧.

والنَّفْشُ[1]: الانتشارُ، ومنه «كالعِهْنِ المَنْفُوش»[2] ونَفَشَتِ الماشيةُ: أي: رَعَتْ ليلاً بغير راعٍ عكسَ الهَمَلِ وهو رَعْيُها نهاراً مِنْ غيرِ راعٍ[3].

آ. (٨٠) قوله: ﴿لَبُوسٍ﴾: الجمهورُ على فتح اللام، وهو الشيءُ المُعَدُّ لِلُّبْس. قال الشاعر[4]:

٣٣٥٥ـ البَسْ لكلِّ حالةٍ لَبُوسَها
إمَّا نَعيمَها وإمَّا بُوسَها

وقُرِىء[5] «لُبُوس» بضمِّها، وحينئذٍ: إمَّا أَنْ يكونَ جمعَ لُبْسٍ المصدرِ الواقعِ موقعَ المفعول، وإمَّا أَنْ لا يكونَ واقعاً موقعَه، والأولُ أقربُ. و «لكم» يجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بعَلَّمْناه، وأَنْ يتعلَّقَ بصَنْعَة. قاله أبو البقاء[6]. وفيه بُعْد، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لِلَبوس.

قوله: «لِتُحْصِنَكم» هذه لامُ كي. وفي متعلَّقها أوجهٌ، أحدها: أن يتعلَّقَ بعَلَّمْناه. وهذا ظاهرٌ على القولين الأخيرين. وأمَّا على القولِ الثالثِ[7] فيُشْكِلُ. وذلك أنه يلزمُ تَعَلُّقُ حَرْفَيْ جر متحدَيْن لفظاً ومعنىً. ويُجاب عنه: بأَنْ يُجْعَلَ بدلاً من «لكم» بإعادةِ العامل، كقوله تعالى: «لِمَنْ يكفُر بالرحمنِ لِبيوتهم»[8] / وهو بدلُ اشتمالٍ وذلك أنَّ «أنْ» الناصبةَ للفعلِ المقدرِ مؤولةٌ هي [٦٣٤/ب]

---

(١) عاد إلى الآية ٧٨.
(٢) الآية ٥ من القارعة.
(٣) قال في الصحاح (همل) «تركتُها هَمَلاً: إذا أرسلتها تَرْعَى ليلاً ونهاراً بلا راعٍ».
(٤) البيت لِبَيْهَس الفزاري. وهو في اللسان «لبس»، والقرطبي ١١/ ٣٢٠.
(٥) البحر ٦/ ٣٣٢.
(٦) الإملاء ٢/ ١٣٥.
(٧) وهو تعلُّق «لكم» بصفة محذوفة لـ لبوس.
(٨) الآية ٣٣ من الزخرف.

ومنصـوبُها بمصـدرٍ. وذلك المصـدرُ بدلٌ من ضميـرِ الخـطابِ في «لكم» بـدلُ اشتمالٍ، والتقدير: وعَلَّمْناه صنعةَ لَبوسٍ لتحصينِكم.

الثـاني: أَنْ يتعلَّقَ بـ «صَنْعَـةَ» على معنى أنـه بـدلٌ من «لكم» كمـا تقـدَّم تقريرُه، وذلـك على رأي أبـي البقاء[1] فـإنه عَلَّق «لكم» بـ «صَنْعَـةَ». والثالث: أن يتعلَّقَ بالاستقرار الذي تعلَّقَ به «لكم» إذا جَعَلْناه صفةً لِما قبله.

وقـرأ[2] الحَرَمِيَّـان والأخَوان وأبـو عمـرو «لِيُحْصِنَكم» بـاليـاء من تحتُ. والفاعلُ اللَّهُ تعالىٰ ــ وفيه التفاتٌ على هذا الـوجهِ إذ تَقَـدَّمَه ضميـرُ المتكلم في قولهِ «وعَلَّمْناه» ــ أو داودُ[3] أو التعليمُ أو اللَّبوس. وقرأ حفصٌ وابنُ عامر بالتاء من فـوقُ. والفـاعـل الصَّنْعَـةُ أو الـدِّرْعُ وهي مؤنثـةٌ، أو اللَّبـوس؛ لأنهـا يُـراد بهـا مـا يُلْبَسُ، وهو الـدِّرْعُ، والدِّرْعُ مؤنثـة كما تقـدم. وقرأ أبـو بكـر «لِنُحْصِنَكم» بالنونِ جرياً على «عَلَّمْنـاه» وعلى هذه القـراءاتِ الثلاثِ: الحـاءُ ساكنـةٌ والصادُ مخففةٌ.

وقرأ الأعمش «لتُحَصِّنَكم» وكذا الفقيمي[4] عن أبـي عمـروٍ بفتحِ الحـاءِ وتشديد الصادِ على التكثير. إلَّا أنَّ الأعمشَ بالتاءِ من فوقُ، وأبو عمروٍ بالياء من تحتُ. وقد تقدَّم ما هو الفاعلُ.

آ. **(٨١) قـوله: ﴿ولسليمـانَ الريـحَ﴾**: العامَّـةُ على النصب أي: وسَخَّرْنا الريحَ لسليمانَ، فهي منصوبةٌ بعامـلٍ مقدرٍ. وقـرأ[5] ابنُ هرمـزٍ،

---

(١) الإملاء ٢/١٣٥.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٣٠، والنشر ٢/٣٢٤، والحجة ٤٦٩، والبحر ٦/٣٣٢، والتيسير ١٥٥، والقرطبي ١١/٣٢١.

(٣) قوله: «أو داود» معطوف على «الله تعالى» من قوله: «والفاعلُ اللَّهُ تعالىٰ».

(٤) وهو عصمة بن عروة البصري أبو نجيح. وتقدمت ترجمته.

(٥) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٢٢٣، والبحر ٦/٣٣٢، الشواذ ٩٢.

وأبو بكر عن عاصم في روايةٍ، بالرفع على الابتداءِ، والخبرُ الجارُّ قبلَه. وقرأ الحسن وأبو رجاء بالجمعِ والنصبِ. وأبو حيوةَ بالجمعِ والرفعِ. وقد تقدَّم الكلامُ على الجمع والإِفرادِ في البقرة[1]، وبعضُ هؤلاء قرأ كذلك في سبأ[2]. وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

قوله: «عاصفةً» حالٌ. والعاملُ فيها على قراءةِ مَنْ نصب: سَخَّرْنا المقدَّر، وفي قراءةِ مَنْ رَفَع: الاستقرارُ الذي تعلَّقَ به الخبرُ. يُقال: عَصَفَتِ الريحُ تَعْصِفُ عَصْفاً وعُصُوفاً فهي عاصِفٌ وعاصفةٌ. وأسدُّ تقولُ: أَعْصَفَتْ بالألفِ تُعْصِفُ، فهي مُعْصِفٌ ومُعْصِفَةٌ.

و«تَجْري» يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً ثانيةً، وأَنْ تكونَ حالاً من الضميرِ في «عاصفةً» فتكونُ حالَيْنِ متداخلين. وزعم بعضُهم أنَّ «التي بارَكْنا فيها» صفةٌ للريح، وفي الآيةِ تقديمٌ وتأخيرٌ. والتقدير: الريحَ التي بارَكْنا فيها إلى الأرضِ، وهو تَعَسُّفٌ.

آ. (٨٢) **قوله: ﴿مَنْ يَغُوْصُوْن﴾**: يجوز أن تكونَ موصولةً أو موصوفةً. وعلى كلا التقديرين فموضعُها: إمَّا نَصْبٌ نَسَقاً على «الريح» أي: وسَخَّرْنا له مَنْ يَغُوْصُون، أو رفعٌ على الابتداءِ. والخبرُ في الجارِّ قبلَه. وجُمِع الضميرُ حَمْلاً على معنى «مَنْ». وحَسَّنَ ذلك تقدُّمُ الجمعِ في قوله «الشياطينِ»، فلمَّا تَرَشَّح جانبُ المعنى رُوْعِي. ونظيرُه قولُه[3]:

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/٢٠٧.

(٢) «ولسليمانَ الريحَ غُدُوُّها شهرٌ ورَواحها شهر» الآية ١٢ من سبأ. وانظر: النشر ٢/٢٢٣، ٣٤٩ والبحر ٧/٢٦٤.

(٣) البيت لجران العود وهو في ديوانه، ص ٧، وروايته فيه:

وَلَسْنَ بأَسْواءٍ فمنهنَّ روضةٌ ... غيرها لا تصوح

=

٣٣٥٦ـ وإنَّ مِنَ النِّسْوانِ مَنْ هي روضةٌ
تَهِيْجُ الرياضُ قبلَها وتَصُوْحُ

راعىٰ التأنيثَ لتقدُّمِ قولِه «وإنَّ مِن النِّسْوانِ».

و «دونَ ذلك» صفةٌ لـ «عَمَلاً».

آ. **(٨٣) قوله: ﴿وأيُّوبَ﴾**: كقولِه: «ونوحاً»[1] وما بعده. وقرأ العامَّةُ «أني» بالفتح لتسليطِ النداءِ عليها بإضمار حرفِ الجرِّ أي: بأنِّي. وعيسى بن عمر[2] بكسرٍ. فمذهبُ البصريين إضمارُ القولِ أي: نادىٰ فقال: إني. ومذهبُ الكوفيين إجراءُ النداءِ مُجْرَىٰ القولِ.

والضُّرُّ بالضمِّ: المَرَضُ في البدنِ، وبالفتح: الضررُ في كلِّ شيءٍ فهو أعمُّ من الأول.

آ. **(٨٤) قوله: ﴿رَحْمَةً﴾**: فيها وجهان، أظهرهما: أنها مفعولٌ من أجلِه. والثاني: أنها مصدرٌ لفعلٍ مقدرٍ أي: رَحِمْناه رحمةً. و «مِنْ عندِنا» صفةٌ لـ «رحمةً».

آ. **(٨٥) قوله: ﴿وذا الكِفْلِ﴾**: و «ذا النُّوْن»[3] عطفٌ على «أيوبَ»، و «ذا» بمعنىٰ صاحب. والكِفْلُ هنا: الكَفالة يقال: إنه تكفَّلَ بأمورٍ فَوَفَّىٰ بها.

= والعيني ١/٤٩٢، وشرح التصريح ١/١٤٠، والمخصص ٢/١٣١. وتصوح أي تَتَشَقَّق. شبَّه بعضَ النساء بالروضة التي تتأخر في هيجان نباتِها وتشقق أزهارِها. وأراد بها مَنْ تتأخر عن الولادة في وقتها.

(١) الآية ٧٦.

(٢) البحر ٦/٣٣٤.

(٣) في الآية ٨٧.

آ. (٨٧) ﴿والنُّوْنُ﴾: الحُوْتُ، ويُجمع على نِيْنان، كحُوْت وحِيْتان. وسُمِّي بذلك؛ لأنَّ النونَ ابتلعه.

قوله: «مُغاضِباً» حالٌ مِنْ فاعِل «ذهب». والمفاعلةُ هنا تحتملُ أَنْ تكونَ على بابِها من المشاركةِ. أي: غاضَبَ قومه وغاضَبوه، حين لم يُؤْمِنُوا في أول الأمر. وفي بعض التفاسير[١]: مُغاضباً لربِّه. فإنْ صَحَّ ذلك عَمَّنْ يُعتبر قولُه، فينبغي أَنْ تكونَ اللامُ للتعليلِ لا للتعديةِ للمفعول أي: لأجلِ ربِّه ولدينِه. ويُحتمل أَنْ تكونَ بمعنى: غضبانَ فلا مشاركةَ كعاقَبْتُ وسافَرْتُ.

والعامَّة على «مُغاضِباً» اسمَ فاعلٍ. وقرأ[٢] أبو شرف[٣] «مغاضَباً» بفتح الضادِ على ما لم يُسَمَّ فاعلُه. كذا نقله الشيخ[٤]، ونقله الزمخشري[٥] عن أبي شرف «مُغْضَباً» دون ألفٍ مِنْ أَغْضَبْتَه فهو مُغْضَب.

قوله: «أنْ لنْ» «أَنْ» هذه المخففةُ، واسمُها ضمير الشأنِ محذوفٌ. و «لن نقدِرَ» هو الخبرُ. والفاصلُ/ حرفُ النفي المعنى: أَنْ لَنْ نُضَيِّق عليه، من باب قوله: «فَقَدَرَ عليه رِزْقَه»[٦]، «ومَنْ قُدِرَ عليه رِزْقُه»[٧]. [٦٣٥/أ]

والعامَّةُ على «نَقْدِرَ» بنون العظمة مفتوحةً وتخفيفِ الدالِ. والمفعولُ محذوفٌ أي: الجهات والأماكن. وقرأ الزُّهريُّ[٨] بضمِّها وتشديد الدال. وقرأ ابنُ

---

(١) نسبه القرطبي ١١/٣٢٩ إلى الحسن والشعبي وسعيد بن جبير.
(٢) البحر ٦/٣٣٥. وفي شواذ ابن خالويه ٩٢ «مُغْضِباً».
(٣) لم أقف على ترجمته.
(٤) في مطبوعة البحر «مُغْضَباً».
(٥) الكشاف ٢/٥٨١.
(٦) الآية ١٦ من الفجر.
(٧) الآية ٧ من الطلاق.
(٨) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٣٣٥، والقرطبي ١١/٣٣٢، والنشر ٢/٣٢٤، والشواذ ٩٢.

أبي ليلى[1] وأبو شرفٍ والكلبي وحميد بن قيس «يُقْدَر» بضمِّ الياءِ مِنْ تحتُ وفتح الدالِ خفيفةً مبنياً للمفعول. وقرأ الحسنُ وعيسى بنُ عمرَ بفتح الياءِ وكَسرِ الدالِ خفيفةً. وعليُّ بن أبي طالب واليمانيُّ بضم الياءِ وكسرِ الدالِ مشددةً. والفاعلُ على هذين الوجهين ضميرٌ يعود على اللَّهِ تعالىٰ.

قوله: «أنْ لا إلَه إلاَّ أنتَ» يجوزُ في «أَنْ» وجهان، أحدُهما: أنها المخففةُ من الثقيلةِ. فاسمُها كما تقدَّم محذوفٌ. والجملةُ المنفيةُ بعدها الخبرُ. والثاني: أنها تفسيريةٌ؛ لأنها بعد ما هو بمعنىٰ القولِ لا حروفِه.

آ. (٨٨) قوله: ﴿وكذلك نُنْجي﴾: الكاف نعتٌ لمصدرٍ أو حالٌ من ضميرِ المصدرِ. وقرأ العامَّة «نُنْجي» بضم النونِ الأولى وسكونِ الثانية مِنْ أَنْجىٰ يُنْجي. وقرأ[2] ابن عامر وأبو بكر عن عاصم «نُجِّيْ» بتشديد الجيمِ وسكونِ الياءِ. وفيها أوجهٌ، أحسنها: أن يكونَ الأصل «نُنَجِّي» بضمِّ الأولى وفتح الثانيةِ وتشديد الجيمِ، فاستثقل توالي مِثْلين، فحُذِفت الثانيةُ، كما حُذِفَت في قوله «ونُزِّل الملائكةُ»[3] في قراءةِ مَنْ قرأه كما تقدَّم، وكما حُذِفَتْ التاءُ الثانيةُ في قولِه «تَذَكَّرون»[4] و «تَظاهَرون»[5] وبابِه.

ولكنَّ أبا البقاء[6] استضعَفَ هذا التوجيهَ بوجهين فقال: «أحدهُما: أنَّ النونَ

---

(١) عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي عرض القرآن على أبيه عن علي. عرض عليه أخوه محمد. وثَّقه ابن معين. طبقات القراء ١/٦٠٩.

(٢) السبعة ٤٣٠، والنشر ٢/٣٢٤، والحجة ٤٦٩، والتيسير ١٥٥، والبحر ٦/٣٣٥.

(٣) الآية ٢٥ من الفرقان وهي رواية خارجة عن أبي عمرو. انظر: البحر ٦/٤٩٤. والأصل «ما نُزِّل الملائكة» والتصحيح من البحر.

(٤) الآية ١٥٢ من الأنعام.

(٥) الآية ٨٥ من البقرة.

(٦) الإملاء ٢/١٣٦.

الثانيةَ أصلٌ، وهي فاءُ الكلمةِ فَحَذْفُها يَبْعُدُ جداً. والثاني: أنَّ حركتَها غيرُ حركةِ النونِ الأولىٰ، فلا يُسْتَثْقَلُ الجمعُ بينهما بخلافِ «تَظاهَرون» ألا ترى أنَّك لو قلتَ: «تُتَحامى المظالِمُ» لم يَسُغْ حَذْفُ الثانية».

أمَّا كونُ الثانيةِ أصلاً فلا أثرَ له في مَنْعِ الحَذْفِ، ألا ترىٰ أن النَّحْويين اختلفوا في إقامة واستقامة: أيُّ الألفينِ المحذوفة[1]؟ مع أنَّ الأولىٰ هي أصلٌ لأنَّها عينُ الكلمةِ. وأمَّا اختلافُ الحركةِ فلا أثرَ له أيضاً؛ لأنَّ الاستثقالَ باتحادِ لفظِ الحرفين على أيِّ حركةٍ كانا.

الوجه الثاني[2]: أن «نُجِّي» فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول، وإنما سُكِّنَتْ لامُه تخفيفاً، كما سُكِّنت في قوله: «ما بَقِيْ من الربا»[3] في قراءةٍ شاذةٍ تقدَّمَتْ لك. قالوا: وإذا كان الماضي الصحيحُ قد سُكِّن تخفيفاً فالمعتلُّ أولىٰ، فمنه[4]:

٣٣٥٧ـ إنّما شِعْرِيَ قَيْدٌ قد خُلِطْ بِجُلْجُلانِ

وقد ذَكَرْتُ منه جملةً صالحةً.

وأُسْنِدَ هذا الفعلُ[5] إلى ضميرِ المصدرِ مع وجودِ المفعول الصريحِ

---

(١) مذهب سيبويه أن المحذوف هو الزائد، ومذهب الأخفش أن المحذوف هو الأصلي. انظر: معجم المفردات ٢٢٣.

(٢) في تخريج قراءة ابن عامر وأبي بكر «نُجِّي».

(٣) الآية ٢٧٨ من البقرة. وهي قراءة الحسن. انظر: الدر المصون ٢/٦٣٧.

(٤) تقدم برقم ١٢٧.

(٥) في قراءة ابن عامر وأبي بكر.

كقراءةِ أبي جعفرٍ «لِيُجْزَىٰ قوماً بما كانوا يكسبون»[1] وهذا رأيُ الكوفيين والأخفش[2]. وقد ذكرْتُ له شواهدَ فيما مضىٰ من هذا التصنيفِ، والتقدير: نُجِّيَ النَّجاءُ. قال أبو البقاء[3]: «وهو ضعيفٌ من وجهين، أحدُهما: تسكينُ آخرِ الفعلِ الماضي، والآخرُ إقامةُ المصدرِ مع وجودِ المفعولِ الصَّريح». قلت: عَرَفْتَ جوابَهما ممَّا تقدم.

الوجه الثالث: أنَّ الأصلَ: ننجِّي كقراءةِ العامة، إلَّا أنَّ النونَ الثانيةَ قُلِبَتْ جيماً، وأُدْغِمت في الجيم بعدها. وهذا ضعيفٌ جداً؛ لأن النونَ لا تُقارِبُ الجيمَ فتُدغَمُ فيها.

الوجه الرابع: أنه ماضٍ مسندٌ لضمير المصدرِ أي: نُجِّي النَّجاءُ كما تقدم في الوجه الثاني، إلَّا أن «المؤمنين» ليس منصوباً بنجِّي بل بفعلٍ مقدرٍ، وكأنَّ صاحبَ هذا الوجهِ فَرَّ من إقامةِ غيرِ المفعول به مع وجودِه، فجعله مِنْ جملةٍ أخرىٰ.

وهذه القراءةُ متواترةٌ، ولا التفاتَ على مَنْ طَعَن على قارئِها، وإنْ كان أبو عليٍ[4] قال: «هي لحنٌ». وهذه جراَةٌ منه قد سبقه إليها أبو إسحاق الزجَّاج[5]. وأمَّا الزمخشري[6] فلم يَطْعن عليها، إنما طعن على بعضِ الأوجهِ التي قدَّمْتُها فقال: «ومَنْ تَمَحَّل لصحتِه فجعله فُعِل وقال: نُجِّي النَّجاءُ

---

(١) الآية ١٤ من الجاثية. وانظر: النشر ٢/٣٧٢، والبحر ٨/٤٥.
(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٢/٦٠٩ والمشهور في الآية على هذه القراءة أن نائب الفاعل هو الجار والمجرور.
(٣) الإملاء ٢/١٣٦.
(٤) الحجة (خ) ٣/٥٠٢.
(٥) معاني القرآن له ٣/٤٠٣.
(٦) الكشاف ٢/٥٨٢.

المؤمنين، فأرسل الياء وأسنده إلى مصدرِه ونَصَبَ المؤمنين، فتعسُّفٌ باردُ التعسُّفِ». قلت: فلم يَرْتَضِ هذا التخريجَ بل للقراءةِ عنده تخريجٌ آخرُ. وقد يمكنُ[1] أن يكونَ هو الذي بدأتُ به لسلامتِه ممَّا تقدَّم من الضعف.

آ. (٩٠) **قوله: ﴿ويَدْعُوْنَنا﴾**: العامَّةُ على ثبوتِ الرفع قبل «نا» مفكوكةً منها. وقرأَتْ[2] فرقةٌ «يَدْعُوْنا» بحذفِ نونِ الرفع. وطلحة بإدغامِها فيها. وهذان الوجهان فيهما إجراءُ نون «نا» مُجْرَىٰ نونِ الوقاية. وقد تقدَّم ذلك.

[٦٣٥/ب] قوله: «رَغَباً ورَهَبا» يجوز أَنْ يَنْتَصِبا/ على المفعولِ من أجله، وأَنْ ينتصِبا على أنهما مصدران واقعان موقعَ الحال أي: راغبين راهبين، وأن ينتصِبا على المصدرِ الملاقي لعاملِه في المعنى دون اللفظِ لأنَّ ذلك نوعٌ منه.

والعامَّةُ على فتحِ الغينِ والهاء. وابن وثاب[3] والأعمش ـ ورُويت عن أبي عمروٍ ـ بسكون الغينِ والهاءِ. ونُقِل عن الأعمش ـ وهو الأشهرُ عنه ـ بضمِّ الراء وما بعدها. وقرأَتْ فِرْقَةٌ[4] بضمةٍ وسكونٍ فيهما.

آ. (٩١) **قوله: ﴿والتي أَحْصَنَتْ﴾**: يجوز أَنْ ينتصِبَ نَسَقاً على ما قبلَها، وأن ينتصِبَ بإضمارِ اذكُرْ، وأن يرتفعَ بالابتداء، والخبرُ محذوف أي: وفيما يُتْلى عليكم التي أحصنت. ويجوز أن يكونَ الخبرُ «فنفَخْنا» وزِيْدَت

---

(١) سبب التقليل هنا أنَّ الزمخشري سكت عن تخريج القراءة الذي يرتضيه فلم يطعن فيها، وإنما طعن في تخريجٍ ذكره.

(٢) انظر في قراءاتها: القرطبي ١١/٣٣٧، والبحر ٦/٣٣٦.

(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٦٧، والبحر ٦/٣٣٦، والقرطبي ١١/٣٣٧، والشواذ ٩٢.

(٤) وهي رواية عن الأعمش كما في الإتحاف ٢/٢٦٧.

الفاءُ على رأي الأخفش[1] نحو: «زيدٌ فقائمٌ».

وفي كلامِ الزمخشري[2] «فَنَفَخْنا الروحَ في عيسى فيها». قال الشيخ[3] مؤاخِذاً له: «فاستعمل «نَفَخَ» متعدياً. والمحفوظُ أنه لا يَتَعَدَّىٰ فيحتاج في تَعَدِّيه إلى سماعٍ، وغيرَ متعدٍّ استعمله هو في قوله «أي: نَفَخْتُ في المِزْمار» انتهىٰ ما واخَذَه به. قلت: وقد سُمِعَ «نَفَخَ» متعدياً. ويَدُلُّ على ذلك ما قُرِىءَ في الشاذ[4] «فأنفخها فيكونُ طائراً» وقد حكاها هو قراءةً فكيف يُنْكِرُها؟ فعليك بالالتفات إلى ذلك.

قوله «آيةً» إنما لم يطابِقْ المفعولَ الأولَ فيُثَنِّي الثاني؛ لأنَّ كلاًّ منهما آيةً بالآخر فصارا[5] آيةً واحدة. أو نقولُ: إنَّه حُذِف من الأولِ لدلالةِ الثاني، أو بالعكس أي: وجَعَلْنا ابنَ مريمَ آيةً، وأمَّه كذلك. وهو نظيرُ الحذفِ في قوله «واللَّهُ ورسولُه أحقُّ أَنْ يُرْضُوه»[6] وقد تقدَّم[7].

آ. **(٩٢) قوله: ﴿أُمَّةً واحدةً﴾**: العامَّةُ على رفع «أمتُكم» خبراً لـ «إنَّ» ونصب «أمةً واحدةً» على الحالِ. وقيل على البدل من «هذه»، فيكونُ قد فُصِلَ بالخبرِ بين البدلِ والمبدلِ منه نحو «إن زيداً قائمٌ أخاك».

---

(١) لم يشر الأخفش في إعرابه لهذه الآية. وانظر أمثلة على زيادة الفاء في الخبر: ١٢٤، ١٢٥، ٢٢٢.

(٢) الكشاف ٢/٥٨٢.

(٣) البحر ٦/٣٣٦.

(٤) قراءة عبد الله بن مسعود «فأنفخها». انظر: الدر المصون ٣/١٩٥، والبحر ٢/٤٦٦. والآية ٤٩ من آل عمران.

(٥) سقطت ألف الاثنين من الأصل. والتصحيح من (ش).

(٦) الآية ٦٢ من التوبة.

(٧) انظر: الدر المصون ٦/٧٥.

وقرأ[1] الحسنُ «أُمَّتَكم» بالنصبِ على البدل من «هذه» أو عطف البيان. وقرأ أيضاً هو وابن أبي إسحاق والأشهبُ العقيلي وأبو حيوة وابن أبي عبلة وهارون عن أبي عمرو «أُمَّتُكم أمَّةٌ واحدةٌ» برفع الثلاثة على أنْ تكونَ «أمتُكم» خبرَ «إنَّ» كما تقدَّم و «أمةٌ واحدةٌ» بدلٌ منها بدلُ نكرةٍ من معرفةٍ، أو تكونَ «أمةٌ واحدةٌ» خبرَ مبتدأ محذوفٍ.

آ. (٩٣) قوله: ﴿أَمْرَهم﴾: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه منصوبٌ على إسقاطِ حرفِ الخفضِ أي: تَفَرَّقوا في أمرِهم. الثاني: أنه مفعولٌ به، وعَدَّى تَقَطَّعوا لأنه بمعنى قَطَّعوا. الثالث: أنه تمييزٌ. وليس بواضحٍ معنىً وهو معرفةٌ، فلا يَصِحُّ من جهة صناعةِ البصريين[2]. قال أبو البقاء[3]: «وقيل: هو تمييزٌ أي تقطَّع أمرُهم» فجعله منقولاً من الفاعلية.

و «زُبُراً»[4] يجوز أن يكونَ مفعولاً ثانياً على أن يُضَمَّنَ «تقطَّعوا» معنى صَيَّروا بالتقطيع، وإمَّا أن ينتصِبَ على الحالِ من المفعول ـ أي: مثلَ زُبُرٍ أي: كُتُبٍ؛ فإنَّ الزُّبُرَ جمعُ زَبُور كرُسُل جمعَ رسول، أو يكون حالاً من الفاعل. نقله أبو البقاء في سورة المؤمنين[5]. وفيه نظرٌ؛ إذ لا معنى له، وإنما يَظْهر كونُه حالاً من الفاعلِ في قراءةِ «زُبَرا» بفتح الباءِ أي فِرَقاً. والمعنى: صَيَّروا أمرهم زُبُراً أو تقطَّعوه في هذه الحالِ. والوجهان مأخوذان مِنْ تفسير الزمخشري[6] لمعنى الآية الكريمة، فإنه قال: «والمعنى: جعلوا أَمْرَ دينهم

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٦٧، والبحر ٦/٣٣٧، والقرطبي ١١/٣٣٨، والمحتسب ٢/٦٥.

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٣٨٤.

(٣) الإملاء ٢/١٣٧.

(٤) خلط السمين بين آيتي الأنبياء والمؤمنين وموضعها هناك.

(٥) الآية ٥٣ «فتقَطَّعُوا أَمْرَهم بينهم زُبُراً». وانظر: الإملاء ٢/١٥٠.

(٦) الكشاف ٢/٥٨٣.

فيمابينهم قِطَعاً كما يتـوزَّعُ الجماعـةُ [الشيءَ] ويقتسمونـه، فيطيـر لهذا نصيبٌ ولذلك نصيبٌ، تمثيلاً لاختلافِهِم فيه وصيرورتِهم فِرَقاً وأحزاباً».

وفي الكـلامِ التفاتٌ من الخـطاب وهو قـوله «أمتُكم» إلى الغَيْبـة تشنيعـاً عليهم بسوءِ صنيعهم.

وقرأ[١] الأعمش بفتحِ الباء جمع زُبْرَة، وهي قطعـة الحديـد في الأصل. ونصبُه على الحال من ضمير الفاعِـل في «تقطَّعـوا» وقد تقـدَّم. ولـم يَتَعرَّض لـه أبـو البقـاء في هـذه السـورة[٢] وتَعَـرَّض لـه في المؤمنين فـذكـر فيـه الأوجـهَ المتقدمة[٣] وزاد أنه قُرِىء «زُبْراً» بسكونِ الباء، وهو بمعنى المضمومِها.

آ. **(٩٤) قوله: ﴿فلا كُفْرانَ﴾**: الكُفْران: مصدرٌ بمعنى الكُفْر. قال[٤]:

٣٣٥٨ـ رأيـتُ أُنـاسـاً لا تَـنـام جُـدُوْدُهُـمْ
وجَـدِّيْ ـ ولا كـفـرانَ لله ـ نـائـمُ

و «لِسَعْيـه» متعلقٌ بمحذوفٍ أي: يكفُـر لسَعْيه، ولا يتعلَّق بكفـران؛ لأنه يَصيـر مُطوَّلاً[٥]، والمـطوَّل يُنْصَبُ. وهذا مبنيٌّ. والضميـرُ في «لـه» يعـودُ على السعي.

---

(١) تكرر وهم السمين في هذا الموضع، فليس في «الأنبياء» هذا اللفظ، وإنما هو في سورة المؤمنين الآية ٥٣ وسيأتي تخريجه هناك.

(٢) لأنه ليس فيها هذا اللفظ.

(٣) الإملاء ٢/١٥٠.

(٤) لم أهتد إلى قائله. وهو في المحرَّر الوجيز ١١/١٦٣، ومجاز القرآن ٢/٤٢.

(٥) أي شبيهاً بالمضاف نحو: لا خيراً من زيدٍ عندنا.

آ. (٩٥) قوله: ﴿وَحَرامٌ﴾: قرأ[1] الأخَوان وأبو بكر ورُوِيَتْ عن أبـي عمرو «وحِرْمٌ» بكسرِ الحاء وسكونِ الراءِ. وهما لغتان كالحِلِّ والحَلال. وقرأ ابن عباس وعِكْرمة و«حَرِمَ» بفتح الحاء وكسر الراء وفتح الميم، على أنه فعلٌ ماضٍ، ورُوِي عنهما أيضاً وعن أبـي العالية بفتح الحاء والميم وضمِّ الراءِ بزنة كرُمَ، وهو فعلٌ ماضٍ أيضاً. ورُوِي عن ابن عباس فتحُ الجميع. وهو فعلٌ ماضٍ أيضاً. واليمانيُّ بضم الحاء وكسر الراءِ مشددةً وفتح الميم ماضياً مبنياً للمفعول. ورُوِي عن عكرمةَ بفتح الحاء وكسرِ الراء وتنوين الميم.

[٦٣٦/أ] فَمَنْ جعله اسماً: ففي رفعه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ/ وفي الخبر حينئذٍ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: قوله «[أنهم] لا يَرْجِعون» وفي ذلك حينئذٍ أربعةُ تأويلاتٍ، التأويلُ الأولُ: أنَّ «لا» زائدةٌ. والمعنىٰ: وممتنعٌ على قريةٍ قدَّرْنا إهلاكَها لكفرِهم رجوعُهم إلى الإيمانِ، إلى أَنْ تقومَ الساعةُ. وممَّن ذهب إلى زيادتِها أبو عمروٍ مستشهداً عليه بقولِه تعالىٰ: «ما منعك أن لا تسجدَ»[2] يعني في أحدِ القولين. التأويل الثاني: أنها غيرُ زائدةٍ، وأنَّ المعنىٰ: أنَّهم غيرُ راجعين عن معصيتِهم وكفرِهم. التأويلُ الثالث: أنَّ الحرامَ يُرادُ به الواجب. ويَدُلُّ عليه قولُه تعالىٰ: «قل تعالَوا أَتْلُ ما حَرَّم ربُّكم عليكم أَنْ لا تُشْرِكوا»[3] وتَرْكُ الشِّرْكِ واجبٌ، ويَدُلُّ عليه أيضاً قولُ الخنساء[4]:

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٣١، والتيسير ١٥٥، والنشر ٢/٣٢٤، والحجة ٤٧٠، والبحر ٦/٣٣٨، والمحتسب ٢/٦٥.

(٢) الآية ١٢ من الأعراف.

(٣) الآية ١٥١ من الأنعام.

(٤) ليس في ديوان الخنساء، وهو في القرطبي ١١/٣٤٠، والبحر ٦/٣٣٩. وفي اللسان منسوباً إلى عبد الرحمن بن جُمانة المحاربـي:

فإنَّ حراماً لا أرى الدهرَ باكياً
على شَجْوِهِ إلَّا بَكَيْتُ على عمروِ

٣٣٥٩ـ حـرامٌ عـليَّ لا أرىٰ الـدهـرَ بـاكـيـاً
عـلى شَـجْـوِهِ إلا بَـكَـيْـتُ عـلى صَـخْـرِ

وأيضاً فمن الاستعمالِ إطلاقُ أحدِ الضدين على الآخرِ.

ومِنْ ثَمَّ قال الحسن والسدي: لا يَرْجِعون عن الشرك. وقال قتادة: إلى الدنيا. التأويل الرابع: قال أبو مسلم ابن بَحْر: «حرامٌ: ممتنع. وأنهم لا يرجعون: انتفاء الرجوعِ إلى الآخرةِ، فإذا امتنع الانتفاءُ وَجَبَ الرجوعُ. فالمعنىٰ: أنه يجبُ رجوعُهم إلى الحياة في الدار الآخرة. ويكون الغرضُ إبطالَ قولِ مَنْ يُنْكر البعثَ. وتحقيقُ ما تقدَّم من أنه لا كُفْرانَ لسَعْي أحدٍ، وأنه يُجْزَى على ذلك يومَ القيامةِ». وقولُ ابن عطية[1] قريبٌ من هذا قال: «وممتنعٌ على الكفرة المُهْلَكين أنهم لا يَرْجعون إلى عذاب الله وأليم عِقابِه، فتكون «لا» على بابِها، والحرامُ على بابه».

الوجه الثاني: أنَّ الخبرَ محذوفٌ تقديرُه: حرامٌ توبتُهم أو رجاءُ بعثهم، ويكونُ «أنَّهم لا يَرْجِعون» علةً لما تقدَّم من معنى الجملة، ولكن لك حينئذ في «لا» احتمالان، الاحتمال الأول: أَنْ تكونَ زائدةً. ولذلك قال أبو البقاء[2] في هذا الوجهِ بعدَ تقديرِه الخبرَ المتقدم: «إذا جَعَلْتَ لا زائدةً» قلت: والمعنى عنده: لأنهم يَرْجعون إلى الآخرة وجزائها. الاحتمال الثاني: أن تكونَ غيرَ زائدةٍ بمعنى: ممتنعٌ توبتُهم أو رجاءُ بعثِهم؛ لأنهم لا يَرْجعون إلى الدنيا فَيَسْتدركوا فيها ما فاتهم من ذلك.

(١) المحرر ١١/١٦٤.
(٢) الإملاء ٢/١٣٧.

الوجهُ الثالث: أَنْ يكونَ هذا المبتدأ لا خبرَ له لفظاً ولا تقديراً، وإنما رَفَع شيئاً يقوم مقامَ خبرِه من باب «أقائم أخواك». قال أبو البقاء[1]: «والجيدُ أن يكونَ «أنهم» فاعلاً سَدَّ مَسَدَّ الخبر»، قلت: وفي هذا نظرٌ؛ لأن ذلك يُشْترطُ فيه أن يَعتمد الوصفُ على نفيٍ أو استفهامٍ، وهنا فلم يعتمِدْ المبتدأُ على شيءٍ من ذلك، اللهم إلاَّ أَنْ ينحوَ نَحْوَ الأخفشِ، فإنه لا يَشترطُ ذلك. وقد قررتُ هذه المسألةَ في غيرِ هذا الموضوع، والذي يظهر قولُ الأخفش[2]، وحينئذ يكون في «لا» الوجهان المتقدمان من الزيادةِ وعدِمها، باختلاف معنيين: أي امتنع رجوعُهم إلى الدنيا أو عن شركِهم إذا قَدَّرْتَها زائدةً، أو امتنع عدمُ رجوعِهم إلى عقابِ اللّهِ في الآخرة إذا قَدَّرْتها غيرَ زائدة.

الوجه الثاني من وجهَيْ رفعِ «حرام» أنه خبرُ مبتدأ محذوف، فقدَّره بعضهم: الإقالةُ والتوبةُ حرامٌ. وقَدَّره أبو البقاء[3]: «أي ذلك الذي ذُكِرَ من العملِ الصالحِ حرامٌ». وقال الزمخشري[4]: «وحرامٌ على قريةٍ أهلكناها ذَاك، وهو المذكورُ في الآية المتقدمةِ من العملِ الصالح والسَّعيِ المشكورِ غيرِ المكفورِ. ثم عَلَّل فقيل: إنهم لا يرجعون عن الكفر فكيف لا يمتنع ذلك؟

وقرأ العامَّةُ «أَهْلكناها» بنونِ العظمة. وقرأ[5] أبو عبد الرحمن وقتادةُ

---

(١) الإملاء ٢/١٣٧.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٣٣٣.

(٣) الإملاء ٢/١٣٧.

(٤) الكشاف ٢/٥٨٣.

(٥) القرطبي ١١/٣٤٠، والبحر ٦/٣٣٨.

«أهلكتُها» بتاءِ المتكلم. ومَن قرأ[1] «حَرِمٌ» بفتح الحاءِ وكسرِ الراء وتنوينِ الميم، فهو في قراءتِه صفةٌ على فَعِلٍ نحو: حَذِر. وقال[2]:

٣٣٦٠ـ وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ
يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

ومَنْ قرأه[3] فعلاً ماضياً فهو في قراءتِه مسندٌ لـ «أنَّ» وما في حَيِّزها. ولا يَخْفى الكلامُ في «لا» بالنسبة إلى الزيادةِ وعدمِها/ فإنَّ المعنى واضحٌ مما تقدَّم. وقُرِيء[4] «إنَّهم» بالكسرِ على الاستئناف، وحينئذٍ فلا بد من تقديرِ مبتدأ يَتِمُّ به الكلام، تقديرُه: ذلك العملُ الصالحُ حرامٌ. وتقدَّم تحريرُ ذلك. [٦٣٦/ب]

آ. (٩٦) قوله: ﴿حتى إذا﴾: قد تقدم الكلام[5] على «حتى» الداخلةِ على «إذا» مشبعاً. وقال الزمخشري[6] هنا: «فإنْ قلت: بمَّ تعلَّقَتْ «حتىٰ» واقعةً غايةً له وأيَّة الثلاث هي؟ قلت: هي متعلقةٌ بـ «حرامٌ» وهي غايةٌ له؛ لأنَّ امتناعَ رجوعِهم لا يزول حتى تقومَ القيامةُ، وهي «حتى» التي يُحْكىٰ بعدها الكلامُ، والكلامُ المحكيُّ هو الجملةُ من الشرطِ والجزاءِ، أعني «إذا» وما في حيزها». وأبو البقاء[7] نَحا هذا النحوَ فقال: «وحتى» متعلقةٌ في المعنى بـ «حرامٌ» أي: يستمرُّ الامتناع إلى هذا الوقتِ، ولا عملَ لها في «إذا».

وقال الحوفي: «هي غايةٌ، والعاملُ فيها ما دَلَّ عليه المعنىٰ مِنْ تأسُّفِهم

---

(١) وهي قراءة عكرمة وقد تقدمت.
(٢) تقدم برقم ١٢٣١.
(٣) وهي قراءة أبي العالية.
(٤) البحر ٦/٣٣٨.
(٥) انظر: الدر المصون ٣/٤٣٦.
(٦) الكشاف ٢/٥٨٣.
(٧) الإملاء ٢/١٣٧.

على ما فَرَّطوا فيه من الطاعةِ حين فاتَهم الاستدراكُ». وقال ابنُ عطية[1]: «حتى» متعلقةٌ بقوله «وتَقَطَّعوا». وتحتملُ على بعضِ التأويلاتِ المتقدمة أَنْ تتعلَّق بـ «يَرْجِعون»، وتحتمل أَنْ تكونَ حرفَ ابتداءٍ، وهو الأظهر؛ بسبب «إذا»؛ لأنها تقتضي جواباً هو المقصودُ ذِكْرُه». قال الشيخ[2]: «وكونُ «حتى» متعلقةً بـ «تَقَطَّعوا» فيه بُعْدٌ من حيث كثرةُ الفصلِ لكنه من حيث المعنى جيدٌ: وهو أنهم لا يزالون مختلفين على دين الحقِّ إلى قُرْب مجيءِ الساعةِ، فإذا جاءت الساعةُ انقطع ذلك كلُّه».

وتلخَّصَ في تعلُّق «حتى» أوجهُ، أحدها: أنها متعلقةٌ بـ «حرامٌ». الثاني: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ دَلَّ عليه المعنى، وهو قولُ الحوفيِّ. الثالث: أنها متعلقةٌ بـ «تَقَطَّعوا». الرابع: أنها متعلقةٌ بـ «يَرْجِعون». وتلخَّص في «حتى» وجهان، أحدهما: أنها حرفُ ابتداءٍ وهو قولُ الزمخشري وابنِ عطية فيما اختاره، الثاني: أنها حرفُ جرّ، بمعنى إلى.

وقرأ[3] «فُتِّحَتْ» بالتشديدِ ابنُ عامر. والباقون بالتخفيفِ. وقد تقدَّم ذلك أولَ الأنعام[4]، وفي جواب «إذا» أوجهُ أحدُها: أنه محذوفٌ فقدَّره أبو إسحاق[5]: «قالوا يا وَيْلَنا»، وقدَّره غيرُه: فحينئذٍ يُبعثون. وقوله «فإذا هي شاخصة» عطفٌ على هذا المقدرِ. الثاني: أنَّ جوابَها الفاءُ في قوله «فإذا هي» قاله الحوفي والزمخشري[6] وابن عطية[7]. فقال الزمخشري: «وإذا هي

---

(١) المحرر ١١/١٦٤.
(٢) البحر ٦/٣٣٩.
(٣) السبعة ٤٣١، والنشر ٢/٣٥٨، والحجة ٤٧٠، والتيسير ١٠٢، والبحر ٦/٣٣٩.
(٤) الآية ٤٤ وانظر: الدر المصون ٤/٦٣٤.
(٥) وهو الزجاج في معانيه ٣/٤٠٥.
(٦) الكشاف ٢/٥٨٤.
(٧) المحرر ١١/١٦٥.

المفاجأةُ، وهي تقع في المجازاة سادَّةً مَسَدَّ الفاءِ كقوله تعالىٰ «إذا هم يَقْنَطُون»[1] فإذا جاءت الفاءُ معها تعاونَتا على وَصْل الجزاء بالشرط فيتأكَّدُ. ولو قيل: إذا هي شاخصة كان سديداً. وقال ابن عطية: «والذي أقول: إنَّ الجوابَ في قوله «فإذا هي شاخِصَةٌ»، وهذا هو المعنى الذي قُصِد ذِكْرُه؛ لأنه رجوعُهم الذي كانوا يُكَذِّبون به وحَرَّم عليهم امتناعَه».

وقوله: «يأْجُوْجُ» هو على حذفِ مضاف أي: سدُّ يأجوجَ ومَأْجوجَ. وتقدَّم الكلامُ فيهما قريباً[2].

قوله: «وهم» يجوز أَنْ يعودَ على يأجوج ومأجوج، وأن يعودَ على العالَم بأَسْرِهم. والأولُ أظهر.

وقرأ العامَّةُ: «يَنْسِلون» بكسر السين، وأبو السمَّال[3] وابنُ أبي إسحاق بضمها. والحَدَب: النَّشَزُ من الأرض أي: المرتفعُ، ومنه الحَدَبُ في الظهر وكلُّ كُدْية[4] أو أَكَمَةٍ فهي حَدَبَة، وبها سُمِّيَ القبرُ لظهورِه على وجه الأرض، والنَّسَلان مقارَبَةُ الخَطْوِ مع الإسراعِ، يُقال: نَسَل ينسِل وينسُل بالفتح في الماضي، والكسرِ والضم في المضارع، ونسل وعَسَل واحد، قال الشاعر[5]:

٣٣٦١ـ عَسَلانَ الذئبِ أمسىٰ قارِباً ... بَرَدَ الليلُ عليه فَنَسَلْ

---

(١) الآية ٣٦ من الروم.

(٢) انظر: إعرابه للآية ٩٤ من الكهف.

(٣) البحر ٦/ ٣٣٩، والشواذ ٩٣.

(٤) الكُدْية: الأرض المرتفعة وقيل: الغليظة.

(٥) البيت للنابغة الجعدي وهو في ديوانه ٩٠، والمحرر ١١/ ١٦٥، واللسان (عسل) وجمهرة ابن دريد ١/ ٢٥٢، ويُنسب البيت خطأً للبيد.
وعسل الذئب: مضى مسرعاً. ونسل في العَدْوِ: أسرع. القارب: طالب الماء ليلاً.

والنَّسْلُ من ذلك وهو الذُّرِّيَّة، أطلقَ المصدرَ على المَفْعول. و«نَسَلْتُ ريشَ الطائر» من ذلك. وقُدِّمَ الجارُّ على متعلقه[1] لتواخي رؤوسِ الآي.
وقرأ[2] عبد الله وابن عباس «جَدَث» بالثاء المثلثة، وهو القبر. وقُرِىء بالفاء وهي بدلٌ منها. قال الزمخشري[3]: «الثاء للحجاز والفاء لتميم». وينبغي أنْ يكونا أصلين؛ لأنَّ كلاً منهما لغةٌ مستقلةٌ، ولكن قد كَثُر إبدال الثاء من الفاء قالوا: مَعْثُور في مَغْفور[4]، وقالوا[5]: «فُمَّ» في ثُمَّ، فأبدلت هذه من هذه تارةً، وهذه من هذه أخرى[6].

آ. (٩٧) قوله: ﴿فإذا هي شاخِصَةٌ أبصارُ﴾: فيه أوجهٌ أحدُها: ـ وهو الأجود ـ أن تكونَ «هي» ضميرَ القصة، و«شاخصةٌ» خبرٌ مقدمٌ، و«أبصارُ» مبتدأ مؤخر، والجملةُ خبرٌ لـ «هي» لأنها لا تُفَسَّر إلَّا بجملةٍ مصرَّحٍ بجزأيها، وهذا مذهبُ البصريين. الثاني: أن تكونَ «شاخصة» مبتدأً، و«أبصارُ» فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ الخبرِ، وهذا يتمشَّى على رأي الكوفيين[7]؛ لأنَّ

---

(١) الجارُّ «من كل حدب» ومتعلقة «ينسلون».
(٢) المحتسب ٢/٦٦، والقرطبي ١١/٣٤٢، البحر ٦/٣٣٩.
(٣) الكشاف ٢/٥٨٤ وفي مطبوعة الكشاف: «والباء تميمية» وهو تحريف، وقد ذكر ابن جني في المحتسب ذلك ٢/٦٦.
(٤) المعفور: هو المُتَرَّب المُعَفَّر بالتراب وفي اللسان (عثر): «وذهب يعقوب إلى أن الفاء في عافور بدل الثاء في عاثور وللذي ذهب إليه وجه، قال: إلَّا أنَّا إذا وجدنا للفاء وجهاً نحملها فيه على أنه أصل لم يجز الحكم بكونها بدلاً فيه إلَّا على قبح وضعف».
(٥) انظر: الممتع ٤١٤.
(٦) قال ابن عصفور في الممتع: «والأصل الثاء لقولهم في الجمع: أجداث ولم يقولوا أجداف».
(٧) انظر: الارتشاف ١/٤٨٦.

ضميرَ القصةِ يُفَسَّر عندهم بالمفردِ العاملِ عملَ الفعلِ فإنَّه في قوة الجملة.

الثالث: قال الزمخشري[1]: «هي» ضميرٌ مُبْهَمٌ تُوَضِّحه الأبصارُ وتُفَسِّره، كما فُسِّر «الذين ظَلَمُوا» «وأسَرُّوا»[2]. ولم يَذْكر غيرَه. قلت: وهذا هو قولُ الفراء[3]؛ فإنَّه قال: «هي» ضميرُ الأبصارِ تقدَّمَتْ لدلالة الكلام ومجيءِ ما يُفَسِّرها». وأنشد شاهداً على ذلك[3]: / [٦٣٧/أ]

٣٣٦٢ـ فلا وأبيها لا تقول حَليلتي
ألا فَرَّ عني مالكُ بنُ أبي كعبِ

الرابع: أن تكونَ «هي» عماداً، وهو قول الفراء[4] أيضاً، قال: «لأنه يَصْلُح موضعَها «هو» وأنشد[5]:

٣٣٦٣ـ بثوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودِرْهمٍ
فهل هو مرفوعٌ بما ههنا راسُ

وهذا لا يَتَمشَّى إلَّا على أحدِ قولي الكسائي[6]: وهو أنه يُجيز تقدُّمَ الفصلِ مع الخبرِ المقدَّم نحو: «هو خيرٌ منك زيد» الأصل: زيدٌ هو خيرٌ منك،

---

(١) الكشاف ٢/٥٨٤.

(٢) من قوله تعالىٰ: «وأسروا النجوى الذين ظلموا» الآية ٣ من الأنبياء.

(٣) بدأ الفراء في معانيه ٢/٢١٢ بوجه العماد، ثم أجاز ما نقله عنه السمين. وصدره عند الفراء:

لَعَمْرُ أبيها لا تقول ظَعِينَتي

والبيت لمالك بن أبي كعب، وهو من شعر في الأغاني ١٦/٢٣٤، والمحرر ١١/١٦٦.

(٤) معاني القرآن ٢/٢١٢.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في شرح التصريح ٢/٧٢، والهمع ٢/٩٩، والدرر ٢/١٣٣ ـ ١٣٤.

(٦) نسبه في الارتشاف ١/٤٩٠ إلى الفراء.

وقال الشيخ(١): «أجاز هو القائمُ زيدٌ، على أنَّ «زيداً» هو المبتدأ و«القائم» خبره و«هو» عمادٌ. وأصلُ المسألةِ: زيدٌ هو القائم». قلتُ: وفي هذا التمثيلِ [نظرٌ](٢)؛ لأنَّ تقديمَ الخبرِ هنا ممتنعٌ لاستوائِهما في التعريفِ، بخلاف المثال الذي قَدَّمْتُه، فيكون أصلُ الآيةِ الكريمة: فإذا أبصارُ الذين كفروا هي شاخصةٌ، فلما قُدِّم الخبرُ وهو «شاخصةٌ» قُدِّم معها العِمادُ. وهذا أيضاً إنما يجيءُ على مذهبِ مَنْ يرى وقوعَ العمادِ قبل النكرةِ غيرِ المقاربةِ للمعرفةِ.

الخامس: أَنْ تكونَ «هي» مبتدأً، وخبرُه مضمرٌ، ويَتِمُّ الكلامُ حينئذٍ على «هي»، ويُبْتَدَأُ بقوله «شاخصة أبصار». والتقديرُ: فإذا هي بارزةٌ أي: الساعةُ بارزةٌ أو حاضرة، و«شاخصةٌ» خبرٌ مقدمٌ و«أبصارُ» مبتدأٌ مؤخرٌ. ذكره الثعلبي(٣). وهو بعيدٌ جداً لتنافرِ التركيبِ، وهو التعقيدُ عند علماءِ البيان.

قوله: «يا وَيْلَنا» معمولٌ لقولٍ محذوفٍ، وفي هذا القولِ المحذوفِ وجهان، أحدُهما: أنَّه جوابُ «حتى إذا» كما تقدَّم. والثاني: في محلِّ نصبٍ على الحالِ من «الذين كفروا»، قاله الزمخشري(٤).

آ. (٩٨) **قوله: ﴿وما تعبدون﴾**: أتىٰ هنا بـ«ما» وهي لغيرِ العقلاءِ؛ لأنه متىٰ اختلطَ العاقلُ بغيرِه تَخَيَّر الناطقُ بين ما ومَنْ.

وقرأ العامَّةُ «حَصَبُ» بالمهملتين والصادُ مفتوحةٌ، وهو ما يُحْصَبُ أي: يُرْمَىٰ في النارِ، ولا يقالُ له حَصَب إلَّا وهو في النارِ. فأمَّا [ما] قبل ذلك فَحَطَبٌ وشجرٌ وغير ذلك وقيل: هي لغةٌ حبشية(٥). وقيل: يُقال له حَصَبٌ قبل الإلقاء

---

(١) البحر ٦/٣٤٠.

(٢) ما بين معقوفتين سقط من الأصل وأثبتنا من (ش).

(٣) انظر: البحر ٦/٣٤٠.

(٤) الكشاف ٢/٥٨٤.

(٥) نسبها أبو عبيد في «لغات القبائل» ١٩٨ إلى قريش.

في النار. وقرأ ابن[1] السَّميفع وابن أبـي عبلة ـ ورُويت عن ابنِ كثير ـ بسكونِ الصـادِ وهو مصـدرٌ، فيجوز أن يكـونَ واقعاً مـوقع المفعـول، أو على المبـالغـةِ أو على حَذْفِ مضافٍ. وقرأ ابن عباس بالضاد معجمـةً مفتوحـة أو ساكنـةً، وهو أيضـاً ما يُـرمَىٰ بـه في النـار، ومنـه المِحْضَبُ: عُـوْدٌ تُحَـرَّك بـه النـارُ لِتُـوقَـدَ. وأُنْشِدَ[2]:

٣٣٦٤ـ فـلا تَـكُ فـي حَـرْبِنـا مِـحْـضَـبـاً
فـتـجـعـلَ قـومَـك شَـتَّـى شُـعـوبـا

وقرأ أميرُ المؤمنين وأُبَـيٌّ وعائشة وابن الـزبير «حَـطَبُ» بالـطاء، ولا أظنُّها إلَّا تفسيراً لا تلاوةً.

آ. (٩٩) قـولـه: ﴿آلهـةً﴾: العـامَّـةُ على النصب خبـراً لـ «كـان» وقرأ[3] طلحة بالرفع. وتخريجُها كتخريج قوله[4]:

٣٣٦٥ـ إذا مِـتُّ كـان الـنــاسُ صِـنْفَـانِ...
....

ففيها ضمير الشأن.

وقوله «أنتم لها وارِدُون»[5] جَوَّز أبو البقاء[6] في هذه الجملةِ ثلاثةَ أوجه،

---

(١) انـظر في قـراءاتهـا: الإتحـاف ٢/٢٦٧، والمحتسب ٢/٦٦، والبحـر ٦/٣٤٠، والقرطبـي ١١/٣٤٣.
(٢) البيت للأعشىٰ وليس في ديوانه، وهو في المحرر ١١/١٦٧، واللسان (حضب).
(٣) البحر ٦/٣٤٠.
(٤) تقدم برقم ١١٨٨.
(٥) عاد إلى الآية ٩٨.
(٦) الإملاء ٢/١٣٧.

أحدها: أن تكونَ بدلاً من «حَصَبُ جهنم». قلت: يعني أن الجملةَ بدلٌ من المفردِ الواقعِ خبراً، وإبدال الجملةِ من المفردِ إذا كان أحدُهما بمعنى الآخر جائز، إذ التقديرُ: إنكم أنتم لها واردون. والثاني: أن تكونَ الجملةُ مستأنفةً. والثالث: أن تكونَ في محلٍّ نصب على الحال من «جهنم» ذكره أبو البقاء[1]. وفيه نظرٌ من حيث مجيءُ الحالِ من المضافِ إليه في غيرِ المواضعِ المستثناةِ.

آ. (١٠١) **قوله: ﴿منَّا﴾**: يجوز أن يتعلَّقَ بـ «سَبَقَتْ»، ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها حالٌ من الحسنىٰ».

آ. (١٠٢) **قوله: ﴿لا يَسْمَعُونَ﴾**: يجوز أَنْ يكونَ بدلاً من «مُبْعَدُون» لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه، فيغني عنه، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً، ويجوز أَنْ يكونَ حالاً من الضميرِ المستترِ في «مُبْعَدون».

قوله: «وهم فيما اشْتَهَتْ» إلى قوله «وتَتَلقَّاهم» كلُّ جملةٍ من هذه الجملِ يحتمل أَنْ تكونَ حالاً مِمَّا قبلها، وأن تكون مستأنفةً. وكذا الجملةُ المضمرةُ من القولِ العاملِ في جملة قولِه «هذا يومُكم» إذ التقديرُ: وتَتَلقَّاهم يقولون: هذا يومُكم.

آ. (١٠٤) **قوله: ﴿يومَ نَطْوي﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه منصوبٌ بـ «لا يَحْزُنُهم». والثاني: أنه منصوبٌ بـ «تتلقَّاهم». الثالث أنه منصوبٌ بإضمار اذكر أو أعني. الرابع: أنه بدلٌ من العائدِ المقدرِ تقديرُه: تُوْعَدُونه/ يومَ نَطْوي فـ «يومَ» بدل من الهاء. ذكره أبو البقاء[2]. وفيه نظرٌ؛ إذ يَلْزَمُ مِنْ ذلك خُلُوُّ الجملةِ الموصولِ بها من عائدٍ على الموصول، ولذلك مَنَعُوا [٦٣٧/ب]

(١) الإملاء ٢/ ١٣٧.

(٢) الإملاء ٢/ ١٣٧.

«جاء الذي مررتُ به أبي عبد الله» على أن يكونَ «أبي عبد الله» بدلاً من الهاء لِما ذكرْتُ، وإن كان في المسألة خلاف. الخامس: أنه منصوبٌ بالفزع، قاله الزمخشري[1]، وفيه نظر؛ من حيث إنه أَعْمَلَ المصدرَ[2] الموصوفَ قبل أَخْذِهِ معمولَه.

وقد تقدَّم[3] أنَّ نافعاً[4] يقرأ «يُحْزِنُ» بضم الياء إلاَّ هنا، وأن شيخَه ابنَ القَعْقاع يَقْرأ «يَحْزُن» بالفتح إلاَّ هنا.

وقرأ العامَّة «نَطْوي» بنون العظمة وشيبة بن نصاح[5] في آخرين «يطوي» بياء الغَيْبة، والفاعلُ هو الله تعالىٰ، وقرأ أبو جعفر في آخرين «تُطْوَىٰ» بضمِّ التاءِ مِنْ فوقُ وفتحِ الواوِ مبنياً للمفعول.

وقرأ العامَّةُ «السِّجِلِّ» بكسر السينِ والجيمِ وتشديدِ اللامِ كالطِّمِرِّ[6]. وقرأ[7] أبو هريرة[8] وصاحبُه أبو زرعةَ بن عمرو[9] بن جرير بضمِّهما، واللامُ

(١) الكشاف ٢/٥٨٥.

(٢) المصدر «الفزع» الموصوف بالأكبر، ومعموله «يوم».

(٣) عاد إلى الآية ١٠٣.

(٤) انظر: الدر المصون ٣/٤٩٤، وشيخ نافع أبو جعفر يزيد بن القعقاع. وانظر: النشر ٢/٢٤٤، والقرطبي ١١/٣٤٦، والبحر ٦/٣٤٢.

(٥) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٣٢٤، والإتحاف ٢/٢٦٨، والقرطبي ١١/٣٤٦، والبحر ٦/٣٤٣.

(٦) الطمرُّ: الفرس الشديدُ العَدْوِ.

(٧) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٦٧، والقرطبي ١١/٣٤٧، والبحر ٦/٣٤٣، والشواذ ٩٣.

(٨) عبد الرحمن بن صخر الدوسي. كان أكثر الصحابة حفظاً للحديث ورواية له، توفي سنة ٥٩هـ. انظر: تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٧٠، والإصابة ت ١١٧٩.

(٩) هو عمرو بن عمرو بن جرير البجلي الكوفي، سمع أبا هريرة، وروى عنه الحارث العكلي. طبقات القراء ١/٦٠٢.

مشددةٌ أيضاً بزنةِ «عُتُلّ»[١]. ونقل أبو البقاء[٢] تخفيفَها في هذه القراءةِ أيضاً، فتكونُ بزنةِ عُنُق، وأبو السَّمَّال وطلحة والأعمش بفتح السين. والحسن وعيسى بن عمر [بكسرها][٣]. والجيمُ في هاتين القراءتين ساكنةٌ واللامُ مخففةٌ، قال أبو عمرو: «قراءةُ أهلِ مكةَ مثل قراءةِ الحسن».

والسِّجِلُّ: الصحيفةُ مطلقاً. وقيل: بل هو مخصوصٌ بصحيفةِ العهد، وهي من المساجلةِ، والسَّجْل: الدَّلْوُ المَلْأىٰ. وقال بعضهم: هو فارسيٌّ معرَّب فلا اشتقاقَ له.

و «طَيّ» مصدرٌ مضافٌ للمفعولِ. والفاعلُ محذوفٌ تقديرُه: كما يطوي الرجلُ الصحيفةَ ليكتبَ فيها، أَو لما يكتُبه فيها من المعاني، والفاعلُ يُحْذف مع المصدرِ باطِّراد. والكلامُ في الكاف معروفٌ أعني كونَها نعتاً لمصدرٍ مقدرٍ أو حالاً مِنْ ضميرِه. وأصلُ طيّ: طَوْيٌ فأُعِلَّ كنظائره[٤].

وقيل: السِّجِلُّ اسمُ مَلَكٍ يَطْوي كتبَ أعمالِ بني آدم. وقيل: اسمُ رجلٍ كان يكتب لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم[٥]. وعلى هذين القولين يكون المصدرُ مضافاً لفاعله. و «الكتاب» اسمٌ للصحيفةِ المكتوبِ فيها. وقال أبو إسحاق[٦]: «السِّجِلُّ: الرجلُ بلسان الحبشة». وقال الزمخشري[٧]: كما

---

(١) العتلُّ: الشديد من كل شيء.

(٢) الإملاء ٢/١٣٧.

(٣) ما بين معقوفين سقط من الأصل وأثبتناه من (ش)، ومصادر القراءة السابقة.

(٤) اجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون فقُلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء.

(٥) نقل الزجاج هذا القول عن أبي الجوزاء. انظر: معاني القرآن له ٣/٤٠٦.

(٦) معاني القرآن ٣/٤٠٦.

(٧) الكشاف ٢/٥٨٥.

يُطْوَىٰ الطُّومارُ[1] للكتابة، أي لِيُكتبَ فيه، أو لما يُكتب فيه؛ لأن الكتابَ أصلُه المصدرُ كالبناء ثم يوقع على المكتوب». فقدَّره الزمخشريُّ من الفعلِ المبنيٍّ للمفعول. وقد عَرَفْتَ ما فيه من الخلاف.

واللام في «للكتاب»: إمَّا مزيدةٌ في المفعولِ إنْ قلنا إنَّ المصدرَ مضافٌ لفاعلِه، وإمَّا متعلقةٌ بطَيّ، وإمَّا بمعنى «على». وهذا ينبغي أَنْ لا يجوزَ لبُعْدِ معناه على كل قولٍ. والقراءاتُ المذكورةُ في «السِّجِلّ» كلُّها لغات. وقرأ[2] الأخَوان وحفص «للكتب» جمعاً، والباقون «للكتاب» مفرداً، والرسمُ يحتملهما: فالإفرادُ يُراد به الجنسُ، والجمعُ للدلالةِ على الاختلافِ.

قوله: «كما بَدَأْنا» في متعلَّقِ هذه الكافِ وجهان، أحدُهما: أنَّها متعلقةٌ بـ «نُعِيده»، و «ما» مصدريةٌ و «بدأنا» صلتُها، فهي وما في حَيِّزها في محلِّ جر بالكاف. و «أولَ خَلْقٍ» مفعولُ «بَدَأْنا»، والمعنىٰ: نُعيد أولَ خَلْقٍ إعادةً مثلَ بَداءَتِنا[3] له أي: كما أَبْرَزْناه من العَدَمِ إلى الوجودِ نُعيده من العَدَمِ إلى الوجود. وإلى هذا نحا أبو البقاء[4] فإنه قال: «الكافُ نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ أي: نُعيده عَوْداً[5] مثلَ بَدْئه» وفي قولِه: «عَوْد» نظرٌ إذ الأحسنُ أَنْ يقولَ: إعادة.

والثاني[6]: أنها تتعلَّقُ بفعلٍ مضمرٍ. قال الزمخشري[7]: «ووجهٌ آخرُ:

---

(١) الطومار: الصحيفة.

(٢) السبعة ٤٣١، والنشر ٢/٣٢٥، والحجة ٤٧١، والتيسير ١٥٥، والبحر ٦/٣٤٣.

(٣) البُدَاءة من مصادر بدأ بفتح الباء وضمها. انظر: القاموس (بدأ).

(٤) الإملاء ٢/١٣٨.

(٥) في المطبوعة: عواداً.

(٦) في متعلق «كما بدأنا».

(٧) الكشاف ٢/٥٨٥.

وهو أَنْ تَنْتَصِبَ الكافُ بفعلٍ مضمرٍ يفسِّره «نُعيده»، و «ما» موصولةٌ أي: نُعيد مثلَ الذي بَدَأْنا نُعيده، و «أولَ خَلْقٍ» ظرف لـ «بَدَأْناه» أي: أولَ ما خلق، أو حالٌ من ضميرِ الموصولِ السَّاقط من اللفظِ الثابتِ في المعنىٰ».

قال الشيخ[1]: «وفي تقديرِه تهيئةُ «بَدَأْنا» لأَنْ يَنْصِبَ «أولَ خَلْقٍ» على المفعوليةِ وقَطْعُه عنه، من غيرِ ضرورةٍ تدعو إلى ذلك، وارتكابُ إضمارٍ بعيدٍ مُفَسَّراً بـ «نُعِيْدُه»، وهذه عُجْمَةٌ في كتابِ الله. وأمَّا قولُه «ووجهٌ آخرُ: وهو أن تنتصبَ الكافُ بفعلٍ مضمرٍ يفسِّرُه «نُعِيْدُه» فهو ضعيفٌ جداً؛ لأنه مبنيٌّ على أن الكافَ اسمٌ لا حرفٌ، وليس مذهبَ الجمهور، وإنما ذهب إلى ذلك الأخفشُ[2]. وكونُها اسماً عند البصريين مخصوصٌ بالشعرِ». قلت: كلُّ ما قَدَّره فهو جارٍ على القواعدِ المنضبطةِ، وقادَه إلى ذلك المعنى الصحيحُ، فلا مُؤَاخَذَةَ عليه. يظهرُ ذلك بالتأمُّلِ لغيرِ الفَطِنِ.

وأمَّا قوله: «ما» ففيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنها مصدريةٌ. والثاني: أنَّها بمعنى الذي. وقد تقدَّم تقريرُ هذين. والثالث: أنها كافةٌ للكافِ عن العملِ كما هي في قوله[3]:

ـ٣٣٦٦ـ ....
كما الناسُ مَجْرُوْمٌ عليه وجارِمُ

فيمَنْ رفع «الناس». قال الزمخشري[4]: «أولَ خَلْقٍ» مفعولُ «نُعيد»

---

(١) البحر ٦/٣٤٣.

(٢) ليس في كتابه «معاني القرآن» إشارةٌ إلى ذلك وقد نقله عن الكثيرون. انظر: المغني ٢٣٨.

(٣) تقدم برقم ٨٨٨.

(٤) الكشاف ٢/٥٨٥

الذي يُفَسِّره «نُعِيده»، والكافُ مكفوفةٌ بـ «ما». والمعنى: نُعيد أولَ الخَلْقِ كما بَدَأْناه تَشْبيهاً للإعادةِ بالابتداء في تناوُلِ / القُدْرَةِ لهما على السَّواء. فإنْ [٦٣٨/أ] قلتَ: فما أولُ الخَلْقِ حتى يُعيدَه كما بدأه؟ قلت: أوَّلُه إيجادُه عن العَدَمِ، فكما أوجدَه أولاً عن عدمٍ يُعيده ثانياً عن عدمٍ».

وأمَّا «أولَ خلق» فتَحصَّل فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنه مفعولُ «بَدَأْنا». والثاني: أنه ظرفٌ لـ «بَدَأْنا». والثالث: أنه منصوبٌ على الحال مِنْ ضميرِ الموصولِ كما تقدَّم تقريرُ كل ذلك. والرابع: أنه حالٌ مِنْ مفعول «نُعيده» قاله أبو البقاء[1]، والمعنى: مثلَ أولِ خَلْقِه.

وأمَّا تنكيرُ «خَلْقٍ» فللدلالةِ على التفصيلِ. قال الزمخشري[2]: «فإن قلتَ: ما بالُ «خَلْقٍ» منكَّراً؟ قلت: هو كقولِك: «هو أولُ رجلٍ جاءني» تريد: أول الرجال. ولكنك وَحَّدْتَه ونَكَّرتَه إرادةَ تفصيلِهم رجلاً رجلاً، وكذلك معنى «أولَ خَلْقٍ»[3] بمعنى: أول الخلائق؛ لأنَّ الخَلْقَ مصدرٌ لا يُجْمَعُ».

قوله: «وَعْداً» منصوبٌ على المصدرِ المؤكِّد لمضمونِ الجملة المتقدِّمة، فناصبُه مضمرٌ أي: وَعَدْنا ذلك وَعْداً.

آ. (١٠٥) قوله: ﴿من بَعْدِ الذِّكْرِ﴾: يجوزُ أَنْ يتعلَّق بـ «كتَبْنا»، ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بنفسِ «الزَّبُورِ» لأنَّه بمعنى المَزْبُور أي: المكتوب أي: المَزْبُور مِنْ بَعْدِ. ومفعولُ «كَتَبْنا» أنَّ وما في حَيِّزها أي: كَتَبْنا وِراثَةَ الصالحينَ للأرضِ أي: حَكَمْنا به.

---

(١) الإملاء ٢/١٣٨.

(٢) الكشاف ٢/٥٨٥.

(٣) عبارة الكشاف «وكذلك معنى أول خلق أول الخلق بمعنى...».

آ. (١٠٧) **قوله: ﴿إلَّا رحمةً﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ مفعولاً لـه أي: لأجلِ الرَّحْمة. ويجوزُ أَنْ ينتصِبَ على الحال مبالغةً في أَنْ جَعَلَه نفسَ الرحمة، وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذا رحمةٍ أو بمعنى راحِم. وفي الحديث: «يا أيها الناسُ إنما أنا رحمةٌ مُهْداة».

قوله: «للعالَمين» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها صفةٌ لـ «رَحْمَةً» أي: كائنةً للعالمين. ويجوز أَنْ يتعلَّقَ بـ «أَرْسَلْناك» عند مَنْ يَرَىٰ تَعَلُّقَ ما بعد «إلاَّ» بما قبلها جائزاً أو بمحذوفٍ عند مَنْ لا يَرَىٰ ذلك. هذا إذا لم يُفَرَّغ الفعلُ لِما بعدها، أما إذا فُرِّغَ فيجوزُ نحو: ما مررتُ إلَّا بزيدٍ، كذا قاله الشيخ هنا. وفيه نظرٌ من حيث إن هذا أيضاً مفرغ؛ لأنَّ المفرَّغَ عبارةٌ عمَّا افتقر ما بعد «إلاَّ» لِما قبلها على جهةِ المعمولية له.

آ. (١٠٨) **قوله: ﴿أنَّما إلهُكم﴾**: «أنَّ» وما في حَيِّزِها في محلِّ رفعٍ لقيامِه مَقامَ الفاعلِ؛ إذ التقديرُ: إنما يُوْحَىٰ إليَّ وَحْدانيةُ إلهكم. وقال الزمخشري[1]: «إنَّما» لقَصْرِ الحكمِ على شيءٍ أو لقَصْرِ الشيءِ على حكمٍ كقولِك: «إنما زيدٌ قائم» و «إنما يقومُ زيدٌ». وقد اجتمع المثالان في هذه الآيةِ؛ لأنَّ «إنما يُوْحَىٰ إليَّ» مع فاعلِه بمنزلةِ «إنما يقومُ زيد»، و «أنَّما إلهكم إله واحد» بمنزلةِ «إنَّما زيد قائم». وفائدةُ اجتماعِهما الدلالةُ على أنَّ الوَحْيَ لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم مقصورٌ على استئثارِ اللَّهِ بالوَحْدانية».

قال الشيخ[2]: «أمَّا ما ذكره في «أنَّما» أنَّها لقَصْرِ ما ذَكَر، فهو مبنيٌّ على أن «أنَّما» للحصر، وقد قررنا أنها لا تكون للحصر وأنَّ «ما» مع «أنَّ» كهي مع

(١) الكشاف ٢/٥٨٦.

(٢) البحر ٦/٣٤٤.

كأنَّ ومع لعـلَّ. فكما أنهـا لا تفيد الحصـر في التشبيه ولا الحصـر في الترجي، فكذلك لا تفيده مع «أنَّ». وأما جَعْلُه «أنما» المفتوحةَ الهمـزةِ مثلَ المكسـورتِها تدلُّ على القَصْر فلا نعلم الخلاف إلاَّ في «إنمـا» بالكسـر، وأما «أنمـا» بالفتـح فحرفٌ مصدريٌّ، ينسَبِكُ منه مع ما بَعْـدَه مصدرٌ، فـالجملةُ بعدهـا ليسَتْ جملةً مستقلةً. ولو كانَتْ «أنما» دالةً علىٰ الحصر لزم أَنْ يُقـال: إنه لم يُـوْحَ إليه شيءٌ إلاَّ التوحيدُ، وذلك لا يَصِحُّ الحَصْرُ فيه، إذ قد أُوْحي له أشياءُ غيرُ التوحيد».

قلت: الحَصْرُ بحسب كلِّ مقامٍ على ما ينـاسِبُه؛ فقـد يكون هـذا المقامُ يقتضي الحصـرَ في إيحاءِ الـوحدانيـة لشيءٍ جَرَىٰ من إنكـارِ الكفـارِ وحـدانيتَـه تعـالى، وأنَّ اللَّهَ لم يُـوْحِ إليـه لهـا شيئاً. وهـذا كمـا أجـاب النـاسُ عن هـذا الإشكـالِ الذي ذكـره الشيخُ في قـوله تعـالى: «إنمـا أنتَ منـذرٌ»[1] «إنمـا أنـا بَشَر»[2] «إنما الحياةُ الدنيا لَعِبٌ ولهو»[3] إلى غيـر ذلك. و «مـا» من قولـه «إنما يُوْحَىٰ» يجوز فيهـا وجهان، أحـدهما: أن تكـونَ كافـةً وقد تقـدَّم. والثاني: أن تكونَ موصولةً كهي في قـوله: «إنَّ مـا صَنعُوا»[4] ويكـون الخبرُ هـو الجملةَ مِنْ قوله: «أنما إلهكم إله واحد» تقديرُه: إن الذي يوحىٰ إليَّ هو هذا الحكمُ.

قوله: «فهل أنتم مُسْلِمون» استفهـامٌ معناه الأمـرُ بمعنى أَسْلِموا، كقـوله: «فهل أنتم مُنْتَهُوْن»[5] أي: انتهوا.

---

(١) الآية ٧ من الرعد.

(٢) الآية ١١٠ من الكهف.

(٣) الآيـة ٣٦ من سـورة محمـد صلَّى الله عليـه وسلَّم. وأقحم في الأصـل بعـد «لهو» «وزينة».

(٤) الآية ٦٩ من طه.

(٥) الآية ٩١ من المائدة.

آ. (١٠٩) قوله: ﴿آذَنْتُكم﴾: أي: أَعْلَمْتُكم. فالهمزةُ فيه للنقل. قال الزمخشري[١]: «آذن منقولٌ مِنْ أَذِنَ إذا عَلِمَ، ولكنه كَثُرَ استعمالُه في الجَرْيِ مَجْرىٰ الإنذار. ومنه قولُه تعالىٰ: «فَأْذَنُوا بحربٍ»[٢] وقول ابن حِلِّزَة[٣]: / [٦٣٨/ب]

٣٣٦٧ـ آذَنَتْنا بِبَيْنِها أسماءُ

. . . .

قلت: وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في البقرة[٤].

قوله: «على سَواءٍ» في محلِّ نصبٍ على الحال من الفاعل والمفعول معاً، أي: مُسْتَوِين في العلم بما أَعْلَمْتُكم به لم يَطْوِه عن أحدٍ منهم.

قوله: «وإنْ أَدْري» العامَّةُ على إرسالِ الياء ساكنةً، إذ لا مُوْجِبَ لغيرِ ذلك. ورُوي[٥] عن ابن عباس أنه قرأ: «وإنْ أَدْرِيَ أقريبٌ»، «وإنْ أَدْرِيَ لعلَّه فتنةٌ»[٦] بفتح الياءَيْن. وخُرِّجَتْ على التشبيهِ بياءِ الإضافة. على أن ابنَ مجاهدٍ[٧] أنكر هذه القراءةَ البتة. وقال ابن جني[٨]: «هو غَلَطٌ؛ لأنَّ «إنْ» نافيةٌ لا عملَ لها». ونَقَل أبو البقاء[٩] عن غيرِه أنه قال في تخريجها: «إنه أَلْقَىٰ

---

(١) الكشاف ٢/٥٨٦.
(٢) الآية ٢٧٩ من البقرة.
(٣) تقدم برقم ١١١٤.
(٤) انظر: الدر المصون ٢/٦٣٩.
(٥) المحتسب ٢/٦٨، والبحر ٦/٣٤٤. وهي رواية أيوب عن يحيى عن ابن عامر.
(٦) في الآية ١١١.
(٧) انظر: المحتسب ٢/٦٨.
(٨) المحتسب ٢/٦٨.
(٩) الإملاء ٢/١٣٨.

حركةَ الهمزةِ على الياءِ فتحرَّكَتْ وبقيتْ الهمزةُ ساكنةً، فأُبْدِلَتْ ألفاً لانفتاحِ ما قبلها، ثم أُبْدِلَتْ همزةً متحركةً؛ لأنها في حُكْمِ المبتدأ بها، والابتداءُ بالساكنِ مُحالٌ. وهذا تخريجٌ متكلَّفٌ لا حاجةَ إليه. ونِسْبَةُ راويها عن ابن عباس إلى الغلطِ أَوْلَى من هذا التكلُّفِ، فإنها قراءةٌ شاذةٌ مُنْكَرَة. وهذا التخريجُ وإنْ نَفَعَ في الأولىٰ فلا يُجْدي في الثانيةِ شيئاً. وسيأتي لك قريبٌ من ادِّعاء قَلْبِ الهمزةِ ألفاً ثم قَلْبِ الألفِ همزةً في قوله: «مِنْسَأَتَه»[1] إنْ شاء اللَّهُ تعالىٰ، وبذلك يَسْهُلُ الخَطْبُ في التخريجِ المذكور.

والجملةُ الاستفهاميةُ في محلِّ نصبٍ بـ «أدْري» لأنها معلِّقةٌ لها عن العملِ، وأَخَّر المُسْتَفْهَمَ عنه لكونِه فاصلةً. ولو وَسَّطه لكان التركيبُ: أقريب ما تُوعدون أم بعيدٌ، ولكنه أُخِّر مراعاةً لرؤوسِ الآي.

و «ما تُوْعَدون» يجوز أَنْ يكونَ مبتدأً، وما قبله خبرٌ عنه ومعطوفٌ عليه. وجَوَّز أبو البقاء[2] فيه أن يرتفعَ فاعلاً بـ «قريبٌ». قال: «لأنه اعتمد على الهمزةِ». قال: «ويُخَرَّج على قولِ البصريينَ أن يرتفعَ بـ «بعيد» لأنه أقربُ إليه». قلت: يعني أنه يجوزُ أَنْ تكونَ المسألةُ من التنازع فإنَّ كلاً من الوصفَيْنِ يَصِحُّ تَسَلُّطُه على «ما تُوْعَدون» من حيث المعنىٰ.

آ. (١١٠) **قوله: ﴿من القولِ﴾**: حالٌ مِنْ «الجهر».

آ. (١١١) **قوله: ﴿لعلَّه فتنةٌ﴾**: الظاهرُ أنَّ هذه الجملةَ معلِّقةٌ لـ «أَدْري»، والكوفيون يُجْرون الترجِّي مُجْرَىٰ الاستفهامِ في ذلك، إلاَّ أنَّ

---

(١) الآية ١٤ من سبأ.
(٢) الإملاء ٢/١٣٨.

النَّحْويين لم يَعُدُّوا من المعلِّقات «لعلَّ»[1] وهي ظاهرةٌ في ذلك كهذه الآيةِ وكقوله: «وما يُدْريك لعلَّه يَزَّكّىٰ»[2] «وما يُدْرِيْك لعلَّ الساعةَ قريبٌ»[3].

آ. (١١٢) قوله: ﴿قال﴾: قرأ[4] حفص «قال» خبراً عن الرسولِ عليه السلام. والباقون «قل» على الأمر. وقرأ العامَّةُ «رَبِّ» بكسرِ الباءِ اجتزاءً بالكسرةِ عن ياءِ الإضافةِ، وهي الفصحىٰ. وقرأ أبو جعفر[5] بضمِّ الباءِ، فقال صاحبُ «اللوامح»: «إنه منادى مفردٌ ثم قال: «وحَذْفُ حَرْفِ النداء فيما جاز[6] أن يكونَ وصفاً لـ «أيّ» بعيدٌ، بابُه الشعرُ». قلت: ليس هذا من المنادىٰ المفردِ، بل نَصَّ بعضُهم على أنَّ هذه بعضُ اللغاتِ الجائزةِ في المضافِ إلى ياءِ المتكلم حالَ ندائه[7].

وقرأ العامَّةُ «احْكُمْ» على صورةِ الأمر. وقرأ[8] ابن عباس وعكرمة وابن يعمر «رَبِّيْ» بسكونِ الياءِ «أَحْكَمُ» أفعلُ تفضيلٍ فهما مبتدأ وخبر.

---

(١) قال أبو حيان: «ظهر لي من جملة الحروف المعلقة «لعلَّ» ورأيت مَصَبَّ الفعل في هذه الآيات على جملة الترجِّي، فهو في موضع نصب بالفعل المعلَّق». انظر: الارتشاف ٣/٧٠.

(٢) الآية ٣ من عبس.

(٣) الآية ١٧ من الشورى.

(٤) السبعة ٤٣٢، والتيسير ١٥٦، والقرطبي ١١/٣٥١، والحجة ٤٧١، والبحر ٦/٣٤٥.

(٥) الإتحاف ٢/٢٦٨، والنشر ٢/٣٢٥، والمحتسب ٢/٦٩، والبحر ٦/٣٤٥.

(٦) الأصل «كان» والتصحيح من البحر ٦/٣٤٥ حيث نقل عن صاحب «اللوامح» النص نفسه.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٣.

(٨) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٣٤٥، والقرطبي ١١/٣٥١، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢١٤.

وقُرِىء[1] «أَحْكَمَ» بفتح الميم كألزَمَ، على أنَّه فعلٌ ماضٍ في محلِّ خبرٍ أيضاً لـ «ربِّي». وقرأ العامَّةُ «تَصِفُوْن» بالخطاب. وقرأ[2] رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم على أُبَي رضي الله عنه «يَصِفُون» بالياء مِنْ تحت، وهي مَرْوِيَّةٌ أيضاً عن عاصم[3] وابن عامر[4]. والغيبة والخطاب واضحان.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الأنبياء]

(١) وهي قراءة الجحدري كما في القرطبي.

(٢) الإتحاف ٢/٢٦٨، والسبعة ٤٣٢، والنشر ٢/٣٢٥، والبحر ٦/٣٤٥.

(٣) رواية المفضَّل عنه كما في النشر ٢/٣٢٥.

(٤) رواية الصوري عن ابن ذكوان عنه كما في النشر ٢/٣٢٥.

سـورة الحـج

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ﴾: يجوزُ في هذا المصدرِ وجهان، أحدهما: أَنْ يكونَ مضافاً لفاعله وذلك على تقديرين. أحدُ التقديرَيْن: أَنْ يكونَ مِنْ زلزل اللازمِ بمعنى تَزَلْزَلَ فالتقدير: إنَّ تَزَلْزُلَ الساعةِ. والتقديرُ الثاني: أَنْ يكونَ مِنْ زَلْزَل المتعدِّي، ويكون المفعولُ محذوفاً تقديرُه: إنَّ زِلْزالَ الساعةِ الناسَ. كذا قَدَّره أبو البقاء[١]. وأحسنُ مِنْ هذا أن يُقَدَّرَ: إنَّ زِلْزالَ الساعةِ للأرض. يَدُلُّ عليه قولُه: «إذا زُلْزِلَتِ الأرضُ»[٢] ونسبة التَّزَلْزُلِ أو الزلزال إلى الساعة على سبيل المجاز.

الوجه الثاني: أن يكونَ المصدرُ مضافاً إلى المفعولِ به، على طريقةِ الاتِّساع في الظرف كقوله[٣]:

٣٣٦٨ـ طَبَّاخِ ساعاتِ الكَرَىٰ زادَ الكَسِلْ

وقد أوضح الزمخشريُّ[٤] ذلك بقوله: «ولا تَخْلُو الساعةُ من أَنْ تكونَ

---

(١) الإملاء ٢/١٣٩.
(٢) الآية ١ من سورة الزلزلة.
(٣) تقدم برقم ٤٩.
(٤) الكشاف ٣/٣.

على تقديرِ الفاعلةِ لها، كأنها هي التي تُـزَلْزِلُ الأشيـاءَ، على المجازِ الحُكْمي، فتكونُ الزلـزلة مصـدراً مضافـاً إلى فاعلِه، أو على تقـديرِ/ المفعـولِ فيها على [٦٣٩/أ] طريقةِ الاتِّساعِ في الظرفِ، وإجرائه مُجْرَىٰ المفعولِ بـه، كقولِـه تعالىٰ: «بـلْ مَكْرُ الليلِ والنهار»(١).

آ. (٢) **قوله: ﴿يومَ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أَنْ يَنْتَصِبَ بـ «تَذْهَـلُ» ولم يذكُرِ الزمخشريُّ(٢) غيـره. الثاني: أنـه منصوبٌ بـ «عـظيم». الثالث: أنـه منصـوبٌ بإضمـار اذكر. الـرابع: أنـه بدلٌ من السـاعة. وإنمـا فُتـح لأنـه مبنيٌّ لإضافتِه إلى الفعلِ. وهذا إنما يَتَمَشَّىٰ على قولِ الأخفش، وقـد تَقَدَّم تحقيقُـه آخـرَ المائـدة(٣). الخامس: أنـه بدلٌ من «زلـزلة» بـدلُ اشتمالٍ؛ لأنَّ كـلاًّ من الحدثِ والزمانِ يَصْدُقُ أنه مشتملٌ على الآخر، ولا يجوزُ أَنْ ينتصِبَ بـ «زلـزلة» لِمَا يَلْزَمُ من الفصلِ بين المصدرِ ومعمولِهِ بالخبر.

قوله: «تَرَوْنَها» في هذا الضميرِ قولان، أظهرهما: أنه ضميرُ الزلزلةِ لأنَّهـا المحدَّثُ عنها، ويؤيِّدُه أيضاً قـولُه «تَـذْهَلُ كـلُّ مُرْضِعَـةٍ». والثاني: أنـه ضميرُ الساعةِ. فعلى الأولِ يكونُ الذُّهولُ والوَضْعُ حقيقةً لأنه في الدنيا، وعلى الثاني يكـونُ على سبيلِ التعـظيم والتهويـل، وأنها بهـذه الحيثيةِ، إذ المـرادُ بالسـاعةِ القيامةُ، وهو كقولِه: «يَوْماً يَجْعَلُ الوِلْدانَ شِيْباً»(٤).

قـوله: «تَـذْهَلُ» في محـلِّ نصب على الحال من «هـا» في «تَرَوْنَهـا» فإنَّ الرؤيةَ هنا بَصَريةٌ، وهذا إنما يَجِيْءُ على غيرِ الـوجهِ الأولِ. وأمَّـا الوجـهُ الأولُ

---

(١) الآية ٣٣ من سبأ.
(٢) الكشاف ٣/٤.
(٣) الدر المصون ٤/٥٢٠.
(٤) الآية ١٧ من المزمل.

وهـو أنَّ «تَذْهَـلُ» ناصِبٌ لـ «يـومَ تَرَوْنَهـا» فلا محـلَّ للجملةِ من الإعرابِ لأنهـا مستـأنفةٌ، أو يكـونُ محلُّها النصبَ على الحـال من الزلـزلة، أو من الضميـر في «عظيم»، وإنْ كان مـذكراً، لأنَّـه هو الـزَّلْزَلَـةُ في المعنىٰ، أو من الساعـة، وإن كانت مضافاً إليها، لأنهـا: إمَّا فـاعلٌ أو مفعـولٌ كما تقـدَّم. وإذا جَعَلْناهـا حالاً فلا بُدَّ من ضميرٍ محذوفٍ تقديرُه[1]: تَذْهَلُ فيها.

وقرأ العامة «تَذْهَلُ» بفتح التاءِ والهاءِ، مِنْ ذَهِل عن كذا يَـذْهَلُ. وقـرأ[2] ابن أبـي عبلة واليماني بضم التاء وكسرِ الهاءِ ونصبِ «كل» على المفعوليـة، مِنْ أَذْهَلَه عن كذا يُذْهِله عَدَّاه بالهمزةِ. والذُّهولُ: الاشتغالُ عن الشيءِ. وقيل: إذا كان مع دَهْشَة. وقيل: إذا كان ذلك لطَرَآنِ[3] شاغِلٍ مِنْ هَمٍّ ومَرَضٍ ونحوِهما. وذُهْل بنُ شَيْبان[4] أصلُه من هذا.

والمُـرْضِعَةُ: مَنْ تَلَبَّسَتْ بـالفعـل، والمُـرْضِـعُ: مَنْ شَـأْنُهـا أَنْ تُـرْضِـعَ كحائض، فإذا أريد التلبُّسُ قيل: حائِضة.

قـال الزمخشـري[5]: «فإن قلتَ: لِمَ قيـل مُرْضِعَـة دون مُرْضـع؟ قلت: المُرْضِعَةُ التي هي في حال الإرضاعِ ملقمةٌ ثديَها الصبـيَّ، والمرضـعُ التي مِنْ شأنِها أَنْ تُرْضِعَ وإن لم تباشِرْ الإرضاعَ في حالِ وَصْفِها به» والمعنىٰ: إنَّ[6] مِنْ شِـدَّةِ الهَوْلِ تَـذْهَلُ هـذه عن ولـدِهـا فكيف بغيـرِهـا؟ وقـال بعضُ الكـوفيين: المُرْضِعَةُ تقال للأمِّ، والمُرْضِعُ تقـال للمستأجَـرَةِ غيرِ الأمِّ، وهـذا مردودٌ بقـولِ

---

(١) الأصل «تقدير» وهو سهو.

(٢) البحر ٦/٣٥٠.

(٣) لم تثبت كتب اللغة من مصادر طرأ غيرَ طَرْءاً وطُرُوْءاً.

(٤) حيٌّ من بكر، ذُهْل بن شيبان بن ثعلبة. انظر: اللسان (ذهل).

(٥) الكشاف ٣/٤.

(٦) اسم إنَّ ضمير الشأن.

الشاعر[1]:

٣٣٦٩ـ كـمُـرْضِـعَـةٍ أولادَ أخـرىٰ وضَـيَّـعَـتْ
بني بـطنِهـا هـذا الضـلالُ عن القصـدِ

فأَطْلَقَ المُرْضِعَةَ بالتاء على غير الأمِّ. وقولُ العرب مُرْضِعَة يَرُدُّ أيضاً قـولَ الكوفيين: إنَّ الصفاتِ المختصةَ بالمؤنثِ لا يلحقها تاءُ التـأنيثِ نحو: حـائِض وطالق. فالذي يُقال: إنْ قُصِد النَّسَبُ فالأمرُ على ما ذَكَـروا، وإنْ قُصِد الـدلالةُ على التلبُّسِ بالفعلِ وَجَبَتِ التاءُ فيقال: حائضة وطالقة وطامِثة.

قـولـه: «عَمَّـا أَرْضَعَتْ» يجـوزُ في «مـا» أَنْ تكـونَ مصـدريـةً أي: عن إرْضاعِها. ولا حاجةَ إلى تقديرِ حَذْفٍ على هذا. ويجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الـذي فلا بُدَّ من حَذْفِ عائـدٍ أي: أَرْضَعَتْه. ويُقَـوِّيه تعـدِّي «تَضَعُ» إلى مفعـولٍ دونَ مصـدرٍ. والحَمْلُ بـالفتحِ: مـا كان في بَـطْنٍ أو على رأسِ شجـرة، وبـالكسـرِ ما كان على ظَهْرٍ.

قـوله: «وتـرىٰ الناسَ سُكـارىٰ» العامَّـةُ على فتحِ التـاءِ من «تـرىٰ» على خطابِ الواحـد. وقرأ[2] زيـدُ بن علي بضمِّ التاءِ وكسـرِ الراءِ، على أنَّ الفـاعلَ ضميرُ الزلزلةِ أو الساعةِ. وعلى هذه القراءةِ فلا بُدَّ من مفعولٍ أولَ محذوفٍ ليَتِمَّ المعنىٰ به أي: وتُرِي الزلزلةُ أو الساعةُ الخَلْقَ الناسَ سُكارىٰ. ويؤيِّد هـذا قراءةُ أبـي هريرة وأبـي زرعة وأبـي نهيك «تُرَىٰ الناسَ سكارىٰ» بضمِّ التاء وفتـح الراء على ما لم يُسَمَّ فاعله، ونصب «الناسَ»، بَنَوْه من المتعدِّي لثلاثـةٍ: فالأولُ قـام مَقـامَ الفاعـلِ، وهو ضميـرُ الخطابِ، و «النـاسَ سُكارى» همـا الأولُ والثاني.

---

(١) تقدم برقم ١٥١٥.

(٢) انظر في قراءات «ترىٰ»: البحر ٣٥٠/٦، والقرطبـي ٥/١٢، والشواذ ٩٤.

ويجـوز أن يكونَ متعـدِّياً لاثنين فقط على معنىٰ: وتُـرِي الـزلـزلـةُ أو السـاعـةُ/ [٦٣٩/ب] [النَّاسَ][1] قوماً سُكارىٰ. فالناسَ هو الأول و «سُكارىٰ» هو الثاني.

وقرأ الزعفرانيُّ وعباسٌ في اختيـاره «وتُرىٰ» كقـراءة أبـي هريـرة إلَّا أنهما رفعا «الناسُ» على أنه مفعول لم يُسَمَّ فـاعلُه. والتأنيثُ في الفعـلِ على تأويلِهم بالجماعة.

وقـرأ[2] الأخَوان «سَكْـرَىٰ» «ومـا هم بسَكْـرىٰ» على وزنِ وَصْفِ المؤنثـةِ بـذلك. واخْتُلف في ذلـك: هل هـو صيغةُ جمـعٍ على فَعْلَى كمَرْضى وقَتْلى، أو صفةٌ مفردةٌ اسْتُغني بها في وصفِ الجماعة؟ خلافٌ مشهورٌ تقدَّمَ الكلامُ عليه في قوله: «أَسْرَىٰ»[3]. وظاهرُ كلامِ سيبويه[4] أنه جمعُ تكسيرٍ فإنه قال: «وقـومٌ يقولون: سَكْرىٰ، جَعَلوه مثلَ مَرْضَىٰ لأنهما شيئان يَدْخلان على الإنسان[5]، ثم جَعَلوا «رَوْبـىٰ» مثلَ سَكْرىٰ وهم المُسْتَثْقلون نَـوْماً من شـربِ الرائب[6]. وقـال الفارسي[7]: «ويَصِحُّ أن يكـونَ جمعَ «سَكِـر» كزَمِن وزَمْنَىٰ. وقـد حُكي «رجلٌ سَكِر» بمعنى سَكْران فيجيءُ سَكْـرَىٰ حينئذٍ لتـأنيث الجمع». قلت: ومِنْ ورودِ «سَكِر» بمعنى سَكْران قولُه[8]:

---

(١) سقط ما بين معقوفين من الأصل وأثبتناه من (ش).

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٣٤، والنشـر ٢/٣٢٥، والتيسير ١٥٦، والحجـة ٤٧٢، والبحر ٦/٣٢٥، والمحتسب ٢/٧٢.

(٣) انظر: الدر المصون ١/٤٨٠.

(٤) الكتاب ٢/٢١٤.

(٥) لم يَرِدْ قوله «يدخـلان على الإنسان» في كـلام سيبويـه، وإنما ورد من كـلام الخليل قبلُ.

(٦) عبارة سيبويه «الذين قد استثقلوا نوماً فشبَّهوه بالسكران»، ولم يذكر شرب الرائب.

(٧) الحجة (خ) ٤/٢.

(٨) تقدم برقم ٢٤٦.

٣٣٧٠ـ وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني
ثَوْبي فأنهضُ نَهْضَ الشاربِ السَّكِرِ
وكنتُ أَمْشي على رِجْلين مُعْتَدِلاً
فصِرْتُ أَمْشِي على أُخْرىٰ من الشَّجرِ

ويُروى البيتُ الأول «الشارِبِ الثَّمِلِ»، والأولُ أَصَحُّ لدلالةِ البيت الثاني عليه.

وقرأ الباقون «سُكارَىٰ» بضمِّ السين. وقد تَقَدَّم لنا في البقرة[1] خلافٌ: هل هذه الصيغةُ جمعُ تكسيرٍ أو اسمُ جمع؟

وقرأ أبو هريرةَ وأبو نهيك وعيسىٰ بفتح السين فيهما، وهو جمع تكسير، واحدُه سَكْران. قال أبو حاتم: «وهي لغةُ تميم».

وقرأ الحسنُ والأعرج وأبو زرعة والأعمش «سُكْرىٰ» «بِسُكْرىٰ» بضمِّ السين فيهما. فقال ابن جني[2]: «هي اسمٌ مفردٌ كالبُشْرَىٰ. بهذا أفتاني أبو علي». وقال أبو الفضل[3]: «فُعْلَىٰ بضمِّ الفاءِ مِنْ صفةِ الواحدةِ[4] من الإناثِ، لكنها لَمَّا جُعِلَتْ من صفاتِ الناس وهم جماعة، أُجْرِيَتْ الجماعة بمنزلة المؤنثِ الموحَّدِ». وقال الزمخشري[5]: «هو غريبٌ». قلت: ولا غرابةَ؛ فإنَّ فُعْلَىٰ بضم الفاء كَثُر مجيئُها في أوصافِ المؤنثة نحو الرُّبَّىٰ[6] والحُبْلَىٰ.

---

(١) انظر: الدر المصون ١/٤٨٠.
(٢) المحتسب ٢/٧٤.
(٣) وهو أبو الفضل الرازي كما في البحر ٦/٣٥٠.
(٤) الأصل «الواحد» وهو سهو والتصحيح من البحر.
(٥) الكشاف ٣/٤.
(٦) الرُّبَّىٰ: الشاة الحديثة النتاج.

وجَـوَّز أبو البقـاء[1] فيه أن يكـونَ محذوفـاً مِنْ سُكارىٰ[2]. وكـان مِنْ حَقِّ هـذا القارىء أَنْ يُحَرِّكَ الكافَ بالفتح إبقاءً لها على ما كانَتْ عليه. وقد رواها بعضُهم كذلك عن الحسن. وقُرِىء[3] «ويُرَىٰ النَاسُ» بالياء من تحت ورفع «النَاسُ».

وقـرأ أبو زرعـة في روايـةٍ «سَكْـرى» بـالفتـح، «بسُكْـرى» بـالضم. وعن ابن جبير كذلك، إلَّا أنه حَذَف الألفَ من الأول دون الثاني.

وإثباتُ السُّكْرِ وعَدَمُه بمعنىٰ الحقيقة والمجاز أي: وتـرى الناس سَكْـرىٰ على التشبيه، وما هم بسَكْرى على التحقيق. قال الـزمخشري[4]: «فـإنْ قلتَ: لِمَ قيل أولاً: تَرَوْن، ثم قيل: «تَرَىٰ» على الإفراد؟ قلت: لأنَّ الرؤيةَ أولاً عُلِّقَتْ بالزلزلة، فَجُعِلَ الناسُ جميعـاً رائِيْنَ لها، وهي معلَّقَـةٌ أخيراً بكـونِ الناسِ على حالِ السُّكر، فلا بُدَّ أن يُجْعَلَ كلُّ واحدٍ منهم رائياً لسائرِهم».

آ. (٣) و «مَنْ» في «مَنْ يجـادِلُ» يجوزُ أَنْ تكـونَ نكرةً مـوصوفـةً، وأن تكونَ موصـولةً. و «في الله» أي في صفـاتِه. و «بغيـر علمٍ» مفعولٌ أو حـالٌ مِنْ فاعلِ «يُجادل». وقرأ[5] زيد بن علي «ويَتْبَعُ».

آ. (٤) **قـوله: ﴿كُتِب عليـه أنَّـه﴾**: قـرأ العـامَّـةُ «كُتِبَ» مبنيـاً للمفعولِ وفتحَ «أنَّ» في الموضعين. وفي ذلك وجهـان، أحدُهمـا: أنَّ الضميرَ وما في حَيِّزه في محلِّ رفعٍ لقيـامِه مقـامَ الفاعـل. فالهـاءُ في «عليه» وفي «أنـه»

---

(١) الإملاء ٢/١٣٩.
(٢) وردت في «الإملاء» من غير ضبط.
(٣) ذكر هذه القراءة العكبريُّ في «الإمـلاء» ٢/١٣٩ وقال: أي: «يُبْصَـرون». ومِنْ حَقِّ هذه القراءة أن يذكرها السمين في موضعها.
(٤) الكشاف ٣/٥.
(٥) البحر ٦/٣٥١.

يعودان على «مَنْ» المتقدمةِ. و«مَنْ» الثانية يجوز أن تكونَ شرطيةً والفاءُ جوابُها، وأن تكونَ موصولةً، والفاءُ زائدةٌ في الخبرِ لشَبَهِ المبتدأ بالشرط. وفُتِحَتْ «أنَّ» الثانيةُ لأنها وما في حَيِّزها في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأ محذوفٍ، تقديره: فشأنُه وحالُه أنه يُضِلُّه. أو يُقَدَّر «فَأَنَّه» مبتدأ، والخبر محذوفٌ أي: فله أنَّه يُضِلُّه.

الثاني: قال الزمخشري[1]: «ومَنْ فَتَحَ فلأنَّ الأولَ فاعلُ «كُتِبَ»، والثاني عَطْفٌ عليه». قال الشيخ[2]: «وهذا لا يجوزُ؛ لأنَّك إذا جَعَلْتَ «فأنَّه» عطفاً على «أنَّه» بقيت «أنَّه» بلا استيفاءِ خبرٍ، لأنَّ «مَنْ تَوَلَّاه» «مَنْ» فيه مبتدأةٌ. فإنْ قَدَّرْتَها موصولةً فلا خبرَ لها حتى تَسْتقلَّ خبراً لـ «أنه». وإنْ جَعَلْتَها شرطيةً فلا جوابَ لها؛ إذ جُعِلَتْ «فأنَّه» عَطْفاً على «أنه»».

قلت: وقد ذهبَ ابنُ عطية[3] ـ رحمه الله ـ إلى مثلِ قولِ الزمخشري فإنه قال: «وأنَّه» في موضعِ رفعٍ على المفعولِ الذي: لم يُسَمَّ فاعلُه و«أنَّه» الثانيةُ عطفٌ على الأولى مؤكدةً مثلَها». وهذا رَدٌّ واضحٌ.

وقُرِىء[4] «كَتَبَ» مبنياً للفاعلِ أي: كَتَبَ اللَّهُ. فـ «أنَّ» وما في حَيِّزها في محل نصب على المفعول به، وباقي الآية على ما تقدم.

وقرأ[5] الأعمش والجعفي عن أبي عمرو «إنه» «فإنه» بكسرِ الهمزتين. وقال ابن عطية[6]: «وقرأ أبو عمرٍو «إنَّه» «فإنه» بالكسر فيهما»، وهذا يُوْهِم أنَّه

---

(١) الكشاف ٢/ ٥.
(٢) البحر ٦/ ٣٥١.
(٣) المحرر ١١/ ١٧٦.
(٤) البحر ٦/ ٣٥١.
(٥) الإتحاف ٢/ ٢٧١، والبحر ٦/ ٣٥١.
(٦) لم يَرِدْ هذا النصُّ في مطبوعة «المحرر الوجيز» المغربية.

مشهـورٌ عنه وليس كـذلك. وفي تخـريجِ هـذه القـراءةِ/ ثـلاثـةُ أوجـهٍ ذكـرهـا [٦٤٠/أ] الزمخشري[١] وهي: أَنْ تكونَ على حكايةِ المكتوبِ كما هو، كـأنه قيـل: كُتِب عليه هذا اللفظُ، كما تقول: كُتِبَ عليـه: إنَّ الله هو الغني الحميـد. الثاني: أن يكونَ على إضمار «قيـل». الثالث: أنَّ «كُتِبَ» فيـه معنىٰ قيل. قـال الشيخ[٢]: أمَّا تقديرُ «قيل» يعني[٣] فيكون «عليه» في موضعِ مفعـولِ ما لم يُسَمَّ فـاعلُه[٤] و «أنـه مَنْ تولاَّه» الجملةُ مفعـولٌ لم يُسَمَّ لـ قيل المضمـرة. وهذا ليس مـذهبَ البصـريين فإن الجملة[٥] عنـدهم لا تكون فـاعلاً ولا تكـون مفعولَ مـا لم يُسَمَّ فاعلُه» وكأنَّ الشيخَ قد اختارَ ما بدأ به الزمخشريُّ أولاً، وفيه ما فَرَّ منه: وهـو أنه أسنـدَ الفعلَ إلى الجملةِ فـاللازمُ مُشْتَـرَكٌ. وقد تقـدَّم تقريـرُ مثلِ هـذا في أولِ البقـرة[٦]. ثم قـال: «وأمَّـا الثـاني يعني أنـه ضُمِّنَ «كُتِب» معنى القـول فليس مـذهبَ البصريين لأنَّـه لا تُكْسَرُ «إنَّ» عنـدهم إلاَّ بعد القـول الصريـح لا ما هـو بمعناه».

والضميـران في «عليـه» و «أنـه» عـائـدان على «مَنْ» الأولى كمـا تقـدَّم، وكذلك الضمـائرُ في «تَـوَلَّاه» و «فأنـه»، والمرفـوعُ في «يُضِلُّه» و «يَهْديـه»؛ لأنَّ «مَنْ» الأول هـو المحدَّثُ عنـه. والضميرُ المـرفوعُ في «تَـوَلَّاه» والمنصـوبُ في «يُضِلُّه» و «يَهْـدِيه» عـائدٌ على «مَنْ» الثـانيةِ. وقيـل: الضميـرُ في «عليـه» لكـلِّ

(١) الكشاف ٣/٥.

(٢) البحر ٦/٣٥١ وقد حدث سقط في هذا الموضع في عبارة «البحر» المطبوعة.

(٣) هـذا الفعل مقحم. وقـوله: «فيكـون» هو جـواب «أمـا». أو أن قـولـه: «وهـذا ليس مذهب» هو جواب أمَّا، على تقدير: فهذا ليس.

(٤) للفعل كُتِب.

(٥) انظر المسألة في: المغني ٥٥٩.

(٦) انظر: الدر المصون ١/١٣٦.

شيطانٍ. والضميرُ في «فأنَّه» للشأن. وقال ابن عطية[1]: «الذي يَظْهَرُ لي أنَّ الضميرَ الأولَ في «أنَّه» يعودُ على كل شيطان، وفي «فأنَّه» يعودُ على «مَنْ» الذي هو المُتَوَلِّي».

آ. (٥) قوله: ﴿من البعثِ﴾: يجوزُ أن يتعلَّق بـ «ريب»، ويجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ ريب. وقرأ[2] الحسن «البَعَث» بفتح العينِ. وهي لغة كالطَّرَدِ[3] والجَلَب[4] في الطَّرْد والجَلْب بالسكون. قال الشيخ[5]: «والكوفيون إسكانُ العينِ عندهم تخفيفٌ [يقيسونه] فيما وسطَه حرفُ حلقٍ كالنَّهْرِ والنَّهَر والشَّعْرِ والشَّعَر، والبَصْريون لا يقيسونه، وما وَرَدَ من ذلك هو عندهم ممَّا جاء فيه لغتان» قلت: فهذا يُوْهِمُ ظاهرُه أنَّ الأصلَ البَعَث بالفتح، وإنما خُفِّف، وليس الأمرُ كذلك، وإنما مَحَلُّ النزاع إذا سُمِع الحلقيُّ مفتوحَ العين: هل يجوزُ تسكينُه أم لا؟ لا أنه كلُّ ما جاء ساكنَ العينِ من الحَلْقِيِّها يُدَّعى أن أصلَها الفتحُ كما هو ظاهرُ عبارتِه.

قوله: «مُخَلَّقةٍ وغيرِ مُخَلَّقةٍ» العامَّةُ على الجرِّ في «مُخَلَّقةٍ»، وفي «غير»، على النعت. وقرأ[6] ابن أبي عبلة بنصبِهما على الحالِ من النكرة، وهو قليلٌ جداً وإن كان سيبويه[7] قاسه.

---

(١) المحرر ١١/١٧٧.
(٢) الإتحاف ٢/٢٧١، والبحر ٦/٣٥٢، والقرطبي ١٢/٦.
(٣) الطرد: الشَّلُّ.
(٤) الجلب: سوق الشيء من موضع إلى آخر.
(٥) البحر ٦/٣٥٢.
(٦) البحر ٦/٣٥٢.
(٧) الكتاب ١/٣٤٣، ٣٧٢.

والعَلَقَةُ: القطعةُ من الدم الجامدة. وعن بعضهم[1] ـ وقد سُئِل عن أصعبِ الأشياءِ ـ فقال: «وَقْعَ الزَّلَقِ على العَلَق» أي: على دم القتلىٰ في المعركة. والمُضْغَةُ: القطعةُ من اللحم قَدْرَ ما تُمضَغُ نحو: الغُرفة والأُكْلة بمعنى: المغروفة والمأكولة. والمُخَلَّقَةُ: المَلْساء التي لا عَيْبَ فيها مِنْ قولهم: صخرةٌ خَلْقاءُ أي: مَلْساء. وخَلَقْتُ السِّواكَ: سَوَّيْتُه ومَلَسْتُه. وقيل: التضعيفُ في «مُخَلَّقَة» دلالةٌ على تكثيرِ الخَلْق لأنَّ الإنسانَ ذو أعضاءٍ متباينةٍ وخُلُقٍ متفاوتةٍ. قاله الشعبي وقتادة وأبو العالية. وهو معنى حسنٌ.

قوله: «ونُقِرُّ» العامَّةُ على رفع «ونُقِرُّ» لأنه مستأنفٌ، وليس علةً لما قبلَه فينتصبَ نَسَقاً على ما تقدَّمه. وقرأ[2] يعقوب وعاصم[3] في روايةٍ بنصبه. قال أبو البقاء[4]: «على أَنْ يكونَ معطوفاً في اللفظ، والمعنى مختلف؛ لأنَّ اللامَ في «لِنُبيِّنَ» للتعليل، واللامَ المقدرةَ مع «نُقِرُّ» للصيرورة» وفيه نظرٌ؛ لأنَّ قولَه «معطوفاً في اللفظ» يَدْفعه قولُه: «واللامُ المقدرة» فإنَّ تقديرَ اللام يقتضي النصبَ بإضمارِ «أنْ» بعدها لا بالعطفِ على ما قبله.

وعن عاصم[5] أيضاً «ثم نُخْرِجَكم» بنصب الجيم. وقرأ[6] ابن أبي عبلة «ليبيِّنَ ويَقِرُّ» بالياء من تحتُ فيهما، والفاعلُ هو اللَّهُ تعالىٰ كما في قراءة النون. وقرأ[7] يعقوب في رواية «ونَقُرُّ» بفتح النون وضم القاف ورفع الراء، مِنْ قَرَّ الماءَ

---

(١) انظر: عمدة الحفاظ ٣٧٦، وشرح القول: «يعني زَلَقَهُ بدم القتلى في المعركة».

(٢) البحر ٦/٣٥٢، والكشاف ٣/٦.

(٣) في رواية المفضل كما في الشواذ ٩٤.

(٤) الإملاء ٢/١٤٠.

(٥) البحر ٦/٣٥٢.

(٦) البحر ٦/٣٥٢.

(٧) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٣٥٢، والشواذ ٩٤.

يَقُرُّه أي: صَبَّه. وقرأ أبو زيد النحوي «ويَقِرَّ» بفتح الياءِ من تحتُ وكسرِ القاف ونصبِ الراء أي: ويَقِرَّ الله. وهو مِنْ قرَّ الماء إذا صبَّه. وفي «الكامل»[1] لابن جبارة «لِنُبَيِّن ونُقِرَّ ثم نُخْرِجَكم» بالنصبِ فيهنَّ ـ يعني وبالنون في الجميع ـ المفضل. بالياء فيهما مع النصب[2]: أبو حاتم[3]، وبالياء والرفع عمر بن شبة»[4] انتهى.

[٦٤٠/ب] وقال الزمخشري[5]: / «والقراءةُ بالرفع إخبارٌ بأنه تعالى يُقِرُّ في الأرحامِ ما يشاءُ أَنْ يُقِرَّه». ثم قال: «والقراءةُ بالنصب تعليلٌ، معطوفٌ على تعليلٍ. ومعناه: خلقناكم مُدَرَّجين، هذا التدريجُ لغرضين، أحدهما: أن نبيِّنَ قدرتنا. والثاني: أَنْ نُقِرَّ في الأرحام مَنْ نُقِرُّ، ثم يُوْلَدوا ويَنْشَؤوا ويَبْلُغوا حَدَّ التكليفِ فأُكَلِّفَهم. ويَعْضُد هذه القراءةَ قولُه «ثم لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكم».

قلت: تسميةُ مثلِ هذه الأفعالِ المسندة إلى الله تعالى غَرَضاً لا يجوز.

وقرأ[6] ابن وثاب «نِشاء» بكسر النون، وهو كسرُ حرفِ المضارعة، وقد تقدَّم ذلك في أولِ هذا الموضوعِ[7].

قوله: «طِفْلاً» حالٌ مِنْ مفعول «نُخْرِجكم»، وإنما وُحِّد لأنَّه في الأصل

---

(١) الكامل (خ) ٢٢٠.

(٢) «ويُقِرَّ».

(٣) قال: «عن المفضل».

(٤) «ويُقِرُّ». وهو عمر بن شبة أبو زيد النميري البصري. روى عن أبي زيد الأنصاري. قال عنه أبو حاتم: صدوق. ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١/٥٩٢.

(٥) الكشاف ٣/٦.

(٦) البحر ٦/٣٥٢، والقرطبي ١٢/١١.

(٧) انظر: الدر المصون ١/٦٠.

مصدرٌ كالرِّضا والعَدْل، فيَلْزَمُ الإفرادُ والتذكيرُ، قاله المبـرد[1]: إمَّا[2] لأنـه مرادٌ به الجنسُ، وإمَّا لأن المعنىٰ: يُخْرِجُ كلَّ واحدٍ منكم نحو: القوم يُشْبعهم رغيفٌ أي: كلَّ واحدٍ منهم. وقد يطابِقُ بـه ما يُـراد به، فيقـال: طفلان وأطفـال. وفي الحديث[3]: «سئل عن أطفـال المشركين» والـطِّفْلُ يُـطْلَقُ على الولـدِ مِنْ حين الانفصالِ[4] إلى البلوغ. وأمَّا الطَفْل بالفتح فهو الناعم، والمرأة طَفْلة قال[5]:

٣٣٧١ـ ولـقـد لَـهَـوْتُ بِـطَفْـلةٍ مَـيَّـالَـةٍ
بَـلْهـاءَ تُـطْلِعُـنـي عـلى أَسْـرارِهـا

أمَّا الطَّفَـل بفتح الـطاءِ والفاءِ فـوقتُ ما بعـد العصر، مِنْ قـولِهم: طَفَلَت الشمسُ[6] إذا مالَتْ للغُروب. وأطفلتِ المرأةُ أي: صارت ذاتَ طِفْلٍ.

وقرأت[7] فِرْقةٌ «يَتَوَفَّى» بفتح الياء. وفيه تخريجان، أحدهما: أنَّ الفاعـلَ ضميرُ الباري تعالىٰ أي: يَتَوَفَّاهُ اللَّهُ تعالىٰ، كذا قدَّره الزمخشري[8]. والثـاني: أن الفاعلَ ضميرُ «مَنْ» أي: يَتَوَفَّىٰ أجلَه. وهذه القراءةُ كالتي في البقرة «والـذين يَتَوَفَّوْن منكم»[9] أي: مدتهم.

(١) انظر: القرطبي ١٢/١٢، والبحر ٣٤٦/٦.
(٢) في الأصل «وإما».
(٣) في مسنـد أحمـد ٢٩٤/١ «كتب إلى ابن عبـاس يسـألـه عن . . . قتـل أطفـال المشركين».
(٤) أي انفصاله عن أمه وقت ولادته.
(٥) لم أهتد إلى قائله. وهو في اللسان (بله) وعمدة الحفاظ ٣٢٢.
(٦) من باب نصر.
(٧) حكاه أبو حاتم. انظر: الشواذ ٩٤، والبحر ٣٥٣/٦، إعراب النحاس ٣٩٠/٢.
(٨) الكشاف ٦/٣.
(٩) الآيـة ٢٣٤، وهي قـراءة عليّ وروايـة المفضـل عن عـاصم. انـظر: الـدر المصـون ٤٧٨/٢.

ورُوي[1] عن أبي عمروٍ ونافع أنهما قرآ «العُمْر» بسكون العينِ وهو تخفيفٌ قياسيٌّ نحو «عُنْق» في «عُنُق».

قوله: «لِكَيْلا» متعلقٌ بـ «يُرَدُّ». وتقدَّم نظيره في النحل[2].

و «هامدةً» نصب على الحال لأن الرؤيةَ بصريةٌ. والهُمُود: السكونُ والخُشُوع. وهَمَدَت الأرضُ: يَبِست ودَرَسَتْ. وهَمَدَ الثوبُ[3]: بَلِي. قال الأعشىٰ[4]:

٣٣٧٢ـ قالَتْ قُتَيْلَةُ ما لِجِسْمِكَ شاحِباً
وأرىٰ ثيابَكَ بالِياتٍ هُمَّدا

والاهتزازُ: التحرُّكُ، وتُجُوِّز به هنا عن إنباتِ الأرض نباتَها بالماء. والجمهورُ على «رَبَتْ» أي: زادَت، مِنْ رَبا يَرْبُو. وقرأ[5] أبو جعفر وعبد الله ابن جعفر وأبو عمروٍ في رواية «وَرَبَأَت» بالهمزِ أي ارتفعَتْ. يقال: رَبَأَ بنفسه عن كذا أي: ارتفعَ عنه. ومنه الرَّبِيئَةُ وهو مَنْ يَطْلُعُ على موضعٍ عالٍ لينظر للقوم ما يأتيهم. ويقال له «رَبِيْءٌ» أيضاً قال الشاعر[6]:

٣٣٧٣ـ بَعَثْنا رَبِيْئاً قبلَ ذلك مُخْمِلاً
كذئب الغَضَىٰ يمشي الضَّراء ويَتَّقي

---

(١) البحر ٦/٣٥٣، والكشاف ٣/٦.

(٢) الآية ٧٠.

(٣) من باب نصر.

(٤) ديوانه ٢٢٧، والقرطبي ١٢/١٣.

(٥) النشر ٢/٣٢٥، الإتحاف ٢/٢٧١، والبحر ٦/٣٥٣، والقرطبي ١٢/١٣، والمحتسب ٢/٧٤.

(٦) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ١٧٢، والقرطبي ١٢/١٤. مخملاً: أي: يستر نفسه ويخفيها: الغضىٰ: شجر يأوي إليه أخبث الذئاب. ومشية الضَّراء: مشية فيها اختيال وتبختر.

قـولـه: «مِنْ كـلِّ زوجٍ» فيـه وجهـان، أحـدهمـا: أنـه صفـةٌ للمفعـولِ المحـذوفِ تقديـره: وأنبتَتْ ألوانـاً أو أزواجاً من كـلِّ زَوْج. والثـاني: أنَّ «مِنْ» زائدة أي: أنبتَتْ كلَّ زوج. وهذا ماشٍ عند الكوفيين والأخفش[1].

والبهيجُ: الحَسَن الذي يُسِرُّ ناظرَه. وقد بَهُجَ ـ بالضم ـ بَهـاجَةً وبَهْجَـة أي: حَسُن. وأبهجني كذا أي: سرَّني بحُسْنه.

آ. (٦) قوله: ﴿ذلـك﴾: فيه ثـلاثةُ أوجـهٍ، أحدُهـا: أنَّه مبتـدأ، والخبـرُ الجـارُّ بعـدَه. والمُشـارُ إليـه مـا تقـدَّم مِنْ خَلْقِ بني آدمَ وتـطويـرهـم. والتقـديـر: ذلـك الذي ذكَـرْنا من خلقِ بني آدم وتـطويرهـم حـاصلٌ بـأنَّ اللَّهَ هو الحق وأنه، إلى آخره. والثاني: أنَّ «ذلك» خبرُ مبتدأ مضمـرٍ أي: الأمرُ ذلـك. الثـالث: أنَّ «ذلـك» منصـوبٌ بفعـلٍ مقـدرٍ أي: فَعَلْنـا ذلـك بسببِ أنَّ الله هـو الحق. فالباء على الأولِ مرفوعةُ المحلِّ، وعلى الثاني والثالث منصوبَتُه.

آ. (٧) قوله: ﴿وأنَّ الساعةَ آتِيَةٌ﴾: فيه وجهان، أحدُهمـا: أنَّه عطفٌ على المجرورِ بالباء أي: ذلـك بأنَّ السـاعةَ. والثـاني: أنه لَيس معـطوفاً عليـه ولا داخـلاً في حَيِّـزِ السببيـة. وإنمـا هـو خبـرٌ، والمبتـدأ محـذوفٌ لفَهْمِ المعنىٰ، والتقدير: والأمـرُ أنَّ الساعـةَ. و «لا ريبَ فيها» يُحتمـل أَنْ تكونَ هـذه الجملةُ خبراً ثانياً وأن تكونَ حالاً.

آ. (٨) قـوله: ﴿ومِنَ النـاسَ﴾: جعل ابنُ عـطية[2] هـذه الواوَ للحال فقال: «وكأنه يقولُ: هذه الأمثالُ في غاية الوضوحِ، ومن الناس مع ذلك

---

(١) حيث لا يشترطون دخولها على نكرة وسبقها بنفي أو استفهـام. انظر: معـاني القرآن للأخفش ٩٨، ٢٠٩. ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٥٦.

(٢) المحرر ١١/١٨٠.

مَنْ يجادِلُ، فكأن الواوَ واوُ الحال، والآية المتقدمةُ الواوُ فيها واوُ عطف». قال الشيخ[1]: «ولا يُتَخَيَّلُ أنَّ الواوَ في «ومِن الناس مَنْ يجادِلُ» واوُ حال، وعلى تقديرِ الجملة التي قَدَّرها قبله لو كان مُصَرَّحاً بها فلا تتقدر بـ «إذ»، فلا تكونُ للحالِ وإنما هي للعطف». قلت: ومَنْعُه مِنْ تقديرها بـ «إذ» فيه نظرٌ، إذ لو قُدِّر [٦٤١/أ] لم يلزَمْ/ منه محذورٌ.

قوله: «بغير عِلْمٍ» يجوز أن يتعلَق بـ «يُجادِلُ»، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ مِنْ فاعل «يجادل» أي: يجادِلُ ملتبساً بغير عِلْمٍ أي: جاهلاً.

آ. (٩) **قوله: ﴿ثانيَ عِطْفِهِ﴾**: حالٌ مِنْ فاعلِ «يُجادل» أي: معترضاً، وهي إضافةٌ لفظيةٌ نحو «مُمْطِرُنا»[2]. والعامَّةُ على كسرِ العين وهو الجانبُ، كَنَى به عن التكبُّر. والحسن[3] بفتح العين، وهو مصدرٌ بمعنى التعطُّف، وصفه بالقسوةِ.

قوله: «لِيُضِلَّ» متعلقٌ: إمَّا بـ يُجادِلُ»، وإمَّا بـ «ثانيَ عِطْفِهِ». وقرأ العامَّة بضم الياء مِنْ «يُضِلَّ» والمفعولُ محذوفٌ أي: لِيُضِلَّ غيرَه. وقرأ[4] مجاهد وأبو عمروٍ في روايةٍ بفتحها أي: لِيَضِلَّ هو في نفسه.

قوله: «له في الدنيا خِزْيٌ» هذه الجملةُ يجوز أن تكونَ حالاً مقارِنَةً أي: مُسْتحقاً ذلك، وأن تكونَ حالاً مقدرةً، وأن تكونَ مستأنفةً. وقرأ[5] زيد بن علي

---

(١) البحر ٦/٣٥٤.
(٢) من الآية ٢٤ من الأحقاف.
(٣) الإتحاف ٢/٢٧١، والبحر ٦/٣٥٤.
(٤) وهي أيضاً قراءة ابن كثير. انظر: النشر ٢/٢٩٩، والتيسير ١٣٤، والحجة ٤٧٢، والبحر ٦/٣٥٤، والإتحاف ٢/٢٧١.
(٥) البحر ٦/٣٥٥.

«وأُذِيْقُـه» بهمزة المتكلم. و «عـذابَ الحريق» يجـوز أَنْ يكون من بـاب إضافـة الموصوف لصفتِه، إذ الأصلُ: العذاب الحريق أي: المُحْرِق كالسَّميـع بمعنى المُسْمِع.

آ. (١٠) قـولـه: ﴿ذلـك بمـا قَـدَّمَتْ﴾: كقـولـه: «ذلـك بأنَّ الله»[١]. وكذا قولُه: «وأنَّ اللَّهَ» يجوز عطفُه على السبب. ويجوز أن يكـونَ التقديرُ: والأمرُ أنَّ الله، فيكون منقطعاً عما قبله.

وقوله: «ظَلَّام» مثالُ مبـالغةٍ. وأنت إذا قلت: «ليس زيـدٌ بظلَّامٍ» لا يلزمُ منه نفيُ أصلِ الـظلمِ؛ فإنَّ نَفْيَ الأخصِّ لا يَسْتلزم نَفْيَ الأعمِّ. والجـواب: أن المبالغةَ إنما جِيْءَ بها لتكثيرِ مَحَالِّها فإن العبيدَ جمعٌ. وأحسنُ منـه أنَّ فعَّالاً هنـا للنسَبِ أي: [ليس][٢] بذي ظلم لا للمبالغة.

آ. (١١) قـولـه: ﴿عـلى حَرْفٍ﴾: حـالٌ من فاعـل «يَعْبُدُ» أي: مُتَزَلْزِلاً. ومعنىٰ «على حـرف» أي: على شك أو على انحـرافٍ، أو على طرفِ الـدين لا في وسطه، كـالذي يكـونُ في طرف العَسْكَـر: إنْ رأىٰ خيراً ثبت وإلَّا فرَّ.

قوله: «خَسِرَ» قرأ العامَّةُ «خَسِرَ» فعلاً مـاضياً. وهـو يحتملُ ثـلاثةَ أوجـهٍ: الاستئنافَ، والحاليـةَ مِنْ فاعـلِ «انقلبَ»، ولا حاجـةَ إلى إضمارِ «قـد» على الصحيحِ، والبدليةُ مِنْ قولـه «انقلَبَ»، كما أبـدل المضارعَ مِنْ مثلِه في قـوله: «يَلْقَ أثاماً، يُضاعَفْ»[٣].

---

(١) الآية ٦.

(٢) زيادة من (ش).

(٣) الآية ٦٩ من الفرقان.

وقرأ[1] مجاهـدٌ والأعرجُ وابنُ محيصن والجحـدري في آخرين «خـاسِرَ» بصيغـة اسم فاعـلٍ منصوبٍ على الحـال، وهي تؤيدُ كـونَ المـاضي في قـراءةِ العامَّةِ حالاً. وقُرِىء برفعهِ. وفيه وجهان، أحدُهما: أَنْ يكونَ فاعِـلاً بـ «انقلبَ» ويكونُ مِنْ وَضْعِ الظاهرِ مَوْضِعَ المضمـرِ أي: انقلب خاسـرُ الدنيـا. والأصلُ: انقلبَ هو. والثاني: أنه خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: هو خاسرٌ. وهذه القـراءةُ تُؤَيِّدُ الاستئنافَ في قراءةِ المُضِيِّ على التخريج الثاني[2]. وحَقُّ مَنْ قَرَأ «خاسر» رفعاً ونصباً أَنْ يَجُرَّ «الآخرةِ» لعطفِها على «الدنيـا» المجرورةِ بـالإِضافـةِ. ويجوز أن يبقى النصبُ فيها؛ إذ يجوزُ أَنْ تكونَ «الدنيا» منصوبةً. وإنما حُـذِفَ التنوينُ من «خاسر» لالتقاءِ الساكنين نحو قوله[3]:

ـ٣٣٧٤ـ . . . .
ولا ذاكـرَ الـلَّهَ إلاَّ قـليـلا

آ. (١٣) قوله: ﴿يَـدْعُو لَمَنْ ضَرُّه أَقْـرَبُ مِنْ نَفْعِه﴾: فيـه عشرةُ أوجه، وذلك أنَّه: إمَّا بجَعْلِ «يَدْعُو» متسلِّطاً على الجملة مِنْ قوله: «لَمَنْ ضَـرُّه أَقْرَبُ مِنْ نَفعِـه» أو لا. فإنْ جَعَلْنَـاه مُتَسَلِّطاً عليها كـان فيه سبعـةُ أوجـه، أحدها: أنَّ «يَدْعُو» بمعنى يَقُـوْل، واللامُ لـلابتداء، و «مَنْ» مـوصولـةٌ في محلِّ رفـعٍ بـالابتـداء. و «ضَـرُّه» مبتـدأ ثـانٍ و «أقـربُ» خبرُه. وهــذه الجملةُ صلةٌ للموصول، وخبرُ الموصولِ محذوفٌ تقديرُه: يقـول لَلَّذي ضَرُّه أقـربُ من نَفْعِه إلهٌ أو إلهي أو نحوُ ذلـك. والجملةُ كلُّها في محـلِّ نصبٍ بـ «يَدْعُـو» لأنَّه بمعنى

(١) انـظر في قـراءاتهـا: المحتسب ٧٥/٢، والنشـر ٣٢٥/٢، والإتحاف ٢٧٢/٢، والبحر٦/٣٥٥.

(٢) كذا في الأصل. والصواب: الأول.

(٣) تقدم برقم ١٧٥١.

يَقُول، فهي محكيَّةٌ بـه. وهذا قـولُ أبـي الحسنِ[1]. وعلى هذا فيكـون قولُـه: «لَبِئْسَ المولى» مستأنفاً ليس داخلاً في المَحْكيِّ قبلَه؛ لأنَّ الكفار لا يقولـون في أصنامِهم ذلك. وقد رَدَّ بعضُهم هذا القولَ بأنه فاسـدُ المعنىٰ، والكافـرُ لا يَعتقد في الأصنامِ أنَّ ضَرَّها أقربُ مِنْ نفعِها البتةَ.

الثاني: أنَّ «يَدْعُـو» مُشَبَّهٌ بـأفعالِ القلوب؛ لأنَّ الـدعاءَ لا يَصْـدُرُ إلاَّ عن اعتقـادٍ، وأفعال القلوب تُعَلَّق، فـ «يَـدْعُـو» مُعَلَّقٌ أيضـاً بـالـلام. و «مَنْ» مبتـدأٌ مـوصولٌ. والجملةُ بعـده صلةٌ، وخبرُه محـذوفٌ على مـا مَـرَّ في الـوجـهِ قبلَه.

والجملة في محـلِّ نصبٍ، كما تكـون كذلـك بعد أفعـالِ القلوب. الثالث: أَنْ يُضَمَّن يَـدْعُو معنى يـزعم، فيُعَلَّق كما يُعَلَّقُ، والكـلامُ فيه كـالكلامِ في الـوجهِ الذي قبله. الرابع: أن الأفعالَ كلَّها يجوزُ أَنْ تُعَلَّق قلبيةً كانت أو غيـرَها فـاللامُ معلِّقَةٌ لـ «يَدْعو»، وهو مذهبُ يونسَ. فالجملةُ بعده الكلامُ فيها كما تقدَّم.

الخامس: أنَّ «يَدْعُو» بمعنى يُسَمِّي، فتكونَ الـلامُ مزيـدةً في المفعولِ الأولِ وهو الموصولُ وصلتُه، ويكون المفعولُ الثاني محذوفـاً تقديـرُه: يُسَمِّي الذي ضَرُّه أقربُ مِنْ نفعِه إلَهاً ومعبوداً ونحو ذلك. السادس: أنَّ اللامَ مُزالَةٌ/ [٦٤١/ب] مِنْ موضِعِها. والأصلُ: يَدْعُو مَنْ لَضَرُّه أقربُ. فقُدِّمَتْ مِنْ تأخيرٍ. وهـذا قولُ الفراء[2]. وقد رَدُّوا هذا بأنَّ ما في صلةِ الموصولِ لا يتقدَّمُ على المـوصولِ. السابع: أنَّ اللامَ زائدةٌ في المفعول به وهو «مَنْ». والتقديـرُ: يَدْعُـو مَنْ ضَرُّه أقـرب. فـ «مَنْ» موصـولٌ، والجملةُ بعدَهـا صلتُها، والمـوصولُ هـو المفعولُ

---

(١) معـاني القرآن لـه ٢/٤١٣. وانـظر رَدُّ أبـي بكـر الأنبـاري على الأخفش في الـوقف والابتداء ٧٨١.

(٢) معاني القرآن له ٢/٢١٧.

بـ «يَدْعُو» زِيْدَتْ فيه اللامُ كزيادتِها في قولِه «رَدِفَ لكم»[1] في أحدِ القولين. وقد رُدَّ هذا بأنَّ زيادةَ اللام إنما تكونُ إذا كان العاملُ فَرْعاً[2]، أو بتقديم المعمول[3]. وقرأ[4] عبد الله «يَدْعُو مَنْ ضَرُّه» بغيرِ لامِ ابتداءٍ، وهي مؤيدةٌ لهذا الوجهِ.

وإنْ لم تجعَلْه[5] متسلِّطاً على الجملةِ بعدَه كان فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنَّ «يَدْعُو» الثاني توكيدٌ لـ «يَدْعُو» الأولِ فلا معمولَ له، كأنه قيل: يَدْعو يَدْعو مِنْ دونِ الله الذي لا يَضُرُّه ولا ينفعه. وعلى هذا فتكونُ الجملةُ مِنْ قولِه «ذلك هو الضلالُ» معترضةً بين المؤكَّدِ والتوكيدِ؛ لأنَّ فيها تَشْديداً وتأكيداً للكلام، ويكون قولُه «لَمَنْ ضَرُّه» كلاماً مستأنفاً. فتكونُ اللامُ للابتداء و «مَنْ» موصولةٌ، و «ضَرُّه» مبتدأ و «أقربُ» خبرُه. والجملةُ صلةٌ، و «لَبِئْسَ» جوابُ قسمٍ مقدر. وهذا القسمُ المقدرُ وجوابُه خبرُ المبتدأ الذي هو الموصول.

الثاني: أن يُجْعَلَ «ذلك» موصولاً بمعنى الذي. و «هو» مبتدأ، و «الضلالُ» خبره والجملةُ صلةٌ. وهذا الموصولُ مع صلتِه في محلِّ نصبٍ مفعولاً بـ «يَدْعو» أي: يدعو الذي هو الضلالُ. وهذا منقولٌ عن أبي علي

---

(١) الآية ٧٢ من النمل. مذهب المبرد أنها الزائدة المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله، ومذهب غيره أنَّ «ردف» ضُمِّنَ معنى اقترب. انظر: المغني ٢٨٥.

(٢) نحو قوله تعالى: «فعَّال لما يريد» وهي لام التقوية المزيدة لتقويةِ عاملٍ ضَعُفَ لكونِه فرعاً في العمل. انظر: المغني ٢٨٧.

(٣) نحو قوله تعالى: «هدىً ورحمةً للذين هم لربهم يَرْهَبون».

(٤) انظر: القرطبي ١٢/٢٠، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢١٧.

(٥) أي: يدعو.

الفـارسي[1]، وليس هذا بمـاشٍ على رأي البصريين[2]؛ إذ لا يكـونُ عندهم من أسماءِ الإشارةِ موصولٌ إلَّا «ذا» بشروطٍ ذكرْتُها فيما تقـدَّم. وأمَّا الكـوفيون فيُجيزون في أسماءِ الإشارة مطلقاً أن تكونَ موصولةً، وعلى هذا فيكـونُ «لَمَنْ ضَرُّه أَقْرَبُ» مستأنفاً، على ما تقدَّم تقريرُه.

والثالث: أن يُجْعَلَ «ذلـك» مبتدأً. و«هـو»: جوَّزوا فيـه أن يكونَ بـدلاً أو فَصْلاً أو مبتدأً، و«الضلالُ» خبرُ «ذلـك» أو خبرُ «هـو» على حَسَبِ الخلافِ في «هو» و«يَدْعُو» حالٌ، والعائدُ منـه محذوفٌ تقـديرُه: يَـدْعوه، وقـدَّروا هذا الفعـلَ الواقـعَ موقـعَ الحال بـ«مَـدْعُوّاً» قـال أبـو البقـاء[3]: «وهـو ضعيفٌ»، ولم يُبَيِّنْ وجه ضَعْفِه. وكأنَّ وجهَه أنَّ «يَدْعُو» مبنيٌّ للفاعلِ فلا يناسِبُ أن تُقَدَّرَ الحالُ الواقعةُ موقعَـه اسمَ مفعولٍ، بـل المناسِبُ أن تُقَـدَّرَ اسمَ فاعـل، فكان ينبغي أَنْ يُقَـدِّروه: داعيـاً ولـو كـان التـركيبُ «يُـدْعَىٰ» مبنيـاً للمفعـول لَحَسُن تقـديرُهم مَـدْعُوّاً. ألا تـرىٰ أنَّـك إذا قلتَ: «جـاء زيـدٌ يضـربُ» كيف تُقَـدِّره بـ«ضارب» لا بـ مَضْروب.

والمخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ، تقديرُه: لبِئْسَ المولى ولبئس العشيرُ ذلك المَدْعُوُّ.

آ. **(١٥) قـوله: ﴿مَنْ كـانَ﴾**: يجوزُ أَنْ تكـونَ شـرطيـةً، وهـو الـظاهرُ، وأَنْ تكـونَ موصـولـةً. وقـولـه: «فَلْيَمْـدُدْ» إمَّـا جـزاءٌ للشـرط أو خبـرٌ للموصولِ، والفاءُ للتشبيه بالشرطِ.

---

(١) انتصـر الفارسي في شـرح الأبيات المشكلة ٤٢٣ لمـذهـب البصريين، وأوَّل شـواهد الكوفيين التي يستدلون بها على موصولية أسماء الإشارة.

(٢) انظر: الإنصاف ٧١٧.

(٣) الإملاء ٢/١٤٠.

والجمهورُ[1] على كسر اللام مِنْ «لِيَقْطَعْ» وسَكَّنها بعضُهم، كما سَكَّنها بعد الفاءِ والواوِ لكونِهنَّ عواطفَ. وكذلك أَجْرَوْا «ثم» مُجْراهما في تَسكينِ هاء «هو» و «هي» بعدها، وهي قراءةُ الكسائي ونافعٍ في رواية قالون عنه.

قوله: «هل يُذْهِبَنَّ» الجملةُ الاستفهاميةُ في محلِّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ؛ لأنَّ النظرَ يُعَلَّقُ بالاستفهام، وإذا كان بمعنى الفكر تَعَدَّى بـ في. وقوله: «ما يَغيظ» «ما» موصولةٌ بمعنى الذي، والعائدُ هو الضميرُ المستتر. و «ما» وصلتُها مفعولٌ بقوله «يُذْهِبَنَّ» أي: هل يُذْهِبَنَّ كيدُه الشيءَ الذي يَغِيْظُه. فالمرفوعُ في يَغيظه عائدٌ على الذي، والمنصوبُ على مَنْ كان يظن.

وقال الشيخ[2]: «وما في «ما يَغيظ» بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ أو مصدريةٌ». قلت: كلا هذين القولينِ لا يَصِحُّ. أمَّا قولُه: «العائدُ محذوفٌ» فليس كذلك، بل هو مضمرٌ مستترٌ في حكم الموجودِ ـ كما تقدَّم تقريرُه قبلَ ذلك ـ وإنما يُقال محذوفٌ فيما كان منصوبَ المحلِّ أو مجرورَه. وأمَّا قولُه: «أو مصدريةٌ» فليس كذلك أيضاً؛ إذ لو كانت مصدريةً لكانت حَرْفاً على الصحيح، وإذا كانَتْ حرفاً لم يَعُدْ عليها ضميرٌ، وإذا لم يَعُدْ عليها ضميرٌ بقي الفعل بلا فاعلٍ. فإن قلتَ: أُضْمِرُ في «يَغيظ» ضميراً فاعلاً يعود على مَنْ كان يظنُّ. فالجواب: أنَّ مَنْ كان يظنُّ، في المعنى مَغِيظٌ لا غائظٌ، وهذا بحثٌ حسنٌ فتأمَّلْه/. [٦٤٢/أ]

والضمير في «يَنْصُرَه» الظاهرُ عَوْدُه على «مَنْ» وفُسِّر النصرُ بالرزقِ. وقيل: يعودُ على الدينِ والإِسلامِ فالنصرُ على بابه.

---

(١) ثمة خلاف بين القراء: فقد قرأ أبو عمرو وابن عامر بكسر اللام، واختلف عن نافع. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن كثير بسكون اللام. انظر: السبعة ٤٣٤، والإتحاف ٢/٢٧٢، والنشر ٢/٣٢٦، والتيسير ١٥٦.

(٢) البحر ٦/٣٥٨.

آ. (١٦) **قـوله: ﴿وكـذلك أنْـزَلْناه﴾**: الكـافُ: إمَّا حـالٌ من ضميـرِ المصدرِ المقـدرِ، وإمَّا نعتٌ لمصـدرٍ محذوفٍ على حَسَبِ مـا تقـدَّم من الخلاف[1] أي: ومثلَ ذلك الإنزالِ أنْـزَلْنا القـرآنَ كلَّه آياتٍ بينـاتٍ. فـ «آياتٍ» حالٌ.

قوله: «وأنَّ اللَّهَ يَهْدِي» يجوز في «أنَّ» ثلاثةُ أوجـهٍ أحدُهـا: أنَّها منصـوبةُ المحلِّ عَطْفاً على مفعولِ «أنْـزَلْناه» أي: وأنـزَلْنا أنَّ الله يَهْـدِي مَنْ يريـد. أي: أنْزَلْنا هدايةَ اللَّهِ لمن يريدُ هدايتَه. الثاني: أنها على حَذْف حرفِ الجـر، وذلك الحرفُ متعلقٌ بمحذوفٍ. والتقديرُ: ولأنَّ اللَّهَ يهـدِي مَنْ يريـدُ أنْزَلنـاه، فيجيءُ في مـوضعها القـولان المشهوران: أفي محـلِّ نَصْبٍ هي أم جر[2]. وإلى هـذا ذهب الـزمخشريُّ[3] وقـال في تقـدِيـره: «ولأنَّ الله يهـديْ بـه الـذي يعلمُ أنهم يؤمنونَ أنزله كذلـك مبيَّناً». الثـالث: أنها في محـلِّ رفعٍ خبـراً لمبتدأ مضمـر، تقديرُه: والأمرُ أنَّ اللَّهَ يهدِي مَنْ يريد.

آ. (١٧) **قوله: ﴿إنَّ الـذين آمنوا﴾**: الآيـة فيها ثـلاثةُ أوجـه، أحدُها: أنَّ «إنَّ» الثانيةَ واسمَها وخبرَها في محلِّ رفع خبراً لـ «إنَّ» الأولى. قـال الـزمخشـري[4]: «وأُدْخِلَتْ «إنَّ» على كـلِّ واحـدٍ من جُـزْأَي الجملةِ لـزيـادةِ التأكيدِ. ونحوُه قولُ جريرٍ[5]:

---

(١) انظر: الدر المصون ١/١٤١.

(٢) ذهب سيبويه إلى أن المحل هو الجر، وذهب الخليل أن المحل هو النصب. انـظر: الكتاب ١/٤٦٤ ـ ٤٦٥.

(٣) الكشاف ٣/٨.

(٤) الكشاف ٣/٨.

(٥) تقدم برقم ٣١٥٢.

٣٣٧٥ـ إنَّ الـخـلـيـفـةَ إنَّ الـلَّـهَ سَـرْبـلَـه
سِـرْبـالَ مُـلْكٍ بـه تُـرْجَى الـخَـواتيـمُ

قال الشيخ[١]: «وظاهرُ هذا أنه شَبَّه البيتَ بالآيةِ، وكذلك قرنه الزَّجَّاج[٢] بالآية، ولا يتعيَّنُ أن يكونَ البيتُ كالآية؛ لأنَّ البيتَ يَحْتمل أَنْ يكـونَ «الخليفةَ» خبرُه «به تُـرْجَىٰ الخواتيمُ»، ويكـونَ «إنَّ اللَّهَ سَرْبَله» جملةَ اعتـراضٍ بين اسمِ «إنَّ» وخبرِها، بخلافِ الآيةِ، فإنه يتعيَّنُ قولُه: «إنَّ اللَّهَ يَفْصِـل». وحَسَّنَ دخولَ «إنَّ» على الجملةِ الواقعةِ خبراً طولُ الفَصْلِ بينهما بالمعاطيف».

قلت: قوله: «فإنَّه يتعيَّنُ قولُه إن الله يَفْصِـل» يعني أن يكونَ خبـراً. ليس كذلك لأنَّ الآيةَ محتمِلةٌ لوجهين آخرين ذكرهما الناسُ. الأول: أن يكونَ الخبرُ محذوفاً تقديرهُ: يفتـرقون يـومَ القيامـة ونحوُه، والمـذكورُ تفسيـرٌ له. كـذا ذكره أبو البقاء[٣]. والثاني: أنَّ «إنَّ» الثانيةَ تكريرٌ للأولى على سبيلِ التوكيـدِ. وهذا ماشٍ على القاعدة[٤]: وهو أنَّ الحـرفَ إذا كُرِّرَ تـوكيداً أُعِيْـدَ معه مـا اتَّصل بـه أو ضميـرُ ما اتَّصـل به، وهـذا قد أُعِيْـدَ معه مـا اتَّصل بـه أولاً: وهي الجـلالـةُ المعظمةُ، فلم يتعيَّنْ أَنْ يكونَ قولُـه: «إنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ» خبـراً لـ «إنَّ» الأَوْلى كما ذُكر.

وقد تقدَّم تفسيرُ ألفاظِ هذه الآيةِ[٥]، إلاَّ المجوسَ. وهم قومٌ اختلف أهلُ العلمِ فيهم فقيل: قومٌ يعبـدون النارَ. وقيـل: الشمسَ والقمرَ. وقيـل: اعتزلـوا النصـارىٰ ولَبِسوا المُسُـوْح. وقيـل: أَخَـذوا من دين النصـارىٰ شيئـاً، ومن دينِ

---

(١) البحر ٦/٣٥٩.
(٢) معاني القرآن ٣/٤١٧.
(٣) الإملاء ٢/١٤١.
(٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١١٨٦.
(٥) انظر: الدر المصون ١/٤٠٥.

اليهودِ شيئاً، وهم القائلونَ بأنَّ للعالم أصلين: نورٌ[1] وظلمةٌ. وقيل: هم قومٌ يستعملون النجاساتِ، والأصل: نَجوس بالنونِ فأُبْدِلَتْ ميماً.

آ. (١٨) **قوله: ﴿وكثيرٌ من الناسِ﴾**: فيه أوجهٌ أحدُها: أنه مرفوعٌ بفعلٍ مضمرٍ تقديرُه: ويَسْجُدُ له كثيرٌ من الناس. وهذا عند مَنْ يمنعُ استعمالَ المشتركِ في معنَيَيْه، أو الجمعَ بين الحقيقةِ والمجازِ، في كلمةٍ واحدةٍ؛ وذلك أنَّ السجودَ المسندَ لغيرِ العقلاءِ غيرُ السجودِ المسندِ للعقلاءِ، فلا يُعْطَفُ «كثيرٌ من الناس» على ما قبلَه لاختلافِ الفعلِ المسندِ إليهما في المعنىٰ. ألا ترىٰ أنَّ سجودَ غيرِ العقلاءِ هو الطَّواعيةُ والإِذعانُ لأمرِه، وسجودَ العقلاءِ هو هذه الكيفيةُ المخصوصةُ.

الثاني: أنَّه معطوفٌ على ما تقدَّمه. وفي ذلك ثلاثةُ تأويلاتٍ أحدُها: أنَّ المرادَ بالسجودِ القَدْرُ المشتركُ بين الكلِّ العقلاءِ وغيرِهم وهو الخضوعُ والطواعيةُ، وهو من بابِ الاشتراكِ المعنويِّ. والتأويلُ الثاني: أنه مشتركٌ اشتراكاً لفظياً، ويجوز استعمالُ المشتركِ في معنييه. والتأويلُ الثالث: أنَّ السجودَ المسندَ للعقلاءِ حقيقةٌ ولغيرِهم مجازٌ. ويجوز الجمعُ بين الحقيقةِ والمجازِ. وهذه الأشياءُ فيها خلافٌ، لتقريرِه موضوعٌ هو أليقُ به من هذا.

الثالثُ من الأوجه المتقدمة: أن يكون «كثيرٌ» مرفوعاً بالابتداء. وخبرُه محذوفٌ وهو «مُثابٌ» لدلالة خبرِ مقابلِه عليه، وهو قولُه: «وكثيرٌ حَقَّ عليه العذابُ» كذا قَدَّره الزمخشريُّ[2]. وقَدَّره أبو البقاء[3]: «مُطيعون أو مُثابون أو نحوُ ذلك».

---

(١) على تقدير: هما نور وظلمة.

(٢) الكشاف ٣/٩.

(٣) الإملاء ٢/١٤١.

الرابع: أَنْ يرتفعَ «كثيرٌ» على الابتداءِ أيضاً، ويكون خبرُه «من الناس» أي: من الناس الذين هم الناسُ على الحقيقةِ، وهم الصالحون والمتَّقون.

والخامسُ: أن يرتفعَ بالابتداءِ أيضاً، ويُبالَغَ في تكثير المحقوقين بالعذاب، فيُعطفَ «كثيرٌ» على «كثير» ثم يُخْبَرَ عنهم بـ «حَقَّ عليه العذابُ» ذكر ذلك الزمخشري[1]. قال الشيخ[2]: ــ بعد أن حكى عن الزمخشريِّ الوجهين الآخرين ــ قال: «وهذان التخريجان ضعيفان» ولم يُبَيِّنْ وجهَ ضعفِهما.

قلت: أمَّا أوَّلُهما فلا شكَّ في ضعفِه؛ إذ لا فائدةَ طائلةٌ في الإِخبارِ بذلك. / وأمَّا الثاني فقد يظهر: وذلك أنَّ التكريرَ يفيد التكثيرَ، وهو قريبٌ مِنْ قولِهم: «عندي ألفٌ وألفٌ»، وقوله[3]: [٦٤٢/ب]

٣٣٧٦ــ لو عُدَّ قبرٌ وقبرٌ كنتَ أَكْرَمَهم

. . . .

وقرأ الزهري[4] «والدَّوابُ» مخففَ الباءِ. قال أبو البقاء[5]: «ووجهُها: أنه حَذَفَ الباءَ الأولى كراهيةَ التضعيفِ والجمعِ بين ساكنين»[6]. وقرأ[7] جناح بن حبيش و «كبيرٌ» بالباء الموحدة. وقرىء[8] «وكثيرٌ حَقَّاً» بالنصب.

---

(١) الكشاف ٢/٩، وقال: «كأنه قيل: وكثير وكثير من الناس حق عليهم العذاب».

(٢) الكشاف ٦/٣٥٩.

(٣) البيت لعصام بن عبيد الزِّمَّاني وعجزه:

مَيْتاً وأبعدَهم من منزل الذَّامِ

وهو في الحماسة ٥٦٠، وخزانة الأدب ٣/٣٤٥.

(٤) المحتسب ٢/٧٦، والبحر ٦/٣٥٩، والمحرر ١١/١٨٦.

(٥) الإملاء ٢/١٤١.

(٦) الساكن الأول الألف، والثاني الباء الأولى من التضعيف.

(٧) البحر ٦/٣٥٩.

(٨) ذكره ابن جبير. انظر: الشواذ ٩٤، والبحر ٦/٣٥٩.

وناصبُه محذوفٌ وهو الخبرُ، تقديرُه: وكثير حَقَّ عليه العذابُ حقاً. و «العذابُ» مرفوع بالفاعلية. وقُرِىء[1] «حُقَّ» مبنياً للمفعولِ.

وقال ابن عطيـة[2]: «وكثيرٌ حَقَّ عليـه العذاب» يحتمـل أن يكونَ معـطوفاً على ما تقدَّم أي: وكثير حَقَّ عليه العـذابُ يسجد أي كـراهيةً وعلى رَغْمِـه: إما بظلِّه، وإمَّا بخضـوعِه عنـد المكاره». قلت: فقـولُه: «معـطوفٌ على ما تقـدَّم» يعني عطفَ الجملِ لا أنه هو وحدَه عطفٌ على ما قبله، بدليلِ أنه قَـدَّره مبتدأً. وخبرُه قوله: «يَسْجد».

قوله: «ومَنْ يُهِنِ اللَّهُ» «مَنْ» مفعولٌ مقدمٌ، وهي شرطيةٌ. جوابُها الفاءُ مع ما بعدها. والعامَّةُ على «مُكْرِمٍ» بكسرِ الراء اسمَ فـاعل. وقـرأ[3] ابن أبـي عبلة بفتحِها، وهو اسمُ مصدرٍ[4] أي: فما له مِنْ إكرام.

آ. (١٩) **قـولـه: ﴿هـذان خَصْـمان﴾**: الخَصْم في الأصـل: مصـدرٌ؛ ولـذلـك يُـوَحَّـدُ ويـذكَّـرُ غـالبـاً، وعليـه قـولُـه تعـالىٰ: «نَبَـأُ الخَصْمِ إذ تَسَوَّروا»[5]. ويجوز أَنْ يُثَنَّى ويجمعَ ويؤنَّثَ، وعليه هذه الآيةُ. ولمَّا كان كـلُّ خَصْمٍ فريقاً يَجْمَعُ طائفةً قال: «اختصَمُوا» بصيغةِ الجمع كقولِه: «وإنْ طائفتانِ من المؤمنين اقْتَتَلُوا»[6] فالجمعُ مراعاةً للمعنىٰ.

وقرأ[7] ابن أبـي عبلة «اختصما» مراعاةً للفظِه وهي مخالفةٌ للسَّواد. وقال

---

(١) البحر ٦/٣٥٩.
(٢) المحرر ١١/١٨٦.
(٣) البحر ٦/٣٥٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢١٩.
(٤) وهو المصدر الميمي.
(٥) الآية ٢١ من سورة ص.
(٦) الآية ٩ من الحجرات.
(٧) البحر ٦/٣٦٠.

أبو البقاء[1]: «وأكثرُ الاستعمالِ توحيدُه فَمَنْ ثَنَّاه وجَمَعه حَمَله على الصفات والأسماء، و «اختصموا» إنما جُمِعَ حملاً على المعنىٰ لأنَّ كلَّ خصمٍ [فريقٌ][2] تحته أشخاصٌ». وقال الزمخشري[3]: «الخصم صفةٌ وُصِفَ بها الفوجُ أو الفريقُ فكأنه قيل: هذان فوجان أو فريقان مختصمان. وقوله: «هذان» للَّفظِ، و «اختصموا» للمعنى كقوله: «ومنهم مَنْ يستمعُ إليك، حتى إذا خَرَجوا»[4] ولو قيل: هؤلاء خصمان أو اختصما جاز أن يُراد: المؤمنون والكافرون». قلت: إنْ عَنَىٰ بقوله: «إن «خَصْماً» صفةٌ» بطريقِ الاستعمال المجازي فمُسَلَّم؛ لأنَّ المصدرَ يكثرُ الوصفُ به، وإنْ أراد أنه صفةٌ حقيقةً فَخَطَؤُه ظاهرٌ لتصريحِهم بأن نحوَ «رجلٌ خصمٌ» مثل «رجلٌ عَدْل» وقوله: «هذان للفظِ» أي: إنما أُشير إليهم إشارةَ المثنى وإنْ كان في الحقيقة المرادُ الجمعَ، باعتبار لفظِ الفوجَيْن والفريقين ونحوهما. وقوله كقولهم: «ومنهم مَنْ يستمع» إلى آخره فيه نظرٌ؛ لأنَّ في تيك الآيةِ تقدَّمَ شيءٌ له لفظٌ ومعنىً، وهو «مَنْ»، وهنا لم يتقدَّمْ شيءٌ له لفظٌ ومعنىً. وقوله تعالى: «في ربهم» أي: في دين ربهم، فلا بُدَّ من حذف مضاف.

وقرأ[5] الكسائيُّ ـ في روايةٍ عنه ـ «خِصمان» بكسر الخاء. وقوله: «فالذين كفروا» هذه الجملةُ تفصيلٌ وبيانٌ لفصلِ الخصومة المَعْنِيِّ بقوله تعالىٰ: «إنَّ الله يَفْصِلُ بينهم»[6] قاله الزمخشري[7]. وعلى هذا فيكونُ «هذان

(١) الإملاء ٢/١٤١.
(٢) من الإملاء.
(٣) الكشاف ٣/٩.
(٤) الآية ١٦ من سورة محمد صلَّى الله عليه وسلَّم.
(٥) البحر ٦/٣٦٠، والشواذ ٩٤.
(٦) الآية ١٧.
(٧) الكشاف ٣/٩.

خَصْمـان» معترضـاً. والجملة مِنْ «اختصمـوا» حـاليـةٌ، وليست مؤكـدةً؛ لأنهـا أخصُّ مِنْ مطلقِ الخصومةِ المفهومةِ من «خصمان».

وقرأ[1] الزعفراني في اختياره «قُطِعَتْ» مخففَ الطاءِ. والقـراءةُ المشهورةُ تفيدُ التكثيرَ، وهذه تحتمله.

قوله: «يُصَبُّ» هذه الجملةُ تحتمل أَنْ تكون خبراً ثانياً للمـوصول، وأن تكونَ حالاً من الضميرِ في «لهم»، وأن تكونَ مستأنفةً.

آ. (٢٠) قـوله «يُصْهَـرُ» جملةٌ حاليـةٌ من الحميم. والصَّهْرُ: الإِذابَـةُ. يُقال: صَهَرْتُ الشحم أي: أَذَبْتُه والصُّهارة: الأَلْيَةُ المُذابة، وصَهَرَتْـهُ الشمسُ: أذابَتْه بحرارتها قال[2]:

ـ٣٣٧٧ ....

تَـصْـهَـرُه الـشـمسُ فـمـا يَـنْـصَـهِـرْ

وسُمِّي الصِّهْرُ صِهْراً لامتزاجِه بـأصهاره تخيُّـلاً لشدةِ المخـالطة. وقـرأ[3] الحسن في آخرين «يُصَهَّرُ» بفتحِ الصادِ وتشديدِ الهاء مبالغةً وتكثيراً لذلك.

قوله: «والجلودُ» فيه وجهان، أظهرُهما: عَطْفُه على «ما» الموصـولة أي: يُذابُ الذي في بطونِهم من الأمعاءِ، وتُذاب أيضاً الجلودُ أي: يُـذاب ظاهـرُهم وبـاطنُهم. والثاني: أنـه مرفـوعٌ بفعلٍ مقـدَّرٍ أي: وتُحْرَقُ الجلودُ. قـالوا: لأن

---

(١) البحر ٦/٣٦٠.

(٢) البيت لابن أحمر يصف فرخ قطاة وصدره:

تَـرْوِي لَقَـىً أُلْـقِيَ فـي صَفْـصَفٍ

وهـو في اللسان (صهـر) والقرطبـي ١١/٢٧، والمحـرر ١١/١٨٨. واللَّقى: الشيء الملقى، والصفصف: المستوي من الأرض.

(٣) الإتحاف ٢/٢٧٢، والبحر ٦/٣٦٠.

الجلدَ لا يُذابُ، إنما يَنْقَبِضُ وينكمشُ إذا صَلِيَ النارَ وهو في التقدير كقوله[1]:

٣٣٧٨ـ عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارداً

....

[٦٤٣/أ] / [وقوله][2].

٣٣٧٩ـ ....

وزَجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا

[وقوله تعالىٰ]: «والذين تَبَوَّءُوا الدارَ والإِيمان»[3]. فإنه على تقديرِ: وسَقَيْتُها ماءً، وكَحَّلْنَ العُيونا، واعتقدوا الإِيمانَ.

آ. (٢١) قوله: ﴿ولهم مَقامِعُ﴾: يجوزُ في هذا الضميرِ وجهان، أظهرُهما: أنه يعودُ على الذين كفروا، وفي اللام حينئذٍ قولان، أحدهما: أنها للاستحقاقِ. والثاني: أنها بمعنى «على» كقوله: «ولهم اللَّعْنَةُ»[4] وليس بشيءٍ. الوجه الثاني: أنَّ الضميرَ يعودُ على الزبانية أعوانِ جهنَّمَ ودَلَّ عليهم سياقُ الكلامِ، وفيه بُعْدٌ. و «مِنْ حديدٍ» صفةٌ لمقامِع وهي جمعُ «مِقْمَعَة» بكسرِ الميمِ لأنَّها آلةُ القمعِ. يقال: قَمَعَه يَقْمَعُه إذا ضَرَبه بشيءٍ يَزْجُرُه به ويُذِلُّه، والمِقْمَعَةُ: المِطْرَقَةُ. وقيل: السَّوْطُ.

آ. (٢٢) قوله: ﴿كلما أرادوا﴾: كلَّ: نصبٌ على الظرفِ. وقد تقدَّم الكلامُ في تحقيقِها في البقرة[5]. والعاملُ فيها هنا قوله: «أُعِيْدُوا». و «مِنْ

---

(١) تقدم برقم ١٥٠.
(٢) تقدم برقم ١٢٩٥.
(٣) الآية ٩ من الحشر.
(٤) الآية ٢٥ من الرعد.
(٥) انظر: الدر المصون ١/١٧٩.

غَمٍّ» فيه وجهان أحدهما: أنه بدلٌ من الضميرِ في «منها» بإعادةِ العامل، بدلُ اشتمال كقوله: «لِمَنْ يكفُرُ بالرحمن لِبُيوتِهم»[1]. ولكن لا بُدَّ في بدلِ الاشتمال من رابطٍ، ولا رابطَ، فقالوا: هو مقدرٌ تقديره: مِنْ غَمِّها. والثاني: أنه مفعولٌ له، ولمَّا نَقَصَ شرطٌ من شروطِ النصبِ جُرَّ بحرفِ السَّببِ. وذلك الشرطُ: هو عدمُ اتحادِ الفاعلِ؛ فإن فاعل الخروجِ غيرُ فاعلِ الغَمِّ، فإنَّ الغَمَّ من النارِ والخروجَ من الكفار.

قوله: «وذُوقوا» منصوبٌ بقولٍ مقدرٍ معطوفٍ على «أُعِيْدُوا» أي: وقِيل لهم: ذُوْقوا.

آ. (٢٣) قوله: ﴿يُحَلَّوْن﴾: العامَّةُ على الياءِ وفتحِ اللامِ مشددةً، مِنْ حَلاَّه يُحَلِّيه إذا ألبسَه الحُلِيَّ. وقُرِىءَ[2] بسكون الحاءِ وفتحِ اللامِ مخففةً، وهو بمعنى الأول، كأنَّهم عَدَّوْه تارةً بالتضعيف وتارةً بالهمزةِ. قال أبو البقاء[3]: «مِنْ قولك: أَحْلَى أي ألبسَ الحُلِيَّ، وهو بمعنى المشدَّد».

وقرأ ابنُ عباسٍ بفتحِ الياءِ وسكونِ الحاءِ وفتحِ اللامِ مخففةً. وفيها ثلاثةُ أوجهٍ. أحدُها: أنَّه من حَلِيَتْ المرأةُ تَحْلَى فهي حالٍ. وكذلك حَلِيَ الرجلُ فهو حالٍ، إذا لَبِسا الحُلِيَّ أو صارا دونَ حُلِيّ. الثاني: أنَّه من حَلِيَ بعيني كذا يَحْلَى إذا اسْتَحْسَنْته. و «مِنْ» مزيدةٌ في قوله «مِنْ أساوِرَ» قال: «فيكونُ المعنى: يَسْتَحْسِنون فيها الأساور الملبوسة». ولما نقل الشيخ[4] هذا الوجهَ عن أبي الفضل الرازي قال: «وهذا ليس بجيد لأنه جَعَلَ حَلِيَ فعلاً

---

(١) الآية ٣٣ من الزخرف.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٦/ ٣٦٠، والمحتسب ٢/ ٧٧.

(٣) الإملاء ٢/ ١٤٢.

(٤) البحر ٦/ ٣٦١.

متعـدياً، ولـذلك حَكَم بـزيـادةِ «مِنْ» في الـواجبِ. وليس مـذهبَ البصـريين. وينبغي على هذا التقديرِ أَنْ لا يجوزَ؛ لأنه لا يُحْفَظُ بهذا المعنىٰ إلَّا لازِمـاً، فإنْ كـان بهذا المعنىٰ كـانَتْ «مِنْ» للسببِ أي: بلباسِ أسـاورِ الذهبِ يَحْلَوْن بعينِ مَنْ رآهم، أي: يَحْلَىٰ بعضُهم بعينِ بعضٍ».

قلت: وهـذا الذي نقله عن أبـي الفضـلِ قالـه أبو البقـاء[1]، وجَـوَّز في مفعـولِ الفعلِ وجهـاً آخـرَ فقـال: «ويجـوزُ أن يكـونَ مِنْ حَلِيَ بعيني كـذا إذا حَسُن، وتكونُ «مِنْ» زائدةً أو يكونُ المفعولُ محذوفاً، و «مِنْ أساورَ» نعتٌ له». فقد حكمَ عليه بالتعدِّي ليس إلَّا، وجَوَّز في المفعول الوجهَيْن المذكورَيْن.

الثالث: أنَّه مِنْ حَلِيَ بكذا إذا ظَفِرَ به، فيكونُ التقـديرُ: يَحْلَوْن بـأساورَ. فـ «مِنْ» بمعنىٰ البـاء. ومِنْ مجيءِ حَلِيَ بمعنى ظَفِـرَ قـولُهم: لم يَحْـلَ فـلانٌ بطائلٍ أي: لم يظفرْ بـه. واعلم أنَّ حَلِي بمعنى لبس الحلية، أو بمعنى ظَفِـر من مادةِ الياءِ لأنهمـا مِن الحِلْيَةِ. وأمَّـا حَلِيَ بعيني كذا فـإنه من مـادة الواو لأنـه من الحلاوة، وإنما قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها.

قوله: «مِنْ أسـاورَ مِنْ ذَهَبٍ» في «مِنْ» الأولى ثلاثـةُ أوجه، أحدُها: أنهـا زائـدةٌ، كما تقـدَّم تقـريـره عن الـرازي وأبـي البقـاء. وإن لم يكنْ مِنْ أصـولِ البصريين[2]. والثاني: أنَّها للتبعيضِ أي: بعض أساور. والثـالث: أنها لبيـانِ الجنسِ، قاله ابن عطية[3]، وبـه بدأ. وفيـه نظرٌ إذ لم يتقـدَّمْ شيءٌ مبهمٌ. وفي «مِنْ ذهب» لابتداءِ الغايةِ، وهي نعتٌ لأساورَ كما تقدَّم.

وقـرأ[4] ابن عبـاس «مِنْ أَسَـوِرَ» دونَ ألفٍ ولا هـاءٍ، وهـو محـذوفٌ مِنْ

(١) الإملاء ٢/١٤٢.

(٢) حيث يشترطون أن تسبق بنفي أو استفهام وتدخل على نكرة. انظر: المغني ٤٢٥.

(٣) المحرر ١١/١٨٩.

(٤) البحر ٦/٣٦١.

«أساوِر» كما [في] جَنَدِلٍ والأصل جَنادِل[1]، قال الشيخ[2]: «وكان قياسه صَرْفَه؛ لأنه نَقَصَ بناؤه فصار كجَنَدِلٍ، لكنه قَدَّر المحذوفَ موجوداً فمنعه الصرف». قلت: فقد جعل أنَّ التنوينَ في جَنَدِلٍ المقصور مِنْ «جنادل» تنوينُ صَرْفٍ. وقد نصّ بعض النحاة[3] على أنه تنوينُ عوضٍ كهو في جَوارٍ وغَواشٍ وبابِهما.

قوله: «ولُؤْلُؤاً» قرأ[4] نافعٌ وعاصمٌ بالنصبِ. والباقون بالخفضِ. فأمَّا النصبُ ففيه أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أنَّه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ تقديرُه: ويُؤْتَوْن[5] لُؤْلؤاً. ولم يذكر الزمخشريُّ[6] غيرَه/، وكذا أبو الفتح[7] حَمَله على إضمار فعلٍ. الثاني: أنَّه منصوبٌ نَسَقاً على موضع «مِنْ أساور»، وهذا كتخريجِهم «وأرجُلَكُمْ» بالنصب عطفاً على محلِّ «برؤوسكم»[8]، ولأن «يُحَلَّوْن فيها مِنْ أساور» في قوة: «يَلْبَسون أساور»، فَحُمِل هذا عليه. والثالث: أنه عطفٌ على «أساور»؛ لأنَّ «مِنْ» مزيدةٌ فيها كما تقدَّم تقريرُه. الرابع: أنه معطوفٌ على ذلك المفعولِ المحذوفِ. التقدير: يُحَلَّوْن فيها الملبوسَ مِنْ أساور ولؤلؤاً. فـ «لؤلؤاً» عطفٌ على الملبوس. [٦٤٣/ب]

---

(١) الجنادل: الحجارة. انظر: الممتع ١/٦٩.

(٢) البحر ٦/٣٦١.

(٣) قال سيبويه: «يقول بعضهم: جَنَدِلٌ يحذف ألف جنادِل وينونون، يجعلونه عوضاً من هذا المحذوف». الكتاب ٢/١٦.

(٤) السبعة ٤٣٥، والتيسير ١٥٦، والبحر ٦/٣٦١، والحجة ٤٧٤، والنشر ٢/٣٢٦.

(٥) في مطبوعة الكشاف «ويُؤْتون».

(٦) الكشاف ٣/١٠.

(٧) المحتسب ٢/٧٨.

(٨) الآية ٦ من المائدة. وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي وحفص. انظر: الدر المصون ٤/٢٠٩.

وأمَّا الجرُّ فعلى وجهَيْن، أحدُهما: عطفُه على «أساور». والثاني: عَطْفُه على «مِنْ ذهبٍ» لأنَّ السِّوارَ يُتَّخَذُ من اللؤلؤ أيضاً، يُنْظَمُ بعضُه إلى بعضٍ. وقد منع أبو البقاء[1] العطفَ على «ذهب» قال: «لأنَّ السِّوار لا يكونَ مِنْ لؤلؤ في العادة ويَصِحُّ أن يكونَ حُلِيّاً».

واختلف الناسُ[2] في رَسْمِ هذه اللفظةِ في الإمام: فنقل الأصمعيُّ أنها في الإمام «لؤلؤ» بغير ألفٍ بعد الواو، ونقل الجحدريُّ أنها ثابتةٌ في الإمامِ بعد الواو. وهذا الخلافُ بعينِه قراءةً وتوجيهاً جارٍ في حَرْف فاطر[3] أيضاً.

وقرأ[4] أبو بكر في رواية المُعَلَّى بن منصور[5] عنه «لؤلوا» بهمزةٍ أولاً وواوٍ آخِراً. وفي روايةِ يحيى[6] عنه عكسُ ذلك.

وقرأ الفياض «وَلُوْلِيا» بواوٍ أولاً وياءٍ أخيراً، والأصل: لُؤْلُؤاً أبدل الهمزتينِ واوَيْن، فبقي في آخرِ الاسم واوٌ بعد ضمةٍ. فَفُعِل فيها ما فُعِل بـ أَدْلٍ جمعَ دَلْو: بأنْ قُلِبَتْ الواوُ ياءً والضمةُ كسرةً.

وقرأ ابنُ عباس: «وَلِيْلِيا» بياءَيْنِ، فَعَل ما فَعَل الفياض، ثم أتبعَ الواوَ

---

(١) الإملاء ٢/١٤٢.

(٢) انظر: البحر ٦/٣٦١.

(٣) «يُحَلَّوْن فيها مِنْ أساوِرَ من ذهبٍ ولؤلؤاً»، الآية ٣٣ من فاطر.

(٤) انظر في أوجه رواياتها: الإتحاف ٢/٢٧٣، والبحر ٦/٣٦١، والقرطبي ١٢/٢٩، والشواذ ٩٤.

(٥) معلًى بن منصور أبو يعلى الرازي الحافظ، روى عن أبي بكر بن عياش، وروى عنه محمد بن سعدان توفي سنة ٢١١. طبقات القراء ٢/٣٠٤.

(٦) يحيى بن آدم أبو زكريا الصلحي، روى عن أبي بكر بن عياش سماعاً، وعن الكسائي. قال عنه الإمام أحمد «ما رأيتُ أحداً أعلمَ ولا أجمعَ للعلمِ منه» توفي سنة ٢٠٣. طبقات القراء ٢/٣٦٤.

الأولى للثانيةِ في القلبِ. وقرأ طلحة «وَلُوْلٍ» بالجر عطفاً على المجرورِ قبلَه. وقد تقدم، والأصل «ولُؤْلُوٍ» بواوين، ثم أُعِلَّ إعلالَ أَدْلٍ.

واللُّؤْلُؤ: قيل: كِبارُ الجوهر وقيل صِغارُه.

آ. (٢٤) قوله: ﴿مِن القولِ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً من «الطيِّب»، وأن يكونَ حالاً مِن الضميرِ المستكِنِّ فيه. و «مِنْ» للتبعيضِ أو للبيانِ.

آ. (٢٥) قوله: ﴿ويَصُدُّوْن﴾: فيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه معطوفٌ على ما قبلَه. وحينئذٍ ففي عطفِه على الماضي ثلاثةُ تأويلاتٍ. أحدُها: أنَّ المضارعَ قولاً يُقْصَدُ به الدلالةُ على زمنٍ معينٍ من حالٍ، أو استقبالٍ، وإنما يُراد به مجردُ الاستمرارِ. ومثلُه «الذين آمَنُوا وتَطْمَئِنُّ قلوبُهم بذكرِ الله»[(١)]. الثاني: أنه مؤولٌ بالماضي لعطفِه على الماضي. الثالث: أنه على بابِه، وأنَّ الماضي قبلَه مُؤَوَّل بالمستقبل.

الوجه الثاني: أنَّه حالٌ من فاعل «كفروا» وبه بدأ أبو البقاء[(٢)]. وهو فاسدٌ ظاهراً؛ لأنه مضارعٌ مثبتٌ، وما كان كذلك لا تَدْخُل عليه الواو، وما ورد منه على قِلَّتِه مؤولٌ فلا يُحْمل عليه القرآنُ، وعلى هذين القولَيْنِ فالخبرُ محذوفٌ. واختلفوا في موضعِ تقديرِه: فقدَّره ابن عطية[(٣)] بعد قولِه «والبادِ» أي: إن الذين كفروا خَسِروا أو هلكوا ونحو ذلك. وقدَّره الزمخشري[(٤)] بعد قوله «والمسجدِ

---

(١) الآية ٢٨ من الرعد.
(٢) الإملاء ٢/١٤٢.
(٣) المحرر ١١/١٩٠.
(٤) الكشاف ٣/١٠.

الحرام » أي: إنَّ الذين كفروا نُذِيْقُهم من عذاب أليم. وإنما قَدَّره كذلك لأن قوله «نُذِقْه من عذاب أليم» يَدُلُّ عليه.

إلَّا أنَّ الشيخَ[1] قال في تقدير الزمخشري بعد المسجد الحرام: «لا يصحُّ»، قال: «لأنَّ «الذي» صفة للمسجد الحرام، فموضعُ التقديرِ هو بعد «البادِ» يعني: أنه يلزمُ من تقديرِه الفصلُ بينَ الصفةِ والموصوفِ بأجنبيّ، وهو خبرُ «إنّ»، فيصيرُ التركيبُ هكذا: إنَّ الذين كفروا ويَصُدُّون عن سبيلِ اللَّهِ والمسجدِ الحرام نُذيقُهم مِنْ عذابٍ أليمٍ الذي جَعَلْناه للناس. وللزمخشريِّ أَنْ ينفصِلَ عن هذا الاعتراضِ بأن «الذي جَعَلْناه» لا نُسَلِّمُ أنَّه نعتٌ للمسجد حتى يَلْزَمَ ما ذَكَر، بل نَجْعَلُه مقطوعاً عنه نَصْباً أو رفعاً.

ثم قال الشيخ[2]: «لكنَّ مُقَدَّرَ الزمخشريِّ أحسنُ من مقدَّرِ ابنِ عطية؛ لأنه يَدُلُّ عليه الجملةُ الشرطيةُ بعدُ مِنْ جهةِ اللفظ، وابنُ عطيةَ لَحَظَ من جهةِ المعنى؛ لأنَّ مَنْ أُذيق العذابَ خَسِر وهَلَكَ».

الوجه الثالث: أنَّ الواوَ في «ويَصُدُّون» مزيدةٌ في خبر «إنَّ» تقديرُه: إنَّ الذين كفروا يَصُدُّون. وزيادةُ الواوِ مذهبٌ كوفي[3] تقدَّم بُطلانُه، وقال ابنُ عطية[4]: «وهذا مُفْسِدٌ للمعنى المقصودِ». قلت: ولا أَدْري فسادَ المعنى من أيِّ جهة؟ ألا ترىٰ أنه لو صُرِّح بقولِنا: إنَّ الذين كفروا يَصُدُّون لم يكنْ فيه فسادُ معنىً. فالمانع إنما هو أمرٌ صناعيٌّ عند أهل البصرة لا معنويٌّ. اللهم إلَّا أَنْ يريدَ معنىً خاصاً/ يَفْسُدُ بهذا التقديرِ فيُحتاج إلى بيانه. [٦٤٤/أ]

---

(١) البحر ٦/٣٦٢.

(٢) البحر ٦/٣٦٢.

(٣) انظر: الإنصاف ٤٥٦.

(٤) المحرر ١١/١٩٠

قوله: «الذي جَعَلْناه» يجوزُ جَرُّه على النعتِ أو البدلِ أو البيانِ، والنصبُ بإضمار فعلٍ، والرفعُ بإضمـارِ مبتدأ. و «جَعَـلَ» يجوز أن يتعـدَّىٰ لاثنين بمعنى صَيَّر، وأَنْ يتعدَّى لواحدٍ.

والعـامَّةُ على رفـعِ «سواءٌ» وقـرأه[1] حفصٌ عن عاصم بـالنصبِ هنا وفي الجـاثيـة[2]: «سـواءً مَحْيـاهم». ووافق على الـذي في الجـاثيـةِ الأخَـوان[3]، وسيأتي توجيهُه. فأمَّا على قراءةِ الرفع فـإن قلنا: إنَّ جَعَـلَ بمعنى صَيَّر كـان في المفعـولِ الثاني أوجـهٌ، أحدهـا: ـ وهو الأظهـرُ ـ أنَّ الجملةَ مِنْ قولِـه «سواءٌ العاكفُ فيه» هي المفعـولُ الثاني، ثم الأحسنُ في رفـع «سواءٌ» أن يكـون خبراً مقدماً، والعاكفُ والبادي مبتدأ مؤخر. وإنما وُحِّد الخبرُ وإن كان المبتدأُ اثنين؛ لأنَّ سـواء في الأصل مصـدرٌ وُصِفَ به. وقـد تقدَّم هـذا أولَ البقـرة[4]. وأجـاز بعضُهم أن يكون «سواءٌ» مبتـدأ، وما بعـدَه الخبر. وفيـه ضَعْفٌ أو مَنْعٌ من حيث الابتداءُ بالنكرة من غير مُسَوِّغٍ، ولأنه متى اجتمع معرفـةٌ ونكرةٌ جُعِلت المعـرفةُ المبتدأ. وعلى هذا الوجهِ ـ أعني كـونَ الجملة مفعولاً ثـانياً ـ فقـولُه «للنـاس» يجوز فيه وجهان، أحدُهما: أن يتعلق بالجَعْل أي: جَعَلْناه لأجلِ الناسِ كـذا. والثـاني: أنه متعلقٌ بمحـذوفٍ، على أنَّه حـالٌ مِنْ مفعول «جَعَلْنـاه» ولم يذكـر أبو البقاء[5] فيه على هذا الوجهِ غيرَ ذلك وليس معناه متضحاً.

الوجه الثاني: أنَّ «للناس» هو المفعولُ الثـاني. والجملةُ مِنْ قولـه «سواءٌ

---

(١) السبعـة ٤٣٥، والتيسير ١٥٧، والنشـر ٢/٣٢٦، والبحر ٦/٣٦٢، والحجـة ٤٧٥، والقرطبـي ١٢/٣٤.

(٢) الآية ٢١. وانظر: السبعة ٥٩٥.

(٣) حمزة والكسائي.

(٤) انظر: الدر المصون ١/١٠٧.

(٥) الإملاء ٢/١٤٢.

العـاكف» في محلِّ نصب على الحـال: إمَّا من المـوصول، وإمَّـا مِنْ عـائِـدِه. وبهذا الوجه بدأ أبو البقاء[1]. وفيه نظرٌ؛ لأنـه جعل هـذه الجملةَ التي هي محطُّ الفائدةِ فَضْلةً.

الـوجـه الثـالث: أنَّ المفعـولَ الثـاني محـذوفٌ، قـال ابن عـطيـة[2]: «والمعنى: الذي جَعَلْناه للنـاس قِبْلةً ومتعبَّداً. فتقـدير ابنِ عـطية هـذا مُرْشِـدٌ لهذا الوجـهِ. إلاَّ أن الشيخ»[3]. قـال: «ولا يُحتاج إلى هـذا التقديـرِ، إلاَّ إنْ كان أراد تفسيرَ المعنى لا الإعرابِ. فيَسُوغ لأنَّ الجملةَ في موضعِ المفعـولِ الثاني، فلا يُحْتاج إلى هذا التقـديرِ. وإنْ جَعَلْنَـاها متعـديةً لـواحدٍ كـان قولُـه «للناس» متعلقاً بالجَعْلِ على العِلِّيَّة. وجَوَّزَ فيـه أبو البقـاء[4] وجهين آخرين، أحدهما: أنه[5] حالٌ من مفعـولِ «جَعَلْناه». والثـاني: أنه مفعـولٌ تعدَّى إليـه بحرف الجر. وهذا الثاني لا يُتَعَقَّـل، كيف يكون «للنـاس» مفعولاً عُـدِّي إليه الفعـلُ بالحـرف؟ هذا مـا لا يعقلُ. فـإن أراد أنه مفعـولٌ مِنْ أجله فهي عبـارةٌ بعيدةٌ من عبارة النحاة.

وأمَّا على قراءةِ حفص: فـإنْ قلنا: «جَعَـلَ» يتعدَّىٰ لاثنين كـان «سواءً» مفعـولاً ثانيـاً. وإنْ قُلْنـا يتعـدَّى لـواحـدٍ كـان حـالاً من هـاءِ «جَعَلْنـاه» وعلى التقديرين: فالعاكفُ مرفوعٌ به على الفاعليـةِ؛ لأنه مصـدرٌ وُصِفَ به فهـو في قـوةِ اسم الفاعـل المشتقِّ تقديـرُه: جَعَلْناه مُسْتـوياً فيـه العاكفُ. ويَـدُلُّ عليه

---

(١) الإملاء ٢/١٤٢.

(٢) المحرر ١١/١٩٠.

(٣) البحر ٦/٣٦٣.

(٤) الإملاء ٢/١٤٢.

(٥) أي: للناس.

قولُهم: «مررتُ برجلٍ سواءٍ هو والعَـدَمُ»[1]. فـ «هو» تـأكيدٌ للضميـرِ المستترِ فيـه، و «العَدَمُ» نسقٌ على الضميرِ المستترِ ولـذلك ارتفـعَ. ويُرْوىٰ: «سـواءٍ والعدمُ» بدونِ تأكيدٍ وهو شاذٌّ.

وقرأ[2] الأعمش وجماعةٌ «سَواءً» نصباً، «العاكف» جراً. وفيه وجهـان، أحدهما: أنه بدلٌ من «الناس» بدلُ تفصيل. والثاني: أنـه عطفُ بيـانٍ. وهذا أراد ابنُ عطية[3] بقولِه «عَطْفاً على الناس» ويمتنع في هذه القراءةِ رفعُ «سواء» لفسـادِه صناعـةً ومعنىً؛ ولذلـك قال أبـو البقاء[4]: «وسـواءً على هـذا نصبٌ لا غير».

وأثبتَ ابنُ كثير[5] ياءَ «والبادي» وصلاً ووقفـاً، وأثبتها أبـو عمرو وورش وصلاً وحذفاها وقفاً. وحَذَفَها الباقون وَصْلاً ووَقْفاً وهي محذوفةٌ في الإمام.

قوله: «ومن يُرِدْ فيه بإلْحادٍ» فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدُهـا: أنَّ مفعولَ «يُـرِدْ» محذوفٌ، وقولُه: «بإلحـادٍ بظلمٍ» حـالان مترادفتـان. والتقديـرُ: ومَنْ يُرِدْ فيـه مراداً ما، عادِلاً عن القصدِ ظالماً، نُذِقْه من عذابٍ أليم. وإنما حُـذِفَ ليتناولَ كلَّ متناوَلٍ. قال معناه الـزمخشريُّ[6]. والثـاني: أن المفعولَ أيضـاً محذوفُ تقديرُه: ومَنْ يُرِدْ فيه تَعَدِّياً، و «بإلحادٍ» حـال أي: مُلْتَبِساً بـإلحادٍ. و «بـظُلْـمٍ» بدلٌ بإعادةِ الجارِّ. الثالث: أَنْ يكونَ «بظلمٍ» متعلقاً بـ «يُـرِدْ»، والباءُ للسببيـةِ

(١) انظر: الكتاب ١/٢٣٢.
(٢) القرطبي ١٢/٣٤، والبحر ٦/٣٦٣.
(٣) المحرر ١١/١٩٠.
(٤) الإملاء ٢/١٤٢.
(٥) السبعة ٤٣٥، والتيسير ١٥٨، والنشر ٢/٣٢٧، والحجة ٤٧٥، والبحر ٦/٣٦٣.
(٦) الكشاف ٣/١٠.

[٦٤٤/ب] أي: بسببِ الظلم و«بإلحاد» مفعولٌ به. والباءُ مزيدةٌ فيه كقولـه: «ولا تُلْقُوا/ بأيديكم»(١) [وقولِه:](٢)

٣٣٨٠ـ ....

.... لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَر

وإليه ذهب أبو عبيدة(٣)، وأنشد للأعشى(٤):

٣٣٨١ـ ضَـمِـنَـتْ بـرزقِ عـيـالِـنـا أرمـاحُـنـا

....

أي: ضَمِنَتْ رزقَ. ويؤيِّده قراءة الحسن(٥) «ومَنْ يُـرِدْ إلحادَه بـظُلْمٍ». قـال الزمخشـري(٦): أراد إلحاده(٧) فيـه فأضـافـه على الاتِّسـاعِ في الـظرف كـ «مَكْرُ الليل»(٨) ومعنـاه: ومَنْ يُرِدْ أن يُلْحِـدَ فيه ظـالماً. الـرابع: أن يُضَمَّنَ «يُرِدْ» معنى يتلبَّس، فلذلك تعدَّى بالباء أي: ومَنْ يتلَبَّسْ بإلحادٍ مُرِيْداً له.

---

(١) الآية ١٩٥ من البقرة.
(٢) تقدم برقم ٧٤٨.
(٣) مجاز القرآن ٢/٤٨ ـ ٤٩.
(٤) ديوانه ١٥٤، واللسان والتاج (جرد) والبحر ٦/٣٦٣. وعجزه في مجاز القرآن:
مِـلْءَ المَراجـلِ والصَّرِيْـحَ الأَجْـردا
ورواية الديوان:
ضَـمِـنَـتْ لـنـا أعـجـازُهُـنَّ قُـدُوْرَنـا
وضُـرُوْعُـهُـنَّ لـنـا الـصَّـريـح الأَجْـردا
(٥) البحر ٦/٣٦٣.
(٦) الكشاف ٣/١٠.
(٧) المطبوعة: «إلحاداً فيه» وهي الصواب.
(٨) الآية ٣٣ من سبأ.

والعـامَّةُ على «يُـرِدْ» بضـم الياء من الإرادة. وحكى الكسـائي والفراء[1] أنه قُرِىء «يَـرِدْ» بفتح اليـاء[2]. قال الـزمخشري[3]: «من الـوُرُوْد ومعناه: مَنْ أتىٰ فيه بإلحادٍ ظالماً».

آ. (٢٦) قـوله: ﴿وإذْ بَـوَّأْنـا﴾: أي: اذكـرْ حينَ. والـلامُ في «لإبراهيمَ» فيها ثلاثةُ أوجهٍ أحدُها: أنها للعلةِ، ويكـون مفعولُ «بَـوَّأْنا» محـذوفاً أي: بَوَّأْنا الناسَ لأجل إبراهيم مكانَ البيت. و «بَـوَّأَ» جاء متعـدياً صَـرِيحاً قـال تعـالىٰ: ولقد بَـوَّأْنا بني إسـرائيـل»[4]، «لَنُبَـوِّئَنَّهم من الجنـةِ غُـرَفـاً»[5]. وقـال الشاعر[6]:

٣٣٨٢ـ كَـمْ مِـنْ أَخٍ لـيَ صـالـحٍ
بَـوَّأْتُـه بـيَـديَّ لَـحْـدا

والثـاني: أنها مـزيدةٌ في المفعـولِ به. وهـو ضعيفٌ؛ لِمـا عَـرَفْتَ أنهـا لا تُزاد إلاَّ إنْ تَقَدَّم المعمولُ، أو كان العاملُ فـرعاً[7] الثـالث: أَنْ تكونَ مُعَـدِّيَةً للفعل على أنه مُضَمَّنٌ معنى فعل يتعدَّى بها أي: هَيَّأْنا له مكانَ البيتِ كقولـك: هَيَّأْتُ له بيتاً، فتكونُ اللامُ مُعدِّيَةً قال معناه أبو البقاء[8]. وقال الـزمخشري[9]:

(١) معاني القرآن له ٢/٢٢٣ ووردت مصحفة «تَرِ».
(٢) الشواذ ٩٥، والبحر ٦/٣٦٣.
(٣) الكشاف ٣/١٠.
(٤) الآية ٩٣ من يونس.
(٥) الآية ٥٨ من العنكبوت.
(٦) تقدم برقم ١٤١٩.
(٧) انظر: المغني ٢٨٧.
(٨) الإملاء ٢/١٤٣.
(٩) الكشاف ٣/١٠.

«واذكـرْ حينَ جَعَلْنا لإبـراهيمَ مكـان البيت مبـاءة»[1] ففسَّـر المعنىٰ بـأنـه ضَمَّن «بَوَّأْنا» معنى جَعَلْنا، ولا يريد تفسيرَ الإعرابَ.

وفي «مكـانَ البيت» وجهان، أظهـرُهما: أنَّـه مفعولٌ بـه. والثـاني: قـال أبو البقاء[2]: «أَنْ يكونَ ظرفاً». وهو ممتنعٌ من حيث إنَّه ظرفٌ مختصٌ فحَقُّه أن يتعدَّىٰ إليه بـ في.

قوله: «أَنْ لا تُشْرِكْ» في «أنْ هذه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّها هي المفسِّرةُ. قـال الزمخشـري[3]: ـ بعد أَنْ ذكَـرَ هذا الـوجه ـ: «فـإن قلتَ: كيف يكـونُ النهيُ عن الشـرك والأمرِ بتـطهيرِ البيتِ تفسيـراً للتبـوئـةِ؟ قلت: كـانت التبـوئـةُ مقصودةً من أجل العبادةِ، وكأنه قيل: تعبَّدْنا إبراهيمَ قُلْنا لـه: لا تُشْرِكْ». قلت: يعني أبـو القـاسم أنَّ «أنْ» المفسـرةَ لا بُـدَّ أن يتقَـدَّمهـا مـا هـو بمعنى القـولِ لا حروفِه، ولم يتقـدَّم إلاَّ التَّبوئَـةُ وليست بمعنى القول، فضَمَّنهـا معنى القول، ولا يريدُ بقوله «قلنا: لا تشرك» تفسيرَ الإعراب بل تفسيرُ المعنى؛ لأنَّ المفسِّـرةَ لا تفسِّـر القولَ الصـريح. وقـال أبو البقـاء[4]: «تقديـرُه: قائِلين لـه: لا تشـرِكْ فـ «أنْ» مفسرةٌ للقولِ المقدَّر» وهذا...[5].

الثاني: أنَّها المخففةُ من الثقيلةِ، قاله ابن عطيـة[6]. وفيه نـظرٌ من حيث

---

(١) وقال: «أي مَرْجعاً يرجع إليه للعمارة والعبادة».
(٢) الإملاء ٢/١٤٢.
(٣) الكشاف ٣/١٠.
(٤) الإملاء ٢/١٤٣.
(٥) كلمات لم أتبينها أقرب إلى البياض. ويعني أن هذا ممنوع لأنَّ «أنْ» المفسرةَ لا يقدر قبلها قولٌ صريح، وإنما بمعنى القول دون حروفه.
(٦) المحرر ١١/١٩٣.

إن «أَنْ» المخففةَ لا بُدَّ أَنْ يتقدَّمَها فعلُ تحقيقٍ أو ترجيح[1]، كحالِها إذا كانَتْ مشددة.

الثالث: أنها المصدريةُ التي تنصِبُ المضارعَ، وهي تُوْصَلُ بالماضي والمضارعِ والأمرِ، والنهي كالأمر. وعلى هذا فـ «أنْ» مجرورةٌ بلام العلةِ مقدرةً أي: بَوَّأناه لئلا تشركَ. وكان من حقِّ اللفظِ على هذا الوجه أن يكون «أن لا يشرك» بياء الغَيْبةِ، وقد قُرِىء بذلك[2]. قال أبو البقاء[3]: «وقَوَّىٰ ذلك قراءةُ مَنْ قرأه بالياء» يعني مِنْ تحتُ. قلت: ووجهُ قراءةِ العامَّةِ على هذا التخريج أن تكونَ من الالتفاتِ من الغيبة إلى الخطاب.

الرابع: أنها الناصبةُ، ومجرورةٌ بلام أيضاً، إلَّا أن اللامَ متعلقةٌ بمحذوفٍ أي: فَعَلْنا ذلك لئلا تشركَ، فجعل النهيَ صلةً لها. وقوَّى ذلك قراءةُ الياء. قاله أبو البقاء[4] والأصلُ عدمُ التقديرِ مع عدمِ الاحتياج إليه.

وقرأ[5] عكرمة وأبو نهيك «أن لا يُشرِك» بالياء. قال الشيخ[6]: «على معنىٰ: أَنْ يقولَ معنى القول الذي قيل له». وقال أبو حاتم: «ولا بُدَّ مِنْ نصبِ الكافِ على هذه القراءةِ بمعنى لئلا تشركَ». قلت: كأنه لم يظهرْ له صلةُ «أنْ» المصدرية بجملةِ النهي. فجعل «لا» نافيةً، وسلَّط «أنْ» على المضارعِ بعدها، حتى صار علةً للفعل قبله. وهذا غيرُ لازمٍ لِما تقدَّم لك من وضوحِ المعنى مع جَعْلِها ناهيةً.

---

(١) أي يقين أو ظن.
(٢) وهي قراءة عكرمة وأبي نهيك. انظر: البحر ٦/٣٦٤، والقرطبي ١٢/٣٧.
(٣) الإملاء ٢/١٤٣.
(٤) الإملاء ٢/١٤٣.
(٥) سبق تخريجها قبلُ.
(٦) البحر ٦/٣٦٤.

آ. (٢٧) قوله: ﴿وأَذِّنْ﴾: قرأ العامَّةُ بتشديـد الذال بمعنى نـادِ. وقـرأ[1] الحسنُ وابن محيصن «آذِنْ» بـالمـدِّ والتخفيف بمعنى أَعْلِمْ. ويُبْعِـدُه قوله: «في النـاس» إذ كان ينبغي أَنْ يتعـدَّى بنفسِه. وقـرآ أيضاً فيمـا نقله عنهما أبـو الفتح[2] «أَذِنَ» بـالقصـر وتخفيف الـذال. وخـرَّجهـا أبـو الفتـح وصـاحب «اللوامح» على أنها عطفٌ على «بَوَّأْنا» أي: واذكرْ/ إذ بَـوَّأْنا وإذ أَذِنَ في النـاس [٦٤٥/أ] وهي تخـريجٌ واضـح. وزاد صاحب «اللوامـح» فقـال[3]: «فيصيـرُ في الكـلام تقديمٌ وتأخيرٌ ويصير «يأتوك» جزماً على جواب الأمر الـذي في «وطهِّرْ»: ونَسَب ابنُ عطية[4] أبا الفتح في هذه القراءةِ إلى التصحيفِ فقال ــ بعد أن حكى قراءة الحسنِ وابنِ محيصنٍ «وآذِنْ» بالمَدِّ ــ «وتَصَحَّفَ هذا على ابن جني فإنَّـه حكى عنهمـا «وأَذِنَ» على فعـلٍ مـاضٍ. وأعـربَ على ذلـك بـأَنْ جَعَلَه عـطفاً على «بَوَّأْنا».

قلت: ولـم يَتَصَحَّفْ فِعْلُه، بل حكى تلك القراءةَ أبـو الفضل الـرازي في «اللوامح» له عنهما، وذكرها أيضاً ابنُ خالويـه[5]، ولكنه لم يَـطَّلِعْ عليها فنسَب مَنْ اطَّلع إلى التصحيفِ ولو تأنَّى أصاب أو كاد.

وقـرأ ابنُ أبـي إسحاقَ «بـالحِجِّ» بكسـرِ الـحـاء حيث وَقَـع كمـا قَـدَّمْتُـه عنه[6].

قـوله: «رِجـالاً» نصبٌ على الحالِ، وهـو جمـعُ راجِـل نحـو: صـاحِب

(١) البحر ٣٦٤/٦، والقرطبي ٣٧/١٢.
(٢) المحتسب ٧٨/٢.
(٣) انظر: البحر ٣٦٤/٦.
(٤) المحرر ١٩٣/١١.
(٥) الشواذ ٩٥.
(٦) نسبها في الإتحاف ٢٧٤/٢ إلى الحسن. وانظر: البحر ٣٦٤/٦.

وصِحاب وتاجِر وتِجار وقائِم وقِيام. وقرأ[1] عكرمة والحسن وأبو مجلز «رُجَّالاً» بضمٍّ الراء وتشديدِ الجيم. ورُوي عنهم تخفيفُها. وافقهم ابنُ أبي إسحاق على التخفيفِ وجعفر بن محمد ومجاهدٌ على التشديد. ورُوِيَتْ عن ابن عباس بالألف[2]. فالمخفف[3] اسمُ جمعٍ كظُؤَار[4]، والمشدَّدُ جمعُ تكسيرٍ كصائم وصُوَّام. ورُوي عن عكرمةَ أيضاً «رُجَالى» كنُعامى بألف التأنيث، وكذلك عن ابنِ عباس وعطاء، إلاَّ أنهما شدَّدا الجيمَ.

قوله: «وعلى كلِّ ضامِر» نَسَقٌ على «رِجالاً» فيكون حالاً أي: مُشاةً وركباناً.

قوله: «يَأْتِيْنَ» النونُ ضميرُ «كلِّ ضامِرٍ» حَمْلاً على المعنى؛ إذ المعنى: على ضوامرَ. و «يَأْتِيْنَ» صفةٌ لـ «ضامِر». وأتىٰ بضميرِ الجمعِ حَمْلاً على المعنىٰ. وكان قد تقرَّر أولَ هذا التصنيفِ[5] أنَّ «كل» إذا أُضِيْفَتْ إلى نكرةٍ لم يُراعَ معناها، إلاَّ في قليلٍ كقوله[6]:

٣٣٨٣ـ جادَتْ عليه كلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ
فتركْنَ كلَّ حديقةٍ كالدِّرْهَمِ

وهذه الآيةُ تَرُدُّه؛ فإنَّ «كلاًّ» فيها مضافةٌ لنكرةٍ وقد روعي معناها. وكان

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٧٩، والقرطبي ١٢/٣٩، والبحر ٦/٣٦٤.
(٢) أي: «رُجَّالىٰ».
(٣) أي: «رُجالاً».
(٤) الظِّئْرُ: المرضعةُ لغير ولدها.
(٥) انظر: الدر المصون ١/١٨٠.
(٦) تقدم برقم ٢٤٨.

بعضُهم أجـاب عن بيتِ زهير[١] بـأنه إنمـا جاز ذلـك لأنه في جملتين، فقلت: فهذه الآيةُ جملةٌ واحدةٌ لأنَّ «يَأْتِيْنَ» صفةٌ لـ «ضامِر».

وجَوَّز الشيخ[٢] أَنْ يكـونَ الضميرُ يَشْمَـلُ رجالاً وكـل ضامـر قال: «على معنى الجماعات والرفاق» قلت: فعلىٰ هذا يجوزُ أَنْ يقالَ عنده: الرجال يَأْتِيْنَ. ولا ينفعُه كونُه اجتمع مع الرجال هنا كلُّ ضامر فيقال: جاز ذلك لَمَّا اجتمع معه ما يجوزُ فيه ذلك؛ إذ يلزمُ منه تغليبُ غيرِ العاقلِ على العاقلِ، وهو ممنوعٌ.

وقـرأ[٣] ابن مسعـود والضحـاك وابنُ أبـي عبلة «يَـأْتـونَ» تغليبـاً للعقـلاءِ الذكورِ، وعلى هـذا فيحتمل أَنْ يكـونَ قولُـه: «وعلى كلِّ ضـامِر» حـالاً أيضاً. ويكون «يَأْتُون» مستأنفاً يتعلَّقُ به «من كلِّ فَجٍّ» أي: يَأْتُوك رِجالاً وركباناً ثم قال: يأتون من كلِّ فَج، وأَنْ يتعلَّقَ بقوله: «يَأْتُون» أي: يأتون على كلِّ ضامـرٍ من كلِّ فَج، و «يَأْتُون» مستأنفٌ أيضاً. ولا يجوز أن يكونَ صفةً لـ «رجـالاً» ولـ «ضامِـر» لاختـلافِ الموصـوفِ في الإعرابِ؛ لأنَّ أحـدَهمـا منصـوبٌ والآخَـرَ مجـرورٌ. لـو قلت: «رأيتُ زيداً ومـررت بعمروٍ العـاقِلَيْن» على النعتِ لم يَجُزْ، بـل على القطعِ. وقد جَـوَّزَ ذلك الـزمخشري[٤] فقـال: «وقرىء «يَـأْتُون» صفـةً للرجال والركبان» وهو مردودٌ بما ذكرتُه.

والضَّامِرُ: المَهْزولِ، يقال: . . . [٥] والعميق: البعيـدُ سُفلاً. يقـال: بئر عَميق ومَعِيق، فيجوز أن يكون مقلوباً، لأنه أَقَلُّ من الأول قال[٦]:

---

(١) البيت لعنترة وليس لزهير. وانظر المسألة في المغني ٢٥٨، ابن الأنبـاري في شرح المعلقات ٣١٣.

(٢) البحر ٦/٣٦٤.

(٣) القرطبي ١٢/٣٩، والبحر ٦/٣٦٤.

(٤) الكشاف ٣/١١.

(٥) بياض في الأصل.

(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٦/٣٤٧ والمحرر ١١/١٩٥.

٣٣٨٤ـ إذا الخيلُ جاءت مِنْ فِجاجٍ عميقةٍ
يَمُدُّ بها في السيرِ أشعثُ شاحِبُ

يقال: عَمِيق وعَمُق بكسر العين وضمِّها عَمْقاً بفتح الفاء(١). قال الليث: عَميق ومَعِيق، والعَميق في الطريقِ أكثرُ». وقال الفراء(٢): «عميق» لغةُ الحجازِ، و«مَعِيْق» لغةُ تميم». وأَعْمَقْتُ البئرَ وأَمْعَقْتُها، وعَمُقَتْ ومَعُقَتْ عَماقةً ومَعَاقة وإعْماقاً وإمْعاقاً. قال رؤبة(٣):

٣٣٨٥ـ وقاتمِ الأعماقِ خاوي المُخْتَرَقْ

الأعماقُ هنا ـ بفتح الهمزة ـ جمع عُمْق، وعلى هذا فلا قلبَ في مَعِيق لأنها لغة مستقلة، وهو ظاهرُ قولِ الليث أيضاً. وقرأ(٤) ابن مسعود «فج مَعِيق» بتقديم الميم. ويقال: غَمِيق بالغين المعجمةِ أيضاً.

آ. (٢٨) قوله: ﴿لِيَشْهَدُوا﴾: يجوز في هذه اللامِ وجهان أحدهما: أن يتعلَّقَ بـ«أَذِّن» أي: أَذِّن لِيَشْهدوا. والثاني: أنها متعلقةٌ بـ«يَأْتُوْك» وهو الأظهرُ. قال الزمخشري(٥): «ونكَّر منافع لأنه أرادَ منافع مختصةً بهذه العبادةِ دينية ودنياوية(٦) لا تُوْجَدُ في غيرها من العبادات». / [٦٤٥/ب]

---

(١) ثمة لغتان: العُمْق والعَمْق.

(٢) انظر: اللسان (عمق).

(٣) ديوانه ١٠٤، والكتاب ٢/٣٠١، والخصائص ١/٢٢٨، والمحتسب ١/٨٦، والخزانة ١/٣٨. والقاتم: المغبر. والأعماق: هنا النواحي القاصية. والخاوي: الخالي. والمخترق المتسع.

(٤) البحر ٦/٣٦٤.

(٥) الكشاف ٢/١١.

(٦) كذا في الأصل وفي الكشاف: ودنيوية.

آ. (٢٩) **قوله: ﴿ثم لِيَقْضُـوا﴾**: العامَّةُ على كسرِ اللامِ وهي لامُ الأمرِ. وقرأ[١] نـافع والكـوفيون والبـزي بسكونهـا إجراءً للمنفصـلِ مُجْرى المتصل نحو «كَتْف»[٢] وهو نظيرُ تسكينِ هاء «هو» بعد «ثُمَّ» في قـراءةِ الكسائي وقالون حيث أُجْرِيَتْ «ثُمَّ» مُجْرَىٰ الواو والفاء[٣].

والتَّفَثُ قيـل: أصلُه مِن التَّفِّ وهـو وَسَـخُ الأظفـارِ، قُلِبَت الفـاءُ ثـاءً كـ مُغْثُـور[٤] في مُغْفُور. وقيـل: هو الـوسخُ والقَـذَرُ يقال: مـا تَفَثُـكَ؟ وحكى قـطرب: تَفِثَ الرجـلُ أي: كَثُرَ وسخُـه في سَفَـره. ومعنى «ليقْضُـوا تَفَثَهم»: ليصنعـوا ما يصنعـه المُحْرِمُ مِنْ إزالـةِ شعرٍ وشَعْثٍ ونحـوِهمـا عنـد حِلِّه، وفي ضمن هذا قضاءُ جميـعِ المناسـك، إذ لا يُفعل هـذا إلَّا بعد فِعْـل المناسِـك كلِّها.

قوله: «ولْيُوْفُوا» قرأ[٥] أبو بكر «ولْيُوَفُّوا» بالتشديد. والباقون بـالتخفيف. وقـد تقـدم في البقـرة[٦] أن فيـه ثـلاث لغـاتٍ: وَفَى ووفَّى وأَوْفَىٰ. وقـرأ

---

(١) ثمة اختلاف في الروايات عن القراء في ذلك. انظر: السبعة ٤٣٤، والتيسير ١٥٦، والحجة ٤٧٣، والنشر ٢/ ٣٢٦.

(٢) التمثيل بـ كتف لبيان أن العرب قد تنحو بالمتحرك نحو التسكين طلباً للتخفيف.

(٣) قال أبو زرعة في حجته ٥٤٨: «وحجة أبـي عمروٍ في ضمِّ الهاء أن «ثم» تنفصل من الكتـابة ويحسن الـوقف عليها، وكـأن «هـو» مبتـدأة في المعنى، وإذا كـانت مبتـدأة لم يجـز فيها غيـر الضم. وحجة من سكن الهـاء أنهـا إذا اتصلت بفـاء أو واو كـانت ساكنة و «ثم» أخت الفاء والواو فجرت مجراهما في حكم ما بعدها».

(٤) قال في اللسان (غفر): «يقال لصمغ الرِّمث والعرفط: مغافير ومغاثير. والواحد مُغْثور ومُغْفُور». ونصَّ على هذا الإبدال في هذه اللفظة أبو حيان في الارتشاف ١/ ١٥٩.

(٥) التيسير ١٥٧، والحجة ٤٧٥، والنشر ٢/ ٣٢٦، والإتحاف ٢/ ٢٧٤.

(٦) انظر: الدر المصون ١/ ٣١٢.

ابن ذكوان[1] «ولِيُوْفوا» بكسر اللام، والباقون بسكونها، وكذلك هذا الخلاف جارٍ في قوله: «وليطَّوَّفوا».

آ. (٣٠) **قوله: ﴿ذلك﴾**: خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: الأمرُ والشأنُ ذلك. قال الزمخشري[2]: «كما يُقَدِّمُ الكاتبُ جملةً من كتابِه في بعضِ المعاني، ثم إذا أرادَ الخوضَ في معنى آخرَ قال: هذا وقد كان كذا». وقَدَّره ابنُ عطية[3]: «فَرْضُكُمْ ذلك، أو الواجبُ ذلك». وقيل: هو مبتدأٌ خبرُه محذوفٌ. أي: ذلك الأمرُ الذي ذكرتُه. وقيل: في محلِّ نصب أي: امتثلوا ذلك. ونظيرُ هذه الإشارةِ قولُ زهير، بعد تقدُّم جُمَل في وَصْفِ هَرِم ابن سنان[4]:

٣٣٨٦ـ هـذا وليس كمَنْ يَعْيا بخُطْبَتِه ... وسَطَ النَّدِيِّ إذا ما ناطقٌ نَطَقا

قوله: «فهو» «هو» ضميرُ المصدرِ المفهومِ من قوله «ومن يُعَظِّمْ» أي: وتعظيمُه حرماتِ الله خيرٌ له كقولِه تعالىٰ: «اعْدِلُوا هو أقربُ»[5] و«خيرٌ» هنا ظاهرُها التفضيلُ بالتأويلِ المعروف.

قوله: «إلَّا ما يُتْلَىٰ عليكم» يجوز أَنْ يكونَ استثناءً متصلاً، ويُصْرَفُ إلى ما يُحَرَّمُ مِنْ بهيمةِ الأنعام لسببٍ عارضٍ كالموت ونحوه، وأن يكونَ استثناءً منقطعاً؛ إذ ليس فيها مُحَرَّمٌ وقد تقدَّم تقريرُ هذا الوجهِ أولَ المائدةِ[6].

---

(١) الإتحاف ٢/٢٧٤، والحجة ٤٧٣، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٢٤.

(٢) الكشاف ٣/١١.

(٣) المحرر ١١/١٩٧.

(٤) ديوانه ٥٥، والمحرر ١١/١٩٧.

(٥) الآية ٨ من المائدة.

(٦) انظر: الدر المصون ٤/١٧٧.

قوله: «من الأوثانِ» في «مِنْ» ثلاثـةُ أوجهٍ، أحـدها: أنهـا لبيانِ الجنسِ، وهو مشهورُ قول المُعْرِبين، ويَتَقَدَّرُ بقولك: الرِّجْسُ الذي هو الأوثان. وقد تقدَّم أنَّ شرطَ كونِها بيانيةً ذلك. وتجيءُ مواضعُ كثيرةٌ لا يتأتَّىٰ فيهـا ذلك ولا بعضُـه. والثاني: أنَّها لابتداءِ الغايـةِ. وقد خَلَط أبـو البقاء القـولين فجَعَلَهما قـولاً واحداً فقال[1]: «ومِنْ لبيانِ الجنسِ أي: اجْتَنِبوا الرجسَ من هذا القبيل، وهـو بمعنى ابتداء الغايـة ههنا» يعني أنـه في المعنى يَؤُول إلى ذلِك، ولا يَـؤُول إليه البتـةَ. الثالث: أنها للتبعيض. وقد غَلَّط ابنُ عطية[2] القائلَ بكونِهـا للتبعيضِ، فقال: «ومَنْ قـال: إن «مِنْ» للتبعيض قَلَبَ معنى الآيـةِ فـأفسـده» وقـد يُمْكِنُ التبعيضُ فيها: بأَنْ يَعْني بالرِّجْسِ عبادة الأوثانِ. وبه قال ابنُ عباس وابنُ جريـج، فكأنـه قال: فاجْتَنِبوا من الأوثانِ الرِّجْسَ وهو العبادةُ؛ لأنَّ المُحَرَّمَ من الأوثـان إنما هـو العبـادةُ. ألا ترىٰ أنـه قد يُتَصَـوَّرُ استعمالُ الـوثَنِ في بناءٍ وغيـرِه ممَّـا لم يُحَـرِّمِ الشـرعُ استعمالَـه، وللوَثَنِ جهاتٌ منها عبـادتُهـا، وهي بعض جهـاتِهـا. قـالـه الشيخ[3]. وهو تأويلٌ بعيدٌ.

آ. (٣١) **قوله: ﴿حُنَفَاءَ﴾**: حالٌ مِنْ فـاعلِ «اجْتَنِبـوا». وكذلـك «غيرَ مشركين» وهي حالٌ مؤكدة، إذ يلزَمُ من كونِهم حُنَفاءَ عدمُ الإِشراك.

قوله: «فَتَخَطَّفُه» قرأ[4] نافعٌ بفتحِ الخاءِ والطاء مشددةً. وأصلُها تَتَخَـطَّفُه فأدغم. وباقي السبعـةِ «فَتَخْطَفُـه» بسكون الخـاء وتخفيفِ الطاء. وقـرأ الحسنُ والأعمشُ وأبو رجاء بكسر التاء والخاء والطاء مـع التشديـد. ورُوِي عن الحسن

---

(١) الإملاء ٢/١٤٣.
(٢) المحرر ١١/١٩٨.
(٣) البحر ٦/٣٦٦.
(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٣٦، والنشر ٢/٣٢٦، والحجة ٤٧٦، والبحر ٦/٣٦٦، والتيسير ١٥٧، والإتحاف ٢٧٤.

أيضاً فتحُ الطاءِ مشددةً مع كسرِ التاءِ والخاءِ. ورُوِي عن الأعمش كقراءةِ العامَّةِ إلَّا أنه بغير فاء: «تَخْطَفُه». وتوجيهُ هذه القراءاتِ قد تقدَّم مستوفى في أوائل البقرة عند ذِكْري القراءاتِ في قولِه تعالى: «يكادُ البَرْقُ يَخْطَف»[1] فلا أُعيدها.

وقرأ[2] أبو جعفر «الرياحُ» جمعاً. وقوله «خَرَّ» في معنىٰ يَخِرُّ؛ ولذلك عُطِفَ عليه المستقبلُ وهو «فَتَخْطَفُهُ»، ويجوز أن يكون على بابه، ولا يكونُ «فَتَخْطَفُه» عطفاً عليه، بل هو خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: فهو يَخْطَفُه.

قال الزمخشري[3]: «ويجوزُ في هذا التشبيهِ أن يكونَ من المركب والمفرَّق. فإن كان تشبيهاً مركباً فكأنه قال: مَنْ أشرك بالله فقد أهلكَ نفسَه إهلاكاً ليس بعده [هلاكٌ][4]: بأَنْ صَوَّر حالَه بصورةِ حالِ مَنْ خَرَّ من السماءِ فاخْتَطَفَتْه الطيرُ، فتفرَّق مِزَعاً في حَواصلِها، أو عَصَفَتْ به الريحُ حتى هَوَتْ به في بعض المطاوحِ البعيدةِ. وإن كان مُفَرَّقاً فقد شَبَّه الإيمانَ في عُلُوِّه بالسماءَ، والذي تركَ الإيمانَ وأشرك بالله، بالساقط من السماء، والأهواءَ التي تتوزَّعُ أفكارَه بالطير المتخطفةِ، والشيطانَ الذي يُطَوِّحُ به في وادي الضَّلالةِ بالريح التي تهوي بما عَصَفَتْ به في بعض المهاوي المُتْلِفَةِ». قلت: وهذه العبارةُ من أبي القاسم مما يُنَشِّطُك إلى تَعَلُّم عِلْمِ البيان فإنها في غاية/ البلاغة. [٦٤٦/أ]

والأَوْثان: جمع وَثَن. والوَثَنُ يُطْلَقُ على ما صُوِّر من نحاسٍ وحديدٍ وخَشَبٍ. ويُطْلَقُ أيضاً على الصَّليب. وعن النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أنه

---

(١) الآية ٢٠ من البقرة.

(٢) الإتحاف ٢٧٥، والنشر ٢/٣٢٤، والبحر ٦/٣٦٦.

(٣) الكشاف ٣/١٢.

(٤) من الكشاف.

قال(١) لعدي بن حاتم وقد رأى في عنقه صليباً: «أَلْقِ هذا الوثنَ عنك». وقال الأعشى(٢):

٣٣٨٧ـ يطوفُ العبادُ بأبوابه
كطَوْفِ النصارى ببَيْتِ الوَثَنْ

واشتقاقُه مِن وَثَن الشيءُ أي: أقام بمكانه وثَبَتَ فهو واثِنٌ. وأُنشد لرؤبة(٣):

٣٣٨٨ـ على أَخِلاَّء الصَّفاءِ الوُثَّنِ

أي: المقيمين على العهد. وقد تقدَّم الفرقُ بين الوَثَنِ والصنم(٤).

والسَّحيقُ: البعيدُ. ومنه سَحَقَه اللَّهُ أي: أبعده. وقوله عليه السلام(٥): «فأقولُ سُحْقاً سُحْقاً» أي: بُعْداً بُعْداً. والنَّخْلة السَّحُوقُ: الممتدةُ في السماء، من ذلك.

آ. (٣٢) **قوله: ﴿ذلك﴾**: إعرابُه كإعرابِ «ذلك» المتقدم(٦) وتقدَّم تفسيرُ «الشَّعيرة» واشتقاقُها في المائدة(٧).

---

(١) رواه الترمذي في كتاب التفسير برقم ٥٠٩٣. انظر: التحفة ٨/٤٩٢.
(٢) ديوانه ٢١ وروايته «يطوف العُفاة».
(٣) ديوانه ١٦٣، واللسان (وثن) وقبله:

أمطرَ في أكنافِ غيمٍ مُغْيِنِ

(٤) لم يسبق له أن ذكر الفرق. وقال المؤلف في عمدة الحفاظ ص ٦١٩: «الوثن ما كان له جثة من خشبة أو فضة، والصنم: الصورة بلا جسم».
(٥) قطعة من حديث رواه البخاري في كتاب الرقاق، ٥٣ باب في الحوض. الفتح ١١/٤٧٢.
(٦) انظر إعرابه للآية ٣٠ من السورة نفسها.
(٧) انظر: الدر ٢/١٨٨.

قوله: «فإنَّها مِنْ تَقْوى القلوب» في هذا الضميرِ وجهان، أحدُهما: أنه ضميرُ الشعائرِ، على حَذْفِ مضافٍ. أي: فإن تعظيمَها مِنْ تقوىٰ القلوبِ. والثاني: أنه ضميرُ المصدرِ المفهومِ من الفعل قبلَه أي: فإنَّ التعظيمةَ مِنْ تقوى القلوب. والعائدُ على اسمِ الشرط من هذه الجملةِ الجزائيةِ مقدرٌ، تقديرُه: فإنها مِنْ تَقَوى القلوب منهم. ومَنْ جوَّز إقامةَ أل مُقام الضميرِ ــ وهم الكوفيون ــ أجاز ذلِك هنا، والتقدير: مِنْ تقوى قلوبِهم، كقوله: «فإنَّ الجنَةَ هي المَأْوىٰ»[1] وقد تقدَّم تقريرُه. وقال الزمخشري[2]: أي فإنَّ تعظيمَها من أفعالِ ذوي تقوىٰ القلوبِ فحُذِفَتْ هذه المضافاتُ، ولا يَسْتقيمُ المعنى إلاَّ بتقديرِها؛ لأنه لا بُدَّ من راجعٍ من الجزاء إلى «مَنْ» لتَرْتَبِط به» قال الشيخ[3]: «وما قَدَّره عارٍ من راجعٍ من الضميرِ من الجزاء إلىٰ «مَنْ». ألا ترى أنَّ قولَه «فإنَّ تعظيمَها من أفعال ذوي تقوى القلوب» ليس في شيءٍ منه ضميرٌ يَرْجِعُ من الجزاء إلى «مَنْ» يربطه به. وإصلاحُه أن يقولَ: فإنَّ تعظيمَها منه، فالضميرُ في «منه» عائدٌ على «مَنْ».

والعامَّة على خفض «القلوب». وقُرىء[4] برفعِها فاعلةً للمصدرِ قبلها وهو «تقوىٰ».

آ. **(٣٣) [قوله ﴿فيها﴾ :]** والضميرُ في «فيها» عائدٌ على الشعائر بمعنى الشرائع أي: لكم في التمسُّكِ بها. وقيل: عائدٌ على بهيمةِ الأنعام.

---

(١) الآية ٤١ من النازعات.
(٢) الكشاف ٣/١٣ ــ ١٤.
(٣) البحر ٦/٣٦٨.
(٤) القرطبي ١٢/٥٦، والبحر ٦/٣٦٨.

آ. (٣٤) قـولـه: ﴿مَنْسَكـاً﴾: قـرأ الأخَـوان[١] هـذا ومـا بعـده «مَنْسِكاً» بالكسر، والباقون بالفتح. فقيل: هما بمعنىً واحد. والمرادُ بالمَنْسَـك مكـانُ النُّسُكِ أو المصدرُ. وقيل: المكسـورُ مكـانٌ، والمفتـوحُ مصـدرٌ. قـال ابنُ عـطية[٢]: «والكسـرُ في هذا من الشـاذِّ، ولا يَسُوغ فيـه القياس، ويُشْبِـهُ أَنْ يكونَ الكسائيُّ سمعه من العرب». قلت: وهذا الكلامُ منـه غير مَرْضِيّ: كيف يقول: ويُشْبه أَنْ يكونَ الكسائيُّ سَمِعه. الكسائي يقول: قرأتُ به فكيف يحتاج إلى سماعٍ مع تمسُّكِه بأقوى السَّماعات، وهو روايتُه لذلك قرآناً متواتراً؟ وقوله: «من الشاذِّ» يعني قياساً لا استعمالاً فـإنه فصيـحٌ في الاستعمال؛ وذلـك أنَّ فَعَل يَفْعُـل بضم العين في المضارع قيـاسُ المَفْعَل منـه: أن تُفتَحَ عينُـه مطلقـاً أي: سواءُ أُريد به الزمانُ أم المكانُ أم المصدرُ. وقد شَذَّتْ ألفاظٌ ضَبَطها النحـاةُ في كتبهم[٣] وذكرتُها أيضاً في هذا الموضوعِ.

آ. (٣٥) قـوله: ﴿الـذين إذا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قلوبُهم﴾: يجوز أن يكونَ هذا الموصـولُ في موضـعِ جرٍّ أو نصبٍ أو رفـعٍ. فالجـرُّ من ثلاثةِ أوجـهٍ: النعتُ للمُخْبِتِيْن، أو البدلُ منهم، أو البيـانُ لهم. والنصبُ على المـدحِ. والرفـعُ على إضمـار «هم» وهـو مـدحٌ أيضـاً، ويُسَمِّيـه النحـويـون «قَطْعاً».

قـولـه: «والمُقيمي الصـلاةِ» العـامَّـةُ على خفضِ «الصـلاةِ» بـإضـافـةِ المقيمين إليها. وقرأ[٤] الحسن وأبو عمروٍ في روايةٍ بنَصْبِها على حـذفِ النونِ تخفيفاً، كما يُحْذف التنوينُ لالتقاءِ السَّاكنين. وقرأ ابنُ مسعودٍ والأعمشُ بهذا

---

(١) السبعة ٤٣٦، والنشر ٢/٣٢٦، والحجة ٤٧٦، والبحر ٦/٣٦٨، والتيسير ١٥٧.
(٢) المحرر ١١/٢٠٠.
(٣) انظر: شرح الشافية ١/١٧٣، ١/١٨١.
(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٧٥، والبحر ٦/٣٦٩، والقرطبي ١٢/٥٩.

الأصل: «والمقيمينَ الصلاةَ» بإثباتِ النونِ، ونصبِ «الصلاة». وقرأ الضحَّاكُ «والمقيمَ الصلاةَ» بميمٍ ليس بعدها شيء. وهذه لا تخالِفُ قراءةَ العامَّةِ لفظاً، وإنما تظهرُ مخالفتُها لها وَقْفاً وخَطّاً[1].

آ. (٣٦) قوله: ﴿والبُدْنَ﴾: العامَّةُ على نصب «البُدْنَ» على الاشتغال. ورُجِّح النصبُ وإن كان مُحْوِجاً لإِضمارٍ، على الرفع الذي لم يُحْوِجْ إليه، لتقدُّمِ جملةٍ فعليةٍ على جملةِ الاشتغالِ. وقُرِىء[2] برفعِها على الابتداءِ، والجملةُ بعدها الخبرُ.

والعامَّةُ أيضاً على تسكينِ الدالِ. وقرأ الحسن ـ وتُرْوى عن نافعٍ وشيخةِ أبي جعفر ـ بضمِّها، وهما جمعان لـ «بَدَنَة» نحو: ثَمَرةٍ وثُمُرٍ وثُمْرٍ. فالتسكينُ يحتمل أن يكونَ تخفيفاً من المضمومِ، وأَنْ يكونَ أصلاً. وقيل: البُدْنُ والبُدُنُ جمعُ بَدَن، والبَدَنُ جمعُ لبَدَنَة نحو: خَشَبة وخَشَب، ثم يُجْمع خَشَباً على خُشُب وخُشْب. / وقيل: البُدْنُ اسمٌ مفردٌ لا جمعٌ يَعْنُون اسمَ جنسٍ. وقرأ ابنُ أبي إسحاق «البُدُنَّ» بضم الباء والدال وتشديد النون. وهي تحتمل وجهين، أحدُهما: أنَّه قرأ كالحسن، فوقَّفَ على الكلمةِ وضَعَّفَ لامَها كقولهم: «هذا فَرُخّ» ثم أجرىٰ الوصلَ مُجْرىٰ الوقفِ في ذلك. ويُحتمل أَنْ يكونَ اسماً على فُعُل كـ عُتُلّ[3]. [٦٤٦/ب]

وسُمِّيَت البَدَنَة بَدَنَةً لأنها تُبْدَنُ أي: تُسَمَّنُ. وهل تختصُّ بالإِبل؟ الجمهورُ على ذلك. قال الزمخشري[4]: «والبُدْنُ: جمعُ بَدَنَة سُمِّيَتْ لِعِظَمِ

---

(١) فالوقف على قراءة الجمهور وعلى قراءة الضحاك بالميم الساكنة. والحق أنها تخالف لفظاً؛ لأن قراءة الضحاك بالميم المفتوحة، والجمهور بالميم المكسورة.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٧٥، والقرطبي ١٢/٦٠، والبحر ٦/٣٦٩.

(٣) العتلّ: الشديد من كل شيء.

(٤) الكشاف ٣/١٤.

بَـدَنِها، وهي الإبِـلُ خاصـةً؛ لأنَّ رسـولَ الله صلَّى الله عليـه وسلَّم ألحق البقـرَ بالإبل حين قال[1]: «البَدَنَةُ عن سبعةٍ، والبقرة عن سبعة» فجَعَلَ البقرَ في حُكْمِ الإبلِ، صارَت البَدَنَةُ متناوَلَةً في الشريعة للجنسين عند أبـي حنيفة وأصحـابِه، وإلَّا فالبُدْنُ هي الإبلُ وعليه تَدُلُّ الآيةُ». وقيـل لا تختصُّ، فقال الليث: البَـدَنَةُ بالهاء تقعُ على الناقةِ والبقرة والبعيـر وما يجـوز في الهَدْي والأضـاحي، ولا تقعُ على الشـاة. وقال[2] عـطاءٌ وغيرُه: مـا أشعر مِنْ نـاقة أو بقـرةٍ. وقال آخـرون: البُدْنُ يُراد به العظيمُ السِّنِّ[3] من الإبل والبقر. ويقال للسَّمين من الرجـال. وهو اسمُ جنسٍ مفردٍ.

قوله: «من شعائرِ اللَّهِ» هو المفعولُ الثاني للجَعْل بمعنى التصيير.

قوله: «لكم فيهـا خيرٌ» الجملةُ حـالٌ: إمَّا من «هـا» «جَعَلْناهـا»، وإمَّا مِنْ شعائر الله. وهذان مبنيَّان على أن الضميرَ في «فيها» هل هو عائدٌ على «البُـدْن» أو على شعائر؟ والأولُ قولُ الجمهورِ.

قوله: «صَوافَّ» نصبٌ على الحال أي: مُصْطَفَّةً جنبَ بعضِها إلى بعض. وقرأ[4] أبو موسى الأشعري[5] والحسن ومجاهد وزيد بن أسلم «صَوافي» جمـعَ صافِيَة أي: خالصةً لوجهِ الله تعالى. وقرأ عمرو بن عبيد كذلك، إلَّا أنه نَوَّنَ اليـاءَ

---

(١) رواه ابن مـاجـه في كتـاب الأضـاحي (٥) بـاب: كم تجـزيء من الغنم عن البـدنـة ٢/١٠٤٨، وأحمد ١/٩٥، ١٠٥.

(٢) انظر: المحرر ١١/٢٠١.

(٣) في المحرر: «السمين» وفي (ش): العظيم في السن.

(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٧٥، والمحتسب ٢/٨١، والبحر ٦/٣٦٩.

(٥) عبد الله بن قيس، حفظ القرآن وعرضه على النبـي صلَّى الله عليـه وسلَّم، من نجباء الصحـابة ومن أطيب النـاس صوتـاً بالقـرآن. توفي سنـة ٤٤. انظر: طبقـات القـراء ١/٤٤٢.

فقرأ «صَوافياً». واسْتُشْكِلَتْ من حيث إنه جمعُ متَناهٍ. وخُـرِّجَتْ على وجهين، أحدُهما: ـ ذكره الزمخشري[1] ـ وهو أَنْ يكونَ التنوينُ عِوَضاً من حرفِ الإِطلاقِ عند الوقف. يعني أنه وَقَفَ على «صَوافي» بإشباع فتحة الياءِ فَتَوَلَّد منها أَلِفٌ يُسَمَّى حرفَ الإِطلاق، ثم عَوَّضَ عنه هذا التنوينَ، وهو الذي يُسَمِّيه أهلُ النحوِ تنوينَ الترنُّم[2]. والثاني: أنه جاء على لغةِ مَنْ يَصْرِفُ ما لا يَنْصَرِفُ.

وقرأ الحسنُ «صَوافٍ» بالكسرِ والتنوين. وتوجيهُها: أنه نصبها بفتحة مقدرةٍ، فصار حكمُ هذه الكلمةِ كحكمِها حالةَ الرفعِ والجرِّ في حَذْفِ الياءِ وتعويض التنوينِ نحو: «هؤلاء جوارٍ»، ومررت بجوارٍ. وتقديرُ الفتحةِ في الياءِ كثيرٌ كقولهم: «أَعْطِ القوسَ بارِيْها»[3] وقوله[4]:

٣٣٨٩ـ كأَنَّ أَيْدِيهِنَّ بالقاعِ القَرِقْ
أَيْديْ جوارٍ يتعاطَيْنَ الوَرِق

وقوله[5]:

٣٣٩٠ـ وكَسَوْتُ عارٍ لَحْمَه ....
....

---

(١) الكشاف ٣/١٥.

(٢) تنوين الترنم: هو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة. انظر: شرح ابن عقيل ١/٢٩.

(٣) مثل عربي. انظر: الفاخر للمفضل بن سلمة ٣٠٤.

(٤) تقدم برقم ١٨٠٨.

(٥) تمامه:

.... فتركتُه
جَذْلانَ يَسْحَبُ ذيلَه ورداءَه

والبيت لم أهتد إلى قائله، وهو في الممتع ٥٥٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٩٠، والدرر ١/٢٩.

ويدلُّ على ذلك قراءةُ بعضِهم «صَوافيْ» بياءٍ ساكنةٍ من غيرِ تنوينٍ، نحو: «رأيتُ القاضيْ يا فتى» بسكون الياء. ويجوز أن يكونَ سكَّن الياءَ في هذه القراءةِ للوقفِ ثم أَجْرَى الوصلَ مُجْراه.

وقرأ العبادلة[1] ومجاهدٌ والأعمش «صَوافِنْ» بالنون جمعَ «صَافِنَة» وهي التي تقومُ على ثلاثٍ وطرفِ الرابعة، إلاَّ أنَّ ذلك إنما يُسْتَعْمَلُ في الخيلِ كقوله «الصَّافِناتُ الجِيادُ»[2]، وسيأتي، فيكون استعمالُه في الإبلِ استعارةً.

والوجوبُ: السُّقوطُ. وجَبَتِ الشمسُ أي: سَقَطَتْ. ووجَبَ الجِدَارُ أي: سَقَطَ، ومنه الواجبُ الشرعي كأنه وقع علينا ولَزِمَنا. وقال أوس بن حجر[3]:

٣٣٩١ـ ألم تُكْسَفِ الشمسُ شمسُ النَّها رِ والبدرُ للجبلِ الواجبِ

قوله: القانِعَ والمعترَّ» فيهما أقوالٌ. فالقانِعُ: السائل والمُعْتَرُّ: المعترضُ من غيرِ سؤالٍ. وقال قومٌ بالعكس. وقال ابن عباس: القانِعُ: المستغني بما أعطيتَه، والمعترُّ: المعترضُ من غيرِ سؤالٍ. وعنه أيضاً: القانعُ: المتعفِّفُ، والمعترُّ: السائلُ. وقال بعضُهم: القانِعُ: الراضي بالشيءِ اليسيرِ. مِنْ قَنِعَ يَقْنَعُ قَناعةً فهو قانِعٌ. والقَنِعُ: بغيرِ ألفٍ هو السَّائلُ. ذكره أبو البقاء[4]. وقال

---

(١) عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس.

(٢) الآية ٣١ من ص.

(٣) ديوانه ١٠، وروايته فيه:

ألم تكسف الشمسُ والبدر والـ ـكواكبُ للجبلِ الواجبِ

والجبل هنا فضالة بن كلدة.

(٤) الإملاء ٢/١٤٤.

الزمخشري[1] : «القـانِعُ : السَّـائلُ. مِنْ قَنِعْتُ وكَنَعْتُ إذا خَضَعْتَ لـه. وسألتُـه قُنُوْعـاً. والمُعْتَـرُّ: المتعـرِّضُ بغيـرِ سؤالٍ، أو القـانِـعُ الـراضي. بمـا عنـدَه، وبمـا يُعْـطَىٰ، من غيـرِ سؤالٍ. مِنْ قَنِعْتُ قَنَعـاً وقَنـاعـة. والمعتـرُّ: المتعـرض بالسؤال». انتهى. وفرَّق بعضهم بين المعنيين بالمصدر فقـال: قَنِعَ يَقْنَـع قُنوعـاً أي سأل، وقَناعة أي: تعفَّف ببُلْغَته واستغنىٰبها. وأنشد للشماخ[2] :

٣٣٩٢ـ لَـمـالُ الـمَـرْءِ يُـصْـلِحُـه فـيُـغْـنـي
مَـفـاقِـرَه أَعَـفُّ مِـن الـقُـنـوعِ

وقـال ابن قتيبة[3] : «المُعْتَـرُّ: المتعرِّضُ من غيـر سؤال. يُقـال: عَـرَّه/ [٦٤٧/أ] واعتَرَّه وعَراه واعْتراه أي: أتاه طالباً معروفَه قال[4] :

٣٣٩٣ـ لَعَمْـرُكَ مـا الـمُعْتَـرُّ يَغْشَىٰ بـلادَنـا
لِنَمْنَعَـه بـالـضـائـعِ الـمُـتَـهَـضِّـمِ

وقـوله الآخـر[5] :

٣٣٩٤ـ سَـلي الـطارِقَ المعتـرَّ يـا أمَّ مـالِـكٍ
إذا مـا اعْتَـراني بينَ قِـدْري ومَجْـزَري

---

(١) الكشاف ٢/١٥.

(٢) تقدم برقم ٢٩٠٧.

(٣) نصـه في تفسير غـريب القرآن ٢٩٣ : «المعتـر الذي يعتـريك أي: يلمُّ بـك لتعطيه ولا يَسْأل يقال: اعْتَرَّني وعرَّني وعَراني واعتراني».

(٤) البيت لحسـان، وهـو في ديوانـه ٦٣، ومجـاز القـرآن ٢/٥٢، والمحـرر الـوجيـز ١١/٢٠٣، والبحر ٦/٣٤٧. ورواية الديوان «لِنُمْتِعَه».

(٥) البيت لحاتم، وهو في ديوانه ٦٤ وروايته فيه :

سَـلي الـبـائس الـمـقـرور يـا أم مـالـك
إذا مـا أتـانـي بـيـن نـاري ومـجـزري

والبحر ٦/٣٤٧. والمجزر: مكان جزر الإبل.

وقرأ[1] أبو رجاء «القَنِع» دون ألف. وفيها وجهان، أحدهما: أنَّ أصلَها «القانِع» فَحَذَفَ الألف كما قالوا: مِقْوَل[2] ومِخْيَط وجَنَدِل[3] وعُلَبِط[4] في: مِقْوال ومِخْياط وجَنَادل وعُلابط. والثاني: أن القانِعَ هو الراضي باليسير، والقَنِع: السائلُ، كما تقدَّم تقريره، قال الزمخشري[5]: «والقَنِعُ: الراضي لا غير».

وقرأ[6] الحسن: «والمُعْتري» اسمُ فاعلٍ مِنْ اعْتَرى يَعْتري. وقرأ إسماعيل ـ وتُرْوىٰ عن أبي رجاء والحسن أيضاً ـ «والمُعْتَرِ» بكسر الراء اجتزاءً بالكسرة عن لامِ الكلمة.

وقُرِىء «المُعْتَرِيَ» بفتح الياء. قال أبو البقاء[7]: «وهو في معناه» أي: في معنى «المعترّ» في قراءة العامَّة.

و [قوله:] «كذلك سَخَّرْناها» الكافُ نعتُ مصدرٍ أو حالٌ من ذلك المصدرِ.

آ. (٣٧) وكذلك قوله: ﴿كذلك سَخَّرها﴾ و ﴿لِتُكَبِّروا﴾: متعلقٌ به. و «على ما هداكُمْ» متعلقٌ بالتكبير. عُدِّيَ بـ «على» لتضمُّنِه معنى الشكر.

---

(١) القرطبي ١٢/٦٤، والمحتسب ٢/٨٢، والبحر ٦/٣٧٠.
(٢) قال في اللسان (قول): «يقال للرجل إنه لِمِقْوَل إذا كان بَيِّناً ظريف اللسان».
(٣) الجَندِل: مفرده الجَنْدَل وهي الصخرة.
(٤) العُلَبِط: الغليظ من اللبن وغيره، والقطيع من الغنم.
(٥) الكشاف ٣/١٥.
(٦) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٨٢، والقرطبي ١٢/٦٥، والبحر ٦/٣٧٠.
(٧) الإملاء ٢/١٤٤.

قوله: «لن ينالَ اللَّهَ لحومُها» العامَّـةُ على القراءةِ بيـاءِ الغَيْبة في الفعلين؛ لأنَّ التأنيثَ مجازي[1] وقد وُجد الفصلُ بينهما. وقُـرىء[2] بالتـاء فيهما اعتبـاراً باللفظ. وقرأ[3] زيد بن علي «لحومَها ولا دماءَها» بالنصب، والجلالةُ بـالرفـع، «ولكن يُنـالُه» بضم اليـاء، على أن يكـونَ القـائم مقـامَ الفـاعـلِ، «التقـوىٰ»، و «منكم» حالٌ من «التقوىٰ»، ويجوز أن يتعلَّقَ بنفسِ «تَنالُه».

آ. (٣٨) قـولـه: ﴿يُـدافِعُ﴾: قرأ[4] ابن كثيروأبو عمـرو «يَـدْفَـعُ» والباقون «يُدافع». وفيه وجهان، أحدهما: أنَّ فاعَلَ بمعنى فَعَـل المجردِ نحـو: جاوَزْته وجُزْتُه، وسافَرْتُ[5]، وطارَقْتُ[6]. والثاني: أنه أُخْرِجَ على زِنَةِ المُفاعلة مبـالغةً فيـه؛ لأنَّ فِعْلَ المفـاعلةِ أبلغُ مِنْ غيـره. وقـال ابن عـطيـة[7]: «فَحَسُنَ دفاع[8] لأنه قـد عَنَّ للمؤمنين [مَنْ][9] يَدْفَعُهم ويؤذيهم فتجيء مقـاومتُه ودَفْعُـه عنهم مُدافَعَةً» يعني: فيُلْحَظُ فيها المفاعلةُ.

آ. (٣٩) قوله: ﴿أُذِنَ للذينَ﴾: قرأه[10] مبنياً للمفعول نافـع وأبو عمرو وعاصم. والباقون قرؤوه مبنياً للفاعل. وأمَّا «يُقاتِلون» فقرأه مبنياً للمفعول

---

(١) الأقرب أن يقول في الفعل الأول: لأن الفاعل جمع تكسير.

(٢) وهي قراءة يعقوب والأعـرج وآخرين. انـظر: الإتحاف ٢/٢٧٥، والنشـر ٢/٣٢٦، والبحر ٦/٣٧٠.

(٣) البحر ٦/٣٧٠.

(٤) السبعة ٤٣٧، والتيسير ١٥٧، والحجة ٤٧٧، والنشر ٢/٣٢٦، والبحر ٦/٣٧٣.

(٥) ليس سافر بمعنى سَفَر وإنما هو بمعنى خرج للارتحال وهو يُغني عن الثلاثي.

(٦) طارق النعل: صيَّرها طاقاً فوق طاق.

(٧) المحرر ١١/٢٠٤.

(٨) في المطبوعة «يدافع».

(٩) زيادة من المحرر.

(١٠) السبعة ٤٣٧، والتيسير ١٥٧، والحجة ٤٧٨، والنشر ٢/٣٢٦، والبحر ٦/٣٧٣.

نافع وابن عامر وحفص. والباقون مبنياً للفاعـل. وحَصَلَ من مجمـوع الفعلين: أن نـافعاً وحفصـاً بَنَياهمـا للمفعول، وأنَّ ابنَ كثيـرٍ وحمـزةَ والكسـائي بَنَيـاهمـا للفـاعل، وأن أبـا عمرو وأبـا بكـر بَنَيـا الأول للمفعـول والثـاني للفـاعـل، وأن ابنَ عـامر عكسُ هـذا فهذِه أربـعُ رُتَبٍ. والمأذونُ فيـه محذوفٌ للعلمِ بـه أي: للذين يقـاتَلون في القتال. و «بـأنهم ظُلِموا» متعلقٌ بـ «أُذِنَ» والبـاءُ سببيـةٌ أي: بسبب أنهم مظلومون.

آ. (٤٠) **قوله: ﴿الذين أُخْرِجُوا﴾**: يجوز أن يكـونَ في محلِّ جرٍّ، نعتاً للموصول الأولِ أو بياناً لـه، أو بدلاً منـه، وأن يكونَ في محـلِّ نصبٍ على المدح، وأن يكونَ في محلِّ رفعٍ على إضمارِ مبتدأ.

قوله: «إلا أَنْ يَقولوا» فيه وجهان، أحـدهما: أنـه منصوبٌ على الاستثنـاءِ المنقـطع، وهذا ممَّـا يُجْمِعُ العـربُ على نصبه؛ لأنـه منقطعٌ[1] لا يمكنُ تـوَجُّهُ العاملِ إليـه، وما كـان كذا أجمعـوا على نصبهِ، نحـو: «ما زاد إلَّا مـا نقصَ»، «وما نفعَ إلَّا ما ضَرَّ». فلو توجَّهَ العاملُ جاز فيه لغتان: النصبُ وهو لغةُ الحجاز، وأَنْ يكونَ كالمتصلِ في النصبِ والبدل نحـو: «ما فيهـا أحدٌ إلَّا حمـارٌ»، وإنما كانت الآيةُ الكريمةُ من الـذي لا يتوجَّـه عليه العـاملُ؛ لأنـك لو قلت: «الـذين أُخْرِجوا مِنْ ديارهم إلا أَنْ يقولوا ربُّنا الله» لم يَصِـحَّ. الثاني: أنـه في محلِّ جـر بدلاً من «حَقّ» قال الزمخشري[2]: «أي بغير موجِبٍ سوى التوحيـد الذي ينبغي أن يكـون موجب الإقـرارِ والتمكينِ لا موجبَ الإخـراجِ والتسييرِ. ومثلُه: «هـل تَنْقِمون منا إلَّا أَنْ آمَنَّا بالله»[3].

---

(١) ومـنـفـي.

(٢) الكشاف ٣/١٦.

(٣) الآية ٥٩ من المائدة.

وممَّنْ جَعَلَه في موضع جرٍّ بدلاً ممَّا قبله الزجاجُ[1]. إلاَّ أن الشيخ[2] قد رَدَّ ذلك فقال: «ما أجازاه من البدل لا يجوز؛ لأنَّ البدلَ لا يجوزُ إلاَّ حيث سبقه نفيٌ أو نهيٌ أو استفهامٌ في معنى النفي[3]. وأمَّا إذا كان الكلام موجَباً أو أمراً فلا يجوزُ البدلُ[4]؛ لأنَّ البدلَ لا يكون إلا حيثُ يكونُ العاملُ يَتَسَلَّطُ عليه. ولو قلت: «قام إلاَّ زيدٌ»، و «لْيَضْرِبْ إلاَّ عمروٌ» لم يجز. ولو قلت في غير القرآن: «أُخْرِجَ الناسُ مِنْ ديارِهم إلاَّ بأَنْ يقولوا: لا إلهَ إلاَّ اللَّهُ» لم يكن كلاماً. هذا إذا تُخُيِّل أَنْ يكونَ «إلا أَنْ يَقُولوا» في موضعِ جرٍّ بدلاً من «غير» المضاف إلى «حَقٍّ». وأمَّا إذا كان بدلاً من «حق» كما نَصَّ عليه الزمخشريُّ فهو في غايةِ الفسادِ؛ لأنه يَلْزَمُ منه أن يكونَ البدلُ يلي «غيراً» فيصير التركيبُ: بغير إلاَّ أَنْ يقولوا، وهذا لا يَصِحُّ، ولو قَدَّرْنا [إلاَّ][5] بـ «غير» كما/ يُقَدَّرُ في النفي في: [٦٤٧/ب] «ما مررت بأحدٍ إلاَّ زيدٍ» فتجعلُه بدلاً لم يَصِحَّ؛ لأنه يصيرُ التركيبُ: بغيرِ قولِهم ربُّنا اللَّهُ، فتكون قد أضَفْتَ غيراً إلى «غير» وهي هي فيصير: بغير غير، ويَصِحُّ في «ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ زيدٍ» أن تقول: ما مررت بغير زيد، ثم إن الزمخشري حين مَثَّل البدلَ قَدَّره: بغير موجِبٍ سوى التوحيدِ، وهذا تمثيلٌ للصفة، جَعَلَ [إلاَّ] بمعنى سِوَى، ويَصِحُّ على الصفةِ فالتبسَ عليه بابُ الصفة بباب البدل. ويجوز أن تقولَ: «مررتُ بالقومِ إلاَّ زيدٍ» على الصفة لا على البدل».

---

(١) معاني القرآن ٣/ ٤٣٠.

(٢) البحر ٦/ ٣٧٤.

(٣) مثَّل لذلك بقوله: نحو: ما قام أحد إلاَّ زيد، ولا يضرب أحد إلاَّ زيد، وهل يضرب أحد إلاَّ زيد».

(٤) قال: لا يقال: «قام القوم إلاَّ زيد» على البدل و «لا يضرب القوم إلاَّ زيد» على البدل.

(٥) من البحر.

قـوله: «ولـولا دَفْـعُ اللَّهِ» قـد تقـدَّم الخـلافُ فيـه في البقـرة[1] وتـوجيـهُ القراءتين.

وقرأ[2] «لَهُدِمَتْ» بالتخفيفِ نافعٌ وابن كثير. والباقون بالتثقيل الدالِّ على التكثيرِ؛ لأنَّ المواضعَ كثيرةٌ متعددةٌ، والقراءةُ الأولى صالحةٌ لهذا المعنىٰ أيضاً.

والعامَّةُ على «صَلَواتٌ» بفتح الصاد واللام جمعَ صلاةٍ. وقرأ[3] جعفر ابن محمد «وصُلُوات» بضمِّهما. ورُوي عنه أيضاً بكسرِ الصاد وسكـونِ اللام. وقـرأ الجحدري بضم الصاد وفتـح اللام. وأبـو العالية بفتح الصـادِ وسكونِ الـلام. والجحدريُّ أيضاً «وصُلُوْت» بضمِّهمـا وسكونِ الـواو، بعدهـا تاءٌ مثنـاةٌ من فوقُ مثلَ: صُلْب وصُلُوب.

والكلبيُّ والضحـاكُ كذلـك، إلاَّ أنهما أَعْجَمـا التاءَ بثـلاثٍ مِنْ فـوقهـا. والجحدريُّ أيضاً وأبو العاليـةِ وأبو رجـاءٍ ومجاهـدٌ كذلـك، إلَّا أنَّهم جعلوا بعد الثاءِ المثلثة ألفاً فقرؤوا «صُلُوْثا» ورُوي عن مجاهدٍ في هذه التاءِ المثنَّاةِ مِنْ فوقُ أيضاً. ورُوي عن الجحدريِّ أيضـاً «صُلْواث» بضم الصادِ وسكـونِ اللامِ وألفٍ بعد الواوِ والثاءِ مثلثةً.

وقرأ عكرمة «صِلْوِيْثَىٰ» بكسر الصاد وسكون الـلام، وبعدهـا واوٌ مكسورةٌ بعـدَها يـاءٌ مثنَّـاةٌ مِنْ تحتُ بعـدهـا ثـاءٌ مثلثـةٌ، وحكى ابنُ مجـاهـد أنه قُـرِىءَ «صِلْواث» بكسـر الصاد وسكـون اللام، بعـدها واوٌ، بعـدها ألف، بعـدها ثـاءٌ مثلثةٌ.

وقـرأ الجحـدري «وصُلُوب» مثـل كُعُـوْب بـالبـاء المـوحـدةِ وهـو جمـع

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/٥٣٣.

(٢) السبعة ٤٣٧، والتيسير ١٥٧، والحجة ٤٧٩، والنشر ٢/٣٢٧، والبحر ٦/٣٧٥.

(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٨٣، والقرطبي ١٢/٧١، والبحر ٦/٣٧٥.

«صليب»، وفُعُـوْل جمعُ فعيـل شاذٌّ نحـو: ظريف وظـروف وأَسِينة[1] وأُسُـون، ورُوي عن أبـي عمـرو «صلواتُ» كـالعـامَّـةِ، إلاَّ أنَّـه لم يُنَـوِّن، مَنَعـه الصـرفَ للعلميَّة والعجمة؛ لأنه جعله اسمَ موضـعٍ، فهذه أربـعَ عشرةَ قـراءةً، المشهورُ منها واحدةٌ، وهي هذه الصلاةُ المعهودة.

ولا بُـدَّ مِنْ حَـذْفِ مضـافٍ ليَصِـحَّ تَسَلُّطُ الهَـدْمِ عليهـا أي: مـواضـع صلواتٍ، أو يُضَمَّن «هُدِّمَتْ» معنى «عُطِّلَتْ» فيكون قَدْراً مشتركاً بين المـواضع والأفعال؛ فإنَّ تعطيلَ كلِّ شيءٍ بِحَسبِه. وأَخَّر المساجـدَ لحُدوثِهـا في الوجـود، أو الانتقـالِ إلى الأشـرفِ. والصلواتُ في الأمم . . . .[2] صـلاةُ كـلِّ مِلَّةٍ بحَسَبِها. وظاهرُ كلام الزمخشري[3] أنها بنفسِها اسمُ مكان فإنـه قال: «وسُمِّيَتْ الكنيسـةُ صلاةً لأنـه يُصَلَّى فيها. وقيـل: هي كلمةٌ مُعَـرَّبَـةٌ أصلُهـا بـالعبـرانيـةِ صَلُوثا». انتهى.

وأمَّا غيرُها[4] من القراءات فقيل: هي سريانيةٌ أو عبرانيةٌ دَخَلَتْ في لسانِ العربِ، ولذلك كَثُر فيها اللغاتُ.

والصَّوامِـعُ: جمعُ صَوْمَعَة وهي البناءُ المرتفعُ الحديدُ الأعلىٰ، مِنْ قولِهم رجلٌ أصمعُ[5]، وهـو الحديـدُ القولِ. ووزنهـا فَوْعَلة كـدَوْخَلة[6]. وهي متعبَّد الرهبانِ لأنهم ينفردون. وقيل: متعبَّدُ الصَّابِئين.

والبِيَـعُ: جمـع بِيْعَـة، وهي متعبَّـدُ النصـارى. وقيـل: كنـائس اليهـود.

---

(١) الأَسِيْنة: سَيْرٌ من سيور تُضْفر فتجعل وتراً أو غيره.

(٢) كلمة لم أتبينها، رسمت في ش «المسلمين».

(٣) الكشاف ٣/١٦.

(٤) أي غير قراءة العامة.

(٥) ورد ذلك في الكتاب ٢/٣٤٧.

(٦) الدوخلة: سَفيفة من خوص يوضع فيها التمر، بتخفيف اللام وتشديدها.

والأشهر أنَّ الصوامِعَ للرهبانِ والبِيَـعَ للنصارىٰ، والصَّلَواتِ لليهـود، والمساجـدَ للمسلمين.

و «يُذكَرُ فيها اسمُ الله» يجوز أَنْ يكونَ صفةً للمواضعِ المتقدمةِ كلِّها، إنْ أَعَدْنا الضميرَ مِنْ «فيها» عليها، أو صفةً للمساجد فقط، إنْ خَصَصْنا الضميرَ في «فيها» بها، والأولُ أظهر.

آ. (٤١) قـولـه: ﴿الـذينَ إنْ مَكَّنّـاهُمْ﴾: يجـوزُ في هـذا الموصولِ ما جاز في الموصولِ قبلَه. ويزيد هذا عليه: بأَنْ يجوزَ أن يكون بدلاً مِنْ «مَنْ يَنْصُرُه» ذكره الـزجاج[1] أي: ولَيَنْصُـرَنَّ اللَّهُ الذين إنْ مَكَّنـاهم. و «إنْ مَكَّنّاهم» شرطٌ. و «أقاموا» جوابُه، والجُملةُ الشرطيةُ بأَسْرِها صلةُ الموصولِ.

آ. (٤٤) قوله: ﴿نَكيرِ﴾: النكيرُ مصـدرٌ بمعنى الإنكار كـالنَّذيـر بمعنى الإنذار. وأثبتَ[2] ياءَ «نَكيرِي» حيث وقع ورشٌ في الوصل، وحذفها في الوقف. والباقون بحذفِها وَصْلاً ووَقْفاً.

آ. (٤٥) قـوله: ﴿فَكَـأَيِّنْ مِنْ قريـةٍ أَهْلَكْناهـا﴾: يجوز أن تكونَ «كأَيِّنْ» منصوبةَ المحل على الاشتغالِ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسره «أهلكناها» وأَنْ يكـونَ في محلِّ رفـعٍ بالابتـداءِ، والخبر «أَهْلكناها». وقـد تقدَّم تحقيقُ القـولِ فيها[3].

قوله: «وهي ظالمةٌ» جملةٌ حالية مِنْ هاء «أَهْلكناها».

قوله: «فهي خاويةٌ» عـطفٌ على «أَهْلَكْناهـا»، فيجوزُ أن تكـونَ في محلٍّ

---

(١) معاني القرآن ٣/٤٣١.

(٢) السبعة ٤٤١، والتيسير ١٥٨، والنشر ٢/٣٢٧.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/٤٢١.

رفع لعطفِها على الخبر على القول الثاني، وأنْ لا يكونَ لها محلٌّ لعطفِها على الجملةِ المفسِّرة على القول الأول. وهذا عنى الزمخشريُّ[1] بقوله: «والثانية ـ يعني قولَه: «فهي خاويةٌ» ـ لا محلَّ لها لأنها معطوفةٌ على «أهلكناها»، وهذا الفعلُ ليس له محلٌّ تفريعاً/ على القولِ بالاشتغالِ. وإلَّا فإذا قلنا: إنه خبرٌ لـ «كأيِّن» كان له محلٌّ ضرورةً. [٦٤٨/أ]

وقرأ[2] أبو عمروٍ «أهلكتُها». والباقون «أَهْلكناها» وهما واضحتان.

قوله: «وبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ» عطفٌ على «قريةٍ»، وكذلك و «قَصْرٍ» أي: وكأيِّن من بئرٍ وقصرٍ أَهْلكناها أيضاً، هذا هو الوجهُ. وفيه وجهٌ ثانٍ[3]: أَنْ تكونَ معطوفةً وما بعدها على «عروشِها» أي: خاوية على بئرٍ وقصرٍ أيضاً. وليس بشيءٍ.

والبِئْرُ: مِنْ بَأَرْتُ الأرض أي حفرتُها. ومنه «التَّأْبِير» وهو شَقُّ . . . . .[4] الطلع. والبِئْر فِعْل بمعنى مَفْعول كالذِّبْح بمعنى المَذْبوح وهي مؤنثةٌ، وقد تُذَكَّرُ على معنى القليب. وقوله[5]:

٣٣٩٥ـ . . . .
وبِئْري ذو حَفَرْتُ وذو طَوَيْتُ

---

(١) الكشاف ٣/١٧.

(٢) السبعة ٤٣٨، والتيسير ١٥٧، والحجة ٤٧٩، والنشر ٢/٣٢٧، والبحر ٦/٣٧٦.

(٣) وهو مذهب الفراء في معاني القرآن ٢/٢٢٨.

(٤) كلمة لم أتبينها لعلها محرفة من «كافور» جاء في اللسان: «كافور الطَّلْعَة: وعاؤها الذي ينشق عنها».

(٥) صدره:

فإن الماءَ ماءُ أبي وَجَدِّي

وهو لسنان بن الفحل، في أمالي الشجري ٢/٣٠٦، وابن يعيش ٣/١٤٧، والخزانة ٢/٥١١، والهمع ١/٨٤، والدرر ١/٥٩.

يَحتمـل التذكيـرَ والتأنيثَ. والمُعَـطَّلَةُ: المُهْملة، والتعطيـل: الإهمال. وقرىء[1] «مُعْطَلَةٍ» بالتخفيف يقال: أَعْطَلْتُ البئر وعَطَّلْتُها فَعَطَلَت بفتح الـطاء، وأما عَطِلَتْ المرأةُ من الحُلِيِّ فبكسرِ الطاءِ. والمَشِيْدُ: قـد تَقدَّم[2] أنـه المرتفـعُ أو المُجَصَّصُ. وإنما بُني هنا مِنْ شادَه، وفي النساء[3] مِنْ شَيَّده؛ لأنه هناك بعد جمـعٍ فنـاسَبَ التكثيـرَ، وهنـا بعـد مفـردٍ فنـاسَب التخفيفَ، ولأنـه رأسُ آيــةٍ وفاصلةٍ.

آ. (٤٦) قــولـه: ﴿فتكــونَ﴾: هــو منصــوبٌ على جــوابِ الاستفهام. وعبارةُ الحوفي «على جوابِ التقريرِ». وقيـل: على جوابِ النفيِ، وقرأ[4] مبشِّر بنُ عبيـد «فيكونَ» بـالياءِ من تحتُ؛ لأنَّ التـأنيثَ مجازيٌّ. ومتعلَّقُ الفعلِ محذوفٌ أي: ما حَلَّ بالأممِ السالفةِ.

قوله: «فإنها لا تَعْمَىٰ» الضميرُ للقصةِ. و «لا تَعْمَى الأبصـارُ» مُفَسِّرَةٌ لـه. وحَسَّنَ التأنيثَ في الضمير كونُه وَلِيَـه فِعْلٌ بعـلامةِ تـأنيثٍ، ولو ذُكِّـر في الكلامِ فقيل «فإنـه» لجازَ، وهي قـراءةٌ مَرْوِيَّـةٌ عن عبد الله[5]، والتـذكيرُ بـاعتبارِ الأمـرِ والشأنِ. وقال الزمخشري[6]: «ويجوزُ أن يكون ضميراً مُبْهماً يُفَسِّـره «الأبصارُ» وفي «تَعْمَىٰ» راجعٌ إليه». قال الشيخ[7]: «ومـا ذكره لا يجـوزُ لأن الذي يُفَسِّـره ما بعدَه محصـورٌ، وليس هذا واحـداً منه: وهـو في باب «رُبَّ»، وفي بـاب نِعْم

(١) وهي قراءة الحسن والجحدري. انظر: المحتسب ٢/٨٥، والبحر ٦/٣٧٦.
(٢) انظر: الدر المصون ٤/٤٦.
(٣) الآية ٧٨ «أينما تكونوا يدرككم الموت، ولو كنتم في بروج مشيَّدة».
(٤) البحر ٦/٣٧٧.
(٥) البحر ٦/٣٧٨، معاني القرآن للفراء ٢/٢٢٨.
(٦) الكشاف ٣/١٧.
(٧) البحر ٦/٣٧٨.

وبئس، وفي باب الإعمال، وفي بـاب البدل، وفي بـاب المبتدأ والخبـر، على خـلافٍ في بعضها، وفي بـاب ضمير الشـأن، والخمسةُ الأُوَلُ تُفَسَّـر بمفـرد إلاَّ ضميرَ الشأنِ، فإنه يُفَسَّر بجملةٍ، وهذا ليس واحداً من الستة»[1].

قلت: بل هذا من المواضع المـذكورةِ، وهـو باب المبتـدأ. غايـةُ ما في ذلـك أنه دَخَـلَ عليه نـاسخٌ وهـو «إنَّ» فهـو نـظيـرُ قـولِهم: «هي العـربُ تقـول ما شاءَتْ، وهي النفسُ تتحمَّل ما حَمَلَتْ» وقوله تعالى: «إنْ هي إلاَّ حياتُنا»[2]. وقد جعل الزمخشريُّ جميعَ ذلك مِمَّا يُفَسَّر بما بعده، ولا فرقَ بين الآيةِ الكريمةِ وبين هـذه الأمثلةِ إلاَّ دخولُ النـاسخِ ولا أثـرَ لـه، وعَجِبْتُ من غَفْلَةِ الشيـخ عن ذلك.

قـوله «التي في الصـدورِ» صفةٌ أو بـدلٌ أو بيـانٌ. وهـل هـو تـوكيـدٌ؛ لأنَّ القلوبَ لا تكونُ في غير الصدور، أو لها معنى زائدٌ؟ كما قـال الزمخشـري[3]: «الذي قد تُعُوْرِف واعتُقِدَ أنَّ العَمىٰ في الحقيقـة مكانُـه البصرُ، وهـو أن تصابَ الحَدَقَةُ بما يَطْمِسُ نورَها، واستعمالُه في القلبِ استعارةٌ ومَثَلٌ. فلمَّا أُريدَ إثباتُ ما هو خلافُ المعتقدِ مِنْ نسبةِ العَمَىٰ إلى القلوبِ حقيقـةً، ونفيُه عن الأبصـارِ، احتاج هذا التصويرُ إلى زيادةِ تعيينٍ وفَضْلِ تعريفٍ؛ ليتقرَّرَ أنَّ مكـانَ العمى هو القلوبُ لا الأبصارُ، كما تقولُ: ليس المَضَاءُ للسَّيْفِ، ولكنه لِلسانِـك الذي بينَ فَكَّيْكَ. فقولُك: «الذي بين فَكَّيْكَ» تقريرٌ لِما ادَّعَيْتَـه لِلسانِـه وتثبيتٌ؛ لأنَّ مَحَلَّ المَضاءِ هو هو لا غير، وكأنَّك قلتَ: ما نَفَيْتُ المَضاءَ عن السيفِ وأثبتَّه لِلسانِك فلتةً مني ولا سهواً، ولكن تَعَمَّدْتُ به إيَّاه بعينه تَعَمُّداً».

---

(١) انظر: الارتشاف ١/٤٨٤.

(٢) الآية ٢٩ من الأنعام.

(٣) الكشاف ٣/١٧.

وقد رَدَّ الشيخ[1] على أبـي القـاسم قولَـه: «تَعَمَّدْتُ بـه إياه» وجعـل هذه العبـارةَ عُجْمَةً من حيث إنـه فَصَلَ الضميـرَ، وليس من مـواضـعِ فَصْلِه، وكـان صوابُه أن يقـول: تعمَّدْتُـه به كمـا تقول: «السيفُ ضـربتُك بـه» لا «ضربْتُ بـه إياك». قلت: وقد تقدَّم لك نـظيرُ هـذا الردِّ والجـوابُ عنه بمـا أُجيب عن قولِـه تعالىٰ: «يُخْرِجُـون الرسـولَ وإيَّاكم»[2]، «ولقـد وَصَّيْنا الـذين أُوْتُوا الكتـابَ مِنْ قَبْلِكم وإيَّـاكم»[3]: وهو أنـه ــ مع قَصْـدِ تقديمِ غيـرِ الضميرِ عليـه لغـرضٍ ــ يمتنعُ اتصالُه، وأيُّ خطأ في مثل هذا حتى يَدَّعي العُجْمَةَ على فصيـحٍ شَهِدَ لـه بذلك أعداؤه، وإن كان مُخْطِئاً في بعضِ الاعتقاداتِ ممَّا لا تَعَلُّقَ لـه فيما نحن بصددِه؟

وقـال الإمامُ فخـر الدين[4]: «وفيـه عندي وجـهٌ آخرُ: وهـو أنَّ القلبَ قد يُجْعَلُ كنايةً عن الخاطرِ والتدبُّرِ، كقولِه تعالى: / «إنَّ في ذلك لَذِكْـرىٰ لِمَنْ كان له قَلْبٌ»[5]. وعند قومٍ أنَّ محلَّ الـذِّكْرِ هـو الدمـاغُ، فاللَّهُ تعـالَىٰ بيَّن أنَّ مَحَلَّ ذلـك هـو الصـدرُ». وفي محـلِّ العقـلِ خـلافٌ مشهـورٌ، وإلى الأولِ مَيْلُ ابنِ عطية[6] قال: «هو مبالغةٌ كمـا تقول: نـظرتُ إليه بعيني، وكقـوله: يقـولون بـأَفْـواههم»[7]. قلت: وقـد أَبْـدَيْتُ فـائـدةً في قـولـه «بـأفـواههم» زيـادةً على التأكيد[8].

[٦٤٨/ب]

(١) البحر ٦/٣٧٨.
(٢) الآية ١ من الممتحنة، ولم يسبق له أن درس الممتحنة.
(٣) الآية ١٣١ من النساء. وانظر: الدر المصون ٤/١١١.
(٤) تفسير الرازي ٢٣/٤٥.
(٥) الآية ٣٧ من سورة ق.
(٦) المحرر ١١/٢٠٩.
(٧) الآية ١٦٧ من آل عمران.
(٨) انظر: الدر المصون ٣/٤٧٨.

آ. (٤٧) قـولـه: ﴿مِمَّـا تَعُـدُّون﴾: قـرأ[1] الأخَـوان وابن كثيـر «يَعُدُّون» بياءِ الغَيْبة. والباقون بتاءِ الخطاب وهما واضحتان.

آ. (٤٨) قوله: ﴿وكَأَيِّنْ مِنْ قريةٍ﴾: قد تقدَّم نظيرُها[2]. قـال الـزمخشري[3]: «فـإن قلتَ: لِمَ عُطِفَتْ الأولى بـالفاء، وهـذه بـالـواو؟ قلت: الأولى وَقَعَتْ بـدلاً مِنْ قولِـه «فكيف كان نَكيـر» و[أمَّا][4] هـذه فحكمُهـا حكمُ الجملتين قبلها المعطوفَتَيْن بالواو، أعني قولَه «ولن يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَه، وإنَّ يومـاً عند ربك كألفِ سنة».

آ. (٥١) قـولـه: ﴿مُعـاجِـزين﴾: قـرأ[5] أبـو عمـرو وابن كثيـر بالتشديد في الجيم هنا، وفي حرفَيْ سبأ[6]، والباقون «مُعـاجزين» في الأمـاكن الثلاثة. والجحدري كقراءة ابن كثير وأبـي عمرو في جميع القرآن وابن الزبير: «مُعْجِزين» بسكون العين.

فأمَّا الأُولى ففيها وجهان، أحـدُهما: قـال الفارسي[7]: معنـاه: ناسِبين أصحـابَ النبـيِّ رسول الله صلَّى الله عليـه وسلَّم إلى العَجْز نحـو: فَسَّقْتُه أي نَسَبْتُـه إلى الفسق». والثـاني: أنهـا للتكثيـرِ، ومعنـاهـا: مُثَبِّـطِيْنَ النـاسَ عن الإيمان. وأمَّا الثانيةُ فمعناها: ظانِّين أنهم يُعْجِزوننـا. وقيل: معـانِدين. وقـال

---

(١) السبعة ٤٣٩، والنشر ٣٢٧/٢، والحجة ٤٨٠، والتيسير ١٥٨، والبحر ٣٧٩/٦.
(٢) الآية ٤٥ «فكأين من قرية أهلكناها...».
(٣) الكشاف ١٨/٣.
(٤) من الكشاف.
(٥) السبعة ٤٣٩، والتيسير ١٥٨، والحجة ٤٨٠، والبحر ٣٧٩/٦.
(٦) الآية ٥، ٣٨.
(٧) الحجة (خ) ١٨/٤.

الزمخشري[١]: «عاجَزَه: سابقَه؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما في طَلَب إعجازِ الآخـرِ عن اللَّحـاق بـه، فـإذا سبقـه قيـل: أعجـزه وعَجَـزه. فـالمعنى[٢]: سـابقين أو مُسـابقين في زعمهم وتقـديـرِهم طـامِعين أنَّ كيـدَهم لـلإسـلام يَتِمُّ لهم. والمعنى: سَعَـوا في معناهـا بالفسـادِ». وقال أبـو البقاء[٣]: إنَّ معـاجـزين في معنى المُشَدَّدِ، مثلَ عاهَدَ وعَهَّد. وقيل: عاجَزَ سابَقَ، وعَجَز سَبَق».

آ. (٥٢) قـولـه: ﴿إلاَّ إذا تَمَنَّى ألقى الشيـطانُ﴾: في هـذه الجملةِ بعـد «إلاَّ» ثلاثـةُ أوجهٍ، أحـدها: أنهـا في محـلِّ نصبٍ على الحـال من «رسول» والمعنى: وما أَرْسَلْناه إلاَّ حالُهُ هذه، والحالُ محصورةٌ[٤]. الثاني: أنها في محلِّ الصفةِ لـ «رسول»، فيجوزُ أَنْ يُحْكَمَ على موضعها بـالجرِّ بـاعتبارِ لفظِ الموصوف، وبـالنصبِ باعتبـارِ محلِّه؛ فإنَّ «مِنْ» مـزيدةٌ فيـه. الثالث: أنَّهـا في موضعِ استثناءٍ من غيرِ الجنس. قاله أبو البقاء[٥]. يعني أنه استثناءٌ منقطعٌ.

و «إذا» هذه يجوزُ أَنْ تكونَ شرطيةً، وهو الـظاهر، وإليـه ذهب الحوفيُّ، وأَنْ تكونَ لمجردِ الظرفية. قـال الشيخ[٦]: «ونَصُّـوا على أنَّه يَليهـا في النفي ــ يعني «إلاَّ» ــ المضـارعُ بلا شـرطٍ نحو: مـا زيدٌ إلاَّ يفعـلُ، وما رأيتُ زيـداً إلاَّ يفعلُ، والماضي بشـرطِ تقدُّم فِعـلٍ نحو: «مـا يأْتيهم من رسـولٍ إلاَّ كانـوا»[٧]

---

(١) الكشاف ٣/١٨.

(٢) من قوله: «فالمعنى» إلى قوله: «يتم لهم» سقط من مطبوعة الكشاف.

(٣) الإملاء ٢/١٤٥.

(٤) قال أبو حيـان في البحر ٦/٣٨٢: «والصحيـح أن الجملة حاليـة لا صفة لقبـولها واوَ الحال».

(٥) الإملاء ٢/١٤٥.

(٦) البحر ٦/٣٨٢.

(٧) الآية ٣٠ من يس.

أو مصاحبةٍ[1] قد [نحو:] «ما زيدٌ إلاَّ قد فعل». وما جاء بعد «إلاَّ» في الآية جملةٌ شرطية، ولم يَلِها ماضٍ مصحوبٌ بـ «قَدْ» ولا عارٍ منها. فإنْ صَحَّ ما نَصُّوا عليه يُؤَوَّل على أنَّ «إذا» جُرِّدَتْ للظرفية ولا شرطَ فيها وفُصِل بها بين «إلاَّ» والفعلِ الذي هو «أَلْقى»، وهو فصلٌ جائز، فتكونُ «إلاَّ» قد وَلِيها ماضٍ في التقديرِ ووُجِد شرطُه: وهو تقدُّم فعلٍ قبل «إلاَّ» وهو «وما أَرْسَلْنا».

قلت: ولا حاجةَ إلى هذا التكلفِ المُخْرِجِ للآيةِ عن معناها. بل هي جملةٌ شرطيةٌ: إمَّا حالٌ، أو صفةٌ، أو استثناء، كقوله: «إلاَّ مَنْ تولَّىٰ وكَفَرَ فيعذِّبُه»[2] وكيف يُدَّعَىٰ الفصلُ بها وبالفعلِ بعدَها بين «إلاَّ» وبين «ألقى» مِنْ غير ضرورةٍ تدعو إليه ومع عدم صحةِ المعنى؟

وقوله تعالى: «إذا تَمَنَّى» إنما أُفْرِد الضميرُ، وإن تقدَّمه شيئان معطوفٌ أحدُهما على الآخر بالواو؛ لأنَّ في الكلام حذفاً تقديرُه: وما أَرْسَلْنا مِنْ قبلِك مِنْ رسولٍ إلاَّ إذا تمنَّى ولانبيٍّ إلاَّ إذا تمنَّى كقوله: «واللَّهُ ورسولُه أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوْه»[3]. والحذفُ: إمَّا من الأول أو من الثاني.

والضميرُ في «أُمْنِيَّتِه» فيه قولان، أحدُهما: ـ وهو الذي ينبغي أن يكونَ ـ أنه ضميرُ الشيطان. والثاني: أنه ضميرُ الرسولِ، ورَوَوْا في ذلك تفاسيرَ اللَّهُ أعلم بصحتها.

آ. **(٥٣) قوله: ﴿لِيَجْعَلَ﴾**: في متعلَّق هذه اللامِ ثلاثةُ أوجهٍ، أظهرُها: أنها متعلقةٌ بـ «يُحْكِم» أي: يُحْكِم اللَّهُ آياتِه ليجعلَ. وقولُه: «والله عليمٌ حكيمٌ» جملةُ اعتراضٍ. وإليه نحا الحوفيُّ. والثاني: أنها متعلقةٌ

---

(١) عبارة البحر: «أو يكون الماضي...».

(٢) الآية ٢٣ من الغاشية.

(٣) الآية ٦٢ من التوبة.

بـ «يَنْسَخُ» وإليه نحا ابن عطية[1]. وهو ظاهرٌ أيضاً. الثالث: أنها متعلقةٌ بأَلْقَىٰ، وليس بظاهر. وفي اللامِ قولان، أحدهما: أنها للعلةِ، والثاني: أنهـا للعاقبـةِ. و «مـا» في قـولِـه «ما يُلْقي» الـظاهـرُ/ أنَّهـا بمعنى الـذي، ويجـوزُ أَنْ تكـونَ مصدريةً. [٦٤٩/أ]

قوله: «والقاسيةِ» أل في «القاسية» موصولةٌ، والصفةُ صلتُهـا، و «قلوبُهم» فاعلٌ بها، والضميرُ المضافُ إليه هو عائدُ الموصـول وأُنِّثَتْ الصلةُ لأنَّ مرفـوعَها مؤنثٌ مجازي، ولو وُضع فعلٌ موضعَها لجـاز تأنيثُـه. و «القاسيـةِ» معطوفٌ على «الذين» أي: فتنةً للذين في قلوبِهم مَرَضٌ وفتنةً للقاسيةِ قلوبُهم.

قـوله: «وإنَّ الـظالمين» مِنْ وَضْع الـظاهرِ مَـوْضِعَ المضمـرِ؛ إذ الأصلُ: «وإنهم لفي ضلال» ولكن أُبْرِزُوا ظاهرين للشهادةِ عليهم بهذه الصفةِ الذَّميمةِ.

آ. (٥٤) قـولـه: ﴿ولِيَعْلَمَ الـذين﴾: عـطفٌ على «ليجعـلَ» عـطفَ علةٍ على مثلِها. والضميـرُ في «أنَّه» فيـه قولان، أحـدهما ـ وإليـه ذهب الزمخشري[2] ـ أنه عائدٌ على تمكينِ الشيطانِ أي: لِيَعْلَمَ المؤمنـون أن تمكينَ الشيطانِ هو الحق. الثاني ـ وإليه نحـا ابن عطيـة[3] ـ أنه عـائدٌ على القـرآنِ. وهو وإنْ لم يَجْرِ له ذِكْرٌ فهو في قوة المنطوق.

قوله: «فَيُؤْمِنُوا» عطفٌ على «وليَعلَمَ» و «فَتُخْبِتَ» عطفٌ عليه. وما أحسنَ ما وقعَتْ هذه الفاءاتُ.

وقرأ العامَّةُ «لهادِيْ الذين» بالإِضافةِ تخفيفاً. وابنُ أبـي عبلة[4] وأبو حيوةَ بتنوينِ الصفةِ وإعمالِها في الموصول.

---

(١) المحرر ٢١٣/١١.

(٢) الكشاف ١٩/٣.

(٣) المحرر ٢١٣/١١.

(٤) القرطبي ٨٧/١٢، والبحر ٣٨٣/٦.

آ. (٥٥) والمِرْيَةُ والمُـرْيَةُ بـالكسر والضم لغتـان مشهورتـان. وظاهـرُ كلامِ أبي البقاء[١] أنهما قراءتان، ولا أحفظ الضم هنا[٢]. والضمير في «منه» قيل: يعودُ على القرآن. وقيل: على الرسول. وقيل: على ما ألقاه الشيطان.

قوله: «عَقيم» العَقيم: من العُقْم. وفيه قولان، أحدهما: أنه السَّدُّ يقال: امـرأةٌ مَعْقُومَـةُ الرَّحِمِ أي: مسـدودتُه عن الـولادة. وهـذا قـول أبي عبيـد[٣]. والثـاني: أن أصلَه القـطعُ. ومنـه «المُلْك عَقيم» أي: لأنـه يقـطع صلةَ الـرحم بالتزاحُمِ عليه. ومنه العقيمُ لانقطاع ولادتِها. والعُقْم: انقطاعُ الخير، ومنه «يومٌ عقيم». قيل: لأنَّه لا ليلةَ بعده ولا يومَ[٤] فشُبِّـه بمَنْ انقطع نَسْلُه. هـذا إنْ أريد به يومُ القيامة. وإن أريد به يومُ بدرٍ[٥] فقيل: لأنَّ أبناءَ الحـربِ تُقْتَلُ فيـه، فكأنَّ النساء لم تَلِدْهُنَّ، فيكُنَّ عُقُماً. ويقـال: رجل عقيم وامـرأة عقيمة أي: لا يُـولد لهما، والجمعُ عُقُم.

آ. (٥٦) قـولـه: ﴿يـومئـذٍ﴾: منصـوبٌ بمـا تَضَمَّنـه «لله» من الاستقرارِ لوقوعه خبراً. و«يَحْكم» يجوزُ أن يكونَ حالاً من اسم الله، وأن يكون مستأنفاً. والتنوينُ في «يومئـذٍ» عوضٌ من جملة فقـدَّرها الـزمخشري[٦]: «يـوم يؤمنون» وهو لازمٌ لزوال المِرْيَةِ. وقدَّره أيضاً «يوم تزولُ مِرْيَتُهم».

---

(١) الإملاء ٢/١٤٥، وعبارته «لغتان».
(٢) وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي. انظر: القرطبي ١٢/٨٧.
(٣) غريب الحديث له ٤/٧١، ووقع في مطبوعتـه تصحيف حيث ورد «مشدودتهـا» بدلاً من «مسدودتها».
(٤) لأنه يوم القيامة، فلا يعقبه مثله.
(٥) وهو قول ابن عباس كما في القرطبي ١٢/٨٧.
(٦) الكشاف ٣/٢٠.

آ. (٥٧) **قوله: ﴿والذين كفروا﴾**: مبتدأ. وقوله: «فأولئك» وما بعده خبرُه. ودَخَلَتِ الفاءُ لِما عَرَفْتَ مِنْ تضمُّنِ المبتدأ معنى الشرطِ بالشرطِ المذكور. و «لهم» يُحتمل أن يكونَ خبراً عن «أولئك». و «عذاب» فاعلٌ به لاعتمادِه على المخبرِ عنه، وأن يكونَ خبراً مقدَّماً، وما بعده مبتدأ، والجملةُ خبرُ «أولئك».

آ. (٥٨) **قوله: ﴿لَيَرْزُقَنَّهم﴾**: جوابُ قَسَمٍ مقدرٍ. والجملةُ القسميةُ وجوابُها خبرُ قولِه: «والذين هاجروا». وفيه دليلٌ على وقوعِ الجملةِ القَسَميةِ خبراً لمبتدأ. ومَنْ يَمْنَعْ يُضْمِرْ قولاً هو الخبر تُحكى به هذه الجملةُ القَسَمية. وهو قولٌ مرجوح.

قوله: «رِزْقاً» يجوز أن يكونَ مفعولاً ثانياً على أنه من باب الرِّعْي والذِّبْح أي: مرزوقاً حسناً، وأَنْ يكونَ مصدراً مؤكِّداً. وقوله: «ثم قُتِلوا» وقوله: «مُدْخَلاً» قد تقدم الخلافُ في القراءةِ بهما في آل عمران[1] وفي النساء[2].

آ. (٥٩) والجملةُ مِنْ «لَيُدْخِلَنَّهُمْ» يجوزُ أن تكونَ بدلاً مِنْ «لَيَرْزُقَنَّهم»، وأن تكونَ مستأنفةً.

آ. (٦٠) **قوله: ﴿ذلك﴾**: خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: الأمرُ ذلك. وما بعده مستأنفٌ. والباء في قوله: «بمثل ما عُوْقب به» للسببيةِ في الموضعين. قاله أبو البقاء[3]. والذي يظهر أن الأُولى يُشبه أن تكونَ للآلة. و «مَنْ عاقَبَ» مبتدأ، خبرُه «لَيَنْصُرَنَّه الله».

---

(١) لم ترد هذه اللفظة في آل عمران، وإنما وردت في الإسراء. انظر: الدر المصون ٧/٤٠١.

(٢) انظر: الدر المصون ٣/٦٦٥.

(٣) الإملاء ٢/١٤٦ وعبارة المطبوعة: «الباء فيها...».

آ. (٦١) **قوله: ﴿ذلـك﴾**: مبتدأ، و«بـأنَّ اللَّهَ» خبرُه أي: ذلـك النصر بسببِ أنَّ اللَّهَ يُوْلج.

وقرأ العامَّةُ «وأنَّ ما» عطفاً على الأولىٰ. والحسن[1] بكسرِها استئنافاً.

آ. (٦٢) **قــوله: ﴿هــو الحقُّ﴾**: يجوز أَنْ يكـونَ فَصلاً ومبتـدأً. وجوَّز أبو البقاء[2] أن يكونَ توكيداً. وبه بدأ. وهـو غلط؛ لأنَّ المضمرَ لا يُـؤكِّدُ المُـظْهَرَ، ولكـان صيغةُ النصبِ أَوْلَى بـه من الرفـعِ فيُقـال «إيـاه» لأنَّ المتبـوعَ منصوبٌ.

وقرأ[3] الأخَوان وحفصٌ وأبو عمرٍو هنا وفي لقمان[4] «يَدْعُون» بـالياء من تحتُ. والباقون بالتاءِ من فوقُ. والفعلُ مبنيٌّ للفـاعلِ. وقـرأ مجاهـدٌ واليماني بـالياء من تحتُ مبنيـاً للمفعـول. والـواوُ التي هي ضميـرٌ تعـودُ على «مـا» على معناها، والمرادُ بها الأصنامُ أو الشياطينُ.

آ. (٦٣) **قوله: ﴿فَتُصْبِحُ﴾**: فيه قـولان، أحدهمـا: أنه مضـارعٌ لفظاً ماضٍ معنىٰ، تقديرُه فأصبحَتْ، فهو عطفٌ على أَنْزَل. قاله أبـو البقاء[5]. ثم قال بعد أن عطف على «أَنْزل»: «فلا موضعَ له إذن» وهو كلامٌ متهـافِتٌ؛ لأنَّ عَـطْفَه على «أَنْـزَلَ» يَقْتضي أن يكونَ لـه محلٌّ من الإعـرابِ: وهو الـرفعُ خبـراً لـ «أنَّ»، لكنـه لا يجوزُ لعـدم الـرابطِ. والثـاني: أنـه على بـابِـه، ورَفْعُـه على

(١) البحر ٦/٣٨٤.
(٢) الإملاء ٢/١٤٦.
(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٤٠، والتيسير ١٥٨، والنشر ٢/٣٢٧، والحجة ٤٨٢، والبحر ٦/٣٨٤.
(٤) الآية ٣٠.
(٥) الإملاء ٢/١٤٦.

[٦٤٩/ب] الاستئنافِ. قال/ أبو البقاء(١): «فهي أي القصة، وتُصْبِحُ الخبر». قلت: ولا حاجةَ إلى تقديرِ مبتدأ، بل هذه جملةٌ فعليةٌ مستأنفةٌ، لا سيما وقَدَّر المبتدأ ضميرَ القصة(٢) ثم حذفه وهو لا يجوز؛ لأنه لا يُؤْتى بضميرِ القصة إلاَّ للتأكيدِ والتعظيم، والحذفُ يُنافيه.

قال الزمخشري(٣): «فإن قلتَ: هلا قيل: فأَصْبحت، ولِمَ صُرِفَ إلى لفظِ المضارع؟ قلت: لنكتةٍ فيه: وهي إفادةُ بقاءِ أثرِ المطرِ زماناً بعد زمانٍ كما تقول: أنعم عليَّ فلانٌ عامَ كذا فأَرُوْح وأَغْدو شاكراً له. ولو قلت: رُحْتُ وغَدَوْتُ لم يَقَعْ ذلك الموقعَ. فإن قلت: فما له رُفِعَ ولم يُنْصَبْ جواباً للاستفهام؟ قلت: لو نُصِب لأعطى عكسَ الغرضِ لأنَّ معناه إثباتُ الاخضرارِ، فينقلبُ بالنصب إلى نفي الاخضرار. مثالُه أن تقولَ لصاحبِك: ألم تَرَ أني أنعمتُ عليك فتشكر» إن نَصَبْتَ فأنت نافٍ لشكره شاكٍ تفريطَه [فيه](٤)، وإن رَفَعْتَه فأنت مُثْبِتٌ للشكر، وهذا وأمثالُه ممَّا يجب أَنْ يَرْغَبَ له من اتَّسم بالعلم في علم الإعراب وتوقير أهله». وقال ابنُ عطية(٥): «قوله: «فتصبحُ» بمنزلة قوله فتضحى أو تصير، عبارةٌ عن استعجالِها إثْرَ نزولِ الماءِ واستمرارها لذلك عادةً. ورَفْعُ قوله «فتُصْبِحُ» من حيث الآيةُ خبرٌ، والفاء عاطفةٌ وليسَتْ بجواب، لأنَّ كونَها جواباً لقوله: «ألم تَرَ» فاسدُ المعنى».

قال الشيخ(٦): «ولم يبين هو ولا الزمخشري قبله كيف يكون النصبُ نافياً

---

(١) الإملاء ٢/١٤٦.
(٢) يعني أن تقدير أبي البقاء: فهي أي القصة.
(٣) الكشاف ٣/٢١.
(٤) زيادة من الكشاف.
(٥) المحرر ١١/٢١٥.
(٦) البحر ٦/٣٨٦.

للاخضرار، إلاَّ كونَ المعنى فاسداً؟ قال سيبويه[1]: «وسألْتُه ـ يعني الخليـل ـ عن «ألم تَـرَ أنَّ الله أنزل من السمـاء ماءً فتصبـحُ الأرضُ مُخْضَـرَّة» فقـال: هـذا واجبٌ وتنبيه. كأنك قلت: أتسمعُ أنزل[2] اللَّهُ من السماءِ ماء فكان كذا وكذا».

قال ابن خروف: وقوله: «هذا واجبٌ» وقوله: «فكان كذا» يريدُ أنهما مـاضيان، وفَسَّـر الكـلام بـ: أتسمـع ليـريَـكَ أنـه لا يتصـل بـالاستفهــام لضعفِ حكمِ الاستفهـامِ فيه. وقـال بعضُ شُـرَّاح الكتـاب: «فتصبـحُ» لا يمكن نصبُـه؛ لأنَّ الكلامَ واجب. ألا ترى أن المعنىٰ: أن اللَّهَ أنـزلَ، فالأرضُ هـذه حالُهـا. وقال الفراء[3]: «ألم تَرَ» خبـرٌ كما تقـولُ في الكلام: اعلم أنَّ الله يفعـل كذا فيكـون كذا». ويقول: «إنمـا امتنع النصب جـواباً لـلاستفهام هنـا؛ لأنَّ النفيَ إذا دخل عليـه الاستفهامُ، وإن كـان يقتضي تقريـراً في بعضِ الكلام هـو مُعامَـلٌ معاملةَ النفيِ المَحْضِ في الجواب». ألا ترىٰ إلى قـولِه تعـالى: «أَلَسْتُ بربِّكم قـالوا بلى»[4] وكذلك الجوابُ بالفـاءِ إذا أَجَبْتَ النفيَ كان على معنيين في كـل منهما يَنْتفي الجـوابُ. فإذا قلت: «مـا تأتِيْنـا فتحدِّثَنـا» بالنصب، فـالمعنىٰ: ما تـأتينا محدِّثاً، وإنما تأتينا ولا تحدث. ويجـوزُ أن يكون المعنىٰ: أنـك لا تأتي فكيف تحدِّثُ؟ فالحديثُ منتفٍ في الحالتين، والتقريرُ بأداةِ الاستفهام كالنفي المَحْضِ في الجواب يُثْبت ما دَخَلَتْه الهمزةُ، وينتفي الجوابُ، فيلزَمُ من هذا الذي قَرَّرْناه إثبـاتُ الرؤيـةِ وانتفاءُ الاخضـرارِ، وهو خـلافُ المقصـودِ. وأيضـاً فـإنَّ جـوابَ الاستفهامِ ينعقدُ منه مع الاستفهامِ السابقِ شَرْطٌ وجزاءٌ كقوله[5]:

---

(١) الكتاب ١/٤٢٤.

(٢) عبارة الكتاب: «أتسمع أن الله أنزل...».

(٣) معاني في القرآن ١/٢٢٩.

(٤) الآية ١٧٢ من الأعراف.

(٥) لم أهتدِ إلى قائله وعجزه:

٣٣٩٦ـ ألـم تَـسْـألْ فَـتُـخْـبِـرْكَ الـرُّسـومُ

....

يتقدر: إنْ تسألْ تخبرْك الرسوم، وهنا لا يتقدَّر: إنْ تَرَ إنزالَ المطر تصبحْ الأرضُ مخضرةً؛ لأنَّ اخضرارَها ليس مترتباً على عِلْمِك أو رؤيتِك، إنما هو مترتبٌ على الإنزال وإنما عَبَّر بالمضارعِ؛ لأن فيه تصويراً للهيئة التي الأرضُ عليها والحالةِ التي لابَسَتِ الأرضَ، والماضي يفيد انقطاعَ الشيءِ. وهذا كقولِ جَحْدَرِ بنِ مَعُونة يصف حاله مع أشدِّ نازلةٍ في قصةٍ جَرَتْ له مع الحجاج ابن يوسف الثقفي، وهي أبياتٌ فمنها[1]: / [٦٥٠/أ]

٣٣٩٧ـ يَسْمُو بناظِرَتَيْنِ تَحْسَبُ فيهما
لِما أَجالَهما شعاعَ سِراج

لَمَّا نَزَلْتُ بحُصْنِ أَزْبَرَ مُهْصِرٍ
للقِرْن أرواحَ العدا مَجَّاجِ

فأكُرُّ أحمِلُ وهو يُقْعي باسْتِه
فإذا يعودُ فراجعٌ أدراجي

وعلِمْتُ أني إنْ أَبَيْتَ نِزالَه
أني من الحَجَّاج لستُ بناجي

فقوله «فأكرُّ» تصويرٌ للحالةِ التي لابَسَها».

قلت: أمَّا قولُه «وأيضاً فإنَّ جوابَ الاستفهامِ ينعقدُ منه مع الاستفهامِ» إلى قولِه: «إنما هو مترتِّبٌ على الإنزال» منتزعٌ مِنْ كلامِ أبي البقاء. قال

= على فِرْتاجَ والطللُ القديمُ
وهو في الكتاب ١/٤٢١، واللسان (فرتج).

(١) الحماسة البصرية ٢/٣٣٧، والخزانة ٣/٣٤٢.

أبو البقاء[1]: «إنما رُفع الفعلُ هنا وإنْ كان قبلَه استفهامٌ لأمرين، أحدهمـا: أنه استفهامٌ بمعنىٰ الخبر أي: قد رأيت، فلا يكـون له جـوابٌ. الثاني: أنَّ مـا بعدَ الفـاءِ ينتصِبُ إذا كان المستفهمُ عنـه سبباً لـه، ورؤيته لإنـزالِ الماءِ لا يُـوْجِبُ اخضرارَ الأرض، وإنما يجبُ عن الماء». وأمَّا قولُه: «وإنما عَبَّر بالمضارع» فهو معنى كلامِ الزمخشري بعينِه، وإنما غَيَّر عبارتَه وأَوْسَعَها.

وقوله: «فتصبحُ» استدلَّ به بعضُهم على أن الفاءَ لا تقتضي التعقيبَ قال: «لأنَّ اخضرارَها متراخٍ عن إنزالِ الماء، هذا بالمشاهدةِ». وقد أُجيب عن ذلـك بما نقله عكرمةُ: مِنْ أَنَّ أرضَ مكة وتهامةَ على ما ذُكر، وأنها تُمْطِرُ الليلةَ فتصبح الأرضُ غُدْوَةً خَضِرةً، فالفاءُ على بابها. قال ابن عطيـة[2]: «وشاهَـدْتُ هذا في السُّوس الأقصىٰ، نَزَل المطر ليلاً بعد قَحْط، فأصبحت تلك الأرضُ الرَّمِلةُ التي تَسْفيها الريـاحُ قد اخضـرَّت بنباتٍ ضعيف». وقيـل: تراخي كـلِّ شيء بحَسَبه. وقيل: ثَمَّ جملٌ محذوفةٌ قبل الفاءِ تقديره: فتهتَزُّ وتَرْبُو وتَنْبُتُ فتصبحُ. يبيِّنُ ذلك قولُه: «فإذا أَنْزَلْنا عليها الماءَ اهتَزَّتْ ورَبَتْ وأنبتَتْ. وهذا من الحذفِ الذي يَدُلُّ عليه فَحْوَى الكلام كقولـه تعالى: «فـأَرْسِلونِ. يوسفُ أيهـا الصِّدِّيقُ أَفْتِنـا»[3]. إلى آخر القصة.

و «تُصْبِحُ» يجوزُ أَنْ تكـونَ الناقصـةَ، وأَنْ تكونَ التـامَّـةَ. و «مُخْضَـرَّةً» حالٌ. قاله أبو البقاء[4]. وفيه بُعْدٌ عن المعنىٰ إذ يصير التقديرُ: فَتَدْخُلُ الأرضُ في وقتِ الصباح على هذه الحالِ. ويجوزُ فيها أيضاً أن تكونَ على بابِهـا من الـدلالةِ على اقتـرانِ مضمونِ الجملة بهـذا الزمنِ الخـاصِّ. وإنما خَصَّ هـذا

______

(١) الإملاء ٢/١٤٦.

(٢) المحرر ١١/٢١٦.

(٣) الآيتان ٤٥ ـ ٤٦ من يوسف.

(٤) الإملاء ٢/١٤٦.

الـوقتَ لأن الخضرةَ والبسـاتينَ أبهجُ مـا تُـرَىٰ فيـه. ويجـوزُ أن تكـونَ بمعنىٰ تَصير.

وقرأ العامَّـةُ بضمِّ الميم وتشديـدِ الراء اسمَ فـاعلٍ، مِنْ اخْضَـرَّت فهي مُخْضَرَّةٌ. والأصلُ مُخْضَرِرَة بكسر الـراء الأولى، فَأُدْغِمَتْ في مثلهـا. وقرأ[1] بعضُهم «مَخْضَرَة» بفتح الميم وتخفيفِ الـراء بزنـة مَبْقَلَة ومَسْبَعَة. والمعنىٰ: ذات خُضْرَواتٍ وذات سِباعٍ وذات بَقْلٍ.

آ. (٦٥) قـوله: ﴿والفُلْكَ﴾: العـامَّةُ على نصبِ «الفلك» وفيـه وجهـان، أحدهمـا: أنها عـطفٌ على «مـا في الأرض» أي: سَخَّـر لكم مـا في الأرض، وسَخَّـر لكم الفلك. وأفردهـا بالـذِّكْرِ، وإن انْـدَرَجَتْ بطريقِ العمـومِ تحت «ما». من قولـه: «ما في الأرض» لـظهورِ الامتنـانِ بها ولعجيب تسخيـرِها دونَ سـائر المُسَخَّـرات. و «تَجْري» على هـذا حال. الثـاني: أنها عَـطْفٌ على الجلالة بتقدير: ألم تَرَ أن الفلكَ تَجْري في البحر، فتجري خبرٌ على هذا.

وضمَّ[2] لامَ «الفُلُكَ» هنـا الكسـائي فيمـا رواه عن الحسن، وهي قـراءةُ ابن مقسم. وقرأ[3] أبو عبد الرحمن وطلحة والأعرج وأبو حيوة والزعفراني بـرفع «والفلكُ» على الابتداء وتجري بعده الخبر. ويجوز أن يكونَ ارتفاعُه عطفاً على محلِّ اسم «أنَّ» عند مَنْ يُجَوِّز[4] ذلك نحو: «إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان» وعلى هذا فـ «تجري» حال أيضـاً. و «بأمـرِه» البـاءُ/ للسببيـة. قولـه: «أَنْ تقعَ» فيـه ثلاثـةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ لأنها على حَذْفِ حرفِ الجرِّ تقديرُه: [٦٥٠/ب]

---

(١) البحر ٦/٣٨٧، والإملاء ٢/١٤٦.
(٢) البحر ٦/٣٨٧.
(٣) البحر ٦/٣٨٧، والكشاف ٣/٢١.
(٤) انظر المسألة في الارتشاف ٢/١٦٠.

من أن تقـعَ. الثاني: أنهـا في محلِّ نصبٍ فقط؛ لأنهـا بدلٌ من «السمـاء» بـدلُ اشتمـالٍ. أي: ويُمْسِكُ وقـوعَها يَمْنَعُـه. الثـالث: أنهـا في محـلِّ نصبٍ على المفعولِ مِنْ أجلِه، فالبصريون يقدِّرون: كراهةَ أن تقعَ. والكوفيون: لئلا تقعَ.

قوله: «إلاَّ بإذْنِه» في هـذا الجارِّ وجهـان، أحدهُمـا: أنَّه متعلقٌ بـ «تقـعَ» أي: إلاَّ بإذنه فتقع. والثاني: أنَّه متعلِّقٌ بيُمْسِكُ. قـال ابن عطيـة[1]: «ويحتمل أَنْ يعودَ قولُه «إلاَّ بإذنـه» على الإمساك، لأنَّ الكـلامَ يَقْتضي بغير عَمَـدٍ ونحوَه، كأنه أراد: إلاَّ بإذنِه فبه يُمْسِكها». قـال الشيخ[2]: «ولـو كان على مـا قال لكـان التركيبُ: بإذنِه، دونَ أداةِ الاستثناءِ. ويكونُ التقديرُ: ويُمْسِك السمـاءَ بإذنـه». قلت: وهذا الاستثناءُ مُفَرَّغٌ، ولا يقعُ في موجَبٍ، لكنه لَمَّا كان الكـلامُ قبلَه في قوةِ النفي ساغَ ذلك، إذ التقديرُ: لا يَتْرُكُها تقعُ إلاَّ بإذنه. والـذي يظهـرُ أنَّ هذه الباءَ حاليةٌ أي: إلاَّ ملتبسةً بأمرِه.

آ. **(٦٧) قوله: ﴿هم ناسِكُوه﴾**: هذه الجملةُ صفةٌ لـ مَنْسَكـاً. وقـد تقدَّم[3] أنـه يُقْرَأُ بـالفتح والكسـر. وتقدَّم الخـلافُ فيـه: هـل هـو مصـدرٌ أو مكانٌ؟ وقال ابنُ عـطية[4]: «نـاسِكوه يُعـطي أنَّ المَنْسَك المصـدرُ، ولو كـان مكـاناً لقـال: ناسِكـون فيـه» يعني أنَّ الفعـلَ لا يَتَعَـدَّىٰ إلى ضميـر الـظرفِ إلاَّ بواسطةِ «في». ومـا قالـه غيرُ لازمٍ؛ لأنـه قد يُتَّسـع في الظرف فيجـري مَجْرَىٰ المفعولِ به، فيصِلُ الفعلُ إلى ضميرِه بنفسه، وكذا ما عَمِلَ عَمَلَ الفعـل. ومن الاتِّساع في ظرفِ الزمان قوله[5]:

---

(١) المحرر ١١/٢١٦.

(٢) البحر ٦/٣٨٧.

(٣) انظر إعرابه للآية ٣٤ من الحج.

(٤) المحرر ١١/٢١٦.

(٥) تقدم برقم ٤٣٥.

٣٣٩٨ـ ويـوم ٍ شَهِـدْنَـاه سُلَيْـمَىٰ وعـامِـراً
قليـلٍ سـوى الـطَّعْنِ النِّهـالِ نـوافِلُهْ

ومن الاتِّساع في ظرفِ المكان قولُه(١) :

٣٣٩٩ـ ومَـشْـرَبٍ أَشْـرَبُـه وَشِـيْـلِ
لا أَجِـنِ الـطَّعْـمِ ولا وَبِـيْـلِ

يريد: أشرب فيه.

قوله: «فـلا يُنَازِعُنَّـك» وقُرِىء(٢) بـالنون الخفيفـة. وقرأ أبـو مجلز: «فلا يَنْزِعُنَّك» مِنْ نَزَعْتُهُ مِنْ كذا أي: قَلَعْتُه منـه. وقال الـزجاج(٣): «هـو مِنْ نازَعْتُـه فَنَزَعْته أَنْزَعُه أي: غَلَبْتُهُ في المنازَعَـة». ومجيءُ هذهِ الآيـةِ كقولِـه تعالىٰ: «فـلا يَصُدَّنَّكَ عنها» وقولهم: لا أُرَيَنَّك ههنا. وهنـا جاء قـولُه «لكـلِّ أمةٍ» من غيـر واوِ عطفٍ، بخلافِ ما تَقَدَّم مِنْ نظيرتِها(٤) فإنها بواوِ عـطفٍ. قال الـزمخشري(٥): «لأنَّ «تلك» وَقَعَتْ مع ما يُـدانيها ويـناسِبُها من الآيِ الـواردةِ في أمر النسـائِك، فَعُطِفَتْ على أخواتِها، وأمَّا هذه فواقعةٌ مع أباعدَ مِنْ معناها فلم تجد مَعْطَفاً.

آ. (٧٢) **قـولـه: ﴿تَعْـرِفُ﴾**: العامَّـةُ على «تَعْرِف» خـطاباً مبنيـاً للفاعل. «المُنْكَرَ» مفعول به. وعيسى بن عمر(٦) «يُعْـرَفُ» باليـاءِ من تحتُ مبنياً

---

(١) البيت لأحيحة بن الجلاح. وهـو في الارتشاف ٢/٢٧٠، والبحـر ٦/٣٨٧، والهمع ١/٢٠٣، والدرر ١/١٧٢.
والوَشَل: الماء القليل يقطر من جبل قليـلاً قليلاً. وأَجِنَ يَـأْجَنُ فهو أَجِن: إذا تغيَّـر. والوبيل: الذي لا يستمرأ.
(٢) انظر في قراءاتها: القرطبـي ١٢/٩٤، والمحتسب ٢/٨٥، والبحر ٦/٣٨٨.
(٣) معاني القرآن ٣/٤٣٧.
(٤) الآية ٣٤ من الحج «ولكل أمة جعلنا منسكاً».
(٥) الكشاف ٣/٢١.
(٦) البحر ٦/٣٨٨، والشواذ ٩٦.

للمفعول، و «المنكرُ» مـرفوعٌ قـائمٌ مقامَ الفـاعلِ . والمُنْكَـرُ اسمُ مصدرٍ بمعنى الإنكارِ. وقوله: «الذين كفـروا» من إقامـةِ الظاهـرِ مُقامَ المضمـرِ للزيادةِ عليهم بذلك.

قوله: «يَكادون يَسْطُوْنَ» هذه حالٌ: إمَّا مِنَ الموصـولِ، وإنْ كان مضـافاً إليه، لأنَّ المضافَ جزؤُه، وإمَّا من الوجوه لأنها يُعَبَّر بها عن أصحابِها، كقولـه: «وجـوهٌ يومئـذٍ عليها غَبَـرةٌ»[1] ثم قال: «أولئـك هم». و «يَسْـطُون» ضُمِّن معنىٰ يَبْطِشُون فيُعَدَّىٰ تعديَته، وإلاَّ فهو متعـدٍّ بـ على يُقال: سَـطا عليه. وأصلُه القهـرُ والغَلَبَةُ. وقيل: إظهارُ ما يُهَوِّلُ للإخافةِ. ولفلان سَطْوَةٌ أي: تَسَلُّطٌ وقهرٌ.

قوله: «النار» يُقرأ[2] بالحركاتِ الثلاث: فـالرفـعُ مِنْ وجهين. أحدُهمـا: الرفعُ على الابتداءِ، والخبرُ الجملةُ مِنْ «وَعَدَها الله» والجملةُ لا محلَّ لها فـإنها مفسِّرةٌ للشرِّ المتقـدِّمِ. كأنـه قيل: مـا شَرٌّ من ذلـك؟ فقيل: النـارُ وعدهـا الله. والثاني: أنها خبرُ مبتدأ مضمرٍ كأنه قيل: ما شرٌّ من ذلـك؟ فقيل: النـارُ أي: هو النارُ، وحينئذٍ يجوزُ في «وعدها الله» الرفعُ على كونِها خبراً بعد خبرٍ.

وأُجيـز أن تكون بـدلاً من «النار». وفيـه نـظرٌ: من حيث إنَّ المُبْـدَلَ منـه مفردٌ. وقد يُجاب عنه: بأنَّ الجملةَ في تأويلِ مفردٍ، وتكونُ بدلَ اشتمالٍ. كأنه قيل: النارُ وعدها اللَّهُ الكفارَ. وأجيز أن تكونَ مستأنفـةً لا محلَّ لهـا. ولا يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً. قال أبو البقاء[3]: «لأنه ليس في الجملةِ مـا يَصْلُح أَنْ يَعْمَلَ في

---

(١) الآية ٤٠ من عبس.

(٢) قـراءة الجمهور بـالضم. وقرأ ابن أبـي عبلة وآخـرون بـالنصب، وابن أبـي إسحـاق وآخرون بالكسر. انظر: القرطبي ١٢/٩٦، والبحر ٦/٣٨٩.

(٣) الإملاء ٢/١٤٦.

الحال». وظاهرُ نَقْلِ الشيخ[1] عن الزمخشري[2] أنه يُجيز كونَها[3] حالاً فقال: «وأجاز الزمخشريُّ أَنْ تكونَ «النار» مبتدأً، و «وعدَها» خبرٌ، وأَنْ يكونَ حالاً على الإعرابِ الأول». انتهى. والإعرابُ الأولُ هو كونُ «النار» خبرَ مبتدأ مضمرٍ. والزمخشريُّ لم يجعَلْها حالاً إلَّا إذا نَصَبْتَ «النار» أو جَرَرْتَها بإضمار «قد» هذا نصُّه[4]. وإنما مَنَعَ ذلك لِما تقدَّم من قولِ أبي البقاء، وهو عدمُ العاملِ.

والنَصبُ ـ وهو قراءةُ زيدِ بن علي وابن أبي عبلة ـ من ثلاثةِ أوجهٍ، أحدها: أنها منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ يُفَسِّره الفعلُ الظاهرُ، والمسألةُ من الاشتغال. الثاني: أنها منصوبةٌ على الاختصاصِ، قاله الزمخشري[5]. الثالث: أن ينتصبَ بإضمارِ أعني، وهو قريبٌ ممَّا قبله أو هو هو.

[٦٥١/أ] / والجرُّ ـ وهو قراءةُ ابن أبي إسحاق وإبراهيم بن نوح[6] على البدل مِنْ «شر».

والضميرُ في «وعدها». قال الشيخ[7]: «الظاهرُ أنَّه هو المفعولُ الأولُ على أنَّه تعالى وَعَدَ النارَ بالكفار أن يُطْعِمَها إيَّاهم، ألا ترى إلى قوله تعالى: «وتقولُ هَلْ مِنْ مزيدٍ»[8]. ويجوزُ أَنْ يكونَ الضميرُ هو المفعولَ الثاني،

---

(١) البحر ٦/٣٨٩.

(٢) الكشاف ٣/٢٢.

(٣) أي «وعدها».

(٤) قال: «وأن تكون حالاً عنها إذا نصبتها أو جررتها بإضمار قد».

(٥) الكشاف ٣/٢٢.

(٦) لم أقف على ترجمته

(٧) البحر ٦/٣٨٩.

(٨) الآية ٣٠ من سورة ق.

و «الذين كفروا» هـو المفعولَ الأولَ كمـا قال: وَعَـدَ اللَّهُ المنافقين والمنـافقاتِ والكفـارَ نـارَ جهنمَ»[1]. قلت: ينبغي أن يتعيَّنَ هـذا الثـاني؛ لأنَّـه متى اجتمـع بعدما يتعدَّى إلى اثنين شيئان ليس ثانيهما عبـارةً عن الأول، فالفـاعلُ المعنـويُّ رتبتُه التقديمُ وهو المفعولُ الأولُ. ونعني بالفاعلِ المعنويِّ مَنْ يتأتَّى منه فِعْـلٌ. فإذا قلتَ: وَعَدْتُ زيداً ديناراً فالدينار هو المفعول؛ لأنه لا يتأتَّى منه فِعْـلٌ، وهو نظير: «أعطيت زيداً درهماً» فـ «زيدٌ» هو الفاعلُ لأنه آخذٌ للدرهم.

قـوله: «وبئْسَ المصيـرُ» المخصوصُ محـذوفٌ. تقديـرُه: وبئس المصيرُ هي النارُ.

آ. **(٧٣) قـوله: ﴿ضُرِب مَثَـلٌ﴾**: قال الأخفش[2]: «ليس هنـا مَثَلٌ، وإنما المعنىٰ: جَعَلَ الكفارُ للَّهِ مثلًا». وقال الـزمخشري[3]: «فـإنْ قلتَ: الـذي جاء بـه ليس مَثَلًا فكيف سَمَّـاه مَثَـلًا؟ قلت: قـد سُمِّيَتِ الصفـةُ والقصـةُ الـرائعةُ المتلقَّـاةُ بالاستحسـانِ والاستغرابِ مثـلًا؛ تشبيهـاً لهـا ببعض الأمثـالِ المسيَّـرةِ لكـونِهـا مستغـربـةً مستحْسنـةً». وقـال غيـره[4]: هـو مَثَـلٌ» من حيث المعنىٰ؛ لأنه ضُرِب مثلُ مَنْ يعبد الأصنامَ بمن يعبد ما لا يخلقُ ذُباباً».

وقـرأ العـامَّـةُ «تَـدْعُـون» بتـاء الخـطاب. والحسن[5] ويعقـوب وهـارون

(١) الآية ٦٨ من سورة التوبة.

(٢) معاني القرآن لـه ٢/٤١٦ وعبارتـه: «ليس ههنا مثـل، لأنه تبـارك وتعالىٰ إنمـا قال: ضُرِب لي مثل فجعـل مثلاً عنـدهم لي فاستمعـوا لهذا المثـل الذي جعلوه مثلي في قـولهم واتخاذهم الآلهـة، وأنهم لن يَقْدِروا على خَلْقِ ذبـاب ولو اجتمعـوا لـه، وهم أضعف... فكيف تُضرب هذه الآلهة مثلاً لربها؟»

(٣) الكشاف ٣/٢٢.

(٤) انظر: البحر ٦/٣٩٠.

(٥) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٧٩، والقرطبـي ١٢/٩٧، والنشر ٢/٣٢٧، والبحر ٦/٣٩٠.

ومحبـوب عن أبـي عمـرو بـاليـاء من تحت. وهـو في كلتيهمـا مبنيٌّ للفـاعـل. وموسى الأسواري واليماني «يُدْعَوْن» بالياء مِنْ أسفلُ مبنياً للمفعول.

قوله: لن يَخْلُقوا» جعل الزمخشري[1] نَفْي «لن» للتأبيد وقد تقدَّم البحث معه في ذلك[2]. والـذبابُ معـروفٌ. ويُجمع على ذِبَّـان وذُبَّـان بكسـر الـذال وضمِّهـا وعلى ذُبّ. والمِذَبَّـة ما يُـطْرَدُ بها الـذبابُ. وهـو اسمُ جنسٍ واحـدتُـه ذُبابة، يقع للمذكرِ والمؤنثِ فيفرَّقُ بالوصف.

قوله: «ولو اجتمعوا لـه» قال الـزمخشري[2]: «نصبٌ على الحـالِ كأنـه قـال: يَسْتحيل خَلْقُهم الـذبابَ مشـروطاً [عليهم][3] اجتمـاعُهم جميعاً لِخَلْقِـه وتعاونُهم عليه» وقد تقدم غيرَ مرة أنَّ هذه الواوَ عاطفةٌ هـذه الجملةَ الحاليـةَ على حال محذوفـةٍ أي: انتفىٰ خَلْقُهم الذبـابَ على كلِّ حـال، ولو في هـذه الحالِ المقتضيةِ لِخَلْقِهم لأجلِ الذباب، أو لأجلِ الصنَمِ.

والسَّلْبُ: اختطافُ الشيءِ بسرعة. يُقال: سَلَبَه نِعْمَتَه. والسلَبُ: ما على القتيـل. وفي الحديث[4]: «مَنْ قتـل قتيـلاً فله سَلَبُـه». والاستنقـاذ: استفعـالٌ بمعنى الإِفعـال يقـال: أنقـذه مِنْ كـذا أي: أنجـاه منـه، وخَلَّصــه. ومثله أَبَـلَّ المريضُ واسْتَبَلَّ. وقـوله «ضَعُفَ الـطالبُ» قيل هـو إخبار. وقيـل: هو تعجُّبٌ. والأولُ أظهرُ.

---

(١) الكشاف ٢/٢٢ وعبارة المطبوعة «لن أخت «لا» في نفي المستقبل إلاَّ أنَّ [لَنْ] تنفيه نفياً مؤكداً، وتأكيده ههنا للدلالة على أنَّ خَلْقَ الذباب منهم مستحيل».

(٢) الكشاف ٢/٢٢.

(٣) زيادة من الكشاف.

(٤) رواه البخـاري في كتاب فـرض الخمس، ١٨ باب من لم يخمِّس الأسـلاب. الفتح ٦/٢٨٤.

آ. (٧٥) **قوله: ﴿اللَّهُ يَصْطَفِي من الملائكـةِ رُسُلاً، ومن الناس﴾**: قيل: تقـديرُه: ومن النـاسِ رسلاً. ولا حـاجةَ لـذلك، بـل قولـه «ومن الناس» مقدَّرُ التقديمِ أي: يصطفي من الملائكة، ومن الناس رسلاً.

آ. (٧٨) **قوله: ﴿حقَّ جهـادِه﴾**: يجوزُ أَنْ يكـونَ منصوبـاً على المصـدرِ. وهو واضـح. وقال أبـو البقـاء[١]: «ويجـوزُ أَنْ يكـونَ نعتـاً لمصـدرٍ محذوفٍ أي: جهاداً حَقَّ جهادِه» وفيه نظر من حيث إنَّ هذا معرفةٌ فكيف يُجعل صفـةً لنكرة؟ قـال الزمخشـريُّ[٢]: «فإنْ قلتَ: مـا وَجْهُ هـذه الإِضافـةِ، وكـان القياسُ: حَقَّ الجهادِ فيه، أو حَقَّ جهادِكم فيه. كما قـال: «وجاهـدوا في الله»؟ قلت: الإِضافةُ تكون بأَدْنىٰ ملابسةٍ واختصاصٍ، فلمّا كان الجهادُ/ مختصاً بالله [٦٥١/ب] من حيث إنه مفعولٌ من أجلِه ولوجهِه صحَّتْ إضافتُه إليـه. ويجوز أن يُتَّسَـعَ في الظرف كقوله[٣]:

٣٤٠٠ـ ويـومٍ شَـهِـدْنـاه سُـلَيْـمـىٰ وعـامِـراً
. . . .

يعني بـالظرفِ الجـارَّ والمجرورَ، كـأنـه كـان الأصـلُ: حَقَّ جهـادٍ فيـه، فحذف حرفَ الجرِّ وأُضيف المصدرُ للضميرِ، وهو من باب «هو حقُّ عـالم وجِدُّ عالم» أي: عالِمٌ حقاً وعالِمٌ جدَّاً.

قوله: «مِلَّةَ أبيكم» فيه أوجهٌ أحدُها: أنها منصوبةٌ بـ «اتَّبِعوا» مضمـراً قالـه الحوفي، وتبعه أبو البقاء[٤]. الثاني: أنها علىٰ الاختصاصِ أي: أعني بالـدين

(١) الإملاء ٢/١٤٧.
(٢) الكشاف ٣/٢٣ ـ ٢٤.
(٣) تقدم برقم ٤٣٥.
(٤) الإملاء ٢/١٤٧.

ملةَ أبيكم. الثالث: أنها منصوبةٌ بما تقدَّمها، كأنه قال: وَسَّع دينَكم تَوْسِعَةَ ملَّةِ أبيكم، ثم حُذِف المضافُ، وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه. قاله الزمخشري[1]. الرابع: أنه منصوبٌ بـ «جَعَلها» مُقَدراً، قاله ابن عطية[2]. الخامس: أنها منصوبةٌ على حَذْف كافِ الجرِّ أي كملَّةِ إبراهيمَ، قاله الفراء[3]. وقال أبو البقاء[4] قريباً منه. فإنه قال: «وقيل: تقديرُه: مثلَ ملةِ؛ لأن المعنى: سَهَّل عليكم الدينَ مثلَ ملةِ أبيكم، فَحُذِفَ المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقامه». وأَظْهَرُ هذه الثالثُ. و «إبراهيم» بدلٌ أو بيانٌ، أو منصوبٌ بأَعْني.

قوله: «هو سَمَّاكم» في هذا الضميرِ قولان، أحدهما: أنه عائدٌ على «إبراهيم» فإنه أقربُ مذكورٍ. إلَّا أنَّ ابنَ عطيةَ[5] قال: «وفي هذه اللفظةِ[6] ـ يعني قولَه «وفي هذا» ـ ضَعْفُ قَوْلِ مَنْ قال: الضمير لإبراهيم. ولا يَتَوَجَّه إلَّا بتقديرِ محذوفٍ من الكلامِ مستأنفٍ» انتهى. ومعنى «ضَعْف قولِ مَنْ قال بذلك» أنَّ قوله «وفي هذا» عطفٌ على «مِنْ قبلُ»، و «هذا» إشارةٌ إلى القرآن فيلزمُ أن «إبراهيم» سَمَّاهم المسلمين في القرآن. وهو غيرُ واضحٍ؛ لأن القرآن المشارَ إليه إنما نزل بعد إبراهيم بمُدَدٍ طِوالٍ؛ فلذلك ضَعُفَ قولُه. وقوله: «إلَّا بتقديرِ محذوفٍ» الذي ينبغي أَنْ يقدَّرَ: وسُمِّيْتُم في هذا القرآن المسلمين. وقال أبو البقاء[7]: «قيل الضميرُ لإبراهيم، فعلى هذا الوجهِ يكونُ قولُه «وفي

---

(١) الكشاف ٣/٢٤.
(٢) المحرر ١١/٢٢١.
(٣) معاني القرآن ٢/٢٣١.
(٤) الإملاء ٢/١٤٧.
(٥) المحرر ١١/٢٢١.
(٦) عبارة المطبوعة: «وهذه اللفظة تضعف».
(٧) الإملاء ٢/١٤٧.

هـذا» أي: وفي هذا القرآن سببُ تسميتِهم»[1]. والثاني: أنه عائدٌ على اللّهِ تعالىٰ ويَدُلُّ له قراءةُ أُبَيّ[2]: «الله سَمَّاكم» بصريح الجلالةِ أي: سَمَّاكم في الكتبِ السالفةِ وفي هذا القرآنِ الكريمِ أيضاً.

قوله: «ليكونَ الرسولُ» متعلقٌ بسَمَّاكم.

وقوله «فنِعْمَ المَوْلَىٰ» أي: اللّهُ. وحَسَّن حذفَ المخصوصِ وقوعُ الثاني رأسَ آيةٍ وفاصلةٍ.

[تمّت بعونه تعالى سورة الحج]

---

(١) عبارة المطبوعة: «فعلى هذا الوجه يكون قوله «وفي هذا» أي: وفي هذا القرآن سَمَّاكم أي: بسببه سُمِّيتم».

(٢) البحر ٣٩١/٦.

سورة المؤمنون

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿قد أَفْلَحَ﴾: العامَّةُ على «أَفْلَحَ» مفتوحَ الهمزةِ والحاءِ فعلاً ماضياً مبنياً للفاعلِ. وورشٌ[1] على قاعدتِه مِنْ نَقْلِ حركةِ الهمزةِ إلى الساكنِ قبلَها وحَذْفِها. وعن حمزةَ في الوقف خلفٌ: فرُوِيَ عنه كورشٍ، وكالجماعة. وقال أبو البقاء[2]: «مَنْ ألقى حركةَ الهمزةِ على الدالِ وحَذَفَها فَعِلَّتُه: أنَّ الهمزةَ بعد حَذْفِ حركتِها صُيِّرَتْ ألفاً، ثم حُذِفَتْ لسكونِها وسكونِ الدالِ قبلها في الأصل. ولا يُعْتَدُّ بحركةِ الدال لأنها عارضةٌ». وفي كلامِه نظرٌ من وجهين، أحدهما: أنَّ اللغةَ الفصيحةَ في النقلِ حَذْفُ الهمزةِ من الأصلِ فيقولون: المَرَة والكَمَة في: المَرْأَة والكَمْأَة. واللغةُ الضعيفةُ فيه إبقاؤُها وتَدْبيرُها بحركةِ ما قبلَها فيقولون: المَراة والكَماة بمَدَّةٍ بدل الهمزةِ كراس وفاس فيمَنْ خفَّفَهما. فقولُه: «صُيِّرَتْ ألفاً» ارتكابٌ لأضعفِ اللغتين.

الثاني: أنه ـ وإنْ سُلِّمَ أنَّها صُيِّرَتْ ألفاً فلا نُسَلِّم أنَّ حَذْفَها لسكونِها وسكونِ الدالِ في الأصل، بل حَذْفُها لساكنٍ محققٍ في اللفظِ وهو الفاء مِنْ «أفلح»، ومتى وُجد سببٌ ظاهرٌ أُحيل الحُكْمُ عليه دونَ السبب المقدر.

---

(١) انظر في أوجه قراءتها: الإتحاف ٢/٢٨١، والبحر ٦/٣٩٥، والقرطبي ١٢/١٠٣.

(٢) الإملاء ٢/١٤٧.

وقرأ طلحة بن مصرف وعمرو بن عبيد «أُفْلِحَ» مبنياً للمفعول أي: دَخَلوا في الفلاح. فيُحتمل أَنْ يكونَ مِنْ أفلح متعدِّياً. يقال: أَفْلحه أي: أصاره إلى الفلاح، فيكون «أفلح» مستعملاً لازماً ومتعديًّا. وقرأ طلحة أيضاً «أَفْلَحُ» بفتح الهمزة واللام وضمِّ الخاء. وتخريجُها على أنَّ الأصلَ «أَفْلحوا المؤمنون» بلحاقِ علامةِ جمعٍ قبل الفاعلِ كلغة «أكلوني البراغيث» فيجيءُ فيها ما قَدَّمْتَه في قوله: «ثم عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم»[1] «وأَسَرُّوا النجوىٰ/ الذين ظَلَموا»[2] قال عيسىٰ: «سمعتُ طلحةَ يقرؤها. فقلتُ له: أتلحنُ؟ قال: نعم كما لحن أصحابي» يعني اتَّبَعْتُهم فيما قَرَأْتُ به. فإنْ لَحَنوا على سبيلِ فَرْضِ المُحالِ فأنا لاحنٌ تَبَعاً لهم. وهذا يدلُّ على شدَّةِ اعتناءِ القدماءِ بالنَّقْلِ وضَبْطِه خلافاً لمن يُغَلِّطُ الرواةَ. [٦٥٢/أ]

وقال ابن عطية[3]: «وهي قراءةٌ مردودةٌ». قلت: ولا أدري كيف يَرُدُّونها مع ثبوتِ مِثْلِها في القرآن بإجماع وهما الآيتان المتقدمتان؟ وقال الزمخشري[4]: «وعنه ـ أي عن طلحةَ ـ «أَفْلَحُ» بضمةٍ بغير واو، اجتزاءً بها عنها كقوله[5]:

٣٤٠١ـ فلَوْ أنَّ الأَطِبَّا كانُ حَوْلي

. . . .

وفيه نظرٌ مِنْ حيث إنَّ الواوَ لا تَثْبُتُ في مثلِ هذا دَرْجاً لئلا يلتقي ساكنان، فالحَذْفُ هنا لا بُدَّ منه فكيف يقول اجتزاءً عنها بها؟ وأمَّا تنظيرُه بالبيتِ

(١) الآية ٧١ من المائدة.
(٢) الآية ٣ من الأنبياء.
(٣) المحرر ١١/٢٢٢.
(٤) الكشاف ٣/٢٥.
(٥) تقدم برقم ٢١٢٦.

فليس بمطابقٍ؛ لأنَّ حَذْفَها من الآيةِ ضروريٌّ ومن البيتِ ضرورةٌ. وهذه الواوُ لا يظهر لفظُها في الدَّرْجِ، بل يظهرُ في الوقفِ وفي الخَطِّ.

وقد اختلف النَّقَلَةُ لقراءةِ طلحة: هل يُثْبِتُ للواوِ صورةً؟ ففي كتاب ابن خالويه[1] مكتوباً بواو بعد الحاء، وفي «اللوامح»: «وحُذِفَتْ الواوُ بعد الحاءِ لالتقائِهما في الدَّرْجِ، وكانت الكتابةُ عليها محمولةً على الوصلِ نحو: «ويَمْحُ اللَّهُ الباطلَ»[2]. قلت: ومنه «سَنَدْعُ الزَّبانِيَة»[3]، «صالِ الجحيم»[4].

و «قد» هنا للتوقُّع. قال الزمخشري[5]: «قد: نقيضةُ «لَمَّا»، هي تُثْبِتُ المتوقَّعَ و «لَمَّا» تَنْفيه، ولا شك أن المؤمنين كانوا متوقِّعين لهذه البشارةِ، وهي للإِخبار بثباتِ الفَلاحِ لهم فَخُوطبوا بما دَلَّ على ثباتِ ما تَوَقَّعوه».

آ. (٢) قوله: ﴿في صَلاتِهم خاشِعون﴾: الجارُّ متعلِّقٌ بما بعدَه وقُدِّمَ للاهتمام، وحَسَّنه كونُ متعلَّقِه فاصلةً، وكذلك فيما بعده مِنْ أخواتِه. وأُضِيْفَتْ الصلاةُ إليهم لأنهم هم المُنْتَفِعون بها، والمُصَلَّى له غَنِيٌّ عنها، فلذلك أُضِيْفَتْ إليهم دونَه.

آ. (٤) قوله: ﴿للزَّكاة﴾: اللامُ مزيدةٌ في المفعولِ لتقدُّمِه على عامِلِه ولكونِه فرعاً. والزكاةُ في الأصلِ مصدرٌ، ويُطْلَقُ على القَدْرِ المُخْرَجِ من

---

(١) الشواذ له ٩٧.
(٢) الآية ٢٤ من الشورىٰ وقد حُذِفت الواو من الرسم اتباعاً للفظ، حيث إن الواو تحذف لالتقاء الساكنين في الدرج.
(٣) الآية ١٨ من العلق.
(٤) الآية ١٦٣ من الصافات.
(٥) الكشاف ٣/٢٥.

الأَعْيانِ. قال الزمخشري[1]: «اسمٌ مشتركٌ بين عَيْنٍ ومَعْنى، فالعينُ: القَدْرُ الذي يُخْرِجُه المُزَكِّي مِنَ النِّصاب، والمعنى: فِعْلُ المُزَكِّي، وهو الذي أراده الله فجعل المزكِّيْنَ فاعِلين له، ولا يَسُوغ فيه غيرُه لأنَّه ما مِنْ مصدرٍ إلاَّ يُعَبَّرُ عنه بالفِعْلِ. ويُقال لمُحْدِثِه فاعلٌ. تقول للضارب: فاعلُ الضَّرْبِ، وللقاتل فاعلُ القَتْل، وللمزكِّي فاعلُ التَّزْكية، وعلى هذا الكلامُ كله. والتحقيقُ في هذا أنَّك تقولُ في جميع الحوادث: مَنْ فاعلُها؟ فيُقال لك: الله أو بعضُ الخَلْق. ولم تمتنع الزكاةُ الدالَّةُ على العينِ أَنْ يتعلَّقَ بها [فاعلون][2] لخروجِها مِنْ صحةِ أَنْ يتناولَها الفاعلُ، ولكن لأنَّ الخَلْقَ ليسوا بفاعليها. وقد أنشدوا لأميةَ بن أبي الصلت[3]:

٣٤٠٢ـ المُطْعِمُون الطعامَ في السَّنَةِ الـ
أزمةِ والفاعلون للزكواتِ

ويجوز أن يُرادَ بالزكاةِ العَيْنُ، ويُقَدَّرَ مضافٌ محذوفٌ وهو الأداءُ، وحَمْلُ البيتِ على هذا أَصَحُّ لأنها فيه مجموعةٌ». قلت: إنما أحوجَ أبا القاسمِ إلى هذا أنَّ بعضَهم زعم أنه يتعيَّنُ أَنْ تكونَ الزكاةُ هنا المصدرَ؛ لأنه لو أراد العينَ لقال مُؤَدُّوْن، ولم يقل فاعلون، فقال الزمخشري: لم يمتنعْ ذلك لعدمِ صحةِ تناوُلِ فاعِلٍ لها، بل لأنَّ الخَلْقَ ليسوا بفاعِليها، وإنما جَعَلَ الزكَواتِ في بيتِ أمية أعياناً لِجَمْعِها؛ لأنَّ المصدر لا يُجْمع.

وناقشه الشيخ[4] فقال: «يجوز أَنْ يكونَ مصدراً وإنما جُمِعَ لاختلافِ أنواعِه».

---

(١) الكشاف ٣/٢٦.

(٢) زيادة من الكشاف.

(٣) ديوانه ٣٤٥، والقرطبي ١٢/١٠٥.

(٤) البحر ٦/٣٩٦.

قوله: «إلاَّ على أَزْواجِهم» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه متعلقٌ بـ «حافِظون» على التضمين. يعني مُمْسِكين أو قاصِرين. وكلاهما يتعدَّىٰ بـ على. قال تعالىٰ: «أَمْسِكْ عليك زوجَك»[1] الثاني: أن «على» بمعنى «مِنْ» أي: إلاَّ مِنْ أزواجهم. فـ «على» بمعنى «مِنْ»، كما جاءَتْ «مِنْ» بمعنى «على» في قوله «ونَصَرْناه من القوم»[2]، وإليه ذَهَب الفراءُ[3]. الثالث: أَنْ يكونَ في موضع نصبٍ على الحال. قال الزمخشري[4]: أي إلاَّ والين على أزواجِهم أو/ [٦٥٢/ب] قَوَّامين عليهنَّ. مِنْ قولِك: كان فلان على فلانةَ فمات عنها، فخلف عليها فلانٌ. ونظيرُه: كان زيادٌ على البصرة أي: والياً عليها. ومنه قولُهم: «ثلاثةٌ[5] تحت فلان، ومِنْ ثَمَّ سُمِّيَتْ المرأةُ فِراشاً». الرابع: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه «غيرُ مَلومين». قال الزمخشري[6]: «كأنه قيل: يُلامُونِ إلاَّ على أزواجِهم أي: يلامون على كلِّ مباشِر إلاَّ على ما أُطْلِقَ لهم فإنهم غيرُ ملومين عليه». قلت: وإنما لم يَجْعَلْه متعلقاً بـ «ملومين» لوجهين. أحدهما: أنَّ ما بعد «إنَّ» لا يَعْمل فيما قبلها. والثاني: أنَّ المضافَ إليه لا يَعْمل فيما قبلَ المضاف، ولفسادِ المعنىٰ أيضاً.

الخامس: أَنْ يُجعل صلةً لحافظين. قال الزمخشري[7]: «مِنْ قولِك: احفَظْ عَلَيَّ عِنانَ فرسي»، على تضمينِه معنى النفي كما ضُمِّن قولُهم: «نَشَدْتُك

---

(١) الآية ٣٧ من الأحزاب.
(٢) الآية ٧٧ من الأنبياء.
(٣) معاني القرآن ٢/ ٢٣١.
(٤) الكشاف ٣/ ٢٦.
(٥) الأصل: «فلان» وهو سهو؛ والتصحيح من الكشاف والأولى: ثلاث.
(٦) الكشاف ٣/ ٢٦.
(٧) الكشاف ٣/ ٢٦.

بـاللَّهِ إلاَّ فَعَلْتَ» معنى: مـا طَلَبْتُ منـك إلاَّ فِعْلَك. يعني: أَنَّ صورتَــه إثبـاتٌ ومعناه نفيٌ.

قال الشيخ[1] بعدما ذكَرْتُه عن الـزمخشري: «وهـذه وجوهٌ متكلَّفَـةٌ ظاهـرٌ فيهـا العُجْمَةُ» قلت: وأيُّ عُجْمَـةٍ في ذلك؟ على أنَّ الشيـخَ[2] جعلهـا متعلقـةً بـ «حافظون» على ما ذكره مِنَ التضمين. وهذا لا يَصِحُّ له إلاَّ بأَنْ يـرتكبَ وجهاً منها: وهو التأويلُ بالنفيِ كـ «نَشَدْتُك الله» لأنه استثناءٌ مفرغ، ولا يكونُ إلاَّ بعد نفيٍ أو ما في معناه.

السـادس: قـال أبـو البقـاء[3]: «في مـوضـعِ نصبٍ بـ حــافِـظُون» على المعنىٰ؛ لأنَّ المعنىٰ: صانُوهـا عن كل فَـرْجٍ إلاَّ عن فروجِ أزواجِهم». قلت: وفيه شيئان، أحدهما: تضمين «حافظون» معنىٰ صـانُوا، وتضمينُ «على» معنىٰ «عن».

قـوله: «أو مـا ملكَتْ» «مـا» بمعنى الـلاتي. وفي وقـوعهـا على العقـلاءِ وجهان، أحدهمـا: أنها واقعـةٌ على الأنواعِ كقـوله: «فـانكِحوا مـا طابَ» أي: أنواعَ. والثاني: قال الزمخَشري[4]: «أُريد من جنسِ العقلاءِ ما يَجْـري مَجْرىٰ غيرِ العقلاءِ وهم الإناثُ». قال الشيخ[5]: «وقوله: «وهـم» ليس بجيدٍ؛ لأنَّ لفظَ «هم» مختصٌّ بالذكورِ، فكان ينبغي أَنْ يقولَ: «وهو» على لفظ «ما». أو «وهُنَّ»

---

(١) البحر ٦/٣٩٦.

(٢) قـال أبـو حيـان: «والأَوْلى أَنْ يكـون من بـاب التضمين. ضمَّن «حـافـظون» معنى «مُمْسكون» أو «قاصرون»، وكلاهما يتعدى بـ على».

(٣) الإملاء ٢/١٤٦.

(٤) الكشاف ٣/٢٦.

(٥) البحر ٦/٣٩٦.

على معنىٰ «ما» قلت: والجواب عنه: أن الضميرَ عائدٌ على العقلاءِ، فقوله «وهم» أي: والعقلاءُ الإناث.

آ. (٨) **قوله: ﴿لأماناتِهم﴾**: قرأ[1] ابن كثير هنا وفي «سأل»[2] لأماناتِهم» بالتوحيد. والباقون بالجمع. وهما في المعنىٰ واحد؛ إذ المرادُ العمومُ والجمعُ أوفقُ. والأمانة في الأصلِ مصدرٌ، ويُطْلق على الشيء المُؤْتَمَنِ عليه كقوله: «أَنْ تُؤَدُّوا الأماناتِ إلى أهلِها»[3] «وتَخُونوا أماناتِكم»[4] وإنما يُؤَدَّىٰ ويُخان الأعيانُ لا المعاني، كذا قال الزمخشري[5]. أمَّا ما ذكره من الآيتين فَمُسَلَّم. وأمَّا هذه الآيةُ الكريمةُ فتحتمل المصدرَ، وتحتمل العينَ.

وقرأ[6] الأخَوان «على صلاتِهم» بالتوحيد. والباقون «صَلَواتهم» بالجمع. وليس في المعارج خلافٌ[7]. والإفرادُ والجمعُ كما تقدَّم في «أمانتهم» و «أماناتهم». قال الزمخشري[8]: «فإنْ قلتَ: كيف كرَّرَ ذِكْرَ الصلاةِ أولاً[9] وآخراً؟ قلت: هما ذِكْران مختلفان، وليس بتكريرٍ، وُصِفُوا أولاً بالخشوع في صلاتهم، وآخِراً بالمحافظةِ عليها». ثم قال: «وأيضاً فقد وُحِّدَتْ أولاً لِيُفادَ الخُشوعُ في جنسِ الصلاةِ أيِّ صلاةٍ كانَتْ، وجُمعت آخراً لتُفادَ المحافظةُ على أعدادِها، وهي الصلواتُ الخمسُ والوِتْرُ والسُّنَنُ الراتبةُ».

---

(١) السبعة ٤٤٤، والتيسير ١٥٨، والحجة ٤٨٣، والنشر ٢/٣٢٨، والبحر ٦/٣٩٧.

(٢) وهي الآية ٣٢ من المعارج. وانظر: السبعة ٦٥١.

(٣) الآية ٥٨ من النساء.

(٤) الآية ٢٧ من الأنفال.

(٥) الكشاف ٢/٢٧.

(٦) السبعة ٤٤٤، والتيسير ١٥٨، والحجة ٤٨٢، والنشر ٢/٣٢٨، والبحر ٦/٣٩٧.

(٧) الآية ٣٤ «والذين هم على صَلاتهم يُحافظون».

(٨) الكشاف ٢/٢٧.

(٩) في الآية ٢، والآية ٩.

قلت: وهذا إنما يَتَّجِهُ في قراءةِ غيرِ الأخَوين. وأمَّا الأخوانِ فإنهما أُفْرِدا أولاً وآخراً. على أن الزمخشريَّ قد حَكَى الخلافَ[1] في جَمْعِ الصلاة الثانية وإفرادِها بالنسبة إلى القراءة.

آ. (١١) **قوله: ﴿هم فيها خالدون﴾**: يجوز في هذه الجملةِ أَنْ تكونَ مستأنفةً، وأن تكونَ حالاً مقدرةً: إمَّا من الفاعلِ بـ «يَرِثُون»، وإمَّا مِنْ مفعولِه؛ إذ فيها ذِكْرُ كلٍ منهما.

آ. (١٢) **قوله: ﴿مِنْ سُلالةٍ﴾**: فيه وجهان، أحدهما: ـ وهو الظاهرُ ـ أَنْ يتعلَّقَ بـ خَلَقْنا و «مِنْ» لابتداءِ الغاية. والثاني: أَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنَّها حالٌ من الإنسان. والسُّلالَةُ: فُعالة. وهو بناءٌ يَدُلُّ على القِلَّة كالقُلامة. وهي مِنْ سَلَلْتُ الشيءَ من الشيءِ أي استَخْرَجْتَه منه، ومنه قولُهم: هو سُلالَةُ أبيه كأنه انْسَلَّ مِنْ ظَهْرِه وأُنْشِد[2]:

٣٤٠٣ـ فجاءت به عَضْبَ الأديمِ غَضَنْفَراً
سُلالَةَ فَرْجٍ كان غيرَ حَصِيْنِ

وقال أمية بن أبي الصلت[3]:

٣٤٠٤ـ خَلَقَ البَرِيَّةَ مِنْ سُلالةِ مُنْتِنٍ
وإلى السُّلالَةِ كلُّها سَنَعودُ

---

(١) الكشاف ٢/٢٧.

(٢) البيت لحسان بن ثابت، وهو في زيادات ديوانه ٥١٩، واللسان (سلل) ومجاز القرآن ٢/٥٦.

(٣) الديوان ٣٧٨، والبحر ٦/٣٩٣.

/ وقال الزمخشري[1] : «السُّلالَةُ: الخُلاصة لأنَّها تُسَـلُّ من بين الكَدَر». [٦٥٣/أ]
وهـذه الجملةُ جـوابُ قسمٍ محـذوف. أي: والله لقـد خَلَقْنـا. وعُـطِفَت على الجملةِ قبلَها لِما بينهما من المناسبةِ؛ وهو أنَّه تعالىٰ لمَّـا ذَكر أنَّ المُتَّصِفين بتلك الأوصافِ يَرِثـون الفردوسَ، فتضَمَّنَ ذِكْـرَ المعادِ الأُخْـروي، ذَكَرَ النشـأةَ الأولى ليستدِلَّ بها على المَعَادِ، فإن الابتداء في العادة أصعبُ من الإعادةِ كقوله: «وهو أَهْوَنُ عليه»[2]. وهذا أحسنُ مِنْ قولِ ابن عطية[3]: «هذا ابتداءُ كـلامٍ، والواو في أولِـه عاطفـةٌ جملةَ كلامٍ على جملةِ كـلامٍ، وإنْ تبـايَنَتـا في المعنىٰ» لأنِّي قَدَّمْتُ لك وَجْهَ المناسبة.

قـوله: «مِنْ طِيْن» في «مِنْ» وجهـان، أحـدهمـا: أنهـا لابتـداءِ الغـايـةِ. والثاني: أنها لبيانِ الجنس. قال الزمخشري[4]: «فإنْ قلتَ: ما الفرقُ بين «مِنْ» و «مِنْ»؟ قلت: الأُوْلىٰ للابتداءِ، والثانيةُ للبيـانِ كقولـه: «مِن الأوثان»[5]. قـال الشيخ[6]: «ولا تكونُ للبيان؛ إلاَّ إذا قلنا: إنَّ السُّلالةَ هي الطينُ. أمَّا إذا قُلْنـا: إنه مِنْ أُنْسِل من الطين فـ «مِنْ» لابتداءِ الغاية».

وفيمـا تتعلَّق به «مِنْ» هـذه أوجهٌ، أحـدُها: أنَّهـا تتعلَّقُ بمحذوفٍ إذ هي صفـةٌ لـ «سُلالـة». الثاني: أنَّهـا تتعلَّقُ بنفس «سُلالـة»؛ لأنها بمعنى مَسْلولـة. الثالث: أنها تتعلَّقُ بـ «خَلَقْنـا» لأنها بـدلٌ مِن الأولىٰ، إذا قلنا: إن السُّـلالةَ هي نفسُ الطين.

---

(١) الكشاف ٣/٢٧.
(٢) الآية ٢٧ من الروم.
(٣) المحرر ١١/٢٢٣.
(٤) الكشاف ٣/٢٧.
(٥) «فاجتنبوا الرجس من الأوثان» الآية ٣٠ من الحج.
(٦) البحر ٦/٣٩٨.

آ. (١٣) قوله: ﴿ثم جَعَلْناه نُطْفَةً﴾: في هذا الضميرِ قولان، أحدهما: أنه يعودُ للإِنسانِ. فإنْ أُريد غيرُ آدمَ فواضحٌ، ويكون خَلْقُه مِنْ سُلالةِ الطينِ خَلْقَ أصلِه وهو آدمُ، فيكونُ على حَذْفِ مضافٍ. وإن كان المرادُ به آدمَ فيكونُ الضميرُ عائداً على نَسْلِه أي: جَعَلْنا نَسْلَه فهو على حَذْفِ مضافٍ أيضاً. أو عاد الضميرُ على الإِنسانِ اللائقِ به ذلك، وهو نَسْلُ آدمَ، فلفظُ الإِنسانِ من حيث هو صالحٌ للأصلِ والفرعِ، ويعود كلُّ شيءٍ لِما يليقُ به. وإليه نحا الزمخشري[١].

قوله: «في قَرارٍ» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بالجَعْل، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «نُطْفَة». والقَرار: المستقَرُّ وهو مَوْضِعُ الاستقرارِ. والمرادُ بها الرَّحِمُ. ووُصِفَتْ بـ «مَكِيْن» لمكانةِ التي هي صفةُ المُسْتَقِرِّ فيها، لأحدِ معنيين: إمَّا على المجازِ كطريقٍ سائر، وإنما السائرُ مَنْ فيه. وإمَّا لمكانتِها في نفسِها لأنها تمكَّنَتْ بحيث هي وأُحْرِزَتْ.

آ. (١٤) قوله: ﴿ثم خَلَقْنا النُّطْفَةَ عَلَقَةً﴾: وما بعدها. ضَمَّنَ «خَلَق» معنىٰ جَعَلَ التصييريةِ فتعدَّت لاثنين كما تَضَمَّنَ جَعَلَ معنى خَلَق فيتعدَّى لواحدٍ نحوَ: «وجَعَل الظلماتِ والنور»[٢].

قوله: «عِظاماً» قرأ العامَّةُ «عِظاماً» و «العظام» بالجمع فيهما. وابن[٣] عامر وأبو بكر عن عاصم «عَظْماً» و «العظم» بالإِفراد فيهما. والسُّلمي والأعرج والأعمش بإفرادِ الأول وجَمْعِ الثاني. وأبو رجاء ومجاهد وإبراهيم ابن

---

(١) الكشاف ٣/٢٧.
(٢) الآية ١ من الأنعام.
(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٤٤، والنشر ٢/٣٢٨، والتيسير ١٥٨، والبحر ٦/٣٩٨، والحجة ٤٨٤.

أبـي بكر[1] بجمع الأولِ وإفرادِ الثاني عكسَ ما قبله. فالجمعُ على الأصل لأنه مـطابِقٌ لِما يُـراد به، والإفـرادُ للجنسِ كقـولِـه: «وَهَنَ العَـظْمُ مني»[2]. وقـال الـزمخشري[3]: «وَضَـعَ الواحـدَ موضـع الجمـعِ لـزوالِ اللَّبْسِ لأنَّ الإنسـانَ ذو عِظامٍ كثيرة». قال الشيخ[4]: «هذا عند سيبويهِ[5] وأصحابِه لا يجـوزُ إلاَّ في ضرورةٍ وأنشدوا[6]:

٣٤٠٥ـ كُـلوا فـي بَـعْضِ بـطنِكُـم تَـعِـفُّـوا
. . . .

وإن كان مَعْلوماً أنَّ كلَّ واحدٍ له بطنٌ». قلت: ومثله[7]:

٣٤٠٦ـ لا تُـنْـكِـروا الـقَـتْـلَ وقـد سُـبِـيْـنـا
في حَـلْقِـكـم عَـظْمٌ وقـد شُـجِـيـنـا

يريد: في حُلوقكم. ومثلُه قولُ الآخر[8]:

٣٤٠٧ـ بهـا جِيَفُ الحَسْـرى فـأمَّـا عِـظامُهـا
فـبِـيْضٌ وأمَّـا جِـلْدُهـا فـصَـلِيْـبُ

---

(١) إبـراهيم بن أبـي بكر المكي سمـع طاوساً، وسمع عنـه ابن جريـج، صدوق أو هـو الأنصـاري المدني روى عنـه ابن جريـج، حديثـه في مصنف عبد الـرزاق ولم تذكـر وفاتهما. انظر: تهذيب التهذيب ١/١١١.

(٢) الآية ٤ من مريم.

(٣) الكشاف ٣/٢٧.

(٤) البحر ٦/٣٩٨.

(٥) الكتاب ١/١٠٨ ـ ١٠٩.

(٦) تقدم برقم ١٥٣.

(٧) تقدَّم برقم ١٥٥.

(٨) تقدَّم برقم ١٥٤.

يريد: جلودُها، ومنه «وعلى سَمْعِهم»[1] وقد تقدَّمَ طَرَفٌ مِنْ هذا[2].

قوله: «أَحْسَنَ الخالِقين» فيه ثلاثةُ أوجهٍ. أحدها: أنه بدلٌ مِن الجلالة. الثاني: أنَّه نعتٌ للجلالة وهو أَوْلَى مِمَّا قبلَه؛ لأن البدلَ بالمشتقِّ يَقِلُّ. الثالث: أن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: هو أحسنُ. والأصلُ عدمُ الإضمارِ. وقد مَنَعَ أبو البقاء[3] أن يكونَ وصفاً قال: «لأنه نكرةٌ وإنْ أُضيف لمعرفةٍ؛ لأنَّ المضافَ إليه عِوَضٌ مِنْ «مِنْ» وهكذا جميعُ أَفْعَل منك». قلت: وهذا بناءٌ منه على أحد القولين في أَفْعَلِ التفضيلِ إذا أُضيف: هل إضافتُه محضةٌ أم لا؟ والصحيحُ الأول.

والخالقين أي: المقدِّرين كقولِ زهير[4]:

٣٤٠٨ـ ولأنتَ تَفْرِيْ ما خَلَقْتَ وبَعْـ ... ـضُ القومِ يَخْلُقُ ثم لا يَفْرِي

[٦٥٣/ب] / والمميِّزُ لأَفْعَل محذوفٌ لدلالةِ المضافِ إليه عليه أي: أحسن الخالقين خَلْقاً أي: المقدِّرين تقديراً كقوله: «أُذِنَ للذين يُقاتَلون»[5] أي: في القِتال. حُذِف المأذونُ فيه لدلالةِ الصلةِ عليه.

آ. (١٥) قوله: ﴿بعد ذلك﴾: أي: بعدما ذُكِر، ولذلك أُفْرِد اسمُ الإشارة. وقرأ العامَّةُ «لَمَيِّتون»[6]. وزيد بن علي وابن أبي عبلة وابن

---

(١) الآية ٧ من البقرة.

(٢) انظر: الدر المصون ١/١١٤.

(٣) الإملاء ٢/١٤٨.

(٤) تقدم برقم ٢٦١.

(٥) الآية ٣٩ من الحج.

(٦) البحر ٦/٣٩٩، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٣٢.

محيصن «لَمائِتون» والفرقُ بينهما: أنَّ الميِّتَ يدلُّ على الثبوت والاستقرار، والمائِت على الحدوثِ كضيِّق وضائق، وفَرِح وفارِح. فيُقال لِمَنْ سيموتُ: ميِّت ومائت، ولمن مات: مَيِّت فقط دون مائت لاستقرارِ الصفةِ وثبوتِها وسيأتي مثلُه في الزمر إن شاء الله تعالىٰ، فإن قيل: الموتُ لم يَخْتَلِفْ فيه اثنان، وكم مِنْ مخالفِ في البعثِ فلِمَ أَكَّد المُجْمَعَ عليه أبلغَ تأكيدٍ، وتُرك المختلَفُ فيه من تلك المبالغةِ في التأكيد؟ فالجواب[1]: أنَّ البعثَ لمَّا تظاهَرَتْ أدلتُه وتضافَرَتْ أَبْرَزَ في صورةِ المُجْمَعِ عليه المستغني عن ذلك، وأنَّهم لَمَّا لم يعملوا للموتِ ولم يهتموا بأمورِه نُزِّلوا منزلةَ مَنْ يُنكره فأبرزهم في صورةِ المُنْكِرِ الذي استبعدوه كلَّ استبعادٍ.

وكان الشيخُ[2]، سُئِل عن ذلك[3]. فأجاب بأنَّ اللامَ غالباً تُخَلِّص المضارعَ للحال، ولا يمكنُ دخولُها في «تُبْعثون» لأنه مخلِّصٌ للاستقبال لعملِه في الظرف المستقبل. واعترض على نفسِه بقوله: «وإنَّ رَبَّك لَيَحْكُمُ بينهم يومَ القيامة»[4] فإنَّ اللامَ دَخَلَتْ على المضارع العاملِ في ظرفٍ مستقبلٍ وهو يومُ القيامة. وأجاب بأنه خَرَجَ هذا بقوله «غالباً» أو بأنَّ العاملَ في يوم القيامة مقدرٌ، وفيه نظرٌ لا يَخْفى؛ إذ فيه تهيئةُ العاملِ للعملِ وقَطْعُه عنه.

و «بعد ذلك» متعلقٌ بـ «مَيِّتون» ولا تَمْنَعُ لامُ الابتداءِ من ذلك.

آ. **(١٨) قوله: ﴿علىٰ ذَهابٍ به﴾**: «على ذَهابٍ» متعلقٌ بـ «لَقادرون» واللامُ ـ كما تقدَّم ـ غيرُ مانعةٍ من ذلك، و «به» متعلقٌ بـ «ذَهاب»

---

(١) انظر: البحر ٦/٣٩٩.

(٢) البحر ٦/٣٩٩.

(٣) السؤال: لِمَ دخلت اللام في قوله لميتون، ولم تدخل في تبعثون؟

(٤) الآية ١٢٤ من النحل.

وهي مرادِفَةٌ للهمزةِ كهي في «لَذَهَبَ بسَمْعهم»[1] أي على إذهابه.

آ. (٢٠) قوله: ﴿وشجرةً﴾: عطفٌ على «جناتٍ». وقرأ[2] نافع وابن كثير وأبو عمرو «سِيناء» بكسر السين. والباقون بفتحها. والأعمش كذلك إلَّا أنه قَصَرها. فأمَّا القراءةُ الأولى فالهمزةُ فيها ليسَتْ للتأنيثِ؛ إذ ليس في الكلام فِعْلاء بكسر الأول، وهمزتُه للتأنيث، بل للإلحاقِ كـ «سِرْداح»[3] و «قِرْطاس» فهي كِعلْباء[4] فتكونُ الهمزةُ منقلبةً عن ياءٍ أو واوٍ؛ لأن الإلحاقَ يكون بهما، فلمَّا وقع حرفُ العلةِ متطرفاً بعد ألفٍ زائدة قُلِبَتْ همزةً كرِداء وكِساء، قال الفارسي[5]: «وهي الياءُ التي ظهرَتْ في «دِرْحايَة». والدِّرْحاية: الرجلُ القصيرُ السمينُ.

وجعل أبو البقاءِ[6] هذه الهمزةَ أصليةً فقال: «والهمزةُ على هذا[7] أصلٌ مثل «حِمْلاق» وليسَتْ للتأنيثِ إذ ليس في الكلام مثلُ [حِمْراء والياءُ[8] أصلٌ إذ ليس في الكلام «سنأ»][9] يعني: مادة سين ونون وهمزة. وهذا مخالِفٌ لِما تَقَدَّمَ مِنْ كونِها بدلاً من زائدٍ ملحقٍ بالأصل. على أن كلامَه محتملٌ للتأويلِ إلى ما تقدَّم، وعلى هذا فَمَنْعُ الصرفِ للتعريف والتأنيث؛ لأنها اسمُ بُقعةٍ بعينها،

---

(١) الآية ٢٠ من البقرة.
(٢) السبعة ٤٤٤، والنشر ٢/٣٢٨، والتيسير ١٥٩، والحجة ٤٨٤، والبحر ٦/٤٠٠.
(٣) السِّرداح: الناقة الطويلة.
(٤) العلباء: عصب عنق البعير.
(٥) الحجة (خ) ٤/٢٢.
(٦) الإملاء ٢/١٤٨.
(٧) على قراءة كسر السين. والحملاق: ما غَطَّت الجفونُ من بياض المقلة.
(٨) لعله: والهمزة أصل.
(٩) ما بين معقوفتين لم يرد في مطبوعة الإملاء. في الإملاء «إذ ليس في الكلام مثل سيناء».

وقيل: للتعريف والعُجْمة، قال بعضهم: والصحيحُ أن «سِيْناء» اسمٌ أعجمي نَطَقَتْ به العربُ فاختلفَتْ فيه لغاتُها فقالوا: سَيْناء كحَمْراء وصَفْراء، وسِيناء كعِلباء وحِرْباء وسِيْنين كخِنْذِيْذ[1] وزِحْليل، والخِنْذِيْذ: الفحلُ والخَصِيُّ أيضاً، فهو مِن الأضداد، وهو أيضاً رأسُ الجبلِ المرتفعُ، والزِّحْلِيلُ: المُتَنَحِّي مِنْ زَحَل إذا تَنَحَّىٰ[2].

وقال الزمخشري[3]: «طُوْرُ سيناء وطور سينين: لا يخلو: إمَّا أن يُضافَ فيه الطورُ إلى بقعةٍ اسمُها سيناء، وسينون، وإمَّا أَنْ يكونَ اسماً للجبلِ مركباً مِنْ مضافٍ ومضافٍ إليه كامرىء القيس وبعلبك، فيمَنْ أضاف. فَمَنْ كَسَرَ سينَ «سيناء» فقد مَنَعَ الصرفَ للتعريفِ والعجمةِ، أو التأنيثِ، لأنها بقعة وفِعْلاء لا تكون ألفه للتأنيث كعِلْباء وحِرْباء. قلت: وكونُ ألفِ فِعْلاء بالكسر ليست للتأنيث هو قولُ أهل البصرة، وأمَّا الكوفيون فعندهم أن ألفها تكون للتأنيثِ، فهي عندهم ممنوعةٌ للتأنيثِ اللازم كحمراء وبابها. وكسرُ السين من «سِيْناء» لغةُ كِنانة.

وأمَّا القراءة الثانية[4] فألِفُها للتأنيث، فَمَنْع الصرف واضحٌ. قال أبو البقاء[5]: «وهمزتُه للتأنيث إذ ليس في الكلامِ فَعْلال بالفتح. وما حكى الفراء[6] مِنْ قولهم: «ناقةٌ فيها خَزْعال»[7] لا يَثْبُتُ، وإنْ ثبت فهو شاذٌّ لا يُحمل عليه».

---

(١) انظر: الأضداد للأنباري ٥٩.

(٢) انظر: اللسان (زحل).

(٣) الكشاف ٣/٢٩.

(٤) وهي فتح السين.

(٥) الإملاء ٢/١٤٨.

(٦) انظر: اللسان (خَزْعل).

(٧) وهي الناقة بها ظَلْع. وفي اللسان (خزعل): «وزاد ثعلب قَهْقار، وزاد أبو مالك قَسْطال».

وقد وَهِم بعضُهم فجعل «سيناء» مشتقةً من السَّنا وهو الضوءُ، ولا يَصِحُّ ذلك لوجهين أحدُهما: أنه ليس عربيَّ الوَضْعِ. نَصُّوا على ذلك كما/ تقدم، [٦٥٤/أ] الثاني: أنَّا ـ وإنْ سلَّمنا أنه عربيُّ الوَضْعِ، لكنْ المادتان مختلفتان، فإنَّ عَيْنَ «السنا» نونٌ وعينَ «سيناء» ياء. كذا قال بعضُهم. وفيه نظرٌ؛ إذ لقائلٍ أَنْ يقولَ: لا نُسَلِّم أن عينَ «سيناء» ياءٌ، بل هي عينُها نونٌ وياؤُها مزيدةٌ، وهمزتُها منقلبةٌ عن واوٍ كما قُلِبت السَّناء، ووزنها حينئذٍ فِيْعال، وفِيْعال موجودٌ في كلامِهم كمِيْلاع[١] وقِيْتال مصدرُ قاتلَ.

قوله «تنبُتُ» قرأ[٢] ابن كثير وأبو عمرو، «تُنْبِتُ» بضمِّ التاءِ وكسرِ الباءِ. والباقون بفتح التاء وضم الباء. فأمَّا الأولى ففيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّ «أنبت» بمعنى نَبَتَ فهو مما اتَّفق فيه فَعَل وأَفْعَل وأنشدوا لزهير[٣]:

٣٤٠٩ـ رأيتُ ذوي الحاجاتِ عند بيوتِهم
قَطِيْناً لها حتى إذا أَنْبَتَ البقلُ

أي: نبت، وأنكره الأصمعي. الثاني: أنَّ الهمزةَ للتعديةِ، والمفعولَ محذوفٌ لفهم المعنى أي: تُنْبِتُ ثمرَها أو جَناها. و «بالدهن» أي: ملتبساً بالدهن. الثالث: أنَّ الباءَ مزيدةٌ في المفعولِ به كهي في «ولا تُلْقُوا بأيديكم»[٤] وقولِ الشاعر[٥]:

(١) الميلاع: الناقة السريعة. وانظر: اللسان (ملع).
(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٤٥، والنشر ٣٢٨/٢، والتيسير ١٥٩، والبحر ٤٠١/٦، والمحتسب ٨٧/٢.
(٣) تقدم برقم ٢٩٦٦.
(٤) الآية ١٩٥ من البقرة.
(٥) تقدم برقم ٧٤٧.

٣٤١٠ـ ....
سُـوْدُ الـمَحـاجـرِ لا يَـقْـرَأْنَ بـالسُّـوَرِ

وقـول الآخـر[١]:

٣٤١١ـ نَضْـربُ بـالسَّيْفِ ونـرْجُـو بـالـفَـرَجْ

وأمـا القراءةُ الأخـرى فواضحـةٌ، والباءُ للحـال من الفاعـل أي: ملتبسـةً بالدُّهْن، يعني: وفيها الدهن.

وقرأ الحسن والزهري وابن هرمـز «تُنْبَتُ» مبنياً للمفعـول، مِنْ أنبتها الله. و «بالدهن» حالٌ من القائمِ مقامَ الفاعلِ أي: ملتبسةً بالدهن.

وقرأ[٢] زر بن حبيش «تُنْبِتُ الدُّهْنَ» مِنْ أَنْبَتَ، وسقوطُ الباء هنا يَدُلُّ على زيادتها في قراءة مَنْ أثبتها. والأشهب وسليمان بن عبد الملك[٣] «بالدِّهان» وهو جمـع دُهْن كرُمْـح ورِماح. وأمَّـا قراءة أُبَـي «تُثْمـر»، وعبد الله «تَخْـرج» فتفسيرٌ لا قراءةٌ لمخالفة السواد.

والدُّهْنُ: عُصارة ما فيه دَسَمٌ. والدَّهْن بالفتح المَسْح بالدُّهن مصدرُ دَهَن يَدْهُنُ، والمُداهَنَةُ مِنْ ذلك؛ كأنه يَمْسَح على صاحبه ليقِرَّ خاطرُه.

---

(١) البيت للنابغة الجعدي، وقبله:

نـحـن بـنـو جَـعْـدَةَ أربـاب الـفـلـجْ
نـحـن مَـنَـعْـنـا سَـيْـلَه حـتى اعْـتَـلَـجْ

وهو في ديوانه ٢١٥، والخزانة ١٥٩/٤، والمغني ١٤٧، الفلج: موضع.

(٢) انظر في قراءات: «بالدهن» القرطبي ١١٦/١٢، والبحر ٤٠١/٦.

(٣) سليمان بن عبد الملك الخليفـة الأموي، معـروف بالتـدين والغزو، تـوفي سنة ٩٩. انظر: سير أعلام النبلاء ١١١/٥.

قوله: «وصِبْغٍ» العامَّةُ على الجرِّ نَسَقاً على «بالدُّهْن». والأعمش[1] «وصبغاً» بالنصبِ نَسَقاً على موضع «بالدُّهْن» كقراءةِ «وأَرْجلَكم»[2] في أحدِ محتملاته، وعامر بن عبد الله[3] «وصِباغ» بالألف، وكانت هذه القراءةُ مناسبةً لقراءةِ مَنْ قرأ «بالدِّهان». والصَبْغ والصِّباغ كالدَّبْغ والدِّباغ وهو اسمُ ما يُفْعل به. و «للآكلين» صفةٌ.

آ. (٢١) قوله: ﴿نُسْقيكم﴾: قد ذُكر ما فيه في النحل[4]، وقُرِىء[5] «تَسْقيكم» بالتاءِ مِنْ فوقُ أي: أي: الأنعام.

آ. (٣٠) قوله: ﴿مُنْزَلاً مُباركاً﴾: قرأ[6] أبو بكرٍ بفتح الميم وكسر الزاي، والباقون بضمِّ الميم وفتحِ الزاي. والمَنْزِل والمُنْزَل كلٌّ منهما يحتملُ أَنْ يكونَ اسمَ مصدرٍ وهو الإنزالُ والنُّزُول، وأَنْ يكونَ اسمَ مكانٍ للنزولِ والإنزالِ، إلَّا أنَّ القياسَ «مُنْزَلاً» بالضم والفتح[7] لقوله «أَنْزِلْني»، وأما الفتح والكسر[8] فعلى نيابةِ مصدرِ الثلاثي مَناب مصدرِ الرباعي كقوله «أَنْبتكم

---

(١) انظر: في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٨٣، البحر ٦/٤٠١، والقرطبي ١٢/١١٦.
(٢) الآية ٦ من المائدة وانظر: الدر المصون ٤/٢٠٩ وهي قراءة نافع وحفص والكسائي وابن عامر.
(٣) عامر بن عبد الله أبو عبد الله العنبري، أدرك عثمان وابن مسعود وجماعة من الصحابة، توفي في خلافة عثمان وقد جهز إلى الشام فمات بها، انظر: طبقات القراء ١/٣٥٠.
(٤) الآية ٦٦، وانظر: الدر المصون ٧/٢٥١.
(٥) وهي قراءة أبي جعفر. انظر: الإتحاف ٢/١٨٦، والمحتسب ٢/٩٠، والنشر ٢/٣٠٤.
(٦) السبعة ٤٤٥، والنشر ٢/٢٢٨، والتيسير ١٥٩، والبحر ٦/٤٠٢، والحجة ٤٨٦.
(٧) بضم الميم وفتح الزاي.
(٨) بفتح الميم وكسر الزاي.

من الأرض نباتاً»[1]، وقد تقدم نظيرُه[2] في مَدْخَل ومُدْخَل في سورةِ النساء.

و «إنْ» في قوله «وإنْ كُنَّا» مخففةٌ، واللامُ فارقةٌ. وقيل «إنْ» نافيةٌ، واللامُ بمعنى «إلاَّ»، وقد تقدَّم ذلك غيرَ مرة.

آ. (٣٢) قوله: ﴿فَأَرْسَلْنا فيهم﴾: قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلتَ: حَقُّ «أَرْسَلَ» أَنْ يَتَعَدَّىٰ بـ «إلى» كأخواتِه التي هي: وَجَّه وأنفذ وبَعَثَ، فما بالُه عُدِّي في القرآن بـ إلى تارة وبـ في أخرىٰ كقوله «كذلك أَرْسَلْناك في أمة»[4]؟ قلت: لم يُعَدَّ بـ «في» كما عُدِّي بـ «إلى» ولم يجعَلْه صلةً مثلَه، ولكن الأُمَّةَ أو القريةَ جُعِلَتْ مَوْضِعاً للإِرسالِ كقولِ رُؤْبة[5]:

٣٤١٢ـ أرسلْتَ فيها مُصْعَباً ذا إقحامِ

وقد جاء «بعث» على ذلك كقوله تعالىٰ: «ولو شِئْنا لبَعَثْنا في كل قريةٍ نذيراً»[6].

قوله: «أَنِ اعْبُدوا» يجوز أَنْ تكونَ المصدريةَ أي: أَرْسَلْناه بأَنِ اعبدوا أي: بقوله اعبدوا، وأَنْ تكونَ مفسِّرةً.

---

(١) الآية ١٧ من نوح.
(٢) الآية ٣١ من النساء وانظر: الدر المصون ٣/٦٦٥.
(٣) الكشاف ٣/٣١.
(٤) الآية ٣٠ من الرعد.
(٥) ليس في ديوانه، وهو في شواهد الكشاف ٤/٥٣٢، وبعده:
طَبّاً فَقيهاً بذواتِ الأَبْلامِ
والطَّبُّ: الحاذق. والأبلام: الرحم. لأنَّ مَنْ كان حاذقاً بجراحتها كان في غاية الحذاقة.
(٦) الآية ٥١ من الفرقان.

قال الزمخشري[1]: «فإنْ قلتَ: ذَكَر مقالةَ[2] هود في جوابه في سورةِ الأعراف، وسورة هود، بغير واو: «قال الملأ الذين كفروا مِنْ قومه إنّا لَنَراك في سَفاهة»[3] «قالوا يا هودُ ما جِئْتَنا ببَيِّنَة»[4] وههنا[5] مع الواوِ فأيُّ فَرْقٍ بينهما؟ قلت: الذي بغيرِ واوٍ على تقديرِ سؤالِ سائلٍ: قال: فماذا قيل له؟ فقيل له: قالوا: كيتَ وكيتَ. وأمَّا الذي مع الواو فَعَطْفٌ لِما قالوه على ما قاله، ومعناه أنه اجتمع في الحصول: هذا الحقُّ وهذا الباطلُ، وشتان ما بينهما».

[٦٥٤/ب] قلت: ولقائلٍ أَنْ يقولَ: هذا جوابٌ بنفس الواقعِ، والسؤالُ باقٍ/؛ إذ يَحْسُنُ أن يُقال: لِمَ لا يُجْعَلْ هنا قولُهم أيضاً جواباً لسؤالِ سائلٍ كما في نظيرتَيْها لو عكس الأمر؟

آ. (٣٣) قوله: ﴿مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾: أي: منه، فَحَذَفَ العائدَ لاستكمالِ شروطِه[6] وهو: اتِّحادُ الحرفِ والمتعلَّقِ، وعدمُ قيامِه مقامَ مرفوع، وعدمُ ضميرٍ آخرَ. هذا إذا جَعَلْناها بمعنى الذي فإنْ جَعَلْتَها مصدراً لم تَحْتج إلى عائدٍ، ويكونُ المصدرُ واقعاً موقعَ المفعولِ أي: مِنْ مَشْروبكم. وقال في التحرير: «وزعم الفراء[7] أنَّ معنى «ما تَشْربون» على حذفٍ أي: تشربون منه.

---

(١) الكشاف ٢/٣١.

(٢) مطبوعة الكشاف: «مقام».

(٣) الآية ٦٦ من الأعراف.

(٤) الآية ٥٣ من هود. والآية في الأصل: «قالوا ما نراك إلاَّ بشراً مثلنا» والتصحيح من الكشاف وآية هود «فقال الملأ الذين كفروا مِنْ قومه ما نراك إلاَّ بَشَراً مثلنا» وليس فيها شاهدٌ لما يريده الزمخشري.

(٥) في الآية ٣٣ من قوله: «وقال الملأ من قومه».

(٦) انظر: شرح الكافية الشافية ١/٢٩٢.

(٧) معاني القرآن ٢/٢٣٤.

وهذا لا يجوز عند البصريين، ولا يَحْتَاج إلى حَذْفٍ البتةَ لأنَّ «ما» إذا كانَتْ مصدريةً لم تحتجْ إلى عائدٍ، فإنْ جعلتَها بمعنى الذي حَذَفْتَ العائدَ، ولم يُحْتَجْ إلى إضمار «مِنْ». يعني أنَّه يُقَدَّرُ: تَشْربونه من غيرِ حرفِ جرّ، وحينئذٍ تكون شروطُ الحذفِ أيضاً موجودةً، ولكنه تَفُوْتُ المقابلةُ إذ قولُه «تأكلونَ منه» فيه تبعيضٌ، فَلَوْ قَدَّرْتَ هذا: تشربونه مِنْ غير «مِنْ» فاتَتْ المقابلةُ. ثم إنَّ قولَه: «وهو لا يجوز عند البصريين» ممنوع بل هو جائزٌ لوجود شروطِ الحذف.

آ. (٣٤) قوله: ﴿إذَنْ﴾: قال الزمخشري[1]: «واقعٌ في جزاءِ الشرط وجوابٌ للذين قاولوهم مِنْ قومِهم». قال الشيخ[2]: «وليس «إذن» واقعاً في جزاءِ الشرط بل واقعاً بين «إنَّكم» والخبر، و «إنكم» والخبرُ ليس جزاءً للشرط، بل ذلك جملةُ جوابِ القَسمِ المحذوفِ قبل «إن» الشرطيةِ. ولو كانت «إنكم» والخبرُ جواباً للشرطِ، لَزِمَتِ الفاءُ في «إنكم»، بل لو كان بالفاءِ في تركيبِ غيرِ القرآنِ لم يكنْ ذلك التركيبُ جائزاً إلاَّ عند الفراءِ. والبصريون لا يُجيزونه. وهو عندهم خطأٌ».

قلت: يعني أنه إذا توالَىٰ شرطٌ وقسم أُجيب سابقُهما، والقَسَمُ هنا متقدِّمٌ فينبغي أَنْ يُجَابَ ولا يجابَ الشرطُ، ولو أُجيب الشرطُ لاختلَّتْ القاعدةُ إلاَّ عند بعضِ الكوفيين، فإنَّه يُجيب الشرطَ وإنْ تأخَّر. وهو موجودٌ في الشعر[3].

آ. (٣٥) قوله: ﴿أَيَعِدُكم أنَّكُم﴾: الآيةُ في إعرابها ستةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّ اسم «أنَّ» الأولى مضافٌ لضميرِ الخطاب حُذِفَ وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه، والخبرُ قولُه: «إذا مِتُّمْ» و «أنَّكم مُخْرَجُون» تكريرٌ لـ «أنَّ» الأولى للتأكيدِ والدلالةِ على المحذوفِ والمعنىٰ: أنَّ إخراجَكم إذا مِتُّمْ وكُنْتُم.

---

(١) الكشاف ٣/٣١.

(٢) البحر ٦/٤٠٤.

(٣) انظر: المسألة في شرح الكافية الشافية ٢/٨٨٨.

الثاني: أنَّ خبرَ «أنَّ» الأولى هو «مُخْرَجُون»، وهو العامل في «إذا»، وكُرِّرَتْ الثانيةُ توكيداً لَمَّا طال الفصلُ. وإليه ذهبَ الجرميُّ والمبردُ[1] والفراءُ[2].

الثالث: أنَّ «أنَّكم مُخْرَجُون» مُؤَولٌ بمصدرٍ مرفوع بفعلٍ محذوفٍ، ذلك الفعلُ المحذوفُ هو جوابُ «إذا» الشرطيةِ، وإذا الشرطيةُ وجوابُها المقدَّرُ خبرٌ لـ «أنَّكم» الأولىٰ، تقديرُه: يَحْدُث أنكم مُخْرَجون.

الرابع: ــ كالثالثِ ــ في كونِه مرفوعاً بفعلٍ مقدرٍ، إلَّا أنَّ هذا الفعلَ المقدَّرَ خبرٌ لـ «أنَّ» الأولى، وهو العاملُ في «إذا».

الخامس: أنَّ خبر الأولىٰ محذوفٌ لدلالةِ خبرِ الثانيةِ عليه، تقديرُه: أنكم تُبْعَثُون، وهو العاملُ في الظرف، وأنَّ الثانية وما في حَيِّزِها بدلٌ من الأولىٰ، وهذا مذهبُ سيبويه[3].

السادس: أنَّ «أنَّكم مُخْرَجون» مبتدأٌ، وخبرُه الظرفُ مقدَّماً عليه، والجملةُ خبرٌ عن «أنكم» الأولىٰ، والتقديرُ: أَيَعِدُكم أنَّكم إخراجُكم كائنٌ أو مستقرٌ وقتَ موتِكم. ولا يجوزُ أَنْ يكونَ العاملُ في «إذا» «مُخْرَجُون» على كلِّ قولٍ؛ لأنَّ ما في حيِّزِ «أنَّ» لا يعمل فيما قبلها، ولا يعمل فيها «مِتُّم» لأنه مضافٌ إليه، و «أنَّكم» وما في حَيِّزه في محلِّ نصبٍ أو جرَّ بعد حَذْفِ الحرفِ، إذ الأصلُ: أَيَعِدُكم بأنَّكم. ويجوزُ أَنْ لا يُقَدَّرَ حرفُ جرّ، فيكونُ في محلِّ نصبٍ فقط نحو: وَعَدْتُ زيداً خيراً.

---

(١) المقتضب ٢/٣٥٦ ــ ٣٥٧.
(٢) معاني القرآن ٢/٢٣٤.
(٣) الكتاب ١/٤٦٧.

آ. (٣٦) **قوله: ﴿هيهات هيهات﴾**: اسمُ فعلٍ معناه: بَعُدَ، وكُرِّر للتوكيدِ، فليسَتِ المسألةُ من التنازعِ. قال جرير[١]:

٣٤١٣ـ فهيهاتَ هيهاتَ العَقيقُ وأهلُه
وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نُواصِلُهْ

وفَسَّره الزجَّاجُ[٢] في ظاهرِ عبارتِه بالمصدرِ فقال: «البُعْدُ لِما تُوعدون، أو بَعُدَ لِما توعدون». فظاهرُها أنَّه مصدرٌ بدليلِ عَطْفِ الفعل عليه. ويمكنُ أَنْ يكونَ فَسَّر المعنى فقط. و «هيهاتَ» اسمُ فعلٍ قاصرٍ يرفعُ الفاعلَ، وهنا قد جاء ما ظاهرُه الفاعلُ مجروراً باللامِ: فمنهم مَنْ جعله على ظاهرِه وقال: «ما توعدون» فاعلٌ به، وزِيْدت فيه اللامُ. التقديرُ: بَعُدَ بَعُدَ ما تُوْعَدُون. وهو ضعيفٌ إذ لم يُعْهَدْ زيادتُها في الفاعلِ. ومنهم مَنْ جَعَل الفاعلَ مضمراً لدلالةِ الكلامِ عليه، فقَدَّره أبو البقاء[٣]: «هيهاتَ التصديقُ أو الصحةُ لِما تُوْعَدون». وقدَّره غيرُه: بَعُدَ إخراجُكم، و «لِما تُوْعَدون» للبيانِ. قال/ الزمخشريُّ[٤]: [٦٥٥/أ] «لبيانِ المُسْتَبْعَدِ ما هو بَعْدَ التصويبِ بكلمةِ الاستبعادِ؟ كما جاءَتِ اللامُ في «هَيْتَ لك»[٥] لبيانِ المُهَيَّتِ به». وقال الزجاج[٦]: «البُعْدُ لِما تُوعدون» فجعله مبتدأً، والجارُّ بعدَه الخبرُ. قال الزمخشري[٧]: «فإنْ قلت: ما تُوعدون هو

---

(١) ديوانه ٤٧٩، والخصائص ٣/٤٢، وابن يعيش ٤/٣٥، والهمع ٢/١١١، والدرر ٢/١٤٥.

(٢) معاني القرآن ٤/١٣.

(٣) الإملاء ٢/١٤٩.

(٤) الكشاف ٣/٣٢.

(٥) الآية ٢٣ من سورة يوسف.

(٦) معاني القرآن ٤/١٣.

(٧) الكشاف ٣/٣٢.

المستبعَدُ، ومِنْ حَقِّه أَنْ يرتفع بـ «هيهاتَ» كما ارتفع بقولِه[1]:

فـهـيـهـاتَ هـيـهـاتَ الـعَـقـيـقُ وأهـلُه

. . . .

فما هذه اللام؟ قلت: قال الزجاجُ[2] في تفسيرِه: «البُعْدُ لِما تُوْعَدون، أو بُعْدٌ لِما تُوْعَدون فيمَنْ نَوَّن فَنَزَّلَه مَنْزِلَةَ المصدر». قال الشيخ[3]: «وقولُ الزمخشري: فَمَنْ نَوَّنَه نَزَّله منزلةَ المصدرِ، ليس بواضحٍ، لأنهم قد نَوَّنوا أسماءَ الأفعال ولا نقول: إنها إذا نُوِّنَتْ تَنَزَّلَتْ منزلةَ المصادر». قلت: الزمخشريُّ لم يَقُل كذا، إنما قال فيمن نَوَّن نَزَّله منزلةَ المصدرِ لأجلِ قولِه: «أو بُعْدٌ» فالتنوينُ علةٌ لتقديره إياه نكرةً لا لكونِه مُنَزَّلاً منزلةَ المصدرِ؛ فإنَّ أسماءَ الأفعال ما نُوِّن منها نكرةٌ، وما لم يُنَوَّنْ معرفةٌ نحو: صَهْ وصَهٍ، تقديرُ الأول بالسكوت، والثاني بسكوتٍ ما.

وقال ابن عطية[4]: «طَوْراً تَلي الفاعلَ دون لامٍ، تقول: هيهات مجيءُ زيدٍ أي: بَعُدَ، وأحياناً يكون الفاعلُ محذوفاً عند اللام كهذه الآيةِ. التقديرُ: بَعُدَ الوجودُ لِما تُوْعدون». ولم يَسْتَجْوِزْه الشيخُ[5] من حيث قولُه حُذِفَ الفاعلُ، والفاعلُ لا يُحْذَفُ. ومِن حيث إن فيه حَذْفَ المصدرِ ـ وهو الوجودُ ـ وإبقاءَ معمولِه وهو «لِما تُوعدون». وهيهاتَ الثاني تأكيدٌ للأولِ تأكيداً لفظياً. وقد جاء غيرَ مؤكَّدٍ كقوله[6]:

---

(١) تقدم تخريج البيت قبل قليل.
(٢) معاني القرآن ٤/١٣.
(٣) البحر ٦/٤٠٥.
(٤) المحرر ١١/٢٣٢.
(٥) البحر ٦/٤٠٥.
(٦) البيت لجرير في ملحق ديوانه ١٠٣٩، والكتاب ٢/٢٩٩، واللسان (سوق)، والخصائص ٣/٤٣.

٣٤١٤ـ هيهات مَنْزِلُنا بنَعْفِ سُوَيْقَةٍ
كانت مباركةً على الأيام

وقال آخر[١] :

٣٤١٥ـ هيهاتَ ناسٌ مِنْ أُناسٍ ديارُهُمْ
دُقاقٌ ودارُ الآخرين الأوانسُ

وقال رؤبة[٢] :

٣٤١٦ـ هيهاتَ مِنْ مُنْخَرِقٍ هَيْهاؤه

قال القيسي[٣] شارحُ «أبيات الإيضاح»: «وهذا مِثْلُ قولِك: بَعُدَ بُعْدُه؛ وذلك أنه بنىٰ من هذه اللفظةِ فَعْلالاً، فجاء به مجيءَ القَلْقَال[٤] والزَّلْزال. والألفُ في «هيهات» غيرُ الألفِ في «هيهاؤه»، وهي في «هيهات» لامُ الفعلِ الثانيةُ كقاف الحَقْحَقَة[٥] الثانية، وهي في «هيهاؤه» ألف الفَعْلال الزائدة»[٦].

وفي هذه اللفظةِ لغاتٌ كثيرةٌ تزيد على الأربعين، وأذكر هنا مشهورَها وما قُرِىء به: فالمشهورُ هَيْهات بفتح التاءِ من غيرِ تنوينٍ، بُني لوقوعِه موقعَ

(١) لم أقف عليه، والبيت من الطويل وقد حذفت حركة الفاء من التفعيلة الأولىٰ: فعولن. والدقاق: ما اندقَّ من الشيء.

(٢) ديوانه ٤، والمحتسب ٢/٩٣، والخصائص ٣/٤٣ اللسان (هيه).

(٣) إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١/١٩٤، والقيسي هو أبو علي الحسن بن عبد الله من علماء القرن السادس.

(٤) قلقل الشيء: حرَّكه فتحرك واضطرب، فإذا كسرته فهو مصدر وإذا فتحته فهو اسم. اللسان: قلل.

(٥) الحقحقة: أرفع السير وأتعبه للظهر. انظر: اللسان (حقق).

(٦) فيكون وزن هيهاؤه: فعلاؤه، ووزن هيهات فَعْلَلَت حيث الألف في الأولى زائدة وفي الثانية أصلية.

المبنيِّ أو لشِبْهِـه بالحـرفِ وقد تقـدَّم تحقيق ذلك. وبهـا قرأ العـامَّـةُ وهي لغـة الحجازيين. و «هَيْهاتاً» بالفتح والتنوين، وبها قرأ[1] أبو عمروٍ في روايـةِ هارون عنه. ونسبها ابن عطية[2] لخالد بـن إلياس[3]. و «هَيْهاتٌ» بالضمِّ والتنوين وبها قرأ الأحمر[4] وأبو حيوة. وبالضم من غير تنوين، وتُرْوى عن أبـي حيـوةَ أيضاً، فعنه فيها وجهان، وافقه أبو السَّمَّال في الأولى دونَ الثانية.

و «هَيْهاتٍ» بالكسر والتنوين، وبها قرأ عيسى وخالد بن إلياس، وبالكسـرِ من غيـر تنوين، وهي قـراءةُ أبـي جعفرٍ وشَيْبـة، وتروى عن عيسى أيضـاً، وهي لغـة تميم وأسد. وهَيْهـاتْ بإسكـانِ التاء، وبهـا قرأ عيسى أيضـاً وخـارجـة عن أبـي عمرو والأعرج. و «هَيْهـاهْ» بالهـاء آخراً وصـلًا ووَقْفاً. و «أَيْهـاتَ» بإبـدال الهاء همزة مع فتح التـاء[5]، وبهاتين قـرأ بعضُ القرَّاء فيمـا نقل أبـو البقاء[6]. فهذه تسعُ لغاتٍ قد قُرِىء بهن، ولم يتواتَرْ منها غيرُ الأولى.

ويجوز إبدالُ الهمـزةِ من الهاء الأولى في جميـعِ ما تقـدَّم فيَكْمُل بـذلك ستَ عشرةَ لغةً. و «إيْهان» بالنون آخراً، و «أَيْهَى» بالألفِ آخراً. فَمَنْ فَتَـح التاءَ قالوا فهي عنده اسم مفرد. ومَنْ كسرها فهي عنده جمعُ تأنيثٍ كزَيْنبات وهِنْدات

---

(١) انـظر في قـراءاتهـا: المحتسب ٢/٩٠، والنشـر ٢/٣٢٨، والإتحـاف ٢/٢٨٤، والقرطبـي ١٢/١٢٢، والبحر ٦/٤٠٤، والشواذ ٩٧.

(٢) المحرر ١١/٢٣٣.

(٣) خالد بن إليـاس أبو الهيثم العـدوي المدني، روى عن ربيعة وسعيد المقبـري. قال أحمد: متروك الحديث. وقال البخـاري: منكر الحـديث. ولم تذكـر وفاتـه. انظر: تهذيب التهذيب ٣/٨٠.

(٤) عنبسـة بن النضر الأحمـر أبـو عبد الـرحمن اليشكـري. قـرأ على أصحـاب حمـزة والحسين الجعفي. ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ١/٦٠٥.

(٥) رُسمت في مطبوعة الإملاء قوله: «أيهاه».

(٦) الإملاء ٢/١٤٩.

ويُعْزى هذا لسيبـويه[1] لأنـه قال: «هي مثـل بَيْضات» فنُسِب إليـه أنه جَمْـعٌ مِنْ ذلـك، حتى قال بعض النحـويين: مفردُهـا هَيْهَة مثـل بَيْضَة. وليس بشيءٍ بـل مفردُها هَيْهات قالوا: وكان ينبغي على أصلِه أن يُقال فيها: هَيْهَيـات بقلب ألف هَيْهات ياءً لزيادتِها على الأربعة نحـو: مَلْهَيات ومَغْـوَيَات ومَـرْمَيات؛ لأنهـا من بناتِ الأربعة المضعَّفة من الياء من باب حاحَيْت[2] وصِيصِيَة[3]. وأصلُها بـوزنِ القَلْقَلة[4] والحَقْحَقَةُ[5]/ فانقلبت الياءُ ألفاً لتحـرُّكِها وانفتـاحِ ما قبلَهـا فصارَتْ هَيْهاة كالسَّلْقاة[6] والجَعْباة[7]، وإنْ كـانت الياءُ التي انقلبَتْ عنهـا ألفُ «سَلْقاة» و «جَعبـاة» زائدةً، ويـاء هَيْهَيَة أصـلاً، فلمَّـا جُمِعت كـان قيـاسُهـا على قـولِهم أَرْطَيات[8] وعَلْقيات[9] أن يقولوا فيهـا هَيْهَيَات، إلَّا أنهم حَـذَفوا الألف لالتقـاء السـاكنين لما كـانت في آخر اسمٍ مبنيٍّ، كمـا حَذَفـوهـا في ذان واللتـان وتـان لِيَفْصِلوا بين الألفاتِ في أواخر المبنية والألفات في أواخر المتمكنة، وعلى هذا حذفوها في أُوْلات وذوات لتخالِفَ ياء «حَصَيَات» و «نَوَيات». [٦٥٥/ب]

وقالوا: مَنْ فتح تاء «هيهـات» فحقُّه أَنْ يكتبَهـا هاء لأنهـا في مفرد كتمـرة

(١) الكتاب ٢/٤٧.

(٢) حاحيت: صَوَّتُّ بالغنم.

(٣) الصيصية: الشيء يحتمي به كالحصن وغيره.

(٤) القلقلة: الحركة والاضطراب.

(٥) الحقحقة: أرفع السير وأتعبه للظهر.

(٦) سَلْقاه: ألقاه على قفاه.

(٧) جَعْباه: صرعه. قال سيبويه ٢/٣٣٤: «هذا باب ما لحقته الـزوائد من بنـات الثلاثـة وألحق ببنات الأربعة حتى صار يجري مجرىٰ ما لا زيادة فيه، وصارت الزيادة بمنزلـة ما هو من نفس الحرف مثل فَعْلَيْتُه نحو: سَلْقيته سَلْقاة وجَعْبيته جَعْباة».

(٨) الأرطى: ضرب من الشجر يُدبغ به.

(٩) العلقى: ضرب من الشجر.

ونواة. ومَنْ كسرها فَحَقُّه أَنْ يكتبَها تاءً لأنها في جمعٍ كهندات. وكذلك حكمُ الوقفِ سواءً. ولا التفاتَ إلى لغة «كيف الإخوةُ والأخَواهْ» ولا «هذه ثَمرَتْ» لقلَّتِها. وقد رُسِمَتْ في المصحفِ بالهاء[1].

واختلف القراءُ في الوقفِ[2] عليها: فمنهم مَنْ اتَّبع الرسمَ فَوَقَفَ بالهاءِ وهما الكسائيُّ والبزيُّ عن ابن كثير. ومنهم مَنْ وَقَفَ بالتاءِ، وهم الباقونَ. وكان ينبغي أَنْ يكونَ الأكثرُ على الوقفِ بالهاءِ لوجهين، أحدُهما: موافقةُ الرسمِ. والثاني: أنهم قالوا: المفتوح اسمٌ مفردٌ أصله هَيْهَيَة كزَلْزَلَة وقَلْقَلَة من مضاعفِ الرُّباعي. وقد تقدَّم: أنَّ المفردَ يُوقف على تاء تأنيثِه بالهاء.

وأمَّا التنوينُ فهو على قاعدةِ تنوينِ أسماء الأفعال: دخولُه دالٌّ على التنكيرِ، وخروجُه دالٌّ على التعريف. قال القَيْسِيُّ: «مَنْ نَوَّن اعتقد تنكيرَها وتَصَوَّر معنى المصدرِ النكرةِ كأنه قال: بُعْداً بُعْداً. ومَنْ لم ينوِّنْ اعتقد تعريفَها وتَصَوَّر معنى المصدرِ المعرفةِ كأنه قال: البُعْدَ البُعْدَ فجعل التنوينَ دليلَ التنكيرِ وعدمَه دليلَ التعريفِ». انتهى. ولا يُوجد تنوينُ التنكير[3] إلَّا في نوعين: أسماءِ الأفعال وأسماءِ الأصوات نحو: سيبويهِ وسيبويهٍ، وليس بقياسٍ: بمعنى أنه ليس لك أَنْ تُنَوِّن منها ما شِئْتَ بل ما سُمِع تنوينُه اعْتُقِد تنكيرُه. والذي يُقال في القراءاتِ المتقدمةِ: إنَّ مَنْ نَوَّن جعله للتنكيرِ كما تقدَّمَ، ومَنْ لم يُنَوِّنْ جَعَلَ عدمَ التنوينِ للتعريفِ. ومَنْ فَتَحَ فللخِفَّةِ وللإتْباع، ومَنْ كَسَرَ فعلى أصلِ التقاءِ الساكنين، ومن ضم فتشبيهاً بقبلُ وبعدُ، ومَنْ سَكَّن فلأنَّ أصلَ البناءِ السكونُ، ومَنْ وقف بالهاءِ فإتْباعاً للرسم[4]، ومن وقف بالتاءِ فعلى الأصلِ سواءً كُسِرت

---

(١) كذا في الأصل. والرسم بالتاء المفتوحة: هيهات.

(٢) انظر: الإتحاف ٢/٢٨٤، والتيسير ٦٠، والنشر ٢/١٣١.

(٣) انظر في تنوين التنكير: شرح ابن عقيل ١/٢٨. شرح الكافية الشافية ١٤٢١.

(٤) سبق التنبيه إلى هذا الوهم فالرسم بالتاء.

التاءُ أو فُتحت؛ لأنَّ الظاهرَ أنهما سواءٌ، وإنما ذلك مِنْ تغييرِ اللغاتِ، وإنْ كان المنقولُ مِنْ مذهب سيبويه[1] ما تقدَّم. هكذا ينبغي أن تُعَلَّل القراءاتُ المتقدمةُ.

وقال ابنُ عطية[2] فيمَنْ ضَمَّ ونَوَّن: «إنه اسمٌ معربٌ مستقلٌ مرفوعٌ بالابتداءِ، وخبرُه «لِما تُوْعَدون» أي: البعدُ لوعدكم كما تقول: النُّجح لسَعْيك». وقال الرازي في «اللوامح»[3]: «فأمَّا مَنْ رَفع ونَوَّنَ احتمل أَنْ يكونا اسمين متمكنين مرفوعين [بالابتداء][4]، خبرُهما من حروف الجر بمعنى: البُعْدُ لِما تُوعدون. والتكرارُ للتأكيد. ويجوز أَنْ يكونا اسماً للفعل. والضمُّ للبناء مثل: حَوْبُ[5] في زَجْرِ الإبل[6]، لكنه نَوَّنه نكرةً». قلت: وكان ينبغي لابنِ عطيةَ ولأبي الفضل[7] أن يَجْعلاه اسماً أيضاً في حالةِ النصبِ مع التنوين، على أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الفعلِ.

قرأ ابنُ أبي عبلةَ «هَيْهات هَيْهات ما تُوْعدون» من غير لامِ جرٍّ. وهي واضحةٌ مؤيِّدَةٌ لمدَّعي زيادتِها في قراءةِ العامَّة.

و «ما» في «لِما تُوْعدون» تحتمل المصدريةَ أي: لِوَعْدِكم، وأَنْ تكونَ بمعنى الذي، / والعائدُ محذوفٌ أي: تُوْعَدُوْنَه. [٦٥٦/أ]

---

(١) الكتاب ٢/٤٧.

(٢) المحرر الوجيز ١١/٢٣٣.

(٣) انظر: البحر ٦/٤٠٥.

(٤) زيادة من البحر حيث ينقل عن الرازي.

(٥) الأصل: حوت وهو تصحيف.

(٦) حَوْبُ: زجر لذكورة الإبل مثل «حَلْ» لإناثها، وتضم الباء وتفتح وتكسر. وإذا نُكّر دخله التنوين. انظر: اللسان (حوب).

(٧) وهو الرازي صاحب «اللوامح» في القراءات الشاذة.

آ. (٣٧) قوله: ﴿إنْ هي﴾: «هي» ضميرٌ يُفَسِّره سياقُ الكلامِ أي: إنْ حياتُكم إلَّا حياتُنا. قال الزمخشري[١]: «هذا ضميرٌ لا يُعْلَمُ ما يُرادُ به إلَّا بما يَتْلوه مِنْ بيانِه. وأصلُه: إنِ الحياةُ إلَّا حياتُنا الدنيا، فوَضَعَ «هي» مَوْضِعَ «حياتُنا» لأنَّ الخبرَ يَدُلُّ عليها ويُبَيِّنُها. ومنه «هي النفس تتحمَّل ما حَمَلَت» و «هي العربُ تقولُ ما شاءَتْ». وقد جَعَلَ بعضُهم هذا القِسْمَ ممَّا يُفَسِّر بما بعدَه لفظاً ورتبةً ونسبه إلى الزمخشريِّ متعلقاً بهذا الكلام الذي نقلتُه عنه، لا تَعَلُّقَ له في ذلك.

قوله: «نموتُ ونَحْيا» جملةٌ مفسِّرةٌ لما ادَّعَوْه مِنْ أَنَّ حياتَهم ما هي إلَّا كذا. وزعم بعضُهم أنَّ فيها دليلاً على عدمِ الترتيبِ في الواو، إذ المعنى: نحيا ونموتُ إذ هو الواقعُ. ولا دليلَ فيها؛ لأنَّ الظاهرَ مِنْ معناها: يموت البعض مِنَّا، ويَحْيا آخرون، وهَلُمَّ جرًّا. يُشيرون إلى انقراضِ العصرِ وخَلْفِ غيرِه مكانَه. وقيل: نموت نحن ويَحْيا أبناؤنا. وقيل: القومُ يعتقدونَ الرَّجْعَةَ أي: نموت ثم نَحْيا بعد ذلك الموتِ.

آ. (٤٠) قوله: ﴿عَمَّا قليلٍ﴾: في «ما» هذه وجهان، أحدهما: أنها مزيدةٌ بينَ الجارِّ ومجرورِه للتوكيدِ كما زِيْدَتْ في الباءِ نحو: «فبِما رَحْمَةٍ»[٢]. وفي «مِنْ» نحو «مِمَّا خَطِيْئاتهم»[٣]. و «قليلٍ»: صفةٌ لزمنٍ محذوفٍ أي عَنْ زمنٍ قليل.

والثاني: أنها غيرُ زائدةٍ بل هي نكرةٌ بمعنى شيء أو زمن. و «قليل» صفتُها أو بدلٌ منها. وهذا الجارُّ فيه ثلاثةُ أوجهٍ. أحدُها: أنَّه متعلقٌ بقوله:

---

(١) الكشاف ٣٢/٣.

(٢) الآية ١٥٩ من آل عمران.

(٣) الآية ٢٥ من نوح.

«لَيُصْبِحُنَّ» أي: لَيُصْبِحُن عن زمنٍ قليل نادمين. والثاني: أنه متعلقٌ بـ «نادمين». وهذا على أحدِ الأقوالِ في لام القسم، وذلك أنَّ فيها ثلاثةَ أقوال[1]: جوازَ تقديمِ معمولِ ما بعدها عليها مطلقاً. وهو قول الفراء وأبي عبيدة. والثاني: المَنْعُ مطلقاً وهو قولُ جمهورِ البصريين. والثالث: التفصيلُ بين الظرفِ وعديلِه، وبين غيرِهما، فيجوزُ فيهما الاتساعُ، ويمتنعُ في غيرِهما، فلا يجوز في: «والله لأضربنَّ زيداً»: «زيداً لأضرِبَنَّ» لأنه غيرُ ظرفٍ ولا عديلِه.

والثالث من الأوجه المتقدمة: أنَّه متعلقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: عَمَّا قليلٍ نُنْصَرُ حُذِف لدلالةِ ما قبلَه عليه. وهو قولُه «رَبِّ انْصُرْني».

وقرىء[2] «لَتُصْبِحُنَّ» بتاءِ الخطابِ على الالتفاتِ، أو على أن القولَ صدرَ من الرسولِ لقومِه بذلك.

آ. (٤١) **قوله: ﴿غُثَاءً﴾**: مفعولٌ ثانٍ للجَعْل بمعنى التصيير. والغُثاء: قيل هو الجُفاء وقد تقدَّم في الرعد[3]. قاله الأخفش[4]. وقال الزجاج[5]: «هو البالي مِنْ ورق الشجر، إذا جَرَىٰ السيلُ خالَطَ زَبَدَه». وقيل: كل ما يُلْقيه السَّيْلُ والقِدْرُ مِمَّا لا يُنْتَفَعُ به، وبه يُضْرَبُ المَثَلُ في ذلك. ولامُه واوٌ لأنَّه مِنْ غثا الوادي يَغْثُو غَثْواً[6] وكذلك غَثَت القِدْرُ. وأمَّا غَثِيَتْ[7] نفسُه تَغْثِي

(١) انظر: الارتشاف ٢/٤٩٢.

(٢) البحر ٦/٤٠٦.

(٣) الآية ١٧ «فأمَّا الزَّبَدَ فيذهب جُفاءً».

(٤) ليس في كتابه «معاني القرآن».

(٥) معاني القرآن له ٤/١٣.

(٦) قال في اللسان (غثا): «وحكى ابن جني غَثَى الوادي يَغْثِي، فهمزة الغثاء على هذا منقلبة عن ياء. والمعروف عند أهل اللغة غثا الوادي يَغْثُو غثاً».

(٧) و «غَثَتْ».

غَثَياناً أي: خَبُثَتْ فهو قريبٌ مِنْ معناه، ولكنه مِنْ مادة الياء. وتُشَدَّدُ ثاء «الغُثّاء» وتُخَفَّفُ وقد جُمع على «أَغْثاء» وهو شاذٌّ، بل كان قياسُه أن يُجْمَعَ على أَغْثِيَة كأَغْرِبة، أو على غِثْيان كغِرْبان وغِلْمان. وأنشدوا لامرىء القيس[1]:

٣٤١٧ـ .... من السَّيْلِ والغُثَّاءِ فَلْكَةُ مُغْزَلِ

بتشديد الثاء وتخفيفها والجمع أي: والأَغْثاء.

قوله: «فبُعْداً للقومِ» بُعْداً: مصدرٌ بَدَلٌ من اللفظِ بفعلِه، فناصبُه واجبُ الإِضمارِ لأنَّه بمعنى الدعاءِ عليهم. والأصلُ: بَعُدَ بُعْداً وبَعَداً نحو: رَشَدَ رُشْداً ورَشَداً. وفي هذه اللامِ قولان أحدُهما: وهو الظاهرُ أنَّها متعلقةٌ بمحذوفٍ للبيانِ كهي في سَقْياً له وجَدْعاً له. قاله الزمخشري[2]. الثاني: أنها متعلقةٌ بـ بُعْداً. قاله الحوفي. وهذا مردودٌ؛ / لأنه لا يُحفَظُ حَذْفُ هذه اللامِ ووصولُ المصدرِ إلى مجرورِها البتةَ، ولذلك منعوا الاشتغالَ في قوله «والذين كفروا فَتَعْساً لهم»[3] لأنَّ اللامَ لا تتعلَّقُ بـ «تَعْساً» بل بمحذوفٍ، وإن كان الزمخشريُّ[4] جَوَّزَ ذلك، وسيأتي في موضِعه إنْ شاءَ الله تعالى. [٦٥٦/ب]

آ. (٤٤) قوله: ﴿تَتْرَىٰ﴾: فيه وجهان، أحدُهما: ـ وهو الظاهرُ ـ أنَّه منصوبٌ على الحالِ مِنْ «رُسُلَنا» بمعنى متواتِرين أي: واحداً بعد

---

(١) من معلقته في ديوانه ٢٥، وصدره:
كأنَّ طَمِيَّةَ المُجَيْمِرِ غُدْوَةً
وطمية: اسم جبل. والمجيمر: أرض لبني فزارة، شبَّه الجبل به حين أحاط به السيل والغثاء فاستدار ما بقي منه بفلكة المغزل.
(٢) الكشاف ٣/٣٢.
(٣) الآية ٨ من محمد صلَّى الله عليه وسلَّم.
(٤) الزمخشري في إعرابه للآية لم يشر إلى ذلك. انظر: الكشاف ٣/٥٣٢.

واحدٍ، أو مُتتابعين على حَسَبِ الخلافِ في معناه كما سيأتي. وحقيقتُه أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ. والثاني: أنه نعتُ مصدرٍ محذوف تقديرُه: إرسالاً تَتْرى أي: متتابعين أو إرسالاً إثرَ إرْسال.

وقرأ[1] ابن كثير وأبو عمرو ـ وهي قراءةُ الشافعيِّ ـ «تَتْرَىً» بالتنوين. وباقي السبعةِ «تَتْرَىٰ» بألفٍ صريحةٍ دونَ تنوينٍ. وهذه هي اللغةُ المشهورةُ، فَمَنْ نَوَّن فله وجهان[2]، أحدُهما: أنَّ وَزْنَ الكلمةِ فَعْل كفَلْس، فقوله «تَتْرَىً» كقولك: نَصَرْتُه نَصْراً. وَوَزْنُه في قراءتِهم فَعْلاً. وقد رُدَّ هذا الوجهُ بأنَّه لم يُحْفَظْ جَرَيانُ حركاتِ الإعرابِ على رائِه، فيُقال: هذا تَتْرٌ ومررت بتَتْرٍ نحو: هذا نَصْرٌ، ورأيت نصراً، ومررتُ بنصرٍ. فإذا لم يُحْفَظْ ذلك بَطَلَ أَنْ يكونَ وزنُه فَعْلاً. الثاني: أن ألفَه للإلحاقِ بـ جَعْفر كهي في أَرْطى[3] وعَلْقى[4] فلمَّا نُوِّن ذَهَبَتْ لالتقاءِ الساكنين. وهذا أقربُ مِمَّا قبلَه، ولكنه يلزمُ منه وجودُ ألفِ الإلحاقِ في المصادرِ وهو نادرٌ. الثالث: أنها للتأنيثِ كدَعْوىٰ. وهي واضحةٌ فتحصَّلَ في ألفِه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنها بدلٌ من التنوينِ في الوقفِ. الثاني: أنها للإلحاقِ. الثالث: للتأنيث. واخْتُلف فيها: هل هي مصدرٌ كدَعْوىٰ وذِكْرىٰ، أو اسمُ جمعٍ كأَسْرىٰ وشتى، كذا قالهما الشيخ[5]. وفيه نظرٌ؛ إذ المشهورُ أنَّ أَسْرَىٰ وشَتَّى جمعا تكسيرٍ لا اسما جمعٍ. وفاؤُها في الأصلِ واوٌ؛ لأنَّها من المُواتَرة والوِتْر، فقُلِبَتْ تاءً كما قُلِبَتْ تاءً في تَوْراة وتَوْلج[6]

(١) السبعة ٤٤٦، والحجة ٤٨٧، والنشر ٢/٣٢٨، والتيسير ١٥٩، والبحر ٦/٤٠٧، والقرطبي ١٢/١٢٥.

(٢) سوف يعرض ثلاثة أوجه.

(٣) أرطى: ضرب من الشجر يُدبغ به.

(٤) علقى: ضرب من الشجر.

(٥) البحر ٦/٣٩٤. ويبدو أن حجته.

(٦) التولج: كناس الوحش.

وتَيْقُور[1] وتُخَمَة وتُراث وتُجاه[2]، فإنها من الـوَرْي والوُلـوج والوَقـار والوَخـامة والوِراثة والوَجْه.

واختلفوا في مَدْلُولِها: فعن الأصمعيِّ: واحداً بعد واحـد، وبينهما مُهْلَة. وقـال غيـره: هي من المُـواتـرة وهي التتـابُـعُ بغيــر مُهْلة. وقـال الــراغب[3]: «والتواتُرُ: تتـابُعُ الشيءِ وِتْـراً وفرادىٰ. قـال تعالىٰ: «ثم أَرْسَلْنـا [رُسَلَنا] تَتْـرىٰ» والوَتِيْرَة: السَّجِيَّةُ والطريقة. يقال: هم على وَتيرةٍ واحدةٍ. والتِـرَةُ: الذَّحْـلُ[4]. والوَتيرة: الحاجزُ بين المَنْخِرَيْن.

قوله: «أحاديثَ» قيل: هو جمعُ «حديث» ولكنه شاذٌّ[5]. وقيل[6]: بل هو جمعُ أُحْدُوْثَة كأُضْحُوكة. وقال الأخفش: «لا يُقال ذلـك إلاَّ في الشَّـرِّ. ولا يُقـال في الخير. وقد شَذَّتِ العربُ في أُلَيْفاظ فجمعوها على صيغة مَفاعيل كـأَباطيـل وأَقاطيع». وقال الزمخشـري[7]: «الأحاديث تكـون اسمَ جمعٍ للحـديث، ومنه أحاديث رسول الله صلَّى الله عليـه وسلَّم». قال الشيـخ[8]: «وأَفاعيـل ليس من

---

(١) التيقور: الوقار.

(٢) انظر: الممتع ٣٨٤.

(٣) المفردات ٥١١.

(٤) الذحل: الحقد.

(٥) قال سيبويه: «هذا باب ما جـاء بناء جمعـه على غير مـا يكون في مثله ولم يكسَّـر هو على ذلك البناء. فمن ذلك: باطل وأباطيل لأن ذا ليس بناءَ باطل ونحوه إذا كسَّرتـه، فكأنه كُسِّرت عليه إبْطيل وإبْطال. ومثل ذلك: حديث وأحـاديث وعُروض وأعـاريض وقطيع وأقاطيع». الكتاب ٢/١٩٩.

(٦) نسب صاحب اللسان هـذا القول إلى الفـراء. اللسان (حـدث) وأنكره ابن بـري لأن الأحدوثة بمعنى الأعجوبة.

(٧) الكشاف ٣/٣٣.

(٨) البحر ٦/٤٠٧.

أبنيةِ اسمِ الجمع، وإنما ذكرَه أصحابُنا فيما شَذَّ من الجموعِ كقَطيع وأقاطيع، وإذا كان عَباديد قد حكموا عليه بأنه جمعُ تكسيرٍ مع أنهم لم يَلْفِظوا له بواحدٍ فأحرى «أحاديث» وقد لُفِظ له بواحدٍ وهو «حديث» فاتضح[1] أنه جمعُ تكسيرٍ لا اسمُ جمعٍ لما ذكَرْنا».

آ. (٤٥) قوله: ﴿هارونَ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ بدلاً، وأَنْ يكونَ بياناً، وأَنْ يكونَ منصوباً بإضمار «أَعْني».

آ. (٤٧) قوله: ﴿لِبَشَرَيْنِ﴾: «بَشَر» يقع على الواحدِ والمثنى والمجموعِ والمذكرِ والمؤنثِ. قال تعالىٰ: «ما أنتم إلاَّ بَشَرٌ» وقد يُطابق. ومنه هذه الآيةُ. وأما إفراد «مِثْلِنا» فلأنَّه يَجْري مَجْرى المصادرِ في الإِفراد والتذكير، ولا يُؤَنَّثُ أصلاً، وقد يطابقُ ما هو له تثنيةً كقوله: «مِثْلَيْهم رَأْيَ العينِ»[2] وجمعاً كقوله: «ثم لا يكونوا أمثالَكم»[3]. وقيل: أُريد المماثلةُ في البشريةِ لا الكميَّة. وقيل: اكتُفي بالواحدِ عن الاثنين.

قوله: «وقومُهما لنا عابِدون» جملةٌ حاليةٌ.

آ. (٤٩) قوله: ﴿ولقد آتيْنا موسى الكتابَ﴾ قيل: أراد قومَ موسى فَحُذِفَ المضافُ، وأُقيم المضافُ إليه مُقامه؛ ولذلك أعاد الضميرَ مِنْ قوله «لعلَّهم» عليهم. وفيه/ نظرٌ؛ إذ يجوز عَوْدُ الضميرِ على القومِ مِنْ غيرِ [٦٥٧/أ] تقديرِ إضافتِهم إلى موسىٰ، وتكونُ هِدايتُهم مُتَرَتِّبةً على إيتاء التوراةِ لموسىٰ.

---

(١) البحر: فالصحيح.
(٢) الآية ١٣ من آل عمران.
(٣) الآية ٣٨ من سورة محمد صلَّى الله عليه وسلَّم.

آ. (٥٠) قوله: ﴿وَمَعِين﴾: صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: وماءٍ مَعِيْنٍ. وفيه قولان، أحدهما[١]: أنَّ ميمَه زائدةٌ، وأصله مَعْيُوْن أي: مُبْصَرٌ بالعينِ، فأُعِلَّ إعْلالَ «مبيع» وبابه، وهو مثلُ قولِهم «كَبَدْتُه» أي ضربْتُ كَبِدَه، ورَأَسْتُه أي: أصبتُ رأسَه، وعِنْتُه أي: أدركتُه بعيني. ولذلك أدخلَه الخليلُ في مادة ع ي ن. والثاني[٢]: أن الميمَ أصليةٌ، ووزنُه فَعيل مشتقٌّ من المَعْن. واختُلِف في المَعْن فقيل: هو الشيءُ القليلُ ومنه الماعُون. وقيل: هو مِنْ مَعَنَ الشيءُ مَعانَةً أي كَثُر. قال جرير[٣]:

٣٤١٨ـ إنَّ الذين غَدَوْا بِلُبِّكَ غادَروا
وَشَلاً بعينِكَ لا يَزال مَعينا

وقال الراغب[٤]: «هو مِنْ مَعَنَ الماءُ: جرى» وسمَّى مجاري الماءِ مُعْنان. «وأمعنَ الفرس: تباعَدَ في عَدْوِه، وأَمْعَنَ بحقي ذهبَ به، وفلانٌ مَعِنٌ في حاجته»، يعني سريعاً. قلت: كلُّه راجعٌ إلى معنى الجَرْيِ والسُّرعة.

آ. (٥١) قوله: ﴿واعْمَلوا صالحاً﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ «صالحاً» نعتاً لمصدرٍ محذوف أي: واعملوا عَمَلاً صالحاً من غير نظرٍ إلى ما يَعْملونه كقولهم: تُعْطي وتَمْنع. ويجوز أن يكونَ مفعولاً به وهو واقعٌ على نفسِ المعمولِ.

---

(١) أجازه الفراء وثعلب. انظر: معاني القرآن ٢/٢٣٧، واللسان (معن).
(٢) وهو مذهب ابن الأعرابي. انظر: القرطبي ١٢/١٢٧.
(٣) ديوانه ٥٧٨، والبحر ٦/٣٩٤.
(٤) المفردات ٤٧٠.

آ. **(٥٢) قوله: ﴿وإنَّ هـذه أُمَّتُكم﴾**: قرأ[1] ابن عـامر وحـده «وأنْ» هـذه بفتحِ الهمـزة وتخفيفِ النون. والكـوفيـون[2] بكسـرهـا والتثقيـل، والباقون بفتحها والتثقيل. فأمَّا قراءةُ ابنِ عامرٍ فهي المخففةُ من الثقيلة. وسيأتي تـوجيـهُ الفتـح في الثقيلة فيتضـحُ معنى قـراءتِـه. وأمَّــا قـراءةُ الكــوفيين فعلىٰ الاستئنافِ.

وأمَّا قراءة البـاقين[3] ففيها ثـلاثةُ أوجـهٍ: أحدهـا: أنها على حـذف اللام أي: ولِأنَّ هذه، فلمَّا حُذِف الحرفُ جرىٰ الخلافُ المشهورُ. وهذه اللامُ تتعلَّقُ بـ «اتَّقون». والكلامُ في الفاءِ كالكلامِ في قوله: «وإيَّاي فارهبون»[4]. والثـاني: أنهـا منسوقَـةٌ على «بما تَعْملون» أي: إنِّي عليمٌ بمـا تَعْملون وبأنَّ هـذه. فهـذه داخلةٌ في حَيِّز المعلومِ. والثالث: أنَّ في الكلام حَذْفاً تقديره: واعلموا أنَّ هذه أُمَّتُكم.

آ. **(٥٣)** وقـد تقدَّم[5] «فتقـطَّعُوا أَمْـرَهم بينهم زُبُرا» ومـا قيل فيهمـا، وما قُرِىء به فَأَغْنىٰ عن إعادتِه.

آ. **(٥٤)** قـولهم: «في غَمْرَتِهم» مفعـولٌ ثـانٍ لـ «ذَرْهم» أي: اتْـرُكهم مُسْتَقِـرِّين في غَمْـرَتهم. ويجـوز أَنْ يكـونَ ظـرفـاً للتَّـرْكِ. والمفعـول الثــاني محذوفٌ. والغَمْرَةُ في الأصلِ: الماءُ الذي يَغْمُرُ القامةِ، والغَمْـرُ: الماءُ الـذي

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٤٦، والنشـر ٢/٣٢٨، والتيسير ١٥٩، والحجـة ٤٨٨، والبحر ٦/٤٠٨.

(٢) عاصم وحمزة والكسائي.

(٣) «وأنَّ».

(٤) الآية ٤٠ من البقرة وانظر: الدر المصون ١/٣١٤.

(٥) لم يتقـدم البحث في هذه الآيـة. بيـد أن قـولـه: «زبـرا» ورد مثله في الكهف «زُبَـرَ الحديدِ» انظر: الدر المصون ٧/٥٤٨.

يَغْمُر الأرضَ، ثم استُعير ذلك للجَهالةِ، فقيل: فلانٌ في غَمْرَة، والمادة تدل على الغِطاء والاستتارِ، ومنه الغُمْرُ[1] بالضم لمَنْ لم يُجَرِّبِ الأمورَ، وغُمارُ الناسِ وخُمَارُهم: زِحامهم. والغِمْر بالكسر الحقد؛ لأنه يُغَطي القلب. والغَمَرات: الشدائدُ. والغامِرُ[2]: الذي يُلْقي نفسَه في المهالِك. وقال الزمخشري[3]: «والغَمْرَةُ: الماءُ الذي يَغْمُر القامةَ، فضُرِبَتْ لهم مَثَلاً لِما هم [مَغْمورون][4] فيه مِنْ جَهْلهم وعَمايتهم. أو شُبِّهوا باللاعبين في غَمْرَةِ الماءِ؛ لِما هم عليه من الباطلِ. كقوله[5]:

٣٤١٩ـ .... كأنني ضاربٌ في غَمْرَةٍ لَعِبُ

وقرأ[6] أميرُ المؤمنين[7] وأبو حيوة وأبو عبدالرحمن «غَمَراتهم» بالجمع؛ لأنَّ لكلٍّ منهم غَمْرَةً تَخُصُّه. وقراءةُ العامَّةِ لا تَأْبَى هذا المعنى فإنه اسمُ جنسٍ مضافٌ.

آ. (٥٥) قوله: ﴿أنَّ ما نُمِدُّهُمْ﴾: في «ما» هذه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّها بمعنى الذي وهي اسمُ «أنَّ»، و«نُمِدُّهم به» صلتُها وعائدُها.

---

(١) قال في اللسان (غمر): «ورجل غُمْر وغَمِر لا تجربة له بحرب ولا أمر، ولم تحنِّكه التجارب. وصبي غُمْر وغَمْر وغَمَر وغَمِر ومُغَمَّر: لم يجرِّب الأمور».

(٢) ش: والمغامر.

(٣) الكشاف ٣/٣٤.

(٤) زيادة من الكشاف.

(٥) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ١/٣٨، واللسان (غمر) وصدره:
ليالِيَ اللهوُ يَطْبيني فَأَتْبَعُهُ
ضارب: سابح. يطبيني: يدعوني. لعب: لاعب.

(٦) البحر ٦/٤٠٩.

(٧) وهو علي رضي الله عنه.

«ومن مال» حالٌ من الموصولِ، أو بيانٌ له، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ. و «نُسارِعُ» خبرُ «أنَّ». والعائدُ من هذه الجملةِ إلى اسم «أنَّ» محذوفٌ تقديرُه: نُسارِعُ لهم به، أو فيه، إلّا أنَّ حَذْفَ مثلِه قليلٌ. وقيل: الرابطُ بين هذه الجملةِ باسم[1] «أنَّ» هو الظاهرُ الذي قامَ مقامَ الضميرِ مِنْ قولِه «في الخيرات»، إذ الأصل: نُسارِعُ لهم فيه، فأوقع «الخيرات» موقعَه تعظيماً وتنبيهاً على كونِه من الخيرات. وهذا يَتَمَشّىٰ على مذهبِ الأخفشِ[2]؛ إذ يَرَىٰ الرَّبْطَ بالأسماءِ الظاهرةِ، وإن. لم يكنْ بلفظِ الأولِ، فيُجيز «زيد الذي قام أبو عبد الله» إذا كان «أبو عبد الله» كنيةَ «زيد». وتقدَّمَتْ منه أمثلةٌ. قال أبو البقاء[3]: «ولا يجوزُ أَنْ يكونَ الخبرُ «مِنْ مالٍ» لأنه كان «مِنْ مال»، فلا يُعاب عليهم [ذلك، وإنما يعابُ عليهم][4] اعتقادُهم أنَّ تلك الأموالَ خيرٌ لهم».

الثاني: أن تكونَ «ما» مصدريةً فينسَبِكُ منها ومِمَّا بعدَها مصدرٌ هو اسم «أنَّ» و «نُسارع» هو الخبرُ. وعلى هذا فلا بُدَّ مِنْ حَذْفِ «أنْ» المصدريةِ قبل «نُسارع» ليصِحَّ الإخبارُ، تقديرُه: أَنْ نسارِعَ. فلمَّا حُذِفَتْ «أَنْ» ارتفعَ المضارِعُ بعدَها. والتقديرُ: أَيَحْسَبون أنَّ إمْدادَنا لهم من كذا مسارعةٌ منَّا لهم في الخيرات. والثالث: أنها مُهَيِّئة كافَّةٌ. وبه قال الكسائي في هذه/ الآيةِ وحينئذٍ [٦٥٧/ب] يُوقف على «وَبَنِين» لأنه قد حَصَل بعد فِعْلِ الحُسْبانِ نسبةٌ مِنْ مسندٍ ومسندٍ إليه نحو: حَسِبْتُ أنَّما ينطلق عمروٌ، وأنما تقومُ أنت.

وقرأ[5] يحيى بنُ وَثَّاب «إنما» بكسرِ الهمزة على الاستئنافِ، ويكونُ

---

(١) الأنسب أن يقول «واسم».

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٥١.

(٣) الإملاء ٢/١٥٠.

(٤) سقط سهواً من الأصل وأثبتناه من «الإملاء».

(٥) البحر ٦/٤٠٩.

حَذْفُ مفعولَي الحُسْبان اقتصاراً أو اختصاراً. وابنُ كثيرٍ[1] في روايةٍ «يُمِدُّهم» بالياءِ، وهو اللَّهُ تعالى. وقياسُه أَنْ يَقرأ «يُسارِع» بالياء أيضاً. وقرأ[2] السلمي وابن أبي بكرةَ «يُسارِع» بالياءِ وكسرِ الراء. وفي فاعِله وجهان، أحدُهما: الباري تعالى. الثاني: ضميرُ «ما» الموصولة إنْ جَعَلْناها بمعنى الذي، أو على المصدرِ إنْ جَعَلْناها مصدريةً. وحينئذٍ يكون «يسارِعُ لهم» الخبرَ. فعلى الأولِ يُحتاجُ إلى تقديرِ عائدٍ أي: يُسارع اللَّهُ لهم به أو فيه. وعلى الثاني لا يُحْتاج إذ الفاعلُ ضميرُ «ما» الموصولةِ.

وعن أبي بكرةَ المتقدمِ أيضاً «يُسارَع» بالياء مبنياً للمفعولِ و «في الخيرات» هو القائمُ مَقامَ الفاعل. والجملةُ خبرُ «أنَّ» والعائدُ محذوفٌ على ما تقدَّم. وقرأ الحسن «نُسْرِع» بالنون مِنْ «أَسْرَعَ» وهي كـ نُسارع فيما تقدَّم.

و «بل لا يَشْعُرُون» إضرابٌ عن الحُسْبانِ المُسْتفهمِ عنه استفهامَ تقريعٍ، وهو إضرابُ انتقالٍ.

آ. (٥٧) **قوله: ﴿مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهم﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنها لبيانِ الجنسِ. قال ابن عطية[3]: «هي لبيانِ جنسِ الإشفاق». قلت: وهي عبارةٌ قلقة. والثاني: أنها متعلقةٌ بـ «مُشْفِقُون» قاله الحوفي، وهو واضح.

آ. (٦٠) **قوله: ﴿يُؤْتُوْن ما آتَوا﴾**: العامَّةُ على أنَّه من الإيتاء أي: يُعْطون ما أَعْطَوا. وقرأت[4] عائشة وابن عباس والحسن والأعمش «يَأْتُون

---

(١) البحر ٦/٤٠٩.

(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٩٤، والبحر ٦/٤١٠، والقرطبي ١٢/١٣١.

(٣) المحرر ١١/٢٣٨.

(٤) المحتسب ٢/٩٥، والبحر ٦/٤١٠، والقرطبي ١٢/١٣٢.

ما أَتَوْا» من الإتيان أي: يفعلون ما فَعَلوا من الطاعاتِ. واقتصر أبو البقاء[1] في ذكر الخلاف على «أتَوْا» بالقصرِ فقط. وليس بجيدٍ لأنه يُوهم أنَّ مَنْ قرأ «أَتَوْا» بالقَصْرِ قرأ «يُؤْتُون» من الرباعي. وليس كذلك.

قوله: «وقُلوبُهم وَجِلَةٌ» هذه الجملةُ حالٌ مِنْ فاعل «يُـؤْتُـوْن»، فالواوُ للحال.

قوله: «أنَّهم» يجوزُ أن يكونَ التقديرُ: وَجِلةٌ مِنْ أنَّهم، أي: خائفةٌ مِنْ رجوعِهم إلى ربهم. ويجوزُ أن يكون «لأنَّهم» أي: سَبَبُ الوجَلِ الرجوعُ إلى ربهم.

آ. (٦١) **قوله: ﴿أولئك يُسارعون﴾**: هذه الجملةُ خبرُ «إنَّ الذين»[2]. وقرأ[3] الأعمش «إنهم» بالكسرِ على الاستئنافِ فالوقفُ على «وَجِلة» تامٌّ أو كافٍ. وقرأ[4] الحُرُّ[5] «يُسْرِعُون» مِنْ أَسْرع. قال الزجاج[6]: «يُسارِعُون أَبْلَغُ» يعني من حيث إنَّ المفاعلَة تَدُلُّ على قوةِ الفعلِ لأجلِ المغالبةِ.

قوله: «وهم لها سابقُون» في الضمير في «لها» أوجهٌ، أظهرها: أنَّه يعودُ على «الخيرات» لتقدُّمِها في اللفظ. وقيل: يعودُ على الجنة. وقيل: على

---

(١) الإملاء ١٥١/٢.

(٢) في الآية ٥٧.

(٣) البحر ٤١١/٦.

(٤) المحتسب ٩٦/٢، والبحر ٤١١/٦، والقرطبي ١٣٣/١٢.

(٥) هو حُرّ بن عبد الرحمن النحوي القارىء، سمع أبا الأسود الدؤلي وعنه طلب إعراب القرآن. انظر: بغية الوعاة ٤٩٣/١. وهناك الحر بن الصياح النخعي الكوفي ثقة من الثالثة. انظر: تقريب التهذيب ١٥٥.

(٦) معاني القرآن ١٧/٤.

السعادة. وقيل: على الأمم. والظاهرُ أنَّ «سابقون» هو الخبرُ. و«لها» متعلقٌ به قُدِّمَ للفاصلةِ وللاختصاصِ. واللامُ قيل: بمعنى إلى. يقال: سَبَقْتُ له وإليه بمعنىً. ومفعولُ «سابقون» محذوفٌ تقديرُه: سابقون الناسَ إليها. وقيل: اللامُ للتعليل أي: سابِقُون الناسَ لأجلِها. وتكونُ هذه الجملةُ مؤكدةً للجملةِ قبلها، وهي «يُسارِعُون في الخيرات» ولأنها تفيدُ معنىً آخرَ وهو الثبوتُ والاستقرارُ بعدما دَلَّتِ الأولى على التجدد.

وقال الزمخشري[1]: «أي فاعلون السَّبْقَ لأجلها أو سابقونَ الناسَ لأجلها». قال الشيخ[2]: «وهذان القولان عندي واحدٌ». قلت: ليسا بواحدٍ إذ مرادُه بالتقدير الأول أَنْ لا يُقَدَّرَ للسَّبْقِ مفعولٌ البتةَ، وإنما الغرضُ الإعلامُ بوقوعِ السَّبْقِ منهم من غيرِ نَظَرٍ إلى مَنْ سَبقوه كقوله: «يُحيي ويُميت»[3] «وكُلوا واشْربوا»[4] «يعطي ويمنع» وغرضُه في الثاني تقديرُ مفعولٍ حُذِف للدلالةِ، واللام للعلة في التقديرين.

وقال الزمخشري[5] أيضاً: «أو إياها سابقون أي: ينالونها قبل الآخرة، حيث عُجِّلت لهم في الدنيا». قلت: يعني أنَّ «لها» هو المفعولُ بـ«سابقون» وتكون اللامُ قد زِيْدَتْ في المفعولِ. وحَسَّن زيادتَها شيئان، / كلٌّ منهما لو انفرد لاقتضى الجوازَ: كونُ العاملِ فرعاً، وكونُه مقدَّماً عليه معمولُه. قال الشيخ[6]: «ولا يَدُل لفظُ «لها سابِقُون» على هذا التفسيرِ لأنَّ سَبْقَ الشيءِ [٦٥٨/أ]

(١) الكشاف ٣/٣٥.
(٢) البحر ٦/٤١١.
(٣) الآية ٢٥٨ من البقرة.
(٤) الآية ١٨٧ من البقرة.
(٥) الكشاف ٣/٣٥.
(٦) البحر ٦/٤١١.

الشيءَ يدلُّ على تقدُّمِ السابِقِ على المسبوقِ فكيفَ يقول: وهم يَسْبقون الخيراتِ؟ وهذا لا يَصِحُّ». قلت: ولا أَدْري: عدمُ الصحةِ من أيِّ جهةٍ؟ وكأنه تخيَّل أنَّ السابِقَ يتقدَّمُ على المسبوق فكيف يتلاقيان؟ لكنه كان ينبغي أن يقولَ: فكيف يقول: وهم ينالون الخيرات وهم لا يُجامِعُونها لتقدُّمهم عليها؟ إلاَّ أنْ يكونَ قد سبقه القلمُ فكَتَبَ بدل «وهم يَنالُون»: «وهم يَسْبِقُون»، وعلى كلِّ تقديرٍ فأين عَدَمُ الصِّحة؟.

وقال الزمخشري[1] أيضاً: «ويجوز أَنْ يكونَ «وهم لها سابقون» خبراً بعد خبرٍ، ومعنى «وهم لها» كمعنى قوله[2]:

٣٤٢٠ـ أنت لها أحمدُ مِنْ بينِ البَشَرْ

يعني أنَّ هذا الوصفَ الذي وَصَفَ به الصالحين غيرُ خارجٍ من حَدِّ الوُسْعِ والطاقةِ»[3]. فتحصَّل في اللامِ ثلاثةُ أقوالٍ، أحدُها: أنَّها بمعنى «إلى». الثاني: أنها للتعليلِ على بابِها. الثالث: أنَّها مزيدةٌ. وفي خبرِ المبتدأ قولان، أحدُهما: أنه «سابِقون» وهو الظاهرُ. والثاني: أنه الجارُّ كقولِه:

ـ أنت لها أحمدُ مِنْ بينِ البَشَرْ

---

(١) الكشاف ٣/٣٥.

(٢) لم أقف عليه عند غير الزمخشري.

(٣) وقال بعد ذلك: «وكذلك كل ما كلفه عباده وما عملوه من الأعمال فغير ضائع عنده بل هو مثبت لديه في كتاب».

وهذا قد رجَّحه الطبريُّ[١]، وهو مرويٌّ عن ابنِ عباس.

آ. (٦٢) **قوله: ﴿يَنْطِقُ﴾**: صفةٌ لـ «كِتاب». و «بالحق» يجوز أَنْ يتعلَّقَ بـ «يَنْطِقُ»، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ، حالًا من فاعلِه أي: يَنْطِق مُلْتبساً بالحق.

آ. (٦٣) **قوله: ﴿هم لها عامِلُون﴾**: كقولِه: «هم لها سابقون».

آ. (٦٤) **قوله: ﴿حتى إذا﴾**: «حتى» هذه: إمَّا حرفُ ابتداءٍ والجملةُ الشرطيةُ بعدَها غايةٌ لِما قبلها، و «إذا» الثانيةُ فجائيةٌ هي جوابُ الشرطيةِ، وإمَّا حرفُ جَرٍّ عندَ بعضِهم. وقد تقدَّم تحقيقُه[٢] غيرَ مرةٍ. وقال الحوفيُّ[٣]: «حتى غايةٌ، وهي عاطفةٌ، «إذا» ظرفُ مضافٌ لِما بعده، فيه معنى الشرطِ، «إذا» الثانية في موضعِ جوابِ الأولى، ومعنى الكلامِ عاملٌ في «إذا» والمعنى جَأَرُوا[٤]. والعاملُ في الثانيةِ «أَخَذْنا». وهو كلامٌ لا يَظْهر[٥].

وقال ابن عطية[٦]: «و «حتى» حرفُ ابتداءٍ لا غيرُ. و «إذا» والثانيةُ التي هي جوابٌ تمنعان مِنْ أَنْ تكونَ «حتى» غايةً لـ «عامِلُون». قلت: يعني أن الجملةَ الشرطيةَ وجوابَها لا يَظْهر أَنْ تكونَ غايةً لـ «عامِلون». وظاهرُ كلامِ

---

(١) عبارة الطبري في تفسيره ١٨/٣٤: «وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب القول الذي قاله ابن عباس من أنه سبقت لهم من الله السعادة قبل مسارعتهم في الخيرات ولما سبق لهم من ذلك سارعوا فيها».
(٢) انظر: الدر المصون ٣/٤٣٦.
(٣) انظر: البحر ٦/٤١٢.
(٤) قال بعدها: «فيكون جأروا العامل في إذا الأولى».
(٥) قال أبو حيان في البحر ٦/٤١٢: «وهو كلام مخبط ليس أهلًا أن يرد».
(٦) المحرر ١١/٢٤١.

مكي[1] أنها غايةٌ لـ «عامِلون» فإنَّه قال: «أي لكفارِ قريش أعمالٌ من الشرِّ دونَ أعمالِ أهلِ البرِ هم لها عاملون، إلى أن يأخذَ اللَّهُ أهلَ النِّعْمةِ والبَطَرِ منهم إذا هم يَضِجُّون». انتهىٰ.

والجُؤار: الصُّراخُ مطلقاً. وأنشد الجوهري[2]:

٣٤٢١ـ يُراوِحُ مِنْ صَلَواتِ المَلِيْـ
كِ طَوْراً سُجوداً وطَوْراً جُؤارا

وقد تقدَّم هذا مستوفىً في النحل[3].

آ. (٦٦) **قوله: ﴿على أعقابِكم﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بـ «تَنْكِصُون». كقوله: «نَكَصَ على عَقِبَيْهِ»[4]. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ لأنه حال مِنْ فاعلِ «تَنْكِصُون» قاله أبو البقاء[5] ولا حاجةَ إليه. وقرأ[6] أميرُ المؤمنين «تَنْكُصُون» بضم العين. وهي لغةٌ.

آ. (٦٧) **قوله: ﴿مُسْتَكْبِرين﴾**: حالٌ مِنْ فاعل «تَنْكِصُون». قوله «به» فيه قولان، أحدُهما: أنَّه يتعلقُ بـ «مُسْتَكْبِرين». والثاني أنه متعلقٌ بـ «سامِراً». وعلى الأولِ فالضميرُ للقرآن أو للبيتِ شَرَّفه اللَّهُ تعالىٰ، أو للرسولِ صلَّى الله عليه وسلَّم أو للنُّكوصِ المدلولِ عليه بـ «تَنْكِصون»،

---

(١) لم يرد في «مشكله»، وورد في البحر ٦/٤١٢.
(٢) تقدم برقم ٢٩٨٦. ولم يرد في الصحاح للجوهري.
(٣) انظر: الدر المصون ٧/٢٣٩.
(٤) الآية ٤٨ من الأنفال.
(٥) الإملاء ٢/١٥١.
(٦) القرطبي ١٢/١٣٦، والبحر ٦/٤١٢، والشواذ ٩٩ ونسبها لابن مسعود. وأمير المؤمنين هنا هو عليّ رضي الله عنه.

كقولِه: «اعدِلُوا هو أقربُ»[1]. والباءُ في هذا كلِّه للسببية؛ لأنه استكبـروا بسببِ القـرآنِ لَمَّا تُلِيَ عليهم، وبسببِ البيتِ لأنَّهم يقـولون: نحن وُلاتُـه وبالـرسـولِ لأنهم يقولون: هـو مِنَّا دونَ غيـرِه، أو بالنُّكـوصِ لأنه سببُ الاستكبـارِ. وقيل: ضَمَّنَ الاستكبارَ معنى التكذيبِ؛ فلذلك عُدِّيَ بالباءِ، وهذا يَتَأَتَّى على أن يكونَ الضميرُ للقرآنِ أو للرسولِ.

وأمَّا على الثاني وهو تَعَلُّقُه بـ«سامِراً» فيجوزُ أن يكونَ الضميرُ عائـداً على ما عادَ عليه فيما تقدَّم، إلَّا النكوصَ لأنهم كانوا يَسْمُرُون بالقرآن وبالرسول أي: يجعلونَهما حديثاً لهم يَخُوضون في ذلك كما يُسْمَرُ بالأحاديث، وكانوا يَسْمُـرُون في البيتِ، فـالباء ظـرفيةٌ على هـذا، و«سامِـراً»/ نصبٌ على الحالِ: إمَّـا مِنْ فاعل «تَنْكِصُون»، وإمَّا مِنَ الضمير في «مُسْتَكْبِرين». [٦٥٨/ب]

وقـرأ[2] ابنُ مسعود وابنُ عبـاس وأبو حيـوة ـ وتُـروى عن أبي عمـروٍ ـ «سُمَّـراً» بضمِّ الفاءِ وفتـحِ العين مشددةً. وزيـد بن علي وأبو رجـاء وابن عباس أيضـاً «سُمَّاراً» كـذلك، إلَّا أنَّـه بزيـادةِ ألفٍ بين الميمِ والراء، وكـلاهما جمـعٌ لـ«سامِر». وهما جمعان مَقيسـان لـ«فاعِـل» الصفةِ نحـو: ضُرَّب وضُـرَّاب في ضارِب. والأفصحُ الإفرادُ؛ لأنه يقـعُ على ما فـوق الواحـدِ بلفظ الإفرادِ تقـول: قومٌ سامِرٌ. والسَّامِرُ مأخوذٌ من السَّمَرِ وهـو سَهَرُ الليـلِ، مأخـوذٌ من السَّمَرِ وهـو ما يقعُ على الشجر من ضوءِ القمر، فيجلِسُون إليه يتحدثون مُسْتَأْنِسين بـه. قال الشاعر[3]:

---

(١) الآية ٨ من المائدة.

(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٢٨٦، والمحتسب ٢/٩٦، والبحر ٦/٤١٣.

(٣) البيت للحرث الجرهمي أو لعمرو بن الحرث، وهو في اللسان (حجن). والحجون: جبل بمكة.

٣٤٢٢ـ كـأَن لم يكُنْ بين الحَجـونِ إلى الصَّفـا
أنـيسٌ ولـم يَـسْـمُـرْ بـمـكـةَ سـامِـرُ

وقال الراغب(١): «السَّامِرُ: الليلُ المظلم، ولا آتِيْكَ ما سَمَر ابنا سَمِيرٍ، يَعْنُون الليل والنهار(٢). والسُّمْرة: أحدُ الألوان، والسَّمْراء: كُني بها عن الحِنْطة».

قوله: «تَهْجُرون» قرأ العامَّةُ بفتح التاءِ وضمِّ الجيمِ، وهي تحتمل وجهين، أحدهما: أنَّها مِن الهَجْرِ بسكونِ الجيمِ، وهو القطع والصَّدُّ، أي: تهجُرُون آياتِ الله ورسولَه وتَزْهَدون فيهما، فلا تَصِلُونهما. الثاني: أنها من الهَجَرِ بفتحها وهو الهَذَيانُ. يقال: هَجَر المريضُ هَجَراً أي هَذَى فلا مفعولَ له. ونافع(٣) وابن محيصن بضم التاءِ وكسرِ الجيم مِنْ أهجر إهْجاراً أي: أَفْحَشَ في مَنْطِقِه. قال ابن عباس: «يعني سَبَّ الصحابةِ». وزيد بن علي وابن محيصن وأبو نهيك بضمِّ التاءِ وفتحِ الهاء وكسرِ الجيمِ مشددةً مضارعَ هَجَّر بالتشديد. وهو محتمِلٌ لأَنْ يكونَ تضعيفاً للهَجْر أو الهَجَر أو الهُجْر. وقرأ ابن أبي عاصم(٤) كالعامَّةِ، إلاَّ أنَّه بالياءِ من تحتُ وهو التفاتٌ.

آ. (٧١) **قوله: ﴿ولو اتَّبَعَ﴾**: الجمهورُ على كسرِ الواوِ لالتقاء الساكنين. وابن وثاب(٥) بضمِّها تشبيهاً بواوِ الضميرِ كما كُسِرَتْ واوُ الضميرِ تشبيهاً بها.

---

(١) المفردات ٢٤٢.
(٢) لم يرد قوله: «يعنون الليل والنهار» في المفردات.
(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٤٦، والنشر ٢/٣٢٩، والحجة ٤٨٩، والتيسير ١٥٩، والبحر ٦/٤١٣.
(٤) لم أقف عليه.
(٥) المحتسب ٢/٩٧، والبحر ٦/٤١٤.

قوله: «بل أَتَيْناهم» العامَّةُ على إسناد الفعل إلى ضميرِ المتكلمِ المعظِّمِ نفسَه. والمرادُ: أَتَتْهم رسلُنا. وقرأ[١] أبو عمروٍ في روايةٍ «آتيناهم» بالمدِّ بمعنى أَعْطيناهم، فيُحتمل أَنْ يكونَ المفعولُ الثاني غيرَ مذكورٍ. ويُحتمل أَنْ يكونَ «بذِكْرِهم» والباءُ مزيدةٌ فيه. وابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وأبو عمروٍ أيضاً «أَتَيْتُهم» بتاءِ المتكلم وحدَه. وأبوالبرهسم وأبو حيوة والجحدري وأبو رجاء «أَتَيْتَهُمْ» بتاء الخطاب، وهو للرسول عليه السلام. وعيسى[٢] «بذكراهم» بألفِ التأنيث. وقتادةُ «نُذَكِّرُهم» بنون المتكلمِ المعظمِ نفسَه مكانَ باءِ الجرِّ مضارعَ «ذَكَّر» المشدَّدِ، ويكون «نُذَكِّرُهم» جملةً حاليةً. وقد تقدَّم الكلامُ في «خَرْجاً» و «خَراج» في الكهف[٣].

آ. (٧٤) **قوله: ﴿عن الصِّراطِ﴾**: متعلقٌ بـ «ناكِبون»، ولا تمنعُ لامُ الابتداءِ مِنْ ذلك على رأيٍ قد تقدَّم تحقيقه. والنُّكُوب والنَّكْبُ: العدولُ والمَيْلُ. ومنه النَّكْباءُ للريح بين رِيْحَيْنِ، سُمِّيَتْ بذلك لعُدولها عن المَهَابِّ ونَكَبَتْ حوادثُ الدهر أي: هَبَّتْ هبوبَ النَّكْباء، والمَنْكِبُ: مُجْتَمَعُ ما بين العَضُدِ والكَتِفِ. والأَنْكَبُ المائلُ المَنْكِبِ. ولفلانٍ نِكابة في قومه أي: نِقابة[٤] فيشبه أن تكونَ الكافُ بدلاً من القاف. ويقال: نَكَبَ ونَكَّب مُخففاً ومُثقلاً.

آ. (٧٥) **قوله: ﴿لَلَجُّوا﴾**: جواب «لو». وقد توالى فيه لامان وفيه تَضْعيفٌ لقول مَنْ قال: إنَّ جوابها إذا نفي بـ «لم» ونحوها مِمَّا صُدِّر فيه حرفُ النفي بلام، إنه لا يجوزُ دخولُ اللامِ لو قلت: «لو قام زيدٌ لَلَمْ يقم

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٩٨، والبحر ٦/٤١٤.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ٩٨، والبحر ٦/٤١٤.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/٥٤٦.

(٤) النقابة: المنزلة. يقال: نَقَب الرجل على القوم يَنْقُب نِقابة. ومنه النقيب: عريف القوم وشاهدهم وضمينهم. انظر: اللسان (نقب).

عمروٌ» لم يَجُزْ قال: لئلَّا يتوالَىٰ لامان. وهذا موجودٌ في الإيجابِ كهذهِ الآية ولم يَمْنَعْ، وإلَّا فما الفرقُ بين النفيِ والإثباتِ في ذلك[1]؟

واللَّجاجُ: التَّمادِي في العِناد في تعاطي الفعلِ المزجورِ عنه. ومنه اللَّجَّة بالفتح لتردُّد الصوت كقوله[2]:

٣٤٢٣ـ فـي لَـجَّـةٍ أَمْـسِـكْ فُـلانـاً عـن فُـلِ

ولُجَّة البحرِ لتردُّدِ أمواجه. ولُجَّةُ الليلِ لتردُّدِ ظَلامِه. واللَّجْلَجَةُ[3] تردُّدُ الكلامِ، وهو تكريرُ لَجَّ. ويقال: لَجَّ وأَلَجَّ.

آ. (٧٦) **قوله: ﴿فما اسْتَكانوا﴾**: قد تقدم قبلَه استكان[4] في آل عمران. وجاء الأولُ ماضياً، والثاني مضارعاً[5] ولم يَجِيْئا ماضيين ولا مضارعين، ولا جاء الأول مضارعاً والثاني ماضياً؛ لإفادةِ الماضي وجودَ الفعلِ وتحقُّقَه وهو بالاستكانةِ أليقُ بخلافِ التضرُّع، فإنه أخبر عنهم بنفي ذلك في الاستقبالِ. وأمَّا الاستكانةُ فقد تُوْجَدُ منهم. وقال الزمخشري[6]: «فإن قلت: هلَّا قيل: وما تَضَرَّعوا فما[7] يَسْتَكِيْنون. قلت: لأن المعنى مَحَنَّاهم فما وُجِدَتْ

---

(١) الفرق في ذلك أن السماع لم يرد في النفي بـ لم وورد في الإيجاب، وليست العلة توالي لامين وإنما هو السماع.

(٢) البيت لأبي النجم وهو في الكتاب ٢٣٣/١، والمقتضب ٢٣٨/٤، والخزانة ٤٠١/١، والهمع ١٧٧/١، والدرر ١٥٤/١، واللسان (لجج).

(٣) في الأصل: «والجلجة»: وانظر: المفردات ٤٤٨.

(٤) «فما وَهَنوا لِما أصابهم في سبيل الله وما ضَعُفوا وما استكانوا» الآية ١٤٦ من آل عمران.

(٥) الأول: «فما استكانوا»، والثاني: «وما يتضرعون».

(٦) الكشاف ٣٩/٣.

(٧) مطبوعة الكشاف «أو فما».

[٦٥٩/أ] منهم عقيبَ المِحْنَةِ استكانةٌ، وما من عادةِ هؤلاء أَنْ يَسْتَكينوا ويتضرعوا حتى / يُفْتَحَ عليهم بابُ العذابِ الشديد». قلت: فظاهرُ هذا أنَّ «حتى» غايةٌ لنفيِ الاستكانةِ والتضرُّعِ.

آ. (٧٧) وقرىء[١] «فَتَّحْنا» بالتشديدِ. والكلام في «إذا» و«إذا» قد تقدم[٢] قريباً. وقرأ[٣] السُّلميُّ «مُبْلَسُوْن» بفتحِ اللامِ مِنْ أَبْلَسه أي: أدخله في الإِبْلاس.

آ. (٨٠) قوله: ﴿أفلا تَعْقِلون﴾: قرأ[٤] أبو عمرٍو ـ في روايةٍ ـ «يَعْقِلون» بياء الغيبةِ على الالتفات.

آ. (٨٥) قوله: ﴿سَيَقُولون اللَّهُ﴾: قرأ[٥] أبو عمرو «سيقولون اللَّهُ» في الأخيرتين[٦] من غير لامِ جَرّ، رَفَعَ الجلالةَ، جواباً على اللفظِ لقولِه «مَنْ» [مِنْ] قولِه: «سيقولون اللَّهُ، قل: أفلا تَتَّقون» «سيقولون اللَّهُ، قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرون» لأنَّ المسؤولَ به مرفوعُ المحلِّ وهو «مَنْ» فجاء جوابُه مرفوعاً مطابقاً له لفظاً، وكذلك رُسِمَ الموضعان في مصاحفِ البَصْرة. والباقون «لله» في الموضعين باللام، وهو جوابٌ على المعنى؛ لأنَّه لا فَرْقَ بين قولِه «مَنْ ربُّ السموات» وبين قولِه «لِمَنِ السموات». ولا بينَ قولِه «مَنْ بيده» ولا «لِمَنْ له» إلَّا جارُّه. وهذا كقولِك: مَنْ ربُّ هذه الدار؟ فيقال: زيدٌ. وإن شِئْتَ: لزيدٍ؛ لأنَّ

---

(١) لم أجد مَنْ نسب هذه القراءة.
(٢) انظر إعرابه للآية ٦٥.
(٣) البحر ٦/٤١٦، والشواذ ٩٨.
(٤) البحر ٦/٤١٨، والكشاف ٣/٤٠.
(٥) السبعة ٤٤٧، والنشر ٢/٣٢٩، والتيسير ١٦٠، البحر ٦/٤١٨، والحجة ٤٩٠.
(٦) الآيتان ٨٧، ٨٩.

السؤالَ لا فرقَ فيه بين أن يقال: لِمَنْ هذه الدارُ، ومَنْ ربُّها؟ واللامُ مرسومةٌ في مصاحفهم فوافَقَ كلُّ مُصْحَفِه، ولم يُخْتَلَفْ في الأول أنه «لله» لأنه مرسومٌ باللام. وجاء الجوابُ باللامِ كما في السؤال. ولو حُذِفَتْ من الجواب لجاز؛ لأنه لا فرقَ بين «لِمَن الأرضُ» و «مَنْ رَبُّ الأرض» إلَّا أنَّه لم يَقْرَأْ به أحدٌ.

آ. (٩٠) قوله: ﴿بل أتَيْناهم﴾: قد قُرِئ هنا ببعض ما قُرِئ به في نظيره: فقرأ[١] ابنُ أبي إسحاق «أَتَيْتَهم» بتاء الخطاب، وغيرُه[٢] بتاء المتكلم.

آ. (٩١) قوله: ﴿إذَنْ لَذَهَبَ﴾: «إذَنْ» جوابٌ وجزاءٌ. قال الزمخشري[٣]: «فإن قلتَ: «إذَنْ» لا تَدْخُلُ إلَّا على كلامٍ هو جوابٌ وجزاءٌ، فكيف وقع قولُه: «لَذَهَبَ» جواباً وجزاءً، ولم يتقدَّمْه شرطٌ ولا سؤالُ سائلٍ؟ قلت: الشرطُ محذوفٌ تقديرُه: «لو كان معه آلهةٌ» حُذف لدلالةِ «وما كان معه مِنْ إلَهٍ». قلت: هذا رأي الفراء[٤]، وقد تقدَّم ذلك في الإسراء في قوله: «وإذَنْ لاتَّخَذُوك»[٥].

قوله: «عَمَّا يَصِفُوْنَ». وقرىء[٦] تَصِفُون، بتاء الخطابِ. وهو التفاتٌ.

آ. (٩٢) قوله: ﴿عالمِ الغيبِ﴾: قرأ[٧] ابن كثير وأبو عمرو وابنُ عامرٍ وحفصٌ عن عاصم بالجرِّ على البدل من الجلالةِ. وقال

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٤١٨، والشواذ ٩٨.

(٢) نسبت في الشواذ ٩٨ إلى يونس عن أبي عمرو.

(٣) الكشاف ٣/٤٠.

(٤) معاني القرآن ٣/٢٤١.

(٥) الآية ٧٣.

(٦) البحر ٦/٤١٩.

(٧) الإتحاف ٢/٢٨٧، والتيسير ١٦٠، والبحر ٦/٤١٩.

الزمخشري[1]: صفة لله»[2]. كأنَّه تَمَحَّضَ للإضافةِ فتعرَّفَ المضافُ. والباقون بالرفع على القطعِ خبرَ مبتدأ محذوفٍ.

قوله: «فتعالَىٰ» عطفٌ على معنى ما تَقَدَّم كأنه قال: عَلِمَ الغيبَ فتعالَىٰ كقولِك: زيدٌ شجاعٌ فَعَظُمَتْ منزلتُه أي: شَجُعَ فعَظُمَتْ. أو يكونُ على إضمارِ القولِ أي: أقول: فتعالَىٰ اللَّهُ.

آ. (٩٣) قوله: ﴿إِمَّا تُرِيَنِّي﴾: قرأ العامَّةُ «تُرِيَنِّي» بصريحِ الياء. والضحَّاك[3] «تُرِئَنِّي» بالهمز عوض الياء وهذا كقراءته: «فإمَّا تَرَئِنَّ»[4] «لَتَرَؤُنَّ»[5] بالهمز وهو بدلٌ شاذٌّ.

آ. (٩٤) قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلْنِي﴾: جوابُ الشرط. و «رَبِّ» نداءٌ معترضٌ بين الشرطِ وجزائِه.

آ. (٩٥) قوله: ﴿عَلَىٰٓ أَن نُّرِيَكَ﴾: متعلقٌ بـ لَقادِرون أو بمحذوفٍ على خلافٍ سَبَقَ: في أنَّ هذه اللامَ تمنعُ ما بعدها أَنْ تعملَ فيما قبلها.

آ. (٩٧) قوله: ﴿مِنْ هَمَزَاتِ﴾: جمع هَمْزَة وهي النَّخْسَة والدَّفْعَةُ بيدٍ وغيرِها. والمِهْماز: مِفْعال من ذلك كالمِحْراث من الحَرْث. والهَمَّاز: الذي يَعيبُ الناسَ كأنه يَدْفع بلسانه ويَنْخُس به.

---

(١) الكشاف ٣/٤١.

(٢) انتهى هنا كلام الزمخشري.

(٣) البحر ٦/٤٢٠.

(٤) الآية ٢٦ من مريم.

(٥) الآية ٦ من التكاثر. ونُسبت قراءتا مريم والتكاثر إلى رواية عن أبي عمرو انظر: المحتسب ٢/٤٢، والبحر ٦/٢٨٥، والشواذ ٨٤.

آ. (٩٩) قوله: ﴿حتى إذا﴾: في «حتى» هذه أوجهٌ، أحدُها: أنها غايةٌ لقولِه: «بما يَصِفُون»[(١)]. والثاني: أنها غايةٌ لـ «كاذبون»[(٢)]. وبَيَّنَ هذين الوجهين قولُ الزمخشري[(٣)]: «حتى تتعلق بـ «يَصِفُون» أي: لا يزالون على سوءِ الذكر إلى هذا الوقت، والآيةُ فاصلةٌ بينهما على وجهِ الاعتراضِ والتأكيدِ». ثم قال: «أو على قولِه: «وإنهم لكاذِبون». قلت: قوله: «أو على قولِه كذا» كلام محمولٌ على المعنىٰ إذ التقدير «حتى» مُعَلَّقَةٌ على «يَصِفُون» أو على قوله: «لَكاذِبون». وفي الجملةِ فعبارةٌ مُشْكلة.

الثالث: قال ابنُ عطية[(٤)]: «حتى» في هذه[(٥)] المواضع حرفُ ابتداءٍ. ويُحتمل أَنْ تكونَ غايةً مجردةً بتقديرِ كلامٍ محذوفٍ. والأولُ أَبْيَنُ؛ لأنَّ ما بعدها هو المَعْنِيُّ به المقصودُ ذِكْرُه». قال الشيخ[(٦)]: «فتَوَهَّمَ ابنُ عطية أن «حتى» إذا كانت حرفَ ابتداءٍ لا تكونُ غايةً، وهي وإنْ كانَتْ/ حرفَ ابتداءٍ، [٦٥٩/ب] فالغايةُ معنًى لا يُفارقها، ولم يُبَيِّنْ الكلامَ المحذوفَ المقدَّرَ». وقال أبو البقاء[(٧)]: «حتى» غايةٌ في معنى العطفِ». وقال الشيخ[(٨)]: «والذي يَظْهر لي أن قبلها جملةٌ محذوفةٌ تكون «حتى» غايةً لها يَدُلُّ عليها ما قبلها. التقديرُ: فلا أكونُ كالكفارِ الذين تَهْمِزُهم الشياطينُ ويَحْضُرونهم، حتى إذا جاء. ونظيرُ

---

(١) في الآية ٩٦.
(٢) في الآية ٩٠.
(٣) الكشاف ٣/٤٢.
(٤) المحرر ١١/٢٥٢.
(٥) المحرر: «في هذا الموضع».
(٦) البحر ٦/٤٢٠.
(٧) لم يرد في مطبوعة الإملاء.
(٨) البحر ٦/٤٢٠ ـ ٤٢١.

حَذْفِها قولُ الشاعر[1]:

٣٤٢٤ـ فيا عَجَبا حتى كُلَيْبُ تَسُبُّني

. . . .

أي: يَسُبُّني الناسُ كلُّهم حتى كُلَيْبٌ. إلَّا أن[2] في البيت دَلَّ ما بعدها عليها بخلافِ الآيةِ الكريمة.

قوله: «رَبِّ ارْجِعُوْن» في قوله: «ارْجِعُون» بخطابِ الجمع ثلاثةُ أوجهٍ، أجودُها: أنه على سبيلِ التعظيم كقولِ الشاعر[3]:

٣٤٢٥ـ فإنْ شِئْتِ حَرَّمْتُ النساءَ سِواكُمُ
وإن شِئْتِ لم أَطْعَمْ نُقاخاً ولا بَرْدا

وقال آخر[4]:

٣٤٢٦ـ ألا فارْحَمُوني يا إلَهَ محمدٍ

. . . .

قد يُؤْخَذُ من هذا البيتِ ما يَرُدُّ على الشيخ جمال الدين بن مالك حيث قال: «إنه لم يَعْلَمْ أحداً أجاز للداعي يقول: يا رحيمون». قال: «لئلَّا يُوْهِمُ خلافَ التوحيدِ». وقد أَخْبر تعالى عن نفسه بهذه الصيغةِ وشِبْهِها للتعظيمِ في غيرِ موضعٍ من كتابِه الكريم.

الثاني: أنه نادىٰ ربَّه، ثم خاطب ملائكةَ ربِّه بقوله: «ارْجِعُون» ويجوز على هذا الوجهِ أَنْ يكونَ على حَذْفِ مضافٍ أي: يا ملائكةَ ربي، فحذف

---

(١) تقدم برقم ٧٣٣.
(٢) اسم «أن» هنا ضمير الشأن.
(٣) تقدم برقم ١٠٢٤.
(٤) لم أهتدِ إلى قائله وعجزه. وهو في الكشاف ٣/٤٢، والبحر ٦/٤٢١.

المضافَ ثم التفت إليه في عَوْدِ الضميرِ كقوله: «وكم مِنْ قريةٍ أهْلكناها» ثم قال: «أوهم قائلون»[1] التفاتاً لـ«أهل» المحذوف.

الثالث: أنَّ ذلك يَدُلُّ على تكريرِ الفعل، كأنه قال: ارْجِعُون ارْجِعون ارْجِعون. نقله أبو البقاء[2]. وهو يُشْبِهُ ما قالوه في قوله: «أَلْقِيا في جهنمَ»[3] أنه بمعنى: أَلْقِ أَلْقِ ثُنِّي الفعلُ للدلالةِ على ذلك، وأنشدوا قولَه[4]:

٣٤٢٧ــ قِفا نَبْكِ مِنْ ذِكْرى حبيبٍ ومَنْزِلِ
. . . .

أي: قِفْ قِفْ.

آ. (١٠٠) قوله: ﴿إنها كَلِمَةٌ﴾: من بابِ إطْلاقِ الجزءِ وإرادةِ الكلِّ. كقوله: «أصدقُ كلمةٍ قالها شاعرٌ كلمةُ لبيدٍ»[5] يعني قوله[6]:

٣٤٢٨ــ ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللَّهَ باطِلُ
. . . .

وقد تقدَّم طَرَفٌ مِنْ هذا بأوسعِ عبارةٍ في آلِ عمران. و «هو قائلُها» صفةٌ لـ «كلمة».

قوله: «بَرْزَخٌ» البَرْزَخْ: الحاجِزُ بين المتنافِيَيْنِ. وقيل: الحِجابُ بين

---

(١) الآية ٤ من الأعراف.
(٢) الإملاء ٢/١٥٢ وعبارته: ارجعني.
(٣) الآية ٢٤ من ق.
(٤) تقدم برقم ٢٧٩٢.
(٥) رواه البخاري. انظر: فتح الباري كتاب مناقب الأنصار ٢٦: ٧/١٤٩، وابن ماجه ٢/١٢٣٦.
(٦) تقدم برقم ٣٨٤.

الشيئين أَنْ يَصِلَ أحدُهما للآخر، وهو بمعنى الأول. وقال الراغب[1]: «أصلُه بَرْزَه بالهاءِ فَعُرِّب. وهو في القيامة الحائلُ بين الإنسانِ وبين المنازلِ الرفيعةِ. والبَرْزَخُ قبلَ البعثِ: المَنْعُ بين الإنسانِ وبين الرَّجْعَةِ التي يتمنَّاها».

آ. (١٠١) قوله: ﴿فِي الصُّوْرِ﴾: قرأ العامَّةُ بضم الصادِ وسكونِ الواو. وابن عباس[2] والحسنُ بفتحِ الواوِ جمعَ صورة. وأبو رزين بكسر الصاد وفتح الواوِ وهو شاذٌّ، وهذا عكسُ «لُحَىٰ» بضم اللام جمعَ «لِحْية» بكسرِها.

قوله: «فلا أنسابَ» الأنسابُ: جمعُ نَسَب وهو القَرابَةُ مِنْ جهةِ الوِلادة، ويُعَبَّر به عن التواصلِ، وهو في الأصلِ مصدرٌ. قال الشاعر[3]:

٣٤٢٩ـ لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً
اتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ

قوله: «بَيْنهم» يجوزُ تَعَلُّقُه بنفسِ «أنساب»، وكذلك «يومئذٍ» أي: فلا قرابةَ بينهم في ذلك اليوم. ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «أَنْساب». والتنوينُ في «يومئذٍ» عوضٌ من جملةٍ، تقديرُه: يومَ إذ يُنْفخ في الصُّور.

آ. (١٠٣) قوله: ﴿فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ «خالِدون» خبراً ثانياً لـ «أولئك»، وأَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: هم خالدون، وقال الزمخشري[4]: «في جهنَم خالدون» بدلٌ مِنْ «خَسِروا أنفسَهم»، ولا محلَّ

---

(١) المفردات ٤٣.
(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٤٢١، والكشاف ٣/٤٣.
(٣) البيت لأنس بن العباس أو أبي عامر جد العباس. وهو في الكتاب ١/٣٤٩، وابن يعيش ٢/١٠١، والعيني ٢/٣٥١.
(٤) الكشاف ٣/٤٣.

للبدلِ والمبدلِ منه؛ لأنَّ الصلةَ لا مَحَلَّ لها. قال الشيخ[1]: «جَعَلَ «في جهنم» بدلاً مِنْ «خَسِروا» وهذا بدلٌ غريبٌ. وحقيقتُه أَنْ يكونَ البدلُ الفعلَ الذي تَعَلَّق به «في جهنم» أي: استقرُّوا في جهنم، وهو بدلُ شيءٍ مِنْ شيء[2]؛ لأنَّ مَنْ خَسِر نفسَه استقرَّ في جهنَم».

قلت[3]: فجعل الشيخُ الجارَّ والمجرورَ البدلَ دون «خالدون» والزمخشريُّ جعل جميع ذلك بدلاً، بدليلِ قولِه[4] بعد ذلك: «أو خبرٌ بعد خبرٍ لـ «أولئك» أو خبرُ مبتدأ محذوفٍ». وهذان إنما يليقان بـ «خالدون»، وأمَّا «في جهنم» فمتعلِّقٌ به، فيحتاج كلامُ الزمخشريِّ إلى جوابٍ. وأيضاً فيصير «خالدون» مُفْلتاً. وجَوَّز أبو البقاء[5] أن يكونَ الموصولُ نعتاً لاسمِ الإشارة[6] وفيه نظرٌ؛ إذ الظاهرُ كونُه خبراً له.

آ. (١٠٤) **قوله: ﴿تَلْفَحُ﴾**: يجوزُ استئنافُه، ويجوز حاليَّتُه. ويجوز كونُه خبراً آخرَ لـ «أولئك»، واللَّفْحُ: إصابةُ النارِ الشيءَ/ وكَلْحُها [٦٦٠/أ] وإحْراقُها له، وهو أشَدُّ من النَّفْخِ. وقد تقدَّم النفخ في الأنبياء[7].

قوله: «كالحون» الكُلُوْح: تَشْميرُ الشَّفَةِ العليا، واسترخاءُ السُّفْلى. وفي الترمذي[8]: «تَتَقَلَّصُ شَفَتُه العليا، حتى تبلغَ وسطَ رأسِه، وتَسْتَرْخي السفلى

---

(١) البحر ٦/٤٢١.

(٢) وقال: «وهما لمسمى واحد على سبيل المجاز».

(٣) تكرر «قوله» في الأصل.

(٤) الكشاف ٣/٤٣.

(٥) لم يرد في الإملاء.

(٦) الموصول «الذين» واسم الإشارة «أولئك».

(٧) انظر: الورقة ٦٣٥ب.

(٨) باب ما جاء في صفة النار ٤/١٠٩.

حتى تَبْلُغَ سُرَّته» ومنه «كُلوحُ الأسَدِ» أي: تكشيرُه عن أنيابِه. ودهرٌ كالِحٌ، وبردٌ كالحٌ أي: شديد. وقيل: الكُلُوْحُ هو: تَقْطيبُ الوجهِ وبُسُورُه. وكَلَح الرجلُ يَكْلَحُ كُلُوْحاً وكِلاحاً.

آ. (١٠٦) قوله: ﴿شِقْوَتُنا﴾: قرأ[1] الأخوان: «شَقاوتُنا» بفتح الشينِ وألفٍ بعد القاف. والباقون بكسرِ الشينِ وسكونِ القافِ وهما مصدران بمعنى واحدٍ، فالشَّقَاوة كالقَساوة وهي لغةٌ فاشِيَةٌ، والشِّقْوةُ كالفِطْنَة والنِّعْمة. وأنشد الفراء[2]:

٣٤٣٠ـ كُلِّفَ مِنْ عَنائِهِ وشِقْوَتِهْ
بنتَ ثماني عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

وهي لغةُ الحجاز. وقرأ قتادة والحسن في روايةٍ كالأخَوَيْن إلَّا أنهما كَسَرا الشينَ، وشبلٌ في اختياره كالباقين، إلَّا أنَّه فَتَح الشينَ.

آ. (١٠٩) قوله: ﴿إنَّه كان﴾: العامَّةُ على كسرِ الهمزةِ استئنافاً. وأُبَيّ[3] والعتكيُّ بفتحها أي: لأنه. والهاءُ ضميرُ الشأنِ.

آ. (١١٠) قوله: ﴿سِخْرِيًّا﴾: مفعولٌ ثانٍ للاتخاذ. وقرأ[4]

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٤٨، والنشر ٢/٣٢٩، والحجة ٤٩١، والبحر ٦/٤٢٢، والقرطبي ١٢/١٥٣، والتيسير ١٦٠.

(٢) معاني القرآن ٢/٢٤٢. البيت لنفيع بن طارق وهو في المخصص ١٤/٩٢، والخزانة ٣/١٠٥، والعيني ٤/٤٨٨، والهمع ٢/١٤٩، والدرر ٢/٢٠٥، والمراد أنه علقها حين كان في الحج.

(٣) المحتسب ٢/٩٨، والبحر ٦/٤٢٣، والعتكي هارون وتقدمت ترجمته.

(٤) السبعة ٤٤٨، والبحر ٦/٤٢٣، والحجة ٤٩١، والنشر ٢/١٢٩، والتيسير ١٦٠، والقرطبي ١٢/١٥٤.

الأخَوان ونافعٌ هنا وفي ص[1] بكسرِ السين. والباقون بضمِّها في المؤمنين. واختلف الناس في معناهما. فقيل: هما بمعنىً واحدٍ، وهو قولُ الخليلِ وسيبويه[2] والكسائي وأبي زيد. وقال يونس[3]: «إن أُرِيْدَ الخِدْمَةُ والسُّخْرة فالضمُّ لا غيرُ. وإنْ أريدَ الهُزْءُ فالضمُّ والكسر. ورجَّح أبو عليٍ[4] ـ وتبعه مكي ـ[5] قراءةَ الكسرِ قالا: لأنَّ ما بعدها أليقُ لها لقولِه: «وكنتم منهم تَضْحكون». قلت: ولا حجةَ فيه لأنَّهم جمعوا بين الأمرَيْن: سَخَّروهم في العمل، وسَخِروا منهم استهزاءً. والسُّخْرَة بالتاء: الاستخدام، و«سُخْرِيّاً» ـ بالضمِّ ـ منها، والسُّخْرُ بدونها: الهزء، والمكسورُ منه. قال الأعشىٰ[6]:

٣٤٣١ـ إنِّي أتاني حديثٌ لا أُسَرُّ به ... مِنْ عَلْوَ لا كَذِبٌ فيه ولا سُخْرُ

ولم يَختلف السبعةُ في ضَمِّ ما في الزخرف[7]؛ لأنَّ المرادَ الاستخدامُ وهو يُقَوِّي قولَ مَنْ فَرَّق بينهما. إلَّا أنَّ ابنَ محيصن[8] وابن مسلم[9] وأصحابَ

---

(١) الآية ٦٣.

(٢) قال النحاس في إعرابه ٢/٤٢٩: «ولا يَعْرف هذا التفريق الخليل وسيبويه ولا الكسائي ولا الفراء» ولم أقف على نص لسيبويه في كتابه. أما الفراء فقد قال في معانيه ٢/٢٤٣: وقد قرىء بهما جميعاً والضم أجود».

(٣) انظر: البحر ٦/٤٢٣.

(٤) الحجة (خ) ٤/٣٤.

(٥) الكشف ٢/١٣١ قال: «لصحة معناه، ولشبهه بما بعده، ولأن الأكثر عليه».

(٦) وهو أعشىٰ باهلة. والبيت في اللسان (سخر)، والبحر ٦/٤٢٣.

(٧) الآية ٣٢.

(٨) البحر ٨/١٣، والقرطبي ١٦/٨٣.

(٩) الوليد بن مسلم أبو العباس الدمشقي روىٰ عن يحيى الذماري. توفي سنة ١٩٥. انظر: طبقات القراء ٢/٣٦٠.

عبدِ الله كسروه أيضاً[1]، وهي مُقَوِّيَةٌ لقولِ مَنْ جعلهما بمعنى.

والياءُ في «سِخرِيًّا» و«سُخْرِيًّا» للنسبِ زِيْدَتْ للدلالةِ على قوةِ الفعل، فالسُّخْرِيُّ أقوى من السُّخْر، كما قيل في الخصوص: خصوصيَّة، دلالةً على قوةِ ذلك، قال معناه الزمخشري[2].

آ. (١١١) قوله: ﴿أنهم هم الفائزون﴾: قرأ الأخوان[3] بكسرِ الهمزةِ استئنافاً. والباقون بالفتحِ، وفيه وجهان، أظهرُهما: أنه تعليلٌ وهي موافقةٌ للأولى فإنَّ الاستئنافَ يُعَلَّلُ به أيضاً. والثاني ـ ولم يذكُرْ الزمخشري[4] غيرَه ـ أنَّه مفعولٌ ثانٍ لجَزَيْتُهم. أي: بأنهم أي: فَوْزهم[5]. وعلى الأول يكونُ المفعولُ الثاني محذوفاً.

آ. (١١٢) قوله: ﴿قال: كم لَبِثْتُمْ﴾: قرأ[6] الأخَوان «قل: كم لَبِثْتُمْ». «قُلْ إنْ لبثتم»[7] بالأمرِ في الموضعين، وابن كثير كالأخوين في الأول فقط، والباقون «قال» في الموضعين، على الإخبار عن الله أو المَلَك. والفعلان مرسومان[8] بغيرِ ألفٍ في مصاحفِ الكوفة، وبألفٍ في مصاحفِ مكةَ

---

(١) أي في الزخرف.

(٢) الكشاف ٣/٤٤.

(٣) السبعة ٤٤٩، والنشر ٢/٣٢٩ ـ ٣٣٠، والبحر ٦/٤٢٣، والتيسير ١٦٠، والحجة ٤٩٢.

(٤) الكشاف ٣/٤٤.

(٥) عبارة الزمخشري: «كقولك: جزيتهم فوزهم» وعلى هذا لا حاجة لتفسير عبارته بما فسَّرها المؤلف.

(٦) السبعة ٤٤٩، الحجة ٤٩٣، والنشر ٢/٣٣٠، والقرطبي ١٢/١٥٦، والبحر ٦/٤٢٤، والتيسير ١٦٠.

(٧) في الآية التالية.

(٨) انظر: المحرر ١١/٢٥٧.

والمدينةِ والشامِ والبصرةِ، فحمزةُ والكسائيُّ وافقا مصاحفَ الكوفة وخالفها عاصمٌ، أو وافقها على تقديرِ حَذْفِ الألفِ من الرسم وإرادتها. وابن كثير وافق في الثاني مصاحفَ مكة، وفي الأولِ غيرَها، أو أتاها على تقديرِ حَذْفِ الألف وإرادتِها. وأمَّا الباقون فوافقوا مصاحفَهم في الأول والثاني.

و «كم» في موضعِ نصبٍ على ظرفِ الزمانِ أي: كم سنة. و «عددَ» بدلٌ مِنْ «كم». قاله أبو البقاء[1]: وقال غيره: إن «عدد سنين» تمييز لـ «كم» وهذا هو الصحيحُ.

وقرأ[2] الأعمش والمفضل عن عاصم «عَدَداً» منوناً. وفيه أوجهٌ، أحدُها: أَنْ يكونَ «عدداً» مصدراً أُقيم مُقام الاسمِ، فهو نعتٌ تقدَّم على المنعوت. قاله صاحب «اللوامح»[3]. يعني أن الأصل: «سنين عدداً» أي: معدودة، لكنه يُلتزم تقديمُ النعتِ على المنعوتِ، فصوابُه أن يقول: فانتصبَ حالاً. هذا مذهبُ البصريين. والثاني: أنَّ «لَبِثْتم» بمعنى عَدَدْتُم. فيكون نصبُ «عدداً» على المصدر و «سنين» بدلٌ منه. وقال صاحب «اللوامح» أيضاً: «وفيه بُعْدٌ؛ لعدم دلالة اللُّبث على العدد». والثالث: أنَّ «عدداً» تمييزٌ لـ «كم» و «سنين» بدلٌ منه.

آ. (١١٣) قوله: ﴿العادِّيْنَ﴾: جمعُ «عادٌّ» من العَدَد. وقرأ[4] الحسن والكسائي في روايةٍ بتخفيفِ الدالِ جمعَ «عادٍ» اسم فاعل مِنْ عدا

---

(١) الإملاء ٢/١٥٢.

(٢) البحر ٦/٤٢٤.

(٣) وهو أبو الفضل الرازي.

(٤) انظر في قراءاته: البحر ٦/٤٢٤، والكشاف ٣/٤٤.

[٦٦٠/ب] أي/[1]: الظَّلَمَة. وقال أبو البقاء[2]: «وقُرِىء بالتخفيفِ على معنى العادِيْن المتقدِّمين كقولك: «وهذه بِئْرٌ عادية»، أي: سَلْ[3] من تقدَّمَنا. وحَذَفَ إحدىٰ ياءَي النسَب كما قالوا الأشعرون وحَذَفَ الأخرى لالتقاء الساكنين». قلت: المَحْذوفُ أولاً مِن الياء الثانية لأنها المتحركةُ، وبحذفِها يلتقي ساكنان. ويؤيِّد ما ذكره أبو البقاء ما ذكره الزمخشري فقال[4]: «وقُرىء «العادِيِّين» أي: القدماء المُعَمَّرين فإنهم يستقصرونها فكيف بمن دونهم؟». وقال ابن خالويه[5]: «ولغةٌ أخرىٰ «العاديِّين» ـ يعني بياءٍ مشددة جمع عادِيَّة ـ بمعنى القدماء».

آ. (١١٤) قوله: ﴿لو أنَّكم﴾: جوابُها محذوفٌ، تقديرُه: لو كنتم تعلمونَ مقدارَ لُبْثِكم من الطول لَمَا أَجَبْتُم بهذه المدة. وانتصب «قليلاً» على النعتِ لزمنٍ محذوفٍ أو لمصدرٍ محذوف أي: إلاَّ زمناً قليلاً أو إلاَّ لُبْثاً قليلاً.

آ. (١١٥) قوله: ﴿عَبَثاً﴾: في نصبه وجهان، أحدهما: أنه مصدرٌ واقعٌ موقعَ الحالِ أي: عابثين. الثاني: أنه مفعولٌ مِنْ أجله أي: لأجل العَبَثِ. والعَبَثُ: اللَّعِبُ وما لا فائدةَ فيه وكلُّ ما ليس له غَرَضٌ صحيحٌ. يقال: عَبَثَ يَعْبَثُ عَبَثاً إذا خَلَط عَمَلَه بلَعِبٍ. وأصله من قولِهم: عَبَثْتُ الأَقِطَ أي: خَلَطْتُه. والعَبِيْثُ طعام مخلوط بشيء، ومنه العَوْبَثانِيُّ لتمر وسَوِيْقٍ وسمن مختلط.

قوله: «وأنَّكم» يجوز أَنْ يكونَ معطوفاً على «أنما خَلَقْناكم» فيكونُ

---

(١) سقطت الورقة ٦٦٠ب من مصورة الأصل وأثبتناها من (ش).
(٢) الإملاء ٢/١٥٢.
(٣) ش: مثل. والتصحيح من الإملاء.
(٤) الكشاف ٣/٤٤ ـ ٤٥.
(٥) الشواذ ٩٩.

الحُسْبانُ منسحباً عليه، وأن يكون معطوفاً على «عبثاً» إذا كان مفعولاً مِنْ أجله. قال الزمخشري[1]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ معطوفاً على «عبثاً» أي: للعبث ولتَـرْكِكِم غيرَ مرجوعين». وقدَّم «إلينا» على «تُرْجَعون» لأجل الفواصلِ.

قوله: «لا تُرْجِعُوْن» هـو خبر «أنَّكم». وقـرأ[2] الأخوان «تَـرْجِعُون» مبنيـاً للفاعل. والباقون مبنيـاً للمفعول. وقـد تقدَّم أنَّ «رَجَـعَ» يكون لازمـاً ومتعديـاً. وقيل: لا يكون إلاَّ متعدِّياً والمفعولُ محذوفٌ.

آ. **(١١٦) قوله: ﴿الكريمِ﴾**: قرأه العامَّةُ مجروراً نعتاً للعـرش وُصِفَ بذلك لتَنَزُّل الخيراتِ منه أو لنسبتِه إلى أكرمِ الأكرمين. وقرأ[3] أبو جعفر وابن محيصن وإسماعيل عن ابن كثيـر وأبان بن تغلب مـرفوعـاً. وفيه وجهـان، أحدُهما: أنه نعتٌ للعرش أيضاً، ولكنه قُطِع عن إعرابه لأجلِ المدحِ على خبر مبتـدأ مضمـر. وهـذا جيـدٌ لتَــوافُقِ القـراءتين في المعنىٰ. الثـاني: أنـه نعتٌ لـ «رب».

آ. **(١١٧) قـوله: ﴿ومَنْ يَـدْعُ﴾**: شرطٌ. وفي جـوابِـه وجهـان أصحُّهما: أنه قوله «فإنما حِسابُه» وعلى هذا ففي الجملة المتقدمـة وهي قولُـه: «لا بُرْهانَ له به» وجهان، أحدُهما: أنها صفـةٌ لـ «إلهاً» وهي صفـةٌ لازمةٌ. أي: لا يكـون الإِلَهُ المَـدْعُوُّ من دون اللَّهِ إلاَّ كـذا، فليس لها مفهـومٌ لفسادِ المعنى. ومثلُه «ولا طائرٍ يَطير بجناحيه»[4] لا يُفْهِم أنَّ ثَمَّ إلَهاً آخرَ مَدْعُوَّاً من دونِ اللَّهِ لـه برهان، وأن ثَمَّ طائراً يطير بغير جناحيه. الثاني: أنها جملةُ اعتراضٍ بين الشرطِ وجوابِه. وإلى الوجهين أشار الزمخشري[5] بقـولِه: «وهي صفـةٌ لازمةٌ كقـوله:

---

(١) الكشاف ٣/٤٥.

(٢) السبعة ٤٥٠، والنشر ٢/٢٠٨، والتيسير ١٦٠، والحجة ٤٩٤، والبحر ٦/٤٢٤.

(٣) الإتحاف ٢/٢٨٩، والقرطبي ١٢/١٥٧، والبحر ٦/٤٢٤.

(٤) الآية ٣٨ من الأنعام.

(٥) الكشاف ٢/٤٥.

«يَطير بجناحيه»، جيء بها للتوكيد لا أَنْ يكونَ في الآلهة ما يجوز أَنْ يقومَ عليه بُرْهانٌ. ويجوز أَنْ يكونَ اعتراضاً بين الشرطِ والجزاءِ كقولك: «مَنْ أحسن إلى زيدٍ ـ لا أحقَّ بالإِحسان منه ـ فاللَّهُ مُثيبُه».

الثاني من الوجهين الأولين: أنَّ جوابَ الشرطِ «قولُه لا بُرْهانَ له به» كأنه فَرَّ مِنْ مفهومِ الصفةِ لِما يلزمُ مِنْ فسادِه فَوَقَعَ في شيءٍ لا يجوزُ إلَّا في ضرورةِ شعرٍ، وهو حَذْفُ فاءِ الجزاءِ من الجملةِ الاسميةِ، كقوله[1]:

٣٤٣٢ـ مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللَّهُ يَشْكُرُها

. . . .

البيت. وقد تقدَّم تخريجُ كونِ «لا برهانَ له» على الصفةِ. ولا إشكال؛ لأنها صفةٌ لازمةٌ، أو على أنها جملةُ اعتراضٍ.

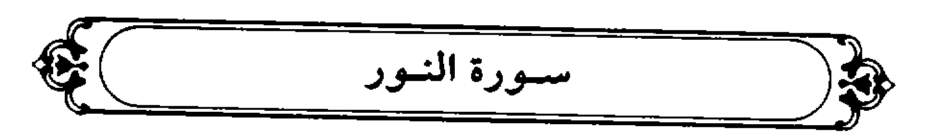
قوله: «إنه لا يُفْلِحُ» الجمهور على كسرِ الهمزةِ على الاستئنافِ المُفيد للعلمِ. وقرأ[2] الحسنُ وقتادةُ «أنه» بالفتح. وخَرَّجَه الزمخشري[3] على أَنْ يكونَ خبر «حِسابُه» قال: ومعناه: حسابُه عدمُ الفلاحِ. والأصلُ: حسابُه أنه لا يُفلح هو، فوضع «الكافرون» في موضع الضمير، لأن مَنْ يَدْعُ في معنى الجمع وكذلك «حِسابُه أنه لا يُفلح» في معنى: حسابهم أنهم لا يُفْلحون» انتهى. ويجوزُ أَنْ يكونَ ذلك على حَذْفِ حرفِ العلةِ أي [لـ] أنَّه لا يُفْلح. وقرأ[4] الحسن «لا يَفْلح» بفتح الياءِ واللام، مضارعَ فَلَح بمعنى أفلح، فَعَل وأَفْعَل فيه بمعنىً. والله أعلم، وهو يقول الحقَّ ويَهْدي السبيلَ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة المؤمنون]

---

(١) تقدم برقم ١٤٠.
(٢) المحتسب ٢/٩٨، والبحر ٦/٤٢٥.
(٣) الكشاف ٢/٤٥.
(٤) القرطبي ١٢/١٥٧، والإتحاف ٢/٢٨٩، والبحر ٦/٤٢٥.

[٦٦١/أ و ب]



سـورة النـور

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿سـورةٌ أَنْزَلْنـاها﴾: يجـوزُ في رَفْعِها وجهـان. أحدهما: أن يكونَ مبتدأً. والجملةُ بعدَها صفةٌ لها، وذلك هو المُسَوِّغ للابتـداءِ بالنكرةِ. وفي الخبرِ وجهان، أحدُهما: أنَّه الجملةُ مِنْ قولِـه: «الزانيـةُ والزاني» وإلى هذا نحا ابنُ عطية[١]، فإنه قال: «ويجوز أن يكونَ مبتدأً، والخبرُ «الزانيـة والـزاني» وما بعـدَ ذلك. والمعنى: السـورةُ المُنَزَّلَـةُ المَفْرُوْضَـةُ كذا وكـذا؛ إذ السـورةُ عبارةٌ عن آيـاتٍ مسرودةٍ لهـا بَدْءٌ وخَتْم». والثـاني: أنَّ الخبرَ محـذوفٌ أي: فيما يُتْلَى عليكم سورةٌ، أو فيما أَنْزَلْنا سورةٌ.

والوجهُ الثاني مِنَ الوجهين الأَوَّلَيْن: أَنْ يكونَ خبرُ المبتدأ مضمراً[٢] أي: هذه سورةٌ. وقال أبو البقاء[٣]: «سورةٌ بالرفـع على تقديـرِ: هذه سـورةٌ، أو مِمَّا يُتْلى عليك سورةٌ فلا تكونُ «سورةٌ» مبتدأَةً لأنها نكرةٌ». وهذه عبارةٌ مُشْكلة على ظاهِرِها. كيف يقول: لا تكونُ مبتداً مع تقديرِه: فيما يُتْلى عليـك سورةٌ؟ وكيف يُعَلِّلُ المنعَ بأنها نكرةٌ مع تقديرِه لخبرِها جاراً مُقَدَّماً عليها، وهو مُسَوِّغٌ للابتـداء بالنكرة.

---

(١) المحرر ١١/٢٦١.

(٢) الأصل: مضمر.

(٣) الإملاء ٢/١٥٣.

وقـرأه[1] العامَّـةُ بالـرفعِ على مـا تقدَّم. وقـرأ الحسن[2] بن عبد العـزيز وعيسى الثقفي وعيسى الكوفي ومجاهدٌ وأبو حيوة في آخرين «سـورةً» بالنصبِ. وفيها أوجهٌ، أحدها: أنها منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ غيرِ مفسَّرٍ بما بعدَه. تقديـره: اتْلُ سـورةً أو اقرأ سـورةً. والثاني: أنهـا منصوبـةٌ بفعـلٍ مضمـرٍ يُفَسِّـره مـا بعـده. والمسألةُ من الاشتغال. تقديرُه: أنْزَلْنا سورةً أنزلناها. والفرقُ بين الوجهين: أنَّ الجملةَ بعـد «سورةً» في محـلِّ نصبٍ على الأول، ولا محـلَّ لهـا على الثـاني. الثالث: أنها منصوبةٌ على الإغـراء، أي: دونَكَ سـورةً. قالـه الزمخشـري[3]، وردَّه الشيخُ[4]: بأنه لا يجوزُ حَذْفُ أداة الإغْراءِ، واستشكـل الشيخُ أيضـاً على وجهِ الاشتغالِ جوازَ الابتداءِ بالنكرة من غيـرِ مُسَوِّغٍ. ومعنى ذلـك: أنه مـا مِنْ مَوْضع يجوز [فيه][5] النصبُ على الاشتغالُ إلاَّ ويجوز أن يُرْفَعَ على الابتـداءِ، وهنا لو رُفِعَتْ «سورة» بالابتـداءِ لم يَجُزْ؛ إذ لا مُسَـوِّغَ فلا يُقـال: رجلاً ضـربتُه لامتنـاعِ: رجلٌ ضـربتُه. ثم أجـاب: بأنـه إنْ اعتُقد حَـذْفُ وصفٍ جـاز، أي: سورة مُعَظَّمة ـــ أو مُوَضَّحة ـــ أَنْزَلْناها، فيجوزُ ذلك.

الرابع: أنَّهـا منصوبـةٌ على الحال مِنْ «هـا» في «أَنْزلْنـاها». والحـالُ من المُكْنَى يجوز أن تتقدمَ عليه. قاله الفراء[6]. وعلىٰ هذا فالضميرُ في «أَنْزَلْنـاها» ليس عائداً على سـورة بل على الأحكـام. كأنـه قيل: أَنْـزلنا الأحكـامَ سورةً مِنْ سُوَرِ القرآن، فهذه الأحكامُ ثابتةٌ بالقرآنِ، بخلافِ غيرِها فإنَّه قد ثَبَتَتْ بالسُّنة.

---

(١) المحتسب ٢/٩٢، والإتحاف ٢/٢٩١، والبحر ٦/٤٢٧، والقرطبي ١٢/١٥٨.

(٢) كذا في الأصل، ولعله تحريف لأنني لم أجد ذلك عند غيـر المؤلف. وفي المظان: «عمر بن عبد العزيز» ولعله المقصود.

(٣) الكشاف ٣/٤٦.

(٤) البحر ٦/٤٢٧.

(٥) زيادة من ش.

(٦) معاني القرآن ٢/٢٤٤.

قـوله: «وفَـرَضْناهـا» قرأ[1] ابن كثيـر وأبو عمـرو بـالتشـديـدِ. والبـاقـون بالتخفيف. فالتشديد: إمَّا للمبالغةِ في الإيجاب وتوكيداً، وإمَّا لتكثير المفروض عليهم، وإمَّا لتكثيرِ الشيءِ المفـروض. والتخفيفُ بمعنى: أَوْجَبْناهـا وجعلناهـا مقطوعاً بها.

آ. (٢) قوله: ﴿الزانيةُ والزَّاني﴾: في رفعهما وجهـان: مذهب سيبويه[2] أنَّـه مبتدأٌ، وخبـرُه محذوفٌ أي: فيمـا يُتْلَىٰ عليكم حكمُ الزانيـة. ثم بَيَّن ذلك بقوله: «فاجْلِدوا» إلى آخره. والثاني وهـو مذهبُ الأخفش[3] وغيـرِه: أنه مبتدأٌ. والخبرُ جملة الأمر. ودخلت الفـاءُ لشِبْه المبتـدأ بالشـرط. وقد تقـدَّم الكلامُ على هذه المسألةِ مستوفىً عند قوله[4] «واللذانِ يأْتيانهـا منكم فآذُوْهمـا» وعند قوله «والسارقُ والسارقةُ»[5] فأغنى عن إعادتِه[6].

وقـرأ[7] عيسىٰ الثقفي ويحيـى بن يعمـر وعمـرو بن فـائـد وأبـو جعفـر وشيبة[8] ورُوَيْس[9] بالنصبِ على الاشتغال. قال الزمخشري[10]: «وهو أحسنُ

(١) السبعة ٤٥٢، والتيسير ١٦١، والبحر ٦/٤٢٧، والنشر ٢/٣٣٠.

(٢) الكتاب ١/٧١ ـ ٧٢.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١/٨٠ قال في قوله تعالى: «واللذان يأتيـانها منكم فـآذوهما» فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ؛ لأن الـذي إذا كانت صلتـه فعلاً جـاز أن يكون خبره بالفاء».

(٤) الآية ١٦ من النساء.

(٥) الآية ٣٨ من المائدة.

(٦) انظر: الدر المصون.

(٧) البحر ٦/٤٢٧.

(٨) الأصل: «أبو شيبة» وهو سهو.

(٩) محمـد بن المتوكـل أبو عبـد الله اللؤلؤي البصري مقـرىء ضابط. أخـذ عن يعقوب الحضرمي. توفي بالبصرة سنة ٢٣٨. طبقات القراء ٢/٢٣٤.

(١٠) الكشاف ٣/٤٧.

مِنْ «سورةٌ أنزلناها» لأجلِ الأمر. وقُرِىء[1] «واللذّانِ» بلا ياءٍ.

قـولـه: «رَأْفَـةٌ» قـرأ العـامَّـةُ هنـا، وفي الحـديـد[2]، بسكـون الهمـزة، وابنُ كثيرٍ[3] بفتحها. وقـرأ ابن جُرَيْـج ـ وتُروى أيضـاً عن ابن كثير وعـاصم ـ «رَآفة» بألفٍ بعد الهمزة بزنةِ سَحابة، وكلُها مصادِرُ لـ رَأَفَ به يَرْؤُف. وقـد تقدَّم معناه[4]. وأشهرُ المصادِرِ الأولُ. ونقل أبو البقاء[5] فيها لغةً رابعـةً: وهي إبدالُ الهمزةِ ألفاً. ومثلُ هذا ظاهرٌ غيـرُ محتاجٍ للتنبيـهِ عليه فـإنها لغـةٌ مستقلةٌ وقراءةٌ متواترة[6].

وقـرأ العامَّـةُ «تَأْخُـذْكم» بالتـأنيثِ مراعـاةً للَّفظِ. وعلي بن أبـي طالب[7] والسُّلمي ومجـاهد بـالياء مِنْ تحتُ؛ لأنَّ التـأنيثَ مجازيٌّ وللفصـلِ بالمفعـولِ والجارِّ. و «بهما» متعلقٌ بـ«تَأْخُذْكم» أو بمحذوفٍ على سبيل البيـانِ. ولا يتعلَّقُ بـ «رَأْفة» لأنَّ المصدرَ لا يتقدَّم عليه معمولُه، وفي «دين الله» متعلقٌ بـالفعلِ قبله أيضـاً. وهذه الجملةُ دالَّـةٌ على جـوابِ الشـرطِ بعـدَهـا، أو هي الجـوابُ عنـد بعضِهم. / [٦٦٢/أ]

آ. (٣) قوله: ﴿وحُرِّم ذلك﴾: قرأ[8] أبو البرهسم «وحرَّم» مبنياً للفاعلِ مشدَّداً. وزيد بن علي «وحَرُمَ» بزنة كَرُم.

---

(١) وهي قـراءة عبد الله بن مسعـود رضي الله عنـه. انـظر: البحـر ٦/٤٢٧، والكشـاف ٣/٤٧.

(٢) الآية ٢٧ من الحديد.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٥٢، والنشر ٢/٣٣٠، والبحر ٦/٤٢٩، والتيسير ١٦١.

(٤) انظر: الدر المصون ٢/١٥٩.

(٥) الإملاء ٢/١٥٣.

(٦) قال في السبعة ٤٥٢: «غير أن أبا عمرو كان إذا أدرج القـراءة أو قرأ في الصـلاة غَيَّر همزتها إلى الألف».

(٧) البحر ٦/٤٢٩.

(٨) البحر ٦/٤٣١.

آ. (٤) قـوله: ﴿والـذين يَرْمُـوْن المُحْصَنـاتِ﴾: كقـولِـه: «الزانيةُ والزاني فاجْلِدوا»[١]، فيعودُ فيه ما تقدَّم بحـاله. وقـوله: «المُحْصَنـات» فيـه وجهان أحـدُهما: أنَّ المـرادَ به النسـاءُ فقط، وإنَّما خَصَّهُنَّ بـالـذِّكْـر؛ لأنَّ قَذْفَهُنَّ أشنعُ. والثاني: أنَّ المرادَ بهنَّ النساءُ والرجال، وعلى هذا فيقـالُ: كيف غَلَّبَ المؤنَّثَ على المـذكر؟ والجـوابُ: أنه صفـةٌ لشيءٍ محذوفٍ يَعُمُّ الـرجالَ والنساءَ، أي: الأنفسَ المحصناتِ وهـو بعيدٌ. أو تقـولُ: ثَمَّ معطوفٌ محـذوفٌ لفهمِ المعنى، والإجماعُ على أنَّ حكمَهم حكمُهن أي: والمُحْصَنين.

قوله: «بأربعةِ شهداءَ» العامَّـةُ على إضافـةِ اسمِ العددِ للمعـدود. وقرأ[٢] أبو زرعة وعبد الله بن مسلم بالتنـوينِ في العدد، واستفصـحَ الناسُ هـذه القراءةَ حتى جاوزَ بعضُهم الحدَّ، كابنِ جني[٣]، ففضَّلها على قـراءة العامَّـةِ قال: «لأنَّ المعـدودَ متى كان صفـةً فالأجـودُ الإتباعُ دونَ الإضـافةِ. تقـول: عنـدي ثـلاثـةٌ ضاربون، ويَضْعُفُ ثلاثةُ ضـاربين» وهذا غلطٌ؛ لأن الصفـةَ التي جَرَتْ مَجْـرى الأسماءِ تُعْطى حكمَها فيُضاف إليها العددُ، و «شهداء» مِنْ ذلك؛ فإنه كَثُرَ حَذْفُ مـوصوفِـه. قال تعـالىٰ: «مِنْ كلِّ أمـةٍ بشهيـدٍ»[٤] «واسْتَشْهِـدوا شهيـدَيْن»[٥]. وتقول: عندي ثلاثةُ أَعْبُدٍ، وكلُّ ذلك صفةٌ في الأصل.

ونَقَل ابنُ عطية[٦] عن سيبويهِ أنه لا يُجيزَ تنوينَ العددِ إلاَّ في شعرٍ، وليس

---

(١) الآية ٢.

(٢) المحتسب ٢/١٠١، والبحر ٦/٤٣١.

(٣) المحتسب ٢/١٠١.

(٤) الآية ٤١ من النساء.

(٥) الآية ٢٨٢ من البقرة.

(٦) المحرر ١١/٢٧١.

كما نقله عنه، إنما قال سيبـويه[1] ذلـك في الأسماءِ نحـو: ثلاثـةُ رجالٍ، وأمَّـا الصفاتُ ففيها التفصيلُ المتقدمُ.

وفي «شهداء» على هذه القـراءةِ ثلاثـةُ أوجهٍ. أحـدُها: أنـه تمييزٌ. وهـذا فـاسد؛ لأنَّ مِنْ ثـلاثة إلى عشـرة يُضافُ لمميِّـزه ليس إلاَّ، وغيرُ ذلـك ضرورةٌ. الثـاني: أنـه حـالٌ وهـو ضعيفٌ أيضـاً لمجيئهـا من النكـرةِ من غيـرِ مخصِّص. الثالث: أنها مجرورةٌ نعتاً لأربعة، ولم ينصَرِفْ لألف التأنيث.

قوله: «وأولئك هم الفاسِقُون» يجوزُ أن تكونَ هذه الجملةُ مستأنفةً. وهـو الأظهرُ، وجَوَّزَ أبو البقاء[2] فيها أن تكونَ حالاً.

آ. (٥) **قوله: ﴿إلاَّ الذين تابُـوا﴾**: في هذا الاستثنـاءِ خلافٌ: هـل يعودُ لِمـا تقدَّمـه من الجملِ أم إلى الجملة الأخيـرة فقط؟ وتكلم عليها من النحاةِ ابنُ مالك والمهاباذي[3]. فاختار ابنُ مالـك عَوْدَه إلى الجملةِ المتقـدمةِ، والمهاباذي إلى الأخيـرة. وقال الـزمخشري[4]: «ردُّ شهـادةِ القاذفِ مُعَلَّقٌ عنـد أبـي حنيفة رحمه الله باستيفاءِ الحدِّ. فإذا شهـد [به][5] قبـل الحَدِّ أو قبـلَ تمام استيفائِه قُبِلَتْ شهادتُه. فإذا اسْتُوفي لم تُقْبَـلْ شهادتُـه أبداً، وإن تـاب وكان من الأبرار الأتقياء. وعند الشافعيِّ رحمه الله يتعلَّقُ رَدُّ شهادتِـه بنفسِ القَذْفِ. فـإذا تاب عن القَذْفِ بأَنْ يرجعَ عنه عـاد مقبولَ الشهـادة. وكلاهمـا متمسِّكٌ بـالآية: فأبو حنيفـةَ ــ رحمه الله ــ جَعَـلَ جزاءَ الشـرطِ ــ الذي هـو الرميُ ــ الجَلْدَ ورَدَّ

---

(١) الكتاب ١/١٠٥.

(٢) الإملاء ٢/١٥٣.

(٣) أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير النحوي من تلاميذ عبدالقاهر الجرجاني له شرح اللمع. انظر: معجم الأدباء ٣/٢١٩، والبغية ١/٣٢٠.

(٤) الكشاف ٣/٥٠.

(٥) من الكشاف.

الشهادةِ عقيبَ الجَلْدِ على التأبيد، وكانوا مردودي الشهادة عندَه في أَبَدِهم وهومدةُ حياتِهم، وجعل قولَه «وأولئك هم الفاسقون» كلاماً مستأنفاً غيرَ داخلٍ في حَيِّزِ جزاءِ الشرط، كأنه حكايةُ حالِ الرامين عند الله بعد انقضاءِ الجملةِ الشرطيةِ، و «إلاَّ الذين تابوا» استثناءٌ من «الفاسقين». ويَدُلُّ عليه قولُه «فإن اللَّهَ غفورٌ رحيم». والشافعيُّ ـ رحمه الله ـ جَعَل جزاءَ الشرطِ الجملتين أيضاً، غيرَ أنه صَرَفَ الأبدَ إلى مدةِ كونِه قاذفاً وهي تنتهي بالتوبة [والرجوع][1] عن القذف، وجعل الاستثناء[2] بالجملةِ الثانية متعلقاً». انتهى، وإنما ذكرتُ الحكمَ؛ لأنَّ الإِعرابَ متوقفٌ عليه.

ومَحَلُّ المستثنىٰ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه منصوبٌ على أصلِ الاستثناء. والثاني: أنه مجرورٌ بدلاً من الضمير في «لهم» وقد أوضح الزمخشري[3] ذلك بقوله: «وحَقُّ المستثنىٰ عنده ـ أي الشافعي ـ أن يكونَ مجروراً بدلاً مِنْ «هم» في «لهم»، وحقُّه عند أبي حنيفة أن يكونَ منصوباً؛ لأنه عن مُوْجَبٍ. والذي يقتضيه ظاهرُ الآيةِ ونظمُها أن تكونَ الجملُ الثلاثُ بمجموعِهِنَّ جزاءَ الشرط كأنه قيل: ومَنْ قَذَفَ المُحْصناتِ فاجْلِدوهم، ورُدُّوا شهادتَهم وفَسِّقوهم أي: فاجْمَعُوا لهم الجَلْدَ والردَّ والتفسيقَ، إلاَّ الذين تابوا عن القَذْفِ وأصلحوا فإنَّ اللَّهَ يغفرُ لهم فينقلبون غيرَ مجلودِين ولا مَرْدودين ولا مُفَسَّقين». قال الشيخ[4]: «وليس ظاهرُ الآية يقتضي عَوْدَ الاستثناءِ إلى الجملِ الثلاثِ، بل الظاهرُ/ هو ما يَعْضُده كلامُ العرب وهو الرجوعُ إلى الجملةِ التي [٦٦٢/ب] تَليها».

---

(١) من الكشاف.
(٢) الكشاف: الاستئناف.
(٣) الكشاف ٣/٥١.
(٤) البحر ٦/٤٣٣.

والوجه الثالث: أنَّه مرفوعٌ بالابتداءِ، وخبرُه الجملةُ من قولِه «فإنَّ اللَّهَ غفورٌ رحيم». واعتُرِض بخُلُوِّها مِنْ رابطٍ. وأُجيب بأنه محذوفٌ أي: غفورٌ لهم، واختلفوا أيضاً في هذا الاستثناءِ: هل هو متصلٌ أو منقطع؟ والثاني ضعيفٌ جداً.

آ. (٦) قوله: ﴿ولم يكنْ لهم شهداءُ إلَّا أنفسُهم﴾: في رفع «أنفسهم» وجهان، أحدُهما: أنه بدلٌ مِنْ «شهداء»، ولم يذكر الزمخشري[١] في غضونِ كلامِه غيرَه. والثاني: أنه نعتٌ له، على أنَّ «إلَّا» بمعنى «غير». قال أبو البقاء[٢]: «ولو قُرِىء بالنصبِ لجاز على أن يكونَ خبرَ كان، أو منصوباً على الاستثناء. وإنما كان الرفعُ هنا أقوى؛ لأنَّ «إلَّا» هنا صفةٌ للنكرةِ كما ذَكْرنا في سورة الأنبياء»[٣]. قلت: وعلى قراءةِ الرفعِ يُحتمل أَنْ تكونَ «كان» ناقصةً، وخبرُها الجارُّ، وأَنْ تكونَ تامةً أي: ولم يُوجَدْ لهم شهداءُ.

وقرأ العامَّةُ «يكن» بالياءِ من تحتُ، وهو الفصيحُ؛ لأنه إذا أُسْنِد الفعلُ لِما بعدَ «إلَّا» على سبيلِ التفريغ وَجَبَ عند بعضِهم التذكيرُ في الفعل نحو: «ما قام إلَّا هندٌ» ولا يجوز: ما قامَتْ، إلَّا في ضرورة كقوله[٤]:

---

(١) الكشاف ٢/٥٢ قال: «وقرىء ولم تكن بالتاء لأن الشهداء جماعة، أو لأنهم في معنى الأنفس التي هي بدل».

(٢) الإملاء ٢/١٥٤.

(٣) انظر إعرابه للآية ٢٢ من الأنبياء.

(٤) البيت لذي الرمة، وصدره:

طوى النَّحْزُ والأجراز ما في غروضها

وهو في ديوانه ٢/١٢٩٦، وابن يعيش ٢/٨٧، والعيني ٢/٤٧٧. والنحز: الركل بالعقب. والأجراز: ج جرز، وهي الأرض التي لا تنبت. والغروض: ج غَرْض، وهو حزام الرحل. والجراشع: ج جرشع، وهو الغليظ، المنتفخ الجنبين.

٣٤٣٣ـ ....
ومــا بَـقِـيَـتْ إلاَّ الـضـلوعُ الـجَـراشــعُ

أو في شـذوذٍ كقـراءةِ الحسنِ: «لا تُـرَىٰ إلاَّ مَسـاكنُهـم»[١] وقـرىء[٢] «ولم تَكُنْ» بالتاءِ من فوقُ وقد عَرَفْتَ ما فيه.

قوله: «فشَهادةُ أحدِهم» في رفعِها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ مبتدأ، وخبرُه مقدرُ التقـديمِ أي: فعليهم شهادة[٣]، أو مُـؤَخَّرهُ أي: فشهـادة أحدِهم كـافيةٌ أو واجبـةٌ. الثاني: أن يكـون خبرَ مبتـدأ مضمرٍ أي: فـالواجبُ شهـادةُ أحـدِهم. الثالث: أن يكـونَ فاعـلاً بفعلٍ مقـدرٍ أي: فيكفي. والمصدرُ هنـا مضافٌ للفاعلِ.

وقـرأ العامَّةُ «أربعَ شهـاداتٍ» بـالنصبِ على المصـدر. والعـامـلُ فيـه «شهـادة» فالنـاصبُ للمصدرِ مصـدرٌ مثلُه، كمـا تقـدَّم في قـولِـه «فـإنَّ جهنَّمَ جزاؤُكم جزاءً مَوْفوراً»[٤]. وقرأ[٥] الأخَوان وحفصٌ برفع «أربع» على أنها خبرُ المبتدأ، وهو قوله: «فشهادة».

ويتخـرَّجُ على القـراءتين تعلُّقُ الجـارِّ في قـولـه: «بـالله»، فعلى قـراءةِ النصبِ يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ يتعلَّقَ بشهادات؛ لأنـه أقربُ إليـه. والثـاني: أنه متعلِّقٌ بقـوله: «فشهـادةُ» أي: فشهـادةُ أحـدِهم بـالله. ولا يَضُـرُّ الفصلُ بـ «أربع» لأنها معمولةٌ للمصدرِ فليسَتْ أجنبيـةً. والثالث: أن المسـألةَ

---

(١) الآية ٢٥ من الأحقاف. وانظر: المحتسب ٢/٢٠٧.
(٢) البحر ٦/٤٣٣.
(٣) هذا على قراءة نصب «أربع» كما سيأتي.
(٤) الآية ٦٣ من الإسراء.
(٥) السبعـة ٤٥٢، والنشـر ٢/٢٣٠، والتيسيـر ١٦١، والبحـر ٦/٤٣٤، والقـرطبي ١٢/١٨٢.

من بابِ التنازعِ؛ فإنَّ كلًّا مِنْ شهادة وشهادات تَطْلُبه من حيث المَعنى، وتكون المسألةُ من إعْمال الثاني للحَذْفِ من الأول، وهو مختار البصريين. وعلى قراءةِ الرفعِ يتعيَّن تَعَلُّقُه بشهادات؛ إذ لو عَلَّقْتَه بشهادة لَـزِمَ الفصلُ بين المصدرِ ومعمولِه بالجرِّ، ولا يجوزُ لأنه أجنبيٌّ. ولم يُختلفْ في «أربع» الثانية[1] وهي قولُه «أَنْ تَشْهد أربعَ شهاداتٍ أنها منصوبةٌ للتصريح بالعاملِ فيها. وهو الفعلُ.

آ. (٧) قوله: ﴿والخامِسَةُ﴾: اتفق السبعةُ على رفعِ الخامسة الأولى، واختلفوا في الثانية[2]: فنصبها[3] حفصٌ، ونَصَبهما معاً الحسنُ والسلمي وطلحة والأعمش. فالرفعُ على الابتداءِ، وما بعده مِنْ «أنَّ» وما في حَيِّزها الخبرُ. وأمَّا نصبُ الأولى فعلى قراءةِ مَنْ نصبِ «أربعَ شهادات» يكون النصبُ للعطفِ على المنصوبِ قبلها. وعلى قراءةِ مَنْ رَفَعَ يكونُ النصبُ بفعلٍ مقدرٍ أي: ويَشْهَدُ الخامسةَ. وأمَّا نصبُ الثانيةِ فعطفٌ على ما قبلَها من المنصوبِ وهو «أربع شهادات». والنصبُ هنا أقوى منه في الأولى لقوةِ النصبِ فيما قبلَها كما تقدَّم تقريرُه، ولذلك لم يُخْتَلَفْ فيه. وأمَّا «أنَّ» وما في حَيِّزها: فعلى قراءةِ الرفعِ تكونُ في محلِّ رفعٍ خبراً للمبتدأ كما تقدَّم، وعلى قراءةِ النصبِ تكونُ على إسقاطِ الخافضِ، ويتعلَّقُ الخافضُ بذلك الناصبِ للخامسةِ أي: ويشهد الخامسةَ بأنَّ لعنةَ الله وبأنَّ غضبَ اللَّهِ. وجَوَّز أبو البقاء[4] أن يكونَ بدلاً من الخامسة.

قوله: «أنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عليه» قرأ العامَّةُ بتشديد «أنَّ» في الموضعين. وقرأ

---

(١) الآية ٨.

(٢) الآية ٩.

(٣) انظر في قراءات الآية: السبعة ٤٥٣، والنشر ٢/٣٣١، والتيسير ١٦١، والبحر ٦/٤٣٤.

(٤) الإملاء ٢/١٥٤.

نافعٌ بتخفيفها في الموضعين، إلَّا أنه يقرأ «غَضِبَ اللَّهُ» بجَعْلِ «غَضِبَ» فعلاً ماضياً، والجلالة فاعلَه. كذا نقل الشيخ عنه التخفيفَ في الأولى أيضاً، ولم ينقُلْه غيره. فعلى قراءتِه يكون اسمُ «أنْ» ضميرَ الشأنِ في الموضعين، و «لعنةُ الله» مبتدأ و «عليه» خبرُها. والجملةُ خبرُ «أنْ». وفي الثانية يكون «غضِبَ الله» جملةً فعليةً في محل خبر «أنْ» أيضاً، ولكنه يقال: يلزمُكم أحدُ أَمْرَيْن، وهو: إمَّا عَدَمُ الفصلِ بين المخففةِ والفعلِ الواقعِ خبراً، وإمَّا وقوعُ الطلبِ خبراً في هذا البابِ وهو ممتنعٌ. تقريرُ ذلك: أنَّ خبرَ المخففةِ متى كان فعلاً متصرفاً / غير مقرونٍ بـ «قد» وَجَبَ الفصلُ بينهما. بما تقدَّم في سورة [٦٦٣/أ] المائدة[1]. فإنْ أُجيب بأنه دعاءٌ اعتُرِض بأنَّ الدعاءَ طلبٌ، وقد نَصُّوا على أنَّ الجملَ الطلبيةَ لا تقع خبراً لـ «إنَّ». حتى تأوَّلوا قولَه[2]:

٣٤٣٤ـ . . . .
إنَّ الـرِّيـاضـةَ لا تُـنْـصِـبْـك لـلشَّـيْـبِ

وقوله[3]:

٣٤٣٥ـ إنَّ الـذيـنَ قَـتَـلْـتُـمْ أمسِ سَـيِّـدَهُـمْ
لا تَـحْـسَـبـوا لـيـلَـهم عـن لـيـلِكـم نـامـا

على إضمارِ القول. ومثلُه «أنْ بُورِكَ مَنْ في النار»[4]. وقرأ الحسن[5] وأبو رجاء وقتادة والسلميُّ وعيسى بتخفيف «أنْ» و «غَضَبُ الله» بالرفع على الابتداء، والجارُّ بعدَه خبرُه. والجملةُ خبرُ «أنْ».

---

(١) انظر: الدر المصون ٤/٣٦٧.
(٢) تقدم برقم ٢٥٦٠.
(٣) تقدم برقم ١٠٢١.
(٤) الآية ٨ من النمل.
(٥) الإتحاف ٢/٢٩٣، والمحتسب ٢/١٠٢، والبحر ٦/٤٣٤.

وقـال ابنُ عطيـة[1]: «وأنْ الخفيفةُ على قـراءة الرفـع[2] في قـولـه: «أَنْ غَضِبَ» قد وليها الفعلُ. قال أبـو علي[3]: «وأهلُ العـربيةِ يَسْتَقْبِحـون أَنْ يليَها الفعلُ إلاَّ بأَنْ يُفْصل بينها وبينه بشيء نحو قولِه «عَلِمَ أنْ سَيكونُ»[4] «أفلا يَرَوْنَ أَنْ لا يَرْجِعُ»[5]. فأمَّا قـولُه: «وأَنْ ليس لـلإنسان»[6] فـذلك لقلةِ تمكُّنِ «ليس» في الأفعـال. وأمَّـا قـولُـه «أنْ بـورك مَنْ في النـار» فـ «بُـوْرِكَ» في معنى الـدعـاء فلم يَجِىءْ[7] دخـولُ الفـاصـلِ لئـلا يَفْسُـدَ المعنىٰ». قلت: فـظاهـرُ هـذا أنَّ «غَضِبَ» ليس دعاءً، بل هو خبرٌ عن «غَضِبَ الله عليها» والظاهرُ أنه دعـاءٌ، كما أنَّ «بُـورك» كـذلـك. وليس المعنىٰ على الإِخبـارِ فيهمـا فـاعتـراضُ أبـي علي ومتابعةُ أبـي محمد له ليسا بمَرْضِيَّيْنِ.

آ. (١٠) قوله: ﴿ولولا فَضْلُ اللَّهِ﴾: جـوابُ «لولا» محـذوفٌ أي: لَهَلَكْتُمْ.

آ. (١١) قوله: ﴿إنَّ الذين جاؤُوا بالإِفْكِ﴾: في خبـر «إنَّ» وجهان، أحدهما: أنه «عُصْبـةٌ» و «منكم» صفتُه. قـال أبو البقـاء[8]: «وبه أفـادَ الخبر». والثاني: أنَّ الخبرَ الجملةُ مِنْ قولِه «لا تَحْسَبُوه» ويكـونُ «عُصْبَةٌ» بـدلاً من فاعلِ «جاؤوا». قال ابن عطية[9]: «التقـديرُ: إنَّ فِعْـلَ الذين. وهـذا أَنْسَقُ

---

(١) المحرر ١١/٢٧٥.
(٢) كـذا في الأصل، والصـواب «على قراءة نـافع» كمـا في المحرر. وقـراءة نافـع «أنْ غَضِبَ الله».
(٣) الحجة (خ) ٤/٤٢.
(٤) الآية ٢٠ من المزمل. (٥) الآية ٨٩ من طه. (٦) الآية ٣٩ من النجم.
(٧) المحرر والحجة: «يجز».
(٨) الإملاء ٢/١٥٥.
(٩) المحرر ١١/٢٧٨.

في المعنى وأكثرُ فائدةً من أَنْ يكونَ «عُصبةٌ» خبرَ إنَّ. كـذا أورده عنه الشيـخ[1] غيرَ معترِضٍ عليه. والاعتراضُ عليه واضحٌ: من حيث إنه أوقع خبرَ «إنَّ» جملةً طلبيـةً، وقد تقـدم[2] أنه لا يجـوزُ. وإن وَرَدَ منه شيءٌ في الشعـر أُوِّل كـالبيتين المتقدمين، وتقديرُ ابنِ عطيةَ ذلك المضافَ قبل المـوصولِ ليَصِـحَّ به التـركيبُ الكـلاميُّ؛ إذ لو لم يُقَـدِّرْ لكان التـركيبُ: لا تَحْسَبوهم. ولا يعـودُ الضميـر في «لا تَحْسَبوه» على قولِ ابنِ عطيةَ على الإفكِ لئلا تَخْلُوَ الجملةُ من رابطٍ يَرْبِطُها بـالمبتدأ. وفي قـولِ غيرِه يجـوزُ أَنْ يعودَ على الإفـك أو على القَذْفِ، أو على المصدرِ المفهومِ من «جاؤوا» أو على ما نال المسلمين من الغَمِّ.

قـوله «كِبْـرَه» العامَّـةُ على كسـرِ الكـافِ، وضَمَّهـا في قـراءتـه[3] الحسنُ والـزهـريُّ وأبـو رجـاء وأبـو البـرهسم وابن أبـي عبلة ومجــاهـد وعمــرة بنت عبد الرحمن[4]، ورُوِيَتْ أيضاً عن أبـي عمروٍ والكسـائيِّ فقيل: همـا لغتان في مصدرِ كَبُرَ الشيءُ أي: عَظُم، لكن غَلَبَ في الاستعمالِ أنَّ المضمومَ في السِّنِّ والمكانةِ يُقال: هو كُبْرُ القومِ بالضمِّ أي: أكبرُهم سِنّـاً أو مكانـةً. وفي الحديث ـ في قصة مُحَيِّصَة وحُوَيِّصَة ـ «الكُبْرَ الكُبْرَ»[5] ـ وقيل: بالضم معظمُ الإفْكِ، وبالكسرِ البُداءَةُ به. وقيل: بالكسر الإثمُ.

---

(١) البحر ٦/٤٣٦.

(٢) انظر: الدر المصون ٦/١٤٥.

(٣) الإتحاف ٢/٢٩٣، والنشر ٢/٣٣١، والمحتسب ٢/١٠٣ ـ ١٠٤.

(٤) عَمْرَة بنت عبد الرحمن الأنصارية النجَّارية المدنية تلميذة عـائشة. وجـدُّها سعـد من قـدماء الصحـابة وهـو أخو أسعـد بن زُرارة. كانت فقيهـة عالمـة. توفيت سنـة ٩٨، أو ١٠٦. انظر: سير الأعلام ٤/٥٠٧، وطبقات ابن سعد ٨/٤٨٠.

(٥) رواه البخـاري في كتاب الـديات، ٢٢ بـاب القسامـة، والفتـح ١٢/٢٣٩. والنصب على الإغراء كما قال ابن حجر.

آ. (١٢) **قوله: ﴿لـولا إذ سَمِعْتُموه ظَنَّ المؤمنـون﴾**: هذه تحضيضيـةٌ، و «إذ» منصـوبٌ بـ ظَنَّ. والتقـديـر: لـولا ظَنَّ المؤمنـون بـأنفسِهم إذ سَمِعْتُموه. وفي هذا الكلامِ التفاتٌ. قـال الزمخشـري[١]: «فإنْ قُلْتَ: هـلاَّ قيل: لولا إذ سَمِعْتُموه ظَنَنْتُمْ بأنفسِكم خيراً وقُلْتم. ولِمَ عَدَلَ عن الخـطابِ إلى الغَيْبة، وعن الضميرِ إلى الظاهرِ؟ قلت: ليُبالِغَ في التوبيخِ بـطريقةِ الالتفـاتِ، وليُصَرِّحَ بلفظِ الإيمانِ دلالةً على أنَّ الاشتراكَ فيه مُقْتَضٍ أَنْ لا يُصَدِّقَ أحدٌ قالةً في أخيه». وقوله «لِمَ عَدَلَ عن الخـطابِ»؟ يعني في قولـه: «وقالـوا» فإنَّـه كان الأصلُ: وقلتم فعدل عن هذا الخطابِ إلى الغَيْبة في: «وقالوا». وقولـه: «وعن الضميـرِ» يعني أنَّ الأصـلَ كـان: ظَنَنْتُمْ فَعَـدَلَ عن ضميـرِ الخـطابِ إلى لفظِ المؤمنين.

آ. (١٣) **قوله: ﴿فإذْ لم يَأْتُوا﴾**: «إذْ» منصوبٌ بـ «الكاذبون» في قوله: «فأولئك عند الله هم الكاذبون». وهذا الكلامُ في قوةِ شرطٍ وجزاء.

آ. (١٥) **قـولـه: ﴿إذْ تَلَقَّـوْنَـه﴾**: «إذْ» منصـوبٌ بـ «مَسَّكُمْ» أو بـ «أَفَضْتُمْ». وقرأ العامَّةُ «تَلَقَّوْنه». والأصلُ: تَتَلَقَّوْنه فحُـذِفَتْ إحدى التـاءَيْن كـ «تَنَزَّلُ»[٢] ونحوه. ومعناه: يتلقَّاه بعضُكم من بعض. والبزيُّ[٣] على أصله: في أنه يُشَدِّد التاءَ وصلاً. وقد تقدَّم تحقيقُه في البقرة نحـو «ولا تَيَمَّموا»[٤] وهـو هناك سَهَّلَ لأنَّ ما قبلهِ حرفُ لِيْنٍ بخلافِه هنا. وأبو عمرو والكسائي وحمـزةُ على

---

(١) الكشاف ٣/٥٣.

(٢) الآية ٤ من سورة القدر.

(٣) انـظر في أوجـه القـراءة: السبعـة ٤٥٣، والبحـر ٦/٤٣٨، والقـرطبـي ١٢/٢٠٤، والمحتسب ٢/١٠٤، والنشر ٢/٣.

(٤) الآية ٢٦٧ من البقرة.

أصـولِهم في إدغامِ الـذالِ في التاء. وقـرأ أُبَـيّ «تَتَلَقَّوْنَـه» بتاءين، وتقـدَّم أنها الأصلُ. وقرأ ابن السميفع في روايةٍ عنه «تُلْقُوْنَه» بضمِّ التاءِ وسكـونِ اللام وضمِّ القـافِ مضارِعَ «ألقىٰ» إلقـاءً. وقرأ هـو في روايةٍ أخـرىٰ «تَلْقَـوْنـه» بفتـح التـاءِ وسكونِ/ اللامِ وفتحِ القاف مضارع لَقِيَ. [٦٦٣/ب]

وقرأ ابنُ عباس وعائشةُ وعيسى وابنُ يعمر وزيد بن علي بفتحِ التاءِ وكسرِ الـلامِ وضَمِّ القـافِ مِنْ وَلَقَ الـرجـلُ إذا كَـذِبَ[١]. قـال ابن سيـده: «جـاؤوا بالمتعدي شاهداً على غير المتعدي. وعندي أنه أراد تَلِقُوْن فيه فحـذف الحرف ووصـلِ الفعـلُ للضميـر». يعني أنهم جـاؤوا بـ «تَلِقُـوْنـه» وهـو متعـدٍ مُفَسَّـراً بـ «تُكذِّبون» وهو غيرُ متعد ثم حَمَّله ما ذكر. وقال الـطبري[٢] وغيـره: «إن هذه اللفـظةَ مأخـوذةٌ من الوَلْقِ وهـو الإسراعُ بـالشيءِ بعد الشيءِ كعَـدْوٍ في إثْرِ عَـدْوٍ وكلامٍ في إثرِ كلامٍ يُقال: وَلَقَ في سَيْرِه أي: أسرع وأنشد[٣]:

٣٤٣٦ـ جـاءَتْ بـه عَـنْسٌ مـن الـشَّـأْمِ تَـلِقْ

وقال أبو البقاء[٤]: أي: تُسْرعون فيه. وأصله من الوَلْقِ وهو الجنون».

وقـرأ زيد بن أسلم وأبـو جعفر «تَـأْلِقُوْنـه» بفتح التـاء وهمزةٍ سـاكنةٍ ولامٍ مكسورةٍ وقافٍ مضمـومةٍ من الأَلْقِ وهـو الكذبُ. وقـرأ يعقوب «تِيْلَقُـوْنه» بكسـر التاءِ من فوقُ، بعدها ياءٌ ساكنةٌ ولامٌ مفتوحةٌ وقافٌ مضمـومةٌ، وهـو مضارع وَلِق بكسرِ اللامِ كما قالوا يِيْجَلُ مضارعَ وجِل.

---

(١) انظر: اللسان ولق.

(٢) الطبري ١٨/٩٧ ـ ٩٨.

(٣) البيت للشماخ، وهو يهجو جُلَيْداً الكلابـي وقبله:

كذَنـب العـقرب شَـوَّال عَلِـقْ

وهو في ديوانه واللسان (ولق). والطبري ١٨/٩٨.

(٤) الإملاء ٢/١٥٥.

وقوله: «بأفواهِكم» كقوله: «يَقُولون بأفْواهِهم»[1] وقد تقدَّم.

آ. (١٦) قـولـه: ﴿ولـولا إذْ سَمِعْتُمـوه قُلْتم﴾: كقـولـه: «لـولا[2] إذ سمعتموه ظَنَّ»[3] ولكن لا التفـاتَ فيه. قـال الزمخشـري[4]: «فإن قلت: كيف جـاز الفصـلُ بين «لـولا» و«قُلْتم». قلت: للظروفِ شـأنٌ ليس لغيرِها[5] لأنها لا يَنْفَكُّ عنها ما يقعُ فيها فلذلـك اتُّسِع فيهـا». قال الشيخ[6]: «وهذا[7] يُوْهِمُ اختصاص ذلك بالظروف، وهـو[8] جارٍ في المفعـول به تقـول: لولا زيداً ضَرَبْتَ، ولولا[9] عمراً قَتَلْتَ».

وقال الزمخشري[10] أيضاً: «فإنْ قلتَ: أيُّ فائدةٍ في تقديمِ الظرف حتى أَوْقَـعَ فاصـلاً؟ قلت: الفائـدة فيه بيـانُ أنَّه كـان الـواجبُ عليهم أن يتفـادَوْا أولَ ما سمعوا بالإِفْكِ عن التكلُّم به، فلمَّا كان ذِكْر الـوقتِ أهَمَّ وَجَبَ تقديمُـه. فإنْ قلتَ: مـا معنى «يكون» والكـلامُ بدونـه مُتْلَئِبٌّ لو قيـل: ما لنـا أن نتكلَّم بهذا؟ قلت: معناه ينبغي ويَصِحُّ، أي: مـا ينبغي وما يصِحُّ كقولِـه: «ما يكـونُ لي أَنْ أقولَ»[11].

---

(١) الآية ١٦٧ من آل عمران.

(٢) الأصل «ولولا» وهو سهو.

(٣) الآية ١٢.

(٤) الكشاف ٣/٥٤.

(٥) قال: «وهو تَنَزُّلُها من الأشياء منزلةَ أنفسِها».

(٦) البحر ٦/٤٣٨.

(٧) عبارة البحر: «وما ذكره من أدوات التحضيض».

(٨) أي تقديم المفعول به على الفعل.

(٩) البحر: وهلاَّ.

(١٠) الكشاف ٣/٥٥.

(١١) الآية ١١٦ من المائدة.

آ. (١٧) قوله: ﴿أَنْ تَعُـودوا﴾: فيه ثـلاثةُ أوجـهٍ، أحدُهـا: أنه مفعولٌ من أجلِه أي: يَعِظُكم كـراهةَ أَنْ تعـودوا. الثاني: أنـه على حَذْفِ «في» أي: في أَنْ تعودوا نحو: وَعَظْتُ فلاناً في كذا فتـركه. الثـالث: أنَّه ضُمِّن معنى فِعْلٍ يتعدىٰ بـ عَنْ، ثم حُذِفَتْ أي: يَزْجُـرُكم بالـوَعْظِ عن العَوْدِ. وعلى هـذين القولين يجيْءُ القولان في محلِّ «أنْ» بعد نَزْعِ الخافضِ.

آ. (٢١) قوله: ﴿فإنه يَأْمُرُ﴾: في هذه الهاءِ ثلاثةُ أوجهٍ أحدُها: أنها ضميرُ الشَّأْن. وبه بدأ أبو البقاء[١]. والثاني: أنهـا ضميرُ الشيـطان. وهذان الوجهان إنما يجوزان على رَأْيِ مَنْ لا يَشْترط عَوْدَ ضميـرٍ على اسمِ الشرط مِنْ جملة الجزاء. والثالث: أنه عائدٌ على «مَنْ» الشرطيَّةِ.

قوله: «مـا زَكا» العـامَّةُ على تخفيفِ الكـاف يقال: زكـا يَزْكُـو. وفي ألفه الإمالةُ وعدمُها[٢]. وقرأ الأعمش وأبو جعفر بتشديدها. وكُتبت ألفُه ياءً وهو شاذٌ لأنه من ذواتِ الواو كغزا. وإنما حُمِل على لغة مَنْ أمال أو على كتابـةِ المُشَدَّدِ. فعلى قـراءة التخفيفِ يكون «مِنْ أحـد» فـاعـلاً. وعلى قـراءةِ التشـديـدِ يكـونُ مفعولاً. و «مِنْ» مزيدةٌ على كلا التقديرَيْن. والفاعلُ هو اللَّهُ تعالىٰ.

آ. (٢٢) قوله: ﴿ولا يَأْتَلِ﴾: يجـوزُ أَنْ يكونَ يَفْتَعِـلُ مِن الأَلِيَّة وهي الحَلْف كقوله[٣]:

---

(١) الإملاء ٢/١٥٥، ولكن عبارته: «ضمير الشيطان أو ضمير مَنْ».

(٢) قرأ بالتشديد والإمالة الأعمش والحسن. انظر: الشواذ ١٠١، والبحر ٦/٤٣٩. وقرأ بالتخفيف والإمالة أبو جعفر مع آخرين. انظر: المحتسب ٢/١٠٥.

(٣) البيت لامرىء القيس من معلقته. وهو في ديوانه ١٢. وتمامه:

ويـومـاً عـلى ظـهـر الـكـثـيـبِ تـعـذَّرت
عليَّ ....

والكثيب: رمل مرتفع. تعذَّرت: تصعَّبت.

٣٤٣٧ـ . . . .

. . . . وآلَتْ حَلْفَةً لم تَحَلَّلِ

ونَصَـرَ الـزمخشـري[١] هـذا بقـراءة الحسن[٢] «ولا يَتـأَلَّ» من الأَلِيَّـة كقـوله[٣] : «مَنْ تـألَّ على اللّهِ يُكَذِّبْـهُ». ويجوز أَنْ يكـونَ يَفْتَعِـلُ مِنْ أَلَـوْتُ أي قَصَّرْتُ كقوله تعالى : «لا يَأْلُوْنَكم خَبالاً»[٤] قال[٥] :

٣٤٣٨ـ ومـا المـرءُ مـا دامَتْ حُشـاشـةُ نَفْسِـه
بِـمُـدْرِكِ أَطْـراف الـخُـطوب ولا آلِ

وقال أبو البقاء[٦] : «وقُرِىء «ولا يَتَأَلَّ» على يَتَفَعَّل وهو من الأَلِيَّة أيضـاً».

قلت : ومنه[٧] :

٣٤٣٩ـ تَـأَلَّـى ابـنُ أَوْسٍ حَـلْفَـةً لِـيَـرُدَّنـي
إلـى نِـسْـوةٍ كـأنَّـهـنَّ مَـفـائِـدُ

قوله : «أَنْ يُؤْتُوا» هـو على إسقاطِ الجـارِّ، وتقديـرُه على القول الأول ِ، ولا يَـأْتَلِ أُولـو الفَضْـلِ على أَنْ لا يُحسِنـوا. وعلى الثـاني : ولا يُقَصِّـر أُولـو

---

(١) الكشاف ٣/٥٦.

(٢) النشر ٢/٣٣١، والإتحاف ٢/٢٩٥، والبحر ٦/٤٤٠، والمحتسب ٢/١٠٦.

(٣) انظر: النهايـة ١/٦٢، قال: أي: من حكم عليـه وحلف كقولـك: والله ليُدْخلنَّ الله فلاناً النار».

(٤) الآية ١١٨ من آل عمران.

(٥) تقدم برقم ١٣٩٨.

(٦) الإملاء ٢/١٥٥.

(٧) البيت لزيد الفوارس بن الحصين، وهو في الحماسة ١/٢٨٨، والمقـرب ١/٢٠٦، والخزانة ٤/٢١٨، وروي «لَيَرُدُّني». والمفائـد. ج المِفْأَد وهي المسعـر. أي حلف ليأسرني ثم يمتنُّ عليَّ فيردني إلى نسوة كأنهن مساعير لاحتراقهن وجْداً بـي.

الفَضْل في أَنْ يُحسِنوا. وقرأ[1] أبو حيوة وأبو البرهسم وابن قطيب[2] «تُـؤْتُوا» بتـاء الخـطاب. وهـو التفـاتٌ مـوافِقٌ لقـولِـه: ألا تُحِبـون». وقـرأ[3] الحسن وسفيان بن الحسين[4]: وَلْتَعْفُوا وَلْتَصْفَحُوا، بالخطاب، وهو موافِقٌ لِما بعده.

آ. (٢٤) قوله: ﴿يومَ تَشْهَدُ﴾: ناصبُه الاستقـرارُ الذي تَعَلَّق بـه «لهم». وقيل: بل نـاصبُه «عـذابٌ». ورُدَّ بأنـه مصدرٌ مـوصوفٌ. وأُجيب: بـأنَّ الـظرفَ يُتَّسَعُ فيـه/ ما لا يُتَّسَـعُ في غيرِه. وقـرأ[5] الأخَوان «يَشْهَـدُ» بـاليـاء من تحتُ؛ لأنَّ التأنيثَ مجازيٌّ، وقد وقعَ الفَصْلُ. والباقون بالتاءِ مراعاةً للَّفظِ. [٦٦٤/أ]

آ. (٢٥) والتنوينُ في «إذ» عوضٌ من الجملة، تقديرُه: يـوم إذ تشهد. وقد تقدَّمَ خلافُ الأخفش فيه، وقرأ[6] زيد بن علي «يُـوْفِيْهِمْ» مخففاً مِنْ أَوْفَى. وقرأ العامَّةُ بنصب «الحق» نعتاً لـ «دينَهم»، وأبو حيوة[7] وأبـو رَوْق[8] ومجاهـدٌ ـ وهي قراءةُ ابنِ مسعودٍ ـ برفعِه نعتاً لله تعالى.

آ. (٢٦) قوله: ﴿لهم مغفرةٌ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ جملةً مستأنفـةً، وأن تكـونَ في محلِّ رفـعٍ خبراً ثـانياً، ويجـوزُ أَنْ يكـونَ «لهم» خبـرَ «أولئـك» و «مغفرةٌ» فاعلُه.

---

(١) البحر ٦/٤٤٠.
(٢) وهو يزيد بن قطيب وتقدمت ترجمته.
(٣) المحتسب ٢/١٠٦، والبحر ٦/٤٤٠.
(٤) سفيان بن حسين. حافظ صـدوق، حدَّث عن الـزهري. تـوفي سنة نيِّف وخمسين. انظر: سير الأعلام ٧/٣٠٢.
(٥) السبعة ٤٥٤، والتيسير ١٦١، والنشر ٢/٣٣١، والبحر ٦/٤٤٠.
(٦) البحر ٦/٤٤١.
(٧) انظر: المحتسب ٢/١٠٧، والبحر ٦/٤٤١، والقرطبـي ١٢/٢١٠.
(٨) عـطيـة بن الحـارث الهمـذاني الكـوفي، صـالـح صـدوق روى عن السلمي، وعنـه الثوري. انظر: تهذيب التهذيب ٧/٢٢٤.

آ. (٢٧) **قوله: ﴿تَسْتَأْنِسُوا﴾**: يجوزُ أن يكونَ من الاستئناس؛ لأنَّ الطارِقَ يَسْتَوْحِشُ من أنه: هل يُؤْذن له أو لا؟ فيُزالُ استيحاشُه، وهو رَدِيْفُ الاستئذانِ فَوُضِع موضعَه. وقيل: من الإيناسِ وهو الإِبْصار أي: حتى تَسْتَكْشفوا الحالَ. وفسَّره ابن عباس[1] «حتى تَسْتَأْذِنُوا» وليست قراءةً. وما يُنقل عنه أنه قال: «تستأنسوا خطأً من الكاتب، إنما هو تستأذنوا» . . . . . [2] منحولٌ عليه. وهو نظيرُ ما تقدَّم في الرعد «أفلم يَيْئَس الذين آمنوا»[3] وقد تقدَّم القول فيه.

والاستئْناسُ: الاسْتِعْلام، قال[4]:

٣٤٤٠ـ كـأنَّ رَحْـلِيْ وقـد زال النـهـارُ بـنـا
يـومَ الـجليـلِ عـلى مُسْتَـأْنِسٍ وَحِـدِ

وقيل: هو من الإِنْس بكسرِ الهمزةِ أي: يتعرَّفُ: هل فيها إنسِيٌّ أم لا؟ وحكى الطبريُّ[5] أنه بمعنى: وتُؤْنِسُوا أنفسَكم».

قال ابنُ عطية[6]: «وتصريفُ الفعل يَأْبى أَنْ يكونَ مِنْ آنسَ».

آ. (٢٩) **قوله: ﴿أَنْ تَدْخُلوا﴾**: أي: في أن تدخلوا. والجارُّ متعلقٌ بجُناح.

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ١١/٢٩٠.
(٢) كلمة لم أتبينها يقرب رسمها من: فنسي، والرواية في الطبري ١٨/١٠٩.
(٣) الآية ٣١ من الرعد. وانظر: الدر ٧/٥١.
(٤) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٦.
الجليل: موضع. زال النهار: انتصف، والوحد: الفرد.
(٥) الطبري ١٨/١١١.
(٦) المحرر ١١/٢٩٠.

آ. (٣٠) **قوله: ﴿مِنْ أبصـارِهم﴾**: في «مِنْ» أوجهٌ، أحـدُها: أنها للتبعيضِ لأنَّه يُعْفَىٰ عن الناظرِ أولُ نظرةٍ تقعُ مِنْ غيرِ قَصْدٍ. والثـاني: لبيانِ الجنسِ. قاله أبو البقاء[1]، وفيه نظرٌ؛ من حيث إنَّه لم يتقدَّمْ مُبْهَمٌ يكونُ مفسَّراً بـ «مِنْ». والثالث: أنها لابتداءِ الغاية. قاله ابنُ عطية[2]. والرابعُ: أنها مزيدةٌ. وهو قولُ الأخفشِ[3].

آ. (٣١) **قـوله: ﴿وَلْيَضْـرِبْنَ﴾**: ضَمَّن «يَضرِبْنَ» معنى يُلْقِيْنَ، فلذلك عدَّاه بـ «على». وقرأ[4] أبو عمروٍ في روايةٍ بكسرِ لامِ الأمرِ.

وقرأ[5] طلحة «بخُمْرِهنَّ» بسكونِ الميمِ، وتسكين فُعُل في الجمع أَوْلَىٰ مِنْ تسكينِ المفـردِ. وكَسَـر[6] الجيمَ مِنْ «جُيُـوْبِهِـنَّ» ابنُ كـثيـر والأخَـوان وابن ذَكْوان.

والغَضُّ: إطباقُ الجَفْنِ بحيث يمنعُ الرؤيةَ. قال[7]:

٣٤٤١ـ فَـغُضَّ الـطَّرْفَ إنَّـك مِـنْ نُـمَـيْـرٍ
فـلا كـعـبـاً بَـلَغْـتَ ولا كِـلابـا

والخُمُـر: جمـع خِمـار. وفي القلَّة يُجْمَـعُ على «أَخْمِـرَة»، قـال امـرؤ القيس[8]:

---

(١) الإملاء ٢/١٥٥.
(٢) المحرر ١١/٢٩٤.
(٣) لم يشر الأخفش إلى زيادتها في هذا الموضع. انظر: أمثلة على مذهب الأخفش في كتابه «معاني القرآن» ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٤.
(٤) السبعة ٢٥٤، القرطبي ١٢/٢٣١، والبحر ٦/٤٤٨.
(٥) البحر ٦/٤٤٨.
(٦) التيسير ١٦١، والنشر ٢/٢٢٦، والبحر ٦/٤٤٨.
(٧) تقدم برقم ١٤١٦.
(٨) ديوانه ١٤٥، الشجراء: الأرض ذات الشجر. ريِّقه. أول المطر.

٣٤٤٢ـ وَتَــرىٰ الــشَّــجْــراءَ فــي رَيِّــقِــهِ
كَــرُؤوسٍ قُــطِعَــتْ فيــهــا الــخُــمُــرْ

والجَيْبُ: ما في طَوْقِ القميصِ، يبدو منه بعضُ الجَسَدِ.

قوله «غيـر أُوْلِي» قرأ[١] ابن عـامر وأبـو بكر «غيـرَ» نصباً. وفيـه وجهان، أحدُهما: أنَّه استثناءٌ، والثاني: أنَّه حالٌ، والباقون «غيرِ» بـالجرِّ نعتـاً، أو بدلاً، أو بياناً، والإِرْبَةُ: الحاجةُ. وتقدَّم اشتقاقُها في طه[٢].

قوله: «من الرجال» حالٌ من «أُولي». وأمَّا قولُه: «أو الـطفلِ الـذين» فقد تقـدَّم في الحج[٣] أن «الـطفلَ» يُـطْلَقُ على المثنى والمجمـوعِ فلذلـك وُصِفَ بـالجمع. وقيـل: لَمَّا قُصِـدَ به الجنسُ رُوْعِي فيـه الجمعُ فهـو كقولِهم: «أهلكَ الناسَ الدينارُ الحُمْرُ والدِّرْهَمُ البِيضُ».

و «عَوْرات» جمعُ عَوْرَة وهو: ما يريدُ الإِنسانُ سَتْـره من بَدَنِـه، وغَلَبَ في السَّـوْءَتين. والعامَّـةُ على «عَوْرات» بسكـون الـواوِ، وهي لغـةُ عـامَّـةِ العـربِ، سَكَّنـوها تخفيفـاً، لحرفِ العلة. وقـرأ[٤] ابنُ عامـر في روايـةٍ «عَـوَرات» بفتـح العين. ونقـل ابن خالـويه[٥] أنهـا قراءةُ ابن أبـي إسحـاق والأعمش. وهي لغةُ هُذَيْلِ بن مُدْرِكَة. قال الفراء: «وأنشدَني بعضُهم[٦]:

---

(١) السبعة ٤٥٥، التيسير ١٦١، والنشر ٢/١٤٢، والبحر ٦/٤٤٩.

(٢) انظر: الورقة ٦١٣ ب.

(٣) انظر: الورقة ٦٤٠ ب.

(٤) البحـر ٦/٤٤٩، والقـرطبـي ١٢/٢٣٧ منسـوبـةً إلى ابن عبـاس. وفي بعض نسـخ القرطبـي كما ذكر السمين. ولم يشر إليها صاحب السبعة ابن مجاهد.

(٥) الشواذ ١٠٣.

(٦) نُسب إلى أحد الهذليين وليس في ديـوانهم، وهو في المحتسب ١/٥٨، وابن يعيش ٥/٣٠، والخـزانة ٣/٤٢٩، والعيني ٤/٥١٧. والبيت في وصف الـظليم وهـو ذكـر =

٣٤٤٣ـ أخُـو بَـيَـضـاتٍ رائِـحٌ مـتـأوِّبٌ
رفـيـقٌ بـمَـسْـحِ الـمَـنْـكِـبَـيْـنِ سَـبُـوحُ

وجعلها ابن مجاهد لحناً وخطأ، يعني من طريق الرواية، وإلاَّ فهي لغة ثابتة.

قوله: «أيُّها المؤمنون» العامَّةُ على فتح الهاء وإثباتِ ألفٍ بعد الهاء، وهي «ها» التي للتنبيه. وقرأ[1] ابن عامر هنا وفي الزخرف «يا أيُّها الساحِرُ»[2]، وفي الرحمن «أيُّها الثَّقَلان»[3] بضم الهاء وصلاً، فإذا وَقَفَ سَكَّن. ووجْهُها: أنه لَمَّا حُذِفَتِ الألفُ لالتقاءِ الساكنين اسْتُخِفَّتْ الفتحةُ على حرفٍ خَفِيّ فَضُمَّتْ الهاءُ إتباعاً. وقد رُسِمَتْ هذه المواضعُ الثلاثةُ دونَ ألفٍ. فوقَفَ أبو عمروٍ والكسائيُّ بألفٍ، والباقون بدونِها، إتْباعاً للرَّسْمِ ولموافقةِ الخَطِّ للفظِ، وثَبَتَتْ في غير هذه المواضعِ حَمْلاً لها على الأصلِ، نحو: «يا أيها الناسُ»[4]، «يا أيها الذين آمنوا»[5] وبالجملةِ فالرسمُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ. / [٦٦٤/ب]

آ. (٣٢) **قوله: ﴿الأَيَامَىٰ﴾**: هو جمعُ «أيِّم» بزنةِ فَيْعِل. يُقال منه: آمَ يَئِيْم كباع يبيع. قال الشاعر[6]:

= النعام، وأخو بيضات كناية عن سرعته لأنه إذا قصد بيضاته يكون أسرع. والرائح: الذي يسير ليلاً، والمتأوب: يسير نهاراً. والسبوح: من السبح وهو شدة الجري.

(١) انظر: السبعة ٤٥٥، والنشر ٢/١٤٢، والتيسير ١٦١، والبحر ٦/٤٥٠.
(٢) الآية ٤٩.
(٣) الآية ٣١.
(٤) الآية ٢١ من سورة البقرة.
(٥) الآية ١٥٣ من سورة البقرة.
(٦) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي، وهو في اللسان (أيم) وآمت المرأة: أقامت بلا زوج، أو فقدت زوجها.

٣٤٤٤ـ كــلُّ امــرئٍ سَــتَئِـيْــمُ مِــنْــهُ
الــعِــرْسُ أو مــنــهــا يَئِــيْــمُ

وقياسُ جمعِه «أيائم» كسَيِّد وسِيائِد. و «أَيـامىٰ» فيه وجهـان، أظهرُهمـا: ـ من كـلام سيبويـه[١] ـ أنه جمـعٌ على فَعالىٰ غيـرَ مقلوبٍ وكذلـك «يَتامىٰ»، وقيل: إن الأصل أيايِم[٢] ويتايِم في: أَيِّم ويتيم[٣] فقُلبا. والأَيِّم: مَنْ لا زوجَ له ذكراً كان أو أنثى. وخَصَّه أبو بكر الخَفَّافُ بمَنْ فَقَدَتْ زوجَها فإطلاقُه على البِكْر مجازٌ. و «منكم» حالٌ، وكذا «مِنْ عبادِكم».

آ. (٣٣) قوله: ﴿والذين يَبْتَغون الكتابَ﴾: يجوز فيه الرفعُ على الابتـداء. والخبرُ الجملةُ المقتـرنةُ بـالفاء، لِمـا تضمَّنَـه المبتـدأ من معنىٰ الشرط. ويجوز نصبه بفعلٍ مقدرٍ على الاشتغال. وهذا أرجحُ لمكان الأمر[٤].

وقال الزمخشري[٥]: «وقد آم وآمَتْ وتَأَيَّما: إذا لم يتزوَّجا، بِكْـرين كانـا

---

(١) الكتاب ٢/٢١٤ وهذا الجمع شاذ حيث إن فَيْعِلاً لا يُجمع على فَعـالى، قال: «وقـد جاء منه شيء كثير على فَعالىٰ شبَّهـوه بـ وَجَاعى لأنهـا مصائب قـد ابتلُوا بها فشُبِّهَتْ بالأوجاع حين جاءتِ على فَعْلى. انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٤٢.

(٢) هـذا مذهب أبـي عمـرو وابن السكيت وأبـي حيان فـأصله أيايم قُلبت الـلامُ موضـع العين فجاء على أيامي، فأبدل من الكسرة فتحةً، فانقلبت الياء ألفاً لتحركهـا وانفتاح ما قبلها فصار وزنه فيالع. انظر: المعجم ٤٢.

(٣) مـذهب سيبويـه في يتامى فعـالى وهو جمـع شاذ لأنَّ فَعيـلاً الـوصف لا يُجمـع على فَعالى وإنما على فِعال نحو كريم وكرام. ومذهب القلب: أصله يتايم فقـدمت الميم وفتحت للتخفيف فصـار يتامَيُ فتحـركت الياء وانفتـح ما قبلهـا فقلبت ألفـاً. انـظر: المعجم ٢٩٣.

(٤) لأنه يقلُّ الإخبار عن المبتدأ بجملة أمرية.

(٥) الكشاف ٢/٦٣.

أو ثيِّبَيْن. قال(١):

٣٤٤٥ـ فــإن تــنــكِــحــي أنــكِــحْ وإن تــتــأيَّــمــي
ـ وإن كــنــتُ أفْــتَــى مــنــكــمُ ـ أتــأيَّــمُ

وعن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم(٢): «اللهم إنَّـا نعوذ بـك من العَيْمة والغيمة والأيمة والكَزَم والقَرَم». قلت: أما العَيْمَة بـالمهملة فشدةُ شهـوةِ اللبن، وبالمعجمةِ شدةُ العطشِ. والأَيْمة: طول العُزْبَة، والكَزَم: شدةُ شهـوةِ الأكل. والقَرَمُ: شدةُ شهوةِ اللحم.

قوله: «على البِغاء» «البغاء» مصـدرُ بَغَت المرأةُ تَبْغي بِغـاءً، أي: زَنَتْ. وهـو مختصٌّ بزِنى النســاء. ولا مفهومَ لهـذا الشرطِ؛ لأن الإكـراهَ لا يكـونُ مـع الإرداة.

قوله: «فإنَّ اللَّهَ» جملةٌ وقعَتْ جوابـاً للشرط. والعـائدُ على اسمِ الشـرط محـذوفٌ تقـديـرُه: غفـور لهم. وقـدَّره الـزمخشـري(٣) في أحـدِ تقـديـراتِـه، وابن عـطية(٤)، وأبـو البقاء(٥): فـإنَّ اللَّهَ غفورٌ لهنَّ أي: للمُكْـرَهات، فَعَـرِيَتْ جملةُ الجزاءِ عن رابطٍ يَرْبِـطُها بـاسمِ الشرطِ. لا يُقـال: إن الرابطَ هـو الضميرُ المقدَّرُ الذي هو فاعلُ المصدرِ؛ إذ التقديرُ: مِنْ بعد إكراهِهم لهنَّ فَلْيُكْتَفَ بهذا الـرابطِ المقدَّرِ؛ لأنهم لم يَعُـدُّوا ذلـك من الـروابطِ، تقـول: «هنـدٌ عجبْتُ مِنْ

---

(١) لم أهتـد إلى قائله وهـو في مجاز القـرآن ٢/٦٥، والقـرطبـي ١٢/٢٤٠، واللسـان (أيم).

(٢) انـظر: النهايـة ٤/١٧٠، وفيه «القَـرَم» وشرحـه في ٤/٥٩، باللؤم والشـح. وانظر: ٢/٣٣١ في شرح العيمة، ٣/٤٠٣ في الغيمة.

(٣) الكشاف ٣/٦٧.

(٤) المحرر ١١/٣٠٣ وعبارته «غفور رحيم بهن».

(٥) الإملاء ٢/١٥٦.

ضَـرْبِها زيـداً» فهذا جـائـزٌ، ولـو قلت: هنـدٌ عجبتُ مِنْ ضَـرْبِ زيـدٍ أي: من ضَرْبِها[1]، لخلوِّها من الرابطِ وإنْ كان مقدَّراً.

وقد ضَعَّفَ الإمامُ الرازي[2] تقديرَ «بهم» ورَجَّح تقديرَ «بهنَّ» فقـال: «فيه وجهان، أحدُهما: غفورٌ لهنَّ؛ لأن الإكراهَ يُزيل الإثمَ والعقوبةَ عن المُكْرَهِ فيمـا فَعَـلَ. والثاني: فـإنَّ اللَّهَ غفورٌ للمكـرِه بشرطِ التـوبةِ. وهـذا ضعيفٌ لأنه على التفسيرِ الأولِ لا حاجةَ إلى هذا الإضمارِ». وفيه نظرٌ لِما عَرَفْتَ من أنَّه لا بُدَّ من ضميرٍ يعودُ على اسمِ الشرطِ عند الجمهـورِ وقد تقـدَّم تحقيقُه في البقـرةِ. ولَمَّا قَـدَّر الزمخشـريُّ[3] «لهنَّ» أورد سؤالاً فقال: «فـإنْ قلتَ: لا حـاجـةَ إلى تعليقِ المغفرةِ بهنَّ، لأنَّ المُكْرَهَةَ على الزِّنَى ـ بخلاف المكرِه [عليه في أنها][4] غيرُ آثمـةٍ ـ. قلت: لعل الإكـراهَ غيرُ مـا اعتبَرَتْـه الشريعـةُ من إكراهٍ بقَتْـلٍ أو ممَّـا يُخافُ منه التَّلَفُ أو فواتُ عضوٍ حتى تَسْلَمَ من الإثمِ. وربما قَصَّرَتْ عن الحـدِّ الذي تُعْذَرُ فيه فتكونُ آثمةً».

آ. (٣٤) وتقدَّمَ الخلافُ[5] في «مُبَيِّنات» كسراً وفتحاً.

قـوله: «ومَثَـلاً» عطفٌ على «آيـات» أي: وأَنْزَلْنـا مثـلاً مِنْ أمثـالِ الـذين قبلكم.

آ. (٣٥) **قوله: ﴿اللَّهُ نورُ السَّمواتِ﴾**: مبتدأٌ وخبرٌ: إمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذو نـورِ السموات. والمـرادُ بالنـور عَدْلُـه. ويؤيِّد هـذا قولُـه

---

(١) أي لم يجز، وانظر: البحر ٦/٤٥٣.

(٢) تفسير الرازي ٢٣/٢٢١.

(٣) الكشاف ٣/٦٧.

(٤) سقط سهواً من الأصل وأثبتناه من الكشاف.

(٥) قرأ بفتح الياء نافع وابن كثير وأبـو عمرو والبـاقون بـالكسر. انـظر: النشر ٢/٢٤٨، والتيسير ١٦٢، والبحر ٦/٤٥٣.

«مَثَل نورِه». وأضاف النورَ لهـذين الظرفين: إمَّـا دَلالةً على سَعَـةِ إشراقِـه وفُشُوِّ إضـاءتـه، حتى تضيءَ لـه السمـواتُ والأرضُ، وإمَّــا لإرادةِ أهـلِ السمــوات والأرضِ، وأنَّهم يَسْتضيئون به. ويجوز أَنْ يبالَغَ في العبارةِ على سبيلِ المَدْحِ كقولهم: فلانٌ شمسُ البلاد وقمرُها، قال النابغة[1]:

٣٤٤٦ـ فـإنَّـك شـمسٌ والـمـلوكُ كـواكـبٌ
إذا ظـهـرَتْ لـم يَـبْـدُ مـنـهـنَّ كـوكـبُ

وقـال[2]:

٣٤٤٧ـ قَـمَـرالـقـبـائـلِ خـالـدُ بـن يـزيـد
. . . .

ويجوزُ أَنْ يكونَ المصدرُ واقِعاً موقعَ اسمِ الفاعلِ أي: مُنَـوِّرُ السمواتِ. ويؤيِّد هذا الوجهَ قراءةُ[3] أميرِ المؤمنين وزيدِ بن علي وأبـي جعفر وعبـد العزيـز المكي[4] «نَوَّرَ» فعلاً ماضياً. وفاعلُه ضميرُ الباري تعالىٰ، و «السمواتِ» مفعولُه فكَسْرُه نصبٌ. و «الأرضَ» بالنصبِ نَسَقٌ عليـه. وفَسَّره الحسنُ فقـال: الله مُنَوِّرُ السموات.

قوله: «ومَثَلُ نورِه كَمِشْكاة» مبتدأٌ وخبـرٌ أيضاً. وهـذه الجملةُ إيضاحٌ لِمـا قبلَها وتفسيرٌ فلا محلَّ لها. وثَمَّ مضافٌ محـذوفٌ أي: كَمَثَلِ نـورِ مشْكاة. قـال

---

(١) ديوانه ٧٨ وفيه «إذا طَلَعَتْ».
(٢) لم أقف عليه.
(٣) البحر ٦/٤٥٥، والشواذ ١٠١.
(٤) لعله عبد العزيـز بن أبـي رَوَّاد، شيخ الحـرم المكي حدث عن الضحـاك وعكرمـة، توفي سنة ١٥٩. انظر: سير أعلام ٧/١٨٤.

الـزمخشري[1] : «أي : صفـةُ نورِه العجيبِ الشـأنِ في الإضـاءةِ كَمِشْكـاةٍ أي : كصفةِ مِشْكاة» .

واختلفـوا في الضميـر في «نُـوره» فقيـل : هـو للَّهِ تعـالىٰ ، وهـو الأَوْلَىٰ ، والمرادُ بالنـورِ على هذا : الآيـاتُ المبيناتُ المتقـدمةُ ، أو الإيمـان ، وقيل : إنـه عـائدٌ على المؤمنين أو المُـؤْمنِ أو مَنْ آمن به . وقـد قـرأ أُبَـيٌّ[2] بهـذه الألفـاظِ كلِّهـا . وأعاد الضميـرَ على ما قـرأ به . وقيـل : يعودُ على محمـدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم ولم يتقـدَّمْ لهذه الأشيـاءِ ذِكْرٌ . وأمَّـا عَوْدُه على المؤمنين في قـراءةِ أُبَـيٍّ ، ففيه إشكالٌ من حيث الإفـراد . / قال مكي[3] : «يُـوْقَفَ على «الأرض» في هذه الأقوالِ الثلاثةِ» . [٦٦٥/أ]

واختلفـوا أيضاً في هـذا التشبيهِ : أهـو تشبيهٌ مـركَّبٌ أي : قُصِدَ فيـه تشبيهُ جملةٍ بجملةٍ ، من غيرِ نَظَرٍ إلى مقابلة جزءٍ بجـزءٍ ، بل قَصَـدَ تشبيهَ هُـداه وإتقانَ صنعتِه في كلِّ مخلوقٍ على الجُملة بهذه الجملةِ من النور الـذي يَتَّخذونـه . وهو أبلغُ صفاتِ النورِ عنـدكم؟ أو تشبيهٌ غيـرُ مركبٍ أي : قُصِـدَ مقابلةُ جـزءٍ بجزءٍ؟ ويترتَّبُ الكلامُ فيه بحسَبِ الأقوال في الضمير في «نوره» .

والمِشْكاةُ : الكُوَّةُ غيرُ النافِذَةِ . وهل هي عربية أم حبشية مُعَرَّبـة؟ خلافٌ . وقيل[4] : هي الحديـدةُ أو الرَّصـاصة[5] التي يـوضع فيهـا الذُّبـال وهو الفتيـل ، وتكـون في جَـوْفِ الـزجاجـةِ ، وقيـل : هي العمـودُ الـذي يُـوْضَـعُ على رأسِـه

---

(١) الكشاف ٣/٦٧ .

(٢) القرطبـي ١٢/٢٦٠ ، والبحر ٦/٤٥٥ .

(٣) لم يرد في «المشكل» ونقله السمين عن البحر ٦/٤٥٥ .

(٤) انظر : تفسير الماوردي ٣/١٢٩ .

(٥) كذا في الأصل ورسمت في (ش) : الزجاجة .

المصباحُ، وقيل: ما يُعَلَّقُ فيه القنديلُ من الحديدِ، وأمال «المِشْكاة» الدُّوري[1] عن الكسائي لتقدُّمِ الكسرِ، وإنْ وُجِدَ فاصلٌ. ورُسِمَتْ بالواو كالزكاة والصلاة.

والمِصْباح: السِّراجُ الضخمُ. والزجاجةُ: واحدةُ الزجاج، وهو جوهرٌ معروفٌ. وفيه ثلاثُ لغاتٍ: فالضم لغةُ الحجاز، وهو قراءةُ العامَّة، والكسرُ والفتحُ لغةُ قيس. وبالفتح قرأ[2] ابن أبي عبلة ونصر بن عاصم في رواية ابنِ مجاهد. وبالكسر قرأ نصر بن عاصم في روايةٍ عنه، وأبو رجاء. وكذلك الخلافُ في قوله «الزجاجةُ».

والجملةُ مِنْ قوله: «فيها مِصْباحٌ» صفةٌ لـ «مِشْكاة». ويجوزُ أن يكونَ الجارُّ وحدَه هو الوصفَ، و «مصباحٌ» مرتفعٌ به فاعلاً.

قوله: «دُرِيٌّ»، قرأ[3] أبو عمرو والكسائي بكسر الدال وياءٍ بعدها همزةٌ. وقرأ حمزة وأبو بكر عن عاصم بضم الدال وياءٍ بعدها همزةٌ. والباقون بضمٍّ الدال وتشديد الياءِ من غيرِ همزةٍ، وهذه الثلاثةُ في السبع، وقرأ زيد بن علي والضحاكُ وقتادةُ بفتح الدال وتشديد الياء. وقرأ الزهريُّ بكسرِها وتشديد الياء. وقرأ أبان بن عثمان وابن المسيَّب وأبو رجاء وقتادة أيضاً «دَرِّيْء» بفتح الدال وتشديدِ الراء وياءٍ بعدها همزةٌ.

فأما الأولىٰ[4] فقراءةٌ واضحةٌ لأنه بناءٌ كثيرٌ يوجد في الأسماء نحو «سِكِّين» وفي الصفاتِ نحو سِكِّير».

---

(١) السبعة ٤٥٥، والنشر ٣٨/٢، والقرطبي ٢٦١/١٢.

(٢) انظر في قراءاتها: القرطبي ٢٦١/١٢، والبحر ٤٥٦/٦.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٥٦، والنشر ٣٣٢/٢، والتيسير ١٦٢، والبحر ٤٥٦/٦، والقرطبي ٢٦٢/١٢، والمحتسب ١١٠/٢.

(٤) «دِرِّيْءُ».

وأمَّا القراءةُ الثانية[1] فهي مِن الدَّرْءِ بمعنى الدَّفْع أي: يدفع بعضُها بعضاً أو يَدْفَعُ ضوءُها خَفاءَها، قيل[2]: ولم يوجد شيءٌ وزنُه فُعِّيـل إلاَّ مُرِّيْقـاً للعُصْفُر وسُرِّيَّة[3] على قولنا: إنهـا من السرور، وإنـه أُبْدل مِنْ إحـدى المضعَّفاتِ يـاءٌ، وأُدْغِمَتْ فيها ياءُ فُعِّيل، ومُرِّيخاً[4] للذي في داخلِ القَرْنِ اليابس، ويقال بكسرِ الميمِ أيضـاً، وعُلِّيَّة ودُرِّيْء في هـذه القراءة، وذُرِّيَّـة[5] أيضاً في قـولٍ. وقـال بعضهم[6]: «وزن دُرِّيْء في هذه القراءةِ فُعُّول كسُبُّوح قُـدُّوْس، فاستُثْقِـل توالي الضمِّ فنُقِل إلى الكسرِ، وهذا منقولٌ أيضاً في سُرِّية وذُرِّيَّة.

وأمَّا القراءة الثالثة[7] فتحتمل وجهين، أحدُهمـا: أَنْ يكونَ أصلُهـا الهمزَ كقـراءةِ حمزةَ، إلاَّ أنـه أَبْدَلَ مِنَ الهمـزةِ ياءً، وأَدْغم، فَيَتَّحِـدُ معنى القـراءتين، ويُحتمل أَنْ يكونَ نسبةً إلى الدُّر لصفائِها وظهورِ إشراقِها.

وأمَّا قراءةُ[8] تشديدِ اليـاءِ مع فتـحِ الدالِ وكسـرِها، فـالذي يـظهرُ أنـه منسوبٌ إلى الدُّر. والفتحُ والكسرُ في الدالِ من بابِ تغييراتِ النِّسَبِ.

---

(١) دُرِّيْءٌ.

(٢) قال ابن عصفور: «ولم يجيء إلاَّ صفة» انظر: الممتع ٩٩.

(٣) انـظر في تفصيل اشتقـاقها: الممتـع ٣٧٠. حيث احتمل كـونها من السـرور أو السرّ فهي فُعْلِيَّة، أو من سراة الشيء وهو أعلاه فهي فُعِّيلة واللام مِنْ تَسَرَّيْت واو. أُبْـدِلَتْ ياءً لوقوعها خامسةً لأنَّ السَّراة من الواو بدليل سروات.

(٤) ذكـر لها في اللسـان (مرخ) أكثـر من معنى، من ذلك: العـود الطويـل اللين، ومنها رجل مِرِّيخ: كثير الادِّهان.

(٥) انظر: في أقوال ذرية الدر المصون ٢/١٠١.

(٦) انظر: اللسان (درأ).

(٧) دُرِّيٌّ.

(٨) «دَرِّيٌّ».

وأمَّا فتحُ الدالِ مع المـدِّ والهمز[1] ففيهـا إشكالٌ. قـال أبو الفتـح[2]: «وهو بناءٌ عزيزٌ لم يُحْفَظْ منـه إلاَّ السَّكِّينة بفتـح الفاء وتشـديد العين». قلت: وقد حكى الأخفشُ: «فَعَلَيْهِ السَّكِّينة[3] والوَقار» و «كوكَبٌ دَرِّيْءٌ»[4] مِنْ دَرَأْتُه».

قوله: «يُوْقَدُ» قرأ[5] ابنُ كثيرٍ وأبو عمروٍ «تَوَقَّدَ» بـزنة تَفَعَّـلَ فعلاً مـاضياً فيه ضميرُ فاعلِه يعودُ على المصبـاح، ولا يعودُ على «كـوكب» لفسادِ المعنىٰ. والأخَوان وأبو بكر «تُوْقَدُ» بضم التاءِ مِنْ فوقُ وفتح القافِ، مضارعَ أَوْقَدَ. وهو مبنيٌّ للمفعولِ. والقائمُ مَقامَ الفاعـلِ ضميرٌ يعـودُ على «زجاجـة» فاسْتَتَـرَ في الفعل. وباقي السبعةِ كذلك إلاَّ أنَّه بـالياءِ من تحتُ. والضميـرُ المستترُ يعـودُ على المصباح.

وقـرأ الحسن والسلمي وابن محيصن، ورُوِيَتْ عن عـاصم من طـريقِ المفضَّـلِ كذلـك، إلاَّ أنَّه ضَمَّ الـدال[6]، جعله مضارع «تَـوَقَّدَ»، والأصـلُ: تَتَوَقَّد بتاءَيْن، فحُذِفَ إحداهما كـ «تَذَكَّرُ». والضميرُ أيضاً للزُّجاجة.

وقرأ عبد الله «وَقَّدَ» فعلاً ماضياً بزنةِ قَتَّـلَ مشدداً، أي: المصبـاح. وقرأ الحسنُ وسَـلاَّم أيضاً «يَـوَقَّدُ» بـالياء مِنْ تحتُ، وضَمِّ الـدال، مضارعَ تَـوَقَّدَ. والأصلُ يَتَوَقَّدُ بياءٍ من تحتُ، وتاءٍ مِنْ فوقُ، فَحُذِفَتْ التاءُ مِنْ فوقُ. هذا شاذٌّ

---

(١) دَرِّيْء.

(٢) المحتسب ٢/١١٠.

(٣) هذه حكاية أبـي زيد وهي لغة في السَّكِينة. اللسان (سكن).

(٤) ضُبِط في كتابه «معـاني القرآن» بكسـر الدال. انـظر: معاني القـرآن ٢/٤٢٠ وضبط في الأصل بفتحها.

(٥) السبعـة ٤٥٥، والنشـر ٢/٣٣٢، والتيسيـر ١٦٢، والقـرطبـي ١٢/٢٦٢، والبحـر ٦/٤٥٦.

(٦) «تَوَقَّدُ».

إذ لم يتوالَ مِثْلان، ولم يَبْقَ في اللفظِ ما يَدُلُّ على المحذوف، بخلافِ «تَنَزَّلُ» و«تَـذَكَّرُ» وبـابِه؛ فـإنَّ فيه تـاءَيْن، والباقي يَـدُلُّ على ما فُقِـد. / وقد يُتَمَحَّـلُ [٦٦٥/ب] لصحتِه وجهُ من القيـاس وهو: أنهم قـد حَمَلوا أَعِدُ وتَعِـدُ ونَعِدُ على يَعِـدُ في حَذْفِ الواوِ لوقوعِها بين ياءٍ وكسرةٍ فكذلـك حَمَلوا يَتَوَقَّـد[1] باليـاء والتاء على تَتَوَقَّد بتاءين، وإنْ لم يكنْ الاستثقالُ موجوداً في الياء والتاء.

قوله: «مِنْ شجرةٍ» «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ، وثَمَّ مضـافٌ محذوفٌ أي: مِنْ زيتِ شجرةٍ. وزَيْتونة فيها قولان أشهرُهمـا: أنَّها بـدلٌ مِنْ «شجرةٍ». الثـاني: أنها عطفُ بيان، وهذا مذهبُ الكوفيين[2] وتَبِعهم أبو عليّ. وقد تقدَّم هذا في قولِه «من ماءٍ صَديدٍ»[3].

قـولـه: «لا شَـرْقِيَّـةٍ» صفـةٌ لـ «شَجَـرة» ودَخَلَتْ لتفيـدَ النفيَ. وقـرأ[4] الضحَّـاك بالـرفعِ على إضمـارِ مبتدأ أي: لا هي شـرقيةٌ. والجملةُ أيضـاً في محل جَرٍّ نعتاً لـ «شَجَرة».

قوله: «يَكادُ» هذه الجملةُ أيضاً نعتٌ لـ «شجرةٍ».

قـوله: «ولـو لَمْ تَمْسَسْه نـارٌ» جوابُهـا محـذوفٌ أي: لأضـاءَتْ لـدلالـةِ ما تقدَّمَ عليه، والجملةُ حاليةٌ. وقد تقدَّم تحريرُ هذا في قولِه «رُدُّوا السَّائلَ ولو جاءَ على فَرَس»[5] وأنها لاستقصاءِ الأحـوالِ: حتى في هذه الحـال. وقرأ[6]

---

(١) وهو أصل قراءة الحسن «يَوَقَّدُ».

(٢) انظر: الارتشاف ٢/٦٠٥.

(٣) الآية ١٦ من إبراهيم. وانظر: الدر المصون ٧/٨٠. وليس مذهب البصريين جريانه في النكرات.

(٤) البحر ٦/٤٥٧.

(٥) رواه أبو داود في الزكاة ٢/٣٠٦، والمسند ١/٢٠١.

(٦) المحتسب ٢/١١١، والقرطبي ١٢/٢٦٢، والبحر ٦/٤٥٧.

ابن عبـاس والحسن «يَمْسَسْه» بـاليـاءِ لأنَّ المؤنَّث مجـازيٌّ، ولأنـه قـد فُصِـلَ بالمفعولِ أيضاً.

قوله: «نـورٌ على نورٍ» خبـرُ مبتدأ مضمـرٍ أي: ذلك نـورٌ. و«على نورٍ» صفةٌ لـ «نور».

آ. (٣٦) قوله: ﴿في بيـوتٍ﴾: فيها ستـةُ أوجهٍ. أحـدُها: أنهـا صفةٌ لـ «مِشْكاةٍ» أي: كمِشْكـاةٍ في بيوتٍ أي: في بيتٍ من بيـوتِ الله. الثاني: أنه صفةٌ لمصباح. الثالث: أنه صفةٌ لـ «زجاجة». الرابع: أنه متعلقٌ بـ «تُوْقَدُ». وعلى هذه الأقوالِ لا يُوقف على «عليم». الخامس: أنه متعلِّقٌ بمحذوفٍ كقولِه «في تِسْعِ آياتٍ»[1] أي: يُسَبِّحـونه في بيـوت. السادس: أَنْ يتعلَّقَ بـ «يُسَبِّحُ» أي: يُسَبِّحُ رجالٌ في بيوت. وفيها تكريرٌ للتوكيدِ كقـوله: «ففي الجنـة خالـدين فيهـا»[2]. وعلى هذين القـولَيْن فيُوْقَفُ على «عليم». وقـال الشيـخ[3]: «وعلى هذه الأقوالِ الثلاثةِ» ولم يُذْكر سوى قولين[4].

قوله: «أَذِن اللَّهُ» في محلِّ جرٍّ صفةً لـ «بيوتٍ»، و«أن تُرفع» على حَـذْفِ الجارِّ أي: في أَنْ تُرْفَعَ. ولا يجوزُ تَعَلُّقُ «في بيوت» بقوله: «ويُذْكَرُ» لأنه عـطفٌ على ما في حَيِّز «أَنْ»، وما بعد «أَنْ» لا يتقدَّم عليها.

قـوله: «يُسَبِّحُ» قرأ[5] ابنُ عـامرٍ وأبـو بكر بفتـح الباء مبنيـاً للمفعـولِ.

---

(١) الآية ١٢ من النمل.

(٢) الآية ١٠٨ من هود.

(٣) البحر ٦/٤٥٨.

(٤) بل ذكر ثلاثة أقوال: تعلُّقها بـ «يُوْقد»، وكونها صفة لمشكاة، والاستئناف.

(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٥٦، والنشر ٢/٣٣٢، والتيسير ١٦٢، والبحر ٦/٤٥٨، والقرطبي ١٢/٢٧٥.

والقائمُ مَقامَ الفـاعلِ أحـدُ المجروراتِ الثـلاثة[1] . والأَوْلَى منهـا بذلـك الأولُ لاحتياجِ العاملِ إلى مرفوعِه، والـذي يليه أَوْلَىٰ . و «رجـالٌ» على هذه القـراءةِ مرفوعٌ على أحدِ وجهين: إمَّا بفعلٍ مقدرٍ لِتَعَذُّرِ إسنادُ الفعلِ إليه، وكأنه جـوابُ سؤالٍ مقـدَّرٍ، كأنـه قيل: مَنْ يُسَبِّحـه؟ فقيل: يُسَبِّحُـه رجـالٌ. وعليـه في أحـدِ الوجهين قولُ الشاعر[2] :

٣٤٤٨ـ لِـيُبْـكَ يَـزِيْـدُ ضـارِعٌ لـخُـصُـومَـةٍ
ومُـخْـتَـبِطٌ مِـمَّـا تُـطيـحُ الـطَّوائـحُ

كأنه قيل: مَنْ يبكيه؟ فقيل: يَبْكيه ضارعٌ. إلَّا أنَّ في اقتياس هذا خلافاً، منهم مَنْ جَـوَّزَه، ومنهم مَنْ مَنعه. والـوجهُ الثـاني في البيت: أنَّ «يَزيـدُ» منادىٰ حُذِف منه حرفُ النداءِ أي: يا يزيد، وهو ضعيف جداً.

والثاني: أنَّ رجالاً خبرُ مبتدأ محـذوفٍ أي: المُسَبِّحه رجـالٌ. وعلى هذه القراءةِ يُوْقفُ على الآصال.

وباقي السبعةِ بكسرِ الباءِ مبنياً للفاعل. والفاعـلُ «رجال» فـلا يُوْقَفُ على الآصال.

وقرأ ابن وثاب وأبو حيوة «تُسَبِّـح» بالتـاءِ مِنْ فوقُ وكسرِ الباء؛ لأنَّ جَمْـعَ التكسيـرِ يُعامَـلُ مُعامَلَةَ المؤنثِ في بعض الأحكـامِ وهذا منهـا. وقرأ أبـو جعفرٍ كذلك إلَّا أنَّه فَتَح البـاءَ. وخَرَّجهـا الزمخشـري[3] على إسنادِ الفعـلِ إلى الغُدُوِّ والآصـال على زيادة البـاء[4]، كقـولهم: «صِيْـد عليـه يومـان» أي: وَحْشُهـا.

---

(١) الأصل: «الثلاث» وهو سهو.

(٢) تقدم برقم ١٢٠١.

(٣) الكشاف ٣/٦٨.

(٤) قال: «وتُجعل الأوقات مُسَبِّحة، والمراد ربها».

وخَرَّجها غيرُه على أنَّ القائمَ مَقامَ الفاعلِ ضميرُ التسبيحة أي: تُسَبَّح التسبيحةُ، على المجازِ المُسَوِّغ لإسنادِه إلى الوقتين، كما خَرَّجوا قراءةَ أبي جعفرٍ أيضاً «لِيُجْزَىٰ قوماً [بما كانوا يكسبون][1]» أي: لِيُجزَىٰ الجزاءُ قوماً، بل هذا أَوْلى مِنْ آيةِ الجاثية؛ إذ ليس هنا مفعولٌ صريح.

آ. (٣٧) قوله: ﴿لا تُلْهِيْهِم﴾: في محلِّ رفعٍ صفةً لـ «رجالٌ».

قوله: «يَخافون» يجوزُ أَنْ تكونَ نعتاً ثانياً لرجال، وأَنْ تكونَ حالاً مِنْ مفعول «تُلْهِيْهم»، و «يوماً» مفعولٌ به لا ظرفٌ على الأظهر. و «يتقلَّبُ» صفةٌ لـ يوماً.

آ. (٣٨) قوله: ﴿لِيَجْزِيَهم﴾: يجوز تعلُّقُه بـ «يُسَبِّح» أي: يُسَبِّحون لأجل الجزاء. ويجوزُ تعلُّقُه بمحذوفٍ أي: فعلوا ذلك لِيَجْزيهم. وظاهرُ كلامِ الزمخشري[2] أنه من بابِ الإعمال فإنه قال: «والمعنى: يُسَبِّحونَ، ويَخافون ليجزِيَهم، ويكونُ على إعمالِ الثاني للحذف من الأول.

قوله: «أحسنَ ما عملوا» أي ثوابَ أحسنِ، أو أحسنَ جزاءِ ما عملوا. و «ما» مصدريةٌ أو بمعنى الذي أو نكرة.

آ. (٣٩) قوله: ﴿بِقِيعَةٍ﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لسراب. والثاني: أنَّه ظرفٌ. والعاملُ فيه الاستقرارُ العاملُ في كاف التشبيه. والسَّرابُ: ما يتراءَىٰ للإنسانِ في القَفْرِ في شِدةِ الحرِّ مِمَّا يُشْبِه الماءَ. وقيل: ما يتكاثَفُ في قُعُوْر[3] القِيْعان. قال الشاعر[4]:

---

(١) الآية ١٤ من الجاثية. وانظر: النشر ٢/٣٧٢، والقرطبي ١٦/١٦٢.

(٢) الكشاف ٣/٦٩.

(٣) قعر كل شيء: أقصاه، وجمعه قُعُوْر.

(٤) تقدم برقم ٢٦٢.

٣٤٤٩ـ فلمَّـا كَفَفْتُ الحـربَ كـانَتْ عـهـودُكُمْ
كَـلَمْـعِ سَـرابٍ في الـفَـلا مُتَـأَلِّـقِ

[٦٦٦/أ] يُضرب به المَثَلُ لِمَنْ يَظُنُّ بشيءٍ خيراً فَيَخْلُفُ. / وقيل: هو الشُّعاع الذي يَـرْمي به نصفُ النهـار في شـدَّةِ الحَـرِّ، يُخَيِّـل للنـاظـرِ أنـه المـاءُ السـارِبُ أي الجـاري. والقِيْعَةُ: بمعنى القـاعِ، وهو المُنْبَسِطُ من الأرضِ. وقـد تقـدَّم في طه[1]. وقيل: بل هي جمعُه كجارٍ وجِيْرَة.

وَقرأ[2] مسلمة بن محارب بتاء ممطوطة[3]. وروي عنه بتاءٍ شَكْلِ الهاء، ويَقف عليها بالهاء. وفيها أوجهٌ، أحدها: أَنْ تكونَ بمعنى قِيْعَة كالعـامَّةِ، وإنمـا أَشْبـع الفتحـةَ فتـولَّـد منهـا أَلِفٌ كقـولِـه: «مُخْـرَنْبِقٌ لِيَنْبـاعَ»[4] قـالـه صـاحب «اللوامح». والثاني: أنه جمع قِيْعَة، وإنما وَقَف عليها بالهاء ذهاباً به مَذْهَبَ لغةِ طيِّـىء في قـولهم: «الإِخْـوَةْ والأخـواهْ، ودَفْنُ البنـاهْ مِن المَكْـرُمـاهْ»[5] أي: والأخوات، والبنات، والمَكْرُمات. وهذه القراءةُ تؤيِّدُ أنَّ قِيْعَة جمع قاع. الثالث قال الزمخشري[6]: «وقولُ بعضِهم: بقيعاة بتاء مُدَوَّرَة كرجلٍ عِزْهاة»[7] فظاهـرُ هذا أنه جعل هذا بناءً مستقلاً ليس جمعاً ولا اتِّساعاً[8].

---

(١) انظر إعرابه للآية ١٠٦ من طه.
(٢) المحتسب ٢/١١٣، والقرطبي ١٢/٢٨٣، والبحر ٦/٤٦٠، والكشاف ٣/٦٩. وثمة روايتان عنه: بقيعات، بقيعاة.
(٣) الأصل: «ممموطة» والتصحيح من البحر والكشاف.
(٤) قال في اللسان (نبع) أي: ساكت لينبعث ومُطْرِق لِيَنْثال». وهو مثل عربي وانظر: البحر ٦/٤٦٠، ومجمع الأمثال ٢/٣٠٩.
(٥) انظر: الممتع ١/٤٠٢، وشرح التصريح ٢/٣٤٣.
(٦) الكشاف ٣/٦٩.
(٧) رجل عِزَةٌ وعِزْهاة: رجل لا يقرب النساء واللهو.
(٨) قال ابن جني في المحتسب ٢/١١٣: «وذلك أن نظير قولهم قِيْعة وقيعاةً في أنه فِعْلَة =

وقوله: «يَحْسَبُه الظمآن» جملةٌ في محل الجرِّ صفةٌ لسَراب أيضاً. وحَسُن ذلك لتقدُّمِ الجارِّ على الجملةِ. هذا إنْ جَعَلْنا الجارَّ صفةً. والضمائرُ المرفوعةُ في «جاءَه» وفي «لم يَجِدْه» وفي «وَجَد»، والضمائرُ في «عنده» وفي «وَفَّاه» وفي «حسابه» كلُّها تَرْجِع إلى الظمآن؛ لأنَّ المرادَ به الكافرُ المذكورُ أولاً. وهذا قول الزمخشري[1] وهو حَسَنٌ. وقيل: بل الضميران في «جاءه» و«وجد» عائدان على الظمآن، والباقيةُ عائدةٌ على الكافر، وإنما أُفْرِدَ الضميرُ على هذا ـ وإنْ تَقَدَّمه جمعٌ وهو قولُه: «والذين كفروا» ـ حَمْلاً على المعنىٰ، إذِ المعنىٰ: كلُّ واحدٍ من الكفار. والأولُ أَوْلى لاتساقِ الضمائرِ.

وقرأ[2] أبو جعفر ـ ورُوِيَتْ عن نافع ـ «الظَّمان» بإلقاءِ حركةِ الهمزةِ على الميمِ.

آ. (٤٠) قوله: ﴿أو كـظُلُماتٍ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أنه نَسَقٌ على «كسَراب»، على حَذْفِ مضافٍ واحدٍ تقديرُه: أو كـذي ظُلُمات. ودَلَّ على هذا المضافِ قولُه: «إذا أَخْرَجَ يدَه لم يَكَدْ يراها» فالكنايةُ تعودُ إلى المضافِ المحذوفِ وهو قولُ أبي عليّ. الثاني: أنه على حَذْفِ مضافين تقديرُهما: أو كأعمال ذي ظلمات[3]، فتُقَدِّر «ذي» ليصِحَّ عَوْدُ الضميرِ إليه في قوله: «إذا أَخْرَجَ يَدَه»، وتُقَدِّر «أعمال» ليَصِحَّ تشبيهُ أعمالِ الكفارِ بأعمالِ صاحبِ الظُّلْمَةِ، إذ لا معنى لتشبيهِ العملِ بصاحبِ الظُّلْمةِ. الثالث[4]: أنه لا حاجةَ

= وفِعْلاة لمعنى واحد قولهم رجل عِزْةٌ وعِزْهاة فهذا فِعْلٌ وفِعْلاة وذلك فِعْلَة وفِعْلاة. ولا فرق بينهما غير الهاء، وذلك ما لا بال به».

(١) الكشاف ٣/٦٩.

(٢) القرطبي ١٢/٢٨٣، والبحر ٦/٤٦٠.

(٣) وهو قول العكبري في الإملاء ٢/١٥٧.

(٤) وهو أيضاً رأي العكبري في الإملاء ٢/١٥٧.

إلى حَـذْفِ البتـة. والمعنىٰ: أنـه شَبَّـه أعمـالَ الكفـارَ في حَيْلولَتِهـا بين القلبِ وما يَهْتدي به بالظُّلْمة. وأمَّـا الضميران في «أَخْـرج يدَه» فيعـودان على محذوفٍ دَلَّ عليه المعنىٰ أي: إذا أخرج يَدَه مَنْ فيها.

و «أو» هنا للتنويعِ لا للشَّك. وقيل: بل هي للتخييرِ أي: شَبَّهوا أعمالَهم بهذا أو بهذا.

وقرأ[1] سفيان بن حسين «أوَ كظُلُمات» بفتح الواو، جَعَلها عاطفـةً دَخَلَتْ عليها همزةُ الاستفهام الذي[2] معناه التقريرُ. وقد تَقدَّم ذلك في قـولِه: «أَوَ أَمِنَ أهلُ القُرَىٰ»[3].

قـوله: «في بَحْـرٍ لُجِّيٍّ»: «في بحرٍ» صفـةٌ لظلمـات فيتعلَّقُ بمحـذوفٍ. واللُّجِّيُّ منسـوبٌ إلى اللُّجِّ وهو معـظَمُ البحرِ. كـذا قال الـزمخشـري[4]. وقـال غيرُه: منسوبٌ إلى اللُّجَّة بالتـاء وهي أيضاً مُعْـظمه، فـاللجِّيُّ هو العميقُ الكثيـرُ الماءِ.

قـوله: «يَغْشـاه مَوْجٌ» صفـةٌ أخرىٰ لـ «بَحْـرٍ» هذا إذا أَعَـدْنـا الضميـرَ في «يَغْشـاه» على «بحرٍ» وهـو الظاهـر. وإنْ قدَّرنـا مضافـاً محـذوفـاً أي: أو كـذي ظُلُمـاتٍ ـ كما فَعَـل بعضُهم ـ كان الضميـر في «يَغْشاه» عـائداً عليـه، وكانت الجملةُ حالاً منه لتخصُّصِه بالإضافة، أو صفةً له.

قوله: «مِنْ فوقِه مَوْجٌ» يجوزُ أَنْ تكـونَ هذه جملةً مِنْ مبتـدأ وخبرٍ، صفـةً لـ «موجٌ» الأول. ويجوزُ أن يُجْعَلَ الوصفُ الجارَّ والمجرورَ فقط و «مَوْجٌ» فاعلٌ به لاعتمادِه على الموصوفِ.

---

(١) البحر ٦/٤٦١.

(٢) الأصل «التي» وهو سهو.

(٣) الآية ٩٨ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٥/٣٩٢.

(٤) الكشاف ٣/٦٩.

قوله: «مِنْ فوقِه سَحابٌ» فيه الوجهان المـذكوران قبلَه: من كـونِ الجملةِ صفةً لـ «موج» الثاني، أو الجارِّ فقط.

قوله: «ظُلُماتٌ» قرأ العامَّةُ بالرفع وفيه وجهان، أجودُهما: أن يكونَ خبـرَ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه: هذه، أو تلك ظلمات. الثاني: أَنْ يكونَ «ظُلُمات» مبتدأً. والجملةُ من قـولِه: «بعضُهـا فوقَ بعض» خبـرُه. ذكره الحـوفي. وفيه نـظرٌ لأنَّه لا مُسَوِّغ للابتداءِ بهذه النكرةِ، اللَّهم إلاَّ أَنْ يُقالَ: إنهـا موصـوفةٌ تقـديراً، أي: ظلماتٌ كثيرةٌ متكاثفةٌ، كقولهم: «السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهم»[1].

وقـرأ[2] ابن كثير «ظلمـاتٍ» بالجـرِّ إلاّ أنَّ البزيَّ روىٰ عنـه حينئذٍ حَـذْفَ التنـوينِ من «سَحاب»، فقـرأ البزي عنـه «سحابُ ظلمـاتٍ» بإضـافة «سَحـابُ» لـ «ظلمـات». ورَوَىٰ قنبـل عنـه التنـوينَ في «سَحـابٌ» كـالجمـاعـة مـع جـرِّه لـ «ظُلُمـاتٍ». فأمَّـا روايةُ البـزي فقال أبـو البقاء[3]: / «جَعَـلَ الموجَ المتـراكمَ [٦٦٦/ب] بمنـزلةِ السحـابِ»، وأمَّا روايـةُ قنبل فـإنه جَعَـلَ «ظلماتٍ» بـدلاً مِنْ «ظلمـاتٍ» الأولى.

قوله: «بعضُها فوقَ بعض» جملةٌ مِنْ مبتدأ وخبرٍ في مـوضعِ رفـعٍ أو خبرٍ على حَسَبِ القراءتين في «ظلمات» قبلَهـا لأنها صفـةٌ لها. وجَـوَّز الحوفيُّ على قـراءةِ رفع «ظلمـاتٌ» في «بعضُها» أن يكـونَ بدلاً من «ظلمـات». ورُدَّ عليه من حيث المعنىٰ؛ إذ المعنىٰ على الإخبارِ بأنها ظلماتٌ، وأنَّ بعضَ تلك الـظلماتِ

---

(١) التقدير: مَنَوان منه، غير أن هذا شاهد على أن جملة الخبر قد تُـربط بالمبتـدأ برابط مقدر. والتمثيل المنـاسب على الابتداء بـالنكرة المـوصوفـة تقديـراً قولهم: شـر أهرَّ ذا ناب، التقدير: شر عظيم.

(٢) السبعـة ٤٥٧، والنشـر ٢/٣٣٢، والتيسيـر ١٦٢، والقـرطبي ١٢/٢٨٤، والبحـر ٦/٤٦٢.

(٣) الإملاء ٢/١٥٧.

فـوق بعضٍ وصفاً لهـا بالتـراكم، لا أنَّ المعنىٰ: أن بعضَ تلك الظلمـاتِ فوقَ بعضٍ، من غيرِ إخبارٍ بأن تلك الظلماتِ السابقـةَ ظلماتٌ متـراكمةٌ. وفيـه نظرٌ؛ إذ لا فـرقَ بين قولِـك «بعضُ الظلمـاتِ فوقَ بعضٍ»، وبين قـولـك «الـظلمـاتُ بعضُها فوقَ بعضٍ» وإنْ تُخُيِّل ذلك في بادِىءِ الرَّأْيِ.

وقد تقدَّم الكلامُ[1] في «كاد»، وأن بعضَهم زَعَم أنَّ نَفْيَهـا إثباتٌ وإثبـاتَها نفيٌ. وتَقَدَّمَتْ أدلةُ ذلك في البقرة فَأَغْنى عن إعادتِه. وقال الزمخشري[2] هنـا: «لم يَكَدْ يَراها مبالغةٌ في لم يرها أي: لم يَقْرُبْ أَنْ يَـراها فضـلاً أَنْ يَراهـا. ومنه قولُ ذي الرمة[3]:

٣٤٥٠ـ إذا غَيَّـر النَّـأْيُ الـمُـحِـبِّيْـنَ لـم يَـكَـدْ
رَسِيْسُ الـهَـوَىٰ مِـنْ حُـبِّ مَـيَّـةَ يَـبْـرَحُ

أي: لم يَقْرُبْ مِن البَراح فمـا بالُـه يَبْرَحُ». وقـال أبو البقـاء[4]: «اختلف النـاسُ في تأويـلِ هذا الكـلامِ. ومَنْشَأُ الاختـلافِ فيه: أنَّ مـوضوعَ «كـاد» إذا نُفِيَتْ: وقوعُ الفعلِ. وأكثرُ المفسِّرين على أن المعنىٰ: أنَّه لا يرىٰ يـدَه، فعلى هذا: في التقديـرِ ثلاثـةُ أوجهٍ، أحـدُها: أنَّ التقـديرَ: لم يَـرَها ولم يَكَـدْ، ذَكَرَه جماعةٌ من النحويين. وهذا خطأٌ؛ لأنَّ قولَه «لم يَرَها» جزمٌ بنفيِ الرؤيةِ وقـولَه: «لم يَكَدْ» إذا أخرجها على[5] مقتضىٰ البابِ كان التقديرُ: ولم يكَدْ يَراها كما هو مُصَرَّحٌ به في الآية. فإنْ أراد هذا القائلُ أنَّه لم يَكَدْ يراها، وأنه رآها بعد جُهْـدٍ، تناقَضَ؛ لأنه نفىٰ الرؤية ثم أَثْبَتَها، وإنْ كان معنىٰ «لم يكَدْ يَراها»: لم يَرَها البتةَ

---

(١) انظر: الدر المصون ١/١٧٦، وابن يعيش ٧/١٢٤، وشرح الكافية ٢/٢٨٤.
(٢) الكشاف ٣/٦٩.
(٣) تقدم برقم ٢٤٤.
(٤) الإملاء ٢/١٥٧.
(٥) الإملاء: عن.

على خـلافِ الأكثرِ في هـذا البـاب، فينبغي أَنْ يُحْمَـلَ عليـه مِنْ غيـر أَنْ يُقَـدَّرَ لم يَـرَها. والـوجه الثـاني(١): أنَّ «كاد» زائـدةً وهو بعيـدٌ. والثـالث: أنَّ «كـاد» أُخْرِجَتْ ههنا على معنىٰ «قارب» والمعنى: لم يقارِبْ رؤيتَهـا، وإذا لم يقارِبْهـا باعَدَها. وعليه جاء قولُ ذي الرمة:

ـ إذا غَيَّر النَّأْيُ . . . .

. . . .

البيت. أي: لم يقارِبِ البَراحَ. ومِنْ هنـا حُكي عن ذي الرمـة أنه لَمَّـا رُوْجِـع في هذا البيت قـال: لم أجِدْ بـدل «لم يَكَدْ»(٢). والمعنىٰ الثـاني: أنَّه رآها بعد جُهْدٍ. والتشبيهُ على هذا صحيحٌ لأنَّه مع شدَّة الظُّلْمة إذا أَحَدَّ نـظرَه إلى يدِه وقرَّبها مِنْ عَيْنِه رآها» انتهى.

أمَّا الوجهُ الأولُ وهو ما ذكره أنه قولُ الأكثـرِ: مِنْ أنَّه يكـونُ إثباتـاً، فقد تقـدَّم أنه غيـرُ صحيـحٍ وليس هـو قـولَ الأكثـرِ، وإنمـا غـرَّهـم في ذلـك آيـةُ البقرة(٣)، وما أَنْشَدْناه عن بعضِهم لُغْزاً وهو(٤):

٣٤٥١ــ أَنَحْـوِيَّ هــذا العصــرِ مــا هي لـفــظَةٌ

. . . .

البيتين. وأمَّا [ما] ذكره مِنْ زيادةِ «كاد» فهو قولُ أبـي بكرٍ وغيرِه، ولكنه مردودٌ عندَهم. وأمَّا ما ذكـره من المعنى الثاني: وهـو أنه رآهـا بعد جُهْـدٍ فهو

---

(١) يتابع المؤلف نَقْلَه عن أبـي البقاء.

(٢) الأصل: لم أكد.

(٣) «فذبحوا وما كادوا يفعلون» الآية ٧١.

(٤) تقدم البيتان برقم ٢٤٣.

مذهبُ الفراء[1] والمبرد[2]. والعجبُ كيف يَعْدِلُ عن المعنى الذي أشار إليه الزمخشريُّ[3] وهو المبالغةُ في نفي الرؤية؟

وقال ابنُ عطيـة[4] ما معنـاه: «إذا كان الفعـلُ بعد «كـاد» منفياً دَلَّ على ثبوتِه نحو: كاد زيدٌ لا يقوم، أو مُثْبَتاً دَلَّ على نفيه نحـو: «كاد زيـد يقوم» وإذا تقـدَّم النفيُ على «كاد» احتمـل أن يكونَ مُـوْجَباً، وأَنْ يكـونَ منفيـاً. تقـول: «المفلوج لا يَكـاد يَسْكُن» فهـذا يتضمَّن نَفْيَ السكـونِ. وتـقـول: رجـل منصرف[5] لا يكاد يَسْكُن، فهذا تضمَّن إيجابَ السكونِ بعد جُهْد».

آ. (٤١) قوله: ﴿والطيرُ﴾: قرأ العامَّةُ «والطيرُ» رفعاً. «صافاتٍ» نصبـاً: فـالـرفـعُ عـطفٌ على «مَنْ»، والنصبُ على الحـال. وقـرأ[6] الأعـرج «والطيرَ» نصباً على المفعولِ معه و«صافَّاتٍ» حالٌ أيضاً. وقرأ الحسن وخـارجة عن نافع «والطيرُ صـافَّاتٌ» بـرفعِهما على الابتـداءِ والخبر. ومفعـولُ «صافَّـاتٌ» محذوفٌ أي: أجنحَتَها.

قوله: «كلٌّ قد عَلِمَ صلاتَه» في هذه الضمائرِ أقوالٌ[7]، أحدُها: أنَّها كلَّها

---

(١) معاني القرآن له ٢/٢٥٥ قال: «وقال بعضهم: إنما هو مَثَلٌ ضـربه اللَّهُ فهـو يراهـا، ولكنه لا يراها إلَّا بطيئـاً، كما تقـول: ما كِـدْتُ أَبْلُغُ إليك وأنت قـد بلغت وهو وجـه العربية».

(٢) مـذهبـه في المقتضب ٣/٧٥ غيـر ذلـك حيث قـال: «فمعنـاه والله أعلم: لم يَـرَهـا ولم يكد، أي لم يَدْنُ من رؤيتها».

(٣) الكشاف ٣/٦٩.

(٤) المحرر ١١/٣١٣.

(٥) المحرر: رجل متكلم.

(٦) انـظر في قـراءاتهـا: السبعـة ٤٥٧، والتيسيـر ١٦٢، والنشـر ٢/٣٣٢، والقـرطبـي ١٢/٢٨٤، والبحر ٦/٤٦٢.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٥٥.

عـائدةٌ على «كـل» أي: كلٌّ قـد عَلِمَ هو صـلاةَ نفسِه وتسبيحَهـا. وهـذا/ أَوْلَىٰ [٦٦٧/أ] لتـوافُقِ الضمائـرِ. والثاني: أنَّ الضميـرَ في «عَلِمَ» عائـدٌ على اللَّهِ تعالىٰ، وفي «صلاتَه وتسبيحَه» عائدٌ على «كل». الثـالث: بالعكس أي: عَلِمَ كـلٌّ صلاةَ الله وتسبيحَه أي: اللذَيْن أَمَرَ بهما، وبأن يُفْعَلا كإضافةِ الخَلْقِ إلى الخالق.

ورَجَّحَ أبو البقاء[١] أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ «كل» قال: «لأنَّ القراءة بـرفع «كلٌّ» على الابتداء، فَيَرْجِـعُ ضميرُ الفاعلِ إليه، ولو كـان فيه ضميـرُ اسمِ اللَّهِ لكـان الأَوْلى نَصْبَ «كل» لأنَّ الفعـلَ الذي بعـدها قـد نَصَبَ ما هـو مِنْ سببِها، فَيَصيـرُ كقولـك: «زيداً ضـربَ عمروٌ غـلامَه» فتنصِبُ «زيـداً» بفعـلٍ دَلَّ عليـه ما بعده، وهو أقوىٰ من الرفع، والآخر جائز». قلت: وليس كما ذكر مِنْ ترجيحِ النصب على الـرفـعِ في هــذه الصــورةِ، ولا في هــذه الســورة، بـل نصَّ النحويون[٢] على أن مثلَ هذه الصورةِ يُرَجَّـحُ رفعُها بـالابتداء على نصبهـا على الاشتغـال؛ لأنه لم يكُنْ ثَمَّ قَـرينةٌ من القـرائنِ التي جعلوها مُـرَجِّحـةً للنصب، والنصب يُحْوِجُ إلى إضمارٍ، والرفعُ لا يُحْوج إليه، فكانَ أرجحَ.

آ. **(٤٣) قوله: ﴿بَيْنَه﴾**: إنما دخلَتْ «بينَ» على مفـردٍ وهي إنما تَدْخُلُ على المثنَّى فما فوقَه لأنه[٣]: إمَّا أَنْ يُرادَ بالسحاب الجنسُ فعـاد الضميرُ عليه على حكمِه، وإمَّا أَنْ يُرادَ حَـذْفُ مضافٍ أي: بين قِـطَعِه، فـإنَّ كلَّ قـطعةٍ سَحابةٌ.

قـوله: «يَخْـرُجُ مِنْ خِلالِـه» تقدَّم الخـلافُ[٤] في «خِلال» هـل هو مفـرد

---

(١) الإملاء ١٥٨/٢.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٦٢٢/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ٤٩/٤.

(٤) انظر: الدر المصون ٣١٥/٧.

كحِجـاب أم جمعٌ كجِبـال جمع جَبَـل؟ ويؤيِّـد الأولَ قـراءةُ[1] ابنِ مسعـودٍ والضحاكِ، ويُرْوَىٰ عن أبـي عمروٍ أيضاً «مِنْ خَلَلِه» بالإِفرادِ.

والوَدْقُ قيل: هو المطرُ ضعيفاً كان أو شديداً. قال[2]:

٣٤٥٢ـ فـلا مُـزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَـهـا
ولا أرضَ أَبْـقَـلَ إبْـقـالَـهـا

وقيل: هو البَرْقُ. وأَنْشد[3]:

٣٤٥٣ـ أَثَـرْنَ عَـجـاجـةً وخَـرَجْـنَ مـنـهـا
خُـروج الـوَدْقِ مِـنْ خَـلَلِ الـسَّـحـابِ

والوَدْقُ في الأصل: مصدرٌ يقال: وَدَقَ السحابُ يَدِقُ وَدْقاً و «يَخْرجُ» حالٌ لأنها بَصَرية.

قـوله: «مِن السمـاء مِنْ جبالٍ فيهـا مِنْ بَرَدٍ» «مِن» الأولى لابتـداءِ الغايـةِ اتفاقاً. وأمَّـا الثانيـةُ ففيها ثـلاثةُ أوجـهٍ، أحدهـا: أنها لابتـداءِ الغايـةِ أيضاً فهي ومجرورُها بدلٌ من الأولى بإعـادة العامِـل. والتقديـر: ويُنَزِّلُ من جبـالِ السماءِ أي: من جبـالٍ فيهـا، فهـو بـدل اشتمـالٍ. الثـاني: أنهـا للتبعيض، قـالـه الـزمخشري[4] وابنُ عـطية[5]. فعلى هـذا هي ومجرُورهـا في موضـعِ مفعولِ

---

(١) انظر: الإتحاف ٢/٣٠٠، والقرطبي ١٢/٢٨٩، والبحر ٦/٤٦٤.

(٢) تقدم برقم ٢٨٣.

(٣) البيت لزيد الخيل. وهو في مجاز القرآن ٢/٦٨ برواية:
ضُرِبْنَ بغَمْرة ....
....
وهو في تفسير القرطبي ١٢/٢٨٨، واللسان (ودق).

(٤) الكشاف ٣/٧١.

(٥) المحرر ١١/٣١٧.

الإنـزالِ كأنـه قال: ويُنَـزِّل بعضَ جبالٍ. الثـالثَ: أنها زائـدة[1] أي: يُنَزِّل من السمـاءِ جبالاً. وقـال الحـوفيُّ: «مِنْ جبـال بـدلٌ مِن الأُولى». ثم قـال: «وهي للتبعيضِ».

ورَدَّه الشيخُ[2]: بأنه لا تَسْتَقيم البدليَّـةُ إلا بترافقهمـا معنىً[3]. لو قلت: «خَرَجْتُ من بغدادَ من الكَرْخِ» لم تكنِ الأولى والثانية إلاَّ لابتداءِ الغاية.

وأمَّا الثالثة[4] ففيها أربعةُ أوجهٍ: الثـلاثةُ المتقـدمةُ. والـرابع: أنهـا لبيانِ الجنسِ. قاله الحوفي والزمخشري[5]، فيكون التقديرُ على قولِهما: ويُنـزِّل من السماء بعضَ جبالٍ التي هي البَرَدُ، فالمُنَزَّل بَرَدٌ لأنَّ بعضَ البَـرَدِ بَرَدٌ. ومفعـولُ «يُنَـزِّلُ» هو «مِنْ جبـال» كما تقـدَّمَ تقريـرُه. وقال الـزمخشري[6]: «أو الأُوْلَيـان لـلابتداء، والثـالثةُ للتبعيض» قلت: يعني أن الثـانيةَ بـدلٌ من الأولى كما تقـدَّم تقريرُه، وحينئذ يكون مفعـول «يُنَزِّل» هـو الثالثـةَ مع مجـرورها تقـديرُه: ويُنَـزِّلُ بعضَ بردٍ من السماء مِنْ جبـالِها. وإذا قيـل: بأنَّ الثـانيةَ والثـالثةَ زائـدتان فهـل مجـرورُهما في محـلِّ نصبٍ، والثـاني بـدلٌ من الأول، والتقـديـر: ويُنَـزِّلُ من السمـاء جبالاً بَـرَداً، وهو بـدلُ كلٍ مِنْ كـلٍ، أو بعضٍ مِنْ كلٍ، أو الثـاني في محـلِّ نصبٍ مفعولاً لـ «يُنَـزِّل»، والثالثُ في محـل رفعٍ على الابتـداء، وخبـرُه

(١) هذا على تقدير مَنْ لا يشترط سَبْقَها بنفي أو استفهام.
(٢) البحر ٦/٤٦٤.
(٣) فالأولى لابتداء الغاية والثانية للتبعيض عنده، فلم يحصل الترافق.
(٤) وهي في قوله «مِنْ برد».
(٥) الكشاف ٣/٧١.
(٦) الكشاف ٣/٧١.

الجـارُّ قبلَه؟ خلافٌ. الأولُ قـولُ الأخفش[١]، والثاني قـولُ الفراءِ[٢]. وتكـون الجملةُ على قولِ الفراءِ صفةً لـ «جبال»، فيُحْكَمُ على مـوضعِها بـالجرِّ اعتبـاراً باللفظِ، أو بالنصبِ اعتباراً بالمَحَلِّ. ويجوزُ أن يكونَ «فيها» وحدَه هو الوصفَ، ويكون «مِنْ بَرَدٍ» فاعلاً به؛ لاعتمادِه أي: استقرَّ فيها.

وقال الزَّجاج[٣]: «معناه: ويُنَزِّلُ مِن السماءِ مِنْ جبالِ بَرَدٍ فيها كما تقولُ: «هذا خاتمُ في يدي من حديدٍ» أي: خاتم حـديدٍ في يـدي. وإنما[٤] جِئْتَ في هذا وفي الآية بـ «مِنْ» لمَّا فرَّقْتَ، ولأنَّك إذا قلت: هذا خاتمٌ مِنْ حديـدٍ وخاتمُ حـديدٍ كـان المعنى واحـداً» انتهى. فيكونُ «مِنْ بَـرَدٍ» في مـوضـعِ جَـرٍّ صفـةً/ [٦٦٧/ب] لـ «جبال»، كما كان «من حديـد» صفةً لـ «خـاتم»، ويكونُ مفعـولُ «يُنَزِّل» «من جبال». ويَلْزَمُ مِنْ كونِ الجبال برداً أَنْ يكونَ المُنَزَّلُ بَرَداً.

وقال أبو البقاء[٥]: «والوجه الثاني: أنَّ التقدير: شيئاً من جبالٍ، فحُـذِفَ الموصوفُ واكتُفِي بالصفةِ. وهذا الوجهُ هو الصحيـحُ؛ لأنَّ قولَـه «فيها مِنْ بَـرَد» يُحْوِجُك إلى مفعولٍ يعودُ الضميرُ إليه، فيكونُ تقديرُه: ويُنَزِّلُ مِنْ جبالِ السماء جبالاً فيها بَرَدٌ. وفي ذلك زيادَةُ حَذْفٍ، وتقديرٌ مُسْتغنى عنه». وفي كلامـه نظرٌ؛ لأنَّ الضميرَ له شيءٌ يعودُ عليه وهـو السماء، فـلا حاجـةَ إلى تقديـرِ شيءٍ آخرَ؛ لأنَّـه مُسْتغنى عنه، وليسَ ثَمَّ مـانعٌ يمنـعُ مِنْ عَوْدِه على السمـاء. وقولـه آخراً:

---

(١) وهو الذي لا يشترط أن تُسْبق بنفي أواستفهام، ولكنـه في هذا المـوضع لم يشـر إلى زيادتها في إعرابه في «معاني القرآن».
(٢) لم ينصَّ على ذلـك في «معـاني القـرآن» (٢/٢٥٦) وإنمـا قـدَّر زيـادة مِنْ قـال: «فـ «مِنْ» في هذا الموضع إذا أسقطت نصبت ما بعدها».
(٣) معاني القرآن له ٤/٤٩.
(٤) لم يَرِدْ هذا التعليل في «معاني القرآن» للزجاج.
(٥) الإملاء ٢/١٥٨.

«وتَقْديرٌ مستغنى عنه»، ينافي قولَه: «وهـذا الوجـه هو الصحيـح». والضميرُ في «به» يجوزُ أن يعودَ على البَرد وهـو الظاهـرُ، ويجوزُ أَنْ يعـودَ على الوَدْق والبَـرَد معاً، جرياً بالضمير مَجْرى اسمِ الإشارةِ. كأنه قيل: فَيُصيب بذلك، وقـد تقدَّم نظيرُه في مواضعَ.

قوله: «سَنـا بَرْقِـه» العامَّـةُ على قَصْر «سَنـا» وهو الضَّـوْءُ، وهو مِنْ ذواتِ الواوِ، يُقال: سَنا يَسْنُو سَناً. أي: أضاءَ يُضيْءُ. قال امرؤُ القيس[1]:

٣٤٥٤ـ يـضـيءُ سَـنـاه، أو مـصـابـيـحُ راهِـبٍ

....

والسَّنا بالمدِّ: الرِفْعَةُ. قال[2]:

٣٤٥٥ـ وسِـنٍّ كـسُـنَّـيْـقٍ سَـنـاءً وسُـنَّـمـاً

....

وقرأ[3] ابنُ وثَّاب «سَناءُ بُرَقِه» بالمدِّ، وبضمِّ الباء مِنْ «بُرَقِه» وفتـح الراء. ورُوي عنه ضَمُّ الراءِ أيضـاً. فأمَّـا قراءةُ المـدِّ فإنـه شَبَّه المحسـوسَ من البـرقِ

---

(١) عجزه:

أهان السَّلِيْـطَ في الذُّبـالِ المُفَتَّـلِ

وهو في ديوانه ٢٤. والسَّليط: الزيت. والـذبال: الفتـائل. وأهـان السليط: أي كثَّر منه.

(٢) البيت لامرىء القيس. وعجزه:

ذَعَـرْتُ بِمِـدْلاج الهَجيـرِ نَهُـوْضِ

وهـو في ديوانـه ٧٦، واللسان (سنق)، والسن: الثـور الوحشي، والسنيق: الصخـرة الصلبة أوهو جبل. والسُّنَّم: الارتفاع. مدلاج الهجير: فرس يسير في الهجير.

(٣) البحر ٦/٤٦٥، والقرطبي ١٢/٢٩٠، والمحتسب ٢/١١٤. والمشهـور أنها قـراءة طلحة بن مصرف.

لارتفاعِه في الهواءِ بغيرِ المحسوسِ من الإنسانِ. وأمَّا «بُرَقِه» فجمعُ بُرْقَة، وهي المقدارُ من البرقِ كقُرَب. وأمَّا ضمُّ الراءِ فإتباعٌ كظُلُمات بضمِّ اللام إتباعاً لضم الظاء. وإنْ كان أصلُها السكونَ.

وقرأ العامَّـة أيضاً «يَـذْهَبُ» بفتح اليـاء والهاء. وأبـو جعفر[1] بضمِّ اليـاءِ وكسرِ الهاءِ مِنْ أَذْهَبَ. وقد خَطَّأ هذه القراءةَ الأخفشُ وأبو حاتم قالا: «لأنَّ الباءَ تُعاقِبُ الهمزة».

وليس رَدُّهما بصوابٍ؛ لأنها تَتَخَرَّج على ما خُرِّج ما قُرِىء به في المتواتـر «تُنْبِتُ بالدُّهْن»[2] من أنَّ البـاء مزيـدةٌ، أو أَن المفعولَ محـذوفٌ، والباءُ بمعنى «مِنْ» تقديرُه: يُذْهِبُ النُّورَ من الأَبْصارِ كقولِه[3]:

ـ٣٤٥٦ ....

شُـرْبَ النَّـزِيف بِبَـرْدِ مـاءِ الحَشْـرَجِ

آ. (٤٥) قوله: ﴿مِنْ ماءٍ﴾: فيها وجهان. أحدُهما: أنَّها متعلقةٌ بـ «خَلَق» أي: خَلَق مِنْ ماءٍ كلَّ دابة. و «مِنْ» لابتداءِ الغايةِ. وعلى هذا فيُقال: وُجِـدَ من الدوابِّ مـا لم يُخْلَقْ مِنْ ماءٍ كـآدمَ فإنـه مِنْ تـراب، وعيسى فـإنَّـه مِنْ رُوحٍ، والملائكةِ فإنَّهم مِنْ نُور، والجِنَّ فإنهم مِنْ نارٍ. وأُجيب بأنَّ الأمرَ الغالِبَ ذلك. وفيه نظرٌ فإنَّ الملائكةَ أضعافُ الحيوان، والجنَّ أيضاً أضعافُهم. وقيـل:

---

(١) الإتحاف ٢/٣٠٠، والبحر ٦/٤٦٥، والمحتسب ٢/١١٤، والنشر ٢/٣٣٢.

(٢) الآية ٢٠ من المؤمنون وهي قراءة ابن كثير وأبـي عمرو. السبعة ٤٤٥.

(٣) البيت لجميل. وصدره:

فَلَثَمْـتُ فاهـا آخِـذاً بقُرونِهـا

وهو في ديوانه ٤٢، والعيني ٣/٢٧٩، والهمع ٢/٢١. ونسبـه في اللسان (حشـرج) إلى عمر بن أبـي ربيعة. والنزيف: المحموم الذي مُنِع من المـاء. الحشرج: المـاء العذب، أو الكوز الرقيق.

لأنَّ الحيوانَ لا يَعيش [إلاَّ][1] به، فجُعِل منه لـذلك، وإن كـان لنا من الحيـوانِ ما لا يَحْتاج إلى الماءِ البتة، ومنه الضبُّ.

وقيـل: جاء في التفسيـر[2]: أنه كـان خَلَق في الأول ِ جوهـرة فنظرَ إليهـا فـذابَتْ ماء، فمنهـا خَلَق ذلك. والثـاني: أنَّ «مِنْ» متعلقةٌ بمحـذوفٍ على أنها صفةٌ لـ «دابَّة» والمعنىٰ: الإخبارُ بأنـه خَلَقَ كلَّ دابـةٍ كائنـةٍ من الماء، أي: كـلُّ دابة من ماءٍ هي مخلوقةٌ للَّهِ تعالىٰ. قاله القفَّال.

ونكَّر «ماء» وعَرَّفه في قـوله: «من المـاءِ كلَّ شيءٍ حيٍّ»[3] لأنَّ المقصـودَ هنا التنويعُ[4].

قوله: «فمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي» إلى آخـره. إنما أَطْلَقَ «مَنْ» على غيـرِ العاقـل ِ لاختلاطِه بالعاقل ِ في المفصَّل بـ «مَنْ» وهـو «كلَّ دابـة»، وكان التعبيـرُ بـ «مَنْ» أَوْلَىٰ لِتَوافُقِ اللفظِ. وقيل: لمَّا وصفَهم بما يُوصف به العقـلاء وهو المَشْيُ أَطْلق عليها «مَنْ». وفيه نظرٌ؛ لأنَّ هذه الصفـةَ ليسَتْ خاصـةً بالعقـلاء، بخلافِ قـولِه تعالىٰ: «أَفَمَنْ يَخْلُقُ كمَنْ لا يَخْلُقُ»[5]. [وقوله:[6]]

٣٤٥٧ـ . . . . هل مَنْ يُعِيْرُ جناحَه
لَعَلِّي . . . .

---

(١) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من (ش).
(٢) انظر: البحر ٤٦٥/٦.
(٣) الآية ٣٠ من الأنبياء.
(٤) قال أبو حيان في البحر ٤٦٥/٦: «لأن المعنى هنا خلق كل دابـة من نوع ٍ من المـاء مختص بهذه الدابةِ أو من ماءٍ مخصوص».
(٥) الآية ١٧ من النحل.
(٦) تقدم البيت برقم ٢٩٦٩.

البيت. وقد تقدَّم خلافُ القُرَّاءِ في «خَلَقَ كلَّ دابةٍ» في سورة إبراهيم[1].
واستعير المَشْيُ للزَّحْفِ على البطنِ، كما استُعير المِشْفَرُ للشَّفَةِ وبالعكسِ.

آ. (٤٨) قوله: ﴿لِيَحْكُمَ﴾: أفردَ الضميرَ وقد تقدَّمه اسمان وهما: اللَّهُ ورسوله، فهو كقوله تعالىٰ: «واللَّهُ ورسولُه أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوْه»[2] [لأنَّ] حكمَ رسولِه هو حكمُه. قال الزمخشري[3]: «كقولك: «أعجبني زيدٌ وكَرَمُه» أي: كرمُ زيدٍ/ ومنه[4]: [٦٦٨/أ]

٣٤٥٨ـ ومَنْهَلٍ من الفَلا في أوسَطِهْ
غَلَسْتُه قبل القَطا وفُرَّطِهْ

أي: قبل فُرَّط القَطا، يعني قبل تقدُّمِ القطا.

وقرأ[5] أبو جعفرٍ «لِيُحْكَمَ بينَهم» هنا والتي بعدَها مبنياً للمفعولِ، والظرفُ قائمٌ مقامَ الفاعل.

قوله: «إذا فريقٌ» «إذا» هي الفجائيةُ. وقد تقدَّم تحقيقُ القولِ فيها[6]. وهي جوابُ «إذا» الشرطيةِ أولاً. وهذا أحدُ الأدلةِ على مَنْعِ أن يَعْمَلَ في «إذا»

---

(١) ذكر الخلاف في إعرابه لقوله تعالىٰ: «خلق السموات والأرض» في إبراهيم آ ١٩، الدر المصون ٧/٨٥. وقرأ هنا حمزة الكسائي «خالق كل» انظر: السبعة ٤٥٧، والتيسير ١٣٤، والنشر ٢/٢٩٨، والبحر ٦/٤٦٥.
(٢) الآية ٦٢ من التوبة.
(٣) الكشاف ٣/٧٢.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في الكشاف ٣/٧٢، والبحر ٦/٤٦٧. وفُرَّط القطا: متقدماتها إلى الوادي والماء.
(٥) الإتحاف ٢/٣٠١، والنشر ٢/٢٢٧، والبحر ٦/٤٦٧.
(٦) انظر: الدر المصون ٤/٤٠.

الشرطيةِ جوابُها؛ فإنَّ ما بعدَ الفجائيةِ لا يَعْمَلُ فيما قبلها، كذا ذكره الشيخ[1]، وقد تقدَّم تحريرُ هذا، وجوابُ الجمهور عنه.

آ. (٤٩) قوله: ﴿إليه﴾: يجوزُ تعلُّقُه بـ «يَأْتُوا» لأنَّ أتى وجاء قد جاءا مُعَدَّيَيْنِ بـ «إلى». ويجوزُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بـ «مُذْعِنين»؛ لأنه بمعنى مُسرِعين في الطاعة. وصَحَّحَه الزمخشري[2] قال: «لِتقدُّم صلتِه ودلالتِه على الاختصاص». و «مُذعِنين» حالٌ. والإِذْعان: الانقيادُ يُقال: أَذْعَنَ فلانٌ لِفلان أي: انقادَ له. وقال الزجاج[3]: «الإِذعانُ الإِسْراعُ مع الطاعةِ».

آ. (٥٠) قوله: ﴿أَمِ ارْتابوا أَمْ يَخافُون﴾: «أَمْ» فيهما منقطعةٌ، تتقدَّرُ عند الجمهورِ بحرفِ الإِضراب وهمزةِ الاستفهام. تقديرُه: بل ارْتابوا، بل أيخافون. ومعنى الاستفهام هنا التقريرُ والتوقيفُ، ويُبالَغُ به تارةً في الذمِّ كقوله[4]:

٣٤٥٩ـ أَلَسْتَ من القومِ الذينَ تعاهَدُوْا
على اللُّؤْمِ والفَحْشاءِ في سالفِ الدهرِ

وتارةً في المدح كقولِ جرير[5]:

٣٤٦٠ـ أَلَسْتُمْ خيرَ مَنْ ركبَ المَطايا
وأَنْدى العالمينَ بُطونَ راحِ

---

(١) البحر ٦/٤٦٧.
(٢) الكشاف ٣/٧٢.
(٣) معاني القرآن ٤/٥٠.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٦/٤٦٧.
(٥) تقدم برقم ٣٣٤.

و[قـولـه]: «أَنْ يَحِيْفَ» مفعـول الخـوف. والحَيْفُ: المَيْـلُ والجَـوْرُ في القضاءِ.

يقال: حاف في قضائِه أي: مال.

آ. (٥١) قوله: ﴿إنَّما كان قولَ المؤمنينَ﴾: العامَّةُ على نصبِه خبراً لـ كان، والاسمُ «أنْ» المصدريةُ وما بعدَها. وقرأ[١] أمير المؤمنين والحسنُ وابن أبـي إسحـاق برفعِـه على أنه الاسمُ و «أَنْ» ومـا في حيِّـزهـا الخبـرُ. وهي عندهم مَرْجوحةٌ؛ لأنه متى اجتمع معرفتان فـالأَوْلى جَعْلُ الأعـرفِ الاسمَ، وإنْ كان سيبويه[٢] خَيَّر في ذلك بين كلِّ معرفتين، ولم يُفَرِّق هذه التفرقةَ. وقد تَقَـدَّم تحقيقُ هذا في آل عمران[٣].

آ. (٥٢) قـوله: ﴿ويَتَّقْـهِ﴾: القُرَّاءُ فيـه بالنسبـةِ إلى القافِ على مرتبتين[٤]: الأُولى تسكينُ القافِ، ولم يَقْـرأ بها إلاَّ حفصٌ، والبـاقون بكسـرِها وأمَّا بالنسبةِ إلى هاءِ الكنايةِ فهي على خمسِ مراتبَ: الأولى تحريكُها مفصولـة قولاً واحداً، وبها قرأ ورشٌ وابن ذكـوان وخلف وابن كثير والكسـائي. الثانيـةُ: تسكينُها قولاً واحداً. وبها قرأ أبو عمـروٍ وأبو بكـر عن عاصم. الثـالثةُ: إسكـانُ الهاءِ أو وَصْلُها بياءٍ وبها قرأ خَلاَّدٌ. الـرابعةُ: تحـريكها من غيـر صلةٍ. وبها قـرأ قالون وحفص. الخامسةُ: تحريكُها موصولةً أو مقصورةً. وبها قرأ هشامٌ.

فأمَّا إسكانُ الهاءِ وقَصْرُها وإشباعُها فقد مَرَّ تحقيقُهـا مستوفىً في مـواضعَ

---

(١) الإتحاف ٢/٣٠٠، والمحتسب ٢/١١٥، والبحر ٦/٤٦٨، والقرطبـي ١٢/٢٩٥.
(٢) الكتاب ١/٢٤.
(٣) انظر: الدر المصون ٣/٤٣٣.
(٤) انـظر في قـراءاتهـا: السبعـة ٤٥٧، والنشـر ١/٣٠٦، والتيسيـر ١٦٢، والقـرطبـي ١٢/٢٩٥، والبحر ٦/٤٦٨، والإتحاف ٢/٣٠١.

من هذا التصنيفِ[1]. وأمَّا تسكينُ القافِ فإنهم حَمَلوا المنفصِلَ على المتصلِ: وذلـك أنهم يُسَكِّنون عين فَعِـل فيقولـون: كَبْد وكَتْف وصَبْـر[2] في: كَبِد وكَتِف وصَبِـر، لأنهـا كلمـةٌ واحـدة، ثم أُجْـرِيَ مـا أشبَـه ذلـك من المنفصـل مُجْـرىٰ المتصل؛ فإنَّ «يَتَّقْهِ» صار منه «تَقِهِ» بمنزلة «كَتِف» فَسُكِّن كما تُسَكَّن. ومنه[3]:

٣٤٦١ـ قـالَـتْ سُلَيْـمَىٰ اشْـتَـرْ لـنـا سَـوِيـقـا

بسكونِ الراءِ، كما سَكَّن الآخرُ[4]:

٣٤٦٢ـ فـبـات مُـنْـتَـصْـبـاً ومـا تَـكَـرْدَسـا

والآخر[5]:

٣٤٦٣ـ عَـجِـبْـتَ لـمَـوْلُـودٍ ولـيسَ لـه أَبٌ ... وذي وَلَـدٍ لـم يَـلْدَهُ أبـوان

يريد: مُنْتَصِباً، ولم يَلِدْه. وقد تَقَدَّم في أولِ البقرةِ تحريرُ هـذا الضابطِ في قوله: «فهي كالحجارة»[6]، وهي وهو ونحوها.

---

(١) انظر: الدر المصون ٥/٤٠٩.

(٢) الصَّبِـرُ: عصارة شجـر بعينه ومنه الـدواء المـر، ولا يُسَكَّن إلاَّ في ضـرورة الشعـر. اللسان (صبر).

(٣) تقدم برقم ٤٧٣.

(٤) البيت للعجاج وهو في ديوانه ١٩٧ برواية «مُنْتَصًّا» والخصائص ٢/٢٥٢، وابن يعيش ٩/١٤٠، وشـرح شواهـد الشافيـة ٤/٢١. وتكـردس: انقبض واجتمـع بعضـه إلى بعض. يريد ما سقط أعلاه إلى أسفله لأنه متوجِّس خائف لا ينام. والبيت في وصف ثور وحشي وبعده:

إذا أحـسَّ نَـبْـأَةً تَـوَجَّـسـا

(٥) تقدم برقم ٥٦٩.

(٦) الآية ٧٤ من البقرة.

وقـال مكي[1]: «كان يجبُ على مَنْ أسكن القـاف أَنْ يَضُمَّ الهاءَ؛ لأنَّ هاءَ الكنايةِ إذا سَكَن ما قبلهـا، ولم يكنْ الساكنُ يـاءً ضُمَّتْ نحو: مِنْـهُ وعَنْهُ. ولكن لمَّا كان سكونُ القافِ عارضاً لم يُعْتَدَّ به، وأبقى الهاءَ على كسرتِها التي كانت عليها مع كسرِ القافِ، ولم يَصِلْها بيـاءٍ، لأنَّ الياءَ المحـذوفةَ قبـل الهاءِ مقدرةٌ مَنْويَّـةٌ، فبقي الحذفُ الـذي في الياءِ[2] قبـل الهاءِ على أصلِه». وقـال الفارسي[3]: «الكسرةُ في الهاءِ لالتقاءِ السـاكنين، وليسَتْ/ الكسرةَ التي قبـل الصلةِ؛ وذلـك أنَّ هاءَ الكنـايةِ سـاكنةٌ في قـراءتِه، ولمَّـا أُجْرِيَ «تَقْـهِ» مجرى «كَتْف» وسكَّن القافَ التقى ساكنان، ولَمَّا التَقَيا اضْطُرَّ إلى تحريكِ أحـدِهما: فإمَّا أَنْ يُحَرِّكَ الأولَ أو الثاني. لا سبيلَ إلى تحريكِ الأولِ لأنه يعودُ إلى ما فَرَّ منه وهو ثِقَلُ فَعِل فحـرَّك ثانيهمـا. وأصلُ التقـاءِ الساكنين [الكسـر][4] فلذلك كسرَ الهاءَ[5] ويؤيِّدهُ قولُه: [٦٦٨/ب]

. . . .

. . . . لم يَلْدَه أَبوانِ

وذلك أنَّ أصلَه «لَم يلِدْه» بكسرِ الـلام وسكونِ الـدال للجزمِ، ثم لَمَّـا سَكَّن اللامَ التقى ساكنان، فلو حَرَّكَ الأولَ لعادَ إلى ما فَرَّ منه، فَحَـرَّكَ ثانيهمـا وهو الدالُ وحَرَّكَها بالفتحِ، وإنْ كان على خلافِ أصلِ التقاءِ الساكنين مراعاةً لفتحةِ الياءِ.

وقد رَدَّ القاسم بن فيـره[6] قولَ الفـارسي ويقول: «لا يَصِـحُّ قولُـه: إنه

---

(١) الكشف له ٢/١٤٢.

(٢) الكشف: «فبقي الحذف على الياء التي بعد الهاء على أصله».

(٣) الحجة (خ) ٤/٥٤.

(٤) سقط من الأصل.

(٥) انظر: شرح الشافية ٢/٢٣٨ ـ ٢٣٩.

(٦) وهو الإمام الشاطبي، وتقدمت ترجمته وفي الأصل «أبو القاسم».

كسر الهاءَ لالتقـاءِ الساكنين؛ لأنَّ حفصاً لم يُسَكِّن الهاءَ في قراءتِـه قط». وقد رَدَّ أبو عبد الله[1] شارحُ قصيدتِـه هذا الـردَّ وقال: «وعجبتُ مِنْ نَفْيِـه الإسكانَ عنه مع ثبوتِه عنـه في «أَرْجِهْ»[2] و «فَـأَلْقِهْ»[3] وإذا قـرأه في «أَرْجِهْ» و «فَـأَلْقِهْ» احتمل أن يَكونَ «يَتَّقْهِ» عنده قبل سكون القاف كذلك، وربما تَرَجَّح ذلك بما ثَبَتَ عن عاصم مِنْ قراءته إياه بسكونِ الهاء مع كسرِ القاف».

قلت: لم يَعْنِ الشاطبـي بأنـه لم يُسَكِّنِ الهاءَ قط، الهـاء من حيث هي هي، وإنما عَنَى هاءَ «يَتَّقْهِ» بخصوصِها. وكان الشاطبـيُّ أيضاً يعترض التوجيهَ الذي قدَّمْتُه عن مكيّ ويقولُ: «تعليلُه حَذْفَ الصلةِ: بأنَّ اليـاءَ المحذوفـةَ قبل الهاء مقدرةٌ مَنْـوِيَّةٌ فبقي في حَـذْفِ الصلةِ بعد الهـاءِ على أصلِه، غيرُ مستقيم مِنْ قِبَلِ أنه قرأ «يُؤَدِّهي»[4] وشبهِه بالصلة، ولـو كان يَعْتَبِـرُ ما قـاله من تقـديرِ اليـاءِ قبل الهـاءِ لم يَصِلْها. قـال أبو عبـد الله: «وهو وإنْ قَـرَأَ «يؤدِّهي» وشِبْهَه بالصلةِ فإنه قرأ «يَرْضَهُ»[5] بغيرِ صلةٍ فألحقَ مكي «يَتَّقْهِ» بـ «يَرْضَهُ» وجعله ممَّا خَرَجَ فيه عن نظائرِه لاتِّباع الأثَرِ والجمعِ بين اللغتين. وترجَّح ذلك عنـده لأنَّ اللفظَ عليه. وَلَمَّا كانت القافُ في حكمِ المكسورةِ بدليلِ كسرِ القافِ بعدَهـا صار كأنه «يَتَّقِهِ» بكسرِ القافِ والهاء من غيرِ صلةٍ كقراءةِ قالون وهشام في أحدِ وجهَيْه، فَعَلَّله بما يُعَلِّلُ به قراءتَهما. والشاطبـيُّ ترجَّح عنده حَمْلُه على الأكثرِ ممَّا قَرَأَ به، لا على ما قَلَّ ونَدَر، فاقتضى تعليلَه بما ذكَرَ.

---

(١) الآلىء الفريدة السنيـة في شرح القصيـدة الشاطبية لأبـي عبد الله محمـد بن الحسن الفاسي، المتوفى سنة ٦٥٦. الورقة ٦٢ من مخطوطة الأحمدية.
(٢) الآية ١١١ من الأعراف.
(٣) الآية ٢٨ من النمل.
(٤) الآية ٧٥ من آل عمران. وانظر: الدر المصون ٣/٢٦١.
(٥) «ولا يرضى لعباده الكفر وإن تشكروا يَرْضَهُ لكم» الآية ٧ من الزمر.

آ. (٥٣) **قوله: ﴿جَهْدَ أَيْمَانِهِم﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه منصوبٌ على المصدرِ بدلاً من اللفظِ بفعلِه إذ أَصْلُ «أُقْسِمُ بـاللَّهِ جَهْدَ اليمين»: أُقْسِمُ بجَهْدِ اليمينِ جَهْداً، فَحُذِفَ الفعلُ وقُدِّمَ المصدرُ موضوعاً مَوْضِعَه مضافاً إلى المفعولِ كـ «ضَرْبَ الرِّقاب»[1]، قاله الزمخشري[2]. والثاني: أنه حالٌ تقديرُه: مجتهدين في أَيْمانِهم كقولِهم: افعَلْ ذلك جَهْدَك وطاقَتَك. وقد خلَطَ الزمخشري[3] الوجهين فجعلهما وجهاً واحداً فقال بعدَ ما قَدَّمْتُه عنه: «وحكمُ هذا المنصوبِ حكمُ الحالِ كأنه قيل: جاهدين أَيْمانَهم». وقد تقدَّم الكلامُ على «جَهْدَ أَيْمانِهم»[4] في المائدة.

قوله: «طاعةٌ معروفةٌ» في رفعِها ثلاثةُ أوجهٍ. أحدُها: أنها خبرُ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه: أمرُنا طاعةٌ أو المطلوبُ طاعةٌ. الثاني: أنها مبتدأٌ، والخبرُ محذوفٌ أي: أَمْثَلُ، أو أَوْلَى. وقد تقدَّمَ أنَّ الخبرَ متى كان في الأصلِ مصدراً بدلاً من اللفظِ بفعلِه وَجَبَ حَذْفُ مبتدئِه كقولِه: «صبرٌ جميلٌ»[5] ولا يَبْرز إلاَّ اضطراراً كقوله[6]:

٣٤٦٤ـ فقالَتْ على اسمِ اللَّهِ أَمرُك طاعةٌ
وإنْ كُنْتُ قد كُلِّفْتُ ما لم أُعَوَّدِ

على خلافٍ في ذلك. والثالث: أَنْ تكونَ فاعلةً بفعلٍ محذوفٍ أي: ولْتَكُنْ طاعةٌ ولْتُوْجَدْ طاعةٌ. واستُضْعِفَ ذلك: بأنَّ الفعلَ لا يُحْذَفُ إلاَّ إذا تَقَدَّم

---

(١) الآية ٤ من سورة محمد صلَّى الله عليه وسلَّم.
(٢) الكشاف ٣/٧٣.
(٣) الكشاف ٣/٧٣.
(٤) الآية ٥٣ من المائدة وانظر: الدر المصون ٤/٣٠٥.
(٥) الآية ١٨ من يوسف.
(٦) تقدم برقم ٢٧٥٧.

مُشْعِرٌ به كقوله: «يُسَبَّح له فيها بالغُدُوِّ والآصالِ رجالٌ»[1]. / في قراءةِ مَنْ بناه [٦٦٩/أ] للمفعولِ أي: يُسَبِّحه رجالٌ، أو يُجاب به نَفْيٌ كقولِكَ: «بلى زيدٌ» لمَنْ قال: لم يقم أحدٌ، أو استفهامٌ كقوله[2]:

٣٤٦٥ـ ألا هَلْ أتى أمَّ الحُوَيْرِثِ مُرْسَلٌ
بلى خالدٌ إنْ لم تُعِقْه العَوائقُ

والعامَّةُ على رفعِ «طاعةٌ» على ما تقدَّم. وزيد بن علي[3] واليزيديُّ على نَصبِها بفعلٍ مضمرٍ، وهو الأصلُ. قال أبو البقاء[4]: «ولو قُرِىء بالنصبِ لكانَ جائزاً في العربية، وذلك على المصدرِ أي: أَطِيْعوا طاعةً وقولوا قولاً. وقد دَلَّ عليه قولُه تعالىٰ بعدَها «قُلْ أَطِيعوا اللَّهَ». قلت: ما وَدَّ أن يُقرأَ به قد قُرِىء به كما تقدَّم نَقْلُه. وأمَّا قولُه: و «قولوا قَوْلاً» فكأنَّه سَبَق لِسانُه إلى آية القتال وهي: «فَأَوْلَىٰ لهم. طاعةٌ وقولٌ معروفٌ»[5] ولكن النصبَ هناك ممتنعٌ أو بعيدٌ.

آ. (٥٤) قوله: ﴿فإنْ تَوَلَّوْا﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ ماضياً، وتكون الواوُ ضميرَ الغائبين. ويكونُ في الكلام التفاتٌ من الخطاب إلى الغَيْبة. وحَسَّن الالتفاتَ هنا كونُه لم يواجِهْهم بالتَّوَلِّي والإعراضِ، وأن يكونَ مضارعاً حُذِفَتْ إحدىٰ تاءَيْه. والأصل: تَتَوَلَّوْا. ويُرَجِّحُ هذا قراءةُ البزيِّ بتشديدِ التاء[6]: «فإنْ تَّوَلَّوْا» وإنْ كان بعضُهم يَسْتَضْعِفُها للجمعِ بينَ ساكنين على غيرِ حَدِّهما.

---

(١) الآية ٣٦ من النور وهي قراءة أبي بكر وابن عامر. انظر: السبعة ٤٥٦.
(٢) تقدم برقم ١٨٢٢.
(٣) البحر ٤٦٨/٦، والكشاف ٧٣/٣.
(٤) الإملاء ١٥٩/٢.
(٥) الآية ٢٠، وهي سورة محمد صلَّى الله عليه وسلَّم.
(٦) الإتحاف ٣٠١/٢.

ويُرَجِّحه أيضاً الخطابُ في قولِه: «وعليكم ما حُمِّلْتُم، وإنْ تُطيعوه تَهْتدوا». ودَعْوَىٰ الالتفاتِ من الغيبةِ إلى الخطابِ ثانياً بعيدٌ.

آ. (٥٥) **قوله**: ﴿لَيَسْتَخْلِفَنَّهم﴾: فيه وجهان، أحدُهما: هو جوابُ قسمٍ مضمرٍ أي: أُقْسِم لَيَسْتَخْلِفَنَّهم ويكونُ مفعولُ الوعدِ محذوفاً تقديرُه: وَعَدَهم الاستخلافَ لدلالةِ قوله: «لَيَسْتَخْلِفَنَّهم» عليه. والثاني: أَنْ يجريَ «وعد» مَجْرى القسمِ لتحقُّقِه، فلذلك أُجيب بما يُجاب به القَسَمُ[١].

قوله: «كما اسْتَخْلَفَ» أي: استخلافاً كاستخلافهم. والعامَّةُ على بناء «اسْتَخْلَفَ» للفاعل. وأبو بكر[٢] بناه للمفعول. فالموصولُ منصوبٌ على الأول، ومرفوعٌ على الثاني.

قوله: «ولَيُبَدِّلَنَّهُمْ» قرأ[٣] ابن كثير وأبو بكرٍ «ولَيُبْدِلَنَّهم» بسكونِ الباءِ وتخفيفِ الدال مِنْ «أَبْدَلَ». وقد تقدَّمَ توجيهُها في الكهفِ في قولِه: «أَنْ يُبْدِلَهما رَبُّهما»[٤].

قوله: «يَعْبُدونني» فيه سبعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه مستأنفٌ أي: جوابٌ لسؤالٍ مقدَّر كأنه قيل: ما بالُهم يُسْتَخْلَفون ويُؤَمَّنون؟ فقيل: يَعْبُدونني. الثاني: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هم يعبدونني. والجملةُ أيضاً استئنافيةٌ تقتضي المدحَ. الثالث: أنه حالٌ مِنْ مفعولِ «وَعَدَ اللَّهُ». الرابع: أنه حالٌ مِنْ مفعول

---

(١) انظر أمثلة من هذا الباب في المغني ٥٢٨.

(٢) النشر ٢/٣٣٢، والتيسير ١٦٣، والسبعة ٤٥٨، والبحر ٦/٤٦٩، والقرطبي ١٢/٢٩٩.

(٣) السبعة ٤٥٩، والنشر ٢/٣٣٣، والتيسير ١٦٣، والبحر ٦/٤٦٩، والقرطبي ١٢/٣٠٠.

(٤) الآية ٨١ من الكهف. وانظر: الدر المصون ٧/٥٣٨.

«لَيَسْتَخْلِفَنَّهم». الخامس: أن يكونَ حالاً مِنْ فاعِله. السادس: أَنْ يكونَ حالاً مِنْ مفعولِ «لَيُبَدِّلَنَّهم». السابع: أَنْ يكونَ حالاً مِنْ فاعِله.

قوله: «لا يُشْرِكُون» يجوزُ أَنْ يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ حالاً مِنْ فاعلِ «يَعْبُدُونني» أي: يَعْبُدونني مُوَحِّدين، وأن يكونَ بدلاً من الجملةِ التي قبلَه الواقعةِ حالاً وقد تَقَدَّم ما فيها.

آ. (٥٦) **قوله: ﴿وأَقِيموا الصلاةَ﴾**: فيه وجهان. أحدُهما: أنه معطوفٌ على «أَطِيعوا اللهَ وأطيعوا الرسولَ»[1]. وليس ببعيدٍ أن يقعَ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه فاصلٌ وإنْ طال؛ لأنَّ حَقَّ المعطوفِ أن يكونَ غيرَ المعطوفِ عليه. قاله الزمخشري[2]. قلت: وقولُه: «لأنَّ حَقَّ المعطوفِ» إلى آخره لا يَظْهَرُ علةً للحكمِ الذي ادَّعاه. والثاني: أنَّ قولَه «وأَقيموا» من بابِ الالتفاتِ من الغَيْبة إلى الخطابِ. وحَسَّنَه الخطابُ في قولِه قبل ذلك «منكم».

آ. (٥٧) **قوله: ﴿لا تَحْسَبَنَّ﴾**: قرأ العامَّة «لا تَحْسَبَنَّ» بتاءِ الخطابِ. والفاعلُ ضميرُ المخاطبِ أي: لا تَحْسَبَنَّ أيها المخاطبُ. ويمتنعُ أو يَبْعُدُ جَعْلُه للرسولِ عليه السلام؛ لأنَّ/ مِثْلَ هذا الحُسْبانِ لا يُتَصوَّر منه حتى [٦٦٩/ب] يُنْهى عنه. وقرأ[3] حمزةُ وابن عامرٍ «لا يَحْسَبَنَّ» بياء الغَيْبة وهي قراءةٌ حسنةٌ واضحة. فإنَّ الفاعلَ فيها مضمرٌ يعودُ على ما دَلَّ السِّياقُ عليه أي: لا يَحْسَبَنَّ حاسِبٌ ـ أو أحدٌ ـ وإمَّا على الرسولِ لتقدُّم ذِكْرِه. ولكنه ضعيفٌ للمعنى المتقدِّم خلافاً لِمَنْ لَحَّن قارىءَ هذه القراءةِ كأبي حاتم[4] وأبي جعفر[5]

---

(١) في الآية ٥٤.

(٢) الكشاف ٣/٧٤.

(٣) النشر ٢/٢٧٧، والتيسير ١٦٣، والبحر ٦/٤٧٠، والقرطبي ١٢/٣٠١.

(٤) نقل هذا عنه النحاس في إعرابه ٢/٤٥٢.

(٥) وهو النحاس في إعرابه ٢/٤٥٢.

والفراء[1]. قال النحاس: «ما عَلِمْتُ أحداً مِنْ أهلِ العربية بَصْرياً ولا كـوفياً إلاَّ وهو يُلَحِّنُ[2] قراءةَ حمزةَ، فمنهم مَنْ يقولُ: هي لحنٌ لأنه لم يأتِ إلاَّ بمفعـولٍ واحدٍ لـ «يَحْسَبَنَّ».

وقـال الفـراء[3]: «هـو ضعيفٌ» وأجـازه على حَـذْفِ المفعـولِ الثـاني. التقديرُ: «لا يَحْسَبَنَّ الذين كفروا أنفسَهم مُعْجِزين» قلت: وسببُ تَلْحينِهم هذه القراءةَ أنهم اعتقدوا أنَّ «الذين» فاعلٌ، ولم يكُنْ في اللفظِ إلاَّ مفعولٌ واحدٌ وهو «معجزين»، فلذلك قـالوا مـا قالـوا. والجوابُ عن ذلـك مِنْ وجوهٍ أحـدُها: أنَّ الفـاعلَ مضمـرٌ يعـودُ على مـا تقـدَّم، أو على مـا يُفْهَمُ من السيـاق، كمـا سَبَقَ تحريرُه. الثاني: أنَّ المفعولَ الأولَ محـذوفٌ تقديـرُه: لا يَحْسَبَنَّ الذين كفـروا أنفسَهم مُعْجزين. إلاَّ أنَّ حَذْفَ أحدِ المفعولَيْنِ ضعيفٌ عند البصريين[4]. ومنه قولُ عنترةَ[5]:

٣٤٦٦ـ ولَـقَـدْ نَـزَلْـتِ فـلا تَـظُنِّـي غَـيْـرَه
مـنـي بـمَـنْـزِلَـةِ الـمُـحَـبِّ الـمُـكْـرَمِ

أي[6]: لا تـظني غيرَه واقعـاً. ولمَّـا نحـا الـزمخشـريُّ إلى هـذا الـوجـه قـال[7]: «وأن يكونَ الأصـلُ: لا يَحْسَبَنَّهم الذين كفـروا مُعْجِـزين، ثم حُـذِف الضميرُ الذي هو المفعولُ الأول. وكأنَّ الذي سَوَّغ ذلك أنَّ الفاعلَ والمفعـولَيْن

---

(١) معاني القرآن ٢/٢٥٩.

(٢) المطبوعة: يحظر.

(٣) معاني القرآن له ٢/٢٥٩.

(٤) انظر مذاهب النحاة في المسألة: الارتشاف ٣/٥٦.

(٥) تقدم برقم ٧٩٩.

(٦) تكرر في الأصل «أي».

(٧) الكشاف ٣/٧٤.

لَمَّا كانَتْ لشيءٍ واحـدٍ اقْتَنَعَ بـذكرِ اثنين عن ذِكْـرِ الثالث» فقَـدَّرَ المفعولَ الأول ضميراً متصلاً. قال الشيخ[1]: «وقد رَدَدْنا هـذا التخريـجَ في أواخرِ آلِ عمـران في قـولِه: «لا يَحْسَبَنَّ الـذين يَفْرَحـون بما أَتَـوا»[2] في قراءةِ مَنْ قـرأه بالغَيْبـة، وجَعَـل الفاعـلَ «الذين يَفْـرحون». وملخَّصُـه: أن هذا ليس من الضمـائـر التي يُفَسِّرها مـا بعدَهـا فلا يتقـدَّر «لا يَحْسَبَنَّهم» إذ لا يجوزُ: «ظَنَّـه زيدٌ قـائماً» على رَفْعِ «زيدٌ» بـ «ظنَّه» قلت: وقد تقدَّم في الموضعِ المذكورِ رَدُّ هذا الـردِّ فعليك بالالتفاتِ إليه.

الثالث: أنَّ المفعولَيْنِ هما قولُه: «مُعْجِزين في الأرض» قـاله الكـوفيون. ولـمَّـا نحا إليـه الزمخشـريُّ قال[3]: «والمعنىٰ: لا يَحْسَبَنَّ الـذين كفـروا أحـداً يُعْجِزُ اللَّهَ في الأرض حتى يَطْمَعوا هم في مثلِ ذلك. وهذا معنىً قـويٌّ جيد». قلت: قيـل: هـو خـطأ؛ لأنَّ الـظاهـرَ تعلُّقُ في «الأرض» بـ «مُعْجِـزين» فجعله مفعولاً ثانياً كالتهيئةِ للعملِ والقطعِ عنه، وهو نظيرُ: «ظَنَنْتُ قائماً في الدار».

قوله: «وَمَأْواهم النارُ» فيـه ثلاثـةُ أوجهٍ. أحـدُها: أنَّ هـذه الجملةَ عطفٌ على جملةِ النهيِ قبلَها مِنْ غيرِ تـأويلٍ ولا إضمـارٍ، وهو مـذهبُ سيبويـهِ أعني عَـطْفَ الجملِ بعضِهـا على بعض، وإن اختلفَتْ أنواعُهـا خبراً وطَلَبـاً وإنشاءً. وقد تقدَّم تحقيقُه في أولِ هذا الموضوعِ والدليلُ عليـه. الثاني: أنَّهـا معطوفـةٌ عليهـا، ولكن بتـأويـلِ جملةِ النهي بجملةٍ خبـريـةٍ. والتقـديـر: الـذين كفـروا لا يفُوتون اللَّهَ ومَأْواهم النار. قـاله الـزمخشري[4]. كـأنه يـرىٰ تناسُبَ الجمـلِ شرطاً في العطفِ. هذا ظاهرُ حالِه. الثـالث: أنها معـطوفةٌ على جملةٍ مقـدرةٍ.

---

(١) البحر ٦/٤٧٠.

(٢) الآية ١٨٨ من آل عمران. وانظر: الدر المصون ٣/٥٢٥.

(٣) الكشاف ٣/٧٤.

(٤) الكشاف ٣/٧٤.

قال الجرجاني[1]: «لا يُحتمل أَنْ يكـونَ «ومَأْواهم» متصـلاً بقولـه: «لا تَحْسَبَنَّ ذاك» أي: وهـذا إيجابٌ فهـو إذن معـطوفٌ بـالـواو على مضمـرٍ قبلَه تقـديـرُه: لا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا مُعْجِزين في الأرضِ بل هم مقهورون، ومَأْواهم النار».

آ. (٥٨) قوله: ﴿ثلاثَ مراتٍ﴾: فيـه وجهان، أحـدهما: أنـه منصوبٌ على الظرفِ الزماني أي: ثلاثةَ أوقـاتٍ، ثم فَسَّر تلك الأوقـاتَ بقولـه: «مِنْ قبلِ صلاةِ الفجرِ وحينَ تَضَعُون» «ومن بعـد صلاةِ العشـاء». والثاني: أنـه منصوبٌ على المصدريةِ أي ثلاثـةَ استئذانـاتٍ. ورجَّح الشيـخُ[2] هذا فقـال/: [٦٧٠/أ] «والـظاهرُ مِنْ قـوله «ثـلاثَ مرات». ثـلاثةَ استئـذاناتٍ لأنَّـك إذا قلتَ: ضربْتُ ثـلاثَ مراتٍ لا تَفْهَمُ منـه إلَّا ثلاثَ ضَـرَبات، ويؤيِّـده قـولُـه عليـه السـلام[3]: «الاستئـذانُ ثلاث» قلت: مُسَلَّمٌ أنَّ الـظاهرَ كـذا، ولكنَّ الـظاهـرَ هـذا متـروكٌ للقـرينةِ المـذكورةِ وهي التفسيـرُ بثلاثـةِ الأوقـاتِ المـذكـورةِ. وقـرأ[4] الحسن وأبو عمروٍ في رواية «الحُلْمَ» بسكونِ العينِ وهي تميميةٌ.

قوله: «مِنْ قَبْلِ صَلاةِ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ. أحدُها: أنه بدلٌ مِنْ قوله «ثلاث» فتكونُ في محلٍّ نصبٍ. الثاني: أنه بـدلٌ مِنْ «عورات» فيكـونُ في محلٍّ جـر. الثـالث: أنه خبـرُ مبتدأ مضمـرٍ أي: هي من قبلِ أي: تلك المـراتُ فيكون في محلٍّ رفعٍ.

قوله: «من الظَّهِيرةِ» فيه ثلاثةُ أوجهٍ أحدُهما: أنَّ «مِنْ» لبيانِ الجنس أي:

---

(١) وهو عبد القاهر. انظر: البحر ٦/ ٤٧٠.

(٢) البحر ٦/٤٧٢.

(٣) هـذا عنـوان في البخـاري (١٣ بـاب التسليم والاستئـذان ثـلاثـاً). انـظر: كتـاب الاستئذان. وفي الباب حديث أبـي سعيد الخُدْري «استأذنت على عمر ثلاثـاً» الفتح ١١/ ٧٩.

(٤) الإتحاف ٢/٣٠٢، والقرطبـي ١٢/ ٣٠٥، والبحر ٦/ ٤٧٢.

حين ذلـك الـذي هـو الـظهيـرةُ. الثـاني: أنهـا بمعنى «في» أي تَضَعُـونهـا في الـظهيرةِ. الثـالث: أنَّها بمعنى الـلام أي مِنْ أَجْلِ حَـرِّ الظهيـرةِ. وأمَّا قـولُـه: «وحين تَضَعُـون» فعطفٌ على محـلِّ «مِنْ قبـلِ صـلاةِ الفَجْـرِ»، وقـولـه: «ومِنْ بعد[1] صلاة العشاء» عطفٌ على ما قبلَه. والظَّهيرةُ: شِدَّةُ الحَـرِّ، وهو انتصـافُ النهارِ.

قوله: «ثلاث عَوْراتٍ» قرأ[2] الأخَوان وأبـو بكر «ثـلاثَ» نصباً. والبـاقون رفعاً. فالأُوْلىٰ تَحْتملُ ثلاثـةَ أوجهٍ، أحـدُها: وهـو الظاهـر أنَّها بـدلٌ مِنْ قولـه: «ثـلاثَ مرات». قـال ابن عطيـة[3]: «إنما يَصِـحُّ البدلُ بتقـديرِ: أوقـات ثـلاثِ عَـوْراتٍ، فَحُذِف المضـافُ وأُقيم المضافُ إليـه مُقامَـه»، وكذا قَـدَّره الحـوفي والـزمخشري[4] وأبـو البقاء[5]. ويحتمـل أَنَّه جَعَـل نفسَ ثـلاثِ المـراتِ نفسَ ثلاثِ العوراتِ مبالغةً، فلا يُحتاج إلى حَذْفِ مضافٍ. وعلى هذا الوجهِ ـ أعني وجهَ البدل ـ لا يجوزُ الوقفُ على ما قبل «ثلاثَ عَوْراتٍ» لأنه بدلٌ منه وتابعٌ له. ولا يُوْقَفُ على المتبوعِ دونَ تابعِه.

الثاني: أنَّ «ثلاثَ عوراتٍ» بدلٌ مِنَ الأوقاتِ المذكورةِ قاله أبو البقاء[6]. يعني قولَه: «من قبلِ صلاةِ الفجرِ» وما عُطِفَ عليه، ويكونُ بدلاً على المحـلِّ؛ فلذلك نُصِبَ.

---

(١) الأصل «قبل» وهو سهو.

(٢) السبعـة ٤٥٩، والنشـر ٢/٣٣٣، والتيسيـر ١٦٣، والبحـر ٦/٤٧٢، والقـرطبي ١٢/٣٠٥.

(٣) المحرر ١١/٣٢٤.

(٤) الكشاف ٣/٧٥.

(٥) الإملاء ٢/١٥٩.

(٦) الإملاء ٢/١٥٩.

الثالث: أَنْ يَنْتَصِبَ بإضمارِ فِعْلٍ. فقَدَّره أبو البقاء[1] أعني. وأَحْسَنُ من هذا التقديرِ «اتَّقُوا» أو «احْذروا»[2] ثلاثَ.

وأمَّا الثانية[3] فـ «ثلاثُ» خبرُ مبتدأ محذوفٍ، تقديرُه: هنَّ ثلاثُ عَوْراتٍ. وقدَّره أبو البقاء[4] مع حَذْفِ مضافٍ فقال: «أي: هي أوقاتُ ثلاثِ عوراتٍ، فحُذِف المبتدأُ والمضافُ». قلت: وقد لا يُحتاج إليه على جَعْلِ العوراتِ نفسَ الأوقاتِ مبالغةً وهو المفهومُ من كلامِ الزمخشريِّ، وإن كان قد قَدَّره مضافاً كما قدَّمْتُه عنه. قال الزمخشري[5]: «وسَمَّى كلَّ واحدٍ[6] من هذه الأحوالِ عورةً؛ لأنَّ الناسَ يَخْتَلُّ تَسَتُّرُهم وتَحَفُّظُهم فيها. والعَوْرَةُ: الخَلَلُ ومنه أَعْوَرَ الفارِسُ، وأَعْوَرَ المكانُ. والأَعْوَرُ: المختلُّ العينِ» فهذا منه يُؤْذِنُ بعدمِ تقديرِ أوقاتٍ، مضافةً لـ «عَوْراتٍ» بخلافِ كلامِه أولاً. فيُؤْخَذُ من مجموعِ كلامِه وجهان، وعلى قراءةِ الرفع وعلى الوجهين قبلها في تخريجِ قراءةِ النصبِ يُوقف على ما قبلَ «ثلاثَ عورات» لأنَّها ليسَتْ تابعةً لما قبلها.

وقرأ[7] الأعمش «عَوَرات» وهي لغةُ هُذَيْلٍ وبني تميم: يفتحون عينَ فَعَلات واواً أو ياءً. وأُنشِدَ[8]:

٣٤٦٧ـ أخو بَيَضاتٍ رائحٌ متأوِّبٌ
رفيقٌ بمَسْحِ المَنْكِبينِ سَبُوْحُ

---

(١) الإملاء ٢/١٥٩.
(٢) سقطت الألف سهواً من «احذروا» في الأصل.
(٣) أي قراءة الجمهور بالرفع.
(٤) الإملاء ٢/١٥٩.
(٥) الكشاف ٣/٧٤.
(٦) الكشاف: واحدة.
(٧) البحر ٦/٤٧٢.
(٨) تقدم برقم ٣٤٤٣.

قوله: «ليس عليكم» هذه الجملةُ يجوز أَنْ يكونَ لها محلٌّ من الإعرابِ وهو الرفعُ نعتاً لثلاث عَوْرات في قراءةِ مَنْ رفعها كأنه قيل: هُنَّ ثلاثُ عَوْراتٍ مخصوصةٌ بعدمِ الاستئذانِ، وأنْ لا يكونَ لها محلٌّ، بل هي كلامٌ مقرِّر للأمرِ بالاستئذانِ في تلك الأحوالِ خاصةً، وذلك في قراءةِ مَنْ نصب «ثلاثَ عَوْراتٍ».

قوله: «بَعْدَهُنَّ» قال أبو البقاء[1]: «التقديرُ: بعد استئذانِهم[2] فيهنَّ، ثم حَذَفَ حرفَ الجرِّ والفاعلَ، فبقي: بعد استئذانِهم، ثم حَذَفَ المصدرَ» يعني بالفاعلِ الضميرَ المضافَ إليه الاستئذانُ فإنه فاعلٌ معنويٌّ بالمصدر. وهذا غيرُ ظاهرٍ، بل الذي/ يَظْهَرُ أنَّ المعنىٰ: ليس عليكم جناحٌ. ولا عليهم [٦٧٠/ب] أي: العبيدِ والإماءِ والصبيانِ، في عَدَمِ الاستئذانِ بعد هذه الأوقاتِ المذكورةِ، ولا حاجةَ إلى التقديرِ الذي ذكره.

قوله: «طَوَّافُون» خبرُ مبتدأ مضمرٍ تقديرُه: هم طَوَّافون، و «عليكم» متعلِّقٌ به.

قوله: «بَعْضُكم على بعض» في «بعضُكم» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه مبتدأٌ، و «على بعض» الخبرُ، فقدَّره أبو البقاء «يَطُوْفُ على بعض». وتكونُ هذه الجملةُ بدلاً مِمَّا قبلها. ويجوز أن تكونَ مؤكدةً مُبَيِّنة. يعني: أنها أفادَتْ إفادةَ الجملةِ التي قبلها فكانَتْ بدلاً، أو مؤكِّدةً. ورَدَّ الشيخ[3] هذا: بأنه كونٌ مخصوصٌ فلا يجوزُ حَذْفُه. والجوابُ عنه: أن الممتنعَ الحذفِ إذا لم يَدُلَّ عليه دليلٌ وقُصِد إقامةُ الجارِّ والمجرورِ مُقامَه، وهنا عليه دليلٌ ولم يُقْصَدْ إقامةُ

---

(١) الإملاء ٢/ ١٥٩.

(٢) الإملاء: استئذانهنّ.

(٣) البحر ٦/ ٤٧٢.

الجارِّ مُقامَه، ولذلك قال الـزمخشري[1]: «خبـرُه «على بعض»، على معنىً: طائف على بعض، وحُذِفَ لدلالةِ «طَوَّافون» عليه».

الثاني: أن يَرْتَفِعَ بدلاً مِنْ «طوَّافون» قاله ابن عطية[2]. قـال الشيخ[3]: «ولا يَصِحُّ إنْ قُدِّر الضميرُ ضميرَ غَيْبةٍ لتقدير المبتدأ «هم» لأنَّه يصيرُ التقـديرُ: هم يَـطُوف بعضُكم على بعضٍ، وهو لا يَصِـحُّ. فـإنْ جَعَلْتَ التقـديـر: أنتم يَـطُوف بعضُكم على بعضٍ، فيدفَعُـه أنَّ قـولَـه «عليكم» يَـدُلُّ على أنهم هم المَطُوفُ عليهم، و«أنتم طَوَّافون» يَدُلُّ على أنَّهم طـائِفون فتعـارضا». قلت: نختـار أنَّ التقـديـرَ: أنتم، ولا يلزَمُ محـذورٌ. قـولـه: «فيـدفعـه إلى آخـره» لا تعارُضَ فيه لأنَّ المعنىٰ: كلٌّ منكم ومِنْ عبيدِكم طائِفٌ على صاحبِه، وإن كان طوافُ أحدِ النوعينِ غيـرَ طوافِ الآخَـرِ؛ لأنَّ المرادَ الـظهورُ على أحـوالِ الشخصِ، ويكونُ «بعضُكم» بدلاً من «طَوَّافون». وقيـل: «بعضُ» بدلٌ[4] مِنْ «عليكم»[5] بـإعادة العـاملِ فـأَبْدَلْتَ مـرفوعـاً مِنْ مـرفـوعٍ[6]، ومجـروراً من مجرور. ونظيرُه قولُ الشاعرِ[7]:

٣٤٦٨ـ فلمَّـا قَـرَعْنـا النَّبْـعَ بـالنَّبْـعِ بعضَـه
ببـعضٍ أَبَـتْ عِيـدانُـه أَنْ تـكَسَّـرا

---

(١) الكشاف ٣/٧٥.

(٢) المحرر ١١/٣٢٤.

(٣) البحر ٦/٤٧٢ ـ ٤٧٣. وقال قبل ذلك: «ولا يصح لأنه إنْ أراد بـدلاً من «طوافـون» نفسه فلا يجوز لأنه يصيـر التقديـر: هم بعضكم على بعض، وهذا معنى لا يصـح. وإن جعلته بدلاً من الضمير في «طوَّافون» فلا يصح أيضاً».

(٤) الأصل «بدلاً» ولعله سهو.

(٥) يعني أن «بعضُكم على بعض» بدل من «طوَّافون عليكم».

(٦) تكرر قوله «مرفوع» في الأصل.

(٧) البيت للنابغة الجعدي، وهو في ديـوانه ٧١، والـدرر ١/١٩٣، والخزانـة ١/٥١٤، والهمع ١/٢٢٦.

فـ «بعضُــه» بدلٌ من «النبـعَ» المنصوب، و «ببعض» بـدلٌ من المجـرورِ بالباء.

الثـالث: أنه مـرفـوعٌ بفعـلٍ مقـدَّر أي: يـطوفُ بعضُكم على بعضٍ، حُذِفَ لدلالةِ «طَوَّافون» عليه. قاله الزمخشري[1].

وقــرأ[2] ابن أبـي عبلة «طــوَّافين» بــالنصبِ على الحــال من ضميــرِ «عليهم».

آ. (٦٠) **قوله: ﴿والقواعِدُ﴾**: جمع «قاعِد» من غيرِ تاءِ تأنيثٍ. ومعنـاه: القـواعـدُ عن النكـاحِ، أو عن الحيضِ، أو عن الاستمتــاعِ، أو عن الحَبَـل، أو عن الجميع. ولـولا تَخَصُّصُهُنَّ بذلـك لوَجَبَتِ التـاءُ نَحو: ضـارِبـة وقاعِدة من القعود المعروف. وقوله: «من النساءِ» وما بعدَه بيانٌ لهن و «القواعدُ» مبتدأٌ. و «من النساء» حالٌ و «اللاتي» صفـةٌ للقواعـد لا للنساء. وقـوله: «فليس عليهنَّ» الجملةُ خبرُ المبتدأ، وإنمـا دَخَلَتْ[3] لأنَّ المبتدأ مـوصوفٌ بمـوصول، لو كان ذلك الموصـولُ مبتدأً لجـاز دخولُهـا في خبرِه، ولـذلك مَنَعْتُ أَنْ تكـونَ «اللاتي» صفةً للنسـاء؛ إذ لا يبقى مسوِّغٌ لـدخولِ الفـاءِ في خبر المبتـدأ. وقال أبو البقاء[4]: «ودَخَلَتْ الفاءُ لِما في المبتدأ من معنى الشرطِ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ بمعنى الـذي». وهذا مـذهب الأخفش، وتقدم تحقيقُـه في المائـدة. ولكن هنا ما يُغْني عن ذلك: وهو ما ذَكَرْتُه من وصفِ المبتدأ بالموصولِ المذكورِ.

و«غيرَ مُتَبَرِّجاتٍ» حالٌ مِنْ «عليهنَّ». والتبرُّجُ: الظهـورُ، مِن البُرْج: وهـو البناءُ الظاهرُ. و «بزينةٍ» متعلقٌ به.

---

(١) الكشاف ٣/٧٥.

(٢) البحر ٦/٤٧٣.

(٣) أي: الفاء.

(٤) الإملاء ٢/١٥٩.

قوله: «وأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ» مبتدأٌ بتأويل: استعفافُهن، و «خيرٌ» خبرُه.

[٦٧١/أ] آ. (٦١) قوله: ﴿أوْ ما مَلَكْتُمْ مفاتِحَه﴾: العامةُ على فتح/ الميمِ، واللامُ مخففةٌ. وابن جبير[١] «مُلِّكْتُم» بضمِ الميمِ وكسرِ اللامِ مشددةً أي: مَلَّكَكم غيرُكم. والعامَّةُ على «مفاتحَه» دونَ ياءٍ جمع مِفْتَح. وجَوَّز أبو البقاء[٢] أن يكون جمعَ «مِفْتَح» بالكسر وهو الآلةُ، وأن يكون جمعَ «مَفْتح» بالفتح وهو المصدر بمعنى الفتح. وابن جبير[٣] «مفاتيحَه» بالياء بعد التاء جمع مِفْتاح. والأولُ أقيسُ. وقرأ أبو عمرو في روايةِ هارونَ عنه «مِفْتاحَه» بالإِفراد وهي قراءةُ قتادة.

قوله: «أو صَديْقِكم» العامَّةُ على فتحِ الصادِ. وحميد[٤] الخزاز[٥] روى كسرَها إتْباعاً لكسرةِ الدال. والصَّدِيْق يقع للواحِد والجمع كالخَلِيط والقَطِين[٦] وشِبْهِهما.

قوله: «جميعاً» حالٌ من «تأْكُلوا»، و «أَشْتاتاً» عطفٌ عليه وهو جمعُ شَتّ.

قوله: «تَحِيَّةً» منصوبٌ على المصدرِ مِنْ معنى «فسَلِّموا» فهو من بابِ قَعَدْتُ جُلوساً. وقد تقدَّم وزن التحيَّة[٧]. و «مِنْ عند اللَّهِ» يجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ صفةً لـ «تحيةً»، وأَنْ يتعلَّقَ بنفسِ «تحيَّة» أي: التحية صادرةً من

(١) القرطبي ١٢/٣١٥، والبحر ٦/٤٧٤.
(٢) الإملاء ٢/١٦٠.
(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/٢٢٦، والبحر ٦/٤٧٤، والقرطبي ١٢/٣١٥.
(٤) الشواذ ١٠٣، والبحر ٦/٤٧٤.
(٥) حميد بن الربيع أبو القاسم الخزاز. روى القراءة عن الكسائي وروى عنه السراج ولم تذكر وفاته. طبقات القراء ١/٢٦٥.
(٦) القطين: أهل الدار.
(٧) انظر: الدر المصون ٤/٥٧.

جهةِ الله. و «مِنْ» لابتداء الغايةِ مجازاً، إلاَّ أنه يُعَكِّر على الوصفِ تـأخُّرُ الصفـةِ الصريحةِ عن المُؤَوَّلةِ. وقد تقدَّم ما فيه.

آ. (٦٢) قـوله: ﴿عـلى أمرٍ جـامـع﴾: «جـامـع» مِن الإسنـادِ المجـازيِّ؛ لأنَّه لَمَّـا كان سبباً في جَمْعِهم نُسِبَ الفعـلُ إليـه مجـازاً. وقـرأ[١] اليمانيُّ «على أَمْرٍ جميعٍ» فيُحتمل أَنْ تكـونَ صيغةَ مبـالغةٍ بمعنى مُجَمِّـع، وأَنْ لا تكونَ. والجملةُ الشرطيةُ مِنْ قولِـه: «وإذا كانـوا» وجوابِهـا عطفٌ على الصلةِ مِنْ قوله: «آمَنوا».

قوله: «لبعضِ شَأْنِهم» تعليلٌ أي: لأجلِ بعضِ حاجتِهم. وأظهر العامَّـةُ الضادَ عند الشينِ، وأدغَمها[٢] أبو عمروٍ فيها لِما بينهما من التقارُبِ؛ لأنَّ الضادَ من أقصىٰ حـافـةِ اللسـانِ، والشينَ مِنْ وسَطِه. وقـد اسْتَضْعَفَ جمـاعـةٌ من النَّحْويين هذه الروايةَ واسْتَبْعـدوها عن أبـي عمـروٍ رأسِ الصناعـةِ من حيث إن الضادَ أقوى من الشين، ولا يُدْغم الأقوى في الأضعف. وأسـاء[٣] الزمخشـري على راويها السوسي.

وقـد أجاب النـاس[٤] فقال: «وجـهُ الإدغامِ أن الشينَ أشـدُّ استطالـةً من الضـادِ، وفيها نَفَسٌ ليس في الضـادِ، فقد صـارَتِ الضادُ أنقصَ منهـا، وإدغـامُ الأنقصِ في الأَزْيـد جائـزٌ». قال: «ويؤيِّـد هذا أن سيبـويه[٥] حكى عن بعضِ

---

(١) البحر ٦/٤٧٦.

(٢) قـال صاحب النشـر ١/٢٩٣: «والضاد تـدغم في الشين في مـوضـع واحـد «لبعض شأنهم» في النور حسب لا غير. وقد اخْتُلف فيـه فروىٰ إدغـامه منصـوصاً أبـو شعيب السوسي عن اليزيدي». وانظر: الإقناع ١/٢١٦.

(٣) لم يرد في «الكشاف» ما يفيد ذلك.

(٤) كذا في الأصل و (ش) على تقدير الناس ببعضهم.

(٥) الكتاب ٢/٤٢٢.

العرب «اطَّجَعَ» في «اضْطجع»، وإذا جاز إدغامُها في الطاءِ فإدغامُهـا في الشين أَوْلى». والخَصْمُ لا يُسَلِّمُ جميعَ ما ذُكِرَ، وسَنَدُ المَنْعِ واضحٌ.

آ. (٦٣) **قـولـه: ﴿دعـاءَ الرسـولِ﴾**: يجـوزُ أَنْ يكـونَ هـذا المصدرُ مضافاً لمفعولِـه أي: دعاءَكم الـرسولَ بمعنى: أنَّكم لا تنـادُوه باسمِـه فتقولون: يـا محمدُ، ولا بكُنيتـه فتقولـون: يا أبـا القاسمِ، بـل نادُوه وخـاطِبوه بالتوقير: يا رسولَ الله يا نبـيَّ الله. وعلى هذا جماعـةٌ كثيرةٌ، وأَنْ يكـونَ مضافـاً للفاعل. واختلفت عباراتُ الناسِ في هذا المعنىٰ فقيل: لا تَجْعلوا دعاءَه إيَّاكم كدعاءِ بعضٍ لبعضٍ فتتبـاطَؤُون عنـه، كما يتبـاطَأُ بعضُكم عن بعضٍ إذا دعـاه لأمرٍ، بل يجبُ عليكم المبـادرةُ لأمرِه. واختـاره أبو العبـاس[1]، ويؤيِّدُه قـولُه: «فَلْيَحْذَرِ الذين يُخالفونَ عَنْ أَمْرِه». وقيل[2]: معناه لا تَجْعَلوا دعاءَ الرسولِ ربَّه مثـلَ ما يَـدْعو صغيـرُكم كبيرَكم، وفقيـرُكم غنيَّكم يَسْألـه حاجـةً، فرُبَّمـا تُجابُ دعـوتُـه، ورُبَّمـا لا تُجـاب. وإنَّ دَعَـواتِ الـرسـولِ عليـه السـلام مسمـوعـةٌ مستجابةٌ. . .[3] في التخريجةِ الأخرىٰ.

وقرأ[4] الحسنُ «نَبِيِّكم» بتقديم النونِ علىٰ الباء المكسورةِ [بعدَها][5] ياءٌ مشـدَّدةٌ مخفوضـةٌ مكانَ «بينَكم» الـظرفِ في قراءة العـامَّة. وفيهـا ثلاثـةُ أوجهٍ، أحدها: أنَّه بدلٌ من الرسول. الثاني: أنه عطفُ بيانٍ له لأنَّ النبـيَّ [رسولٌ][6]، بإضافتِه إلى المخاطبين صار أشهرَ من الرسول. الثالث: أنَّه نعتٌ. لا يُقال: إنَّه

---

(١) وهو المبرد. انظر: البحر ٦/٤٧٦.
(٢) تكرر قوله: «وقيل» في الأصل.
(٣) كلمة لم أتبينها وسقطت من (ش).
(٤) الإتحاف ٢/٣٠٢، والبحر ٦/٤٧٦.
(٥) قوله: «بعدها» لم يظهر في مصورة الأصل.
(٦) قوله: «رسول» لم يظهر في مصورة الأصل.

لا يجوزُ لأنَّ هذا كما قَرَّرْتُمْ أعرفُ، والنعتُ لا يكونُ أعـرفَ مِنَ المنعوتِ. بـل إمَّا أقلُّ أو مساوٍ[1]؛ لأنَّ الرسولَ صار عَلَمـاً بالغَلَبـةِ على محمدٍ صلَّى الله عليـه وسلَّم فقد تَسَاويا تعريفاً.

قوله: «قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ» قد تَـدُلُّ على التقليلِ مـع المضارع إلَّا في أفعـالِ اللَّهِ تعالىٰ، فتدُلُّ على التحقيقِ كهذه الآيةِ. وقد رَدَّها بعضُهم إلى التقليلِ لكنْ إلى متعلَّقِ العلمِ، يعني أنَّ الفاعِلين لذلك قليلٌ، فـالتقليلُ ليس في العِلْمِ بـل في متعلَّقِه.

قوله: «لِواذاً» فيه وجهان، أحدُهما: أنه منصـوبٌ على المصدرِ من معنى الفعلِ الأولِ؛ إذ التقديـرُ: يَتَسَلَّلُون منكم تَسَلُّلًا، أو يُلاوِذُون لِـواذاً. والثاني: أنـه مصـدرٌ في مـوضـعِ الحـالِ أي مُـلاوِذين. واللِّواذُ: مصـدرُ لاوَذَ. وإنَّما صَحَّتِ[2] الواوُ وإنْ انكسَرَ ما قبلها، ولم تُقْلَبْ يـاءً كما قُلِبَتْ في قيـام وصِيام؛ لأنَّهـا صَحَّتْ في الفعـلِ نحـو: لاوَذَ فلو أُعِلَّتْ في الفعـلِ أُعِلَّتْ في المصـدرِ نحو: القيام والصِّيام لقَلْبها ألفـاً في قام وصـام. فأمَّـا مصدرُ لاذَ بكـذا يَلُوْذُ بِهِ/ [٦٧١/ب] فمعتلٌّ نحو: لاذَ لِياذاً، مثل: صامَ صِياماً وقام قِياماً. واللِّواذُ والمُـلاوَذَةُ: التَّسَتُّرُ يُقـال: لَاوَذَ فلانٌ بكـذا أي: اسْتَتَر بـه. واللَّوْذُ: ما يَـطِيْفُ بالجبـل[3]. وقيـل: اللِّواذُ: الرَّوَغانُ مِنْ شيءٍ إلى شيءٍ في خُفْيَةٍ. وفي التفسير: أنَّ المنافقين كانوا يَخْرُجون مُتَسَترين بالنـاسِ من غيرِ استئـذانٍ حتى لا يُرَوا. والمفـاعَلَةُ: لأنَّ كلاً منهم يَلُوْذُ بصاحبِهِ فالمشاركةُ موجودةٌ.

وقـرأ[4] يـزيـد بن قـطيب «لَـواذاً» بفتـحِ الـلامِ، وهي محتملةٌ لـوجهين

---

(١) الأصل «مساوي» وهو سهو.

(٢) انظر: معاني القرآن للزجّاج ٤/٥٦، والممتع ٤٩٥، الإملاء ١/٤٨.

(٣) قال في اللسان (لوذ): «واللَّوْذ: حِصن الجبل وجانبه وما يطيف به، والجمع ألواذ».

(٤) انظر: البحر ٦/٤٧٧.

أحدُهما: أَنْ تكونَ مصدرَ «لاذ» ثلاثياً فتكون مثلَ: طـاف طَوافـاً. وصَلَحَتْ أَنْ تكـونَ مصدرَ لاوَذَ، إلَّا أنَّـه فُتِحَتْ الفاءُ إتبـاعاً لفتحـةِ العينِ وهو تعليـلٌ ضعيفٌ يَصْلُحُ لمثلِ هذه القراءةِ.

قوله: «فَلْيَحْـذَرِ الذينَ» فيـه وجهان، أشهـرُهما: ـ وهـو الذي لا يَعْـرِف النحـاةُ غيرَه ـ أنَّ المـوصولَ هـو الفاعـلُ و «أن تصيبَهم» مفعولُـه أي: فَلْيَحْـذَرِ المخالفون عن أمرِه إصابتَهم فتنةٌ. والثاني: أنَّ فاعل «فَلْيَحْـذَرْ» ضميرٌ مستتـرٌ، والموصولُ مفعولٌ به. وقد رُدَّ على هذا بـوجوهٍ منهـا: أنَّ الإِضمارَ على خـلافِ الأصلِ. وفيه نظرٌ؛ لأن هذا الإِضمارَ في قوةِ المنطوقِ به، فلا يُقال: هو خلافُ الأصلِ. ألا ترى أنَّ نحوَ: قُمْ ولْتقم فاعلُه مضمـرٌ، ولا يُقال في شيءٍ منـه: هو خلافُ الأصلِ، وإنما الإِضمارُ خلافُ الأصلِ فيمـا كان حَـذْفاً نحـو: «واسألِ القريةَ»[1].

ومنها: أنَّ هذا الضميرَ لا مَرْجِعَ له أي: ليس له شيءٌ يعودُ عليه فَبَطَلَ أَنْ يكـونَ الفـاعـلُ ضميـراً مستتـراً، وأُجيب: بـأنَّ الـذي يعـودُ عليـه الضميـرُ هـو الموصولُ الأولُ أي: فَلْيَحْذَرِ المُتَسَلِّلون المخالِفينَ عن أمرِه، فيكونون قد أُمِرُوا بالحَذَرِ منهم أي: أُمِروا باجتنـابِهم كما يُـؤْمَرُ بـاجتناب الفُسَّـاقِ. وقد رَدُّوا هـذا بوجهين، أحدُهما: أنَّ الضميرَ مفردٌ، والذي يعودُ عليه جمعٌ، ففاتَتِ المـطابقةُ التي هي شرطٌ في تفسيرِ الضمائر. الثـاني: أنَّ المُتَسَللين هم المخالِفُـون، فلو أُمِروا بالحَـذَرِ عن الذين يُخـالِفُوْن لكـانوا قـد أُمِروا بـالحَذَرِ من أنفسهم، وهـو لا يجوز؛ لأنَّه لا يمكِنُ أَنْ يُؤْمَروا بالحَذَرِ من أنفسهم.

ويمكنُ أَنْ يُجابَ عن الأولِ: بأنَّ الضميرَ وإن كان مفرداً فإنمـا عاد على

(١) الآية ٨٢ من يوسف.

جمعٍ باعتبارِ أنَّ المعنىٰ: فليحذَرْ هو. أي: مِنْ ذِكْرِ مثلِ ذلك. وحكى سيبويه[1] «ضرَبني وضربْتُ قومَك» أي: ضربني مَنْ ثَمَّ ومَنْ ذُكِر، وهي مسألةٌ معروفةٌ في النحوِ، أو يكونُ التقديرُ: فليحذَرْ كلُّ واحدٍ من المُتَسَلِّلين. وعن الثاني: بأنه يجوزُ أَنْ يُؤْمَرَ الإنسانُ بالحَذَرِ عن نفسِه مجازاً. يعني أنَّه لا يطاوعُها على شهواتِها وما تُسَوِّلُه له من السوءِ. كأنه قيل: فَلْيحذرِ المخالفونَ أنفسَهم، فلا يُطِيْعوها في ما تَأْمُرُهُمْ به، ولهذا يُقال: أَمَر نفسَه ونهاها، وأَمَرَتْه نفسُه باعتبار المجازِ.

ومنها: أنَّه يَصيرُ قولُه: «أَنْ تُصِيْبَهُم فتنةٌ أو يُصيبَهم عذابٌ أليمٌ» مُفْلَتاً ضائِعاً؛ لأنَّ «يَحْذَرُ» يتعدَّى لواحدٍ، وقد أَخَذَه على زَعْمِكم وهو «الذين يُخالفون»، ولا يَتَعَدَّىٰ إلى اثنين حتى يَقُولوا: إنَّ «أَنْ تصيبَهم فتنةٌ» في محلِّ مفعولِه الثاني فبقي ضائعاً. وفيه نظرٌ؛ لأنَّه لا يُسَلِّم ضَياعُه؛ لأنه مفعولٌ من أجله. واعتُرِضَ على هذا: بأنه لم يَسْتكمل شروطَ النصبِ لاختلافِ الفاعلِ؛ لأنَّ فاعلَ الحَذَرِ غيرُ فاعلِ الإصابةِ وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ حَذْفَ حرفِ الجرِّ يَطَّرِدُ مع أَنْ وأنَّ. فنقول: مُسَلَّمٌ شروطُ النصبِ غيرُ موجودة، وهو مجرورٌ باللامِ تقديراً، وإنما حُذِفَتْ مع «أَنْ» لطولِها بالصلة.

و «يُخالِفُون» يتعدَّىٰ بنفسِه نحو: خالَفْتُ أَمْرَ زيدٍ، و «إلى» نحو: خالَفْتُ إلى كذا، فكيف تَعَدَّىٰ هذا بحرفِ المجاوزةِ؟ وفيه أوجهٌ، أحدها: أنَّه ضُمِّن معنىٰ صَدَّ وأَعْرَضَ أي: صدَّ عن أمرِه وأَعْرَضَ عنه مخالِفاً له. والثاني: قال ابن عطية[2]: «معناه يَقَعُ خلافُهم بعدَ/ أَمْرِه، كما تقول: كان المطر عن ريحٍ [٦٧٢/أ]

(١) الكتاب ١/٤١ قال: «فجائز وهو قبيح أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول: هو أحسن الفتيان وأجمله، وأكرمُ بنيه وأَنْبَلُه».

(٢) المحرر ١١/٣٣١.

كذا، وعَنْ لما عدا الشيء». الثالث: أنها مزيدةٌ أي: يخالفون أمرَه، وإليـه نحا الأخفش[1] وأبو عبيدة[2]، والزيادةُ خلافُ الأصلِ.

وقُرِىء[3] «يُخَلِّفون» بالتشديد، ومَفْعولُه محذوفٌ أي: يُخَلِّفون أنفسَهم.

آ. (٦٤) قـولـه: ﴿قـد يَعْلَمُ مـا أنتمْ عليـه﴾: قـال الزمخشري[4]: «أَدْخَلَ «قد» ليؤكِّدَ عِلْمَه بمـا هم عليه من المخـالفةِ عن الـدينِ والنفاق، ويرجع توكيدُ العلمِ إلى توكيدِ الوعيدِ: وذلك أنَّ «قد» إذا دَخَلَتْ على المضارعِ كانت بمعنى «رُبَّمـا» فوافَقَتْ «رُبَّمـا» في خروجِهـا إلى معنى التكثير في نحو قوله[5]:

٣٤٦٩ـ فـإنْ تُـمْسِ مهجـورَ الفِنـاءِ فـرُبَّمـا
أقـامَ بـه بـعـدَ الـوُفـودِ وُفـودُ

ونحوٌ من ذلك قولُ زهير[6]:

٣٤٧٠ـ أخـي ثـقـةٍ لا تُـهْـلِكُ الـخـمـرُ مـالَـه
ولـكـنَّـه قـد يُـهْـلِكُ الـمـالَ نـائِـلُهْ

قال الشيخ[7]: «وكونُ «قد» إذا دَخَلَتْ على المضارعِ أفادَتِ التكثيرَ قولٌ

---

(١) لم يشر الأخفش إلى زيادتها في كتابه «معاني القرآن».
(٢) مجاز القرآن ٢/٦٩.
(٣) البحر ٦/٤٧٧.
(٤) الكشاف ٣/٧٩.
(٥) البيت لأبي العطاء السِّنْدي، وهو في الحماسة ١/٣٩١، والخزانة ٤/١٦٧، واللسان (عهد).
(٦) تقدم برقم ١٩٠٢.
(٧) البحر ٦/٤٧٧.

لبعضِ النحــاة[1]. وليس بصحيــحٍ، وإنمــا التكثيــرُ مفهــومٌ من السِّيــاق. والصحيـحُ: أنَّ «رُبَّ» للتقليلِ للشيءِ[2]، أو لتقليـلِ نـظيـرِه. وإنْ فُهِم تكثيـرٌ فمِنَ السِّياقِ لا منها».

«ويومَ يُرْجَعُون» في «يوم» وجهان أحدُهما: أنه مفعولٌ به لا ظرفٌ لعطفِـه على قـولِه: «مـا أنتم عليه» أي: يعلمُ الـذي أنتم عليـه مِنْ جميـعِ أحـوالِكم، ويَعْلَمُ يومَ يُرْجَعُون كقولِه: «إنَّ اللَّهَ عندَه عِلْمُ الساعةِ لا يُجَلِّيها لوقتِهـا إلاَّ هو». والثـاني: أنه ظـرفٌ لشيءٍ محـذوف. قـال ابن عـطيـة[3]: «ويجـوزُ أَنْ يكـونَ التقديرُ: والعلمُ الظاهرُ لكم ــ أو نحو هذا ــ يومَ، فيكونُ النصبُ على الظرفِ» انتهى.

وقـرأ العامَّـةُ «يُرْجَعـون» مبنياً للمفعـول. وأبو عمـرو[4] في آخرين مبنيـاً للفاعلِ. وعلى كلتا القراءتين فيجـوزُ وجهان، أحـدهما: أَنْ يكـونَ في الكلامِ التفاتُ من الخطابِ في قولِه: «ما أنتم عليه» إلى الغَيْبة في قولـه: «يُرْجَعـون». والثـاني: أنَّ «ما أنتم عليـه» خطابٌ عـامٌّ لكلِّ أحـدٍ. والضميرُ في «يُـرْجَعُـون» للمنافقين خاصةً، فلا التفاتَ حينئذٍ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة النور]

---

(١) انظر: المغني ٢٣١.

(٢) البحر: «لتقليل الشيء».

(٣) المحرر ١١/٣٣١.

(٤) السبعة ٤٥٩، والنشر ٢/٢٠٨، والبحر ٦/٤٧٧.

سورة الفرقان

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) **قوله: ﴿ليكونَ﴾**: اللامُ متعلقةٌ بـ «نَزَّل». وفي اسم «يكون» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه ضميرٌ يعودُ على الذي نزَّل. أي: ليكونَ الذي نَزَّل الفرقانَ نذيراً. الثاني: أنه يعودُ على الفرقانِ وهو القرآنُ. أي: ليكون الفرقانُ نذيراً. الثالث: أنه يعودُ على «عبدِه» أي: ليكونَ عبدُه محمد صلَّى الله عليه وسلَّم نذيراً. وهذا أحسنُ الوجوهِ معنىً وصناعةً لقُرْبِه ممَّا يعودُ عليه، والضميرُ يعودُ على أقربِ مذكورٍ. و «للعالمين» متعلقٌ بـ «نذيراً» وإنما قُدِّم لأجلِ الفواصلِ. ودَعْوىٰ إفادةِ الاختصاصِ بعيدةٌ لعدمِ تأتِّيها هنا. ورَجَّح الشيخ[١] عَوْدَه على «الذي» قال: «لأنه العُمْدةُ المسندُ إليه الفعلُ، وهو مِنْ وصفِه تعالى كقوله: «إنَّا كنَّا مُنْذِرين»[٢]. و «نذيراً» الظاهرُ فيه أنه بمعنى مُنْذِر. وجَوَّزوا أَنْ يكونَ مصدراً بمعنى الإنذار كالنكير بمعنى الإنكار ومنه «فكيف كان عذابي ونُذُرِ»[٣].

آ. (٢) **قوله: ﴿الذي له مُلْكُ﴾**: يجوز في «الذي» الرفعُ نعتاً للذي الأولِ، أو بياناً، أو بدلاً، أو خبراً لمبتدأ محذوفٍ، أو النصبُ على

---

(١) البحر ٦/ ٤٨٠.

(٢) الآية ٣ من الدخان.

(٣) الآية ١٦ من القمر.

المدحِ . وما بعد «نَزَّل» من تمام الصلة فليس أجنبياً، فلا يضُرُّ الفصلُ به بين الموصولِ الأولِ والثاني إذا جَعَلْنا الثاني تابعاً له .

قوله : «وخَلَقَ» الخَلْقُ هنا عبارةٌ عن الإِحداثِ والتهيئةِ لِما يَصْلُح له حتى يجيءَ قولُه : «فَقَدَّره تَقْديراً» مفيداً؛ إذ لو حَمَلْنا «خَلَقَ كلَّ شيء» على معناه الأصلي من التقدير لصار الكلام : وقَدَّر كلَّ شيءٍ فقدَّره .

آ . (٣) قوله : ﴿واتَّخَذُوا﴾ : يجوزُ أَنْ يعودَ الضميرُ على الكفارِ الذينُ يَضُمُّهم لَفْظُ «العالمين»[١] ، وأن يعودَ على مَنْ ادَّعَى للَّهِ شريكاً وولداً لدلالةِ قولِه : «ولم يَتَّخِذْ ولداً ، ولم يكن له شريكٌ في المُلْك» ، وأَنْ يعودَ على المُنْذَرين لدلالة «نذيراً» عليهم .

قوله : «لا يَخْلُقُون» صفةٌ لـ «آلهةً» ، وغَلَّبَ العقلاءَ على غيرِهم ؛ لأنَّ الكفارَ/ كانوا يَعْبُدون العقلاءَ كعُزَيْرٍ والمسيح والملائكةِ وغيرِهم كالكواكبِ والأصنامِ . ومعنى «لا يَخْلُقُون» لا يَقْدِرُوْن على التقدير ، والخَلْقُ يُوْصَفُ به العبادُ . قال زهير[٢] : [٦٧٢/ب]

٣٤٧١ـ وَلأَنْتَ تَفْري ما خَلَقْتَ وبَعْـ
ـضُ القوم يَخْلُقُ ثم لا يَفْري

ويقال : خَلَقْتُ الأَديمَ[٣] أي : قدَّرْتُه . هذا إذا أُريد بالخَلْقِ التقديرُ . فإنْ أُريد به الإِيجادُ فلا يُوْصَفُ به غير الباري تعالى وقد تقدَّم . وقيل : بمعنى يَخْتَلِقون ، كقوله : «وَتَخْلُقون إفْكاً»[٤] .

---

(١) الوارد في الآية ١ «ليكون للعالمين نذيرا» .

(٢) تقدم برقم ٢٦١ .

(٣) الأديم : الجلد .

(٤) الآية ١٧ من العنكبوت .

آ. (٤) قوله: ﴿افْتَراه﴾: الهاءُ تعودُ على إفك. وقال أبو البقاء[١]: «الهاء تعود على «عَبْدِه» في أول السورة» ولا أظنّه إلاَّ غَلَطاً، وكأنه أراد أَنْ يقولَ: الضمير المرفوع في افتراه فَغَلِط.

قوله: «ظُلْماً» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّه مفعولٌ به؛ لأنَّ «جاء» يتعدَّىٰ بنفسِه وكذلك «أتىٰ». والثاني: أنه على إسقاطِ الخافضِ أي: جاؤوا بظلمٍ. الثالث: أنه في موضعِ الحال، فيجيءُ فيه ما في قولك «جاء زيدٌ عَدْلاً» من الأوجه.

آ. (٥) قوله: ﴿اكْتَتَبها﴾: يجوز فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أَنْ يكونَ حالاً من أساطيرُ، والعاملُ فيها معنىٰ التنبيه، أو الإشارةِ المقدرةِ؛ فإنَّ «أساطيرُ» خبرٌ مبتدأ محذوفٍ، تقديرُه: هذه أساطيرُ الأوَّلِين مُكْتَتَبَةً. والثاني: أن يكونَ في موضع خبرٍ ثانٍ لـ «هذه». والثالث: أَنْ يكونَ «أساطيرُ» مبتدأً و «اكْتَتَبها» خبرُه، واكْتَتَبها: الافتعالُ هنا يجوزُ أَنْ يكونَ بمعنى أَمَر بكتابتها كاقتصد واحْتَجم، إذا أَمَر بذلك، ويجوز أَنْ يكونَ بمعنى كَتَبها، وهو مِنْ جملةِ افترائِهم عليه لأنه [عليه السلام][٢] كان أُمِّيَّاً لا يَقْرأ ولا يَكْتب، ويكونُ كقولهم: اسْتَكَبَّه واصْطَبَّه أي: سكبه وصبَّه. والافتعالُ مُشْعِرٌ بالتكلُّفِ. ويجوز أَنْ يكونَ مِنْ كَتَبَ بمعنى جَمَعَ، من الكَتْبِ وهو الجَمْعُ، لا من الكتابة بالقلَم.

وقرأ[٣] طلحةُ «اكْتُتِبَها» مبنياً للمفعولِ. قال الزمخشري[٤]: «والمعنى: اكتتبها له كاتِبٌ لأنه كان أُمِّيَّاً لا يكتبُ بيدِه، ثم حُذِفَتِ اللامُ فأَفْضَىٰ الفعلُ إلى الضمير فصار: اكتتبها إياه كاتبٌ. كقوله: «واختار موسىٰ قومَه»[٥] ثم بُني

---

(١) الإملاء ٢/١٦٠.

(٢) زيادة من ش.

(٣) المحتسب ٢/١١٧، البحر ٦/٤٨٢.

(٤) الكشاف ٣/٨٢.

(٥) الآية ١٥٥ من الأعراف.

الفعلُ للضمير الذي هو «إياه» فانقلب مرفوعاً مستتراً بعد أن كان منصوباً بـارزاً، وبقي ضمير الأساطير على حالِه فصارَ «اكْتُتِبَها» كما تَرَىٰ.

قـال الشيخ[1]: «ولا يَصِـحُّ ذلـك على مـذهـبِ جمهـورِ البصـريين؛ لأنَّ «اكتتبهـا له كـاتب» وَصَل الفعـلُ فيه لمفعـولين أحدُهمـا مُسَـرَّح، وهـو ضميـرُ الأساطير، والآخرُ مقيدٌ، وهو ضميرُه عليه السلام، ثم اتُّسِع في الفعلِ فحُـذِفَ حرفُ الجر، فصار: اكتتبها إياه كاتبٌ. فإذا بُني هذا للمفعولِ: إنما ينـوبُ عن الفاعلِ المفعولُ المُسَرَّحُ لفظاً وتقديراً لا المسرَّحُ لفـظاً، المقيَّدُ تقـديراً. فعلى هذا يكون التركيب: اكْتُتِبَه لا اكتتبها، وعلى هذا الذي قُلْناه جـاء السماعُ. قـال الفرزدق[2]:

٣٤٧٢ـ ومِنَّـا الـذي اختيـر الـرجـالَ سمـاحـةً
وجـوداً إذا هَـبَّ الـريـاحُ الـزَّعـازِعُ

ولـو جاء على مـا قَرَّره الـزمخشريُّ لجـاء التركيبُ: «ومنـا الـذي اختيره الرجالُ» لأنَّ «اخْتِير» تَعدَّى إلى الرجال بإسقاطِ حرفِ الجرِّ؛ إذ تقـديرُه: اختيـر من الرِّجال». قلت: وهـو اعتراضٌ حَسَنٌ بـالنسبة إلى مـذهـبِ الجمهورِ، ولكن الزمخشريَّ قد لا يلْتزمه، ويوافق الأخفشَ والكـوفيين، وإذا كان الأخفشُ وهم، يتركون المَسرَّحَ لفظاً وتقديراً، ويُقيمون المجرورَ بالحرفِ مع وجودِه فهذا أَوْلَى وأَحْرىٰ.

والظاهر أنَّ الجملةَ مِنْ قـولِه «اكْتَتَبهـا فهي تُمْلَىٰ» مِنْ تَتِمَّةِ قـولِ الكفارِ. وعن الحسن أنَّها من كلامِ البـاري تعالى، وكـان حَقُّ الكلام على هـذا أَنْ يَقْرَأَ

---

(١) البحر ٦/٤٨٢.

(٢) تقـدم برقم ٢٣٠٨، وقـال أبو حيـان قبل إنشـاده البيت: «في هذا النـوع الذي أحـد المفعولين فيه مُسَرَّحٌ لفظاً وتقديراً، والآخر مسرح لفظاً لا تقديراً».

«أَكْتَتَبها» بهمزةٍ مقطوعةٍ مفتوحةٍ للاستفهام كقولِه: «أَفْتَـرَىٰ على اللَّهِ كَذِبـاً أَمْ به جِنَّـةٌ»[1]. ويمكنُ أن يُعْتَذَرَ عنـه: أنه حَـذَفَ الهمزةَ للعلمِ بهـا كقولِـه تعالىٰ: «وتلكَ نِعْمةٌ تمنُّها عليَّ»[2]. وقولِ الآخر[3]:

٣٤٧٣ـ أَفْـرَحُ أَنْ أُرْزَأَ الـكـرامَ وأَنْ أُوْرَثَ ذَوْداً شَـصـائِـصـا نَـبْـلا

يـريدُ: أو تلك، وأَأَفْـرَحُ، فَحُذِفَ لـدلالةِ الحـالِ، وحَقُّـه أَنْ يقفَ على «الأوَّلين». قـال الزمخشـري[4]: «كيف قيل: اكْتَتَبهـا فهي تُمْلَى عليـه، وإنمـا يُقـال: أَمْلَيْتُ عليه فهـو يكتتبها؟ قلت: فيـه وجهان، أحـدُهمـا: أراد اكتتـابَهـا وطَلَبَـه[5] فهي تُمْلَى عليه أو كُتِبَتْ لـه وهو أُمِّيٌّ فهي تُمْلَى عليـه أي: تُلْقَى عليه مِنْ كتـابٍ يَتَحفَّـظُهـا؛ لأنَّ صـورةَ الإلقـاءِ على الحـافظِ كصـورة الإلقـاءِ على الكاتبِ».

وقـرأ[6] عيسى وطلحـة «تُتْلَى» بتـاءَيْن مِنْ فـوقُ، من التـلاوة. و «بُكْـرَةً وأَصيـلاً» ظـرفـا زمـان لـلإمـلاء. واليـاءُ في «تملَى» بـدلٌ من الـلامِ كقـولِـه: «فَلْيُمْلِلْ»[7] وقد تقدَّمَ[8].

---

(١) الآية ٨ من سبأ.

(٢) الآية ٢٢ من الشعراء.

(٣) تقدم برقم ٣٤٠.

(٤) الكشاف ٣/٨٢.

(٥) الكشاف: أو طلبه.

(٦) البحر ٦/٤٨٢.

(٧) الآية ٢٨٢ من البقرة.

(٨) قال المؤلف في الدر ٢/٦٥٣: «ويقـال أَمْلَلْت وأَمْلَيْت. فقيل: همـا لغتان. وقيـل: الياء بدل من أحد المثلين. وأصل المادتين: الإعادة مرة بعد أخرى.

آ. (٧) قوله: ﴿ما لِهٰذا﴾: «ما» استفهاميةٌ مبتدأةٌ. والجارُّ بعدَها خبرٌ. «ويأكل» جملةٌ حاليةٌ، وبها تَتِمُّ فائدةُ الإِخبار كقوله: «فما لهم عن التَّذْكِرَة مُعْرِضين»[1]. وقد تقدم في النساء[2] أنَّ لامَ الجرِّ كُتِبَتْ مفصولةً من مجرورِها وهو خارجٌ عن قياسِ الخطِّ.

[٦٧٣/أ] / والعاملُ في الحالِ الاستقرارُ العاملُ في الجارِّ، أو نفسُ الجارِّ، ذكرَه أبو البقاء[3].

قوله: «فيكونَ» العامَّةُ على نصبِه. وفيه وجهان، أحدُهما: نصبٌ على جوابِ التحضيض. والثاني قال أبو البقاء[4]: «فيكونَ منصوبٌ على جوابِ الاستفهام» وفيه نظرٌ؛ لأنَّ ما بعدَ الفاءِ لا يَتَرَتَّبُ على هذا الاستفهامِ. وشرطُ النصبِ: أن ينعقدَ منهما شرطٌ وجزاءٌ. وقُرِىء[5] «فيكونُ» بالرفعِ، وهو معطوفٌ على «أُنْزِل». وجاز عطفُه على الماضي؛ لأنَّ المرادَ بالماضي المستقبلُ، إذ التقدير: لولا نُنَزِّلُ.

آ. (٨) قوله: ﴿أو يُلْقَى﴾: «أو تكونُ» معطوفان على «أُنْزِلَ» لِما تقدَّمَ مِنْ كونِه بمعنى نُنَزِّل. ولا يجوزُ أَنْ يُعْطفا على «فيكونَ» المنصوبِ في الجواب، لأنهما مُنْدَرِجان في التحضيض في حكم الواقعِ بعد «لولا». وليس المعنى على أنهما جوابٌ للتحضيضِ فيعطفا على جوابِه. وقرأ[6] الأعمش وقتادةُ «أو يكونُ له» بالياء من تحتُ؛ لأن تأنيثَ الجنةِ مجازيٌّ.

---

(١) الآية ٤٩ من المدثر.

(٢) الآية ٧٨ «فمالِ هؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً».

(٣) الإملاء ٢/١٦٠.

(٤) الإملاء ٢/١٦٠.

(٥) حكاه أبو معاذ. انظر: الشواذ ١٠٤، والبحر ٦/٤٨٣.

(٦) البحر ٦/٤٨٣.

قوله: «يَـأْكلُ منهـا» الجملةُ في موضـعِ الرفـعِ صفةً لـ «جنـةٌ». وقرأ[1] الأخَوان «نَأْكُلُ» بنون الجمعِ. والباقون بالياء من تحتُ أي: الرسول.

قوله: «وقال الظالمون» وَضَعَ الظاهرَ موضعَ المضمرِ، إذ الأصل: وقالوا. قال الزمخشري[2]: «وأرادَ بالظالمين إياهم بأعيانهم». قـال الشيخ[3]: «وقـوله ليس تركيباً سائغاً، بل التركيبُ العربـيُّ أَنْ يقولَ: أرادَهم بأعيانِهم».

آ. (١٠) **قوله: ﴿جَنَّاتٍ﴾**: يجوز أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ «خيراً»، وأَنْ يكـونَ عطفَ بيـانٍ عند مَنْ يُجَـوِّزه في النكراتِ، وأَنْ يكـونَ منصوبـاً بـإضمـارِ أعني. و «تَجْري من تحتِها الأنهارُ» صفةٌ.

قوله: «ويَجْعَلْ لكَ» قرأ[4] ابن كثير وابن عامر وأبـو بكر بـرفع «ويجعَـلُ» والباقون بإدغامِ لامِ «يَجْعَلْ» في لام «لك». وأمَّا الرفعُ ففيه وجهان، أحدُهما: أنَّه مستأنفٌ. والثـاني: أنه معـطوفٌ على جوابِ الشـرط. قال الـزمخشري[5]: «لأنَّ الشرطَ إذا وقع ماضياً جاز في جوابِه الجزمُ، والرفعُ كقولِه[6]:

٣٤٧٤ـ وإنْ أتـاه خـليـلٌ يـومَ مَـسْـألـةٍ
يـقـولُ لا غـائِـبٌ مـالـي ولا حَـرِمُ

---

(١) السبعـة ٤٦٢، والتيسيـر ١٦٣، والنشـر ٢/٣٣٣، والبحـر ٦/٤٨٣، والقـرطبي ١٣/٥، والحجة ٥٠٧.

(٢) الكشاف ٣/٨٢.

(٣) البحر ٦/٤٨٣.

(٤) السبعـة ٤٦٢، والحجة ٥٠٨، والبحـر ٦/٤٨٤، والنشـر ٢/٣٣٣، والقـرطبي ١٣/٦، والتيسير ١٦٣.

(٥) الكشاف ٣/٨٣.

(٦) تقدم برقم ١٢٣١.

قال الشيخ[1]: «وليس هذا مذهبَ سيبويه، بل مذهبُه[2]: أنَّ الجوابَ محذوفٌ، وأنَّ هذا المضارعَ مَنْوِيٌّ به التقديمُ، ومذهبُ المبرد[3] والكوفيين[4] أنه جوابٌ على حَذْفِ الفاءِ. ومذهبُ آخرين: أنه جوابٌ لا على حَذْفِها، بل لمَّا كان الشرطُ ماضياً ضَعُفَ تأثيرُ «إنْ» فارتفع». قلت: فالزمخشريُّ بنى قولَه على هذين المذهبين. ثم قال الشيخ[5]: «وهذا التركيبُ جائزٌ فصيحٌ. وزعم بعضُ أصحابِنا أنه لا يجيءُ إلَّا في ضرورة».

وأمَّا القراءةُ الثانيةُ فتحتمل وجهين، أحدُهما: أنَّ سكونَ اللامِ للجزمِ عطفاً على مَحَلِّ «جَعَل»؛ لأنَّه جوابُ الشرط. والثاني: أنه مرفوعٌ، وإنما سُكِّن لأجلِ الإدغام. قاله الزمخشري[6] وغيرُه وفيه نظرٌ؛ من حيث إنَّ[7] مِنْ جملةِ مَنْ قرأ بذلك ـ وهو نافعٌ والأخَوان وحفصٌ ـ ليس مِنْ أصولِهم الإدغامُ، حتى يُدَّعَى لهم في هذا المكانِ. نعم أبو عمرو أصلُه الإدغامُ وهو يقرأ هنا بسكونِ اللامِ، فيُحتمل ذلك على قراءته، وهذا من محاسِنِ علمِ النحوِ والقراءاتِ معاً.

وقرأ[8] طلحةُ بن سليمان «ويَجْعَلَ» بالنصبِ؛ وذلك بإضمارِ «أنْ» على

---

(١) البحر ٦/٤٨٤.

(٢) الكتاب ١/٤٣٦.

(٣) المقتضب ٢/٦٩.

(٤) نسب صاحب الإنصاف إلى الكوفيين أن التقدير في البيت: يقول إن أتاه خليل، ولولا أنه في تقدير التقديم لما جاز أن يكون مرفوعاً. الإنصاف ٢/٦٢٦.

(٥) البحر ٦/٤٨٤.

(٦) الكشاف ٣/٨٣. وهو رأي الفراء. انظر: معاني القرآن ٢/٢٦٣.

(٧) في هذا التركيب نظر.

(٨) المحتسب ٢/١١٨، والبحر ٦/٤٨٤.

جوابِ الشرطِ، واستضعفها ابنُ جني[1]. ومثلُ هذه القراءة[2]:

٣٤٧٥ـ فإنْ يَهْلَكْ أبو قابوسَ يَهْلَكْ ... رَبيعُ الناسِ والبَلَدُ الحرامُ

ونَأْخُذْ بعدَه بذِنابِ عيشٍ ... أَجَبُّ الظهرِ ليسَ له سَنامُ

بالتثليث في «نَأْخذ».

آ. (١٢) قوله: ﴿إذا رَأَتْهُمْ﴾: هذه الجملةُ الشرطيةُ في موضعِ نصبٍ صفةً لـ «سَعيراً» لأنَّه مؤنَّثٌ.

قوله: «سَمِعُوا لها تَغَيُّظاً وزَفيراً» إنْ قيل: التغيُّظُ لا يُسْمع. فالجوابُ من ثلاثةِ أوجه، أحدُها: أنه على حَذْفِ مضافٍ أي: صوتَ تغيُّظِها. والثاني: أنه على حَذْفٍ تقديرُهُ: سَمِعوا ورَأَوْا تغيُّظاً وزفيراً، فيرتفع كلُّ واحدٍ إلى ما يَلِيقُ به أي: رَأَوْا تغيُّظاً وسَمِعوا زَفيراً. والثالث: أنْ يُضَمَّن «سمعوا» معنىً يَشْمَلُ الشيئين أي: أَدْرَكوا لها تغَيُّظاً وزفيراً. وهذان الوجهان الأخيران منقولان من قولِه[3]:

٣٤٧٦ـ يا ليتَ زوجَك قد غَدا ... متقلِّداً سيفاً ورُمْحاً

ومن قوله[4]:

٣٤٧٧ـ فَعَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارداً ... .

---

(١) المحتسب ٢/١١٨.

(٢) تقدم برقم ٧٢٨.

(٣) تقدم برقم ١٤٩.

(٤) تقدم برقم ١٥٠.

أي: ومُعْتَقِلاً رمحاً، وسَقَيْتُها ماءً، أو تضمَّنُ «مُتَقَلِّداً» معنى مُتَسَلِّحاً، و «عَلَفْتُها» معنى: أَطْعَمْتُها تِبْناً وماءً بارداً.

آ. (١٣) قوله: ﴿مكاناً﴾: منصوب على الظرف و «منها» في محلِّ نصبٍ على الحالِ مِنْ «مكان» لأنه في الأصل صفةٌ له. و «مُقَرَّنين» حال مِنْ مفعول «أُلْقُوا». و «ثُبوراً» مفعول به. فيقولون: يا ثُبوراه. ويجوزُ أَنْ يكونَ مصدراً من معنى «دُعُوا» وقيل: منصوبٌ بفعلٍ من لفظِه مقدرٍ تقديرُه: ثَبَرْنا ثُبوراً. وقرأ[1]/ معاذ بن جبل «مُقَرَّنُوْنَ» بالواو. ووجهُها أَنْ تكونَ بدلاً من مفعول[2] «أُلْقُوا». [٦٧٣/ب]

وقرأ عمر بن محمد[3] «ثَبورا» بفتح الثاء. والمصادرُ التي على فَعُوْل بالفتحِ قليلةٌ جداً. وينبغي أن يُضَمَّ هذا إليها، وقد ذكرْتُها في البقرةِ عند قوله «وَقُودُها الناسُ»[4].

آ. (١٦) قوله: ﴿خالدين﴾: منصوبٌ على الحالِ: إمَّا مِنْ فاعل «يَشاؤون» وإمَّا مِنْ فاعل «لهم» لوقوعِه خبراً. والعائدُ على «ما» محذوفٌ أي: لهم فيها الذي يَشاؤُونه حالَ كونِهم خالدين.

قوله: «كان على ربِّك» في اسمِ كان وجهان، أحدهما: أنه ضميرُ

---

(١) البحر ٦/ ٤٨٥ منسوبة إلى أبي شيبة صاحب معاذ بن جبل، ونسبها ابن خالويه في الشواذ ١٠٤ إلى معاذ.

(٢) يعني من نائب الفاعل: الواو.

(٣) في الأصل عمرو بن محمد نقلاً عن البحر ٦/ ٤٨٥، وليس ثمة قارىء عند ابن الجزري بهذا الاسم، وعنده ثمانية قراء باسم عمر بن محمد، وفي الشواذ ١٠٤ عمر بن محمد. ولعله عمر بن محمد أبو حفص القاضي من أصحاب الدوري توفي سنة ٣٠٥. انظر: طبقات القراء ١/ ٥٩٨.

(٤) الآية ٢٤ من البقرة.

«ما يَشاؤون»، ذكره أبو البقاء[1]. والثاني: أَنْ يعودَ على الوَعْدَ المفهومِ مِنْ قوله «وُعِدَ المتَّقون». و«مَسْؤُولاً» على المجازِ أي: يُسْأَلُ: هل وُفِّي بك أم لا؟ أو يَسْأله مَنْ وُعِدَ به؟

آ. (١٧) قوله: ﴿ويوم يَحْشُرهم﴾: قرأ[2] ابنُ عامر «نَحْشُرهم» «فنقول» بالنون فيهما. وابنُ كثير وحفصٌ بالياء مِنْ تحت فيهما. والباقون بالنونِ في الأولِ، وبالياءِ في الثاني. وهنَّ واضحاتٌ. وقرأ[3] الأعرج «نَحْشِرُهم» بكسر الشين في جميع القرآن. قال ابن عطية[4]: «هي قليلةٌ في الاستعمالِ قويةٌ في القياس؛ لأنَّ يَفْعِلِ بكسرِ العين في المتعدِّي أَقْيَسُ مِنْ يَفْعُل بضمِّ العين». وقال أبو الفضل الرازي: «وهو القياس في الأفعالِ الثلاثيةِ المتعديةِ؛ لأنَّ يَفْعُل بضم العين قد يكونُ من اللازمِ الذي هو فَعُل بضمِّها في الماضي». قال الشيخ[5]: «وليس كما ذكرا، بل فِعْلُ المتعدِّي الصحيحُ[6] جميعُ حروفِه، إذا لم يكن للمغالبةِ[7] ولا حلقيٌّ عينٍ[8] ولا لامٍ فإنه جاء على يَفْعِل ويَفْعُل

---

(١) الإملاء ٢/١٦١.

(٢) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٦٣، والنشر ٢/٣٣٣، والحجة ٥٠٨، والبحر ٦/٤٨٧، والتيسير ١٥٣، والقرطبي ١٣/١٠.

(٣) المحتسب ٢/١١٩، والبحر ٦/٤٨٨.

(٤) المحرر ١٢/١٣.

(٥) البحر ٦/٤٨٨.

(٦) معتل العين أو اللام بالياء، أو معتل الفاء بالواو يكون مضارعه على يفعِل نحو: راماني فرمَيْتُه أرْميه، وسايرني فسِرْته أسِيره، أي غلبته في السير، وواعدني فوعَدْتُه أعِدُه. انظر: الممتع ١٧٣.

(٧) البحر: للمبالغة. وفي الممتع ١/١٧٣ «للمغالبة» ومضارع المغالبة دائماً على يَفْعُل نحو: ضاربني فضربته أَضْرُبه.

(٨) قال في الممتع: «وزعم الكسائي أنه يجيء على أَفْعَل بفتح العين إذا كان عينه حرف حلق نحو: فاخرني ففخَرْته أَفْخَرُه».

كثيراً. فإنْ شُهِرَ أحدُ الاستعماليين اتُّبِعَ، وإلاَّ فالخيارُ. حتى إنَّ بعضَ أصحابِنا خَيَّر فيهما: سُمِعا للكلمة أو لم يُسْمَعا». قلت: الذي خَيَّرَ في ذلك هو ابنُ عصفور[1] فيُجيزُ أَنْ تقولَ: «زيد يَفْعِل» بكسرِ العينِ، و «يَضْرُب» [بضمٍّ][2] الراءِ مع سماعِ[3] الضمِّ في الأول والكسرِ في الثاني. وسبَقَه إلى ذلك ابنُ درستويهِ، إلاَّ أنَّ النحاةَ على خلافِه.

قوله: «وما يَعْبُدون» عطفٌ على مَفْعولِ «نَحْشُرهم» ويَضْعُفُ نصبُه على المعيَّة. وغَلَّب غيرَ العاقلِ فأتى بـ «ما» دونَ «مَنْ».

قوله: «هؤلاءِ» يجوزُ أن يكونَ نعتاً لعِبادي، أو بدلاً، أو بياناً.

قوله: «ضَلُّوا السبيلَ» على حَذْفِ الجرِّ وهو «عن»، كما صَرَّح به في قوله «يَضِلُّ عن سبيلِه»[4] ثم اتُّسِع فيه فحُذِف نحو: «هَدَى»، فإنه يتعدَّى بـ «إلى»، وقد يُحْذَفُ اتِّساعاً. و «ضَلَّ» مطاوعُ أَضَلَّ.

آ. (١٨) **قوله: ﴿يَنْبغي﴾**: العامَّةُ على بنائِه للفاعل. وأبو عيسى الأسودُ القارىء[5] «يُنبَغَى» مبنياً للمفعولِ. قال ابنُ خالويه[6]:

---

(١) قال في الممتع: «فإن مضارِعه أبداً يجيء على يَفْعِل ويَفْعُل، نحو: ضَرَبَ يَضْرِب وقَتَلَ يقتُلُ وجَلَس يَجْلِس وقَعَد يقعُد. وقد يجتمعان في الفعل الواحد نحو عكف يعكِف ويعكُف، وهما جائزان سُمعا للكلمة أو لم يسمع إلاَّ أحدهما». الممتع ١٧٣/١.

(٢) زيادة من(ش).

(٣) سقطت العين من «سماع» في الأصل. والتصحيح من (ش).

(٤) الآية ١١٧ من الأنعام.

(٥) البحر ٤٨٨/٦، والشواذ ١٠٤. ولم أقف على أبي عيسى الأسود وإنما وجدت أبا عيسى الأسواري البصري روى عن أبي سعيد الخدري وعنه قتادة وروى له مسلم. انظر تهذيب التهذيب ١٩٥/١٢.

(٦) الشواذ ١٠٤.

«زعم سيبويه[1] أن يُنْبَغَىٰ لغة».

قوله: «أن نَتَّخِذَ» فاعلُ «ينبغي» أو مفعولٌ قائمٌ مقامَ الفاعلِ في قراءةِ الأسود. وقرأ العامَّةُ «نَتَّخِذَ» مبنياً للفاعل. و «من أولياء» مفعولُه، وزِيْدَتْ فيه «مِنْ». ويجوز أن يكونَ مفعولاً أولَ على أنَّ «اتَّخَذَ» متعديةٌ لاثنين، ويجوز أَنْ لا تكونَ المتعديةَ لاثنين بل لواحدٍ، فعلىٰ هذا «مِنْ دونِك» متعلِّقٌ بالاتِّخاذ، أو بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ مِنْ «أولياء».

وقرأ[2] أبو الدَّرْداء وزيد بن ثابت وأبو رجاء والحسن وأبو جعفر في آخرين «نُتَّخَذَ»[3] مبنيّاً للمفعول. وفيه أوجهٌ، أحدُها: أنَّها المتعديةُ لاثنينِ، والأولُ همز[4] ضمير المتكلمين. والثاني: قولُه: «مِنْ أولياء» و «مِنْ» للتبعيضِ أي: ما كان ينبغي أَنْ نَتَّخِذَ بعضَ أولياء، قاله الزمخشري[5]. الثاني: أنَّ «مِنْ أولياء» هو المفعولُ الثاني أيضاً، إلَّا أنَّ «مِنْ» مزيدةٌ في المفعولِ الثاني. وهذا مردودٌ: بأنَّ «مِنْ» لا تُزاد في المفعول الثاني، إنما تُزاد في الأولِ. قال ابن عطية[6]: «ويُضْعِفُ هذه القراءةَ دخولُ «مِنْ» في قوله: «مِنْ أولياء». اعتَرَض بذلك سعيدُ بن جبير وغيرُه». الثالث: أَنْ يكونَ «مِنْ أولياء» في موضعِ الحالِ. قاله ابن جني[7] إلَّا أنه قال: «ودَخَلَتْ «مِنْ» زيادةً لمكانِ النفيِ المتقدم، كقولك: ما اتُّخذت زيداً مِنْ وكيل». قلت: فظاهرُ هذا أنه جَعَلَ

---

(١) لم أقف على هذا النقل عن سيبويه.

(٢) النشر ٢/٣٣٣، الإتحاف ٢/٣٠٦، والبحر ٦/٤٨٩، والقرطبي ١٣/١٠، والمحتسب ٢/١١٩.

(٣) رُسمت في البحر مصحفة بالياء.

(٤) كذا في الأصل، ولا ضرورة لها.

(٥) الكشاف ٣/٨٦.

(٦) المحرر ١٢/١٣.

(٧) المحتسب ٢/١٢٠.

الجارَّ والمجرورَ في موضعِ الحالِ، وحينئذٍ يَسْتحيلُ أَنْ تكونَ «مِنْ» مزيدةً، ولكنه يريدُ أنَّ هذا المجرورَ هو الحالُ نفسُه و «مِنْ» مزيدةٌ فيه، إلَّا أنه لا تُحفظ زيادةُ «مِنْ» في الحالِ وإنْ كانَتْ منفيةً، وإنما حُفِظ زيادةُ الباءِ فيها على خلافٍ في ذلك[1].

وقوله[2]: «أأنْتُم أَضْلَلْتُمْ» «أَمْ هم ضَلُّوا» إنما قَدَّم الاسمَ على الفعل لمعنىً ذكرْتُه في قولِه تعالى: «أأنتَ قُلْتَ للناسِ»[3].

وقرأ الحَجَّاج[4] «نتخذ مِنْ دونك [أولياءَ][5]» فبلغ عاصماً فقال: «مُقِتَ المُخْدِجُ[6]. أوَ ما عَلِم أنَّ فيها «مِنْ»؟

قوله: «ولكنْ مَتَّعْتَهم» لَمَّا تَضَمَّن كلامُهم أنَّا لم نُضِلَّهم، ولم نَحْمِلْهم على الضلالِ، حَسُن هذا الاستدراكُ وهو أَنْ ذَكَرُوا سبَبَه أي: أَنْعَمْتَ عليهم وتَفَضَّلْتَ فَجَعَلوا ذلك ذَرِيْعةً إلى ضلالهم عكسَ القضية.

قوله: «بُوْرا» يجوز فيه وجهان أحدُهما: أنه جمعُ بائرٍ كعائذٍ وعُوْذ. والثاني: أنه مصدرٌ في الأصلِ، فَيَسْتوي فيه المفردُ والمثنى والمجموعُ والمذكرُ والمؤنثُ. وهو مِن البَوارِ وهو الهَلاكُ. وقيل: من الفسادِ. وهي لغةٌ للأزد[7] يقولون: / بارَتْ بضاعتُه أي: فَسَدَتْ. وأمرٌ بائِرٌ أي: فاسدٌ. وهذا [٦٧٤/أ]

---

(١) انظر: المغني ١٤٩.

(٢) عاد إلى الآية ١٧.

(٣) الآية ١١٦ من المائدة. وانظر: الدر المصون ٤/٥١١.

(٤) الحجاج بن يوسف الثقفي والي بني أمية الظالم الفصيح. قال الذهبي: «وله حسنات مغمورة في بحر ذنوبه». توفي سنة ٩٥. انظر: سير الأعلام ٤/٣٤٣.

(٥) من البحر ٦/٤٨٨.

(٦) المخدج: الناقص.

(٧) انظر: لغات القبائل لأبي عبيد ٢١٠، وفسَّرها بمعنى هلكى.

معنى قولِهم: «كَسَدَتِ البضاعةُ». وقال الحسن: «هو مِنْ قولِهم: أرضٌ بُوْرٌ أي: لا نباتَ بها. وهذا يَرْجِعُ إلى معنى الهلاكِ والفساد».

آ. (١٩) قوله: ﴿بما تقولون﴾: هذه الجملةُ من كلامِ اللَّهِ تعالىٰ اتفاقاً، فهي على إضمارِ القولِ والالتفاتِ. قال الزمخشري[1]: «هذه المفاجأةُ بالاحتجاجِ والإلزامِ حسنةٌ رائعةٌ، وخاصةً إذا انضمَّ إليها الالتفاتُ وحَذْفُ القولِ. ونحوُها قولُه عَزَّ وجَلَّ: «يا أهلَ الكتابِ قد جاءَكم رسولُنا يبيِّنُ لكم على فَتْرةٍ من الرسل أَنْ تقولوا: ما جاءَنا مِنْ بشيرٍ ولا نَذيرٍ [فقد جاءَكم بشيرٌ ونذيرٌ][2]» وقولُ القائل[3]:

٣٤٧٨ـ قالوا خُراسانُ أَقْصى ما يُرادُ بنا
ثم القُفُوْلُ فقد جِئْنا خُراسانا

انتهى. يريد: أن الأصلَ في الآيةِ الكريمة: فقُلْنا: قد كَذَّبوكم، وفي البيت فقلنا: قد جِئْنا. والخطابُ في «كَذَّبوكم» للكفارِ، فالمعنىٰ: فقد كَذَّبكم المعبودون بما تقولون مِنْ أنَّهم أَضَلُّوكم. وقيل: المعنىٰ: فقد كَذَّبوكم فيما تقولون من الافتراءِ عليهم أنَّهم أَضَلُّوكم. وقيل: هو خطابٌ للمؤمنين في الدنيا أي: فقد كَذَّبكم أيُّها المؤمنون الكفارَ بما تقولون من التوحيدِ في الدنيا.

وقرأ[4] أبو حيوة وقنبل في روايةِ ابن أبي الصلت[5] عنه بالياءِ مِنْ تحتُ

---

(١) الكشاف ٣/٨٦.
(٢) الآية ١٩ من المائدة.
(٣) لم أهتدِ إلى قائله وهو في الكشاف ٣/٨٦، والبحر ٦/٤٨٩.
(٤) نسبها في السبعة ٤٦٣ إلى ابن أبي بزة عن قنبل، وانظر: الإتحاف ٢/٣٠٧، والبحر ٦/٤٨٩، والقرطبي ١٣/١٢، والحجة ٥٠٩.
(٥) وهو محمد بن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ أبو الحسن، شيخ الإقراء بالعراق. توفي سنة ٣٢٨. انظر: طبقات القراء ٢/٥٢. ولفظة «أبي» من قول المصنف «ابن أبي الصلت» مقحمة.

أي: فقد كَذَّبكم الآلهةُ بما يقولون «سُبْحانَك ما كان ينبغي لنا أن نَتَّخِذَ» إلى آخِرِه. وقيل: المعنىٰ: فقد كَذَّبكم أيها المؤمنونَ الكفَّارُ بما يقولون من الافتراءِ عليكم.

قوله: «فما تَسْتَطيعون» قرأ[1] حفص بتاءِ الخطاب والمرادُ عبادُها. والباقون بياءِ الغَيْبة. والمرادُ الآلهةُ التي كانوا يعبُدونها مِنْ عاقلٍ وغيرِه؛ ولذلك غَلَّب العاقلَ فجيْءَ بواوِ الضميرِ.

قوله: «نُذِقْه» العامَّةُ بنونِ العظمةِ، وقرىء[2] بالياءِ. وفي الفاعلِ وجهان، أظهرُهما: أنَّه اللَّهُ تعالىٰ لدلالةِ قراءةِ العامَّةِ على ذلك. والثاني: أنه ضميرُ الظلمِ المفهومِ من الفعل. وفيه تَجَوُّزٌ بإسناد إذاقةِ العذابِ إلى سببِها وهو الظلمُ.

آ. (٢٠) **قوله: ﴿إلَّا إنَّهم لَيأكلون﴾**: في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّها في محلِّ نصب صفةً لمفعولٍ محذوفٍ، فقدَّره الزمخشريُّ[3] تابعاً للزجَّاج[4]: «وما أَرْسَلْنا قبلَك أحداً من المرسلين إلَّا آكلين وماشِين» وإنما حُذِف لمكانِ الجارِّ بعدَه. وقَدَّره ابنُ عطية[5]: «رجالاً أو رُسُلاً». والضميرُ في «إنهم» وما بعدَه عائدٌ على هذا الموصوفِ المحذوفِ. والثاني: أنه لا محلَّ لها من الإعرابِ، وإنما هي صلةٌ لموصولٍ محذوفٍ هو المفعولُ لأَرْسَلْنا، تقديرُه: إلَّا مَنْ إنهم، فالضميرُ في «إنهم» وما بعدَه عائدٌ

---

(١) السبعة ٤٦٣، والتيسير ١٦٣، والنشر ٢/٣٣٤، والقرطبي ١٣/١٢، والبحر ٦/٤٩٠، والحجة ٥٠٩.

(٢) حكاه أبو معاذ كما في الشواذ ١٠٤. وانظر: البحر ٦/٤٩٠.

(٣) الكشاف ٣/٨٧.

(٤) قدَّر في معاني القرآن ٤/٦٢: «ما أرسلنا رسلاً إلَّا هم يأكلون الطعام».

(٥) المحرر ١٢/١٥.

على معنى «مَنْ» المقدرةِ، وإليه ذهب الفراء[1]. وهو مردودٌ: بأنَّ حَذْفَ الموصولِ لا يجوزُ إلاَّ في مواضعَ تَقَدَّم التنبيهُ عليها في البقرةِ. الثالث: أنَّ الجملةَ محلُّها النصبُ على الحالِ. وإليه ذهب أبو بكر بن الأنباري. قال: التقديرُ: إلاَّ وإنهم، يعني أنَّها حاليةٌ، فقدَّر معها الواوَ بياناً للحالية. ورُدَّ: بكونِ ما بعدَ «إلاَّ» صفةً لِما قبلَها. وقدَّره أبو البقاء[2] أيضاً.

والعامَّةُ على كسرِ «إنَّ» لوجودِ اللامِ في خبرِها، ولكونِ الجملةِ حالاً على الراجحِ. قال أبو البقاء[3]: «وقيل: لو لم تكنِ اللامُ لكُسِرَتْ أيضاً؛ لأنَّ الجملةَ حاليةٌ، إذ المعنىٰ: إلاَّ وهم [يأْكلون»]. وقُرِىء[4] «أنهم» بالفتح على زيادةِ اللامِ، و «أَنْ» مصدريةٌ. التقدير: إلاَّ لأنَّهم. أي: ما جَعَلْناهم رسلاً إلى الناسِ إلاَّ لكونِهم مِثْلَهم.

وقرأ العامَّةُ «يَمْشُوْن» خفيفةً. وأميرُ[5] المؤمنين علي بن أبي طالب وعبد الله «يُمَشَّوْن» مشدَّداً مبنياً للمفعولِ. أي: تُمَشِّيهم حوائجُهم أو الناسُ. وقرأ [أبو][6] عبد الرحمن «يُمَشُّون» بالتشديدِ مبنياً للفاعلِ، وهي بمعنى «يَمْشُون». قال الشاعر[7]:

٣٤٧٩ـ ومَشَّىٰ بأعطانِ المَبَاْءَةِ وابْتَغَىٰ
قلائِصَ مِنْها صَعْبَةً ورَكُوْبُ

---

(١) معاني القرآن له ٢/٢٦٤. وانظر: ردّ الزجاج في معانيه ٤/٦٢.

(٢) الإملاء ٢/١٦١.

(٣) الإملاء ٢/١٦١.

(٤) وهي قراءة سعيد بن جبير. انظر: المغني ٣٠٧، والبحر ٦/٤٩٠.

(٥) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/١٢٠، والبحر ٦/٤٩٠، والقرطبي ١٣/١٣.

(٦) وهو السلمي وتقدمت ترجمته.

(٧) لم أهتدِ إلى قائله وهو في المحرر ١٢/١٥، والبحر ٦/٤٩٠، والقرطبي ١٣/١٣.

قال الزمخشري[1] : «ولو قُرِىء «يُمَشُّون» لكان أوجهَ، لولا الروايةُ» يعني بالتشديد. قلت: قد قرأ بها السُّلَمِيُّ ولله الحمد.

قوله: «أَتَصْبِرون» المعادِلُ محذوفٌ أي: أم لا تصبرون. وهذه الجملةُ الاستفهاميةُ قال الزمخشري[2] : «موقعُها بعد الفتنةِ موقع «أيُّكم» بعد الابتلاءِ في قولِه «لِيَبْلُوَكم أيُّكم أَحْسَنُ»[3] يعني أنها معلَّقةٌ لِما فيها مِنْ معنى فِعْلِ القلبِ، فتكونُ منصوبةَ المحلِّ على إسقاطِ الخافضِ.

آ. (٢١) وقوله: ﴿عُتُوًّا﴾: مصدرٌ. وقد صَحَّ هنا، وهو الأكثرُ، وأُعِلَّ في سورة مريم في «عِتِيًّا»[4] لمناسبةٍ ذُكِرَتْ هناك وهي تواخي رؤوسِ الفواصلِ.

آ. (٢٢) قوله: ﴿يومَ يَرَوْنَ﴾: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه منصوبٌ بإضمار فعلٍ يَدُلُّ عليه قولُه: «لا بُشْرَىٰ» أي: يُمْنعون البشرىٰ يومَ يَرَوْن. الثاني: أنه منصوبٌ باذْكُرْ، فيكونُ مفعولاً به. الثالث: أنه منصوبٌ بـ «يُعَذَّبون» مقدَّراً. ولا يجوز أَنْ يعملَ فيه نفسُ البُشْرىٰ/ لوجهين، أحدهما: أنها مصدرٌ، [٦٧٤/ب] والمصدرُ لا يعملُ فيما قبله. والثاني: أنها منفيةٌ بـ «لا»، وما بعدَها لا يَعْمل فيما قبلَها.

قوله: «لا بُشْرَىٰ» هذه الجملةُ معمولةٌ لقولٍ مضمرٍ أي: يَرَوْنَ الملائكةَ يقولون: لا بُشْرَىٰ، فالقولُ حالٌ من الملائكة. وهو نظيرُ التقديرِ في قولِه

---

(١) الكشاف ٣/ ٨٧.

(٢) الكشاف ٣/ ٨٧.

(٣) الآية ٢ من المُلك.

(٤) الآية ٨ من مريم. وانظر: الدر المصون ٧/ ٥٧٠ حيث صَرَّفها، ولم يُشر إلى تواخي الفواصل.

تعالىٰ: «والملائكةُ يَدْخُلُون عليهم من كل بابٍ سلامٌ عليكم»[1]. قال الشيخ[2]: «واحْتَمَلَ «بُشْرَى» أَنْ يكونَ مبنياً مع «لا»، واحْتَمَل أن يكونَ في نيةِ التنوينِ منصوبَ اللفظِ، ومُنِع من الصرفِ للتأنيثِ اللازمِ. فإنْ كان مبنياً مع «لا» احْتَمَلَ أَنْ يكونَ «يومئذٍ» خبراً، و«للمجرمين» خبرٌ بعد خبرٍ، أو نعتاً لـ«بُشْرىٰ»، أو متعلقاً بما تَعَلَّق به الخبرُ، وأَنْ يكونَ «يومئذٍ» صفةً لـ«بُشْرَى»، والخبرُ «للمجرمين» ويجيءُ خلافُ سيبويهِ والأخفشِ: هل الخبرُ لنفسِ لا، أو الخبرُ للمبتدأ الذي هو مجموعُ «لا» وما بُني معها[3]؟ وإن كان في نيةِ التنوينِ وهو معربٌ جاز أن يكون «يومئذٍ»[4] و«للمجرمين» خبرين، وجاز أَنْ يكونَ «يومئذٍ» خبراً و«للمجرمين» صفةً. والخبرُ إذا كان الاسمُ ليس مبنيًّا لنفسِ «لا» بإجماع».

قلت: قوله: «واحْتَمَلَ أَنْ يكونَ في نيةِ التنوينِ» إلى آخره لا يتأتَّىٰ إلَّا على قولِ أبي إسحاقَ. وهو أنَّه يَرَىٰ أنَّ اسمَ «لا» النافيةِ للجنسِ معربٌ، ويَعْتَذِرُ عن حذفِ التنوينِ بكثرةِ الاستعمالِ، ويَسْتَدِلُّ عليه بالرجوعِ إليه في الضرورةِ. ويُنْشِد[5]:

٣٤٨٠ـ أَلا رجلًا جزاهُ اللَّهُ خيراً

. . . .

(١) الآية ٢٣ من الرعد.

(٢) البحر ٦/٤٩٢.

(٣) ذهب الأخفش إلى أنه مرفوع بـ لا، وذهب سيبويه إلى أن لا وما رُكِّب معها في موضع المبتدأ، والخبر المرفوع خبر عنه. انظر: الكتاب ١/٣٤٥، ٣٥٣، والارتشاف ٢/١٦٥.

(٤) بعده في مطبوعة البحر: «معمولاً لبشرىٰ وأن يكون صفة».

(٥) تقدم برقم ٩٥.

ويتأوَّلُه البصريون على إضمار: ألا تَرَوْنَني رجلاً. وكان يمكنُ الشيخُ أن يجعلَه معرباً ـ كما ادَّعى ـ بطريق أخرى: وهي أن يَجْعَلَ «بشرَى» عاملةً في «يومَئِذٍ» أو في «للمجرمين» فيصيرُ من قبيلِ المُطَوَّل[1]، والمُطَوَّلُ معربٌ، لكنه لم يُلِمَّ بذلك[2]. وسيأتي شيءٌ من هذا في كلام أبي البقاء[3] رحمه الله. ويجوز أن يكونَ «بُشرى» معرباً منصوباً بطريقٍ أخرى. وهي أن تكونَ منصوبةً بفعلٍ مقدرٍ أي: لا يُبَشَّرون بُشرَىٰ كقولِه تعالىٰ: «لا مَرْحَباً بهم»[4]، «لا أهلاً ولا سهلاً». إلاَّ أنَّ كلامَ الشيخِ لا يمكنُ تنزيلُه على هذا لقولِه: «جاز أَنْ يكونَ «يومَئذٍ» و «للمجرمين» خبرين» فقد حكمَ أنَّ لها خبراً. وإذا جُعِلَتْ منصوبةً بفعلٍ مقدرٍ لا يكون لـ «لا» حينئذٍ خبرٌ[5]؛ لأنها داخلةٌ على ذلك الفعلِ المقدرِ. وهذا موضعٌ حَسَنٌ فتأمَّلْه.

قوله: «يومئذٍ للمُجْرمين» قد تقدَّم في «يومئذٍ» أوجهٌ. وجَوَّز أبو البقاء[6] أَنْ يكونَ منصوباً بـ «بُشْرىٰ» قال: «إذا قَدَّرْتَ أنها منونةٌ غيرُ مبنيةٍ مع «لا» ويكونُ الخبرُ «للمجرمين».

وجَوَّز أيضاً هو والزمخشريُّ[7] أَنْ يكونَ «يومئذٍ» تكريراً لـ «يومَ يَرَوْن». وردَّه الشيخ[8] سواءً أُريد بالتكريرِ التوكيدُ اللفظيُّ أم أريد به البدلُ قال: «لأنَّ

---

(١) أي الشبيه بالمضاف.

(٢) بل ألمَّ ويبدو أن سقطاً قد لحق نسخة البحر التي ينقل عنها السمين، فقد عدَّ أبو حيان «يومئذٍ» معمولاً لبشرىٰ.

(٣) الإملاء ٢/١٦٢.

(٤) الآية ٥٩ من ص.

(٥) الأصل خبراً.

(٦) الإملاء ٢/١٦٢.

(٧) الكشاف ٣/٨٨.

(٨) البحر ٦/٤٩٢.

يومَ منصوبٌ بما تقدَّم ذِكْرُه مِنْ «اذْكُر»، أو مِنْ يَعْـدِمون البُشـرىٰ. وما بعـد «لا» العاملةِ في الاسمِ لا يَعْمَل فيه ما قبلَها. وعلى تقدير ما ذكراه يكون العـاملُ فيـه مـا قبل لا». قلت: ومـا رُدَّ به ليس بـظاهرٍ؛ وذلـك لأنَّ الجملةَ المنفيَّةَ معمـولةٌ للقولِ المضمرِ الـواقعِ حـالاً مِنَ «الملائكـة»، والملائكـةُ معمولـةٌ لـ «يَرَوْن»، ويَرَوْن معمولٌ لـ «يوم» خفضاً بالإضافة، فـ «لا» وما في حَيِّزها مِنْ تتمـةِ الظرفِ الأولِ من حيث إنَّها معمولةٌ لبعضِ ما في حَيِّزِه فليسَتْ بأجنبيةٍ ولا مانعـةٍ مِنْ أَنْ يعملَ ما قبلَها فيما بعدَها. والعجبُ لـه كيف تَخَيَّلَ هـذا، وغَفَلَ عَمَّـا قُلْتُه فـإنه واضحٌ مع التأمُّل؟

و «للمُجْرمين» مِنْ وَضْعِ الـظاهرِ مَـوْضِعَ المضمـرِ شهادةً عليهم بـذلك. والضميرُ في «يقولون» يجوزُ عَوْدُه للكفارِ و «للملائكة».

و «حِجْراً» من المصادرِ المُلْتَـزَمِ إضمارُ نـاصبها، ولا يُتَصَـرَّف فيه. قـال سيبـويه[1]: «ويقـولُ الرجـلُ للرجل: أتفعـل كذا؟ فيقـول: حِجْـراً». وهي مِنْ حَجَره إذا مَنَعَه؛ لأن المستعيذَ طالبٌ من اللَّهِ أن يمنعَ المكروهَ لا يَلْحَقُـه. وكأن المعنى: أسأل اللَّهَ أَنْ يمنعَه مَنْعاً ويَحْجُرَه حَجْراً.

والعـامَّةُ على كسـرِ الحاء. والضحـاك[2] والحسن وأبو رجـاء على ضَمِّها وهو لغةٌ فيه. قال الـزمخشري[3]: «ومجيئُـه على فِعْل أو فُعْـل في قراءةِ الحسنِ تَصَـرُّفٌ فيه لاختصـاصِه بمـوضعٍ واحـد، كما كـان قَعْدَكَ وعَمْـرك[4] كذلـك.

---

(١) الكتاب ١/١٦٤.

(٢) الإتحاف ٢/٣٠٧، والقرطبي ١٣/٢١، والبحر ٦/٤٩٢. وقرأ المطوعي «حُجُراً».

(٣) الكشاف ٣/٨٨.

(٤) قَعْدَكَ الله بفتح القاف وكسرها كأنه قاعـد معك يحفظ عليـك قولـك. انظر: اللسـان (قعد) وعمرك: قال في اللسان (عمر): «يقال: قد طال عَمْرُه وعُمْرُه لغتان فصيحتان فإذا أقسموا فتحوا لا غير».

وأنشدتُ لبعض الرُّجاز[1]:

٣٤٨١ـ قالَتْ وفيها حَيْدَةٌ وذُعْرُ
عَوْذٌ بربِّي منكُمُ وحُجْرُ

وهذا الذي أنشده الزمخشريُّ يقتضي تَصَرُّفَ «حجراً» وقد تقدَّم نصُّ سيبويهِ على أنَّه يلزمُ النصبَ. وحكى أبو البقاءِ[2] فيه لغةً ثالثةً وهي الفتحُ. قال: «وقد قُرِىء بها». فَعَلى هذا كَمَلَ فيه ثلاثُ لغاتٍ مقروءٌ بهنَّ.

ومَحْجُوْراً صفةٌ مؤكِّدةٌ للمعنى كقولهم: ذَيْل ذائِل[3]، ومَوْت مائِت. والحِجْر: العقلُ لأنه يمنعُ صاحبَه.

آ. (٢٣) قوله: ﴿هَبَاءً﴾: الهَباءُ والهَبْوَة: الترابُ الدقيق قاله ابن عرفة. قال الجوهري[4]: «يُقال منه: هبا يَهْبو[5] إذا ارتفع وأَهْبَيْتُه أنا إهْباءً». وقال الخليل والزجَّاج[6]: «هو مثلُ الغبارِ الداخلِ في الكُوَّة يتراءَى مع ضوءِ الشمس». وقيل: الهَباء ما تطايَرَ مِنْ شَرَرِ النارِ إذا أُضْرِمَتْ. والواحدةُ هَباءة على حَدّ تَمْر وتمرة. ومَنْثوراً أي مُفرَّقاً، نَثَرْتُ الشيء: فَرَّقْتُه. والنَّثْرَة[7]:

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان (حجر) وشواهد الكشاف ٤/١٣. والحيدة الصدود. والذعر: الخوف. وفي اللسان «حَجَر عليه يَحْجُرُ حَجْراً وحُجْراً وحِجْراً منع منه». وضبط البيت بالضم.

(٢) الإملاء ٢/١٦٢.

(٣) ذيل ذائل: الهوان والخزي.

(٤) الصحاح (هبا).

(٥) والمصدر هبْواً.

(٦) معاني القرآن ٤/٦٤.

(٧) قال الجوهري: «والنَّثْرَة: كوكبان بينهما مقدار شِبر، وفيهما لَطْخٌ بياض كأنه قطعة سحاب» الصحاح (نثر).

لنجومٍ متفرقة. والنَّثْرُ: الكلامُ غيرُ المنظوم على المقابلةِ بالشعرِ. وفائدةُ الوصفِ به أنَّ الهباءَ تراه منتظماً مع الضوء/ فإذا حَرَّكْتَه تَفَرَّقَ فجِيْءَ بهذه الصفةِ [٦٧٥/أ] لتفيدَ ذلك. وقال الزمخشري[١]: «أو مفعولٌ ثالثٌ لجَعَلْناه أي: فَجَعَلْناه جامِعاً لحقارةِ الهَباء والتناثُرِ كقوله تعالىٰ: «كونوا قِرَدَةً خاسئين»[٢] أي: جامعين للمَسْخِ والخَسْءِ». قال الشيخ[٣]: «وخالَفَ ابنُ درستويه، فخالف النحويين في مَنْعِه أن يكونَ لكان خبران وأزيدُ، وقياسُ قوله في «جَعَلَ» أَنْ يمنعَ أن يكونَ لها خبرٌ ثالث». قلت: مقصودُه أنَّ كلامَ الزمخشريِّ مردودٌ قياساً على ما مَنَعَه ابنُ درستويه مِنْ تعديدِ خبر «كان».

آ. (٢٤) قوله: ﴿خيرٌ مُسْتَقَراً وأَحْسَنُ﴾: في أَفْعَل هنا قولان، أحدُهما: أنها على بابِها من التفضيل. والمعنىٰ: أنَّ المؤمنين خيرٌ في الآخرة مستقراً مِنْ مستقرِّ الكفارِ، وأحسنُ مقيلاً مِنْ مَقِيلهم، لو فُرِض أَنْ يكونَ لهم ذلك، أو على أنهم خيرٌ في الآخرةِ منهم في الدنيا. والثاني: أَنْ تكونَ لمجردِ الوصفِ مِنْ غيرِ مفاضلةٍ.

آ. (٢٥) قوله: ﴿ويومَ تَشَقَّقُ﴾: العاملُ في «يومَ»: إمَّا اذْكُرْ، وإمَّا: ينفردُ اللَّهُ بالمُلْك يومَ تَشَقَّقُ، لدلالة قوله «المُلْكُ يومئذٍ الحقُّ للرحمن»[٤] عليه.

وقرأ[٥] الكوفيون وأبو عمرو هنا وفي ق[٦] «تَشَقَّق» بالتخفيف. والباقون

---

(١) الكشاف ٣/٨٩.
(٢) الآية ٦٥ من البقرة.
(٣) البحر ٦/٤٩٣.
(٤) الآية ٢٦ من الفرقان، التالية.
(٥) السبعة ٤٦٤، والنشر ٢/٣٣٤، والبحر ٦/٤٩٤، والتيسير ١٦٣، والحجة ٥١٠.
(٦) الآية ٤٤.

بالتشديدِ[1]. وهما واضحتان. حَذَفَ الأوَّلون تاءَ المضارعةِ، أو تاءَ التَّفَعُّلِ، على خلافٍ في ذلك. والباقون أَدْغموا تاء التَفَعُّل في الشين[2] لِما بينهما من المقاربَةِ، وهما «كتَظَاهَرون[3] وتَظَّاهرون» حَذْفاً وإدغاماً. وقد مَضَىٰ في البقرة.

قوله: «بالغَمام» في هذه الباء ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: على السببيَّة أي: بسببِ الغَمام، يعني بسببِ طُلوعِه منها. ونحوه «السماءُ مُنْفَطِرٌ به»[4] كأنَّه الذي تَنْشَقُّ به السماءُ. الثاني: أنها للحالِ أي: ملتبسَةً بالغَمام. الثالث: أنها بمعنىٰ عَنْ أي: عن الغمامِ كقوله: «يومَ تَشَقَّقَ الأرضُ عنهم»[5].

قوله: «ونُزِّل الملائكةُ» فيها اثنتا عشرة قراءة[6]: ثِنْتان في المتواترِ، وعشرٌ في الشاذ. فقرأ ابن كثير من السبعة «ونُنْزِلُ» بنونٍ مضمومةٍ ثم أُخْرى ساكنةٍ وزايٍ خفيفةٍ مكسورةٍ مضارعَ «أَنْزَلَ»، و«الملائكةَ بالنصبِ مفعولٌ به. وكان من حَقِّ المصدرِ أَنْ يجيءَ بعد هذه القراءةِ على إنْزال. قال أبو علي[7]: «لَمَّا كان أَنْزَلَ ونَزَّل يَجْريان مَجْرىً واحِداً، أَجْرىٰ مصدرَ أحدِهما على مصدرِ الآخر» وأنشدَ[8]:

٣٤٨٢ـ وقد تَطَوَّيْتُ انْطِواءَ الحِضْبِ

---

(١) تَشَّقَّق.

(٢) فالأصل تَتَشَقَّق أبدلت التاء الثانية شيناً وأدغمت الشين في الشين.

(٣) الآية ٨٥. وانظر: الدر ١/٤٧٨.

(٤) الآية ١٨ من المزمل.

(٥) الآية ٤٤ من سورة ق.

(٦) انظر: السبعة ٢٦٤، والتيسير ١٦٤، والحجة ٥١١، والنشر ٢/٣٣٤، والبحر ٦/٤٩٤، والمحتسب ٢/١٢٠، والقرطبي ١٣/٢٤، والشواذ ١٠٤.

(٧) الحجة (خ) ٤/٦٦.

(٨) تقدم برقم ١٢٢٧.

لأنَّ تَـطَوَّيْتُ وانْطَوَيْتُ بمعنىً». قلت: ومثلُه «وتَبَتَّـلْ إليه تَبْتيـلًا»[1] أي: تَبَتُّلًا. وقرأ الباقون من السبعةِ «ونُزِّل» بضمِّ النـون وكسرِ الـزاي المشدَّدةِ وفتـحِ اللام، ماضياً مبنياً للمفعول. «الملائكـةُ» بالـرفعِ لقيـامِهِ مقـامَ الفاعـلِ. وهي موافقةٌ لمصدرِها.

وقرأ ابن مسعود وأبو رجاء «ونَزَّلَ» بالتشديد ماضياً مبنياً للفاعـلِ، وهو الله تعالىٰ، «الملائكةَ» مفعولٌ به. وعنه أيضاً «وأَنْزَل» مبنياً للفاعلِ عَدَّاه بالتضعيفِ مرةً، وبالهمزة أخرى. والاعتذارُ عن مجيء مصدرِه على التفعيلِ كالاعتذارِ عن ابنِ كثير. وعنه أيضاً «وأُنْزِل» مبنياً للمفعولِ.

وقرأ هارون عن أبـي عمروٍ «وتُنَزِّل المـلائكةُ» بـالتاء من فـوق وتشديـدِ الزاي ورفعِ اللام مضارعاً مبنياً للفاعل، «المـلائكةُ» بـالرفـعِ، مضارعَ نَـزَّل بالتشديد، وعلى هذه القراءةِ فالمفعولُ محذوفٌ أي: وتُنَزِّل الملائكةُ ما أُمِرَتْ أَنْ تُنَزِّلَه.

وقـرأ الخَفَّاف عنـه، وجنـاح بن حبيش «ونَـزَل» مخففـاً مبنيـاً للفـاعـلِ «الملائكةُ» بالرفع. وخارجة عن أبـي عمروٍ أيضاً وأبو معاذ «ونُزِّلُ» بضـم النون وتشـديـدِ الـزاي ونصب «المـلائكـةَ». والأصـل: ونُنَـزِّلُ بنـونين حُـذِفَتْ إحداهما[2].

وقرأ أبو عمروٍ وابنُ كثير في روايـةٍ عنهما بهـذا الأصلِ «ونُنَـزِّل» بنونين وتشـديدِ الـزايِ. وقرأ أُبـيٌّ و«نُـزِّلَتْ» بالتشـديدِ مبنيـاً للمفعولِ. «وتَنَـزَّلَتْ» بزيادةِ تاءٍ في أولِه، وتاءِ التأنيث فيهما.

---

(١) الآية ٨ من المزمل.

(٢) انظر: شرح التصريح ٢/٤٠١.

وقرأ أبو عمروٍ في طريقةِ الخَفَّاف عنه «ونُزِلَ» بضمِّ النون وكسرِ الزاي خفيفةً مبنياً للمفعول، قال صاحب اللوامح[1]: «فإنْ صَحَّتِ القراءةُ فإنَّه حُذِفَ منها المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقامَه، تقديره: ونُزِل نزولُ الملائكةِ، فحُذِفَ النزولُ، ونُقِل إعرابُه إلى الملائكة. بمعنى: نُزِل نازلُ الملائكةِ؛ لأنَّ المصدرَ يجيءُ بمعنى الاسمِ. وهذا ممَّا يجيءُ على مذهب سيبويهِ/ في ترتيبِ بناءِ اللازمِ للمفعولِ به؛ لأنَّ الفعلَ يَدُلُّ على مصدره»، [٦٧٥/ب] قلت: وهذا تَمَحُّلٌ كثيرٌ دَعَتْ إليه ضرورةُ الصناعةِ، وقال ابن جني[2]: «وهذا غيرُ معروفٍ؛ لأنَّ نَزَلَ لا يَتَعَدَّىٰ إلى مفعولٍ فيُبْنَىٰ هنا للملائكة. ووجهُه: أَنْ يكونَ مثل: زُكِم الرجلُ وجُنَّ، فإنه لا يُقال إلَّا: أَزْكمه وأَجَنَّه الله، وهذا بابُ سماعٍ لا قياسٍ». قلت: ونظيرُ هذه القراءة ما تقدَّم في سورة الكهفِ في قراءةِ مَنْ قرأ «فلا يقوم له يومَ القيامة وزناً»[3] بنصب «وَزْناً» من حيث تَعْدِيَةُ القاصرِ وتَقَدُّم ما فيها.

آ. (٢٦) قوله: ﴿المُلْكُ يومئذٍ﴾: فيه أوجهٌ، أحدها: أن يكونَ «المُلْكُ» مبتدأً، والخبر «الحق»، و«يومئذٍ» متعلِّقٌ بالمُلْك. و«للرحمن» متعلِّقٌ بالحق، أو بمحذوفٍ على التبيين، أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ للحق. الثاني: أنَّ الخبرَ «يومئذٍ»، و«الحقُّ» نعتٌ للمُلْك. و«للرحمن» على ما تقدَّم. الثالث: أنَّ الخبرَ «للرحمن» و«يومَئذٍ» متعلقٌ بالمُلْك، و«الحقُّ» نعتٌ للمُلك.

آ. (٢٧) قوله: ﴿ويوم يَعَضُّ﴾: معمولٌ لمحذوفٍ، أو معطوفٌ على «يومَ تَشَقَّقُ». و«يَعَضُّ» مضارعُ عَضَّ، ووزنُه فَعِل بكسرِ العينِ، بدليلِ

---

(١) انظر: البحر ٦/٤٩٤.

(٢) المحتسب ٢/١٢١.

(٣) الآية ١٠٥ من الكهف «فلا نُقيم»، وما ذكره قراءة عبيد بن عمير. وانظر: الدر المصون ٧/٥٥٤.

قولِهم: عَضِضْتُ أعَضُّ، وحكى الكسائيُّ فتحَها في الماضي، فعلى هذا يُقال: أَعِضُّ بالكسر في المضارع. والعَضُّ هنا كنايةٌ عن شدَّةِ اللزومِ. ومثله: حَرَقَ نابَه، قال[1]:

٣٤٨٣ـ أبىٰ الضَّيْمَ والنُّعمانُ يَحْرِقُ نابَه
عليه فأَفْضَىٰ والسيوفُ مَعاقِلُهْ

وهذه الكنايةُ أبلغُ من تصريحِ المُكْنَىٰ عنه. وأَلْ في «الظالم» تحتملُ العهدَ، والجنسَ، على حَسَبِ الخلافِ في ذلك.

قوله: «يقولُ» هذه الجملةُ حال مِنْ فاعل «يَعَضُّ». وجملةُ التمنِّي بعد القولِ مَحْكيَّةٌ به. وتقدَّم الكلامُ في مباشرة «يا» لـ «ليت» في النساء[2].

وفلانٌ[3] كنايةٌ عن عَلَمِ مَنْ يَعْقِل وهو منصرفٌ، وفُلُ كنايةٌ عن نكرةِ مَنْ يَعْقِل من الذكور، وفُلَةُ عَمَّن يَعْقِلُ من الإناثِ، والفلانُ والفلانةُ بالألف واللام عن غيرِ العاقلِ. ويختصُّ فُلُ وفُلَةُ بالنداءِ إلاَّ في ضرورةٍ كقوله[4]:

٣٤٨٤ـ في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاناً عن فُلِ

وليس «فُلُ» مُرَخَّماً من فلان خلافاً للفراء[5]، وزعم الشيخ[6] أنَّ

---

(١) تقدم برقم ١٠٧٣.
(٢) انظر: الدر المصون ٤/٣٤.
(٣) الواردة في الآية ٢٨ من قوله تعالىٰ: «لم أتخذ فلاناً خليلاً».
(٤) تقدم برقم ٣٤٢٣.
(٥) قال ابن مالك: «لو كان ترخيماً لوجب أن يقال فيه: يافُلا» شرح الكافية الشافية ١٣٢٩.
(٦) البحر ٦/٤٩٦.

ابنَ عصفورٍ[1] وابنَ مالك[2] وابن العلج[3] وَهِمُوا في جَعْلِهم «فُلُ» كنايةً عن عَلَم مَنْ يَعْقِلُ كفُلان. ولامُ فُل وفلان فيها وجهان، أحدهما: أنها واوٌ. والثاني: أنها ياءٌ، وقرأ[4] الحسن «يا ويلتي» بكسرِ التاء وياءٍ صريحةٍ بعدها، وهي الأصلُ، وقرأ الدُّوريُّ بالإمالة، قال أبو عليّ[5]: «وتَرْكُ الإمالةِ أحسنُ؛ لأنَّ أصلَ هذه اللفظةِ الياءُ، فبُدِّلت الكسرةُ فتحةً، والياءُ ألفاً؛ فِراراً من الياءِ. فَمَنْ أمال رَجَعَ إلى الذي منه فَرَّ أولاً» قلت: وهذا منقوضٌ بنحو «باع» فإنَّ أصلَه الياءُ ومع ذلك أمالوا، وقد أمالُوا «يا حَسْرَتَىٰ على ما فَرَّطْتُ»[6] و «يا أَسَفَى»[7] وهما كـ «يا ويلَتىٰ» في كونِ ألفِهما عن ياءِ المتكلم.

آ. (٢٩) قوله: ﴿وكان الشيطانُ﴾: يُحتمل أَنْ تكونَ هذه الجملةُ من مقولِ الظالمِ، فتكونَ منصوبةَ المحلِّ بالقولِ، وأَنْ تكونَ من مقولِ الباري تعالىٰ، فلا مَحَلَّ لها لاستئنافِها.

آ. (٣٠) قوله: ﴿مَهْجُورا﴾: مفعولٌ ثانٍ لـ «اتَّخَذُوا» أو حال. وهو مفعولٌ مِن الهَجْرِ بفتحِ الهاءِ وهو التَّرْكُ والبُعْدُ. أي: جعلوه متروكاً بعيداً.

---

(١) شرح الجمل له ٢/١٠٦.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٩.

(٣) ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الإشبيلي من نحاة الأندلس، قرأ على الشلوبين، له البسيط، عاش في القرن السابع. انظر: طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة ٢٩٨.

(٤) انظر في قراءاتها: النشر ٢/٥٣، السبعة ٤٦٤، البحر ٦/٤٩٥، والقرطبي ١٣//٢٦.

(٥) الحجة (خ) ٤/٦٦.

(٦) الآية ٥٦ من الزمر. وهي قراءة حمزة والكسائي وآخرين، الإتحاف ٢/٤٣١.

(٧) الآية ٨٤ من يوسف، وهي قراءة حمزة والكسائي وآخرين. الإتحاف ٢/١٥٢.

وقيل: هو من الهُجْر بالضم أي: مهجوراً فيه، حيث يقولون فيه: إنه شِعْرٌ وأساطيرُ، وجَعَل الزمخشري[1] مفعولاً[2] هنا مصدراً بمعنى الهَجْر قال: «كالمَجْلود والمَعْقُول». قلت: وهو غيرُ مَقيسٍ، ضَبَطَه أهلُ اللغةِ في أُلَيْفاظٍ فلا تُتَعَدَّىٰ إلَّا بنَقْلٍ[3].

آ. (٣١) قوله: ﴿هادِياً﴾: حالٌ أو تمييزٌ. وقد تقدَّم إعرابُ مثلِ هذه الجملةِ[4].

آ. (٣٢) قوله: ﴿جُمْلَةً﴾: حالٌ من القرآن، إذ هي في معنى مُجْتمعاً.

قوله «كذلكَ» الكافُ: إمَّا مرفوعةُ المَحَلِّ أي: الأمرُ كذلك. و «لِنُثَبِّتَ» علةٌ لمحذوفٍ أي: لِنُثَبِّتَ فَعَلْنا ذلك. وإمَّا منصوبتُه على الحالِ أي: أنزل مثلَ ذلك، أو على النعت لمصدر محذوفٍ، و «لِنُثَبِّتَ» متعلقٌ بذلك الفعلِ المحذوفِ. وقال أبو حاتم: «هي جوابُ قسمٍ» وهذا قولٌ مرجُوْحٌ نحا إليه الأخفش[5] وجَعَلَ منه «ولِتَصْغَىٰ»، وقد تقدَّم في الأنعام[6].

وقرأ[7] عبد الله «لِيُثَبِّتَ» بالياءِ أي: اللَّهُ تعالىٰ.

والتَّرْتيل: التفريقُ. ومجيءُ الكلمةِ بعد الأخرىٰ بسكونٍ يسيرٍ دونَ قَطْعِ النَّفَسِ. ومنه ثَغْرٌ رَتْلٌ ومُرَتَّل أي: مُفَلَّجُ الأسنان، بين أسنانِه فُرَجٌ يسيرةٌ.

---

(١) الكشاف ٣/٩٠.

(٢) المفعول هنا «مَهْجورا».

(٣) انظر: شرح الشافية ١/١٧٤.

(٤) انظر: الدر المصون ٣/٥٨٦.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/٣٣٤.

(٦) الآية ١١٣. وانظر: الدر المصون ٥/١١٨.

(٧) البحر ٦/٤٩٧.

قال الزمخشري[1]: «ونُزِّل هنا بمعنىٰ: أَنْزَل لا غيرُ كـ خَبَّر بمعنى أَخْبر، وإلاَّ تـدافَعا» يعني أنَّ «نَـزَّلَ» بالتشـديـدِ يقتضي بـالأصـالـةِ التنجيمَ والتفـريق، فلو لم يُجْعَـلْ بمعنى أنزل الـذي لا يقتضي ذلك لتـدافعَ مـع قولِـه «جُمْلَةً» لأنَّ الجملةَ تُنافي التفريقَ، وهـذا بناءً منـه على معتقدِه وهـو أنَّ التضعيفَ يَدُلُّ على التفريقِ. وقد نَصَّ على ذلك في مواضـعَ من كتابـه «الكشاف». وتقـدَّم[2] ذلك في البقرةِ وأولِ آل عمران وآخرِ الإسراء، وحكى هناك عن ابنِ عباس مـا يُقَوِّي ظاهرُه صحتَه. / [٦٧٦/أ]

آ. (٣٣) قوله: ﴿إلاَّ جِئْنَـاك بالحق﴾: هـذا الاستثناءُ مفـرَّغٌ. والجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي: لا يَأْتُونك بمَثَلٍ إلاَّ في حـالِ إتيانِنـا إيـاك كـذا. والمعنىٰ: ولا يَـأْتُـونـك بسؤالٍ عجيبٍ إلاَّ جِئْنـاك بـالأمـرِ الحقِّ. و «تَفْسيراً» تمييزٌ، والمفضلُ عليه محذوفٌ أي: تفسيراً مِنْ مِثْلِهم.

آ. (٣٤) قـولـه: ﴿الـذين يُحْشَرون﴾: يجوز رفعُـه خبرَ مبتـدأ محذوفٍ أي: هم الذين. ويجوزُ نصبُه على الذمِّ، ويجوز أن يرتفعَ بـالابتداءِ، وخبـرُه الجملةُ مِنْ قولِـه «أولئك شَـرٌّ مكانـاً». ويجوز أَنْ يكـونَ «أولئك» بـدلاً، أو بياناً للموصول، و«شَرٌّ مكاناً» خبر الموصول.

آ. (٣٥) قـولـه: ﴿هـارونَ﴾: بـدلٌ أو بيـانٌ، أو منصـوبٌ على القطع. و «وزيراً» مفعولٌ ثانٍ، وقيل: حالٌ، والمفعولُ الثاني قوله: «معه».

آ. (٣٦) قوله: ﴿فدَمَّرْناهم﴾: العامَّةُ على «فَدَمَّرْنا» فعلاً ماضياً معطوفاً على محذوفٍ أي: فَذَهبا فكذَّبُوهما فـدَمَّرْنـاهم. وقرأ[3] عليٌّ كـرَّم اللَّهُ

---

(١) الكشاف ٣/٩٠.

(٢) انظر مثلاً: الدر المصون ٣/٢١، والكشاف ١/٤١١.

(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/١٢٢، والبحر ٦/٤٩٨، الشواذ ١٠٥.

وجهَه «فَدَمِّراهم» أمراً لموسىٰ وهارون. وعنه أيضاً «فَـدَمِّرانِّهم» كـذلك أيضـاً، ولكنه مؤكَّدٌ بالنونِ الشديدةِ. وعنه أيضاً: «فدَمِّرا بهم» بزيادةِ باءِ الجر بعـد فعلِ الأمرِ، وهي تُشْبِهُ القراءةَ قبلَها في الخَط. ونَقَلَ عنه الـزمخشري[1] «فَـدَمَّرْتُهم» بتاءِ المتكلِّمِ.

آ. (٣٧) **قوله: ﴿وقومَ نوحٍ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً، عـطفاً على مَفْعـول «دَمَّرْنـاهم». ويجوزُ أَنْ يكـونَ منصوبـاً بفعلٍ مضمـرٍ يُفَسِّره قـولُـه «أغْرَقْناهم». ويُرَجِّح هذا بتقدُّم جملةٍ فعليةٍ قبلَه. هذا إذا قُلنا: إنَّ «لَمَّا» ظـرفُ زمـانٍ، وأمَّـا إذا قُلْنـا إنَّهـا حـرفُ وجـوبٍ لـوجـوبٍ[2] فـلا يَتَـأَتَّىٰ ذلــك؛ لأنَّ «أَغْرقناهـم» حينئـذٍ جوابُ «لَمَّـا»، وجوابُهـا لا يُفَسِّر، ويجـوزُ أَنْ يكونَ منصـوباً بفعلٍ مقدرٍ لا على سبيلِ الاشتغالِ، أي: اذكرْ قومَ نوحٍ.

آ. (٣٨) **قوله: ﴿وعـاداً﴾**: فيه ثـلاثةُ أوجـهٍ، أَنْ يكونَ معـطوفاً على قومِ نوحٍ، وأَنْ يكونَ معطوفاً على مفعولِ «جَعَلْناهم»، وأَنْ يكونَ معـطوفاً على محلِّ «للظالمين» لأنَّه في قوةِ: وَعَدْنا الظالمين بعذابٍ.

قوله: «وأصحابَ الرَّسِّ» فيه وجهان، أحدهما: من عَطْفِ المغايِـرِ. وهو الظاهرُ. والثاني: أنَّه من عطفِ بعضِ الصفاتِ على بعضٍ. والمرادُ بأصحابِ الرَّسِّ ثمودُ؛ لأنَّ الرَّسَّ البِئْرُ التي لم تُطْوَ، عن أبـي عبيد، وثمودُ أصحابُ آبار. وقيل: الرَّسُّ نهرٌ بالمشرق، ويقال: إنهم أناسٌ عبدةُ أصنامٍ قَتَلوا نبيَّهم، ورَسَوْه في بئرٍ أي: دَسُّوه فيها.

---

(١) لم يرد هذا النقل في «الكشاف».

(٢) ذهب سيبويه إلى أنها حرف وجوب لوجوب، وذهب الفارسي إلى أنها ظرف. انظر: الكتاب ٢/٣١٢، والإيضاح العضدي ٣١٩.

قوله: «بينَ ذلك» «ذلك» إشارةٌ إلى مَنْ تقدَّم ذكرُه، وهم جماعاتٌ، فلذلك حَسُنَ دخولُ «بين» عليه.

آ. (٣٩) **قوله: ﴿وكُلاًّ ضَرَبْنا له الأمثالَ﴾**: يجوزُ نصبُه بفعلٍ يفسِّره ما بعده أي: وحَذَّرْنا أو ذكَّرْنا، لأنهما في معنى: ضَرَبْنا له الأمثالَ. ويجوزُ أَنْ يكونَ معطوفاً على ما تقدَّم، و«ضَرَبْنا» بيانٌ لسببِ إهْلاكهم. وأمَّا «كلاًّ» الثانيةُ فمفعولٌ مقدمٌ.

آ. (٤٠) **قوله: ﴿مَطَرَ السَّوْءِ﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه مصدرٌ على حَذْفِ الزوائدِ أي: إمْطار السَّوْء. الثاني: أنه مفعولٌ ثانٍ؛ إذ المعنى: أعطيتُها وأَوْلَيْتُها مطرَ السَّوْء. الثالث: أنه نعتُ مصدرٍ محذوفٍ أي: إمطاراً مثلَ مطرِ السَّوْء.

وقرأ: [١] زيد بن علي «مُطِرَت» ثلاثياً مبنياً للمفعولِ و«مَطَرَ» متعدٍ قال[٢]:

٣٤٨٥ـ .... كَمَنْ بِوادِيْه بعد المَحْلِ مَمْطورِ

وقرأ[٣] أبو السَّمَّال «مَطَرَ السُّوء». بضم السين. وقد تقدَّم الكلامُ على السُّوء والسَّوْء في براءة[٤].

---

(١) البحر ٦/٥٠٠.
(٢) البيت للفرزدق وصدره:
إنِّي وإيَّاك إذْ حَلَّتْ بأَرْحُلِنا
وهو في ديوانه ٢٦٣، والكتاب ١/٢٦٩.
(٣) البحر ٦/٥٠٠.
(٤) انظر: الدر المصون ٦/١٠٥.

وقوله: «أَتَوْا على القريةِ» إنما عَدَّىٰ «أتىٰ» بـ «على» لأنه ضُمِّنَ معنى «مَرَّ».

آ. (٤١) قوله: ﴿إنْ يَتَّخِذُونك﴾: «إنْ» نافيةٌ و «هُزُواً» مفعولٌ ثانٍ، ويحتمل أَنْ يكونَ التقديرُ: موضعَ هُزْء، وأَنْ يكونَ مَهْزُوّاً بك. وهذه الجملةُ المنفيةُ تحتمل وجهين، أحدهما: أنها جوابُ الشرطية. واختصَّت «إذا» بأنَّ جوابها متى كان منفياً بـ «ما» أو «إنْ» أو «لا»، لا يَحْتاج إلى الفاءِ، بخلافِ غيرِها مِنْ أدواتِ الشرط. فعلى هذا يكون قولُه: «أهذا الذي» في محلِّ نصبٍ بالقولِ المضمرِ. وذلك القولُ المضمرُ في محلِّ نصبٍ على الحالِ أي: إنْ يَتَّخذونك قائلين ذلك. والثاني: أنَّها جملةٌ معترضةٌ بين «إذا» وجوابِها، وجوابُها: هو ذلك القولُ المضمرُ المَحْكيُّ به «أهذا الذي» والتقديرُ: وإذا رَأَوْك قالوا: أهذا الذي بعثَ، فاعترض بجملة النفي. ومفعولُ «بَعَثَ» محذوفٌ هو عائدُ الموصولِ أي: بَعَثَه. و «رسولاً» على بابِه من كونِه صفةً فينتصبُ على الحالِ. وقيل هو مصدرٌ/ بمعنى رِسالة فيكونُ على حَذْفِ مضافٍ أي: ذا [٦٧٦/ب] رسولٍ، بمعنى: ذا رسالة، أو يُجْعَلُ نفسَ المصدرِ مبالغةً، أو بمعنى مُرْسَل. وهو تكلُّف.

آ. (٤٢) قوله: ﴿إنْ كادَ لَيُضِلُّنا﴾: قد تقدَّم نظيرُه في «سبحان»[1].

قوله: «لولا أَنْ صَبَرْنا» جوابُها محذوفٌ أي: لضَلَلْنا عن آلهتِنا، قال الزمخشري[2]: «ولولا في مثلِ هذا الكلامِ جارٍ من حيث المعنى لا من حيث الصنعةُ مَجْرى التقييدِ للحكمِ المطلقِ».

---

(١) انظر: الدر المصون ٣٩٢/٧.

(٢) الكشاف ٩٣/٣.

قوله: «مَنْ أَضَلُّ» جملةُ الاستفهامِ معلِّقةٌ لـ «يَعْلمون»، فهي سادَّةٌ مَسَدَّ مفعولَيْها إنْ كانَتْ على بابِها، ومَسَدَّ واحدٍ إنْ كانَتْ بمعنى عَرَفَ. ويجوزُ في «مَنْ» أَنْ تكونَ موصولةً. و «أَضَلُّ» خبرُ مبتدأ مضمرٍ، هو العائدُ على «مَنْ» تقديرُه: مَنْ هو أضلُّ. وإنما حُذِفَ للاستطالةِ بالتمييزِ كقولِهم: «ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً»[1]، وهذا ظاهرٌ إنْ كانَتْ متعديةً لواحد، وإنْ كانَتْ متعديةً لاثنين فتحتاجُ إلى تقديرٍ ثانٍ ولا حاجةَ إليه.

آ. (٤٣) **قوله: ﴿مَنْ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ﴾**: مفعولا الاتِّخاذِ مِنْ غيرِ تقديمٍ ولا تأخيرٍ لاستوائِهما في التعريفِ، وقال الزمخشري[2]: «فإن قلتَ: لِمَ أَخَّر «هواه» والأصلُ قولُك: اتَّخذ الهوى إلَهاً»؟ قلت: ما هو إلاَّ تقديمُ المفعولِ الثاني على الأولِ للعنايةِ به، كما تقولُ «عَلِمْتُ منطلقاً زيداً» لفضلِ عنايتِك بالمنطَلِقِ». قال الشيخ[3]: «وادِّعاءُ القلبِ ـ يعني التقديمَ ـ ليس بجيدٍ لأنَّه من ضرائرِ الأشعارِ». قلت: قد تقدَّم فيه ثلاثةُ مذاهبَ. على أنَّ هذا ليس من القلبِ المذكورِ في شيء، إنما هو تقديمٌ وتأخيرٌ فقط.

وقرأ[4] ابن هرمز «إلاهَةً هواه» على وزن فِعالة. والإلآهة بمعنى: المألوه، والهاءُ للمبالغةِ كعلاَّمَة ونسَّابة. وإلاهَةً مفعولٌ ثانٍ قُدِّم لكونه نكرةً، ولذلك صُرِفَ. وقيل: إلآهَةً هي الشمسُ. ورُدَّ هذا: بأنَّه كان ينبغي أن يمتنعَ من الصرفِ للعلميةِ والتأنيثِ. وأُجيب بأنها تدخُل عليها أل كثيراً فلمَّا نُزِعَتْ منها صارَتْ نكرةً جاريةً مَجْرىٰ الأوصافِ. ويُقال: أُلاهَة بضمِّ الهمزةِ أيضاً اسماً للشمس.

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٢٧٠، ٣٩٩.
(٢) الكشاف ٣/ ٩٣.
(٣) البحر ٦/ ٥٠١.
(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/ ١٢٣، والبحر ٦/ ٥٠١.

وقرأ بعضُ المدنيين «آلهةً هواه» جمع إله، وهو أيضاً مفعولٌ مقدَّمٌ، وجُمِع باعتبارِ الأنواعِ، فقد كان الرجلُ يعبُدُ آلهةً شَتى. ومفعولُ «أرأيتَ» الأولِ «مَنْ»، والثاني: الجملةُ الاستفهاميةُ.

آ. (٤٥) **قوله: ﴿كيف﴾**: منصوبةٌ بـ «مَدَّ» وهي مُعَلِّقَةٌ لـ «تَر» فهي في موضعِ نصبٍ وقد تقدَّم القولُ في «ألم تَرَ».

قوله: «ثمَّ جَعَلْنا» قال الزمخشري[1]: «فإنْ قلتَ: «ثم» في هذين الموضعين كيف موقعُها؟ قلت: موقعُها لبيانِ تَفاضُلِ الأمورِ الثلاثة، كأنَّ الثاني أعظمُ من الأولِ، والثالثَ أعظمُ منهما تشبيهاً؛ لتباعُدِ ما بينها في الفَضْلِ بتباعُدِ ما بينها في الوقتِ».

آ. (٤٩) **قوله: ﴿لِنُحْيِيَ به﴾**: فيه وجهان أظهرُهما: أنَّه متعلقٌ بالإنزالِ. والثاني: ـ وهو ضعيفٌ ـ أنَّه متعلقٌ بـ «طَهورٍ». وقال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: إنزالُ الماءِ موصوفاً بالطهارة، وتعليلُه بالإحياءِ والسَّقْيِ يُؤْذِنُ بأنَّ الطهارةَ شرطٌ في صحةِ ذلك كما تقول: «حَمَلني الأميرُ على فَرَس جوادٍ لأَصِيْدَ عليه الوحشَ»، قلت: لَمَّا كان سَقْيُ الأناسيِّ مِنْ جملة ما أُنْزِل له الماءُ وُصِفَ بالطهارة إكراماً لهم وتَتْميماً للمِنَّةِ عليهم»[3].

و «طَهُور» يجوز أَنْ يكونَ صفةَ مبالغةٍ منقولاً من طاهر. كقوله تعالى: «شراباً طهوراً»[4]، وقال:

(١) الكشاف ٣/٩٤.

(٢) الكشاف ٣/٩٥.

(٣) قال بعد ذلك: «وبياناً أن من حقهم حين أراد الله لهم الطهارة وأرادهم عليها أن يؤثروها في بواطنهم ثم في ظواهرهم».

(٤) الآية ٢١ من الإنسان.

٣٤٨٦ـ إلى رُجَّحِ الأَكْفالِ غِيْدٍ من الصِّبا
عِذابِ الثَّنايا رِيْقُهُنَّ طَهُوْرُ [(١)]

وأَنْ يكونَ اسمَ ما يُتَطَهَّرُ به كالسَّحُور، وأَنْ يكونَ مصدراً كالقَبول والوَلُوع. ووصفُ «بَلْدةً» بـ «مَيْت» وهي صفةٌ للمذكرِ لأنها بمعنى البلد.

قوله «ونُسْقِيه» العامَّةُ على ضمِّ النونِ. وقرأ[(٢)] أبو عمرو وعاصم في روايةٍ عنهما وأبو حيوة وابنُ أبي عبلة بفتحها. وقد تقدم أنه قُرِىء بذلك في النحل[(٣)] والمؤمنين[(٤)]. وتقدم كلامُ الناسِ عليهما.

قوله: «مِمَّا خَلَقْنا» يجوزُ أن تَتَعلَّقَ بـ «نُسْقيه»، وهي لابتداء الغاية. ويجوزُ أن تَتَعلَّق بمحذوفٍ على أنَّها حالٌ مِنْ «أنعاماً». ونُكِّرَتِ الأنعام والأناسيّ: قال الزمخشري[(٥)]: «لأنَّ عليَّةَ الناسِ وجُلَّهم مُنيخون بالأودية[(٦)] والأنهارِ، فبهم غُنْيَةٌ عن سقْي الماء[(٧)]، وأعقابُهم ـ وهم كثيرٌ منهم ـ لا يُعَيِّشهم إلاَّ ما يُنْزِلُ اللَّهُ مِنْ رحمتِه وسُقْيا سمائِه».

قوله: «وأناسِيَّ» فيه وجهان، أحدهما: وهو مذهبُ سيبويه[(٨)] أنَّه جمعُ

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في اللسان (رجح) برواية «هَيْفٍ خصورُها». وامرأة رجاح وراجح: ثقيلة العجيزة.
(٢) الإتحاف ٢/٣٠٩، والبحر ٦/٥٠٥، والقرطبي ١٣/٥٦.
(٣) انظر: الدر المصون ٧/٢٥١.
(٤) انظر: إعرابه للآية ٢١ من سورة المؤمنين.
(٥) الكشاف ٣/٩٥.
(٦) الكشاف: «بالقرب من».
(٧) الكشاف: «السماء».
(٨) ليس في الكتاب إشارة إلى ذلك، وإنما هذا مذهب الفراء في معاني القرآن ٢/٢٦٩. وانظر: الممتع ٣٧٢.

إنسان. والأصلُ: إنسان وأَنَاسين، فَأُبْدِلَتِ النونُ ياءً وأُدْغم فيها الياءُ قبلَها، ونحوَ ظِرْبانٍ وظَرابِيّ. والثاني: وهو قولُ الفراء[1] والمبرد والزجَّاج[2] أنه جمع إنْسِيّ. وفيه نظرٌ لأنَّ فَعالِيّ إنما يكونُ جمعاً لِما فيه ياءٌ مشددةٌ لا تدلُّ على نَسَبٍ نحو: كُرْسِيّ وكَرَاسيّ. / فلو أُريد بـ كرسيّ النسبُ لم يَجُزْ جمعُه على كراسيّ. ويَبْعُدُ أَنْ يُقالَ: إن الياءَ في إنْسِي ليست للنسبِ وكان حقُّه أَنْ يُجْمَعَ على أَناسِية نحو: مَهالبة في المُهَلَّبي وأزارِقة في الأَزْرقي. [٦٧٧/أ]

وقرأ[3] يحيى بن الحارث الذِّماري والكسائي ــ في رواية ــ «وأناسِيَ» بتخفيف الياء. قال الزمخشري[4]: «بحذفِ ياءِ أفاعيل كقولك: أناعِم في أناعِيم». وقال[5]: «فإنْ قلت لِمَ قَدَّمَ إحياءَ الأرضِ وسَقْيَ الأنعامِ على سَقْي الأناسي؟ قلت: لأنَّ حياةَ الأناسيِّ بحياةِ أرضِهم وحياةِ أنعامهم، فقدَّم ما هو سببُ حياتِهم، ولأنَّهم إذا ظَفِروا بسُقْيا أرضِهم وسَقْيِ أنعامِهم لم يَعْدِموا سُقْياهم».

آ. (٥٠) قوله: ﴿ولقد صَرَّفْناه﴾: يجوزُ أَنْ تعودَ الهاءُ على القرآن، وأن تعودَ على الماءِ أي: صَرَّفنا نُزولَه مِنْ وابِل وَطَلّ وجَوْد ورَذاذ وغيرِ ذلك. وقرأ[6] عكرمة «صَرَفْناه» بتخفيف الراء.

---

(١) وهذا ما أجازه الفراء إضافة إلى المذهب الأول. انظر: معاني القرآن ٢/٢٦٩، وهو أيضاً مذهب الأخفش في معانيه ٤٢٢.

(٢) معاني القرآن ٤/٧١. وانظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٣٤.

(٣) البحر ٦/٥٠٥.

(٤) الكشاف ٣/٩٥.

(٥) الكشاف ٣/٩٥.

(٦) البحر ٦/٥٠٦.

آ. (٥٢) قوله: ﴿وجاهِدْهم به﴾: أي بالقرآنِ، أو بتركِ الطاعةِ المدلولِ عليها بقولِه «فلا تُطِعْ»، أو بما دَلَّ عليه «ولو شِئْنا لَبَعَثْنا في كلِ قريةٍ نَذيراً» مِنْ كونِه نذيرَ كافةِ القُرى أو بالسيف.

آ. (٥٣) قوله: ﴿مَرَجَ البحرَيْن﴾: في مَرَجَ قولان، أحدهما: بمعنى: خَلَطَ ومَرَجَ، ومنه مَرَجَ الأمرُ أي: اختلط قاله ابن عرفة. وقيل: مَرَجَ: أجرى. وأَمْرَجَ لغةٌ فيه. قيل: مَرَجَ لغةُ الحجاز، وأَمْرَجَ لغةُ نجدٍ. وفي كلامِ بعضِ الفصحاء: «بَحْران أحدُهما بالآخرِ ممروجٌ، وماءُ العذب منهما بالأُجاج ممروج».

قوله: «هذا عَذْبٌ فُراتٌ وهذا مِلْحٌ أُجاجٌ» هذه الجملةُ لا محلَّ لها لأنها مستأنفةٌ، جوابٌ لسؤالٍ مقدرٍ. كأنَّ قائلاً قال: كيف مرْجُهما؟ فقيل: هذا عَذْبٌ وهذا مِلْحٌ. ويجوز على ضَعْفٍ أن تكونَ حاليةً. والفُراتُ المبالِغُ في الحلاوةِ. والتاءُ فيه أصليةٌ لامُ الكلمةِ. ووزنُه فُعال، وبعضُ العربِ يقفُ عليها هاءً. وهذا كما تقدَّم لنا في التابوت[1]. ويُقال: سُمِّي الماءُ الحُلْوُ فُراتاً؛ لأنه يَفْرُتُ العطشَ أي: يَشُقُّه ويَقْطَعُه. والأُجاج: المبالِغُ في الملُوحة. وقيل: في الحرارةِ. وقيل: في المَرارة، وهذا من أحسنِ المقابلةِ، حيث قال تعالى عَذْبٌ فُراتٌ ومِلْح أُجاجٌ. وأنشدْتُ لبعضهم[2]:

٣٤٨٧ـ فلا واللَّهِ لا أَنْفَكُّ أَبْكي ... إلى أَنْ نَلْتَقِي شُعْثاً عُراتا

أَأُلْحَىٰ إنْ نَزَحْتُ أُجاجَ عَيْني ... على جَدَثٍ حَوَىٰ العَذْبَ الفُراتَا

---

(١) انظر: الدر المصون ٢/٥٢٣.

(٢) لم أقف على هذين البيتين. وعراتاً هنا ترسم كتابة: عراةً.

ما أحسنَ ما كنىٰ عن دَمْعِه بالأجاج، وعن المبكيِّ عليه بالعذب الفُراتِ.

وكان سببَ إنشادِي هذين البيتين أنَّ بعضهم لحَّن قائلَهما في قوله «عُراتا»: كيف يَقِفُ على تاءِ التأنيث المنونة بالألفِ؟ فقلت: إنها لغةٌ مستفيضةٌ يَجْعلون التاءَ كغيرِها فيُبْدلون تنوينَها بعد الفتحِ ألفاً. حَكَوْا عنهم. أكلْتُ تَمْرَتا، نحو: أكلْتُ زَيْتا.

وقرأ[1] طلحة وقتيبة عن الكسائي «مَلِحٌ» بفتح الميم وكسرِ اللام، وكذا في سورة فاطر[2]، وهو مقصورٌ مِنْ مالح، كقولهم: بَرِد في بارد قال[3]:

٣٤٨٨ـ وصِلِّيانا بَرِدا

وماء مالح لغةٌ شاذةٌ. وقال أبو حاتم: «وهذه قراءةٌ مُنْكَرَةٌ».

قوله: «وحِجْراً مَحْجورا» الظاهرُ عطفُه على «بَرْزَخاً». وقال الزمخشري[4]: «فإنْ قلتَ: حِجْراً مَحْجُوراً ما معناه؟ قلت: هي الكلمةُ التي يَقُولُها المتعوِّذُ، وقد فَسَّرناها، وهي هنا واقعةٌ على سبيلِ المجازِ. كأنَّ كلَّ واحدٍ من البحرَيْن يقول لصاحِبِه: حِجْراً مَحْجُوراً، وهي من أحسنِ الاستعاراتِ»، فعلىٰ ما قالَه يكونُ منصوباً بقولٍ مضمرٍ.

قوله: «بَيْنَهما بَرْزَخاً» يجوزُ أَنْ يكونَ الظرفُ متعلِّقاً بالجَعْل، وأَنْ يتعلَّق بمحذوفٍ على أنَّه حالٌ مِنْ «بَرْزَخاً»، والأولُ أظهرُ.

---

(١) البحر ٦/٥٠٧.

(٢) الآية ١٢.

(٣) تقدم برقم ١٥٣٤.

(٤) الكشاف ٣/٩٦.

آ. (٥٤) قوله: ﴿مِن الماءِ﴾: يجوزُ أنْ يتعلَّقَ بخَلَقَ، وأنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ حالاً مِنْ «ماء» و «مِنْ» للابتداء أو للتبعيض. والصِّهْرُ: قال الخليل: «لا يُقال لأهلِ بيتِ المرأةِ إلاَّ «أَصْهار»، ولا لأهلِ بيتِ الرَّجلِ إلاَّ «أَخْتان»». قال: «ومن العربِ مَنْ يُطلق الأصهارَ على الجميع». وهذا هو الغالب.

آ. (٥٥) قوله: ﴿على ربِّه﴾: يجوزُ أنْ يتعلَّقَ بـ «ظَهيراً» وهو الظاهر، وأنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه خبرُ «كان» و «ظهيراً» حالٌ. والظَّهير: المُعاوِن.

آ. (٥٧) قوله: ﴿إلاَّ مَنْ شاء﴾: فيه وجهان، أحدُهما: هو منقطعٌ أي: لكنْ مَنْ شاءَ أنْ يتَّخِذَ إلى ربه سبيلاً فَلْيَفْعَلْ. والثاني: أنه متصلٌ على حَذْفِ مضافٍ يعني: إلاَّ أجرَ مَنْ، أي: الأجر الحاصل على دعائِه إلى الإيمانِ وقَبولِه؛ لأنَّه تعالى يَأْجُرُني على ذلك. كذا حكاه الشيخ[1]. وفيه نظرٌ؛ لأنَّه لم يُسْنِدِ السؤالَ المنفيَّ في الظاهر إلى اللَّهِ تعالى، إنما أسندَه إلى المخاطبين. فكيف يَصِحُّ هذا التقديرُ؟

آ. (٥٩) قوله: ﴿الذي خَلَقَ السموات﴾: يجوزُ فيه على قراءةِ العامَّةِ في «الرحمنُ» بالرفع أوجهٌ، أحدُها: أن يكون مبتدأً و «الرحمنُ» خبره، وأَنْ يكونَ خبرَ مبتدأ مقدرٍ أي: هو الذي خَلَقَ، وأَنْ يكونَ منصوباً بإضمارِ فعلٍ، وأَنْ يكونَ صفةً للحيِّ الذي لا يموت أو بدلاً / أو بياناً. [٦٧٧/ب] وأمَّا على قراءةِ زيدِ بن علي[2] «الرحمنِ» بالجرِّ فيتعيَّن أَنْ يكونَ «الذي خلق» صفةً للحيِّ فقط؛ لئلا يُفْصَلَ بين النعتِ ومنعوتِه بأجنبيّ.

---

(١) البحر ٦/٥٠٨.
(٢) البحر ٦/٥٠٨.

قوله: «الرحمنُ» مَنْ قرأ بالرفعِ ففيه أوجهٌ، أحدُها: أنه خبرُ «الذي خَلَق» وقد تقدَّم. أو يكونُ خبرَ مبتدأ مضمرٍ أي: هو الرحمنُ، أو يكونُ بدلاً من الضمير في «استوىٰ» أو يكونُ مبتدأ، وخبرُه الجملةُ مِنْ قولِه «فاسأَلْ به» على رأيِ الأخفش. كقوله[1]:

٣٤٨٩ـ وقائلةٍ خَوْلانُ فانكِحْ فتاتَهُمْ
....

أو يكونُ صفةً للذي خلق، إذا قلنا: إنه مرفوعٌ. وأمَّا على قراءةِ زيدٍ فيتعيَّن أَنْ يكونَ نعتاً.

قوله: «به» في الباءِ قولان، أحدهما: هي على بابِها، وهي متعلقةٌ بالسؤالِ. والمرادُ بالخبير اللَّهُ تعالى، ويكونُ مِنَ التجريدِ، كقولك: لقيت به أَسَداً. والمعنى: فاسألِ اللَّهَ الخبيرَ بالأشياء. قال الزمخشري[2]: «أو فاسْأَلْ بسؤالِه خبيراً، كقولك: رأيتُ به أسداً أي: برؤيتِه» انتهىٰ. ويجوزُ أَنْ تكونَ الباءُ صلةَ «خبيراً» و «خبيراً» مفعول «اسْأَلْ» على هذا، أو منصوبٌ على الحالِ المؤكِّدة. واستضعفه أبو البقاء[3]. قال: «ويَضْعُفُ أَنْ يكونَ خبيراً حالاً مِنْ فاعل «اسأَلْ» لأنَّ الخبيرَ لا يُسْأَل إلاَّ على جهةِ التوكيد كقوله: «وهو الحقُّ مُصَدِّقاً»[4] ثم قال: «ويجوز أَنْ يكونَ حالاً من «الرحمن» إذا رَفَعْتَه بـ استوىٰ.

---

(١) تقدم برقم ١٧٢٥. والأخفش في «معاني القرآن» لم يشر إلى إعراب هذه الآية، غير أنه في هذا البيت قَدَّر: هؤلاء خولان، كما تقول: الهلال فانظر إليه، كأنك قلت: هذا الهلال. وقد يكون المؤلف قد اعتمد في نسبة ما ذكره، إلى الأخفش، على أنه يجيز زيادة الفاء في قولهم: «أخوك فوجد». انظر: «معاني القرآن» ١٢٤. وانظر: ص ٨٠.

(٢) الكشاف ٣/٩٨.

(٣) الإملاء ٢/١٦٤.

(٤) الآية ٩١ من البقرة.

والثاني: أن تكونَ الباءُ بمعنى «عن»: إمَّا مطلقاً، وإمَّا مع السؤالِ خاصةً كهذه الآيةِ الكريمةِ وكقولِ الشاعر[1]:

٣٤٩٠ـ فإنْ تَسْأَلُوني بالنِّساءِ ....

....

البيت. والضميرُ في «عنه» للَّهِ تعالى و «خبيراً» من صفاتِ المَلَكِ وهو جبريلُ عليه السلام. ويجوز على هذا ـ أعني كونَ «خبيراً» من صفاتِ جبريل ـ أَنْ تكونَ الباءُ على بابِها، وهي متعلقةٌ بـ «خبيراً» كما تقدَّم أي: فاسْأَلِ الخُبَراء به.

آ. (٦٠) قوله: ﴿لِما تَأْمُرُنا﴾: قرأ الأخَوان[2] «يأْمُرُنا» بياءِ الغَيْبة يعني محمد[3] صلَّى الله عليه وسلَّم. والباقون بالخطاب يعني: لِما تأمرنا أنت يا محمد. و «ما» يجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى الذي. والعائدُ محذوفٌ؛ لأنه متصلٌ؛ لأنَّ «أَمَرَ» يَتَعَدَّى إلى الثاني بإسقاطِ الحرفِ. ولا حاجةَ إلى التدريجِ الذي ذكره أبو البقاء[4]: وهو أنَّ الأصلَ: لِما تَأْمُرنا بالسُّجودِ له، ثم بسجودِه، ثم تَأْمُرُناه، ثم تأْمُرُنا. كذا قَدَّره، ثم قال: «هذا على مذهبِ أبي الحسن، وأمَّا على مذهبِ سيبويهِ فَحَذْفُ ذلك مِنْ غيرِ تَدْريج». قلت: وهذا ليس مذهبَ سيبويهِ. ويجوزُ أَنْ تكونَ موصوفةً، والكلامُ في عائدِها موصوفةً كهي موصولةً. ويجوز أَنْ تكونَ مصدريةً، وتكونُ اللامُ للعلةِ أي: أَنَسْجُدُ مِنْ أجلِ أَمْرِكَ، وعلى هذا يكونُ المسجودُ له محذوفاً. أي: أَنَسْجُدُ للرحمن لِما تَأْمُرُنا. وعلى

---

(١) تقدم برقم ١٠.

(٢) السبعة ٤٦٦، والحجة ٥١١، والنشر ٢/٣٣٤، والبحر ٦/٥٠٩، والتيسير ١٦٤، والقرطبي ١٣/٦٤.

(٣) أي إن فاعل «يأمرنا» هو محمد صلَّى الله عليه وسلَّم.

(٤) الإملاء ٢/١٦٤.

هذا لا تكونُ «ما» واقعةً على العالِم. وفي الوجهين الأوَّلَيْن يُحْتمـل ذلك، وهـو المتبادَرُ للفَهْمِ.

آ. (٦١) **قوله: ﴿سِراجاً﴾**: قرأ الجمهـورُ بالإفـراد، والمرادُ بـه الشمسُ، ويؤيِّده ذِكْرُ القمرِ بعدَه. والأخَـوان[1] «سُرُجـاً» بضمتين جمعاً، نحـو حُمُر في حِمار. وجُمِعَ باعتبـارِ الكواكبِ النيِّـرات. وإنما ذُكِـرَ القمرُ تَشْـريفاً لـه كقـولِه: «وجبـريلَ وميْكـال»[2] بعد انتـظامِهمـا في المـلائكـةِ. وقـرأ الأعمش والنخعي وابن وثاب كذلك، إلَّا أنه بسكونِ الراءِ تخفيفاً. والحسن[3] والأعمش والنخعي وعـاصم ـ في روايةِ عصمـة ـ و «قُمْراً» بضمـةٍ وسكونٍ، وهـو جمـع قَمْـراء كحُمْر في حَمْـراء. والمعنىٰ: وذا ليالٍ قُمْـرٍ منيرا، فحـذف المضـافُ، وأُقيم المضافُ إليه مُقامه، ثم التفتَ إلى المضاف بعد حَذْفِه فوصفَه بـ «منيرا». ولو لم يَعْتَبِرْه لقال: منيرةً، ونظيرُ مراعاتِه بعد حذفِه قولُ حسان[4]:

٣٤٩١ـ يَسْـقُــون مَـنْ وَرَدَ الـبَـريْصَ عـليـهـمِ
بَـرَدَىٰ يُـصَفَّـقُ بـالـرَّحيـقِ الـسَّـلْسَـلِ

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٦٦، والبحر ٦/٥١١، والتيسير ١٦٤، والقرطبي ١٣/٦٥، والحجة ٥١٢، والنشر ٢/٣٣٤.

(٢) «مَنْ كان عدواً للّه وملائكته ورسله وجبريلَ وميكالَ فإن الله عـدوٌ للكافرين». الآية ٩٨ من البقرة.

(٣) الإتحاف ٢/٣١٠، والبحر ٦/٥١١، والقرطبي ١٣/٦٥.

(٤) ديوانه ١/٧٤، ابن يعيش ٦/١٣٣، الخزانة ٢/٢٣٦، الهمع ٢/٥١، الدرر ٢/٦٤، والبريص موضع بأرض دمشق، أو نهر يتشعب من بردىٰ. وفاعل يسقون وهو الواو عائد على أولاد جفنة. قال في الخزانة: «وتعدية الورود بـ على لتضمنه معنى النزول. والتصفيق: التحويل من إناء إلى إناء ليتصفَّى. والسلسل: السائغ الشرب، والرحيق: الخمر. يصفهم بالجود فيسقون الوارد عليهم ماء مصفى ممزوجاً بالخمر.

الأصل: ماء بَرَدَى، فحَذَفَه ثمَّ راعاه في قولِه: «يُصَفِّقُ» بالياءِ مِنْ تحتُ، ولو لم يكنْ ذلك لقالَ: «تُصَفِّقُ» بالتاء مِنْ فوقُ[1]. على أنَّ بيتَ حَسَّان يَحْتمل أن يكون كقولِه[2]:

٣٤٩٢ـ .... ولا أرضَ أَبْقَلَ إبْقالَها

مع أنَّ ابنَ كيسان يُجيزه سَعَةً.

آ. (٦٢) قوله: ﴿خِلْفَةً﴾: فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ ثانٍ. والثاني: أنه حالٌ بحَسَبِ القَوْلَيْن في «جَعَل». وخِلْفَة يجوزُ أن يكونَ مصدراً مِنْ خَلَفَه يَخْلُفه، إذا جاء مكانَه، وأَنْ يكونَ اسمَ هيئةٍ كالرِّكْبَةِ، وأَنْ يكونَ من الاختلافِ كقولِه[3]:

٣٤٩٣ـ ولها بالماطِرُوْنَ إذا ... أكلَ النملُ الذي جَمَعا
خِلْفَةً حتى إذا ارتَبَعَتْ ... سَكَنَتْ مِنْ جِلَّقٍ بِيَعا
في بيوتٍ وَسْطَ دَسْكَرَةٍ ... حَوْلَها الزيتونُ قد يَنَعا

ومثلُه قول زهير[4]:

---

(١) لأنَّ ألف بردى للتأنيث.

(٢) تقدم برقم ٢٨٣.

(٣) تقدم برقم ٧٨٨ والدسكرة: بناء كالقصرِ حوله بيوتٌ للأعاجم يكون فيها الشراب والملاهي.

(٤) تقدم برقم ٧٨٧.

٣٤٩٤ـ بـهـا الـعِـيْـنُ والآرام يَـمْـشِـيْـنَ خِـلْفَـةً

. . . .

وأَفْرَدَ «خِلْفَةً». قال أبو البقاء(١): «لأنَّ المعنى: يَخْلُفُ/ أحدُهما الآخرَ، [٦٧٨/أ] فلا يتحقَّق هذا إلاَّ منهما» انتهى.

والشُّكور: بالضم مصدرٌ بمعنى الشُّكر، وبالفتحِ صفةُ مبالغةٍ.

آ. (٦٣) قوله: ﴿وعبادُ الرحمنِ﴾: رفعٌ بالابتداءِ. وفي خبره وجهان، أحدهما: الجملةُ الأخيرةُ في آخرِ السورة: «أولئك يُجْزَوْن»(٢) وبه بَدَأ الزمخشريُّ(٣). «والذين يَمْشُون» وما بعده صفاتٌ للمبتدأ. والثاني: أنَّ الخبرَ «يَمْشُوْن». والعامَّةُ على «عباد». واليماني(٤) «عُبَّاد» بضمِّ العين، وشدِّ الباءِ جمع عابد. والحسن «عُبُد» بضمتين.

والعامَّةُ «يَمْشُوْن» بالتخفيفِ مبنياً للفاعل. واليماني(٥) والسُّلميُّ بالتشديد مبنياً للمفعول.

قوله: «هَوْناً»: إمَّا نعتُ مصدرٍ أي: مَشْياً هَوْناً، وإمَّا حالٌ أي: هَيِّنِيْن. والهَوْن: اللِّيْنُ والرِّفْقُ.

قوله: «سَلاماً» يجوز أن ينتصبَ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ أي: نُسَلِّم سَلاماً، أو نُسَلِّمُ تَسْليماً(٦) منكم لا نُجاهِلكم، فأُقيم السَّلام مُقامَ التسليمِ.

---

(١) الإملاء ٢/١٦٥.
(٢) الآية ٧٥.
(٣) الكشاف ٣/٩٩.
(٤) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٥١٢، الشواذ ١٠٥.
(٥) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٥١٢، والشواذ ١٠٥.
(٦) تحتمل في الأصل: تسلُّماً.

ويجوزُ أَنْ ينتصِبَ على المفعول به أي: قالُوا هذا اللفظَ. قال الزمخشـري[1]: أي قالوا سَداداً مِنَ القولِ يَسْلَمُـوْن فيه من الأَذىٰ. والمـرادُ سَلامُهم من السَّفَـهِ كقوله[2]:

٣٤٩٥ـ ألا لا يَـجْـهَـلَنْ أحـدٌ عـلـيـنـا
فـنجـهـلَ فـوقَ جَـهْـلِ الـجـاهِـلـيـنـا

ورَجَّح سيبويـه[3] أنَّ المرادَ بـالسَّلام السَّـلامةُ لا التسليمُ؛ لأنَّ المؤمنين لم يُؤْمَروا قَطُّ بالتسليم على الكفرة، وإنما أُمِـروا بالمُسـالَمَةِ، ثم نُسِـخَ ذلك، ولم يَذْكُرْ سيبويهِ في كتابِه نَسْخاً إلاَّ في هذه الآيةِ.

آ. (٦٤) **قـولـه: ﴿سُجَّـداً﴾**: خبرُ «يَبِيْتُـون» ويَضْعُفُ أَنْ تكـونَ تامةً. أي: دَخَلوا في البَيات. و «سُجَّداً» حـال. و «لربِّهم» متعلقٌ بسُجَّـداً وقَدَّمَ السجودَ على القيام، وإن كان بعدَه في الفعلِ لاتفاق الفـواصل. وسُجَّـداً جمعُ سـاجِد كضُـرَّب[4] في ضارِب. وقـرأ[5] أبـو البـرهسم «سُجـوداً» بـزنـة قُعُـود. و «يَبِيْتُ» هي اللغـةُ الفاشيـةُ، وأَزْدُ السَّراة وبُجَيْلَة[6] يقـولون: يَبـاتُ وهي لغـةُ العوامِّ اليوم.

---

(١) الكشاف ٩٩/٣.
(٢) تقدم برقم ٢٠١.
(٣) الكتاب ١٦٣/١ ـ ١٦٤ وعبارته «ولكنه على قولك: براءةً منكم وتسلُّماً».
(٤) الأصل: كضُرَّاب.
(٥) البحر ٥١٣/٦.
(٦) بنو بَجْلَة: حيٌّ من العرب، وبُجَيْلة بالتصغير. قيـل: إنهم بطن من ضبـة أو من قيس عيلان أو من سُليم. وبالنسبة إليهم بَجْلي. انظر: اللسان (بجل).

آ. (٦٥) **قوله: ﴿غراماً﴾**: أي: لازِماً دائماً. وعن الحسن: كلُّ غَريمٍ يفارِقُ غَريمه إلاَّ غريمَ جهنَّمَ. وأنشدُوا قولَ بشر بن أبي خازم[1]:

٣٤٩٦ـ ويومُ النِّسَارِ ويومُ الجِفا
رِ كانا عَذاباً وكانا غَراما

وقال الأعشى[2]:

٣٤٩٧ـ إن يُعاقِبْ يكُنْ غَراماً وإن يُعْـ
ـطِ جَزِيلاً فإنَّه لا يُبالي

فـ «غراماً» بمعنى لازم.

آ. (٦٦) **قوله: ﴿ساءَتْ﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ بمعنى أَحْزَنَتْ فتكونَ متصرفةً، ناصبةً المفعولَ به، وهو هنا محذوفٌ أي: إنها أي: جهنَم أَحْزَنَتْ أصحابَها وداخليها. ومُسْتقراً: يجوزُ أن يكونَ تمييزاً، وأَنْ يكونَ حالاً. ويجوز أَنْ تكون «ساءَتْ» بمعنى بِئْسَتْ فتُعْطىٰ حكمَها. ويكونُ المخصوصُ محذوفاً. وفي ساءَتْ ضميرٌ مبهمٌ. و«مُسْتَقَراً» يتعيَّنُ أَنْ يكونَ تمييزاً أي: ساءَتْ هي. فـ «هي» مخصوصٌ. وهو الرابطُ بين هذه الجملةِ وبين ما وَقَعَتْ خبراً عنه، وهو «إنَّها»، كذا قَدَّره الشيخ[3]. وقال أبو البقاء[4]: «ومُسْتَقَرَّاً تمييزٌ. وساءَتْ بمعنىٰ بِئْسَ». فإنْ قيلَ: يَلْزَمُ من هذا إشكالٌ، وذلك أنه يَلْزَمُ تأنيثُ فعلِ الفاعلِ المذكَّرِ مِنْ غيرِ مُسَوِّغٍ لذلك، فإنَّ الفاعلَ في «ساءَتْ»

(١) نسبه في اللسان (غرم) إلى الطرماح. وهو في مجاز القرآن ٢/ ٨٠ منسوباً إلى بشر، ومعجم البلدان ٢/ ٨٩.

(٢) ديوانه ٩.

(٣) البحر ٦/ ٥١٣.

(٤) الإملاء ٢/ ١٦٥.

على هذا يكون ضميراً عائداً على ما بعدَه، وهو «مُسْتقراً ومُقاماً»، وهما مذكَّران فمِنْ أين جاء التأنيثُ؟ والجوابُ: أن المستقرَّ عبارةٌ عن جهنَّمَ فلِذلك جاز تأنيثُ فِعْلِه. ومثلُه قولُه[1]:

٣٤٩٨ـ أَوْ حُــرَّةٌ عَــيْــطَلٌ ثَبْــجــاءُ مُــجْــفَــرَةٌ
دعــائــمُ الــزَّوْرِ نِـعْــمَـتْ زَوْرَقُ الــبَـلدِ

ومُسْتقراً ومُقاماً: قيل: مُترادفان، وعُطِفَ أحدُهمـا على الآخر لاختـلافِ لَفْظَيْهما. وقيل: بل هما مختلفا المعنىٰ، فالمستقرُّ: للعُصـاةِ فإنهم يَخْرُجون. والمُقام: للكفَّارِ فإنَّهم يَخْلُدون.

وقرأت[2] فرقةٌ «مَقامـاً» بفتح الميم أي: مكـانَ قيامٍ. وقـراءةُ العامَّـةِ هي المطابِقَةُ للمعنى أي: مكانَ إقامةٍ وثُوِيٍّ[3] وقوله: «إنها ساءَتْ مُسْتقـراً» يُحتمل أَنْ يكونَ مِنْ كلامِهم، فتكونَ منصوبةَ المحلِّ بالقول، وأَنْ تكـونَ مِنْ كلامِ اللَّهَ تعالىٰ.

آ. (٦٧) **قوله: ﴿ولم يَقْتُرُوا﴾**: قرأ[4] الكوفيون بفتح الياء وضم التاء وابن كثير وأبو عمروٍ بالفتح والكسرِ. ونافع وابن عامـر بالضم والكسـر مِنْ

---

(١) البيت لذي الرمة وهو في ديـوانه ١/١٧٤ وابن يعيش ٧/١٣٦، والخـزانة ٤/١١٩. والحرة: الكريمـة. والعيطل: الـطويلة العنق. وثبجاء: عـظيمة السنـام. والمجفرة: العظيمة الجنب. ودعائم الزور: قوائمها أي عظيمة القـوائم والزور: أعلى الصـدر. قال ابن يعيش: «وانتصب على التشبيه بالمفعول به» ورواية الديوان بالضم.

(٢) البحر ٦/٥١٣.

(٣) قال في اللسان ثوا: «ثوى يثوي ثَواءً وثُوِيّاً».

(٤) انظر في قراءاتهـا: السبعة ٤٦٦، والنشـر ٢/٣٣٤، الحجة ٥١٣، والتيسيـر ١٦٤، والبحر ٦/٥١٤، والقرطبـي ١٣/٧٤.

أَقْتَرَ. وعليه «وعلى المُقْتِرِ قَدَرُه»[1]. وأنكر[2] أبو حاتم/ «أقتر» وقال: [٦٧٨/ب] «لا يُناسِب هنا فإنَّ أَقْتَرَ بمعنى افتقر، ومنه «وعلى المُقْتِرِ قَدَرُه». ورُدَّ عليه: بأن الأصمعيَّ وغيرَه حَكَوْا أَقْتَرَ بمعنى ضَيَّق.

وقرأ العلاء بن سيابة واليزيدي بضم الياء وفتح القاف وكسرِ التاء المشددةِ في قَتَّر بمعنىٰ ضَيَّق.

قوله: «وكان بَيْنَ ذلك قَواماً» في اسم كان وجهان، أشهرهما: أنه ضميرٌ يعودُ على الإنفاقِ المفهومِ مِنْ قوله: «أَنْفَقُوا» أي: وكان إنفاقُهم مُسْتوياً قَصْداً لا إسرافاً ولا تَقْتيراً. وفي خبرِها وجهان. أحدُهما: هو قَواماً و «بينَ ذلك»: إمَّا معمولٌ له، وإمَّا لـ «كان» عند مَنْ يَرَىٰ إعمالَها في الظرف، وإمَّا لمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «قَواما». ويجوزُ أَنْ يكونَ «بين ذلك قواماً» خبرَيْن لـ «كان» عند مَنْ يَرَىٰ ذلك، وهم الجمهور خلافاً لابن دُرُسْتَوَيْه. الثاني: أن الخبرَ «بين ذلك» و «قَواماً» حالٌ مؤكدةٌ.

والثاني من الوجهين الأوَّلين: أَنْ يكونَ اسمُها «بين ذلك» وبُني لإضافتِه إلى غيرِ متمكِّنٍ، و «قواماً» خبرُها. قاله الفراء[3]. قال الزمخشري[4]: «وهو من جهةِ الإعرابِ لا بأسَ به، ولكنه من جهةِ المعنىٰ ليس بقويٍ، لأنَّ ما بينَ الإسْرافِ والتَّقْتيرِ قَوامٌ لا مَحالةَ، فليس في الخبر الذي هو معتمدُ الفائدةِ فائدةٌ». قلت: هو يُشْبِهُ قولَك «كان سيدُ الجارية مالكَها».

وقرأ[5] حسان بن عبد الرحمن «قِواما» بالكسرِ فقيل: هما بمعنىً. وقيل:

---

(١) الآية ٢٣٦ من البقرة.

(٢) انظر: البحر ٦/٥١٤.

(٣) معاني القرآن ٢/٢٧٣.

(٤) الكشاف ٣/١٠٠ واستشهد على ذلك بقوله: لم يمنعِ الشُّرْبَ منها غيرَ أَنْ نطقَتْ.

(٥) المحتسب ٢/١٢٥، والقرطبي ١٣/٧٤، والبحر ٦/٥١٤.

بالكسرِ اسمُ ما يُقام به الشيءُ. وقيل: بمعنى سَداداً ومِلاكاً.

آ. (٦٨) **قوله: ﴿إلَّا بالحقِّ﴾**: يَجُوزُ أَنْ تتعلَّقَ الباءُ بنفسِ «يَقْتُلون» أي: لا يَقْتُلونها بسببٍ من الأسبابِ إلَّا بسببِ الحق، وأَنْ تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها صفةٌ للمصدرِ أي: قَتْلاً ملتبساً بالحقِّ، أو على أنها حالٌ أي: إلَّا مُلْتَبِسين بالحقِّ.

قوله: «ذلك» إشارةٌ إلى جميعِ ما تقدَّم لأنه بمعنى: ما ذُكِر، فلذلك وُحِّدَ. والعامَّةُ على «يَلْقَ» مجزوماً على جزاءِ الشرط بحذفِ الألِف. وعبد الله[1] وأبو رجاء «يَلْقَىٰ» بإثباتها كقوله: «فلا تَنْسىٰ»[2] على أحدِ القولين، وكقراءةِ: «لا تَخَفْ دَرَكاً ولا تَخْشَىٰ»[3] في أحدِ القولين أيضاً، وذلك بأَنْ نُقَدِّرَ علامةَ الجزمِ حَذْفَ الضمة المقدرة.

وقرأ بعضُهم[4] «يُلَقَّ» بضمِّ الياءِ وفتحِ اللامِ وتشديدِ القافِ مِنْ لَقَّاه كذا. والأَثام مفعولٌ على قراءةِ الجمهورِ، ومفعولٌ ثانٍ على قراءةِ هؤلاء. والأَثام: العقوبةُ. قال الشاعر[5]:

٣٤٩٩ـ جزى اللَّهُ ابنَ عُرْوَةَ حيث أَمْسىٰ
عَقُوقاً والعُقوقُ له أَثامُ

أي: عقوبةٌ. وقيل: هو الإثْمُ نفسُه. والمعنىٰ: يَلْقَ جزاءَ إثمٍ، فأَطلقَ

---

(١) انظر في قراءاتها: البحر ٦/٥١٥، والشواذ ١٠٥.
(٢) الآية ٦ من الأعلى.
(٣) الآية ٧٧ من طه وهي قراءة حمزة كما في السبعة ٤٢١.
(٤) نسبها في الشواذ ١٠٥ إلى ابن مسعود وأبـي رجاء.
(٥) البيت لشافع الليثي أو بلعاء بن قيس الكناني، وهو في اللسان (أثم)، ومجاز القرآن ٢/٨١، وتفسير الماوردي ٣/١٦٥.

اسمَ الشيءِ على جزائِه. وقال الحسن: «الأَثامُ اسمٌ مِنْ أسماءِ جهنَّم. وقيل: بئرٌ فيها. وقيل: وادٍ. وعبد الله «أيّاماً» جمعُ «يوم» يعني شدائدَ، والعرب تُعَبِّر عن ذلك بالأيام.

آ. (٦٩) قوله: ﴿يُضَاعَفْ﴾: قرأ[1] ابن عامر وأبو بكر برفع «يُضاعَفُ» و«يَخْلُدُ» على أحدِ وجهين: إمَّا الحال، وإمَّا على الاستئنافِ. والباقون بالجزمِ فيهما، بدلاً من الجزاء بدلَ اشتمال. ومثلُه قولُه[2]:

٣٥٠٠ـ متى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارِنا
تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تَأَجَّجا

فأبدلَ من الشرطِ كما أبدل هنا مِنَ الجزاءِ. وابنُ كثير وابنُ عامرٍ على ما تقدَّم لهما في البقرةِ[3] من القَصْرِ والتضعيفِ في العين، ولم يذكرِ الشيخُ[4] ابنَ عامرٍ مع ابنِ كثير، وذكرَه مع الجماعة في قراءتهم.

وقرأ أبو جعفر وشيبة «نُضَعِّفْ» بالنون مضمومة وتشديدِ العين، «العذابَ» نصباً على المفعول به. وطلحة «يُضاعِف» مبنياً للفاعل أي اللّهُ، «العذابَ» نصباً. وطلحة بن سليمان «وتَخْلُدْ» بتاءِ الخطابِ على الالتفاتِ. وأبو حيوةَ «ويُخَلَّد» مشدداً مبنياً للمفعولِ. ورُوِي عن أبي عمروٍ كذلك، إلاَّ أنه بالتخفيف.

---

(١) السبعة ٤٦٧، والبحر ٦/٥١٥، والتيسير ١٦٤، والقرطبي ١٣/٧٦، والحجة ٥١٤، والنشر ٢/٣٣٤.

(٢) تقدم برقم ١٧٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٢/٥٠٩.

(٤) البحر ٦/٥١٥.

قوله: «مُهاناً» حالٌ. وهو اسمُ مفعولٍ. مِنْ أَهانه يُهِيْنُه(1) أي: أذلَّه وأذاقه الهوان.

آ. (٧٠) قوله: ﴿إلَّا مَنْ تاب﴾: فيه وجهان، أحدُهما: ـ وهو الذي لم يَعْرف الناسُ غيرَه ـ أنَّه استثناءٌ متصلٌ لأنَّه من الجنسِ. الثاني: أنه منقطع. قال الشيخ(2): «ولا يَظْهَرُ ـ يعني الاتصال ـ لأنَّ المستثنى منه مَحْكومٌ عليه بأنَّه يُضاعَفُ له العذابُ، فيصيرُ التقديرُ: إلَّا مَنْ تابَ وآمَنَ وعَمِلَ صالحاً فلا يُضاعَفُ له. ولا يلزَمُ من انتفاءِ التضعيفِ انتفاءُ العذابِ غيرِ المضعَّفِ، فالأَوْلَى عندي أَنْ يكونَ استثناءً منقطعاً أي: لكن مَنْ/ تابَ وآمنَ وعَمِل عملاً [٦٧٩/أ] صالحاً فأولئك يُبَدِّل اللَّهُ سيئاتِهم حسناتٍ. وإذا كان كذلك فلا يَلْقَى عذاباً البتةَ». قلت: والظاهرُ قولُ الجمهورِ. وأمَّا ما قاله فلا يَلْزَمُ؛ إذ المقصودُ الإِخبارُ بأنَّ مَنْ فعل كذا فإنه يَحُلُّ به ما ذَكَرَ، إلَّا أَنْ يتوبَ. وأمَّا إصابةُ أصلِ العذابِ وعدمُها فلا تَعرُّضَ في الآية له.

قوله: «سيئاتِهم» هو المفعولُ الثاني للتبديلِ، وهو المقيَّدُ بحرفِ الجر، وإنما حُذِفَ لفهم المعنىٰ وحَسَنات هو الأولُ المُسَرَّح وهو المأخوذُ، والمجرورُ بالباءِ هو المتروكُ. وقد صَرَّح بهذا في قولِه تعالى: «بَدَّلْناهم بجنَّتيهم جنَّتين»(3). وقال الراجز(4):

---

(١) وتصريفه: أن أصله مُؤَهْوَن حذفت الهمزة قياساً على حذفها من المضارع المتكلم، فصار مُهْوَن. نقلت فتحة الواو إلى الهاء فصار مُهَوْن. تحركت الواو في الأصل وانفتح ما قبلها في اللفظ فقلبت ألفاً. انظر: معجم مفردات الإعلال والإبدال ٢٧٠.

(٢) البحر ٦/٥١٥.

(٣) الآية ١٦ من سبأ.

(٤) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٦/٥١٦.

٣٥٠١ـ تَضْحَكُ مِنّي أختُ ذاتِ النِّحْيَيْنْ
أَبْدلكِ اللَّهُ بلونٍ لَوْنَيْنْ
سوادَ وجهٍ وبياضَ عَيْنَيْنْ

وقد تقدم تحقيقُ هذا في البقرةِ عند قوله: «ومَنْ يُبَدِّلْ نعمةَ الله»(١).

آ. (٧٢) **قوله: ﴿الزُّوْرَ﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به أي: لا يَحْضُرون الزُّوْرَ. وفُسِّر بالصنمِ واللهوِ. الثاني: أنه مصدرٌ، والمرادُ شهادةُ الزُّوْرِ.

قوله: «باللَّغْوِ» أي بأهلِه.

آ. (٧٣) **قوله: ﴿لم يَخِرُّوا عليها صُمّاً﴾**: النفيُ مُتَسَلِّطٌ على القيدِ، وهو الصَّمَمُ والعَمَى أي: إنهم يَخِرُّون عليها، لكنْ لا على هاتين الصفتين. وفيه تعريضٌ بالمنافقين.

آ. (٧٤) **قوله: ﴿مِنْ أزْواجِنا﴾** يجوزُ أَنْ تكونَ «مِنْ» لابتداءِ الغاية، وأنْ تكونَ للبيانِ. قاله الزمخشري(٢)، وجعله من التجريدِ، أي: هَبْ لنا قُرَّةَ أَعْيُنٍ من أزواجِنا كقولِك: «رأيت منك أسداً» وقرأ(٣) أبو عمروٍ والأَخَوان وأبو بكر «ذُرِّيَّتِنا» بالتوحيدِ، والباقون بالجمعِ سلامةً. وقرأ(٤) أبو هريرة وأبو الدرداء وابن مسعود «قُرَّاتِ» بالجمعِ. وقال الزمخشري(٥): «أتى هنا بـ «أَعْيُن» صيغةِ القلةِ، دون «عيون» صيغةِ الكثرة، إيذاناً بأنَّ عيونَ المتقين

(١) الآية ٢١١ من البقرة. وانظر: الدر ٢/٣٧٠.
(٢) الكشاف ٣/١٠٢.
(٣) السبعة ٤٦٧، والتيسير ١٦٤، والبحر ٦/٥١٧، والحجة ٥١٥، والنشر ٢/٣٣٥.
(٤) البحر ٦/٥١٧، والشواذ ١٠٥.
(٥) الكشاف ٣/١٠٢.

قليلةٌ بالنسبةِ إلى عُيونِ غيرهم». وردَّه الشيخُ[1] بأنَّ أَعْيُناً يُطْلَقُ على العشرة فما دونَها، وعيونُ المتقين كثيرةٌ فوق العَشَرة»، وهذا تَحَمُّل عليه؛ لأنه إنما أراد القلةَ بالنسبة إلى كثرةِ غيرِهم، ولم يُرِدْ قَدْراً مخصوصاً.

قوله: «إماماً» فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه مفردٌ، وجاء به مفرداً إرادةً للجنس، وحَسَّنَه كونُه رأسَ فاصلةٍ. أو المراد: اجعَلْ كلَّ واحدٍ منا إماماً، وإمَّا لاتِّحادِهم واتفاقِ كلمتِهم، وإمَّا لأنَّه مصدرٌ في الأصلِ كصِيام وقِيام. والثاني: أنه جمعُ آمّ كحالٍّ وحِلال، أو جمعُ إمامة كقِلادة وقِلاد.

آ. (٧٥) **قوله: ﴿الغُرْفَةَ﴾**: مفعولٌ ثانٍ لـ «يُجْزَوْن». والغُرْفَةُ ما ارتفعَ من البناءِ، والجمعُ غُرَفٌ.

قوله: «بما صَبَروا» أي: بصَبْرِهم» أي: بسببِه أو بسببِ الذي صبروه. والأصلُ: صبروا عليه، ثم حُذِفَ بالتدريج. والباءُ للسببية كما تقدَّم. وقيل: للبدلِ كقولِه[2]:

٣٥٠٢ـ فليت لي بهمُ قَوْماً ....

....

البيت. ولا حاجةَ إلى ذلك.

قوله: «ويُلَقَّوْن» قرأ[3] الأخَوان وأبو بكر بفتح الياء، وسكونِ اللام، مِنْ لَقِيَ يَلْقَى. والباقون بضمِّها[4] وفتحِها وتشديدِ القافِ على بنائِه للمفعول.

---

(١) البحر ٥١٧/٦.

(٢) تقدم برقم ٨.

(٣) السبعة ٤٦٨، والنشر ٣٣٥/٢، والقرطبي ٨٤/١٣، والحجة ٥١٥، والبحر ٥١٧/٦، والتيسير ١٦٥.

(٤) أي بضم الياء وفتح اللام.

آ. (٧٧) قوله: ﴿لولا دُعاؤُكم﴾: جوابُها محذوفٌ لدلالةِ ما تقدَّم. أي: لولا دعاؤُكم ما عَنَى بكم ولا اكترَثَ. و «ما» يجوزُ أَنْ تكونَ نافيةً. وهو الظاهرُ. وقيل: استفهاميةٌ بمعنى النفي، ولا حاجةَ إلى التجوُّزِ في شيءٍ يَصِحُّ أَنْ يكونَ حقيقةً بنفسه. و «دعاؤُكم»: يجوز أن يكونَ مضافاً للفاعلِ أي: لولا تَضَرُّعُكم إليه. ويجوزُ أَنْ يكونَ مضافاً للمفعول أي: لولا دعاؤُه إيَّاكم إلى الهدى. ويقال: ما عَبَأْتُ بك أي: ما اهتَمَمْتُ ولا اكتَرَثْتُ. ويقال: عَبَأْتُ الجيشَ وعَبَّأته أي: هَيَّأْتُه وأَعْدَدْتُه، والعِبْء: الثِّقَلُ.

قوله: «لِزاماً» خبرُ «يكون» واسمُها مضمرٌ أي: يكون العذابُ ذا لِزام. واللِّزام: بالكسرِ مصدرٌ كقوله[1]:

٣٥٠٣ـ فإمَّا يَنْجُوَا مِنْ حَتْفِ أرضٍ
فقد لَقِيا حُتوفَهما لِزاما

وقرأ[2] المنهال وأبان بن تغلب وأبو السمَّال «لَزاماً» بفتح اللامِ. وهو مصدرٌ أيضاً نحو: البَيات. وقرأ أبو السمَّالَ أيضاً «لَزامِ» بكسر الميم كأنه جَعَلَه مصدراً معدولاً نحو: «بَدادِ» فَبَناه على لغةِ الحجاز فهو معدولٌ عن اللزْمةِ كفَجارِ عن الفَجْرة قال[3]:

٣٥٠٤ـ إنَّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَيْنا بينَنا
فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجارِ

[تمَّت بعونه تعالى سورة الفرقان]

---

(١) البيت لصخر الغي، وهو في ديوان الهذليين ١٠٢/١، ومجاز القرآن ٨٢/٢، والقرطبي ٨٦/١٣، ومعاني القرآن للزجاج ٧٩/٤، واللسان والتاج (لزم). والضمير في ينجوا لحمارين وحشيين.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ١٠٥، والقرطبي ٨٦/١٣، والبحر ٥١٨/٦.

(٣) البيت للنابغة وهو في ديوانه (م الجزائر ١٠٥، واللسان فجر).

سـورة الشعـراء

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿طسم﴾: أظهـر[1] حمزةُ نـونَ «سين» قبل الميمِ كـأنه نـاوِي الوقفِ/ وإلاَّ فـإدغامُ مثلِه واجبٌ. والبـاقون يُـدغمون. وقـد تقـدَّم [٦٧٩/ب] إعرابُ الحروفِ المقطعة[2]. وفي مصحفِ عبـد الله ط. س. م. مقطوعـةً من بعضها. قيل: وهي قراءةُ أبـي جعفر، يَعْنُون أنه يقفُ على كلِّ حرفٍ وَقْفَةً يميز بها كلَّ حرفٍ، وإلاَّ لم يُتَصَوَّرْ أَنْ يُلْفَظَ بها على صورتِها في هذا الـرسمِ. وقرأ عيسى ــ وتُرْوَىٰ عن نافـع ــ بكسر الميم هنـا وفي القصص على البناء. وأمـال الطاءَ الأخَوان وأبو بكر. وقد تقدَّم ذلك.

آ. (٤) قوله: ﴿إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ﴾: العامَّةُ على نونِ العظمةِ فيهما. ورُوِي عن أبـي عمروٍ[3] بالياء فيهما أي: إنْ يَشَـأْ اللَّهُ يُنَزِّلْ. و«إنْ» أصلُهـا أَنْ تدخلَ على المشكوكِ أو المحقَّقِ المبهمِ زمانُه، والآيةُ من هذا الثاني.

قوله: «فَظَلَّتْ» عطفٌ على «نُنَزِّلْ» فهو في محلِّ جزمٍ. ويجـوز أن يكونَ

---

(١) انــظر في قـراءات طسم: النشـر ١/٢٤١، والإتحـاف ٢/٣١٣، والبحـر ٧/٥، والقرطبي ١٣/٨٨، والسبعة ٤٧٠، والتيسير ١٦٥.

(٢) انظر: الدر المصون ١/٧٩.

(٣) البحر ٧/٥، والإتحاف ٢/٣١٣.

مستأنفاً غيرَ معطوفٍ على الجزاءِ. ويؤيِّد الأولَ قراءةُ طلحة[1] «فَتَظْلِلْ» بالمضارعِ مفكوكاً.

قوله: «خاضِعين» فيه وجهان، أحدُهما: أنه خبرٌ عن «أعناقُهم». واستُشْكِلَ جمعُه جمعَ سلامةٍ لأنه مختصٌّ بالعقلاءِ. وأُجيب عنه بأوجهٍ، أحدُها: أنَّ المرادَ بالأعناق الرؤساءُ، كما قِيل: لهم وجوهٌ وصدورٌ قال[2]:

٣٥٠٥ـ ....
في مَجْمَعٍ مِنْ نواصِي الخيلِ مَشْهودِ

الثاني: أنه على حذفِ مضافٍ أي: فظلَّ أصحابُ الأعناقِ، ثم حُذِفَ وبقي الخبرُ على ما كان عليه قبل حَذْفِ المُخْبَرِ عنه مراعاةً للمحذوفِ. وقد تقدَّم ذلك قريباً عند قراءةِ «وقُمْراً منيراً»[3]. الثالث: أنه لَمَّا أُضيفَتْ إلى العقلاءِ اكتَسَبَ منهم هذا الحكمَ، كما يُكتسب التأنيثُ بالإضافةِ لمؤنث في قوله[4]:

٣٥٠٦ـ ....
كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ من الدمِ

---

(١) الشواذ ١٠٦ وأثبتها بالياء.

(٢) البيت لأم قيس الضبية أو لكبشة أخت عمرو بن معديكرب، وصدره:

ومشهدٍ قد كَفَيْتَ الغائبين به

وهو في الحماسة ١/٥٢٢ برواية «الناس» بدل الخيل والبحر ٧/٦، والكشاف ٣/١٠٤.

(٣) الآية ٦١ من الفرقان وهي قراءة الحسن وآخرين. انظر: الدر المصون: الورقة ٦٧٧ ب.

(٤) تقدم برقم ٥٤٢.

الرابع: أنَّ الأعناقَ جمعُ عُنُق من الناس، وهم الجماعةُ، فليس المرادُ الجارحةَ البتة. ومنه قولُه[1]:

٣٥٠٧ـ أنَّ العراقَ وأهلَه عُنُقٌ إليك فَهَيْتَ هَيْتا

قلت: وهذا قريبٌ مِنْ معنى الأولِ. إلَّا أنَّ هذا القائلَ يُطْلِقُ الأعناقَ على جماعةِ الناسِ مطلقاً، رؤساءَ كانوا أو غيرَهم. الخامس: قال الزمخشري[2]: «أصلُ الكلامِ: فظلُّوا لها خاضعين، فَأُقْحِمَتِ الأعناقُ لبيانِ موضع الخضوع، وتُرِكَ الكلامُ على أصله، كقولهم: ذهبَتْ أهلُ اليمامة، فكأن الأهلَ غيرُ مذكور». قلت: وفي التنظير بقولِه: «ذهبَتْ أهلُ اليمامةِ» نظرٌ؛ لأن «أهل» ليس مقحماً البتة؛ لأنه المقصودُ بالحكم. وأمَّا التأنيثُ فلاكتسابِه التأنيثَ[3]. السادس: أنها عُوْمِلَتْ معاملةَ العقلاءِ لَمَّا أُسْنِد إليهم ما يكونُ فِعْلَ العقلاءِ كقوله «ساجِدِين»[4] و «طائِعِين»[5] في يوسف والسجدة.

والثاني[6]: أنه منصوبٌ على الحالِ من الضميرِ في «أعناقُهم»، قاله

---

(١) قبله:

أَبْلِغْ أميرَ المؤمنيـ ـنَ أخا العِراقِ إذا أَتَيْتا

ونسبه صاحب اللسان (عنق) لشاعر يخاطب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وهو في الصحاح (عنق) والمحرر ١٢/٥٠.

(٢) الكشاف ٣/١٠٤.

(٣) أي: من المضاف إليه.

(٤) الآية ٤ من يوسف.

(٥) الآية ١١ من السجدة.

(٦) في إعراب خاضعين.

الكسائي، وضَعَّفه أبو البقاء[1] قال: «لأنَّ «خاضعين» يكون جارياً على غيرِ فاعلِ «ظَلَّتْ» فيَفْتَقِرُ إلى إبرازِ ضميرِ الفاعلِ، فكان يجبُ أَنْ يكونَ «خاضعين هم». قلت: ولم يَجْرِ «خاضعين» في اللفظِ والمعنىٰ إلاَّ على مَنْ هو له، وهو الضمير في «أعناقُهم»، والمسألة التي قالها: هي أَنْ يجريَ الوصفُ على غيرِ مَنْ هو له في اللفظِ دونَ المعنى، فكيف يلزمُ ما أَلْزَمه به؟ على أنه لو كان كذلك لم يَلْزَمْ ما قاله؛ لأنَّ الكسائيَّ والكوفيين[2] لا يُوْجِبون إبرازَ الضميرِ في هذه المسألةِ إذا أُمِنَ اللَّبْسُ، فهو يَلْتَزِمُ ما ألزمه به، ولو ضَعَّفه بمجيءِ الحالِ من المضافِ إليه لكان أقربَ. على أنه لا يَضْعُفُ لأنَّ المضافَ جزءٌ من المضافِ إليه كقولِه: «ما في صدورهم مِنْ غِلٍّ إخواناً»[3].

آ. (٥) **قوله: ﴿إلاَّ كانوا﴾**: جملةٌ حاليةٌ، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا وما قبلَه في أول الأنبياء[4].

آ. (٧) **قوله: ﴿كم أَنْبَتْنا﴾**: «كم» للتكثيرِ فهي خبريةٌ، وهي منصوبةٌ بما بعدَها على المفعولِ به أي: كثيراً من الأزواج أَنْبتنا. و «من كلِّ زوجٍ» تمييزٌ. وجَوَّز أبو البقاء[5] أن يكونَ حالاً ولا معنى له.

قال الزمخشري[6]: «فإنْ قلتَ: ما معنى الجمعِ بين كم وكل؟ ولو قيل: أنبتنا فيها مِنْ كل زوج[7]؟ قلت: قد دَلَّ «كل» على الإحاطةِ بأزواجِ النباتِ

---

(١) الإملاء ٢/١٦٦.
(٢) انظر: الإنصاف ٥٧.
(٣) الآية ٤٧ من الحجر.
(٤) انظر إعرابه للآية ٢.
(٥) الإملاء ٢/١٦٦.
(٦) الكشاف ٣/١٠٥.
(٧) الكشاف: «ما معنى الجمع بين كم وكل قيل: كم أنبتنا فيها من زوجٍ كريم؟».

على سبيلِ التفصيلِ، و«كم» على أن هذا المحيطَ متكاثرٌ مُفْرِطٌ».

آ. (١٠) **قوله: ﴿وإذ نادَىٰ﴾**: العامِلُ فيه مضمرٌ. فقدَّره الزجَّاج[١]: اتلُ، وغيرُه: اذكر.

قوله: «أن ائْتِ» يجوزُ أن تكونَ مفسِّرةً، وأن تكونَ مصدريةً أي بأن.

آ. (١١) **قوله: ﴿قومَ فرعونَ﴾**: بدلٌ أو عطفُ بيانٍ للقومِ الظالمين. وقال أبو البقاء[٢]: «إنه مفعولُ «تَتَّقون» على قراءةِ مَنْ قرأ «تتقون» بالخطاب وفتح النون كما سيأتي. ويجوز على هذه القراءةِ أن يكونَ منادىٰ».

قوله: «ألا يَتَّقون» العامَّةُ على الياء في «يتَّقون» وفتحِ النون، والمرادُ قومُ فرعونَ. والمفعولُ محذوفٌ أي: يتقون عقابَ. وقرأ[٣] عبد الله بن مسلم ابن يسار وحماد وشقيق بن سلمة بالتاء من فوق على الالتفات، خاطبهم بذلك توبيخاً، والتقدير: يا قومَ فرعون/. وقرأ[٤] بعضُهم «يتقونِ» بالياءِ مِنْ تحتُ وكسرِ النونِ. وفيها تخريجان، أحدهما: أنَّ «يتَّقونِ» مضارعٌ، ومفعولُه ياءُ المتكلم، اجتُزِىءَ عنها بالكسرةِ. الثاني: ـ جَوَّزَه الزمخشري[٥] ـ أن تكونَ «يا» للنداء. و«اتقون» فعلُ أمرٍ كقوله: «ألا يا اسْجدوا»[٦] أي يا قومِ اتقونِ. أو يا ناسُ اتقونِ. وسيأتي تحقيقُ مثلِ هذا في النمل. وهذا تخريجٌ بعيد. [٦٨٠/أ]

---

(١) معاني القرآن ٤/٨٤.

(٢) الإملاء ٢/١٦٦.

(٣) المحتسب ٢/١٢٧، والبحر ٧/٧، وفي الشواذ ١٠٦ ضُبِطت: تَتْقُوْن.

(٤) الشواذ ١٠٦، والبحر ٧/٧.

(٥) الكشاف ٣/١٠٦.

(٦) وهي قراءة الكسائي في الآية ٢٥ من النمل. وقرأ الباقون ألاَّ يَسْجُدوا. السبعة ٤٨٠.

وفي هذه الجملة وجهان، أحدُهما: أنها مستأنفةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ. وجوَّزَ الزمخشري[1] أن تكونَ حالاً من الضمير في الظالمين أي: يَظْلِمون غيرَ متقين اللَّهَ وعقابَه. فأُدْخلت همزةُ الإنكارِ على الحالِ. وخطَّأه الشيخ[2] من وجهين، أحدهما: أنه يلزَمُ منه الفصلُ بين الحالِ وعامِلِها بأجنبيّ منهم، فإنه أعربَ «قومَ فرعون» عطفَ بيانٍ للقوم الظالمين[3]. والثاني: أنه على تقديرِ تسليمِ ذلك لا يجوزُ أيضاً؛ لأنَّ ما بعد الهمزةِ لا يعمل فيه ما قبلها. قال: «وقولك: جئت أمسرعاً» إن جعلت «مسرعاً» معمولاً لـ جئت لم يَجُزْ فإنْ أضمرْتَ عاملاً جاز.

والظاهرُ أن «ألا» للعرض. وقال الزمخشري[4]: «إنها لا النافيةُ دخلت عليها همزةُ الإنكار». وقيل: هي للتنبيهِ.

آ. (١٢) قوله: ﴿أَنْ يُكَذِّبُونِ﴾: مفعولُ «أخافُ» أي: أخاف تكذيبهم إيَّاي».

آ. (١٣) قوله: ﴿وَيَضِيقُ صَدْرِي، ولا يَنْطَلِقُ﴾: الجمهورُ على الرفع. وفيه وجهان، أحدُهما: أنه مستأنفٌ، أخبر بذلك. والثاني: أنه معطوفٌ على خبر «إنَّ». وقرأ[5] زيد بن علي وطلحة وعيسى والأعمش بالنصب فيهما. والأعرج بنصبِ الأولِ ورفعِ الثاني. فالنصبُ عطفٌ على صلة «أنْ»، فتكونُ الأفعالُ الثلاثة: يُكَذِّبُونِ، ويَضيقُ،

---

(١) الكشاف ٣/١٠٦.

(٢) البحر ٧/٧.

(٣) قال: لأن قوم فرعون معمول لقوله: ائت.

(٤) الكشاف ٣/١٠٦.

(٥) الإتحاف ٢/٣١٤، والقرطبي ١٣/٩٢، والنشر ٢/٣٣٥، والبحر ٧/٧.

ولا يَنْطَلِقُ، داخلةً في حَيِّز الخوف. قال الزمخشري[1]: «والفرقُ بينهما ـ أي الـرفع والنصب ـ أن الـرفعَ فيـه يُفيد أن فيـه ثلاثَ عللٍ: خـوفَ التكـذيبِ، وضيقَ الصدر، وامتناعَ انطلاقِ اللسانِ. والنصبُ: على أنَّ خَوْفَه متعلقٌ بهـذه الثلاثة. فـإنْ قلتَ: في النصبِ تعليقُ الخوفِ بـالأمور الثـلاثةِ. وفي جُملتهـا نفيُ انطلاقِ اللسانِ، وحقيقةُ الخوف إنما هي غَمٌّ يَلْحَقُ الإنسانَ لأمـرٍ سيقعُ، وذلـك كـان واقعـاً، فكيف جـازَ تعليقُ الخـوفِ بـه؟ قلت: قـد عَلَّقَ الخـوفَ بتكذيبهم، وبما يَحْصُل له [بسببِه][2] من ضيقِ الصدرِ، والحَبْسَـةُ في اللسانِ زائـدةٌ على ما كـان به. على أن تلك الحَبْسَـةَ التي كانَتْ بـه زالَتْ بدعـوتِـه. وقيـل: بَقِيَتْ منها بقيـةٌ يسيرةٌ. فـإنْ قلت: اعتـذارُك هـذا يَـرُدُّه الـرفـعُ؛ لأن المعنى: إني خائفٌ ضَيِّقُ الصدرِ غيرُ منطلقِ اللســانِ. قلت: يجوز أن يكـونَ هذا قبلَ الدعوةِ واستجابتِها. ويجوز أَنْ يريدَ القَدْرَ اليسيرَ الذي بقي».

قوله: «فَأَرْسِلْ» أي: فأَرْسِلْ جبريلَ أو المَلَكَ، فحذف المفعولَ به.

آ. (١٥) **قوله: ﴿فاذْهَبا﴾**: عطفٌ على ما دَلَّ عليه حرفُ الـرَّدْعِ من الفعل. كأنه قيل: ارتدِعْ عما تظنُّ فاذهَبْ أنت وأخوكَ.

آ. (١٦) **قوله: ﴿إنَّا رسولُ﴾**: إنما أَفْرد رسولاً: إمَّا لأنـه مصدرٌ بمعنى رسالة، والمصدرُ يُوَحَّد. ومن مجيءِ «رسول» بمعنى رسالة قوله[3]:

٣٥٠٨ـ لقــد كَـذَبَ الــواشُـون مــا فُهْتُ عنـدهمْ
بِـسِــرٍّ ولا أَرْسَــلْتُــهُــمْ بــرســولِ

---

(١) الكشاف ٣/١٠٦.

(٢) بياض في الأصل، وما أثبتناه من الكشاف.

(٣) تقدم برقم ٦٠٥.

أي: برسالة، وإمَّا لأنهما ذوا شريعةٍ واحدة فنُزِّلا منزلـةَ رسول، وإمَّـا لأنَّ المعنى: أنَّ كـلَّ واحدٍ منـا رسولٌ، وإمَّـا لأنه مِنْ وَضْـعِ الواحـدِ موضـعَ التثنيةِ لتلازُمِهما، فصارا كالشيئين المتلازِمَيْن كالعينين واليدين، وحيث لم يقصِدْ هـذه المعانيَ طابَقَ في قولِه: «إنَّا رسولا ربِّك»[1].

آ. (١٧) قـولـه: ﴿أَنْ أَرْسِـلْ﴾: يجـوزُ أَنْ تكـونَ مفسِّـرةً لـ «رسول» إذا قيل: بـأنَّه بمعنى الـرسالـة، شرحـا الرسـالة بهـذا، وبَيَّناهـا به. ويجوز أَنْ تكونَ المصدريةَ أي: رسولٌ بكذا.

آ. (١٨) قوله: ﴿وَلِيـداً﴾: حال من مفعـول «نُرَبِّـكَ» وهو فَعيـل بمعنى مَفْعول. والوليد: الغلامُ تسميةً له بما كان عليه.

قوله: «من عُمُرِك» حال من «سنين». وقرأ[2] أبو عمروٍ في روايةٍ بسكـونِ الميم تخفيفاً لـ فُعُل.

آ. (١٩) وقرأ[3] «فِعْلَتَك» بالكسرِ على الهيئة: الشعبـيُّ لأنها نـوع من القَتْـلِ وهي الوَكْـزَةُ. و «أنت من الكافـرين» يجوز أن تكـونَ حالاً، وأَنْ تكـونَ مستأنفةً.

آ. (٢٠) قـوله: ﴿إِذَنْ وأنـا مِن الضالِّـين﴾: إذن هنا حـرفُ جوابٍ فقط. وقال الزمخشري[4]: «إنهـا جوابٌ وجـزاءٌ معاً» قـال: «فإنْ قلتَ:

---

(١) الآية ٤٧ من طه.

(٢) قال في السبعة ٤٧١ «وروى عبيد عن هارون والخفاف عن أبـي عمرو، وعبيـد عنه: مِنْ عُمْرِك خفيفاً. وقال هارون: كان أبو عمرو لا يرى بـالأخرى بـأساً يعني التثقيـل. وروى عبيد بن عَقيل عنه مثقلاً». وانظر: البحر ١٠/٧.

(٣) المحتسب ١٢٧/٢، والقرطبـي ٩٤/١٣، والبحر ١٠/٧.

(٤) الكشاف ١٠٩/٣.

إذَنْ حرفُ جوابٍ وجـزاءٍ معاً، والكـلامُ وقع جـواباً لفـرعون فكيف وقـع جزاءً؟ قلت: قولُ فرعون «وفَعَلْتَ فَعْلَتَك» فيه معنى: أنك جـازَيْتَ نعمتي بما فعلْتَ. فقال له موسىٰ: نعم: فعلتُها مُجازِياً لك تسليماً لقـولِه، كـأنَّ نعمتَه كـانت عنده جديرةً بأَنْ تُجازَىٰ/ بنحوِ ذلك الجزاءِ». [٦٨٠/ب]

قال الشيخ[١]: «وهذا مذهبُ سيبويهِ[٢] يعني أنها للجزاءِ والجـوابِ معاً. قـال: ولكنَّ شُرَّاح الكتـابِ فهموا أنَّـه قد تتخلَّفُ عن الجـزاءِ، والجـوابُ معنىً لازمُ لها».

آ. (٢١) **قوله: ﴿لَمَّا خِفْتُكم﴾**: العامَّـةُ على تشديـدِ الميم وهي «لَمَّـا» التي هي حرف وجـوبٍ عنـد سيبـويـهِ أو بمعنى حين عنـد الفـارسي[٣]. وروي[٤] عن حمـزةَ بكسـرِ الـلام وتخفيف الميم أي: لتخَـوُّفي منكم. و «مـا» مصدريةٌ. وهذه القراءةُ تُشْبِهُ قراءتَه في آل عمران[٥]: «لِما آتَيْتُكم» وقد تقـدَّمَتْ مستوفاةً. وقرأ[٦] عيسى «حُكُماً» بضمِّ الكاف إتباعاً.

آ. (٢٢) **قوله: ﴿وتلك نِعْمَةٌ﴾**: فيه وجهان أحدُهما: أنه خبـرٌ على سبيـلِ التهكُّمِ أي: إن كانَ ثَمَّ نعمـةٌ فليسَتْ إلاَّ أنَّك جَعَلْتَ قـومي عبيداً لك. وقيل: حرفُ الاستفهام محذوفٌ لفهمِ المعنىٰ أي: أو تلك. وهذا مذهب الأخفش[٧]، وجَعَلَ مِنْ ذلك قولَ الشاعر[٨]:

---

(١) البحر ١١/٦.

(٢) الكتاب ٣١٢/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٣١٢/٢، والإيضاح العضدي ٣١٩.

(٤) البحر ١١/٧، ونسبها في الإتحاف ٣١٤/٢ للمطوعي.

(٥) قرأ «لِما» وهي الآية ٨١. والسبعة ٢١٣.

(٦) البحـر ١١/٧.

(٧) معاني القرآن له ٤٢٦/٢. غير أنه لم يستشهد بالبيت.

(٨) تقدم برقم ٣٤٠.

٣٥٠٩ـ أفرحُ أَنْ أُرْزَأَ الكرامَ . . . .
. . . .

وقد تقدَّم هذا مشبعاً في سورة النساء عند قولـه تعالى: «وما أصابَـكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فمِنْ نَفْسِك»[١] وفي غيرِه.

قوله: «أَنْ عَبَّدْتَ» فيه أوجهٌ، أحدُهـا: أنها في محـلِّ رفعٍ عـطفَ بيان لـ «تلك»، كقوله: «وقَضَيْنا إليه ذلك الأمرَ أنَّ دابِـرَ هؤلاءِ مقطوعٌ»[٢]. الثـاني: أنهـا في محـلِّ نصبٍ مفعـولاً مِنْ أجلِه. والثـالثَ: أنهـا بـدلٌ من «نعمــةٌ». الرابع: أنها بدلٌ من «هـا» في «تَمُنُّها». الخـامس: أنها مجـرورةٌ بباءٍ مقـدرةٍ أي: بأَنْ عَبَّدْت. السـادس: أنها خبـرُ مبتدأ مضمـرٍ أي: هي. السابـعُ: أنها منصـوبةٌ بـإضمار أعني. والجملة مِنْ «تَمُنُّهـا» صفةٌ لنعمـة. و «تَمُنُّ» يتعـدَّى بالباء فقيل: هي محذوفةٌ أي: تَمُنُّ بها، وقيل: ضَمَّنَ «تَمُنُّ» معنى تَذْكُرُ.

آ. (٢٣) قوله: ﴿وما رَبُّ العالمين﴾: إنما أتى بـ «ما» دون «مَنْ»؛ لأنها يُسْأل بها عن طلبِ الماهيةِ كقولـك: ما العنقـاء؟ ولَمَّا كـان جوابُ هـذا السؤالِ لا يمكنُ عَدَلَ مـوسى عليه الصـلاة والسـلام إلى جـوابٍ ممكنٍ، فأجاب بصفاتِه تعـالى، وخَصَّ تلك الصفاتِ لأنـه لا يشارِكُـه تعالى فيهـا أحدٌ. وفيه إبطالٌ لدعواه أنه إلَهٌ. وقيـل: جَهِلَ السؤالَ، فـأتى بـ «ما» دون «مَنْ» وليس بشيءٍ. وقيل: إنما سـأَلَ عن الصفاتِ. ذكـره أبو البقـاء[٣]. وليس بشيءٍ؛ لأنَّ أهلَ البيانِ نَصُّوا على أنها يُطْلَبُ بها الماهياتِ وقد جاء بـ «مَنْ» في قوله: «فَمَنْ ربكما يا موسىٰ»[٤].

---

(١) الآية ٧٩ من النساء. وانظر: الدر المصون ٤/ ٤٨.
(٢) الآية ٦٦ من الحجر.
(٣) الإملاء ٢/ ١٦٧.
(٤) الآية ٤٩ من طه.

آ. (٢٤) قوله: ﴿وما بينَهما﴾: عـادَ ضميرُ التثنيـةِ على جمعَيْن: اعتباراً بالجنسَيْن كما فَعَلَ ذلك في الظاهر في قول الشاعرِ[١]:

٣٥١٠ـ ....

بـيـن رِمـاحَـيْ مـالِـكٍ ونَـهْـشَـلِ

آ. (٢٩) قوله: ﴿لأَجْعَلنَّك من المَسْجُونين﴾: إنما عَدَل عن لأَسْجُنَنَّك وهو أَخصُّ منه؛ لأنَّ فيه مبـالغةً ليسَتْ في ذاك، أو معنـاه: لأَجْعَلَنَّك مِمَّنْ عَرَفْتَ حالَه في سُجوني.

آ. (٣٠) قـولـه: ﴿أَوَلَـوْ جِئْتُـك﴾: هـذه واوُ الحـالِ. وقـال الحوفي: «للعطف». وقد تقدَّم تحريرُ هذا عند قولِه: «أولو كان آبـاؤهم»[٢] في البقرة. وغالبُ الجملِ هنا تقدَّم إعرابُها.

آ. (٣٤) قـوله: ﴿حـوله﴾: حـالٌ من «الملأ». ومفعـولُ القولِ قـولُه: «إنَّ هـذا لساحِـرٌ عليمٌ»، وقيل: صلةٌ للمـلأ فإنـه بمعنى الذي. وقيـل: الموصولُ محذوفٌ، وهما قولان للكوفيين[٣].

آ. (٤٤) قـوله: ﴿بعِـزَّةِ فرعـونَ﴾: يجـوزُ أن يكـون قَسَمـاً، وجـوابُه: «إنَّـا لنحن الغالِبـون». ويجوزُ أن يتعلَّقَ بمحـذوفٍ أي: نَغْلِبُ بسببِ عزَّتِه، يَـدُلُّ عليه مـا بعدَه، ولا يجـوز أَنْ يتعلَّقَ بـ «الغالبـون»، لأنَّ ما في حَيِّـز «إنَّ» لا يتقدم عليها.

---

(١) تقدم برقم ٢٣١٥.

(٢) الآية ١٧٠ من البقرة. انظر: الدر المصون ٢/٢٢٧.

(٣) قال أبو حيان: «والكوفيون يجعلون «الملأ» موصولاً فكأنه قيل: قال للذي حوله، فلا موضع للعامل في الظرف لأنه وقع صلة». البحر ١٥/٧.

آ. (٤٦) قـوله: ﴿فَـأُلْقِيَ﴾: قال الـزمخشـري[1]: «فـإنْ قلتَ: فاعلُ الإلقاءِ ما هو لو صُـرِّح به؟ قلت: هـو اللَّهُ عزَّ وجـل»، ثم قال: «ولـك أن لا تقدِّرَ فاعلاً؛ لأنَّ «أُلْقُوا» بمعنى خَرُّوا وسقطوا». قـال الشيخ[2]: «وهـذا ليس بشيءٍ؛ لأنه لا يُبْنَىٰ الفعلُ للمفعولِ إلَّا وله فاعلٌ ينوبُ المفعولُ به عنه. أمـا أنه لا يُقَدَّر له فاعلٌ فقولٌ ذاهِبٌ عن الصوابِ».

قوله: «فإذا هي تَلْقَفُ»[3] قد تقدَّم خلافُهم فيها. وقال ابن عطية[4] هنا: «وقرأ البزي وابن فليـح عن ابن كثير بشـدِّ التاءِ وفتـح اللام وشـدِّ القاف. ويلزم على هذه القراءةِ إذا ابتدَأ أن يحذف[5] همزةَ الوصلِ، وهمزةُ الوصلِ لا تدخلُ على الأفعالِ المضارعةِ كما لا تـدخُل على أسمـاءِ الفاعلين»، قـال الشيخ[6]: «كأنه يُخَيَّل إليه أنه لا يمكن الابتداءُ بالكلمةِ إلَّا باجتلابِ همزةِ الوصـلِ، وهذا ليس بلازمٍ، كثيراً ما يكون الـوصلُ مخـالفاً للوقفِ، والـوقفُ مخالفـاً للوصل، ومَنْ له تَمَرُّنٌ في القراءات/ عَرَفَ ذلك». قلت: يريـد قولَـه: «فإذا هي تَلْقَفُ» [٦٨١/أ] فإن البزيَّ يُشَدِّد التاء، إذ الأصـل: تَتَلَقَّفُ بتاءَيْن فَـأَدْغم، فإذا وَقَفَ على «هي» وابتدأ تَتَلَقَّفَ فحقُّه أَنْ يَفُكَّ ولايُدْغِمَ؛ لئلا يُبتدأَ بسـاكنٍ وهو غيـرُ مُمْكِنٍ، وقولُ ابن عطية: «ويَلْزَمُ على هذه القراءةِ» إلى آخـره تضعيفٌ للقراءةِ لِمـا ذكره هـو: مِنْ أنَّ همـزةَ الوصـلِ لا تَـدْخُـل على الفعـلِ المضـارعِ، ولا يمكن الابتـداءُ

---

(١) الكشاف ١١٣/٣.
(٢) البحر ١٦/٧.
(٣) عـاد إلى الآية ٤٥. وانـظر في قـراءاتهـا: السبعـة ٤٧١، والنشـر ٢٧١/٢، والبحـر ١٦/٦، والتيسير ١١٢. وانظر في «إذا» الفجائية: الدر المصون ٤٠/٤.
(٤) المحرر ٦٠/١٢.
(٥) المحرر: «يجلب» وهو ما عناه ابن عطية وفي البحر «يحذف».
(٦) البحر ١٦/٧.

بساكنٍ، فمِنْ ثَمَّ ضَعُفَتْ. وجوابُ الشيخ بمَنْعِ الملازَمَةِ حَسَنٌ، إلَّا أنه كان ينبغي أن يُبْدِلَ لفظةَ الوقفِ بالابتداء؛ لأنه هو الذي وقع الكلامُ فيه، أعني الابتداءَ بكلمة «تَلَقَّفُ».

آ. (٥١) قوله: ﴿أَنْ كُنَّا﴾: قرأ العامَّةُ بفتح «أَنْ» أي: لأَنْ كُنَّا مبدأ القول بالإيمان. وقرأ[١] أبان بن تغلب وأبو معاذ بكسرِ الهمزةِ. وفيه وجهان، أحدُهما: أنَّها شرطيةٌ، والجوابُ محذوفٌ لفهمِ المعنى أو متقدمٌ عند مَنْ يُجيزه. والثاني: أنها المخففةُ من الثقيلة واسْتُغْني عن اللامِ الفارقةِ لإرشادِ المعنى إلى الثبوت دونَ النفي، كقوله[٢]:

٣٥١١ـ ....

وإنْ مالِكٌ كانَتْ كرامَ المعادنِ

وفي الحديث[٣]: «إن كانَ رسولُ اللَّهِ صلَّى الله عليه وسلَّم يُحِبُّ العَسَلَ» أي: ليُحبه.

آ. (٥٣) قوله: ﴿حاشِرِين﴾: هو مفعولُ «أَرْسَلَ» و«حاشرين» معناه: حاشرين السحرةَ.

---

(١) البحر ١٦/٧، المحرر ١٢/٦٠.

(٢) صدره:

ونحن أباة الضيم من آل مالكٍ

وهو للطرماح في ديوانه ٥١٢، والعيني ٢/٢٧٦، والهمع ١/١٤١، والدرر ١/١١٨، والتصريح ١/٢٤١.

(٣) لفظه في البخاري «يُعجبه» في كتاب الأشربة، ١٥ باب شرب الحلواء والعسل. الفتح ١٠/٨١.

آ. (٥٤) قوله: ﴿إنَّ هؤلاءِ لَشِرْذِمَةٌ﴾: معمولٌ لقولٍ مضمرٍ أي: قال إنَّ هؤلاءِ. وهذا القولُ يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً أي: أَرْسَلَهم قائلاً ذلك، ويجوز أَنْ يكونَ مفسِّراً لـ أَرْسَلَ، والشِّرْذِمَةُ: الطائفةُ من الناسِ. وقيل: كلُّ بقيةٍ مِنْ شيءٍ خسيسٍ يُقال لها: شِرْذِمة، ويقال: ثوبٌ شَراذم أي: أَخْلاق، قال[1]:

٣٥١٢ـ جاء الشتاءُ وقميصي أُخْلاقْ
شراذِمٌ يضحكُ منه الخَلَّاقْ

وأنشد أبو عبيدة[2]:

٣٥١٣ـ [يُحْذَيْنَ] في شَراذِمِ النِّعالِ

آ. (٥٦) قوله: ﴿حاذِرُوْن﴾: قرأ[3] الكوفيون وابن ذكوان «حاذِرُون» بالألفِ، والباقون «حَذِرُوْن» بدونِها، فقال أبو عبيدة[4]: «هما بمعنًى واحد يُقال: رجلٌ حَذِرٌ وحَذُرٌ وحاذِرٌ بمعنًى» وقيل: بل بينهما فرقٌ. فالحَذِرُ: المُتَيَقِّظُ. والحاذِرُ: الخائِفُ. وقيل: الحَذِر: المخلوقُ مَجْبُولاً على الحَذَرِ. والحاذِرُ: ما عُرِض في ذلك، وقيل: الحَذِرُ: المُتَسَلِّح أي: له شوكةُ سلاحٍ. وأنشد سيبويهِ في إعمالِ حَذِر على أنه مثالُ مبالغةٍ مُحَوَّلٌ مِنْ حاذر قولَه[5]:

---

(١) رجز لا يُعرف قائله. وهو في تفسير الماوردي ٣/١٧٤، واللسان (خلق ـ شرذم) والخزانة ١/١١٤. والرواية «يضحك مني التَّوَّاق»، وهو ابنه.
(٢) مجاز القرآن ٢/٨٦، والمحرر ١٢/٦١.
(٣) السبعة ٤٧١، والنشر ٢/٢٣٥، والبحر ٧/١٨، والتيسير ١٦٥، والقرطبي ١٣/١٠١، والحجة ٥١٧.
(٤) المجاز ٢/٨٦.
(٥) تقدم برقم ٢٥١١. وانظر: الكتاب ١/٥٨.

٣٥١٤ـ حَـذِرٌ أمـوراً لا تَـضِـيْـرُ وآمِـنٌ
مـا لـيسَ مُـنْـجِـيَـه مـن الأَقْـدارِ

وقد زعم بعضُهم أنَّ سيبويهِ لمَّا سأله: هـل تحفظُ شيئاً في إعمـالَ فَعِل؟ صنع له هذا البيتَ. فعيب على سيبويه: كيف يأخذُ الشواهدَ الموضوعةَ؟ وهـذا غَلَطٌ؛ فإن هذا الشخصَ قد أقرَّ على نفسِه بالكذبِ فلا يُقْدَحُ قولُـه في سيبويـهِ. والذي ادَّعَىٰ أنَّه صنعَ البيتَ هو اللاحقيُّ[1]. وحَذِر يتعدَّى بنفسه، قـال تعالى: «يَحْذَرُ الآخرة»[2]، وقال العباس بن مرادس[3]:

٣٥١٥ـ وإنـي حـاذِرٌ أَنْـمِـيْ سِـلاحـي
إلـى أوصـالِ ذَيَّـالٍ مَـنـيـعِ

وقـرأ[4] ابن السَّميفع وابن أبـي عمـار[5] «حاذِرُوْن» بـالـدال المهملة من قولهم: «عَيْنٌ حَدْرَة» أي: عظيمة، كقوله[6]:

٣٥١٦ـ وعَـيْـنٌ لـهـا حَـدْرَةٌ بَـدْرَةٌ
....

(١) أبان بن عبد الحميد من شعراء هارون الرشيد، مطعون في دينه، بصري، توفي سنة ٢٠٠هـ انظر: الخزانة ٤٥٨/٣، والأعلام ٢٧/١.
(٢) الآية ٩ من الزمر.
(٣) اللسان (ذيل)، البحر ١٨/٧، والمحرر ٦٣/١٢.
(٤) الشواذ ١٠٦، والمحتسب ١٢٨/٢، والبحر ١٨/٧، والقرطبي ١٠١/١٣.
(٥) لم أقف على ترجمته.
(٦) عـجـزه:
شُـقَّـتْ مـآقِيْهمـا مِـنْ أُخُـرْ
والبيت لامرىء القيس، وفي ديوان ١٦٦، واللسان (حدر) وبَـدْرة: أي تبدر بـالنظر. ومن أخر: أي من مآخير العين.

والمعنى: عـظيماً. وقيـل: الحـادِرُ: القـويُّ الممتلىء. وحُكي: رجـلٌ حـادِرٌ أي: ممتلِىءٌ غَيْظاً، ورجـلٌ حادِرٌ أي: أحمقُ كـأنـه ممتلىءٌ مِنَ الحَمَقِ، قال[1]:

٣٥١٧ـ أُحِبُّ الغـلامَ السَّـوْءَ مـن أجـلِ أُمِّـه
وأُبْـغِـضُـهُ مـن بُـغْـضِـهـا وهـو حـادِرُ

ويقال أيضاً: رجلٌ حَذُر، بـزنة «يَقُظ» مبـالغةً في حـاذِر، من هذا المعنى قلت: فقد صار يُقال: حَذِر وحَذُر وحاذر بـالدال المعجمـة والمهملة، والمعنى مختلف.

آ. (٥٨) قوله: ﴿ومَقامٍ﴾: قرأ العامَّةُ بفتحِ الميمِ، وهو مكـانُ القيامِ، وقتادة[2] والأعرج بضمِّها. وهو مكانُ الإقامة.

آ. (٥٩) قوله: ﴿كذلك﴾: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، قال الزمخشري[3]: «يَحْتمل ثلاثةَ أوجهٍ: النصبَ على: أخْرَجْناهم مثلَ ذلك الإخراج الذي وَصَفْنا. والجرُّ على أنَّه وصفٌ لـ مَقامٍ أي: ومقامٍ كـريمٍ مثلِ ذلـك المَقامِ الـذي كان لهم. والرفعُ على أنه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ أي: الأمر كذلـك». قال الشيخ[4]: «فالوجـهُ الأولُ لا يَسُوْغُ؛ لأنـه يَؤُوْل إلى تشبيـهِ الشيءِ بنفسِه، وكـذلك الـوجهُ الثـاني لأنَّ/ المَقامَ الـذي كان لهم هـو المَقامُ الكـريمُ فلا يُشَبَّـهُ الشيءُ بنفسِه» [٦٨١/ب] قلت: وليس في ذلـك تشبيهُ الشيءِ بنفسِـه؛ لأنَّ المرادَ في الأول: أَخْـرَجْنـاهم إخراجاً مثلَ الإخراجِ المعروفِ المشهورِ، وكذلك الثاني.

(١) لم أهتدِ إلى قائله وهو في اللسان (حدر) والبحر ١٨/٧.
(٢) البحر ١٩/٧.
(٣) الكشاف ١١٥/٣.
(٤) البحر ١٩/٧.

قوله: «وأَوْرَثْناها» عطفٌ على «فَأَخْرَجْناهم».

آ. (٦٠) **قوله: ﴿فَـأَتْبَعُوْهم﴾**: العـامَّةُ بقـطع الهمزة مِنْ أَتْبَعَـه أي: ألحقـه نفسَه، فحـذف الثاني، وقيـل: يُقال: أتبعـه بمعنىٰ اتَّبعـه بـوصـل الهمزة أي: لحقه، والحسن[١] والحارث الذمـاري بوصلِهـا وتشديـدِ التاءِ وهي بمعنى اللَّحاق.

قوله: «مُشْرِقِيْن» منصوبٌ على الحالِ. والظاهرُ أنه من الفـاعلِ. ومعنى مُشْـرِقين أي: داخِلين في وقتِ الشروقِ كـأصبح وأمسىٰ أي: دخَـلَ في هـذين الوقتين، وقيل: داخلين نحـو: المَشْرق كـأَنْجَدَ وأَتْهَمَ، وقيـل: مُشْرقين بمعنى مُضيئين. وفي التفسير: أنَّ بني إسرائيل كانوا في نُوْر، والقِبْطَ في ظُلمة، فعلى هذا يكون «مُشْـرِقين» حالاً من المفعـول، وعندي أنـه يجوزُ أَنْ يكـونَ حالاً من الفاعلِ والمفعول، إذا جَعَلْنا «مُشْرِقين» داخلين في وقتِ الشُّروق، أو في مكـانِ المَشْرِق؛ لأنَّ كلاً من القبيلين كان داخِلاً في ذلك الزمانِ، أو في ذلك المكان.

آ. (٦١) **قوله: ﴿فَلَمَّا تَراءَىٰ الجَمْعان﴾**: قـرأ العامَّـةُ «تراءَىٰ» بتحقيقِ الهمزة، وابن وثاب[٢] والأعمش من غير همزٍ. وتفسيرُه أن تكونَ الهمزةُ مخففةً بينَ بينَ، لا بالإبدال المحض؛ لئلا تجتمعَ ثلاثُ أَلِفاتٍ: الأولى الزائدةُ بعد الراءِ، والثانيةُ المبدلةُ عن الهمزةِ، والثالثةُ لامُ الكلمة، لكن الثـالثة لا تَثْبُتُ وَصْـلاً، لحذفِهـا لالتقاء السـاكنين. ثم اختلف القـراء في إمـالـة هـذا الحـرف فأقول: هذا الحرف إمَّا أَنْ يُوْقَفَ عليه أو لا. فإن وُقِفَ عليه: فحمزةُ يُميـل ألفَه الأخيـرةَ لأنها طـرفٌ منقلبةٌ عن يـاء. ومن ضرورةِ إمـالتِها إمـالـةُ فتحـةِ الهمـزةِ

---

(١) الإتحاف ٢/٣١٦، والبحر ٧/١٩.

(٢) انـظر في قراءاتها: الإتحـاف ٢/١٠٧، والسبعـة ٤٧١، والنشـر ٢/٦٦، والتيسير ١٦٥، والبحر ٧/١٩.

المُسَهَّلَةِ؛ لأنه إذا وُقف على مثلِ هـذه الهمـزةِ سَهَّلَهـا على مقتضى مـذهبِـه، وأمال الألفَ الأولى إتْباعاً لإمالةِ فتحةِ الهمزةِ. ومِنْ ضرورةِ إمـالَتِها إمـالةُ فتحـةِ الراءِ قبلَها. وهذا هو الإمالةُ لإمالةٍ.

وغيرُه من القُرَّاءِ لا يُميل شيئاً من ذلك، وقياسُ مذهـبِ الكسائيِّ أَنْ يُميـلَ الألفَ الأخيرةَ وفتحةَ الهمزةِ قبلها. وكذا نقله ابنُ الباذش[1] عنه وعن حمزةَ.

وإن وُصِلَ: فإنَّ ألفَه الأخيرةَ تَذْهَبُ لالتقاءِ السـاكنين، ولذهـابِها تَـذْهَبُ إمـالةُ فتحـةِ الهمزة وتبقى إمـالةُ الألف الـزائدة. وإمـالةُ فتحـةِ الراءِ قبلَهـا عنده اعتداداً بالألفِ المحذوفةِ. وعند ذلك يُقـال: حُذِفَ السببُ وبقي المُسَبَّبُ؛ لأن إمالةَ الألفِ الأولى إنما كان لإمالةِ الألفِ الأخيرةِ كما تقـدَّم تقريـرُه. وقد ذَهَبَتِ الأخيرةُ، فكان ينبغي أَنْ لا تُمال الأولى لذهـابِ المُقْتضي لذلـك، ولكنه راعى المحذوفَ، وجعلَه في قوةِ المنطوقِ، ولذلك نحا عليه أبو حاتمٍ فقال: «وقـراءةُ هذا الحرفِ بـالإمالـةِ مُحالٌ» قلت: وقـد تقدَّم في الأنعـام عند «رأى القمـر»[2] و «رأى الشمس»[3] ما يُشْبه هذا العملَ فعليك باعتبارِه ثَمَّة.

قوله: «لَمُدْرَكُونَ» العامَّةُ على سكونِ الدالِ اسمَ مفعـولٍ مِنْ أَدْرك أي: لمُلْحَقُون. وقرأ[4] الأعرج وعبيد بن عمير بفتح الـدالِ مشدَّدةً وكسـرِ الراء[5]. قـال الزمخشـري[6]: «والمعنى: متتابِعُـون في الهَلاك على أيـديهم. ومنه بيت الحماسة[7]:

(1) الإقناع له ١/٢٨٨.
(2) الآية ٧٧.
(3) الآية ٧٨، وانظر: الدر المصون ٥/١٤.
(4) القرطبي ١٣/١٠٦، والبحر ٧/٢٠.
(5) لَـمُـدَّرِكُـون.
(6) الكشاف ٣/١١٥.
(7) البيت لأبـي الحبال البراء بن ربعي، وهو في الحماسة ٤٠٨، والبحر ٧/٢٠.

٣٥١٨ـ أَبَـعْـدَ بَـنـي أمِّيْ الـذيـن تـتـابَـعُـوا
أُرَجِّـيْ الحيـاةَ أم مِـنَ الـمـوتِ أجْـزَعُ

يعني: أن ادَّرَكَ على افْتَعَـل لازمٌ بمعنى فَنِي واضْمَحَـلَّ. يقـال: ادَّرَكَ الشيءُ يَدَّرِكُ فهو مُدَّرِكٌ أي: فَنِيَ تتابعاً، ولذلك كُسِرَت الـراءُ. وممَّنْ نَصَّ على كسرِها أبو الفضلِ الرازي قال[1]: «وقد يكون «ادَّرَكَ» على افْتَعَـل بمعنى أَفْعَلَ متعدِّياً، ولو كانَتِ القراءةُ مِنْ هذا لَـوَجَبَ فتحُ الـراءِ، ولم يَبْلُغْني عنهما ـ يعني عن الأعرجِ وعُبيد ـ إلاَّ الكسرُ».

آ. (٦٣) قـوله: ﴿فـانْفَلَقَ﴾: قبلَه جملةٌ محذوفـةٌ أي: فضـربَ فانفلقَ. وزعم ابنُ عُصْفور أنَّ المحذوفَ إنما هـو ضَرَبَ وفـاءُ انفلقَ، وأن الفاءَ الموجودَة هي فاء «فَضَرَبَ»، فأبقى من كلٍ ما يَدُلُّ على المحذوفِ. أبقى الفاءَ مِنْ «فضـرب» لِتَدُلَّ على «ضَـرَبَ» وأبقى «انفلق» لِتَدُلَّ على الفـاء المتصلةِ به، وهذا كلامٌ متهافتٌ.

واختلفَ القُـراء[2] في تـرقيقِ راءِ «فِـرْق» عن ورشٍ لأجـلِ القـاف. وقُرِيء[3] «فِلْق» بلام بَدَلِ الراءِ لمـوافقةِ «فـانفلقَ». والطَّوْدُ: الجبـلُ العظيمُ/ [٦٨٢/أ] المتطاولُ في السماءِ.

آ. (٦٤) قوله: ﴿وأَزْلَفْنا﴾: أي: قَرَّبْنا مِنَ النجاةِ. و «ثَمَّ» ظرفُ مكـانٍ بعيدٍ. و «الآخَـرين» هم موسى وأصحـابُـه، وقـرأ[4] الحسن وأبـو حيـوة

---

(١) انظر: البحر ٧/ ٢٠.
(٢) انظر: الإتحاف ٢/ ٣١٧.
(٣) قال في الشواذ ١٠٧: «حكاه يعقوب». وانظر: البحر ٧/ ٢٠.
(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/ ١٢٩، والبحر ٧/ ٢٠، والقرطبي ١٣/ ١٠٧.

«وزَلَفْنـا» ثـلاثيـاً، وقـرأ أُبَـيٌّ وابن عبـاس وعبـد الله بن الحـارث بـالقـاف أي: أَزْلَلْنا[1]. والمرادُ بالآخَرين في هذه القراءة فرعونُ وقومُه.

آ. (٧٠) **قوله: ﴿إذْ قال﴾**: العامـلُ في «إذ» «نَبَأ» أو اتْـلُ. قالـه الحوفي. وهذا لا يتأتَّىٰ إلاَّ على كونِ «إذ» مفعولاً به. وقيل: «إذ» بدلٌ مِنْ «نَبـأ» بدلُ اشتمالٍ، وهو يَؤُوْلُ إلى أنَّ العاملَ فيه «اتْلُ» بالتأويلَ المذكورِ.

قوله: «وقومِه» الهاءُ تعودُ على «إبراهيم» لأنَّه المُحَدَّثُ عنه. وقيـل: تعودُ على أبيـه، لأنَّه أقـربُ مذكـورٍ، أي: قال لأبيـه وقومِ أبيـه، ويؤيِّـده «إنِّي أَراك وقومَك»[2]، حيث أضافَ القومَ إليه.

آ. (٧١) **قوله: ﴿نَعْبُدُ أَصْناماً﴾**: أَتَوْا في الجوابِ بالتصـريحِ بالفعل ليَعْطِفُوا عليه قولَهم «فَنَظَلُّ» افتخاراً بذلك وابتهـاجاً به، وإلاَّ فكـان قولُهم «أصناماً» كافياً، كقوله تعالى: «قل العفوَ»[3] «قالوا خيراً»[4].

آ. (٧٢) **قوله: ﴿هل يَسْمَعُوْنَكم﴾**: لا بُـدَّ مِنْ محذوفٍ أي: يسمعـون دعاءَكم، أو يَسْمَعُـوْنكم تَدْعُـون. فعلى التقديـرِ الأولِ: هي متعديـةٌ لـواحدٍ اتفـاقاً، وعلى الثـاني: هي متعديـةٌ لاثنين، قامَتِ الجملةُ المقـدرَّةُ مَقام الثاني. وهو قولُ الفارِسيِّ. وعند غيرِه الجملةُ المقـدَّرَةُ حالٌ. وقـد تقدَّمَ تحقيقُ

---

(١) أي: أهلكنـا.

(٢) الآية ٧٤ من الأنعام.

(٣) «ويسألونك ماذا ينفقون، قل العفوَ».
الآية ٢١٩ من البقرة.

(٤) «ماذا أنزل ربكم، قالوا خيراً». الآية ٣٠ من النحل.

القـولَيْن. وقرأ[1] قتـادة ويحيـى بن يعمـر بضمِّ اليـاءِ وكسـرِ الميمِ، والمفعـولُ الثاني محذوفٌ. أي: يُسْمِعُونَكم الجوابَ.

قوله: «إذ تَدْعُوْن» منصوبٌ بما قبلَه، فمـا قبله وما بعـده ماضيـان معنىً، وإنْ كانا مستقبلَيْنِ لفظاً، لعملِ الأولِ في «إذ»، ولعَمَلِ «إذ» في الثاني. وقـال بعضُهم: «إذ» هنـا بمعنى إذا. وقال الـزمخشري[2]: «إنـه على حكايـة الحالِ الماضيةِ، ومعناه: اسْتَحْضِروا الأحوالَ [الماضيـةَ][3] التي كنتم تدَّعُـونها فيهـا، [وقولوا][4]: هل سَمِعُوكم أو أَسْمَعُـوا، وهو أبلغ في التَّبْكِيْتِ». وقـد تقدَّم أنـه قُرِىءَ بإدغامِ ذال «إذ» وإظهارِهـا في التاء[5]. وقـال ابنُ عطيـةَ[6]: ويجوز فيـه قيـاسُ «مُـدَّكِـر» ونحـوِه. ولم يَقْـرَأْ بـه أحـدٌ. والقيـاسُ أن يكـون اللفظُ بـه «إدَّدْعـون»[7] والذي مَنَـعَ من هـذا اللفظِ اتصـالُ الـدالِ الأصليـة في الفعـل، فكَثُـرَتْ المتماثـلاتُ» قلت: يَعْني فيكون اللفظُ بـدالٍ مشددةٍ مهملةٍ ثم بـدالٍ ساكنةٍ مهملةٍ أيضاً».

قـال الشيخ[8]: «وهـذا لا يَجُوز؛ لأنَّ هـذا الإبـدالَ[9] إنمـا هـو في تـاءِ الافتعالِ بعد الـدالِ والذالِ والـزايِ نحو: ادَّهَنَ وادَّكَـرَ وازْدَجَر، وبعـد جيمٍ

---

(١) المحتسب ٢/١٢٩، والقرطبي ١٣/١٠٩، والبحر ٧/٢٣.

(٢) الكشاف ٣/١١٦.

(٣) من الكشاف.

(٤) من الكشاف.

(٥) قال في الإتحاف ٢/٣١٧: «وأدغم ذال إذ تَدْعُون أبو عمرو وهشام وحمزة والكسائي وخلف».

(٦) المحرر ١٢/٦٦.

(٧) رسمه في مطبوعة المحرر: إذ ددعون.

(٨) البحر ٧/٢٣.

(٩) أي إبدال التاء دالاً.

شذوذاً نحو: «اجْدَمَعُوا» في «اجتمعوا»، أو في تاء الضميرِ بعد الدالِ والزايِ نحو «فُزْدُ» في «فُزْتُ» و «جَلَدُّ» في «جَلَدْتُ» أو تاء «تَوْلَج» قالوا فيها: «دَوْلج»، وتاء المضارعة ليس شيئاً مِمَّا ذَكر[1]. وقوله[2]: «والذي مَنَعَ إلى آخرِه» يَقْتضي جوازَه لو لم يُوْجَدْ ما ذُكِر، فعلى مقتضىٰ قولِه يجوز أَنْ تقولَ في إذْ تَخْرج: ادَّخْرُج، ولا يقول ذلك أحدٌ، بل يقولون: اتَّخْرُج، فيُدغمون الذالَ في التاءِ»[3].

آ. (٧٤) **قوله: ﴿كذلك﴾**: منصوبٌ بـ «يَفْعَلون» أي: يَفْعَلون مثلَ فِعْلِنَا. ويَفْعَلُون في محلِّ نصبٍ مفعولاً ثانياً لـ «وَجَدْنا».

آ. (٧٧) **قوله: ﴿عَدُوٌّ﴾**: اللغةُ العاليةُ إفرادُ «عَدُوّ» وتذكيرُه. قال تعالىٰ: «هم العدوُّ»[4]. وإنما فُعِل به ذلك تَشْبيهاً بالمصادرِ نحو: الوَلُوع والقَبُول. وقد يُقال: أعداءٌ وعَدُوَّة. وقوله: «عَدُوٌّ لي» على أصلِه مِنْ غيرِ تقديرِ مضافٍ ولا قلبٍ. وقيل: الأصنامُ لا تُعادِي لأنها جَمادٌ، فالتقديرُ: فإنَّ عُبَّادَهم عدوٌّ لي. وقيل: بل في الكلامِ قَلْبٌ، تقديرُه: فإنِّي عدوٌّ لهم. وهذان مرجوحان لاستقامةِ الكلامِ بدونِهما.

قوله: «إلَّا رَبَّ العالَمين» فيه وجهان، أحدُهما: أنَّه منقطعٌ أي: لكنْ ربُّ العالمين ليس بعدُوّ لي. وقال الجرجاني: «فيه تقديمٌ وتأخيرٌ أي: أفَرَأَيْتُمْ ما كنتم تَعْبُدُوْنَ أنتم وآباؤكم الأَقْدمون، إلَّا ربَّ العالمين فإنهم عدوٌّ لي، و «إلَّا» بمعنى / «دون» و «سوى». والثاني: أنه متصلٌ. وهو قول الزجاج[5]؛ [٦٨٢/ب] لأنهم كانوا يَعْبدون اللَّهَ تعالى والأصنامَ.

---

(١) قال أبو حيان: فلا تبدل تاؤه.

(٢) أي قول ابن عطية.

(٣) قال أبو حيان: «بل إذا أدغم مثل هذا أبدل من الذال تاء، وأدغم في التاء».

(٤) الآية ٤ من المنافقون.

(٥) معاني القرآن ٤/٩٣.

آ. (٧٨) **قـولـه: ﴿الـذي خَلَقَني﴾**: يجوز فيه أوجهٌ: النصبُ على النعتِ لـ «رَبُّ العالَمين» أو البدلِ، أو عطفِ البيانِ، أو على إضمارِ أعني. والرفعُ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ أي: هو الذي خلقني أو على الابتداءِ.

و[قوله]: «فهو يَهْدِينِ» جملةٌ اسميةٌ في محلِّ رفعٍ خبراً له. قال الحوفي: «ودَخَلَتِ الفاءُ لِما تَضَمَّنه المبتدأُ مِنْ معنى الشرط». وهذا مردودٌ؛ لأنَّ الموصولَ مُعَيَّنٌ ليس عامَّاً، ولأنَّ الصلةَ لا يمكنُ فيها التجدُّدُ، فلم يُشْبِهِ الشرطَ. وتابع أبو البقاء[1] الحوفيَّ ولكنه لم يتعرَّضْ للفاء. فإنْ عَنَىٰ ما عناه الحوفيُّ فقد تقدَّمَ ما فيه. وإن لم يَعْنِهِ فيكونُ تابعاً للأخفش[2] في تجويزِه زيادةَ الفاءِ في الخبر مطلقاً نحو: «زيدٌ فاضربه»، وقد تقدَّم تحريرُه.

آ. (٧٩) **قـولـه: ﴿والـذي هو يُـطْعِمُني﴾**: يجوز أن يكونَ مبتدأً، وخبرُه محذوفٌ. وكذلك ما بعده. ويجوزُ أَنْ يكونوا أوصافاً للذي خَلَقني. ودخولُ الواوِ جائزٌ. وقد تقدَّم تحقيقُه في أولِ البقرةِ كقوله[3]:

٣٥١٩ـ إلى المَلِكِ القَرْمِ وابنِ الهُمامِ
وليثِ الكتيبةِ في المُزْدَحَمْ

وأثبت[4] ابنُ أبي إسحاقَ ـ وتُرْوى عن عاصم[5] أيضاً ـ ياءَ المتكلمِ في «يَسْقِيْنِ» و «يَشْفِينْ» و «يُحْيِيْنِ». والعامَّةُ «خَطِيْئَتي» بالإفرادِ. والحسن[6]

(١) الإملاء ٢/١٦٨.
(٢) انظر أمثلة على زيادة الفاء عند الأخفش في «معاني القرآن»: ١٢٤ ـ ١٢٥ ـ ٢٢٢.
(٣) تقدم برقم ١٢١. وانظر: الدر المصون ١/٩٧.
(٤) الإتحاف ٢/٣١٧، والنشر ٢/٣٣٦، والبحر ٧/٢٥، والمحرر ١٢/٦٧.
(٥) كذا في الأصل، ولعل الصواب: «نافع» كما في المظان السابقة.
(٦) الإتحاف ٢/٣١٧، والقرطبي ١٣/١١١، والبحر ٧/٢٥.

«خطاياي» جمعَ تكسيرٍ.

آ. (٨٥) قـوله: ﴿مِنْ وَرَثَـةِ﴾: إمَّا أَنْ يكـونَ مفعولاً ثـانياً أي: مستقِرّاً أو كائنـاً مِنْ وَرَثَةِ، وإمَّـا أَنْ يكونَ صفـةً لمحذوفٍ هـو المفعولُ الثـاني، أي: وارِثاً مِنْ وَرَثَةِ.

آ. (٨٨) قوله: ﴿يـومَ لا يَنْفَعُ﴾: بـدلٌ مِنْ «يوم» قبلَه. وجعـل ابنُ عطية[١] هذا من كلامِ اللَّهِ تعالىٰ إلى آخر الآياتِ مع إعرابِه «يومَ لا ينفعُ» بدلاً مِنْ «يوم يُبْعَثون». وردَّه الشيخُ[٢]: بأنَّ العامِلَ في البدلِ هو العامِلُ في المبدلِ منه، أو آخرُ مثلُه مقدَّرٌ. وعلى كِلا هذين القولَين لا يَصِحُّ لاختلافِ المتكلِّمين.

آ. (٨٩) قوله: ﴿إلاَّ مَنْ أَتىٰ اللَّهَ﴾: فيـه أوجهٌ، أحـدُها: أنـه منقـطِعٌ أي: لكنْ مَـنْ أتىٰ الـلَّهَ بقَـلْبٍ سليـمٍ فـإنـه ينـفَعُـه ذلـك. وقـال الزمخشري[٣]: «ولا بُدَّ لك مـع ذلك مِنْ تقـديرِ مضـافٍ وهو الحـالُ المرادُ بهـا السلامةُ، وليست من جنسِ المـالِ والبنينَ، حتى يَؤول المعنى إلى: أنَّ البنينَ والمالَ لا ينفعانِ، وإنما ينفعُ سَلامةُ القلبِ، ولـو لم يُقَدَّرِ المُضـافُ لم يَتَحصَّلْ للاستثناءِ معنىً».

قال الشيخ[٤]: «ولا ضرورةَ تَدْعُو إلى حذفِ المضافِ كما ذكـر». قلت: إنما قَدَّرَ المضافَ ليُتَوَهَّمَ دخولُ المستثنى في المستثنى منه؛ لأنـه متى لم يُتَوَهَّمْ ذلك لم يَقعِ الاستثناءُ، ولهذا مَنَعوا: «صَهَلَتِ الخيلُ إلاَّ الإبِلَ» إلاَّ بتأويلٍ.

---

(١) المحرر ١٢/ ٧٠.
(٢) البحر ٧/ ٢٨.
(٣) الكشاف ٣/ ١١٨.
(٤) البحر ٧/ ٢٦.

الثاني: أنه مفعولٌ به لقوله[1]: «لا يَنْفَـعُ» أي: لا ينفعُ المـالُ والبنونَ إلاَّ هذا الشخصَ فإنه ينفَعُه مـالُه المصـروفُ في وجوهِ البِـرِّ، وبنوه الصلحـاءُ، لأنه عَلَّمهم وأحسنَ إليهم. الثـالث: أنه بـدلٌ مِن المفعولِ المحـذوفِ، أو مستثنىٰ منه، إذ التقديرُ: لا ينفعُ مالٌ ولا بنونَ أحداً من الناس إلاَّ مَنْ كانت هذه صفتَه. والمستثنى منه يُحْذَفُ كقوله[2]:

ـ٣٥٢٠ ....

ولـم يَنْـجُ إلاَّ جَـفْـنَ سـيـفٍ ومِئْـزرا

أي: ولم يَنْجُ بشيءٍ. الرابع: أنه بدلٌ مِنْ فاعلِ «يَنْفَعُ» فيكـون مرفـوعاً. قال أبو البقاء[3]: «وغَلَّبَ مَنْ يَعْقِلُ فيكون التقديرُ: إلاَّ مالُ مَنْ، أو بنو مَنْ فإنـه ينفع نفسَه وغيرَه بالشفاعة».

قلت: وأبو البقاء خَلَط وجهاً بوجهٍ: وذلك أنه إذا أَرَدْنا أن نجعلَه بـدلاً من فاعل «ينفع» فلنا فيه طريقان، أحدهمـا: طريقـةُ التغليب أي: غَلَّبْنا البنين على المـالِ، فاستثنى من البنين، فكـأنه قيـل: لا ينفعُ البنـونَ إلاَّ مَنْ أتى مِن البنين بقلبٍ سليم فإنه ينفع نفسَه بصلاحِه، وغيرَه بالشفاعةِ.

والطريقة الثانية: أَنْ تُقَدِّر مضافاً محذوفاً قبل «مَنْ» أي: إلاَّ مالُ مَنْ أو بنو مَنْ فصارَتِ الأوجُه خمسةً.

ووجَّه الزمخشريُّ[4] اتصالَ الاستثناءِ، بوجهين، أحـدُهما: إلاَّ حـالَ مَنْ أتىٰ اللَّهَ بقلبٍ سليمٍ، وهو مِنْ قوله[5]:

(١) رسمت في الأصل «لقو».
(٢) تقدم برقم ٣١٤.
(٣) الإملاء ٢/١٦٨.
(٤) الكشاف ٣/١١٨.
(٥) تقدم برقم ٦٦٥.

ـ٣٥٢١ ....

تَـحِـيَّـةُ بَـيْـنِـهِـمْ ضَـرْبٌ وَجِـيـعُ

«وما ثوابُه إلاَّ السيفُ» ومثاله[١] أن يقال: هـل لزيـدٍ مالٌ وبنـون؟ فيقال: مالُه وبَنُوه سلامةُ قلبِه. تريد نَفْيَ المـالِ والبنين عنه، وإثبـاتَ سلامـةِ قلبِه بـدلاً عن ذلك. والثاني قـال: «وإن شِئْتَ حَمَلْتَ الكلامَ على المعنىٰ وجَعَلْتَ المـالَ والبنين في معنى الغِنَىٰ، كأنه قيل: يومَ لا يَنْفـع غِنَى إلاَّ غنى مَنْ أتىٰ؛ لأنَّ غِنى الرجلِ في دينِه بسلامةِ قلبِه، كما أنَّ غِناه في دنياه بمالِه وبنيه.».

آ. (٩١) قوله: ﴿وبُـرِّزَتْ﴾: قرأ[٢] مـالك بن دينـار «وبَرَزَتْ» بفتح الباء والراء خفيفةً، مبنياً للفاعل، مسنداً للجحيم فلذلك رُفِعَ.

[٦٨٣/أ] آ. (٩٤) قوله: ﴿فَكُبْكِبُـوا﴾: أي: أُلْقُوا، وقُلِبَ بعضُهم/ على بعض. قال الزمخشـري[٣]: «الكَبْكَبَةُ تكـريرُ الكَبِّ. جَعَـلَ التكريـرَ في اللفظِ دليـلاً على التكريـرِ في المعنىٰ». وقال ابن عـطيـة[٤] نحـواً منـه، قـال: «وهـو الصحيـحُ لأنَّ تكـريـرَ الفعـلِ بَيِّنٌ نحـو: صَـرَّ وصَـرصَـرَ» وهــذا هـو مــذهب الـزجاج[٥]. وفي مثـل هذا البنـاءِ ثلاثـةُ مذاهبَ، أحـدها: هـذا. والثاني[٦]: ـ وهـو مذهبُ البصـريين ـ أنَّ الحـروفَ كلَّهـا أصـولٌ. والثـالث ـ وهـو قـول الكـوفيين ـ أنَّ الثـالثَ مُبْـدَلٌ من مثـلِ الثـاني، فـأصـل كَبْكَبَ: كَبَّبَ بثـلاثِ

---

(١) الكشاف: وبيانه.

(٢) البحر ٧/٢٧.

(٣) الكشاف ٣/١١٩.

(٤) المحرر ١٢/٦٩.

(٥) معاني القرآن ٤/٩٤. قال: «وحقيقة ذلك في اللغة تكرير الانكبـاب، كأنـه إذا أُلقي ينكبُّ مرةً بعد مرةٍ حتى يستقرَّ فيها».

(٦) انظر في المسألة: الارتشاف ١/٢٤.

بـاءات. ومثلُه: لَمْلَمَ وكَفْكَفَ. هذا إذا صَحَّ المعنى بسقوطِ الثـالث. فأمَّـا إذا لم يَصِحَّ المعنى بسقوطِـه كـانَتْ كلُّهـا أصـولاً من غيـرِ خـلافٍ نحـو: سِمسِم وخِمْخِم[1].

وواو «كُبْكِبـوا» قيـل: لـلأصنـام؛ إجـراءً لهـا مُجْـرى العقـلاءِ. وقيـل: لعابديها.

آ. **(٩٦) قـولـه: ﴿وهم فيهـا يَخْتصمـون﴾**: جملةٌ حـاليـةٌ معترضةٌ بين القولِ ومعمولِه، ومعمولُه الجملةُ القسميةُ.

آ. **(٩٧) قـوله: ﴿إنْ كُنَّـا لَفي﴾**: مذهبُ البَصْـريين: أنَّ «إنْ» مخففة واللامَ فارقةٌ، ومذهبُ الكوفيين: أنَّ «إنْ» نافية، واللامَ بمعنى «إلَّا»[2].

آ. **(٩٨) قوله: ﴿إذ نُسَوِّيْكـم﴾**: «إذ» منصوبٌ: إمَّا بـ «مُبين»، وإمَّا بمحذوفٍ أي: ضَلَلْنا في وقتِ تَسْويتنـا لكم باللَّه في العبـادةِ. ويجوز على ضَعْفٍ أَنْ يكـونَ معمولاً لـ «ضـلال»، والمعنىٰ عليه. إلَّا أنَّ ضعفَـه صنـاعيٌّ: وهو أنَّ المصدرَ الموصوفَ لا يَعْمَلُ بعد وصفِه.

آ. **(١٠١) قوله: ﴿حميم﴾**: الحميمُ: القـريبُ مِنْ قولِهم «حـامَّةُ فـلانٍ» أي: خاصَّتُـه. وقال الـزمخشري[3]: «الحميمُ مِنَ الاحتمـامِ، وهو من الاهتمـام، أو من الحامَّـةِ وهي الخاصَّـةُ، وهو الصـديقُ الخـالص» والنفي هنـا يَحْتمل نفيَ الصديقِ من أصلِه، أو نفيَ صفتِه فقط فهو من باب[4]:

(١) الخمخم: نبات تُعْلَفُ حَبَّه الإبلُ.

(٢) انظر: الإنصاف ٦٤٠.

(٣) الكشاف ٣/١١٩.

(٤) تقدم برقم ١٠٨٨.

٣٥٢٢ـ على لاحِبٍ لا يُهْتَدَىٰ بمنارِه

. . . .

والصديقُ: يحتمل أَنْ يكونَ مفرداً، وأَنْ يكونَ مُسْتَعملاً للجمع، كما يُسْتعمل العدوُّ له يقال: هم صديق وهم عدو.

آ. (١٠٢) قوله: ﴿فلَوْ أنَّ﴾: يجوزُ أَنْ تكونَ المُشْرَبَةَ معنى التمني، فلا جوابَ لها على المشهورِ. ويكون نصبُ «فنكونَ» جواباً للتمني الذي أَفْهَمَتْه «لو» ويجوزُ أَنْ تكونَ على بابِها، وجوابُها محذوفٌ أي: لَوَجَدْنا شُفَعاءَ وأصدقاءَ أو لَعَمِلْنا صالحاً. وعلى هذا فَنَصْبُ الفعلِ بـ «أَنْ» مضمرةً عطفاً على «كَرَّةً» أي: لو أنَّ لَنا كَرَّةً فكوناً، كقولها[1]:

٣٥٢٣ـ لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عيني

. . . .

آ. (١٠٥) قوله: ﴿كَذَّبَتْ قومُ﴾: إنَّما أَنَّثَ فعلَ القومِ؛ لأنه مؤنثٌ بدليلِ تصغيره على قُوَيْمَة. وقيل: لأنَّه بمعنىٰ «أُمَّة»[2] ولمَّا كانَتْ آحادُه عقلاءَ ذكوراً وإناثاً عاد الضميرُ عليه باعتبارِ تغليبِ الذكورِ فقيل: «لهم أخوهم». وحَذَفَ مفعولَ «تتَّقون» أي: ألا تتَّقون عقابَ الله.

آ. (١١١) قوله: ﴿واتَّبَعَك الأَرْذَلُون﴾: جملةٌ حاليةٌ مِنْ كاف «لك». وقرأ[3] عبد الله وابن عباس وأبو حيوة «وأَتْباعُك» مرفوعاً، جمعَ

---

(١) تقدم برقم ٧٠١.

(٢) أليست العلة لمجيء الفعل مؤنثاً كون فاعله اسم جمع، حيث يجوز لذلك التذكير والتأنيث، فجاء هنا التأنيث، وجاء في موضع آخر التذكير كقوله: «إذ هَمَّ قومٌ».

(٣) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/١٣١، والنشر ٢/٣٣٥، والإتحاف ٢/٣١٨، والبحر ٧/٣١، والقرطبي ١٣/١٢١.

تابع كصاحِب وأَصْحاب، أو تَبِيْع كشَريف وأشـراف، أو تَبَع كـ بَـرَم[1] وأَبْرام. وفي رفعه وجهان، أحـدهما: أنَّـه مبتدأٌ، «والأَرْذَلُـون» خبرُه. والجملةُ حـاليـةٌ أيضـاً. والثاني: أنـه عـطفٌ على الضميـرِ المرفـوعِ في «نُؤْمِنُ» وحَسَّن ذلـك الفصلُ بالجارِّ. و«الأرذلون» صفتُه.

وقرأ اليماني «وأتباعِك» بالجرِّ عطفاً على الكاف في «لك». وهـو ضعيفٌ أو ممنـوعٌ عند البصـريين.[2] وعلى هذا فيـرتفع «الأَرْذَلُـون» على خبـر ابتـداء مضمر أي: هم الأرذلون. وقد تقدَّم مادة «الأَرْذَل» في هود[3].

آ. (١١٢) قـولـه: ﴿ومـا عِلْمِي﴾: يجـوز في «مـا» وجهـان، أحدهما: ـ وهو الظاهر ـ أنها استفهـامية في محـل رفع بـالابتداء. و«علمي» خبرها. والباء متعلقة به. والثاني: أنهـا نافيـةٌ. والباءُ متعلقـةٌ بـ «عِلْمي» أيضاً. قاله الحوفي، ويحتاج إلى إضمار خبر ليصير الكلامُ به جملةً.

آ. (١١٣) قوله: ﴿لو تَشْعُرون﴾: جوابُها محـذوفٌ، ومفعولُ «تَشْعُرون» أيضاً.

وقـرأ[4] الأَعْرج وأبـو زرعـة «لـو يَشْعُـرون» بيـاء الغَيْبَـة، وهـو التفـاتٌ. ولا يَحْسُنُ عَوْدُه على المؤمنين.

آ. (١١٨) قوله: ﴿فَتْحـاً﴾: يجوز أَنْ يكـونَ مفعولاً بـه، بمعنى المفتوحِ /، وأَنْ يكونَ مصدراً مؤكِّداً. [٦٨٣/ب]

---

(١) البَرَم: الذي لا يدخل مع القوم في الميسر لبخلِه.

(٢) انظر: الإنصاف ٤٦٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٦/ ٣١٠.

(٤) البحر ٧/ ٣١.

قوله «ونَجِّني» المُنَجَّىٰ منه محذوفٌ لفهمِ المعنىٰ أي: ممَّا يَحُلُّ بقومي. و «من المؤمنين» بيانٌ لقوله «مَنْ معي».

آ. (١١٩) **قوله: ﴿المَشْحُون﴾**: أي المَمْلوءُ المُوْقَـرُ[١]. يقال: شَحَنَهـا عليهم خَيْلاً ورِجـالاً. والشَّحْناء: العَـداوةُ؛ لأنها تمـلأالصـدورَ إحَنـاً. والفُلْكُ هنا مفردٌ بدليلِ وَصْفِه بالمفردِ. وقد تقدَّم الكلامُ عليه في البقرة[٢].

آ. (١٢٨) **قوله: ﴿تَعْبَثُون﴾**: جملةٌ حاليـةٌ من فاعـلِ «تَبْنُون». والرِّيع بكسر الراء وفتحها: جمع رِيْعة. وهو في اللغةِ المكانُ المرتفعُ. قـال ذو الرمة[٣]:

٣٥٢٤ـ طِـراقُ الخَـوافي مُشْـرِفٌ فـوقَ رِيْعَـةٍ
نَـدَىٰ لـيـلِه فــي رِيْـشـه يَـتَـرَقْـرَقُ

وقـال أبـو عبيـدة[٤]: «هـو الـطريقُ» وأنشـد للمسيَّب بن عَلَس يصفُ ظُعُناً[٥]:

٣٥٢٥ـ فــي الآلِ يَـخْـفِـضُـهـا ويَـرْفَـعُـهـا
رِيْـعٌ يَـلُوْحُ كـأنـه سَـحْـلُ

---

(١) الموقر: المحمول حملاً ثقيلاً.
(٢) انظر: الدر المصون ٢/٢٠٠.
(٣) ديوانـه ١/٤٨٨، واللسـان (ريـع) ومجـاز القـرآن ٢/٨٨، والقـرطبـي ١٣/٨٨. وطراق: بعضه على بعض. ويتـرقرق: يـذهب ويجيء. والخوافي: مـا دون القوادم من الجناح.
(٤) مجـاز القرآن ٢/٨٨ ولم يَـرِدْ بيت المسيب في المجاز. وقـال القرطبـي ١٣/١٢٢: وهو قول الضحاك والكلبي ومقاتل والسدي وابن عباس.
(٥) اللسان (ريع)، والقرطبـي ١٣/١٢٢.

واختلفَ المفسِّرون في العبارة عنه على أقوالٍ كثيرةٍ. والرَّيْعُ بالفتح: ما يَحْصُل مِنَ الخَراج.

آ. (١٢٩) **قوله: ﴿تَخْلُدون﴾**: العـامَّةُ على تخفيفِـه مبنياً للفاعلِ. وقتادةُ[١] بالتشديدِ مبنياً للمفعول. ومنه قولُ امرِىء القيس[٢]:

٣٥٢٦ـ وهَـلْ يَـنْـعَـمَـنْ إلاَّ سَـعِـيْـدٌ مُـخَـلَّدٌ
قـليـلُ الهُـمـومِ مـا يَبِـيْـتُ بـأَوْجـالِ

و«لَعَلَّ» هنا على بابِها. وقيـل: للتعليل. ويؤيِّـده قراءةُ[٣] عبـدِ الله «كي تَخْلُدون» فقيـل: للاستفهـام، قالـه زيد بن علي. وبـه قال الكـوفيون. وقيـل: معنـاهـا التشبيـهُ أي: كـأنكم تَخْلُدُون. ويؤيِّـدُه مـا في حـرفِ أُبَـيّ «كـأنكم تَخْلُدون». وقُرِىء «كأنَّكم خالِدُون». وكم مَنْ نَصَّ عليها أنَّها تكونُ للتشبيهِ.

والمصانِـعُ: جمعُ مَصْنَعَة، وهي بِرَكُ المـاء. وقيل: القصـور. وقيل[٤]: بُروجُ الحَمام.

آ. (١٣٠) **قوله: ﴿وإذا بَـطَشْتُمْ﴾**: أي: وإذا أَرَدْتُمْ. وإنمـا احْتَجْنا إلى تقديرِ الإرادة لئلا يَتَّحدَ الشرطُ والجزاءُ. و«جَبَّارِين» حالٌ.

آ. (١٣٢) **قوله: ﴿أَمَدَّكم بأَنْعامٍ﴾**: فيه وجهـان، أحدهمـا: أنَّ الجملةَ الثانيةَ بيانٌ للأولىٰ، وتفسيرٌ لها. والثاني: أَنَّ «بأَنْعامٍ» بدلٌ مِنْ قوله:

---

(١) الرواية عن قتادة «تُخْلدون» بفتح اللام كما في البحر ٣٢/٧، والمحتسب ١٣٠/٢.
والرواية عن علقمة «تُخَلَّدون» كما في البحر ٣٢/٧،

(٢) تقدم برقم ٣٠٠.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٣٢/٧، والشواذ ١٠٧، والقرطبي ١٢٤/١٣.

(٤) وهو قول السدي كما في الماوردي ١٨١/٣.

«بمـا تَعْمَلُوْن» بـإعـادةِ العـامـلِ كقـولِـه: «اتَّبِعـوا المـرسلين. اتَّبعـوا مَنْ لا يَسْـألُكم»[1]. قـال الشيـخ[2]: «والأكثـرون لا يَجْعَلُون هـذا بـدلاً، وإنمـا يَجْعلونه تكريراً[3] وإنما يَجْعلون بدلاً بإعادةِ العاملِ إذا كانَ حـرفَ جرٍّ مِنْ غيـرِ إعادةِ متعلَّقِه نحو: «مَرَرْتُ بـزيدٍ بـأخيكَ» ولا يقـولون: «مَـرَرْتُ بزيـدٍ، مررتُ بأخيك» على البدلِ».

آ. (١٣٦) **قـولـه: ﴿أم لم تَكُنْ من الـواعِـظين﴾**: معـادِلٌ لقولِه: «أَوَعَظْتَ»، وإنما أتىٰ بالمعادِلِ كـذا، دونَ قولِـه: «أم لـم تَعِظْ» لتواخي القـوافي، وأَبْدَىٰ لـه الزمخشـريُّ[4] معنىً فقال: «وبينهمـا فرقٌ؛ لأنَّ المعنىٰ: سَـواءٌ علينا أَفَعَلْتَ هـذا الفعلَ ـ الـذي هو الـوعظُ ـ أم لـم تَكُنْ أصلاً مِنْ أهلِه ومباشرَتِه، فهو أبلغُ في قِلَّةِ اعْتِدادِهم بوَعْظِه. مِنْ قولِك: «أَمْ لم تَعِظْ».

وقـرأ العامَّـةُ «أَوَعَظْتَ» بـإظهارِ الـظاءِ قبل التـاءِ، ورُوِيَ عن أبـي عمـروٍ والكسـائيِّ وعـاصمٍ، وبهـا[5] قـرأ الأعمشُ وابن محيصن بـالإِدْغـامِ، وهي ضعيفةٌ؛ لأنَّ الظاءَ أقـوىٰ ولا يُدْغَمُ الأقـوىٰ في الأضعفِ، على أنَّه قـد جاء من هذا في القرآنِ العزيزِ أشياءُ متواتـرةٌ يجبُ قَبولُهـا نحو: «زُحْزِحَ عن»[6] و«لَئِنْ بَسَطْتَ»[7].

---

(١) الآية ٢١ من يس.

(٢) البحر ٣٣/٧.

(٣) قال: «من تكرار الجمل وإن كان المعنى واحداً ويسمى التتبيع».

(٤) الكشاف ١٢٢/٣.

(٥) القرطبي ١٢٥/١٣، والبحر ٣٣/٧.

(٦) الآية ١٨٥ من آل عمران.

(٧) الآية ٢٨ من المائدة.

آ. (١٣٧) قـولـه: ﴿إلَّا خُلُقُ﴾: قـرأ[١] ابن كثيـر وأبـو عمـرو والكسـائي بفتحِ الخـاءِ وسكونِ الـلامِ. والباقـون بضمَّتين. فقيـل: معنـاهمـا الاختلاقُ وهو الكَذِبُ. وكذا قرأ ابنُ مسعودٍ. وقيل: ما نحن فيه من البِنْية حيـاةً وموتٌ هـو خُلُقُ الأوَّلينَ وعـادَتُهم. وروىٰ الأصمعيُّ عن نـافـعٍ، وبهـا قـرأ أبو قلابة[٢]، بضمِّ الخاءِ وسكونِ اللام وهي تخفيفُ المضمومَةِ.

آ. (١٤٧) قـوله: ﴿في جَنَّـات﴾: بدلٌ مِنْ «فيمـا ههنا» بـإعادةِ العاملِ؛ فَصَّل بعدمـا أَجْمَلَ كمـا في الآيةِ قبلَهـا. و«ما»[٣] مـوصولـةٌ، وظرفُ المكان صلتُها[٤].

آ. (١٤٨) قـوله: ﴿ونَخْـلٍ﴾: يجوزُ أَنْ يكـونَ من بـابِ ذِكْـرِ الخاص بعد العامِّ؛ لأنَّ الجناتِ تشمَلُ النخلَ، ويجوزُ أَنْ يكونَ تكـريراً للشيءِ الواحدِ بلفظٍ آخَرَ، فإنَّهم يُطْلِقُوْن الجنةَ ولا يريدونَ إلَّا النخلَ. قال زهير[٥]:

٣٥٢٧ـ كـأَنَّ عَـيْـنَـيَّ فـي غَـرْبَـيْ مُـقَـتَّـلةٍ
مـن النَّـواضِـحِ تَـسْقِـي جَنَّـةً سُـحُـقـا

/ وسُحُقـاً: جمعُ «سَحُـوْق» ولا يُوْصَفُ بـه إلَّا النخلُ والـطَّلْعُ الكُفُرَّىٰ، [٦٨٤/أ]

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٧٢، والنشـر ٢/٣٣٥، والبحر ٧/٣٣، والحجـة ٥١٨، والتيسير ١٦٦، والقرطبي ١٣/١٢٥.
(٢) محمد بن أحمد مقرىء، روى عن النقار، وروىٰ عنه الخبازي والعراقي. ولم تذكـر وفاته: انظر: طبقات القراء ٢/٦٢.
(٣) في قوله: «ما ههنا».
(٤) يعني متعلق الظرف: استقر.
(٥) ديـوانه ٣٧، والبحـر ٧/٣٤، واللسـان (سحق). والغـربـان: الـدلـوان الضخمـان. والمقتلة: الناقة المذللة. ونضح الرجل: إذا استقى على الناضح وهو البعير.

وهو عُنقودُ التَّمْرِ قبل خروجهِ من الكُمِّ. قال الزمخشري[1]: «الطَّلْعَـةُ: هي التي تَـطْلُع من النخلةِ كنَصْلِ السيفِ، في جَـوْفه شمـاريـخُ القِنْـو. والقِنْـو هـو اسمٌ للخارج من الجِذْعِ كما هو بعُرْجُوْنِه». والهَضِيْمُ: اللطيفُ، مِنْ قولهم: «كَشْحٌ هضيمٌ». وقيل: المتراكِبُ.

آ. (١٤٩) قـوله: ﴿وتَنْحِتُـون﴾: العامَّةُ على الخطابِ وكسـرِ الحـاءِ. والحسنُ وعيسى[2] وأبو حيـوة بفتحها، وعن الحسن أيضـاً «تَنْحاتـون» بألفٍ للإِشباعِ، وعنه وعن أبـي حيوة «يَنْحِتُون» بالياء مِنْ تحتُ. وقد تَقَدَّم ذلك كلُّه في الأعراف[3].

قوله: «فارهين» قرأ الكوفيون[4] وابنُ عـامر «فـارِهيْنَ» بالألف كمـا قرؤوا «حاذِرون» بها والباقونَ «فَرِهين» بدون ألف، كما قرؤوا «حَـذِرُون» بدونهـا[5]. والفَراهَةُ: النشاطُ والقوةُ. وقيل: الحِذْقُ. يقال: دابَّة فـارِهٌ، ولا يقال: فـارِهَة، وقد فَرُه يَفْرُه فَراهة.

آ. (١٥٥) قـوله: ﴿لهـا شِرْبٌ﴾: صفـةٌ لـ «ناقَـةٌ». ويجوزُ أَنْ يكونَ الوصفُ وحدَه الجارَّ والمجـرورَ و «شِرْبٌ» فـاعلٌ بـه لاعتمادِه. وقـرأ ابن أبـي عبلة «شُـرْبٌ» بالضمِّ فيهمـا. والشِّرْبُ: ـ بـالكسرِ ـ النصيبُ كـالسَّقْيِ، وبالضمِّ المصدرُ.

---

(١) الكشاف ٣/١٢٣.

(٢) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٣٥، والكشاف ٣/١٢٣، والشواذ ١٠٧.

(٣) الدر المصون ٥/٣٦٣.

(٤) السبعة ٤٧٢، والتيسير ١٦٦، والقـرطبي ١٣/١٢٩، والبحـر ٧/٣٥، والحجـة ٥١٩.

(٥) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو بغير ألفٍ، وقرأ الباقون بألف. انظر: السبعة ٤٧١.

آ. (١٦٨) قـولـه: ﴿لِعَمَلِكُمْ﴾: كقـولـه: «إني لَكمـا لَمِنَ النَّاصحين»[1] وقد تقدَّم. وقيل: «من القالِيْن» صفةٌ لخبرٍ محذوفٍ. هـذا الجارُّ متعلِّقٌ به. أي: إنِّي قالٍ لِعملكم من القالِيْنَ.

آ. (١٧٣) قوله: ﴿فساءَ مَطَرُ المُنْذَرِيْنَ﴾: المخصوصُ بالذمِّ محذوفٌ أي: مَطَرُهم. والقـالي[2]: المُبْغِضُ. يقال: قَـلاه يَقْليه قِلَىً ويَقْـلاه، وهي شاذَّة. قال[3]:

٣٥٢٨ـ وتَـرْمِيْنَنِي بـالـطَّرْفِ أي: أنـتَ مُـذْنِبٌ
وتَـقْـلِيـنَـنـي لـكـنَّ إيـاكِ لا أَقْـلي

وقال آخر[4]:

٣٥٢٩ـ ووالـلَّهِ مـا فـارَقْـتُـكم عَـنْ قِـلَىً لـكـمْ
ولـكـنَّ مـا يُـقْـضَـى فـسـوفَ يـكـونُ

واسمُ المفعولِ منه: مَقْلِيّ. والأصلُ مَقْلُوْي. فأُدْغِمَ كـ مَرْمِيّ قال[5]:

٣٥٣٠ـ . . . .
ولَـسْـتُ بـمَـقْـلِيِّ الـخِـلالِ ولا قـالِ

أي: لا يَبْغُضُني غيري ولا أَبْغَضُه. وغَلِط بعضُهم فَجَعَلَ ذلك مِنْ قـولهم قـلا اللحمَ أي: شواه، فكـأنه: قـلا كَبِدَه بـالبُغْض. ووَجْهُ الغَلَطِ: أنَّ هـذا من

---

(١) الآية ٢١ من الأعراف. وانظر: الدر المصون ٥/ ٢٧٩.
(٢) عاد إلى الآية ١٦٨.
(٣) تقدم برقم ٣١٦٤.
(٤) تقدم برقم ١٢١٠.
(٥) تقدم برقم ٢٨٩٤.

ذواتِ الياءِ، وذلك من ذواتِ الواوِ. ويُقال: قلا اللحمَ يَقْلُوه قَلْواً فهو قالٍ كغازٍ، ومَقْلُوٌّ.

آ. (١٧٦) قوله: ﴿الأَيْكَةِ﴾: قرأ[1] نافعٌ وابنُ كثير وابن عامر «لَيْكَةَ» بلامٍ واحدةٍ وفتح التاء. جعلوه اسماً غيرَ مُعَرَّفٍ بأل مضافاً إليه «أصحاب» هنا، وفي ص[2] خاصة. والباقون «الأَيْكَةِ» مُعَرَّفاً بأل موافقةً لِما أُجْمِعَ عليه في الحجر[3] وفي ق[4].

وقد اضْطَرَبَتْ أقوالُ الناسِ في القراءةِ الأُولى. وتجرَّأ بعضُهم على قارئها، وسأذكر لك من ذلك طرفاً. فَوَجْهُها على ما قال أبو عُبيد[5]: «أَنَّ لَيْكَةَ اسمٌ للقريةِ التي كانوا فيها، والأَيْكَةَ اسمٌ للبلدِ كله. قال أبو عبيد: «لا أُحِبُّ مفارَقَةَ الخَطِّ في شيءٍ من القرآنِ إلَّا ما يَخْرُج من كلامِ العربِ، وهذا ليس بخارجٍ من كلامِها مع صحةِ المعنى في هذه الحروفِ؛ وذلك أنَّا وَجَدْنا في بعضِ التفسيرِ الفرقَ بين لَيْكة والأَيْكة فقيل: لَيْكة هي اسمُ القرية التي كانوا فيها، والأَيْكَةُ: البلادُ كلُّها فصار الفرقُ بينهما شبيهاً بما بين بَكَّة ومَكَّة، ورَأَيْتُهُنَّ مع هذا في الذي يقال: إنه الإمامُ مصحفُ عثمانَ مفترِقاتٍ، فوجَدْتُ التي في الحجر والتي في ق «الأَيْكَة»، ووَجَدْتُ التي في الشعراءِ والتي في ص «لَيْكَة»، ثم اجْتَمَعَتْ عليها مصاحفُ الأمصارِ بعدُ، فلا نَعْلَمُها اختلفَتْ فيها. وقرأ أهلُ المدينةِ على هذا اللفظِ الذي قَصَصْنا يعني بغيرِ ألفٍ ولامٍ ولا إجراءٍ». انتهى

---

(١) السبعة ٤٧٣، والنشر ٢/٣٣٦، والقرطبي ١٣/١٣٤، والتيسير ١٦٦، والبحر ٧/٣٧، والحجة ٥١٩.

(٢) الآية ١٣.

(٣) الآية ٧٨.

(٤) الآية ١٤.

(٥) ورد نص أبي عبيد في «إبراز المعاني» لأبي شامة ٦٢١.

ما قاله أبو عبيد. قال الشيخ شهاب الدين أبو شـامة[1] بعـدما نقَلْتُـه عنه: «هـذه عبارتُه وليسَتْ سديدةً؛ فإن اللامَ موجودةٌ في «لَيْكة» وصوابُه بغير ألفٍ وهمـزةٍ».
قلت: بـل هي سديـدةٌ. فـإنـه يعني بغيـرِ ألفٍ ولامٍ معـرفـةٍ لا مُـطْلَقَ لامٍ في الجملة.

وقد تُعُقِّبَ قولُ أبـي عبيـدٍ، وأنكروا عليـه، فقال أبـو جعفر[2]: «أَجْمـع القـرَّاءُ على خفضِ التي في الحجـر و ق فيجبُ أَنْ يُـرَدَّ مـا اخْتُلِفَ/ فيــه إلى ما اتُّفِقَ عليه إذا كان المعنىٰ واحداً. فأمَّا ما حكاه أبو عبيدٍ[3] مِنْ أَنَّ «ليكَةَ» اسمُ القرية، وأن الأَيْكَةَ اسمُ البلدِ كلِّه فشيْءٌ لا يَثْبُتُ ولا يُعْرَفُ مَنْ قـاله، ولـو عُرِفَ لكان فيه نظرٌ؛ لأنَّ أهلَ العلـمِ جميعـاً من المفسِّرين والعـالِمين بكلامِ العـربِ على خـلافِه. ولا نَعْلم خـلافاً بين أهـلِ اللغة أنَّ الأَيْكَـة الشجرُ الملتفُّ. فـأمَّا احتجـاجُ بعضِ منِ احتجَّ لقـراءة مَنْ قَرَأَ في هـذين الموضعين بـالفتـح أنَّـه في السَّوادِ «لَيْكة» فلا حجَّةَ فيه. والقولُ فيـه: أنَّ أصلَه: الأَيْكَة، ثم خُفِّفَتِ الهمـزةُ فَأُلْقِيَتْ حركتُها على اللامِ فسَقَطَتْ واسْتَغْنَيْتَ عن ألفِ الوصـلِ؛ لأنَّ اللامَ قـد تحـرَّكَتْ، فلا يجـوزُ على هذا إلَّا الخفضُ، كمـا تقول: مـررتُ بالأَحْمَـرِ على تحقيقِ الهمـزة، ثم تُخَفِّفُهـا فتقــول: بِلَحْمَرِ فـإنْ شِئْتَ كَتَبْتَـه في الخَطِّ على ما كتبتَه أولاً، وإن شِئْتَ كَتَبْتَه بالحَـذْفِ ولم يَجُزْ إلَّا الخفضُ، فلذلـك لا يجوزُ في «الأَيْكَـةِ» إلَّا الخفضُ. قال سيبـويه[4]: «واعلَمْ أنَّ كـلَّ مـا لم يَنْصَـرِفْ إذا دَخَلَتْـه الألفُ واللامُ أو أَضَفْتَـه انصرَفَ»[5]، ولا نعلمُ أحـداً خالَفَ سيبـويه في هذا»[6].

[٦٨٤/ب]

(١) إبراز المعاني ٦٢١.
(٢) وهو النحاس في إعراب القرآن ٢/٤٩٨.
(٣) في المطبوع: «عبيدة» ولعله تحريف ولم يذكر أبو عبيدة في «المجاز» شيئاً من ذلك.
(٤) الكتاب ١/٧، ٢/١٣.
(٥) يعني جُرَّ بالكسرة.
(٦) انتهى هذا الاقتباس المطول من النحاس.

وقـال المبردُ[1] في كتـاب «الخط»: «كَتَبُوا في بعضِ المـواضعِ «كَـذَّبَ أصحابُ لَيْكَة» بغير ألفٍ؛ لأن الألفَ تذهبُ في الوصلِ، ولذلك غَلِطَ القـارىءُ بالفتحِ فَتَـوَهَّم أنَّ «لَيْكَةَ» اسمُ شيءٍ، وأنَّ الـلامَ أصلٌ فَقَـرأ: أصحابُ ليكـةَ». وقـال الفراء[2]: «نـرى ـ والله أعلم ـ أنهـا كُتِبَتْ في هـذين المـوضعين بتـركِ الهمـزِ فسَقَطَتِ الألفُ لتحـريـكِ الـلام». قـال مكي[3]: تَعَقَّب ابنُ قتيبـةَ على أبـي عبيد فاختار «الأَيْكَةِ» بالألفِ والهمزةِ والخفضِ قال: «إنما كُتِبَتْ بغيرِ ألفٍ على تخفيفِ الهمـزِ». قال: «وقـد أجمعَ النـاسُ على ذلـك، يعني في الحجـر وق، فوَجَبَ أَنْ يُلْحَقَ ما في الشعراء وص بما أَجْمعوا عليه، فما أَجْمَعُوا عليـه شاهِدٌ لما اخْتَلفوا فيه»[4].

وقال أبو إسحاقَ[5]: «القراءة بجَرٍّ قوله: «ليكةِ» وأنت تريد «الأيكة» أجودُ مِنْ أَنْ تجعلَها «لَيْكَةَ»، وتفتَحهـا؛ لأنَّها لا تنصـرفُ؛ لأنَّ لَيْكَة لا تُعـرَّفُ، وإنما هي أَيْكـة للواحـدِ، وأَيْـك للجمعِ مثـل: أَجَمَـة[6] وأَجَم. والأَيْـكُ: الشجـرُ الملتفُّ فـأجـودُ القـراءةِ فيهـا الكسـرُ، وإسقـاطُ الهمـزة، لمـوافقـة المصحف ولا أعلمه إلَّا قد قُرِىء به».

وقال الفارسيُّ[7]: «قولُ مَنْ قال «ليكةَ» ففتحَ التاءَ مُشْكِلٌ؛ لأنه فَتَحَ مـعِ لَحاقِ اللامِ الكلمةَ. وهذا في الامتناعِ كقولِ مَنْ قـال: «مَرَرْتُ بِلَحْمَـرَ» ففتحَ

---

(١) ورد قول المبرد في «إبراز المعاني» لأبـي شامة ٦٢١.
(٢) لم يرد هذا القول في معاني القرآن للفراء، وورد عند أبـي شامة ٦٢٢.
(٣) الكشف ٢/٣٢.
(٤) ثم قال: «وأيضاً فإن القرية داخلة في البلدة فأيكة تشملها».
(٥) معاني القرآن ٤/٩٨.
(٦) الأَجَمَة: الشجر الكثير الملتف.
(٧) الحجة (خ) ٤/٨٤.

الآخِرَ مع لَحاقِ لامِ المعرفةِ، وإنما كُتِبَتْ «لَيْكَـةَ» على تخفيفِ الهمزِ، والفتـحُ لا يَصِحُّ في العربيةِ؛ لأنه فَتْحُ حرفِ الإعرابِ في موضع الجرِّ مع لامِ المعرفةِ، فهو على قياسِ قَـوْلِ مَنْ قال «مـررتُ بلَحْمَرَ». ويَبْعُـدُ أَنْ يفتحَ نـافعٌ ذلـك مع ما قال عنه ورش».

قلت: يعني أنَّ وَرْشاً نَقَلَ عن نافعٍ نَقْلَ حركةِ الهمزةِ إلى السـاكنِ قبلَها، حيث وُجِد بشروطٍ مذكورةٍ، ومن جملةِ ذلك: ما في سورةِ الحجر و ق مِنْ لفظِ «الأيكة» فقَرَأ على قاعدتِه في السورتين بنَقْـلِ الحركـةِ وطَرْحِ الهمـزةِ وخَفْضِ الياءِ، فكذلك ينبغي أَنْ يكونَ الحكمُ في هذين الموضعينِ أيضاً.

وقال الزمخشري(١): «قُرِىءَ «أصحابُ الأَيْكة» بالهمزة وتخفيفها وبالجرِّ على الإضافةِ، وهو الوجـهُ. ومَنْ قَرَأَ بـالنصبِ وزعَمَ أنَّ لَيْكَة بـوزنِ لَيْلة اسمُ بلد، فَتَوَهُّمٌ قاد إليه خطُّ المصحفِ، وإنما كُتبت على حكمِ لفظِ الـلافظ كما يكتب أَصحـاب [النحـو](٢)، لأن... (٣) على هـذه الصـورة لبيـان لـفظ المخفف، وقد كُتِبَتْ في سائرِ القرآنِ على الأصلِ، والقصة واحدةٌ. على أنَّ لَيْكَـة اسمٌ لا يُعْرَفُ. ورُوي أنَّ أصحـابَ الأَيْكة كـانوا أصحـابَ شجـرٍ مُلْتَفٍّ وكانَ شجرُهم الدَّوْمَ، يعني أنَّ مادةَ لام ي ك مفقودةٌ في لسانِ العرب كذا قال النُّقَّـابُ مِمَّنْ تَتَبَّـع ذلـك قـال(٤): «وهـذا كمـا نَصُّـوا على أن الخاء والـذال المعجمتين لم يُجـامعا الجيمَ في لغـةِ العربِ» ولـذلك لم يَـذْكـرهـا صـاحب

---

(١) الكشاف ٣/١٢٦.

(٢) زيادة من الكشاف.

(٣) لفظة لم أتبيَّنْها رُسمت في الأصل: ولاولى، وفي الكشاف: ولولى.

(٤) هذا كلام أبي حيان في البحر ٣٧/٧ في معرض رده على الطاعنين.

«الصحاح»[1] مع ذكرِه التفرقةَ المتقدمةَ عن أبـي عبيد، ولو كانت موجودةً في اللغةِ لذكرها مع ذكرِه التفرقةَ المتقدمةَ لشدة الاحتياجِ إليها.

وقال الزجاج[2] أيضاً: «أهلُ المدينة يفتحون على ما جاء في التفسيرِ: أن اسمَ المدينة التي كان فيها شعيبٌ لَيْكَة» قال أبو علي[3]: «لو صَحَّ هذا فلِمَ/ أجمعَ القرَّاءُ على الهمزِ في قوله: «وإنْ كان أصحابُ الأَيْكةِ»[4] في الحجر. والأَيْكة التي ذُكِرَتْ ههنا هي الأَيْكَةُ التي ذُكِرَتْ هناك. وقد قال ابن عباس: «الأَيْكَةُ: الغَيْضَةُ» ولم يُفَسِّرْها بالمدينةِ ولا البلدِ». [٦٨٥/أ]

قلت: وهؤلاء كلُّهم كأنَّهم زعموا أن هؤلاء الأئمةَ الأثباتَ إنما أَخَذوا هذه القراءةَ مِنْ خَط المصاحفِ دونَ أفواهِ الرجالِ، وكيف يُظَنُّ بمثلِ أَسَنِّ القراءِ[5] وأعلاهُمْ إسناداً، الآخذِ للقرآن عن جملةٍ من جُلَّة الصحابةِ أبي الدرداء وعثمان بن عفان وغيرِهما، وبمثل إمامِ مكةَ[6] شَرَّفها الله تعالى وبمثلِ إمامِ المدينةِ[7]؟ وكيف يُنْكَرُ على أبـي عبيدٍ قولُه، أو يُتَّهَمُ في نَقْلِه؟ ومَنْ حَفِظَ حجةٌ على مَنْ لم يَحْفَظْ، والتواتُرُ قَطْعِيٌّ فلا يُعارَضُ بالظَّنِّي.

وأمَّا اختلافُ القراءةِ مع اتحادِ القصةِ فلا يَضُرُّ ذلك، عَبَّر عنها تارةً

---

(١) الصحاح (أيك) قال: «ومن قرأ أصحاب الأيكة فهي الغَيْضة، ومَنْ قرأ لَيْكَة فهي اسم القرية. ويقال: هما مثل بكة ومكة».

(٢) معاني القرآن ٤/٩٧.

(٣) الحجة (خ) ٤/٨٤.

(٤) الآية ٧٨ من الحجر.

(٥) وهو ابن عامر عبد الله بن عامر الدمشقي وقال أبو حيان: «وهو عربي قح قد سبق اللحن». البحر ٧/٣٧.

(٦) وهو ابن كثير.

(٧) وهو نافع.

بالقريةِ خاصةً، وتارةً بالمصرِ الجامعِ للقرىٰ كلِّها، الشاملِ هو لها[1]. وأمَّا تفسيرُ ابنِ عباس فلا ينافي ذلك، لأنَّه عَبَّر عنها بما كَثُر فيها. ومَنْ رأىٰ ما ذكرْتُه من مناقبِ هؤلاء الأئمةِ في شَرْحِ «حرز الأماني»[2] اطَّرَحَ ما طُعِنَ به عليهم، وعَرَفَ قَدْرهم ومكانتَهم. وقال أبو البقاء[3] في هذه القراءةِ: «وهذا لا يَسْتقيمُ؛ إذ ليس في الكلامِ «لَيْكة» حتى يُجْعَلَ عَلَماً. فإن ادُّعِي قَلْبُ الهمزة لاماً فهو في غايةِ البُعْدِ». قلت[4]:

٣٥٣١ـ وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ
لم يَسْتَطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَناعيسِ

«أطرقْ كرا إنَّ النَّعامِ بالقُرىٰ»[5] «مَنْ أنت وزيداً».

آ. (١٨٤) **قوله: ﴿الجِبِلَّةَ﴾**: العامَّةُ على كسرِ الجيمِ والباءِ وشَدِّ اللامِ. وأبو حُصَيْن[6] والأعمشُ والحسن[7] بضمِّهما وشدِّ اللام. والسُّلمي بفتحِ الجيمِ أو كسرها مع سكون الباء. وهذه لغاتٌ في هذا الحرفِ ومعناه:

---

(١) ش: هو لها كلها.

(٢) شرح حرز الأماني لأبي شامة (إبراز المعاني) ص ٦، ٢٤. وحرز الأماني هي المعروفة بالشاطبية.

(٣) الإملاء ٢/١٦٩.

(٤) تقدم برقم ٤٧٦. وقال أبو حيان في البحر ٧/٣٨: «وأما كون هذه المادة مفقودة في لسان العرب فإن صح ذلك كانت الكلمة أعجمية، ومواد كلام العجم مخالفة في كثير مواد كلام العرب فيكون قد اجتمع على منع صرفها العلمية والعجمة والتأنيث».

(٥) مجمع الأمثال ١/٤٣١.

(٦) عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي الكوفي. روى عن جابر وابن عباس. وروى عنه شعبة والثوري. ثقة. توفي سنة ١٢٧. انظر: سير الأعلام ٥/٤١٢.

(٧) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٣٢٠، والبحر ٧/٣٨، والمحتسب ٢/١٣٢، والقرطبي ١٣/١٣٦.

الخَلْقُ المتَّحِدُ الغليظُ مأخوذٌ من الجَبَل. قال الشاعر[1]:

٣٥٣٢ـ والـمَـوْتُ أعـظَمُ حـادِثٍ
فـيـمـا يَـمُـرُّ عـلى الـجِـبِـلَّهْ

وقال المهدَوِيُّ: «الجِبْلُ والجَبْلُ والجُبْـلُ[2] لغاتٌ، وهـو الجمعُ الكثيرُ العددِ من الناس. وقيـل: الجِبِلَّةُ مِنْ قولِهم: جُبِـل على كـذا أي: خُلِق وطُبِـع عليـه. وسيأتي في يس إنْ شـاء الله تعالى تمـامُ الكلامِ على ذلـك عند قـولـه: «جِبِلاًّ كثيراً»[3] واختلافُ القراء فيه.

آ. (١٨٦) قوله: ﴿وما أَنْتَ﴾: جاء في قصـةِ هود «مـا أنت»[4] بغير واو وهنا «وما أنت» بالواو، فقال الزمخشري[5]: «إذا دَخَلَتِ الواوُ فقد قُصِدَ مَعْنيـان كلاهمـا مخالِفٌ للرسـالةِ عنـدهم: التسخيرُ والبَشَـريَّـةُ، وأنَّ الـرسـولَ لا يجوزُ أَنْ يكونَ مُسَحَّراً ولا بَشَراً. وإذا تُـرِكَتِ الواوُ فلم يُقْصَـدْ إلاَّ معنىً واحدٌ وهو كونُه مُسَحَّراً، ثم قَرَّر بكونِه بشراً». وتقدَّم الخلافُ في «كِسَفاً» واشتقاقُه في الإِسراء[6].

آ. (١٩٢) قوله: ﴿وإنَّـه لَتَنْزِيْـلٌ﴾: الهاءُ تعـودُ على القرآنِ، وإن لم يَجْرِ له ذِكْرٌ للعِلْمِ به. وتنزيل بمعنى مُنَزَّل، أو على حَذْفِ مضافٍ أي: ذو تنزيل.

---

(١) لم أهتـدِ إلى قـائله، وهــو في القـرطبي ١٣/١٣٦، والبحـر ٧/٣٠، والمحـرر ١٢/٧٨، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٣٢٠.
(٢) زاد في اللسان: والجِبِلُ والجُبُلُّ. انظر: اللسان (جبل).
(٣) الآية ٦١ من يس.
(٤) الآية ١٥٤ من الشعراء.
(٥) الكشاف ٣/١٢٧.
(٦) انظر: الدر المصون ٧/٤٠٩.

آ. (١٩٣) قـولـه: ﴿نَـزَلَ﴾: قرأ[1] نـافع وابن كثيـر وأبو عمـرو وحفص «نَزَل» مخففاً. و «الروحُ الأمينُ» مرفـوعان على إسنـادِ الفعلِ للروحِ، والأمينُ نعتُه، والمرادُ به جبريل. وباقي السبعة بالتشديدِ مبنياً للفاعـل، وهو اللَّهُ تعالى. «الروحَ الأمينَ» منصوبان على المفعولِ به. والأمينُ صفتُه أيضاً وقُـرِىء «نُـزِّل» مشدَّداً مبنيـاً للمفعـولِ. و «الـروحُ الأمينُ» مـرفـوعـان على مـا لم يُسَمَّ فاعِلُه. و «به» إمَّا متعلِّقٌ بـ «نَزَلَ» أو بمحذوفٍ على أنه حالٌ.

آ. (١٩٤) قـولـه: ﴿عـلى قَلْبِكَ لتكـونَ﴾: قـال الشيـخ[2]: الظاهرُ تعلُّقُ «على قلبِك» و «لتكون» بـ «نَزَل» ولم يَذْكُرْ ما يقابلُ هـذا الظاهـرَ. وأكثرُ ما يُتَخيـل أنَّه يجـوزُ أن يتعلقا بـ «تنـزيل» أي: وإنـه لتنزيـلُ ربِّ العالمين على قلبـك لتكون. ولكنْ فيـه ضَعْفٌ من حيث الفصلُ بين المصـدرِ ومعمـولـه بجملة «نَـزَلَ به الـروحُ». وقد يُجـاب عنه بـوجهين، أحدُهمـا: أنَّ هذه الجملةَ اعتراضيةٌ وفيها تأكيدٌ وتسديـدٌ، فليسَتْ بأجنبيـة. والثاني: الاغتفـارُ في الظرفِ وعديلِه. وعلى هذا فلا يَبْعُدُ أن يجيءَ في المسألةِ بابُ الإعمالِ؛ فإنَّ كُلًّا من/ [٦٨٥/ب] «تنزيل» و «نَزَل» يطلبُ هذين الجارَّيْن.

آ. (١٩٥) قوله: ﴿بِلِسانٍ﴾: يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ المُنْـذِرين أي: ليكـونَ من الذين أَنْـذَرُوا بهذا اللسـانِ العربـيِّ وهم: هـودٌ[3] وصالـحٌ وشعيبٌ وإسماعيلُ ومحمـدٌ صلَّى الله عليه وسلَّم. ويجـوز أن يتعلَّقَ بـ «نَزَلَ» أي: نَـزَلَ بـاللسانِ العـربـيِ لتنذرَ بـه؛ لأنـه لـو نَـزَلَ بـالأعجمي لقـالـوا: لِمَ نَـزَلَ علينـا

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٧٣، والنشـر ٢/٣٣٦، والبحر ٧/٤٠، والحجـة ٥٢١، والتيسير ١٦٦، والقرطبـي ١٣/١٣٨.

(٢) البحر ٧/٤٠.

(٣) سقطت الدال من هود في الأصل.

ما لا نفهمُه؟ وجَـوَّز أبو البقـاء[1] أن يكون بـدلاً من «به» بـإعادةِ العـاملِ قـال: «أي: نَزَلَ بلسانٍ عربـيٍّ أي: برسالة أو لغة».

آ. (١٩٦) قوله: ﴿وإنه لَفِي زُبُر﴾: أي: وإن القرآنَ. وقيل: وإن محمـداً. وفيه التفـاتٌ؛ إذ لو جَـرَىٰ على ما تقـدَّم لقيل: وإنَّـك لفي زُبُر. وقرأ[2] الأعمش «زُبْرِ» بسكون الباء، وهي مخففةٌ من المشهورةِ.

آ. (١٩٧) قـوله: ﴿أو لم يكنْ لهم آيـةً﴾: قـرأ[3] ابن عـامـر «تكن» بـالتاء مِنْ فـوقُ «آيةٌ» بـالرفـع. والباقـون «يكنْ» بـاليـاء مِنْ تحتُ «آيـةً» بـالنصب. وابن عباس «تكن» بـالتـاء مِنْ فـوقُ و «آيـةً» بـالنصبِ. فـأمَّـا قـراءةُ ابنِ عامرٍ فـ «تكون» تُحتملُ أَنْ تكونَ تامـةً، وأَنْ تكونَ نـاقصةً. فـإن كانَتْ تـامةً جاز أن يكونَ «لهم» متعلقاً بها، و «آيةٌ» فاعلاً بها. و «أَنْ يعلَمَـه»: إمَّا بـدلٌ مِنْ آيـة، وإمَّـا خبـرُ مبتـدأ مضمـرٍ أي: أو لم يَحْـدُثْ لهم عـلامَـةُ عِلْمِ علمـاءِ بني إسرائيل.

وإنْ كانَتْ ناقصةً جاز فيها أربعةُ أوجهٍ، أحدها: أَنْ يكونَ اسمُهـا مضمراً فيهـا بمعنى القصةِ، و «آيـةٌ أَنْ يَعْلَمَه» جملةٌ قُـدِّم فيها الخبـرُ واقعةٌ موقعَ خبـر «تكن». الثـاني: أن يكونَ اسمُهـا ضميرَ القصـةِ أيضـاً، و «لهم» خبـرٌ مقـدمٌ، و «آيةٌ» مبتدأٌ مؤخر، والجملةُ خبر «تكن» و «أَنْ يعلَمَه»: إمَّا بدلٌ من «آيةٌ»، وإمَّا خبـرُ مبتدأ مضمـرٍ، أي: هي أَنْ يعلَمه. الثـالث: أَنْ يكـونَ «لهم» خبـرَ «تكنْ» مقـدَّماً على اسمهـا، و «آيةٌ» اسمُهـا و «أَنْ يعلَمَـه» على الـوجهين المتقـدِّمين:

---

(١) الإملاء ٢/ ١٧٠.

(٢) البحر ٧/ ٤١.

(٣) انـظر في قـراءاتها: السبعـة ٤٧٣، والنشـر ٢/ ٣٣٦، والتيسيـر ١٦٦، والقـرطبـي ١٣/ ١٣٩، والحجة ٥٢١، والبحر ٧/ ٤١.

البدليةِ وخبرِ ابتداءٍ مضمرٍ. الرابع: أَنْ يكونَ «آيةٌ» اسمَها و «أَنْ يعلمَه» خبرُهـا. وقـد اعتُرِضَ هـذا: بأنـه يَلْزَمُ جَعْلُ الاسمِ نكـرةً، والخبـرِ معـرفـةً. وقـد نصَّ بعضُهم على أنه ضرورةٌ كقوله[1]:

٣٥٣٣ـ . . . .

ولا يَـكُ مَـوْقِـفٌ مـنـكِ الـوَداعـا

وقوله[2]:

٣٥٣٤ـ . . . .

يـكـون مـزاجَـهـا عَـسَـلٌ ومـاءُ

وقد اعتُذِر عن ذلـك: بأنَّ «آيـة» قد تخصَّصَتْ بقـوله: «لهم» فـإنه حـالٌ منها، والحال صفة، وبأن تعريفَ الجنسِ ضعيفٌ لعمومـه. وهو اعتـذارٌ باطـلٌ ولا ضرورةَ تَدْعُو إلى هذا التخريجِ، بل التخريجُ ما تقدم.

وأمَّا قراءةُ الباقينَ فواضحةٌ جداً فـ «آيةٌ» خبرٌ مقـدمٌ، و «أَنْ يَعْلَمه» اسمُها مؤخرٌ، و «لهم» متعلِّقٌ بآية حالاً مِنْ «آية».

وأمَّـا قـراءةُ ابنِ عبـاس[3] فكقـراءةِ «ثم لم تكن فتنتَهم إلاَّ أَنْ قـالـوا»[4] وكقول لبيد[5]:

٣٥٣٥ـ فـمـضَـى وقـدَّمـهـا وكـانـت عـادَةً

مـنـه إذا هـي عَـرَّدَتْ إقـدامُـهـا

---

(١) تقدم برقم ٢٥٧٠.

(٢) تقدم برقم ١٨٢٩.

(٣) تكنْ، آيةً.

(٤) الآية ٢٣ من الأنعام وهي قراءة نافع وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر. السبعة ٢٥٥.

(٥) تقدم برقم ١٨٨١.

إمَّا لتأنيثِ الاسمِ لتأنيثِ [الخبر][1]، وإمَّا لأنه بمعنى المؤنث. ألا ترى أنَّ «أَنْ يعلَمَه» في قوةِ «المعرفةِ» و «إلَّا أَنْ قالوا» في قوة «مقالتهم» وإقدامها «بإقدامتها».

وقرأ[2] الجحدريُّ: «أَنْ تعلمَه» بالتاء من فوق. شَبَّه البنين بجمع التكسير[3] في تغيُّر واحدِه صورةً، فعامَلَ فعلَه المسندَ إليه[4] معاملةَ فعلِه[5] في لَحاقِ علامةِ التأنيثِ. وهذا كقوله[6]:

٣٥٣٦ـ قالَتْ بنو عامرٍ خالُوا بني أَسَدٍ
يا بؤسَ للجَهْلِ ضَرَّاراً لأَقْوامِ

وكتبوا في الرسم الكريم «عُلَمؤا» بواو بين الميمِ والألف. قيل: هو على لغة مَنْ يُميل الألفَ نحو الواوِ، وهذا كما فُعِل في الصلاة والزكاةِ.

آ. (١٩٨) قوله: ﴿الأَعْجمين﴾: قال صاحب «التحرير»[7]: «الأَعْجَمين جمع أعجمي بالتخفيف. ولولا هذا التقديرُ لم يَجُزْ أَنْ يُجمعَ جَمْعَ سلامةٍ» قلت: وكان سببُ مَنْعِ جمعِه: أنه من بابِ أَفْعَل فَعْلاء كأَحْمر حَمْراء.

---

(١) سقط من الأصل وثبت في ش.
(٢) القرطبي ١٣/١٣٩، والبحر ٤١/٧.
(٣) ولكن الفعل هنا مسند إلى جمع التكسير علماء وليس لبني. والفعل المسند إلى جمع التكسير يجوز فيه التذكير والتأنيث.
(٤) المسند إلى البنين.
(٥) فعل جمع التكسير.
(٦) تقدم برقم ٤٠٠.
(٧) لعله التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير في معاني كلام السميع البصير لابن النقيب المتوفى سنة ٦٩٨هـ. انظر: كشف الظنون ١/٣٥٨.

والبصريون لا يُجيزون جَمْعَه جمعَ سلامة إلاَّ ضرورةً كقوله[1]:

٣٥٣٧ـ . . . .

حـلائـلَ أَسْـوَدِيْـنَ وأَحْـمَـريـنـا

فلذلك قَدَّره منسـوباً فخففَ اليـاء. وقد جعله ابنُ عـطية[2] جمـعَ أَعْجَم فقال: «الأَعْجَمون جمعُ أَعْجَمُ/ وهو الذي لا يُفْصِحُ، وإن كـان عربـيَّ النسبِ [٦٨٦/أ] يقال له «أعجمُ» وذلـك يقال للحيـوانات. ومنـه قولـه صلَّى الله عليه وسلَّم[3]: «جُرْحُ العجماء جُبار». وأسند الطبريُّ عن عبدِ الله بن مطيـع[4]: أنه كـان واقفاً بعرفةَ وتحته جَمَلٌ فقال: جملي هذا أعجمُ، ولو أنه أُنْزِل عليه ما كانوا يُؤْمِنون. والعَجَمِيُّ: هو الذي نِسْبَتُه في العَجَمِ، وإن كان أفصحَ الناسِ».

وقـال الزمخشـريُّ[5]: «الأعجمُ: الذي لا يُفْصِـحُ، وفي لسـانِـه عُجْمَـةٌ أو استعجامٌ. والأعجميُّ مثلُه، إلاَّ أنَّ فيه زيادةَ النسَبِ توكيداً» قلت: وقد تقـدَّم نحـوٌ مِنْ هذا في سـورة النحلِ[6]. وقـد صَـرَّح أبـو البقـاء[7] بمَنْـع أن يكـون

---

(١) البيت لحكيم الأعور بن عياش الكلبـي من شعراء الشام، هجا به مضر وصدره:

فمـا وَجَـدَتْ بنـاتُ بنـي نـزارٍ

وهـو في ابن يعيش ٥/٦٠، وشرح شـواهد الشـافية ١٤٣، والهمـع ١/٤٥، والدرر ١/١٩، والخزانة ١/٨٦.

(٢) المحرر ١٢/٨٠.

(٣) رواه البخاري بلفظ: «العجماء جرحُها جُبـار» في كتاب الـديات. ٢٨ بـاب المعدن جبار. الفتح ١٢/٢٦٥. وجُبار أي: هدر. والعَجماء: البهيمة.

(٤) عبد الله بن مطيـع العدوي المـدني. كان رأس قـريش يوم الحَـرَّة، وأمَّره ابن الـزبير على الكوفة ثم قتل معه سنة ٧٣. انظر: التقريب ٣٢٤. وانظر في الخبـر: الطبـري ١٨/١١٤.

(٥) الكشاف ٣/١٢٨.

(٦) انظر: الدر المصون ٧/٢٨٧.

(٧) الإملاء ٢/١٧٠.

«الأعجمين» جمعَ «أعْجم» وإنما هو جمعُ أعجمي مخففاً مِنْ أعجميّ كـ «الأشْعرون» في الأشعري قال: «الأعجمين [أي][1]: الأعجميين فحذف ياءَ النسب كما قالوا: الأشعرون أي: الأشعريُّون، وواحدُه أعجمي، ولا يجوز أن يكونَ جمعَ أعجم لأنَّ مؤنثَه عَجْماء. ومثلُ هذا لا يُجْمَعُ جَمْعَ التصحيح».

قلت: وقد تقدَّم ذلك. ففيما قال ابنُ عطية نظرٌ. وأمَّا الزمخشري فليس في كلامِه أنه جمع أَعْجم مخففاً أو غيرَ مخففٍ، وإنْ كان ظاهرُه أنَّه جمع أعجم مِنْ غيرِ تخفيفٍ. ولكن الذي قاله ابن عطية تَبِعَ فيه الفراء[2] فإنه قال: «الأعجمين جمع أَعْجم أو أعجمي على حَذْفِ ياءِ النَّسَبِ كما قالوا: الأشعرين وواحدهم أشعري. وأنشد للكميت[3]:

٣٥٣٨ـ ولو جَهَّزْتَ قافيةً شَرُوْدا
لقد دَخَلَتْ بيوتَ الأَشْعَرِيْنا

لكنَّ الفراء لا يَضُرُّه ذلك فإنه من الكوفيين. وقد قَدَّمْتُ عنهم أنهم يُجيزون جمع أَفْعَل فَعْلاء[4].

و[قرأ][5] الحسن وابن مقسم «الأَعْجميِّين» بياءَي النسب، وهي مؤيدةٌ لتخفيفِه منه في قراءةِ العامَّة.

آ. (٢٠٠) **قوله: ﴿كذلك سَلَكْناه﴾**: أي: مثلَ ذلك، أو الأمر كذلك. والضمير في «سَلَكْناه» عائدٌ على القرآن وهو الظاهرُ أي: سلكناه في

---

(١) زيادة من الإملاء.
(٢) اقتصر في معاني القرآن ٢/٢٨٣ على قوله: «الأعجم في لسانه، والأعجميّ المنسوب إلى أصله، إلى العجم، وإن كان فصيحاً».
(٣) البحر ٧/٤٢.
(٤) أي جمعاً سالماً.
(٥) الإتحاف ٢/٣٢١، والمحتسب ٢/١٣٢، والقرطبي ١٣/١٣٩، والبحر ٧/٤٢.

قلوبِ المجرمين، كما سَلَكْنـاه في قلوبِ المؤمنين. ومع ذلـك لم ينجَعْ فيهم. وقيل: عائدٌ على التكذيبِ أو الكفر.

آ. (٢٠١) قـولـه: ﴿لا يُـؤْمِنـون بـه﴾: في الجملةِ وجهـان، أحدُهما: الاستئنافُ على جهةِ البيانِ والإِيضاح لِما قبله. والثاني: أنها حالٌ من الضميـر في «سَلَكْناه» أي: سَلَكْنـاه غيرَ مُـؤْمَنٍ به. ويجـوز أن يكـونَ حـالاً من «المجرمين» لأنَّ المضافَ جزءٌ من المضافِ إليه.

آ. (٢٠٢) قوله: ﴿فَيَأْتِيَهُمْ﴾: و «فيقولـوا» عطفٌ على «يَـرَوْا». وقـرأ العامـة باليـاءِ مِنْ تحتُ. والحسن[١] وعيسى بالتـاء مِنْ فوقُ. أَنَّث ضميـرَ العـذابِ لأنَّه في معنى العقـوبة. وقـال الزمخشـري[٢]: «أنَّثَ على أن الفاعـل ضميرُ الساعة». وقال الزمخشري[٣]: «فـإن قلتَ: ما معنى التعقيب في قـوله: «فَيَـأْتِيَهم»؟ قلت: ليس المعنى التعقيبَ في الوجـود[٤]، بل المعنى تَـرَتُّبُها في الشدَّة. كأنَّه قيل: لا يُؤْمِنُون بـالقرآنِ حتى تكـونَ رُؤْيَتُهم العذابَ [فمـا هو][٥] أشدُّ منها[٦]. ومثالُ ذلك أن تقول: «إنْ أَسَأْتَ مَقَتَك الصالحـون فَمقَتَك اللَّهُ»، فـإنَّك لا تَقْصِـدُ [بهذا التـرتيب][٧] أنَّ مَقْتَ اللَّهِ بعـد مَقْتِ الصـالحين، وإنمـا

(١) الإتحاف ٢/٣٢١، والمحتسب ٢/١٣٣، والقرطبي ١٣/١٤٠، والبحر ٧/٤٢.
(٢) الكشاف ٣/١٢٩.
(٣) الكشاف ٣/١٢٩.
(٤) الكشـاف: «ليس المعنى تـرادفَ رؤيـة العـذاب ومفـاجـأتـه وسؤال النـظرة فيـه في الوجود».
(٥) من الكشاف.
(٦) الكشـاف: «فما هـو أشدُّ منهـا، وهو لُحـوقه بهم مفـاجأةً، فمـا هو أشـدُّ منه، وهـو سؤالُهم النظرةَ».
(٧) من الكشاف.

قَصْدُكَ إلى ترتيبِ شدَّةِ الأمرِ على المسيء»[1].

وقرأ[2] الحسن «بَغَتَةً» بفتحِ الغين.

آ. (٢٠٥) **قوله: ﴿أَفَرَأَيْتَ﴾**: قد تقدَّمَ تحقيقُه[3]. وقد تنازَعَ «أفرأيت» و «جاءهم» في قوله: «ما كانوا يُمَتَّعون» فإن أَعْمَلْتَ الثاني وهو «جاءهم» رَفَعْتَ به «ما كانوا» فاعلاً به، ومفعولُ «أرأَيْتَ» الأولُ ضميرُه، ولكنه حُذِفَ، والمفعولُ الثاني هو الجملةُ الاستفهاميةُ في قوله: «ما أَغْنَى عنهم». ولا بُدَّ مِنْ رابطٍ بين هذه الجملةِ وبين المفعولِ الأولِ المحذوفِ، وهو مقدَّرٌ، تقديره: أفرأيْتَ ما كانوا يُوْعَدُون ما أَغْنَىٰ عنهم تَمَتُّعُهم، حين حَلَّ أي: الموعودُ به. ودَلَّ على ذلك قوةُ الكلامِ. وإنْ أَعْمَلْتَ الأولَ نصبْتَ به «ما كانوا يُوْعَدُون» وأَضْمَرْتَ في «جاءهم» ضميرَه فاعلاً به. والجملةُ الاستفهاميةُ مفعولٌ ثانٍ أيضاً. والعائدُ مقدرٌ على ما تقرَّرَ في الوجهِ قبلَه، والشرطُ معترضٌ، وجوابُه محذوفٌ. وهذا كلُّه مفهومٌ مما تقدَّم في سورةِ الأنعامِ[4]، وإنما ذكرْتُه هنا لأنه تقديرٌ عَسِرٌ يحتاج إلى تأمُّلٍ وحسنِ صناعةٍ، وهذا كلُّه إنَّما يتأتَّىٰ على قولنا: إنَّ «ما» استفهاميةٌ، ولا يَضُرُّنا تفسيرُهم لها بالنفي، فإن الاستفهامَ قد يَرِدُ بمعنى النفيِ. وأمَّا إذا جَعَلْتَها نافيةً حرفاً، كما قال أبو البقاء[5]، فلا يتأتَّىٰ ذلك؛ لأنَّ مفعولَ «أرأيت» الثاني لا يكونُ إلَّا جملةً استفهاميةً كما تقرَّر غيرَ مرة.

---

(١) وقال: «وأنه يَحْصُل له بسبب الإساءة مَقْتُ الصالحين، فما هو أشدُّ مِنْ مقتهم، وهو مَقْت الله».

(٢) الإتحاف ٢/٣٢١، والبحر ٧/٤٣.

(٣) انظر: الدر المصون ٤/٦١٥، ٧/٥٢١.

(٤) انظر: الدر المصون ٤/٦١٥.

(٥) الإملاء ٢/١٧٠.

آ. (٢٠٧) قوله: ﴿مـا أَغْنَىٰ﴾: يجوز أَنْ تكـونَ «ما» استفهـاميةً في محلِّ نصبٍ مفعولاً مقدَّماً، و «ما كانوا» هو الفاعلُ، و «ما» مصدريةٌ بمعنى: أيُّ شيءٍ أغنىٰ عنهم كونَهم متمتِّعين. وأَنْ تكونَ نـافيةً والمفعـولُ محذوفٌ أي: لم يُغْنِ عنهم تمتُّعُهم شيئاً.

وقـرىء[1] «يُمْتَعُون» بـإسكانِ الميم وتخفيف التـاءِ، مِنْ أَمْتَـع اللَّهُ زيـداً بكذا.

آ. (٢٠٨) قوله: ﴿إلاَّ لها مُنْذِرون﴾: يجـوز أَنْ تكونَ الجملةُ صفـةً لـ «قـريـةٍ»، وأَنْ تكـونَ حـالاً منهـا. وسَـوَّغَ ذلـك سَبْقُ النفيِ. وقــال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: كيف عَزَلْتَ الـواوَ عن الجملةِ بعدَ «إلاَّ» ولم تُعْـزَلْ عنها في قولِه: «وما أهلَكْنا مِنْ قريـةٍ إلاَّ ولها كتـابٌ/ معلومٌ»[3]؟ قلت: الأصلُ عَـزْلُ الواوِ؛ لأنَّ الجملةَ صفـةٌ لـ «قريـةٍ». وإذا زِيْدَتْ فلتـأكيـدِ وَصْـلِ الصفـةِ بالموصوفِ كما في قوله: «سبعةٌ وثامنُهم كَلْبُهم»[4]. قال الشيخ[5]: «ولو قدَّرنا «لها مُنْذِرُون» جملةً لم يَجُزْ أن تجيءَ صفةً بعد «إلاَّ». [٦٨٦/ب]

ومـذهبُ الجمهـورِ أنـه لا تجيءُ الصفـةُ بعــد «إلاَّ» معتمـدةً على أداةِ الاستثناءِ نحو: مـا جاءَني أحـدٌ إلاَّ راكبٌ. وإذا سُمِع مثـلُ هذا خَـرَّجوه على البـدلِ، أي: إلاَّ رجلٌ راكبٌ. ويَـدُلُّ على صحـةِ هـذا المـذهبِ أنَّ العـربَ تقولُ: «ما مررتُ بأحدٍ إلاَّ قائماً» ولا يُحْفَظُ عنهم «إلاَّ قائمٍ» بالجرِّ. فلو كانت الجملةُ صفةً بعد «إلاَّ» لَسُمِـعَ الجرُّ في هـذا. [وأيضاً فلو كـانَتْ الجملةُ صفةً

---

(١) البحر ٤٤/٧.
(٢) الكشاف ١٣٠/٣.
(٣) الآية ٤ من الحجر.
(٤) الآية ٢٢ من الكهف.
(٥) البحر ٤٤/٧.

للنكرة لجاز أَنْ تقعَ صفةُ المعرفةِ بعد «إلَّا» يعني نحو: «ما مررتُ بزيدٍ إلَّا العاقلِ»][1].

ثم قال: «فإنْ كانَتِ الصفةُ غيرَ معتمدةٍ على الأداةِ جاءَتِ الصفةُ بعد «إلَّا» نحو: «ما جاءني أحدٌ إلَّا زيدٌ خيرٌ من عمروٍ». التقدير: ما جاءني أحدٌ خيرٌ من عمروٍ إلَّا زيدٌ. وأمَّا كونُ الواوِ تُزاد لتأكيدِ وَصْلِ الصفةِ بالموصوفِ فغيرُ معهودٍ في عبارةِ النَّحْويين. لو قلتَ: «جاءني رجلٌ وعاقلٌ» أي: «رجلٌ عاقلٌ» لم يَجُزْ. وإنما تدخل الواوُ في الصفاتِ جوازاً إذا عُطِفَ بعضُها على بعضٍ، وتَغَايَرَ مدلولُها نحو: مررت بزيدٍ الشجاعِ والشاعرِ. وأمَّا «وثامِنُهم كَلْبهم»[2] فتقدَّم الكلامُ عليه».

قلت: أمَّا كونُ الصفةِ لا تقعُ بعد «إلَّا» معتمدةً، فالزمخشريُّ يختارُ غيرَ هذا، فإنَّها مسألةٌ خلافيةٌ. وأمَّا كونُه لم يُقَلْ «إلَّا قائماً» بالنصبِ دونَ «قائم» بالجرِّ فذلك على أحدِ الجائزين وليس فيه دليلٌ على المَنْعِ مِنْ قَسيمِه. وأمَّا قولُه «فغيرُ معهودٍ في كلامِ النحويين» فَممنوعٌ. هذا ابنُ جني نَصَّ عليه في بعضِ كتبِه. وأمَّا إلزامُه أنها لو كانَتِ الجملةُ صفةً بعد «إلَّا» للنكرةِ لجازَ أَنْ تقعَ صفةُ المعرفة بعد «إلَّا» فغيرُ لازمٍ؛ لأنَّ ذلك مختصٌّ بكونِ الصفةِ جملةً. وإذا كانت جملةً تعذَّر كونُها صفةً للمعرفةِ. وإنما اختصَّ ذلك بكونِ الصفةِ جملةً؛ لأنها لتأكيدِ وَصْلِ الصفةِ، والتأكيد لائقٌ بالجملةِ. وأمَّا قولُه: «لو قلتَ: جاءني رجلٌ وعاقلٌ لم يَجُزْ» فمُسَلَّمٌ، ولكن إنما امتنع ذلك في الصفةِ المفردةِ لئلا يُلْبَسَ أنَّ الجائي اثنان: رجلٌ وآخرُ عاقلٌ، بخلافِ كونِها جملةً، فإنَّ اللَّبْسَ مُنْتَفٍ. وقد تقدَّم «سبعةٌ وثامنُهم» فَلْيُلْتَفَتْ إليه ثَمَّةَ[3].

---

(١) ما بين معقوفين لم يرد في مطبوعة البحر.

(٢) الآية ٢٢ من الكهف. وانظر: الدر المصون ٧/٤٦٧.

(٣) انظر: الدر المصون ٧/٤٦٧.

آ. (٢٠٩) **قوله: ﴿ذِكْرَىٰ﴾**: يجوزُ فيها أوجهٌ، أحدُها: أنها مفعولٌ مِنْ أجله. وإذا كانَتْ مفعولاً مِنْ أجلِه ففي العامل فيه وجهان، أحدهما: «مُنْذِرُوْن»، على أنَّ المعنى: مُنْذِرون لأجلِ الموعظةِ والتذكرةِ. الثاني: «أَهْلَكْنا». قال الزمخشري[١]: «والمعنى: وما أهلَكْنا مِنْ أهلِ قريةٍ ظالمين إلَّا بعدَما أَلْزَمْناهم الحُجَّةَ بإرسالِ المُنْذَرِين إليهم ليكون [إهلاكُهم][٢] تذكرةً وعبرةً لغيرِهم فلا يَعْصُوا مثلَ عصيانِهم» ثم قال: «وهذا الوجهُ عليه المُعَوَّل».

قال الشيخ[٣]: «وهذا لا مُعَوَّلَ عليه؛ فإنَّ مذهبَ الجمهورِ أنَّ ما قبل «إلَّا» لا يعمل فيما بعدها، إلَّا أَنْ يكونَ مستثنىً، أو مستثنىً منه، أو تابعاً له غيرَ معتمدٍ على الأداة نحو: «ما مررت بأحدٍ إلَّا زيدٌ من عمروٍ»، والمفعولُ له ليس واحداً من هذه[٤]. ويتخرَّج مذهبُه على مذهبِ الكسائي والأخفشِ، وإن كانا لم يَنُصَّا على المفعولِ له بخصوصيَّته». قلت: والجواب ما تقدَّم قبلَ ذلك مِنْ أنَّه يختارُ مذهبَ الأخفش.

الثاني من الأوجهِ الأُوَلِ: أنَّها في محلِّ رفع خبراً لمبتدأ محذوفٍ أي: هذه ذِكْرىٰ. وتكونُ الجملةُ اعتراضيةً. الثالث: أنها صفةٌ لـ مُنْذِرُوْن: إمَّا على المبالغةِ، وإمَّا على الحذفِ أي: مُنْذِروْن ذَوو ذكرى، أو على وقوعِ المصدرِ وقوعَ اسمِ الفاعلِ أي: مُنْذِرون مُذكِّرون. وقد تقدَّم تقريرُ ذلك. الرابع: أنها في محلِّ نصبٍ على الحال أي: مُذَكِّرين، أو ذوي ذكرىٰ، أو جُعِلوا نفسَ الذكرى مبالغةً. الخامس: أنها منصوبةٌ على المصدرِ المؤكِّد.

---

(١) الكشاف ٣/١٣٠.

(٢) من الكشاف.

(٣) البحر ٧/٤٥.

(٤) قال: «فلا يجوز أن يتعلق بأهلكنا».

وفي العاملِ فيها حينئذٍ وجهان، أحدُهما: لفظُ «مُنْذِرُون» لأنَّـه مِنْ معناهـا فهما كـ «قَعَـدْتُ جلوساً». والثـاني: أنه محـذوفٌ مِنْ لفظِهـا أي: تَذْكُـرون ذِكْرى. وذلك المحذوفُ صفةٌ لـ «مُنْذِرون».

آ. (٢١٠) قوله: ﴿وما تَنَزَّلَتْ به الشياطينُ﴾: العامَّـةُ على الياءِ[1]/ ورفـعِ النـونِ، وهـو جمـعُ تكسيـرٍ. وقـرأ[2] الحسن البصـري [٦٨٧/أ و ب] وابن السَّمَيْفع والأعمش بالواوِ مكانَ الياءِ، والنونُ مفتوحةٌ إجراءً له مُجْرى جمعِ السلامة. وهذه القراءةُ قد رَدَّها جمعٌ كثيرٌ من النحـويين. قال الفـراء[3]: «غَلِطَ الشيخُ ظنَّ أنها النونُ التي على هِجاءَيْن»[4]. وقـال النضر بن شميـل: «إنْ جاز أن يُحْتَجَّ بقولِ العَجَّاجِ ورؤبةَ فهلا جازَ أَنْ يُحْتَجَّ بقولِ الحسنِ وصـاحبِه يعني محمـد بن السميفع، مـع أنَّا نعلُم أنَّهمـا لم يُقْرآ بـه إلاَّ وقد سَمِعـا فيه». وقـال النحاس[5]: «هو غَلَطٌ عند جميعِ النَّحْويين». وقال المهدويُّ: «هو غيـرُ جائـزٍ في العربيةِ». وقال أبو حاتم: «هي غلطٌ منه أو عليه».

وقد أَثْبَتَ هذه القراءةَ جماعةٌ من أهلِ العلمِ، ودفعـوا عنها الغَلَطَ، فـإنَّ القارئَ بها من العلمِ بمكـانٍ مَكينٍ، وأجابـوا عنها بـأجوبـةٍ صالحـةٍ. فقال[6] النضر بن شميل: «قال يونس بن حبيب: سمعتُ أعرابياً يقـول: «دخلتُ بساتينَ من ورائِها بساتُون» فقلت: ما أشبَـه هذا بقـراءةِ الحسنِ» وخرَّجهـا بعضُهم على أنها جمعُ شَيَّاط بالتشديد مِثالَ مبالغةٍ، مثلَ «ضَـرَّاب» و «قتَّال»، على أَنْ يكـونَ مشتقاً من شاط يَشِيْط أي: أَحْرَقَ، ثم جُمِع جَمْعَ سلامةٍ مع تخفيفِ الياءِ فوزنُـه

---

(١) سقطت الورقة ٦٨٧ بوجهيها من الأصل وأثبتناها من ش.
(٢) الإتحاف ٢/٣٢١، والمحتسب ٢/١٣٣، والبحر ٧/٤٦، والقرطبي ١٣/١٤٢.
(٣) معاني القرآن ٢/٢٨٥.
(٤) عبارة الفراء: «ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون».
(٥) إعراب القرآن ٢/٥٠٣. (٦) البحر ٧/٤٦.

فَعالُون مخففاً مِنْ فعَّالين بتشديد العين. ويَدُلُّ على ذلك أنَّهما وغيرَهما قرؤُوا بذلك أعني بتشديدِ الياءِ[1]. وهذا منقولٌ عن مؤرج السدوسي ووجَّهها آخرون: بأنَّ آخِرَه لَمَّا كان يُشْبِهُ آخرَ يَبْرِين وفِلَسْطين أُجْرِي إعرابُه تارةً على النونِ، وتارةً بالحرفِ كما قالوا: هذه يَبْرِينُ وفِلَسْطينُ ويبرونَ وفلسطونَ. وقد تقدَّم القولُ في ذلك في البقرة[2].

والهاء في «به» تعود على القرآن.

وجاءت هذه الجمل الثلاث[3] منفيةً على أحسنِ ترتيب[4] نفىٰ أولاً تنزيلَ الشياطين به؛ لأنَّ النفيَ في الغالبِ يكونُ في الممكنِ، وإنْ كان الإمكانُ هنا منتفياً. ثم نفىٰ ثانياً انْبِغاءَ ذلك أي: ولو فُرِضَ الإمكانُ لم يكونوا أهلاً له، ثم نفىٰ ثالثاً الاستطاعةَ والقُدْرَةَ، ثم ذكر علةَ ذلك، وهي انعزالُهُم عن السَّماع من الملأِ الأعلى؛ لأنهم يُرْجَمُون بالشُّهُبِ لو تَسَمَّعوا.

آ. (٢١٣) قوله: ﴿فتكونَ﴾: منصوبٌ في جوابِ النهي.

آ. (٢١٦) قوله: ﴿فإنْ عَصَوْكَ﴾: في هذه الواوِ وجهان، أحدُهما: أنَّها ضميرُ الكفارِ أي: فإنْ عَصاك الكفارُ في أَمْرِك لهم بالتوحيدِ. الثاني: أنها ضميرُ المؤمنين أي: فإنْ عَصاك المؤمنون في فروعِ الإسلام وبعضِ الأحكامِ بعد تصديقِك والإيمانِ برسالتِك. وهذا في غاية البعد.

---

(١) انظر: البحر ٤٦/٧.

(٢) الدر المصون ٢٨/٢.

(٣) الأصل «الثلاثة» وهو سهو.

(٤) انظر: البحر ٤٦/٧.

آ. (٢١٧) قوله : ﴿وَتَـوَكَّلْ﴾ : قـرأ[1] نافـعٌ وابنُ عامـر بالفـاءِ. والباقون بالواوِ. فأمَّا قراءةُ الفاءِ فإنَّه جَعَـلَ فيها مـا بعد الفـاءِ كالجـزاءِ لِما قبلهـا مُتَرَتِّباً عليه، وقراءةُ الواوِ لمجرَّدِ عَطْفِ جملةٍ على أخرى.

آ. (٢١٨) قـوله : ﴿الـذي يَرَاكَ﴾ : يجـوزُ أنْ يكـونَ مـرفـوعَ المحلِّ خبراً لمبتدأ محذوفٍ، أو منصوبَه على المـدحِ ، أو مجرورَهُ على النعتِ أو البدلِ أو البيانِ.

آ. (٢١٩) قوله : ﴿وتَقَلُّبَك﴾ : عطفٌ على مفعـول «يَراكَ» أي: ويـرى تَقَلُّبَك. وهـذه قراءةُ العـامَّةِ. وقـرأ[2] جنـاح بن حبيش بـاليـاء مِنْ تحتُ مضمـومةً، وكسـر اللامِ ورفـعِ الباء جَعَلَه فعـلاً، مضارع «قَلَّب» بـالتشـديـد، وعَطَفه على المضارعِ قبلَه، وهو «يراك» أي: الذي يُقَلِّبُك.

آ. (٢٢١) قوله : ﴿عـلى مَنْ تَنَزَّلُ﴾ : متعلِّقٌ بـ «تَنَـزَّلُ» بعده. وإنما قُدِّمَ لأنَّ له صدَر الكلامِ ، وهو مُعَلِّقٌ لِما قبله مِنْ فعلِ التنبئـةِ لأنَّها بمعنى العِلْمِ . ويجـوزُ أَنْ تكـونَ هنـا متعـديـةً لاثنين فتسـدَّ الجملةُ المشتملةُ على الاستفهام مَسَدَّ الثاني ؛ لأن الأولَ ضميرُ المخـاطبين، وأَنْ تكونَ متعـدِّيةً لثـلاثة فتسدَّ مَسَدَّ اثنين. وقرأ[3] البزي «على مَنْ تَّنَزَّلُ» بتشديد التاء [مِنْ تنـزَّل][4] في الموضعين، والأصل تَتَنَـزَّلُ بتاءَيْن، فـأدغم. والإدغامُ في الثـاني سَهْلٌ لتحـرُّكِ

---

(١) السبعة ٤٧٣، والنشر ٢/٣٣٦، والحجة ٥٢٢، والبحر ٧/٤٧، والتيسير ١٦٧، والقرطبي ١٣/١٤٤.

(٢) الشواذ ١٠٨، والبحر ٧/٤٧.

(٣) الإتحاف ٢/٣٢٢، والنشر ٢/٢٣٢، ٢/٢٣٤.

(٤) زيادة من نسخة عارف حكمت.

ما قبل المُدْغَمِ، وفي الأول صعوبةٌ لسكونِ ما قبلَه، وهو نونُ «مَنْ» وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في البقرة عند قوله: «ولا تَيَمَّمُوا الخبيثَ»(1).

آ. (٢٢٣) قوله: ﴿يُلْقُوْنَ﴾: يجوزُ أَنْ يعودَ الضميرُ على «الشياطين»، فيجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ مِنْ «يُلْقُون» حالاً، وأَنْ تكونَ مستأنفةً. ومعنى إلقائِهم السمعَ: إنصاتُهم إلى الملأ الأعلى لِيَسْتَرِقُوا شيئاً، أو يُلْقُوْن الشيءَ المسموعَ إلى الكهنةِ. ويجوزُ أَنْ يعودَ على «كلِّ أَفَّاكٍ أثيمٍ» من حيثُ إنَّه جَمْعٌ في المعنىٰ. فتكونُ الجملة: إمَّا مستأنفةً، وإمَّا صفةً لـ «كلِّ أَفَّاكٍ» ومعنى الإلقاء ما تقدَّم.

وقال الشيخ(2) ـ حالَ عَوْدِ الضميرِ على «الشياطين»، وبعدما ذكر المعنيين المتقدِّمين في إلقاءِ السَّمْعِ ـ قال: «فعلىٰ معنىٰ الإنْصاتِ يكونُ «يُلْقُوْن» استئنافَ إخبار، وعلى إلقاءِ المسموعِ إلى الكَهَنَةِ يُحْتَمَلُ الاستئنافُ، واحْتُمِلَ الحالُ من «الشياطين» أي: تَنَزَّل على كلِّ أَفَّاكٍ أثيمٍ مُلْقِيْنَ ما سَمِعُوا». انتهى. وفي تخصيصِه الاستئنافَ بالمعنى الأولِ، وتجويزِه الوجهين في المعنى الثاني نظرٌ؛ لأنَّ جوازَ الوجهين جارٍ في المعنَيَيْن فيُحتاج في ذلك إلى دليلٍ.

آ. (٢٢٤) قوله: ﴿يَتَّبِعُهُمْ﴾: قد تقدَّمَ أن نافعاً(3) يقرأ بتخفيف التاء ساكنة وفتح الباء في سورة الأعراف عند قولِه: «لا يَتَّبِعُوكم»(4) والفرقُ بين المخفَّفِ والمثقَّلِ، فَلْيُنْظَرْ ثَمَّة. وسكَّن(5) الحسنُ العينَ، ورُوِيَتْ عن

---

(1) الآية ٢٦٧ من سورة البقرة. وانظر: الدر المصون ٢/ ٦٠٠.

(2) البحر ٧/٤٨.

(3) السبعة ٤٧٤، والنشر ٢/ ٢٧٤، والبحر ٧/ ٤٨، والحجة ٥٢٢.

(4) الآية ١٩٣. وانظر: الدر المصون ٥/٥٣٧.

(5) البحر ٧/٤٨.

أبـي عمـروٍ، وليسَتْ ببعيدةٍ عنـه كـ «يَنْصُرْكم»[1] وبـابِه. وروى[2] هـارونُ عن بعضِهم نصبَ العينِ وهي غلط. والقولُ بأنَّ الفتحةَ للإتباعِ خطأٌ.

والعـامَّةُ على رَفْـعِ «الشعراءُ» بـالابتداءِ. والجملةُ بعـدَه الخبرُ. وقـرأ[3] عيسىٰ بالنصبِ على الاشتغال.

آ. (٢٢٥) **قوله: ﴿يَهِيْمُوْنَ﴾**: يجوزُ أنْ تكون هذه الجملةُ خبـرَ «أنَّ». وهذا هو الظاهرُ؛ لأنَّه مَحَطُّ الفائـدةِ. و «في كل وادٍ» متعلقٌ بـه. ويجوزُ أَنْ يكـونَ «في كل وادٍ» هـو الخبرَ، و «يهيمـون» حـالٌ من الضميـرِ في الخبـر. والعاملُ مـا تَعَلَّق به هـذا الخبرُ أو نفسُ الجـارِّ، كما تقـدَّم في نظيـرِه غيرَ مـرة. ويجوزُ أَنْ تكونَ الجملةُ خبراً بعد خبرٍ عند مَنْ يرى تعدُّدَ الخبـرَ مطلقـاً وهذا من بابِ الاستعارةِ البليغةِ والتمثيلِ الرائعِ، شبَّه جَوَلانَهم في أفانينِ القولِ وطرائقِ المدحِ والذمِّ والتشبيهِ[4] وأنواعِ الشعرِ بِهَيْمِ الهائمِ في كلِّ وادٍ وطريقٍ.

والهائِمُ: الذي يَخْبِط في سَيْرِه ولا يَقْصِدُ موضعاً معيَّناً. هام على وجهـه: أي ذَهَبَ. والهائِمُ: العاشِقُ من ذلك. والهيمانُ: العَطْشانُ. والهُيام: داءٌ يأخذُ الإبـلَ من العطشِ. وجمـلٌ أَهْيَمُ، وناقـةٌ هَيْماءُ. والجمـع فيهمـا: هِيم. قـال تعالى: «فشاربون شُرْبَ الهِيْم»[5]. والهَيـام من الرَّمْـلِ: اليابسُ كـأنهم تَخَيَّلُوا فيه معنىٰ العطشِ.

---

(١) الآية ١٦٠ آل عمران. وانظر: الدر ١/٣٦١.

(٢) نسبت في الشواذ ١٠٨ إلى يعقوب في رواية هارون عنه. وانظر: البحر ٧/٤٨.

(٣) البحر ٧/٤٨، والقرطبي ١٣/١٥٢.

(٤) نسخة عارف: «التشبيب».

(٥) الآية ٥٥ من الواقعة.

آ. (٢٢٧) قـولـه: ﴿أَيَّ مُنْقَلَبٍ﴾: منصـوبٌ على المصـدرِ. والناصبُ له «يَنْقَلِبُوْن» وقُدِّمَ لتضمُّنِهِ معنى الاستفهام. وهـو مُعَلِّق لـ «سَيَعْلَمُ» سادًّاً مَسَدَّ مفعولَيْها. وقال أبو البقاء[١]: «أيَّ مُنْقَلبٍ صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ أيْ: يَنْقلبون انقلابـاً أيَّ مُنْقَلَبٍ. ولا يعملُ فيـه «سَيَعْلم» لأنَّ الاستفهامَ لا يعمـل فيه مـا قبله». وهذا الـذي قالـه مردودٌ: بـأنَّ أَيَّاً الـواقعةَ صفـةً لا تكونُ استفهـاميةً، وكـذلك الاستفهـاميةُ لا تكـونُ صفةً لشيء، بـل هما قِسْمـان، كلٌّ منهمـا قِسْمٌ بـرأسِه. و «أيّ» تنقسمُ إلى أقسـامٍ كثيرةٍ[٢] وهي: الشـرطيةُ، والاستفهـاميـةُ، والمـوصولـةُ، والصفةُ والمـوصوفـةُ[٣] عند الأخفش خـاصـة، والمنـاداةُ نحـو: يا أيُّهذا، والمُوْصِلَةُ لنداءِ ما فيه أل نحو: يا أيُّها الرجلُ، عند غيـر الأخفش[٤]. والأخفشُ يجعلُها في النداءِ موصولةً. وقد أَتْقَنْتُ ذلك في «شرح التسهيل».

وقرأ[٥] ابن عباس والحسن «أيَّ مُنْفَلَتٍ يَنْفَلِتُـون» بالفـاءِ والتاءِ من فـوقُ. من الانفلاتِ، ومعناها واضحٌ. والله أعلم.

[تمَّت بعونه تعالى سورة الشعراء]

---

(١) الإملاء ٢/١٧٠.

(٢) انظر: المغني ١/١٠٩.

(٣) نحو: مررت بأيٍ معجب لك.

(٤) أما الأخفش فقد ذهب إلى أن أياً لا تكون كذلك، وهي في قـولنا: «يـا أيها الـرجل» الموصولة، حذف العائد وهو صدر صلتها والمعنى: يا من هو الرجل. انظر: المغني ١/١٠٩.

(٥) القرطبـي ١٥٣/١٣، والبحر ٤٩/٧.

سـورة النمـل

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قوله: ﴿وكتاب﴾: العامَّةُ على جَرِّه عطفاً على القرآن، وهل المرادُ نفسُ القرآنِ فيكونُ من عطفِ بعضِ الصفاتِ على بعضٍ، والمدلولُ واحدٌ، أو اللوحُ المحفوظُ أو نفس السورةِ؟ وقيل: القرآنُ والكتابُ عَلَمان للمنزَّلِ على نبيِّنا محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم، فهما كالعبَّاسِ وعَبَّاس. يعني فتكون أل فيهما لِلَمْحِ الصفةِ. وهذا خطأٌ؛ إذ لو كانا عَلَمَيْن لما[1] وُصِفا بالنكرةِ، وقد وُصِف «قرآن» بها في قوله: «تلك آياتُ الكتابِ وقرآنٍ مُبينٍ» في سورة الحجر[2]. ووُصِفَ بها «كتاب» كما في هذه الآيةِ الكريمةِ. والذي يُقال: إنه نكرةٌ هنا لإِفادةِ التفخيم، كقوله تعالى: «في مَقْعَدِ صِدْقٍ»[3].

وقرأ ابن أبي عبلة «وكتابٌ مبينٌ» برفعِهما، عطفٌ على «آياتُ» المُخْبِرِ بها عن «تلك». فإن قيل: كيف صَحَّ أَنْ يُشارَ لاثنين، أحدُهما مؤنثٌ، والآخرُ مذكرٌ باسم إشارةِ المؤنثِ ولو قلتَ: «تلك هندٌ وزيدٌ» لم يَجُزْ؟ فالجواب من ثلاثة أوجه: أحدُهما: أنَّ المرادَ بالكتابِ هو الآياتُ؛ لأنَّ الكتابَ عبارةٌ عن

---

(١) قوله: «لما» سقط من نسخة عارف.

(٢) الآية ١.

(٣) الآية ٥٥ من القمر.

[٦٨٨/أ] آياتٍ مجموعـةٍ فلمَّا كـانا شيئاً واحداً/ صَحَّتِ الإشـارةُ إليهما بـإشارةِ الـواحدِ المؤنثِ. الثاني: أنَّه على حَذْفِ مضافٍ أي: وآيـاتُ كتابٍ مبين. الثـالث: أنه لَمَّـا وَلِيَ المؤنثَ ما يَصِـحُّ الإشارةُ بـه إليه اكتُفي بـه وحَسُنَ، ولو أُوْلِيَ المـذكرَ لم يَحْسُنْ. ألا تراك تقولُ: «جـاءَتْني هندٌ وزيـدٌ» ولو حَـذَفْتَ «هند» أو أَخَّـرْتَها لم يَجُزْ تأنيثُ الفعلِ.

آ. (٢) **قوله: ﴿هُدًى وبُشْرَىٰ﴾**: يجوزُ فيهما أوجـهٌ، أحدُهـا: أنْ يكونا منصوبَيْنِ على المصدرِ بفعلٍ مقدرٍ مِنْ لفظِهما أي: يَهْدي هُدَىً ويُبَشِّر بُشْرَى. الثاني: أن يكونا في موضعِ الحـالِ من «آياتُ». والعـاملُ فيهـا ما في «تلك» مِنْ معنى الإشارةِ. الثالث: أَنْ يكونا في مـوضعِ الحـالِ من «القرآن». وفيه ضعفٌ من حيث كونُه مضافاً إليه. الـرابع: أَنْ يكـونَ حالاً من «كتـاب» في قـراءة مَنْ رَفَعـه. ويَضْعُفُ في قـراءة مَنْ جـرَّه لِمـا تقـدَّمَ مِنْ كـونـه في حكمِ المضـافِ إليه لعَطْفِه عليـه. الخامس: أنهمـا حـالان من الضميرِ المستتـرِ في «مبين» سواءً رَفَعْتَه أم جَرَرْتَه. السادس: أَنْ يكونا بَدَلَيْن مِنْ «آيـات». السابـع: أَنْ يكونا خبراً بعد خبر. الثامن: أن يكـونا خبـرَيْ ابتداءٍ مضمـرٍ أي: هي هدىً وبُشْرىٰ.

آ. (٣) **قـوله: ﴿الـذين يُقيمـون﴾**: يجـوزْ أَنْ يكـونَ مجـرورَ المحلِّ نعتاً للمؤمنين، أو بدلاً، أو بياناً، أو منصوبَه على المدحِ أو مرفوعَه على تقديرِ مبتدأ أي: هم الذين.

قوله: «وهم بالآخرةِ هم يُوْقنون» «هم» الثـاني تكريـرٌ للأول على سبيـلِ التـوكيدِ اللفـظيِّ. وفهم الزمخشـري(١) منه الحَصْـرَ أي: لا يُوقِنُ بـالآخرةِ حقَّ الإيقـانِ إلَّا هؤلاءِ المتصفونَ بهـذه الصفاتِ. و «بـالآخـرة» متعلقٌ بـ «يُـوقنـون»

(١) الكشاف ٣/١٣٥ ـ ١٣٦.

ولا يَضُرُّ الفصلُ بينهما بالتـوكيدِ. وهـذه الجملةُ يُحتمل أَنْ تكـونَ معطوفـةً على الصلةِ داخلةً في حَيِّزِ الموصـولِ، وحينئذٍ يكـون قد غـايَرَ بين الصلتينِ لمعنىً: وهو أنَّه لَمَّا كان إقامةُ الصلاةِ وإيتاءُ الزكاةِ ممَّا يتكرَّرُ ويتجدَّدُ أتى بالصلتين جملةً فعليةً فقال: «يُقيمون» و «يُؤْتُون». ولمَّا كان الإِيقانُ بـالآخرةِ أمـراً ثابتـاً مطلوبـاً دوامُـه أتى بالصلةِ جملةً اسميـةً مكرَّراً فيهـا المسندُ إليـه مُقَدَّمـاً فيها المُـوْقَنُ به الدالُّ على الاختصاصِ ليـدلَّ على الثباتِ والاستقـرارِ. وجاء بخبـرِ المبتدأ في هذه الجملةِ فعلاً مضارعاً، دلالـةً على أنَّ ذلك مُتَجَـدِّدٌ كلَّ وقتٍ غيـرُ منقطعٍ. ويُحتمل أَنْ تكونَ مستأنفةً غيرَ داخلةٍ في حَيِّز الموصولِ.

قـال الزمخشـري[1]: «ويُحتمل أَنْ تَتِمَّ الصلةُ عنـده» أي: عنـد قـولِـه: «وهم». قـال: «وتكونُ الجملةُ اعتـراضيةً» يـريد أنَّ الصلةَ تَمَّتْ عنـد «الزكـاةِ» فيجوزُ في ذلك. وإلاَّ فكيف يَصِحُّ إذا أَخَذْنـا بظاهـرِ كلامِـه أنَّ الصِّلةَ تَمَّتْ عند قـولِه «وهم»؟ وتسميتُـه هذا اعتـراضاً يعني من حيث المعنى، وسيـاقُ الكلامِ، وإلاَّ فالاعتراضُ في الاصطلاحِ لِما يكون بين متلازِمَيْنِ من مبتدأ وخبرٍ، وشـرطٍ وجزاءٍ، وقَسَمٍ وجوابِه، وتابعٍ ومتبوعٍ، وصلةٍ وموصولٍ، وليس هنـا شيءٌ من ذلك.

آ. (٥) قـوله: ﴿الأَخْسرون﴾: في أَفْعَل قـولان، أحـدهمـا: ـ وهـو الظاهـرُ ـ أنَّها على بـابِها من التفضيـل، وذلك بـالنسبةِ إلى الكفَّـار من حيث اختلافُ الزمـانِ والمكانِ. يعني: أنَّهم أكثـرُ خُسْرانـاً في الآخرةِ منهم في الدنيا، أي: إنَّ خُسْرانَهم في الآخرة أكثرُ من خُسْرانِهم في الدنيا. وقال جماعـةٌ منهم الكـرماني: «هي هنـا للمبالغـةِ لا للشِّرْكـة؛ لأن المؤمنَ لا خُسْران لـه في الآخرةِ البتة». وقد تقدَّمَ جوابُ ذلك: وهو أنَّ الخسرانَ راجعٌ إلى شيءٍ واحدٍ. باعتبارِ اختلافِ زمانِه ومكانِه.

---

(١) الكشاف ٣/١٣٥.

وقال ابن عطية[1]: «الأَخْسرون جمع «أَخْسَر» لأنَّ أَفْعَلَ صفةٌ لا يُجْمَعُ، إلاَّ أن يُضافَ فَتَقْوىٰ رتبتُه في الأسماء، وفي هذا نظرٌ». قال الشيخ[2]: «ولا نظرَ في أنَّه يُجمع جَمْعَ سلامةٍ أو جمعَ تكسيرٍ إذا كان بأل، بل لا يجوزُ فيه إلاَّ ذلك، إذا كان قبله ما يُطابِقُه في الجمعيَّةِ. فتقول: «الزيدون هم الأفضلون والأفاضل» و «الهندات هنَّ الفُضْلَيات، والفُضُلُ. وأمَّا قوله: «لا يُجْمَعُ إلاَّ أَنْ يُضافَ» فلا يَتَعَيَّنُ إذ ذاك جَمْعُه، بل إذا أُضيف إلى نكرةٍ لا يجوزُ جَمْعُه، وإن أضيف إلى معرفةٍ جاز فيه الجمعُ والإِفرادُ».

آ. (٦) قوله: ﴿لَتُلَقَّىٰ﴾: «لَقِيَ» مخفَّفاً يتعدَّىٰ لواحدٍ، وبالتضعيف يتعدَّىٰ لاثنين فأُقيم أَوَّلُهما هنا مُقامَ الفاعلِ، والثاني «القرآنَ». وقول من قال: إنَّ أصلَه تَلَقَّنَ بالنون/ تفسيرُ معنىً فلا يَتَعَلَّقُ به مُتَعَلِّقٌ، فإنَّ النونَ أُبْدِلَتْ حرفَ علةٍ. [٦٨٨/ب]

آ. (٧) قوله: ﴿إذ قال﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ منصوباً بإضمار اذكُرْ أو تَعَلَّمْ مقدَّراً مدلولاً عليه بـ عَليم أو بـ حَليم. وفيه ضعفٌ لتقيُّدِ الصفةِ بهذا الظرفِ.

قوله: «بشِهابِ قَبَسٍ» قرأ[3] الكوفيون بتنوين «شهاب» على أنَّ قَبَساً بدلٌ مِنْ «شهاب» أو صفةٌ له؛ لأنه بمعنى مَقْبوس كالقَبَضِ[4] والنَّقَضِ[5]. والباقون

---

(١) المحرر ١٢/٩٠.

(٢) البحر ٧/٥٤.

(٣) السبعة ٤٧٨، والنشر ٢/٣٣٧، والقرطبي ١٣/١٥٦، والتيسير ١٦٧، والبحر ٧/٥٥، والحجة ٥٢٢.

(٤) قال في اللسان (قبض): «والقَبَضُ بالتحريك بمعنى المقبوض وهو ما جُمع من الغنيمة قبل أن تُقْسَم».

(٥) النَّقَضُ: ما انتكث ثم أُعيد غَزْلُه.

بالإضافةِ على البيانِ؛ لأن الشهابَ يكون قَبَساً وغيرَه. والشِّهابُ: الشُّعلةُ. والقَبَس: القطعةُ منها، تكونُ في عُوْدٍ وغيرِ عُوْد. و «أَوْ» على بابِها من التنويع. والطاء في «تَصْطَلُون» بدلٌ مِنْ تاءِ الافتعال[1] لأنه مِنْ صَلِيَ بالنار.

آ. (٨) **قوله: ﴿نُوْدِيَ﴾**: في القائم مَقامَ الفاعلِ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه ضميرُ موسى، وهو الظاهرُ. وفي «أَنْ» حينئذٍ ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنَّها المُفَسِّرَةُ لتقدُّمِ ما هو بمعنى القول. والثاني: أنها الناصبةُ للمضارعِ، ولكنْ وُصِلَتْ هنا بالماضي. وتقدَّم تحقيقُ ذلك، وذلك على إسقاطِ الخافضِ أي: نُوْدي موسى بأَنْ بُوْرِكَ. الثالث: أنها المخففةُ، واسمُها ضميرُ الشأنِ، و «بُوْرِكَ» خبرُها، ولم يَحْتَجْ هنا إلى فاصلٍ؛ لأنه دعاءٌ، وقد تقدَّم نحوُه في النور في قوله: «أَنْ غَضِبَ»[2] في قراءته فعلاً ماضياً.

قال الزمخشري[3]: «فإن قلتَ: هل يجوزُ أن تكونَ المخففةَ من الثقيلةِ، والتقدير: بأنَّه بُورك. والضميرُ ضميرُ الشأنِ والقصةِ؟ قلت: لا لأنه لا بُدَّ مِنْ «قد». فإنْ قلتَ: فعلى إضمارِها؟ قلت: لا يَصِحُّ لأنها علامةٌ ولا تُحْذَفُ». انتهى. فمنع أَنْ تكونَ مخففةً لِما ذُكِر، وهذا بناءً منه على أَنَّ «بُوْرِكَ» خبرٌ لا دعاءٌ. أمَّا إذا قُلْنا: إنه دعاءٌ كما تقدَّم في النورِ فلا حاجةَ إلى الفاصلِ كما تقدَّم. وقد تقدَّم فيه استشكالٌ: وهو أنَّ الطلبَ لا يَقَعُ خبراً في هذا البابِ فكيف وَقَعَ هذا خبراً لـ «أَنْ» المخففةِ وهو دُعاءٌ؟

---

(١) أصله تَصْتَلِيُون وزنه تَفْتَعِلون وقعت تاء الافتعال بعد الصاد فقلبت طاء فصار تَصْطَلِيُوْن استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان، فحذفت اللام، ثم ضم ما قبل الواو لكيلا تنقلب الواوُ ياءً لانكسار ما قبلها وسكونها فيلتبس الجمع بالمفرد.

(٢) الآية ٩ من النور وهي قراءة نافع. انظر: السبعة ٤٥٣.

(٣) الكشاف ٣/١٣٧.

الثاني من الأوجهِ الأُوَلِ: أنَّ القائمَ مَقامَ الفاعلِ نفسُ «أَنْ بُورِكَ» على حَذْفِ حرفِ الجرِّ أي: بأَنْ بُورِكَ. و «أَنْ» حينئذٍ: إمَّا ناصبةٌ في الأصلِ، وإمَّا مخففةٌ.

الثالث: أنه ضميرُ المصدرِ المفهومِ من الفعلِ أي: نُودي النداءُ، ثم فُسِّر بما بعدَه. ومثلُه «ثم بَدا لهم مِنْ بعدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّه»[1].

قوله: «مَنْ في النارِ» «مَنْ» قائمٌ مقامَ الفاعلِ لـ «بُوْرك». وبارَكَ يتعدَّى بنفسِه، ولذلك بُني للمفعولِ. يقال: بارَكَكَ اللَّهُ، وبارَكَ عليكَ، وبارَكَ فيكَ، وبارك لكَ، وقال الشاعر[2]:

٣٥٣٩ـ فَبُوْرِكْتَ مَوْلُوداً وبُوْرِكْتَ ناشِئاً
وبُوْرِكْتَ عند الشَّيْبِ إذ أَنْتَ أَشْيَبُ

وقال عبدُ الله بن الزبير[3]:

٣٥٤٠ـ فبُوْرِكَ في بَنِيْكَ وفي بَنيهمْ
إذا ذُكِروا ونحن لك الفِداءُ

وقال آخر[4]:

٣٥٤١ـ بُوْرِكَ الميِّتُ الغريبُ كما بُوْ
رِكَ نَضْحُ الرُّمَّانِ والزيتونِ

والمرادُ بـ «مَنْ»: إمَّا الباري تعالى، وهو على حَذْفِ مضافٍ أي: مَنْ

---

(١) الآية ٣٥ من يوسف.
(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في القرطبي ١٣/١٥٨، والبحر ٧/٥٥.
(٣) البحر ٧/٥٥، والماوردي ٣/١٨٩.
(٤) البيت لأبي طالب ابن عبد المطلب وهو في اللسان (برك) والبحر ٧/٥٥.

قُدْرَتُه وسُلْطانه في النار. وقيل: المرادُ به موسىٰ والملائكةُ، وكذلك بمَنْ حولَها. وقيل: المرادُ بـ «مَنْ» غيرُ العقلاءِ وهو النورُ والأمكنةُ التي حولَها.

قوله: «وسبحانَ الله» فيه أوجهٌ، أحدها: أنَّه من تتمَّةِ النداءِ أي: نُودِي بالبركةِ وتَنْزِيْهِ ربِّ العزَّةِ. أي: نُودي بمجموعِ الأمرَيْنِ. الثاني: أنه من كلامِ اللَّهِ تعالىٰ مخاطِباً لنبيِّنا محمدٍ عليه الصلاةُ والسلامُ، وهو على هذا اعتراضٌ بين أثناءِ القصةِ. الثالث: أنَّ معناه: وبُوْرِكَ مَنْ سَبَّح اللَّهَ. يعني أنه حَذَفَ «مَنْ» وصلتَها وأَبْقَىٰ معمولَ الصلةِ إذ التقدير: بُوْرِكَ مَنْ في النار ومَنْ حَوْلَها، ومَنْ قال: سبحان الله و «سُبْحانَ» في الحقيقةِ ليس معمولاً لـ «قال» بل لفعلٍ مِنْ لفظِه، وذلك الفعلُ هو المنصوبُ بالقول.

آ. (٩) قوله: ﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ﴾: في اسمِ «إنَّ» وجهان، أظهرهما: أنه ضميرُ الشأن. و «أنا الله» مبتدأ وخبرُه، و «العزيز الحكيم» صفتان لله. والثاني: أنه ضميرٌ راجعٌ إلى ما دلَّ عليه ما قبله، يعني: أنَّ مُكَلِّمَكَ أنا، و «الله» بيانٌ لـ «أنا». واللَّهُ العزيزُ الحكيمُ صفتان للبيانِ. قاله الزمخشري[1]. قال الشيخ[2]: «وإذا حُذِفَ الفاعلُ وبُنِيَ الفعلُ للمفعولِ فلا يجوزُ أَنْ يعودَ الضميرُ على ذلك/ المحذوفِ، إذ قد غُيِّرَ الفعلُ عن بنائِه له. [٦٨٩/أ] وعُزِمَ على أَنْ لا يكونَ مُحَدَّثاً عنه، فَعَوْدُ الضميرِ إليه مِمَّا يُنافي ذلك؛ إذ يصيرُ مُعْتَنًىٰ به».

قلت: وفيه نظرٌ؛ لأنَّه قد يُلْتَفَتُ إليه. وقد تقدَّم ذلك في قوله في البقرة «فَمَنْ عُفِيَ له»[3] ثم قال: «وأداءٌ إليه» قيل: أي الذي عفا، وهو وليُّ الدمِ،

---

(١) الكشاف ٣/١٣٨.

(٢) البحر ٧/٥٦.

(٣) الآية ١٧٨. وانظر: الدر ٢/٢٥٢.

على ما تقدَّم تحريره[1]. ولَئِنْ سُلِّم ذلك فالـزمخشريُّ لم يَقُـلْ: إنه عـائدٌ على ذلك الفاعلِ، إنما قال: راجعٌ إلى ما دَلَّ عليهِ ما قبلَه، يعني مِن السِّياقِ.

وقال أبو البقاء[2]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ ضميرَ «رَبّ» أي: إنَّ الرَّبَّ أنا الله، فيكون «أنا» فَصْلاً، أو توكيداً، أو خبرَ إنَّ، واللَّهُ بدلٌ منه».

آ. (١٠) قـولـه: ﴿وألْقِ﴾: عـطفٌ على مـا قبلَه من الجملةِ الاسميةِ الخبريـةِ. وقد تقـدَّم أَنَّ سيبويـهِ لا يَشْترط تنـاسُبَ الجملِ، وأنـه يُجيز «جاء زيدٌ ومَنْ أبوك» وتقدَّمت أدلَّته في أول البقرة. وقـال الزمخشـري[3]: «فإنْ قلتَ: عـلامَ عَـطَفَ قـولَـه: «وأَلْقِ عصـاكَ؟» قلت: على قـولـه: «بُـوْرِكَ» لأنَّ المعنى: نُوْدِيَ أَنْ بُوْرِكَ. وقيـل له: أَلْقِ عَصـاك[4]. والدليـلُ على ذلك قـولُه: «وأَنْ أَلْقِ عَصاك» بعد قولِه: «يا موسىٰ[5] إنَّه أنا اللَّهُ» على تكريرِ حـرفِ التفسيرِ كمـا تقول: «كتبْتُ إليـه أَنْ حُجَّ واعْتَمِـرْ» وإنْ شِئْتَ: أَنْ حُجَّ وأَنِ اعْتَمِـرْ». قال الشيـخ[6]: «وقولُـه: «إنه معـطوفٌ على «بُوْرِكَ» منـافٍ لتقديـرِه «وقيل لـه: أَلْقِ عصـاك» لأَنَّ هذه جملةٌ معـطوفةٌ على «بُـوْرِكَ» وليس جُزْؤهـا الذي هـو معمول «وقيل» معطوفـاً على «بُوْرِكَ»، وإنمـا احتاج إلى تقـديرِ «وقيـل له: أَلْقِ» لتكـونَ جملةً خبريةً مناسِبَةً للجملةِ الخبريةِ التي عُـطِفَتْ عليها. كـأنه يَـرَىٰ في العطفِ تنـاسُبَ الجملِ المتعـاطفةِ. والصحيـحُ أنَّـه لا يُشْتَـرَطُ ذلـك» ثم ذكـرَ مـذهبَ سيبويه.

---

(١) انظر: الدر ٢/٢٥٦.
(٢) الإملاء ٢/١٧٢.
(٣) الكشاف ٣/١٣٨.
(٤) الكشـاف: «لأنَ المعنى: نودي أن بـورك وأن ألقِ عصاك كـلاهما تفسيـر لـ نـودي، والمعنى: قيل له بورك مَنْ في النار وقيل له ألق».
(٥) الأصل أن يا موسى.
(٦) البحر ٧/٥٦.

قوله: «تَهْتَزُّ» جملةٌ حاليةٌ مِنْ هاء «تَراها» لأنَّ الرؤيةَ بَصَرِيَّةٌ.

قوله: «كأنَّها جانٌّ» يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً ثانيةً، وأَنْ تكونَ حالاً من ضمير «تَهْتَزُّ» فتكونَ حالاً متداخلةً. وقرأ[1] الحسن والزهري وعمرو بن عبيد «جَأَنٌّ» بهمزةٍ مكانَ الألفِ، وتقدَّم تقريرُ هذا في آخرِ الفاتحةِ عند «ولا الضالِّين»[2].

قوله: «ولم يُعَقِّبْ» يجوز أن يكونَ عطفاً على «وَلَّىٰ»، وأَنْ يكونَ حالاً أخرىٰ. والمعنى: لم يَرْجِعْ على عَقِبِه. كقوله[3]:

٣٥٤٢ـ فما عَقَّبوا إذ قيلَ: هل مَنْ مُعَقِّبٍ
ولا نَزَلُوا يومَ الكَريهةِ مَنْزِلا

آ. (١١) قوله: ﴿إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾: فيه وجهان، أحدُهما: أنه استثناءٌ منقطعٌ؛ لأنَّ المرسلين مَعْصُومون من المعاصي. وهذا هو الظاهرُ الصحيحُ. والثاني: أنه متصلٌ. ولأهلِ التفسيرِ فيه عباراتٌ ليس هذا موضعَها. وعن الفراء[4]: أنَّه متصلٌ لكن من جملةٍ محذوفةٍ، تقديرُه: وإنما يَخاف غيرُهم إلَّا مَنْ ظَلَمَ. وردَّه النحاس[5]: بأنَّه لو جاز هذا لجازَ «لا أضرب القوم إلَّا زيداً» أي: وإنما أَضْرِبُ غيرَهم إلَّا زيداً، وهذا ضدُّ البيانِ والمجيءُ بما لا يُعْرَفُ معناه.

وقَدَّره الزمخشري[6] بـ «لكن». وهي علامةٌ على أنه منقطعٌ، وذكر كلاماً

---

(١) المحتسب ٢/١٣٥، والبحر ٧/٥٦.
(٢) الآية ٧ من الفاتحة. وانظر: الدر ١/٧٤.
(٣) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٧/٥٧، والكشاف ٣/١٣٨.
(٤) معاني القرآن ٢/٢٨٧.
(٥) إعراب القرآن ٢/٥١٠.
(٦) الكشاف ٣/١٣٨.

طويلاً. فعلى الانقطاعِ يكونُ منصوباً فقط على لغـةِ الحجاز. وعلى لغـةِ تميمٍ يجـوزُ فيه النَصبُ والـرفعُ على البـدلِ من الفـاعـلِ قبلَه. وأمَّـا على الاتصـالِ فيجـوزُ فيه الـوجهان على اللغتين، ويكـون الاختيـارُ البـدلَ؛ لأنَّ الكـلامَ غيـرُ موجَبٍ.

وقرأ[1] أبو جعفر وزيد بن أسلـم «ألا» بفتح الهمزة وتخفيفِ اللامِ جعلاها حرفَ تنبيهٍ. و «مَنْ» شرطيةٌ، وجوابُها «فإني غفورٌ».

والعامَّةُ على تنوينِ «حُسْناً». ومحمد[2] بن عيسى الأصبهاني غيـرَ منوَّن، جعله فُعْلى مصـدراً كرُجْعَى فمنعَهـا الصـرفَ لألفِ التـأنيثِ. وابنُ مقسم بضم الحاء والسين منوناً. ومجاهد وأبو حيوة ورُوِيَتْ عن أبـي عمروٍ ـ بفَتْحِهما. وقد تقدَّم تحقيقُ القراءتين في البقرة[3].

آ. (١٢) **قوله**: ﴿تَخْرُجْ﴾: الظاهرُ أنه جوابٌ لقوله «أَدْخِلْ» أي: إنْ أَدْخَلْتَها تَخْرُجْ على هذه الصفةِ، وقيل: في الكلامِ حَـذْفٌ تقديـرُه: وأَدْخِلْ يـدَكَ تَدْخُـلْ، وأَخْرِجْهـا تَخْرُجْ. فَحَـذَفَ من الثـاني مـا أَثْبَتَـه في الأولِ، ومن الأولِ ما أَثْبته في الثاني. وهذا تقديرُ ما لا حاجةَ إليه.

قوله: «بَيْضاءَ» حالٌ مِنْ فاعلِ «تَخْرُجْ». و «مِنْ غيرِ سُوْءٍ» يجوزُ أَنْ تكونَ حالاً أُخْرى، أو مِن الضميرِ في «بَيْضاء» أو صفةً لـ «بَيْضاءَ».

قوله: «في تِسْعِ» فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه حالٌ ثالثـة. قالـه أبو البقـاء[4].

---

(١) المحتسب ٢/١٣٦، والبحر ٧/٥٧.
(٢) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٣٢٤، والبحر ٧/٥٧.
(٣) انظر: الدر ١/٤٦٦.
(٤) الإملاء ٢/١٧٢.

يعني: مِنْ فاعل يَخْرُجْ»/ أي: آيةً في تسعِ آياتٍ. كذا قدَّره، والثاني: أنها [٦٨٩/ب] متعلقةٌ بمحذوفٍ أي: اذهَبْ في تسعٍ. وقد تَقَدَّم اختيارُ الزمخشري[1] لذلك في أولِ هذا الموضوعِ عند ذِكْر البَسْملةِ، ونَظَّره بقولِ الآخرِ[2]:

٣٥٤٣ـ وقُلْتُ إلى الطَعامِ فقالَ منهم

. . . .

وقولهم: «بالرِّفاهِ والبنين»، وجَعَلَ هذا التقديرَ أعربَ وأحسنَ. الثالث: أَنْ يتعلَّقَ بقولِه: «وأَلْقِ عَصاكَ وأَدْخِلْ». قال الزمخشري[3]: «ويجوزُ أَنْ يكونَ المعنىٰ: وأَلْقِ عَصاكَ وأَدْخِلْ يَدكَ في تسع آياتٍ أي: في جملةِ تسعِ آياتٍ. ولقائلٍ أَنْ يقولَ: كانَتِ الآياتُ إحدىٰ عشرةَ منها اثنتان: اليدُ والعَصا. والتِّسْعُ: الفَلْقُ والطُّوفانُ والجَرادُ والقُمَّلُ والضفادِعُ والدَّمُ والطَّمْسَةُ والجَدْبُ في بَواديهم، والنُّقْصانُ في مزارِعهم» انتهى. وعلى هذا تكونُ «في» بمعنىٰ «مع» لأنَّ اليدَ والعَصا حينئذٍ خارِجتان مِن التِّسْع، وكذا فعلَ ابنُ عطية[4]، أعني أنه جَعَلَ «في تِسْع» متصلاً بـ «أَلْقِ» و «أَدْخِلْ» إلَّا أنَّه جَعَلَ اليدَ والعَصا مِنْ جملةِ التسعِ. وقال: «تقديرُه نُمَهِّد لكَ ذلك، ونُيَسِّر في [جملةِ][5] تسعٍ».

وجَعَلَ الزجاجُ[6] أنَّ «في» بمعنىٰ «مِنْ» قال: كما تقول: خُذْ لي من الإِبِلِ عشراً فيها فَحْلان أي: منها فَحْلان».

---

(١) الكشاف ١٣٨/٣، قال: «والمعنى اذهب في تسع آيات».

(٢) عجزه:

زعيمٌ نَحْسُد الأنَسَ الطعاما

وهو لسمير بن الحارث، في الخزانة ٤/٣، والنوادر ١٢٤.

(٣) الكشاف ١٣٨/٣.

(٤) المحرر ٩٦/١١.

(٥) من «المحرر».

(٦) معاني القرآن ١١٠/٤.

قولُه: «إلى فِرْعَوْنَ» هذا متعلِّقٌ بما تَعَلَّقَ به «في تسعٍ»، إذا لم تَجْعَلْه حالاً، فإنْ جَعَلْناه حالاً عَلَّقْناه بمحذوفٍ، فقدَّره أبو البقاء[1] «مُرْسَلاً إلى فرعون». وفيه نظرٌ؛ لأنَّه كونٌ مقيدٌ وسبَقَه إلى هذا التقديرِ الزجاجُ[2]، وكأنهما أرادا تفسيرَ المعنىٰ دونَ الإعرابِ. وجَوَّزَ أبو البقاء[3] أيضاً أن تكونَ صفةً لآيات، وقدَّره: «واصلةً إلى فرعونَ». وفيه ما تقدَّم.

آ. (١٣) **قوله: ﴿مُبْصِرَةً﴾**: حالٌ، ونَسَبَ الإبصارَ إليها مجازاً؛ لأنَّ بها تُبْصِرُ، وقيل: بل هي مِنْ أَبْصَرَ المنقولةِ بالهمزةِ مِنْ بَصِرَ أي: إنها تُبْصِرُ غيرَها لِما فيها من الظهور. ولكنه مجازٌ آخرُ غيرُ الأولِ، وقيل: هو بمعنى مفعول نحو: ماءٌ دافِقٌ أي: مَدْفُوق. وقرأ[4] علي بن الحسين وقتادة بفتح الميم والصادِ أي: على وزنِ «أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ» ذاتُ سِباعٍ، ونصبُها على الحالِ أيضاً، وجَعَلها أبو البقاء[5] في هذه القراءةِ [مفعولاً مِنْ أجله. وقد تَقَدَّم ذلك][6].

آ. (١٤) **قوله: ﴿واسْتَيْقَنَتْها﴾**: يجوزُ أَنْ تكونَ هذه الجملةُ معطوفةً على الجملةِ قبلَها. ويجوزُ أَنْ تكونَ حالاً مِنْ فاعلِ «جَحَدُوا» وهو أبلغُ في الذَّمِّ. واسْتَفْعل هنا بمعنىٰ تَفَعَّل نحو: اسْتَعظم واسْتَكْبر، بمعنىٰ: تَعَظَّم وتَكَبَّر.

---

(١) الإملاء ٢/١٧٢.
(٢) لم يرد هذا التقدير للزجاج في كتابه «معاني القرآن».
(٣) الإملاء ٢/١٧٢.
(٤) المحتسب ٢/١٣٦، البحر ٧/٥٨.
(٥) الإملاء ٢/١٧٢.
(٦) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، وأثبتناه من ش.

قوله: «ظُلْماً وعُلُوّاً» يجوزُ أَنْ يكونا في موضعِ الحالِ أي: ظالِمين عالِين، وأَنْ يكونا مفعولاً مِنْ أجلِهما أي: الحامِلُ على ذلك الظُّلْمُ والعُلُوُّ. وقرأ[1] عبد الله وابن وثاب والأعمش وطلحة «وعِلِيّاً» بكسر العينِ واللامِ، وقَلْبِ الواوِ ياءً. وقد تقدَّم تحقيقُه في «عِتِيّاً» في مريم[2]. ورُوِي عن الأعمش وابن وثاب ضمُّ العين كما في «عِتِيّا». وقرىء[3] «وغُلُوّاً» بالغينِ مُعْجَمَةً، وهو قريبٌ من هذا المعنىٰ.

قوله: «كيف كان عاقبةُ» «كيف» خبرٌ مقدمٌ. و «عاقبةُ» اسمُها، والجملةُ في محلٍّ نصبٍ على إسقاطِ الخافضِ؛ لأنها مُعَلِّقَةٌ لـ «انْظُرْ» بمعنى تَفَكَّرْ.

آ. (١٥) **قوله: ﴿وقالا﴾**: قال الزمخشري[4]: فإن قلتَ: أليسَ هذا موضعَ الفاءِ دونَ الواو كقولك: «أَعْطَيْتُه فَشَكر» و «مَنَعْتُه فَصَبَر»؟ قلت: بلىٰ. ولكنَّ عَطْفَه بالواوِ إشعارٌ[5] بأنَّ ما قالاه بعضُ ما أَحْدَثَ فيهما إيتاءُ العِلْمِ وشيءٌ من مَواجبِهِ، فأضمرَ ذلك ثُمَّ عَطَفَ عليه التحميدَ، كأنه قال: ولقد آتيناهُما عِلْماً فَعَمِلا به، وعَلَّماه وعَرَفاه حَقَّ مَعْرِفَتِه وقالا: الحمد» انتهى. وإنما نَكَّر «عِلْماً» تَعْظيماً له أي: علماً سَنِيّاً، أو دلالةً على التبعيضِ لأنه قليلٌ جداً بالنسبةِ إلى عِلْمِه تعالىٰ.

آ. (١٧) **قوله: ﴿من الجنِّ﴾**: وما بعدَه بيانٌ لجنودِه، فيتعلَّق بمحذوفٍ. ويجوزُ أَنْ يكونَ هذا الجارُّ حالاً، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أيضاً.

---

(١) انظر في قراءات «وعُلُوّاً»: البحر ٥٨/٧، والكشاف ١٣٩/٣.
(٢) انظر: الدر المصون ٥٦٩/٧.
(٣) ذكرها في الإملاء ١٧٢/٢ من غير نسبة.
(٤) الكشاف ١٣٩/٣.
(٥) الأصل إشعاراً وهو سهو.

قوله: «يُوْزَعُون» أي: يُمْنَعُون ويُكَفُّون. والوَزْعُ: الكَفُّ والحَبْسُ، يقال: وَزَعَه يَزَعُهُ فهو وازِعٌ ومَوْزُوْع، وقال عثمان رضي الله عنه: «ما يَزَعُ السلطانُ أكثرُ مِمَّا يَزَعُ القرآنُ»[1] وعنه[2]: / «لا بُدَّ للقاضي مِنْ وَزَعَةٍ»[3]. [٦٩٠/أ]

وقال الشاعر[4]:

٣٥٤٤ـ ومَن لم يَزَعْه لُبُّه وحَياؤُه … فليس له مِنْ شَيْبِ فَوْدَيْه وازِعُ

وقوله: «أَوْزِعْني أَنْ أشكرَ» بمعنى: أَلْهِمْني، من هذا؛ لأن تحقيقَه: اجعلني بحيث أَزَعُ نفسي عن الكفر.

آ. (١٨) قوله: ﴿حتى إذا﴾: في المُغَنِّيا بـ «حتى» وجهان، أحدهما: هو يُوْزَعُون؛ لأنَّه مُضَمَّنٌ معنى: فهم يسيرون ممنوعاً بعضُهم مِنْ مفارقةِ بعضٍ حتى إذا. والثاني: أنَّه محذوفٌ أي: فساروا حتى. وتقدَّم الكلامُ[5] في «حتى» الداخلةِ على «إذا» هل هي حرفُ ابتداءٍ أو حرفُ جرّ؟

قوله: «وادي» متعلقٌ بـ «أَتَوْا» وإنما عُدِّيَ بـ «على» لأنَّ الواقعَ كذا؛ لأنَّهم كانوا محمولِيْنَ على الرِّيح فهم مُسْتَعْلُون. وقيل: هو مِنْ قولِهم: أَتَيْتُ عليه، إذا اسْتَقْصَيْتَه إلى آخره والمعنى: أنهم قَطَعوا الواديَ كلَّه وبَلَغُوا آخرَه.

---

(١) قال ابن الأثير في النهاية ١٨٠/٥: «أي من يَكفُ عن ارتكاب العظائم مخافة السلطان أكثرُ ممَّنْ يَكُفُّه مخافة القرآن والله تعالىٰ».

(٢) الأصل «وعن» والتصحيح من ش.

(٣) نسبه ابن الأثير في النهاية ١٨٠/٥ للحسن وروايته فيه: «لا بد للناس مِنْ وَزَعَة» وشرحه بقوله: أي مَنْ يكفُّ بعضهم عن بعض، يعني السلطان وأصحابه».

(٤) لم أهتدِ إلى قائله وهو في البحر ٥١/٧.
والفَوْد: معظم شعر الرأس مما يلي الأذن.

(٥) انظر: الدر المصون ٤٣٦/٣.

ووقف القُراءُ كلُّهم على «وادِ» دونَ ياءٍ اتِّباعاً للرَّسْمِ، ولأنها محذوفةٌ لفظاً لالتقاءِ الساكنين في الوصلِ، ولأنها قد حُذِفَتْ حيث لم تُحْذَفْ لالتقاءِ الساكنين نحو: «جابُوا الصخرَ بالواد»[1] فَحَذفُها وقفاً ــ وقد عُهِدَ حَذْفُها دونَ التقاء ساكنين ــ أَوْلَىٰ. إلاَّ الكسائيَّ[2] فإنه وَقَفَ بالياء قال: «لأنَّ المُوْجِبَ للحذفِ إنما هو التقاءُ ساكنين بالوصلِ، وقد زالَ فعادَتِ اللامُ»، واعتَذَر عن مخالفةِ الرسمِ بقوةِ الأصلِ.

والنَّمْلُ اسمُ جنسٍ معروفٌ، واحده نَمْلة، ويقال: نُمْلَة ونُمْلٌ بضمِّ النونِ وسكونِ الميم، ونُمُلَةٌ ونُمُلٌ بضمهما ونَمُلَة بالفتح والضم، بوزن سَمُرة، ونَمُل بوزن رَجُل. واشتقاقُه من التنمُّلِ لكثرةِ حركتِه. ومنه قيل للواشي: المُنْمِل، يقال: أَنْمَلَ بين القومِ يُنْمِلُ أي: وَشَىٰ، ونَمَّ لكثرةِ تَرَدُّدِه وحركتِه في ذلك، قال[3]:

٣٥٤٥ــ ولَسْتُ بذي نَيْرَبٍ فيهمُ ... ولا مُنْمِشٍ فيهمُ مُنْمِلُ

ويقال أيضاً: نَمَلَ يَنْمُلُ فهو نَمِل ونَمَّال. وتَنَمَّل القوم: تفرَّقوا للجمع تفرُّقَ النملِ. وفي المثل: «أجمعُ مِنْ نملة»[4]. والنَّمْلَةُ أيضاً: قُرْحَةٌ تخرج في الجَنْب تشبيهاً بها في الهيئة، والنَّمْلَة أيضاً: شَقٌّ في الحافِر، ومنه: فَرَسٌ مَنْمولُ القوائم. والأَنْمُلَة طرفُ الإصْبَعِ مِنْ ذلك لِدِقَّتِها وسُرْعَةِ حركتِها. والجمعُ: أنامِل.

---

(١) الآية ٩ من الفجر.

(٢) السبعة ٤٧٨، والنشر ٢/١٣٨ ــ ١٣٩، والإتحاف ٢/٣٢٤.

(٣) تقدم برقم ١٤١٢.

(٤) مجمع الأمثال ١/١٨٨.

قوله: «قالَتْ نَمْلَةٌ» هذه النملةُ هنا مؤنثةٌ حقيقيةٌ بدليلِ لَحاقِ علامةِ التأنيثِ فِعْلَها؛ لأنَّ نملةً يُطْلَقُ على الذَّكَرِ وعلى الأنْثى، فإذا أُريد تمييزُ ذلك قيل: نَمْلَةٌ ذَكَرٌ ونملةٌ أُنْثى نحو: حَمامةٌ ويَمامةٌ. وحكى الزمخشري[1] عن أبي حنيفةَ رضي الله عنه: أنه وقف على قتادةَ وهو يقول: سَلُوني. فأمَرَ مَنْ سأله عن نملةِ سليمان: هل كانت ذكراً أو أنثى؟ فلم يُجب. فقيل لأبي حنيفة في ذلك؟ فقال: كانَتْ أنثى. واستدل بلَحاقِ العلامةِ. قال الزمخشري[2]: «وذلك أنَّ النَّمْلَةَ مثلُ الحمامةِ والشاةِ في وقوعِهما على المذكَّرِ والمؤنثِ فيُمَيَّزُ بينهما بعلامةٍ نحو قولهم: حمامةٌ ذَكَرٌ وحمامَةٌ أُنْثى، وهو وهي» انتهى.

إلَّا أنَّ الشيخَ[3] قد رَدَّ هذا فقال: «ولَحاقُ التاءِ في «قالَتْ» لا يَدُلُّ على أنَّ النملةَ مؤنثٌ، بل يَصِحُّ أن يُقال في المذكر: «قالت نملة»؛ لأنَّ «نملة» وإنْ كانَتْ بالتاء هو ممَّا لا يتميَّزُ فيه المذكرُ من المؤنث، وما كان كذلك كالنَّمْلَةِ والقَمْلة مِمَّا بَيْنَه في الجمعِ وبين واحدِه تاءُ التأنيثِ من الحيوان، فإنَّه يُخْبَرُ عنه إخبارُ المؤنثِ، ولا يَدُلُّ كونُه يُخْبَرُ عنه إخبارُ المؤنثِ على أنه ذَكَرٌ أو أنثى؛ لأنَّ التاءَ دخلت فيه للفَرْقِ لا للدلالةِ على التأنيثِ الحقيقيِّ، بل دالةٌ على الواحدِ من هذا الجنسِ»، قال: «وكان قتادةُ بصيراً بالعربيةِ. وكونُه أُفْحِمَ يَدُلُّ على معرفتِه باللسانِ؛ إذْ عَلِم أنَّ النملةَ يُخبر عنها إخبارُ المؤنث، وإنْ كانَتْ تنطلقُ على الأنثى والذكرِ إذْ لا يَتَمَيَّزُ فيه أحدُ هذين. ولحاقُ العلامةِ لا يَدُلُّ، فلا يُعْلَمُ التذكيرُ والتأنيثُ إلَّا بوحيٍ من اللَّهِ تعالى» قال: «وأمَّا استنباطُ تأنيثِه من كتابِ اللَّهِ بـ «قالَتْ» ولو كان ذَكَراً لقيل: قال، فكلامُ النحاةِ على خِلافه، وأنَّه لا يُخْبر عنه إلَّا إخبارُ المؤنثِ سواءً كان ذكراً أم أنثى»، قال: «وأمَّا تشبيهُ الزمخشري / [٦٩٠/ب]

---

(١) الكشاف ٣/١٤١.

(٢) الكشاف ٣/١٤١.

(٣) البحر ٧/٦١.

النملةَ بالحمامةِ والشاةِ ففيهما قَدْرٌ مشتركٌ يتميَّزُ فيهما المذكرُ من المؤنثِ فيمكن أَنْ يقول: حمامةٌ ذَكَرٌ وحمامةٌ أنثى فتمييزُه بالصفة، وأمَّا تمييـزُه بـ هو وهي فـإنه لا يجوزُ. لا تقول: هو الحمامةُ ولا هو الشاةُ، وأمَّا النملةُ والقملةُ فـلا يَتَمَيَّزُ فيـه المـذكرُ من المؤنثِ فـلا يجوز في الإخبـار إلَّا التـأنيثُ، وحكمُـه حكمُ المؤنثِ بالتاءِ من الحيوان[1] نحو: المرأة، أو غيرِ العاقل كالدابَّة، إلَّا إنْ وَقَعَ فَصْـلٌ بين الفعلِ وبين ما أُسْنِدَ إليه من ذلك، فيجوزُ أَنْ تَلحق العلامةُ وأن لا تَلْحَقَهـا على ما تقرَّر في علم العربية» انتهىٰ.

أمَّـا ما ذكـره ففيه نـظرٌ: من حيث إنَّ التأنيثَ: إمَّـا لفـظيٌّ أو معنـويٌّ، واللفظيُّ لا يُعتبر في لحاقِ العلامةِ البتة، بـدليلِ أنـه لا يجوز: «قـامَتْ ربعةُ» وأنت تعني رجـلًا؛ ولذلـك لا يجوز: قـامت طلحةُ ولا حمـزةُ عَلَمَيْ مـذكـرٍ، فَتَعَيَّنَ أن يكـونَ اللَّحاقُ إنمـا هو للتـأنيثِ المعنويِّ، وإنمـا تعيَّن لفظُ التأنيثِ والتذكيرِ في بابِ العددِ على معنى خاصٍّ أيضاً: وهـو أنَّا ننـظر إلى ما عـامَلَتِ العربُ ذلك اللفظَ به من تذكيرٍ أو تأنيثٍ، من غيرِ نَظَرٍ إلى مـدلولِـه فهناك لـه هـذا الاعتبارُ، وتحقيقُـه هنا يُخْـرِجُنا عن المقصـودِ، وإنما نَبَّهْتُـك على القَدْرِ المحتاج إليه.

وأمَّـا قولُـه: «وأمَّا النملةُ والقَمْلةُ فـلا يَتَمَيَّزُ» يعني: لا يُتَـوَصَّلُ لمعـرفـةِ الـذَّكرِ منهمـا ولا الأنثى بخلافِ الحمـامةِ والشـاةِ؛ فـإنَّ الاطـلاعِ على ذلـك ممكنٌ فهـو أيضاً ممنـوعٌ. قد يمكن الاطـلاعُ على ذلك، وإنَّ الاطـلاع على ذكوريَّةِ الحمامةِ والشاةِ أسهلُ من الاطلاعِ على ذُكوريَّةِ النملةِ والقملةِ. ومَنْعُه أيضاً أن يقال: هو الشاةُ، وهو الحمامة، ممنوعٌ.

---

(١) أبو حيان: «العاقل».

وقرأ[1] الحسن وطلحة ومعتمر بن سليمان[2] النُّمُل ونُمُلة بضم الميم وفتح النون بزنةِ رَجُل وسَمُرَة. وسليمان التميمي[3] بضمتين فيهما. وقد تقدَّم أن ذلك لغاتٌ في الواحدِ والجمعِ.

قوله: «لا يَحْطِمَنَّكم» فيه وجهان، أحدهما: أنه نهيٌ. والثاني: أنه جوابٌ للأمرِ، وإذا كان نَهْياً ففيه وجهان، أحدُهما: أنه نهيٌ مستأنِفٌ لا تَعلُّقَ له بما قبله من حيث الإِعرابُ، وإنما هو نهيٌ للجنودِ في اللفظِ، وفي المعنى للنَّمْلِ أي: لا تكونوا بحيث يَحْطِمونَكُمْ كقولهم: «لا أُرَيَنَّك ههنا». والثاني: أنه بدلٌ من جملةِ الأمرِ قبلَه، وهي ادْخلوا. وقد تَعَرَّضَ الزمخشريُّ[4] لذلك فقال: «فإنْ قلتَ: لا يَحْطِمَنَّكم ما هو؟ قلت: يُحتمل أَنْ يكونَ جواباً للأمرِ، وأَنْ يكونَ نهياً بدلاً من الأمرِ. والذي جَوَّزَ أَنْ يكونَ بدلاً أنه[5] في معنى: لا تكونوا حيث أنتم، فَيَحْطِمَنَّكم، على طريقةِ «لا أُرَيَنَّكَ ههنا» أرادَتْ: لا يَحْطِمنكم جنودُ سليمان، فجاءت بما هو أبلغُ. ونحوُه «عَجِبْتُ من نفسي ومن إشْفاقِها». قال الشيخ[6]: «أمَّا تخريجُه على أنه جوابٌ للأمرِ فلا يكون ذلك إلَّا على قراءةِ الأعمشِ فإنه مجزومٌ، مع أنه يُحْتمل أن يكونَ استئنافَ

---

(١) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/١٣٧، والبحر ٧/٦١، والقرطبي ١٣/١٦٩، والشواذ ١٠٨.

(٢) الأصل ومعمر والتصحيح من المظان. وهو معتمر بن سليمان أبو محمد التيمي البصري. حدث عن منصور بن المعتمر، وحدث عنه ابن المبارك توفي سنة ١٨٧. انظر: سير الأعلام ٨/٤٧٨.

(٣) سليمان بن بنت شُرَحبيل محدِّث دمشق، حدَّث عن إسماعيل بن عياش وحَدَّث عنه البخاري وأبو عبيد. توفي سنة ٢٣٣. انظر: سير الأعلام ١١/١٣٦.

(٤) الكشاف ٣/١٤٢.

(٥) الأصل «لأنه» بإقحام اللام. والتصحيح من الكشاف.

(٦) البحر ٧/٦٢.

نهي[1]». قلت: يعني أنَّ الأعمشَ قرأ[2] «لا يَحْطِمْكم» بجـزم الميمِ، دونَ نونِ توكيدٍ.

قال: «وأمَّا مع وجودِ نونِ التوكيد فلا يجوزُ ذلك، إلَّا إنْ كان في شعرٍ، وإذا لم يَجُـزْ ذلك في جـوابِ الشرطِ إلَّا في الشعـر فأحرىٰ أَنْ لا يجـوزَ في جـوابِ الأمرِ إلَّا في الشعـرِ. وكونُـه جوابَ الأمـرِ متنازعٌ فيـه على ما قُـرِّرَ في علمِ النحوِ. ومثالُ مجيءِ النونِ في جوابِ الشرطِ قولُ الشاعر[3]:

٣٥٤٦ـ نَبَتُّمْ نبـاتَ الـخَيْـزُرانـةِ فـي الـثَّـرَى
حـديثاً متى مـا يـأتِـك الخيـرُ يَنْفَعـا

وقول الآخر[4]:

٣٥٤٧ـ فـمهـمـا تَـشَـأْ مـنـه فَـزارةُ تُـعـطِكُـمْ
ومـهـمـا تَـشَـأْ مـنـه فَـزارةُ تَـمْـنـعـا

قال سيبويه[5]: «وهو قليلٌ في الشعرِ شَبَّهوه بالنهيِ حيث كان مجزوماً غيـرَ واجب» قـال: «وأمـا تخـريجُـه على البـدلِ فـلا يجـوزُ لأنَّ مـدلـولَ

---

(١) البحر: نفي.

(٢) البحر ٧/٦١.

(٣) البيت للنجاشي الشاعر. وهو في الكتاب ٢/١٥٢، والخزانة ٤/٥٦٣، والعيني ٤/٣٤٤، والهمع ٢/٧٨، والدرر ٢/٩٧. والشاهد «ينفعا» جواب الشرط حيث أكد بالنون المنقلبة ألفاً. والشاعر يهجو قوماً، ويصفهم بحدثان النعمة. والرواية المشهورة: الخيزرانيّ، وهو كل نبتٍ ناعم وأراد بالخير المال. وفي البيت وصاحبِه كلامٌ طويل في الخزانة.

(٤) البيت لعوف بن عطية بن الخَرِع، أو للكميت بن ثعلبة، وهو في الكتاب ٢/١٥٢، والخزانة ٤/٥٥٩، والعيني ٤/٣٣٠، والتصريح ٢/٢٠٦، والهمع ٢/٧٩، والدرر ٢/٩٨.

(٥) الكتاب ٢/١٥٢.

«لا يَحْطِمَنَّكم» مخالِفٌ لمدلولِ «ادْخُلوا». وأمَّا قولُه لأنَّه بمعنى: لا تكونوا حيث أنتم فَيَحْطِمَنَّكم فتفسيرُ معنى لا إعراب/ والبدلُ من صفةِ الألفاظِ. نعم لو كان اللفظُ القرآنيُّ: لا تكونوا بحيث لا يَحْطِمَنَّكم[1] لتُخُيِّلَ فيه البدلُ؛ لأنَّ الأمرَ بدخولِ المساكنِ نهيٌ عن كونِهم بظاهرِ الأرضِ. وأمَّا قوله: «إنه أراد لا يحْطِمَنَّكم جنودُ سليمان إلى آخرِه» فيسوِّغُ زيادةَ الأسماءِ وهي لا تجوزُ، بل الظاهرُ إسنادُ الحكمِ إلى سليمانَ وإلى جنودِه. وهو على حَذْفِ مضافٍ أي: خيلُ سليمانَ وجنودُه، أو نحوِ ذلك، مما يَصِحُّ تقديره». انتهى. [٦٩١/أ]

أمَّا مَنْعُه كونَه جوابَ الأمر مِنْ أجلِ النون فقد سبقه إليه أبو البقاء[2] فقال: «وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ جوابَ الشرطِ لا يؤكَّدُ بالنونِ في الاختيار». وأمَّا مَنْعُهُ البدلَ بما ذَكَر فلا نُسَلِّم تغايُرَ المدلولِ بالنسبةِ لِما يَؤُول إليه المعنى. وأمَّا قوله: «فيُسَوِّغُ زيادةَ الأسماءِ» لم يُسَوِّغ ذلك، وإنما فَسَّر المعنى. وعلى تقدير ذلك فقد قيل به. وجاء الخطابُ في قولها «ادْخُلوا» كخطابِ العقلاء لَمَّا عُوْمِلوا معاملتَهم.

وقرأ أُبَيٌّ «ادْخُلْنَ»[3]، «مَساكِنَكُنَّ»[4]، «لا يَحْطِمَنْكُنَّ»[5] بالنونِ الخفيفةِ جاءَ به على الأصل. وقرأ[6] شهر بن حوشب «مَسْكَنَكُمْ» بالإفراد. وقرأ[7] الحسن وأبو رجاء وقتادة وعيسى الهمداني بضمِّ الياءِ، وفتحِ الحاءِ،

---

(١) البحر: لا تكونوا حيث أنتم لا يحطمنكم.
(٢) الإملاء ٢/١٧٢.
(٣) البحر ٧/٦١.
(٤) البحر ٧/٦١، والقرطبي ١٣/١٧٠.
(٥) نسبها القرطبي ١٣/١٧٠ إلى سليمان التيمي. وفي البحر ٧/٦١ أن قراءة أُبَيّ لا يَحْطِمَنْكم.
(٦) البحر ٧/٦١، والقرطبي ١٣/١٧٠.
(٧) الإتحاف ٢/٣٢٤، والبحر ٧/٦١، والقرطبي ١٣/١٧٣.

وتشديدِ الطاءِ والنونِ، مضارعَ حَطَّمه بالتشديد. وعن الحسن[1] أيضاً قراءتان: فتحُ الياءُ وتشديدُ الطاءِ مع سكونِ الحاءِ وكسرِها. والأصل: لا يَحْتَطِمَنَّكم فأَدْغَم. وإسكانُ الحاءِ مُشْكِلٌ تقدَّم نظيرُه في «لا يَهِدِّي»[2] ونحوِه. وقرأ ابن أبي إسحاقَ ويعقوبُ وأبو عمروٍ في روايةٍ بسكونِ نونِ التوكيدِ[3].

قوله: «وهم لا يَشْعُرون» جملة حالية. والحَطْمُ: الكَسْر. يقال منه: حَطَمْتُه فحَطِمَ ثم اسْتُعمِل لكلِّ كَسْرٍ مُتَناهٍ[4]. والحُطامُ: ما تكسَّر يُبْساً، وغَلَبَ على الأشياءِ التافهةِ. والحُطَمُ: السائق السريع كأنه يَحْطِمُ الإبل قال[5]:

٣٥٤٨ـ قد لَفَّها الليلُ بسَوَّاقٍ حُطَمْ
لَيس براعي إبلٍ ولا غَنَمْ
ولا بجَزَّارٍ على ظهرِ وَضَمْ

والحُطَمَةُ: من دَرَكاتِ النار. ورجلٌ حُطَمة: للأكول. تشبيهاً لبطنه بالنارِ كقوله[6]:

---

(١) البحر ٧/ ٦١.

(٢) الآية ٣٥ من يونس. وانظر: الدر ٦/ ١٩٨.

(٣) لا يَحْطِمَنْكُمْ وهي رواية عبيد عن أبي عمرو. ولم يرتض ابن مجاهد في السبعة ٤٧٩ هذه الرواية. وانظر: النشر ٢/ ٢٤٦، والبحر ٧/ ٦١، والقرطبي ١٣/ ١٧٠.

(٤) انظر: عمدة الحفاظ ١٣٠.

(٥) الأبيات لرشيد بن رميض أو الحطم القيسي أو أبي زغبة الخزرجي، وهي في الكتاب ٢/ ١٤، والمقتضب ١/ ٥٥، وابن يعيش ٦/ ١١٣، واللسان: حطم ـ زيم. والضمير في لفَّها للإبل أي جمعها. والحطم: الشديد السوق للإبل كأنه يحطم ما مرَّ به لشدة سوقه.

(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في عمدة الحفاظ ١٢٩.

٣٥٤٩ـ كأنَّما في جَوْفِه تَنُّورُ

آ. (١٩) قوله: ﴿ضاحكاً﴾: قيل: هي حالٌ مؤكدةٌ؛ لأنَّها مفهومةٌ مِنْ تَبَسَّمَ. وقيل: بل هي حالٌ مقدرةٌ فإنَّ التبسُّمَ ابتداءُ الضحكِ. وقيل: لَمَّا كان التبسُّمُ قد يكون للغَضَبِ، ومنه: تَبَسَّم تَبَسُّمَ الغَضْبانِ، أتى بضاحكاً مبيِّناً له. قال عنترة[١]:

٣٥٥٠ـ لَمَّا رآني قد قَصَدْتُ أُرِيْدُه
أبْدى نواجِذَه لِغَيْرِ تَبَسُّمِ

وتَبَسَّمَ تفعَّل، بمعنى بَسَمَ المجرد. قال[٢]:

٣٥٥١ـ وتَبْسِمُ عن أَلْمَىٰ كأن مُنَوَّراً
تَخَلَّلَ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصٌ له نَدِي

وقال بعض المُوَلَّدين[٣]:

٣٥٥٢ـ كأنَّما تَبْسِمُ عن لؤلؤٍ
مُنَضَّدٍ أو بَرَدٍ أو أَقَاحِ

وقرأ[٤] ابن السميفع «ضَحِكاً» مقصوراً. وفيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ لمعنى تَبَسَّم لأنه بمعناه. والثاني: أنه في موضعِ الحالِ فهو في

---

(١) ديوانه ٢١٢، الجمهرة ٢/٤٩٧.
(٢) البيت لطرفة، وهو في ديوانه ٩، واللسان (لما) ألمى: أسمر اللثاث. والمنور: الأقحوان ظهر نَوْرُه. تخلل حُرَّ الرمل: توسَّطه ونبت بينه. والدعص: كثيب الرمل. الندي: في أسفله الماء.
(٣) لم أقف عليه.
(٤) المحتسب ٢/١٣٩، والبحر ٧/٦٢.

المعنى كالذي قبله. الثالث: أنه اسمُ فـاعل كفَـرِح؛ وذلك لأنَّ فِعْلَه على فَعِـل بكسر العين وهو لازم فَهو كفَرِح وبَطِر[1].

قوله: «أَنِ اشْكُـرْ» مفعولُ ثـانٍ لأَوْزِعْني لأنَّ معناه أَلْهِمْني. وقيـل: معناه اجْعَلني أَزَعُ شكـرَ نعمتـك أي: أكُفُّـه وأمنعُـه حتى لا ينفلتَ مني، فـلا أزال شاكراً. وتفسير الزَّجاج[2] له بـ «امْنَعْني أن أكفر نعمتَك» من بـابِ تفسيرِ المعنى باللازم.

آ. (٢٠) قـوله: ﴿مـا لِيَ لا أرى الهُدْهُـدَ﴾: هـذا استفهـامُ تـوقيفٍ، ولا حـاجـةَ إلى ادِّعـاء القَلْب، وأنَّ الأصـلَ: مـا للهـدهـد لا أراه؟ إذ المعنى قويٌّ دونه. والهُـدْهُدُ معـروفٌ. وتصغيره على هُـدَيْهِد وهـو القياس. وزعم بعضُ النحويين أنه تُقْلَبُ ياءُ تصغيره ألفاً، فيقال: هُداهِد. وأنشد[3]: / [٦٩١/ب]

٣٥٥٣ـ كـهُــداهِــدٍ كَـسَــرَ الــرمــاةُ جــنــاحَــه
يَــدْعــو بــقــارعــةِ الــطريـق هَـدِيْـلا

كما قالوا دُوابَّة وشُوابَّة، في: دُوَيْبَّة وشُوَيْبَّة. ورَدَّه بعضُهم: بأن الهُـداهِد الحَمامُ، الكثيرُ ترجيعِ الصـوتِ. تزعُمُ العـربُ أن جارحـاً في زمان الـطُّوفانِ، اخْتَطَفَ فرخَ حمامةٍ تسمَّى الهديل. قالوا: فكلُّ حمامـةٍ تبكي فإنمـا تبكي على الهديل.

---

(١) انظر: الارتشاف ٢٣٣.

(٢) فسَّر الـزجـاج اللفـظة في معـاني القـرآن ٤/ ١١٢، بقـولـه: «معنى أوزعني ألهمني وتأويله في اللغة كفَّني عن الأشياء إلَّا عن شكر نعمتك أي كفَّني عما يباعدُ منك».

(٣) البيت للراعي، وهو في ديوانه ١٣٨، واللسان (هدد) والخصائص ٢/ ٩٥، وجمهـرة أشعار العرب ٣/ ٩٤٠. والهديل: فرخ الحمام وفي اللســان أن الهُداهـد طائـر يشبه الحمـام ونسب اللحيـاني المـذهب الـذي ذكـره السمين للكسـائي، ثم قـال: أنكـر الأصمعي ذلك ولا أعرفه تصغيراً.

قـوله: «أم كـان» هذه «أم» المنقـطعةُ وقـد تقدَّم الكـلامُ فيهـا[1]. وقـال ابن عطية[2]: «قوله مالي لا أرى الهدهد» مَقْصَدُ الكلامِ: الهُدْهُدُ غاب، ولكنه أَخَذَ اللازمَ عن مُغَيَّبِه: وهو أَنْ لا يَراه، فاستفهم على جهةِ التوقُّفِ عن اللازمِ، وهذا ضَرْبٌ من الإيجاز. والاستفهامُ الذي في قولـه: «مالي» نـابَ منابَ الألفِ التي تحتـاجُها أم». قـال الشيـخ[3]: «فـظاهـرُ كـلامِـه أنَّ «أم» متصلةٌ، وأن الاستفهامَ الذي في قوله «مالي» ناب منابَ ألفِ الاستفهام. فمعناه: أغاب عني الآن فلم أَرَهُ حـال التفقُّد أم كـان مِمَّنْ غابَ قبلُ، ولم أَشْعُـرْ بغَيْبَتِـه؟». قلت: لا يُظَنُّ بـأبـي محمـد ذلـك، فـإنـه لا يَجْهَـلُ أنَّ شَـرْطَ المتصلةِ تَقَـدُّمُ همـزةِ الاستفهامِ أو التسويةِ لا مطلقُ الاستفهامِ.

آ. (٢١) **قـولـه: ﴿عـذابـاً﴾**: أي: تَعْـذِيبـاً، فهـو اسمُ مصـدرٍ أو مصـدرٌ على حَـذْفِ الـزوائـد كـ «أَنْبَتَكُمْ من الأرض نَبـاتـاً»[4]. وقـد كتبـوا «أو لأاذْبَحَنَّه» بزيادة ألفٍ بين لامِ ألفٍ والذال. ولا يجوز أن يُقرأ بها. وهذا كما تقدم أنهم كتبوا «ولأاوْضَعوا خلالَكم»[5] بزيادة ألف بين لام ألف والواو.

قوله: «أَوْلَيَأْتِيَنِّي» قرأ[6] ابنُ كثيرٍ بنونِ التـوكيد المشـددة[7]، بعدهـا نونُ الوقايةِ. وهذا هو الأصلُ. واتَّبع مع ذلك رَسْمَ مصحفِه. والبـاقون بنـونٍ مشدَّدةٍ

---

(١) انظر: الدر المصون ١/٤٥٥.
(٢) المحرر ١٢/١٠٢.
(٣) البحر ٧/٦٤.
(٤) الآية ١٧ من نوح.
(٥) الآية ٤٧ من التوبة.
(٦) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٧٩، والنشـر ٢/٣٤٠، والحجة ٢٥٤، والبحـر ٧/٥٦، والتيسير ١٦٧، والقرطبـي ١٣/١٨٠.
(٧) لَيَأْتِيَنَّنِي.

فقط. والأظهرُ أنها نونُ التوكيدِ الشديدةِ، تُوُصِّل بكسرِها لياءِ المتكلم. وقيل بل هي نونُ التوكيدِ الخفيفةِ أُدْغِمَتْ في نونِ الوقايةِ. وليس بشيءٍ لمخالَفَةِ الفعلين قبلَه. وعيسى بن عمر[1] بنونٍ مشددةٍ مفتوحة لم يَصِلْها بالياء[1].

آ. (٢٢) قوله: ﴿فَمَكَثَ﴾: قرأ[2] عاصم بفتحِ الكافِ. والباقون بضمِّها. وهما لغتان. إلاَّ أنَّ الفتحَ أشهرُ، ولذلك جاءت الصفة على «ماكِث» دون مَكِيْث[3]. واعْتُذِر عنه بأنَّ فاعِلاً قد جاء لفَعُل بالضمِّ نحو: حَمُض فهو حامِض، وخَثُرَ فهو خاثِرٌ، وفَرُهَ فهو فارِهٌ.

قوله: «غيرَ بعيدٍ» يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً للمصدرِ أي: مُكْثاً غيرَ بعيدٍ، وللزمان أي: زماناً غيرَ بعيدٍ، وللمكان أي: مكاناً غيرَ بعيدٍ. والظاهرُ أنَّ الضمير في «مكث» للهُدْهُدِ. وقيل: لسليمان عليه السلام.

تم الجزء الثالث، بحمد الله وعونه وحُسْن توفيقه على يد مؤلفه العبدِ الفقير إلى الله تعالى أحمد بن يوسف ابن محمد بن مسعود بن إبراهيم الشافعي الحلبي. وذلك في شهورِ سنة ثلاث وثلاثين وسبعمئة. أحسن الله تقضِّيَها في خير وعافية. ويتلوه في الجزء الرابع إن شاء الله تعالى قوله: من سبأ قرأ البزي

---

(١) لَيَأْتِيَنِّ.

(٢) السبعة ٤٨٠، والحجة ٥٢٥، والبحر ٧/٦٥، والقرطبي ١٣/١٨٠، والنشر ٢/٣٣٧، والتيسير ١٦٧.

(٣) لأن صفة فَعُل: فعيل نحو: شَرُف فهو شريف. انظر: الارتشاف ١/٢٣٣.

[٦٩٢/أ] / بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٢٢) قوله: ﴿مِنْ سَبَأْ﴾: قرأ[١] البَزِّيُّ وأبو عمروٍ بفتحِ الهمزةِ، جعلاه اسماً للقبيلة، أو البُقْعَةِ، فَمَنَعاه من الصرفِ للعَلَمِيَّةِ والتأنيث. وعليه قولُه[٢]:

٣٥٥٤ـ مِنْ سَبَأَ الحاضرينَ مَأْرِبَ إذ
يَبْنُونَ مِنْ دونِ سَيْلِها العَرِما

وقرأ قنبل بسكونِ الهمزةِ، كأنه نوى الوقفَ وأَجْرَى الوَصْلَ مُجْراه. والباقون بالجَرِّ والتنوينِ، جعلوه اسماً للحَيِّ أو المكانِ. وعليه قولُه[٣]:

٣٥٥٥ـ الوارِدُون وتَيْمٌ في ذُرا سَبَأٍ
قد عَضَّ أعناقَهم جِلْدُ الجواميسِ

وهذا الخلافُ جارٍ بعينِه في سورة سَبَأ[٤]. وفي قوله: «مِنْ سَبأٍ بنَبَأٍ» فيه من البديع: «التجانُسُ» وهو تَجْنيسُ التصريفِ. وهو عبارةٌ عن انفرادِ كلِّ كلمةٍ من الكلمتين عن الأخرى بحرفٍ كهذه الآيةِ. ومثلُه: «تَفْرَحون في الأرضِ بغير

---

(١) السبعة ٤٨٠، والنشر ٢/٣٣٧، والحجة ٥٢٥، والتيسير ١٦٧، والبحر ٧/٦٦، والقرطبي ١٣/١٨١، والشواذ ١٠٩.

(٢) البيت للنابغة الجعدي وهو في ديوانه ١٣٤، ويُنسب أيضاً لأمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه ٤٩٠، والكتاب ٢/٢٨، والقرطبي ١٣/١٨١، واللسان (سبأ)، والكشاف ٣/١٤٤. والحاضرون: المقيمون على الماء. والعرم: السدود.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٣/١٨١، والبحر ٧/٦٦، والكشاف ٣/١٤٤.

(٤) الآية ١٥ «لقد كان لِسَبَأ».

الحقِّ، وبما كنتم تَمْرَحون»[1] وفي الحديث: «الخيلُ مَعْقُوْدٌ بنواصِيها الخيرُ»[2].

وقال آخر[3]:

٣٥٥٦ـ لِلَّهِ ما صَنَعَتْ بنا
تلك المَعاجِرُ والمَحَاجِرْ

وقال الزمخشري[4]: «وقوله: «مِنْ سَبأ بنَبأ» مِنْ جنسِ الكلامِ الذي سَمَّاه المُحْدَثون بالبدِيع. وهو من محاسنِ الكلامِ الذي يتعلَّقُ باللفظِ، بشرطِ أَنْ يجيْءَ مطبوعاً، أو يصنَعه عالمٌ بجَوْهَرِ الكلامِ، يَحْفَظُ معه صحةَ المعنىٰ وسَدادَه، ولقد جاء هنا زائداً على الصحةِ فَحَسُنَ وبَدُعَ لفظاً ومعنىً. ألا ترىٰ أنه لو وُضِع مكان «بنَبَأ» «بخبر» لكان المعنى صحيحاً، وهو كما جاء أَصَحُّ؛ لِما في النبأ من الزيادة التي يطابِقُها وصفُ الحال». يريد بالزيادة: أنَّ النبأ أخصُّ من الخبرِ؛ لأنه لا يُقال إلاَّ فيما له شَأْنٌ من الأخبارِ بخلافِ الخبرِ فإنه يُطْلَقُ على ماله شَأْنٌ، وعلى ما لا شأنَ له، فكلُّ نبأ خبرٌ مِنْ غيرِ عكسٍ. وبعضُهم يُعَبِّرُ عن نحوِ «مِنْ سَبَأ بنَبَأ» في علم البديع بالتَّرْدِيد. قاله صاحب «التحرير»[5]. وقال

---

(١) الآية ٧٥ من غافر.

(٢) رواه البخاري. انظر: فتح الباري ٦/٦٤، ٥٦ كتاب الجهاد والسير، ٤٣ باب الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة. وأحمد في المسند ٢/١٣، ٢٨.

(٣) لم أهتد إلى قائله. وهو في البحر ٧/٦٦. والمعاجر: ضرب من ثياب اليمن. والمحاجر: ج مَحْجِر وهو ما أحاط بالعين.

(٤) الكشاف ٣/١٤٤.

(٥) لعله التحرير والتحبير لأقوال أئمة التفسير لابن النقيب. انظر: كشف الظنون ١/٣٥٨.

غيرُه: إنَّ الترديدَ عبارةٌ عن رَدِّ أعجازِ البيوت على صدورِها، أو رَدِّ كلمةٍ من النصفِ الأولِ إلى النصف الثاني. فمثالُ الأولِ قولُه[1]:

٣٥٥٧ـ سَريعٌ إلى ابنِ العَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَه
وليس إلى داعي الخَنا بسَريعِ

ومثالُ الثاني قولُه[2]:

٣٥٥٨ـ والليالي إذا نَأَيْتُمْ طِوالٌ
والليالي إذا دَنَوْتُمْ قِصارُ

وقرأ ابن كثير في روايةٍ «مِنْ سَبَاً» مقصوراً منوَّناً. وعنه أيضاً: «مِنْ سَبْأَ» بسكونِ الباءِ وفتحِ الهمزةِ، جعله على فَعْل ومَنَعَه من الصرفِ لِما تقدَّم. وعن الأعمش «مِنْ سَبْءِ» بهمزةٍ مكسورةٍ غيرِ منونةٍ. وفيها إشكالٌ؛ إذ لا وجهَ للبناء. والذي يظهر لي أنَّ تنوينَها لا بدَّ أن يُقْلَبَ ميماً وصلاً ضرورةَ ملاقاتِه للباء، فسمعها الراوي، فظنَّ أنه كَسَر مِنْ غيرِ تنوينٍ. ورُوِيَ عن أبي عمروٍ «مِنْ سَبَا» بالألفِ صريحةً كقولِهم: «تَفَرَّقُوا أَيْدِيْ سَبا»[3]. وكذلك قُرِيء «بِنَبَا» بألفٍ خالصةٍ، وينبغي أَنْ يكونا لقارِيءٍ واحدٍ.

و«سَبَأ» في الأصلِ اسمُ رجلٍ مِنْ قَحْطانَ، واسمه عبد شمس، وسَبَأٌ

---

(١) البيت للأُقَيْشِر في ابن عمٍ له موسر. وهو في دلائل الإعجاز ١٥٠، والخزانة ٢/ ٢٨١، وقوله: «الخنا» لعله «الندى» كما في «دلائل الإعجاز» لأن الشاعر يهجو ابن عمه الذي لطمه.

(٢) لم أهتد إلى قائله. وهو في البحر ٧/ ٦٦.

(٣) في اللسان (سبأ): «أي: متفرقين شُبهوا بأهل سبأ لمَّا مزَّقهم الله في الأرض فأخذ كلُّ طائفة منهم طريقاً على حِدَة. واليد: الطريق. والعرب لا تهمز «سبا» في هذا الموضع لأنه كثر في كلامهم فاستثقلوا فيه الهمزة وإن كان أصله مهموزاً». وانظر المثل في: مجمع الأمثال ١/ ٢٧٥، والمستقصى للزمخشري ٢/ ٨٨.

لقبٌ له. وإنما لُقِّبَ به لأنه أولُ مَنْ سَبىٰ، وَوُلِدَ له عشرةُ أولادٍ، تيامَنَ ستةٌ وهم: حِمْيَـرُ وكِنْدَةُ والأَزْدُ وأَشْعَـرُ وخَثْعَمُ وبُجَيْلَةُ، وتشـاءَمَ أربعـةٌ وهم: لَخْمٌ وجُـذامُ وعامِلَةُ وغَسَّانُ.

آ. (٢٣) قـولـه: ﴿وأُوْتِيَتْ﴾: يجـوزُ أَنْ تكـونَ معـطوفـةً على «تَمْلِكُهم». وجـاز عَطْفُ المـاضي على المضارع؛ لأنَّ المضـارعَ بمعنـاه أي: مَلَكَتْهُمْ. ويجوز أَنْ يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحالِ من مـرفوعِ «تَمْلِكُهم»، و«قد» معها مضمرةٌ عند مَنْ يَرَىٰ ذلك.

وقـوله: «مِنْ كـلِّ شَيْءٍ» عامٌّ مخصـوصٌ بالعَقْـلِ لأنها لم تُؤْتَ مـا أُوْتِيَـه سُلَيْمانُ.

قـوله: «ولهـا عَرْشٌ» يجـوزُ أَنْ تكـونَ هـذه جملةً مستقلةً بنفسِهـا سِيْقَتْ لـلإِخبارِ بهـا، وأَنْ تكونَ معـطوفةً على «أُوْتِيَتْ»، وأَنْ تكـونَ حالاً مِنْ مـرفـوعِ «أُوْتِيَتْ». والأحسنُ أَنْ تُجْعَـلَ الحالُ الجـارَّ، و«عَرْشٌ» مـرفوعٌ بـه، وبعضُهم يَقِفُ على «عَـرْشٌ»، ويَقْطَعُـه عن نَعْتِه. قـال الـزمخشـري[1]: «ومِنْ نَـوْكَى[2] القُصَّاص مَنْ يقفُ على قوله: «ولها عَرْشٌ» ثم يَبْتَدِىءُ «عظيمٌ وَجَدْتُهـا» يريـد: أمرٌ عظيمٌ أَنْ وَجَدْتُها، فَرَّ مِن استعظامِ الهُـدْهُدِ عـرشَها فـوقع في عـظيمةٍ وهي مَسْخُ كتابِ الله»[3]. قلت: النَّوْكَىٰ: الحَمْقَىٰ جمعَ أَنْوَك. وهذا الـذي ذكرَه مِنْ أَمْرِ الوقف[4] نقله الدانيُّ عن نافعٍ، وقَرَّره، وأبو بكربـن الأنبـاري، ورفعه إلى

(١) الكشاف ٣/١٤٤.

(٢) الأنـوك: الأحمق والجـاهـل والعَيِيُّ. جمعهـا نَـوْكىٰ ونُـوْك ولعـل مقصـوده المعنى الثالث.

(٣) استنكره كذلك النحاس في كتاب القطع والائتناف ٥٣٥.

(٤) انظر: القرطبـي ١٣/١٨٥.

بعضِ أهل العلمِ ، فلا ينبغي أَنْ يُقال : «نَوْكَىٰ القُصَّاص» . وخرَّجه الدانيُّ على أَنْ يكونَ «عظيم» مبتدأ و «وَجَدْتُها» الخبرُ . وهذا خطأٌ كيف يُبْتدأ بنكرةٍ مِنْ غيرِ مُسَوِّغٍ ، ويُخْبَرُ عنها بجملةٍ لا رابطَ بينها وبينَه؟ والإِعرابُ ما قاله الزمخشريُّ[1] : مِنْ أنَّ عظيماً صفةٌ لمحذوفٍ خبراً مقدماً [و «وَجَدْتُها» مبتدأٌ مؤخرٌ مُقَدَّراً معه حرفٌ مصدريٌّ أي : أمرٌ عظيمٌ وُجْداني إياها وقومَها غيرَ عابدي اللَّهِ تعالىٰ .

آ . (٢٤) قولُه : ﴿وَجَدْتُها﴾ : هي التي بمعنى لَقِيْتُ][2] وأَصَبْتُ/ فتتعدَّىٰ لواحدٍ ، فيكونُ «يَسْجُدون» حالاً مِنْ مفعولِها وما عُطِفَ عليه . [٦٩٢/ب]

قوله : «أَلاَّ يَسْجُدوا» قرأ[3] الكسائيُّ بتخفيف «ألا» ، والباقون بتشديدها . فأمَّا قراءةُ الكسائيِّ فـ «ألا» فيها تنبيهٌ واستفتاحٌ ، و «يا» بعدها حرفُ نداءٍ أو تنبيهٍ أيضاً على ما سيأتي و «اسْجُدوا» فعلُ أمرٍ . وكان حَقُّ الخَطِّ على هذه القراءةِ أن يكونَ «يا اسْجُدوا» ، لكنَّ الصحابةَ أسقطُوا ألفَ «يا» وهمزةَ الوصلِ من «اسْجُدوا» خَطَّاً لَمَّا سَقَطا لفظاً ، ووَصَلُوا الياءَ بسين «اسْجُدوا» ، فصارَتْ صورتُه «يَسْجُدوا» كما ترى ، فاتَّحدت القراءتان لفظاً وخَطَّاً واختلفتا تقديراً .

واختلف النحويون في «يا» هذه : هل هي حرفُ تنبيهٍ أو للنداءِ ، والمنادَىٰ محذوفٌ تقديرُه : يا هؤلاءِ اسْجُدوا؟ وقد تقدَّم ذلك عند قولِه : «يا لَيْتَني» في سورة النساء[4] . والمرجَّحُ أَنْ تكونَ للتنبيهِ ؛ لئلا يُؤَدِّيَ إلى حَذْفٍ كثيرٍ مِنْ غيرِ بقاءِ ما يَدُلُّ على المحذوفِ . ألا ترىٰ أنَّ جملةَ النداءِ حُذِفَتْ ، فلو ادَّعَيْتَ

---

(١) لم يرد في الكشاف .

(٢) ما بين معقوفين مخروم في الأصل أثبتناه من (ش) .

(٣) انظر في قراءاتها : السبعة ٤٨٠ ، والتيسير ١٦٧ ، والبحر ٧/ ٦٨ ، والحجة ٥٢٦ ، والقرطبي ١٣/ ١٨٥ ، والشواذ ١٠٩ .

(٤) الآية ٧٣ . وانظر : الدر المصون ٤/ ٣٤ .

حَذْفَ المنادَىٰ كَثُرَ الحذفُ ولم يَبْقَ معمولٌ يَدُلُّ على عامِلِه، بخلافِ ما إذا جَعَلْتَها للتنبيهِ. ولكنْ عارَضَنا هنا أنَّ قبلَها حرفَ تنبيهٍ آخرَ وهو «ألا». وقد اعْتُذِرَ عن ذلك: بأنه جُمِع بينهما تأكيداً. وإذا كانوا قد جَمَعُوا بين حرفين عامِلَيْنِ للتأكيدِ كقوله[1]:

٣٥٥٩ـ فَأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَنِي عَنْ بما بِه

. . . .

فغيرُ العامِلَيْن أَوْلَىٰ. وأيضاً فقد جَمَعُوا بين حَرْفَيْنِ عامِلَيْنِ مُتَّحِدَّيْ اللفظِ والمعنى، كقوله[2]:

٣٥٦٠ـ فلا واللَّهِ لا يُلْفَىٰ لِما بي
ولا لِلِما بهم أبداً دَواءُ

فهذا أَوْلَى. وقد كَثُرَ مباشرةُ «يا» لفعلِ الأمرِ وقبلَها «ألا» التي للاستفتاح كقوله[3]:

٣٥٦١ـ ألا يا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلمي ثُمَّتَ اسْلَمي
ثلاثَ تحيَّاتٍ وإنْ لَمْ تَكَلَّمي

وقوله[4]:

٣٥٦٢ـ ألا يا اسْلَمي يا دارَ مَيَّ على البِلى
ولا زالَ مُنْهَلاً بجَرْعائِكِ القَطْرُ

---

(١) تقدم برقم ٩١٦.

(٢) تقدم برقم ١٣٨٣.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في ابن يعيش ٣/٣٩.

(٤) البيت لذي الرمة، وهو في ديوانه ٥٥٩، وأمالي الشجري ٢/١٥١، والعيني ٢/٦، والهمع ١/١١١، والدرر ١/٨١. منهلاً: سائلاً. الجرعاء: المرتفع.

وقوله[1] :

٣٥٦٣ـ ألا يـا اسلمي ذاتَ الـدَّمـاليجِ والعِقْـدِ
وذاتَ اللِّثـاثِ الجُمِّ والفـاحِـمِ الجَـعْـدِ

وقوله[2] :

٣٥٦٤ـ ألا يـا اسْلمي يـا هنـدُ هنـدَ بـني بـدرِ
وإن كـان حَيَّـانـا عِـداً آخـرَ الـدهـرِ

وقوله[3] :

٣٥٦٥ـ ألا يـا اسْقِيـاني قبـلَ خَبْـلِ أبـي بكـرِ
لـعـل مـنـايـانـا قَـرُبْـنَ ولا نَـدْري

وقوله[4] :

٣٥٦٦ـ ألا يـا اسْقِيـاني قبـلَ غـارةِ سِنْجـالِ
. . . .

---

(١) البيت للعُدَيْل بن الفرخ العَجْليّ، وهو في الحماسة ١/٣٧٧، وبرواية الثنايا الغُـرّ، والدماليج: ج دُمْلُج ودُمْلوج وهو ضرب من الحليّ. والجُمّ: ضرب من الصَّدَف.

(٢) البيت لـلأخطل، وهـو في ديوانـه (صـالحـاني) ١٢٨، وأمـالي الشجـري ٢/١٥١، والإنصاف ٩٩، وابن يعيش ٢/٢٤.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٧/٦٩.

(٤) البيت للشماخ. وعجزه:

وقبـل منايـا قد حَضَـرْنَ وآجـالِ

وهو في ديوانه ٤٥٦، والكتاب ٢/٣٠٧، واللسان سنجل.

وقوله[1]:

٣٥٦٧ـ فقالَتْ ألا يا اسْمَعْ أَعِظْكَ لخُطْبةٍ
فقلتُ: سَمِعْنا فانْطِقي وأَصِيْبي

وقد جاءَ ذلك، وإنْ لم يكنْ قبلَها «ألا» كقوله[2]:

٣٥٦٨ـ يا دارَ هندٍ يا اسْلَمي ثُمَّ اسْلَمي
بِسَمْسَمٍ أوعَنْ يمينِ سَمْسَمِ

فقد عَرَفْتَ أنَّ قراءةَ الكسائيِّ قويةٌ لكثرةِ دَوْرِها في لغتهم.

وقد سُمع ذلك في النثر، سُمِع بعضُهم يقول: ألا يا ارحموني، ألا يا تَصَدَّقوا علينا. وأمَّا قولُ الآخرِ[3]:

٣٥٦٩ـ يا لعنةَ اللَّهِ والأقوامِ كلِّهمُ
والصالحينَ على سَمْعانَ مِنْ جارِ

فيُحتمل أَنْ تكونَ يا للنداءِ، والمنادىٰ محذوف، وأَنْ تكونَ للتنبيهِ وهو الأرجحُ لِما مَرَّ.

واعلمْ أن الكسائيَّ الوقفُ عنده على «يَهْتَدون» تامٌّ.

وله أن يَقِفَ على «ألا يا» معاً ويَبْتَدِيءَ «اسْجُدوا» بهمزة مضمومةٍ، وله أَنْ يقفَ على «ألا» وحدَها، وعلى «يا» وحدَها؛ لأنهما حرفان منفصِلان. وهذان الوقفان وقفا اختبارٍ لا اختيارٍ؛ لأنهما حرفان لا يَتِمُّ معناهما، إلَّا بما يتصلان به،

---

(١) لم أهتد إلى قائله. وهو في الإنصاف ١/١٠٢، والبحر ٧/٦٩.
(٢) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ١/٤٤٢، وملحقات رؤبة ١٨٣، والإنصاف ١/١٠٢، واللسان (سمم).
(٣) تقدم برقم ٢٥٧.

وإنما فعله القراءُ امتحاناً وبياناً. فهذا توجيهُ قراءةِ الكسائيِّ، والخطبُ فيها سَهْلٌ.

وأما قراءةُ الباقين فتحتاج إلى إمعانِ نَظَرٍ. وفيها أوجهٌ كثيرةٌ، أحدها: أنَّ «ألَّا» أصلُها: أَنْ لا، فـ «أَنْ» ناصبةٌ للفعلِ بعدَها؛ ولذلك سَقَطَتْ نونُ الرفعِ، و «لا» بعدها حَرفُ نفيٍ. و «أنْ» وما بعدها في موضع مفعولِ «يَهْتَدون» على إسقاطِ الخافضِ، أي: إلى أن/ لا يَسْجُدوا. و «لا» مزيدةٌ كزيادتِها في «لئلا يعلَمَ أهلُ الكتاب»[1]. الثاني: أنه بدلٌ مِنْ «أعمالَهم» وما بينهما اعتراضٌ تقديرُه: وزَيَّن لهم الشيطانُ عدمَ السجودِ لله. الثالث: أنه بدلٌ من «السبيل» على زيادةِ «لا» أيضاً. والتقديرُ: فصَدَّهم عن السجودِ لله تعالى. الرابع: أنَّ «ألَّا يَسْجدوا» مفعول[2] له. وفي متعلَّقه وجهان، أحدهما: أنه زَيَّن أي: زَيَّن لهم لأجلِ أَنْ لا يَسْجدُوا. والثاني: أنَّه متعلِّقٌ بـ «صَدَّهم» أي: صَدَّهم لأجلِ أَنْ لا يَسْجُدوا. وفي «لا» حينئذٍ وجهان، أحدهما: أنه ليسَتْ مزيدةً، بل نافيةً على معناها من النفي. والثاني: أنها مزيدةٌ والمعنى: وزَيَّن لهم لأجلِ توقُّعِه سُجودَهم، أو لأجْلِ خَوْفِه مِنْ سُجودِهم. وعدمُ الزيادةِ أظهرُ. [٦٩٣/أ]

الخامس: أنه خبرُ مبتدأ مضمرٍ. وهذا المبتدأُ: إمَّا أَنْ يُقَدَّرَ ضميراً عائداً على «أعمالَهم» التقديرُ: هي أن لا يَسْجدوا، فتكون «لا» على بابِها من النفي، وإمَّا أن يُقَدَّرَ ضميراً عائداً على «السبيل». التقديرُ: هو أَنْ لا يَسْجُدوا فتكون «لا» مزيدةً على ما تقدَّم ليَصِحَّ المعنى.

وعلى الأوجهِ الأربعةِ المتقدمةِ لا يجوزُ الوقفُ على «يَهْتدون» لأنَّ ما بعدَه: إمَّا معمولٌ له أو لِما قبلَه مِنْ «زَيَّن» و «صَدَّ»، أو بدلٌ مِمَّا قبله أيضاً مِنْ

---

(١) الآية ٢٩ من الحديد.

(٢) الأصل: مفعولاً.

«أعمالَهم» أو من «السبيل» على ما قُرِّر وحُرِّرَ، بخلافِ الوجهِ الخامسِ فإنه مبنيٌّ على مبتدأ مضمرٍ، وإن كان ذلك الضمير مُفَسَّراً[1] بما سَبَقَ قبلَه.

وقد كُتِبَتْ «ألاَّ» موصولةً غيرَ مفصولةٍ، فلم تُكْتَبْ «أنْ» منفصِلةً مِنْ «لا» فمِنْ ثَمَّ امتنعَ أَنْ يُوْقَفَ لهؤلاء[2] في الابتلاء والامتحان على «أنْ» وحدَها لاتِّصالِها بـ «لا» في الكتابةِ، بل يُوْقَفُ لهم على «ألاَّ» بجملتِها، كذا قال القُرّاء. والنحويون متى سُئِلوا عن مثلِ ذلك وَقَفُوا لأجلِ البيانِ على كلِّ كلمةٍ على حِدَتِها لضرورةِ البيانِ، وكونُها كُتِبَتْ متصلةً بـ «لا» غيرُ مانعٍ من ذلك. ثم قولُ القُرَّاءِ كُتِبَتْ متصلةً فيه تجوُّزٌ وتَسامُحٌ؛ لأنَّ حقيقةَ هذا أَنْ يُثْبِتُوا صورةَ نونٍ ويَصِلُونها[3] بـ «لا»، فيكتبونها: أَنْلا، ولكنْ لَمَّا أُدْغِمَتْ فيما بعدَها لفظاً وذَهَبَ لفظُها إلى لفظِ ما بعدَها، قالوا ذلك تسامحاً.

وقد رتَّب أبو إسحاق[4] على القراءتين حُكماً: وهو وجوبُ سجودِ التلاوةِ وعَدَمُه؛ فأوجبه مع قراءةِ الكسائيِّ وكأنه لأجلِ الأمرِ به، ولم يُوْجِبْه في قراءة الباقين لعدمِ وجودِ الأمرِ فيها. إلاَّ أنَّ الزمخشريَّ[5] لم يَرْتَضِه منه فإنه قال: «فإنْ قلتَ: أَسَجْدَةُ التلاوةِ واجبةٌ في القراءتين جميعاً أو في واحدةٍ فيهما؟ قلت: هي واجبةٌ فيهما، وإحدى القراءتين أمرٌ بالسجودِ، والأخرى ذَمٌّ للتارك». فما ذكره الزجاج مِنْ وجوبِ السجدةِ مع التخفيفِ دونَ التشديدِ فغيرُ مرجوعٍ إليه.

---

(١) الأصل: «مفسر».

(٢) أي للقراء.

(٣) كذا في الأصل على الاستئناف.

(٤) معاني القرآن له ــ وهو الزجاج ــ ١١٥/٤.

(٥) الكشاف ١٤٥/٣.

قلت: وكأنَّ الزجاجَ أخذ بظاهرِ الأمرِ، وظاهرُه الوجوبُ، وهذا لو خُلِّيْنا والآيةَ لكان السجودُ واجباً، ولكنْ دَلَّتِ السُّنَّةُ على استحبابِه دونَ وجوبِه، على أنَّا نقول: هذا مبنيٌّ على نظرٍ آخر: وهو أنَّ هذا الأمرَ من كلامِ اللَّهِ تعالى، أو من كلامِ الهُدْهُدِ محكيًّا عنه. فإنْ كان مِنْ كلامِ اللَّهِ تعالى فيُقال: يَقْتضي الوجوبَ، إلَّا أَنْ يجيْءَ دليلٌ يَصْرِفُه عن ظاهرِه، وإنْ كان من كلامِ الهُدْهد ـ وهو الظاهرُ ـ ففي انتهاضِه دليلاً نظرٌ لا يَخْفى.

وقرأ الأعمشُ «هَلَّا»، و «هَلا» بقلب الهمزة هاءً مع تشديدِ «لا» وتخفيفها وكذا هي في مصحفِ عبد الله. وقرأ عبدُ الله «تَسْجُدون» بتاء الخطابِ ونونِ الرفع. وقُرِئ كذلك بالياء مِنْ تحتُ. فمَنْ أَثْبَتَ نونَ الرفعِ فألا بالتشديدِ أو التخفيفِ للتحضيضِ، وقد تكونُ المخففةُ للعَرْضِ أيضاً نحو: «ألا تَنْزِل عندنا نتحدَّث» وفي حرف عبدِ الله أيضاً: «ألا هَلْ تَسْجدُون» بالخطاب.

قوله: «الذي يُخرِجُ الخَبْءَ» يجوز أَنْ يكونَ مجرورَ المحلِّ نعتاً لله أو بدلاً منه أو بياناً، أو منصوبَه/ على المدحِ، ومرفوعَه على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ. [٦٩٣/ب] والخَبْءُ مصدرُ خَبَأْتُ الشيءَ أخبَؤُه خَبْئاً أي: سَتَرْتُه، ثم أُطْلِقَ على الشيءِ المَخْبوء. ونحوُه: «هذا خَلْقُ الله»[١]. وفي التفسير: الخَبْءُ في السمواتِ: المطرُ، وفي الأرضِ: النباتُ. والخابِيَةُ مِنْ هذا، إلَّا أنهم التزموا فيها تَرْكَ الهمزةِ كالبَرِيَّة والذُّرِّيَّة عند بعضِهم[٢]. وقرأ[٣] أُبَيٌّ وعيسى «الخَبَ» بنَقْلِ حركةِ الهمزةِ إلى الباءِ، وحَذْفِ الهمزة، فيصيرُ نحوَ: رأيتُ الأبَ. وقرأ عبد الله وعكرمةُ ومالك بن دينار «الخبا» بألفٍ صريحة. ووجْهُها: أنه أبدلَ الهمزةَ ألفاً

---

(١) الآية ١١ من لقمان.

(٢) انظر: الدر المصون ٢/١٠١.

(٣) انظر في قراءاتها: النشر ١/٤٤٥، والقرطبي ١٣/١٨٧، والبحر ٧/٦٩.

فلزِمَ تحريكُ الباءِ، وذلك على لغةِ مَنْ يَقِفُ من العرب[1] بـإبدال الهمـزةِ حرفـاً يجانِسُ حركتَها فيقول: هذا الخَبُوْ، ورأيتُ الخَبا ومررت بـالخَبِـي، ثم أُجْرِي الـوصلُ مُجْـرَىٰ الوقفِ. وعنـدي أنه لَمَّـا نَقَلَ حـركةَ الهمـزةِ إلى الساكنِ قبلَهـا لم يَحْذِفْها، بل تركها فسكنَتْ بعد فتحةٍ فدُبِّرَتْ بحركةِ ما قبلها، وهي لغةٌ ثـابتةٌ يقولون: المَراة والكَماة بألفٍ مكانَ الهمزةِ بهذه الطريقةِ.

وقد طَعن[2] أبو حاتم على هذه القـراءةِ وقال: «لا يجـوزُ في العربيـةِ؛ لأنه إنْ حَذَفَ الهمزة ألقىٰ حركتَها على الباءِ، فقال: الخَبَ، وإن حَوَّلها قال: الخَبْـيَ بسكونِ الباءِ وياءٍ بعدَها» قال المبرد: «كان أبو حاتم دونَ أصحـابِه في النحوِ، لم يَلْحَقْ بهم، إلَّا أنه إذا خَرَجَ مِنْ بلدِهم لم يَلْقَ أَعْلَمَ منه».

قـوله: «في السمـوات» فيه وجهـان، أحدُهمـا: أنه متعلقٌ بـ «الخَبْءَ» أي: المخبـوءَ في السمواتِ. والثـاني: أنـه متعلقٌ بـ «يُخْـرِجُ» على أنَّ معنى «في» معنى «مِنْ» أي: يُخْرِجُه من السمواتِ. وهو قول الفراء[3].

قوله: «مـا تُخْفُوْن» قـرأ[4] الكسائيُّ وحفص بـالتاء مِنْ فـوقُ فيهما[5]، والبـاقون بـالياءِ مِنْ تحتُ. فـالخطابُ ظـاهـرٌ على قـراءةِ الكسـائي؛ لأنَّ قبلَه أَمْـرَهم بالسجـودِ وخطابَهم بـه. والغَيْبَةُ على قـراءةِ البـاقينِ ـ غيـرَ حفصٍ ـ ظاهرةٌ أيضاً؛ لتقدُّمِ الضمائرِ الغائبةِ في قوله: «لهم» و «أعمـالهم» و «صَدَّهم» و «فهمْ». وأمَّا قراءةُ حفصٍ فتأويلُها أنه خَرَجَ إلى خـطابِ الحاضـرين بعد أَنْ

---

(١) انظر: شرح الشافية ٢/٣١٠.

(٢) انظر: البحر ٧/٦٩.

(٣) معاني القرآن له ٢/٢٩١.

(٤) السبعـة ٤٨١، والتيسيـر ١٦٨، والبحـر ٧/٦٩، والقـرطبـي ١٣/١٨٨، والحجـة ٥٢٨، والنشر ٢/٣٣٧.

(٥) أي: وفي «تُعْلِنون».

أتمَّ قضيةَ أهلِ سَبَأ. ويجوز أَنْ يكونَ التفاتاً على أنه نـزَّل الغائبَ منزلةَ الحاضرِ فخاطبه مُلْتَفِتاً إليه.

وقال ابن عطية[1]: «القراءةُ بياءِ الغَيْبة تعطي أن الآيةَ من كلامِ الهُدْهد، وبتاءِ الخطابِ تعطي أنها من خطابِ الله لأمةِ محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم». وقد تقدَّم أنَّ الظاهر أنه من كلامِ الهدهد مطلقاً. وكذلك الخلافُ في قولِه «اللَّهُ لا إلهَ إلا هو» هل هو من كلامِ الهدهدِ استدراكاً منه، لَمَّا وَصَفَ عَرْشَ بلقيسَ العظيمَ، أو من كلامِ اللَّهِ تعالىٰ رَدًّا عليه في وَصْفِه عَرْشَها بالعظيم؟

آ. **(٢٦)** والعامَّةُ على جرِّ «العظيم» تابعاً للجلالة. وابن محيصن[2] بالرفعِ. وهو يحتمل وجهين. أن يكونَ نعتاً للربِّ، وأَنْ يكونَ مقطوعاً عن تبعيَّةِ العرش إلى الرفعِ بإضمارِ مبتدأ.

آ. **(٢٧) قوله: ﴿أَصَدَقْتَ أم كنتَ﴾**: الجملةُ الاستفهاميةُ في محلِّ نصبٍ بـ «نَنْظُرُ» لأنها معلِّقةٌ لها. و «أم» هنا متصلةٌ. وقوله: «أم كنتَ من الكاذبين» أبلَغُ مِنْ قولِه: «أم كَذَبْتَ» وإنْ كان هو الأصلَ؛ لأنَّ المعنى: مِن الذين اتَّصفوا وانْخَرَطوا في سِلْكِ الكاذبين.

آ. **(٢٨) قوله: ﴿هذا﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً لـ «كتابي» أو بدلاً منه أو بياناً له.

قوله: «فَأَلْقِهْ» قرأ[3] أبو عمرو وحمزةُ وأبو بكر بإسكان الهاء، وقالون

---

(١) المحرر ١٢/١٠٦.

(٢) الإتحاف ٢/٣٢٦، والبحر ٧/٧٠، والشواذ ١٠٩.

(٣) ثمة اختلاف في الرواية عن القراء السبعة في هذا الحرف ففي السبعة: أن ابن كثير والكسائي: الهاء موصولة بياء، وروايتان عن ابن عامر ونافع: فألقهي، فألقهِ. =

بكسرها فقط من غيرِ صلةٍ بلا خلافٍ عنه. وهشام[1] عنه وجهان بالقصرِ والصلةِ. والباقون بالصلة بلا خلاف. وقد تقدَّم توجيهُ ذلك كلِّه في آل عمران والنساء وغيرِهما عند «يُؤَدِّه إليك»[2] و «نُوَلِّه ما تَوَلَّىٰ»[3]. وقرأ مسلم بن جندب بضمِّ الهاءِ موصولةً بواوٍ: «فَأَلْقِهُوْ إليهم» وقد تقدَّم أنَّ الضمَّ الأصلُ.

[قوله:] «ثم تَوَلَّ عنهم» زعم أبو علي وغيرُه أنَّ في الكلام تقديماً وأن الأصلَ: فانظرْ ماذا يَرْجِعون ثم تَوَلَّ عنهم. ولا حاجةَ إلى هذا [لأن المعنىٰ بدونِه صحيحٌ أي: قِفْ قريباً منهم لتنظرَ ماذا يكون][4].

قوله: «ماذا يَرْجِعُون» إنْ جَعَلْنا «انظر» بمعنى تأمَّلْ وتَفَكَّرْ كانت «ما» استفهاميةً. وفيها حينئذٍ وجهان، / أحدُهما: أَنْ تُجْعَلَ مع «ذا» بمنزلةِ اسمٍ واحد، وتكونُ مفعولةً بـ «يَرْجِعُون» تقديرُه: أيَّ شيء يَرْجِعون. والثاني: أن تُجْعل «ما» مبتدأً، و «ذا» بمعنىٰ الذي و «يَرْجِعُون» صلتَها، وعائدُها محذوفٌ تقديرُه: أيُّ شيء الذي يَرْجِعونه. وهذا الموصولُ هو خبر «ما» الاستفهامية، وعلى التقديرين فالجملةُ الاستفهاميةُ مُعَلِّقَةٌ لـ «انْظُرْ» فمحلُّها النصبُ على إسقاطِ الخافضِ أي: انْظُرْ في كذا وفَكِّر فيه، وإنْ جَعَلْناه[5] بمعنى انتظرْ مِنْ قوله: «انْظُرونا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكم»[6] كانت «ماذا» بمعنى الذي، و «يَرْجِعون» [٦٩٤/أ]

= وروايتان عن أبي عمرو: فألقِهْ، فألقهي. وقرأ عاصم في روايتَيْه وحمزة: فألقِهْ. وانظر: السبعة ٤٨١، والنشر ١/٣٠٥، والتيسير ١٦٨، والقرطبي ١٣/١٩٠، والحجة ٥٢٨، والبحر ٧/٧٠.

(١) وهو راوي ابن عامر.
(٢) الآية ٧٥. وانظر: الدر المصون ٣/٢٦١.
(٣) الآية ١١٥.
(٤) ما بين معقوفين أثبتناه من (ش)، ولم يظهر في مصورة الأصل.
(٥) أي جعلنا الفعل من قوله: «فانظر ماذا».
(٦) الآية ١٣ من الحديد.

صلةٌ، والعائدُ مقدرٌ كما مرَّ تقريرُه. وهذا الموصولُ مفعولٌ به أي: انتظر الذي يَرْجِعونه.

وقال الشيخ[1]: «وماذا: إنْ كان معنى «انظرْ» معنى التأمُّلِ بالفكر كان «انظر» مُعَلَّقاً. و«ماذا»: إمَّا أَنْ يكونَ كلُّه استفهاماً في موضعِ نصبٍ، وإمَّا أَنْ يكونَ «ما» استفهاماً، وذا موصول بمعنى الذي. فعلى الأولِ يكونُ «يَرْجِعون» خبراً عن «ماذا»، وعلى الثاني يكون «ذا» هو الخبرَ، وَيَرْجِعُون صلة» انتهى.

وهذا غَلَطٌ: إمَّا من الكاتبِ، وإمَّا مِنْ غيرِه؛ وذلك أنَّ قولَه «فعلى الأولِ» يعني به أنَّ «ماذا» كلَّه استفهامٌ في موضع نصبٍ يمنعُ قولَه: «يَرْجِعون» خبرٌ عن «ماذا». كيف يكون خبراً عنه وهو منصوبٌ به كما تقدَّم تقريرُه؟ وقد صَرَّح هو بأنه منصوبٌ يعني بما بعدَه، ولا يعملُ فيه ما قبلَه. وهذا نظيرُ ما تقدَّم في آخرِ السورةِ قبلَها في قولِه: «وسيعلمُ الذين ظلمُوا أيَّ منقلَبٍ يَنْقلبون»[2] في كونِ اسمِ الاستفهامِ معمولاً لِما بعدَه، وهو مُعَلِّقٌ لِما قبله، فكما حَكَمْتَ على الجملةِ مِنْ «يَنْقَلِبُوْن» وما اشتملَتْ عليه من اسمِ الاستفهامِ المعمولِ لها بالنصبِ على سبيلِ التعليقِ، كذلك تَحْكُمُ على «يَرْجِعُون» فكيف تقول: إنها خبرٌ عن «ماذا»؟

آ. (٣٠) **قوله: ﴿إنه مِنْ سليمانَ وإنه﴾**: العامَّةُ على كسرِ الهمزتين على الاستئنافِ جواباً لسؤالِ قومِها كأنَّهم قالوا: مِمَّن الكتابُ؟ وما فيه؟ فأجابَتْهم بالجوابَيْن.

وقرأ[3] عبد الله «وإنَّه مِنْ سليمانَ» بزيادةِ واوٍ عاطفةٍ «إنه من سليمان»

---

(١) البحر ٧/٧٠ ـ ٧١.

(٢) الآية ٢٢٧ من الشعراء.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٧/٧٢، والقرطبي ١٣/١٩٢، والشواذ ١٠٩.

على قولِه: «إني أُلْقِيَ إليَّ». وقرأ عكرمةُ وابن أبـي عبلةَ بفتح الهمزتين. صَرَّح بـذلـك الـزمخشـري وغيـرُه، ولـم يـذكـر أبـو البقـاء[1] إلاَّ الكسـرَ في «إنـه من سليمانَ»، وكأنـه سكتَ عن الثانيـةِ؛ لأنها معـطوفةٌ على الأولى. وفي تخـريجِ الفتح فيهما أوجهٌ، أحدُهما: أنه بدلٌ من «كتاب» بدلُ اشتمالٍ، أو بدلُ كلٍ مِنْ كلٍ، كأنه قيل: أُلْقِي إليَّ أنه من سليمانَ، وأنـه كذا وكـذا. وهذا هـو الأصحُّ. والثاني: أنه مرفوعٌ بـ «كـريمٌ» ذكره أبـو البقاء[2]، وليس بـالقويِّ. الثـالـث: أنه على إسقـاطِ حرفِ العلةِ. قـال الـزمخشـري[3]: «ويجـوز أَنْ تـريـدَ: لأنـه مِنْ سليمانَ، ولأنَّه، كأنها عَلَّلَتْ كرمَه بكونِه من سليمان وتصديرَه باسم الله».

قال مكي[4]: «وأجاز الفـراء[5] الفتحَ فيهمـا في الكلامِ» كـأنه لـم يَـطَّلِعْ على أنها قراءةٌ.

وقـرأ أُبَـيٌّ «أَنْ مِنْ سليمانَ، وأنْ بسمِ اللَّهِ» بسكـون النون فيهمـا. وفيها وجهان، أظهرُهمـا: أنَها «أنْ» المفسـرةُ، لتقدُّم مـا هو بمعنىٰ القـول. والثاني: أنَّها المخففةُ، واسمُها محذوفٌ وهذا لا يَتَمَشَّىٰ على أصول البصـريين[6]؛ لأنَّ اسمَهـا لا يكـونُ إلاَّ ضميـرَ شـأنٍ، وضميـرُ الشـأنِ لا يُفَسَّـر إلاَّ بجملةٍ مُصَـرَّحٍ بجُزْأَيْها.

آ. (٣١) **قوله: ﴿أَنْ لا تَعْلُوْا﴾**: فيـه أوجهٌ، أحـدُها: أنَّ «أنْ»

---

(١) الإملاء ٢/١٧٣.
(٢) الإملاء ٢/١٧٣.
(٣) الكشاف ٣/١٤٦.
(٤) مشكل إعراب القرآن له: ٢/١٤٨.
(٥) معاني القرآن ٢/٢٩١.
(٦) انظر: الارتشاف ٢/١٥١.

مفسِّرةً، كما تقدَّمَ في أحد الأوجهِ في «أنْ» قبلَها في قراءةِ عكرمة[1]، ولم يذكُر الزمخشريُّ[2] غيرَه. وهو وجهٌ حسنٌ لِما في ذلك من المشاكلةِ: وهو عطفُ الأمرِ عليه وهو قولُه «وَأْتُوْني». والثاني: أنها مصدرية في محلِّ رفعٍ بدلاً مِنْ «كتاب» كأنه قيل: أُلْقِيَ إليَّ: أَنْ لا تَعْلُوا عليَّ. والثالث: أنها في موضعِ رفعٍ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ أي: هو أَنْ لا تَعْلُوا. والرابع: أنَّها على إسقاطِ الخافضِ أي: بأَنْ لا تَعْلُوا، فيجيْءُ في موضِعها القولان المشهوران[3].

[٦٩٤/ب] والظاهر أنَّ «لا» في / هذه الأوجهِ الثلاثة للنهي. وقد تقدَّم أنَّ «أَنْ» المصدريةَ تُوْصَلُ بالمتصرفِ مطلقاً. وقال الشيخ[4]: «وأَنْ في قولِه: «أن لا تَعْلُوا عليَّ» في موضعِ رفعٍ على البدلِ من «كتاب». وقيل: في موضعِ نصبٍ على [معنى][5]: بأن لا تَعْلُوا. وعلى هذين التقديرين تكون «أنْ» ناصبةً للفعل».

قلت: وظاهرُ هذا أنها نافيةٌ؛ إذ لا يُتَصَوَّرُ أَنْ تكونَ ناهيةً بعد «أَنْ» الناصبةِ للمضارع. ويؤيِّد هذا ما حكاه عن الزمخشريِّ فإنه قال[6]: «وقال الزمخشريُّ[7]: وأنْ في «أَنْ لا تَعْلُوا» مفسرةٌ» قال: «فعلى هذا تكون «لا» في «لا تَعْلُوا» للنهي، وهو حسنٌ لمشاكلة عطفِ الأمرِ عليه». فقوله: «فعلى هذا» إلى آخره صريحٌ أنها على غيرِ هذا ـ يعني الوجهين المتقدمين ـ ليست للنهي

---

(١) كذا في الأصل وقراءة عكرمة «أنَّه» وهذه لا تكون مفسرة. والصواب «أُبَي» حيث قرأ «أنْ من سليمان».

(٢) الكشاف ١٤٦/٣.

(٣) يرى سيبويه أن المحلَّ هو الجر، والخليل يرى النصب. انظر: الكتاب ٤٦٤/١، والدر المصون ٢١١/١.

(٤) البحر ٧٢/٧، وبدأه بـ «قيل».

(٥) زيادة من البحر.

(٦) البحر ٧٢/٧.

(٧) الكشاف ١٤٦/٣.

فيهما. ثم القولُ بأنَّها للنفيِ لا يَظْهَرُ؛ إذ يصيرُ المعنى على الإخبارِ منه عليه السلامُ بأنهم لا يَعْلُون عليه، وليس هذا مقصوداً، وإنما المقصودُ أَنْ يَنْهاهُمْ عن ذلك.

وقرأ[1] ابن عباس والعقيلي «تَغْلُوا» بالغين مُعْجمةً من الغُلُوِّ وهو مجاوَزَةُ الحَدِّ.

آ. **(٣٣) قوله: ﴿ماذا تَأْمُرِيْنَ﴾**: «ماذا» هو المفعولُ الثاني لـ «تَأْمُرين»، والأولُ محذوفٌ، تقديره: تَأْمُرِيْنَنا. والاستفهامُ مُعَلِّق للنظرِ، ولا يَخْفَىٰ حكمُه ممَّا تقدَّم قبلَه[2].

آ. **(٣٤) قوله: ﴿وكذلك يَفْعَلُون﴾**: أي: مِثْلَ ذلك الفعلِ يَفْعلون. وهل هذه الجملةُ مِنْ كلامِها ـ وهو الظاهرُ ـ فتكونُ منصوبةً بالقولِ أو مِنْ كلامِ اللَّهِ تعالى، فهي استئنافيةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ، وهي معترِضَةٌ بين قَوْلَيْها؟

آ. **(٣٥)** والهَدِيَّةُ: ما بُعِثَ على جهةِ الإكرامِ، وهي اسمٌ للمُهْدَىٰ فيحتمل أَنْ يكونَ اسماً صريحاً، ويُحتملُ أَنْ يكونَ في الأصلِ مصدراً أُطْلِقَ على اسمِ المفعولِ، وليسَتْ مصدراً قياسياً؛ لأنَّ الفعلَ منها «أَهْدَىٰ» رباعياً فقياسُ مصدرِه: إهداءً.

قوله: «فَناظِرَةٌ» عطفٌ على «مُرْسِلَة». و «بِمَ» متعلقٌ بـ «يَرجِعُ». وقد وَهِمَ الحوفيُّ فجعَلَها متعلقةً بـ «ناظِرَةٌ» وهذا لا يستقيمُ؛ لأنَّ اسمَ الاستفهامِ له صدرُ الكلامِ. «وبمَ يَرْجِعُ» مُعَلِّقٌ لـ «ناظِرَةٌ».

---

(١) المحتسب ٢/١٣٩، والقرطبي ١٣/١٩٣، والبحر ٧/٧٢.

(٢) انظر: إعرابه للآية ٢٨.

آ. (٣٦) **قوله: ﴿فَلَمَّا جاء سليمانَ﴾**: أي: فلمَّا جاء الرسولُ، أضمرَه لدلالةِ قولِها «مُرْسِلَةٌ» فإنه يَسْتَلْزِمُ رسولاً. والمرادُ به الجنسُ لا حقيقةُ رسولٍ واحدٍ بدليلِ خطابِه لهم بالجمع في قوله: «أتُمِدُّونَنِ» إلى آخره. ولذلك قرأ[1] عبد الله «فلمَّا جاؤُوا» وقرأ «فارْجِعوا» إليهم اعتباراً بالأصلِ المشارِ إليه.

قوله: «أتُمِدُّونَني»[2] استفهامُ إنكارٍ. وقرأ[3] حمزةُ بإدغام نونِ الرفع في نونِ الوقايةِ[4]. وأمَّا الياءُ فإنه يَحْذِفُها وقفاً ويُثْبِتُها وصلاً[5] على قاعدتِه في الزوائد. والباقون بنونَيْنِ على الأصل. وأمَّا الياءُ فإنَّ نافعاً وأبا عمروٍ كحمزةَ يُثْبِتانها وصلاً ويَحْذِفانها وَقْفاً، وابنُ كثيرٍ يُثْبِتُها في الحالَيْن، والباقون يَحْذِفونها في الحالَيْن. ورُوِيَ عن نافعٍ أنه يَقْرأ بنونٍ واحدة، فتكمَّلَتْ ثلاثُ قراءات، كما في «تَأْمُرُوْنِّي أعبدُ»[6].

قال الزمخشري[7]: «فإن قلتَ ما الفرقُ بين قولِك: أتُمِدُّونني بمال وأناأَغْنى منكم، وبين أَنْ تقولَه بالفاء؟

قلت: إذا قلتَه بالواوِ فقد جَعَلْتُ مخاطَبي عالماً بزيادتي عليه في الغِنَى، وهو مَعَ ذلك يَمُدُّني بالمال. وإذا قُلْتُه بالفاءِ فقد جَعَلْتُه مِمَّن خَفِي عليه حالي، وإنما أُخْبِره الساعةَ بما لا أَحْتاجُ معه إلى إمدادِه كأني أقولُ: أُنْكِرُ عليك

(١) البحر ٧/٧٤، معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٣.
(٢) الرسم المصحفي: «أتمدونن».
(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٨٢، والنشر ٢/٣٤٠، والتيسير ١٧٠، والبحر ٧/٧٤، والقرطبي ١٣/٢٠١، والشواذ ١٠٩.
(٤) ولفظها «أتُمِدُّونِّ».
(٥) قال في السبعة: «وبياء في الوصل والوقف». وكذا في التيسير.
(٦) الآية ٦٤ من الزمر.
(٧) الكشاف ٣/١٤٨.

ما فَعَلْتَ فإني غَنِيٌّ عنه، وعليه وَرَد قولُه: «فما آتانيَ اللَّهُ» انتهى. وفي هذا الفرقِ نَظَرٌ؛ إذ لا يُفهم ذلك بمجردِ الواوِ والفاءِ، ثم إنه لم يُجِبْ عن السؤال الأول: وهو أنه لِمَ عَدَلَ عن قوله: «وأنا أَغْنَىٰ منكم» إلى قوله: «فما آتانيَ الله»؟ وجوابُه: أنه أُسْنِدَ إيتاءُ الغِنَىٰ إلى اللَّهِ إظهاراً لنعمتِه عليه، ولو قال: وأنا أَغْنَىٰ منكم، كان فيه افتخارٌ من غيرِ ذِكْرٍ لنعمةِ اللَّهِ عليه.

قوله: «بل أنتم» إضرابُ انتقالٍ. قال الزمخشري[1]: «فإنْ قلتَ: فما وجه الإِضرابِ؟ قلت: لَمَّا أَنْكر عليهم الإِمدادَ، وعَلَّل إنكارَه، أَضْرَبَ عن ذلك إلى بيانِ السببِ الذي حَمَلَهم عليه، وهو أنَّهم لا يَعْرِفُون سببَ رضا إلاَّ ما[2] يُهْدَىٰ إليهم/ من حُظوظِ الدنيا التي لا يَعْرِفُون غيرَها. والهديَّة يجوزُ إضافتُه إلى المُهْدي[3]. وإلى المُهْدَىٰ إليه وهي هنا محتملةٌ للأمرَيْن». [٦٩٥/أ]

قال الشيخ[4]: «وهي هنا مضافَةٌ للمُهْدَىٰ إليه. وهذا هو الظاهرُ. ويجوز أَنْ تكونَ مضافةً إلى المُهْدِي أي: بل أنتم بهديَّتِكم هذه التي أَهْدَيْتُموها تَفْرَحُوْنَ فَرَحَ افتخارٍ». قلت كيف يَجْعَلُ هذا الأولَ هو الظاهرَ، ولم يُنْقَلْ أنَّ سليمان صلَّى الله عليه وسلَّم أرسلَ إليهم هديةً في هذه الحالةِ حتى يُضيفَها إليهم؟، بل الذي يتعيَّن إضافتُها إلى المُهْدِي.

آ. (٣٧) قوله: ﴿ارْجِعْ﴾: الظاهرُ أنَّ الضميرَ يعودُ على الرسولِ. وتقدَّمَتْ قراءةُ عبدِ الله «ارْجِعُوا». وقيل: يعودُ على الهُدْهُدِ.

---

(١) الكشاف ١٤٨/٣.
(٢) الكشاف: إلاَّ أن.
(٣) وقال: «ويكون المعنى: بل أنتم بهديتكم هذه التي أهديتموها تفرحون فرح افتخار».
(٤) البحر ٧٤/٧.

قوله: «لا قِبَلَ» صفةٌ لـ «جُنودٍ» ومعنى لا قِبَلَ: لا طاقَةَ. وحقيقتُه لا مقابلةَ. والضميرُ في «بها» عائدٌ على «جنود» لأنه جمعُ تكسيرٍ فيجري مَجْرى المؤنثةِ الواحدةِ كقولِهم: «الرجال وأَعْضادُها».

وقرأ[1] عبد الله «بهم» على الأصلِ.

قوله: «وهم صاغِرُوْنَ» حالٌ ثانيةٌ. والظاهرُ أنها مؤكِّدةٌ؛ لأنَّ «أَذِلَّة» تُغْني عنها. إنْ قيل: قولُه: «فَلَنَأْتِيَنَّهم» و «لَنُخْرِجَنَّهُمْ» قسمٌ فلا بدَّ أن يقعَ. فالجوابُ: أنه مُعَلَّقٌ على شرطٍ حُذِفَ لفَهْمِ المعنى أي: إنْ لم يأْتُوْني مُسْلِمين.

آ. (٣٩) قوله: ﴿عِفْرِيْتٌ﴾: العامَّةُ على كسرِ العينِ وسكونِ الياء بعدها تاءٌ مجبورةٌ. وقرأ[2] أبو حيوةَ بفتحِ العينِ. وأبو رجاء وأبو السَّمَّال ـ ورُوِيَتْ عن أبي بكرٍ الصدِّيق ـ «عِفْرِيَةٌ» بياءٍ مفتوحةٍ بعدها تاءُ التأنيثِ المنقلبةُ هاءً وَقْفاً. وأنشدوا على ذلك قولَ ذي الرمة[3]:

٣٥٧٠ـ كأنه كوكبٌ في إِثْرِ عِفْرِيَةٍ
مُصَوَّبٌ في سوادِ الليلِ مُنْقَضِبُ

وقرأَتْ طائفةٌ «عِفْرٌ» بحذفِ الياءِ والتاءِ. فهذه أربعُ لغاتٍ، وقد قُرِىء بهِنَّ. وفيه لغتان أُخْرَيان[4] وهما: عَفارِيَة، وطيِّىء وتميمٌ يقولون: عِفْرَىٰ بألفِ التأنيثِ كذِكْرَىٰ. واشتقاقُه من العَفْرِ وهو الترابُ يقال: عافَرَه فَعَفَرَه أي صارَعَه

---

(١) البحر ٧/٧٤، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٩٣.

(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/١٤١، والقرطبي ١٣/٢٠٣، والبحر ٧/٧٦، والشواذ ١٠٩.

(٣) ديوانه ١١١، والبحر ٧/٧٦. والضمير في كأنه يعود إلى الثور. وفي الديوان «مُسَوَّمٌ» بدل «مُصَوَّب». ومنقضب: منقضّ.

(٤) تكرر في الأصل قوله: «أخريان».

فَصَرَعَه. وألقاه في العَفْرِ وهو الترابُ. وقيـل: من العُفْر وهـو القُوَّةُ، والعِفْـريتُ من الجنِّ المـارِدُ الخبيثُ. ويقال: عِفْـريت نِفْريت وهـو إتْباعٌ كشَيْـطان لَيْطان، وحَسَن بَسَن. ويُستعار للعارِمِ من الإنس، ولاشتهـارِ هذه الاستعـارةِ وُصفَ في الآيةِ بكونِه من الجِنِّ تمييزاً لـه. وقال ابن قتيبـة[1]: «العِفْريـة: المُوَثَّقُ الخَلْقِ» وعِفْرِيَةُ الدِّيكِ والحُبارَىٰ: الشَّعْر الذي على رأسِهما، وعِفِـرْنَىٰ للقويِّ، ورجـلٌ عِفِرٌّ بتشديدِ الراءِ للمبالغةِ مثل: شَرٌّ شِمِرٌّ.

آ. (٤٠) **قوله: ﴿أنـا آتِيْكَ﴾**: يجـوزُ أَنْ يكونَ فعـلاً مضارعـاً، فوزنُه أفْعِلُ نحو: أَضْرِبُ، والأصل أَأْتِيْك بهمزتين، فَـأُبْدلت الثـانيةُ ألفـاً، وأن يكـونَ اسمَ فاعِـلٍ، وزنُه فـاعِل والألفُ زائـدةٌ، والهمزةُ أصليـةٌ عكسُ الأول. وأمالَ حمزةُ[2] «آتِيْكَ» في الموضعين من هذه السورةِ بخلافٍ عن خَلَّاد.

قوله: «طَـرْفُكَ» فيـه وجهان، أحـدُهما: أنـه الجَفْنُ. عَبَّر بـه عن سُرْعـةِ الأمرِ. وقال الـزمخشري[3]: «هـو تحريـكُ أجفانِـك إذا نظرْتَ فـوُضِعَ مَـوْضِعَ النـظرِ». والثاني: أنـه بمعنىٰ المَطْروفِ أي: الشيء الـذي تَنْظُره. والأولُ هـو الظاهرُ؛ لأنَّ الطَّرْفَ قد وُصِفَ بالإرسال في قولِه[4]:

٣٥٧١ـ وكـنـتَ مـتـى أرسَـلْتَ طـرفَـك رائـداً
لـقلبِـك يـومـاً أَتْـعَـبَـتْـكَ الـمـنـاظِـرُ
رأيـتُ الـذي لا كـلُّه أنـت قـادِرٌ
عـليـه ولا عَـنْ بَـعْـضِـه أنـتَ صـابـرُ

---

(١) لفظه في تفسير غريب القرآن ٣٢٤: «أي شديدٌ وَثيق».
(٢) التيسير ٥١، والسبعة ٤٨٢، والنشر ٢/٦٤، والحجة ٥٢٩.
(٣) الكشاف ٣/١٤٩.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهـو في الحماسـة ٢/١٥، والبحر ٧/٧٧، والكشـاف ٣/١٤٩، والحماسة البصرية ٢/١٢١.

قوله: «مُسْتقراً» حالٌ لأنَّ الرؤيةَ بَصَريةٌ. و«عنده» معمولٌ له. لا يُقال: إذا وقع الظرفُ حالاً وَجَبَ حَذْفُ متعلَّقِه فكيف ذُكِرَ هنا؟ لأنَّ الاستقرارَ هنا ليس هو ذلك الحصولَ المطلقَ بل المرادُ به هنا الثابتُ الذي لا/ يَتَقَلْقَلُ، [٦٩٥/ب] قاله أبو البقاء[1]. وقد جَعَلَه ابنُ عطيةَ[2] هو العاملَ في الظرفِ الذي كان يجبُ حَذْفُه فقال: «وظهرَ العاملُ في الظرفِ مِنْ قولِه «مُسْتَقرًّا» وهذا هو المقدَّرُ أبداً مع كلِّ ظرفٍ جاء هنا مُظْهَراً، وليس في كتابِ اللَّهِ مثلُه». وما قاله أبو البقاءِ أحسنُ. على أنَّه قد ظهرَ العاملُ المُطْلَقُ في قولِه[3]:

٣٥٧٢ـ .... فـأنتَ لـدىٰ بُحْبُـوْحَـةِ الهُـوْنِ كـائِنُ

وقد تقدَّم ذلك مُحقَّقاً في أولِ الفاتحة[4]، فعليكَ بالالتفاتِ إليه.

قوله: «أَأَشْكُرُ» مُعَلِّقٌ «لِيَبْلُوَني» و«أم» متصلةٌ، وكذلك قولُه «نَنْظُرْ: أتهتديْ أم تكونُ من الذين لا يَهْتَدون»[5].

قوله: «ومَنْ شَكَرَ» «ومَنْ كَفَر» يُحْتمل أَنْ تكونَ «مَنْ» شرطيةً أو موصولةً مُضَمَّنَةً معنىٰ الشرطِ، فلذلك دَخَلَتِ الفاءُ في الخبر. والظاهرُ: أنَّ جوابَ الشرطِ الثاني أو خبرَ الموصولِ قولُه: «فإنَّ ربِّي غَنِيٌّ كريمٌ» ولا بدَّ حينئذٍ مِنْ ضميرٍ يعودُ على «مَنْ» تقديرُه: غنيٌّ عن شكرِه. وقيل: الجوابُ محذوفٌ تقديرُه: فإنَّما كفرُه عليه؛ لدلالةِ مقابِلِه وهو قولُه: «فإنَّما يَشْكُرُ لنفسِه» عليه.

---

(١) الإملاء ٢/١٧٣.
(٢) المحرر ١٢/١١٤.
(٣) تقدم برقم ٣٧.
(٤) انظر: الدر المصون ١/٣٩.
(٥) في الآية التالية.

آ. (٤١) **قوله: ﴿نَنْظُرْ﴾**: العامَّةُ على جزمِه جواباً للأمرِ قبله. وأبو حيوةَ[1] بالرفعِ جَعَلَه استئنافاً.

آ. (٤٢) **قوله: ﴿أهكذا﴾**: فَصَلَ بحرفِ الجرِّ بينَ حرفِ التنبيهِ واسمِ الإِشارةِ. والأصلُ: أكهذا أي: أَمِثْلُ هذا عرشُكِ؟ ولا يجوزُ ذلك في غير الكافِ، لو قلت: أبهذا مَرَرْتَ، وأَلِهذا فعلتَ، لم يَجُزْ أن يُفْصَلَ بحرفِ الجرِّ بين «ها» و «ذا» فتقول: أها بِذا مَرَرْتَ، وأها لِذا فَعَلْتَ.

قوله: «وأُوْتِيْنَا العِلْمَ» فيه وجهان، أحدُهما: أنه مِنْ كلامِ بلقيسَ. والضميرُ في «قَبْلِها» راجعٌ للمعجزةِ والحالةِ الدالِّ عليهما السياقُ. والمعنى: وأُوتِينا العلمَ بنبوةِ سليمانَ من قبلِ ظهورِ هذه المعجزةِ، أو من هذه الحالةِ؛ وذلك لِما رأَتْ قبلَ ذلك من أمرِ الهُدْهُدِ وردِّ الهديةِ. والثاني: أنه من كلامِ سليمانَ وأتباعِه، فالضميرُ في «قَبْلِها» عائدٌ على بلقيسَ.

آ. (٤٣) **قوله: ﴿وصَدَّها ما كانت تَعْبُدُ﴾**: في فاعلِ «صَدَّ» ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: ضميرُ الباري. والثاني: ضميرُ سليمان. وعلى هذا فـ «ما كانَت تَعْبُدُ» منصوبٌ على إسقاطِ الخافضِ أي: وصَدَّها اللَّهُ، أو سليمانُ، عن ما كانَتْ تَعْبُدُ مِنْ دونِ الله، قاله الزمخشري[2] مُجَوِّزاً له. وفيه نظرٌ: من حيث إنَّ حَذْفَ الجارِّ ضرورةٌ كقوله[3]:

٣٥٧٣ـ تَمُرُّون الديارَ ولم تَعُوْجُوا ....

---

(١) البحر ٧/٧٨.

(٢) الكشاف ٣/١٥٠.

(٣) تقدم برقم ١٤٨.

كذا قاله الشيخ[1]. وقد تقدَّم لـك آياتٌ كثيـرةٌ من هذا النـوع فلهذه بِهِنَّ أُسْـوَةٌ. والثالث: أنَّ الفـاعلَ هـو «ما كَـانَتْ» أي: صَـدَّهـا مـا كـانَتْ تعبـدُ عن الإسـلامِ وهذا واضِـحٌ. والظاهـرُ أنَّ الجملةَ مِنْ قولِـه «وصَدَّهـا» معطوفـةٌ على قولِه: «وأُوْتِيْنا». وقيل: هي حالٌ مِنْ قولِه: «أم تكونُ من الذينَ» و «قد» مضمرةٌ وهذا بعيدٌ جداً. وقيل: هو مستأنَفُ إخبارٍ من اللَّهِ تعالى بذلك.

قوله: «إنَّها» العامَّةُ على كسرِها استئنافاً وتعليلاً. وقرأ[2] سعيد بـن جبيـر وأبو حيوةَ بالفتح، وفيها وجهان، أحدهما: أنها بدلٌ مِنْ «ما كانَتْ تعبـدُ»، أي: وصَـدَّها أنهـا كانَتْ. والثـاني: أنها على إسقـاطِ حَرْفِ العلةِ أي: لأنَّهـا، فهي قريبةٌ من قراءةِ العامة.

آ. (٤٤) قوله: ﴿الصَّـرْحَ﴾: قد تقـدم[3] الخلافُ في الـظرف الواقع بعد «دخل»: هل هو منصوبٌ على الظرفِ؟ وشَذَّ ذلك مع «دخل» خاصةً كما قاله سيبويه[4]، أو مفعول به كهَدَمْتُ البيتَ كمـا قالـه الأخفش. والصَّرْحُ: القَصْرُ أو صَحْنُ الدارِ أو بَـلاطٌ متخَذٌ مِنْ زُجـاجٍ. وأصلُه من التصـريـح، وهـو الكشفُ. وكَذِبٌ صُراحٌ أي: ظـاهرٌ مكشـوفٌ وَلُؤْمٌ صُراحٌ. والصَّـريحُ: مقـابِلُ الكنـايةِ لـظهورِه واستتـارِ ضدِّه. وقيـل: الصريـحُ: الخالِصُ، مِنْ قـولِهم: لَبَنٌ صَريحٌ بَيِّنُ الصَّراحَةِ والصُّرُوْحَةِ.

وقال الراغب[5]: «الصَّرْحُ: بيتٌ عالٍ مُزَوَّقٌ، سمِّي بذلك اعتباراً بكـونِه صَرْحاً عن/ الشَّوْبِ[6] أي: خالصاً». [٦٩٦/أ]

---

(١) البحر ٧/٧٩.

(٢) البحر ٧/٧٩، والكشاف ٣/١٥٠.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/١٤٤.

(٤) الكتاب ١/١٥ ـ ١٦.

(٥) المفردات ٢٧٩.

(٦) ش: البيوت، وفي الأصل محتملة.

قـولـه: «سـاقَيْها» العـامَّةُ على ألفٍ صـريحةٍ. وقنبـل[1] روىٰ همزَهـا عن ابنِ كثير. وضَعَّفَها أبو عليّ[2]. وكذلك فعل قنبل في جمع «ساق» في ص[3]، وفي الفتح[4] هَمَزَ واوَه. فقرأ «بالسُّؤْقِ والأَعْناق» «فـاسْتَوَىٰ على سُـؤْقِه» بهمـزةٍ مكانَ الواوِ. وعنه وجهٌ آخرُ: «السُّؤُوْق» و «سُؤُوْقه» بزيادة واوٍ بعد الهمزةِ.

ورُوِي عنه أنه كان يَهْمِزُه مفرداً في قوله: «يُكْشَفُ عَنْ سَأْقٍ»[5].

فأمَّا هَمْزُ الواوِ ففيها أوجهٌ، أحدُها: أنَّ الـواوَ الساكنـةَ المضمومَ مـا قبلَها يَقْلِبُهـا بعضُ العـربِ همـزةً. وقـد تقـدَّم تحقيقُ هـذا في أولِ البقـرة عنـد «يُؤْقنون»[6] وأنشَدْتُ عليه[7]:

٣٥٧٤ـ أَحَـبُّ الـمُـؤْقِـدِيـن إلـيَّ مُـؤْسَـىٰ

. . . .

وكان أبو حَيَّةَ النميري[8] يَهْمِزُ كلَّ واوٍ في القرآن، هذا وَصْفُهـا. الثاني: أنَّ ساقاً على فَعَلَ كأَسَدٍ، فجُمِعَ على فُعُل بضمِّ العين كأُسُدٍ. والواوُ المضمومةُ تُقْلب همزةً[9] نحو: وُجوه، ووُقِّتَتْ، ثم بعد الهمزِ سَكَنَتْ.

---

(١) السبعة ٤٨٣، والتيسير ١٦٨، والحجة ٥٣٠، والنشر ٢/٣٣٨، والبحر ٧/٧٩.

(٢) الحجة (خ) ٤/١٠٠.

(٣) الآية ٣٣ «بالسُّؤْقِ والأعناق»، وانظر: السبعة ٥٥٣.

(٤) الآية ٢٩ «فاسْتَوىٰ على سُؤْقِه»، وانظر: السبعة ٦٠٥.

(٥) الآية ٤٢ من القلم.

(٦) الآية ٤، وانظر: الدر المصون ١/١٠١.

(٧) تقدم برقم ١٢٨.

(٨) الهيثم بن الربيع، شـاعر من مخضـرمي الدولتين الأمـوية والعبـاسية. فصيـح راجز، توفي سنة بضع وثمانين ومئة. انظر: الشعر والشعراء ٢/٧٧٤. والخزانة ٤/٢٨٤.

(٩) انظر: الممتع ٣٣٢.

الثالث: أنَّ المفردَ سُمِعَ هَمْزُه، كما سيأتي تقريرُه، فجاء جَمْعُه عليه.

وأمَّا «سُؤْوْق» بالواوِ بعد الهمزةِ فإنَّ ساقاً جُمِع على «سُوُوق» بواوٍ، فهُمِزَتْ الأولى لانضمامِها. وهذه الروايةُ غريبةٌ عن قنبلٍ، وقد قَرَأْنا بها ولله الحمدُ.

وأمَّا «سَأْقَيْها» فوجهُ الهمزِ أحدُ أوجهٍ: إمَّا لغةُ مَنْ يَقْلِبُ الألفَ همزةً، وعليه لغةُ العَجَّاج في العَأْلَمِ والخَأْتَمِ. وأنشد[1]:

٣٥٧٥ـ وخِنْدِفٌ هامَةُ هذا العَأْلَمِ

وسيأتي تقريرُه أيضاً في «مِنْسَأَته»[2] في سبأ إنْ شاء اللَّهُ تعالى، وتقدَّم طَرَفٌ منه في الفاتحة[3]، وإمَّا على التشبيهِ برَأْس وكَأْس، كما قالوا: «حَلأْت السَّويق» حَمْلاً على حَلَّأْتُه عن الماء أي طَرَدْتُه، وإمَّا حَمْلاً للمفرد والمثنى على جَمْعِهما. وقد تَقَرَّر في جمعِهما الهمزُ.

قوله: «مُمَرَّدٌ» أي مُمَلَّسٌ. ومنه الأَمْرَدُ لِمَلاسَةِ وجهه من الشَّعر. وبَرِّيَّة مَرْدَاء: لخُلُوِّها من النباتِ، ورَمْلَةٌ مَرْداء: لا تُنْبِتُ شيئاً. والمارِدُ من الشياطين: مَنْ تَعَرَّى من الخيرِ وتَجَرَّد منه. ومارِدٌ: حِصْنٌ معروفٌ. وفي أمثال الزَّبَّاء: «تَمَرَّد مارِدٌ وعَزَّ الأَبْلَقُ» قالَتْها في حِصْنَيْنِ امتنع فَتْحُهما عليها[4].

---

(١) تقدم برقم ٨٧.

(٢) الآية ١٤.

(٣) انظر: الدر المصون ١/٧٤ ـ ٧٥.

(٤) كانت الزباء سارت إلى مارِدٍ حصنِ دَوْمة الجندل، وإلى الأبلق وهو حصن تيماء، فامتنعا عليها، فقالت هذا المثل، وصار مثلاً لكل عزيز ممتنع. انظر: اللسان (مرد)، وانظر المثل في: مجمع الأمثال ١/١٢٦، وجمهرة الأمثال ١/٢٥٥.

والقـوارِيْرُ: جمعُ قارُوْرة، وهي الـزُّجاج الشفـافُ. و «مِنْ قواريـرَ» صفةٌ ثانية لـ «صَرْحٌ».

قـولـه: «مَـعَ سليمـانَ» متعلِّقٌ بمحـذوفٍ على أنـه حـالٌ، ولا يتعلَّقُ بـ «أَسْلَمْتُ»؛ لأنَّ إسـلامَه سـابقٌ إسلامَهـا بـزمـانٍ. وهـو وجـهٌ لـطيفٌ. وقـال ابن عـطيـة[1]: «ومـع ظـرفٌ[2] بُنِيَ على الفتـحِ. وأمَّـا إذا أُسْكِنَتِ العينُ فـلا خِلافَ أنه حرفٌ» قلتُ: قد تقدَّم القولُ في ذلك[3]. وقد قال مكي[4] هنا نحـواً مِنْ قولِ ابنِ عطيةَ.

آ. (٤٥) قـولـه: ﴿أَنِ اعْبُـدوا﴾: يجـوز في «أَنْ» أَنْ تكـونَ مُفَسِّرةً، وأَنْ تكونَ مصدريةً أي: بأَنْ اعْبُدوا، فيجيء في محلِّها القولان[5].

قـوله: «فـإذا هـم فريقـان» تقدَّم الكـلامُ في «إذا» الفجـائيـةِ[6]. والمـرادُ بالفريقين: قومُ صالحٍ، وأنهم انقسموا فريقين: مؤمن وكافر. وقد صَرَّح بذلـك في الأعراف حيث قال تعالىٰ: «الذين اسْتَكْبروا للذين اسْتُضْعفُوا لِمَنْ آمن»[7]. وجَعَلَ الزمخشريُّ[8] الفريقَ الـواحدَ صـالحاً[9] وحـدَه، والآخرَ جميـعَ قومِـه. وحَمَلَه على ذلك العطفُ بالفاءِ؛ فإنَّه يُؤْذِنُ أنـه بمجرَّدِ إرسـالِه صـاروا فريقَيْنِ،

---

(١) المحرر ١٢/١١٦.

(٢) بعده في المحرر: «وقيل: حرف».

(٣) انظر: الدر المصون ١/١٤٦.

(٤) المشكل له ٢/١٤٩.

(٥) ذهب سيبويه إلى أن المحـل هو الجـر، وذهب الخليل إلى أن المحـل هو النصب. انظر: الدر المصون ١/٢١١.

(٦) انظر: الدر المصون ٤/٤٠.

(٧) الآية ٧٥ من الأعراف.

(٨) الكشاف ٣/١٥١.

(٩) الأصل: صالح.

ولا يصيرُ قومُه فريقين إلاَّ بعد زمانٍ ولو قليلاً. و «يَخْتَصِمون» صفةٌ لـ «فريقان» كقولِه: «هذان خَصْمَان اخْتَصَموا» «وإنْ طائفتانِ من المؤمنينَ اقْتَتلوا». واختير هنا مراعاةُ الجَمْعِ لكونِها فاصلةً.

آ. (٤٧) وقُرِىءَ[1] «تَطَيَّرْنا بك» وهو الأصلُ وأُدْغِمَ. وقد تقدَّم تقريرُه.

قوله: «تُفْتَنُوْن» جاء بالخطابِ مراعاةً لتقدُّمِ الضميرِ. ولو رُوْعِيَ ما بعده لقيل: «يُفْتَنُون» بياءِ الغَيْبة، وهو جائزٌ، ولكنه مرجوحٌ. وتقول: أنت رجلٌ تَفْعل، ويَفْعل، بالتاء والياء، ونحن قومٌ نقرأ ويَقْرؤون.

آ. (٤٨) **قوله: ﴿تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾**: الأكثرُ أَنَّ تمييزَ العددِ بهذا مجرورٌ بـ «مِنْ»[2] كقولِه: «أربعةً من الطير»[3]. وفي المسألةِ مذاهبُ[4]، أحدُها: أنه لا يجوزُ إلاَّ في قليلٍ. الثاني: أنه يجوزُ، ولكن لا ينقاس. الثالث: التفصيل بين أن/ يكونَ للقلة كرَهْطٍ ونَفَرٍ فيجوزَ أو للكثرةِ فقط، أو لها وللقلةِ فلا يجوز، نحو: تسعةُ قوم. ونَصَّ سيبويه[5] على امتناعِ «ثلاث غنم». [٦٩٦/ب]
قال الزمخشري[6]: «وإنما جاز تمييزُ التسعةِ بالرَّهْطِ لأنه في معنى الجمعِ كأنه قيل: تسعةُ أنفسٍ» قال الشيخ[7]: وتقديرُ غيرِه «تسعة رجالٍ» هو الأَوْلَى لأنه من حيث أضافَ إلى أَنْفُس كان ينبغي أَنْ يقولَ «تِسْع أنفس»، على تأنيث

(١) البحر ٨٢/٧.
(٢) لأنه اسم جمع.
(٣) الآية ٢٦٠ من البقرة.
(٤) انظر: الارتشاف ٣٥٨/١.
(٥) الكتاب ١٧٣/٢.
(٦) الكشاف ١٥١/٣.
(٧) البحر ٨٣/٧.

النفس؛ إذ الفصيحُ فيها التأنيثُ. ألا تراهُمْ عَدُّوا من الشذوذِ قولَ الشاعر[1]:

٣٥٧٦ـ ثلاثةُ أَنْفُسٍ وثلاثُ ذَوْدٍ

....

قلت: وإنما أراد تفسيرَ المعنىٰ.

قوله: «يُفْسِدُون» يجوزُ أَنْ يكونَ نعتاً للمعدودِ أو العددِ، فيكونَ في موضع جرٍّ أو رفعٍ.

قوله: «ولا يُصْلِحُوْن» قيل: مؤكِّدٌ للأول. وقيل: ليس مؤكِّداً؛ لأنَّ بعض المفسدين قد يُصْلِحُ في وقتٍ ما، فأَخْبَرَ عن هؤلاءِ بانتفاءِ تَوَهُّمِ ذلك.

آ. (٤٩) **قوله: ﴿تَقاسَمُوا﴾**: يجوز في «تقاسموا» أَنْ يكونَ أمراً أي: قال بعضُهم لبعضٍ: احْلِفُوا على كذا. ويجوز أن يكونَ فعلاً ماضياً، وحينئذٍ يجوز أَنْ يكونَ مفسِّراً لـ «قالوا»، كأنه قيل: ما قالوا؟ فقيل: تقاسَمُوا. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً على إضمار «قد» أي: قالوا ذلك متقاسِمِيْن، وإليه ذهب الزمخشري[2]، فإنه قال: «يُحْتمل أَنْ يكونَ أمراً وخبراً في محلِّ الحالِ بإضمار قد». قال الشيخ[3]: «أمَّا قولُه: «وخبراً» فلا يَصِحُّ لأنَّ الخبرَ أحدُ قسمَيْ الكلام؛ لأنه ينقسم إلى الخبرِ والإِنشاء، وجميعُ معانيه إذا حُقِّقَتْ راجعةٌ إلى هذين القسمين». قلت: ولا أدري: عدمُ الصحة مِنْ ماذا؟ لأنه جَعَلَ الماضي خبراً لاحتمالِه الصدقَ والكذبَ مقابلاً للأمرِ الذي لا يَحْتَملهما. أمَّا كونُ الكلامِ لا ينقسِمُ إلاَّ إلى خبر وإنشاء، وأنَّ معانِيَه إذا حُقِّقَتْ تَرْجِعُ إليهما، فأيُّ مَدْخلٍ لهذا في الردِّ على أبي القاسم؟

---

(١) تقدم برقم ٤٤١.

(٢) الكشاف ٣/١٥٢.

(٣) البحر ٧/٨٣.

ثم قال الشيخ[١]: «والتقييدُ بالحالِ ليس إلاَّ من باب نسبةِ التقييدِ لا من نسبةِ الكلامِ التي هي الإسنادُ، فإذا أُطْلِقَ عليها الخبرُ كان ذلك على تقديرِ: أنَّها لو لم تكنْ حالاً لجازَ أَنْ تُسْتعملَ خبراً. وكذلك قولُهم في الجملةِ الواقعةِ صلةً: هي خبريةٌ فهو مجازٌ والمعنى: أنها لو لم تكن صلةً لجاز أَنْ تُسْتَعْمَلَ خبراً وهذا فيه غموضٌ». قلت: مُسَلَّمٌ أنَّ الجملةَ ما دامَتْ حالاً أو صلةً لا يُقال لها: خبرية، يعني أنها تَسْتَقِلُّ بإفادةِ الإِسنادِ؛ لأنها سِيْقَتْ مَسَاقَ القَيْدِ في الحالِ ومَسَاقَ جزءِ كلمةٍ في الصلةِ، وكان ينبغي أن تُذْكَرَ أيضاً الجملةُ الواقعةُ صفةً فإن الحكمَ فيها كذلك.

ثم قال[٢]: «وأمَّا إضمارُ «قد» فلا يُحتاج إليه لكثرةِ وقوع الماضي حالاً دون «قد»، كثرةً ينبغي القياسُ عليها» قلت: الزمخشريُّ مَشَىٰ مع الجمهورِ؛ فإنَّ مذهبَهم أنه لا بُدَّ من «قد» ظاهرةً أو مضمرةً لِتُقَرِّبَه من الحال.

وقرأ[٣] ابنُ أبي ليلى «تَقَسَّموا» دونَ ألفٍ مع تشديد السين. والتقاسُمُ والتَّقَسُّم كالتظاهُر والتظَهُّر.

قوله: «باللَّهِ» إن جَعَلْتَ «تقاسَمُوا» أمراً تَعَلَّق به الجارُّ قولاً واحداً، وإنْ جَعَلْتَه ماضياً احْتَمَلَ أَنْ يَتعلَّقَ به، ولا يكونُ داخلاً تحت المَقُولِ، والمقولُ هو «لَنُبَيِّتَنَّه» إلى آخره. واحتمل أَنْ يَتَعَلَّقَ بمحذوفٍ هو فعلُ القسمِ، وجوابه «لَنُبَيِّتَنَّه» فعلىٰ هذا يكونُ مع ما بعده داخلاً تحتَ المَقُوْلِ.

قوله: «لَنُبَيِّتَنَّه» قرأ[٤] الأخوان بتاءِ الخطابِ المضمومةِ وضمِّ التاءِ،

---

(١) البحر ٨٣/٧.

(٢) البحر ٨٣/٧.

(٣) البحر ٨٣/٧.

(٤) السبعة ٤٨٣، والتيسير ١٦٨، والنشر ٣٣٨/٢، والبحر ٨٤/٧، والحجة ٥٣٠، والقرطبي ٢١٦/١٣، والشواذ ١١١.

والبـاقون بنـونِ المتكلِّمِ وفتحِ التـاءِ. «ثم لَنَقولَنَّ» قـرأه الأخَوان بتـاءِ الخطابِ المفتـوحـةِ وضمِّ الـلامِ. والبـاقـون بنـونِ المتكلمِ وفتـحِ الـلامِ. ومجـاهـد وابن وثاب والأعمش كقراءة الأخَوَيْن، إلَّا أنه بياءِ الغَيْبة في الفعلين. وحميد ابن قيس كهذه القراءةِ في الأولِ وكقراءةِ غير الأخوين من السبعةِ في الثاني.

فأمَّا قـراءةُ الأخَوَيْن: فـإنْ جَعَلْنا «تقـاسَمُوا» فعـلَ أمرٍ فـالخطابُ واضـحٌ رجوعاً بآخرِ الكلامِ إلى أولِه. وإنْ جَعَلْناه ماضياً فالخطابُ على حكايـةِ خطابِ بعضِهم لبعضٍ بذلك. وأمَّا قراءةُ بقيةِ السبعةِ: فإنْ جَعَلْناه ماضياً أو أمراً، فالأمرُ فيها واضحٌ وهو حكايةُ/ إخبارِهم عن أنفسِهم. وأمَّـا قراءةُ الغَيْبَـةِ فيهما فـظاهرةٌ [٦٩٧/أ] على أن يكونَ «تَقاسَمُوا» ماضياً رُجُوعاً بآخـرِ الكلامِ على أولِـه في الغَيْبَةِ. وإنْ جَعَلْناه أمراً كان «لَنُبَيِّتَنَّه» جواباً لسؤالٍ مقدرٍ كأنـه قيل: كيف تقـاسَمُوا؟ فقيـل: لنبيِّتَنه. وأمَّا غيبةُ الأولِ والتكلمُ في الثاني فتعليلُه مـأخوذٌ مِمَّـا تقدمَ في تعليـلِ القراءتين.

قال الزمخشري[١]: «وقُرِىءَ «لَنُبَيِّتَنَّه» باليـاء والتاء والنـون. فتقاسَمـوا مع التاءِ والنونِ يَصِحُّ فيه الوجهان» ـ يعني يَصِحُّ في «تقاسَمُوا» أن يكونَ أمراً، وأَنْ يكونَ خبراً ـ قال: «ومع الياء لا يَصِحُّ إلَّا أَنْ يكونَ خبراً». قلت: وليس كذلك لِما تقدَّم: مِنْ أنَّه يكونُ أمراً، وتكون الغَيْبَةُ فيما بعده جوابـاً لسؤالٍ مقدرٍ. وقـد تابع الزمخشريَّ أبو البقاء[٢] على ذلك فقال: «تقاسَمُوا» فيه وجهان، أحدهما: هـو أمرٌ أي: أَمَـرَ بعضُهم بذلـك بعضـاً. فعلىٰ هـذا يجـوزُ في «لَنُبَيِّتَنَّـه» النـونُ تقـديرُه: قـولوا: لَنُبَيِّتَنَّـهُ، والتاءُ على خـطابِ الآمرِ المـأمورَ. ولا يجـوزُ اليـاء. والثاني: هو فعل ماضٍ. وعلى هذا يجوز الأوجهُ الثلاثةُ ـ يعني بالأوجه: النونَ

(١) الكشاف ٢/١٥٢.
(٢) الإملاء ٢/١٧٣، ١٧٤.

والتـاءَ والياءَ ـ . قـال : «وهو على هـذا تفسيـرٌ»[1] أي : تقـاسَمُـوا على كـونِـه ماضياً : مُفَسِّرٌ لنفسِ «قالوا». وقد سبقَهما إلى ذلك مكيٌّ[2]. وقـد تقدَّم تـوجيهُ ما منعوه ولله الحمدُ والمِنَّة. وتنزيلُ هذه الأوجه بعضِهـا على بعضٍ مما يَصْعُبُ استخـراجُه مِنْ كـلام القوم، وإنمـا رَتَّبْتُـه من أقـوالٍ شَتَّى. وتقـدَّم الكـلامُ في «مَهْلِكَ أَهْلِه» في : النمل[3].

آ. (٥١) قوله : ﴿أَنَّا دَمَّرْناهم﴾ : قرأ الكوفيون بالفتح. والباقون بالكسر. فالفتح من أوجهٍ، أحدُها : أَنْ يكونَ على حَذْفِ حرفِ الجرِّ؛ أي : لأَنَّا دَمَّرْناهم. و «كان» تامةٌ و «عاقبةُ» فاعلٌ بها، و «كيف» حـالٌ. الثاني : أَنْ يكـونَ بدلاً مِنْ «عاقبة» أي : كيف كان تدميرُنا إيَّاهم بمعنى : كيف حَدَثَ. الثالث : أَنْ يكونَ خبرَ مبتـدأ محذوفٍ أي : هي أَنَّـا دَمَّرْنـاهم أي : العاقبـةُ تدميـرُنا إيـاهم. ويجوزُ مع هذه الأوجهِ الثلاثةِ أَنْ تكونَ «كان» ناقصةً، وتُجْعَـلَ «كيف» خبرَهـا، فتصيرَ الأوجهُ ستـةً : ثلاثـةً مع تمـام «كان» وثـلاثةً مـع نُقْصانهـا. ويُزاد[4] مـع النـاقصة وجـهٌ آخر : وهـو أَنْ تُجْعَلَ «عـاقبة» اسمَهـا و «أَنَّـا دَمْـرنـاهم» خبـرَهـا و «كيف» حالٌ. فهذه سبعةُ أوجهٍ.

والثامن : أَنْ تكونَ «كان» «زائدةً، و «عاقبة» مبتـدأً، وخبرُه «كيف» و «أَنَّـا دَمَّرْناهم» بدلٌ مِنْ «عاقبة» أو خبرُ مبتدأ مضمر. وفيه تَعَسُّفٌ. التاسع : أنها على حَذْفِ الجارِّ أيضاً، إلاَّ أنه البـاءُ أي : بأَنَّـا دمَّرْنـاهم، ذكره أبـو البقاء[5]. وليس بالقويِّ. العاشر : أنها بدل مِنْ «كيف» وهذا وَهْمٌ من قائلِه لأنَّ المبـدل من اسمِ

---

(١) الإملاء : تفسير لـ «قالوا».

(٢) مشكل الإعراب له ٢/١٥١.

(٣) الآية ٤٩ من النمل. والأصل «الكهف» وهو سهو.

(٤) الأصل : ونزيد.

(٥) الإملاء ٢/١٧٤.

الاستفهـام يَلْزَمُ معـه إعـادةُ حـرفِ الاستفهــامِ نحـو: «كم مــالـكُ أعشــرون أم ثلاثون»؟ وقال مكي[1] : «ويجوز في الكلام نصبُ «عاقبـة»[2]، ويُجْعَلُ «أنَّـا دمَّرْناهم» اسمَ كان» انتهى. بل كان هذا هو الأرجحَ، كما كان النصبُ في قـولِه «فما كان جوابَ قومـه إلاَّ أنْ قالـوا» ونحوِه أرجـحَ لِما تقـدَّم مِنْ شَبَهِهِ بـالمضمرِ لتأويلِه بالمصدرِ، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا.

وقـرأ[3] أُبَـيٌّ «أَنْ دَمَّـرْنـاهم» وهي أَنْ المصـدريـةُ التي يجـوزُ أَنْ تَنْصِبَ المضارعَ، والكلامُ فيها كالكلامِ على «أنَّا دَمَّرْناهم». وأمَّـا قراءةُ البـاقين فعلىٰ الاستئنافِ، وهو تفسيرٌ للعاقبةِ. و «كان» يجـوز فيها التمـامُ والنقصانُ والـزيادةُ. وكيف وما في حَيِّزها في محلِّ نصب على إسقاطِ الخافض، لأنه مُعَلِّق للنظرِ.

و «أَجْمعين» تأكيدٌ[4] للمعطوفِ والمعطوفِ معاً.

آ. **(٥٢) قوله: ﴿خاوِيةً﴾**: العـامَّةُ على نصبِهـا حالاً. والعـاملُ فيها معنىٰ اسمِ الإشارة. وقرأ[5] عيسى «خاويةٌ» بالـرفع: إمَّـا على خبر «تلك» و «بيوتُهم» بدلٌ مِنْ «تلك»، وإمَّا خبرٌ ثـانٍ و «بيوتُهم» خبـرٌ أولُ، وإمَّا على خبـرِ مبتـدأ محذوف أي: هي خـاويةٌ، وهـذا إضمارٌ مُسْتَغْنَىٰ عنـه. و «بمـا ظَلَمـوا» متعلقٌ بـ «خاوية»/ أي: بسببِ ظُلْمهم. [٦٩٧/ب]

آ. **(٥٤) قوله: ﴿ولُوْطاً﴾**: إمَّا منصوبٌ عطفاً على «صـالحاً»[6]

---

(١) المشكل ٢/١٥٢.
(٢) قال: على خبر كان.
(٣) القرطبي ١٣/٢١٧، والبحر ٧/٨٦.
(٤) في هذا نظر.
(٥) القرطبي ١٣/٢١٨، والبحر ٧/٨٦.
(٦) في الآية ٤٥.

أي: وأَرْسَلْنا لُوْطاً، وإمَّا عطفاً على الذين آمنوا أي: وأَنْجَيْنا لوطاً، وإمَّا بـ «اذْكُرْ» مضمرةً.

قوله: «إذ قال» بدلُ اشتمالٍ مِنْ «لوطاً». وتقدَّم نظيرُه في مريم[1] وغيرِها.

قوله: «وأنتم تُبْصِرُون» جملةٌ حاليةٌ مِنْ فاعلِ «تَأْتُون»، أو مِنَ «الفاحشة» والعائدُ محذوفٌ، أي: تُبْصِرُونها لَسْتُمْ عُمْياً عنها، جاهلين بها، وهو أَشْنَعُ.

آ. (٥٥) **قوله: ﴿شَهْوَةً﴾**: مفعولٌ مِنْ أَجْله، أو في موضعِ الحالِ، وقد تقدَّم[2].

آ. (٥٦) **قوله: ﴿فما كان جوابَ قومِه﴾**: خبرٌ مقدَّمٌ، و «إلَّا أنْ قالوا» في موضعِ الاسمِ. وقرأ[3] الحسنُ وابنُ أبي إسحاق برفعِه اسماً، و «إلَّا أنْ قالوا» خبراً. وهو ضعيفٌ[4] لِما عَرَفْتَ غيرَ مرةٍ. وتقدَّم قرآناً «قَدَّرْنا»[5] تشديداً وتخفيفاً.

---

(١) انظر: الدر المصون ٥٧٦/٧.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٧٢/٥.

(٣) المحتسب ١٤١/٢، والإتحاف ٣٣١/٢، والبحر ٨٦/٧.

(٤) قال ابن جني في المحتسب ١١٥/٢ ـ في تعليل كون «أنْ» وصلتها أعرفَ من الاسم المظهر ـ: «وذلك لشبه «أنْ» وصلتِها بالمضمر من حيث كان لا يجوز وصفها كما لا يجوز وصفُ المضمر، والمضمرُ أعرفُ من الظاهر». وانظر: الدر المصون ٣٧٣/٥.

(٥) الآية ٦٠ من الحجر. قرأ أبو بكر بتخفيف الدال والباقون بتشديدها. انظر: الدر المصون ١٧٠/٧، وفي النمل هنا قرأ أبو بكر كذلك بالتخفيف. انظر: البحر ٨٦/٧.

آ. (٥٨) والمخصـوصُ بالـذمِّ محـذوفٌ. أي: فسـاءَ مَـطَرُ المنـذَرينَ مَطَرُهم.

آ. (٥٩) **قوله: ﴿قُلِ الحمدُ للهِ﴾**: العامَّةُ على كسـرِ لام «قُلِ» لالتقاءِ الساكنين. وأبو السَّمَّال[1] بفتحِها تخفيفاً، وكذا في قولِه: «وقل: الحمدُ للَّهِ سَيُرِيْكُم آياتِه»[2]. و«سلامٌ» مبتدأٌ سَوَّغَ الابتداءَ به كونُه دعاءً.

قوله: «أَمْ ما» «أم» هذه متصلةٌ عـاطفةٌ لاستكمـالِ شروطِهـا. والتقديـرُ: أيُّهما خيرٌ؟ و«خيـرٌ»: إمَّا تفضيـلٌ على رغمِ الكفارِ وإلـزامِ الخَصْمِ، أو صفةٌ لا تفضيـلَ فيها. و«مـا» في «أَمْ ما» بمعنى الـذي. وقيل: مصـدرٌ. وذلك على حَذْفِ مضافٍ من الأولِ أي: أتوحيدُ اللَّهِ خيرٌ أم شِرْكُهم.

وقرأ[3] أبو عمرٍو وعاصم «أَمْ ما يُشْرِكـون» بالغَيْبَـةِ حَمْلاً على مـا قبلَه من قوله...[4].

آ. (٦٠) **قوله: ﴿أَمْ مَنْ خلَق﴾**: أَمْ هذه منقطعةٌ؛ لعدمِ تقـدُّمِ همـزةِ استفهـامٍ ولا تَسْـويـةٍ. و«مَنْ خَلَقَ» مبتـدأٌ. وخبـرُه محـذوفٌ، فقـدَّره الزمخشري[5]: «خيرٌ أَمْ ما تُشْرِكُون» فَقَدَّرَ ما أَثْبَتـه في الاستفهامِ الأولِ، وهـو حَسَنٌ، وقـدَّره ابنُ عطيـةَ: «يُكْفَرُ بنعمتِـه ويُشْرك بـه، ونحوَ هـذا من المعنىٰ».

---

(١) البحر ٧/٨٨، والمحرر ١٢/١٢٢.

(٢) الآية ٩٣ من النمل.

(٣) التيسير ١٦٨، والقرطبي ١٣/٢٢١، والحجة ٥٣٣، والنشر ٢/٣٣٨، والبحر ٧/٨٨.

(٤) خرم في الأصل. وقال في الحجة في هذه القراءة: «جعلا الكلام خبراً عن أهل الشرك وهم غيب، وقرأ الباقون بالتاء وحجتهم أن الكلام أتى عقيب المخاطبة».

(٥) تقدير الزمخشري وابن عطية هذا في قراءة الأعمش «أَمَنْ» بفتح الميم مخففةً. انظر: الكشاف ٣/١٥٤، والمحرر ١٢/١٢٤.

وقال أبو الفضل الرازي[١]: «لا بُدَّ من إضمارِ جملةٍ معادِلَة، وصار ذلك المضمرُ كالمنطوق [به] لدلالةِ الفَحْوى عليه. وتقديرُ تلك الجملة: أَمَنْ[٢] خَلَقَ السمواتِ والأرضَ كمَنْ لم يَخْلُقْ، وكذلك أخواتُها. وقد أظهرَ في غيرِ هذا الموضعِ[٣] ما أَضْمَرَ فيها، كقولِه تعالى: «أفَمَنْ يَخْلُقُ كمَنْ لا يَخْلُق»[٤]. قال الشيخ[٥]: «وتَسْمِيَةُ هذا المقدَّرِ جملةً: إنْ أراد بها جملةً من الألفاظِ فصحيحٌ، وإنْ أراد الجملةَ المصطلحَ عليها في النحوِ فليس بصحيحٍ، بل هو مضمرٌ من قبيلِ المفردِ».

وقرأ الأعمش[٦]: «أمَنْ» بتخفيفِ الميمِ جَعَلَها «مَنْ» الموصولةَ، داخلةً عليها همزةُ الاستفهام. وفيها وجهان، أحدهما: أن تكونَ مبتدأةً، والخبرُ محذوفٌ. وتقديرُه ما تقدَّم من الأوجهِ. ولم يذكُرْ الشيخُ[٧] غيرَ هذا. والثاني: أنها بدلٌ من «الله» كأنه قيل: أَمَنْ خلقَ السمواتِ والأرضَ خيرٌ أَمْ ما تُشْركون. ولم يذكُرْ الزمخشريُّ[٨] غيره. ويكون قد فَصَل بين البدلِ والمبدلِ منه بالخبرِ وبالمعطوف على المبدل منه. وهو نظيرُ قولك: «أزيدٌ خيرٌ أم عمروٌ أأخوك» على أن يكونَ «أأخوك» بدلاً من «أزيد»، وفي جوازِ مثلِ هذا نظرٌ.

قوله: «فَأَنْبَتْنا» هذا التفاتٌ من الغَيْبَةِ إلى التكلمِ لتأكيدِ معنىٰ اختصاصِ

---

(١) انظر: البحر ٧/٨٩، والنص كذلك في قراءة الأعمش.
(٢) الأصل: «أم من» والتصويب من «البحر» لأنها للأعمش.
(٣) الأصل «المواضع».
(٤) الآية ١٧ من النحل.
(٥) البحر ٧/٨٩.
(٦) المحتسب ٢/١٤٢، والإتحاف ٢/٣٣٢ منسوبة للمطوِّعي، والبحر ٧/٨٩.
(٧) البحر ٧/٨٩.
(٨) الكشاف ٣/١٥٤.

الفعلِ بذاتِه، والإنذارِ بأنَّ إنباتَ الحدائقِ المختلفةِ الألوانِ والطُّعـوم مع سَقْيِهـا بماءٍ واحدٍ لا يَقْدِرُ عليه إلاَّ هو وحدَه؛ ولـذلك رشَّحـه بقولِـه: «ما كـان لكم أَنْ تُنْبِتُوْا شَجَرَها».

والحَدائِقُ: جمعُ حديقة، وهي البستان. وقيل: القطعةُ من الأرضِ ذاتِ الماء. قال الراغب[1]: «سُمِّيَتْ بذلك تشبيهاً بحَـدَقَةِ العين في الهيئـة وحُصولِ الماءِ فيه»[2] وقال غيرُه: سُمِّيَتْ بذلك لإِحداقِ الجُدْران بها. وليس بشيءٍ لأنها يُطْلَقُ عليها ذلك مع عَدَمِ الجُدْران.

ووقف القـراء[3] على «ذات» مِنْ «ذاتَ بَهْجَة» بتـاءٍ مجبورة. والكسـائي بهاءٍ لأنَّها تاءُ تأنيثٍ.

قـوله: «مـا كـان لكم أَنْ تُنْبِتُـوا» «أن تُنْبِتُـوا» اسمُ/ كـان، و «لكم» خبـرٌ مقـدمٌ. والجملةُ المنفيةُ يجـوزُ أَنْ تكون صفـةً لـ «حدائق»، وأن تكـونَ حـالاً لتخصُّصِها بالصفـةِ. وقرأ[4] ابنُ أبـي عبلة «ذواتَ بَهَجـة» بالجمـعِ وفتحِ هـاءِ «بَهَجة». [٦٩٨/أ]

آ. (٦١) **قوله: ﴿خِلالَها﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ ظـرفاً لجَعَـلَ بمعنى خَلَقَ المتعديةِ لواحدٍ، وأَنْ يكونَ في مَحَلِّ المفعـولِ الثاني[5] على أنهـا بمعنى صَيَّر.

قـوله: «بينَ البحـرَيْن» يجـوزُ فيـه مـا جـازَ في «خـلالَهـا». والحـاجـزُ: الفاصِلُ. حَجَزَ بينَهم يَحْجِزُ أي: مَنَعَ وفَصَل.

---

(١) المفردات ١١١.

(٢) الراغب: «فيها».

(٣) النشر ٢/١٣٢، والإتحاف ٢/٣٣٢.

(٤) البحر ٧/٨٩.

(٥) ليس الظرف نفسه مفعولاً ثانياً وإنما متعلَّقه.

وقُـرِئ «أَإِلَهٌ» بتحقيق الهمـزتين. وتخفيفِ الثانيـةِ وإدخـالِ ألفٍ بينهمـا تخفيفاً وتَسْهيلاً[1]. وهـذا كلُّه معروفٌ مِنْ أولِ هـذا الموضـوعِ[2]. وقُرِئ[3] «أإلهاً» بالنصبِ على إضمارِ: أَتَدْعُوْنَ أو أَتُشْرِكون إلهاً.

آ. (٦٢) والمُضْطَرُّ: اسمُ مفعولٍ. مأخوذٌ مِنْ اضْطُرَّ، ولا يُسْتعمل إلاَّ مبنياً للمفعول. وإنمـا كُرِّر الجَعْـلُ هنا، ولم يُشْـرَكْ بين المعمولاتِ في عـاملٍ واحد؛ لأنَّ كلَّ واحدةٍ مِنْ هذه منه مستقلةٌ فَأَمْرَرَها[4] في جملةٍ مستقلةٍ بنفسِها.

آ. **(٦٣) قوله: ﴿بُشْراً﴾**: قد تقدَّم في الأعراف[5].

وقرأ[6] أبو عمرو وهشام «قليلاً ما يَذَّكَّرون» بالغيبة، والباقون بـالخطاب. وهذا واضحٌ. وأبو حيوةَ «تَتَذَكَّرون».

آ. **(٦٥) قـوله: ﴿إلاَّ اللَّهُ﴾**: فيـه أوجهٌ، أحـدُهـا: أنه فـاعـلُ «يَعْلَمُ» و «مَنْ» مفعولُه. و «الغيبَ» بـدلٌ مِنْ «مَنْ السمواتِ» أي: لا يعلمُ غيبَ مَنْ في السمواتِ والأرضِ إلاَّ اللَّهُ أي: الأشياءَ الغائبةَ التي تَحْدُثُ في العالَمِ.

---

(١) قال في الحجة ٥٣٣: «قرأ نافع وأبو عمرو بهمزة واحدة مطولة. اسْتَثْقَل الجمـع بين همزتين، أدخل بينهمـا ألفاً، ثم ليَّن الثـانية. وقـرأ ورش وابن كثير بهمـزة واحدة من غيـر مد وهـو أن تحقق الأولى وتخفف الثانيـة ولم تدخـل بينهمـا ألفـاً. وقـرأ هشـام بهمزتين بينهما مدة». وانظر: البحر ٧/ ٨٩.

(٢) انظر: الدر المصون ١/ ١١٠.

(٣) البحر ٧/ ٨٩، والكشاف ٣/ ١٥٥.

(٤) أمَرَّه على الشيء: سلكه فيه، والإدغام هو الوجه.

(٥) انظر: الدر المصون ٥/ ٣٤٦.

(٦) عـاد إلى الآيـة ٦٢. وانـظر: السبعـة ٤٨٤، والنشـر ٢/ ٣٣٨، والتيسيـر ١٦٨، والقرطبي ١٣/ ٢٢٥، والحجة ٥٣٤، والبحر ٧/ ٩٠.

وهو وجهٌ غريبٌ ذكره الشيخ[1] . الثاني : أنه مستثنى متصلٌ مِنْ «مَنْ»، ولكن لا بُدَّ من الجمعِ بين الحقيقةِ والمجازِ في كلمةٍ واحدةٍ على هذا الوجهِ بمعنى : أنَّ عِلْمَه في السمواتِ والأرضِ ، فيَنْدَرِجُ في «مَنْ في السموات والأرض» بهذا الاعتبارِ وهو مجازٌ، وغيرُه مِنْ مخلوقاتِه في السمواتِ والأرضِ حقيقةٌ، فبذلك الاندراجِ المُؤَوَّل اسْتُثْني مِنْ «مَنْ» وكان الرفعُ على البدلِ أَوْلَىٰ لأنَّ الكلامَ غيرُ موجَبٍ.

وقد رَدَّ الزمخشريُّ[2] هذا: بأنه جَمْعٌ بين الحقيقةِ والمجازِ، وأوجبَ أن يكونَ منقطعاً فقال: «فإنْ قلتَ: لِمَ رُفِعَ اسمُ اللَّهِ، واللَّهُ يَتعالَىٰ أن يكونَ مِمَّنْ في السمواتِ والأرض؟ قلت: جاء على لغةِ بني تميمٍ حيث يقولون: «ما في الدار أحدٌ إلَّا حمارٌ» يريدون: ما فيها إلَّا حمارٌ، كأنَّ «أحداً» لم يُذْكَرْ. ومنه قولُه[3] :

٣٥٧٧ـ عَشِيَّةَ ما تُغْني الرِّماحُ مكانَها
ولا النَّبْلُ إلَّا المَشْرَفِيُّ المُصَمِّمُ

وقولُهم: «ما أتاني زيدٌ إلَّا عمروٌ، وما أعانني[4] إخوانُكم إلَّا إخوانُه». فإن قلت: ما الداعي إلى اختيارِ المذهبِ التميمي على الحجازي؟ قلت: دَعَتْ إليه نُكْتَةٌ سِرِّيَّةٌ حيث أُخْرِج المستثنىٰ مُخْرَجَ قولِه[5] :

٣٥٧٨ـ إلَّا اليَعافِيرُ . . . .

---

(١) البحر ٧/٩١.
(٢) الكشاف ٣/١٥٦ .
(٣) تقدم برقم ١٦٧٢ .
(٤) الكشاف : وما أعانه.
(٥) تقدم برقم ١٧٧٣ .

بعد قوله:

٣٥٧٩ـ . . . . لَيْسَ بها أنيسُ

ليَؤُوْلَ المعنى إلى قولـك: إنْ كان اللَّه مِمَّنْ في السمـواتِ والأرض فهم يعلمون الغيبَ. يعني: أنَّ عِلْمَهم الغيبَ في استحالتِه كاستحـالةِ أن يكـونَ اللَّهُ منهم. كمـا أنَّ معنىٰ ما في البيت: إنْ كـانت اليعـافيـرُ أَنيسـاً ففيهـا أنيسٌ، بَتّـاً للقولِ بخُلُوِّها من الأنيسِ. فـإن قلتَ: هَلَّا زَعَمْتَ أن اللَّهَ مِمَّنْ في السمـواتِ والأرضِ، كما يقول المتكلمون: «إنَّ اللَّهَ في كلِّ مكان» على معنىً: أنَّ عِلْمَه في الأماكن كلها، فكأنَّ ذاتَه فيها حتى لا يُحْمَل على مذهبِ بني تميم؟ قلتُ: يَأْبَـىٰ ذلك أنَّ كونَه في السمواتِ والأرضِ مجازٌ، وكـونَهم فيهنَّ حقيقةٌ، وإرادةُ المتكلمِ بعبـارةٍ واحدةٍ حقيقـةً ومجازاً غيـرُ صحيـحٍ. على أنَّ قـولَـك «مَنْ في السمـوات والأرض» وجَمْعَـك بينـه وبينهم في إطـلاقِ اسمٍ واحـدٍ، فيـه إيهـامُ تَسْويةٍ، والإِيهاماتُ مُزَالةٌ عنه وعن صفاتِه. ألا ترىٰ كيف قـال عليه السـلام لِمَنْ قـال: «ومَنْ يَعْصِهـما فقـد غَوَىٰ»[1]، «بِئْسَ خـطيبُ القـومِ أنت». قلت: فقـد رَجَّحَ الانقطاعَ واعتذر عن ارتكابِ مذهبِ التميمين بما ذَكَـر. وأكثرُ العلمـاءِ أنه لا يُجْمَعُ بين الحقيقةِ والمجازِ في كلمةٍ واحدة. وقد قال به الشافعيُّ».

[٦٩٨/ب] قوله: «أيَّـانَ» هي هنا، بمعنىٰ «متىٰ»/ وهي منصـوبةٌ بـ «يُبْعَثـون» فتعلُّقُه بـ «يَشْعُرون» فهي مع ما بعدها في محلِّ نصبٍ بإسقاطِ البـاءِ أي: ما يَشْعـرون بكذا. وقرأ[2] السُّلَميُّ «إيَّان» بكسرِ الهمزةِ، وهي لغةُ قومِه بني سُلَيْم.

---

(١) رواه مسلم برقم ٨٧٠، ٧ كتاب الجمعـة، ٢/٥٩٤، وأبو داود كتـاب الصلاة ٢٢٩، باب الرجل يخطب على قوس ١/٦٦٠.

(٢) المحتسب ٢/١٤٢، والبحر ٧/٩٢.

آ. (٦٦) قوله: ﴿ادَّارَكَ﴾: قرأ[١] ابنُ كثير وأبو عمرو ونافع[٢] «أَدْرَكَ» كـأَكْرم. والباقون من السبعةِ «ادَّارك» بهمزةِ وَصْلٍ، وتشديدِ الدالِ المفتوحةِ، بعدها ألفٌ. والأصلُ: تَدارك وبه قرأ أُبَيٌّ، فأُريد إدغامُ التاءِ في الدالِ فأُبْدِلَتْ دالاً، وسُكِّنَتْ فتعذَّر الابتداءُ بها لسكونِها، فاجْتُلِبَتْ همزةُ الوصلِ فصار ادَّارك كما ترىٰ، وتحقيقُ هذا قد تقدَّم في رأسِ الحزبِ من البقرة: «فادَّارَأْتُمْ فيها»[٣]. وقراءةُ ابنِ كثير قيل: تَحْتمل أن يكونَ أَفْعَلُ فيها بمعنى تَفاعَلَ فتَتَّحِدَ القراءتان. وقيل: أَدْرَكَ بمعنى بَلَغَ وانتهىٰ. وقرأ سليمان[٤] وعطاء ابنا يَسار «بلَ ادَّرَكَ» بفتحِ لامِ «بل» وتشديد الدالِ دونَ ألفٍ بعدَها. وتخريجُها: أنَّ الأصلَ ادَّرك على وزن افْتَعَل[٥] فأُبْدِلَتْ تاءُ الافتعالِ دالاً لوقوعِها بعد الدال. قال الشيخ[٦]: «فصار فيه قَلْبُ الثاني للأولِ كقولِهم: اثَّرَدَ[٧]، وأصلُه اثْتَرَدَ من الثَّرْدِ»[٨]. انتهىٰ. قلت: ليس هذا مما قُلِب فيه الثاني للأولِ لأجلِ الإدغام كـ اثَّرَدَ في اثْتَرَدَ؛ لأنَّ تاءَ الافتعال تُبْدَلُ دالاً بعد أحرفٍ منها الدالُ نحو: ادَّان في افْتَعَل من الدَّيْن فالإبدالُ لأجلِ كونِ الدالِ

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٨٥، والتيسير ١٦٨، والبحر ٩٢/٧، والقرطبي ٢٢٦/١٣، والحجة ٥٣٥، والمحتسب ١٤٢/٢، والشواذ ١١٠.

(٢) المشهور عن نافع أن قراءته هنا كباقي السبعة.

(٣) انظر: إعرابه للآية ٧٢ من البقرة في الدر المصون ٤٣٤/١.

(٤) سليمان بن يسار أبو أيوب الهلالي المدني تابعي، وردت عنه الرواية في حروف القرآن. توفي سنة ١٠٧. طبقات القراء ٣١٨/١.

(٥) أي: ادْتَرَك.

(٦) البحر ٩٢/٧.

(٧) اثَّرد الثريد: اتخذه.

(٨) قال في اللسان (ثرد): «أصله اثترَدْتُ على افتعلت فلما اجتمع حرفان مخرجاهما متقاربان في كلمة واحدة وجب الإدغام فأبدلوا من الأول تاء فأدغموه في مثله، وناس من العرب يبدلون من التاء ثاء فيقولون: اثَّردتُ فيكون الحرف الأصلي هو الظاهر».

فاءً لا للإدغام، فليس مثلَ اثَّرَدَ في شيءٍ فتأمَّلْه فإنه حَسَنٌ. فلمَّا أُدْغِمَت الدالُ في الدال أُدْخِلَتْ همزةُ الاستفهامِ فسقَطَتْ همزةُ الوصلِ فصار اللفظُ «أَدْرَكَ» بهمزةِ قطعٍ مفتوحةٍ، ثم نُقِلَتْ حركةُ هذه الهمزةِ إلى لامِ «بل» فصار اللفظ: «بَلَ دَّرَكَ».

وقرأ أبو رجاءٍ وشيبةُ والأعمشُ والأعرجُ وابنُ عباس، وتُرْوى عن عاصم كذلك، إلَّا أنَّه بكسرِ لام «بل» على أصلِ التقاءِ الساكنين، فإنهم لم يَأْتوا بهمزةِ استفهامٍ.

وقرأ عبد الله وابن عباس والحسن وابن محيصن «آادْرَكَ» بهمزةٍ ثم ألفٍ بعدَها[1]. وأصلُها همزتان أُبدِلَتْ ثانيتُهما ألفاً تخفيفاً. وأنكرها أبو عمروٍ. قلت: وقد تقدَّم أولَ البقرةِ أنه قُرِئ[2] «آأنْذَرْتَهم» بألفٍ صريحةٍ فلهذه بها أسوةٌ. وقال أبو حاتم: «لا يجوزُ الاستفهامُ بعد «بل» لأنَّ «بل» إيجاب، والاستفهامُ في هذا الموضعِ إنكارٌ بمعنى: لم يكن، كقولِه تعالى: «أَشَهِدُوا خَلْقَهم»[3] أي: لَم يَشْهدوا، فلا يَصِحُّ وقوعُهما معاً للتنافي الذي بين الإيجاب والإِنكار». قلت: وفي منع هذا نظرٌ؛ لأنَّ «بل» لإِضرابِ الانتقالِ، فقد أضربَ عن الكلامِ الأولِ، وأَخَذَ في استفهامٍ ثانٍ. وكيف يُنْكَرُ هذا والنَّحْويون يُقَدِّرون «أم» المنقطعةَ بـ بل والهمزة؟ وعجِبْتُ من الشيخِ كيف قال[4] هنا: «وقد أجاز بعضُ المتأخرين الاستفهامَ بعد «بل» وشبهه؟ يقول القائل: «أخبزاً أكلْتَ، بل أماءً شرِبْتَ» على تَرْكِ الكلامِ الأولِ والأَخْذِ في الثاني». انتهى

---

(١) ورسمها الإملائي آدْرَك.

(٢) وهي رواية عن ورش، وانظر: الدر المصون ١/ ١١٠، والآية ٦ من البقرة.

(٣) الآية ١٩ من الزخرف.

(٤) البحر ٧/ ٩٢.

فتخصيصُه ببعضِ المتأخرين يُؤْذِنُ أن المتقدِّمينَ وبعضَ المتـأخرين يمنعـونه، وليس كذلك لِما حَكَيْتُ عنهم في «أم» المنقطعةِ.

وقرأ ابنُ مسعودٍ «بل أَأَدْرَكَ» بتحقيقِ الهمزتين. وقرأ ورش في رواية «بـلَ ادْرَكَ» بالنقل. وقرأ ابنُ عباس أيضاً «بلى ادْرَكَ»[1] بحرف الإيجاب أختِ نَعَم. و «بَلى آأَدْركَ» بـألفٍ بين الهمزتين. وقـرأ أُبَـيٌّ ومجاهـد «أم» بـدلَ «بـل» وهي مخالفةٌ للسَّواد.

قـولـه: «في الآخـرة» فيـه وجهـان، أحـدُهمـا: أنَّ «في» على بـابهـا و «أَدْرَكَ»[2] وإن كان ماضيـاً لفظاً فهـو مستقبلٌ معنىً؛ لأنـه كائنٌ قـطعاً كقـوله: «أتىٰ أَمْـرُ اللَّهِ»[3] وعلىٰ هــذا فـ «في» متعلقٌ بـ «ادَّاركَ». والشـاني: أنَّ «في» بمعنى الباء أي بالآخرة. وعلى هذا فيتعلَّق بنفسِ عِلْمِهم كقولِك: «عِلْمي بزيدٍ كـذا». وأمَّا قـراءةُ مَنْ قرأ «بلى» فقـالَ الزمخشـري[4]: «لَمَّا جـاء بـ «بَلَىٰ» بعد قولِه: «وما يَشْعرون» كان مَعْناه: «بلىٰ يَشْعرون» ثم فَسَّر/ الشعـورَ بقولـه «أَدْرَكَ [٦٩٩/أ] عِلْمُهم في الآخرة» على سبيلِ التهكمِ الذي معناه المبـالغةُ في نَفْي العلمِ» ثم قـال: «وأمَّـا قــراءةُ «بلى أَأَدْركَ» على الاستفهـامِ فمعنـاه: بلىٰ يَشْعُـرون متى يُبْعثـون. ثم أنكر علمَهم بكـونِها، وإذا أنكـر علمَهم بكـونِهـا لم يتحصَّـلْ لهم شعـورٌ بوقتِ كـونِها؛ لأنَّ العلمَ بـوقتِ الكائنِ تـابعٌ للعلم بكـونِ الكائنِ»[5] ثم قـال: «فإنْ قلتَ مـا معنىٰ هذه الإضـراباتِ الثـلاثـةِ؟ قلت: مـا هي إلَّا تنـزيـلٌ

---

(١) كذا رسمت في البحر والأصـل. ونصَّ القرطبـي على أن رسمهـا «بلى أدَّارك» بهمزة قطع وتشديد الدال.

(٢) كذا على قراءة ابن كثير.

(٣) الآية ١ من النحل.

(٤) الكشاف ١٥٧/٣.

(٥) تمام عبارته «بكون الكائن فيٰ الآخرة في شأن الآخرة ومعناها».

لأحوالِهم، وَصَفَهم أولاً بأنهم لا يَشْعُرون وقتَ البعثِ ثم بأنَّهم لا يعلمون أنَّ القيامةَ كائنةٌ ثم بأنَّهم يَخْبِطُون في شكٍّ ومِرْيَة». انتهى.

فإنْ قِيل: «عَمِيَ» يتعدَّىٰ بـ «عن» تقول: عَمِيَ فلانٌ عن كذا فلِمَ عُدِّيَ بـ «مِنْ» في قوله: «مِنْها عَمُوْن»؟ فالجوابُ: أنه جَعَلَ الآخرةَ مَبْدأ عَماهم ومَنْشَأَه.

آ. (٦٧) قوله: ﴿أَإِذا﴾: قد تقدَّمَ الكلامُ في الاستفهامين[١] إذا اجتمعا في سورةِ الرعدِ[٢] وتحقيقُه. والعاملُ في «إذا» محذوفٌ يَدُلُّ عليه «لَمُخْرَجُون» تقديره: نُبْعَثُ ونَخْرُجُ. ولا يجوزُ أَنْ يعملَ فيها «مُخْرَجُون» لثلاثةِ موانعَ: الاستفهامِ، و «إنَّ»، ولامِ الابتداءِ. وفي لامِ الابتداء في خبر «إنَّ» خلافٌ. وتكايَسَ الزمخشري[٣] هنا فعَبَّر بعبارةٍ حُلْوة فقال: «لأنَّ بينَ يَدَيْ عَمَلِ اسمِ الفاعلِ فيه عِقاباً، وهي: همزةُ الاستفهام وإنَّ ولامُ الابتداء، وواحدةٌ منها كافيةٌ فكيف إذا اجتمَعْنَ؟». وقال[٤] أيضاً: «فإنْ قُلْتَ: قَدَّم في هذه الآيةِ «هذا» على «نحن وآباؤنا» وفي آيةٍ أخرى[٥] قَدَّم «نحن وآباؤنا» على «هذا»!! قلتُ: التقديمُ دليلٌ على أنَّ المُقَدَّمَ هو المَعْنِيُّ[٦] المعتمدُ بالذِّكْرِ، وأنَّ الكلامَ إنما سِيْق لأجلِه، ففي إحدىٰ الآيتين دَلَّ على أنَّ إيجادَ[٧] البعثِ هو الذي تُعُمِّد بالكلام، وفي الأخرىٰ على إيجاد المبعوث بذلك الصدد».

---

(١) الأصل: «الاستفامين».
(٢) انظر: الدر المصون ٧/١٧.
(٣) الكشاف ٣/١٥٧.
(٤) الكشاف ٣/١٥٨.
(٥) الآية ٨٣ من سورة المؤمنين: «لقد وُعِدْنا نحن وآباؤنا هذا».
(٦) الكشاف: «الغرض».
(٧) الكشاف: «اتخاذ».

و «آباؤُنا» عطفٌ على اسمِ كان. وقام الفَصْلُ بالجرِّ مَقامَ الفَصْلِ بالتوكيدِ.

آ. (٧٢) **قوله: ﴿رَدِفَ لكم﴾**: فيه أوجهٌ، أظهرُها: أنَّ «رَدِفَ» ضُمِّن معنى فِعْلٍ يتعدَّى باللامِ. أي: دنا وقَرُب وأَزِفَ. وبهذا فسَّره ابنُ عباس و «بعضُ الذي» فاعِلٌ به وقد عُدِّي بـ «مِنْ» أيضاً على تَضْمينِه معنى دَنا، قال[1]:

٣٥٨٠ـ فلمَّا رَدِفْنا مِنْ عُمَيْرٍ وصَحْبِه
تَوَلَّوْا سِراعاً والمنيَّةُ تُعْنِقُ

أي: دَنَوْنا مِنْ عُمَيْر. والثاني: أنَّ مفعولَه محذوف، واللامُ للعلةِ أي: رَدِفَ الخَلْقُ لأَجْلكم ولِشُؤْمِكم. والثالث: أنَّ اللامَ مزيدةٌ في المفعولِ تأكيداً لزيادتِها في قولِه[2]:

٣٥٨١ـ ....
أَنَخْنا لِلكَلاكِلِ فارْتَمَيْنا

وكزيادةِ الباء في قولِه تعالىٰ: «ولا تُلْقُوا بأَيْدِيْكم»[3] وعلى هذه الأوجهِ الوقفُ على «تَسْتَعجلون». والرابع: أنَّ فاعل «رَدِفَ» ضميرُ الوعدِ أي: رَدِفَ الوعدُ أي: قَرُبَ ودَنا مُقْتضاه. و «لكم» خبرٌ مقدمٌ و «بعضُ» مبتدأ مؤخرٌ. والوقفُ على هذا على «رَدِفَ» وهذا فيه تفكيكٌ للكلامِ. والخامس: أنَّ

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٧/٩٥، وشواهد الكشاف ٤/٤٦٩، وتعنق: أي تسير سيراً سريعاً.
(٢) تقدم برقم ٤١.
(٣) الآية ١٩٥ من البقرة.

الفعلَ محمولٌ على مصدرِه أي: الرَّدافةُ لكم، و«بعضُ» على تقديرِ: رَدافةِ بعضٍ، يعني حتى يتطابقَ الخبرُ والمخبرُ عنه. وهذا أضعفُ مِمَّا قبله.

وقرأ[1] الأعرج «رَدَفَ» بفتح الدال وهي لغةٌ، والكسر أشهرُ.

آ. (٧٣) قوله: ﴿لا يَشْكُرون﴾: يجوز أن يكونَ مفعولُه محذوفاً أي: لا يشكرون نِعَمَه. ويجوزُ أَنْ لا يُقَدَّرَ؛ بمعنى: لا يعترفون بنعمِه، فعبَّر عن انتفاءِ مَعْرِفتِهم بالنعمةِ بانتفاءِ ما يترتَّبُ على معرفتِها وهو الشكرُ.

آ. (٧٤) قوله: ﴿ما تُكِنُّ﴾: العامَّةُ على ضمِّ تاءِ المضارعةِ، مِنْ أَكَنَّ. قال تعالى: «أَوْ أَكْنَنْتُمْ»[2]. وابن محيصن[3] وابن السَّمَيْفع وحُمَيْد بفتحها وضمِّ الكاف. يقال: كَنَنْتُه وأكْنَنْتُه، بمعنى: أَخْفَيْتُ وسَتَرْتُ.

آ. (٧٥) قوله: ﴿وما مِنْ غائبةٍ﴾: في هذه التاءِ قولان، أحدُهما: أنها للمبالغةِ كراوِيَة وعَلاَّمة. والثاني: أنها كالتاءِ الداخلةِ على المصادرِ نحو: العاقِبَة والعافِيَة. قال الزمخشري[4]: «ونظيرُهما: الذَّبيحةُ والنَّطيحةُ والرَّمْيَةُ في أنها أسماءٌ غيرُ صفاتٍ».

آ. (٧٨) قوله: ﴿بحُكْمِه﴾: العامَّةُ على ضمِّ الحاءِ وسكونِ الكاف. وجناح بن حبيش[5] بكسرِها وفتحِ الكاف جمعَ «حِكْمة».

---

(١) المحتسب ٢/١٤٣، والبحر ٧/٩٥.
(٢) الآية ٢٣٥ من البقرة.
(٣) الإتحاف ٢/٣٣٤، والمحتسب ٢/١٤٤، والقرطبي ١٣/٢٣٠.
(٤) الكشاف ٣/١٥٨.
(٥) البحر ٧/٩٦، والكشاف ٣/١٥٩.

آ. (٨٠) قوله: ﴿ولا تُسْمِعُ الصُمَّ الدعـاءَ﴾: تقدَّم تحـريره في الأنبياء[1] عليهم السلام.

آ. (٨١) قوله: ﴿بهادي العُمْي﴾: العامَّةُ/ على «هادِيْ» مضافاً [٦٩٩/ب] للعُمْي. وحمزة[2] «يَهْدِي» فعلاً مضارعاً، و«العُمْيَ» نصبٌ على المفعول بـه، وكذلك التي في الروم[3] ويحيى بن الحارث[4] وأبو حيوة «بهاد» منوَّناً «العُمْيَ» منصوب به، وهو الأصلُ.

واتفق القُـرَّاء على أَنْ يقفوا على «هـاد» في هـذه السـورةِ بـاليـاءِ؛ لأنَّهـا رُسِمَتْ في المصحفِ ثابتةً. واختلفـوا في الروم. فـوقف الأخوان عليهـا باليـاءِ أيضاً كهذه. أمَّا حمزةُ فلأنه يقرَؤُها «يَهْدي» فعلاً مضارعاً مرفوعاً فياؤه ثابتة. قال الكسائيُّ: «مَنْ قرأ «يَهْدِي» لَزِمَـه أَنْ يقفَ باليـاء، وإنما لـزمه ذلـك؛ لأن الفعلَ لا يَدْخُلُه تنوينٌ في الوصلِ تُحذف له الياء فيكونُ في الوقفِ كذلك، كما يَدْخُلُ تنـوينٌ على «هادٍ» ونحـوِه فتَذْهبُ اليـاءُ في الوصـل، فيجري الـوقفُ على ذلك كَمَنْ وقف بغير ياءٍ». انتهى. ويَلْزَمُ على ذلك أَنْ يُوْقَفَ على «يَقْضِي بالحق»[5] «ويَدْعُ الإنسانُ»[6] بـإثباتِ اليـاءِ والواوِ. ولكنْ يَلْزَمُ حمـزةَ مخالفَـةُ الرسمِ دونَ

---

(١) انظر: إعرابه للآية ٤٥ من الأنبياء.

(٢) انـظر في قـراءاتها: النشـر ٢/٣٣٩، والسبعـة ٤٨٦، والتيسيـر ١٦٩، والقـرطبـي ١٣/٢٣٣، والبحر ٧/٩٦، والإتحاف ٢/٣٣٤.

(٣) الآية ٥٣.

(٤) يحيـى بن الحارث أبو عمرو الذماري الدمشقي إمام القراءة بـدمشق بعد ابن عـامر، تابعي أخذ عنه وعن نافع. توفي سنة ١٤٥.
انظر: طبقات القراء ٢/٣٦٨.

(٥) الآية ٢٠ من غافر.

(٦) الآية ١١ من الإسراء.

القياسِ. وأمَّا الكسائيُّ فإنه يَقْرَأُ «بهادي» اسمَ فاعلٍ كالجماعةِ، فإثباتُه للياءِ بالحَمْلِ على «هادِي» في هذه السورةِ، وفيه مخالفةُ الرسمِ السلفيِّ.

قوله: «عن ضَلالَتِهم» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ «يَهْدي». وعُدِّي بـ «عن» لتضمُّنِه معنىٰ يَصْرِفهم. والثاني: أنه متعلقٌ بالعُمْي لأنَّك تقول: عَمِيَ عن كذا، ذكره أبو البقاء[1].

آ. (٨٢) **قوله: ﴿وإذا وَقَعَ القولُ﴾**: أي: مضمونُ القول، أو أَطْلَقَ المصدرَ على المفعولِ أي: المَقُوْلُ.

قوله: «تُكَلِّمُهم» العامَّةُ على التشديد. وفيه وجهان، الأظهر: أنه من الكلامِ والحديثِ، ويؤيِّده قراءةُ أُبَيٍّ[2] «تُنَبِّئُهم» وقراءةُ يحيىٰ بن سَلام[3] «تُحَدِّثُهم» وهما تفسيران لها. والثاني: «تَجْرَحُهم» ويَدُلُّ عليه قراءةُ ابن عباس وابن جبير ومجاهد وأبي زُرْعَةَ والجحدري «تَكْلُمُهم» بفتحِ التاءِ وسكونِ الكافِ وضمِّ اللامِ من الكَلْمِ وهو الجُرْحُ. وقد قُرِىء «تَجْرَحُهم» وفي التفسير أنها تَسِمُ الكافر.

قوله: «أنَّ الناسَ» قرأ[4] الكوفيون بالفتح، والباقون بالكسرِ، فأمَّا الفتحُ فعلى تقديرِ الباءِ أي: بأنَّ الناسَ. ويدلُّ عليه التصريحُ بها في قراءةِ عبدِ الله

---

(١) الإملاء ٢/١٧٥. وقال: «ويكون المعنى أن العمي صدر عن ضلالتهم».

(٢) انظر في قراءاتها: المحتسب ٢/١٤٥، والبحر ٧/٩٧، والقرطبي ١٣/٢٣٧، الشواذ ١١٠.

(٣) يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، أبو زكريا البصري روىٰ عن أصحاب الحسن البصري وله اختيار في القراءة، له تفسير الجامع. توفي سنة ٢٠٠.
انظر: طبقات القراء ٢/٣٧٣.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٧٨، والتيسير ١٦٩، والنشر ٢/٣٣٨، والقرطبي ١٣/٢٣٥، والحجة ٥٣٨، والبحر ٧/٩٧، والمحتسب ٢/١٤٥.

«بأنَّ الناسَ». ثم هذه الباء تُحتملُ أَنْ تكونَ مُعَدِّيَةً، وأن تكونَ سببيةً، وعلى التقديرين: يجوزُ أَنْ يكونَ «تُكَلِّمهم» بمعنَيَيْه من الحديثِ والجَرْح أي: تُحَدِّثهم بأنَّ الناسَ أو بسببِ أنَّ الناسَ، أو تجرَحهم بأنَّ الناس أي: تَسِمُهم بهذا اللفظِ، أو تَسِمُهم بسبب انتفاءِ الإيمانِ.

وأمَّا الكسرُ فعلى الاستئناف. ثم هو محتمِلٌ لأَنْ يكونَ من كلامِ اللَّهِ تعالى وهو الظاهرُ، وأَنْ يكونَ من كلامِ الدابَّةِ، فيُعَكِّرَ عليه «بآياتنا». ويُجاب عنه: إمَّا باختصاصِها، صَحَّ[1] إضافةُ الآياتِ إليها، كقولِ أتباعِ الملوكِ: دوابُّنا وخَيْلُنا، وهي لِمَلِكهم، وإمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: بآياتِ ربِّنا. وتُكَلِّمهم إنْ كان من الحديثِ فيجوزُ أَنْ يكونَ: إمَّا لإجراءِ «تُكَلِّمُهم» مُجْرى تقولُ لهم، وإمَّا على إضمارِ القولِ أي: فتقول كذا. وهذا القولُ تفسيرُ لـ «تُكَلِّمُهم».

آ. **(٨٣) قوله: ﴿مِنْ كلِّ أُمَّةٍ﴾**: يجوزُ أَنْ يكونَ متعلِّقاً بالحشر، و «مِنْ» لابتداءِ الغاية، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ «فَوْجاً»؛ لأنه يجوزُ أن يكونَ صفةً له في الأصل. والفَوْجُ: الجماعة كالقوم، وقيَّدهم الراغبُ[2] فقال: «الجماعةُ المارَّةُ المسرعةُ» وكأنَّ هذا هو الأصلُ ثم أُطْلِقَ، وإنْ لم يكُن مرورٌ ولا إسراعٌ. والجمعُ: أفواجٌ وفُؤُوج. و «مِمَّنْ يُكَذِّبُ» صفةٌ له. و «مِنْ» في «مِنْ كلِّ» تبعيضيةٌ، وفي «مِمَّنْ يُكَذِّبُ» تَبْيينيَّة.

آ. **(٨٤)** والواو في «ولم تُحِيْطُوا» يجوزُ أَنْ تكونَ العاطفةَ، وأنْ تكونَ الحاليَّةَ. و «عِلْماً» تمييزُ.

---

(١) ش: «فيصح» وهي أنسب للسياق.

(٢) المفردات ٣٨٦.

قوله: «أَمْ ماذا» «أم» هنا منقطعةٌ. وتقدَّم حكمُها و«ماذا» يجوز أَنْ يكـونَ برُمَّتِه استفهاماً منصـوباً بـ «تَعْمَلون» الـواقعِ خبـراً عن «كنتم»، وأَنْ تكونَ «مـا» استفهـاميـةً مبتـدأً، و«ذا» مـوصـولٌ خبـرُه، والصلةُ «كنتمُ تعملون»، وعـائـدُه محذوفٌ أي: أيُّ شيءٍ الذي كنتم تَعْملونه.

وقرأ[1] أبو حيوةَ «أَمَا» بتخفيفِ الميمِ، جَعَلَ همزةَ الاستفهامِ داخلةً على اسمِه تأكيداً كقولِه[2]:

٣٥٨٢ـ ....

أهَـلْ رَأَوْنـا بـوادي الـقُـفِّ ذي الأَكَـمِ

آ. (٨٥) قـولـه: ﴿بِمـا ظَلَمُوا﴾: أي: بسببِ ظُلْمِهم. ويَضْعُفُ جَعْلُ «ما» بمعنى الذي.

آ. (٨٦) قوله: ﴿لِيَسْكُنـوا فيه﴾: قيـل: قد حُـذِفَ من الأولِ مـا أُثْبت نظيـرُه في الثاني، ومن الثـاني ما أُثبت نـظيرُه في الأولِ؛ إذ التقـديرُ: جَعَلْنا الليلَ مُظْلماً/ لِيَسْكنوا فيه، والنهارَ مُبْصِراً ليَتَصَرَّفوا فيه. فحذف «مُـظْلِماً» لدلالةِ «مُبْصِراً»، و«لِيتَصَرَّفوا» لدلالة «لَيَسْكُنُوا». وقـولُه «مُبْصِـراً» كقولِـه: «آيةَ النهارِ مُبْصِرَةً» وتقدَّمَ تحقيقه في الإسـراء[3]. قال الـزمخشري[4]: «فـإنْ قلتَ: مـا للتقابـلِ لم يُراعَ في قـوله: «لِيَسْكُنـوا» و«مُبْصِراً» حيث كـان أحـدُهمـا علةً والآخرُ حالاً؟ قلت: هو مُراعَى من حيث المعنىٰ، وهكـذا النظمُ المـطبوعُ غيـرُ المتكلِّفِ»[5].

[٧٠٠/أ]

(١) البحر ٧/ ٩٩ «أماذا».
(٢) تقدم برقم ٢٨٥٠.
(٣) الآية ١٢ من الإسراء.
(٤) الكشاف ٣/ ١٦١.
(٥) قال: «لأن معنى مبصراً: لِيُبْصِروا فيه طرق التقلبِ في المكاسب».

آ. (٨٧) **قوله: ﴿فَفَـزِعَ﴾**: دونَ فَيَفْزَعُ؛ لتحقُّقِه كقولـه: «رُبَما يَوَدُّ الذين»[١] و «أتىٰ أَمْرُ اللَّهِ»[٢].

قوله: «أَتَـوْه» قرأ[٣] حمـزة وحفص «أَتَوْه» فعـلًا ماضيـاً. ومفعولُـه الهاءُ. والباقون «آتُـوْه» اسمَ فاعـلٍ مضافـاً للهاءِ. وهـذا حَمْلٌ علىٰ معنىٰ «كُـل» وهي مضافةٌ تقديراً أي: وكلُّهم. وقرأ قتادةُ «أتاه» مُسْنداً لضميرِ «كُل» على اللفظِ، ثم حُمِلَ على معناها فقرأ «داخِرين». والحسن[٤] والأعرج «دَخِرين» بغيرِ ألفٍ.

آ. (٨٨) **قـوله: ﴿تَحْسَبُهـا جامـدةً﴾**: هذه الجملةُ حـاليـةٌ مِنْ فاعلِ «تَرَىٰ»، أو مِنْ مفعولِه؛ لأنَّ الرؤيةَ بَصَريةٌ.

قوله: «وهي تَمُـرُّ» الجملةُ حاليـةٌ أيضاً. وهكـذا الأجرامُ العـظيمةُ تـراها واقفةً وهي مارَّةٌ. قال النابغةُ الجعديُّ يصف جيشاً كثيفاً[٥]:

٣٥٨٣ـ بِـأَرْعَـنَ مثـلِ الـطَّوْدِ تَـحْـسَـبُ أنَّـهـم
وُقـوفٌ لِـحـاجٍ والـرِّكـابُ تُـهَـمْـلِجُ

و «مرَّ السَّحابِ» مصدرٌ تشبيهيٌّ.

قوله: «صُنْعَ اللَّهِ» مصدرٌ مؤكِّدٌ لمضمونِ الجملةِ السابقةِ. عاملُه مضمرٌ.

---

(١) الآية ٢ من الحجر.

(٢) الآية ١ من النحل.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٨٧، والحجة ٥٣٩، والبحر ٧/ ١٠٠، والتيسير ١٦٩، والقرطبي ١٣/ ٢٤١، والنشر ٢/ ٣٣٩، والمحتسب ٢/ ١٤٥.

(٤) الإتحاف ٢/ ٣٣٥، والبحر ٧/ ١٠٠.

(٥) ديوانه ١٨٧، والقرطبي ١٣/ ٢٤٣. وتهملج: من الهِمْلاج وهو حُسْنُ سير الدابَّة في سُرْعة. والأرعن: الجبل ويريد هنا الجيش. حاجٍ: جمع حاجة. والرِّكاب: المطيُّ. أي: إنهم من كثرتهم تحسب أنهم وقوف وركابهم تسير.

أي: صَنَعَ اللَّهُ ذلك صُنْعاً، ثم أُضِيف بعد حَذْفِ عامِله. وجعلَه الزمخشريُّ[1] مؤكِّداً للعاملِ في «يومَ يُنْفَخُ في الصُّور»[2] وقَدَّره «ويومَ يُنْفَخُ» وكان كيتَ وكيتَ أثابَ اللَّهُ المحسنين، وعاقَبَ المسيئين، في كلامٍ طويلٍ حَوْماً على مذهبه. وقيل: منصوبٌ على الإغراء أي: انظروا صُنْعَ اللَّهِ وعليكم به.

والإتْقانُ: الإتيانُ بالشيءِ على أكملِ حالاتِه. وهو مِنْ قولِهم: «تَقَّن أَرْضَه» إذا ساقَ إليها الماءَ الخاثِرَ بالطينِ لتَصْلُحَ لِلزراعة. وأرضٌ تَقْنَةٌ. والتَّقْنُ: فِعْلُ ذلك بها، والتَّقْنُ أيضاً: ما رُمِيَ به في الغدير من ذلك أو الأرض.

قوله: «بما تَفْعَلون» قرأ[3] ابنُ كثير وأبو عمروٍ وهشام بالغَيْبة جَرْياً على قوله: «وكلٌّ أَتَوْهُ». والباقون بالخطاب جَرْياً على قولِه: «وتَرى» لأنَّ المرادَ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم وأمَّتُه.

آ. (٨٩) قوله: ﴿فله خيرٌ منها﴾: في «خيرٌ» وجهان، أحدُهما: أنها للتفضيلِ باعتبارِ زَعْمِهم، أو على حَذْفِ مضافٍ أي: خيرٌ مِنْ قَدْرِها واستحقاقِها فـ «مِنْها» في محلِّ نصبٍ، وأَنْ لا تكونَ للتفضيلِ. فيكونَ «منها» في موضعِ رفعٍ صفةً لها.

قوله: «مِنْ فَزَعِ يومئذٍ» قد تقدَّم في هود[4] فتحُ «يوم» وجَرُّه، و «إذ» مضافةٌ لجملةٍ حُذِفَتْ وعُوِّض عنها التنوينُ. والأحسنُ أَنْ تُقَدَّرَ: يومَ إذ جاءَ

---

(١) الكشاف ٣/١٦٢.

(٢) أول الآية السابقة ٨٧.

(٣) السبعة ٤٨٧، والتيسير ١٦٩، والقرطبي ١٣/٢٤٤، والحجة ٥٣٩، والنشر ٢/٣٣٩، والبحر ٧/١٠١.

(٤) قرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وابن عامر «فزعِ يومئذٍ»، وقرأ الباقون «فزعٍ يومئذٍ». انظر: السبعة ٤٨٧، والنشر ٢/٣٤٠، والقرطبي ١٣/٢٤٥، والبحر ٧/١٠٢. وانظر: الدر المصون ٦/٣٤٩.

بالحسنةِ. وقيـل: يومَ إذ تَـرىٰ الجبالَ. وقيـل: يومَ إذ يُنْفَـخُ في الصُّور. والأولُ أَوْلى لقُرْب ما قُدِّر منه.

آ. (٩٠) **قـولـه: ﴿هـل تُجْزَوْنَ﴾**: على إضمـار قـولٍ، وهـذا القولُ حالٌ مِمَّا قبله أي: كُبَّتْ وجوهُهم مقولاً لهم ذلك القولُ.

آ. (٩١) **قوله: ﴿الـذي حَرَّمهـا﴾**: هذه قـراءةُ الجمهورِ صفـةً للرَّب. وابن مسعودٍ[١] وابن عباس «التي» صفـةً للبَلْدة، والسياقُ إنمـا هو للربِّ لا للبلدة، فلذلك كانتِ العامَّةُ واضحةً.

آ. (٩٢) **قوله: ﴿وأَنْ أَتْلُوَ القرآنَ﴾**: العامَّةُ على إثباتِ الـواوِ بعـد اللام. وفيهـا تأويـلان، أحدُهمـا ــ وهـو الـظاهـر ــ أنَّـه من التـلاوةِ وهي القراءةُ، وما بعدَه يُلائمه. والثاني: من التُّلُوِّ وهو الاتِّباعُ كقولِه: «واتَّبِعْ ما يُوْحَىٰ إليـك»[٢]. وقرأ[٣] عبـد الله «أنْ اتْلُ» أمـراً له عليـه السـلام، فـ «أن» يجـوز أَنْ تكونَ المفسِّرة، وأَنْ تكونَ المصدريةَ وُصِلَتْ بالأمر. وقد تقدَّم ما فيه.

قوله: «ومَنْ ضَلَّ» يجوز أَنْ يكونَ الجوابُ قولَه: «فقُلْ إنما». ولا بُـدَّ مِنْ حَذْفِ عائدٍ على اسم الشرط. أي: مِنَ المنذِرين له؛ لِما تَقَدَّم في البقرة. وأَنْ يكونَ الجوابُ محذوفاً، أي: فوبالُ ضلالِهِ عليه.

آ. (٩٣) **قوله: ﴿عَـمَّا تَعْملون﴾**: قد تقـدَّمَ[٤] أنه قُـرِىء باليـاءِ والتاءِ في آخرِ هود.

[تمَّت بعونه تعالى سورة النمل]

---

(١) القرطبي ١٣/٢٤٦، والبحر ٧/١٠٢. (٣) القرطبي ١٣/٢٤٦، والبحر ٧/١٠٢.

(٢) الآية ١٠٩ من يونس.

(٤) قرأ بالغيبة ابن كثير وأبو عمرو والأخوان، وقرأ البـاقون بـالتاء. انـظر: السبعة ٤٨٨، والنشر ٢/٢٦٣، والبحر ٧/١٠٣، والتيسير ١٢٦. وانظر: الدر المصون ٦/٤٢٨.

سورة القصص

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (٣) قوله: ﴿نَتْلُو﴾: يجوز أَنْ يكونَ مفعولُه محذوفاً، دَلَّتْ عليه صفتُه وهي «مِنْ نبأ مُوسى»، تقديرُه: نَتْلو عليك شيئاً مِنْ نَبأ موسى. ويجوزُ أَنْ تكونَ «مِنْ» مزيدةً على رَأْيِ الأخفش[1]. أي: نَتْلُو عليك نَبأَ موسى.

قوله: «بالحقِّ» يجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ فاعلِ «نَتْلو» أو من مفعولِه أي: مُلْتبسين أو مُلْتبساً بالحقِّ، أو متعلقٌ بنفسِ «نَتْلو» بمعنى: نَتْلوه بسببِ الحقِّ. و «لقوم»/ متعلقٌ بفعلِ التلاوةِ أي: لأجلِ هؤلاء. [٧٠٠/ب]

آ. (٤) قوله: ﴿إنَّ فرعونَ﴾: هذا هو المتلُوُّ فجيءَ به في جملةٍ مستأنفةٍ مؤكَّدة.

قوله: «يَسْتَضْعِفُ» يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه مستأنِفٌ، بيانٌ بحالِ الأهل الذين جَعَلهم فِرَقاً وأصنافاً. الثاني: أنه حالٌ مِنْ فاعلِ «جَعَل» أي: جعَلَهم كذا حالَ كونِه مُسْتَضْعِفاً طائفةً منهم. الثالث: أنه صفةٌ لـ «شِيَعاً».

---

(١) الأخفش لم يقدر شيئاً في هذا الموضع من إعرابه. وانظر أمثلة على مذهبه في زيادة مِنْ: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٤.

قوله: «يُذَبِّحُ» يجوزُ فيه ثلاثةُ الأوجهِ: الاستئنافُ تفسيراً لـ «يَسْتَضْعِفُ»، أو الحالُ مِنْ فاعِله، أو صفةٌ ثانيةٌ لطائفة. والعامَّةُ على التشديدِ في «يُذَبِّح» للتكثير. وأبو حيوة[1] وابن محيصن «يَذْبَحُ» مفتوحَ الياءِ والباءِ مضارعَ «ذَبَحَ» مخففاً.

آ. (٥) **قوله: ﴿ونُرِيْدُ﴾**: فيه وجهان، أظهرُهما: أنه عطفٌ على قوله: «إنَّ فرعونَ»، عطفَ فعليةٍ على اسميةٍ، لأنَّ كلتيهما تفسيرٌ للنبأ. والثاني: أنَّها حالٌ مِنْ فاعلِ «يَسْتَضْعِفُ». وفيه ضعفٌ من حيث الصناعةُ، ومن حيث المعنىٰ. أمَّا الصناعةُ فلكونِه مضارعاً مُثْبتاً فحقُّه أن يتجرَّد مِن الواوِ. وإضمارُ مبتدأ قبلَه أي: ونحن نريدُ كقوله[2]:

٣٥٨٤ـ . . . .
. . . . وأَرْهَنُهُمْ مالِكاً

تكلُّفٌ لا حاجةَ إليه. وأمَّا المعنىٰ فكيف يَجْتمع استضعافُ فرعونَ وإرادةُ المِنَّةِ من اللَّهِ؟ لأنه متى مَنَّ الله عليهم تَعَذَّرَ استضعافُ فرعونَ إياهم. وقد أُجيب عن ذلك: بأنَّه لمَّا كانت المِنَّةُ بخلاصِهم مِنْ فرعونَ سريعةَ الوقوعِ، قريبتَه، جُعِلَتْ إرادةُ وقوعِها كأنها مقارِنَةٌ لاستضعافِهم.

آ. (٦) **قوله: ﴿ونُمَكِّنَ﴾**: العامَّةُ على ذلك مِنْ غير لامِ علةٍ. والأعمش[3] «ولِنُمَكِّنَ» بلامِ العلةِ، ومتعلَّقُها محذوفٌ أي: ولنمكِّنَ فَعَلْنا ذلك.

---

(١) الإتحاف ٢/٣٤٠، والبحر ٧/١٠٤.
(٢) تقدم برقم ٤١٩.
(٣) البحر ٧/١٠٥.

قوله: «ونُـرِيَ فِرْعَـوْنَ» قرأ[1] الأخـوانَ «يَرَىٰ» بفتـح الياءِ والـراءِ مضارعَ «رَأَى» مسنداً إلى فرعونَ وما عُـطِفَ عليه فلذلـك رفعوا. والبـاقون بضمِّ النـون وكسرِ الراءِ مضارعَ «أرىٰ»؛ ولذلك نُصِبَ فرعون وما عُـطِف عليه مفعـولاً أولَ. و «ما كانوا» هو الثاني و «منهم» متعلِّقٌ بفعلِ الرؤيةِ أو الإراءة، لا بـ «يَحْذَرون» لأنَّ ما بعد المـوصولِ لا يَعْمَـلُ فيما قبلَه. ولا ضـرورةَ بنا إلى أَنْ نقـول: اتُّسِعَ فيه.

آ. (٧) قـولـه: ﴿أَنْ أَرْضِعيــه﴾: يجـوزُ أَنْ تكـونَ المفسِّـرة والمصدريةَ. وقرأ[2] عمر بن عبد العزيـز وعمر بن عبـد الواحـد[3] بكسرِ النـونِ على التقاءِ الساكنين كأنه حَذَف همزةَ القطعِ على غيرِ قياسٍ، فالتقىٰ سـاكنان، فكُسِرَ أَوَّلُهما.

آ. (٨) قوله: ﴿لِيَكُونَ﴾: في اللامِ الوجهان المشهوران: العِلِّيَّةُ المجازيةُ بمعنى: أنَّ ذلـك لَمَّا كـان نتيجةَ فِعْلِهم وثمـرتَه، شُبِّـه بالـداعي الذي يفعلُ الفاعلُ الفعلَ لأجله، أو الصيرورةُ. وقرأ العامَّةُ بفتـحِ الحاءِ والـزاي وهي لغـةُ قريشٍ والأخـوان[4] بضمٍ وسكونٍ. وهمـا لغتـان بمعنىً واحـدٍ كـالعُـدْمِ والعَدَم.

---

(١) السبعـة ٤٩٢، والتيسيـر ١٧٠، والبحـر ١٠٥/٧، والنشـر ٣٤١/٢، والقـرطبـي ٢٤٩/١٣، والحجة ٥٤١.

(٢) المحتسب ١٤٧/٢، والقرطبي ٢٥٠/١٣، والبحر ١٠٥/٧.

(٣) في الأصـل عمرو وليس ثمـة قـارىء بهـذا الاسم. وعمـر بن عبـد الـواحـد بن قيس أبـو حفص الدمشقي عـرض على يحيى بن الحارث الـذماري، وروى عنـه القـراءة هشام بن عمار توفي سنة ٢٠٠. انظر: طبقات القراء ٥٩٤/١.

(٤) السبعـة ٤٩٢، والتيسيـر ١٧١، والقـرطبـي ٢٥٠/١٣، والنشـر ٣٤١/٢، والبحـر ١٠٥/٧، والحجة ٥٤٢.

قوله: «خاطئين» العامَّةُ على الهمزِ. مأخوذٌ من الخَطأ ضدَّ الصواب. وقُرِيءَ[1] بياءٍ دونَ همزةٍ، فاحْتمِلَ أن يكونَ كالأولِ ولكن خُفِّفَ، وأَنْ يكونَ مِنْ خطا يَخْطُو، أي: تجاوزَ الصوابَ.

آ. (٩) **قوله**: ﴿**قُرَّةُ عَينٍ**﴾: فيه وجهان، أظهرهما: أنَّه خبرُ مبتدأ مضمرٍ أي: هو قُرَّةُ عينٍ. والثاني: ـ وهو بعيدٌ جداً ـ أَنْ يكونَ مبتدأ، والخبرُ «لا تَقْتُلوه». وكأنَّ هذا القائلَ حقُّه أَنْ يُذَكِّر[2] فيقول: لا تقتلوها إلَّا أنه لمَّا كان المرادُ مذكراً ساغَ ذلك.

والعامَّة من القرَّاء والمفسرين وأهلِ العلم يقفون على «ولَكَ». ونقل ابن الأنباري بسنده إلى ابن عباس[3] عنه أنه وَقَف على «لا» أي: هو قُرَّةُ عينٍ لي فقط، ولك لا، أي ليس هو لك قرةَ عين، ثم يَبْتَدِيء بقوله «تَقْتُلوه»، وهذا لا ينبغي أن يَصِحَّ عنه، وكيف يَبْقَى «تَقْتُلوه» من غيرِ نونِ رفعٍ ولا مُقْتَضٍ لحَذْفِها؟ ولذلك قال الفراء[4]: «هو لحنٌ».

قوله: «وهم لا يَشْعُرون» جملةٌ حاليةٌ. وهل هي من كلامِ الباري تعالى وهو الظاهرُ، أو من كلامِ امرأةِ فرعون؟ كأنَّها لَمَّا رأَتْ مَلأه أشاروا بقتلِه قالَتْ له كذا أي: افعلْ أنتَ ما أقولُ لك، وقومُك لا يَشْعُرون. وجَعَلَ الزمخشريُّ[5] الجملةَ مِنْ قوله: «وقالَتِ امرأةُ فِرْعون» معطوفةً على «فالتقطه»، والجملةَ مِنْ قوله: «إنَّ فرعونَ وهامانَ» إلى «خاطئين» معترضاً بين المتعاطفين/، وجَعَلَ [٧٠١/أ]

(١) البحر ٧/١٠٦، والكشاف ٣/١٦٦.
(٢) كذا في الأصل، لعله «يؤنِّث».
(٣) في معاني القرآن للفراء ٢/٣٠٢: «سمعت الذي يقال له ابن مروان السُّدِّي يذكر عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس...».
(٤) معاني القرآن ٢/٣٠٢.
(٥) الكشاف ٣/١٦٧.

متعلَّقَ الشعور مِنْ جنسِ الجملةِ المعترضةِ أي: لا يَشْعُرون أنهم على خطأ في التقاطِه. قال الشيخ[1]: «ومتى أمكن حَمْلُ الكلامِ على ظاهرِه مِنْ غيرِ فصلٍ كان أحسنَ».

آ. (١٠) **قوله: ﴿فارِغاً﴾**: خبرُ «أصبحَ» أي: فارغاً من العقلِ، أو من الصبرِ، أو من الحُزْن. وهو أبعدُها. ويَرُدُّه قراءاتٌ[2] تُخالِفهُ: فقرأ فضالةُ والحسنُ «فَزِعاً» بالزاي، مِنَ الفزعِ. وابن عباس «قَرِعاً» بالقافِ وكسرِ الراء وسكونِها، مِنْ قَرِعَ رأسُه: إذا انحسَرَ شعرُه. والمعنىٰ: خلا مِنْ كلِّ شيء، وانحسَر عنه كلُّ شيءٍ، إلاَّ ذِكْرَ موسى. وقيل: الساكنُ الراءِ مصدرُ قَرَعَ يَقْرَعُ أي: أصيب. وقُرِىء «فِرْغاً» بكسر الفاءِ وسكونِ الراء، والغينِ معجمةً، أي: هَدْراً. كقوله[3]:

٣٥٨٥ـ فإنْ يَكُ قَتْلى قد أُصيبَتْ نفوسُهُمْ
فلَنْ يَذْهبُوا فِرْغاً بقَتْلِ حِبالِ

«فَرْغاً» حالٌ مِنْ «بِقَتْلِ». وقرأ الخليلُ «فُرُغاً» بضم الفاء والراء وإعجامِ الغين، من هذا المعنىٰ.

قوله: «إنْ كادَتْ لَتُبْدِي» «إنْ»: إمَّا مخففةٌ، وإمَّا نافيةٌ. واللامُ: إمَّا فارقةٌ، وإمَّا بمعنى إلاَّ.

قوله: «لولا أَنْ رَبَطْنا» جوابُها محذوفٌ أي: لأَبْدَتْ، كقولِه: «وهَمَّ بها

---

(١) البحر ١٠٦/٧.
(٢) انظر في قراءاته: البحر ١٠٧/٧، والمحتسب ١٤٧/٢، والقرطبي ٢٥٥/١٣.
(٣) تقدم برقم ٤٠٦. وصدرُه هناك:
فإنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ
ويقال: ذهب دمُه فَرْغاً وفِرْغاً.

لولا أنْ رَأى بُرْهانَ ربه»[1]. و «لتكونَ من المؤمنين» متعلقٌ بـ «رَبَطْنا». والباء في «به»[2] مزيدةٌ في المفعولِ أي: لِتُظْهِرَه وقيل: ليسَتْ زائدةً بل سببيةٌ. والمفعولُ محذوفٌ أي: لَتُبْدِيْ القولَ بسببِ موسى أو بسببِ الوَحْي. فالضميرُ يجوزُ عَوْدُه على موسى أو على الوحي.

آ. (١١) قوله: ﴿قُصِّيه﴾: أي: قُصِّي أثرَه أي: تَتَبَّعيه.

قوله: «فَبَصُرَتْ به» أي: أَبْصَرَتْه، وقرأ[3] قتادةُ «بَصَرَتْ» بفتح الصاد. وعيسى بكسرِها. وتقدَّم معناه في طه[4].

قوله: «عن جُنُبٍ» في موضعِ الحال: إمَّا مِنَ الفاعلِ أي: بَصُرَتْ به مُسْتَخْفِيَةً كائنةً عن جُنُبٍ، وإمَّا مِن المجرورِ، أي: بعيداً منها. وقرأ العامَّةُ «جُنُبٍ» بضمتين وهو صفةٌ لمحذوفٍ. أي: مِنْ مكان بعيد. وقال أبو عمرو ابن العلاء: «أي: عن شوق»، وهي لغةُ جُذام يقولون: جَنِبْتُ إليك أي: اشْتَقْتُ. وقرأ[5] قتادة والحسن والأعرج وزيد بن علي بفتح الجيمِ وسكونِ النونِ، وعن قتادةَ أيضاً بفتحهما. وعن الحسن «جُنْب» بالضم والسكونِ. وعن سالم[6] «عن جانبٍ» وكلُّها بمعنى واحد. ومثلُه: الجَنابُ والجَنابَة.

---

(١) الآية ٢٤ من يوسف.

(٢) من قوله «لتبدي به».

(٣) انظر في قراءاته: البحر ١٠٧/٧، والكشاف ١٦٧/٣، والشواذ ١١٢.

(٤) انظر: الدر المصون: الورقة ٦٢٢ أ.

(٥) انظر في قراءاتها: الشواذ ١١٢، والقرطبي ٢٥٧/١٣، والمحتسب ١٤٩/٢، والبحر ١٠٧/٧.

(٦) في المظانّ «النعمان بن سالم» وهو النعمان بن سالم الطائفي روى عن عبد الله ابن الزبير وعبد الله بن عمر روى له الجماعة سوى البخاري، ولم يذكر المزي وفاته. التهذيب ١٤١٨/٣.

قوله: «وهم لا يَشْعُرون» جملةٌ حاليةٌ، ومتعلَّق الشعورِ محذوفٌ أي: أنها تَقُصُّه[1]، أو أنه سيكونُ لهم عَدُوّاً وحَزَناً.

آ. (١٢) قوله: ﴿المَراضِعَ﴾: قيل: يجوزُ أَنْ تكونَ جمعَ مُرْضِع، وهي المرأة.

وقيل: جمعُ «مَرْضَع» بفتح الميمِ والضاد. ثم جَوَّزوا فيه أَنْ يكونَ مكاناً أي: مكان الإرضاع وهو الثَّدْيُ، وأَنْ يكونَ مصدراً أي: الإِرْضاعاتِ أي: أنواعَها.

قوله: «مِنْ قبلُ» أي: مِنْ قبلِ قَصِّها أثرَه.

قوله: «وهم له ناصِحون» الظاهرُ أنه ضميرُ موسىٰ. وقيل: لفرعون. ومن طريف ما يُحْكىٰ[2]: أنها لَمَّا قالَتْ لهم ذلك استنكروا حالَها وتفرَّسوا أنها قَرابَتُه. فقالَتْ: إنما أردْتُ: وهم للمَلِكِ ناصحون. فتخلَّصَتْ منهم. قاله ابن جريج. قلت: وهذا يُسَمَّى عند أهلِ البيانِ «الكلامَ المُوَجَّه» ومثلُه لَمَّا سُئل بعضُهم وكان بين أقوامٍ، بعضُهم يُحِبُّ علياً دونَ غيرِه، وبعضُهم أبا بكر، وبعضُهم عمرَ، وبعضُهم عثمانَ، فقيل له: أيُّهم أحبُّ إلى رسول الله؟ فقال: مَنْ كانت ابنتُه تحته.

آ. (١٣) قوله: ﴿ولا تَحْزَنَ﴾: عطفٌ على «تَقَرَّ». ودمعةُ الفرحِ قارَّةٌ، ودمعة التَّرَحِ حارَّة. قال أبو تمام[3]:

٣٥٨٦ـ فأمَّا عيونُ العاشِقين فَأُسْخِنَتْ
وأمَّا عيونُ الشامتينَ فَقَرَّتِ

(١) ش: تعرفه.

(٢) انظر: البحر ١٠٨/٧.

(٣) تقدم برقم ٣٢٣٠.

وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في مريم[1].

آ. (١٥) قوله: ﴿على حينِ غَفْلَةٍ﴾: في موضع الحال [إمَّا][2] من الفاعل: كائناً على حين غَفْلَةٍ أي: مُسْتَخْفِياً، وإمَّا من المفعول. وقرأ[3] أبو طالبٍ القارىء «على حينَ» بفتح النون. وتكلَّف الشيخُ[4] تخريجَها على أنه حَمَلَ المصدرَ على الفعل في أنه إذا أضيف الظرفُ إليه جاز بناؤه على الفتح كقوله[5]:

٣٥٨٧ـ على حينَ عاتَبْتُ المشيبَ على الصِّبا
. . . .

و «مِنْ أهلِها» صفةٌ لـ «غَفْلَة» أي: صادرةٍ من أهلها.

قوله: «يَقْتَتِلان» صفةٌ لـ «رجلين». وقال ابن عطية[6]: «حال منهما» وسيبويه[7] وإنْ كان جَوَّزَها مِن النكرة/ مُطْلقاً. إلاَّ أنَّ غيرَه ـ وهم الأكثرون ـ يَشْتَرِطون فيها ما يُسوِّغُ الابتداءَ بها[8]. وقرأ[9] نعيم بن ميسرة «يَقَتِّلان» بالإدغام نَقَلَ فتحَة التاءِ الأولى إلى القافِ وأدغم. [٧٠١/ب]

---

(١) انظر: الدر المصون ٧/ ٥٩٠.

(٢) سقطت «ما» من «إمَّا» من الأصل.

(٣) البحر ٧/ ١٠٩. وأبو طالب لعله زيد بن أخزم النبهاني البصري الحافظ، توفي سنة ٢٥٧. انظر: تهذيب الكمال ١/ ٤٤٧.

(٤) البحر ٧/ ١٠٩.

(٥) تقدم برقم ١١٧٢.

(٦) المحرر ١٢/ ١٥١.

(٧) الكتاب ١/ ٢٤٣، ٢/ ٧٢.

(٨) انظر: الارتشاف ٢/ ٣٤٦.

(٩) البحر ٧/ ١٠٩، والشواذ ١١٢.

قوله: «هذا مِنْ شِيْعَتِه» مبتدأٌ وخبرٌ في موضعِ الصفةِ لـ «رجلين» أو الحالِ من الضمير في «يَقْتَتِلان» وهو بعيدٌ لعدمِ انتقالها[1].

وقوله: «هذا، وهذا» على حكايةِ الحالِ الماضيةِ فكأنهما حاضران. وقال المبردُ: «العربُ تُشير بـ هذا إلى الغائب وأنشد لجرير[2]:

٣٥٨٨ـ هذا ابنُ عَمِّي في دمشقَ خليفةً
لو شِئْتُ ساقَكُمُ إليَّ قَطِينا

قوله: «فاسْتَغاثَه» هذه قراءةُ العامَّةِ، من الغَوْثِ أي: طَلَبَ غَوْثَه ونَصْرَه. وقرأ[3] سيبويه وابن مقسم والزعفراني بالعين المهملة، والنون، من الإعانة. قال ابنُ عطية[4]: «هي تصحيفٌ». وقال ابن جبارة[5] صاحب «الكامل»: «الاختيارُ قراءةُ ابنِ مقسم؛ لأنَّ الإعانة أَوْلَىٰ في هذا البابِ». قلت: نسبةُ التصحيفِ إلى هؤلاء غيرُ محمودةٍ، كما أن تَعالِيَ الهُذَليِّ[6] في اختيارِ الشاذِّ غيرُ محمودٍ.

قوله: «فَوَكَزَه» أي: دَفَعَه بجميعِ كَفِّه. والفرقُ بين الوَكْزِ واللَّكْزِ: أنَّ الأولَ بجميعِ الكفِّ، والثانيْ بأطرافِ الأصابعِ وقيل: بالعكسِ. والنَّكْزُ كاللَّكْزِ. قال[7]:

---

(١) لأن من شروط الحال كونها منتقلة غير ثابتة، إلَّا شواهد يسيرة.
(٢) ديوانه ٥٧٩، وأمالي الشجري ٢/٢٧٦. والقطين: الخدم والأتباع.
(٣) الإتحاف ٢/٣٤١، والبحر ٧/١٠٩، والشواذ ١١٢.
(٤) المحرر ١٢/١٥١.
(٥) الكامل له (خ) ٢٢٦.
(٦) وهو صاحب «الكامل».
(٧) البيت لرؤبة، وهو في ديوانه ٦٣. واللسان (نكز). والتنزي: التوثب والتسرع.

٣٥٨٩ـ يا أيُّها الجاهِلُ ذو التَّنَزِّي
لا تُوْعِدَنِّي حَيَّةً بالنَّكْزِ

وقرأ(١) ابنُ مسعود «فَلَكَزه» و «فَنَكَزَه» باللام والنونِ.

قوله: «فَقَضَىٰ» أي: موسىٰ، أو الله تعالى، أو ضميرُ الفعلِ أي: الوَكْزُ.

قوله: «مِنْ عَمَلِ»: مِنْ وَسْوَسَتِه وتَسْوِيْلِه. والإِشارةُ إلى القَتْلِ الصادرِ منه.

آ. (١٧) قوله: ﴿بِمَا أَنْعَمْتَ﴾: يجوزُ في الباءِ أن تكونَ قَسَماً، والجوابُ: لأَتُوْبَنَّ مقدراً. ويُفَسِّره «فَلَنْ أكونَ»، وأَنْ تكونَ متعلقةً بمحذوفٍ، ومعناها السببيَّةُ. أي: اعْصِمْني بسببِ ما أنعَمْتَ به عليَّ، ويترتَّبُ عليه قولُه: «فلن أكونَ ظَهيراً». و «ما» مصدريةٌ، أو بمعنىٰ الذي. والعائدُ محذوفٌ. وقوله: «فلن» نفيٌ على حقيقتِه. وزعمَ(٢) بعضُهم أنه دعاءٌ، وأنَّ «لن» واقعةٌ موقعَ «لا». وأجاز قومٌ ذلك مُسْتَدِلِّينَ بهذه الآية، وبقولِ الشاعر(٣):

٣٥٩٠ـ لَنْ تَزالُوا كذلِكُمْ ثُمَّ لا زِلْـ
ـتَ لهم خالِداً خُلُوْدَ الجِبالِ

وليس فيهما دلالةٌ لظهورِ النفيِ فيهما مِنْ غيرِ تقديرِ دعاءٍ، وإنْ كان في البيتِ أقوىٰ.

آ. (١٨) قوله: ﴿خَائِفاً﴾: الظاهرُ أنه خبرُ «أَصْبح» و «في

---

(١) القرطبي ١٣/٢٦٠، والبحر ٧/١٠٩.
(٢) انظر: البحر ٧/١١٠، والمغني ٣٧٤.
(٣) البيت للأعشى، وهو في ديوانه ١٣، والمغني ٣٧٤، والتصريح ٢/٢٣٠، والهمع ١/١١١، والدرر ١/٨٠.

المدينة» [متعلِّقٌ][1] به. ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً، والخبرُ «في المدينة». ويَضْعُفُ تمامُ «أصبحَ» أي: دَخَل في الصباح.

قوله: «يَتَرَقَّبُ» يجوز أَنْ يكونَ خبراً ثانياً، وأَنْ يكونَ حالاً ثانيةً، وأن يكونَ بدلاً من الحالِ الأولى، أو الخبر الأول، أو حالاً من الضميرِ في «خائفاً» فتكونُ متداخلةً. ومفعولُ «يترقَّبُ» محذوفٌ، أي: يترقَّبُ المكروهَ، أو الفَرَجَ، أو الخبر: هل وصل لفرعونَ أم لا؟

قوله: «فإذا الذي» «إذا» فجائيةٌ. و«الذي» مبتدأ. وخبره: إمَّا «إذا»، فـ «يَسْتَصْرِخُه» حالٌ، وإمَّا «يَسْتَصْرِخُه» فـ «إذا» فَضْلَةٌ على بابها[2]. و«بالأمس» معربٌ؛ لأنه متى دَخَلَتْ عليه أل أو أُضيفَ أُعْرِبَ، ومتى عَرِيَ منهما فحالُه معروفٌ: الحجازُ تَبْنيه، والتميميُّون يَمْنعونه الصرفَ كقولِه[3]:

٣٥٩١ـ لقد رَأَيْتُ عَجَباً مُذْ أَمْسا

على أنَّه قد يُبْنَىٰ مع أل نُدوراً، كقولِه[4]:

٣٥٩٢ـ وإنِّي حُبِسْتُ اليومَ والأمسِ قبلَه
إلى الشمسِ حتى كادَتِ الشمسُ تَغْرُبُ

---

(١) سقط سهواً من الأصل، وأثبتناه من ش.

(٢) انظر الخلاف في «إذا» الفجائية: الدر المصون ٤/٤٠.

(٣) البيت للعجاج، وهو في ديوانه ٢/٢٩٦، والكتاب ٢/٤٤، وأمالي الشجري ٢/٢٦٠، وابن يعيش ٤/١٠٦، والخزانة ٣/٢١٩، والهمع ١/٢٠٩، والدرر ١/١٧٥ وبعده:

عجائِزاً مثلَ السَّعالي خَمْساً

والسعلاة: أنثى الغول.

(٤) البيت لنصيب. وهو في ديوانه ٦٢، والخصائص ٣/٥٧، والمحتسب ٢/١٩٠، والإنصاف ٣٢٠، وابن يعيش ٢/٢٦٠، والهمع ١/٢٠٩، والدرر ١/١٧٥.

يُرْوَىٰ بكسر السين.

قوله: «قال له موسىٰ» الضميرُ: قيل: للإسرائيليِّ؛ لأنه كان سبباً في الفتنةِ الأولى. وقيل: للقبطيِّ.

آ. (١٩) قوله: ﴿فلمَّا أنْ أراد أنْ يَبْطِشَ﴾: الظاهرُ أنَّ الضميرَيْن لموسى. وقيل: للإسرائيليِّ والعدوُّ هو القِبْطي. والضميرُ في «قال يا موسىٰ» للإسرائيليِّ، كأنه تَوَهَّم مِنْ مُوْسىٰ مُخاشَنَةً، فمِنْ ثَمَّ قال كذلك، وبهذا فشا خبرُه، وكان مَشْكوكاً في قاتِله.

و «أنْ» تَطَّرِدُ زيادتُها[١] في موضعين، أحدُهما: بعد «لَمَّا» كهذهِ. والثاني قبل «لو» مسبوقةً بقَسَمٍ كقوله[٢]:

٣٥٩٣ـ أَمَا واللَّهِ أنْ لو كنتُ حُرّاً

....

[وقوله][٣]:

٣٥٩٤ـ فَأُقْسِمُ أَنْ لو التَقَيْنا وأنتُمُ
لكان لنا يومٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

والعامَّةُ على «يَبْطِشُ» بالكسرِ. وضَمَّها[٤] أبو جعفر.

آ. (٢٠) قوله: ﴿يَسْعَىٰ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ صفةً، وأَنْ يكونَ حالاً؛ لأنَّ النكرةَ قد تَخَصَّصَتْ بالوصفِ بقولِه: «من أقصى المدينة» فإن

---

(١) انظر: المغني ٥٠.

(٢) تقدم برقم ٢٨٥٧.

(٣) تقدم برقم ٢٨٥٨.

(٤) النشر ٢/٢٧٤، والإتحاف ٢/٣٤١، والبحر ٧/١١٠.

جَعَلْتَ «مِنْ أَقْصَى» متعلقاً بـ «جاء» فـ «يَسْعَى» صفةٌ ليس إلَّا. قاله الزمخشريُّ[1]، بناءً منه على مذهب الجمهورِ وقد تقدَّم/ أنَّ سيبويه[2] يجيز ذلك مِنْ غير شرطٍ. وفي آية[3] يس تقدَّم «مِنْ أقصىٰ» على «رجل» لأنَّه لم يكنْ مِنْ أقصاها، وإنما جاء منه، وهنا وَصَفَه بأنه مِنْ أقصاها، وهما رجلان مختلفان وقِصَّتان متباينتان. [٧٠٢/أ]

قوله: «يَأْتَمِرُوْن» أي: يَتَآمَرُوْنَ بمعنى يَتشاورون، كقولِ النَّمِر ابنِ تَوْلب[4]:

٣٥٩٥ـ أرىٰ النـاسَ قـد أَحْـدَثـوا شِـيْـمَـةً
وفـي كـلِّ حـادثـةٍ يُـؤْتَـمَـرْ

وعن ابن قتيبة[5]: يأمرُ بعضُهم بعضاً. أخذَه مِنْ قولِه تعالى: «وأْتَمِروا بينكم بمعروف»[6].

قوله: «لك» يجوزُ أَنْ يتعلَّقَ بما يَدُلُّ «الناصحين» عليه أي: ناصحٌ لك من الناصحين، أو بنفسِ «الناصحين» للاتِّساع في الظرف، أو على جهةِ البيان أي: أعني لك.

آ. (٢١) **قوله: ﴿يَتَرَقَّبُ﴾**: أي: يترقَّبُ هِدايتَه وغَوْثَ الله إياه.

---

(١) الكشاف ٣/١٦٩.
(٢) أي إن رجلًا نكرة غير موصوفة فلا يأتي منها الحال، وسيبويه يجيز ذلك من غير وصف. انظر: الكتاب ١/٢٤٣، ٢٧٢.
(٣) «وجاء مِنْ أَقْصَىٰ المدينةِ رجلٌ يَسْعىٰ» الآية ٢٠ من يس.
(٤) ديوانه ٥٦، ومجاز القرآن ٢/١٠٠، والقرطبي ١٣/٢٦٦، والمحرر ١٢/١٥٥ والشيمة: الخلق.
(٥) عبارته في تفسير غريب القرآن ٣٣١: «أي يَهِمُّون بك».
(٦) الآية ٦ من الطلاق.

آ. (٢٣) **قوله: ﴿تَذُوْدان﴾**: صفةٌ لـ «امرَأَتَيْنِ» لا مفعولٌ ثان لأنَّ «وَجَدَ» بمعنى لَقِيَ. والذَّوْدُ: الطَّرْدُ والدَّفْعُ. قال [١]:

٣٥٩٦ـ فَقَامَ يَذُوْدُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ

. . . .

وقيل: حَبَسَ [٢]، ومفعولُه محذوفٌ أي: تَذُوْدان الناسَ عن غَنَمِهما، أو غَنَمَهما عن مزاحمةِ الناس. و «مِنْ دونِهم» أي من مكانٍ أسفلَ مِنْ مكانِهم.

قوله: «ما خَطْبُكما» قد تقدَّم في طه [٣]. وقال الزمخشري [٤] هنا: «وحقيقتُه ما مَخْطُوْبُكما؟ أي: ما مطلوبُكما من الذِّياد، سَمَّى المخطوبَ خَطْباً، كما سُمِّي المَشْؤُوْن [٥] شأناً في قولك: ما شَأْنُك؟ يُقال: شَأَنْتُ شَأْنَه أي: قَصَدْتُ قَصْدَه». وقال ابنُ عطية [٦]: «السؤالُ بالخَطْبِ إنما هو في مُصابٍ أو مُضْطَهَدٍ أو مَنْ يُشْفَقُ عليه، أو يأتي بمنكرٍ من الأمرِ» [٧].

وقرأ [٨] شمر «خِطْبُكما» بالكَسْر أي: ما زوجُكما؟ أي: لِمَ تَسْقِيان ولم يَسْقِ زوجُكما؟ وهي شاذَّةٌ جداً.

---

(١) تقدم برقم ٩٤.

(٢) قال الفراء في معاني القرآن ٢/٣٠٥: «تحبسان غنمهما ولا يجوز أن تقول: ذدْت الرجل: حبسته وإنما كان الذِّياد حبساً للغنم لأن الغنم والإبل إذا أراد شيء منها أن يشذ ويذهب فرددته فذلك ذود وهو الحبس».

(٣) الآية ٩٥ من طه.

(٤) الكشاف ٣/١٧٠.

(٥) الكشاف: «الشؤون» وهو تحريف.

(٦) المحرر ١٢/١٥٨.

(٧) وقال: «فكأنه بالجملة في شر».

(٨) البحر ٧/١١٣.

قوله: «يُصْدِر» قرأ[1] أبو عمروٍ وابنُ عامرٍ بفتح الياءِ وضمِّ الدالِ مِنْ صَدَرَ يَصْدُر وهو قاصرٌ أي: يَصْدُرون بمواشِيهم. والباقون بضمِّ الياءِ وكسرِ الدالِ مضارعَ أَصْدَرَ مُعَدَّى بالهمزةِ، والمفعولُ محذوفٌ أي: يُصْدِرون مواشِيَهم. والعامَّةُ على كسرِ الراءِ من «الرِّعاء» وهو جمعُ تكسيرٍ غيرُ مَقيس؛ لأنَّ فاعِلاً الوصفَ المعتلَّ اللامِ كقاضٍ قياسُه فُعَلَة نحو: قُضَاة ورُمَاة. وقال الزمخشري[2]: «وأما الرِّعاء بالكسرِ فقياسٌ كصِيامٍ وقِيامٍ» وليس كما ذَكَر لما ذَكَرْتُه.

وقرأ[3] أبو عمروٍ في روايةٍ بفتحِ الراءِ. قال أبو الفضل: «هو مصدرٌ أُقيم مُقامَ الصفةِ؛ فلذلك استوىٰ فيه الواحدُ والجمعُ»، أو على حَذْفِ مضافٍ. وقُرِىء بضمِّها وهو اسمُ جمعٍ كـ رُخَال[4]، وثُناء[5].

وقرأ[6] ابن مصرف «لا نُسْقي» بضمِّ النونِ مِنْ أَسْقَىٰ، وقد تقدَّم الفرقُ بين سَقَىٰ وأَسْقَىٰ في النحل[7].

آ. (٢٤) **قوله: ﴿فَسَقَىٰ لهما﴾**: مفعولُه محذوفٌ أي: غَنَمَهما لأجلِهما.

---

(١) السبعة ٤٩٢، والنشر ٢/٣٤١، والحجة ٥٤٣، والتيسير ١٧١، والبحر ٧/١١٣، والقرطبي ١٣/٢٦٩.

(٢) الكشاف ٣/١٧٠.

(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٧/١١٣، والشواذ ١١٢.

(٤) الرِّخْل: الأنثى من أولاد الضأن. والجمع أَرْخُل ورِخال ورُخال.

(٥) ناقة ثِنْيٌ: إذا وَلَدت اثنين. وجمعُها ثُناء.

(٦) البحر ٧/١١٣.

(٧) انظر: الدر المصون ٧/٢٥١.

قوله: «لِما أَنْزَلْتَ» متعلقٌ بـ «فقيرٌ». قال الزمخشري[1]: «عَدَّى «فقيرٌ» باللام لأنه ضُمِّن معنى سائلٌ وطالبٌ. ويُحتمل: إني فقيرٌ من الدنيا لأجلِ ما أَنْزَلْتَ إليَّ من خيرِ الدين، وهو النجاةُ من الظالمين».

قلت: يعني أنَّ افْتَقَرَ يتعدَّى بـ «مِنْ»، فإمَّا أن تجعلَه من بابِ التضمين، وإمَّا أَنْ تُعَلِّقَه بمحذوفٍ. و «أَنْزَلْتَ» قيل: ماضٍ على أصلِه. ويعني بالخيرِ ما تقدَّم مِنْ خيرِ الدين. وقيل: بمعنى المستقبل.

آ. (٢٥) قوله: ﴿فجاءَتْه إِحْداهما﴾: قرأ[2] ابن محيصن «فجاءَتْه حْداهما» بحذفِ الهمزةِ تخفيفاً على غيرِ قياسٍ كقولِهم: يا با فلان، وقوله[3]:

٣٥٩٧ـ يا با المُغيرة رُبَّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ
فَرَّجْتُه بالمَكْرِ مني والدُّها

و «وَيْلُمِّه» أي: ويلٌ لأُمِّه. قال[4]:

٣٥٩٨ـ وَيْلُمِّها خُلَّةً لو أنَّها صَدَقَتْ
....

و «تَمْشي» حالٌ، و «على استحياء» حالٌ أخرى: إمَّا مِنْ «جاءَتْ»، وإمَّا مِنْ «تَمْشي».

---

(١) الكشاف ٣/١٧١.
(٢) المحتسب ٢/١٥٠، والبحر ٧/١١٤.
(٣) تقدم برقم ١٩١٥.
(٤) البيت لكعب بن زهير من لاميته المشهورة وعجزه:
موعودها، أَوْ لَوَ آنَّ النصحَ مقبولُ
وهو في ديوانه ٧، والجمهرة ٧٩٠. والخُلَّة: الصديق. وويلمها: تعجب معناه ما أحسنها.

آ. (٢٧) قوله: ﴿أَنْ أُنْكِحَكَ إِحْدَىٰ﴾: رُوِيَ عن أبي عمرٍو[١]: «أُنْكِحكَ حْدَىٰ» بحَذْفِ همزةِ «إِحْدَىٰ»، وهذه تُشْبِهُ قراءةَ ابنِ محيصن «فجاءَتْه حْداهما»[٢]. وتقدَّم التشديدُ في نونِ «هاتَيْن» في سورةِ النساء[٣].

قوله: «على أَنْ تَأْجُرَني» في محلِّ نصبٍ على الحالِ: إمَّا من الفاعلِ أو من المفعول أي: مَشْروطاً عليَّ، أو عليك ذلك. «وتَأْجُرَني» مضارعُ أَجَرْتُه: كنتُ له أجيراً. ومفعولُه الثاني محذوفٌ أي: تَأْجُرني نفسَك. و «ثماني حِجَجٍ» ظرفٌ له. ونقل الشيخ[٤] عن الزمخشري أنها هي المفعولُ الثاني. قلتُ: الزمخشريُّ لم يَجْعَلها مفعولاً ثانياً على هذا الوجهِ، وإنما جَعَلَها مفعولاً ثانياً على وجهٍ آخرَ. وأمَّا على هذا الوجهِ فلم يَجْعَلْها غيرَ ظرفٍ. وهذا نصُّه[٥] ليتبيَّنَ لك. قال: «تَأْجُرُني مِنْ أَجَرْتُه إذا كنتَ له أجيراً، كقولك: أَبَوْتُه إذا كنتَ له أباً. وثماني حِجَجٍ ظرفٌ، أو مِنْ آجَرْتُه [كذا][٦]: إذا أَثْبَتَّه [إياه][٧]. ومنه تعزيةُ/ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «آجَرَكم اللَّهُ ورَحِمَكم» و «ثمانيَ حِجَجٍ» مفعولٌ به. ومعناه رِعْيَةَ ثمانِي حِجَجٍ». فنقل الشيخُ عنه الوجهَ الأولَ من المعنيَيْن المذكورَيْن لـ «تَأْجُرَني» فقط، وحكى عنه أنه أعربَ «ثمانيَ حِجَجٍ» مفعولاً به. وكيف يَسْتقيم ذلك أو يَتَّجِه؟ وانظر إلى الزمخشريِّ كيف

[٧٠٢/ب]

---

(١) البحر ٧/١١٥.

(٢) انظر: إعرابه للآية ٢٥.

(٣) انظر: الدر المصون ٣/٦٢١، والذي تقدم تشديد نون «اللذان».

(٤) البحر ٧/١١٥.

(٥) الكشاف ٣/١٧٢.

(٦) من الكشاف.

(٧) من الكشاف.

قَدَّر مضافاً ليَصِحَّ المعنى به أي: رَعْيَ ثماني حِجج؛ لأنَّ العملَ هو الذي تقع الإثابة عليه لا نفسُ الزمان فكيف تُوَجَّه الإجازةُ على الزمان؟

قوله: «فَمِنْ عندِك» يجوزُ أَنْ يكونَ في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأ محذوفٍ، تقديرُه: فهي مِنْ عندِك، أو نصبٍ أي: فقَد زِدْتها أو تَفَضَّلْتَ بها مِنْ عندِك.

قوله: «أَنْ أَشُقَّ» مفعولُ «أُرِيْدُ». وحقيقةُ قولِهم «شَقَّ عليه» أي: شَقَّ ظَنَّه نِصْفَيْن، فتارةً يقول: أُطيق، وتارة: لا أُطيق. وهو مِنْ أحسنِ مجازٍ.

آ. (٢٨) **قوله: ﴿ذلك﴾**: مبتدأٌ. والإشارةُ به إلى ما تعاقَدا عليه، والظرفُ خبرُه. وأُضِيْفَتْ «بين» لمفردٍ لتكررِها عطفاً بالواوِ. ولو قلتَ: «المالُ بين زيدٍ فعمروٍ» لم يَجُزْ. فأمَّا قولُه(١):

٣٥٩٩ـ . . . .
. . . . بين الدَّخول فَحَوْمَلِ

فكان الأصمعيُّ يَأْباها ويَرْوي «وحَوْمَلِ» بالواو. والصحيحُ بالفاءِ، وأَوَّلَ البيتَ على: «الدَّخولِ وحَوْمَلِ» مكانان كلٌّ منهما مشتملٌ على أماكنَ، نحو قولِك: «داري بين مصرَ» لأنه به المكانُ الجامع. والأصل(٢): ذلك بَيْنَنا، ففرَّق بالعطف.

قوله: «أيَّما الأَجَلَيْنِ» «أيّ» شرطيةٌ. وجوابُها «فلا عُدْوانَ» عليَّ. وفي «ما» هذه قولان، أشهرُهما: أنها زائدةٌ كزيادتِها في أخواتِها مِنْ أدواتِ الشرط. والثاني: أنها نكرةٌ. والأَجَلَيْن بدلٌ منها. وقرأ(٣) الحسن وأبو عمروٍ في رواية

---

(١) تقدم برقم ٢٧٩٢.
(٢) أي في قوله: «ذلك بيني وبينك».
(٣) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٣٤٢، والمحتسب، ٢/١٥٠، والقرطبي =

«أيْما» بتخفيف الياءِ، كقوله[1]:

٣٦٠٠ـ تَنَظَّرْتُ نَصْراً والسِّماكَيْنِ أَيْهُما
عليَّ من الغَيْثِ اسْتَهَلَّتْ مواطِرُهْ

وقرأ عبد الله «أَيَّ الأَجَلَيْنِ ما قَضَيْتُ» بإقحام «ما» بين «الأجلين» و «قَضَيْتُ». قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: ما الفرقُ بين موقعَيْ زيادةِ «ما» في القراءتين؟ قلت: وقعَتْ في المستفيضة مؤكِّدةً لإبهام «أيّ» زائدةً في شِياعِها، وفي الشاذَّة تأكيداً للقضاءِ كأنه قال: أيَّ الأجلين صَمَّمْتُ على قضائه، وجَرَّدْتُ عَزيمتي له».

وقرأ[3] أبو حيوةَ وابنُ قطيب «عِدْوان». قال الزمخشري[4]: «فإنْ قلتَ: تَصَوُّرُ العُدْوان إنما هو في أحد الأجلَيْن الذي هو أقصرُهما، وهو المطالبةُ بتتمَّة العَشْر، فما معنى تعلُّقِ العُدْوانِ بهما جميعاً؟ قلت: معناه كما أنِّي إنْ طُولِبْتُ بالزيادةِ على العشر [كان عدواناً][5] لا شك فيه، فكذلك إنْ طولِبْتُ بالزيادةِ على الثمان. أراد بذلك تقريرَ أمرِ الخِيارِ، وأنه ثابتٌ مستقرٌّ، وأن الأجلَيْنِ على السَّواء: إمَّا هذا وإمَّا هذا»[6]. ثم قال: «وقيل: معناه: فلا أكونُ متعدياً. وهو

= ١٣/ ٢٧٩، والبحر ٧/ ١١٥. وقال الصفراوي في التقريب ٢/ ٥٣١: «عباس عن أبي عمرو من طريق الأهوازي: أيْما».

(١) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٣٤٧، والمحتسب ١/ ٤١، ١٠٨. والسِّماكان: نجمان نيِّران. والأصل «نسراً» بدل «نصراً» وهو تحريف؛ لأن الشاعر يذكر نصر ابن سَيَّار.

(٢) الكشاف ٣/ ١٧٤.

(٣) القرطبي ١٣/ ٢٧٩، والبحر ٧/ ١١٥.

(٤) الكشاف ٣/ ١٧٣ ـ ١٧٤.

(٥) زيادة من «الكشاف».

(٦) وقال: «من غير تفاوت بينهما في القضاء، وأما التتمة فموكولة إلى رأيي إنْ شئت أتيت بها، وإلاَّ لم أُجبر عليها».

في نَفْي العدوان عن نفسه كقولك: لا إثمَ علي ولا تَبِعَةَ». قال الشيخ[1]: «وجوابُه الأولُ فيه تكثيرٌ». قلتُ: كأنه أعجبه الثاني، والثاني لم يَرْتَضِه الزمخشريُّ؛ لأنه ليس جواباً في الحقيقة؛ فإن السؤالَ باقٍ أيضاً. وكذلك نَقَلَه عن غيره.

وقال المبرد: «وقد عَلِم أنه لا عُدْوانَ عليه في أتَمِّهما، ولكنْ جَمَعَهما ليجعلَ الأولَ كالأتَمِّ في الوفاء».

آ. (٢٩) قوله: ﴿أو جَذْوَةٍ﴾: قرأ[2] حمزة بضم الجيم. وعاصم بالفتح. والباقون بالكسرِ. وهي لغاتٌ في العُود الذي في رأسِه نارٌ، هذا هو المشهورُ. قال السُّلمي[3]:

٣٦٠١ـ حِمَىً حُبٍّ هذي النارِ حُبُّ خليلتي
وحُبُّ الغواني فهو دونَ الحُباحُبِ
وبُدِّلْتُ بعد المِسْكِ والبانِ شِقْوةً
دخانَ الجُذا في رأسِ أشمطَ شاحِبِ

وقيَّده بعضُهم فقال: في رأسِه نارٌ مِنْ غيرِ لَهَبٍ. قال ابن مقبل[4]:

---

(١) البحر ٧/١١٦.

(٢) السبعة ٤٩٣، والنشر ٢/٣٤١، والتيسير ١٧٢، والبحر ٧/١١٦، والحجة ٥٤٣، والقرطبي ١٣/٢٨١.

(٣) السلمي هو أشجع بن عمرو السلمي، أبو الوليد نشأ باليمامة ورُبّي بالبصرة، من فحول الشعراء، مدح البرامكة ووصله الرشيد فأثرىٰ. توفي سنة ١٩٥. انظر في ترجمته: الخزانة ١/١٤٣، وتاريخ بغداد ٧/٤٥، والأعلام ١/٣٣١. والبيتان في المحرر ١٢/١٦٤، وليسا في ديوانه الذي جمعه د. خليل الحسون.

(٤) ديوانه ٩١، والمجاز ٢/١٠٣، والقرطبي ١٣/٢٨١، واللسان جذو. والجذا مثلثة الجيم جمع جذوة وجذاة. والحواطب: اللواتي يلتمسن لها الحطب. والجزل: الحطب اليابس وما عظم منه. والخوار: الضعيف. والدعر: الكثير الدخان.

٣٦٠٢ـ بـاتَـتْ حـواطِبُ لـيلىٰ يَـلْتَمِسْـنَ لـهـا
جَـزْلَ الـجُـذا غَـيـرَ خَـوَّارٍ ولا دَعِـرِ

الخَـوَّارُ: الذي يتقصَّفُ. والـدَّعِرُ: الـذي فيه لَهَبٌ، وقـد وَرَدَ ما يقتضي وجودَ اللهبِ فيه. قال الشاعر(١):

٣٦٠٣ـ وأَلْـقَـى عـلى قَـبْسٍ مـن الـنـارِ جَـذْوةً
شـديـداً عـليهـا حَـمْيُـهـا والتـهـابُهـا

وقيل: الجَذْوَة: العُوْدُ الغليظُ سواءٌ كـان في رأسه نـارٌ أم لم يكنْ، وليس المرادُ هنا إلَّا ما في رأسِه نارٌ.

قوله: «من النارِ» صفةٌ لـ جَذْوَةٍ، ولا يجوزُ تَعَلُّقها بـ «آتِيْكُمْ» كما تَعَلَّق به «منها»؛ لأنَّ هذه النارَ ليسَتْ النارَ المذكورةَ، والعـربُ إذا تقدَّمَتْ نكـرةٌ وأرادَتْ إعادَتَها أعادَتْها مضمرةً، أو معرَّفَةً بـ أل العهديةِ، وقد جُمِع الأمران هنا.

آ. (٣٠) **قوله: ﴿مِنْ شاطىءِ﴾**: «مِنْ» لابتداءِ الغـايةِ. والأَيْمن صفةٌ للشاطىء أو للوادي. والأَيْمن من اليُمْن وهو البركـة أو من اليمين المعادِلِ لليسار من العُضْوَيْن. ومعناه على هذا بالنسبة إلىٰ موسىٰ أي: الذي يَلي يمينَكَ دونَ يسارِك. والشاطِىء ضفَّةُ الوادي والنهـر أي حافَّتـه وطرفُـه، وكذلـك الشَّطُّ والسِّيْفُ والسـاحلُ كلُّهـا بمعنى. وجَمْعُ الشـاطىء/ أَشْطَاء قـالـه الـراغب(٢). [٧٠٣/أ] وشاطَأْتُ فلاناً: ماشَيْتُه على الشاطىء.

قـوله: «في البُقْعَـة» متعلقٌ بـ «نُـوْدِيَ» أو بمحـذوفٍ على أنهـا حـالٌ من

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٢٨١/١٣، والكشاف ١٧٥/٣.
(٢) المفردات ٢٦١. وأثبت في القاموس (شطأ) هـذا الجمـع للشَّطْء وهـو من الشجـر ما خرج حول أصله. وقال في جمع شاطِىء النهر: «شواطِىء وشُطْآن».

الشاطىء. وقرأ العامَّةُ بضم الباء وهي اللغةُ العاليةُ. وقرأ[1] مَسْلَمَةُ والأشهبُ العُقيلي بفتحها. وهي لغةٌ حكاها أبو زيدٍ. قال: «سَمِعْتُهم يقولون: هذه بَقْعَةٌ طيِّبةٌ».

قوله: «من الشجرة» هذا بدلٌ مِنْ «شاطىء» بإعادةِ العاملِ، وهو بدلُ اشتمال.

قوله: «أنْ يا موسىٰ» «أنْ» هي المفسِّرةُ. وجُوِّز فيها أَنْ تكونَ المخففةَ. واسمُها ضميرُ الشأنِ. وجملةُ النداءِ مفسِّرةٌ له. وفيه بُعْدٌ[2].

قوله: «إني أنا اللَّهُ» العامَّةُ على الكسرِ على إضمار القولِ، أو على تضمينِ النداءِ معناه. وقُرِىء[3] بالفتح. وفيه إشكالٌ؛ لأنه إنْ جُعِلَتْ «أنْ» تفسيريةً وَجَبَ كسرُ «إنِّي» للاستئنافِ المفسِّر للنداء بماذا كان؟ وإنْ جعلْتَها مخففةً لَزِم تقديرُ «أنِّي» بمصدرٍ، والمصدرُ مفردٌ، وضميرُ الشأن لا يُفَسَّرُ بمفردٍ. والذي ينبغي أَنْ تُخَرَّج عليه هذه القراءةُ أَنْ تكون «أَنْ» تفسيريةً و« أني» معمولةً لفعلٍ مضمرٍ، تقديرُه: أنْ يا موسى اعلَمْ أنِّي أنا الله.

آ. **(٣٢) قوله: ﴿من الرَّهْبِ﴾**: متعلِّقٌ بأحدِ أربعةِ أشياء: إمَّا بـ «وَلَّىٰ»، وإمَّا بـ «مُدْبِراً»، وإمَّا بـ «اضْمُمْ» ويظهر هذا الثالث إذا فَسَّرنا الرَّهْبَ بالكُمِّ، وإمَّا بمحذوفٍ أي: [تَسْكُن][4] من الرَّهْب. وقرأ[5] حفصٌ بفتح الراءِ

---

(١) القرطبي ١٣/٢٨٢، والبحر ٧/١١٦.
(٢) أجاز ذلك أبو حيان في البحر ٧/١١٦.
(٣) البحر ٧/١١٧. وقال الصفراوي في التقريب: «ابن كثير من طريق الطرسوسي عن شبل عنه».
(٤) بياض في الأصل وما أثبتناه من (ش).
(٥) انظر في قراءاتها: السبعة ٤٩٣، والنشر ٢/٣٤١، والتيسير ١٧١، والقرطبي ١٣/٢٨٤، والبحر ٧/١١٨، والحجة ٥٤٤.

وإسكانِ الهاء. والأخَوان وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ بالضمِّ والإسكان. والباقون بفتحتين. والحسن وعيسى والجحدريُّ وقتادة بضمتين. وكلُّها لغاتٌ بمعنى الخَوْفِ. وقيل: هو بفتحتين الكُمُّ بلغة حِمْير وحنيفة[1]. قال الزمخشري[2]: «هو مِنْ بِدَع التفاسير» قال: «وليت شعري كيف صِحَّتُه في اللغةِ، وهل سُمِع من الثقاتِ الأثباتِ الذين تُرْتَضَى عربيتُهم؟ ثم ليت شعري كيف موقعُه في الآيةِ وكيف تطبيقُه المفصَّلُ كسائرِ كلماتِ التنزيل. على أنَّ موسى ـ صلوات الله عليه ـ ليلةَ المُناجاة ما كان عليه إلاَّ زُرْمانِقَةٌ من صوف لا كُمَّيْ[3] لها» الزُّرْمانِقَةُ: المِدْرَعَة.

قال الشيخ[4]: «هذا مرويٌّ عن الأصمعي، وهو ثقةٌ سمعهم يقولون: أَعْطِني ما في رَهْبِك أي: كُمِّك. وأمَّا قولُه كيف موقعُه؟ فقالوا: معناه أخرِجْ يدَكَ مِنْ كُمِّك»[5] قلت: كيف يَسْتقيم هذا التفسير؟ يُفَسِّرون اضْمُمْ بمعنى أَخْرِجْ.

وقال الزمخشري[6]: «فإنْ قلتَ: قد جُعِل الجناحُ وهو اليدُ في أحد الموضعين مضموماً، وفي الآخر مضموماً إليه، وذلك قوله: «واضْمُمْ إليك جناحَك» وقوله: «واضْمُمْ يَدَكَ إلى جناحِك» فما التوفيقُ بينهما؟ قلت: المرادُ بالجناحِ المضمومِ [هو][7] اليدُ اليمنى، وبالجناح المضمومِ إليه هو اليدُ اليُسْرىٰ، وكلُّ واحدةٍ مِنْ يُمْنى اليدين ويُسْراهما جناح».

---

(١) انظر: لغات القبائل لأبي عبيد ٢١٨.
(٢) الكشاف ٣/١٧٥.
(٣) كذا في الكشاف والأصل. ولا مسوغ لحذف النون.
(٤) البحر ٧/١١٨.
(٥) وقال: «وكان قد أخذ العصا بالكم».
(٦) الكشاف ٣/١٧٥.
(٧) من الكشاف.

قوله: «فذانِكَ» قد تقدَّمَ[1] قراءةُ التخفيفِ والتثقيلِ في سورة النساء. وقرأ[2] ابن مسعود وعيسى وشبل[3] وأبو نوفل بياءٍ بعد نونٍ مكسورةٍ، وهي لغةُ هُذَيْلٍ. وقيل: تميمٌ. ورَوَىٰ شبل عن ابن كثير بياءٍ بعد نونٍ مفتوحةٍ[4]. وهذا على لغةِ مَنْ يفتح نونَ التثنيةِ، كقوله[5]:

٣٦٠٤ـ على أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً
فما هي إلاَّ لَمْحَةٌ وتَغيبُ

والياءُ بدلٌ من إحدىٰ النونين كـ «تَظَنَّيْت». وقرأ عبد الله بتشديدِ النون وياءٍ بعدها[6]. ونُسِبَتْ لهُذَيْل. قال المهدوي: بل لغتُهم تخفيفُها. ولا أظنُّ الكسرةَ هنا إلاَّ إشباعاً[7] كقراءةِ هشام «أفْئِيْدَةً من الناس»[8].

و «ذانِكَ» إشارةٌ إلى العصا واليد وهما مؤنثتان، وإنما ذُكِّر ما أُشير به إليهما لتذكيرِ خبرِهما وهو برهانان، كما أنه قد يُؤَنَّثُ لتأنيثِ خبرِه كقراءةِ «ثُمَّ لم تكُنْ فِتْنَتَهم إلاَّ أَنْ قالوا»[9] فيمَنْ أَنَّثَ، ونَصَبَ «فِتْنَتَهم»، وكذا قولُ

---

(١) قرأ بتشديد النون المكسورة ابن كثير وأبو عمرو وقرأ الباقون بالتخفيف. انظر: السبعة ٤٩٣، والنشر ٢/٣٤١. وانظر: الدر المصون ٣/٦٢١.

(٢) «فذانِيْك» السبعة ٤٩٣، والبحر ٧/١١٨، والقرطبي ١٣/٢٨٥.

(٣) عن ابن كثير كما في السبعة.

(٤) «فذانَيْكَ» وانظر: البحر ٧/١١٨.

(٥) البيت لحميد بن ثور وهو في ديوانه ٥٥، والعيني ١/١٧٧، والهمع ١/٤٩، والدرر ١/٢١، واللسان حوذ. والبيت في وصف جناحي قطاة. والأحوذي: الخفيف السريع. واستقلت: ارتفعت في الهواء.

(٦) «فذانِّيْكَ» القرطبي ١٣/٢٨٥، والبحر ٧/١١٨.

(٧) الأصل: إشباع. وانظر: البحر ٧/١١٨.

(٨) الآية ٣٧ من إبراهيم. وانظر: الدر المصون ٧/١١٢.

(٩) الآية ٢٣ من الأنعام وهي قراءة نافع وأبي عمرو وأبي بكر. انظر: السبعة ٢٥٥.

الشاعر[1]:

٣٦٠٥ـ . . . .
فقد خابَ مَنْ كانَتْ سَرِيْرَتَه الغَدْرُ

وتقدَّم إيضاحُ هذا في الأنعام[2]. والبُرْهان تقدَّم اشتقاقُه[3].

وقال الزمخشري[4] هنا: «فإنْ قلتَ: لِمَ سُمِّيَتِ الحُجَّةُ بُرْهاناً؟ قلت: لبياضِها وإنارتِها، مِنْ قولِهم للمرأةِ البيضاء «بَرَهْرَهَةٌ»[5] بتكريرِ العين واللام. والدليلُ على زيادةِ النون قولهم: أَبْرَهَ الرجلُ إذا جاء بالبُرْهان. ونظيرُه تسميتُهم إياها سُلْطاناً، من السَّليطِ وهو الزيتُ لإنارتِها».

قوله: «إلى فِرْعَوْنَ» متعلقٌ بمحذوفٍ فقدَّره أبو البقاء[6] «مُرْسَلاً إلى فرعونَ» وغيرُه: اذهَبْ إلى فرعون. وهذا المقدَّرُ ينبغي أن يكونَ حالاً مِنْ «برهانان» أي: مُرْسَلاً بهما إلى فرعونَ. والعاملُ في هذه الحالِ ما في اسمِ الإِشارةِ.

آ. (٣٤) قوله: ﴿هو أَفْصَحُ﴾: الفَصاحَةُ لغةً: الخُلوصُ. ومِنْه فَصُحَ اللبنُ وأَفْصَحَ فهو مُفْصِحٌ وفَصيح أي: خَلَصَ من الرَّغْوَة. ورُوِي/ [٧٠٣/ب] قولُهم[7]:

---

(١) تقدم برقم ١٨٨٠.
(٢) انظر: الدر المصون ٤/٥٧٢.
(٣) انظر: الدر ٢/٧٢.
(٤) الكشاف ٣/١٧٥ ـ ١٧٦.
(٥) انظر: اللسان (بره) وفي معناها أقوال أخرى.
(٦) الإملاء ٢/١٧٨.
(٧) في ش (قول الشاعر). والبيت لنَضْلَة السلمي وقبله: =

٣٦٠٦ــ ....

وتحتَ الرَّغْوَةِ اللبنُ الفَصيحُ

ومنه فَصُحَ الرجل: جادَتْ لغتُه. وأَفْصَحَ: تكلَّم بالعربية. وقيل: بالعكس. وقيل: الفصيح الذي يَنْطِقُ. والأعجمُ: الذي لا ينطقُ. وعن هذا اسْتُعير أَفْصَح الصبحُ أي: بدا ضَوْءُه. وأفصح النصرانيُّ: دنا فِصْحُه بكسرِ الفاءِ وهو عيدٌ لهم. وأمَّا في اصطلاحِ أهل البيانِ فهي خُلُوصُ الكلمة من تنافرِ الحروفِ كقوله «تَرْعَى الهِعْخِع». ومن الغرابةِ. كقوله[1]:

٣٦٠٧ــ .... ومَرْسِناً مُسَرَّجاً

ومِنْ مخالفةِ القِياس اللغوي كقوله[2]:

= رَأَوْه فازْدَرَوْه وهو خِرْقٌ
ويَنْفع أهلَه الرجلُ القبيحُ
فلم يَخْشَوْا مَصالَتَه عليهم
....

وهو في اللسان (فصح). والرغوة: بتثليث الراء.

(١) البيت للعجاج وهو في ديوانه، واللسان سرج، والمخصص ٢/١٥٥ وتمامه:
ومقلةً وحاجباً مُزَجَّجا
وفاحماً ....
والمزجج: المرقق. والمرسن: الأنف. والشاهد مسرّجاً، حيث اختلفوا في معناه بين الأنف المضيء أو الدقيق كالسيف السريجي.

(٢) البيت لأبي النجم وهو في النوادر ٤٤، والمقتضب ١/١٤٢، والخصائص ١/٤٠١، والعيني ٤/٥٩٥، واللسان جلل. وتمامه:
الحمد للّه العليِّ الأجلل
والشاهد فيه ترك الإدغام الواجب.

٣٦٠٨ـ . . . . العَليِّ الأَجْلَلِ

وخُلوصُ الكلام من ضعفِ التأليف كقوله[١] :

٣٦٠٩ـ جـزىٰ ربُّـه عنـي عَـدِيَّ بـنَ حـاتـمٍ
. . . .

ومن تنافرِ الكلمات كقولِه[٢] :

٣٦١٠ـ وقـبـرُ حـربٍ بـمـكـانٍ قَـفْـرِ
ولـيسَ قـربَ قـبـرِ حَـرْبٍ قـبـرُ

ومن التعقيدِ وهو: إمَّا إخلالُ نـظمِ الكلامِ فـلا يُدْرَىٰ كيف يُتـوصَّلُ إلى معناه؟ كقوله[٣] :

٣٦١١ـ ومـا مـثـلُه فـي الـنـاسِ إلاَّ مُـمَـلَّكـاً
أبـو أمِّـه حـيٌّ أبـوه يُـقـارِبُـهْ

وإمَّا عَدَمُ انتقالِ الذهنِ من المعنى الأول إلى المعنى الثاني، الذي هو لازِمه والمرادُ به، ظاهراً كقوله[٤] :

---

(١) عجـزه:

جـزاءَ الكـلابِ العاويـاتِ وقـد فَعَـلْ

وهو لأبـي الأسود في ملحقات ديوانه ١٢٤، والخصائص ١/٢٩٤، وأمالي الشجري ١/١٠٢، وابن يعيش ١/٧٦، والخزانة ١/١٣٤.

(٢) البيت من الرجز وفيه الإقواء، ويُنسب للجن وهـو في شواهـد الشافيـة ٤٨٧، والبيان والتبيين ١/٦٥.

(٣) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ١٠٨، والخصائص ١/١٤٦.

(٤) البيت للعباس بن الأحنف وهو في ديوانه ١٠٦، ومعاهد التنصيص ١/١٩.

٣٦١٢ـ سأطلبُ بُعْدَ الدارِ عنكم لِتَقْرَبُوا
وَتَسْكُبُ عينايَ الدموعَ لِتَجْمُدا

وخُلوصُ المتكلم من النطقِ بجميع ذلك فصارتِ الفصاحةُ يوصف بها ثلاثةُ أشياءَ: الكلمةُ والكلامُ والمتكلمُ بخلاف البلاغةِ فإنه لا يُوْصَفُ بها إلَّا الأخيران. وهذا له موضوعٌ يُوَضَّحُ فيه، وإنما ذَكَرْتُ لك ما ينبِّهُك على أصلِه.

و[قوله]: «لِساناً» تمييز.

قوله: «رِدْءاً» منصوبٌ على الحال. والرِّدْءُ: العَوْنُ وهو فِعْلٌ بمعنى مَفْعول كالدِّفْءِ بمعنى المَدْفوء به. ورَدَأْتُه على عَدُوِّه أَعَنْتُه عليه. ورَدَأْتُ الحائط: دَعَمْتُه بخشَبَة كيلا يَسْقُطَ. وقال النحاس[1]: «يقال: رَدَأْته وأَرْدَأْته».

وقال سلامة بن جندل[2]:

٣٦١٣ـ ورِدْئي كلُّ أبيضَ مَشْرَفيٍّ
شَحيذِ الحَدِّ أبيضَ ذي فُلولِ

وقال آخر[3]:

٣٦١٤ـ ألم تَرَ أنَّ أَصْرَمَ كان رِدْئي
وخيرَ الناسِ في قُلٍّ ومالِ

---

(١) إعراب القرآن ٢/٥٥٣.
(٢) ليس في ديوانه. وهو في البحر ٧/١٠٣، والكشاف ٣/١٧٦. شحذت السيف: حَدَدْتُه. وكونه ذا فُلول مِنْ قِراع الأعداء.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ١٣/٢٨٦. والقل: القلة.

وقرأ[1] نافع «رِدا» بالنقـل[2]، وأبو جعفـر كذلـك إلاَّ أنه لم يُنَـوِّنْه كـأنه أَجْرَىٰ الوصلَ مُجْرَىٰ الوقفِ. ونافعٌ ليس من قاعدتِه النقـلُ في كلمةٍ إلاَّ هنـا. وقيل: ليس فيه نَقْلٌ وإنما هو مِنْ أَرْدَىٰ على كذا. أي: زاد. قال الشاعر[3]:

٣٦١٥ـ وأسـمـرَ خـطِّيّـاً كـأنَّ كُـعُـوبَـه نـوَىٰ القَسْبِ قد أَرْدَىٰ ذِراعـاً على العَشْـرِ

أي: زاد [وأنشده الجوهريُّ[4]: قد أَرْبَـىٰ، وهو بمعناه][5].

قوله: «يُصَدِّقُني» قرأ[6] حمزةُ وعاصمٌ بالرفع على الاستئناف أو الصفـةِ لـ «رِدْءاً»، أو الحـالِ من هاء «أَرْسِلْه»، أو من الضميـرِ في «رِدْءاً». والباقـون بالجزمِ جواباً لـلأمرِ. وزيـد بن علي وأُبَـيٌّ «يُصَدِّقـوني» أي: فرعـونُ ومَلَؤُه. قال ابن خالويه: «وهذا شاهدٌ لِمَنْ جَزَم؛ لأنه لو كان رفعاً لقـال «يُصَدِّقـونَني» يعني بنونين».

وهـذا سهوٌ من ابن خـالويـه؛ لأنه متى اجتمعَتْ نـونُ الرفـعِ مـع نـون الوقايةِ جازَتْ أوجهٌ، أحدها: الحذفُ، فهذا يجوزُ أن يكونَ مرفوعاً، وحَـذْفُ نـونِه لمـا ذكرْتُ لـك. وقد تقـدم تحقيقُ هذا في الأنعـام[7] وغيرِهـا. وحكاه الشيخُ[8] عن ابنِ خالَويه ولم يُعْقِبْه بنَكير.

---

(١) السبعة ٤٩٤، والبحر ١١٨/٧، والتيسير ١٧١، والحجة ٥٤٥.

(٢) أي: نقل حركة الهمزة إلى الدال ثم حَذْف الهمزة.

(٣) تقدم برقم ١٠٩٤.

(٤) الصحاح (قسب) ٢٠١/١.

(٥) ما بين معقوفين أثبتناه من ش، ولم يظهر في مصورة الأصل.

(٦) السبعة ٤٩٤، والبحر ١١٨/٧، والتيسير ١٧١، والقرطبي ٢٨٧/١٣، والحجة ٥٤٦، والنشر ٣٤١/٢.

(٧) انظر: الدر المصون ١٥/٥.

(٨) البحر ١١٨/٧.

آ. (٣٥) قوله: ﴿عَضُدَكَ﴾: العامَّةُ على فتحِ العينِ وضمِّ الضادِ. والحسن[1] وزيد بن علي بضمِّهما. وعن الحسن بضمةٍ وسكونٍ وعيسىٰ بفتحِهما، وبعضُهم بفتحِ العينِ وكسرِ الضادِ. وفيه لغةٌ سادسةٌ: فتح العينِ وسكونُ الضادِ. ولا أعلمُها قراءةً. وهذا كنايةٌ عن التقويَةِ له بأخيه.

قوله: «بآياتِنا» يجوزُ فيه أوجهٌ: أَنْ يتعلَّقَ بـ «نَجْعَلُ» أو بـ «يَصِلُوْن»، أو بمحذوفٍ أي: اذْهبا، أو على البيان، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ أيضاً، أو بـ «الغالبون»، على أنَّ أل ليست موصولةً، أو موصولةً واتُّسِعَ فيه ما لا يُتَّسَعُ في غيرِه، أو قَسَمٌ وجوابُه متقدِّمٌ وهو «فلا يَصِلُون»، أو مِنْ لَغْوِ القسمِ. قالهما الزمخشري[2]. ورَدَّ عليه الشيخُ[3] بأنَّ جوابَ القسمِ لا تدخُلُه الفاءُ عند الجمهور. ويريدُ بلَغْوِ القسمِ أنَّ جوابَه محذوفٌ أي: وحَقِّ آياتِنا لتَغْلُبُنَّ.

آ. (٣٧) قوله: ﴿وقال مُوْسىٰ﴾: هذه قراءةُ العامَّةِ بإثباتِ واوِ العطفِ. وابنُ كثيرٍ[4] حَذَفَها، وكلٌّ وافقَ مصحفَه؛ فإنها ثابتةٌ في المصاحفِ غيرَ مصحفِ مكةَ. وإثباتُها وحَذْفُها واضحان، وهو الذي يسمِّيه أهلُ البيان الوصلَ والفصلَ.

قوله: «ومَنْ تكونُ» قرأ العامَّةُ «تكون» بالتأنيث و «له» خبرُها و «عاقبةُ» اسمُها. ويجوزُ أَنْ يكونَ اسمُها ضميرَ القصةِ، والتأنيثُ لأجلِ ذلك، و «له عاقبةُ الدار» جملةٌ في موضع الخبرِ. وقرىء[5] بالياء مِنْ تحتُ، على أَنْ تكونَ

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢/٣٤٣، والمحتسب ٢/١٥٢، والبحر ٧/١١٨.

(٢) الكشاف ٣/١٧٦.

(٣) البحر ٧/١١٨.

(٤) السبعة ٤٩٤، والنشر ٢/٣٤١، والقرطبي ١٣/٢٨٨، والحجة ٥٤٦، والبحر ٧/١١٩، والتيسير ١٧١.

(٥) وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٤٩٤، والنشر ٢/٢٦٣.

«عاقبةُ» اسمَها والتذكيرُ للفصلِ ؛ لأنه تأنيثٌ مجازيٌّ . ويجوزُ أن يكون اسمُها ضميرَ الشأنِ . والجملةُ خبرٌ كما تقدم . ويجوزُ أَنْ تكونَ تامةً ، وفيها ضميرٌ يرجِعُ إلى «مَنْ» ، والجملةُ في موضعِ الحالِ . ويجوز أن تكونَ ناقصةً ، واسمُها ضميرُ «مَنْ» / ، والجملةُ خبرُها . [٧٠٤/أ]

آ . (٣٩) قوله : ﴿بغيرِ الحَقِّ﴾ : حالٌ أي : استكبروا مُلتبسينَ بغيرِ الحقِّ .

قوله : «لا يُرْجَعُوْن» قرأ[١] نافعٌ والأخوان مبنياً للفاعل ، والباقون للمفعول .

آ . (٤٢) قوله : ﴿وجَعَلْنَاهم﴾ : أي : صَيَّرْناهم . وقال الزمخشري[٢] : «دَعَوْناهم» كأنه فرَّ مِنْ نسبةِ ذلك إلى الله تعالى ، أعني التصييرَ ؛ لأنه لا يوافِقُ مذهبَه . و «يَدْعُون» صفةٌ لـ «أئمةً» .

قوله : «ويومَ القيامة» فيه أوجهٌ ، أحدها : أَنْ يتعلَّقَ بـ «المقبوحين» على أنَّ أل ليست موصولةً ، أو موصولةٌ واتُّسِع فيه ، وأن يتعلَّقَ بمحذوفٍ يُفَسِّره المقبوحين ، كأنه قيل : وقُبِّحوا يومَ القيامةِ نحو : «لِعَمَلِكم مِنَ القالِيْنَ»[٣] أو يُعْطَفَ على موضع «في الدنيا» أي : وأَتْبَعْناهم لعنةً يوم القيامة ، أو معطوفةً على «لعنةً» على حذفِ مضافٍ أي : ولعنةَ يومِ القيامة . والوجهُ الثاني أظهرُها .

والمقبوحُ : المطرودُ . قبَّحه الله : طرده . قال[٤] :

---

(١) السبعة ٤٩٤ ، والنشر ٢/٢٠٩ ، والبحر ٧/١٢٠ ، والتيسير ١٧١ ، والقرطبي ١٣/٢٨٩ ، والحجة ٥٤٦ .

(٢) الكشاف ٣/١٨٠ .

(٣) الآية ١٦٨ من الشعراء .

(٤) لم أهتد إلى قائله ، وهو في البحر ٧/١٠٣ ، والقرطبي ١٣/٢٩٠ . والبراجم : أحياء من بني تميم . وانظر : اللسان (برجم) .

٣٦١٦ـ ألا قَبَّح اللَّهُ البراجِمَ كلَّها
وجَدَّعَ يَرْبُوعاً وعَقَّر دارِما

وسُمِّيَ ضِدُّ الحُسْنِ قبيحاً؛ لأنَّ العينَ تَنْبو عنه، فكأنها تطردُه يُقال: قَبُح قَباحةً. وقيل: من المقبوحينَ: من المَوْسومين بعلامةً مُنْكَرَةٍ كزُرْقة العيون وسوادِ الوجوهِ. والقبيحُ أيضاً: عَظْمُ الساعدِ ممَّا يلي النصفَ منه إلى المِرْفَقِ.

آ. (٤٣) قوله: ﴿بَصائِرَ﴾: يجوز أَنْ يكونَ مفعولاً له، وأن يكونَ حالاً: إمَّا على حَذْفِ مضافٍ أي: ذا بصائرَ أو على المبالغة.

آ. (٤٤) قوله: ﴿بجانبِ الغَرْبِيِّ﴾: يجوزُ أَنْ يكونَ مِنْ حَذْفِ الموصوف وإقامةِ صفتِه مُقامَه أي: بجانبِ المكانِ الغربيِّ، وأَنْ يكونَ من إضافةِ الموصوفِ لصفتِه، وهو مذهبُ الكوفيين[١]. ومثلُه: «بَقْلَةُ الحمقَاء، ومَسْجد الجامع».

آ. (٤٥) قوله: ﴿ولكنَّا أَنْشَأْنا﴾: وجهُ الاستدراكِ: أنَّ المعنى وما كنتَ شاهداً لموسى وما جَرَى عليه، ولكنَّا أَوْحَيْناه إليك. فذكر سببَ الوَحْيِ الذي هو إطالةُ الفترةِ، ودَلَّ به على المسَبَّب، على عادةِ الله تعالى في اختصاراته. فإذن هذا الاستدراكُ هو شبيهُ بالاستدراكَيْن بعده. قاله الزمخشري[٢] بعد كلامٍ طويل.

قوله: «ثاوِياً» أي: مُقيماً يقال: ثَوَى يَثْوِي ثَواءً وَثُوِيّاً، فهو ثاوٍ ومَثْوِيٌّ. قال ذو الرمة[٣]:

---

(١) انظر: الإنصاف ٢/٤٣٦.
(٢) الكشاف ٣/١٨٢.
(٣) تقدم برقم ٨٤٤.

٣٦١٧ـ لقد كانَ في حَوْلٍ ثَواءٍ ثُوَيْتُه
تَقَضِّي لُباناتٍ ويَسْأَمُ سائِمُ

وقال آخر[١] :

٣٦١٨ـ طال الثَّواءُ على رُسومِ المنزلِ
. . . .

وقال العجاج[٢] :

٣٦١٩ـ فباتَ حيث يَدْخُلُ الثَّوِيُّ

يعني : الضيفَ المقيم .

قوله : «تَتْلو» يجوز أن يكونَ حالاً مِن الضميرِ في «ثاويا» ، وأَنْ يكونَ خبراً ثانياً ، وأنْ يكونَ هو الخبرَ و «ثاوياً» حالٌ . وجعله الفراء[٣] منقطعاً مِمَّا قبلَه أي : مستأنفاً كأنه قيل : وها أنت تَتْلُو على أمَّتِك . وفيه بُعدٌ .

آ . (٤٦) **قوله : ﴿ما أتَاهم مِنْ نذيرٍ﴾ : في موضع الصفةِ لـ «قوماً» .**

[قوله :] «ولكن رحمةً» أي : أَرْسَلْناك رحمةً أو أَعْلمناك بذلك رحمةً . وقرأ[٤] عيسىٰ وأبو حيوةَ بالرفع أي : أنت رحمةٌ .

---

(١) البيت لعنترة وهو في ديوانه ٢٤٦ . وعجزه :
بين اللُّكيك وبين ذات الحَرْمَلِ
وما ذكره أسماء أمكنة .

(٢) ديوانه ١/٥١١ ، والقرطبي ١٣/٢٩١ .

(٣) لم يرد في كتابه «معاني القرآن» . وانظر : البحر ٧/١٢٢ .

(٤) البحر ٧/١٢٣ .

آ. (٤٧) قوله: ﴿ولـولا أَنْ تُصيبَهم﴾: هي الامتناعيـةُ. وأَنْ وما في حَيِّزها في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ. أي: ولولا إصابتُهم المصيبةَ. وجوابُها محـذوفٌ فقدَّره الـزجاج[1]: «مـا أرْسَلْنا إليهم رُسُـلًا» يعني: أنَّ الحـامـلَ على إرسالِ الرسلِ إزاحةُ عِلَلِهم بهذا القولِ فهـو كقولِـه: «لئلَّا يكـونَ للناسِ على اللَّهِ حُجَّةٌ بعد الرسل»[2]. وقدَّره ابنُ عطية[3]: «لعاجَلْناهم» ولا معنىً لهذا.

و «فَيَقولوا» عطفٌ [على] «تُصيبَهم»، و «لولا» الثانيةُ تحضيضٌ و «فنَتَّبِـعَ» جـوابُه، فلذلـك نُصِبَ بإضمـار «أَنْ». قال الـزمخشري[4]: «فـإن قلتَ: كيف استقـامَ هذا المعنى، وقـد جُعِلَتْ العقوبـةُ هي السببية[5] لا القـولُ؛ لـدخـولِ حرفِ الامتناعِ عليه دونَه؟ قلت: القـولُ هو المقصـودُ بأَنْ يكـون سبباً لـلإرسال ولكنَّ العقـوبةَ لَمَّـا كانت هي السببَ للقـولِ، وكان وجـودُه بـوجـودِهـا جُعِلَتِ العقـوبةُ كـأنها سببٌ لـلإرسالِ بـواسطةِ القـولِ فَأُدْخِلَتْ عليهـا «لولا». وجيْءَ بالقول معطوفاً عليهـا بالفـاءِ المُعْطِيَـةِ معنى السببية، ويَؤُول معنـاه إلى قولِـك: «ولولا قولُهم هذا إذا أصابَتْهم مصيبـةٌ لَمَا أَرْسَلْنـا» ولكن اخْتِيْرَتْ هـذه الطريقـةُ لنُكتةٍ: وهي أنهم لو لـم يُعـاقَبوا مثـلًا على كفرِهم وقـد عاينـوا ما أُلْجِئـوا به إلى العلمِ اليقين لم يقولوا: لولا أَرْسَلْتَ إلينا رسـولًا، وإنما السببُ في قـولِهم هذا هو العقابُ لا غيرَ، لا التأسُّفُ على ما فاتهم من الإيمان بخالِقهم».

آ. (٤٨) قوله: ﴿مِنْ قبلُ﴾: إمَّا أَنْ يتعلَّقَ بيَكْفروا، أو بـ «أُوْتِي» أي: مِنْ قبلِ ظهورِك.

---

(١) معاني القرآن ٤/١٤٧ وعبارته «لولا ذلك لم يحتج إلى إرسال الرسل».
(٢) الآية ١٦٥ من النساء.
(٣) المحرر ١٢/١٧١.
(٤) الكشاف ٣/١٨٣.
(٥) عبارة الكشاف: «هي السبب في الإرسال».

قوله: «سِحْران» قرأ الكوفيون[1] «سِحْران» أي: هما. أي: القرآن/ [٧٠٤/ب] والتوراة، أو موسىٰ وهارون وذلك على المبالغةِ، جعلوهما نفسَ السِّحْرِ، أو على حَذْفِ مضافٍ أي: ذَوا سِحْرَيْن. ولو صَحَّ هذا لكانَ يَنبغي أن يُفْرَدَ «سِحْر» ولكنه ثُنِّيَ تنبيهاً على التنويع. وقيل: المرادُ موسىٰ ومحمدٌ عليهما السلام أو التوراةُ والإنجيلُ. والباقون «ساحران» أي: موسىٰ وهارون أو موسى ومحمدٌ كما تقدَّم.

قوله: «تَظاهَرا» العامَّةُ على تخفيفِ الظاءِ فعلاً ماضياً صفةً لـ سِحْران» أو «ساحران» أي: تَعاوَنا. وقرأ[2] الحسن ويحيى بن الحارث الذِّماري وأبو حيوة واليزيدي بتشديدِها. وقد لحَّنهم الناسُ. قال ابن خالويه[3]: «تشديدُه لَحْنٌ؛ لأنه فعلٌ ماضٍ. وإنما يُشَدَّد في المضارع». وقال الهُذَلي[4]: «لا معنىٰ له». وقال أبو الفضل[5]: «لا أعرفُ وجهَه». وهذا عجيبٌ من هؤلاءِ وقد حُذِفَتْ نونُ الرفع في مواضعَ، حتى في الفصيح، كقوله عليه السلام: «لا تَدْخُلوا الجنةَ حتى تؤمِنوا ولا تُؤْمنوا حتى تحابُّوا»[6] ولا فرقَ بين كونها بعد واوٍ أو ألفٍ أو ياءٍ، فهذا أصلُه «تَتَظاهران» فَأُدْغِم وحُذِفت نونُه تخفيفاً.

وقرأ الأعمش وطلحة وكذا في مصحف عبد الله «اظَّاهَرا» بهمزةِ وصلٍ وشدِّ الظاءِ، وأصلُها «تَظاهرا» كقراءةِ العامةِ، فلمَّا أُريد الإدغامُ سَكَّنَتَ الأولَ فاجْتُلِبَتْ همزةُ الوصل.

---

(١) السبعة ٤٩٥، والبحر ١٢٤/٧، والتيسير ١٧٢، والقرطبي ٢٩٤/١٣، والنشر ٣٤١/٢، والحجة ٥٤٧.

(٢) انظر في قراءاته: البحر ١٢٤/٧، الشواذ ١١٣.

(٣) الشواذ له ١١٣.

(٤) الكامل له ٢٢٦.

(٥) وهو صاحب اللوامح في شواذ القراءات. انظر: البحر ١٢٤/٧.

(٦) رواه أبو داود: الأدب ٣٧٨/٥، ابن ماجه: المقدمة ٢٦/١، أحمد ١٦٥/١.

آ. (٤٩) قوله: ﴿أَتَّبِعْهُ﴾: جوابُ الأمرِ وهو «فَأْتوا». «منهما» أي: من التوراةِ والقرآنِ، وهو مؤيدٌ لقراءة «سِحْران»، أو مِنْ كتابَيْهُما على حذف مضافٍ، وهو مؤيد لقراءةِ «ساحِران». وزيد بن علي[1] «أتَّبِعُه» بالرفع استئنافاً أي: فأنا أتَّبِعُه.

آ. (٥٠) [قوله]: ﴿فإن لم يَسْتَجيبوا لك﴾: استجاب بمعنى أجاب. قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلتَ: ما الفرقُ بين فعلِ الاستجابة في الآيةِ وبينه في قوله[3]:

ـ٣٦٢٠ـ . . . .
فلم يَسْتَجِبْه عند ذاك مُجِيْبُ

حيث عُدِّيَ بغيرِ لامٍ؟ قلت: هذا الفعلُ يتعدَّىٰ إلى الدعاء بنفسِه وإلى الداعي باللام، ويُحْذَفُ الدعاء إذا عُدِّي إلى الداعي في الغالب، فيقال: «استجاب اللَّهُ دعاءَه» أو «استجاب له»، ولا يكاد يُقال: استجاب له دعاءَه. وأمَّا البيتُ فمعناه: فلم يَسْتَجِبْ دعاءَه على حذفِ المضاف». قلت: قد تقدَّم تقريرُ هذا في البقرة[4]، وأنَّ استجابَ بمعنى أجاب. والبيتُ الذي أشار إليه هو:

ـ وداعٍ دَعا يا مَنْ يُجيب إلى النَّدىٰ
فلم يَسْتَجِبْه عند ذاك مُجيبُ

والناسُ يُنْشِدُونه على تَعَدِّيه بنَفسِه.

---

(١) معاني القرآن ٢/٣٠٧، والبحر ٧/١٢٤.
(٢) الكشاف ٣/١٨٤.
(٣) تقدم برقم ٢١٥.
(٤) انظر: الدر المصون ١/١٥٩.

آ. (٥١) قوله: ﴿وَصَّلْنا﴾: العامَّةُ على التشديد: إمَّا من الوصلِ ضدِّ القطع أي: تابَعْنا بعضَه ببعض. وأصلُه مِنْ وَصْلِ الحَبْل. قال الشاعر[1]:

٣٦٢١ـ فَقُلْ لبني مروانَ ما بالُ ذِمَّتي
بحبلٍ ضعيفٍ لا يَزال يُوَصَّل

وإمَّا: جَعَلْناه أَوْصالاً، أي: أنواعاً من المعاني. قاله مجاهد. والحسن[2] قرأ بتخفيفِ الصاد. وهو قريبٌ ممَّا تقدَّم.

آ. (٥٢) قوله: ﴿الذين آتَيْناهم﴾: مبتدأٌ، و «هم» مبتدأ ثانٍ، و «يؤْمِنون» خبرُه. والجملةُ خبرُ الأولِ و «به» متعلِّقٌ بـ «يُؤْمنون». وقد يُعَكِّر على الزمخشريِّ[3] وغيرِه مِنْ أهلِ البيانِ حيث قالوا: التقديمُ يُفيد الاختصاصَ وهنا لا يتأتَّى ذلك، لأنهم لو خَصُّوا إيمانَهم بهذا الكتابِ فقط لَزِمَ كفرُهم بما عَداه، وهو عكسُ المرادِ، وقد أَبْدَىٰ أهلُ البيانِ هذا في قوله: «آمَنَّا به، وعليه تَوَكَّلْنا»[4] فقالوا: لو قَدَّم «به» لأَوْهَمَ الاختصاصَ بالإيمان بالله وحدَه دونَ ملائكتِه وكتبِه ورسلِه واليومِ الآخر، وهذا بعينِه جارٍ هنا. والجوابُ: أنَّ الإيمانَ بغيرِهِ معلومٌ فانصَبَّ الغرضُ إلى الإيمانِ بهذا.

آ. (٥٤) قوله: ﴿مرَّتين﴾: منصوبٌ على المصدرِ. و «بما صَبروا» «ما» مصدريةٌ. والباءُ تتعلَّق بـ «يُؤْتَوْن» أو بنفسِ الأَجْر.

---

(١) البيت للأخطل وهو في ديوانه ٣٢، ومجاز القرآن ٢/١٠٨، والبحر ٧/١٢٥، والقرطبي ١٣/٢٩٥.
(٢) الإتحاف ٢/٣٤٤، والجامع ١٣/٢٩٥، والبحر ٧/١٢٥.
(٣) لم يبحث الزمخشري في هذا الموضع مسألة «التقديم يفيد الاختصاص».
(٤) الآية ٢٩ من الملك. ولم يشر الزمخشري إلى هذا المعنى في كشافه.

آ. (٥٧) قوله: ﴿نُتَخَطَّف﴾: العامَّةُ على الجزمِ جواباً للشرطِ. والمنقري[1] بالرفعِ على حَذْفِ الفاءِ كقوله[2]:

٣٦٢٢ـ مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللَّهُ يَشْكرها

. . . .

وكقراءةِ «يُدْرِكُكُمْ»[3] بالرفع أو على التقديم، وهو مذهب سيبويه[4].

قوله: «أو لم نُمَكِّنْ لهم حَرَماً» قال أبو البقاء[5]: «عَدَّاه بنفسه لأنه بمعنى جَعَلَ. وقد صَرَّح به في قولِه: «أو لم يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنا حَرَماً»[6] ومَكَّن متعدٍّ بنفسِه مِنْ غيرِ أن يُضَمَّنَ معنى «جَعَلَ» كقوله: «مَكَّنَّاهم»[7]. وقد تقدَّم تحقيقُه في الأنعام[8].

[٧٠٥/أ] و «آمِناً» قيل: بمعنى مُؤَمِّن/ أي: يُؤَمِّن مَنْ دخله. وقيل: هو على حَذْفِ مضافٍ أي: آمناً أهلُه. وقيل: فاعِل بمعنى النَّسبِ أي: ذا أَمنٍ.

قوله: «يُجْبَىٰ» قرأ[9] نافعٌ بتاءِ التأنيثِ مراعاةً للفظِ «ثَمَرات». والباقون

---

(١) البحر ١٢٦/٧. والمنقري عبد الله بن عمرو أبو معمر البصري، ضابط لحرف أبي عمرو، روى عن عبد الوارث. توفي سنة ٢٢٤. انظر: طبقات القراء ٤٣٩/١.

(٢) تقدم برقم ١٤٠.

(٣) الآية ٧٨ من النساء «أينما تكونوا يدرككم الموت» وهي قراءة طلحة بن سليمان، وانظر: الدر المصون ٤٣/٤.

(٤) الكتاب ٤٣٦/١.

(٥) الإملاء ١٧٩/٢.

(٦) الآية ٦٧ من العنكبوت.

(٧) الآية ٦ من الأنعام.

(٨) انظر: الدر المصون ٥٣٦/٤.

(٩) السبعة ٤٩٥، والتيسير ١٧٢، والبحر ١٢٦/٧، والقرطبي ٣٠٠/١٣، والحجة ٥٤٨، والنشر ٣٤٢/٢.

باليَاء للفَصْلِ، ولأنه تأنيثٌ مجازيٌّ. والجملةُ صفةٌ لـ «حرماً» أيضاً. وقرأ العامَّةُ «ثَمَـرات» بفتحتَيْن. وأبـان[1] بضمتين جمـع ثُمُـر بضمتَيْن. وبعضُهم بفتـحٍ وسكونٍ.

قوله: «رِزْقاً» إنْ جَعَلْتَه مصـدراً جاز انتصـابُه على المصـدر المؤكِّد؛ لأنَّ معنى «يُجْبَـىٰ إليه»: يَرْزُقهم، وأَنْ ينتصِبَ على المفعولِ له. والعاملُ محذوفٌ أي نَسُـوْقُه إليـه رِزْقاً، وأَنْ يكـونَ في موضـعِ الحالِ مِنْ «ثَمَـرات» لتخصيصِها بالإِضافةِ، وإنْ جَعَلْتَه اسماً للمرزوقِ انتصبَ على الحال مِنْ «ثَمَرات».

آ. (٥٨) **قوله: ﴿مَعِيشَتَها﴾**: فيه أوجهٌ: مفعولٌ بـه على تضمينِ بَطِرَتْ خَسِرَت، أو على الظرف أي: أيام معيشتها ـ قالـه الزجـاج[2] ـ أو على حـذف «في» أي: في معيشتِها، أو على التمييـز، أو على التشبيه بـالمفعول بـه وهو قريبٌ مِنْ «سَفِه نَفْسَه»[3].

قوله: «لم تُسْكَنْ» جملةٌ حـاليةٌ، والعـاملُ فيهـا معنى «تلك». ويجوزُ أَنْ يكونَ خبراً ثانياً.

قوله: «إلاَّ قليلاً» أي: إلاَّ سَكَناً قليلاً كسكونِ المسافر ونحـوِه، أو إلاَّ زمناً قليلاً، أو إلاَّ مكاناً قليلاً. يعني: أن القليلَ منها قد سكن.

آ. (٦٠) **قوله: ﴿فمتـاعُ﴾**: أي: فهو مَتـاعُ. وقُرِىء[4] «فمتـاعاً

---

(١) البحر ٧/١٢٦، والكشاف ٣/١٨٥.

(٢) مذهبه في معاني القرآن ٤/١٥٠ «بطرت في معيشتها، بإسقاط في وعمل الفعل».

(٣) الآية ١٣٠ من البقرة.

(٤) لم أقف على هـذه القراءة وأرجـح أنهـا ليست قـراءة، وإنمـا قـراءة النصب «متـاعاً الحياة» في الآية التالية: «كمَنْ مَتَّعْناه متاعَ الحياة» فوهم السمين فنقل ما هو في الآية التالية إلى السابقة، وقد أثبت ذلك أبو حيان في البحر ٧/١٢٧.

الحياةَ» بنصب «متاعاً» على المصدر أي: يتمتَّعون متاعاً، و «الحياةَ» نصبٌ على الظرف.

قوله: «تَعْقِلون» قرأ[1] أبو عمرو بالياءِ مِنْ تحتُ التفاتاً. والباقون بالخطاب جَرْياً على ما تقدَّم.

آ. (٦١) وقرأ[2] طلحة «أمَنْ وَعَدْناه» بغيرِ فاءٍ.

قوله: «ثُمَّ هو» الكسائي[3] وقالون بسكونِ الهاءِ إجراءً لـ ثم مُجْرى الواو والفاء. والباقون بالضمِّ على الأصل.

آ. (٦٢) **قوله: ﴿الذين كنتم تزعُمون﴾**: مفعولاه محذوفان أي: تزعمونهم شركاءَ.

آ. (٦٣) **قوله: ﴿هؤلاء الذين أغْوَيْنا﴾**: فيه وجهان، أحدهما، أنه مبتدأٌ، و «الذين أَغْوَيْنا» صفةٌ للمبتدأ. والعائدُ محذوفٌ أي: أَغْويناهم، والخبر «أَغْوَيْناهم». و «كما غَوَيْنا» نعتٌ لمصدرٍ محذوف. ذلك المصدرُ مطاوِعٌ لهذا الفعلِ أي: [أَغْوَيناهم] فَغَوَوْا غَيَّاً كما غَوَيْنا. قاله الزمخشريُّ[4]. وهذا الوجهُ مَنعه أبو علي[5] قال: «لأنه ليس في الخبر زيادةُ فائدةٍ على ما في صفتِه». قال: «فإنْ قلتَ: قد وُصِل بقوله «كما غَوَيْنا» وفيه

---

(١) السبعة ٤٩٥، والبحر ٧/١٢٧، والتيسير ١٧٢، والقرطبي ١٣/٣٠٢، والحجة ٥٤٨، والنشر ٢/٣٤٢.

(٢) البحر ٧/١٢٧.

(٣) التيسير ٧٢، والحجة ٥٤٨، والنشر ٢/٢٠٩، والإتحاف ٢/٣٤٥.

(٤) الكشاف ٣/١٨٧.

(٥) انظر: البحر ٧/١٢٨.

زيادةٌ. قلت: الزيادةُ في الظرفِ لا تُصَيِّره أصلاً في الجملة لأنَّ الظروفَ صِلاتٌ»[1] ثم أعرب هو «هؤلاء» مبتدأً و «الذين أَغْوَيْناهم» خبرَه. و «أَغْوَيْناهم» مستأنف[2]. وأجابَ أبو البقاء[3] وغيرُه عن الأول: بأنَّ الظرفَ قد يَلْزَمُ كقولك: «زيد عمرٌو في دارِه».

قوله: «ما كانوا إيَّانا يَعْبُدون» «إيَّانا» مفعولُ «يَعْبُدون» قُدِّم لأجلِ الفاصلةِ. وفي «ما» وجهان، أحدهما: هي نافيةٌ، والثانيةُ مصدريةٌ. ولا بُدَّ مِنْ تقديرِ حرفِ جرٍّ أي: تَبَرَّأْنا مِنْ ما كانوا أي: مِنْ عبادتِهم إيانا. وفيه بُعْدٌ.

آ. (٦٤) قوله: ﴿لو أنَّهم كانوا﴾: جوابُها محذوفٌ أي: لَمَا رَأَوا العذابَ أو لَدَفعوه.

آ. (٦٦) قوله: ﴿فَعَمِيَتْ﴾: العامَّةُ على تخفيفها. وقرأ[4] الأعمشُ وجناح بن حبيش بضمِّ العينِ وتشديدِ الميم. وقد تقدَّمت القراءتان للسبعةِ في هود[5]. وقرأ[6] طلحة «لا يَسَّاءَلُوْن» بتشديدِ السينِ على إدغامِ التاءِ في السينِ كقراءةِ «تَسَّاءلون به والأرحامَ»[7].

---

(١) أي: فضلات.

(٢) وهو الوجه الثاني الذي أشار إليه في أول إعرابه للآية.

(٣) الإملاء ٢/١٧٩.

(٤) البحر ٧/١٢٩، الكشاف ٣/١٨٨.

(٥) انظر: الدر المصون ٦/٣١٣.

(٦) البحر ٧/١٢٩.

(٧) الآية ١ من النساء وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر. انظر: السبعة ٢٢٦.

آ. (٦٨) **قوله: ﴿ما كان لهم الخِيَرَةُ﴾**: فيه أوجهٌ، أحدها: أن «ما» نافيةٌ فالوقفُ على «يَخْتار». والثاني: «ما» مصدريةٌ أي: يختـار اختيارَهم، والمصدرُ واقعٌ موقعَ المفعولِ به أي: مُختارهم.

الثالث: أَنْ تكونَ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ أي: ما كان لهم الخيرةُ فيه كقولِه: «ولَمَنْ صَبَرَ وغفر إن ذلك لَمِنْ عَزْمِ الأمور»[1] أي: منه.

وجَوَّز ابنُ عطية[2] أَنْ تكونَ «كـان» تامـةً و «لهم الخِيَرَةُ» جملةٌ مستأنفةٌ. قال: «ويَتَّجه عندي أن تكون «ما» مفعولةً إذا قدَّرْنا كان التامةَ أي: إنَّ اللَّهَ يختار كلَّ كائنٍ. و «لهم الخيـرةُ» مستأنفٌ. معنـاه تعديـدُ النِّعمِ عليهم في اختيار الله لهم لو قَبلوا». وجعل بعضُهم في «كان» ضميرَ الشأن/ وأنشد[3]: [٧٠٥/ب]

٣٦٢٣ـ أمِنْ سُـمَـيَّـةَ دَمْـعُ الـعـيـن تَـذْرِيْـفُ
لـو كـان ذا منـك قبـل اليـوم معـروفُ

ولو كان «ذا» اسمَها لقال: «معـروفاً». وابنُ عـطيةَ[4] منـع ذلك في الآيـة قال: «لأنَّ تفسيرَ الأمرِ والشأنِ لا يكـون بجملةٍ فيها محـذوف»[5]. قلت: كأنـه يـريد أنَّ الجـارَّ متعلقٌ بمحـذوفٍ، وضميـرُ الشـأنِ لا يُفَسَّـر إلاَّ بجملةٍ مصـرَّح بجـزْأَيْهـا. إلاَّ أنَّ في هـذا نـظراً إنْ أراده؛ لأن هـذا الجـارَّ قـائمٌ مقـامَ الخبـرِ. ولا أظنُّ أحداً يمنعُ «هو السلطان في البلد» و «هي هندٌ في الدار».

---

(١) الآية ٤٣ من الشورى.

(٢) المحرر الوجيز ١٢/ ١٨٢.

(٣) البيت لعنتـرة، وهـو في ديـوانـه ٢٧٠، والمحـرر ١٢/ ١٨٢، والبحـر ٧/ ١٢٩. والتذريف: سيلان الدمع.

(٤) المحرر ١٢/ ١٨٢.

(٥) عبارة المحرر «فيها مجرور».

والخِيَرَةُ مِنَ التخيير، كالطِّيَـرَةِ من التَّطَيُّـرِ فيُستعملان استعمـالَ المصدر. وقال الزمخشري[1]: «ما كان لهم الخيرةُ بيانٌ لقولِه «ويختار» لأنَّ معناه: ويختار ما يشاءُ، ولهذا لم يَدْخُلِ العاطفُ. والمعنىٰ: أنَّ الخِيَرَةَ للَّهِ تعالى في أفعـالِه، وهـو أعلمُ بوجـوهِ الحكمة فيهـا ليس لأحدٍ مِنْ خَلْقِـه أَنْ يختـار عليـه». قلت: لم يَـزَلِ الناسُ يقـولون: إن الـوقفَ على «يختار»، والابتـداءَ بـ «ما» على أنهـا نافيةٌ هو مذهبُ أهلِ السنةِ. ونُقِل ذلك عن جماعةٍ كأبـي جعفرٍ[2] وغيـرِه، وأنَّ كـونَها مـوصولـةً متصلةً بـ «يختار» غيـرَ موقـوفٍ عليه مـذهبُ المعتزلـة. وهـذا الزمخشريُّ[3] قد قرَّرَ كونَها نافيةً، وحَصَّل غرضَه في كلامِه، وهو مـوافقٌ لكلامِ أهلِ السُّنةِ ظاهراً، وإنْ كان لا يريده. وهذا الطبريُّ[4] مِنْ كبار أهل السنـة مَنَعَ أَنْ تكـونَ [ما] نـافيةً قـال: «لئلا يكـونَ المعنىٰ: أنَّـه لم تكنْ لهم الخيـرةُ فيمـا مضىٰ، وهي لهم فيمـا يُسْتقبـل، وأيضـاً فلم يتقـدَّمْ نفيٌ». وهـذا الـذي قـالـه ابنُ جـريـرٍ مَـرْوِيٌّ عن ابن عبـاس. وقـال بعضُهم: ويختـار لهم مـا يشـاء من الرسلِ، فـ «ما» على هذا واقعةٌ على العقلاء.

آ. (٧١) قـولـه: ﴿قُـلْ أَرَأَيْتُمْ﴾: «أَرَأَيْتُمْ» و «جَعَلَ» تنـازعا في «الليـلَ» وأعملَ الثـاني. ومفعولُ «أَرَأَيْتُم» هي جملةُ الاستفهـامِ بعده. والعـائدُ منها على «الليل» محذوفٌ، تقديـرُه: بضياءٍ بعـدَه. وجوابُ الشـرطِ محذوفٌ. وتحريرُ هذا قد مَضَىٰ في الأنعام[5] فهو نظيرُه.

---

(١) الكشاف ١٨٨/٣.

(٢) القطع والائتناف لأبـي جعفر النحاس ٥٤٨.

(٣) الكشاف ١٨٨/٣.

(٤) تفسير الطبري ١٠١/٢٠.

(٥) انظر: الدر المصون ٦٣٥/٤.

و «سَرْمَداً» مفعولٌ ثانٍ، إنْ كان الجَعْلُ تصييراً، أو حالٌ إن كان خَلْقاً وإنشاءً. والسَّرْمَدُ: الدائمُ الذي لا ينقطعُ. قال طرفة[1]:

٣٦٢٤ـ لَعَمْرُكَ ما أَمْرِيْ عليَّ بغُمَّةٍ
نهاري ولا لَيْلي عَلَيَّ بسَرْمَدِ

والظاهرُ أنَّ ميمَهُ أصليةٌ، ووزنُه فَعْلَل كجَعْفَر. وقيل: هي زائدةٌ. واشتقاقُه من السَّرْد، وهو تتابُعُ الشيءِ على الشيءِ، إلَّا أنَّ زيادةَ الميمِ وَسَطاً وأخيراً لا يَنْقاسُ[2] نحو: دُلامِص[3]، وزُرْقُم[4]، من الدِّلاص والزُّرْقَة.

قوله: «إلى يوم» متعلقٌ بـ «جَعَل»، أو بـ «سَرْمداً»، أو بمحذوفٍ على أنه صفةٌ لـ «سَرْمَداً».

آ. (٧٣) قوله: ﴿لِتَسْكُنوا فيه ولِتَبْتَغُوا﴾: من باب اللَّفِّ والنشر. ومنه[5]:

٣٦٢٥ـ كأنَّ قلوبَ الطيرِ رَطْباً ويابساً
لدىٰ وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالي

آ. (٧٦) قوله: ﴿ما إنَّ مَفاتِحَه﴾: «ما» موصولةٌ بمعنى الذي،

---

(١) تقدم برقم ٢٦١٤.

(٢) قال ابن عصفور: «فإن وقعت الميم غير أول قضي عليها بالأصالة. ولم توجد زائدة إلَّا في أماكن محصورة تحفظ ولا يقاس عليها». الممتع ٢٣٩.

(٣) الدلامص: البرَّاق الليِّن.

(٤) الزرقم: الشديد الزرقة.

(٥) تقدم برقم ٢٦٥٢.

صلتُها «إنَّ» وما في حَيِّزها، ولهذا كُسِرَتْ. ونَقَل الأخفش الصغير[1] عن الكوفيين مَنْعَ الوَصْلِ بـ «إنَّ»، وكان يَسْتَقْبح ذلك عنهم. يعني لوجوده في القرآن.

قوله: «لَتَنُوْءُ بالعُصْبَةِ» فيه وجهان، أحدُهما: أنَّ الباءَ للتعديةِ كالهمزةِ، ولا قَلْبَ في الكلام. والمعنى: لَتُنِيْءُ المفاتيحُ العُصْبَةَ الأقوياءَ، كما تقولُ: أَجَأْتُه وجِئْتُ به، وأَذْهَبْتُه وذَهَبْتُ به. ومعنى ناء بكذا: نَهَضَ بِهِ بثِقَلٍ. قال[2]:

٣٦٢٦ـ تَنُوْءُ بأُخْراها فَلأْياً قِيامُها
وَتَمْشِي الهُوَيْنَىٰ عن قَريبٍ فَتَبْهَرُ

وقال أبو زيد[3]: «نُؤْتُ بالعَمَل أي: نَهَضْتُ». قال[4]:

٣٦٢٧ـ إذا وَجَدْنا خَلَفاً بِئْسَ الخَلَفْ
عبداً إذا ما ناء بالحِمْلِ وَقَفْ

وفَسَّره الزمخشريُّ[5] بالإِثْقال. قال: «يُقال: ناء به الحِمْلُ، حتى أَثْقله وأماله» وعليه يَنْطبقُ المعنى أي: لَتُثْقِلُ المفاتحُ العُصْبَةَ.

والثاني: أنَّ في الكلام قَلْباً، والأصلُ: لَتَنُوْءُ العُصْبةُ بالمفاتحِ، أي:

---

(١) علي بن سليمان أبو الحسن، قدم إلى مصر وحلب وتوفي ببغداد سنة ٣١٥. قرأ على ثعلب والمبرد. له: المهذَّب، شَرْح سيبويه، الأنواء، التثنية والجمع. انظر: طبقات النحويين للزبيدي ١١٥، تاريخ بغداد ٤٣٣/١١، والبغية ١٦٧/٢. وفي خبر الأخفش الصغير. انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥٥٨/٢.

(٢) البيت لذي الرمة وهو في ديوانه ٦٢٤، والقرطبي ٣١٢/١٣، واللسان نوأ. وتنوء: تنهض بعجيزتها بثقل. اللأي: الجهد. وتبهر: تعيا.

(٣) انظر: معاني القرآن للزجاج ١٥٥/٤ وفيه نقلاً عن أبي زيد «نُؤْتُ بالحِمْل».

(٤) تقدم برقم ٢٣٢٨ وقوله: «إذا» تقدَّم «إنَّا».

(٥) الكشاف ١٩٠/٣.

لَتَنْهَضُ بها. قاله أبو عبيد[1]، كقولهم: «عَرَضْتُ الناقةَ على الحَوْضِ». وقد تقدم الكلامُ في القَلْبِ[2]، وأنَّ فيه ثلاثةَ مذاهبَ.

وقرأ بُدَيْل بن مَيْسَرة[3] «لَيَنُوْءُ» بالياء مِنْ تحتُ والتذكير؛ لأنه راعى المضافَ المحذوفَ. إذ التقديرُ: حِمْلُها أو ثِقَلُها. وقيل: الضمير في «مفاتِحَه» لقارون، فاكتسب المضافُ من المضاف إليه التذكيرَ كقولهم: «ذهبَتْ أهلُ اليمامةِ» قاله الزمخشري[4]. يعني كما اكتسبَ «أهلُ» التأنيثَ اكتسَبَ هذا التذكيرَ.

قوله: «إذ قال» فيه أوجهٌ: أَنْ يكونَ معمولاً لتنوءُ. قاله الزمخشري[5]: أو لـ «بَغَىٰ» قاله ابنُ عطية[6]. ورَدَّهما الشيخُ[7]: / بأنَّ المعنىٰ ليس على التقييد [٧٠٦/أ] بهذا الوقتِ. أو لـ «آتيناه» قاله أبو البقاء[8]. ورَدَّه الشيخ[9]: بأن الإيتاءَ لم يكنْ ذلك الوقتَ، أو لمحذوفٍ فقدَّره أبو البقاء[10]: بَغَى عليهم. وهذا يَنْبغي أَنْ يُرَدَّ

---

(١) لعله أبو عبيدة في مجاز القرآن ٢/١١٠ أو يكون العَلَمان قد ذهبا هذا المذهب.
(٢) انظر: الدر المصون ٣/٥٢٠.
(٣) البحر ٧/١٣٢. وبديل بن ميسرة البصرة روى عن أنس بن مالك. صدوق ثقة، توفي سنة ١٣٠. انظر: تهذيب الكمال ١/١٣٩.
(٤) الكشاف ٣/١٩٠ وعبارته: «ووجهه أَنْ يُفَسِّر المفاتح بالخزائن، ويعطيها حكمَ ما أُضيفت إليه للملابسَةِ والاتصال».
(٥) الكشاف ٣/١٩٠.
(٦) المحرر ١٢/١٨٨.
(٧) البحر ٧/١٣٢.
(٨) الإملاء ٢/١٨٠.
(٩) البحر ٧/١٣٢.
(١٠) الإملاء ٢/١٨٠.

بمـا رُدَّ به قـولُ ابنِ عطيـة. وقَدَّره الـطبري[1] : اذكُـرْ، وقَدَّره الشيـخُ[2] : أظهر الفرحَ. وهو مناسِبٌ.

وقُرِىء[3] «الفارِحين» حكاها عيسى الحجازي.

آ. (٧٧) **قوله: ﴿فيـما آتاكَ﴾** : يجـوزُ أَنْ يتعلَّقَ بـ «ابْتَغِ»، وأَنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ أي: مُتقلِّباً فيما آتاكَ. و «مـا» مصدريـةٌ أو بمعنى الذي.

قوله: «كما أَحْسَنَ» أي: إحْساناً كإحسانه إليك.

قـوله: «في الأرض» يجـوز أَنْ يتعلَّقَ بـ «تَبْغِ» أو بـالفساد، أو بمحـذوفٍ على أنه حالٌ. وهو بعيدٌ.

آ. (٧٨) **قوله: ﴿على عِلْمٍ﴾** : حالٌ مِنْ مرفوع «أُوْتِيْتُه».

قوله: «عندي» إمَّا ظرفٌ لـ «أُوْتِيْتُه»، وإمَّا صفةٌ للعلم.

قوله: «مَنْ هـو أَشَدُّ» «مَنْ» مـوصولـةٌ أو نكرةٌ مـوصوفـةٌ. وهو في مـوضع المفعولِ بـ «أَهْلَكَ». و «مِنْ قبلِه» متعلقٌ به. و «مِنَ القـرون» يجوزُ فيـه ذلك، ويجوزُ أَنْ يكونَ حالاً مِنْ «مَنْ هو أشدُّ».

قوله: «ولا يُسْأَلُ» هذه قراءةُ العامَّةِ على البناء للمفعول، وبالياءِ مِنْ تحتُ ورَفْعِ الفعل. وقرأ[4] أبو جعفر «ولا تُسْأَلْ» بالتاء مِنْ فوقُ والجزم. وابنُ سيـرين وأبو العالية كذلك، إلاَّ أنه مبنيٌّ للفاعل وهو المخاطَبُ. قـال ابن أبـي إسحاق:

---

(١) لم أجده في الطبري.

(٢) البحر ١٣٢/٧.

(٣) البحر ١٣٢/٧، والشواذ ١١٤.

(٤) انظر في قراءاتها: البحر ١٣٤/٧.

«لا يجوزُ ذلك حتى تنصبَ المجرمين». قال صاحب اللوامح[1]: «هذا هو الظاهرُ؛ إلَّا أنه لَم يَبْلُغْني فيه شيءٌ»[2]. فإنْ تَرَكاه مرفوعاً فيحتمل وجهين، أحدهما: أَنْ يكونَ «المجرمون» خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: هم المجرمون. والثاني: أَنْ يكونَ بدلاً مِنْ أصلِ الهاءِ والميم في «ذُنوبهم»، لأنهما مرفوعا المحلِّ» يعني أنَّ ذنوباً مصدرٌ مضافٌ لفاعلِه. قال: «فحمل المجرمون على الأصلِ، كما تقدَّم لنا في قراءةِ «مَثَلاً ما بعوضةٍ»[3] بجرٍّ بعوضة. وكان قد خَرَّجها على أن الأصلَ: بضَرْب مَثَلٍ بعوضةٍ» وهذا تعسُّفٌ كثيرٌ. ولا ينبغي أَنْ يَقْرأ ابنُ سيرين وأبو العالية إلَّا «المجرمين» بالياءِ فقط، وإنما تُرِك نَقْلُها لظهورِه.

آ. (٧٩) قوله: ﴿فِي زِينَتِهِ﴾: إمَّا متعلِّقٌ بـ «خَرَجَ»، وإمَّا بمحذوفٍ على أنه حالٌ مِنْ فاعلِ «خَرَجَ».

آ. (٨٠) قوله: ﴿وَيْلَكُم﴾: منصوبٌ بمحذوفٍ أي: أَلْزَمَكم اللَّهُ وَيْلَكم.

قوله: «ولا يُلَقَّاها» أي: هذه الخَصْلَةُ، وهي الزهدُ في الدنيا والرغبةُ فيما عند الله.

آ. (٨١) قوله: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ﴾: المشهورُ كَسْرُ هاءِ الكنايةِ في «به» و «بداره» لأجلِ كسرِ ما قبلَها. وقُرِىء[4] بضمِّها. وقد تقدَّم أنها الأصلُ، وهي لغةُ الحجازِ.

---

(١) انظر: البحر ٧/١٣٤.
(٢) أي: في نصب المجرمين.
(٣) الآية ٢٦ من البقرة: ولم يسبق للمؤلف أن أشار إلى هذه القراءة.
(٤) لم أقف على صاحب هذه القراءة. وانظر: الإتحاف ١/١٥٠.

قوله: «مِنْ فِئَةٍ» يجوز أن تكونَ اسمَ كان، إنْ كانَتْ ناقصةً، و«له» الخبرُ، أو «يَنْصُرونه»، وأَنْ تكونَ فاعلةً إنْ كانَتْ تامَّةً، و«يَنْصُرونه» صفةً لـ «فِئَة» فيُحْكَمُ على موضعِها بالجرِّ لفظاً وبالرفعِ معنى؛ لأنَّ «مِنْ» مزيدةٌ فيها.

آ. (٨٢) **قوله: ﴿وَيْكأَنَّ اللَّهَ﴾** و«ويْكَأَنَّه» فيه مذاهبُ منها: أنَّ «وَيْ» كلمةٌ برأسِها وهي اسمُ فعلٍ معناها أَعْجَبُ أي أنا. والكافُ للتعليل، وأنَّ وما في حَيِّزها مجرورةٌ بها أي: أَعْجب لأنه لا يفلحُ الكافرون، وسُمِع «كما أنه لا يَعْلَمُ غفر اللَّهُ له». وقياسُ هذا القولِ أَنْ يُوْقَفَ على «وَيْ» وحدها، وقد فعل ذلك الكسائيُّ[1]. إلاَّ أنه يُنْقل عنه أنه يُعتقدُ في الكلمةِ أنَّ أصلَها: وَيْلَكَ كما سيأتي، وهذا يُنافي وَقْفَه. وأنشد سيبويه[2]:

٣٦٢٨ـ وَيْ كأَنْ مَنْ يكنْ له نَشَبٌ يُحْـ
ـبَبْ ومَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عيشَ ضُرِّ

الثاني: قال بعضهم: قوله: «كأنَّ» هنا للتشبيه، إلاَّ أنه ذهب منها معناه، وصارت للخبرِ واليقين. وأنشد[3]:

٣٦٢٩ـ كأنني حين أُمْسِي لا تُكَلِّمُني
مُتَيَّمٌ يَشْتهي ما ليس موجودا

وهذا أيضاً يناسِبُه الوقفُ على «وَيْ».

---

(١) التيسير ٦١، والنشر ١٥١/٢.

(٢) البيت لزيد بن عمرو بن نُفَيْل وهو في الكتاب ٢٩٠/١، والخصائص ٤١/٣، والأصول ٣٠٥/١، واللسان (ويا)، وابن يعيش ٧٦/٤. والنشب: المال. وينسب البيت أيضاً لنبيه بن الحجَّاج.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه ٣١٢، واللسان عود، والمحتسب ١٥٥/٢، وابن يعيش ٧٧/٤.

الثالث: أنَّ «وَيْكَ» كلمةٌ برأسِها، والكافَ حرفُ خطابٍ، و«أنَّ» معمولُه محذوفٌ أي: أعلمُ أنه لا يُفْلِحُ. قاله الأخفش[1]. وعليه قولُه[2]:

٣٦٣٠ـ ألا وَيْكَ المَسَرَّةُ لا تَدُوْمُ
ولا يَبْقى على البؤسِ النعيمُ

وقال عنترةُ[3]:

[٧٠٦/ب] ٣٦٣١ـ ولقد شَفَى نفسي وأَبْرَأَ سُقْمَها/
قيلُ الفوارسِ وَيْكَ عنترَ أَقْدمِ

وحقُّه أَنْ يقفَ على «وَيْكَ» وقد فعله أبو عمرو بن العلاء.

الرابع: أنَّ أصلَها وَيْلك فحذف. وإليه ذهب الكسائيُّ ويونس وأبو حاتم. وحقُّهم أَنْ يقفوا على الكافِ كما فعل أبو عمرو. ومَنْ قال بهذا استشهد بالبيتين المتقدمين؛ فإنه يُحتمل أَنْ يكونَ الأصلُ فيهما: وَيْلَكَ، فحذف. ولم يُرْسَمْ في القرآن إلَّا: وَيْكأنَّ[4]، ويْكَأنَّه[5] متصلةً في الموضعين، فعامَّةُ القراءِ اتَّبعوا الرسمَ، والكسائيُّ وقف على «وَيْ»، وأبو عمروٍ على وَيْكَ. وهذا كلُّه في وَقْفِ الاختبارِ دونَ الاختيارِ كنظائرَ تقدَّمَتْ.

الخامس: أنَّ «وَيْكأنَّ» كلَّها كلمةٌ متصلةٌ بسيطةٌ، ومعناها: ألم تَرَ، ورُبَّما

(١) اكتفى الأخفش في معاني القرآن ٤٣٤ بقوله: «والمفسرون يفسرونها: ألم ترَ أنَّ الله».
(٢) لم أهتدِ إلى قائله، وهو في البحر ١٣٥/٧.
(٣) ديوانه ٢١٩، ومعاني القرآن للفراء ٣١٢/٢.
(٤) الآية ٨٢: «ويكأنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ».
(٥) «وَيْكأنَّه لا يُفْلح الكافرون».

نُقِل ذلك عن ابن عباس. ونَقَلَ الكسائيُّ والفراء[1] أنها بمعنىٰ: أما ترى إلى صُنْعِ الله. وحكى ابن قتيبة[2] أنها بمعنى: رَحْمَةً لك، في لغة حِمْير.

قوله: «لولا أنْ مَنَّ» قرأ[3] الأعمشُ «لولا مَنَّ» بحذفِ «أنْ» وهي مُرادةٌ؛ لأنَّ «لولا» هذه لا يَليها إلاَّ المبتدأُ. وعنه «مَنُّ» برفع النونِ وجَرِّ الجلالةِ وهي واضحةٌ.

قوله: «لَخَسَفَ» حفص[4]: «لَخَسَفَ» مبنياً للفاعل أي: الله تعالى. والباقون ببنائِه للمفعولِ. و «بنا» هو القائمُ مَقامَ الفاعلِ. وعبد الله[5] وطلحةُ «لانْخُسِفَ بنا» أي: المكان. وقيل: «بنا» هو القائمُ مَقامَ الفاعلِ، كقولك «انقُطِع بنا» وهي عبارةٌ... [6] وقيل: الفاعلُ ضميرُ المَصدرِ أي: لانخسَفَ الانخسافَ، وهي عِيٌّ أيضاً. وعن عبدِ الله «لَتُخُسِّفَ» بتاءٍ من فوقُ وتشديدِ السين مبنياً للمفعولِ، و «بنا» قائمةٌ مقامَه.

آ. (٨٣) قوله: ﴿تلك الدارُ﴾: مبتدأٌ وصفتُه. و «نجعلها» هو الخبرُ. ويجوز أنْ تكونَ «الدارُ» خبراً[7]، و «نَجْعَلُها» خبرٌ آخرُ، أو حالٌ. والأول أحسنُ.

قوله: «ولا فساداً» كَرَّر «لا» ليُفيدَ أنَّ كلاًّ منهما مستقلٌ في الآية لا مجموعُهما.

---

(١) معاني القرآن له ٢/٣١٢.

(٢) تأويل المشكل ٥٢٦.

(٣) البحر ٧/١٣٥، والقرطبي ١٣/٣١٩.

(٤) السبعة ٤٩٥، والحجة ٥٤٩، والتيسير ١٧٢، والقرطبي ١٣/٣١٩، والبحر ٧/١٣٥، والنشر ٢/٣٤٢.

(٥) المحتسب ٢/١٥٧، والقرطبي ١٣/٣١٩، والبحر ٧/١٣٥.

(٦) لفظة لم أتبينها تقرب مِنْ: رديئة.

(٧) الأصل «خبر» وهو سهو.

آ. (٨٤) قوله: ﴿فلا يُجْزَىٰ الذين﴾: مِنْ إقامةِ الظاهرِ مُقامَ المضمرِ تَشْنيعاً عليهم.

قوله: «إلا ما كانوا» أي: إلاَّ مثلَ ما كانوا.

آ. (٨٥) قوله: ﴿إلى مَعادٍ﴾: تنكيرُه للتعظيم أيْ: مَعادٍ أيِّ مَعادٍ وهو مكةُ أو الجنة.

قوله: «مَنْ جاء بالهُدى» منصوبٌ بمضمرٍ أي: يعلمُ أو بـ أَعْلم، إنْ جَعَلْناها بمعنى عالم وأَعْمَلْناها إعمالَه.

آ. (٨٦) قوله: ﴿إلاَّ رحمةً﴾: فيه وجهان، أحدهما: هو منقطعٌ أي لكنْ رَحِمَكَ رحمةً. والثاني: أنه متصلٌ. قال الزمخشري[١]: «هذا كلامٌ محمولٌ على المعنى. كأنه قيل: وما أُلْقِيَ إليك الكتابَ إلاَّ رحمةً» فيكونُ استثناءً من الأحوالِ أو من المفعولِ له.

قوله: «ولا يَصُدُّنَّك» قرأ العامَّةُ بفتح الياء وضمِّ الصاد، مِنْ صَدَّه، يَصُدُّه. وقُرِىء[٢] بضمِّ الياء وكسرِ الصاد مِنْ أَصَدَّه بمعنى صَدَّه، حكاها أبو زيدٍ عن كلبٍ. قال[٣]:

٣٦٣٢ـ أُناسٌ أَصَدُّوا الناسَ بالسيفِ عنهم
صُدودَ السَّوافي عن أُنوفِ المَخارِمِ

(١) الكشاف ٣/١٩٤.

(٢) الشواذ ١١٤، والقرطبي ١٣/٣٢٢، والبحر ٧/١٣٧.

(٣) تقدم برقم ١٣٦٢ وورد في الأصل «الجرائم» بدلاً من «المخارم» وهو تحريف. وفي البحر «الحوائم».

وأصلُ يَصُدُّونك: يَصُدُّونَنَّك، فَفُعِل فيه ما فُعِل في «لَيَقُولُنَّ ما يَحْبِسُه»(1).

آ. (88) قوله: ﴿إلاَّ وَجْهَه﴾: مَنْ جَعَلَ «شيئاً» يُطْلق على الباري تعالى ـ وهو الصحيح ـ قال: هذا استثناءٌ متصلٌ، والمرادُ بالوجهِ الذاتُ، وإنما جرىٰ على عادةِ العربِ في التعبير بالأشرفِ عن الجملة. ومَنْ لم يُطْلِقْ عليه جَعَله متصلاً أيضاً، وجعل الوجهَ ما عُمِل لأجله(2) أو الجاهَ الذي بين الناس، أو يجعلُه منقطعاً أي: لكن هو بحاله لم يَهْلَكْ.

قوله: «تُرْجَعُون» العامَّةُ على بنائِه للمفعولِ. وعيسى(3) على بنائِه للفاعل، وهي حسنةٌ.

[تمَّت بعونه تعالى سورة القصص]

---

(1) الآية 8 من هود. وانظر: الدر المصون 6/291.

(2) وهو قول سفيان الثوري قال: «إلاَّ وجهه: ما عُمل لذاته ومن طاعته وتوجُّه به نحوه». ومنه قولُ الشاعر:

رَبُّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ

انظر: البحر 7/137.

(3) البحر 7/137.

فهـــرس

● ● ●